

ىالىزىدەنئاق ئىرىتىدىن كەرىتىغانى

ەستەد ئۇرىشىڭ ئۇرى ئەنتەش

1.45.00

و هندهٔ در اقرین عضد آن این در به سمیدن کنده **کا** مهم اگروش در افزوشهای در این کنده کند.



اهداءات ۱۹۹۹ المجموعة الحولية المعاماء والاستشارات القانونية

مَوَّهُوَّتُ الْمُعَالِّفُ الْمُعَالِمُونِيَّةٍ إِنْ الْمُعَالِمُونِيَّةٍ إِنْ الْمُعَالِمُونِيَّةٍ

الجزءالثان الاصدارالجنبائ

اعدَاد پاسٹرمُوج نقار ً المستای

Ot 12 flun of the Atexandel's List

1994

مسار ، المجحوكة الكولكة للمحاوركة ٣٣ شارع صنية زغلول ـ الايكندية ٣٠ . ١ - ١ - ١ - ١ - ١ - ١ - ١ - ١

موضوعات الكتـــاب التاسـع (الإصـــدار الجنـــائي)

محكمسة الموضوع

* الموضوع الفرعى : حرية القاضى الجنائي في تكوين عقيدته

<u>الطّعن رقم ۱۱۸۸ لمنتَّة ۲۶ مكتَّب قُنَّى ۳ صقّحة رقّم ۲۱؛ يتاريخ ۱۹۰۵/۱/۱۱</u> للمحكمة أن تعتمد في حكمها على أقوال المنهم في محضر خبط الواقعة؛ وإن عـدل عنها بعد ذلك ما دامت قد إطمأنت إلى صحتها.

الطعن رقم ٧٣٩ لمسئة ٢٩ مكتب فقى ١٠ صفحة رقم ٨٣٩ يتاريخ ١٩٥٩/١١/٢ تقدير الطووف اغيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقست وقوعها إلى وقس إكشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلساً بها أو غير متلبس بها موكول إلى محكمة الموضوع ولا معقب عليها في خصوصه ما دامت الأصباب التي إستندت إليها لها أصوفا في الأوراق وتؤدى قانوناً إلى التيجة التي إنتهت إليها.

الطعن رقم ١٣٨١ لسنة ٢٩ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٧٠ يتاريخ ١٩٨٠/١/١٨ النفتين بمعاه القانوني والفنيش بمعاه في إصطلاح اللغة وإن كانا يتغايران تغايراً لا يقتنى صحة التشبيه ينهما إلا أنهما يأتلفان على النبيجة المستمدة من كل منهما فيصبح الإستدلال بأيهما في مقام الإلبات ومتى تقرر ذلك فلا يسوغ إطراح الدليل المستمد من تقتيش يجربه الأفراد بجرد أنهم ليسوا من رجال الضبط القضائي أو من رجال سلطة التحقيق، ذلك بأن العبرة في الخاكمات الجنائية هي يافتهاع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المنهم أو براءته، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المنهم أو براءته، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين بنص عليه، ومني إقتبع القاضي من الأدلة التي أوردها بأن المنهم إرتكب الجرعة المؤوجة بها الدعوى وجب عليه أن يدينه ويوقع عليه العقاب، وهذا هو أصل في الإستدلال في المواد الجنائية - فإذا كان الحكم قد أثبت أن المنهم قد والق على المغيش على الصورة التي تم بها ورضى به، وكان على علم بأن من أجراه ليس له صفة مأمور الضبط القضائي فإن القول بيطلان هذا الإجراء وما ترتب عليه لا يكون مديناً - بل هو إجراء صحيح على المنهم الله على الدي مديناً - بل هو إجراء صحيح على المنهن الذي سبق بيانه - وإذا كان قد عشر في أثناء هذا البحث المذي وضي به الردلة المؤلية المذان من أدلة الإلبات .

الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٦٠/١١/١

منى بينت محكمة الموضوع واقمة الدعوى وأقامت قضاءها على عناصر سائفة أقسع بها وجدانها فملا تجور مصاهرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ۱۷۸٦ لسنة ۳۱ مكتب فني ۱۳ صفحة رقم ۳۹۱ بتاريخ ۱۹۱۲/٤/۲۳ للمحكمة أن لا تصدق دفاع النهم الذي يديه أمامها غير مؤيد بدليل.

المطعن رقده ۱۲۱۳ لعملة ۳۱ مكتب فتى ۱۷ صفحة رقد ۱۰۳۱ بيتاريخ ۱۹۳۱ <u>۱۹۳۱</u> تاريخ وقوع الجوائم عموماً من الأمور الداخلة فى إعتصاص قاضى الموضوع ولــه مطلق الحريــة فـى بحث كل طروف الواقع الفعلى واستخلاص هذا الناريخ منه .

الطعن رقع ١٨٦٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٨٧ يتاريخ ٣/١٦/١/١٦

) منى كان بين من الحكم المطعون فيه أن التقرير الطبى الشـرعى قـد دل على إمكان حصول المواقعة دون أن تبوك إلى ما أثبته القحص من أن غشاء بكارة المجنى عليها من النوع الحلقى القابل للتمدد أثناء الجلب، فإن ما ينازع فيه الطاعن من أن الواقعة لم تحدث لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعى لما إستقر فى عقيدة المحكمة للأسباب السائفة التي أوردتها، ثما لا يقبل معه معاودة التصـدى لها أمام عكمة النقيض .

لا يشبوط لتوافر جريمة هنك العوض قانوناً أن يتوك الفعل أثراً بجسم المجنى عليها، ومن ثم فإن ما يشيره
 الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٣) الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هنك العرض يتحقق بإنصواف إرادة الجاني إلى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفعه إلى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها فيصبح العقاب ولو لم يقصد الجاني بفعلته إلا مجرد الإنتقام من المجنى عليها أو ذويها، ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن هذا الوكن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقاتع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

٤) من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات المحكمة دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي إرتائه كما أن وقف تنفيذ العقوبة أو شجوله لجميع الآثار الجنائية الموتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة وهمذا التقدير في الحدود المقررة قانوناً من سلطة محكمة الموضوع.

ه) إذا كان بين من الحكم أن المحكمة أسست قضائها بالتعويض المؤقت على قولها أن الطاعن قد إرتكب
 خطأ هو الإعتداء على عوض المجنى عليها وقد أصابتها نتيجة هذا الحطأ أضواراً مادية وأدبية تتمضل في

إستطالة عورته إلى موضع العقة منها وخدش عاطقة الحياء عندها وما نال من سمعتها منه، فإن ما قاله الحكم من ذلك يكفى فى القضاء بالتعويض بعد أن اثبت على النحو سالف البيان وقوع الفعل الضمار وهو بيان يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسئولية المدنية من خطأ وضور وعلاقمة سببية، تما يسمتوجب الحكم علمي مقارفه بالتعويض.

٣) لا تثريب على المحكمة إن هى لم تين الفرر بنوعه المدى والأدبى الذى حاق بالمدعى بـالحقوق المدنية بصفحه لما تعرف لله المدنية المدنية المدني عليه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطالبه به، بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو المدى إرتكب القصل الضار المسئد إليه، فهذا يكفى لتقديم التعويض المدى قضمت به، أما بيان مدى الفرر فإنما يستوجمه المعويض الذى قد يطالب به فيما بعد، وهذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به.

٧) من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي قلبك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها، وقيمتها في الإثبات، ولما في سبيل ذلك أن تأخذ بإعراف منهم في محضر ضبيط الواقعة، منى إطمألت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع، ومنى خلصت الحكمة إلى شلامة الدليل المستمد من الإعراف، فإن مقاد ذلك أنها أطرحت فيه جمع الإعبارات التي مساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، بما لا يجوز الجادلة فيه أمام عمكمة القض لكونه من الأمور الموضوعية .

٨) قرائن الأحوال من بين الأدلة المعبرة في القانون والدي يصبح إتخاذها حسساتم إلى الأدلة الأحرى وإذ كان ذلك، وكان ما أنبته الحكم عن مصمون الحطابات المتبادلة بين الطاعن وبين المجنى عليها من تفريطها في نفسها له وسؤاله لها عن مبعاد الدورة الشهرية، إنما إتخذه قرينة ضمها إلى الأدلة الأخرى فهو إسسندلال يؤدى إلى ما إنبهي إليه من ذلك، فلا محل لما يغيره الطاعن في هذا الصدد .

٩) إذا كانت المحكمة قد أعملت الطاعن بإعوافه ومضمون الحنظابات المبادلة بينمه وبهن المجنى عليهما ولم تؤاخذه بغيره من الأدلة الأعرى حتى يصح له أن يشكو منه، وكانت أقوال المجنى عليها ووالمدتهما خارجة عن دائرة إستدلال الحكم، فإن ما يثيره الطاعن بصدد عدم صدق أقوالهما، لا يكون له محل .

١٠ من المقرر أن لا عبرة لما إشتمل عليه بلاغ الواقعة أن بما قررته المجنى عليها في محضر الشرطة معابيراً لما
 إستند إليه الحكم، وإنما العبرة بما إطمانت إليه المحكمة مما إستخلصته بعد التحقيقات.

١١) إن المدعى بالحقوق المدنية إنما يسمع كشاهد وعلف اليمين إذا طلب ذلك، أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الحصوم. لما كان ذلك، وكان الطاعن لا يدعى أنه طلب من المحكمة "ماع المدعية بالمغينة بالماعية على طلب من المحكمة ثاني درجة إن

الدفاع عن الطاعن قد ترافع في موضوع الدعوى وأبدى دفاعه كامارٌ فيها، فإنه لا يحق له مس بعد النعى على الحكم شيئاً في هذا الصدد .

الطعن رقع ٤٠٠ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ٥٠/٥/٠٠

فكمة الموضوع أن تعين ركن العلم من ظروف الدعوى وما توفى به ملابساتها ولا يشترط أن تتحدث
 عنه صواحة وعلى إستقلال، ما دامت الوقائع كما أثبتها تفيد بذاتها نوافره، ومن ثم فإن النمى على الحكم
 بقصوره فى التدليل على توافر هذا العلم يكون فى غير محله.

— إن محكمة ثانى درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا حما ترى ثروماً لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة، فإذا لم تر مسن جانبها حاجة إلى سماعهم، وكان الطاعن قد عد نازلاً عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة، فإن النعي على الحكم من هذه الناحية يكون غير صديد.

- ليس في القانون ما يمنع المحكمة من أن تأخذ طاعن باقوال طاعن آخر، منى كانت قد إطمأنت إليها ولو لم يكن عليه من دليل إليات غيرهما، والقول بغير ذلك فيه مساس بسلطة القاضى في تقدير الدليسل وحريشه في إقتاعه وتكوين عقيدته من أى دليل يطرح أمامه.

الطعن رقم ١٣٤ لمنة ١٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ٣١/٥/٠١

من القرر أن من حق محكمة الموجوع أن تعول في تكوين معتقدها على قول متهم على آخر متى إطمسانت إليها، وأن هَا أن تأخذ بإعواف المنهم في أى دور من أدوار التعقيق متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع ولو عدل عنه، كما أن لها أن تجزئ أى دليل ولو كان إعوالاً والأبحد بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه.

<u>الطّعن وقد ١١٧٥ (ممئلة ٤٠ مكتب فتي ٢١ صقحة وقد ١٠٩١ بتاريخ ١٠٩٧ / ١٩٧٠ (</u> إن مسألة البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع و لا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض .

للطعن رقم ١١٧ نسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٥٥٧ يتاريخ ٢٩٧٢/٣/١٧

إحراز المخدر بقصد الإتجار واقعة هادية يستقل قاضى الموضوع بموية القدير فيها طلة أنه يقيمهما على ما ينتجها. وإذ كان الحكم قد عرض إلى قصد المتهمة من إحمراز وحيازة المخدر المعتبسوط بقول. " وحيث إن المحكمة تقر سلطة الإتهام على ما إنتهت إليه من أن إحراز وحيازة المتهمة لما ضبط كان بقصد الإتجار ذلك أن ظروف الضبط وتنوع المادة المصبوطة وضخامة كميتها ووجود ميزان وصنح وقطع معدنية من فشة التصف قرش المتقوب التي تستعمل في وزن المادة المخدرة كل ذلك مع ما مسجلته التحريات من نشاط المتهمة في تجارة المخدرات قاطع في أن حيازة المتهمة لما ضبط كان بقصد الإنجار " فيإن الحكم يكون قد دل على هذا القصد تدليلاً سانفاً كما يضحى معه النمي على الحكم في هذا الصدد غير مقبول.

الطعن رقم ٢٤٢١ نسنة ٢٤ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٢٠ يتاريخ ١٩٧٢/١/١٠

إن محكمة الموضوع وإن كان من حقها أن تستخلص قصد الإحواز من أدلة الدعوى وعناصرها المتعلقة إلا أن شرط ذلك أن يكون هذا الإصتخلاص سائفاً تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها وأن تكون قد ألمت بها إلماماً تاماً. ولما كان الثابت على لسان الضابط في التحقيقات وهو ما أثبته في محمير ضبط ألواقعة – أن مرشداً سرياً أبلغه بأن المطمون ضده الأول سبيعه كمية من المواد المحدرة وانهما إنققا على اللقاء فاعد كميناً لضبط الواقعة، في الوقت اغدد شاهد سيارة أجرة تقف في الطريق ويهبط معها المطمون ضده الأول حاملاً في يده لفافة من الورق ويتجه نحو المرشد السرى فبادر بعنبطه وتفيشه فعثر داخل اللفافة على أربع طوب من الخشيش، وأن المطمون ضده الأول قد أعرف له بأن إحرازه للمحدد كان بقصد الإنجار، وكان الحكم المطمون فيه قد برر إطراحه لقصد الإنجار، بقالة أن التعقيقات لم تسفر عن على القصون ضده المنافقة وقرائن الأحوال فيها ولأقوال الضابط وإعراف المطمون ضده لم فإن ذلك لما ينبيء عن أن اغكمة لم تلم بواقعة الدعوى إلماماً شاملاً بما لا يطمئن معه إلى تطبيق القانون تطبيقاً صحدهاً.

الموضوع القرعي: سلطة محكمة الموضوع في إستخلاص وقائع الدعوى:

الطعن رقم ٢١٧ المندة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٠٠١ بتاريخ ٢٢٩/٤/١ مي الأصل أن المحكمة الإستنافية تفصل في الدعوى بناء على إطلاعها على الأوراق إلا إذا رأت هي محلاً لإجراء تحقيق، فإذا كان المنهم لم يطلب إليها ولا إلى محكمة أول درجة إجراء تحقيق ما فلا يكون طعنه الوارد على تقلير الأدلة إلا جدلاً موضوعاً لا تصح إثارته أمام محكمة القض

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٢١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٢٠٥ بتاريخ ١٢٠٥/١٥١٤

إن الحُكمة إنما تعرض للواقعة كما تينتها هي وعلى ما تستظهره من التحقيقات التي تجربها بنفسها أو من الأوراق فليس عليها أن تتعدى هذا النطاق وترجع إلى غيره من مثل الحكم الفيابي الصادر في الدعموى أو التحقيقات الإبتدائية لتنقصى ما عساه يكون قد فات الحصوم أنفسهم أن يشيروا إليه أو يتمسكوا به أو على ما رأت الحكمة من جانبها أن تلفت عنه قلم تدخله فيما خلصت إليه من حقيقة الواقع في الدعوى.

الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٢١ مكتب فتى ٣ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٣١

إن تقدير طلبات التأجيل من سلطة المحكمة ما دام الطاعن لم يدع أنه لم يعلن للجلسة فى المحاد القانونى. فإذا كان الطاعن قد طلب إلى المحكمة الإستنافية تأجيل الدعوى للإستعداد فلم تستجب له المحكمة ولكنها المسحت له وغاميه فى إبداء ما يوبدان إبداءه من دفاع ثم حجزت القضية للحكم وصوحت بتقديم مذكرات فلم يقدم فلا يكون له من بعد أن ينعى عليها أنها أخلت بحقه فى الدفاع.

الطعن رقم ١٠٣٨ نسنة ٢٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٦ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٢

إن إرتباط الجنحة بالجناية المخالة إلى محكمة الجنايات من الأمور الموضوعة التي تخضيع لطدير المحكمة فبإذا كانت المحكمة قد فصلت الجنحة المسندة إلى الطاعن عن الجناية فإنه لا يضار بذلك في دفاعه ما دام لمه أن يناقش أمام محكمة الجنايات ادلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما تعلق منها بالجنحة، كما يكون من حقمه ألا توقع عليه محكمة الجنح عقوبة عن الجنحة إذا تبين صن التحقيق الذي تجريم أنها موتبطة بنافعل المكون للجناية الني عوقب عليها إرتباطاً لا يقبل التجزئة .

الطعن رقم ١٥٣٠ نسلة ٢٣ مكتب فتي ٥ صفحة رقم ١٩٢ يتاريخ ١٩٧/١٢/٢٥

إذا كان الحكم قد إستخلص لية القتل مما ذكره من أن المهم إستعمل آلة من شافها إحداث الموت [مكينا] وطعن بها المجنى عليه عمداً في مقتل من جسمه وهو جنه الأيسر طعنة شديدة نقذت إلى العجويف البطني مما يدل على أنه إنتوى القتل وإزهاق الروح وقد أدت الإصابة إلى الوفاة فهذا إستخلاص مسائغ لتوافر بـه لدى الطاعن نية القتل كما هي معرفة في القانون .

الطعن رقم ٢٤٥٧ لسنة ٢٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ٢٤١٢/١٦ ١٩٥٤

- إن مناط تطبيق المادة ٢٠٩ من قبانون العقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لحصمه في المدافعة نما يستلزمه المدفاع عن هذا الحق، وتقدير مؤوك عُكمة الموضوع تقدره على حسب ما تراه من العبارات التي أبليت والفرض المقصود منها .

إذ كان الطاعن قد أورد في طعنه عبارات جارحة مخالفة للنظام العام فلممحكمة النقش أن تسأمر بمحوها
 طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٤ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣٦١ يتاريخ ٢٢/٢/١٥

إن تقدير كفاية العذر الذي يستند إليه المتهم في عدم حضوره جلسات المحاكمة مدووك فحكمة الموضوع. وإذن فمتى كان الحكم قد تعرض لدفاع الطاعن والشهادة الطبيسة التي قدمها تأييداً لهذا الدفاع ففنده ورأى للإعتبارات السائفة التي أوردها أن هذه الشهادة غير جديرة بالتقة وأنه ليس فيها من الجدية ما يسير تخلف الطاعن عن حضور جلسة اغاكمة وغذا رأى الا يعون عليها. فإنه لا يقسل من الطاعن إتدرة دلك أمام محكمة النقض .

> الطّعن رقم ۱۱۱ استة ۲۶ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ۸۷٥ بتاريخ ۱۹۰٤/۷/۳ إن الحكمة لا تلزم يتبم اللغاء في كل شبهة أو إستناج وترد عليه.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ٢١/٥/١٥٥١

- خكمة الموضوع الحوية في تكوين عقيدتها من عناصر الدعوى كافة إذ الأمر في ذلك مرجعه إلى
 إطمئنانها .
- تقدير قيام المستول عن الحقوق المدنية بواجب الرقابة على إبنه أو عدم قيامه بهما من شبأن محكمة الموضوع .

الطّعن رقم ٥٦٥ نستة ٢٤ مكتب قتى ٥ صفحة رقم ٨٩٧ يتاريخ ٢٩/١/٢/٢ ا الباعث على إرتكاب الجريمة ليس عنصراً من عناصرها والمحكمة ليست مكلفة بإستظهاره .

الطّعن رقم ٢٠١ يسنة ٢٤ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ٢٧٪/٩٥٤/ للمحكمة أن تأخذ من أقرال الشهود عا تطين إليه وتطرح ما عداه.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٧٢٧ يتاريخ ٧/١/١٩٥٤

غكمة الموضوع أن تكون عقيدتها من عناصر الإلبات المطووحة أمامها بحيا في ذلك محضر الإستدلالات ولها أن تأخذ بأقوال الشاهد بالنسبة إلى متهم معين وتلتفت عنها بالنسبة إلى متهم آخر إذ أن تقدير قيمية الشهادة ومبلغ قوتها في الإثبات من شأن محكمة الموضوع وحدها.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ٢/١/١٩٥٤

إن توالر نية القتل أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع من غير معقب منا دامت قـد أوردت الأدلـة التي إستخلصت منها ثبو تها.

الطعن رقم ٤٦ نسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٥٥/٤/١٢

نحكمة الموضوع أن تدين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها دون أن تقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بلواتهم .

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٥ مكتب فتى ٦ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٧

إن تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت إكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلب أو غير متلس بها موكول إلى محكمة الموضوع ولا معقب عليها في خصومه ما دامت الأسباب التي إستندت إليها لها أصوفا في الأوراق وتؤدى عقلاً وقانوناً إلى النتيجة التي رتبت عليها .

الطّعن رقم ۵۳۰ لسنة ۵۲ مكتب فتى ٦ صفحة رقم ١٣٩٨ بتاريخ ١٩٥/١١/٢٩ تقدير توافر ركن الضرر فى جريمة النزوير فى اغرر العرفى مروك خكمة الموضوع وحدها حسبما تراه من ظوف كل دعوى ولا شأن خكمة النقيز به.

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٥ مكتب فقى ٦ صفحة رقم ١١٨٧ بتاريخ ١٩٥/١٠/٣ همكمة الموضوع الحرية فى تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى تطمئن إليه بـدون معقب عليها فى ذلك.

الطعن رقم ٤٧٤ لسفة ٧٥ مكتب فتى ٣ صفحة رقم ١٤٩٨ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢ من حق محكمة الموضوع أدامها على بساط من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقموال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط المجتب الصورة المصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناهها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى، ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدانة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٨١ه لمنتة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٢٢٩ يتاريخ ١٠/١٠/١٠م١٩٥

الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية لم ترب البطلان على عدم مراعاة أحكامها عما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي إتخذها مأمور الضبط القصائي. المطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٢٥ مكتب فتي ٦ صفحة رقم ١٣٥١ يتاريخ ١٩٥١/١/١٩ م تقدير القوة اللازمة لود الإعتداء وما إذا كانت تدخل في حدود حتى الدفاع المشرعي أو تتعداه هو من شأن محكمة الموضوع. إلا أنها مني أثبت في حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي ومع ذلك إستخلصت ما يخالف هذه الحقيقة فعدند يكون محكمة الفض أن تصحيح هدا.

الإستخلاص بما يقضي به المنطق والقاتون.

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٥٦١ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٧

إعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للإثفاق على جريمة أخرى طبقاً لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ولا رقابة لمحكمة النقمض عليهما ما دام حكمهما يسماير التطبيق السليم لحكم القانون .

الطعن رقم ٧٠٧ لسنة ٢٠ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٥١٨ يتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٤

يكفي للعقاب على جريمة إستعمال ورقة مائية مزيفة أن تكون هناك مشابهة بسين الصحيح وغيو الصحيح من الأوراق المائية ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهراً ما دامت المحكمة قد فدوت أنه من شأته أن يمدع الناس.

الطعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٢٧ مكتب فتي ٩ صفحة رقم ١٠٥ يتاريخ ٢٧/١/٨٥١

إن التحقق من حالة التهم الصغير الإجتماعية كما نصت بذلك المادة ٣٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية معروك كله للمحكمة فإن حصلت هي بنفسها ما ناط بها الشارع تحصيله من التحقيق الذي تجريم بنفسها أو من أوراق الدعوى كان ها أن تكتفي بذلك دون معقب عليها وإن تعفر عليها ذلك كان لها أن تستعين في ذلك بموظفي وزارة الشنون الاجتماعية وغيرهم .

الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٨ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٦٩٨ يتاريخ ٢٣/٦/٨٣

للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ إلى جانب اقوال من مجمعهم أمامها بأقوال آخرين في التحقيقات وإن لم تسمع شهادتهم بفسها طالما أن أقواهم كانت مطروحة في الجلسة على بساط البحث وكان في وسم المتهم أن يناقش تلك الأقوال أو يطلب من الحكمة سماع القواهم بمعرفها .

الطعن رقم ١٦٩٩ نسنة ٢٨ مكتب فتي ١٠ صفحة رقم ١٥ يتاريخ ١١/١/٢٠

إذا كان الحكم - في جريمة عدم تنفيذ قرار اللجنة المعتصة بدوميم عقار - حين رد على طلب الطاعن للب غير مقبولة قانوناً لإنها بتناية تعقيب من لندب غير مقبولة قانوناً لإنها بتناية تعقيب من المحكمة على قرار من جهة عتصة الزم القانون من تعلق به ينتفيذه " فإن هذا الملكي قالمه الحكم لا يصلح رداً على دفاع الطاعن، لأنه فتبلاً عما ينطوى عليه من الإخلال بحق الدفاع، قران فيه تعطيلاً لسلطة المحكمة عن عمارسة حقها في تمحيص واقعة الدعوى وأدلتها الإظهار الحقيقة فيها، وهو أمر لا يقسره القانون

الطعن رقم ٢٩٦ لمنة ٢٩ مكتب فتى ١٠ صفحة رقم ٤١١ يتاريخ ٢١٩٥٩/٤/١

غكمة الموضوع - بما لها من حريه مطلقة في تقدير الوقاتع والأدلة - أن تأخذ في قضائها بما تطمئن إليه من أقوال الشهود، فلا تتربب عليها إن هي جزمت بصحة ما عجز الطبيب عن الوصول إليه في تقويره بشأن حالة إبصار العين قبل الإصابة على إعتبار أنه هو الذي يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها.

الطعن رقم ۲۲ اسنة ۳۱ مكتب فني ۱۲ صفحة رقم ۹۹۲ بتاريخ ۱۹۲۱/۱۲/۱۹

ليس ما يمنع محكمة الموضوع، بما لها من سلطة تقديرية، من أن ترى في تحريات الصنابط ما يسموغ الإذن بالتغيش، ولا ترى فيها ما يقتمها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار، متى كمانت قـد بنت وأيها هذا على الاعتبارات السائفة التي أوردتها .

الطعن رقم ١٩٧٥ لسنة ٣١ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢

غكمة الموضوع - في سبيل تكوين عقيدتها - أن تأخذ إلى جانب أقوال من معتهم من الشهود بـأقوال آخرين في التحقيقات وإن لم تسمع شهادتهم بنفسها طلا أن أقوافم كانت مطروحة على بساط البحث وكان في وسع المنهم أن يناقش تلك الأقوال. فإذا كان بين من عضر الجلسة أن أقوال الشاهد الذي لم يسمع بالجلسة كانت عمل مناقشة من المدافع عن الطاعن ودارت عليها مرافعته، فلا يعيب الحكم إعتماده على أقوال ذلك الشاهد في التحقيقات.

الطعن رقم ۲۰۸ نسنة ۳۳ مكتب فتى ۱۴ صفحة رقم ۳۸۵ يتاريخ ۳۰ /۱۹۹۳

إنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة، إلا أن شرط ذلك أن يكون هذا الإستخلاص ساتفا تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها وأن يكون دليلها فيما إنهت إليه قائماً في أوراق المدعوى. ولما كانت أقوال الشاهد التي عول عليها اخمكم المطعون فيه في ثبوت جر جنة المجنى عليه من مكان الحادث إلى حيث وجدت – دداً على دفاع الطاعن من عدم إمكان نقلها – قد خلت كما يفيد حدوث هذا الجو، بل أن أقواله في تحقيق النيابة تنفيه وأقواله بالجلسة لا تظاهره، فإن ما إستخلصه الحكم من جر الجنة مستدلاً على ذلك بأقوال هذا الشاهد، إنما هو إستخلاص غير سائغ لا تسانده الماديات أو أقوال الشاهد نفسه، وكانت هذه الواقعة ضا أثرها في منطق الحكم وإستدلاله بحيث إذا أسقطت تهاوت باقي الأدلة لما هو مقور من تساند الأدلة في المواد الجنائية، فإن الحكم يكون معياً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ٢٨/١٠/٢٨

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعة التي يوكمل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. ولما كانت المحكمة قد إقتحت بجديمة الإستدلالات التي قام عليها أمر النفتيش وكفايتها لنسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن، فلا مقب عليها في ذلك.

الطعن رقم ٨٤٤ نسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٨٣٩ يتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٦

فكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطووحة أمامها الصورة الصحيحة لواقحة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما بخالفه من صور أخرى لم تقتم بصحتها صا دام استحلاصها سالفاً مستداً إلى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق، وهي ليست مطالبة بالا تساخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة، معي كان ما حصله الحكم لا يخوج عن الإقتضاء العقلي والمعقى.

الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ مكتب فتى ١٥ صفحة رقم ١ يتاريخ ١٩٦٤/١/٦

من المقرر أنه ما دامت انحكمة قد سمعت مرافعة الدفاع وأمرت بإقفال بابها وحجزت القضية للحكم فهسى بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبديه الطاعن في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم لتحقيق دفاع لم يطلب تحقيقه بالجلسة .

الطعن رقم ٩٧١ لمنتة ٣٣ مكتب قتى ١٥ صفحة رقم ١٠ يتاريخ ١٠/١/١١١١

للمحكمة أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من هماع الأدلة المطروحية عليها ولو كانت غير مباشرة مني كان ما حصلمه الحكم من همله الأدلية لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي .

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٣٣ مكتب فلى ١٠ صفحة رقم ٨٤ يتاريخ ١٠٠<u>٠ ١٩٩٤ (١٠٠ ١</u> من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كلبه أمر متروك غكمة الموضوع التى تنظير دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد إتصلت بالوقاتم النسبوب إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر في

حكمها الأمر البلغ عنه ليعلم إن كان من الأمور التي يوتب القانون عقوبة التبليغ عنها كذباً أم لا.

الطعن رقم ٣٦١ لمنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٥

الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر الطروحة أهامهما علمى بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخافها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وفما أصلها في الأوراق .

الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٣٧ مكتب فتي ١٨ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٦

من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من مسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث العسورة الصحيحة لواقعة الدعسوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وفا أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٨٩١ السنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ٣٧/١٢/١٥

هُكمة الموضوع أن تستخلص من أقدوال الشهود وسائر العناصر الطورحة أمامها على بساط البحث المبورة المبحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقساعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام إستخلاصها سالغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق.

الطعن رقم ١٩١٩ نسنة ٣٧ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ٥/٩/٨/١

1) لم يشترط القانون شكلاً معيناً لإذن التغنيش ولم يوجب النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الإختصاص المكاني لمصدوه، وكل ما يتطلبه القانون في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحاً وعدداً بالنسبة إلى تعين الأشخاص والأماكن المراد تغنيشها وأن يكون مصدره عتصاً مكانهاً بمإصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقعاً عليه يامضائه.

 الأصل أنه لا يقدح في صبحة الطبيش أن ينفذه أي واحد من مأموري الطبط القضمائي إذا كمان الإذن لم يعين ماموراً بعينه.

٣) لا يعيب الإذن عدم تعين إسم المأمور ياجراء التفتيش.

 ٤) لم يقيد القانون سلطة التحقيق في وجوب إصدار الإذن لن قام بالتحريات بل ترك الأمر في ذلك لمطلق تقدير ذا.

(ه) لرئيس مكتب المخدرات الحق في أن يستعين في إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من معاونيه ولسو
 لم يكونوا من رجال الطبيط ها داهوا يعملون تحت إشرافه.

الدفاع ببطلان الشفيش لعدم جدية التحريات من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها
 لأول مرة أمام محكمة النقض لأنها تقتضي تحقيقاً موهوعياً لا شأن محكمة النقض به.

٧) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالنفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. فعتى كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الإستدلالات التى بنى عليها أمر النفتيش وكفايتها لنسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

٨) جعلت المادة ٩ ٤ من القانون رقم ٩ ٨ ١ لسنة • ٩ ٩ ١ في شأن مكافحة المتحدرات وتنظيم إستعماغا والإنجار فيها -- لمديرى إدارة مكافحة للتحدرات وأقسامها وفروعها ومعاونها من العباط والكرنستيلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانيين صفة مأمورى الطبطية القطائية في جمع أتحاء الجمهورية في الجرائم المسعوص عليها في هذا القانون. ومن ثم فإن صح قول الطاعين ببدء وقوع جرعة تقل الجواهر المخدرة يدارة محافظة القاهرة فإن لك لا يخرج الواقعة عن إختصاص رئيس مكتب مكافحة للمخدرات بسوهاج الذي أسهم في التحريات التي يني عليها صدور الإذن بمعاونة رئيس وحدة التحريات بالمكتب المذكور.
٩) لوكلاء النيابة الكلية إختصاص شامل في تحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية الدي يتبعونها.

١٠) الإختصاص بإصدار إذن التغتيش كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إلامة المهم
 وكذلك بلكان الذي يضبط فيه وذلك وفقاً نعى المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

١١) لا يقبل من الطاعن إثارة أمر إنحسار إعتصاص الضابط المحلى عن الإعتماد إلى مكان الضبط الأول
 مرة أمام عمكمة النقص.

١١) جرعة إحراز أو حيازة المخدر من الجواثم الستموة.

۱۳ الأصل أن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه، ولا يكون ذلك إلا عند قيام البطلان وثبوته. ومنى كان لا بطلان فيما قام به الصابطان فإنه لا تتربب على المحكمة إن هي عولت على أقوالهما ضمن ما عولت عليه في إدانة الطاعنين.

١٤ كارز للقاضى أن يقضى بعلمه، وإغا له أن يستند فى قضائه إلى المطومات العاصة التى يفـوحى فى
 كل شخص أن يكو ن ملماً بها ثما لا تلتوم الحكمة قانو نا بيبان الدليل عليه.

١٥) الطالب الذي تلتزم الحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الصريح الجازم.

١٦) طلب المعاينة الذى لا ينجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة أو إثبات إستحالة حصول الواقعة كعا رواها الشهود بل المقصود به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها المحكمة طبقاً للتصويس المذى أخذت به يعتبر دفاعاً موضوعياً، لا يستلزم رداً صويحاً من المحكمة بل يكفى أن يكون المرد عليه مستفاداً من الحكم بالادانة ١٧) لا تكون انحكمة مطالبة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد إستندت إليها في حكمها بالإدانة، أما إذا لم تعدم على شيئ من تلك الأقوال فإنها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئاً ومن فيم فإن عدم إيراد المحكمة لمؤدى ألوال الشاهد لا يعب الحكم طالما أنها قد الضحت في مدونات حكمها عن كفاية الأدلة التي أوردتها قمل قضائها بالإدانة إذ أن تقدير الدليل موكول إليها.

١٨) لا يعيب الحكم أن يجيل في ايراد أقدوال الشاهد على ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما إستد إليه الحكم.

١٩) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يهزدي إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وها اصلها في الأوراق.

٢٠ الأصل أنه متى أخذت انمحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يقيد إطراحها جميع الإعتبارات التي مساقها
 الدفاع خملها على عدم الأخذ بها.

 ٢١) غكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها، وفي عدم إبراد الحكم لتفصيلات معينة إختلف فيها الشهود ما يفيد إطراحها.

٢٧) الحطأ في الإسناد لا يعيب الحكم طالما أنه لا أثر له في منطقه.

٣٣) لا يعيب الحكم إغفال ما تضمنه إذن التفتيش عن تفتيش متهمين آخرين لا علاقة لهم بالدعوى.

الطعن رقم ٢١١٣ نسنة ٣٧ مكتب فتي ١٩ صفحة رقم ١٦٥ يتنريخ ١٩٦٨/٢/٥

إذا كانت الحكمة قد انتهت في إستخلاص سائغ إلى أن القصل في الطعن بدالتروير على عصبر الجلسة لا يتوقف عليه القصل في الدعوى المنظورة أمامها وقضت برفض طلب وقف الدعوى، فإنه لا تقسل مجادلتها في هذا الشان .

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٥٥٠ يتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٥

قصد القتل أمر شفى لا يدرك باسخس الظاهر وإنما ينرك بسانظروف الخيطة بـالدعوى والإمارات والمظاهر الحارجية التى يأتيها الجانى وتتم عما يضمره فى نفسه، وإسستخلاص هـذه النيـة من عنـاصر الدعـوى أمـر موكول إلى قامنى الموجوع فى حدود صلطته التقديمية .

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ مكتب فتي ١٩ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ٢١٩٦٨/٤/١

قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر إنما يبدرك بالظروف الحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمره في نفسه. ومن ثم فران إستخلاص هذه النيه من عساصر الدعوى الطروحه أمام محكمة الموضوع موكول أما في حدود ملطتها التقديرية.

الطعن رقم ٤٧ه نسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٥

لحكمة الموضوع حق تفسير العقود والإقرارات على الوجمه الـذى تـراه مفهوماً منهـا، وبمـا لا يخرج عـمـا تحتمله عباراتها، ولا يخرج عـما تحتمله عباراتها، ولا معقب عليها في ذلك ما دامت عبـارات انحــرر تحتمــل التفسير الذي أخذت به.

الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣٨ مكتب فتي ١٩ صقحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٣

ي يحكمة الموضوع أن تستخلص من أقبوال الشبهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث المبورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه التناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أعرى منا دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

الطعن رقم ٩٤٦ لمنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٥٧٠ يتاريخ ١٩١٨/١/٢٤ من القرر أن الحكمة أن تأخذ يقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعمول ولو عمدل عنه بعد ذلك يحلمة الحاكمة .

الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ مكتب فتي ١٩ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٧

تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجم تقدير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحريته في تقدير الوقائع. ولممما كان ما أورده الحكم تدليلاً على قيام نية القمل لمدى الطاعنين من الظروف والملابسات التي أوضحها هو تدليل سائغ ويكفي الإنبات توافر همله النية، فإن منعى الطاعنين في هملاً الشان لا يعدو أن يكون عوداً إلى مناقشة أدلة الدعوى التي إقتمت بها المحكمة تما لا يجوز إلارته أمام محكمة الموجوع.

الطعن رقم ١١٤٠ نسنة ٣٨ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٤

من المقرر أن يطلان التفتيش – بفرض وقوعه – لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإلبات الأخرى المسقلة عنه والمؤدية إلى التبيجة التي أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الإعواف اللاحق للمتهم بجيازته ذات المبلغ الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه. كما لا يمنع اشحكمة من الإعتماد على أقوال رجال الضبط فيما باشروه من إجراءات ونمي إليهم من مطلومات فيما لا يتصل بالتفتيش للدعي ببطلانه.

الطعن رقم ١٣٥٥ السلة ٣٨ مكتب فقى ١٩ صفحة رقم ١٠٠٨ يتاريخ ١٩٩٨ ١٩٩٨ عُكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر الطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها ما دام إستخلاصها سائعاً متفقاً مع العقل والمطق .

الطعن رقم ١٣٩٠ لمدلة ٣٨ مكتب قلى ١٩ صفحة رقم ١٠٦ يتاريخ ١٠٩٨/١٢/٩ المنطقة مقم ١٠٦٠ يتاريخ ١٩٦٨/١٢/٩ الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن ترد الواقعة إلى صورتها الصحيحة التى ترتسم في وجدالها من جماع الأدلة المطروحة امامها على بساط البحث وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها مسالها مستداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٠٤ نسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ٢٥/٠/٥/٠

غكمة الموضوع أن تدين حليقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التى تستخلصها من جماع الأدلة المطوحة عليها، وهى ليست مطالبة في هذا العسدد بالا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة بعل لها أن تستخلص الحقائق القانولية من كل ما يقلم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كمان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الإقتضاء المقلى والمنطقي، فلا يلزم الإستخلاص صورة الواقعة التي ترتسم في وجدان اغكمة أن يكون هذا الإستخلاص قدد ورد على ألسنة الشهود وإنما يككني أن يكون مستبطاً بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية، ما دام ذلك سليماً ومنفقاً مع حكم العقل والمنطق.

الطعن رقم ١١٣٠ لمسنة ٤٠ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٧١/١/٣

غكمة الموضوع أن تستين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أعداً من كافة ظروف الدعوى وادلتها وإستاداً إلى المنطق والعقل .

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٧١/١١/٨

من المقرر أن تقدير صحة النبليغ من كذبه أمر متووك عحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب
 متى كانت قد إتصلت بالوقائع المسبوب إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها
 الأمر المبلغ عنه ليطم إن كان من الأمور التي يوتب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذباً أم لا .

- العبرة في اغماكمات الجنائية هي ياقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه يادانــة المتهــم أو ببراءتــه و له أن يستمد إقتناعه من أي دليل يطمئن إليه طالما له ماخله الصحيح في الأوراق .

الطعن رقم ١٧٨ نسنة ٤١ مكتب قتى ٢٧ صفحة رقم ٧٦٧ يتاريخ ١٩٧١/١٢/١٩

إن إستخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الوضوع في حدود صلطته التقديرية. ومعى كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً واضحاً في إثبات توافرها لدى الطاعنين فإن نعيهم في هذا الصدد لا يكون له محل .

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ١٤ مكتب فتي ٢٢ صفحة رقم ٩٠ متاريخ ٣١/١٠/٣١

من القرر أن البحث فى توافر ظرفى سبق الإصرار والوصد من إطلاقات قماضى الموضوع يستنجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإستنتاج

الطعن رقع ٧٨٦ لسنة ٤١ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٧١/١١/٨

من القرر أن من حق محكمة الموجوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث العمورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدى إلى إقتاعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها ساتفاً مستنداً إلى ادلة مقبولة في العقل والمتطق وفنا أصلها في الأوواق .

الطعن رقم ١٠٠١ أسنة ٤١ مكتب قتى ٢٧ صفحة رقم ٧١٩ يتاريخ ١٩٧١/١٢/١

الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقموال الشهود الصدورة الصحيحة لواقعة الدهوى حسبما يؤدى إليه إفتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى ادلمة مقبولة في العقل والنطق وفا أصلها في الأوراق .

الطعن رقم ١٠١٦ لمنة ١٤ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٢

نحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر الصاصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها وقتاعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في المقل والمنطق وها أصلها في الأوراق وهي في ذلك ليست

مطالبة بالا تاخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما إرتسمت فى وجدانها بطريــق الإستناج والإستقراء وكافمة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليماً منفقاً مع حكم العقل والمنطق ومن ثم فإن منازعة الطاعن فى سلامة إستناج الحكم لادنة الإدانة فى الدعــوى إنما ينحل إلى جدل موضوعــى حول تقدير الحكمة لأدلة الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها نما لا يقيل إثارته أمام محكمة القفض.

المطعن رقم ١٠٢١ لسنة ١٠ كمكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٧٥٥ يتاريخ ١٩٧١/١٢/١٣ من القرر أن محكمة الوضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطووحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليها إقساعها وإطراح ما يثالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٢٠٦١ المسلة ٤١ عكتب فتى ٢٢ صفحة رقم ٨١١ يتاريخ ٢٠١/١/٢/٢ استة م ١٩٧١ من القانون ١٩٧٢ استة ١٩٧٠ من القانون ١٩٧٦ استة ١٩٧٦ الستة ١٩٧٦ الستة ١٩٧٦ الستة ١٩٣١ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل عكمة الموضوع بتقديرها يغير مقب ما دام تقديرها سالغاً.
- من المقرر أن عُكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والمناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة حسيما يزدى إليه إقتناعها ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولية في المقل والمنافق والمنافق والمنافق المقلولية في المقل والمنافق الأوراق .

العقمن رقع 17:4 لمسلة 61 مكتب فلى 27 صفحة رقع ۸۳۸ يتاريخ 19٧١/١٢/٢٧ تقدير القصد من النفيش أمر تستقل به محكمة الموضوع ولها أن تستشقه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معلب .

الطعن رقم ١٣٥٧ لمنية ٤١ مكتب فقي ٣٣ صفحة رقم ٧٩ يتاريخ ١٩٧٧//١٧ غكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر الطووحة أمامها على بساط البحث الممورة المحيمة لواقعة الدعوى حسما يؤدى إليه إقساعها وأن تعرض عما يخالقها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقولة في العقل والمنطق وفما أصلها في الأوراق .

الطعن رقم ١٩٧٧ لمعنة ٢٦ مكتب فقى ٣٣ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٣ المستشفى لا المعادة التهمة بموقة طبيب المستشفى لا المعادة التهامة الماقون له بالقديم المستشفى لا يعدو أن يكون تعرضاً لها بالقدر الذي يبحد تنفيذ إذن النفيش وتوافر حالة النابس في حقها بمشاهدة الضابط لها وهي تبتلع المخدر وإنهاش واتحة المخدر من فعها كما لا يقتضي إستذان النابلة في إجرائه.

٧) لم بشرط شكلاً معيناً لإذن التغيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان على إقامة المأذون بغيشه طالما ان المحكمة إطمانت إلى أنه الشخص المقصود بالإذن، فإذا كان الحكم قد عرض للدفع المهدى مس الطاعنة ببطلان إذن التغيش خلوه من تحليد عنوان مسكنها وأطرحه بقوله: " أما عن القول بان إذن التغيش قمله خلا من ذكر مسكن المتهمة على وجه التحديد على وجه التحديد فتابت من معضر التحريات الذي صدر بمقتبته إذن التغيش أنه ذكر مسكن المتهمة بما لا يدع مجالاً للقول بتجهيله ". فإن ما قاله الحكم من ذلك مسافر ويستقيم به إطراح هذا الدفع.

٣) مراد القانون من إشراط تقنيش الأنثى بمعرفة أنثى عندما يكون مكان النقنيش فى المواضيع الجسسمانية التي تخلف التي لا يجوز لرجل الضبط القصائي الإطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخلف حياءها إذا مست، فإذا كان القاب عما أورده الحكم أن الشابط لم يقم بنفيش المنهمة بمل إنها هي التي أصقطت من يدها لفاقة المخدر وأن الضابط إضا إصطحبها بعد ذلك إلى المستشفى حيث تولت إحدى العاملات به تفنيشها في حجرة مستقلة فلم يعتر معها على شيء، فإن النمي بخصوص عدم إصطحاب الضابط لأنثى عند التفيش يكون في غير عله.

٤) لا يعيب الحكم ما أورده نقالاً عن أقوال الضابط الذى قام بالفتيش من أن إحدى كفتى المؤان المنابط ا

ه) من المقرر أن الدفع ببطلان إذن التغيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز إلارتها لأول مرة امام عكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقومات لأنه يقتضى تحقيقاً موضوعياً تعاى عنه وطفة محكمة النقش، فلا يقبل من الطاعنة ما تاره في طعنها بدعوى عدم جدية التحريات التي بني عليها إذن التغيش. هذا فضلاً عن أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفيش هو من المسائل الموضوعة التي يوكل الأمر فيها إلى مسلمة التحقيق قت إشراف عكمة الموضوع، وإذ كمانت المحكمة قمد إقتحت بجدية الإستدلالات التي بني عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إجرائه فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

إلى يوجع الأمر في شأن تحريز المصبوطات المتعلقة بالحموية إلى تقدير محكمة الموضوع، فبإذا كمانت المحكمة
 قد إطمأنت إلى سلامة إجراءات تحريز متحصلات غمسيل معملة المنهمة وإلى ما أسفو عنمه تحليل همله
 المتحصلات فإن النهى بأنه لم يشبت أن الآنية الني وضعت فيها متحصلات وغمسيل المعلمة كانت خاليمة تماماً

من آثار المواد المخدرة لا يكون سديداً إذ هو لا يعدو أن يكون منازعة موضوعية ممـــا لا بجــوز التحــدى بــه امام عكــمة النقض.

٧) إحراز المعدر بقصد الإتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها. وإذ كان الحكم قد عرض إلى قصد المتهمة من إحراز وحيازة المتحدر المضبوط بقوله " وحيث إن المحكمة تقر سلطة الإتهام على ما إنتهت إليه من أن إحراز وحيازة المتهمة لما ضبط كان بقصد الإتجار ذلمك أن ظروف الضبط وتنوع المادة المضبوطة وضخاعة كميتها ووجود ميزان وصنح وقطع معدنية من فشة النصيف قرض المنقوب التي تستعمل في وزن المادة المخدرة كل ذلك مع ما مسجلته التحريات من نشاط المنهمة في تجارة المخدرات قاطع في أن حيازة المتهمة لما ضبط كان بقصد الإتجار " فيان الحكم يكون قمد دل على هذا القصد تدليلاً صانفاً مما يضحى معه النمي على الحكم في هذا الصدد غير مقبول.

٨) من المقرر أنه لا يعيب الحكم الحطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطقه ومن ثم فسلا يجمدى الطاعدة ما
 تنسبه إلى الحكم من عطأ في تحديد الحجرة ألني عثر بها على المخدرات المضبوطة.

٩) لا يشوط أن تكون الأدلة التى إعمد عليها الحكم يسىء كل دليل منها فسى كمل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القماضي فملا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحمة مؤدية إلى ما فسده الحكم منها ومنتجة في إكتمال إقساع الحكمة في إطمئناتها إلى ما إنتهت إليه.

 ١٠ غكمة الوضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر الطووحة على بساط البحث الصورة المحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتاعها أن تطرح ما يخالفها من صسور أخرى ما دام إستخلاصها مائماً مستداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

١١) الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي تستوجب رداً صريحاً.

الطعن رقم ١٥٠ لمنة ٢٤ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ٢٧٦/٣/٧٧

من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من مسائر العناصر الطووحة أمامها على بسناط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه وقتناعها وأن تطرح منا يخالفها من صور أخرى منا دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أسس مقبولة في الفقل والمنطق ولها ماخذ صحيح في الأوواق. فمتى كنا الحكم قد البت أن الرشوة قد قبلت وأورد على ذلك أدلة سائفة، فإن الجذل بعد ذلك في تصوير الدعوى والقول بأنها كانت عوض رشوة ولم تقبل إنما يتحمل إلى جدل موضوعي غنا لا يجوز إثارته لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٥٣٠ يتاريخ ٣/٤/٤/٣

نحكمة الوضوع إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود ومناثر العناصر المطروحية على بساط البحث وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى.

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٢٦١ يتاريخ ٨/٥/٧٢/١

متى بينت المحكمة واقعة الدعوي وأقامت قضاءها على عناصر سائفة إقتم بها وجدانها، فملا تجوز مصادرتها في إعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٧ أسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٦٦٧ يتاريخ ٨/٥/٧٢/١

لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يتؤدى إليه إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام (متخلاصها منالفاً مستنداً إلى ادلة مقبولة في العقل والمنطق وفنا أصلها في الأوراق .

الطعن رقم ٣٣٨ نسنة ٢٢ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ٧٢٤ يتاريخ ١٩٧٢/٥١٥

من المقرر أن تحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصو المطروحة أمامها على بساط البحث المورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتاعها دون أن تنقيد في هــذا الشـأن بدليــل يمينه وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع يصحتها عــا دام إســـــخلاصها ســــاتــــاً ومـــــــــــــــــا مقبولة في العقل والمنطق ومَّا أصلها في الأوراق.

الطعن رقع ٣٣٩ نسنة ٢٤ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٥

من المقر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها علسي بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الذعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه مسن صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق. ولما كان يمين من الحكم المطعون فيه أنه وإن إعتبر من أوجه خطأ الطاعن إلنزامه أقصى يمين الطريق. إلا أنــه لم يــورد مؤدى أقوال الشاهد في هذا الخصوص بل نقل عن عضر الماينة ما ثبت له منها من أن عرض الطويق يبلغ نحو السيد أمتار – فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من تعويله على أقوال الشاهد بما تضمنم من أن عوض الطريق يبلغ أثني عشر متراً وترتيه على ذلك خطأ الطاعن في إلتزامه أقصى يمين الطريق وهو على هـذا الإنساع على الرغم من أن الثابت من المعاينة أن عرض الطريق لا يجاوز خمسة أمتار يكون في غير محله.

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ مكتب فتى ٢٣ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ٤/٦/٢٧٦

الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن ترد الواقعة إلى صورتها الصحيحة التي ترتسم في وجدانها من جاع الأدلة المطروحة أمامها على بساط البحث ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والتطق ولها أصلها في الأوراق – كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في التصوير الذي إعدو أن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في العناصر التي إستبطت منها محكمة الموضوع معتقدها ثما لا يقبل معاودة التصدى لكون جدلاً موضوعاً في العناصر التي إستبطت منها محكمة الموضوع معتقدها ثما لا يقبل معاودة التصدى لله أمام محكمة المقدى.

الطعن رقم ٤٦٤ نسنة ٢٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ٥/١/١٧٧

ليس تمة تناقش مع العقل فيما قرره انجني عليه من أنه أصبب في يده من الخلف إذ أن اليد عضو متحرك 18 يجوز معه حدوث الإصابة بالرسغ والشارب واقسف خلف الجنس عليه أو أماسه حسب الوضيع المذى تكون فيه اليد وقت الإعتداء. وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خيرة فنية خاصة .

الطعن رقم ٤٧٤ نسنة ٤٢ مكتب فتى ٢٣ صفحة رقم ١٠٠٩ بتاريخ ١٠٧٧/١٠/٨

لا يجوز الذة الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها أمسام محكمة التقيض .

الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٠٥٧ يتاريخ ١٩٧٢/١٠/١٠

محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصى أسباب إعفاء المنهم من المقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها فإذا هو لم يتمسك أمام المحكمة بسبب الإعفاء فلا يكون له أن ينمى على حكمها إغفاله التعدث عنه، وإذ كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقوبة إعمالاً للمادة ٤٨ من القانون وقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ المعلل فليس له من يعد أن يثير هذا الأول مرة أمام النقض

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٢ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ٢٣٣١ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٩

لما كان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لموقعة الدعوى حسيما يهؤدى إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائلاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقسل والمنطق وضا أصوضا في الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقديره مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره النقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب، وإذ ما كان الأصل أنه مني أخلت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكانت المحكمة قد إطمانت إلى أقوال

الضابط وصحة تصويره للواقعة فإن ما ينيره الطاعن من منازعة حول مدى إتساع الجيب لينحل إلى جملل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها لميه أو مصادرة عقيدتها في شانه أمام محكمة القضر.

الطعن رقم ١٠٥٥ المسنة ٢٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٠٠ يتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٨ من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقموال الشهود وسائر العناصر الطروحة أمامها على بساط البحث الممورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق .

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ٣٧٣ يتاريخ ٣٧٣/٣/٢٥

من القرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يرودى إليه إقتاعها وأن تطرح ما يمانهم على من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وضا أصلها في الأوراق .

الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١١١ يتاريخ ٢٧٣/٣/٢٦

من القرر أنه من حق عكمة الموضوع أن تستخلص من أقبوال الشهود وسائر العناصر المطوحة أمامها على بساط البحث الصورة المسجيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقساعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائماً مستداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وفنا أصلها في الأوراق كما أنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إلياتها بيل يكفى أن يكون ثربتها منه عن طريق الإستنتاج عملى المقدمات. ثبرتها منه عن الطروف والقرائن وترتب التناتج على المقدمات. ولما كان الحكم المطنون فيه أثبت في حق الطاعن بأدلة فيا معينها الصحيح في الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها – وبما لا ينازع الطاعن فيه – أنه بارح الباخرة القادمة من يوروت حاملاً علية من الكرتون وأن المخدر قد ضيط بحرفة مأمورى الجموك عنيا بين طبات هذه العلية فإن الحكم إذ إستخلص المناداً إلى تلك الأدلة أن الطاعن كان قد حصل قبل ركوبه الباخرة على المخدر الفنبوط وأعضاه بين طبات العلية التي كان يحملها ، يكون قد رستخلص صورة الدعوى إستخلاصاً صائفاً .

الطعن رقم ٢٢٦ نسنة ٢٤ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ٢٩/٤/٢٩

خكمة الموضوع أن ترد الواقعة إلى صورتها الصحيحة التي ترتسم في وجدانها من جماع الأدلة المطروحة أمامها على بساط البحث وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في المقل والمنطق وفا أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٢٤ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٤

الطعن رقم ٣٨٦ أسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٢٤٩ يتاريخ ٢٧٥/٥/٢٧

إذا كان الحكم قد إستخلص تما أثبته العنابط في عميره ومن أقوال الطاعين في تحقيقات الشرطة والنيابة أن مكان العنبط محل مفترح للجمهور أعده المحكوم عليه لصنع الشاى وتقديمه للزسائن، وأنه بهمذه المثابة يعير محلاً عاماً، فإن ما خلص إليه الحكم في هذا الشان يكون من قبيل فهم الواقع في الدعموى تما يدخيل في نطاق سلطة عكمة الموضوع، ولا شأن محكمة النقض به .

الطعن رقم ١٣٠ اسنة ٣٠ مكتب قتى ٢٤ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٨

من سلطة عكمة الموضوع أن تعين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة الطووحة عليها، ولا شأن محكمة النقش فيما تستخلصه ما دام إستخلاصها سائعاً ويكون النمي على الحكم في هذا الشأن غير سفيد إذ هو لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل إلارته أمام محكمة النقس

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٠

شحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث المسورة المهجيحة لواقعة الدصوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أحرى ما دام المبحيحة لواقعة الدصوى حسيما يؤدى إليه القول إستخلاصها سائعاً مستنداً إلى ادلة مقبولة في العقل والمنطق وها أصلها في الأوراق، ومتى أخدت باقوال شعد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأحمد بها دون أن تكون ملزمة بيان علة إطمئاتها إلى أقواله. ولما كانت المحكمة قد إطمأت إلى أقوال الضابطين شاهدى الإثبات وأخذت بتصويرهما للواقعة فإن ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعاً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة المؤجوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها وهو ما لا يجود إلا يجوز إلا تهاو الحود في وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها وهو ما

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٢٣ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ١١١٢ بتاريخ ٢/٢/١٢/٢

أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الإستخلاص سائفاً وأن يكون دليلها فيما إنتهت إليه قائماً في أوراق الدعوي ومن حق محكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن الأسباب التي أوردتها أن تؤدى إلى النتيجة التي خلصت إليها. لما كان ذلك، وكان دفاع الطاعنين قد تأسس على أن الطاعن الناسع قد أوفدهم إلى بيروت لإحضار بضائع مقابل طسة عشر جبيهاً لكل منهم وأنه كلفهم تحقيقاً فيذا الفرض بمقابلة شخص هناك في أحيد الفنادق وأنه عقب وصولهم سلم ذلك الشخص كلاً منهم ست علب كرتون بكل منها " كلاكس " وأربع علب أخرى بكل منها " ترانس " وملابس وقطع غيار سيارات وأنهم كانوا يجهلون أن تلك الأجهزة تموى مخدراً وإستدلوا على صدق دفاعهم بما قرره مساعد مأمور الجمرك من أن الإعبارية التبي تلقاها في همذا الحادث تنفي عن الطاعنين علمهم بوجود المخدر داخل الأجهزة المضبوطة، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بما مؤداه أن الفرق بين ثمن الكلاكسات في بيروت وثمنها في مصمر لا يتناسب البشة مع أجر وتكاليف سفر الطاعنين وإقامتهم في بيروت وأن الطباعن الأول تربطه صلة نسبب بالطباعن النامسع وبأله ليس من طبيعة عمل مساعد الجغوك إجراء تحريات فضلاً عن أنه لم يرشيد إلى مصدره المسرى، فيان هذا الذي أورده الحكم وبرر به إطراحه لدفاع الطاعنين ليس من شأنه أن يؤدي عقلاً ومنطقاً إلى مسارتيب عليه ذلك أنه بفرض صحته لا يقتضي بالضرورة ثبوت علم الطاعنين بـأن مـا يحملونـه مـن أمتعـة لحسـاب شخص آخر تحوى مخدراً لا يقطع وعلى وجه اليقين – بقيام ذلك العلم – وخاصة أنه لم يبين أو يورد سنده في عدم تناسب قرق ثمن الأجهزة مع تكاليف الرحلة أو يضع في إعتباره قيمة ما قسائوا بحمله مـن بطسائع أخرى - مع أن الأحكام الصادرة بالإدانة يجب ألا تبنى إلا على حجج قطعة النبوت وتفيد الجزم واليقين مما يعيب الحكم بالفساد في الإستدلال ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠١٤ المستة ٣٠ مكتب فقى ١٤ صفحة رقم ١٢١٧ يتفريخ ١٩٧٣/ يقبل م ١٩٧٣/ ١٢١٠ من المنوب من المقرر أن تقدير الحطأ المستوجب لمستولية مرتكه جنائياً أو مدنياً كما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض. ولما كان تقدير توافر رابطة المسبية بين الحقا والشهر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مسبعداً إلى أدلة مقولة ولها أصلها في الأوراق، وكان يكفى لتوافر رابطة السبية بين خطأ المنهم والشرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقاتع الدعوى أنه لولا الحطأ المرتكب لما وقع الضرر. وكان ما أورده الحكم الملعون

فيه يتوافر به الحظا في حق الطاعن وتتحقق به رابطة السببية بين هذا الحظا وبين النتيجـــة وهمى وفـــاة انجــــى عليها فيكون ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن سديناً ويكون ما يتبره الطاعن غير ذى محل .

الطعن رقم ١٩١٧ المعنة ٣٤ مكتب فقى ٢٤ صفحة رقم ١٢٥٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٣ من المقرر أن تقدير أقوال الشهود متووك نحكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها بغير معقب كسا أن فحذه المحكمة أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر المطروحة على بساط المحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتاعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها مسائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وفا أصلها في الأوراق .

الطعن رقم ١١٧٣ لمينة ٤٣ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٣

من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وصناصرها المحتلفة إلا أن شرط ذلك أن يكرن استخلاصها سائماً وأن يكرن دليلها فيما إنتهت إليه قائماً في أوراق الدعوى. ولما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بإدانة الطاعن - ضمين ما عول عليه على إعبراف الظاعن واغكرم عليه الآخر بمحضر ضبط الواقعة، وكان البن من مطالعة المقردات المضموصة أن كلههما قد أنكر ما أسند إليه ونسب كل منهما للآخر أنه هو الذي أحضر العروق المضبوطة إلى المتهم الشالث في الدعوى، فإن أقوالهما على هذا النحو لا يتحقق بها معني الإعراف في القانون إذ الإعراف هو ما يكون نصاً في إقوافه الجريمة. ولما كان الأصل أنه يعين على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على الوقبائع الثابتة في نصاً معنى أن أعوافاً صدر من الطاعن - مع عائفة ذلك للشابت بالأوراق - فإنه يكون قد إستند إلى دعامة غور صحيحة نما يطله الإعتاله على أماس فاسد. ولا يؤثر في ذلك ما أورده الحكم من أدلة أصرى تقذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الماطل في الرأى المذى إنههت إليه المحكمة لما أعوره من أدلة أو استبعد تقدم، فإنه يعين تقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الشاني - وإن لم يقرر بالطعن - نوحدة الواقعة وخسن سور العدالة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ٢٦١ نسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٣٧٥ يتاريخ ٢٤/٤/١

غكمة المرضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامهما على بسناط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها. ولها في مبيل ذلك أن تجزىء أقوال الشسهود فسأخذ بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه.

الطعن رقم ١١٤ نسنة ١٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١٣

غكمة الموضوع إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وساتر العناصر المطووحة على بساط البحث وإطراح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتع بها – لما كان ذلك – وكانت انحكمة قمد إستخلصت الصورة التي إرتاح إليها وجدانها وإستغرت في عقيدتها وكان الطاعن لا يجادل في آن الأدلة التي إستندت إليها والتي تؤدى إلى تلك التيجة لها أصلها الثابت في الأوراق فإن ما يثيره في هما الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة التي استبطت انحكمة منها معقدها ثما لا يحمو إلى أن الجرهر المخبوط أمام عكمة القطى – لما كان ذلك – وكان الحكم المطمون فيه قد محلص إلى أن الجرهر المخبوط كان قد جلب خساب الطاعن وحده ولم يكن المنهمان الثاني والثائ على علم بسه و ن الطاعن بإعتباره المستول عن جلبه ون هذين المتهمين، فإن التيم على هذا الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٠١٩ نسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ٢٢/١/١٢

من المقرر أن غكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر الطووحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها، وأن تطرح على ما يخالفها من صسور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمطق ولما أصلها في الأوراق، وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة، بل ها أن تستخلص صورة الدعوى كما إرتسمت في وجدائها بطريق الإستناج والإستقراء وكافة المكنات العقلية، ما دام ذلك سليماً مفقاً مع حكم العقل والمنطق.

الطعن رقم ٢٠٢٣ لمسنة ٤٤ مكتب فتى ٢٥ صفحة رقم ١٨٤ يتاريخ ٢٠/٠١٠/١

من حق محكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن تردها إلى صورتها الصحيحة من مجموعة الأدلية المطروحة عليها دون التقيد في ذلك بالأدلة المباشرة ولها أن تستبط مس الوقائع والقرائن ما تراء مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي إنتهت إليها ومعى أقامت قضاءها على ما إقسمت به من أدلة لها أصلها الشابت بالأوراق فإن ما تناه في مناها الشابت بالأوراق فإن من تخلص إليه في هذا الشأن يكون من قبيل فهيم الواقع في الدعوى تما يدعمل في نطاق سلطنها، والأدلة في المواد الجنائية مسائدة يكمل في بعضها بعضاً ومنها مجموعها مؤدية إلى ما ينظر إلى دليل بعينه لماقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكتفى أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكتمال إقتناع الحكمة وإطمئتانها إلى ما إنتهت إليه — لما كان ذلك — وكان الواضح من مطالعة مدونات الحكم المطمون فيه أنه قد تادى من أقبوال المجنى عليه والشهود التي عمول عليها في قضائه أن الجنى عليه في الماعن وأن له عدة عليها في قضائه أن الجنى عليه في الطاعن وأن له عدة توقعها على بياض بطريقة ما وإستعان بمجهول

إثنق معه على إنتحال شخصية الجني عليه وقدمه للأصناذ... الخامي وأقر أمامه بصحة توقيعه على الورقة وكالصه فألبت الخامي فيها إقسرار التنحائص، والواقعة على هذه الصورة توفر في حق الطاعن جريمة الإشواك في تروير عرر عرفي بطريق الإصطناع وبجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بجوز إلباتها بكافة طرق الإثبات القانونية وهو ما خلص إليه الحكم ولا يعيه بعد ذلك إن هو أغفل بيان الظروف التي حرر فيها التوقيع الصحيح على الإقرار الزور أو عدم إصنالهار كيفة حصول الطاعن على الورقة المشار إليها ما دامت الحكمة قد إقتمت من وقائع المدعرى وادلتها بحصول الطاعن على الورقة المشار ويكن الذي على المنافقة ما بتزويرها ويكن الذي على الخدم في هذا الخصوص في غير محله وكذلك الحال بالنسبة لما ينعاه الطاعن خاصاً بإعداد الحكم - من بين ما أعتمد عليه في قضائه على ما إستخلصه من شهادة الأستاذ... المحامي ومن علم الحصول على دليل كتابي مؤيد بشهادة شاهد على أداء الثمانية آلاف جنيه إلى المدعى بالحقوق

الطعن رقم ۱۷۹۳ نسلة ؟؟ مكتب فقى ٢٦ صفحة رقم ٢٧ يتاريخ ۱۹۷۵/۱/۱۲ غكمة المرضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناص المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الذعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وإطراح ما يخالفها من صور أخرى.

الطعن رقم ١٧٩٠ نسنة ١٤ مكتب فتي ٢٦ صفحة رقم ٢١ يتاريخ ١٩٧٥/١/١٩

لما كان الحكم الإبدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه – قد أثبت أن الحساب بين الطرفين قد صلى بما يقيد مديونية الطاعن للمجنى عليها بالمبلغ موضوع الدعوى وأنه إصنع عن رده وغم مطالبته به فإنه بالمسلك يكون قد بين الواقعة بما تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التبي دان الطاعن بهها وهو في ذلك لم يركن إلى الحكم الصادر في الدعوى المدنية ولكنه أقام قضاءه أساساً على ما إطمأن إليه من تقرير الجبير المقدم في تلك الدعوى ولا يعتبره إشارته إلى ما إنتهى إليه الحكم المسادر في الدعوى المدنية لما هو مقرر من أن شكمة الموضوع مطلق الحربة في تكوين مقيدتها في حصول النبديد وأن تستدل على ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى.

الطعن رقم ١٧٩٤ لمسنة ١٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٦٥ يتاريخ ١٩٧٥/١/١٩

— الأصل في المحاكمات الجنائية أن العبرة في الإثبات هي يافتناع القاضى بناء على التحقيقات التي يجريها بنفسه وإطمئنانه إلى الأدلة التي عول عليها في قضائه بإدانة المنهم أو براءته. فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أية بهنة أو قرينة برتاح إليها دليلاً لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليمه كما هو الشان بالنسبة الإثبات وجود عقد الأمانة في جرعة خيانة الأمانة حيث يتعين إليزام قواعد الإثبات المقررة

لمى القانون المدنى أما واقعة الإختلام أى التصرف الذى يأتيه الجسانى ويشهد على أنه حول حيازته إلى حيازة كاملة أو نفى هذا الإختلاس ويدخل فيه رد الشئ موضوع عقد الأمانة فإنها واقعة مادية يجوز إلباتها بكافة طرق الإلبات بما فيها البينة رجوعاً إلى الأصل وهو مبدأ حرية إقتناع القاضى الجنائي، لمما كمان ذلك فإنه لا محل لتعيب الحكم لتعويله في إدانة الطاعن على شهادة الشهود.

- لما كان نحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبديد وأن تستدل على ذلك باى عنصر من عناصر الدعوى، وكان ما طلبه المدافع من الحكمة الإستنافية من ضم الدفق الخاص بالمجنى عليه ولا يتطلب من الحكمة عند وفضه رداً صريحاً مستقلاً ما دام الواقع يدحضه ولا يسانده ذلك أن الذابت من مدونات الحكمة الإبتدائي المؤيد لأسابه بالحكم المطعون فيه أن القيد في دفو المجنى عليه يتم نقلاً عما يتبسه الطاعن في الدفتر الحاص به - وهو ما لا يمارى فيه الطاعن - وأن المبالغ التي ا عولى عليها الطاعن نشسه لم يقم بإلباتها في دفوره واكتفى بالتأثير على فواتير المديني بما يفيد النخاص وبائناني فلا محمل الإفحاص أن يرد بدفار الجني عليه ما لم يكن المتهم قد البند واقتمة بهد بهنت واقعة الدينت واقعة الدعوى وأقامت قضاءها على عناصر صائفة إقتبع بها وجدائها فلا يجوز مصادرتها في إعتقادها ولا الجادلية في تغنيرها أمام عكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٦

لما كان نحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها ثما تطمئن إليه من أدلية وعناصر الدعوى وكمانت الحكمة قد إستخطمت من الأدلة السائفة التي أوردتها أن المبلغ المدى عوضمه الطناعن على المبلغ كمان على مسييل المرشوة للإخلال بواجبات وظيفته وأطرحت في حدود ملطتها التقديرية دفاع الطاعن في هذا الشأن فإن ما يثيره في وجه طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٤٢ أسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٧

غكمة الموضوع أن تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من الأدلسة المطروحية عليهما على بمساط البحث وأن تطرح ما عداها من صور أخرى لم تقتم يها.

الطعن رقم ١٨٧٤ نسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣

من المقرر أن البحث في كلب البلاغ أو صحته أمر موكول إلى محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتكون به إقتناعها.

الطعن رقم ٦٦٨ نسنة ٤٥ مكتب أنني ٢٦ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١١

غكمة الموضوع أن تدين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطوحة عليها وهي ليست مطالبة بالا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل فا أن تستخلص الحقيائق القانونية من للطوحة عليها من أدلة المبوت ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي - لما كان ذلك - وكان الحكم المعلمون فيه قد أثبت في حق الطاعن وجوده على مسرح الجريمة ومساهمته في عصل من أعمالها التقيلية هو إستدراج المجنى عليه إلى منزل والمد الطاعن طبقة أخسار معها معه تنفيذاً لقصدهما المشرك وهو قمل المجنى عليه بآلات حادة أعمدت لذلك الطاعن ما دلك على منذلك له أصله ومعينه من الأوراق ثما لا يجادل فيه الطاعن فإن منعاه في هذا الحصوص لا يكون له على

الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٥٠ مكتب أنى ٢٦ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٩

من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقساعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في المقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق كما هسى الحال في الدعوى المثالة فإن ما ينعاه الطاقين على الحكم المطمون فيه من إغفاله دفاهه القدائم على أن الحادث وقع نتيجة خطأ والدة المجنى عليها المتوفاة وحدها بوكها على حافة المركة في مكان لا يتوقعه أحد لا يعدو أن يكون دفاعاً في شأن تصوير وقوع الحادث ثما يكفى في الرد عليه ما أوردته المحكمة تدليلاً على ثبوت المعررة التي إقسعت بها وإستقرت في وجدانها. لما كان ما تقدم جميعه فإن الطمس يكون على غو أساس متعيناً وفيته موضوعاً.

الطعن رقم ١٠٥٩ لمسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١١٥ بتاويخ ١١٥٠٠ المحت المحمد المطروحة امامها على بساط البحث عُكمة المرضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وصائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها مائناً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ۱۲۱۳ لمسلة 60 مكتب فتى ٢٦ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ۱۲۷/۱۱/۲۳ من المقرر أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على القاصد والمعانى لا على الألفاظ والمبانى، وأن الحطأ فى الإساد لا يعب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤشر فى عقيدة المحكمة، لما كان ذلك، وكان المعنى المشوك بين شهادة مأمور الجمرك بأن الطاعن كان يجمل فى يده الحقية التى ضبط المخدر بها وبين ما

قرره العريف في التحقيقات من أن هذه الحقية كانت مع الطاعن وكانت شيئة بإقراره الجمركي هو معتنى واحد في الدلالة على أن الطاعن هو صاحب الحقية التي ضبط بها المخدر – يستوى فحي ذلك أن يكون عززاً اياها أو حائزاً فما – وهو المعنى الذي يتحقق به جلبه جوهر المخدر مع تحقق سائر أركان هذه الجريمة التي لا يجارى في توافرها، فإنه لا يضير الحكم أن يكون قد أحال في إيراده أقوال العريف السرى إلى مضمون ما حصله من شهادة مأمور الجمرك، ولا يعيه من بعد أن يكون قد أسند إلى هذا العريف تأكيده بأن الطاعن كان يحمل بيده الحقيبة التي ضبط المخدر بقاعها، ما دام الأمر الذي قصد الحكم إلى إليائه إنحاه هو نسبة هذه الحقيبة إلى الطاعن، وهي الحقيقة التي إستقرت في عقيدة انحكمة والتي تتلاقي عندها أقوال كل من الشاهدين في جوهوها على حد سواء.

- فكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر الم. وحمة أمامها على بساط البحث المعروة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتاعها وأن نظرح ما يخالفها من صور أخرى مسا دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، لما كان ذلك وكانت المخكمة قد إطمانت إلى أقوال الشاهدين وصحة تصويرهما للواقعة، وهي ليست مازمة بأن تتعقب الدفاع في كل شبهة يثيرها أو إستناج يستنجه فارد عليه، وكان الدفاع في يد بجلسة أغاكمة ما يثيره من إغفال مأمور الجمرك والمفقل إثبات عنويات الحقية الظاهرة، ومقله لا ينار الأول مرة أمام محكمة النقط لأده لا يعدو أن علي غير أساس متعيناً يعدو أن الدهام بمونوعاً.

الطعن رقم ١٧٤٨ السنة ٥٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٧٩٧ يتاريخ ١٩٧٠/ ١٩٧٠ ولا المحكم قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة المناصر القانونية للجريمة وأورد على ثبوتها في حق الطاعين أدلة من شانها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها، فلا يعيوه أن يكون من بين هذه الأدلة أقوال شاهدين في التحقيقات كانت مطروحة بكل ما ورد شاهدين في البلسة كنتصر من عناصر الإثبات في الدعوى، وكان للدفاع أن يساقش تلك الأقوال بما شاء وأن يعمسك بعروة حضور الشاهدين المذكوريين لسماعهما أو يتلاوة أقوافهما إذا هو كان قد رأى لزوماً لذلك، وما دام أنه من المقرر أن شكمة الموجوع كامل الحرية في أن تستعد إقتاعها كان قد رأى لزوماً لذلك، وما دام أنه من المقرر أن شكمة الموجوع كامل الحرية في أن تستعد إقتاعها بجوت الراقعة من أى دليل تطمئن إليه طالماً أن فذا الدليل مأخذه الصحيح من الأوراق. ولا على الحكم بشو إن مواسدل على توافر القصد الجنائي الحاص لمدى الطاعنين بالواقعة الواردة بالأقوال سالقة الذكر، بالإصافة إلى علمهما، الذي إستخلعه من أقوال الشهود، بصدور أمر النياة العامة بضبطهما وإحضارهما

لإستكمال التحقيق، ما دام أن هذا الأمر قد صدر بالقعل نتيجة للواقعة الذكورة وهي رفضهما التوجـه إلى الشرطة لسؤاهما في الشكوى المقدمة ضدهما.

الطعن رقم ١٥٧٦ لسنة ١٠ مكتب فتي ٢٧ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ٢٦/١/٢٦

من المقرر أن محكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هلما التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بدلواتهم ذلك لأنه لا يشوط أن تكون الأدلة التي إعتمد عليها الحكم بحيث ينبي كل دليل منها ويقطع في جزايسة من جزليات الملاعوى، إذ الأدلة لي المدعوى الجنائية مساندة وتتكون منها مجتمعة عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة، بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحمدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إلى.

الطعن رقم ١٧٩٧ نسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٢٠١ يتاريخ ١٩٧٦/٢/١٥

من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يبؤدى إليه وقتناعها وأن تطرح ما يُثالقها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنفاً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق.

الطعن رقم ١٨١٤ نسنة ٤٠ مكتب قتى ٢٧ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ٢١/٢/١٦

الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بمساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يـؤدى إليه إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستشداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وفا أصل في الأوراق.

الطعن رقم ١٩١٩ لمسنة ٥٤ مكتب فتى ٢٦ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٥

غكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر الطروحة أمامها على بساط البحث المسورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إقتاعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أحسرى، ما دام إستخلاصها سائماً ومستداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وها أصلها الشابت في الأوراق وأنه متى أخذت المحكمة بالوال شاهد، فإن ذلك يقيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل فيه أمام محكمة القضي.

الطعن رقم ٤٩ أسنة ٤٦ مكتب قتى ٢٧ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ٢٠/١٠/٢

من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشبهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة المحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليها إلتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صورة أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى آداة مقبولة في العقل والمطق ونما أصوفها في الأوراق. لما كنان ذلك وكانت الضبط التي وكانت المختلفة قد إطمأنت إلى صحة أقوال الغبايط من أنه وجد الطاعن بداخل المسكن وقت الضبط التي تحدث عنه بما مؤداه أن إثنين من الأجانب كانا يمارسان القحشاء كل منهما مع إحدى النسوة في حجرة بداخل المسكن الذي ضبط لهد الطاعن واستعدت من ذلك الدليل على علممه بممارسة الدعارة في هذا المسكن فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن إنما ينحل إلى جدل موضوعي حول تقدير الدلسل لا يقبل أمام عكمة النقش.

الطعن رقم ٢٧٨ نسنة ٤٦ مكتب فتي ٧٧ صفحة رقم ٤٥٥ يتاريخ ٤٢/٥/١٩٧١

من القرر أنه وإن كان الرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القــَلف هو بما يطمئن إليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في المدعوى إلا أن حد ذلك أن لا يخطئ في التطبيق الفانوني على الواقعة كما صار إليانها في الحكم أو يمسخ دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها. كما أن تجرى مطابقة الأ" الله للمعنى المدى إستخلصته المحكمة وتسميتها بإسمها المعين في القانون - صباً أو قللماً - هو من التنافي المدى يتضع لرقابة عكمة النقض بإعمارها الجمهة التي تهيمن على الإستخلاص المطقى الذي يتأدى إليه الحكم من مقداته المسلمة.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤١ مكتب فني ٧٧ صفحة رقم ٤٧٥ يتاريخ ٢١/٥/٣١

من القرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقرال الشهود وسائر المناصر المطروحة أمامها على بساط البحث العمورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وضا أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ٢/١/٢٧٦١

من القرر أن تحكمة الموضوع أن تستخلص من جناع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على يسساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إلى اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتسع بصحتها ما دام إمتخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وغا أصلها في الأوراق .

الطعن رقم ٤٨ علمية ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٨٥ يتاريخ ٣/١٠١٠/١٩٧٦

متى أمرت اغكمة بإقفال باب المرافقة فـى الدعوى وحجزها للحكم فهى بعد لا تكون ملزمة بإجابة التحقق الذى يديه النهم فى مذكرته التى يقدمها فى فوة حجز القطية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة اغاكمة وقبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ٥٠/١٠/١٠

من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص أقوال الشهود وسائر العنـاصر المطروحـة أمامهـا علـى بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حـــبما يؤدى إليه إقسّاعها وأن تطرح ما يخالفه مـن صــور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٦ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ٧٣٧ يتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٧

غكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة المحيحة المورحة على بساط البحث الصورة المحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تمرض عما غالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والنطق وفداً أصلها في الأوراق، ومن سلطتها وزن أقوال الشهود وتقديرها القدير الذي تطمئن إليه وهي معى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جيم الإعبارات التي ساقها الدفاع طملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٤٦ مكتب فني ٧٧ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٧

من حتى محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وصائر العناصر الطووحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدللة مقبولة في العقل والنطق وفا في سبيل ذلك أن تعول في قضائها على رواية للشاهد في أية مرحلة من مواحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخر له، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى إطماناها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عند. كما أن وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف الي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها إنما مرجعه إلى محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها في شيئ من ذلك أمام محكمة الشعر.

الطعن رقم ١٥٠ لمنة ٢٦ مكتب فتي ٢٧ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٨

من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة المرضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحـــة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٢٦ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٩٤٣ يتاريخ ٩٤٣ ١٩٧٦/١٢/١٣

من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة سروك لتقدير محكمة الموضوع، وهي – من بعد – لها أن تستخلص من أقوال الشهود وصائر العناصر الطروحة أمامها علمي بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما ينودى إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها ساتفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٤٦ مكتب فتى ٢٨ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦

فكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطووحة أمامها بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتاعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخسرى لم تقتيم بصحتها ما دام استداد وسمينا مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والنطق وها اصلها في الأوراق لما كان ذلك، وكانت المفكمة قد حصلت الواقعة بقوها أنه "بسبب خلف تشب بين المتهم والمجنى عليه حول الحمد الفناصل بين ارضهما وعلى أثر مشادة كلامية قام الأول "الطاعن" بضرب الثاني يفاس على رأه وصدره عصلاً أرضهما وعلى أثر مشادة كلامية قام الأول "الطاعن" بضرب الثاني يفاس على رأه وصدوه عملاً المحكم كما علمت أقوال شهود الواقعة التي إستد إليها في الإدانة - على ما يين من المفردات التي أصرت المفكمة بضمها تحقيقاً للطمن - ثما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي وكان من المقرر أن تقلير الوقائع التي يستنج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنشاؤها متعلق بموضوع الدعوى شحكمة الموضوع المفصل فيه بملا معقب ما دام إستدلاها صليماً يؤدى إلى ما إنتهى إليه كما هي الحال في الدعوى فإن ما ينصاه الطاعن في معقب ما دام إستدلاها صليماً يؤدى إلى ما إنتهى إليه كما هي الحال في الدعوى فإن ما ينصاه الطاعن في معقب ما دام إستدلاها صليماً يؤدى إلى ما إنتهى إليه كما هي الموضوع تما لا يقبل إثارته أمام محكمة هذا الشأن لا يكون له أماس وهو لا يعدو أن يكون جدلاً في الوضوع تما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقود.

الطعن رقع ٥٥٣ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٧٧ صفحة رقع ٥٥٧ يتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٩

لما كان تعين تاريخ وقوع الجرائم عموماً، هو من الأمور الداخلة في إحتصاص قداضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك محكمة النقش، وكان الإختلاس في جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحسائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك، وكان يفلب في هذه الجريمة أن يفير الحائز نيسة حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية أو المظاهر ما يدل على ذلك فلا تتربب على الحكم في إعبار تاريخ إمتناع الوكيل عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد المطالبة بذلك تاريخا لارتكاب الجريمة.

الطعن رقم ٨٧٣ نسنة ٢١ مكتب فتي ٢٧ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ٢٠/١٢/١٢

الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط المبحث الصورة الصحيحة لواقمة الدعوى حسبما يؤدى إلى إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أعسوى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وفما أصلها الثابت في الأوراق.

الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٦ مكتب تني ٢٨ صفحة رقم ٣٠ يتاريخ ١٩٧٧/١/٣

مني كان الحكم قد أورد على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وشقيقه وزوجته، وبما جاء بالتقرير الطبى الشرعى وهي أدلة لها معينها الصحيح من الأرواق ومن شسأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان فحكسة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ووسائر المعاصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتاعها وأن تطرح ما بخالفها من صور أخرى ولها كامل الحربة في تكوين عقيلتها ثما ترتاح إليه من أقوال الشهود.

الطعن رقم ٤٢ أمنة ٤٦ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ٨٨ يتاريخ ١٩٧٧/١/٩

من المقرر أن عُكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر المناصر المطروحة على بساط البحث المصررة المستجدة لواقعة المدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أصرى ما دام استخلاصها سائغاً مستثناً إلى ادلة مقبولية في العقيل والمنطق ولها أصلها في الأوراق. وأن وزن أقوال المشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة منوكاً تقدير محكمة الموضوع ومتى أخملت بشبهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جمع الإعتبارات التي ساقها الدلاع خملها على عدم الأعد بها .

الطعن رقم ۱۱۷۸ نسنة ٤٦ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ٢٨٠/٧/٧٨

الأصل أن من حق محكمة الموجوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أعامهما على يساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليها إقتناعها وأن تطرح ما كالفها من صور أعرى ما دام إستخلاصها سائداً مستنداً إلى أدلة مقبولة في المنطق والعقل وأما أصلها في الأوراق .

الطعن رقم ٩٥٥ لمنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٢٤٠ يتاريخ ٤ ١٩٧٧/٢/١٤

هُكمة الموخوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر الضاصر المطروحة على بسناط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسب ما يؤدى إليه التناعها، وأن تطرح ما يُطالقها من صور أحرى ما دام إمتعلاصها سائفاً مستداً إلى أدلة مقبولة في الفقل والمعلق وها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٥٧ أمنيّة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١١٤ يتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦

من حق عكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط أخث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتاعها وأن تطرح ما غالقها من صور أخرى ما دام إستخلاصها مستداً إلى ادلة مقبولة في النقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٣

لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخو ما داميت متفقة مع
 ما إستند إليه الحكم منها، ولما كان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من أقوال الشباهد التي أحال
 إليها الحكم لها معينها الصحيح في الأوراق فإن نعيه في هذا الصدد يكون في غير محله.

من المقرر أن من حق عحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر المطروحة أمامها
 على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من
 صور أخرى ما دام إستخلاصها ساتفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٢١٦ لمنة ٤٧ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ١٩٥٥ يتاريخ ٥/١/٧٧١

من المقرر أن محكمة المرجوع أن تركن في سبيل تكوين عقيدتها عن الصدورة الممحيحة لواقمة الدعوى وترتب الحقائق القانونية المتصلة بهم إلى ما يستخلصه من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعيثه أو بأقوال شهود بذواتهم أو بالأدلة المباشرة إذ أنه لا يشهر لمأ أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينمىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزيسات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعمة تتكون عقيلة القاطى فلا ينظر إلى دليسل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكلى أن تكون الأدلة في مجموعها كوسدة مؤدمة إلى قصده الحكم منها ومنتجة في إكتمال إقتاع الحكمة واطمئنانها إلى ما إنبهت إليه .

الطعن رقم ٢٥١ لمسنة ٤٧ مكتب شي ٢٨ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٤

إذ كان الحكم بعد أن أورد في مدوناته نص إعراف المهم الأول قد إجستراً هذا الإعراف فأعد معه ما إطمأنت إليه انحكمة من حصول الإعتداء منه ومن الطاعن على الصورة التي استخلصتها انحكمـــة وأطرح ما عداه فإن ذلك لا يعد تناقضاً ولا ينال من سلامة إستدلال الحكم لما هو مقرر من أن نحكمة الموضوع سلطة تجزئة أى دليل ولو كان إعرافاً فتأخذ منه ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشان لا يكون له على.

الطعن رقم ٥٥٦ اسنة ٤٧ مكتب فتي ٨٨ صفحة رقم ٨٣٥ يتاريخ ١٩٧٧/١٠/١

إن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشمهود ومسائر العناصر المطروحية أمامهما على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح مما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها مائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وفا أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٥٥٧ لمنية ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٠

من المقرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقموال الشهود ومسائر العماصر المطروحة أمامهما على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة المدعوى حسبما يؤدى إليه إقتماعها وأن تطرح مما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها ساتفاً مستداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق .

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٧ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٣

لما كان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن في دفاعه مسن أنه إستلم عقد الإيجبار بحالته من المطعون ضده وأطرح هذا الدفاع مدللاً على ثبوت مساهمة الطاعن في إرتكاب التزوير بما مساقه من عناصر أو قرائن سائفة إقتدم بها وجدانه خلص منها إلى أن الطاعن لا بد ضائع في تزوير عقد الإيجار وإنه مسئول عن هـــذه الجريمة ولو أنه لم يوتكب التزوير بنفسه الأنه يكفي إشواكه فيها، وكان هـذا الـذي إنتهمي إليـه الحكـم مـن أبيل فهم الواقع في الدعوي مما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع التي لها أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها متى كان ما حصلمه الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطق ولا شأن نحكمة النقيض فيما تستخلصه ما دام إستخلاصها ساتفاً، لما كان ذلك، وكانت محكمة الوضوع لا تلتزم ببيان سبب إعراضها عن أقموال شهود النفي، وكان ما ساقه الطاعن في شأن إطواح المحكمة لأقوال شاهدي نفيه لا يعدو المجادلة في تقديم المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ إطمئناتها إليها نما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقسض لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن في شأن الدليل المستمد من تقرير قسم أبحماث المتزيف والمتزوير في غير عمله، ذلك أن الحكم لم يقتصر في إثبات التهمية قبل الطاعن على مجرد الذليل المستعد من ذلك التقرير، بل إرتكن على العناصر الأعرى التي أوردها والتي تساند ذلسك التقرير، ومن ثبم فبلا يقبل من الطاعن الإكتفاء بمناقضة دليل بعينه دون باقي الأدلة، ذلك أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التي إعتمد عليها الحكم ينمئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات المدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائيسة متسماندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعيسه لناقشته على حدة دون باقي الأدلة، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحلة مؤدية إلى منا قصده الحكم منها ومنتجة في [كتمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه – وهو ما لم يخطىء الحكم في تقديره. لما كمان ذلمك وكان الطاعن لا يجادل في وجه طعته إن ما إستند إليه الحكم له أصله الثابت بالأوراق بل يتجــه منعـاه فـي واقع الأمر إلى النعي على انحكمة إطواحها أقوال شاهدي النفي وأخذها بأدلة الثبوت في الدعوي عما يعمد نعياً على تقدير الدليل، ومحاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديباً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي إرتسمت في وجدان قاضي للوضوع بالدليل الصحيح. وهو ما لا يقبل أمام محكمة النقض لما كان مـــا تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض.

الطعن رقم ٢٧٢ نسنة ٤٧ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٤

من القرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المتنفقة إلا أن شرط ذلك أن يكون أستخلاصها ساتفاً وأن يكون دليلها فيما إنهمت إليه قائما في أوراق الدعوى لأن الأصل أن تبنى اغكمة حكمها على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس ضا أن تقيم قضاؤه على أمور لا الأصل أن تبنى قضاؤه على إعبار أن سند لها من التحقيقات، لما كان ذلك، وكان المين من الحكم المطعون فيه أنه بنى قضاؤه على إعبار أن اغرر الصادر من الطاعن هو بحثابة إصواف مع مخالفة ذلك لجاراته التي لا تطوى على إعبارات مياخلاص قيمة العجز وإنما على عجرد إقرار بمسئوليته المدية بسماد العجز الذي قد يظهر في حسابات فوع المؤسسة المدعية بالحقوق المدنية بعد تحكينه من تقديم مستنداته وقحصها وتصفية الحساب بينهما وهو مالا ينطوى على أي إعواف بالجرعة لما كان ذلك – فإن الحكم يكون قدد إستند إلى دعامة غير صحيحة تما

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٩٦٩ يتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٧

من حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أدلتها وسائر العناصر المطروحة عليها، وإذ كان الطاعن لا يمارى في صحة الواقعة كما إستخلصتها انحكمة وصار إثباتها في الحكم من وقوع الإهالة منه على هيئة انحكمة المعندى عليها أثناء إنطاد الجلسة ثما دعاها إلى رفعها فيان ما يرمني به الطاعن الحكم في هذا الصدد بدعوى الحطأ في الإسناد أو في تطبيق القانون لا يكون له عل

الطعن رقم ٢٤٧ نسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ٢/١١/١٠١

من القرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث العبورة العمومة لواقعة الدعوى حسبما يهودي إليه إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتم بصحتها ما دام إستخلاصها سائلاً مستداً إلى أدلة مقبولة في المطار والمطار.

الطعن رقم ٨٣١ لمنة ٤٧ مكتب قتى ٢٨ صفحة رقع ١٠٢٣ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٤

لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة من إستحالة حصول الواقعة طبقاً لتصوير الجنسي عليه والشهود وأطرحه في منطق سائغ في قوله "كما لا يفير من الأمر شيئاً ما قاله دفاع المنهصة من أن إصابات المجنى عليه من قامة المجنى عليه من الواجهة الإرتفاع قامة المجنى عليه من قامة المجنى عليه من قامة المجنى عليه إدارة المجلىة الشام النفاذ والسبولة

ومن أثار السائل الكاوى الإنتشار مما يمكن أن يلمحق برأسه وخلف عنقه يؤكد ذلك أن أشد إصابات الجميه عليه في الصدر والبطن واللراعين والفخذين وكلها لا تحدث بهذا الشكل إلا إذا ألقى السائل في المواجهة وليس من أعلا وإلا لإنحصرت معظم الإصابات وبلغت أشدها بالرأس والكفين الأمر الذي لم يبت حسب الثابت من تقرير الصفة الشريعية ". وكان ما أورده الحكم من الدليل القول لا يتناقش مع الدليل الفني بيطابق معه، فإن ما تثيره الطاعنة من وجود تناقش بينهما لا يكون لم محل، ولا على الحكمة إن هي المختلق من استدعاء الطبيب الشرعي لإستطلاع وأيه في هذا الصدد ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تم ناصدعاء الطبيب الشرعي لإستطلاع وأيه في هذا الصدد ما دامت الواقعة قد وضحت لديها من عاصر الدعوى وما بوشر فيها من تحقيقات لما كان ذلك، وكان الأصل أن من حق محكمة الموجوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر المناصر المطوحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة مستندأ الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتنام أصلها في الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى أدامة مقبولة في المقل والشفير الذي تطمئن إليه بغير معقب، وكانت الحكمة قد إطمأت إلى أتول الجبي عليه وهود الإلبات وصحة تصويرهم للواقعة أو في تصديقها لأقوال الشهود أو المحائد إلى أتول الجبي عليه وهود الإلبات وصحة تصويرهم للواقعة أو في تصديقها لأقوال الشهود ولا تجوز إطمأت إلى أبدل معردة عقيدتها في شأنه أمام محكمة المقعى.

- لما كان الحكم قد عوض لطرف سبق الإصوار وإستظهر توافره في حق الطاعنة في قوله " وعما أن سبق الإصرار متوافر في حق المتهمة من حقدها على المتبيع عليه فرفضه الزواج منها وهي في من ذلك كما همو ثابت من كتاب قسم الموافد بمنطقة وسط القدهرة المفرزخ ٢/٣/٣/١ وإعدادها صادة كاوية تحدث جروحاً القتها عليه بمجرد أن وقع بصرها عليه لتشويهه إنقاماً منه على فعلته وإضفاء لعليلها " وكان ما سالة الحكم فيما تقدم سالة أويتحقق به ظرف سبق الإصرار، كما هو مصرف به في القانون، ذلك بأن طرف مبق الإصرار حالة ذهنية بفص الحائق قد لا يكون له في الخارج أثر عسوس يدل عليه مباشرة، وإغا هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره ما دام موجب هده الوقائع وإغا هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره ما دام موجب هده الوقائع والطروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستناج وهو ما لم يخطئ الحكم بالقصور وافساد في الإستدلال في هذا الشان غير سديد، على أنه لا جدوى للطاعنة من المنازعة في توافر هذا النظرف في حقها لأن المقوية التي أزغا الحكم بها وهي الحس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات بعد إستعمال المادة ١٧ من قانون العقويات، تدخل في نطاق العقوية القروة لجريمة الضرب الفضي المورد المردة من توافر طف من مناؤ طفر من من المنازو من المنازة من توافر طرف من من قانون العقويات المنونة الموردة من توافر طرف من من قانون العقويات المؤلم من المادة ١٧ من قانون العقويات المؤلم من المدة ١٧ من قانون العقويات المؤلم من المادة ١٧ من قانون العقويات المؤلم من المادة ١٧ من قانون العقويات المؤلم من المادة ١٧ من القانون المفضيات المؤلم من المؤ

الطعن رقم ٨٦٢ نسنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ٢٠٨/١/٢

أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر الطووحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أعرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق كما همي الحال في الدعوى المائلة.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٧ مكتب قتى ٢٩ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ٢٩٨/١/٢٣

الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلامها سائفاً مستداً إلى أدلة مقبولة في الفقل والنطق.

الطعن رقع ١٢٦٦ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٢٨٤ يتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤

من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنف على بموضوع الدهرى للمحكمة لمفصل فيه بغير معقب على كانت الوقائع مؤدية إلى النجمة التي رتبت عليها وأن حق الدفاع الشرعي لم يشرع إلا لود الإعتداء عن طريق الحياولة بين من يباشر الإعتداء وبين الإستمرار فيه فلا يسوغ العرض بفعل العبرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلاً الإعتداء على المدافع أو غيره وإذ كان مؤدى ما أورده الحكم أن الطاعيين لم يكونوا في حافة دفاع شرعى عن النفس بل كانوا معتدين قاصلين الحاق الأذى بالمجنى عليهم لا دفع إعتداء وقع عليهم وكان ما نقله الحكم عن سب إصابات الطاعين يوتد إلى ما شهد به الخفير النظامي أمام المحكمة وهو ما لم ينازع فيه الطاعنون فإن نعيهم على الحكم في هذا الصدد يكون غير صديد .

الطعن رقم ١٣١٧ نسنة ٤٧ مكتب فتي ٢٩ صفحة رقم ٢٠٤ يتاريخ ٢٠٤/٢/٢٧

من المقرر أن القول بترافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الإتهمام أو عمدم توافر أيهما هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بفير معقب عليها مسا دامت قد أقامت قضاءها علمي أسباب سائفة. ولا يصح النمي على المحكمة أنها قضت بيراءة المتهم بناء على إحتمال ترجم لديها ما دام ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيها، وما يطمئن إليه طالما أنه أقام قضاءه على أسباب تحمله.

الطعن رقم ٤٤٨ اسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١/١١/١٠/١

غكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر الصناصر المطروحة أمامها على بساط البحث المهروة المحجوعة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقساعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام المحروة المحجوعة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقساعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى ادلة مقبولة في العقل والمنطق وها أصلها في الأوراق – لما كان ذلك وكان المحجمة قد أثب المخطأ في من المحبية المحتمدة المخالف المناعن في قرله "إنه وهو مقدم على المسير في طريق معتنى فقد كان يعمين الأوراث أن المناب من المناعن في الخواه المقابل أن يهدئ من سيرين في منحتى له غاطره وأدى إندافاعه إلى الإصطدام بالسيارة قيادة المنهم الثاني وإصطدامه بها بجانبها الأيمن كا يقطع في شدة إندافاعه وإنحرافه عن ين إنجاهه السيرة في المنافق المناسفة والمنافق عن عن ين إنجاهه المنافق المناسفة المنافق المناسفة في الإسسناد. فإن ما حصله الحكم من أقوال المنهم الثاني يقيد أنه إنحرف يساراً بما تنفى معه قاله الخطأ في الإسسناد. فإن ما يغوه المناهن في هذا الخصوص لا يكون له محل على مقادته بالانجراء والمحلة الخصوص لا يكون له محل على والمناسفة عن عن الما الحطأ في الإسسناد. فإن ما

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٩٢٩/١٢/١٠

من المقرر أن غكمة الموجوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط المجررة المحروة المحروة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها - لا كان ذلك - وكانت الحكمة قد يبت في حكمها واقعة الدعوى على العبورة الدي إستقرت في وجدالها وأوردت أدلة اللبوت المؤدية إليها، فإن ما يغيره الطاعن بدعوى إنشاء الطوق الإحتيالية لأن المبالغ التي دفعها المجنى عليهم كانت مقابل دروس للتقوية تلقاها أباؤهم بالفعل - لا يعدو أن يكون منازعة في سلامة ما إستخلصته المحكمة من واقع عناصر الدعوى ومن ثم فهو جدل موضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بغير معقب عليها من محكمة النقض. وإذ كان البين من الحكم المطمون فيه أنه قد عوض غلما الدفع وأطرحه في مقب عليها من محكمة النقش. وإذ كان البين من الحكم المطمون فيه أنه قد عوض غلما الدفع وأطرحه في المحتمدة من وزارة الوبية والعليم والمستفاد من ذلك من الإيصالات المطبوعة التي أعطبت ضم عن سداد الرسوم وقد البت بها المحتمدة من قبل فإغلامها المناسبة المشحب المساطة عندما تبنوا حقيقة الأمر بعد أن إكتشفوا أن أولادهم التلامية لم يضدوا إلى الشرطة عندما تبنوا حقيقة الأمر بعد أن إكتشفوا أن أولادهم التلامية لم يقيدوا ضمين التلامية المتيدين لأداء والمدال بالإعدادي وفي هذا ما يكلب دفاع المتهمين من أنهم ما أقاموا هذه الفصول إلا المتقوبية إذ أن الإيمالات التي تفيد سداد الرسوم فيذكر بها شي من أنها مجود فصول لتقوية التلامية وغذا فان أنها المنود فضول لتقوية التلامية وغذا فان أن الإيمالات التي تفيد سداد الرسوم فيذكر بها شي من أنها مع أقاموا لمتقوبة التلامية وغذا فان أنه أنه أنه التقوية التلامية وغذا فان أنه المناقدة المول لتقوية التلامية وغذا في المناسبة المتحدود في المناسبة علية المدرود أنها علي وقد وغذا في المناسبة المتحدود وغذا المتحدود وغذا المتحدود وغذا المتحدود في المناسبة عليات المتحدود المتحدود المتحدود المتحدود وغذا فان أنها أمرد في فيذكر بها في من أنها عبود فيصل لتقوية التلامية وغذا في المتحدود المتحدود المتحدود وغذا في المتحدود المتحدود وغذا المتحدود المتحدود وغذا المتحدود و

عليهم لم يكونوا على بينة من حقيقة الأمر وإلا لما أقاموا على إخاق أبنائهم بتلك المدرسة الوهمية التى لا تعرف بها مديرية التعليم والتى لم يرخص لها بمزاولة هذا العمل ". وما أورده الحكم مسائغ ومن شم فيان النمى عليه يدعوى القصور فى التسبيب والفساد فى الإستدلال لا يكون له محل.

الطعن رقم 1 ٣١٩ المسقة 6 ع مكتب فتى ٢٩ صفحة رقم 1 • و بتاريخ • 1 ١٩٧٨/١٢/١٠ ان حالة الدفاع المترعى لا تتوافر من اثبت الحكم أن كلاً من المتهم والمجنى عليه كان يقصد الإعتداء على الآخو بغض النظر عن البادئ منهما بالإعتداء. لما كان ذلك، وكان المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنشاؤها متعلق بموضوع الدعوى عكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى التنيجة التى رتبها عليها – كما هو الحال في الدعوى المطروحة فيان منعى العان على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله.

الطعن رقم ، ٤ 0 أمسنة ٤ ٨ عكتب فقى ٧ ٩ صفحة رقم ٧ ٤ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٢ المعن رقم ، ٥ ٤ مسنة ٨ عدت عليها إن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم إكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالإدانة. لما كان ذلك، وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يحورد الأدلة المتبعة التي صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجرعة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يعقبه فمي كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إنشات عنها أنه أطرحها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معطدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم £ ٣٤ المسئة ٤ ك مكتب قتى ٣٦ صفحة رقم ٥٠٠ يتاريخ ٢٩/١٠٨٠ المحن القرر أن محكمة الموجوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر المطروحة على بساط البحث المصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أعرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في المقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٤٠٨ السنة ٩١ كمكتب فلى ٣١ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٨٠///١٦ فكمة المرضوع أن تستخلص من أقبوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث المصورة المستداة إلى أدلة مقبولة في المقل والمنطق وغا أصلها في الأوراق، ولما كان من المقبرو أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم والتعويل على أقواهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوفا من الشبهات مرجمة إلى محكمة الموجوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير اللكي

تطمئن إليه، وكان مزدى قضاء محكمة الموضوع بإدانة الطاعن إستاداً إلى أقوال شهود الإلبات هو إطراح ضمنى الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، لما كان ذلك وكان من المقرر أيضاً أن للمحكمة أن تستمد إلتاعها من أى دليل تطمئن إليه وأن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل النحقيق أو المخاكمة من إطمألت إليها ودون أن تبين العلة في ذلك، وأنه لا يعيب الحكم تساقض أقوال الشاهد - يفرض حصوله - طالما لله إستخلص الحقيقة من أقواله استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه فإن أو المناطقة على وتيقة زواجهما أو دعوى التناقض في أقوال الجنبي عليها وإختلاقها للواقسة وعلم عودتها إلى منزل الزوجية عقب الحادث لا يعلو كل ذلك أن يكون دفاعاً موضوعياً كما لا تلتزم عمدة الموضوع بمنابعه في مناحيه المخلفة والرد على كل شبهة يلارها المتهم على إستقلال إذ الدرد عليها يستفاد دلالة من أدلة النبوت التي ساقها الحكم بما لا يجوز معه معاودة التصدى له والحقوض فيه لمدى عكمة المقض.

الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٧

الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من جموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تقيد في هذا التقرير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بلواتهم، ذلك أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي إعتمد عليها الحكم بحث ينعى كل دليل منهما ويقطع في كمل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متسائدة وتنكون منها مجتمعة عقيدة الحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة، بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إقتماع المحكمة واطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٤

من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشبهود ومسائر العناصو المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقفة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما غالقها من صور أخسرى منا دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وفنا أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٩٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٠٠ يتاريخ ٢١٨٠/٣/١٧

من القرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر الطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصاً سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٢١٦٣ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٨٠

من المقرر أن غكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وصائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يبؤدى إليه إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في المقل والنطق وفا أصل فى الأوراق وهى فى ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأولة المباشرة بل فا أن تستخلص صورة الدعوى كما إرتسمت فى وجدانها بطريق الإستتاج والإصطراء وكافة المكنات المقلية ما دام ذلك سليماً عنقاً مع حكم العقل والشطق.

الطعن رقم ٢٢٦٣ نسنة ٤٩ مكتب أتى ٣١ صفحة رقم ٥٠٠ يتاريخ ١٩٨٠/٤/١٦

لما كان الحكم الابتدائي قد أورد أقوال شهود الحادث متصمنة أن الطاعن كان يقود السيارة بسوعة شديدة، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من أقوال هؤلاء الشهود له مأخذه الصحيح من الأوراق، وكان الحكم المطعون فيه قد تضمن الإحالة إلى أسباب الحكم الإبتدائي على ما صنف بياته قيان النعي بالقصور على غير أصاس. لما كان ذلك، وكان الحكم المعلمون فيه – في نطاق سلطته التقديريـــة وفمي مبطق سائغ وتدليل مقبول - قد إستخلص من ظروف الواقعة وعناصرها - ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن واستظهر وابطة السبية بن هذا الخطأ والعبرر الواقع من إنطبارق الطاعن بالسيارة قيادته بسبرعة كبيرة قادماً من طريق فرعي محتوقاً طريقاً رئيسها دون أن يتحقق من خلو همذا الطريق الأخبير من المركبات وإذ تصادف مرور ميارة أتوبيس به فوقع الإصطدام بينهما عا مبب اخادث كما أورده الحكم - بناء على الكشف الطبي - إصابات الجني عليهما وأنها أدت إلى وفاتهما وكان هذا الذي إستخلصه مستمداً عما لمه أصل ثابت في الأوراق وليس محل جدل من الطاعن وهي أقبوال الشبهود مسالفي الذكر ومما دلت عليه المعاينة، وكان تقدير الحطأ المستوجب لمستولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعموي ولا يقيبار المحادلة فيه أمام محكمة التقض، وكان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها همو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير مطب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة وفنا أصلهما في الأوراق وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص الحكمة من واقعات الدعوى أنه لولا الحطأ المرتكب لما وقع الضور، ومن ثم فإن ما أورده الحكم المطعون فيه بتوافي به الخطأ في حق الطاعن وتتحقق به وابطة السبية بين هذا الخطأ وبين النتيجة، فيكون ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن سنيداً ويكون ما يثيره الطاعن في غير محله. أما منا يثيره الطاعن من أن خطأ الغير " السائق الآخر المقضى ببراءته " كان السبب في وقسوع الحادث، فإنه لا جدوى له فيه لأنه بفر ض قيامه لا يتفي مسئوليته الجنائية التي أثبت الحكم قيامها في حقم، ذلك بأن الحطأ المشوك - في

نطاق المسئولية الجنائية لا يخطى المتهم من المسئولية وما دام الحكم – في هذه الدعوى – قد دلل على توافر الأركان القانونية لحريمة القمل الحيطاً التي دان الطاعن بها من ثبوت نسبة الحيطاً إليه ومن نتيجة ماديسة وهمى وقوع الضرر ومن رابطة مسببة بينهما، فإن النعى على الحكم في خصوص ما سلف يضحى ولا محل له. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٢٤٣٧ لعنلة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ٢٨/٤/١٨

من القرر أنه وإن كان الأصل أن تقنير قيام الإرتباط بين الجرائم 12 يدخل في حدود السلطة التقديرية غكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى – على النحو الذى حصله الحكم – لا تشق قانوناً مع ما إنهى إليه من عدم قيام الإرتباط بين الجوائم أو توقيمه عقوبة مستقلة عن كل منها فإن ذلك يكون من قبيل
الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة القض لا تزال حكم القانون على وجه الصحيح ولما كان
الحكم المطعون فيه قد قضى بمعافية الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرعتى القضل العمد والضرب
المسيط اللين دانه بهما رغم ما تنبى عنه صورة الواقعة كما أوردها في أن الجرعتين قد إنتظمتهما عطمة
جنائية واحدة بعدة ألهال مكملة لبعضها المعنى تتكونت منها مجتمعة للوحدة الإجرامية التى عناها الشارع
بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون المقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة
الجرعة الأشد وحدها وهي المقوبة المقررة للجرعة الأولى، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطمون فيه نقضا
الجرعة الأشد وحدها وهي المقوبة المقررة للجرعة الأولى، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطمون فيه نقضا
جزئياً وتصحيحه بإلماء عقوبة الحبس المقضى بها عن الجرعة الثانية هملاً بالحق المعول غكمة النقض بالمادة
عن من القانون رقم ٧٥ لدنة ١٩٠٩ ١ بشأن حالات وإجراءات الطمن أمام عكمة النقض — من نقيض
الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطمن.

الطعن رقم ١٥٣٩ نسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٢ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٨١/١/١١

نحكمة الموضوع أن تستخلص من أقدال الشهود وصائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقمة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخوى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة من العقل والمنطق وفنا أصلها من الأوراق .

الطعن رقم ٢٧٥ لمنة ٥٠ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ٧٨٩ يتذريخ ٢٩٨٠/٦/١٦ خكمة الموضوع أن تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من الأدلة الطروحة على بساط البحث وأن تطرح ما عداها من صور أخرى لم فتنع لها.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٠ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨

نحكمة الوضوع أن تين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه.

الطعن رقم ٩٩٨ ملسنة ٥٠ مكتب فقي ٣١ صفحة رقم ١٩٣٧ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٥ المناصر المتراص المترا أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقلوال الشهود وسائر العناصر المتناصر المتراصة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها إقتاعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائنا مستنا إلى أدلة مقولة في الفعل والشطق ولها تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائنا مستنا إلى أدلة مقولة في الفعل والشطق ولها المسله في الأوراق كما هو الحال في المدعوى المطرحة - وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهود الإنباء من مطلمتن إليه وهي متى أصدت بشهادتهم فإن ذلك مرحمه إلى عكمة المؤسوم عتولة المؤلفة المناسخة المناسخة على المناسخة على المسلمة المناسخة على المناسخة على المناسخة على المناسخة على المناسخة على المناسخة على مناسخة على المناسخة على المناس

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٥٠ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ٧١/١٠/١٠

لما كان نحكمة الموضوع أن تستخلص من أقموال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه التناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخمرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والنطق ولها أصلها في الأوراق وكان يسين من الإطلاع على الحكم أنه حصل ما إعوف به من أنه خدش الجني عليه بالملية في كشف مرتين ثم أطرح هذا الإعواف لتناقشه مع ماديات الدعوى وما جاء بالتقرير الطبي وعلى أقواله في درء الإتهام عن إبن أحميه المطاعن المذى هب لنجلته – وهو تذليل سائغ وكاف الإطراح هذا الإعواف، فضلاً عن أنه من المد من القرر أن الإعواف في المسائل الجاتبة من عناصر الإستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقديم صحبها وقيمتها في الإيات ولها ألا تعول عليها متى تراءى لها أنه مخالف للحقيقة والواقع، ليكون ما يحساج به الطاعن في هذا الصدد غير صديد.

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ٢٩/١٠/١٠

من القرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبها يؤدى إليها إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها ساتفاً مستنداً إلى أدارة مقبولة في العقل والنطق ولما أصلها في الأوراق وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخل بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما إرتسمت في وجنانها بطريق الإستتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والنطة.

الطعن رقم ١٣٩١ نسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٣

مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون المقربات أن تكون الجرائس قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة المجال المعنى بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع واحدة بعدة الهمار مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكيم الوارد بالفقرة المشار إليها، كما أن الأصل أن تقدير قيام الإرتباط بعين الجرائس هو نما يدخل في حدود السلطة الفقديرية عكمة الموضوع، وإذ كان ما تقدم، وكانت الوقائع كما أتبها الحكم المطعون فيمه السرقة، المي اسقو في يقين المحكمة أنها وقعت حال كون الطاعن بحصل المنبوط بمنزله بعد إرتكاب حادث السرقة، التي يقين المحكمة أنها وقعت حال كون الطاعن بحصل مسلاحه الآخر المرخص والمذي ضبط قبل تفيين مسكمه، نما لا يوفر وحدة الشاط الإجرامي بين الجريمين اللين دين بهما ولا يتحقق به الإرباط الذي لا يقبل التجرئة ينهما ولا التعدد المعنوى للجريمين في معنى الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من تانون المقوبات لغاير الجريمين وكي من المادة ٢٧ من هانون الجريمين، لا يكون قد خالف الفانون. بل إنه بفرض آن السلاح المدي المعنوف فيه إذ المد بقد المدين الموقد وإستفاد الموض من همل المعرض، فإن إستموار حيازة الطاعن فيذا السلاح بعد إرتكابه جريمة السرقة وإستفاد الموض من همل المسطقة عن كل من الجريمين قد والمعقاد المدوض بالمحورة والمعقاد المفرض من همل المسطقة عن كل من الجريمين قد والمعقاد المدون بالصواب .

الطعن رقم ١٧٣٤ لمسنة ٥٠ مكتب فتى ٣٢ صفحة رقم ٧٩ يتاريخ ١٩٨١/١/٢٦

٩) لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على النحو صالف البيان أن رئيس النيابة عندما أصدر الإذن قد وقع ياعتباره منتدباً من النائب العام وهو ما لا يمارى فيه الطاعن فإن مفاد ذلك أنه كان منتدباً بمن يملك لندبه فانونا " وكان يكفى في أمر الندب للتحقيق أن يثبت حصول هذا الندب من أوراق الدعوى فإن ما

اثبته الحكم يكفى لإعتبار الإذان صحيحاً صادراً ممى بملك إصداره ويكون الحكم سليماً ليما إنتهى إليه مس رفض الدعوى ببطلال إذن التفنيش .

٧) من المقرر أن كل ما يشترط لصحة الطنيش الذى تجريه النيابة أو تأذن في إجرائه في مسكن المنهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل العبط القصائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جناية أو جنعة – قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأصارات الكافية والشمهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يعرر تصرض الطنيش لحريته أو لحرمة مسكنه في صبيل كشف إتصاله بالجريمة .

٣) تقذير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التبي يوكل الأسو
 فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

3) إذ كانت الحكمة قد إقتمت بجدية الإستدلالات التي أسفرت عنن أن الشاعن الأول و آخريين يجلبون كمباون كمبرة من المواد المخدرة ويروجونها بها وأن الأمر بالتغييش إلحا صدر لضبط الشاعن الأول حال نقلها إلى القاهرة من المكان الذي يخفونها فيه يعد تهريبها إلى الساحل الشماني الفري للبلاد بإعتبار أن هذا النقل مظهو لنشاطه في ترويج المواد المخدرة التي يحوزها ويتجر فيها بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحضع للقانون الجنائي المصرى تحقق وقوعها من مقاريفها لا لضبط جريمة مستقبلة أو محتملة ومن المهان ما البته الحكم المطعون فيه يكفي لإعتبار الإذن صحيحاً صادراً لعبسط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بطنيشه ويكون ما ينعاه المطاعنان في هذا الصدد غير سنيد .

ه) لما كان من المقرر أن خكمة الموضوع أن تكون عقيدتها عما تطمئن إليه من أدلية وعناصو في الدصوى وكانت المحكمة قسد إطمانت للأدلية السائفة التي أوردتها إلى أن المراقبة التليفونية لم يكن لها أثر في إجراءات القبض والتفتيش التي تمت تنفيلاً للإذن الصادر من النيابة العامية بذلك فإن ردها على الدفع ببطلان الإذن ياجراء المراقبة العليفونية يكون رداً كافياً وسائفاً لترير واضعة .

 ٢) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء على أقوافم مهمما وجمه إليها من مطاعن وحام حوفا من شبهات مرجعه إلى عمكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه يفير معقب عليها .

 ٧) تناقض الشهود في أقوالهم لا يعب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه . ٨) قضاء محكمة التقعق قد إستقر على أن إجراءات تحرير الضبوطات وفقاً لما نصت عليمه المادة ٥٧ وما يعدها من قانون الإجراءات الجنائية لا يوتب على مخالفتها أى بطلان وتبوك الأسر فى ذلك إلى إطمئنان إلحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث.

٩) لما كان ما يغره الطاعنان من إختلاف وزن المخدو وتسكله مردود بما هو مقرر من أنه متمى كانت المحكمة قد إطمأت إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها وإطمأت كذلك إلى التجهة التي إنتهي إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها إن هي قضمت في الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها إن هي إلفعت عن الود على دفاعه في هذا الشبأن ما دام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب.

١٠ الما كان الحكم قد أورد: "أنه بالنسبة للمتهم الغاني فإن ركن علمه بالمخدرات مستفاد من ملازمته للمتهم الأول ثم قيادته السيارة من الإسكندرية ومن الخالة التي كانت عليها المخدرات بالسيارة فقد عثر عليها بداخل الحقيبة الحقلقية وعلى المقعد الحلقي وفي الفراغ بين هذا المقصد والمقصد الأمامي أي كانت خلف المنهم الذكور مباشرة عما يقطع بأنه كان قد علم بأمرها وشارك بصفته القائد في وضعها على هذه المصررة "، وكان تقصي العلم بحقيقة الجواهر المخترة هو من شنون محكمة الموضوع، وإذ كان هذا الذي صافحه اعكمة فيما تقدم كافياً في الدلالة على أن الطاعن الثاني كان يعلم بكنه المادة المتعمرة المضبوطة فإن ما ينعاه في هذا الحصوص لا يكون له على أن الطاعن الثاني كان يعلم بكنه المادة المتعمرة المضبوطة فإن

١٩) لا كان من القرر أن حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث العمورة العسجيحة لواقعة الدعموى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح منا يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق.

١٣) العبرة في انحاكمات الجنائية هي بإقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدتم. من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها ما دام أن هذا الدليل له ماخلده الصحيح من أوراق الدعوى .

١٤) لا كان الأصل أن انحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسبقه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المنهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يتسع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم، وكانت انحكمة قد رأت أن أوراق الدعوى خالية مين

الدليل اليقينى القاطع على قيام واقعة الجلب في حق الطاعن الأول وقسدرت أنه نظراً لكبر حجم كمية المخدارات المتعدوة وانتهت إلى أن التكيف المخدارات المتعدوة وانتهت إلى أن التكيف الصحيح للواقعة قبله هو حيازة جوهر مخدر يقصد الإنجار فبلا يكون هناك وجه لدعوى الإخلال بحق المداع أو البقلان في الإجراءات ذلك أن المراد لجب المخدر هو إستواده باللمات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بن الناس متى تجاوز يفعله الحظ الجمركي ومن حق المحكمة أن تنزل علمي الواقعة التي صحت لديها الوصف القانوتي السليم نزولاً من الوصف المين بأمر الإحالة وهو الجلب إلى وصف المحافظة عناصر جديدة تخلف هو الحيازة بقصد الإنجاز ولا يتضمن هذا التعديل إساداً لواقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تخلف عن الواقعة الذي إخلاها أمر الإحالة أساساً للوصف الذي إرتاه .

 ه 1) من القرر أن سكوت المنافع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ومواصلية المرافعة دون إصرار على طلب سماعهم إلما يقيد أنه قد تناذل عن ذلك ضمعاً.

١٩) لما كان الغابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن الحسامى الموكل عن الشاعن الثانى قد تولى فى موافعته الدفاع عن موكله فقط مشيراً إلى إعتلاف موقفه عن موقف الطاعن الأول فإن مفاد ذلك أنه حضر جلسات المحاكمة موكلاً عن الطاعن الشاتي وحده يكون ما ورد يمعش تلك الحاضر من إلهات حضوره مع الطاعن الأول أو مع الطاعين معا هو مجرد محظاً مادى لا يقدح في صحة الحكم أو يؤثر في سلامة إجراءات الحاكمة. هذا فضلاً عن أن كلاً من الطاعين قد إنفرد بالدفاع عنه أكثر من محام تسنى لمه أن يدى ما يعن له من أوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرهما بما تنشى معه مظنة الايكال بحق إلها في الدفاع .

١٧) لما كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن الشاهد الناسع المقدم قد تولى إلى رحمة الله وباحث منها على المتحدد معدراً فلا على المحكمة إن هي لم تقرر تلاوة أقواله بالجلسة، ذلك أن تبلاوة أقوال الشباهد الفائل هي من الإجازات ولا تكون واجمة إلا إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك وهو ما خلمت محاضر جلسات المحاكم في هذا الحصوص.

١٨) من المقرر أنه وإن كان اللقانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبديه المنهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه منى كانت الواقعة قد وضعت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غمير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة .

٩ الما كان من المقسور أن جويمة إحواز أو حيازة المخملو من الجوالم المستموة، وكمان وقوع الجويمة موضوع المدعوة الدعوى الماثلة وإن بدأ بدائرة محافظة الإسكندرية وكمان ضبط المخملو قند تم عند الكيلو من ٣/٥٦ من الطريق الصحواوى إلى القاهرة في مكان تابع محافظة الجيزة إلا أنه ليس من شأن هذا أن ينفى

وقوع الجويمة بدائرة إختصاص محافظة البحيرة التي مر بهما الطاعنان حيث فطن أفراد الكمير، الأول إلى مرور سيارتهما، ولا يغير من ذلك الأمر أن يكون ضبطهما قمد اقتضى استمرار المطاردة حتى حمدود المخلفظة انتائية والحكم المطعون فيه إذ إعتنى هذا النظر واعتبير أن الدفع بعمدم إختصاص محكمة جنايات دمنهور على غير سند من القانون فإنه لا يكون قد خالف القانون في شيخ ويكون النعي عليه في هذا المحصوص غير سنيد .

٢٠) لما كانت المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشارى محكمة الإستئناف، وكانت المادة ٣٦٧ من القانون ذاتبه تنص على أن " تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الإستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها القضاء عجاكم الجنايات وأنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار محكمة الجنايات يستبدل بمه آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الإستتناف، ويجوز عند الإستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ولا يجوز في هذه الحالة أن يشوك في . الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين " وكان مؤدى ذلك أن الشمارع لم يرتب البطالان إلا في هذه الحالة الأخرة التي تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين. لما كان ذلسك، وكمان البين من مطالعة ملف طلب الرد رقيم ٢٠٩ أسنة ٢٥ قضائية إستناف الإسكندرية أن هذا الطلب قد نظرته محكمة جنايات دمنهور مشكلة من ثلاثة من مستشاري محكمة إستناف الإسكندرية في حضور ممثل للنيابة الهامة وأصدرت فيه حكمها بداريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ قاضياً بقبول طلب الرد شكلاً وفي الموضوع يرفضه ويتفريم طالب الرد مبلغ ثلاثمالة جنيه ومصادرة الكفالة فإن حكمها يكون قمد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون، ولا يؤثر في هذا أن تكون تلك الدائرة محتمسة أصلاً بالمواد المدنية ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الإستئناف وبالتالي تعين من يعهد إليه من المستشارين القضاء بمحكمة الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيماً إدارياً بين دوائر المحكمة المعتصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نه عاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون دائرة أخرى مما لا ينزنب البطلان على مخالفته، ويكون ما يدعيه الطاعنان من بطلان الحكم العبادر في دعوى الرد لعبدوره من دائرة لا إختصاص لها ياصداره لا أساس له ٢١) لما كان الأصل في الإجراءات الصحة، فإن الحكم يرفض طلب الود الأصلى الصادر بعاريخ ه من مارس منة ١٩٧٩ من قبل أن يحاط أعضاء الهيئة التي أصدرته علماً بحصول التقرير بطلب ردهم يكون قد صدر صحيحاً في القانون ويكون النعي على الحكم بالبطلان لصدوره من هيئة محجوبة عن نظر الدعوى الجنائية على غير سند ويتعين رفضه .

الطعن رقم ١٨٢٩ أسنة ٥٠ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٩

من القرر أن نحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى تما دام إستخلاصها مائهاً مستنداً إلى أدلة مقولة في العقل ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٨٨٤ نسنة ٥٠ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ٥/١٩٨١/١

من القرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالف من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً بل أدلة مقبولة في العقل والمنطق وها أصلها في الأوراق .

الطعن رقم ٥٠٠٠ نسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٨

من المفرر أن من حتى محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق .

الطعن رقم ٢١٠٦ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ٥/١/٨١

من المقرر أن غكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر الطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يدودى إليه إقتاعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أعرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وفا أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٢٣٠٩ نسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٢ صفعة رقم ٩٩٤ يتاريخ ٢١/١/٦/١

من القرر أن فكمة الموضوع أن تستخلص من أقرال الشهود وسائر المناصر المطروحة على بساط البحث الصحيرة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يثالقها من صور أخرى مسا دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وها أصلها في الأوراق وها كامل الحرية في أن تستحد إقتناعها بشوت الواقعة من أى دليل تطمئن إليه طائلا أن قلما الدليل مساخده الصحيح في الأوراق، وأن تحصل أقوال الشاهد وتفهم صيافها وتستشف مراميها ما دامست فيما تحصله لا تحرف الشاهدة عن مضمونها

الطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ٢١٩٨١/٤/١

من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صسور أخرى ما دام إمتخلاصها سانفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٤

الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسانر العناصر المطروحة على بساط المبحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخمرى ما دام استخلاصها سائفاً مستلداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها فحي الأوراق كما أنها غير ملزمة بعقب المنهم في مناحى دفاعه والرد على ما كان منها ظاهر البطلان .

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٥٧٥ يتاريخ ٢٨٠/١٠/١٨

– الأصل أن تقدير الوقاتع التى يستنج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ونمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب ما دام إستدلالها سليماً ويؤدى إلى ما إنتهى إليه .

- من المقرر أن للمحكمة أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره .

الطعن رقم ١٢٦٥ السنة ٥١ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٠

من القرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر الطووحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليها اقتناعها، وأن تطوح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٤٢٠ أمنة ٥١ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ٢٧/١٠/١٠

لما كنان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون المقوبات أن تكون الجرائم المسندة إلى المتهم قد وقعت لفرض واحد وإرتبطت بمعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة. وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الإرتباط في الجرائم هو تما يدخل في حدود السلطة التقديرية شمكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تنفق قانوناً مع ما إنتهى إليه من عدم الارتباط بين الجرائم وتوقيمه عقوبة مستقلة عن كل منها فإن ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية الدى تستوجب تدخل محكمة الشقض لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح.

الطعن رقم ١٤٤٥ نسنة ٥١ مكتب فتى ٣٢ صفحة رقع ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨١/١٠/١٣

من القرر أن تحكمة انوضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر الطووحة أمامها على يساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسب ية دى إليه اقتناعها

الطعن رقم ۱۷۰۷ نسنة ۵۱ مكتب فتى ۳۲ صفحة رقم ۷۳۲ بتاريخ ۲۰/۱۰/۱۰

نحكمة الموضوع أن تستخلص من أقرال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدصوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٨٧٤ نسنة ٥١ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٠١٦ يتاريخ ١٩٨١/١٢/١

من حتى محكمة الموضوع أن تستخلص من أقسوال الشبهود ومسائر العنباصر المطروحة أمامهما علمى بسساط البحث العمورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما بخالفها من صور أعرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ۲۸ ۲۰ اسنة ٥١ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ٢٠/١/١٠/١

من القور أن تقدير الوقائع التي يستنج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنشاؤها متعلق بموضوع
 الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للتيجة التي وتبت عليها، كما أن حق
 الدفاع الشرعي لم يشرع لمافية معتد على إعتدائه وإنحا شرع لرد العدوان.

من القرر أن عُكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وصائر العناصر الطروحة أمامها على
 بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبنا يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما النائفها من صور
 أخرى ما دام إستخلاصها صائفاً مستملاً إلى أدلة مقبولة في المقل والمطق وها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٢١٦٦لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١١٦٨ يتاريخ ١٩٨١/١٢/٢

من المقرر أن نحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتو العناصر الطروحة أمامها على بساط البحث المصورة المصيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائقاً ومستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، كمما أن لها كامل اخرية في أن تستمد إقتناعها ببوت الواقعة من أى دليسل تطمئن إليه طائلا أن لهذا الدليل ماعاده الصحيح من الأوراق.

الطعن رقم ٢٩٢٧لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٢٢٩ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠

المقور أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هدو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكسة. الموضوع بغير معقب ما دامت قد اقامت قضاءها على أسباب سائفة .

الطعن رقم ٧٤٧٥ اسنة ٥١ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٤

من القرر أن غكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقفة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مسا دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٥١ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٨

من حق عكمة المرضوع أن تستخلص من أقوال الشهود والعناصر المطروحة أمامهما على بسناط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الذعوى حسيما يؤدى إليها إقتناعها وأن تطرح ما غاللهها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والشعاق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٨٣١ أسنة ٥٧ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٦

لما كان من القرر أن للمحكمة أن تستطعى عن مماح شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عن ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يجول عنم محاجهم أماهها من أن تعتمد في حكمها على أقواهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث.

الطعن رقم ٨٦٧ نسنة ٥٦ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٢٣٤ يتاريخ ١٩٨٢/٣/٣١

لما كنا من المقرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقموال الشمهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة ثواقسع الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أعرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلهما فمى الأوراق.

الطعن رقم ١٧٣١ نسنة ٥٦ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ١٩٨٧ يتاريخ ٥/٦/٦٨٠

من القرر أن تعين تاريخ وقوع الجريمة تما يستقل به قاضى الموضوع بــلا رقابــة مـن محكمــة النقــض مــا دام إستدلاله سائفاً، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أخذ في تعينه لتاريخ وقوع جريمة التبديـــد بالتــاريخ الــذى حددته المطعون ضدها في صحيفة الإدعاء المباشر تما مفاده أنه إطمان إلى وقوع الجريمة في هذا التاريخ فإن النعى في هذا الوجه يكون غير سديد.

الطعن رقع ٢٦١٧؛ لمسنة ٥٦ مكتب فني ٣٣ صفحة رقع ٨٣٠ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١

من القرر أن نحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوان الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بسناط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يبؤدى إليه إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها صائفاً مستمداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٢٤٥ لمسنة ٥٠ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤

٩) لما كان ما نص عليه النستور في المادة التانية منه أن مبادىء الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته وإغا هو دعوة للشارع كي يتخد الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً فيما يسته من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتمويل على نص الدمستور المشار إليه إلا إذا إستجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام في نصوص تشريعية عددة ومنطبطة تنقلها إلى مجال المعمل والتفيذ وبالتان فإنه لا مجال للتحدي بأحكام الشريعة الإمسلامية ما دام أن السلطة النشريعية لم نفرغ م بادلها في تشريع وضعي.

٧) لما كان الشارع لم يقيد القاضي الجنائي في اغاكسات الجنائية بدئيل معين – إلا إذا نص على ذلك بالنسبة لجرائم معينة – وإغا ترك حوية تكوين عقيدته من أى دليل يطعمن إليه ما دام أن له ما علم من الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة مدووك لقدير محكمة لموضوع ومعي أعملت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعجبارات التي ساقها اللفاع لحملها على علم الأعمل بها، كما أن تأخر الشاهد في أداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأحمل بأقواله ما دمات قد إطمألت إليها ذلك أن تقدير الدليل من سلطة عكمة الموضوع ومن ثم فإن تعويل الحكم المطعون له على شهادة الجني عليه النالث في قضائه بالإدانة بعد أن أقصحت المحكمة عن إطمئناتها إلى شهادته في على بهنة بالظروف التي احافات بشهادته يكون مبرءاً من علائقة القانون وينحل نعي الطاعين في هذا الصدد إلى جدل في تقدير الدليل بما تستقل به محكمة المؤضوع بغير معقب.

٣) لما كان بين من الفردات المعتمومة تحقيقاً للعلمن أن ما أورده الحكم من أقوال المهنى عليمه الفائك ثم مأخذه الصحيح من التحقيقات – وهو ما لا ينازع فيه الطاعين – وكان لا يسال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال الشاهد إلى التحقيق الإبتدائي وجلسة الخاكمة رضم خلو أقواله بالجلسة من أن الطاعيين الأول والثانى تقدما الباقين مرتدين زياً عسكرياً، إذ أن الحقا في مصدر الدليل لا يضيح أثره فإن النعى على الحكم بالحقا في الاستاد يكون غير صديد.

ه) لا كان قضاء هذه الحكمة قد إستقر على أن الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضحون الدليل القني بل يكفى أن يكون جاع الدليل القولي - كما أخلت به الحكمة - غير مساقش مع الدليل القني بل يكفى أن يكون جاع الدليل القولي - كما أخلت به الحكمة - غير مساقش مع الدليل القالمات الأورض مستوية بمكان الحادث بل أورد من أقواله أن عميه أنجني عليهما الأولين كانا جالسسين "على مصطبة" بينما كان هو جالماً على مقعد يتناولون جميعاً طعام الإفطار وأثناء ذلك دخل عليهما الطاقت وما أن إقربوا منهم إلى مساقة أربعة أصدار حتى أطلقوا عليهم المورة تارية أصاب حيم أصابته إحداها في ساقه الهديني فسارع بالهرب بينما إستمر الطاعنون في إطلاق الأعرق على عميه، ونقل عن التقرير الطبي الشوعي الموقع عليه أن إصابته بالساق البمنى نارية إطلاق القريب ويمكن حدوثها وفق التصوير الوارد بالقرائه وفي تاريخ يتفتى وتاريخ الحادث ومن كل من الإدامي المنبوطة وأى من الطلقات والمقدوفين من عبارهما وأيضاً من أى من البندقيتين اللي النيد المنبوطة وأى من الطلقات التشيكي والألماني، وإذا كان منا أورده الحكم من أقوال المختي عالم المذير وليا من دليان منا أورده الحكم من ألوال المحتي فيما تقدم فإن ما يدره الطاعنون من قالم عليه المذكور لا يتعارض بل يتلاوم مع ما نقله عن الدليل الفني فيما تقدم فإن ما يدره الطاعنون من قالم على المحتود من دليان منا فيه دليان منا فيه دليان منا ورده الطاعنون من قالم على من المحتود من قالم.

٢) لما كان من القرر أنه لا يعيب الحكم أن يجول في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت القوافم متفقة مع ما أستند إليه الحكم منها. وكان من القرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود – إن تعددت – وبيان وجه أخذها بما إقتمت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه، وإذا كان الطاعنون لا يجادلون فحى أن أقدوال الشاهدين

 الأعيرة النارية فلا يؤثر في سلامة الحكم إختلاف اقواضما في غير ذلك إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوال ثانيهما إلى ما حصله من أقوال أولهما فيما إتفقا فيه أنه لم يستند في قضاته إلى ما إختلفا فيه من أقوال طالما أن من حق محكمة الموضوع تجزئه أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضاً في حكمها ومن ثم فإن المعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له مجل

٧) لما كان من القرر أنه لا يازم قانوناً إيراد النص الكامل الأقوال الشاهد السلدى اعتصد عليها الحكم بلل يكفى أن يورد مضمونها ولا يقبل السعى على المحكمة إصفاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما أوردته منها وعولت عليه ما يعنى أنها أطرحتما ما لم تشر إليه منها لما للمحكمة من حرية في تجزئة الدليل والأحد منه لما ترتاح إليه والإلطات عما لا ترى الأخذ به ما دام أنها قد أحاطت بأقوال الشاهد ومادست مسلطتها في تجزئتها بغير بلا لفحواها أو مسخ ها بما يجلها عن معناها أو يحرفها عن مواضعها " ١ هو الحال في الدعوى المطروحة — ومن ثم فإن ما ينماه الطاعنون على الحكم من إغفاله تحصيل بعضر ال الشاهدين في شأن وصف الملابس التي كان يرتذبها الطاعنون وكيفية مشاهدة الثاني لمعنهمم لا يكون له محل.

A) لما كان من المقرر أنه لا يلزم في الأدلة التي يعتمد عليها الحكم أن ينبيء كل دليل منها ويقطع في كمل جزئية من جزئيات الدعوى، لأن الأدلة في المواد الجنائية متسائدة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ومن ثم فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته علمي حدة دون بالتي الأدلة بمل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد منها الحكم ومنتجة في إكتمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى النهت إليه فإن ما يثيره الطاعتون في شأن إستناد الحكم إلى أقوال شهود الإثبات رغم أن شهادة كل منهم لا تفيد بذاتها تذليلاً على مقارفهم الجريمة لا يكون مقيه لاً.

٩) لما كان ما يغيره الطاعنون في شأن عدم إشتمال النبليغ عن الحادث على أسماء الجناة مردوداً بما هو مقرر من أنه لا عبرة بما إستخلصته من المقرر من أنه لا عبرة بما إضحاح عليه بلاغ الواقعة وإنما العبرة بما إطمألت إليه المحكمة تما إستخلصته من التحقيقات فإن النبي على الحكم في هذا الحصوص ينحل إلى جدال موضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة فا في عقيدتها نما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

 ١٠ من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بها خس الظهاهر وإنحا يمذرك بما نظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجانى وتتم عما يضمره في نفسه فيان إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته المقديرية.

١١) جريمة القتل العمد لا تنظلب صوى إرتكاب فعل على المجنى عليه بنية قتله يؤدى بطبيعته إلى وفاته سواء آكانت الوفاة

تنيجة مباشرة للجريمة ومنى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل واستعمال أسلحة نارية قاتلة بطبيعتها وحدوث الوفاة من الإصابات النارية فلا يعيبه عنم بيان الإصابات الواقعة فى مقتل وتلك الواقعة فى عقل وتلك الواقعة فى غير مقتل ما دام أنه بينها جميعاً - كما هو الحال فسى الدعوى المائلة - ونسبب حدوثها إلى الطاعنين جميعاً دون غيرهم.

١٢ قول النجى عليه النالث بجلسة اضاكمة أن الطاعين إستهدفوا عميه بإطلاق انسار عليهما أو أنه نفى المحقيقات قصد قلته - كما يثور الطاعنين في طعنهم - فإن هذا القول لا يقيد حرية انحكمة في استخلاص قميد القتل بالنسبة له من كافة ظروف الدعوى وملابساتها ولأن ما أورده الحكم بياناً لنية القتل وتوافرها لدى الطاعنين بالنسبة بخريمة قتل المجمى عليهما الأولين ينعطف حكمه بطريق الملزوم إلى جريمة الشروع في قبل المجنى عليه النالث ومن ثم فإن كل ما يثيره الطاعنون حول تعيب الحكم في بيانه لنهة اقتل يكون غير صديد.

۱۳ من القرر أن مبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بهما مباشرة بل تستفاد من وقاتع خارجة يستخلصها القاضى منها إستخلاصاً، وكان يكفي لتحقيق ظرف الدوصد مجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من كان يتوقع قدوماً إليه أو وجوده به ليحرصل بذلك إلى مقاجأته والإعتداء عليه، وكان البحث في توافر سبق الإصرار والدوصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك المظروف وهذه المناصر لا يتنافر عقلاً مع قلك المشروف وهذه المناصر لا يتنافر عقلاً مع قلك الإستتاج .

١٤ لا يشوط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحاً ودالاً مباشرة على الواقعة المراد إلباتها بل يكفى أن يكون إستخلاص ثبوتها منه عن طريق الإستناج تما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب التناتج على المقدمات. ولما كان ما قاله الحكم في تدليله على توفر ظرفي سبق الإصرار والـرصد في حتى التناتج على المقدمات. ولما كان ما قاله الحكم بالحلوم المجاور المجتبع وملابسهم عليهم في هذا المكان باعثهم عليهم الجلوم في مكان الحادث وما إستطرد إليه من أنهم جاءوا المجتبع في هذا الفرص له ماعدة من أوراق الدعوى ومستمداً ثما شهد به شهود الإثبات الذين لا يجادل الطاعنون في غذا الموسى من ظروف الدعوى وملابساتها وقرائن الأحوال فيها. وكن ما إستخلاص الحكم توافر هذين الظرفين من طروف الدعوى ومازات كشفت عنهما هو ما يسوخ به هذا الإستخلاص فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يكون لم غرار.

ه 1) لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعين - وهي الأشفال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة - تدخل في الحدود المقررة لأي من جنايتي القتل العمد التي قارفوها مجردة من أي ظروف مشمدة، وكان الحكم قمد أثبت في حق الطاعين إتفاقهم على قتل المجنى عليهما الأولين وباشر كل منهم فعل القتل تنفيذاً لما إتفقوا عليه ما مقتضاه قانوناً مسما التهم جمعاً عن جريمة القتل العمد دون حاجد إلى تعين من منهم أحدث الإصابات القاتلة فإن مصلحتهم في إثارة الجلال حول توافر ظرفي مسبق الإصوار والروصد في حقهم أو عدم توافرهما تكون منطح.

11) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة المبحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقصاعها وأن نظرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائماً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمطق وألمطق في الأوراق.
(١٧) الأصل أنه منى كان الحكمة قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطي الشرعي وجودها وإطمأنت أحكمة إلى أن المنهم هو محدثها فليسب به من حاجة إلى التصور في الموها من الشرعي وجودها وإطمأنت أحداثها فليسب به من حاجة إلى التصور في الموها من المدري المحدد المدرية المدرية

الشرعى وجودها وإطمأنت انمحكمة إلى أن المنهم هو محدثها فليسس بـه سن حاجمة إلى التحرض لغيرهـا مـن إصابات لم تكن محل إنهام ولم ترفع بشأنها دعوى تما لا يصح معه القدول بــــن سكوت الحكــم عـن ذكرهــا يرجع إلى أنه لم يفطن لها.

18 تحديد وقت وقرع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد إطمالت بالأدلة الدى ساقتها إلى أن انجنى عليه الثالث قد رأى الطاعنين وتحقق منهم وهم يطلقون الأعيرة النارية على عميه انجنى عليهما الأولين وإصابته من إحداها أثناء تتناوهم طعام الإلطار وإلى أن بعض شهود الإثبات قد رأوا الطاعنين وهم حاملين أسلحتهم متوجهين بها صوب مكان جلوس انجنى عليهم ثم محاعهم صوت الأعيرة الناطقين المحروة المحافظة عنهما الأولين طريعين وانجنى عليهم أنه محافظة عليهم ثم محافظة المنابئة الشارة مواملة منهما.

19 لما كان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيصا يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن موجعه إلى عكمة الموضوع الحي ها تعدير أو الفصوة التدليلية لنقرير الحبير شأنه في ذلك شأن مسائر الأدلة، وهي غير ملزمة من بعد إجراء طلب مناقشة الطبيب الشرعي ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها الأدلة، وهي عن منزجة الي إتخاذ هذا الإجراء، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما إقتمت به فما حواه تقرير الصفة التشريكية بما لا يتعارض مع ما قائه المجنى عليه الشألث من وقوع الحادث في العباح والدي تقول المجنع عليهم طعام الإفطار فلا تترب على المحكمة إن هي الطنت عن طلب دعوة الطبيب الشرعي لتحقيق دفاع الطاعين المني على المنازعة في صورة الواقعة ووقت وقوعها ما دام أنه غير منتج الشرعي لتحقيق دفاع الطاعين المني على المنازعة في صورة الواقعة ووقت وقوعها ما دام أنه غير منتج

في نفى التهمة عنهم على ما سلف بيانه ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بقالة الإخبلال بحق الدفاع غذا السبب في غو محله.

الطعن رقم ١٢٥ نسنة ٥٦ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٩

- من القرر أن عُكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر المطروحة أمامها على يساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى، ما دام إستخلاصها صائفاً مستئداً إلى أدلاً مقبولة في العقل والنطق وشا أصلها في الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقنيرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تواها وتقدره التقدير الله بطير معقب وعنى أخلت بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعبسارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

– الأصل أن نحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير، وأن تستخلص صورة الواقعة من سائر العنساصر المطروحة أمامها على بساط البحث متى كانت تؤيد النصوير الذى إنتهت إليه وتؤكمه لديها.

الطعن رقم ٨٤٢ أسنة ٥٦ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٥٣٧ يتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤

لما كان ما أورده الحكم في مدواته تتوافر به جناية السرقة مع آخر في طريق عام مع حمل سلاح بكافلة أركانها كما هي معرفة به في القانون، وكان النمي بسأن الواقعة مجرد جنحة شروع في مسرقة أو جناية شروع في مسرقة بطروغ في المقانون عن أخافظة بالقانها على الأرض قرط في معدو أن يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي إعتنقتها المحكمة للواقعة وجدلاً موجوعياً في سلطة محكمة الموضوع في يكون منازعة في الصورة الواقعة كما إرتسمت في وجدانها نما تستقل بالقصل فيه يغير معقب، هذا إلى أن محكمة الموضوع غير مازمة بتعقيب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يغيرها على إستقلال إذ في قضائها بالإدانة إستاداً إلى أدلة المعوت التي أوردتها ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها ولم تعول عليها.

الطعن رقم ٩٢٧ السنة ٥٦ مكتب فتي ٣٤ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٥

لما كانت مدونات الحكم المطعون فيه تسيم عن أن المحكمة ألمت بواقمة الدعوى وأحاطت بالإتهام المسند إلى كل من المحكوم عليهما ودانتهما بالأدلة السائفة التي أخذ بها وهي على بينة من أمرهما، فمان مجادلتها في ذلك بدعوى الفساد في الإستدلال وبإختلال صورة الواقعة لديهما لينطوى على منازعة موضوعية فيما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب.

الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٠

لما كان إستظهار القصد من إحراز الجواهر المخدرة لاستخلاص الواقع من توافر الإنجار فيها وإنشائه وإن كان من شئون محكمة الموضوع تستقل بالقصل فيه بغير معقب إلا أن حد ذلك أن يكون هذا الإستخلاص سائماً من شأن ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيه أن تؤدى إليه، وكان الحكم وإن البست في تقريراته أن التحريات دلت على إنجاز المطعون ضدهما في المواد المخدرة وأنهما ضبطا مجرزين كميات منتهمة منها وأدوات وزن وتقطيع ملوثة بآلارها فضلاً عن نوتة خاصة بحساب الإنجار فيها قد إستعد قصد الإنجار في حقها بقالة قصور التحقيقات عن إلباته – وهو مجرد قول مرسل ليس من شأن ما ساقه الحكم من ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها على النحو المقلم أن يؤدى إليه – ومن ثم فقد كان على الحكم أن يمحص تلك الطروف والقرائن ويتحدث عنها بما يصلح الإقامة قضائه ويمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها في هذا الحصوص أما وهو لم يقمل إنه يكون معياً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٠٤٧ لسفة ٥٢ مكتب فقى ٣٤ صفحة رقم ٢٧١ يتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٣ من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العاصر المطروحة على بساط

من المفور ان من حق تحذمه الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وصائر العناصر المطروحة على بساط البحث الممورة الصحيحة ثواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أعمرى ما دام إستخلاصها سائلةًا مستنداً إلى أدلة مقبولة في الطل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٤٥ نسنة ٥٣ مكتب قتى ٣٤ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٣

غكمة الموضوع أن تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من الأدلة المطروحة علمي بساط البحث وأن تطرح ما عداها من صور أخرى لم تقسم بها.

الطعن رقم ٩٠٣ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١

لما كان الحكم المطعون فيه لم يعول في إدانة الطاعن على تقرير شعبة فعص الحرائق فإن ما يغيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل وذلك لما هو مقرو من أمن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وصائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يدوى إليها إقتاعها وأن تطرح ما خالفها من صور أعرى ما دام إستخلامها مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمطق كما هو الحال في الطعن المائل هذا إلى ما هو مقرو من أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمنافشته على حدة دون بالحى الأولة بمل يمكني أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكتمال إقتباع المحكمة واطعننانها إلى ما إنتهت إليه ولا كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم وعول عليه من أقوال الشهود ومن تقريرى الصفة التنسويحية والتقارير الطبية وكنان ما أورده ودلـل بـه علـى مقارفـة الطـاعن للجريمة التى دانه بها كافياً وسائفاً ولا يتنافر مع الإقتصاء العقلى والمنطقى فإن ما يثيره الطاعن مسن دعـوى فساد الحكم فى الإستدلال بتعويله على أقوال الشهود دون تقرير فحص الحوانق يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٣ مكتب قتى ٣٤ صفحة رقم ٨٧١ يتاريخ ٢٧/١٠/٢٧

من القرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر الطووحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستبداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وها أصلها في الأوراق فإنه لا يكون ثمة محل لتعييب الحكم في صورة الوقعة التي إعتشتها الحكمة وإقنعت بها.

الطعن رقم ١٢١٧٤ لمسئة ٥٣ مكتب فتى ٣٤ صفحة رقم ١٩٤٠ يتاريخ ١٩٤٠ المروحة على بساط
لما كان من المقرر أن شكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر الطروحة على بساط
البحث العمورة الصحيحة لواقعة الدهوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى
ما دام إستخلاصها سائلاً مستداً إلى أدلة مقبولة في العقبل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وكان وزن
أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة مزوكاً لتقدير عكمة الموضوع ومتى أخملت
بشهادة شاهد فإن ذلك يقيد أنها أطرحت جمع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخد بها
ولما كانت الحكمة قد إطمأنت إلى أقوال العنابط وصحة تصويره للواقعة فإن ما يشيره الطاعن منازعة في
صورة الواقعة بقائة أن الضابط إعتلق حالة التلب لا يكون له على.

الطعن رقم 99٧ منة ٣٥ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٠٥ يتلريخ 19٨٤/٢١ من المقرر أن من حق محكمة الموجوعة أمامها على من المقرر أن من حق محكمة الموجوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث المحررة الصحيحة لواقعة المدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ۱۵۸ لعشة ۵۵ مكتب فقى ۳۵ صقحة رقم ۱۵۱ بتاريخ ۱۹۸ ۱۹۸ بساط المطووحة أمامها على اسساط المقور أن المحرد أمامها على المساط المعرد وماثر العناصر المطووحة أمامها على المساط المحدث المعودة المصحيحة لواقعة المدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور الحوى ما دام إمستحلامها سالعاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصفها في الأوراق.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/١٥

و لما كان الأصل أن من حق محكمة ناوضوع أن تستخلص من أقسوال الشبهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعسوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن نطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها فمى الأوراق – كما هو اخال في الدعوى المطروحة – فإن ما يثيره الطاعن من منازعل حول التصوير المذى أخلت به الحكمة للواقعة والمخالف لتصويره ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل بسه محكمة الموضوع ولا تجوز تجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة بالنقش.

الطعن رقم ٢٥٧ نسنة ٤٥ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ٣٠/١/١١/٣

من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وصائر العناصر المطروحة أمامها على يساط البحث الصورة الصحيحه لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وفنا أصلها في الأوراق، وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل فنا أن تستخلص صورة الدعوى كما إرتسمت في وجدائهما بطريق الإستناج والإستقراء وكافة المكنات العقلية ما دام ذلك سليماً عنققاً مع حكم العقل والمنطق.

الطّعن رقم ٣١٧٧ نسنة ٥٧ مكتب فتي ٣٩ صفحة رقم ٥ يتاريخ ٢١٩٨٨/٢/٢٤

١) إن المادة ٣٣ من قانون المقويات إذا نصت في فقرتها الأولى على أنه " إذا كون الفعل الواحد جوالم متعددة وجب إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بطويتها دون غيرها " فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في اطالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف، بجب إعتبار الجريمة التي تمخمض عنها الوصف أو التكييف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجوالم التي قد تتمخص عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يعتبر الجمالي كان لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة بعضها بمعض يحيث لا تقبل النجوائة الكيرائم طرورة أن العقوبة التكميلية إلى تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بحقوبتها .

٧) إن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها ليس مقصوراً على إستواد الجواهر المخسدوة من خمارج الجمهورية وإدعافها المجال الحناضع الإختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً، بل أنه يمند أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقبل الجواهر المخسدوة ولو في نطاق ذلك المجال على خلاف الإحكام المنظمة لجلها المنصوص عليها في المواد من

" إلى ٦ التي رصد لها الشارع الفصل الشاتي من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها، فإشوط لللك الخصول على توخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يجنسج إلا للأشخاص والجهات التي ينها بيان حصر، وبالطبقة التي رحمها على سبيل الإزام والوجوب فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا يجوجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصد للمرحص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله، وإنجابه على مصلحة الجمارك في حياتي الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة وكنان البين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ٩٦٣ أ، أنه يقصد بالإقليم الجمركي، الأراضي والماء المؤلل من قانون الجمارك المساقة المحرك، الأراضي والماء المؤلل المحرك، الأولى من المواد السياسية السويس وشواطئ المحروات التي تحر بها هذه القناة ويحدد نطاق الوقابة الجموكية المحرى من الحمل المحرك المعالمة بالمعار المحروات التي تحر بها هذه القناة ويحدد نطاق الوقابة المحركي فيحدد بقرار من وزيم المحركي إلى مساقة غانية عشر ميا تحرف في المحار المحملة به، أما النطاق البرى فيحدد بقرار من وزيم المهارة وقانون رقم ١٦ المنة والمناتم التي تحدد داعل النطاق تداير خاصة لمراقبة بعض المناتم المي تحدد بقرار من وزيم بقرار منه ورقم ما يتأدى إلى أن تخطى الخدود الجمركية أو الحط الجمركي بغير إستهاء الشروط التي تسمى عليها بالقرار يقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٠٠ والحصول على الوحيص المطلوب من الجهة الإدارية المدوط عليها بالقرار يقانون من الجهة الإدارة المناحة المناحة المعرفية ألله المناحة المعرفية المناحة المعربين المناحة المن والمورد أن المحدد المناحة المعرفية أله المناحة المعرب المناحة المناحة المن المناحة المعرفية المناحة المناحة المناحة المناحة المعرفية المقدارة المناحة المن

٣) إن النص في المادة ١٣٩ من قانون الجمارك المشار إليه على أن " يعير تهرياً إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الشرائب الجمركية كلها أو بعشها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البشائع الممتوحة " يدل على أنه إذا أنصب الههريب على بتسائع نموعة تحققت الجرية بمجرد إدخال هذه البخائع إلى البلاد أو إخراجها منها بالمخالفة للنظم المعمول بها يبدما إشوط لتوافي الجرية بالنسبة إلى غير الممتوع من البضائع أن يكون إدخالها إلى البلاد أو إخراجها منها مصحوباً بطرق غير مشروعة.

٤) لما كانت المادة ٣٣ من القرار بقدانون ١٨٧٧ لسنة ١٩٧٠، المعدلة بالقدانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٩٦ انتص على أن " يعاقب بالإعدام ويغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه حتى كل مسن صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المتصوص عليه في المادة ٣ " وكان الأصل، على مقتضى هذا النص وسائر أحكام القرار بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٠٠ سالف البيان، أن الجواهر المخدرة هي مسن البضائع الممنوعة، فإن مجرد إدخافا إلى المبلاد قبل الحصول على الترخيص سالف الذكر يتحقىق به الركن المنادعة، فإن مجروعتى جليها المؤتمة بالمادة ٣٣ أمنة البيان وتهريبها المؤتمة بالمسادة ١٧٦ من قانون

الجمارك المشار إليه، وهو ما يقتضى إعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من قانون العقوبات والإعتماد فحسب بالعقوبة ذات العقوبة الأشد – وهى جريمة جلب الجواهر المخسوة والحكم بالعقوبة المقررة لها بحوجب المادة ٣٣ من القرار بقانون وقس ١٨٧ لسنة ١٩٧٠ المصدل، دون العقوبات المقررة لجريمة التهويب الجموكي بموجب المادة ٢٧١ من قانون الجمارك المار ذكره – أصلية كانت أم تكميلية.

ه) لا كان الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمة للدولة – وهى اللغة العربية – ما لم يتعلم على إحدى سلطى التحقيق أو الخاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الإستعانة بوسيط يقوم بالوجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها، فإنه لا يعبب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة بعد قمد إستعانت بوسيطين تولى أحلهما ترجمة أقوال الطاعن من المندية إلى الإنجليزية ثم قام الآخر بنقلها من الإنجليزية إلى العربية، إذ هو أمر متعلق يظروف النحقيق ومقتضياته خاضع دائماً لتقدير من ياضره، وإذ كان الطاعن في يذهب في وجه النمي إلى أن أقواله قد نقلت على غرر حقيقها نتيجة الإسمانة بوسيطين كان الطاعن في دهم الخام على دفع الطاعن في هذا الحصوص كانياً ويستقيم به ما خلص إليه من إطراحه، فإن منعى الطاعن على الخاكمة بما لإجراءات السابقة على الخاكمة بما لاطعن على الخاكمة بما لاطعن على الحكم، إذ العبرة في الأحكام هي ياجراءات الخاكمة وبالتبطيقات التي تحصل أمام الحكمة.

 آن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل معهم هو من شان محكمة الموضوع، فلا عليها إن هي إسوسلت بنقمها فيها بالنسبة إلى معهم ولم تطمئن إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لمعهم آخر دون أن يعد هذا تنافضاً يعسب حكمها
 ما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتاعها وحدها بغير معقب عليها من محكمة المقض .

٧) لما كان البين من محصر جلسة اغاكمة أن المدافع عن الطاعن قد أثار أن إكراها قد وقع طهه من مسالك الهاجرة، وهو في حقيقته دفع بإمتناع المسئولية الجنائية لقيام حالة الضرورة المنصوص عليها فهي المادة ١٦ من قانون العقوبات، وكان تقدير توافو حالة الضرورة من إطلاقات محكمة الموضوع، وكان الحكم قد نفى قيام هذه الحالة في قوله : " وأما ما ذكره المتهم الأول من إكراه فإنه أو صح قوله فإن أثب الإكراه يكون قد قذ زال بوصوله إلى الماء المصرية وإتصاله بسلطات هيئة القنال وعدم إبلاغه السلطات بما يحمله من مادة محرمة " وهو رد سديد وكاف في إطراح الدفع، فإن منهى الطاعن في هذا الصدد لا يكون له عجره.

 ٨) لما كان الطاعن لم يعمسك أمام محكمة الموضوع - على ما هو ثابت بمحضر الجلسة - بأن تحريات الشرطة لم تتاوله، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة إمساكها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها فضاً عن أن الثابت بذلك المحجز أن المدافع عن الطاعن قمد أضار إلى أن التحريبات لم تحدد دور الطاعن في الجريمة وهو ما ينطوى على التسليم بأنها قد تناولته .

٩) لا كان تفصيل أسباب الطعن إبتداء مطلوب على جهة الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً لوجهه يجيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن عالفة الحكم للقانون أو خطته في تطبيقه أو موطن البطلان الجوهرى الذى وقع فيه أو موطن بطلان الإجراءات الذى يكون قد أثر فيه، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع الذى يعمى على الحكم عدم الرد عليها حتى يتعتبح مدى أهميتها في الدعوى، قبان ما يثيره في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

١) لما كان من المقرر في أصول الإستدلال أن اغكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة
 ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي إغفافا بعض الوقائع ما يفيد ضمناً إطراحها أما وإطمئنانها إلى مما أثبته من الوقائع والأدلة التي إحتمدت عليها في حكمها، فإن منهى الطاعن على الحكم إففائه الوقائع التي أشار إليها بأسباب طعنه – وهي يعد وقائع ثانوية يريد الطاعن أما معنى لم تسايره فيه الحكمة فأطرحتها – لا يكون له عمل.

(١) لما كالت المادة ٢٩ من قانون العقوبات إذ نصت في البند دائي حمل أن يعتبر فاعلاً في الجرعة من يدخل في إرتكابها إذا كانت تتكون من عدة أعمال فيأتي عمداً عملاً حسن الأعمال المكونة فيا، فقد دلت على أن الجرعة إذا تركبت من عدة أقعال مواء بحسب طبيعتها أو طبقاً قسط تشهدها، فإن كل من تدخل في هذا الجرعة إذا تركبت من عدة أقعال مواء بحسب طبيعتها أو تنبه أعدله وصده بل تمست بفعل واحد أو أكثر تمن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجائي نية التدخل تحقيقاً لدرهم مشاول هو الغاية النهائية من تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجائي نية التدخل تحقيقاً لدرهم مشاول هو الغاية المهائية من الجرعة المهنة وأسهم فعملاً النهائية من الجرعة المهنة وألب هي حق الطاعن عن أنه قد بدور في تنفيدها، وإذ كان مفاد ما أورده الحكم في بيان صورة ألواقعة وألبته في حق الطاعن عن أنه قد الدوس إدارة والطاعن الأول على جلب الجواهر المخدرة وأن كلاً منهما قد أسهم - تحقيقاً فداة الفرض المشوك - بدور في تنفيذ هذه الجوية على نحو ما بينه الحكم فإنه إذ ذان الطاعن بوصفه فيا مديد .

١٢ من المقرر أن تقدير جدية التحريات موكول لسلطة النحقيق تحمت إشراف محكسة الموضوع، فمعنى الدرسوع، فمعنى الدرسوع، فما عليها حياها حياها حياها حياها الموضوع لا بالقانون.
١٣ منا كان التناقش الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبته البعض الإخراط لا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة وكان ما أثبته الحكم من أن تفيش الطاعن الأول لم يسفر عن ضبط ألم يعرف أي الأمرين السفر عن ضبط يعرف عن شبط لمحاوض مع ما نقه الحكم عنه من أن الطاعن قد عرض عليه عشرين السف دولار مقابل عدم

تخليه عن المخدر، خاصة أن لم يرد بالحكم أن الطاعن قد نقد الطاعن الأول بالفعل هذا المبلغ أو جزءاً منــه. فإن ما يتيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير صند .

 ١٥ من المقرر أن نحكمة الموضوع ملطة مطلقة في الأخذ بالقوال المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين مني إطمأت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ولو لم تكن معززة بدليل آخر.

٩٦) من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها.

١٧) من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أوجه أخملها بمما إقتمت بمه منها با حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وأن لها أن تنول على أقوال الشاهد لهى أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها .

٩٨) لما كان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعب الحكم ما دامت الحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائفاً بما لا تناقض في، كما هو الحال في المدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشاف، بفرض صححه، يصمحض جدلاً موضوعاً في تقدير الحكمة للأدلمة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض.

٩٩) من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر أو حيازته يعوافر متى قام الدليل على علم الجانى بأن ما يحرزه أو يحوزه أو يحوزه هو من الجواهر المتحدرة، ولا حرج على القاضى في إستظهار هذا العلم مس ظروف المدعوى وملابساتها على أي تحدو براه، وأن الهيرة في الإثبات في المواد الجنائية هي ياقتماع القامني والحبنائية للى الأدلة المطروحة عليه، فقد جعل القانون من سلطته بأن يأخذ بنأى دليل يرتاح إليه من أي مصدر شاء ما دام مطروحاً علي بساط البحث في الجلسة، ولا يصح مصادرته في شي من ذلك إلا إذا قيده القانون بذليل معين ينص عليه .

 ٧) لما كان البين من سياق الحكم المطعون فيه أنه نقل عن الطاعن الأول وبعض المتهمين الآخريين أن أفراد طاقم القارب الذى نقل منه المحدر إلى السفينة كانوا مسلحين، فيان ما أورده الحكم – في موضع آخر منه – أن هؤلاء كانوا " ملثمين " لا يقدح في صلاحته إذ هو مجرد خطأ مادى وزلة قلم لا تخفى .

٢١ لما كانت الفقرة التانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقسض الصدادر
 بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، تحول هذه المحكمة أن تنفض الحكم لصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين

لها لما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبقه أو فى تأويله وكانت جريمتا حلب الجواهر المخدرة وتهريبها المقتان دين بهما – قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يتمين معه – وفق صحيح القانون وعلى ما سلف بيانه – تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من قانون العقوبات المقررة لجريمة البهريب بالعقوبة المقربات المقربات المقررة لجريمة البهريب المحقوبة المقربات المقربات المقربة المحكم المطمون فيه قد محالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهما بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة النهريب عليهما بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة النهريب عليهما بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة المهلب. العقوبة التكميلية المقررة لجريمة النهريب

الطعن رقم ، ٤ لعندة ٤ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٣٤/٢/١٩ القامن الموضوع كامل السلطة في تقدير حالة المتهم العقلية بما يستمده في هذا الشبان من نفس أقوالــه وإجاباته أمامه وأثناء التحقيق وعايواه من وقاتع الدعوى وظروفها. ولا شي في القانون يمتم عليه الكشف طيباً على منهم إدعى الخامى عنه أنه محصل الشحور وطلب الكشف عليه بمعرفة طبيب أعصائي ما دام القاضى قد وجد في عناصر الدعوى ما يكلى لتكوين عقيفته بشأن عقلية ذلك المتهم ولم يسر محالاً لإجراء تحقيق آخر في هذا الصدد.

الطعن رقم . ٣٥ لمنية ؛ مجموعة عمر ٣٦ صفحة وقم ٢٥٩ بتاريخ ٢٩٤/١/٢٢ منى كانت الإصابة واحدة، وكان المنهمون بإحداثها متعددين، فلمحكمة الموضوع حق التحرى عمن أحدث هذه الإصابة من بين هؤ لاء المهجين. فإذا ما تبيته، جعلته هو وحده مسئولاً عن الإصابة وآخذته بحكم القانون، وكان ما تجريه في هذا الصدد بعيداً عن مواجعة محكمة النقض، لتعلقمه بالموضوع وارتباطه بوقائع المدعوى .

الطعن رقع ١٣٨٦ المسئة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقع ٣٨٧ بتاريخ المرات والمرات المسلولة المدرت عكمة الموضوع طروف الحادث الذى وقع من تلعبد داخل المدرسة وقورت أن لا مسئولية على ناظر المدرسة فيه لأنه وقع مفاجأة، فإنها بذلك تكون قد فصلت في نقطة موضوعية لا رقابة نحكمة اللقض عليها، لأن من المتفق عليه أن القول بوجود المفاجئة أو بعدم وجودها أمر معلق بالموضوع تما لا يدخل تحت رقابة محكمة المقسى. أما الزعم بأن المفاجئة لا يمكن إضارها في القانون المصرى سبباً معقباً من المسئولية المدنية ما دام لم ينص عليها في، فللك لا يعا به إذ الأمر ليس بحاجة إلى نص خاص بل يكفى فيمه تطبي مبادئ المنات المشروبة المنات المفاود والمعرب منات المفال وجوب قيام علائلة السبية بين الحظا واخادث المدى أنتج الضرر وبغير منات مفاجئاً معتماً أن الفعل المفاحل مفاجئاً معتماً أن الفعل المفاحل مفاجئاً معتماً من المفاحل المفاحل مفاجئاً معتماً أن الفعل المفاحل مفاجئاً معتماً منات الفعل المفاحل مفاجئاً معتماً أن الفعل المفاحل مفاجئاً معتماً أن الفعل المفاحل مفاجئاً معتماً أن الفعل المفاحل المفاحل مفاجئاً معتماً أن الفعل المفاحل المفاحل المفاحل المفاحل المعتمان المفاحل ال

الطعن رقم ٥٢ لعنقة ٦ مجموعة عصر ٣ع صفحة رقم ٥٤٦ يتاريخ ١٩٣٦/٢/٣ إذا إستنجت محكمة الموضوع إشواك المنهم في التروير إستنتاجاً سليماً من وقسائع مؤدية إليه فملا تدخيل خكمة النقير في ذلك.

الطعن رقم ١٣١١ أسلة ٧ مجموعة عمر ٤ع صقحة رقم ١٠ بتاريخ ١٣٧/٦/٢١ إن ظرف سبق الإصرار وإن كان مما تفصل فيه محكمة الموضوع إلا أن نحكمة النقض حق الإعتراض عليها إذا خرجت في حكمها عما يقتضيه التعريف الوارد في القانون لسبق الإصرار أو إذا إستتجت قيامه من وقائع لا تؤدى إلى ذلك.

الطعن رقم ٢٨٦ لمدية ٨ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ٢٤١ يتاريخ ٢٨١ لم الديخ 14٣٨/١/٢٤ غكمة الموضوع أن تفضى – ولو من تلقاء نفسها – ببطلان أية ورقة تقدم إليها منى إتضع لها أنها مزورة. فاخكم القاطى ببطلان الورقة المقدمة من المتهم في جريمة إضلامي أشياء محجوزة بتسلم دائنه مند جزءاً من الدين وتأجيل أباقي لأجل مسمى – إذا كان مبنياً على ما ظهر للمحكمة من وقع العفير المادى في تاريخ الأجل – هو حكم مليم لا يطمن فيه عدم إدعاء الحصم بالتزوير ولا عدم إستعانة المحكمة بخير في إسمانة التزوير الذي إكتشفته.

الطُعن رقم ، 49 أعدة ٨ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ٢٩٧ يتاريخ ٩٧٠ ما وقع منه. فهى غكمة الموضوع أن تسبين من وقائع الدعوى وظروفها أن الجانى سليم العقل ومستول عما وقع منه. فهى ليست مازمة بإجابة الدفاع إلى ما يطلبه من ندب عبو لتقدير حالة المنهم العقلية ما دامت هى قد إسبالت سلامة عقله من موقفه فى التحقيق ومن حالته بالجلاسة ومن إجاباته على ما وجهته إليه من الأسئلة ومناقشته للشهرد .

الطعن رقم ٩٨١ لمستة ٨ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٢١ إن تحديد التاريخ الحقيقى للسندات موضوع الإتهام أسر موضوعى متى فصلت فيه المحكمة إستاداً إلى أسباب مؤدية إلى ما إستخلصته منها كان فصلها هذا نهائياً لا يجوز التعقيب عليه .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٣٩/١/١٦

إستخلاص توافر تية القعل لدى الجانى أمر موضوعى تبت فيه محكمة الموضوع بلا رقابة عليها في ذلك من عكمة الشقع إلا إذا كانت المقدمات التي عولست عليها في إثبات توافر هذه النية لا تؤدى عقداً إلى ليرتها. فإذا كانت مؤدية إليه فلا يطمن في الحكم أنه لم يعن بالتحدث عن دليل معين هو وجود صفينة بسين الجاني وانجني عليه تدعو إلى القعل، لأن هذا لا يستازمه إلا بيان الباعث على إرتكاب الجرعمة وهو مهما إخطف فلا تأثير له قانوناً في كيانها. كللك لا يجدى المنهم بالقعل تمسكه بان الأداة المصبوطة لا تحدث مثل الإصابة التي وجد أثرها بانجني عليه، لأن ذلك فضلاً عن كونه نزاعاً موضوعاً فإلسه غير منصع ما داصت المحكمة قد إلقتحت من وقائع الدعوى وأدلتها بأنه هو الذي أحدث الإصابات بانجني عليه وبأنه أحدثها بآلة حادة دون أن تقول إن هذه الآلة هي التي عبيطت أثناء التحقيق .

الطعن رقم ١٥٠١لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٩٤ يتاريخ ٢٩٤١/٣/٣١

إن الحكمة إذ إستخلصت من طروف المدعوى ومن أن المتهم، بعد أن كلفه المسئول عن الحقوق المدنية على إعتبار أنه مجرد عصل " بسركة مسنجر للكينات الحياطة " يحصل الأقساط المستعقة من العملاء على إعتبار أنه مجرد عصل " بسركة مسنجر للكينات الحياطة " يحصل الأقساط المبوعي ثابت تضاف إليه عمولة عن المبيان، وإجازت له تسلم الإيرادات من اغصلين وإيقاءها طرفه ليوردها للشركة جملة في كل أصوع – إذا إستخلصت من كل ذلك أن كفيل المبهم لا يضمنه في عمله الجديد لإختلافه عن العمل الأولى من حيث أهمية الإلتزامات وجسامتها فلا تشرب عليها في ذلك. ولا يصح أن يعد ملها تغييراً لخيقة الإثفاق المقود بينه وبين الشركة وما جاء فيه من تخويل الشركة نقل عاملها إلى فرع آخر من فروعها أو ندبه لأية خدمة أخرى أو تعديل مرتبه مع بقاء الكفالة، فإن تفسير الحكمة لعقد الإنشاق على المهورة التي فسرته بها تسوغه الإعتبارات التي ذكرتها، كما أنه ليس فيه خروج عن مدلول عبارات

الطعن رقم ١٧٢٣ السنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ٢٩/٦/٢٢

إذا كانت الشركة قد إستخلصت من وقائع دعوى النصب التي أوردتها في حكمها أن المنهم لم يقصد بفعلته إلا الوالد الذي دفع من ماله الملغ الخول بـه الطـرد، لا ولـده الـذي كـانت محـررة ياسمـه البوليسيـة فذلك من ملطتها، ولا تقبل الجادلة فيه أمام عمكمة اللقض.

الطعن رقم ٨١١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٥٠٠ يتاريخ ٣/٤٤/٤

إن تعين تاريخ وقوع الجريمة من المسائل الموضوعية. فإذا كانت المحكمة قد إستخلصت من كون الدعوى لم ترفع بالسند المزور إلا في تاريخ كذا أن النزوير لابد قد وقع قبيل هذا التاريخ، فإن إعواض المنهم أمام عكمة النقض على هذا العقرير لا يقبل.

الطّعين رقع £ 1 المعشّة ٤ 1 مجموعة عمر ٤ ع صفّحة رقم ٩٠ بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠ تعبير انحكمة في الحكم بقولها " ويظهر أن المتهم علم بكنا فعمل كنا مثلاً " لا يدل على أن الحكم قائم على الطن والتحمين لأنه تعبير محاص بالباعث على الجريمة .

الطّعن رقع ٣٦٧ لمسئة ٤٦ مجموعة عصر ٢٦ صفحة رقم ٣٦٧ يتاريخ ١٩٢٩/١١/ عكمة الموضوع حرة في تفسير الأفعال وحلها – من جهة القصد الجنائي – على الوجهة التي تعتقدها. ولا يمنها من ذلك إلا أن تكون تلك الأفعال لا تحتمل عقلاً التوجيه الذي تذهب هر إله.

الطفع رقم 11 كالمدة 1 كمجموعة عمر 21 صفحة رقم 7٧٠ وتاريخ 1 معراه عاصل المعمن رقم 1 كا وتاريخ المحموعة عمر 21 صفحة رقم والأمور الداخلة في إختصاص قاطعي الموجوع ولا رقابة عليه في ذلك محكمة النقض. غير أن هذا مشروط بأن يبني القساسي عقيدته في هذا المجموع على الفواقع المعمل الذي ينبت لديه بالبينة أو يستنجه من قجرائن الدعوى وطروفها لا أن ينبها على إعمارات قانونة أو نظرية بحثة ليس بينها وبين الواقع فعلاً أي إنصال. فإن فعل غير مراع هذا الشرط فقد عرب بدلك عن دائرة الأمور الموجوعية إلى مبادان المباحث القانونية وعرض عمله لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ، ٢ ٩ لمستة ٤٧ عموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٢٧ بتاريخ وقوع جريمة عيالة لقاضى الموضوع مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلى وإمستخلاص تباريخ وقوع جريمة عيالة الأمانة كما يحقق تاريخ حدوث الجرائم الأعرى، ولا يرتبط في ذلك لا بحفائية رسمية ولا غير رسمية من المجتمع عليه للجاني، بحيث إذا هداه البحث فاعتقد أن الجريمة وقعت قبل أية مطالبة فله أن يقرر ذلك، ومعى أقام الدليل عليه كان بمعزل عن كل رقابة.

الطّعين رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٤٩ يتاريخ ١٩٣٠/٦/١٩ للمحكمة – بموجب المادة ١٧٣ من قانون تحقيق الجنايات – أن نطبق على الواقعة المادة التي تراها منطبقة ولو لم تكن مذكورة بورقة التكليف بالحضور. ما دام أنها لم تسند إلى المنهم تهمة جديدة.

الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١

١) إن القانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٢٠/٧/١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وإن قضى بتأميم شركتي الشمال للنقل وشركة اليناء والبحرة لنقل البضائع - اللين أطلق عليهما فيما بعد إسم شركة المينا لنقل البضائع بالإسكندرية وشركة النيل العامة لنقل البضائع بالإسكندرية لسم أدمجتنا تحست إسم شركة النيل العامة لنقل البضائع - وهي التي يعمل بها المطعون ضده، إلا أن هذا القانون قد نص على إحفاظ الشركات الؤعمة بشكلها القانوني وعلى استمرارها في مزاولة نشاطها مع إخضاعه الإشراف الجهة الإدارية التي يرى إلحاقه بها. وقد أفصح الشارع عن إتجاهه إلى عنم إعتبار موظفي وعمال مثل تلك الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه في المادة الأولى من لاتحة نظام موظفي وعمسال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ أسنة ١٩٩١ من سريان قوانين العما, والتأمينات الإجتماعية على موظفي وعمال هذه الشركات وإعتبار هذا النظام جزءاً عتمماً لعقد العمل. وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده في المادة الأولى من لالحة نظمام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهوريية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتبي حلت محل اللاتحة السابقة وإمتد مريان أحكامها بالنسبة إلى الصاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٥ ٨ أسنة ١٩٦٣ ياصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامسة والبذي حمل محلمه فيمما بعيد القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٣٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذاً للقبانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٩ في شأن المؤمسات العامة وشركات القطاع العام، وفي ذلك كله آية بينة على أن تأميم تلك الشركات وما ترتب عليه من أيلولية ملكيتها للدولية لم يغير من نظامها القانوني أو طبيعية العلاقية العقدية التي تربطها بالعاملين فيها، وكلما رأى المشرع إعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين في موطن ما أورد به نصاً كالشأن في جواتسم الوشبوة وإختمالاس الأصوال والتسمييب بالخطأ الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرهما من الجرائم الواردة بالسابين الشالث والرابح من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٧ إلى المادة ١٩١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين العموميين - في تطبيق نصوص الجرائس المشار إليها - مستخدموا الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأيـة صفة كانت. فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العامين في هذا انجال المعين فحسب دون صواه، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبعته من حماية خاصة على الموظف العام. لما كان ما تقدم، فإن المعلمون ضده في علاقسه بالشبركة لا يكبون قبد إكتسب صفة الموظف العام أو المستخدم العام وبالتالي لا تنطبق عليه الحماية المتصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون الإجراءات. وإذ محالف الحكم الطعول فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في القسانون ويتعمين لذلك - وقد حجبه الحظأ الذي تردى فيه عن نظر الموضوع - أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٢٠ ٢ لمسلم ٣٠ مكتب فقى ٢٠ صفحة رقم ٤١٤ يتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١ غكمة الموضوع إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعهما، يستوى فى ذلك الأدلة الماشرة أو غيرها من طرق الإستناج والإستقراء وكافة المكتات العقلية ما دام ذلك سانفاً.

الطعن رقم ٣٠ ٢ م المستق ٣٨ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٦ الا الخياب المستقد المحكمة وهي تفصل في الدعوى الجنانية بقواعد الإسات القدرة في القنانون المدنى إلا إذا كان الفصل في الدعوى يتوقف على وجوب الفصل في مسالة مدنية هي عنصر من عناصر الجرعة المطووحة للفصل فيها، فإذا كانت المحكمة للست في مقام إليات عقد مدنى بين المتهم وصاحب الإمعناء حكما همو الشان في الدعوى المطوحة - وإنما هي تواجه واقعة مادية هي مجرد تسليم المورقة وإتصال المتهم بها عن طريق تغير الجفيقة فيها إفتاناً على ما إجتمع إتفاقهما عليه، فلا يقبل من المنهم أن يطالب صاحب الإمعناء بأن يبت بالكتابة ما يظاف ما دونه هو زوراً قولاً منه بأن المستند المدعى بتزويره تزيدة قيمته على عشرة جبيهات، إذ أن مثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولاً إذ لازمه أن يتوك الأمر في الإلبات عن وضعها.

الطعن رقم ٥٠ . ٧ لمسلم ٣٠ مكتب فشى ٧٠ صفحة رقم ١٦٤ بيتاريخ ١٩٠/١/٢٠ من سلطة عكمة الموضوع أن تأخذ من أى بينة أو قرينة ترتاح إليها دليلاً لحكمها. فملا تشويب عليها فى إستدلالها على مقارفة الطاعن للجريمة باقوال المجنى عليه وحده.

الطعن رقم ٢١٧١ لعنقة ٣٨ مكتب فتى ٥٠ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ٢٩٣٠ المنتب المجرية ١٩٣٨ المنتب على أن المجرية ١٩٣٨ المنتب المجرية ١٩٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن عكمة الموضوع مكلفة بأن تحصر الواقعة المطروحة أمامها بجميع كوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون نطبيقاً موجعاً، وها كذلك تعليل التهمة بتحوير كيانها المادى ولو بإضافة المطروف المنتبددة التي يكون من شأنها تعيير نوع الجرية وتغليظ المقورة ما دامت الواقعة التي رفعت بها المنتبدة أم تعقير وليس عليها في ذلك إلا مراعاة ما تقضى به المادة ٨٠٩ من ضرورة تنبيب المنهم ومنحه أبراً للمنتبط المنتبعة المنتبطة التي تكفل لكل منهم حقى الدفاع عن نفسه دفاعا كامالاً حقيقياً لا مجرزاً ولا شكلاً أمام سلطة القضاء في العهمة بعد أن

يكون قد أحيط بها علماً وصار على بينة من أمره فيها، دون أن يفاجاً بتعديلها من غير أن تتاح له فرصة
ترتيب دفاعه على أساس ما تجريه الحكمة من تعديل. والأصل المتقدم من كلبات القانون المبينة على تحديد
نظاق إتصال الحكمة بالواقعة المطروحة والمتهم المعين بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة وعلى الفصل
بين جهة التحقيق وقضاء الحكم ويقسره أن ملطة التحقيس لا تقضى في مسئولية المنهم فيلا يتصور أن
تستبد بالتكيف النهائي طريحته، بل إن هذا التكيف مؤقت بطيعته، وأن قضاء الحكم بما يتوافس لديم من
العلاقية وشفوية المرافعة ومواهما من الضمانات التي لا تتوافر في مرحلة التحقيق أولى بنان تكون كلمته
هي العليا في شأن التهمة وتكيفها مسواء مما إصحمته من التحقيقات التي أجريست في مجموع الواقعة
هي العليا في شأن التهمة وتكيفها مسواء مما إصحمته الإرهاد إعباراً بالهما أخياً أربعمائة جنيه من المشوى
على الطاعين الموظفين بمصلحة التعراب يتهمة الإرهاد إعباراً بالهما أخياً أربعمائة جنيه من المشوى
للسيارة المجبوز عليها لتسهيل بعبها له باقل من ثمنها فيبين إختلاماً من ثمن السيارة فهذا من حقها في
بساط البحث في المجلسة أنهما إستوليا على هذا الملية بعينه إختلاماً من ثمن السيارة فهذا من حقها في
على ما يموغه، ولا يعتبر ما أجوته أعكمة قد نبهت الطاعين إلى هذا التعديل قوافعا بلسان عاميهما على
على ما يسوغه، ولا يعتبر ما أجوته أعكمة قد نبهت الطاعين إلى هذا التعديل قوافعا بلسان عاميهما على
أساسه دون إعراض منهما أو طلب للتأجيل، فإنها لا تكون قد أخلت بحقهما في الدفاع.

الطعن رقم ٢٢٣٧ لمنية ٣٨ مكتب فتي ٢٠ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ٢٢/٣/٢٤

لن كان من القرر أن محكمة لموجوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إصناد النهمة إلى المنهم أو لعدم كفاية ادلة اللبوت عليه، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محمست الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة النبوت التى قام الإنهام عليها عن بصر وبصيرة، ووازنت بينها وبين ادلة النفى فرجحت دفاع المنهم أو داخلتها الربية فى صحة عناصر الإثبات. وإذ كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدليل المستعد من الحرز الذى أثبت فى مدوناته أنه أرصل لمصلحة الجمارك ولم تبدل المحكمة برأيها فى هذا الدليل، نما ينبئ بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط به وقعصه، فإن حكمها يكون معها .

الطعن رقم ۲۲۵ ۳ ۲۵۳ نسلة ۳۸ مكتب فقى ۲۰ صفحة رقع ۲۲۰ پتاريخ ۲۹۹/۳/۳۱ تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر إعبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف المظروف الدقيقة التى احاطت بالمدافع وقت رد العدوان تما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهمادى البيد عن تلك الملابسات. ولما كان قول الحكم أن المجنى عليه لم يكن – وقت الإعداء عليه - يحمل عصا وأن الطاعن لم تحدث به إصابات. هذا القول على إطلاقه لا يصلح سباً لتفى ما تمسك به الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى عن عرضه أمام مراورة المجنى عليه له وإمساكه بملابسه وصدره، فإن الحكم المطعون فيه يكون معياً بالفساد في الإستدلال والقصور في البيان نما يتعين معه نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٣٠ نسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ٢١/٤/٢١

من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراسها، ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها وهي في ذلك غير مقينة بألا تأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الطاهر بسل لها أن تركن في سبيل تكرين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى إلى ما تستخلصه من مجموع العناصر المطروحة عليها.

الطعن رقم ٤٠ نستة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ٢٩٩/٤/٢١

إن انحكمة غير مقيدة بألا تأخد إلا بالأقوال الصريحة أو مدلوغة الظاهر، بل ضا أن تركن في مسيل ذلك تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الخشائق القانونية المتعملة بها، إلى ما تستخطصه من هماع العناصر المطروحة عليها، بطريق الإستناج والإستقراء وكافة للمكنات العقلية ما دام لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي. ومنى كان الحكم قد إستقام رده على دفاع الطاعن بكافة مناحيه ودل على فهمه بجريات الأمور فيما قال به الطاعن من تهديد المفوض له تارة وتودده له تبارة أعرى، وما أثاره من دعوى دلالة الشيك على الوفاء وصلة المفوض بالعجز عمل الإختلاص وعن مفهوم مبادرة الطباعن بالشكوى للمؤسسة كل ذلك في منطق مسانغ ووضوح يكشف عن أند لم يخطئ في تقدير قيمة هله الدفاع ، فإن ما ينزه الطاعن من فساد الحكم في الإستدلال يكون غير صديد.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ مكتب أتى ٢٠ صفحة رام ٢٤٢ بتاريخ ٥/٥/٩١٩

غكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعبوى حسبما يؤدى إليه وقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أعمرى ما دام إستخلاصها سائعاً مستداً إلى أدلة مقبولة في الطل والمنطق وها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٩ مكتب فتي ٢٠ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٧

من المقر أنه وإن كان يكفى أن يتشكك القاضى في ثبوت التهمة ليقعني للمتهم بالبراءة، إلا أن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وإلم بادلتها، وخلا حكمه من الحفظ في القانون ومن عبوب التسبيب وهي ما تردى فيه الحكم المطعون فيه إذ لا وجه لما أطلقه من تعييب الإجراءات أو تخلـف شــرائط المقاصة المؤتمة في القانون.

الطعن رقم ۱۳۸ امعقة ۳۹ مكتب فقى ۲۰ صفحة رقم ۲۷۳ بقاريخ ۱۹۳/۰/۱۳ إن الإنجار في المواد المخدرة واقعة مادية تستقل محكمة الموجوع بحرية التقدير فيها، متى كان تدليلها مسائفاً ومذ دياً إلى ما إنهيت إليه بشائها.

الطعن رقم ٤٧٤ لمسقة ٣٩ مكتب فقي ٧٠ صفحة رقم ٣٨٨ يتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٤ ما يثيرة الطاعن من عدم ثبوت توافق بينه ويين باقي المتهمين وعدم العثور على شي من المال المسروق لديمه ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى 1⁄2 تستقل بتقديره دون رقابة نحكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٩٥ أسنة ٣٩ مكتب قتى ٢٠ صقعة رقم ١٠٥ يناريخ ١٩٩/ ١/ الماريخ ١٩٩/ ١/ ١٩ المناريخ ١٩٢/ ١/ ١٩ المنابعة المنابعة

الطعن رقم 24 مسقة 99 مكتب فقى ٧٠ صفحة رقم 4٣٧ بتاريخ ١٩٦٩/٢ المسحد المجارية ١٩٦٩/٢ المحث خكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر الطروحة أمامها على بسباط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أعمرى ما دام إستخلاصها ماللاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وها أصلها في الأوراق. وهي في ذلك ليسست مطالبة بالا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل ها أن تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدائها بطريق الاستناج والإستقراء وكافة المكنات المقلبة ما دام ذلك مليماً منطقاً مع حكم العقل والمنطق، ومن ثم فإنه منازعة الطاعن في سلامة إستناج الحكم أدلة الإدانة في الدعوى إنما تتحل إلى جدل موضوعي حول

الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٩ مكتب فقى ٧٠ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٦ تقدير الوقائع المؤدنة إلى قيام حالة الدفياع الشرعي أو نفيها من الأصور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها، وإذ كان ما تفدم وكان ما أثبته الحكم من تلك الوقائع مؤدياً إلى التنجية النبي

تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرتها في عقيدتها تما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض.

إستخلصها من أن الطاعن لم يكن في حالة دفاع شرعي. فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا النسأن لا يكون له محل

<u>الطعن رقم ١٩٦٥ لمنة ٩٩ مكتب قنى ٧٠ صفحة رقم ١٣٤٤ بتاريخ ١٩٩٩/٢/١</u> ألفصل فى الواعث على الجرائم – وهى ليست من أركانها – من خصائص قاضى الموجوع.

الطعن رقم ٢٢٦ السنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٤٧٩ بتاريخ ٢٩٦٩/١٧/٢٩

 چوز لمى حالة الضرورة ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق، وتقدير هذه الضرورة موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الوضوع ومتى كانت المحكمة قد أقرت مسلطة التحقيق على هذا الإجراء، وكان الطاعن لا يدعى أن ما ورد في محضر التحقيق يخالف الحقيقة، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل.

– تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش وأنها عن جريمة وقعت من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. ومعمى كدانت المحكمة قـد إقسعت بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة الشقش.

الطعين رقم ۲۳۷ المسئة ۳۹ مكتب فتى ۷۰ صفحة رقم ۱۹۸۸ يتاريخ (۱۹۹۹ ميدريخ ۱۹۲۹) تعين تاريخ وقوع الجرائم عموماً، ومنها جريمة خيانة الأمانة، نما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابــة علميــه في ذلك فحكمة النقش.

الطعن رقم ٧٢٦ نسنة ٤٨ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ٢٤٣ يتاريخ ٢٢١/٩٧٩

— من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناص المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يتالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها صائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وضا أصلها في الأوراق وأن تعول في قضائها على رواية للشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ولو حنائمت قولاً آخر له إذ مرجع الأمر في ذلك إطمئناتها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه.

— لما كان الحكم قد أظهر إطمئنانه إلى أقوال الشاهدين و..... التى أدليا بها بتحقيقات النيابية قمور الصفة الحادث وذكر أنها تأيدت بأقوال المجنى عليه فضلاً عما بان من المعاينة وما أصفر عنده تقرير الصفة التشريحية من أن أحد الأعيرة التى إمتقرت بهيكل السيارة معمر برصاصة لى أنفيلد وأن من بين إصابات المجنى عليه إصابتين من عارين حدثت كل منهما برصاصة عمار ٩ مم كما أهناف الحكم من أقلوال الشاهدين تأيدت أيضاً كما أثبته رئيس مباحث أطبيم من عثوره بمحل الحادث بجدار السيارة على الطلقتين

فارغين لى انفيلد وطلقة فارغة مما تسعمل في الطبيعات واطرح الحكم عدول الشاهد التاني بالجلسة عما رواه تفصيلاً بالنحقيقات وما إدعاه من أنه لم ير المتهمين حال إرتكاب الحسادث وأن إتهامه لهما إنما كان وليد تأثير رجال الشرطة عليه فاطفر والمعتنان الحكمة إلى أقوال ذلك الشاهد بالنحقيقات والنبي رددها أثناء الماينة وكان إيداؤها أمام سلطة التحقيق وبعيداً عن سلطان المشرطة كما رد الحكم على ما أثاره الطاعنين من أن السابق في يكن قائد السيارة رقم ٣٥٧ أجرة سوهاج وقت الحادث بان تسلم الطاعنين من أن السابق بلك السيارة وهم مالكها بعد الحادث لا يتعارض مع كون الشاهد هو المذى كان يقودها وقت الحادث بان تسلم وقت الحادث بان تسابق سواء بانتحالت على المسابق سواء المالات المسابق سواء المالات المالية وقد إطمأت المعدول بالأعمرة عن الأولى لما كان ما تقدم جميعه فإنه يكون من غير المتحقيقات أو بالجلسة رغم محاولته العدول بالأعمرة عن الأولى لما كان ما تقدم جميعه فإنه يكون من غير المهابق من تصوير غالف لواقعة المدعول ما يغيره الطاعنان من نواحى التشكك في تلك الأدلة أو ما يطرحانه من تصوير غالف لواقعة المدع ع.

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ٥١/٣/١٠

إن السعى بأن الواقعة مجرد جنحة ضرب ولهست جنابة ضروع فى سعرقة لا يعدو أن يكون منازعة فمى الصع بأن الوضوع فى إستخلاص صعورة الصور الني إعتنقتها المحكمة للواقعة وجدلاً موضوعاً فى مسلطة محكمة الموضوع فى إستخلاص صعورة الواقعة كما ارتسمت فى وجدانها تما تستقل باللهصل فيه بغير معقب، طالما أنها تناولت دفاعه وردت عليه رداً سليماً يسوخ به إطراحه — كما هو الحال فى الدعوى – هذا إلى أن محكمة الموضوع غير مازمة بمتابعة المتحمد في مناحى دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذ فى قضائها بالإدانة إستناداً إلى أدلة اللهوت التي أوردها ما يقيد همماً أنها أطرحتها. ولم تعول عليها.

الطعن رقم ۲۰۲۲ لسنة ٤٨ مكتب قتى ٣٠ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/٨

— لما كان الحكم قد أطرح تصوير الطاعن للحادث في قوله " وحيث إن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم بعد أن إطماعت المستمدة من أقوال المجنى عليها في جميع بعد أن إطماعت أم الإطمئنان إلى أدلة الثبوت مسالفة البيان المستمدة من أقوال المجنى عليها المسرى ولا يقدح مراحل التحقيق من أن المتهم هو الذي إعتدى عليها بميخ حديد وأحدث إصابة عنها البسرى ولا يقدح في ذلك تأخر المجنى عليها في الإبلاغ مدة أربع ساعات إذ أن هذا التاخير لا يؤخد منه أن المجنى عليها كاذبة في ضهادتها عاصة وأن الدفاع لم يقدم دلياً مقدماً يجرح به أقوالها التي تأيدت بالتقرير الطبي الشرعى على النحو السابق إيضاحه.

من القرر أن عُكمة الموضوع أن تستخلص من أقرال الشهود وساتر العناصر المطروحة أمامها على
 بساط البحث على الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إلى إقتاعها وأن تطرح ما يخالفها من
 صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستداً إلى أدلة مقبولة في العقل والشطق وفنا أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٠٤٠ المسقة ٨٤ مكتب فقس ٣٠ صفحة رقم ٧١ يتاريخ ١٩٧٩/١/١١ من المقرر أن تقدير توافر الرابطة السبية بين الحطأ والضور أو عـدم توافرهـا من المسائل الموضوعية الشي تفصل فيها محكمة الموضوع ما دام تقديرها صائفاً مستنداً إلى ادلة مقيولة وفحا أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٢٥٦ المنتة ٤٨ مكتب قتى ٣٠ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٥

— من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وفها أصلها في الأوراق حكما هو الحال في الدعوى المطروحة — وكانت المحكمة لا تلزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشمهود إلا ما تقيم قضاءها عليه إذ لها في إستخلاض الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى أن تجزئ أقوالهم فتأخذ بما تطمئن إليه منها وتطرح ما عداه دون بيان العلة.

— لما كان الطاعن لا يعازع في صحة ما نقله الحكم المقدون فيه من أقوال شهود الإثبات وعن تقرير الصفة التشريحية، وكان ما أورده الحكم ودلل به في مقارفة الطاعن لجريمة العنوب المفعنسي إلى الموت التبي ديمن الطاعن بها كالت سائفة ولا يتنافر مع الإقتضاء العقلي والمنطقي، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في سلامة ما إستخلصته المحكمة من أوراق الدعوى وما تم فيها من تحقيقات لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة المرضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معقدها كما لا يجوز إثارته أمام القض.

الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٤٨ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ٣٣٣ يتاريخ ١٩٧٩/٣/١١

من القرر أن من حق محكمة الموجوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر المعاصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الممجيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى عليه إقتاعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستبداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وهما أصلها في الأوراق، ولما كانت العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي يؤتناع القاضي واطبئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه، وقمد جمل القانون من سلطته أن يأخذ بأى دليل أو قرينة يرتاح إليها ولا يصح مصادرته فيي شي من ذلك إلا إن القده القانون بدليل معين ينص عليه. لما كان ذلك، وكان القانون رقم 9 هدا الموراني التي المحمون فيه المناصر القانونية للجراني التي ترتكب بالمخالفة لأحكامه طريقاً خاصاً، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه

في ترير رفض الدفع بإنقصاء الدعوى الجنائية بمضى المدة مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل مسائفة في المنطق لا يجادل الطاعن في أن لها أصلها في الأوراق، فإن ما يثيره من منازعة في هذا العسدد ينحل إلى جمل موضوعي في تقدير الفليل وهو ما تستقل بمه محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيمه أو مصادرة عقيدتها في ذاته تمام محكمة الفطر.

الطعن رقم ١٨٨٧ نسنة ٤٨ مكتب فتي ٣٠ صفحة رقم ٥٥٥ يتاريخ ١٩٧٩/٣/١٨

لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى إعواف الطاعن في تحقيقات النيابة بقوله " وقد إعدوف المهم الأول - الطاعن - بعحقيقات النيابة بحيازته للمواد المتعرف المتبوطة مقرراً أن المتهم الثاني وضعها بجواره على مقعد السيارة " وكان لا ينقص من قيمة الإعواف الذي تساند إليه الحكم في قضائه ما يلهب إليه الطاعن من أن هنة القول لا يعد إعرافاً بالحيازة (عالى الناء المنابع المالي، ذلك الطاعن من أن هنة القول لا يعدة في أخلها بإعواف المهم أن تلتزم نعبه وظاهرة بل فسا أن تستنبط منه بأن عكمة الموضوع ليست مقيدة في أخلها بإعواف المهم أن تلتزم نعبه وظاهرة بل فسا أن تستنبط منه ومن غيره من الصاصر الأعرى الطيقة الني تعمل إليها بطريق الإستناج والإصنفراء وكافة الممكسات العقلية ما دام ذلك وكالت المحكمة قد إستظهرت المقان مام خلك المنافق وإذ كنان ذلك وكانت المحكمة قد إستظهرت إحراز الطاعن للمتعنو المعتبوط من ظروف الدعوى وملابساتها وأقامت على توافره في حقمه – توافر غياً أداة سائفة إقسع بها وجدائها فإنه لا يجدوز مصادرتها في عقدتها ولا المحادلة في تقديرها أمام محكمة النقس.

الطعن رقم ١٥- ٢ لسنة ٨٠ مكتب فتي ٣٠ صفحة رقم ٤٤٣ يتاريخ ٥/٩/٤/٥

إن تقدير ما إذا كان المتهم مكرهاً ام مختاراً فيهما أقدم عليه من مقارفته للجوم المسسند إليه أمر موكول إلى قاضى الموضوع يسستخلصه من عنماصر الدعوى فى حدود مسلطته التقديرية بـالا معقـب عليـه مـا دام إستخلاصها مائفاً كلا شطط فيه.

الطعن رقم ٧٠ م السنة ١٨ مكتب قتى ٣٠ صفحة رقم ٨١ يتاريخ ١٩٧٩/٤/١٥

من القرر أن مجرد تقديم الشكوى في حق شخص إلى جهات الاعتصاص وإسناد وقاتع معينة إليه لا يعد فلفاً معاقباً عليه ما تنام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد النشبهير للنيل منه، وأن إستخلاص توفر ذلك القصد أو إنتفاؤه من وقاتم الدعوى وظروفها من إحتصاص محكمة الموضوع دون معقد في المنتاج.

الطعن رقم ٢١٠٣ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ٢١/١/٤/٢٢

لما كان من القرر أن تقدير الحفظا المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً بما يتعلق بموضوع الدعوى وكان من القرر أن تقدير الحفول المستوجبة المستوجبة المستوجبة لما المستوجبة لما المستوجبة لما المستوجبة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام المستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص في تدليل سائغ من أقوال شهود الحادث وما دلت عليه المعاينية أن الطاعن كان يقود عربة كارو يعربها عرض الطريق السريع بين القاهرة والإسكندرية دون أن يتحقق من خلوه من المساعن في السيارات رغم قدومه من طريق زراعي جانبي بما يوفر قيام ركن الحقا في جانبه، فإن ما يغره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في شأن تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الوضوع ولا تجوز مجادلتها في ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النفض.

الطعن رقم ٨٩ اسنة ٤٩ مكتب فتي ٣٠ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٧

من القرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقبوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتاعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائلاً مستداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وإذ كانت الصورة التي إستخلصتها المحكمة من أقوال الجني عليها والشهود وسائر الأدلة التي أشارت إليها في حكمها لا تخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي فإن النعي على الحكم في هذا الشان يكون في غير محله إذ هو حقيقتة لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في تقدير الأدلة وإستخلاص ما تؤدى إليه بما تستقل بم عكمة الموضوع بغير معقب طائا كان إستخلاصها سائماً فلا يجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة المقش.

الطعن رقم ٥٥١ نسنة ٤٩ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٨٨٧ بتاريخ ٢٩٧٩/١٢/٣

من القرر أن تقدير أقوال الشهود متووك عُكمة الموضوع تنزله النولة التي تراها بغير معقب كما وأن فقده المُحكمة أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصو الطروحة على بسماط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها إقتاعها وأن تطرح ما يخالفها ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلية مقبولة في النقل والمطق وها أصلها الثابت في الأوراق.

الطعن رقع ١٠٨٧ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٨٩١ بيتاريخ ٣٠/١/٢/٣ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتفدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويسل القضاء على أقوالهم وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب عليها، ومتى أخدت المحكمة بـالقوال الشـاهد فمإن ذلك يفيـد إطراحها لجمع الإعبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، لما كان ذلك وكمانت الحكمـة في الدعوى المائلة قد إطمأنت إلى أقوال شاهدى الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يخيره الطاعن في هذا الصدد يتحل إلى جدل موضوعي حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمـة الموضوع ولا تجوز مجاداتها فيه او مصادرتها في شأن أمام محكمة القض .

الطعن رقم ١٥٠٨ لمدقة ٥٤ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٥٤٧ يتاريخ ١٩٨٩/٤/٣٠ من القرر أن محكمة الوضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتباعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مِسا دام إستخلاصاً ساتفاً مستداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمعلق وقا أصلها في الأوراق.

الطعن رقام ٤٦٨٤ نسلة ٥٩ مكتب فقى ٤٠ صقحة رقم ٨١٩ يتاريخ ١٩٨٩/١١/٢ ١) إن الشارع ينطلب لنوافر جريمة الوهوة المعاقب عليها بالمبادتين ١٠٣، ١٠٤ من قبانون العقوبيات أن يكون الجانى موظفاً عاماً .

 ل) إن الموظف أو المستخدم العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولية أو أحمد أشخاص القانون العام الأعرى عن طريق شفله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق .

٣) لنن كانت المادنان ٩١، ١٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ٩٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية قلد نصحا على إعبار أموال الأحزاب من الأموال العامة وعلى إعبار القانمين على شنون الأحزاب والعاملين بها في حكم الموظفين العمومين في صدد تطبيق أحكام قانون المقربات، إلا أنه تم يرد بأى من ذيبك النصين أو بغيرهما من نصوص القانون رقم ١٩٨٨ اسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ولا في أي قانون آخر، أي نص على إعبار أموال العامة حمر القانون وقم ١٩٨٨ المؤموال العامة ولا على إعبار العاملة من العامة من الأموال العامة ولا على إعبار العاملين بها من الموظفين العمومين أو من حكمهم.

الأصل إنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية بأن لا تحمل عباراتها أكثر تما تحميل وأنه منى كمانت
 عبارة القانون واضحة في الدلالة على مواد الشارع منها فإنه يتعين قصر تطبيقها على ما يتادى مع صريسح
 نص القانون .

e> لما كان ما تثيره الطاعنة من إنطباق المادة ١٩٩ من قانون العقوبات على جزيمة الرشوة مودوداً بأن هذه المادة إنحا وردت في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وهو المذى أفسوده الشسارع لجوائسم إختلاص المال العام والإعتداء عليه والفدر، ومن ثم لزم قصر تطبيقها على هذه الجوائم فحسب الأمر الذى تخرج معه جرائم الرشوة من نطاقها بما يضحى معه منمى النيابة العامة الطاعنة فى هذا المخصوص غير سديد ٢) من القور أنه منى كانت عبارة النص واضحة لا لبس فيها ولا غموض فإنها يجب أن تعد تصبيراً صادقاً. عن إرادة الشارع ولا يجوز الإمحراف بها عن طريق التفسير أو التأويل .

٧) إن الشارع إذ نص في المادة ٧ • ١ مكرراً من قانون العقوبات على معاقبة الوسيط بالعقوبة ذاتها المقررة للمرتشى قد أطلق لفظ " الوسيط " بما يتعين معه تطبيق النص على كل من يصدق عليه وصف الوسيط في الرشوة سواء أكان يعمل من جانب الرائسي أم من جانب المرتشى، والقول بغير ذلك فيه تخصيص للنص بغير مخصص وتقيد له بغير مقيد، وهو ما لا يصح في أصول الغسير أو التأويل .

٨) لا يقدح في صلاحة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعاماته فاسنة ما دام قد أقيم على دعامات
 أخرى تكفى و جدها خميل قضائه .

٩) 14 كان الأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحاً معيناً في نص لمني معين وجب صرفه فمذا المعنى في كل نص آخر يرد قيه، وكان يؤخذ من وضوح عبيارة المبادة ٩٠٩ مكرراً ثانهاً وما كشف عنه الأعمال التشريعية ها، وإيرادهما مع مثيلاتهما في باب بذاته من الكتاب الثاني من قانون العقوبات – هو الباب الثالث الخاص بالرشوة – أنه وإن كانت الجريمة المستحدثة بالمادة ٩٠٩ مكرراً ثانيـاً آلفة الذكر ذات كيان خاص يغاير جريمة الوسيط في الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكوراً من قانون العقوبات، إذ تفيا الشارع من الجرعة المستحدثة تجريم الأفعال التي لا تجاوز عرض أو قبول الومساطة في رشوة والتي لا تبلغ حد الإشتراك في رشوة أو في شروع فيها والتي لا يؤثمها نص المادة ٩٠٩ مكرراً أو أي نص آخر، وذلك للقضاء على ماسرة الرشوة ودعاتها، إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة ما بجريمة الرشوة بقوله " كل من عرض أو قبل الومساطة في رشوة " فإنه لا قيام لهذه الجريمة المستحدلة إلا إذا كان عرض الوساطة أو قبولها إنما كان في جريمة من جرائم الرشوة العي إنتظمهما وحدد عناصرها ومقوماتها ذلك الباب ما دام أن مدلول النص هو الإحالة بالضرورة في بيان المقصود بالرشوة وفي تحديد الأركان التي يلزم تحققها لقيام أي جريمة منها - إلى أحكام المادة ٢ . ١ ومما بعدها من قالدن العقوبات. لما كان ذلك، فقد أزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتي الجاني فعله في المهمد الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقي لموظف عام أو من في حكمه، وبوجود عمل حقيقي أو مزعوم أو ميني علي إعتقاد خاطئ - قدا الموظف يراد منه أداؤه أو الإمتناع عنه ويوجود حقيقي لصاحب حاجة فدا العميل ويلزم في ذلك أن تكون إرادة الجاني - على هذا الأساس قد إتجهت في الخقيقة وليس بمجود الزعيم إلى إتيان فعل عرض أو قبول الوساطة في رشوة، ذلك بأنه لو أراد الشارع مد التأثيم في هذه الجريمة إلى مجمود الزعم لعمد إلى الإفصاح عــن ذلك فـى صواحــة، على غـرار نهجـه فـى المـادة ٤ · ١ مكــرراً مـن قــانون العقوبات من تأثيمه زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته، وليس يجوز القياس أو التوسع فـــى التفســير لأنه فى مجال التأثيم محظور .

• ١) لما كان النص في المادة ٢ \$ من الدستور على أن " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تحسس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيمد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هـذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون ... " وفي المادة ٤٤ منه على أنــه " للمساكن حرمـة فــلا يجموز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون " وفي المادة ١٥ مده على أن " لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون. وللمرامسلات البريديـة والبرقيـة والمحادثـات التليفونيـة وغيرهـا مـن وسائل الإتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بـأمر قضـائي مسبب ولمدة محددة وفقاً لأحكام القانون ". وفي المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " تفتيت المنازل همل من أعمال التحقيق، ولا يجوز الإلتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضي التحقيق بناء علمي إنهمام وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة. ولقاضي التحقيق أن يفتش أي مكـان ويضبـط فيــه الأوراق والأسلحة وكل ما يحتمل أنه إستعمل في إرتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد في كشف الحقيقة. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً ". وفي المادة ٩٤ منه علسي أن " القاضي التحقيق أن يفتش المتهم، وله أن يفتش لحمر المتهم إذا إتضح من أمارات قوية أنه يخفي أشياء تفيسد في كشف الحقيقة ويراعي في الطنيش حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ ". وفي المادة ٩٥ من القانون ذاته على أن " لقاضي التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسسائل والجوائد والمطوعات والطرود لمدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لمدى مكاتب البرق وأن يأمر بمواقبة انحادثات السلكية واللاسلكية أو إجمراء تسجيلات لأحاديث جرت في مكان خاص مني كان ذلك فاندة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الإطلاع أو المراقبة أو النسجيل بناء على أمر مسبب ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة * وَلْمَى اللَّمَادة ٢٠٦ منه على أنه " لا يجوز للنبابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزلـة إلا إذا إتضح من أمارات قوية أنه حائز لأنسياء تتعلق بالجريمـة. ويجوز فما أن تضبـط لــدى مكـاتب الـبريد جميــع الخطابات والرمساتل والجرائمد والمطبوعات والطرود، ولمدى مكاتب البيرق جميع البرقيات وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية وأن تقوم بتسجيلات محادثات جرت في مكان خاص متى كان لذلك فسائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشبهر. ويشهر ط الاتخاذ أي إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدماً على أمر مسهب بذلك من القاضي الجزئي بعد إطلاعه على الأوراق. وفي هميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط أو الإطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد علمي ثلاثين يهما ويجوز للقاضى الجزئي أن يجدد هذا الأمو مدة أو مسدداً أخرى محائلة. وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة على أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المنهم والحائز لها أو المراسلة إليه وتدون ملاحظاتهم عليها. ولها حسب ما يظهر من القحص أن تسأم بضم تلك الأوراق إلى ملف الدعوى أو بردها إلى من كان حائزاً لها أو من كانت مرسلة إليه ". وكمانت المادة ٩٩٩ من القانون ذاته إذ نصب على أن تباشر النيابة العامة التحقيق طبقاً 'لأحكام القررة لقاضي التحقيق قد خلت مما يعفى النبابة العامة مما فرضه القانون على قياضي التحقيق من ضوابط وقيود، كيل ذلك يدل على أن الإذن بالتقتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصمح إصداره إلا بصدد جريمـــــة - جناية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائسل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرمة حياته الخاصة أو لحريته الشخصية أو ما يتصل بها مما ورد ذكره في النصوص آنفة الذكر، يستوى في ذلك أن تكون هذه الدلائل قد قدمت لسلطة التحقيق من مأمور الضبط القضائي فأسست عليها الإذن أو تكشفت لنيها بعد قطعها شوطاً في التحقيق، وإذ كان ذلك وكان من القرر في قضاء هذه الحكمة أنه وإن كان تقدير مدى كفاية الدلائل لتسبويغ إصدار الاذن موكولاً بداءة لسلطة التحقيق إلا أن تقديرها هذا يُنضع في كل الأحوال - لرقابة محكمة الموضوع، ومن ثبه فإن ما تذهب إليه الطاعنة من إصدار الإذن من النيابة العامة بعد أن قطمت شوطاً في التحقيق هو أمر من إطلاقاتها، يكون بعيداً عن عجة الصواب.

(1) إن محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة قضائها بالراءة بالرد على كل دليل من أدلة الإتهام ما دام أنها. قد رجحت دفاع المهم أو داخلتها الربية والشك في عناصر الإثبات، لأن في إغفاضا التحدث عنها ما يفد ضمناً أنها لم ترا.

١٩٧ لما كان ما تغيره الطاعنة في شأن الحكم بيطلان الأخون الصادرة في ٧٧، ٣٥ من أغسطس و٣٧ من مستمر منه من المسطس و٣٧ من المستمر سنة ٩٩٨ بدعوى أن التحريات التي بنبت عليها قد إنصبت على أشخاص لم يطرح أمرهم على المكمة، مردوداً بأنه - يغرض صححه - لا يعدو أن يكون تزيداً لم يكن له أثر في منطق الحكم ولا في التيجة التي إنتهي إليها، ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أقام قضاءه على أسباب مستقلة عما تزيد فيه من أسباب ورد عليها النمي ويستقيم الحكم بدونها.

(١٣) لما كان الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر فلا تبطل من بعمد نزولاً على ما ينكشف من أمر واقع، فإن إطراح الحكم الدفع بعطلان أذون التغيش الحمسة الصادرة من البيابة العامة تأسيساً على أنها صدرت بناء على ما ظهر من الأوراق -- وقت إصدارها -- من وقوع جناية تما تخسص به عكمة أمن الدولة العليا، لا يتعارض مع ما تناهى إليمه بعد تحقيق الدعوى وتمحيصها من إستبعاد تلك الجناية.

1 ا) لما كان من المقرر أنه وإن كان يشوط في دليل الإدانة أن يكون مشروعاً، إذ لا يجبوز أن تبني إدانة صحيحة على دليل باطل في القانون، إلا أن المشروعية ليست بشرط واجب في دليل البراءة ذلك بمأن الأصل على مقتضى المادة 1/4 من الدستور والمادئ الأسامية في الإجراءات الجنائية أن كمل متهم يتمتع بقرينة البراءة إلى أن يمكم يادانته يحكم بات، وأنه إلى أن يصدر هذا أخكم له الحريبة الكاملة في إختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسعفه موكزه في الدصوى وما تحيط نفسه من عواصل الحوف والحرص والحلو وغيرها من العوارض الطبعية لعنصف النفوس البشرية، وقد قمام على هدى هدى هداه المهادئ حتى المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حمّاً مقدماً يعلن على عقوق الهيئة الإجتماعية التي لا يضبوها تبرئة مذهب بقدر ما الدفاع عن نفسه وأصبح حمّاً مقدماً يعلن على ما هو مقسرز من أن القانون، فيمنا عدا ما إستلزمه من وسائل خاصة للإثبات، فتح بابه أمام القاضى الجنائي على مصراعيه يختار من كل طرقة ما يسراه موصملاً إلى وسائل خاصة للإثبات، فتح بابه أمام القاضى الجنائي على مصراعيه يختار من كل طرقة ما يسراه موصملاً إلى الكفف عن الحقيقة في ذلك الإدانة برعب المستمدة من كل عنصر، مع حرية مطلقة في تقدير ما يصرض عليه الكرفة الإثبات المستمدة من كل عنصر، مع حرية مطلقة في تقدير ما يصرض عليه وروزن قوته التدليلية في كل حالة حسبما يستطاد من وقائع الدعوى وظروفها نما لا يقبل معه تقييد حرية المكلة في دليل البرادة ياشواط عائل لما هو مطلوب في دليل الإدانة .

٩) لما كان تفصيل أسباب الطعن إبتداء مطلوباً على وجه الوجوب، تحديداً للطعن وتعريفاً بوجهه منداً إفتتاح المحصومة بحيث بيسر للمطلع عليه أن يدرك الأول وهلة موطن مثالفة هذا الحكم للقسانون أو محطشه في تطبيقه أو موطن البطلان الجوهرى الذى وقع فيه أو موطن بطلان الإجراءات الذي يكون أثو فيه، وكانت الطاعنة لم تكشف في أسباب طعنها عن موطن عنائفة الحكم فيما إستخلصه من التسجيلات للثابت بمحاضر تفريفها وإذ جاءت عبارتها في هذا الوجه مرسلة مجهلة فإنه يكون غير مقبول .

١٩) لما كان الحكم في معرض نفيه جريمة الرشوة عن المطعون ضده الأول – قد أورد أنه " بالنسبة لعنصر أخد مبلغ الرشوة فإن الثنابت من الأوراق أن المتهم... رفض إستلام هذا المبلغ أثناء واجدته بفندق شهرد ورفض أيضاً الوجه مع... و... إلى فندق صاربوت كما رفض إستلام الحقيمية المضبوطة التى بها مبلغ الرشوة من... أثناء مقابلته في شارع قصر النبل ولم يعمل على إستلامها عنه أبداً بل إن المتهم... هو المذى الرشوة من... أثناء مقابلته في شارع قصر النبل ولم يعمل على إستلامها عنه أبداً بل إن المتهم... هو المذى عند المتاهمية الحلة تم القبض على المتهم... ويؤكد ذلك ما تبيئه المحكمة عند

مشاهدتها شريط الفيديو عن واقعة ضبط المتهج... بشارع قصر النيل أن المتهج... الذى كان واقعاً تحت سيطرة رجال الضبط منذ أن كان عنزل... وإستلامه الحقية إلى أن تقابل مع... بضارع قصر النيل أن المنزل واستلامه الحقية الى أن تقابل مع... بضارع قصر النيل أن الأخير وفعن إستلامه الحقية المنبوطة في السيارة وفي نفس المعظة داهمه رجال الضبط الأمر الذى تدرى معه المحكمة ألق المقبلة المعلومة المقبلة المعلومة المقبلة المعلومة المقبلة المعلومة المائلة المعلومة المعلومة المعلومة المحكمة الموجوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العساس المروحة أمامها على المحل المسلط المعرفة المعلومة المعجمة لواقعة المدعوى حسما يؤدى إليه إنساعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أعرى ما دام إستخلاصها المعالمة عن الأوراق، وإذ كانت النيابة العامة لا تزعم أن ما أورده الحكم فيما تقدم لا يرتد إلى أصل ثابت في الأوراق، فإن ما تغيره بدعوى عدم تفطن الحكم إلى دلالة تنابع الأحداث منذ لقاء المعلون ضدهم بالمبلغ بفندق شيرد وحدى أن بمنحل طبقية بسيارة أوضع يكون غير سديد إذ ينحل في الواقع من أمره إلى جدل موضوعي حول سلطة عكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها وهو ما لا يجوز مصادرتها فيه أو الحوض في عكمة النقيق.

(١٧) لما كان مناط تحقق جريمة المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات أن يصدر من الجساني على الجنسي عليه أي قعل بقد الم قعل بقد الم يقصد تخويفه أو ترويعه بما بحمله على أن يسلم بغير حق، مبلغاً من المال أو أى شي آخر، وكان تقدير توافر أو كان هذه الجريمة من الموضوع المدى يستقل به قاضيه بلا رقابة عليه من محكمة الشقط ما دام تقديره سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق، وكان الحكم المطمون فيه قد خلص الأصباب السائفة التي أوردها إلى تورية المفلون ضده الأول من تهمة الشروع في الحمول على مال بطريق النهديسة تأسيساً على إنتفاء صدور أى تهديد أو ترويع منه على المبلغ، فإن ما تدوه الطاعنة من جدل في هذا المحموص يكون غير مقبول .

1۸) لما كان من المقرر أنه يكفى فى اغاكمة الجنائية أن تتشكك عكمة الموضوع فى صحة إسناد النهمة إلى المتهم لكن تقضى له بالبراءة إذ أن مرجع ذلك إلى ما تطمئن إليه فى تقدير الدليل، ما دام الظاهر من الحكم أنه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه تكشف عن أن المحكمة قد ألمت بظروف الدعوى وعصت أدلة الثبوت التى قام الإنهام عليها على نحو ينمى عن أنها فطنت إليها وقامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث ثم أفصحت - من بعد - عن عدم إطمئناتها إليها فإن هذا حسبها ليستقيم قضاؤها، وكان لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت بالبراءة بناء على إحتمال ترجح حسبها ليستقيم قضاؤها، وكان لا يصح النعى على الحكمة أنها قضت بالبراءة بناء على إحتمال ترجح

لديها بدعوى قيام إحمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كلمه يوجع إلى وجمدان قاضيهما. وما يطمئن إليه، ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله .

الطعن رقم ٧٩١ لمنة ٥٨ مكتب فتي ٤٠ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٨٩/١/١١

لما كان من المقرر أن محكمة الموجوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر الطروحة على بساط المجت الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يهؤدى إليه إقتناعها، وأن تطرح ما بخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها صائفاً مستداً إلى أدلة مقبولة في العقل والنطق وضا أصلها الثابت في الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التي يؤدون فيها الشهادة منوكاً لتقدير محكمة الموضوع ومتمي أعمدت بشهادة شاهد، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخد بها، ولما كانت المحكمة قد إطمانت إلى أقوال شاهدى الإقبات وصحة تصويرهما للواقعة فمان ما يثيره الطاهن من منازعة في صورة الواقعة بدهوى إستحالة ضبطه في ظروف الزمان والمكان التبي حصل فيها الضبط ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل عما يدخل في سلطة محكمة الموضوع و لا تجوز إثارته أمام محكمة النقش.

الطين رقم ٥٠٠٥ لسنة ٨٥ مكتب فتي ٤٠ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٧

من القرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث المسرقة المستحدة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى منا دام إصخلاصها سائماً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والشطق وفنا أصلها في الأوراق وكنان وزن أقوال الشهود وتقنير الطروف التي يؤدن فيها الشهادة معروكاً لتقنير عكمة الموضوع ومني أعملت بشهادة شاعد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جمع الإعتبارات التي ساقها الدفاع خملها على عملم الأحمد بهما، ولما كان ذلك يفيد أنها أطرحت جمع الإعتبارات التي ساقها الدفاع خملها على عملم الأحمد بهما، ولما كان ذلك وكان من القرر أن القبول صورة الواقعة فإن ما يثيره الطناعن من منازعة في صورة الواقعة بقاله أن الضابط إختلق حالة التلبس أو علم توافرها هو من المسائل الموضوعة التي تستقل بها عمكمة الموضوع بفير معقب عليها ما دامت قد الخامة تضاءها على أسباب سائفة.

الطعن رقم ١٩٨٨ لمسنة ٥٨ مكتب فتى ٥٠ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٤ من القرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أعرى

ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٨٧٥ نستة ٥٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٥

من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وها أصلها في الأوراق .

الطعن رقم ۲۲۴ لمسقة ٥٨ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ٨٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠

من المقرر أن تحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وماثر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقمة الدعوى حسبما يؤدى إليه إلقتاعها وأن نظرح ما بخالفها من صور أخرى مسا دام إستخلاصها سائقاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وغا أصلها فد 'لأوراق ومتى أخملت بالقوال شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها المدفاع لحمله لى عدم الأخد بها دون أن تكون مؤمة بهان علة إطمئنانها إلى أقواله .

الطعن رقم ٢٦٦ ٨ استة ٥٨ مكتب فتي ٤٠ صفحة رقم ١٩٨٩/٣/٢٣ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٣

من المقرر أن النمى بأن الواقعة مجرد جنحة إستيلاء بفير حتى وبدون نية التملك على سيارة وليست جماية سرقة لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي إعتقنها المحكمة للواقعة وجدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في إستخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها نما تستقل بالفصل فيه يفير معقب.

الطعن رقم ٨٩٨٩ نستة ٥٨ مكتب قتى ٤٠ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ٢٩٨٩/٣/٢

من المقرر أن غكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بسماط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وفما أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٨٢٣ نسنة ٥٩ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٩٢٧ يتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢

١) من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التمي
يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشبوط شكلاً معيناً لإذن
التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان إسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو بصفته أو صناعت. أو عمل إلامته
ولا الحقا في إسم الشهرة طالما أنه الشخص المقصود بالإذن.

٧) من القرر أن كل ما يشتوط لصحة التفتيش الذي تجريه البابة أو تأذن في إجرائه في مسكن المنهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الشبط القضائي قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة معنف المنه - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات القبولة ضد هذا الشخص بقدر ما يبرر تعرض النفيش لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف إنصاله بتلك الجريمة .

٣) لما كانت المحكمة قد إقتعت بجدية الإصدادالات الى أسفرت عن أن الطاعن الشالى تمكن من جلب كمية من المواد المخدرة من خارج البلاد وإنزاها على شاطئ البحر وأنه إتفق مع الطاعن الشاك ومتهم آخرية من المواد على الشاهمة في إتمام جرعة الجلب بقل المخدرات من منطقة إنزالها إلى داخل البلاد وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لقبطهم حال نقلها بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جرعة تحقق وقوعها من مقادفها لا لعبط جرعة مستقبلة فإن ما أنسه الحكم المطعون فيه يكفى الإعتبار الإذن صدرية صدرة صدرة بطيشهم.

ع) من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والشبيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليمه إطمئنان
 الحكمة إلى وقوع الضبط والطنيش بناء على هذا الإذن أعملاً منها بالأدلة السائفة التى أوردتها .

ه) من المقرر أن المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذا نصت على عدم جواز إستجواب المتهم أو مواجهته - في الجنائات إلا بعد دعوة عامه للحضور إن وجد، قد إستثنت من ذلك حالتي النابس والسرعة بسبب الحوف من ضباع الأدلة، وإذ كان تقدير هذه السرعة مووكاً للمحقق تحت رقابة عكمة الموضوع قما دامت هي قد أقرته عليه للأصباب السائفة التي أوردتها - على النحو المقدم - ودللت بها على توافر الحوف من ضباع الأدلة فلا يجوز للطاعين - من بعد - مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها فيما إنها محكمة كانت قلد إنها محكمة كانت قلد المحربة المحادثة عامهم كانت قلد المحربة المحربة المحادثة الذكر - صواء بتقرير في قلم كتباب المحكمة أو إلى مامور السجن - وهو مناط الاستفادة من حكمها .

٣) من المقرر أن الجلب في حكم القانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإنجار فيها ليس مقصوراً على إستيراد المجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخاف المجال المخاصع الإختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً، بل إنه يحتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقبل الجواهر المخدوة - ولو في نطاق ذلك المجال على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في المواد مس ١٠٠٠ التي رصد لها الشارع القصل الشائي من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدوة وتصديرها، فإشتوط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص والجهات التي ينها بيان حصر وبالطريقة التي رحمها على صبيل الإلزام والوجوب فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بجوجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لن يجل محله في عمله وإنجابه على مصلحة الجمارك في حالتي الجلب والتصدير

تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهية، كما يدين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٢٦ لسنة ٩٦٣ أنه يقصد بالإقليم الجمركي هو الحدود السياصية الفاصلة بين جمهورية مصر واللدولة المتاخة وكالملك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية، وضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تم بها هله القناة وعند نطاق الرقابة الجمركية المبحري من الحط الجمركي إلى مسافة تجانية عشر مياذ بحرياً في البحار المجيظة به، أمام النطاق البرى فيحدد يقرار من وزير المالية وفقاً لمقتضيات الرقابة وبجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البحائج التي تعدد بقرار منه، وهو ما يتأدى إلى أن تخطى الحدود الجمركية أو الحط الجمركي بقير إستهاء الشروط التي نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٩٩٧ لسنة ١٩٩٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهية الإدارية الموط بها منحه يعد حباً عطوراً.

٧) من القرر أنه لا يشوط لإعجار الجاني حائزاً لمادة عندة أن يكون محرزاً مادياً للمادة للخدرة بل يكفى
 لإعجاره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو ثم تكن في حيازته المادية أو كان انجرز للمحدو
 شخصاً غيره .

(A) لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصب على أن يعمو فاعلاً في الجريمة من يدخل في إرتكابها إذا كانت تكون من جلة أعمال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكرنة لها فقيد دلت على أن الجريمة إذا تركنت من عدة أفعال صواء بحسب طبيعها أو طبقاً خطة تنفيذها فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقيد تركبت من عدة أفعال صواء بحسب طبيعها أو طبقاً خطة تنفيذها فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقيد ما يعد فاعلاً من عرب فيها وقو أن الجمرية أم تهم بفعله وحده بل قت بفعل واحد أو اكثو ثمن تدخلوا معم فيها متى وجدت لدى الجاني نبة التدخل تحقيداً لعرض مشوك هو الفاية النهائية من الجريمة بحبث يكون كل منهم قد قصد القاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المهنية وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها، وإذ كان الحكم المشعود فيه قد أثبت في منطق صائع وقدائيل مقبول أن الطاعين قد إنقت كلمتهم على جلب المواد المشاوة المنافئ الأول قد أسهم بدور في إنمام عملية الجلب طبقاً خطة تنفيذها بأن كلف قائد السيارة مائية المواحة المهاوية المواحة المهاوية المواحة المهاوية المواحة المهاوية المواحة المهاوية المواحة المائية المواحة المهاوية المواحة المهاوية المواحة المعامل الذى ميقدم فيما مفتاح الكابين ورتب على ذلك إسهامهما في إرتكاب بحرية جبل المنعد بإعبارهما فاعلين أصلين فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون :

 ٩) من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما بشائف ما أثبت ~ صواء في محصو جلسة أو الحكم إلا بطريق الطمن بالتزوير . ١٠) من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعاً موضوعاً لا تلتزم المحكمة بإجابته ولما كانت محكمة الموضوع قد إطمأنت إلى أقبوال شهود الإلبات وقيحة تصويرهم للواقعة فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا محل للنعى عليها لعدم إجابتها طلب الدفاع ضم دفاتر الأحوال الخاصة بفريق الضبط والمحضر رقم ٤ أحوال الذى حسوره المدافع عن الطاعن الثانث على أثر منعه من حضور التحقيق.

١٩) من القرر أن طلب الماينة المدى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصوداً به إثارة الشبهة في الدليل الذى إطمانت إليه المحكمة فإن مشل هذا الطلب يعد دفاعاً موضوعياً لا تلتوم المحكمة بإجابته .

١٩) من القرر أنه لا يعبب اخكم علو عضر الجلسة من إثبات دفاع الحصم كاملاً إذ كان عليه إن كان يهم اللها عليه إن كان يهمه الدفاع يهمه الدون المنافع المنافع المنافع المنافع وحراحة إلباته في المنافع قبل الدفاع المنافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك، وأن يسجل عليها هذه المنافقة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم وإلا لم تجز الماجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس مس تقصيره في طلب متعين عليه تسجيله وإلهاته .

(١٧) الأصل أن من حق محكمة الموجوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومسائر العناصو المطروحة على يساط المجروحة على يساط المجروعة أو أفقة المدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخوى ما دام إستخلاصها سائماً مستداً إلى أدلة مقبولة في المقل والمنطق وها اصلها في الأوراق وأن وزن أقوال الشهود وتقدير المقروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها مس مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجمه إلى محكسة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، وأن التناقض بين أقوال الشهود – على فرض حصوله – لا يعب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائماً لا تناقض فيه – كما هو الحال في المدعوى المطروحة — ومن أحملات المحكمة بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد إطراحها جميع الإعبارات التمى مساقها الدفياع خملها على عدم علم عدم الأخذ بها .

16 من القور أن الإعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الإستدلال التي تحلمك محكمة الموضوع كامل الحرية في تعقير صحتها وفيمتها في الإثبات، وأن سلطتها مطلقة في الأخمذ بالقوال المنهم في حق نفسه وفي حق نفسه وفي حق نفسه وفي حق نفسه وفي حق المدت قد المست قد المستقد والواقع .

و1) لما كان الحكم قد حصل من أقوال الشهر... أن الطاعن الثاني قد إتفق معه ومع الطاعن الثنائث على نقل كمية من السبحاتر من شاطئ ميامي، وكان ما حصله الحكم من ذلك - على ما يين من القودات التي أمرت الحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه من الطعن - يرتد إلى أصل ثابت في التحقيقات وهمو ما لا يمارى فيه الطاعن الثاني - ثم عاد الحكم في مقام التدليل في ثبوت الواقعة في حق الطاعن الثاني واستخلص أن هذا الإثفاق كان لتقل المخدوات إستادا إلى الأدلة السائفة التي أوردها، فإن هذا حسبه، ويشحى النعي على الحكم بدعوى الحلاق في الإسناد في غير عله .

٩٠ لما كان ما يثيره الطاعن الثالث بشأن خطأ الحكم فيما نسبه إلى الشاهد... من أنه أثبت في محضر عربة وفي أقواله أن المتهم... قد إضهر ياسم... في حين أن الثابت بهذا المحضر وقلت الأقوال أن إسم شهرة يخص منهم آخر فمردود بأنه من قبيل الحظأ لمادى البحث وأنه – يفرض صحته لم يكن له أنر في ليام المجرعة التي دانه بها. هذا إلى أنه لا مصلحة للطاعن المذكور في التمسك بهذا الحظأ ما دام أنه يتعلق بغيره من المتهمين .

١٩٧٧ با كان العلم بحقيقة الجواهر المتعدرة هو من شئون محكمة الموضوع، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعين الأول والثالث بإنتفاء هذا العلم لديهما ورد عليه بقوله " وحيث إنه عن الدفاع من المتهمين... " الطاعن الخالث على المستجار، ولما كانت المحكمة وقد إطمأت إلى ما جماء بمحضر التحريات وما يعلمان فقط بأنها كمية من السجائر، ولما كانت الحكمة وقد إطمأت إلى ما جماء بمحضر التحريات وما قرره شهود الإليات بأن المتهمين كانا يعلمان بأن المواد الذي تم جليها من الحارج إلها كانت فسجتة من المخدرات وأن هلين المتهمين تداخل بأفعالهم السهيل نقل تلك المعدرات لإقام عملية الجلس فضلاً عن ان المتهمين أقرا لرجال الفنيط بحيازتهم وإحرازهم للمواد المعدرة المضوطة عند موجهتها بها عقسب وهو ما تطمئن معه الحكمة الذي توافر القصد الجاناي لذى المتهمين " وإذ كان هذا الذي ساقته عكمة الموضوع عن طروف الدعوى وملابساتها وبررت به التناعها بعلم الطاعين بحقيقة الجواهر المضوطة كانياً في الرد على دفاعهما في هذا الحصوص وسائعاً في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقهما توافراً لعلياً فدالا بجوز عمدارتها في عقيدتها ولا الجادلة في تقديرها أمام عكمة النقش.

14) لما كانت الفقرة الثانية من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم الدعة و 140 تمثير المسادر بالقانون رقم الدعة و 140 تمثير المسادر المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة إذا تبين لها تما هو ثابت فيه أنه بني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله، وكمانت جريمتا جلب الجواهر المحدرة وتهويها المثان دين الطاعنون بهما قد نشأتا عن فعل واحد يما كان يعين معه وفق صحيح القانون تطبيق نص الفقرة إلأولى من المادة ٣٠ من قانون الطوبات والحكم عليهم بالمطربة القررة لجريمة الجلب

بإعتبارها الجريمة الأشد دون العقوبات القررة لجريمة النهريب الجمركي أصلية كانت أم تكميلية، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظو وأوقع على المحكوم عليهم بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الجلب العقوبة التكميلية المقررة لجريمة النهويت الجمركي فإنه يكون قد أحطأ في تطبيق القانون عما يوجب تصحيحه بإلفاء ما قضي به من عقوبة التعويض الجمركي .

الطعن رقم ١٨٨٣ نسنة ٥٩ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٧

من القرر أن نحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة المبحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليها إقتناعها ما دام إستخلاصها سنائفاً متفقلاً مع المقل والمنطق.

الطعن رقم ٢٤٩٨ لسنة ٥٩ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ٢/١١/١٩٨٩

لما كان ما أورده الحكم – تتوافر به جناية السرقة مع آخر في إحدى وسائل النقسل العامة البرينة مع حسل سلاح بكافة أركانها كما هي معوفة به في القانون – وكان النعي بأن الواقعية جنحة سرقة لإفقارها إلى وجود شريك مع الطاعن، لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي إعتنقتها المحكمة للواقعة وجدلاً موضوعاً في سلطة محكمة الموضوع في إستخلاص صورة الواقعة كما إرتسمت في وجدائها تما تستقل بالمقصل فيه بلير معقب – فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد.

الطعن رقم ٥٥ ١٥ لسنة ٥٩ مكتب فني ٥٠ صفحة رقم ٢٥٧ يتاريخ ٢٩٨٩/٧/٢٧

لما كان محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخمرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وكان الحكم المطعون فهد قد بين صورة الواقعة كما إستقرت في عقيدة المحكمة تما أخذت به من الأدلة القائمة فيها، فإن المعمى على الحكم إطواح تصوير الطاعن للواقعة وما سافه من مستندات تظاهره لا يصدو أن يكون جدلاً في شأن تصوير الواقعة تما تستقل به محكمة الموضوع ولا تقبل مجادلتها فيه لدى محكمة المقضى.

الطعن رقم ٣٧٨٣ المنقة ٥٩ مكتب فقي ٤٠ صفحة رقم ١٠١٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢١ من القرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعموى حسيما ينزدى إليه إنساعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وضا أصلها في

جالفه من صور احرى ما دام استحلاصها ساتها مستندا إلى ادنه مقبوله في العقل والنطبق ولها أصلهها ق الأوراق – كما هو اخال في الدعوى الطروحة .

الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٤

من القرر أن نحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر العناصر الطووحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها ساتفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لمى العقل والمنطق وضا أصلها فى الأوراق وكان وزن القوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متوكماً لتقدير محكمة المرضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات المى ساقها الدفحاع لحملها على عدم الأخذ بها .

الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٥٩ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١١

من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة المدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أعرى منا دام المستعلام المائلاً مستعداً إلى أدلاً مقبولة في العقبل والمنطق وضا أصلها في الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة مووكاً لتقدير محكمة الموضوع ومتى أعملت بالحوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأعمله بها، ولما كانت المحكمة قد المصحت عن إطمئنانها إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة، فإن منا يثيره المطاعن من منازعة في صورة الواقعة وأقوال الضابط يتحل إلى جدل موضوهي تما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض

الطعن رقم ٢٧١ نسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥

من انقرر أن محكمة المرهوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث المصورة المحيحة نواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقناعها وأن تطرح ما غالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والتعلق وضا أصلها في الأوراق وكان الحكم المطعون فيه قد ساق على ثبوت الواقعة لديه على الصورة التي إعتقها أدلة إستمدها من أقوال شهود الإلبات ومن إعراقات الطاعن وبالتي الحكوم عليهم يمحضر الفنيط وهي أدلة مسائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رئيه الحكم عليها ولا ينازع الطاعن في أن لها مأخدها الصحيح من الأوراق. فإن ما يشره من أن الواقعة في صورتها الصحيحة لا تعدو أن تكون مشاجرة إذ أن الجني عليه لم يذكر واقعمة السرقة بمحضر النبط ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة عكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها المنبط ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة عكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها منها ثما لا يقبل إلارته أمام عكمة النقش.

الطعن رقم ٤٠٦ ؛ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٠

الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها علمى بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صسور أخرى ما دام إستخلاصها سائغاً يستند إلى ادلة مقبولة في العقل والمنطق وفما أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ مكتب فتي ٤٠ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢

من القرر أن تحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصحيحة لواقعة المدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائماً مستبداً إلى أدلة مقبولة في المفل والمنطق ولما أصلها في الأوراق وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوفا من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره المقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب، كما أن التناقض بين أقوال الشهود حالى فرض حصوله لا يعسب الحكم ما دام قد إستخلص الإدالة من أقوافم إستخلاصاً سائماً لا تناقض فيه ومني أخلات المحكمة بالقوال الشهود فإن ذلك يفيد إطراحها جمع الإعبارات التي ساقها الدفاع خملها على عدم الأعد بها، وإذ كانت الحكمة قلد إطمأت إلى أقوال الشهود وصحة تصويرهم للواقعة فإن كل ما يثيره الطاعن في هذا الحصوص إنحا ينحل إلى جدل موضوع في تقدير الدليل، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة الم خالة المقاطى .

الطعن رقم ٥٥٠٠ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٧٢٦ يتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢

لما كان ما أورده الحكم على نحو ما تقدم تتوافر به جنعة إحداث الجرح العمد التي أخد الطاعن بها وكمان النعي بأن الواقعة جنحة إصابة خطأ لأن الطماعن كمان يطلق النمار لتطويق الأهائي لمدى تعرضهم لرجمال انشرطة لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي إعتقتها المحكمسة للواقعة وجدلاً موضوعياً في مسلطة عكمة الموضوع في إستخلاص صورة الواقعة كما إرتسمت في وجدانها تما تستظل بالقصل فيه بغير معقب

الطعن رقم ٢٧ه٥٠سنة ٥٩ مكتب فتي ٤٠ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٧٥

 ١) لما كان الطاعتان السادس عشر وشهوته والسابعة عشر وإن قررا بالطعن بالنقض في الميماد إلا أنهما لم يودعا أسباباً لطنتهما نما يعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٥ لسنة ٩٩ ٩٩ ا بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة القض. ٣/ لما كان المبين من الإطلاع على الأوراق أن جريمة عرض الرشوة المؤتمة بنص المددة ١٠٩ مكرراً مس فانون المقوبات هي من بين الجوائم التي تضمنها أمر الإحالة الصادر من النيابة العامة، مما يجعل الإختصاص نظر المدعوى معقوداً شحكمة أمن المدولة العلميا المشكلة طبقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها يحكم إرتباط هذه الحريمة بغيرها من الجوائم المرقوعة عنها الدعوى، وإذ أمرت النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى هذه المحكمة – ثما لا يمارى فيه الطاعن الأول – لإن الحكم المطعون فيه يكون في حقيقة الأمر صادراً منها ولا يعدو ما ورد بمحضر الجلسة أو دبياجة الحكم من أنهما صادران من محكمة جنايات دمنهور وأمن المدولة العلميا أن يكون خطأ مادياً لا ينال من صلاعه.

٣) من القرر أن واجب الخامي يقضى عليه بالإستمرار في الوقوف إلى جانب موكله حتى إنتهاء الخاكمة
 فإذا تغيب الخامي بإختياره لأى سبب كان عن الخضور منع المنهم فللمحكمة قانوناً أن تستمر في نظر
 الدع ي قر ضابه

٤) من المقرر أن الشارع إذ عاقب في المادة ٣٣ من القانون وقدم ١٩٦٨ لسنة ، ١٩٦٠ في شأن مكافحة المواد المخدرة وتنظيم إستمالها والإنجار فيها على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر أو المؤصلة و إستراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجسالب المخدرة للد إستراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجسالب على استراده لحداث نفسه أو خساب غيره منى تجاوز بفعله الحمل الجمدركي قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات في المجتمع المدول، وإذ كان إستراد المؤدد المحدرة لا يعدو في واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالتقل عبر الحدادة إلى جانب دلائه المظاهرة عليها، وكان لا يشرط الإعتبار الجاني حائزاً لمادة عدوة أن يكون غيراً مادياً عادياً لمادي كمن عائزاً لمادة عدوة المدود على أن يغير فاعلاً في حيازته المدودة وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعير فاعلاً في حيازته فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة ألعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً خطة تنفيذها فإن كل من المحدال المكونة لما تدرك في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تدم بفعله وحده بل تحت بفعل واحده بل تحت بفعل واحده بل تحت بالدى الجانية للدخل تحقيقاً لفرض مشدوك هو الغابة والمائية من الجريمة على المجرعة الميئة وأسهم فعائر وقد في القياع تلك الجرعة الميئة وأسهم فعائر وفي تنفيذها.

ه) لا كان الحكم المطعون فيه وإن أشار في تحصيله لأقوال الشاهد إلى قيامه بعض التسميلات إلى
 كان الشاهد الأول ... طو فا فيها إلا أنه لم يورد مضمون تلك التسميلات أو يصول على تمة معلومات

مستفاة منها وإنما إعتمد في هذا الشأن على ما حصله من أقوال للشاهد نقالاً عن الشاهد الأول المذكور تما تنحسر معه عن الحكم في هذا الصدد دعوى التناقش في التسييب.

إلى كان الطاعنان لا يدعيان أنهما طلبا من الحكمة إستدعاء الرائد لمناقشته في الأمر فليس شما
 من بعد -- النعى عليها قمودها عن إجراء تحقيق لم يطلباه منها.

لا من القرر أنه لا صفة لفير من وقع في حقه الإجراء أن يدفع ببطلانه ولــو كــان يستغيد منم أن تحقق
 المملحة في الدفع لاحق أوجود الصفة فيه.

٨) لما كان مبى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن جرائم جلب مخدو وعرض رشوة وتهوب جمرى والإشتراك في إنضاق جسائي الفرض منه إرتكاب هذه الجرائم قد شابه القصوو في النسب، ذلك أنه لم يبين صفة مصدر الطلب برفع المدعوى الجنائية عن جريمة التهوب الجمر كسى. وحيث إن منعى الطاعن المؤسس على هذا السبب وحده مردود بأن الحكم أعمل في حقه المبادة ٣٧ من قانون المقوبات ولم يقض عليه بفير العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي دائم عنها وهي جريمة جلب المخدر فبلا تكون له مصلحة في النمي على الحكم بالنسبة لجريمة التهويب الجمركي طالما لم يوقع عليه أية عقوبة عنها أصلية كانت أم تكميلية.

٩) لا كان الحكم قد أقام قضاءه بإشواك الطاعين العالمة الأول على جلب مواد عندرة وتهربها إلى داخل الرشوة على سند من أنهما إتفقا مع الطاعين العالمة الأول على جلب مواد عندرة وتهربها إلى داخل الرشوة على سند من أنهما إتفقا مع الطاعين العالمة الأول على جلب مواد عندرة وتهربها إلى داخل المبادر من المنطقة التي يعولى الشاهد الأول حراستها في مقابل وشوة هذا الأخير، ودلل الحكم على قيام هذا الإضواك بما كشفت عنه أقوال شهود الإلبات التي إطمأن إليها من تصدد لقاءات الطاعين بالشاهد الساف خساب الطاعين العلائة الأول وما صدر منهما في هذه اللقاءات من تشجيع وإغراء للشاهد بقصد خله على قبول معاونة هؤلاء الأخيرين في جلب المواد المخدرة عن طريق منطقة حراسته مقابل الرشوة التي يعرضونها عليه، وإذ أثبت الحكم في تدليل سانغ وقوع تلمك الجرائم نتيجة لهذا الإشراك، المنصفة المناق الجندائي الآخر الذي تضمنته الأوراق.

١٠) من القرر أن من حق عكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر المناصر المطروحة
 أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما
 يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها صائفاً مستغلاً إلى أدلة مقبولة في المقل والمطق.

١١) من القرر أنه لا يعب الحكم إيراده أقسوالاً متعارضة للشبهود المُختلفين منا دام قند إستخلص منهنا
 صورة الواقعة الى إعتنقتها إما لا تناقص فيه.

٩ ٢) من المقرر أن للمحكمة أن تجزى أقوال الشاهد وتأخذ بما تطمئن إليه منها وتطرح ما عداه.

١٧ من القرر أن الإشتراك في الجرعة بطريق الإتفاق يتحقىق بإتحاد نية أطرافه على ارتكاب جرعة أو
 جر الم معينة مني كان وقوعها ثمرة فلما الإتفاق.

٤) من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأحمد برواية ينقلها شخص عن آخر منهى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى وأن لها وزن أقوال الشهود والتعويسل عليها مهما وجمه إليهما من مطاعن، ومنمى أحمدت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنهما أطرحت جميع الاعتبارات التي صاقها الدفاع لحملها على عدم الأمحد بها.

٥١) من المقرر أن الأولة في المواد الجنائية إقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو هملت أوراق رمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتتم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها من باقي الأولة القائمية في الدعرى.

١٩) لما كان الجلب بطبيعته وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - لا يقبل تفاوت القصود فحلا ياذم الحكم أن يتحدث عن القصيد في هذه الجويمة على إستقلال إلا إذا كان الجوهو المجلوب لا يقيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخص أو دفع المتهم بقيام قصيد التماطي لديم أو لمدى من نقبل المتحدور خسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له.

٩٧) من المقرر أن تقدير الأدلة من إطلاقات محكمة الموضوع فلها كامل الحرية في الأعلم بـأقوال الشهود وإعوافات المنهمين في حق أنفسهم أو في حق غيرهم من المنهمين منى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع، وأن التناقص بين أقوال الشهود أو المنهمين - بفرض قيامه - لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائلاً لا تناقص فيه.

١٨) من المقرر أن من حق بمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخسر دون أن يصد هذا تنافضاً يعيب حكمها ما دام تقليم الدليل موكولاً إليها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادقاً في زاحية أخوى.

١٩ الما كانت الحكمة لا تلتزم بمتابعة المنهم في مناحى دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يتبرها والسرد على
 ذلك ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إمستاداً إلى أدلة الإليات التي أوردها الحكم.

 ٧) من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضي أن يكون لكل متهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المسهم الآخر بحيث يتعدر على محام واحد أن يوافع عنهما معاً، أما إذا إلنزم كل من المتهمين جانب الإنكار ولم يتبادلوا الإتهام – كالحال في هذه الدعوى – فلا محل للقول بقيام التعارض بينهم. (٢١) من القرر أن الإعراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الدعوى التي تملك عكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته ومطابقته للحقيقية والواقع، فإن ما يشيره الطاعنون بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جداً موضوعاً حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ثما تستقل به ولا يجوز معاودة التصدى له أمام محكمة القض.

(٢٧) الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرحمية للدولة – وهي اللغة العربية – ما لم يتعذر على إحدى سلطنى السحيق أ السحيق أو المحالة المح

٧٣) من القرر أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوي وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضير ياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تشهيده صوناً نمله الحقوق.

٢٤) من القرر أن مناط الإعفاء المنصوص عليه في المدة ٤٨ من القانون وقسم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ اللذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شسركاء والمبادرين بالإبلاغ قبل عليم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلاً إلى ضبط الجناة.

٥٧) لما كانت المادة ٣٧ من القانون رقم ٣١ لسنة ٤٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه " لا يعتد في تقدير من الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير " وكان مناط رسميسة الورقة ولتى المادة ٣٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنسة المورقة ولتى المادة ٣٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنسة المنهقة الرسمية وقيمة بتحريرها موفقة عمومياً أو مكلفاً بمنده عامة عنصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها وإعطائها المنهقة الرسمية ويقمد به في هذا المخصوص شخص تعينه المدولة المصرية لإجواء عمل من الإعمال المعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها أجرته على ذلك أو لم تؤجيره، ومن شم فإن الضروات التي قدمها الطاعن المناشر سواء شكمة الموجوع أو فلده المحكمة — عكمة النقش – بشأن تاريخ ميلاده والمسوب صدورها إلى المنافق الملكون عند المنافق الملكون بالخدارجة اللبنانية التي يفير من الأمر التعديق من جانب السلطات المصرية على أحتام وتوقيمات المسئولين بالخارجة اللبنانية التي يفير من طبيحها أو يعنفي صفة الرسمية على فحواها طالم أن تدخل الموظفين المصريين لم يعصل بالبيانات الواردة فيها سواء التحقق من صحتها أم الموافقة عليها أو إصدادها.

٢٦ الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهن لا تبطل من بعد نزولاً على ما يكشف من أمو واقع.

٧٧) لما كانت المادة ٢١٤ من قانون الإجراعات الجائية قد نصت في فقرتها الأعيرة على أنه "إذا شمل النحقيق آكم" إذا شمل النحقيق آكر من جريمة واحدة من إعتصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مربطة تحال جميها بنامو إحالة واحد إلى الفكرية المختصة مكاناً بإحداها"، والمقصود بالجرائم المرتبطة هي تلك التي توافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٧ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقمع عدة جرائم لموض واحد وتكون مرتبطة بمعشها بجيث لا تقبل التجرئة ويستوى الحال لو وقعت إحدى مذه الجرائم من عدة أشخاص إرتكب واحد منهم أو اكثر الجرعة التي توجد حالة الإرتباط.

٧٨) من القرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً. وكان الطاعتان لم يفصحا عن أوحه المعارض والحلاف بين أقوال شاهدى الإثبات التي عول الحكم عليها في إدانتهما، فإن ما يثيرانــه في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

9 9 من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية متقولة متى تبينت صحتها واقتنعت بصدورهما عمن نقلت عنه، فإنه لا محل لتعييب الحكم في هذا الصدد.

٣٠ من المقرر أنه لا يشاوط لتكوين جرعة الإنضاق الجنبائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قنانون
 العقوبات أكثر من إتحاد إرادة شخصي او أكثر على إرتكاب جناية أو جنحة سواء كمات معينة أو غير
 معينة أو على الأعمال الجهزة أو المسهلة لإرتكابها سواء وقعت الجريقة المقصودة بالإنفاق أو لم تقع.

الطعن رقم ٢٠٠٣ اسنة ٥٣ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢٨ يتاريخ ١٩٨٥/١/١

من القرر أن بن حق محكمة الوضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر الصاصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة حسبما بؤدى إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صسور أخمرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستداً إلى أدلة مقبولة في العلق والمنطق ولها أصلها في الأور ق.

الطعن رقم ٢٣١٤ لمنة ٤٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٨٥/١/٦

من القرر أن تحكمة الوهيوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر الطووحة على سناط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسما يؤدى إليه اقتناعها منا دام إستخلاصها سناهاً مستنداً إلى ادلية مقبولة في العقل والمنطق وفه أصلها في الأوراق

الطعن رقم ۱۹۲۱ استة ۵۶ مكتب قتى ۳۰ صفحة رقم ۳۵۳ بتاريخ ۱۹۸۰/۳/۱۰ لما كاد غكمة الموضوع إستغلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه :قتاعها فإنه لبس للطاع مر مد الجادلة قر ذلك.

الطعن رقم ٧٧٢٨ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٠

إن نحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة المحيحة لواقعة الدعموى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطوح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في الفقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٥٩٥٥ لسنة ٥٥ مكتب أنى ٣٦ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ٢٩٨٥/٣/٣١

الأصل أن عُكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحية أمامهما على بسباط البحث الممورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقساعها وأن تطرح ما يُطالقها من صور أخرى لم تقتيع بصحتها ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والنطق وفا أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ۷۰۱۱ لسنة ۵۰ مكتب فني ۳۱ صفحة رقم ۳۵ يتاريخ ۱۹۸۰/۳/۱۱ الأصار أن مرحج محكمة الموضوع أن تستخلص من أقرال الشهود وسائر العناص الحلووحة امامها

على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من عور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وضا أصلها في الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شبهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوفا من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها

الطعن رقم ١٩٢٠ لمستة ٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٠٠ البحث من انقرر أن فكمة الموجوع أن بساط البحث المصرة الفصوحة المن المستعدة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وصائر العناصر الطروحة على بساط البحث المصرة الصحيحة الواقعة الدعوى حسبها يؤدى إليه إنساعها وأن تطرح ما غاللها من صور أخرى مما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أداة مقولة في الفقل والمنطق وضا أصلها في الأوراق وكان رزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدن ليها الشهادة متوكاً لقلير محكمة الموضوع بغير معقب ومتى أحدث بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها اللدفاع خملها على عدم الأخد بها، وكانت الحكمة قد إطمأنت إلى أقوال الشابطين وبصحة تصويرهما للواقعة – وحصلت المؤلف به وما تتوافر به حالى التلبس بالجرية وقيام الدلائل الكافية على مقارفة الطاعن فا — فإن ما يجرد الطاعن في ذلك إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة المنقض.

الطعن رقم ١٩١٢ السنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١١/١/١١/١١

من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقروال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط المحت الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقسل والنطق وضا أصلها في الأوراق - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وكانت المحكمة لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقبوال الشهود إلا ما تقيم قضاءها عليه إذ لما في سبيل إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى أن تجزئ أقوالهم فتأخذ بحا تطمئن إليه منها وتطرح ما عداه دون إلزام عليها ببيان العلة.

الطعن رقم ٥٥ ٢٤ نسنة ٥٥ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ٩٣٥ يتاريخ ٢٧/١٠/١٠

١) لما كان من القرر أن للمحكمة أن تستطنى عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المنهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضبعناً دون أن يجول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقواهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المرافعة أن المدافع عن الطاعن قد تنازل صراحة عن سماع شاهد الإثبات العالب - مكتفياً بعلاوة أقواله ظليس له من بعد أن ينص على الحكمة قمودها عن سماعه.

٢) لما كان الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجيوز الإدعاء بما يخداف ما ألبت بمحضر الجلسة أو فى المحكم – إلا بطريق الطعن بالتزوير – وكان الثابت أن الطباعن لم يسملك هذا السبيل فى عصوص ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة من إكطاء الدفاع بالأقوال الواردة بالتحقيقات لشاهد الإثبات الذي لم يسمع فإن الزعم بأن ما أثبت من ذلك مفاير للواقع يكون غير مقبول.

٣) من المقرر أن تقدير حالة المهم الطلبة التي يوتب عليها الإعقاء من المسئولية الجنالية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب عليه طالما أنه يقيمه علمي أسباب سانفة. وكان الحكم قد الطرح الشهادة المقدمة من الطاعن لأنها غير رسمية وعن مدة سابقة على تداريخ الحادث واثبت في منطق سليم بأدلة سائفة سلامة إدراك الطاعن وقت إقرافه الجريمة، ورد على ما تحسك به الدفاع بشأن حالة الطاعن المقلية ولم يو الأحد به أو إجابته للأصباب السائفة التي أوردها إستاداً إلى ما تحققته الحكمة من أن الطاعن وقت إرتكابه الجريمة كان حافظاً لشعوره واخباره، وهي غير ملزمة بالإلتجاء إلى أهل الحبرة إلا فيما بالطاعن وقت إرتكابه الجريمة كان حافظاً لشعوره واخباره، وهي غير ملزمة بالإلتجاء إلى أهل الحبرة إلا

إن العبرة في المحاكمة الجنائية هي يؤفينا ع القاضي من كافة عناصر الدعوى المطروحية أماميه فيلا يصبح
 مطالبته بالأخذ بدليا ردن آخر .

ق. من المقرر أن القانون قد أجاز سماح الشهود : الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة منة يدون حلف يمين على سبيل الإستدلال سبيل الإستدلال المستدلال المستدلال المستدلال المستدلال المستدلال المستدلال المستدلال المستدلال المستدل الم

٧) من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد في حق احد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن بعد هذا تناقضاً منها يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل مو كولاً اليها وحدها ومادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقوالـــه وغير صادق في ناحية أخرى

٨) من القرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه بل يكفى أن
 يكون جماع الدليل القولى غير متنافض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعمى على الملاتمة والتوفيق

 ٩) لما كان الواضح من مدونات الحكم أند إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القبيل الشي اورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وبين وفاته فاورد من واقع ذلك التقريم أن وفاة المجنى عليه نبيجة إصاباته النارية والطعبية تجتمعة وما صاحبها من نزيف دموى غزير، فإنه يتحسر عن الحكم ما ييره الطاعن من قصور .

 ١٠ لما كان الحكم قد إستند في إثبات التهمة في حق الطاعن إلى أقوال شاهد الإثبات وتقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح المضبوط، ولم يعول في ذلك على ما تضمنته معاينتي الشرطة والنبابة اللتين لم يشر إليهما في مدوناته، فإن النمي على الحكم في هذا الشان يكون غير سديد.

١١) من القرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشبهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه التناعها وأن تطرح ما يُخالفها من صور أخرى ما دام إستحلاصها سائفاً مستناً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصبه في الأوراق.

 ١٢ (إن تفدير الوقائع التى يستنج منها فيام حالة الدفاع المنسرعي أو إنتفاؤهما متعلق بموصوع اندعوى شكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ما دام إستلالها صليماً يؤدى إلى ما إنتهى إليه. ٩١ كا كان يبين من الرجوع إلى عاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن أم يدفع ببطلان إعرافه لصدوره نتيجة إكراه، وكل ما قاله الدفاع عنه في هذا الصدد هو أن الطاعن " قدم نفسه للشرطة نتيجة القيم على كير العائلة ثما قد يواجهه من ضغط وإكراه " دون ن يين وجه ما ينماه على إعرافه ولا يمكن القيم على كير العرافة التي ساقها نشكل دفعاً ببطلان الإعراف أتشر إلى الإكراه المبطل له وكل ما يمكن أن تنصرف إليه هو التشكيك في الدليل المستمد من الإعداف توصلاً إلى عدم تعويل المحكمة عليه وكان الحكمة قد أورد مؤدى هذا الإعراف الذي عول عليه في الإدانية - ضمن ما عول عليه وإطمأن إلى سلامنه. وكان لا يقبل من الطاعن أن يثير أمام محكمة النقص لأول مرة بطلان الإعراف.

4 1) لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإغا يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارت والمطالم الخارجية التي يأتيها الجاني وتسم عمما جنمره في نفسه، وإستخلاص هذا القصد من عساصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

 ه) من المقرر أن البحث في توافر ظرفي سبق الإصوار والتوصد من إطلاقات قناحي الموضوع يستنجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلث الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقالاً مع ذلك الإستناج.

الطعن رقم ٢٥٢ منية ٥٥ مكتب قتى ٣٧ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ٦٩٨٦/٢/١

من القرر أن من حق محكمة المرضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحه أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة أواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخاصها سائلاً مستداً إلى أدلة مقبولة في المقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق. وكان وزن أقوال الشاهد وتقدر الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعريل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوفا من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير المذي تطمعن إليه دون رقابة شحكمة النقش عليها.

الطُّمِن رقم ٥٥١ اسنة ٥٥ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٩٣/ ١٩٩٠ الماريخ ١٩٩٠ الماريخ ١٩٩٠/ الأصل أن من حق محكمة المرضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر المناصر الطروحة أمامها على ابساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة المدعوى حسما يؤدى إليه إقتاعها وأن تطرح ما يخالفها من مسور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً يستند إلى أدلة مقبولة في المقل والمعلق وفا أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٤٤٤٥ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٧

لما كان نحكمة الموضوع أن تستخلص صورة الدعوى كما إرتسمت في وجدانها بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي حول تقديم المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرتها في عقيدتها لما لا يقبل إلارته أمام محكمة الفض.

الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٤

لنن كان من المقرر أن حق تقديم الشكوى في حق شخص إلى جهات الإختصاص وإسناد وقائع معينة إليه،
لا يعد قذفاً معاقباً عليه، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون البلاغ صادقاً مقوناً بحسن النية ولا تشبوبه شائبة
من سوء القصد، فإن إسبان للمحكمة - وهو الحال في الدعوى - أن التبليغ عن الوقائع محل الإنهام لم
يكن بالصدق، وإنما قصد به مجرد التشهير بالمجمى عليه والنبل منه، وهذا من الموضوع الذي تستقل به
المنكمة إستخلاصاً من وقائع الدعوى وظروفها، دون معقب عليها، ما دام موجب هذه الوقائع والظسروف
لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستناج، فإن النمي على حكمها في هذا الشأن لا يكون له على.

الطعن رقم ۲۸٤ لسنة ٥٦ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ١٠٠ يتاريخ ٢٩/٥/٢٩

من القرر أن تحكمة المرضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مسا دام إستخلاصها سائماً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وها صداها وأصلها الشابت في الأوراق، وأن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها.

الطعن رقم ١٧٩٦ نسقة ٥٦ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ٢٥٢ يتاريخ ٥/٦/٦٨٠

إن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٤٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ٢٩/١/٤/٢٩

نحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها علمى بسناط البحث الصمورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إلتناعها وأن تطرح ما عداها من صور أخرى لم تقتـــع بهــا مــا دام إستخلاصها سالفاً ومقبولاً.

الطعن رقع ٣٨٣٠ نسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٦

الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر الطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يبودى إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى، ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٠١٦ نسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٩٩٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٧/٤

نحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر المطروحة على بسباط الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى، حسمها يؤدى إليه إقناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى، ما دام إستخلاصها مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١١٨ ا السنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١١٨٦/١٢/١١

لما كان فحكمة الموضوع أن ترد الواقعة إلى صورتها الصحيحة الني ترتسم في وجداتها من جماع الأدلة المطروحة أمامها على بساط البحث وأن تطرح كما فاللهها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سالغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والنطق – كما هو اخال في الدعوى المائلة – وفحا في سبيل ذلك أن تأخله الأدلة التي تطمئن إليها وأن تطرح ما عداها، فإن نهى الطاعنة على الحكم عدم أخله بدفاعها القالم على أن المنهم الآخر قام بتوصيل حرزى العينين لمصل التحليل لا يعدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقيق.

الطعن رقم ٣٧٠٣ نسنة ٥٥ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٩٩٠ يتاريخ ٢٩/٧/٣/٢

من المقرر أن من حتى محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما بخالفها من صسور أخرى ما دام إستخلاصها ساتفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق.

الطعن رقم ٣١٩٧ نسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢١ من القرر أن من حق محكمة الموجوع أن تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه

س سور العامل عن مصلحه العاصور العاسمين المسورة الصابحية والمدارة المساوية المواقع الصلحية يوفري الهمة واقتناعها من أقوال الشهود وصائر العناصر المطروحة على بساط البحث، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها صائفاً مستندأً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٢٧١٦ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٤

من القرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وصائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة المصحيحة للواقعة حسبما يؤدى إلى إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صورة أخسرى ما دام إستخلاصها سائماً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٨٦٨٥ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١

لما كان الحكم قد عوض لما أثاره الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعي عن المال ورد عليه في قوله " أن الدفاع الشرعي لم يسرع إلا لرد الإعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الإعتداء وبين الإستمرار. وإذ كان النابت من أقوال المنهم أنه جرى خلف المجنى عليه ومن معه حتى كان يلحق بهم، وأن الجنى عليه كان النابت من أقوال المنهم أنه جرى خلف المجنى عليه ومن معه حتى كان يلحق بهم، وأن الجنى عليه صعد إلى سطح مسجد فصعد خلفه فوق البواميل المجاورة للمسجد حتى ضاقت المسافة بينهما إلى ثلاثة أمار أو أربعة وصار المجنى عليه على قيد خطوات منه وحاصره فوق سطح المسجد حتى كاد يطبق عليه فقد أصبح في مكنة المنهم على هذا التحو وطبقاً لتصويره أن يحول بين المجنى عليه وبين الهرب وأن يلقى هي معيد أن المجاورة أن يقول بين المرب وأن يلقى هي معيد إلى المال كما هي معيد على القانون، ومن ثم يعين وفض ها البلغ " . وكان من المقرر أن تقدير الوقائة التى يستنتج منها قيام أو إنضاءها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه يغير معقب متى كانت الوقائع موزدية للنبجة التى رئبت عليها، كما أن حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمحاقبة معتد على حالة الدفاع الشرعي و وود ما لا ينازع الطاعن في صحة إسناد الحكم بشائه – أن الطاعن أطلق النار على المؤاع الشرعي – وهو ما لا ينازع الطاعن في صحة إسناد الحكم بشائه – أن الطاعن أطلق النار عليه، ومن شم على الجني عليه على الرغم من أنه كان في مكنه القيض عليه دون حاجة إلى إطلاق النار عليه، ومن شم فإنه الم في المقان، ويكون منا قبل المقاب والإنتفام بما تفي به حالة الدفاع الشرعي عن المال كما

الطعن رقم ١١٦٠ نسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ٥/٣/٣/٥

لما كان محكمة الموضوع سلطة تقدير الظروف التي يستفاد منها إمكان علم الجاني باالفش أو تعدّر هذا العلم عليه، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن القائم على إستحالة علمه بالفش يمقولة شرائه الجين المورد مغلفاً من إحدى شركات القطاع العام وأطرحه على أساس أنه لا يصلح لإثبات تعلن علمه بالغش وكان ما إنتهى إليه الحكم في هذا الشأن سائفاً لا يجاوز الإقتضاء المقلى والمنطقي، ذلك أن الإعتبارات العى ساقها الطاعن فى دفاعه ما كانت لتحول دون إكتشافه الفش لو أنه بذل العناية الكافيـة للنحقـق مـن صلاحية ما قام بتوريده.

الطعن رقم ٢١٦١ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ٢١٩٨٧/٢/١٩

من القرر أن تقدير الوقائع التي يستنج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنشاؤها متعلقاً بموضوع المدعوى للمحكمة الفصل فيها بغير معقب منى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التي رتبت عليها، كما أن حق الدفساع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد علي إعتدائه وإنما شرع لرد العدوان، وإذ كان مؤد ما أورده الحكم في بيائه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعي – وهو ما لا ينازع الطاعن في صححة إسناد الحكم بشأنه – أن الطاعن وبعد أن كانت واقعة الإعتداء على شقيقه قد تمت فعلاً، ضرب المجنى عليهما دون أن تبدو أي بادرة إعتداء عليه يتخوف منها، فإن ما قارفه الطاعن من بعد يكون من قبسل القصاص والإنتشام بما تتنفي به حالة الدفاع الشرعي عن النقس كما هي معرفة به في القانون .

الطعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٢٩١ يتاريخ ١٩٨٧/٥/١٩

من القرر أن نحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وصائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقساعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أعرى لم تقسع بصحتها ما دام إستخلاصها صائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقبل والمنطق وضا أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٣٣٠ أسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٠

من المفرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تسسقل بهما محكمــة الموضوع بفير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها علمي أسباب سائفة.

الطعن رقم ١٣٩٨ يُسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٧/٦/١٩٨٧

لما كان غكمة الموضوع أن تكون عقيدتها تما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى، وأن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بسساط البحث المسورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتاعها وأن تعرض عما خلالهها فى صور أخرى ما دام إستخلاصها سائماً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق.

الطعن رقم ٢٦٠٤ أسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ٢١/١١/١٢

من المقرر أن نحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها ثما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى وكمانت المحكمة قد إستخلصت من الأدلة السائفة التى أوردتها أن المبلخ المدى قبضه الطاعن كمان على سبيل الرشوة للإخلال بواجبات وظيفته فإن ما يثيره الطاعن بشأن إلطات المحكمة عن دفاعه فى هذا الصدد يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٢٨٦١لسنة ٥٧ مكتب فتي ٣٨ صفحة رقم ١٩٥٦ بتاريخ ٢٧/١ ١/٨٧/١

من القرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى منا دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وفا أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٨ مكتب قتى ٣٩ صفحة رقم ١٠٧ يتاريخ ١٩٨٨/٤/١٤

. من القرر أن خكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامهما على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتاعها .

الطعن رقم ۲٤۲۱ نسنة ٥٨ مكتب فتى ٣٩ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣

لن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدصوى من أدلتها وسائر عناصرها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستخلاصها سائفاً وأن بكون الدليل الذى تعول عليه مؤدياً إلى ما رتبته عليه من تعالج من غير تعسف في الإستناج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق، وكانت الأحكم الجنائية يجب أن تبنى بالجزم واليقين على الواقع الذي يثبته الدليل المعبر ولا تؤسس بانظن والإحتمال على الفسروض والإعتبارات الجردة.

- الطِّعن رقم ٣٧٦٥ لمنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٢٠٢١ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٩

من المقرر أن غكمة المرضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث المحردة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقساعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها مسائلة مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وضا أصلها في الأوراق وكانت المحكمة قمد الهمحت عن إطمئناتها لمسحة وسلامة إعرافات الطاعين ومطابقتها للواقع والحقيقة في إستدلال مسائغ لا تتنافر فيه مع حكم العقل والمنطق، فإن منعى الطاعين في هذا الحصوص ينحل إلى مجادلة في صورة الواقعة كما إقتبع بها الحكم. كما لا يجوز إثارته أمام محكمة القض .

الطعن رقم ٣٨٨٨السنة ٥٨ مكتب فتي ٣٩ صفحة رقم ١٢٨٩ يتاريخ ١٩٨٨/١٢/١١

1) لما كانت الفقرة النائية من المادة ٣٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون وقدم ١٠٥٧ لسنة 1٩٦٧ قد أوجب عند تأجيل نظر القضية لأسباب جدية أن يكون التناجيل ليوم معين سواء فحى ذلك الدور أو في دور مقبل، إلا أن ذلك ليس إلا سن قبيل الأحكام التنظيمية التي لا يعرقب البطلان على عائمتها فهذا عن أن منهي الطاعين بيطان قوار المحكمة بإعادة الدعوى للعراقعة لدور مقبل غير معين مع إستمرار حيس المنهمين إلحا ينطوى على تعبيب للإجراءات التي جوت في المرحلة السابقة على الحاكمة بما لا يصح أن يكون سبباً للعفن على الحكم .

 ٣) من القرر أنه لا عبرة بما إشتمل عليه بلاغ الواقعة وإنما العبرة بما إطمأنت إليه الحكمة نما إستخلصته من التحققات.

٣) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الشروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القصاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوفها من شبهات موجعه إلى محكسة الموضوع تنزله النولة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، وهي متى أعملت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التي صاقها الدفاع لحملها على عدم الأعد بها .

٤) من المقرر أن تاعر الشاهد في أداء شهادته أو قرابته للمجنى عليه لا يمنع المحكمة من الأمحل باقوالمه ما دامت قد إطهارات إليها، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع، وكل جدل يثيره الطاعنان في هذا الحصوص لا يكون مقبولاً لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا على الحكسم إذ إلتفت عن المرد عليه ويكون النعى على الحكم في هذا الشأن في غير محله .

ه) من المقرر أنه ليس بالازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنسي في كمل جزئية ببل يكفي أن
 يكون جاع الدليل القولي غير متناقش مع الدليل الفني تناقضاً يستعمى على الملائمة والتوفيق .

إلى من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في صاحى دفاعه المُجلفة والرد عليها على إستقلال طالما أن
 إلى د يستفاد من أدلة الثموت التي أوردها الحكم .

٧/ من المقرر أنه ليس في الفانون ما يمنح المحكمة من الأخذ برواية يتقلهما شخص عن آخر مدى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى، إذ المرجع في تفدير قيمة الشهادة ولمو كانت متقولة هو إلى محكمة الموضوع وحدها فمنى صدقتها وإطمأنت إلى صحتها ومطابقتهما للحقيقة. فلا تصح مصادرتها في الأخذ بها والتعويل عليها . ٨) من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة المنهم فى مناحى دفاعـه الموضوعـى وتفصيلهـا فى كــل
 جزئية منها وبيان العلة فيما إعترضت عنه من شواهد النفى أو أخذت به من أدلة النيـــوت مــا دام لقضائهــا
 وجه مقيـــــل .

٩) لما كان الحكم المطعون فيه لم يسند إلى الطاعين إحراز السلاح المعبوط، وإنحا أسبد إلى كل منهما إحراز السلاح المعبوط، وإنحا أسبد إلى كل منهما إحراز السلاح التارى والدخيرة التي إستعملها في الحادث وإعتمد في ذلك على أقوال الشهود وما أسفر عنه تقرير الصفة النشريخية من أن إصابات الجني عليهما حدثت من أعيرة نارية معمرة بمقلوفات مفرد مما ينزم عنه إحراز كل منهما للمسلاح السارى الدى احدث تلك الإصابات والذخيرة، ولم يصرض الحكم للسلاح المعبوط أي المنتجبة المقتارة، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالقصور والفساد في الإستدلال لعدم التعرض إلى ما ثبت من تقرير فحص السلاح المتبوط من أنه غير صالح للإستعمال يكون في تحق المحادث المنافقة المتقال المعدم حبق الإصوار المقون بجانب شروع في قتل في حق الطاعين وأنها حصلت عن مقلوفات نارية خلص إلى ثبوت تهمتي إحراز المسلاح والمذخيرة في في حق الطاعين وأنها حصلت عن مقلوفات نارية أطلقها من يندقيتهما وهو إستناج الازم في منطق العقل. كما لا يقدح في صلامة الحكم إطفاله التحدث الطاعان من يندقيتهما وهو إستناج الازم في منطق العقل. كما لا يقدح في صلامة الحكمة ولم تعول عليه عن السلاح المضوط وما جاء في شانه بتقرير القحص لائدة يكن ذي اثر في عقيدة الحكمة ولم تعول عليه في تعقيرة على تلتزم في أصول الإستدلال بالتحدث في حكمة إلا عن الأدلة ذات الأدل. قمل تمكين عقيدتها.

 ١٥ من المقرر أن المبحث في توافر ظوف سبق الإصوار من إطلاقات قاضي الموضوع يستنجه من ظووف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإستنتاج وكمان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الظرف وكشف توافسره ومساق الإثباته من الدلاكل والفوالين ما يكفى لتحققه طبقاً للقانون .

١٩ لما كان الحكم قد قضى على الطاعتين بعقوبة داخلة في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بضير نسبق إصرار فإن ما يشره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً.

١٧) من المقرر أن نفى التهمة من أوجمه الدفياع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما كيان البرد عليهما مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

17) لما كان ما حصله الحكم من أدلة النبوت له أصله الثابت بـالأوراق فيان النعى على الحكـم بدعـوى الحنة في الإسناد لإستناده في قضائه إلى قائمة أدلة النبوت دون الرجوع إلى التحقيقات لا يكون مقبولاً .

الطعن رقع ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٢٣٧ يتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يدودى إلها وقتاعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائلاً مستنداً إلى أدلة مقبرلة في العقل والمنطق وها أصلها في الأوراق وإذا كانت المهود وسائر الأدلة التي أشارت إليها في حكمها لا تخرج عن الإقتصاء العقلى والمنطقي فإن نعى الطاعن على الحكم في هذا المسأن لا يكون مقبولاً إذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في تقدير الأدلة واستخلاص ما يؤدى يكون مقبولاً إذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في تقدير الأدلة واستخلاصها ما يؤدى واقعة الم يوا منائه أسارت على واقعة الدينون مقبولاً وأن على على القبل على واقعة الدينون منائه أسراك على واقعة الدينون منائه المنائه المنائه على واقعة الدينون منائه أسراك على واقعة الدينون منائه الشور منائه المنائه المنائه

الطعن رقم ٤٤١ أنسنة ٥٥ مكتب فني ٣٩ مسقحة رقم ١٣٥٣ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢ من المربخ ١٩٨٨/١٢/٢ المربخ ١٩٨٨/١٢/٢ المربخ من القرر أن النحدث عن لية السرقة إستقلالاً ليس فسرطاً لصحة الحكم بالإدانة في يمة السوقة ما دامت الوقة ما دامت الوقافة القعل المكون للجريمة عن علم وإدراك .

* الموضوع القرعى : سلطة محكمة الموضوع في الرد على الدفاع :

الطعن رقم ۲۷ مستة ۲۰ مكتب فتى ١ صفحة رقم ٩٩٥ يتاريخ ١٩٥٠/٥/٨

إن الدفع بصورية عقد التسليم الذي إعتمدت عليه المحكمة في إدانة المتهم بالتبديد هو من الأصور المتطقة بالموضوع فلا يلزم له رد صريح خاص، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من إعتماد الحكم علمي هذا العقد كدليل إثبات في الدعوى، الأمر الذي يدل على أن محكمة الموضوع بما فما من سلطة التقدير قد أطرحت هذا الدفع ولم تعول عليه.

الطعن رقم ١٩٠٣ أمنية ٥٧ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢١ من الطلب ما

دامت المرافعة قد إنتهت وحجزت القطبية للحكم .

الطعن رقم ٢٠٦٠ المسنة ٢٠ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٢٠٠ يتاريخ ٢٠٧٠/١/٢٥٠ الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه رداً صربحاً هو الطلب الجازم الذي يصر عليه الدفاع .

الطعن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ٣٠/٤/٣٠

لا تلنزم المحكمة بمتابعة المتهم في دفاعه المتعلق بموضوع الدعوى والرد عليه علمى إستقلال، طالما أن المرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ۷۷۲ لسنة ۳۷ مكتب فقي ۱۸ صفحة رقم ۷۸۸ بيتاريخ ۲۹۸/۱/۱۲ محكمة الموضوع تقدير طلب التأجيل المقدم إليها لتجيه إذا ما رأت موجاً لإجابته وترفضه إن لم تر موجباً

الطّعن رقم ١٤١٣ السنة ٧٧ مكتب فقى ١٨ صفّحة رقّم ١١٤٧ يتاريخ ١١٤٧ . يشوط لكى تكون محكمة الموصوع ملزمة بالرد على أوجه اللغاع أن تكون ظاهرة التعلق بموضوع الدعوى، أى أن يكون الفصل فيها لازماً للقصل في الموجوع ذاته ومنتجاً فيه.

الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٣٩ مكتب قتى ٢١ صفحة رقم ٢٩ يتاريخ ١٩٧٠/١/٤

الطلب الذى تلنزم محكمة الموضوع بإجابته أن المود عليه هو الطلب الجنازم الصويح الذى يقرع ممع المحكمة وبصر عليه مقدمه، أما مجرد تعييب الطاعن لتحقيقات النيابة بما يواه من نقص فيها دون أن يتمسك بطلب إستكماله فلا يصح أن يكون عمل طعن.

الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٣٩ يتاريخ ٥/١/١١٠

الدفع الذي تلتزم انحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الذي يبدى صواحة أمامها دون غيره من القول المرسسل الذي يقصد به مجرد الشكيك في مدى ما والحالت إليه من أدلة النبوت.

الطُعن رقم ۱۲۲ لسنة ٤١ مكتب فقى ٧٢ صفحة رقم ٧١٦ يتاريخ ١٩٧١/٤/٥ لا يقبل من الطاعن أن يعمى على المحكمة أنها ألفلت الرد على دلام لم يتمسك به أمامها .

الطعن رقم ٤٥٧ نسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٤٤٠ يتاريخ ١٩٧١/٦/٦

من المقرر أن انحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهج في مداحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية ينهرها
واطعتنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل علي إطراحها لجميع الإعتبارات التي مساقها الدفاع لحملها
على عدم الأخذ بها، دون أن تكون ملزمة بالرد على كل قول يديه أو حجة يثيرها، إذ الرد يستفاد دلالـة
من الحكم يادانته إستاداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها.

متى كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمية الإطلاع
 على المستدات التي أطلعت عليها لجنة الجور، فليس له من بعد أن ينمي علمي المحكمية قمو دهما عن القيام

بإجراء لم يطلبه هو منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها، ولم تر هى من جانبها حاجة إليه إطمئناناً منهـــا إلى أدلة النبوت النى عولت عليها.

الطعن رقم ٩٠ \$ لمعنة ٤١ مكتب فلمي ٢٧ صفحة رقم ٩٧ \$ بتلويخ ١٩٧١/٦/٢٧ المحكمة غير ملزمة بالقبام بإجراء تحقيق لم يطلب منها. ولما كان المدافح عن الطاعن لم يطلب من المحكمة إستدعاء الطيب الذي حور الشهادة المرحمة ومناقشته والإطلاع على سجلاته بشأتها فلا يقبل من الطاعن أن ينمى عليها فعودها عن القبام بهذا الإجراء .

الطعن رقم ٧٩٦ لمسقة ٤١ مكتب فقى ٧٧ صقحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٧١/١١/٨ و لا تلتزم محكمة الموضوع بالرد على كل دفاع موضوعى للمتهم إكطاء بأخذها بأدلة البسوت التبي عولست عليها في قضائها بالإدانة. وحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يهود الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المستدة إلى المتهم، ولا عليه أن يعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه، لأن مفاد إلطائه عنها أنه أطرحها.

الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ١٤ كمكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ٢٩١١ المادة ١٥ وما بعدها إستقر قضاء محكمة النقض على أن إجراءات تحريز المضبوطات وفقاً لما نصب علمه المادة ١٥ وما بعدها من قانون الإجراءات من إجراءات قصد بها تنظيم الممل للمحافظة على الدلسل عشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها أى بطلان وتوك الأمر في ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحواز نلصبوطة لم يصل إليها العبث. ومن ثم فإن ما يغيره الطاعن من بطلان إجراءات التحريز في غيبته مردود ما دام أنه لم يزعم أن عبقاً طق بالأحراز، ولا تغريب على الحكمة إن هي إلتفت عن الرد على دفاعه في هذا الشأن ما دام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن عبية الصواب .

الطعن رقم ٤٧٤ لمسئة ٤٤ مكتب فقى ٢٥ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢ المدى من المقرر أن الحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدايم إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه، أما الكلام المدى يلقى في غير مطالبة جازمة ولا إصرار فلا تثريب على المحكمة إذا هي لم ترد عليه. ولما كان الظاهر من مراجعة خاصر جلسات المحاكمة الاستنافية أن الطاعن لم يتمسك أمام الميئة الجديدة – التي نظرت الدعوى بعد إعادتها للمرافعة وأصدرت الحكم المطون فيه – باية دفوع، فيلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها.

الطعن رقم ٧٧٥ نسنة ٤٤ مكتب فني ٧٥ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ٧٧/٥/١٩٧٤

الطعن رقم ۲٤٧ استة ٤٦ مكتب فتي ٢٧ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ٣١/٥/٣١

ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعنين من وجود تناقض بين الدليلين مــا دام أن مــا أورده من مدونات يتنسمن الرد على ذلك الدفاع - إذ اعكمة لا تلتزم بمتابعة المتهــم فــى منــاحى دفاعــه المختلفــة والرد عليها على إستقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكــم، ومـن ثــم يضحى مــا يتيره الطاعنون في هـلما الحصوص ولا عــل له.

الطعن رقم ۲۶۸ اسنة ۴ مكتب فتى ۲۷ صفحة رقم ۸۱ م يتاريخ ۳۱/۵/۳۱

من القرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه منى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة.

الطعن رقم ٢٤٤٣ أسنة ٥١ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٨

بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المتجة التي صحت لديه على ما أستخلصه من وقرع الجرعة المسندة إلى التهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلطائه عنها أنه أطوحها.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٩ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ٤٧ ه يتاريخ ٥/٥/١٩٨٧

١) لما كان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يغيب البعض الأحر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة، وكان البين من مدولات الحكم المطمون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأورد أقوال شهود الإثبات كما هي قائمة في الأوراق، ثم ماق ما قصد إليه في إقتاعه من عمدم توافر قصد الإثبار بما ينفي قيام التناقض، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن لا يكون له محل. ل من القور أنه حسب محكمة الموضوع أن تتشكك في قوة إساد التهمة إلى المنهم كي تقضى براءتمه ما
 دامت قد أحاطت بواقعة الدعوى عن بصر وبصرة وخلا حكمها من عوب النسبيب إذ مرجع الأمس في
 ذلك إلى مبلم إطمئناتها في تقدير الأدلة.

٣) محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة القعناء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة البوت ما دام قمد
 داخلتها الربية والشك في عناصر الإلبات ولأن في إغفاظ التحدث عنها ما يفيد أنها أطرحتها ولم تسر فيها
 ما تطمئن معه إلى إدانة الملعون ضده.

٤) لا كان الأصل أن المحكمة لا تعقيد بالوصف القانوني الذى تسبغه النيابة العاصة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يجسع الحكمة من تعليله معيى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيمها إلى الوصف القانوني السليم، وإذ كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حواما المرافعة وهي واقعة إحراز المحدر، هي بذاتها الواقعة التي إتخدها الحكم المطمون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافع قصد الإتجار لدى الطاعن واستهاد هذا القصيد بإعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة دون أن بعضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عنصر جديد، فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في د نا النطاق حين إعتبار -ولز الطاعل أو الإستعمال الشخصي لا إعتبي المؤمن عبد المحدود في هذا الخصوص غير صديد.

 ه) من المقرر أن تعارض الصلحة في الدفاع يقتضي أن يكون لكل منهم دفاع يازم عنه عدم صحمة دفاع المنهم الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يدافع عنهم معاً، أما إذا إلتزم كل منهم جانب الإنكار – كمسا هو الحال في الدعوى المطروحة – ولم يجادلوا الإنهام فلا محل للقول بقيام التعارض بينهم.

٣) لا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أول محام ترافع عن الطاعن أعتبم مرافعته طالباً سماع أقوال شهود الإثبات ومعاينة مسكن ولدى الطاعن وضيم دفاتر أحوال مكتب المخدرات ومركز شرطة بليهس ومديرية أمن الشرقية، ثم تلاه محام للا نول صراحة في مفتح مرافعته عن هذه الطلبات وطلب الثالث في عقتم مرافعته أقضاء ببراءة المتهمين دون إعواض من العاعن وكلا تعقيب عمن طلب سماع المسهود وإجراء المحاية وضيم دفاتر الأحوال وكان كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله – وعلى ما يقضى به نص المادة ٩٧ من قانون المرافعات – يكون بمثابة ما يقرره الوكيل بقضه إلا إذا نفاه أثناء نظر القضية في الجلسة وكان من المقرر أن نص المادة ٩٧ من قانون إجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون وقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٩ يمثول للمحكمة الإستفناء عن سماع الشهود إذا قبل المهم أو المدافع عنه ذلك، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضعنياً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه وأن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع

بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصوار عليه في طلباته الحتامية، وكان الدفاع عن الطاعن وحدة لا تتجزأ لأن كل مدافع أنما ينطق بلسسان موكله ولم يكن الدفاع مقسماً بينه وهو ما ثم يشر إليه الطاعن في أسباب طعنه، فإن ما يثيره في شأن إعراض انحكمـــة عن طلبات تمسك بها أحد المدافعين عنه ثم تزل عنها – من بعد – مدافع آخر، يكون غير صديد.

 ٨) لا كان الحكم قد أثبت من واقع الدليل الفنى أن المعبوطات حشيش، فلا مصلحة للطاعن فى النعى عليه إغفاله التدليل على حيازته مادة الأفيون من واقع دليل فنى طالما أن العقوبة التي أوقعها الحكم عليه تدخل فى نطاق العقوبة القررة لجريمة إحراز الحشيش.

4) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالنفتيش من المسائل للرضوعية التي يوكل الأصو فيهما إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد إقتدت بتوافر مسوغات إصدار الإذن – كما هو الحال في الدعوى – فلا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النفض.

١٠ الما كان لا يعيب الحكم إختلاف الشهود في تفصيلات معينة ما دام قد حصل الوافع بما لا حارف فيه ولم يعاود على المستلف الله على المستلف المست

١٩ من حتى محكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة ولها أن تجزىء أقوال الشاهد وأن توائم بسين ما أصلته عنه بالقدر الذى رواه وبين ما أخلته من قول شهود آخرين وأن تجمع بين هذه الأقوال جملة وفي إسقاط الحكم لمعش ما ورد بأقوال شاهد ما يقيد إطراحه.

١٢ محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعى للمتهسم إكتضاء بأدلة البوت التي عولت
 عليها في قصائها بالإدانة.

١٣) التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه يحيث يثبت البعض ما ينفيه البعض الآخو ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة.

٤ ٩) الحَطَّأ في الإسناد لا يعيب الحَكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ٤٤٨٧ استة ٥٠ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ٩٣٠ يتاريخ ١١/٢٨ ٩٠٠

لما كان ذلك وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن إطراحه أقوال شهود النفي مردوداً بما هو مقرر من المناخلة و مقرر من المنافذة الم

الطعن رقم ٢٨٨ و نسلة ٥٦ مكتب قتى ٣٣ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٤ الأصل فى طلب التحقق الذى تلتزم المحكمة بإجابته أن يكون لازماً للفصل فى الموحوع ذاته ومنتجاً فيه الطعن رقم ٤٠٥ لسلة ٣٠ مكتب فقى ١١ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٧

لا تغريب على محكمة الموضوع إن هي إلىفت عن الرد على دفاع قانوني بعيد عن محجة الصواب .

الطعن رقم ۱۷۷۷ لمبتة ٣٩ مكتب أتي ٢١ صفحة رقم ٢٣٠ يتاريخ ٢٩٠/٢/٨

من القرر أنه وإن كان هكمة الموجوع أن تقضى بالبراءة منى تشككت في صحة إسناد النهسة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الغبوت وأن صلاك الأمر يرجع إلى وجذان القاضى وما يطمئن إليه، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة عمست الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة النبوت السي قام الإنهام عليها عن بعير وبعيرة، وأن تكون الأسباب التي تستند إليها في قضائها من شألها أن تردى إلى ما رتبه عليها. ولما كان يين من الإطلاع على القردات المقدمة أن ما أورده الحكم من تردد الضابط في تحديد مكان ضبط المطعون ضده لا أصل له ولا دليل عليه في الأوراق، الأمر الذي ينبئ عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها عن يصر وبصوة – ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معياً .

الموضوع القرعى: سلطة محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة:

الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٣٨٧ يتاريخ ١٩٧٠/٣/١٦ من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قبام موجات الرافة أو عدم قيامها هو من إطلاقات المحكمة دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى إرتاته كما أن وقف تنفيسة المعقوبة أو شوله خميع الآثار الجنائية الموتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة، وهذا التقدير في الحدد المقررة فانوناً من ملطة محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣٠٦ أسنة ١٤ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ٢٣/٥/١٧

من القرر أن نحكمة الموضوع أن تقطى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محبب الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عمن بصر وبصيرة وخلا حكمها من الحطأ فى القانون ومن عيوب التسبيب .

الطعن رقم ٢١١ نسنة ١١ مكتب فتى ٢٢ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٧١/٦/١٣

من القرر أن محكمة الموضوع وإن كان فما أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية ادلة النبوت، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمهما على ما يقيد أنها محصت المدموى وعناصرها وأن تكون أسابه سائفة ومؤدية إلى التيجة التى إنههى إليها. ولما كمان الشابت من الإطلاع على المفردات أنه لا تناقض بين أقوال شاهدى الإقبات، وأن التحقيقات علمت من دليل على صحة ما دلع به المطعون ضده من أنه عامل بناء، وكان مجرد إقبات الضابط فى محضوه أنه يشتبه فى تلموث نصل المطواة بالمخدو وثبوت عكس ذلك من تقرير المعامل الكيماوية لا يؤدى فى العقل والمنطق إلى الشدك فى أقواله .

* الموضوع القرعى: سلطة محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة:

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ١٩ مكتب قتى ١ صفحة رقم ٣٠ يتاريخ ١٩٤٩/١١/١

إذا كانت المحكمة قد أسندت إلى المتهم أنه لم يتخد الحيطة اللازمة في قيادته السيارة، مستطهرة ذلك من ذات الوقائع المسندة إليه وفي ضوء ما ورد يوصف التهمة من أنه كان عائفاً للوائح، ومن بينها لاتحة السيارات التي تقضى بأن يتخد السائق الحيطة اللازمة للمحافظة على حياة الجمهور، فإنها لا تكون قمد أسندت إليه واقعة جديدة .

الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٥ مكتب أتى ٧ صفحة رقم ٢١١ يتاريخ ٢٠١/٢٥٠

التغير الذي تجريه المحكمة في التهمة من شروع في قبل إلى ضرب نشأت عند عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الألهال المسندة إلى المتهم في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجراءه يغير سبق تعليل في التهمة نفسها لا في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية إستبعاد واقعة فرعية هي نية القبل بل تجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة والتي قد يغير المتهم جدلاً في شائها. وإذن فالحكم الذي يعاقب المتهم عن هذه الواقعة دون أن يلفت الدفاع إلى ذلك يكون قد بني على إجراء بـاطل يعيبه ويوجب نقضه .

الطعن رقم ١٨٧٦ لمسنة ٣٠ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٥ يتاريخ ٣/١/١/٣

الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النياية العامة المواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكويف بالحقور بل إن من واجبها أن تعلق على الواقعة المطروحة عليها وصفها المصبح طبقاً للقانون لأن وصف النياية هو إقصاح عن وجهة نظرها فهو غير نهائي بطيحه وليس من هانه أن يحسم فلكمة من تعديله معى رأت أن ترد الواقعة بعد تحصيها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانوني السليم ما دام الا يعدى تعدي بستلزم الأمر من المحكمة تنبيه المنهم في ذلك مجرد تعديل الوصف والا يعمرف إلى تغير النهمة ذاتها حتى يستلزم الأمر من المحكمة تنبيه المنهم أو المدافع عنه إله. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص المسردة الصحيحة لواقعة الدعوى فنفي عامل السرعة وعاقب الطاع " المتهم " على صورة أحسرى من الخطأ إستمدها من جماعة الاداة والعناصر المطروحة أمام المحكمة على بساط البحث فإنه لم يعدد بذلك الحق المحول له بالقالون إلى تغيير المهمة ذاتها يعجوير كان الواقعة ونيانها القانوني.

الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٩١٨ بكاريخ ٤/١٠/١-١٩

من القرر أن أفكمة لا تنقيد بالوصف القانوني اللذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند ألى المهم ياعتبار أن هذا الوصف ليس نهائياً فين حق المحكمية تعليله معى رأت أن ترد الواقعة بعد تمجيمها إلى الموصف الذى ترى هي أنه الوصف القانولي السليم. ولما كانت الواقعية المهنية بأمر الإحالية والدى كانت مطروحة بالجلسة – وهي حيازة المعنر – هي بلاتها التي يأفذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد الذى دانت الطاعن به دون إصافة شيء جديد إلى تلك الواقعة، بل نزلت بها – حين إستبعدت قصد الإنجار أو المعاطى ولم يتضين هذا التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تخطف عن الواقعية الأولى، لمانيه لا عمل لما يتوسن هذا التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تخطف عن الواقعية الأولى، لمانيه لا عمل لما

الطعن رقم 174 المسئة . ٤ مكتب فقى ٢١ صفحة رقم ١٢٦٣ بتاريخ ١٩٧٠/١٩/٧٠ المسئد إلى المنهم أن المنهم أن المنهم النابة العامة على الفعل المسئد إلى المنهم أن المنهم أن المنهم المنا الوصف ليس نهائباً بطبيعته، وليس من شأنه أن يمنع اشكسة من تعديله، متى وأت أن الواقمة بعد تحجمها إلى الوصف المدى ترى أنه الوصف القانوني السليم، طائباً أن الواقعة المينة بطلب التكليف بالحضور والى كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي إتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد. وإذ

كان ذلك، وكانت المحكمة قد عدلت وصف التهمة المرفوعة به الدعوى من تسهيل دعارة الغير إلى شروع في ذلك، فإن الواقعة التي إتخذتها المحكمة اساساً للتعديل هي ذاتها الواقعة التي تضمنتها ورقمة التحكيف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة، ومن ثم فلا تلتزم في مثل هذه الحالة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف القانوني.

الطعن رقم ١٨٦١ نسنة ٤٠ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٧

من القرر قانونا أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبعه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم الأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيحته وليس من شأته أن يجنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيمها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف السليم وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية المبينة بالمو الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها التي الحذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد ومتسى كانت عامين أثناء تواجدهم يمخبره للتغيش عليه ولذلك السبب وهي ذات الواقعة التي تضمنها أصر الإحالة إذا أمند فيه إلى الطاعن المذكور أنه إستعمل الهديد مع هؤلاء الموظفين بأن أشهر سكياً مهدداً من يقرب منه بالإياداء - فهذا المعديد - الذي أسبفت عليه النيابة العامة أن الطاعن إستعمله خمل الموظفين المذكوريب به بالإياداء - فهذا الموظفين المذكور أنه إستعمل الموظفين المذكوريب على إهانة مؤلاء الجنبي عليهم، لأن بهفر حق على الإمتاع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم ينطوى على إهانة مؤلاء الجنبي عليهم، لأن الإمانة طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٩٣٩ من قانون المقوبات تكون بالإضارة أو القول أو التهابيد. ومن ثم يبين أن جوهر الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة هو بذاته جوهر الواقعة التي إثقامتها المحكمة أساساً للوصف الجديد. ومن ثم فإن هذا التعديل لا يعطى الطاعن حقاً في إثارة دعوى الإحلال تحق الدفاع .

الطعن رقم ٣٧٧ لمسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ٦/٦/١٩٧١

 الأصل أن المحكمة لا تطيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على القعل المسند إلى المتهم إذن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى وأت أن ترد الواقعة بعد تمحيمها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني المسليم .

المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفي كل جزئية يثيرها والرد على ذلك ما
 دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستاداً إلى أدلة الثيوت السائفة الني أوردها الحكم.

الطعن رقم ٥٧ ؛ لسنة ١٤ مكتب فتي ٢٧ صفحة رقم ٤٠ ؛ بتاريخ ١٩٧١/٦/٦

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المنهم، بل هي مكلفة بنمحيص الواقعة الطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك، ما دام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالية والسي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي إتخذها الحكم أساساً للموصف الذي دان المتهم بـه، دون أن تضيف إليها الحكمة شيئاً - كما هو واقع الحال في المحوى المطروحة - إذ يوجب القانون على الحكمة أن تطبق تصوص القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة المطروحة، كما صار إلياتها في الحكم وليس في ذلك خروج على واقعة الدعوى أو إفشات على حق مقرر للمتهم .

الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ١٤ مكتب فتى ٢٢ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٦

إن النبير الذى تجربه المحكمة في التهمة من شروع في قتل عمد إلى حبرب نشأت عنه عاهة مستدية لا يعجر بجرد تغير في وصف الأفعال المستدة للطاعن في أمر الإحالة ثما تملك محكمة الجنايات إجراءه في حكمها بغير سبق تعليل في التهمة عملاً بعص المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه لا يقتصر على مجودة بجرد إستهماد واقعة فرعية هي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى إستاد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكسن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة المستديمة والتي قد يقير الطاعن جدلاً في شأنها وفي عدم لقت المحكمة نظر اللفاع إلى ما اجرته من تعديل في هذه الحالة إلى الدفاع بيب الحكم ويوجب نقضمه، إذ القانون لا يخول الحكمة أن تعاقب المهم على أساس واقعة شملتها التحقيقات لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلفت نظر المدافع عده إذ الك

الطعن رقم ١٠٦١ تسنة ١٤ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٠٦١ المهم الأهما المسند إلى المهم الأن هذا الأصف لهم المسند إلى المهم الأن هذا الوصف لهم نهائياً بطبيعته وليس من شائه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقمة بعد الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شائه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقمة بعد تحجمها إلى الوصف القانوني السليم. وإذ كانت الواقمة المادية المينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالمجلسة ودارت حواما المرافعة وهي واقعة إحراز الجوهر المحدر هي بداتها الواقمة الذي إثقاما الحكم المطاعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به وكان مرد العديل هو عدم قيام الدليل على تواطر قصد الإثجار لدى الطاعن وإستماد هذا الفقصد بإعباره طرفاً مشدداً للعقوبة دون أن يعتمن إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديئة تختلف عن الأولى فإن الوصف الذي ترلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين إعبراز الطاعن للمخدر تجداً عن أي من قصدى الإثجار أو العاطي إنسا هو تطبيق سليم للقان ن

١٨٢٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمامًا والإتجار فيها .

الطعن رقم ١٠٧٧ نسنة ٤١ مكتب فتي ٢٧ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٧

من القرر أنه من واجب المحكمة أن تقضى بمعاقبة المهم بالعقوبية القررة فى القانون متى كانت الواقعة المؤوعة بها الدعوى ثابعة قبله وتكون فعلاً معاقباً عليه. وهي مكلفة فى سبيل ذلك بان تمحص الواقعة المؤوجة بجمع كيوفها وأوصافها وأن تطبق نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى تسبعه النابة لأن المحكمة هى وحدها صاحبة الولاية فى الفصل فيها. ولما كان الثابت أن المطعون ضده قد إرتكب جريمة السوقة بطريق التسور فى ظل القانون رقيم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ فإن عقابها يخضيع لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٩٩ مكرراً عقوبات. ومتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بحبس المتهسم " المطعون ضده " شهرين مع الشفل تقيداً منه بالوصف الذى أسبعته النيابة خطأ على الفعل ملتفتاً عن النص القانوني الواجب العطبيق، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانوني.

الطعن رقم ۱۳۶۹ لمدنة ۴ مكتب فني ۲۳ صفحة رقم ۲۰ يتاريخ ۱۹۷۲/۱/۳ إنه وإن كانت الحكمة بحسب الأصار لا تقيد بوصف النباية العامة للواقعة إلا أن شيرط ذلك – علم ما

إنه وإن كانت أعجمه بحسب الاصل لا تتفيد بوصف النيابة العامة للواقعة إلا أن خسرط ذلك – علم إستقر عليه قضاء هذه أشحكمة – وحدة الفعل المادى المكون للجريحين وعدم إضافة عناصر جديدة.

الطعن رقم ١٤٩٦ نسنة ١٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٦

من القرر أن محكمة الوضوع لا تقيد بالوصف القانوني الذى تسبقه اليابة العامة على الفعل المستد للمتهم وأن من واجبها أن غمص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق علها نصوص من المتعهم وأن من واجبها أن غمص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق علها نصوص من القانون تطبيقاً صحيحاً ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تقيد بالراقعة في نطاقها الضيق المرصوم في وصف النهمة الخالة عليها، بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجربه في الجلسة، وكل ما تلزم به هو ألا تعاقب المتهم عن واقعه غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور، ومتى كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية على المنطون ضده بوصف أنه عرض للبع خيزاً مغشوضاً على التحو المبين بالخضر مع علمه بذلك وطلب معاقبته طبقاً للقانون رقم ٩ ١ سنة ١٩٩٦ بشان مراقبة الأطفلية وتنظيم تداوضاً. الداخلة في تركيب الحزز وأن رغف الحزز على الردة مهما كانت خشونتها لا تلقد الحزز خواصه المطبعية" ومناعة الحزز على الواقعة المادي إستخراج الدقيق دون أن ينظر في مدى إنطاق احكام القرار الوزاري رقم ٩ ٩ لسنة ١٩٩٧ – الخاص باستخراج الدقيق وصناعة الحزز على الواقعة المادي والمناقبة المناون أن على الودة مهما كانت خشونتها لا توقد الخيز عواصه المطبعية" ومناعة الحزز على الودة مهما كان خشونتها لا مقد الخيز عواصه المطبعية المواصفات المصوص عليها في وسناعة الحيز على الواقعة المادي وأخطأ في تطبقه بما يوجب نقضه. وإذ كان هذا الحطأ قد حجب

محكمة الموضوع عن تمحيص الواقعة وبيان مدى إنطباق القوار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ عليهــا فإنــه يعين أن يكون مع القض الإحالة.

الطعن رقم ٩١٨ لمنتة ٣٩ مكتب فتي ٢٠ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ٢٠/١٠/١٠

الأصل هو أن الحكمة لا تنقيد بالوصف الذى تسبغه النياية العامة على الفعل المسند إلى المتهم، بل هى مكلفة بأن ترد الواقعة بعد تمجيعها إلى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها، ما دام أن الواقعة المادية بامر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة المادية المحكمة أساساً للوصف الجديد. ولما كانت الواقعة المادية المواردة بأمر الإحالة – والتي كانت مطروحة بالجلسة – وهي أبحل الطاعن نفسه ولآخرين مبلغاً على سبيل الوضوة للإخلال بواجبات وظيفته، وهي بذاتها الواقعة التي إقلاها الحكم المعلود فيه يعد أن تحقق من توافر ركبها المادي وظيفته - وكان تصدى الحكيمة لشروط الطاعن به – وهو أخذ عطية لأداء عمل زعم آنه من أعصال وظيفته - وكان تصدى الحكمة لشروط الإحتصاص وإنهاؤها بناء على الوقاتع الثابية بالتحقيقات والتي كانت مطروحة للبحث والمناقشة بالجلسسة الإجتماعية هو أن يعرض عليه، وهو من قبل تمجيم الوقاتع المطروحة على المحكمة بقصد إستجلاء ركن من ركان الجرعة وهو ركن الإختصاص وإعطاء الواقعة وصفها القانوني السليم بما ليس فيه إضافة لعمصر من أركان الجرعة وهو ركن الإختصاص وإعطاء الواقعة وصفها القانوني السليم بما ليس فيه إضافة لعمصر جديد أو أعلماً بصورة مفايرة للصورة الذي لوتسمت في ذهن الحكمة وينتها في صدر حكمها، فإن تعيب الحكمة بالإعلال بحق الدفاع وبائتناقس لقيامه على صورة معارضة يكون على غرر أماس.

الطعن رقم ٢٠ المستة ٣٩ مكتب فني ٧٠ صفحة رقم ١١٧٤ يتاريخ عبرة 1 ٩٩٩/١٠/٢٠ من الأوراق أن الدعوى رفعت على الطاعين بوصف أنهما أنتجا خبراً عالفاً للمواصفات القانونية وقد دانهما الحكم الإبتدائي عن جريمة إنتاج خبر يقل وزنه عن الوزن المقرر، فإن تعديل محكمة أول درجة لوصف النهمة على هذا النحو دون أن تلفت نظر الدفاع عن النهمتين لا يدوب عليه بطلان الحكم الصادر من الحكمة الإستنافية ما دام المهمان حين إستأنفا هذا الحكم كانا على علم بهذا التعديل.

* الموضوع القرعى : سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود :

الطعن رقم ٣ لسنة ٢١ مكتب فني ٣ صفحة رقم أيتاريخ ٢١/٢/١٦

لا يصح الإحداد على عقد بشراء صفقة أرض كأساس لتوفير النصاب القنانوني لـدى الملعمون هــده إذا كانت القرائر، والملابسات التي أحاطت بهذه الصفقة تشويه بالصورية .

الطعن رقم ٣٤ لمنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٣٥٣ يتاريخ ٥٩/٦/٢٥٥٠ غكمة الموضوع سلطة تفسير العقد.

الطعن رقم ٣٨ نسنة ٢٨ مكتب فتي ٩ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٦

إن شركات المساهمة التي تجاز دور التصفية لا تخضع لقيود النسب المقسررة بالمادة ٩٣ من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ وهي النسب الخاصة بالحد الأدنى لعدد المستخدمين المصريين ونجموع ما يتقاضونـه من أجور ومرتبات، إذ أن العقاب لا يكون مستحقاً إلا إذا خولفت النسب المشار إليها آنشاً حال مزاولة الشوكة نشاطها العادي.

الطعن رقم ٣٣٣ لمنتة ٣٢ مكتب فتي ١٣ صفحة رقم ١٠٥ يتاريخ ٢٩/٥/٢٩

نحكمة الموضوع عق تفسير العقود بما لا يخرج عما تحتمله عباراتها وتفهم نيسة المتعاقدين لإستنباط حقيقة الواقع منها وتكييفها التكييف الصحيح ولا رقابة نحكمة النقض فيصا تراه سالغا ولا يتنافى مع نصوص العقد. فإذا كانت المحكمة قد فسوت عقد الزواج العرفي المقدم من الطاعنين بأنه عقد بات مندج الأثره فوراً وليس وعداً بالزواج بما تحتمله عباراته الصريحة وإعترف الطاهن الثاني بشأنه وكمانت قمد عولمت في حصول الوطء بين الطاعنين على هذا العقد وما تبعه من دخول بالإضافة إلى ما ساقته مسن ظروف وقرائين وإطمأنت إليها في حدود سلطتها التقنيرية في تقدير الدليل بما لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي وبأسباب تؤدى إلى التيجة التي إنتهت إليها بما لا تقبل مجادلتها فيه، لما كان ذلك فيان النعي على الحكم بالقساد في الإستدلال يكون في غير محله .

الطعن رقم ١٠٤ نسنة ٣٣ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ٢٠٣١/١٢/٣١ تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقة معناه مسن سلطة محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيمه منا دامت عبارته وسائر ما إستعانت به المحكمة في تفسيرها له وما كونت به إقتناعها يؤدى إلى ما إنتهت إليمه

وله مأخذ صحيح من الأوراق.

الطعن رقم ۲۸۹ نمستة ۳۸ مكتب فتى ۱۹ صفحة رقم ۲۰۱ بتاريخ ۱۹۲۸/٤/۸ تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقة معناه مسن مسلطة محكمة الموضوع ولا معقب عليهما فهمه مما دامت عباراته وسائر ما إستعانت به المحكمة في تفسيرها له وما كونت به إقتناعها يؤدي إلى ما إنتهست إليمه وله مأخذه الصحيح من الأوراق .

الطعن رقم ٤٧ ٥ استة ٣٨ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٥

متى كانت عبارات العقد كما أوردها الحكم المطعون فيه تؤيد ما إمتظهرته المحكمة منها، ولم يخدج الحكم في تفسيره للعقد عما تحتمله نصوصه، فإستخلص أن نبة المتعاقدين قمد إنصرفت في وضموح وفي دلالة قاطعة إلى إعبار العقد عقد إيجار، وأن تقديرها لقيمة الأخشاب والنص على التزام المنهم بدفعها في حالة عدم رد الأخشاب، لم يقصد به صوى حفظ حق المدعى المذني وذلك بتقدير تلك القيسة سلفاً قطماً لكل نزاع قد ينار في شأنها مستقبلاً، وكان هذا الذي خلص إليه الحكم همو إستخلاص سائغ حصلته محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية مما تستقل به ولا رقابة شحكمة النقض عليها في ذلك، فإن المعي على الحكم الحقاً في دلك، فإن المعي على الحكم الحقاً في ذلك، فإن المعي على

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ١٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٥٥ م١٩٧٥/٥/٢

لما كان من المقرر أن نحكمة الموضوع سلطة تفسير العقد وكانت المحكمة قد إنتهت في إستخلاص سائغ إلى أن الدين المؤجرة وفقاً لعقد الإيجار القـائم بـين الطاعنـة والمستاجر " المطمون ضـده " تنبعهـا ماكيــــــ الــرى موضوع النزاع فلا يجدى الطاعنــة قولها أن عقد الإيجار لا يشــمـل هذه الماكيـــة.

الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٣٣٧ يتاريخ ٢١/٥/١/٥

 لا نزاع في أن محكمة انقض سلطة قاضى الموضوع في تفسيره للعقود وفي تكييف فما، حسى إذا رأت في الحكم الصادر منه إنحرالاً أو زيفاً عن نصوص العقد موضوع الدعوى كان لها أن تصحيح ما وقمع من الحطا وأن ترد الأمر إلى التفسير أو التكييف القانوني الصحيح.

إن التكييف القانوني للعقود المسئلح على تسميتها في فرنسا ياسم " Location - vente" لا يهزال موضع خلاف بين الخالم والفقهاء. فإذا إحتر قاضي الموضوع عقداً من هذا القبل عقد بيم، مستهدياً في موضع خلاف بين أخلى المقد ومستقهراً منها حقيقة قصد التعاقدين وقت التعاقد، بحيث لم يقع منه تحيف الأى نص من نصوصه ولا مسخ لحكم من أحكامه، بل كان كل ما فعل إنحا هو تفليب لمنى من المماني الواردة به على معنى آخر، فإن محكمة النقض لا تستطيع سوى إقرار ما ذهب إليه.

الطعن رقم ١٩٢١ نسنة ٨ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٣٩/١/٢

نحكمة الموضوع أن تفسر المحررات على الوجه الذي تراه مفهوماً منها، ولا معقب عليها في ذلك ما دامت عبارات المحرر تحتمل التفسير الذي أخذت به .

الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٨٤ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ٢٣/٧٩/٣

من المقرر أن محكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير ما ينطوى عليه العقد القدم إليها صلحاً كان أو سواه، كما أن أما حق تفسير العقود بما لا يخرج عما تحتمله عباراتها وتفهم نية العاقدين الإستنباط حقيقة الواقع منها وتكييفها التكييف الصحيح، ولا رقابة نحكمة النقض فيما تراه سائعاً ولا يتسافى مع نصوص العقد، ولما كانت محكمة الموضوع قد فسوت ما جاء بعقد الصلح بأن الزوجة قد إقتصت بمقتضاه التعويض بمفتها الشخصية لحسب وليس بصفتها وصبة على القصر بما لا خروج فيه عما تحتمله عباراته وعما لم مأخذه الصحيح من مدوناته التي لم يرد فيها ما يشير من قريب أو من بعيد بأن الزوجة قد إقتضت تعويضاً لماخ القصر بموجب ذلك الصلح، فإن ما ينعاه الطاعن على اخكم بدعوى مخالفة الشابت بالأوراق لا يكون له من وجه ولا يعدد به.

الطعن رقم ٢٧٠٧ أمنلة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٥٩٢ يتاريخ ٢٩/٥/٧/ الما حق من المقرر أن غكمة الموجوع كامل السلطة في تقدير ما ينطوى عليه العقدان المقدمان، كمسا أن لها حق تفسير العقود بما لا يخرج عما تحتمله عبارتها وتفهم فية العساقدين لإستنباط حقيقة الواقع منها وتكييفها التكيف المصحيح، ولا وقاية غكمة النقض فيما تراه سائفاً ولا يتنافى مع نصوص العقد.

* الموضوع القرعي : مناطة محكمة الموضوع في تقدير أراء الخيراء :

الطعن رقم ١٧٧٦ نسنة ٣١ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٢٥٧ يتاريخ ٢١٩٦/٤/١٦

- من القواعد القررة أن محكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطوحة أمامها، وهي الخير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها - أو بالأستعانة بمنسير يكتفسح رئيه لتقديرها - ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها. فإذا كانت المحكمة قد إطلمت على المورات المطمون فيها بالتزوير وقامت بعملية المصاهلة بنفسها وإطمالت إلى رأى الخيرة في هذا الشأن، فلا يجوز مصادرة المحكمة فيما علمت إليه .

فكمة الموضوع سلطة الجؤم بما لم يجزم به الخيو في تقريره متى كانت وقمائع الدعوى قبد أيبدت ذلك
 عندها وأكدته لديها

الطعن رقم ٢٨٢٦ أسنة ٣٦ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ٢١٦/٦/١١

من المقرر أن غكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه، إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطنها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه. ولما كان الثابت أن انحكمة أخذت بتقرير قسم أبحاث النزيف والنزوير للأسانيد التي بني عليها ولما تبيته بنفسها تما ينفق مع الرأى الذي إنهي إليه هذا التقرير، وكان لا يبني من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن طلب إلى المحكمة إستدعاء خبير قسم أبحاث النويف والنزوير والحبير الإستشارى لمناقشتهما، كما لم يطلب الإستعانة بخبير ثالث مرجح، فإنه لا تشويب على على المحكمة إذ هي أطرحت تقرير الحبير الإستشارى ولم تستعن بخبير ثالث ومن شم يكون النعى على الحكم بالقصور فلذا السبب غير صديد.

المطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٧ مكتب فقى ١٨ صفحة رقم ٢٧١ يتاريخ ٢٩٩ م 19٩٠ الله 19٩٧ بتاريخ 19٩٧/٥/٢٩ للمحكمة أن تفاصل بين تقارير الحيراء وتأخذ بما تراه ونطرح ما عداه، إذ أن الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل. فمتى أخملت بالتقرير الطبى الشرعي فإن ذلك يفيد أنها أطرحت التقرير الإستشارى ولا يلغ مها الم دخليه إستقلالاً.

الطعن رقع ٤ ٢ ١ المسئة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٩٦١ يتنزيخ ١٩٩٧ (١٩٧٠ ١٩٩٧) الأمر في تقدير آراء الجراء من إطلاقات محكمة الموضوع إذ هو متعلق بسلطتها فسي تقدير أدلة الدعوى ولا مقب عليها في.

للطعن رقم ١٧٨٣ ثمنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ٨/١/ ١٩٧٠ من القرر أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب ندب خير في الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لذيها. الطعن رقم ١٩٧٧/ ١٩٧١ ثمنية 6 مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٨ الأمر في تقاير آراء الحيراء من إطلاقات قاضي الموضوع .

الطعن رقم ٥٥ لمستة ٤١ مكتب فقى ٧٧ صفحة رقم ٣٥٠ بناريخ ١١٠ عرصة المحمد القدر الاستفاد المحمد القدر المحمد الله المحمد المحمد القدر المحمد المح

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤١ مكتب فتي ٢٢ صفحة رقم ٤٤٠ يتاريخ ٦/٦/١١/١

من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريوهم من إعتراضات ومطاعن مرجمه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقـارير، شـأنها في هـذا شـأن سـانر الأدلـة لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل، وأنهـا لا تلـتزم بنـداب تجبير آخـر في الدعـوى أو المرد علـى الطعون المرجهة إلى تقارير الحبراء، ما دامت قد اخذت بما جاء بها، لأن مؤدى ذلك أنهـا لم تجـد فـى تلـك الطعون ما يستحق إلشاتها إليها .

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٢

لا تلتزم محكمة الموضوع بإجابة طلب ندب خير في الدعوى ولا بإعادة المهمسة إلى ذات الحبير مـا دامـت الواقعة قد وضحت لديها وما دام في مقدورها أن تشق طريقها في المسألة الطروحة عليها .

الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٣

- غكمة المرضوع أن تجزم بما لم يجزم به الحبير في تقريره منى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها. ولا كان البين م مطالعة الحكم " المطعون فيه " أنه أورد من واقع الشرير العلمي الشرعي أن بالمجنى عليه إصابة قطعية رضية بالجندارية السرى يجوز حدوثها من جسم صلب راض دى حافة حادة مثل من الفائم، وقد نشأ عنها حافة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى بالجندارية اليسرى يعرض المنج للإصابات الماشرة ولعوامل الجنو ويجعله أكثر عرضة للمضاعفات الدماضية كالشلل والعمرع بما يقلىل من كفاءته وقدرته على العمل بنحو عشرة في الماتة، فإن ما ييره الطاعن في خصوص إعتماد الحكم على القرعي من أنه بني على الرجيح لا القطع يكون على غير اساس.

- من المقرر أن نحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير المقدم إليهما ما دامت قد إطمأنت إلى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها في هذا الحصوص. ومن ثم فمإن ما يشيره الطاعن من دعموى تتاقض الطبيب الشرعى فيما أثبته في صدر تقريره من أنه وجد المجنى عليه عند مناظرته في حالة طبيعية ولا يشكر من أعراض دعاغية وما إنتهى إليه في ختام تقريره من تخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه لا يكون له مجل.

 الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٠٨٧ يتاريخ ١٠٧٠ مرا 1 ١٩٩٩ من القرر أن تقدير آراء الحبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعواضات مرجمه إلى محكمة الموضوع إذ هو متعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه، كما أن في إغفال الرد عليها ما يفيد ضمنا أنها اطرحتها ولم تر فيها ما تطمين معه إلى الحكم بالإدانة.

* الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود :

الطعن رقم ۱۰۸۹ لمستة ۱۹ مكتب فقى ۱ صفحة رقم ۱۳۷ بقارية ۱۹۵۰ بقارية ۱۹۵۰/۳/۱۳ الأمر فى الأخذ باقوال الشاهد يرجع إلى إقتناع القاضى بصدقه، فمتنى إطمان إلى اقواله وأخذ بها فلا معقب عليه، ولا يؤثر فى صلامة حكمه أنه لم يأخذ بدليل مشابه بالنسبة إلى تهمة أخرى أو متهم آخر.

الطعن رقم 10 ك أسنة 20 مكتب فقى 2 صفحة رقم 10 بتاريخ 1/100.4 للمحكمة السلطة في تقدير أقوال الشهود والأخذ بما تطمئن إليه من أقواهم با ألم في التحقيقات الإبتدائية .

الطعن رقم 19 ؛ لمستة ٧٠ مكتب قتى 1 صفحة رقم ٧٧٩ يتاريخ ١٩٥٠/١/١ غكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أقوال الشهود ولا معقب عليها في ذلك ما دام هلما الاستخلاص حاصلاً ١٤ يؤدى إليه .

الطعن رقع ١٠٨٤ لسنة ٢٠ مكتب فتى ٢ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٥٠/١/١/ 1 من من محكمة الموضوع أن تون روايات الشهود وتأخذ منها بالرواية الني تطبئن إليها وتطرح ما عداها. وتعويلها على ما تأخذ به من شهادة شاهد وإطراحها ما لم تأخذ به منها معساه أنها لم تو فيمما أطرحته ما يصح الركون إليه.

<u>الطعن رقم ۱۹۳۳ لمسئة ۷۰ مكتب قتى ۷ صفحة رقم ۵۶۷ پتاریخ ۱۹۹۰/۱۹۲۷</u> من القرر أن نحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعمد على قول للشاهد وأن تطرح قولاً آخر له ولا معقب عليها فى ذلك.

الطعن رقم ۱۱۱۶ نسنة ۲۰ مكتب فقى ۲ صفحة رقم ۲۸۸ بتاريخ ۱۹۰۰/۱۱/۲۸ إن أخذ المحكمة بأقوال شاهد ولو كان قريباً للمجنى عليه أو كان هو المجنى عليه نفسه – ذلك موكول إلى إطمئنانها وحدها وإستقرار عقيدتها.

الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٠ مكتب قتى ٢ صفحة رقم ٧٦٨ بتلريخ ١٩٥١/٣/١٥١

محكمة الموضوع أن تعتمد على قول للشاهد متى إطمأنت إليه وأن تطرح ما لا تطمئن إليه مـن قـول آخـر له.

الطعن رقم ۱۱۳۳ لسنة ۲۰ مكتب فتي ۲ صفحة رقم ۲۱۱ بتاريخ ۲۱۱/۱۱/۰ ۱۹۵

نحكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد أمامها بالجلسة وإن كان قد قسور ما يخالفها في التحقيقات كما لها أن تأخذ بأقوال بعض الشهود دون بعض وترتب على ذلك التبيجة التي تؤدى إليها حسبما تطمئن إليه من تقديرها لهذه الأقوال.

الطعن رقم ۱۲۸۱ اسنة ۲۰ مكتب فني ۲ صفحة رقم ۹۹۰ بتاريخ ۱۹۰۱/۱/۱۰

اطردت أحكام هذه المحكمة على أنه إذا حضر بعض الشهود وغاب بعض آخر كان من الجائز للمحكمة أن تكتفى بسماع الشهود الحاضرين وتأمر بتلاوة أقوال الفاتين أو تطلع عليها ما لم يصر المهم على سماع أقوالهم في مواجهته.

الطعن رقم ۱۳۷۸ لسنة ۲۰ مكتب فني ۲ صفحة رقم ۲۱۱ پتاريخ ۱۲/۲۱/، ۱۹۵

لا تنويب على المحكمة إذا هي أخلت بأقوال الشباهد بالتحقيقات دون أقواله بالجلسـة أو أخـذت ببعض أقواله دون بعض، فإن الأمر في ذلك كله موجعـه إلى إطمتنانهـا إلى صحة الأدلـة المطروحـة أمامهـا تما لا معقب خكمها فيه.

الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٢٠ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٥٠/١٧/١٠

للمحكمة أن تعتمد في حكمها إلى جانب شهادة الشهود اللين سمتهم وأشارت إليهم على جميع
 العناصر الأعرى الواردة بالأوراق والطروحة أمامها للبحث في الجلسة.

- ليس على المحكمة أن تبرر إطراحها شهادة شهود النقى وأخذها بشهادة شهود الإثبات .

الطعن رقم ١٤٠٣ لسنة ٢٠ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٩٤٤ بتاريخ ١٩٥١/٢/١٩

محكمة الموضوع أن تأخذ بإعواف متهم على متهم في التحقيقات الأولية ولو عدل عنه بالجلسة.

الطعن رقم ١٧٣٦ لمنة ٢٠ مكتب فتي ٢ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٩٥١/١/١٥

من القرر أن للمحكمة بما فنا من صلطة تقدير الأدلة أن تحمد على قول للشاهد أو للمتهم متى إطمأنت إليه وأن تطرح ما لا تطمئن إليه من قول آخر له، وما دام ما إعتمدت عليه من ذلك له أصله في التحقيقات ويؤدى إلى ما رتب عليه فلا تجوز الجادلة فيه أمام محكمة القض.

الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٢٠ مكتب قتى ٢ صفحة رقم ٧٤٩ بتاريخ ٢١/٣/١٧

لا وجه للنمى على المحكمة أنها لم تنفذ قراراً أصدرته بسماع شاهد ما دامت هى التي أمرت بإستدعاء هذا الشاهد وآخر ثم إستفنت عنه بعد محاعها شهادة الشاهد الآخر وموافقة الدفاع على ذلك.

الطعن رقم ۱۷۹۷ نسنة ۲۰ مكتب فني ۲ صفحة رقم ۷۷۸ بتاريخ ۱۹۵۱/۳/۱۹

غحمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير شهادة الشهود فتأخذ ما تطمئن إليه منها وتوك منا لا تطمئن إليه كما أن لها كامل السلطة في الأخذ بما يقروه الشاهد في التحقيقات الأولية وإطراح ما يقوره نفس الشاهد أمامها.

الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٢٠ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٥٥٥ يتاريخ ١٩٥١/١/٢٩

متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة القض لكونه من الأمور الموضوعية.

الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٧٠ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٧٧٥ يتاريخ ٥/١/٥٥١

غكمة الموضوع أن تستند في قضائها إلى أقوال شاهد على أساس أنها صحيحة وصادقة في رأيها بالنسبة إلى واقعة سينة أو متهم معين وغير صحيحة بالنسبة إلى واقعة أعرى أو متهم آخر ما دام تقدير قوة الليل في الإثبات من سلطتها وحدها، وما دام يصح في المقل أن يكون الدليل المستمد من أقوال النساس صادقاً في جهة وغير صادق في جهة أو جهات أخرى من الجهات التي تناوفا.

الطعن رقم ١٩١١ نسبة ٢٠ مكتب فتي ٧ صفحة رقم ٨٩٣ يتاريخ ٢/١/١٥١

ليست محكمة الموضوع ملزمة أن تذكر سبب أخلها بشبهادة الشهود اللين تناخل بشبهادتهم ولا سبب إطراحها لشهادة من لا تقع به إذ الأمر في ذلك إنما يرجع إلى ما تطمئن إليه.

الطعن رقم ٢٥٨ نسنة ٢١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١١٩٠ يتنريخ ١١٩٠/١/١٥

إن القانون لم يقيد القاضى بأدلة معينة بل خوله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة تقدم إليه. فلمه أن يعتمد على أقوال شاهد متى إطمأن إليها وأو كان قريباً للمجنى عليه أو كان هو المجنى عليه نفسه.

الطعن رقم ٤٣٦ لمنة ٢١ مكتب فتي ٣ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ٢١/١١/٢٧

للمحكمة في أثناء نظر الدعوى أن تستدعي أي شخص لم يكن سبق إعلانه لتسمعه شاهداً في الدعوي.

الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢١ مكتب أنى ٢ صفحة رقم ١١٥٥ بتاريخ ٢٨/٥/١٥١

إن المحكمة وإن كان لها سلطة تقدير شهادة الشهود فذلك إنما يكون على أسساس الحقائق الثابعة بالأوراق ولكنها إذا أدخلت في تقديرها للشهادة واقعة تخالف الشابت بالأوراق فهذا يكون عيماً في الإستدلال يفسد حكمها.

الطعن رقم ٥٩٤ اسنة ٢١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١١٦٠ بتاريخ ٢٨/٥/١٥٥

متى كان إعلان الشاهد غير تمكن كان يكون توفى أو تعلن على النيابة إعلانه لعدم الإهنداء إليه كان من الجائز للمحكمة أن تبنى حكمها على المتحقيقات الأولية. فإذا كانت النيابة قد قررت أنها لم تستدل على الشاهد وكان المنهم لم يند إستعداده للإرشاد عنه، فإعتمدت المحكمة على أقواله في التنحقيقات الأولية فيلا وجه للنعى على حكمها أنها بنته على شهادة شاهد لم يسمع أمامها.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢١ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٢٠٠ يتاريخ ١٩٥١/١١/٠

إذا كان المتهم قد طلب سماع شاهد فردت المحكمة على طلبه علما بأن الشساهد المطلوب سماعه صالع فى الجريمة وأنه شاهد نفى، وأنها رخصت للمتهم فى إعلان شهود النفى وأجلت القطيسة مواراً خلما الفوض فلم يحصورا، فهذا الذى قائمه المحكمة يجعلها فى حل من صرف النظر عن سماع ذلك الشساهد إذ رأت هى أن محتوره لم يكن مترودياً للههور الحقيقة ه

الطعن رقم ١٠٧٧ اسنة ٢١ مكتب فتي ٣ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩١/١١/١٩ ١٩٠

إذا كان الظاهر من عاصر الجلسات أن شهود الإثبات في الدعوى لم يحضروا الجلسة الأعرة أصام محكمة أول درجة فامرت المحكمة بتلاوة أقوائم ثم محمت من حضر من شهود النفى ثم ترافع المنهم دون أن يتمسك بحضور الشهود المعانين وسماعهم في مواجهته، ثم لما حجزت القضية للحكم ورخص للمتهسم في تقديم مذكرة بدفاعه لم يطلب في هذه المذكرة شيئاً عن الشهود فبإن إجراءات المحاكمة الإبتدائية تكون صحيحة. وإذا كانت المحكمة الإستنافية بعد ذلك قد رفضت طلب المتهسم سماع شهود الإلبات فإنها لا تمرى هي تكون عنطنة إذ هي بحسب الأصل تحكم بناء على أوراق القضية دون أن تجرى تحقيقاً فيها إلا ما ترى هي لوماً له .

الطعن رقم ١١٧٦ نسنة ٢٧ مكتب فتي ؛ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٥٣/١/١٣

إن القانون لا يمنع انحكمة من أن تعول على شهادة شاهد في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشسهود الذين سمتهم ما دام أنها كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة، وذلك دون أن يوجب عليها تلاوتها بالجلسة .

الطعن رقم ٧٦ نسنة ٢٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٨

ليس للمتهم أن ينهى على المحكمة الإخلال بحقه في الدفاع لإعتمادها في إدانته على أقوال شاهد غائب دون تلاوتها في الجلسة متى كان هو لم يطلب منها هذه الثلاوة وكانت الأقوال مـن بين عنـاصر الدعـوى المطروحة للبحث والتي يصح للمحكمة الأخذ بها إذا اطمأنت إنيها .

الطُّعن رقم ٤٤٤ لمنة ٢٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٩

نحكمة الموضوع أن تقدر أقوال الشهود وتأخذ بما تطمئن إليه منها دون أن تورد لذلك أسبابًا. -

الطعن رقم ٦١٩ لمنة ٢٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٧٤٧ يتزيخ ٢٩٥٤/٦/٩

للمحكّمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في حق متهم وتلتفت عنها في حق غيره وأن تأخذ بشبطر منهما دون شطر آخر إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ إطعننانها إلى صحة الدليل الذي تبني عليه عقيدتها.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٤ مكتب فتي ٥ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ٢٠/١/١٥٥٠

نحكمة الموضوع وهي بسبيل تكوين عقيدتها في الدعوى أن تأخذ بقـول الشـاهد بالنسـية لِعصَّ المُتهمين دون البعض الأخر، إذ الأمر في ذلك مرجعه إلى إطبعانها .

الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٢٤ مكتب فتي ٦ صفحة رقم ٣ يتاريخ ٤/١٠/١ع١٩٥

للمحكمة أن تأخل بما يقرره الشاهد أمامها، وإن خالفت أقوالــه الأولى في التحقيق، إذ الأمر مرجعــه إلى إطمئنانها.

الطعن رقم ٢١٦ نسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١/١٠١١

إن نحكمة الموضوع الحرية في تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى.

و ها في سبيل ذلك أن تأحد بم تطمئن إليه من أقوال الشهود في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو الحاكمة، وتطرح ما عداها تما لا تطمئن إليه، دون أن تكون مازمة يهان الأسباب.

الطعن رقم ٢٥١٦ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٣٦٦ يتاريخ ٢٩/١//١٧

إن صلة القرابة أو المصاهرة بين شاهد والمجنى عليه لا تمنع انحكمة من الأبحد بشهادة الشاهد متى كالت قد واطمأنت إليها .

الطعن رقم ۲۴۱۷ نسنة ۲۴ مكتب فني ٦ صفحة رقم ۷۴۴ يتاريخ ٥/٤/٥٥/١

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد في حق بعض المتهمين وتعرض عمالاً تطمئن

إليه منها في حق البعض الآخر دون أن يعد هذا منها تناقضاً يعيب حكمها ما دام تقدير قوة الدليل موكولاً إليها وحدها.

الطعن رقم 11 لسنة 20 مكتب فقى 7 صفحة رقم 201 بتاريخ 1909/7/19 للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد في الجلسة وإن خالف قولاً آخر لــه في التحقيق دون أن تكون ملزمة سان علة ذلك.

الطعن رقم ٧١ لسنية ٧٥ مكتب قلى ٦ صفحة رقم ٢٩.٢ يتاريخ ٢٩/٣/٢٧ للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول شاهد في إحدى مراحل التحقيق وتطرح قمولاً آخر لا تطمئن إليه.

الطعن رقم ٨٩ المشة ٧٥ مكتب ثقى ١ صقحة رقم ٨٩٧ بيتاريخ ١٩٠٥/٤/١١ غكمة الموضوع أن تطرح أقوال من لا تلق به ولا تطمئن إلى صحة روايته من الشهود وأن تاخذ بما يرتساح إليه ضميرها ما دامت تستخلصه بأسباب سائفة عقلاً ويكون له أصله الثابت بالأوراق .

الطعن رقم ١٩٦٦ لمسلة ٥٦ مكتب فقى ٦ صفحة رقم ٨٢٨ يتاريخ ١٩٥٥/١٩١<u>٠</u> غكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر بفير معقب عليهــــا وأن تطرح اقوال من لا تتق بشهادته من غير أن تكون ملزمة بتبرير هذا الإطراح .

الطعن رقم ٣٧ ملمنة ٣٥ مكتب فقى ٦ صفحة رقم ٢٠٠١ يتاريخ ١٩٥// 190/ ممالك للمحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ باقوال الشاهد التى أدلى بها فى جلسة المحاكمية ولو خمالفت أقواله فى مواحل التحقيق الأعرى إذ المرجع فى ذلك إلى إطمئناتها إلى صحة الدليل الذى تاعذ به.

الطعن رقم ١٩ أسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ٢٦/٣/٢٦ ١٩٥٨

- تقوم الأحكام الجنائية على أساس من حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها وللمحكمة في سبيل تكوين عقيلتها أن تعتمد في حكمها على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها ما دامت قد إطمأنت إليها دون أن تطالب ببيان السبب متى كانت هذه الأقوال تؤدى عقلاً إلى التيجة التي إنهي إليها الحكم . ـ غكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال شهود الإثبات وتطرح أقوال شهود النفى دون أن تــلزم بيــان الســـب ما دام الرد على أقوال الأخيرين مستفاداً من الأخذ بادلة الثبوت التى أوردها الحكم .

- تناقض الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .

الطعن رقم ٥٨ ١٤ لسنة ٢٦ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٩

للمحكمة في سيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشهود في التحقيق الإبتدائي، وإن خالفت أقوالهم بالخلسة، دون أن تكون ملزمة بينان سب ذلك أو تعليل عدول الشهود عن أقوالهم الأولى.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٧ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٣٩١ يتاريخ ١٩٥٧/٤/٩

ليس لهي القانون ما يمنع المحكمة من الأعمد بشهادة منقولة عن شاهد أنكر صحتها وصدورها عنه إذ المرجع في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة هو إلى محكمة الموضوع وحدها.

الطعن رقم ١٧٥٧ نسبتة ٧٧ مكتب فني ٩ صفحة رقم ١١٨ يتاريخ ٣/٩٥٨/٢

إن إستناد الحكم إلى ألوال لمعض الشهود منقولة عن شهود آخرين أمر لا يحرمه القنانون إذ مرد ذلك إلى ما تطمئن إليه محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من أدلة في الذعوى .

الطعن رقم ۲۹۳ نسنة ۲۸ مكتب فني ۹ صفحة رقم ۲۰۰ بتاريخ ۲۱/۵/۱۹

منى كان الثابت بمحضر الجلسة أن الحكمة ناقشت رئيس قسم الطب الشرعى فيما ورد بالتقرير الطبى وبعد ذلك وجه الدفاع سؤالاً أجاب عنه الشاهد بأنه سبق أن أوضح ما يبراد الإسطسار عنه في إجابة سابقة، ثم ثنى الدفاع بسؤال آخر وجهه للطبيب الشاهد فردت الحكمة بصمون ما قرره الطبيب الشرعى في صدر مناقشته ثم أبدى الطبيب موافقته على ما قائته الحكمة، فإن ما ذكرته الحكمة ليس فيه معنى إبداء المحكمة لرابها لأنها إنما رغبت بما لاحظته أن تنبه الدفاع إلى مصمون ما سبق للشاهد أن أوضحه فيما سلف من مناقشته أمامها.

الطعن رقم ٦٦٨ نسنة ٢٩ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ١٨١ يتاريخ ٢٨١ ١٩٥٩/٦/٢٣

عماد الإثبات في المواد الجنائية هو التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بنفسها وتوجهه الوجهة التي تراها موصلة للحقيقة، أما التحقيق الإبتدائي فليس إلا تمهيداً لذلك التحقيق الشفوى، ولا يعدو أن يكون من عناصر الدعوى التي يتزود منها القاضي فسي تكوين عقيدته - فىلا حرج على انحكمة إذا هي أعملت بشهادة الشهود في الجلسة دون أن تأخذ بأقواهم في التحقيقات الأولى.

الطعن رقم ۱۷۲۹ نستة ۲۹ مكتب فتى ۱۱ صفحة رقم ۲۸۷ بتاريخ ۲۸/۳/۲۱

غكمة المرضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه إذ الأمر في ذلك مرجعه إلى إطمئنانها، فلا تتربب عليها إذا هي أصست قضائها بإدانة المنهم على أقوال الشهود الذين أوردت مؤدى شبهادتهم وإعتمادت عليها في خصوص واقمة القسل التي قارفها المنهم واطرحتها في شأن أداة القبل لما ها من صلطة تقدير الدليل .

الطعن رقم ۱۳۰۸ نسنة ۳۰ مكتب فني ۱۱ صفحة رقم ۷۹۱ بتاريخ ۱۹۲۰/۱۱/۱۰

وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشبهادة منزوك لتقدير محكمة الموضوع، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يقيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها علمى عدم الأعذ بها - ولا يجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٧٠ نسنة ٣١ مكتب فتي ١٢ صفحة رقم ٦٩٨ يتاريخ ٣١/٦/١٣ ١٩٦١

إذا كان النابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع -- حين أشــار فمى موافعته إلى الحصومة القائمة بين ضابط السجن وبين المنهم -- لم يكن يقصد من ذلك صوى التشكيك في شهادتهم التى إطمأنت المحكمة إلى صدقها، دون أن يطلب إلى المحكمة تحقيقاً معيناً في هذا الصدد، فإن ما يثيره من قصور الحكم في الود على دفاعه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣١ مكتب فتي ١٣ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ٢١٦/١/١١

من المقرر الذونا أن الحكمة الإستنافية تقعى على مقتعى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود إلا أن يكون ذلك لتحقيق دفاع جوهرى أففلته محكمة الدرجة الأولى. فإذا كالت محساصر الجلسات قد حملت في درجتى المقاضي من أي إدعاء بحصول عمو بالصورة في تساريخ تحرير الشبيك ومن أي طلب لدعوة الجميي عليه لمناقشته في ذلك، وكانت الحكمة الإستنافية قد رخصت للمتهم " الطاعن" بتقديم مذكرة في أجل حددته فلم يقدمها في الأجل المضروب فإن قضاءها بتأييد الحكم المستأنف الأسبابه ولأن الطاعن لم يأت بحديد في دفاعه يكون صحيحاً لا يشوبه القصور ولا إخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣١ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٦

منى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع خملها على عدم الأخذ بها، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة القفن .

الطعن رقم ١٨٠٣ نسنة ٣١ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ٢٣/٤/٢٣

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ باقوال الشهود والمنهمين في محضر جمع الإستدلالات التي عدلوا عنها في تحقيق النيابة وكان يبين من مطالعة محضر الضابط أنه تولى من بادىء الأمر تحقيق واقعة جنحة السرقة المستدة للطاعن وإستاذن النيابة في ضبط شخصين أخرين وتقييش مسكتيهما فأذلت له بضبط أحدهما فقط وتفييش مسكته ولكنه فشر مسكتي الإلتين ولم يضبط فيهما شيئاً ثم سأل المأذون له تفيشه وشبخصاً آخر فأبديا في عضره أقوافها التي أخذ بها الحكم المطمون فيه وأقمام قضاءه بإدانة الطاعن على تلك الأقوال وإلى قرائن مؤيدة غا. لما كان ذلك، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قاله الفساد في الإستدلال والحقاظ في الإستدلال على الإستدلال القوضوع .

الطعن رقم ٣٣٣ لمسنة ٣٢ مكتب فتي ١٣ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ٢٩٦٧/٥/٢٩

للمحكمة أن ترن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وهمى غير ملزمة بأن تتعقب كل جزئية يثيرها المتهم فى دفاعه بل يكفى أن تؤكد فى حكمها أن أركان الجريمة من فعل وقصد جنائى قد وقعا من المتهم وأن تين الأدلة التى قامت لديها فيجعلتها تعقد ذلك وتقول به .

الطعن رقم ٤٠٠ ٢٩ لمنتة ٣٧ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٤٣٠ يتاريخ ٢٠ ٥٩٩٣/٥

وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذي يؤدى فيه شهادته، والتتويل على قوله مهما وجه إليه مطاعن
 وحام حوله من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع، تنزله المنزلة التي تواها وتقدره التقدير البذى تطمئن
 إليه دون رقابة فحكمة النقض عليها.

- مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن إستناداً إلى أقوال الضابط وزميله، هو إطراح ضمنى لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، تما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقش.

 لا يعيب الحكم سكوته عن التعرض لشهادة شاهد النفي، لأن مؤدى هذا السكوت أن انحكمة أطرحتها اطمئناناً منها لأقه ال شهد د الإقمات.

الطعن رقم ٢٧ أسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٨٠؛ بتاريخ ٣/٦/٦/٣

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التمى يؤدون فيهما الشيهادة مووك لتقدير محكمـــة الموضوع، ومنى أخذت بشهادة شاهد. فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التمى ساقها الدفماع لحملها على عدم الأخذ بها، ولا يجوز انجادلة في ذلك أمام محكمة اللقض.

الطعن رقم ٣٥ نسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٢٣٢ يتاريخ ٢١/١٠/١٠

من القرر أن وزن أقوال الشهود من شنون محكمة الموضوع، وأنها متى أخذت بشهادة شساهد، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بهها.

الطعن رقم ۲۰۸ نسنة ۳۳ مكتب فني ۱۶ صفحة رقم ۳۸۰ بتاريخ ۳۰ ۱۹۲۳/٤/۳

لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتهما وأن تفهم قضاءها على فروض تناقض صريح روايت، بـل كـل مـا لهـا أن تـأخذ بهما إذا هـى اطمـأنت إليهما أو تطرحها إن لم تنق بها.

الطعن رقم ٣٠٠ نسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ٢٩٦٣/٦/١٧

للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد في إحدى مواحل التحقيق متى إطمسأنت إليها. وتطرح أقواله في مرحلة أخرى دون أن تكون ملزمة بيبان السبب.

الطعن رقم ٥٠٠ نسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة أرقم ٢٤٩ بتاريخ ٢١٠/١٠/١

- للمحكمة أن تعول في حكمها على ما تطمئن إليه من أقوال شاهد في التحقيق دون ما شهد بــه أمامهــا في الجلسة وأن تأخذ بيعض قوله دون البعض الآخر.

المنازعة في القوة التدليلية لشهادة بعض الشهود لا يعدو ن يكون جدلاً موضوعياً في العناصو الدي
 إستبطت منها محكمة الموضوع معقدها بما لا تناقض فيه لما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقسض
 لما هو القرر من سلطة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتقديرها.

الطعن رقم ٧٩٧ أسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٧٤٧ يتاريخ ١٩٦٣/١١/٤

رزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من معاهن، مرجعه إلى محكمة الموضوع، تقدره التقدير الذي تطمئن إليه. ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها. ومن ثم فملا تعريب على الحكمة إذا ما عولت في قضائها على أقوال الجميع عليه وبعض أقاربه من شهود الواقعة ما دامت قد إطمائت إليها، ولا إلزام عليها بالرد على دفاع الطاعن الموضوعي بهذا الشأن ما دام الرد مستفاداً دلالة من أدلة البوت السائفة التي أوردتها.

الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٧٥٤ بتاريخ ١٩٦٣/١١/٤

من المقرر أنه منى أخسلت محكسة الموضوع بشبهادة بعض الشبهود فيان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ٤٤٤ أسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٨٣٩ يتاريخ ٢٦/١١/٢٦

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويسل القضاء على أقواضم مهما وجمه إليهم من المطاعن أو عدم تعويله عليها، كل ذلك متووك نحكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها. ولما كمان الطاعن لا ينازع في أن الشاهد صبى ثميز ومن ثم يجوز الإستدلال بشسهادته، ولا يقبسل من الطاعن النعى على الحكمة أعداها بأقوال هذا الشاهد ما دامت قد اقتمت بها وأطمأنت إلى صحتها.

الطعن رقم ۹۸۷ لمسنة ۳۳ مكتب فني ۱۴ صفحة رقم ۸۹۴ پتاريخ ۲۹۲۳/۱۲/۹

الأصل أن من حق محكمة الموجوع أن تستخلص من أقبوال الشهود وساتر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة المحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتاعها وأن تطرح مما يخالف من محرور أخرى ما دام إستخلاصها سالها مستنداً إلى أدلة مقبولة في المقل والمنطق وغا أصلها في الأوراق وهى في ذلك ليست مطالبة بالا تناخذ إلا بالأدلة المباشرة بمل إن فما أن تستخلص صورة الواقعة كمما إرتسمت في وجدانها بطريق الإصنتاج والإستقراء وكافة المكتات العقلية ما دام ذلك سليماً منطقاً مع حكم العقل والمطق دون تقيد هذا التصوير بدليل معن.

 ١٠ الأصل هو أن إستحلاف الشاهد - عملاً بالققرة الأولى من المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي أحالت إليها المادة ٣٨١ المعدلة بالقانونين رقمي ٢٣٧ لسنة ١٩٥٥ و ١٩٠٥ لسنة ١٩٦٦ في باب الإجراءات أمام عماكم الجنايات - هم من الضمانات التي شرعت فيما شرعت لمصلحة المتهم ولا يجوز أن يوتب البطلان على إتخاذ هذا الضمان الذي قصد به حل الشاهد على قول الصدق.

٢) من القرر أن المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي أحالت إليها المادة ٣٨١ من هذا القنانون وإن كانت قد نصت على أن " ينادى على الشهود بأسماتهم وبعد الإجابة منهم يحجزون في الفرقة المخصصة هم ولا يخرجون منها إلا بالتوالي لتأدية الشهادة أمام الحكمة. ومن تسمع شهادته منهم يقى في قاعة الجذابة إلى حين إقفال باب المرافعة " فإنها لم ترتب على مخالفة هذه الإجراءات أو عنم الإشارة إلى الباعها في محضر الجلسة بطلاناً.

٣) مسق الإصوار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يمدل عليه مباشرة وإنما
 هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره، ما دام موجب هذه الوقائع

والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإمتنتاج وهو ما لم يخطئ الحكسم فى تقديره – ولا يضمره أن يستظهر هذا الظرف من الضغينة القائمة بين المنهم وانجن عليه والني دلما علم قيامها تدليلاً سائفاً.

٤) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وهي في ذلك ليست مطالبة بالا تناخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما إرتسمت في وجدائها بطريق الإستناج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق دون تقييد هذا التصوير بدليل معين.

ها محكمة الموضوع أن تجزئ الدليل فتأخذ به في حق متهم دون الآخو لما هو مقرر نها من سلطة وزن
 عناص الدعوى وأدلتها نما لا معقب عليها فيه.

 القدير الوقائع التي يستنج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنشاؤها متعلق بموضوع الدعوى نمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب طالما كان إستدلال الحكم مشيماً يؤدى إلى ما إنتهى إليه.

٧/ البيان المول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الـذي يسدو فيـه إقتساع القماضي دون غيره مـن الإجبزاء الحارجة عن سياق هذا الإقتماع.

٨) يصح الإستشهاد بالشهادة المتقولة عن الفير متى إطمأنت المحكمة إلى صحة صدورها عن نقلت عنه.

٩) لا يضير الحكم أن يأخذ بأقوال متهم على آخر متى وثقت المحكمة فيها وأرتاحت إليها .

٠ ١) الأصل أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صويحاً.

11 لا تلتزم انحكمة بمنابعة المنهم في مناحى دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة بايرها أو إمستنتاج يستنجه من ظروف الرأفة أو أقوال الشهود وترد عليه على إستقلال، طالما أن الرد يستفاد دلالة مس أدلة النهوت السائفة التي أوردها الحكم.

١٢) إختلاف الشهود في تحديد أوصاف آلة الإعتماء وإعتماد الحكم على شهادتهم بنارغم من هذا الإختلاف لا يعب الحكم ما دام قد أخذ من أقوالهم بما رآه صورة صحيحة للوائصة، هذا فضاءً عن آلة القتل ليست من الأركان الجوهرية في الجرية.

١٣) غكمة الموضوع أن تجزم بما أم بجزم به الطبيب الشرعى في تقديره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدته لديها.

الطعن رقم ٤٩ ١٠ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٧

من القرر أن للمحكمة أن تستغنى عن "عاع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنمه ذلك صواحة أو ضمناً دون أن يحول عدم "عاعهم أمامها من أن تعتمد فى حكمها على أقواهم التى أدلوا بها فى النحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث فى الجلسة.

الطعن رقم ١٧٨٧ اسنة ٣٣ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٦٤/٤/١٤

للمحكمة أن تستغنى عن مماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه.

الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٩١٠ يتاريخ ١٩٦٣/١٢/٩

وزن أقرال الشهود وتقدير الظروف الهي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مهما وجمه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجمه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير المذى تطمئن إليه دون معقب ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع علمي عدم الأخذ بها .

الطعن رقم ٣٢٧ لمنة ٣٤ مكتب فتى ١٥ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ٣٢/٦/٢٣ ا

 من المقرر أن محكمة الموضوع أن تعول على ما تقتع به من أقبوال الشمهود في أي مرحملة من مواحمل المحقيق المختلفة وأن تجرى أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .

- المحكمة غير مازمة بالإضارة إلى أقوال شهود النفى ما دامت لم تستند إليها فمي قضائها، وطالما أن قضاءها بالإدانة لأدلة النبوت النبى أوردتها يتضمن أنها لم تطمئن إلى أقوالهم فاطرحتها .

الطعن رقم ، ١٩٠ لسنة ٣٤ مكتب فتي ١٥ صفحة رقم ١٩٠ يتاريخ ١٩٦٤/١١/١٩ ... باد كان كان تاريخ مان طعالية بالإنجام الملامات المانات المانات المانات المانات المانات المانات المانات

من المقرر أن نحكمة الموضوع أن تأخذ بالقوال الشاهد أمامها متى إطمانت إليها ولو عاقلت قــولاً آمحمر لــه في إحدى مواحل التحقيق.

الطعن رقم ١٢٠٧ نسنة ٣٤ مكتب قتى ١٥ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ٢٩٦٤/١٢/٢١

- الأصل أن محكمة الموضوع إنما تورد من أقوال الشهود ما تقهم عليه لنضاءها وفمى عندم إيرادها لبمض تفصيلات معينة ما يقيد إطراحها. فلا ينال من سلامة الحكم أن يكون قد أغفل تحديد مسافة الإطلاق كمما ذكرها الشهود. – تحديد الأشخاص للمسافات أهر تقديري وليس من شأن الحلاف فيمه بفوض قيامه بين أقوال الشهود والتقرير الطبي أن يهدر شهادة الشهود ما دامت المحكمة قد إطمأنت إلى صحتها.

الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٣٤ مكتب فتي ١٦ صفحة رقم ٢٠١ يتاريخ ٣/١/١٩٦٥

من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على المحكمة إن هي أوردت مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبته إليهم جميعاً تفادياً من التكرار المـذى لا موجب له .

الطعن رقم ۱۷۷۳ نسنة ۳۶ مكتب فني ۱۹ صفحة رقم ۱۷۱ يتاريخ ۱۹۳۵/۳/۱

الأصل من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقدوال الشهود وسائر العناصر المطووحة أمامهما على بساط البحث الصورة الممحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقساعها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل معين، وأن تطرح ما يخالفه من صورة أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبوله في المقار والمستقد والمقار والمقار

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ مكتب فتي ١٦ صفحة رقم ٥٩٠ يتاريخ ١٩٦٥/٦/١٥

غكمة الموضوع أن تون أقوال الشهود فتأخذ منها ما تطبتين إليه في حق أحمدٌ المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر، دون أن يكون هذا تناقعناً يعيب حكمها، ما دام يصح فحي العقمل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها، وما دام تقدير الدليل موكول إلى اقتناعها وحدها.

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ٢٠/٥/٤/١٠

- لم يحرم الشارع القاضى من الأعمل بالأقوال التي يدل بها الشاهد على سبيل الإستدلال إذا أنس لهها الصدق، ومني اخدت المحكمة بشهادة شاهد، فإن ذلك يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأحد بها. ولما كانت المحكمة قد عولت في الإدانة على أقوال المجنى عليهما فإنه لا يقبل من الطاعن منازعته في ذلك بدعوى أن أقوافها محمت على سبيل الإستدلال أو أنهما حديثا السن ما دام لا يدعى عدم تمييزهما، ويكون ما يثوه الطاعن في هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعي تما لا تجوز إثارت. أمام محكمة القشى.

- ُمن المقرر أن نحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن ما قالــه شبهود النفى ما دامت ُلا تنق بما شهدوا به.

الطعن رقم ٣٦٨ لمننة ٣٥ مكتب فتي ١٦ صفحة رقع ٢٧٢ بتاريخ ٥/١٠/١٥٦٥

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة مزوك لتقدير محكمة الموضوع ولا تشريب عليها إذا هي أخذت بقول للشاهد في مرحلة من مواحل التحقيق أو انحاكمة دون قول آخس له قاله في مرحلة أخرى، وهي متى أخلت بشهادة شاهد فإن ذلك يعنى أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي مساقها الدفاع خمله على عدم الأحد بها.

الطعن رقم ٧١٨ نسنة ٣٥ مكتب فتي ١٦ صفحة رقم ٨٢٧ يتاريخ ١٩٦٥/١١/٥

وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلمه المنزلة التي تراهما وتقدره المقدير المدى تطمنه إله .

الطعن رقم ٧٣٧ لمبنة ٣٠ مكتب قتى ١٦ صفحة رقم ٢٦٢ يتاريخ ٤/١٥١٠١٠

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم مدوك لقدير محكمة الموضوع. ولا
 تزيب عليها إذا هي أخلت بقول للشاهد دون قول آخر أنه.

- لا يميب الحكم تناقض الشهود ما دام قد أورد أقواهم بما لا تناقض فيه.

الطعن رقم ۱۲۶۳ لسنة ۳۵ مكتب قتى ۱۳ صفحة رقم ۸۹۰ بتاريخ ۱۹۳۰/۱۱/۲۹

- محكمة الموضوع غير ملزمة بالأخذ بإعراف المتهم بنصه وظاهره بل ضا في صبيل تكوين عقيدتها في المواد الجنائية أن تجزى الإعراف وتأخذه منه بما تراه مطابقاً للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايراً لها.

- الحكمة غير ملزمة بالإضارة إلى أقوال شهود النفى ما داميت لم تستند إليها في قصائها، وفي قصائها بالإهانة لأدلة الدوت التي أوردتها دلالته في أنها تتضمن أنها لم تطمئن إلى أقوافه فاطرحها،

الطعن رقم ١٣٤٢ أسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٠

من المقرر أن الغوامة التى ربطها الشارع فى الأمر العالى الصادر فى ٢٧ يونو منة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩ ١٩ المنطق على واقعة الدعوى والتى أقيمت على أساسه – لا تحمل على ظاهر الفظها وإنما ترد إلى معنى مثيلاتها فى القوانين الأعمرى المتعلقة بالطهرائب والرسوم التى إن غلبت عليها صفة العقوبة فإن التعويض بخالطها وهو تعويض الضهر الذى يعيب الخزانة العامة من إدخال أو إصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المفشوش أو المخلوط بإعتباره تهرياً جركاً. ومن ثم فيان الحكم المطمون فيه إذ قضى برفض المدعوى المدنية المرفوعة من مصلحة الجمارك بدعوى أن لفظ الفوامة مقصود به العقوبة دون التعرض يكون غطئاً . الطعن رقم ١١٧ لمنة ٣٧ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ٤٥٧ يتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٨ من سلطة عكمة الموضوع تجزلة أقوال الشاهد وتقديرها، فلها أن تأخذ بمص أقواله دون المحس الأعر.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٧ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ٣٩٦٧/٣/٢٧

غُكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحملة من مراحل الدعوى، وهي ليست ملزمة بتعقب المهم في كل جزئية يغيرها في مناحي دفاعه الموضوعي، إذ أن إطمتنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة بهيان علمة إطراحها إياها.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٧ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ٣/٤/٤/٣

- الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفى أن يكون جماع الدليـل القولى غير متناقش مع الدليل الفني تناقعباً يستعمى على الملامة والتوفيق.

- لا يعيب الحكم تناقض الشهود ما دام قد أورد أقواهم بما لا تناقض فيه.

الطعن رقم ۱۷۷ نسنة ۳۷ مكتب فني ۱۸ صفحة رقم ۸۸۰ بتاريخ ۱۹٦۷/٤/۳

) لم يرسم القانون حدوداً شكلية يعين مراعاتها في تحرير الأحكام غير ما أوجبه من ذكر البيانات المصوص عليها في المادة ٢٠٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

٣) له نصت المادة ١٩٠١ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأخيرة على أن كل حكم بالإدانــة عجب أن يشعروا إلى نصار المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة الموضوعي على إعتبار أنه من البيانات الجموعية السي تقتضيها قاعدة فسرعية الجموائم والعقوبات، أما إفغال الإشارة إلى نص قانون الإجراءات الجنائية فإنه لا يبطل الحكم.

٣) منى كانت المحكمة قد إنتهت فى حدود سلطتها التقديرية إلى الشبك فى إسناد الفعل الإجرامى إلى المشهم الثاني فإنها كانت فى حل من عدم تمحيص وصف التهمة بالنسبة إليه وإسباغ تكييفها عليه. ومن ثم فإن النمي على الحكم بالتناقض حين عدل وصف التهمة فى حق الطاعن وحده على الرغم من وحدة العالمية بن المسلمة فى حق الطاعن وحده على الرغم من وحدة المعادية.

٤) الأصل أن الحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائية وليس من شأنه أن يمنع الحكمة عن تعديله منى رأت أن ترد الواقعة بعد تمجيعها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى إنطباقه على الواقعة. وإذ كانت الواقعة المادية المبيئة بالمو الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي إتخذها الحكمة المطهون فيه أساساً للم صف

الجديد الذى دان الطاعن به، وكان مرد التعديل هو إستبعاد نية القتل دون أن يتضمن إسناده واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى، فإن الوصف المعدل الذى نزلت إليه المحكمة حين إعتبرت الطاعن مرتكباً لجريمة الضرب المفضى إلى الموت بدلاً من جريمة القتل العمد لا يجافى التطبيق السليم فى شى ولا يعطى الطاعن حقاً فى إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع، إذ أن الحكمة لم تكن ملزمة فى مدل هده الحال بعنبيه المنهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل فى الوصف ما دام قد إقتصرت على إستبعاد أحد عناصر الجريمة التى وفعت بها الدعوى، ومن ثم ققد إلحسرت عن الحكم قاله الإخلال بحق الدفاع.

ه) سبب الجريمة ليس ركماً من أركانها أو عنصراً من عناصرها. فلا يضير الحكم إلا يكون قند وقتى إلى ذكر السبب المسحيح للحادث ما دام قند بين واقعة الدعوى بما تتوافر بنه العناصر القانولية للجريمة التمى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها، وما دام سبب الجريمة لم يكر، من المناصر التي استند إليها الحكم في قضائه بالإدانة.

 ٢) آلة الإعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة، فمالا يضير الحكم عدم تبيان نوعها في وصف التهمة.

٧) الحَطَأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الـذى يبـدو فيـه إقتماع القـاضي دون غيره من الأجـواء
 الحارجة عن مياق هذا الإقتماع.

) الدفع بشيوع الإنهام هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب من انحكمة رداً صويحاً إذ المود عليه يستفاد دلالة من أدلة اللبوت السائفة التي أوردها الحكيم.

١٠ غكمة الموضوع أن تأخذ بشهادة الشاهد في حق متهم دون غيره، دون أن يعد هذا تتاقيداً يعيب
 حكمها، ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادلاً في ناحية من أقوائه وغير صادق في شطر آخو
 منها، وما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتناعها وحدها.

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٧ مكتب قتى ١٨ صفحة رقم ٤٩٦ يتاريخ ٤/١/١٧/٤

أجازت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٥٧ الإستفناء عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك. ولما كان الطاعن لم يتمسك أمام انحكمة الإستفنافية يضرورة سماع شهود الإثبات في حضرته بعد أن تغيرت الهيئة فلا يقبل منه أن ينمي عليها قمودها عن القيام ياج، ام أمسك هو عن المطالبة بعضياده.

الطعن رقم ٤٨٦ أسنة ٣٧ مكتب فتي ١٨ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ٣٠/٥/٣٠

نحكمة الموضوع أن تعول في حكمها على ما تطمئن إليه من أقوال شــاهد في التحقيق دون ما شبهد بــه أمامها بالجلسة.

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣٧ مكتب فتي ١٨ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ٧٢١ م

من القرر أن وزن أقوال الشاهد من إطلاقات محكمة الموضوع. ومتى أخذت المحكمــة بشــهادة شــاهد فمإن ذلك يفيد أنها أطرحت جمع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأحذ بها.

الطعن رقم ٢٧٩ نسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ٥/٦/٢/٦/٥ من ملطة عكمة الموضوع وزن اقوال الشهود وتقديرها.

الطعن رقم ١٥٥ نسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ٣/٦/٨/٣

– تلدير أقوال الشاهد متورك محكمة الموضوع التي لها في سبيل تكوين عقيدتها أن تـأعد بـأقوال الشــاهد في إحدى مراحل التحقيق واشاكمة دون قول آخر له قائه في مرحلة أخرى.

 وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مرجمه إلى محكمة الموضوع تقدوه التقدير الذي تطمئن إليه دون معقب.

الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١٠

وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجـــه إليــه مـن مطاعن وحام حوله من الشبهات كل هـــذا مرجمه إلى محكمــة الموضوع تنزلـــه المنزلــة التمي تراهــا وتقـــدره الطفير الذي تطمئن إليـــ دون رقابة عكمـة النقض علــها.

الطعن رقم ۹۹۸ لمستة ۳۸ مكتب فني ۱۹ صفحة رقم ۷۲۹ بتاريخ ۲۹۸/۲/۱۷

حق محكمة الموضوع في أن تزن اقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح مما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضاً يعيب حكمها يصح فمي العقـل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغور صادق في شطر منها، وما دام تقدير الدليــل موكــولاً إلى إقتناعها وحدها.

الطعن رقم ١١٤٠ نسنة ٣٨ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ٥٥٨ يتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٤

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشسهادة وتعويل القضاء عليهما مهمما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلسة التي تراهما وتقمده التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة عليها من محكمة النقش، وسى أعدت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها المدفاع لحملها على عدم الأعد بها.

الطعن رقم ١٩٧٤ لمسئة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٧٨ المراجعة إلى المراء المراجعة الى المراء المرجعة الى المراء المرجعة الى المراء المراجعة الى المراء المراجعة الى المراء المراجعة الم

الطعن رقم ٢٧١ المسئة ٣٨ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ٨٧٨ يتاريخ ١٩٧٨ الموصوع دون الوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى تحكمة الموصوع دون معقب، ومنى الحداث المحكمة بشهادة شاهد فبإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي مساقها الدفاع خملها على عدم الأخذ بها. ولما كانت المحكمة قد أطمأنت إلى أقوال ضابط المباحث وأحداث بها فإنه على فرض تكذيب شيخ العزية لتلك الأقوال فإن المحكمة لم تكن ملزمة بمناقشة رواية الأخير إذ في عدم إيرادها بالحكم ما يفيد إطراحها.

الطعن رقم ۱۳۱۸ أمسلة ۳۸ مكتب فقى ۱۹ صقحة رقم ۱۹۵ بتاريخ ۱۹۲۱/۱۱/۱۱ وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة منزوك لتقدير محكمة الموضوع، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يقيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة القضر.

الطعن رقم ٣٥٧ المسلمة ٣٨ مكتب قتى ١٩ صقحة رقم ١٠١٣ يتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٥ – الأصل أن تجزئة الشهادة من إطلاقات محكمة الموضوع وفى إغفاظا صرد بعض الوقاتع من أقوال الشهود ما يفيد همناً عدم إطمئنانها إلى تلك الوقاتم فاطرحتها .

من المقرر أن للمحكمة أن تاخذ بقول للشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو الحاكمية متى
 إطمأنت إنها ثلثفت عما عداه دون أن تين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق
 الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها .

الطعن رقم ١٣٩٠ لمسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٩

من المقرر أن من سلطة محكمة الموضوع وزن اقوال الشهود وتقديرها، وفي إطمئناتها إلى أقوافسم مما يفيد. أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ۱۹۰۸ استة ۳۸ مكتب فني ۱۹ صفحة رقم ۱۹۹ پتاریخ ۱۹۸/۱۰/۲۱ خكمة الموجوع آن تمول على آلوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى.

الطعن رقم ١٧٧٣ لمدنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١ غول المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية للمعكمة الإستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المنهم أو المدافع عنه ذلك. ولما كان الثابت أن شاهد الإلبات تخلف عن الحضور وأن اقواله تليت في الجلسة بموافقة النباية والما ع، فإن ما ينعاه الطاعن علم الحكم المطعون فيه في هذا الشأن لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٩٢٣ السنة ٣٨ مكتب فتى ١٩ صقحة رقم ١٩٥٥ بتاريخ ١٩٥٨ بالمستوح - ولا من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة - كما هو الحال فى الدعوى - ولا يوجد خلاف بشأن تلك الواقعة فلا توريب على المحكمة إن هى أوردت مؤدى شهادتهم جملة واحدة لمم نسبه إليهم جماً تفادياً للتكرار الذى لا موجب له.

الطعن رقم ۱۹۲۹ المسئة ۳۸ مكتب فتى ۱۹ صفحة رقم ۱۹۰۳ يتاريخ ۱۹۳۸ مناهم ۱۹۹۸ غكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد في أى موحلة من مواحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها.

الطعن رقم ١٩٩٣ انسنة ٣٨ مكتب فقى ١٩ صقحة رقم ١١٣٣ يتاريخ ١٩٣٨ عندا المسلمة الموجوع في مسيل تكوين عقيدتها أن تصمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ٢٩٧٧/٤/٩

من المقرر أن نحكمة الموضوع أن تأخل بقول للشاهد في أى مرحلة مسن مراحل النحقيق أو المحاكمة وأن تلخت عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعموى ما دام له أساس فيها.

> الطعن رقم 919 لمدلة 79 مكتب فني 21 صفحة رقع ٧ يتاريخ £19٧٠/1/6 - من القرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من

التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه أو إستكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه. ولما كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من محكمة أول درجة سماع شهود مما يعد نزولاً منه عن هذا الإجراء فلا وجه للسمى على المحكمة الإستنافية إلتفاتها عن إجابة الطاعن إلى مماع الشهود الذين طلب محاعهم، ما دامت لم تر من جانها حاجة إلى ذلك.

لا تلزم اغكمة بأن تفصل أولاً في طلب المتهم "ماع الشهود ثم تصدر بعد ذلك حكمها في الموضوع
 ولما كان الطاعن لا يدعى أن الحكمة منتنه من مباشرة حقه في الدفاع في موضوع الدعوى فليس له أن
ينع عليها أنها قضت في الدعوى دون أن تسمع دفاعه في موضوعها.

الطعن رقم ١٩٩٥ المسلمة ٣٩ مكتب أقسى ٢١ صفحة رقم ١٧ يتاريخ ١٩٧٠/١/4 غكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعوض عن أقوال شهود الطى، ما دامت لا تلق فيمما شهده ا به.

الطعن رقع ١٦٤٣ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢١ مسقحة رقع ٣٩ بتاريخ ١٩٧٠/١/٥ من المقرر أن المحكمة الموضوع التعويل على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وإطراح ما عداها من أقوال ما دامت لم تتق فيما اسقطته منها. ولا حرج عليها إذا هي أخملت بقول للشاهد في مرحلة من مواحل التحقيق دون قول آخر له في مرحلة أخرى وهي غير ملزمة بأن تعرض لكل من القوانين أو تذكر العلمة لأخذها بأحدهما دون الآخر، ذلك أن أخملها بما أخلت به معناه أنها إطمأت إلى صحته.

الطعن رقم ٢٥ ١٥ المندَّة ، ٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٩ بقاريخ ٢٩٤ بما المحت فحكمة الموضوع أن تستخلص من أقبوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إلى إقتناعها وأن تطرح ما كالفها من صور أحمري ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وغا أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٥٩٧ لمدنة ٤٠ مكتب فقى ٢٧ صفحة رقم ٢٩ يتاريخ ١٩٧١/١/١٨ من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقبوال الشهود ومسائر العداصر الطروحة أمامها على بعساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى، حسبما يؤدى إليه إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى، ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وفا أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٤٠ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ٢٩/١/٣/١٩

لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخلها على وجه حماص يخالف صريح عباراتها أو تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته، بسل كل ما شا، أن تأخذ بهها إذا هي إطمانت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها، وإذ كان ذلك، وكان الحكم قد أقام قضاءه بإدائة الطاعن على إفواض أن شاهد الإثبات لم يستطع فحول الحادث إدراك العبار الثنات الذى أطلقه المتهمان، على الجمي عليه، وهو ما لم يقل به الشاهد نفسه، بل على المكس أصر في التحقيقات وأكد بجلسة المحاكمة، على أن كلاً من المتهمين لم يطلق على الجمي عليه إلا عباراً واحداً، فإنه يكون قد تدخل في رواية الشاهد وأخلها على وجه يخالف صريح عبارتها وهو ما لا يجوز له، ويبقى التعارض بعد ذلك قائما بين الدليلين القولى والفنى لما يرفع، وإذ كان غذه الواقعة أثرها في منطق الحكم وإصدلاله، يجبث إذا سقطت تهاوت باقى الأدلة، لما هو مقسرر من تساند الأدلة في المواد الجنائية، فإن الحكم يكون معياً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ۱۹۰۷ نسنة ٤٠ مكتب فقى ٢٢ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٧١/٣/١٤ من القرر أن غكمة الموضوع أن تستنى عن سماع ضاهد الإثبات، إذا قبل المتهم ذلك صواحة أو ضمناً.

الطعن رقم ١٧ أسنة ١٤ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٣٣٤ يتاريخ ٢٩/١/٣/٢٩

من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليهما مرجمه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون معقب عليها .

الطعن رقم ۲۱۱ لسنة ۲۱ مكتب فتى ۲۷ صفحة رقم ۳۹۵ بتتريخ ۲۰/، ۱۹۷۱/۱ للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد في مرحلة من مراحل الدعوى دون أعرى .

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ٢/٦/١/٦/١

- إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة مؤوك لتقدير محكمة الموضوع.
- لا تثريب على محكمة الموضوع إذا هي أخذت بقول الشاهد في مرحلة من مراحل التنحقيق أو إغاكمية
 دون قول آخو له قاله في مرحلة أخرى .
- من المقرر أنه متى أعلت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يعنى أنها أطرحت جميع الإعبدارات
 الني ساقها الدفاع خملها على الأخذ بها.

الطعن رقم ٧٦٩ لمعنة ١٤ مكتب أنى ٢٧ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٧١/١١/١

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مهمما وجد إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع تقدوه القدير الذي نطمتن إليه ومنى أحذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يقيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ومن ثم فلا تتويب على الحكمة إذا ما عولت في فضائها على أقوال الجنب عليه ما دامت قد إطمات إليها .

الطعن رقم ١٠٠١ لمنة ١٤ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦

من القرر أن انحكمة لا تلتزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا مـــ تقيم عليه قضاءهـــا، وفي
 عدم تعرضها لأقوال بعض من سنلوا في التحقيقات ما يفيد إطراحها أما إطمئناناً منهـــا لأدلـــة الفهــوت الدى
 بينها الحكم .

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على
 أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله
 المنزلة التي تراها وتقادره التقدير الذي تطمئن إليه، وأنه متى أخلت الحكمة بشول شاهد قبإن ذلك يفيد
 إطراحها لجميح الإعبارات التي ساقها الدفاع خملها على عدم الأخذيها.

الطعن رقم 4 ° 1 أمنلة 61 مكتب فني 7 ° صفحة رقم 000 يتاريخ 19٧١/١٢/١٣ من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى .

الطعن رقم ٢٠٦١ أسنة 11 مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٨١١ يتاريخ ٢٠١٩ المسناد ليس على المساد المساد المساد المساد المساد تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يكفى الإسساد واقعة إحراز الحوهر المخدر إلى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنمها بأن هذا الإحراز كان بقصد الإتجار أو بقصد النماطي والإستعمال الشخصي، لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجمه إلى محكمة الموحوع الني يحل فن أن تجزى هذه الأقوال وتأخذ بما تطمئن إليه منها وتطرح ما عداه.

الطّعن رقم ١٩٤٩ ثمنية ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٨٣٨ بتغريخ ١٩٧١/١٢/٢٧ من المقرر أن من حق الحكمة العويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض عن أقوال شهود النفي.

الطعن رقم ١٣٥٧ نسنة ٤١ مكتب فتى ٢٣ صفحة رقم ٧٦ يتاريخ ١٩٧٢/١/١٧

– من القرر أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد ما فإن ذلك يفيد إطواحها لجميع الإعتبارات التي مساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطمئنانها إلى أقواله .

– فكمة الموضوع أن تعول على شهود الإثبات وتعرض عن شهود النفى دون أن تكون ملزمة بالإنسارة إلى القواهم أو الرد عليها رداً صريحاً فقضاؤها بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى بينتها يفيد دلالة أنهـا أطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها .

الطعن رقم ٤٧ لمنة ٤٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٢٧٨ يتاريخ ٥/٣/٣/٣

لنن كان غكمة الموضوع أن تون أقوال الشاهد وتقدرها النقدير الذي تطمئن إليه - إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تمول على أقوال الشاهد فإن محكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تودى إلى التيجة التي خلصت إليها .

الطعن رقم ٥٩ نستة ٤٧ مكتب فني ٧٣ صفحة رقم ٣١٩ يتاريخ ٢١٩٧١/٣/١

من القرر أن وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجمه محكمة الموخسوع دون معقب عليها ولها في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها، وأن أخذها بشهادة شاهد يفيذ إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفحاع لحملهما على عمدم الإعذبها.

الطعن رقم ٧٥ نسنة ٢٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٣٤٩ يتاريخ ٢٢/٣/١٢

إنه وإن كان غكمة الموجوع أن تون أقوال الشاهد وتقدوها التقدير اللى تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة بيان سبب إطراحها غاء إلا أنه متى أقصحت اغكمة عن الأسباب التى من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن غكمة القمض أن تواقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى التيجة التي خلصت الماء

الطَّعْنِ رَفِّمَ ١٤٥ لَمُنَدِّ ٤٧ مَكْتِ فَتَى ٣٣ صَفَحةً رَقِّم ١٤٣١ يَتَارِيخُ ١٩٧/١٢/٢٤ وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلـه المنزلـة التي تراها وتقدره التقدير الـذي تطمئن إليه بغير معقب، ومنى أخذت بأقوال الشاهد. دل ذلك على إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع خملها على عدم الأخذ بها .

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ٢ ١٩٧٧/٤/٣٠

لا تلتزم محكمة الموضوع أن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ٢٢/٦/٢/٤

للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في أي مرحلة من هراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما عداها
 دون أن تبين العلة في ذلك.

من القور أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته والتعويل على قوله مهما وجه
 إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير
 الذي تطمئن إليه.

من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه. من أقوال الشهود في حق أحد المهمين وتطوح ما لا تطمئن إليه منها في حق منهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً منها يعيب حك
 تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها ومادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقوالـــه وعير صادق في ناحية أخد ع.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٤ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ٣/٤/٤/٣

إن وزن أقوال الشهود مرجعه إلى محكمة الموضوع. ومنى كان الحكم قد إستدل على سوقة الطاعن للقرة من ضبط جلدها لدى الجزار الذى باعها له وعقمد البيع الموقع علميه من الطاعن بضمالة شيخ الخفراء واستعراف والد المجنى عليه على الجلد، وكانت هذه الأدلة سائفة ومؤدية إلى ما رتبه الحكم عليها من أن الطاعن سرق بقرة المجنى عليه التى ذبحت فإنه لا يضيره من بعد إستيفاء دليله السائغ عسدم بيانه لأوصاف

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١١٤ يتاريخ ٢٢٤/٤/٢٤

من المقرر أن أقوال الشاهد مرجعه إلى محكمة الموضوع التي فا الأخذ بها في أية مرحلة، ولو كانت مخالصة لما شهد به أمامها. وسمى كان الحكم قد علل وجود طلقين من غير السلاح المضبوط مع الطاعن بمكان الحادث بإحتمال تخلفهما عن طلقات حدثت في وقت سابق أو لاحق عليه وهو تعليل سائغ في العقل والمنطق ويتفق مع ما قرره الشهود بمراحل التحقيق كالثابت بمدونات الحكم نقلاً عنهم من أن احداً خلاف الطاعن لم يطلق النار وقت الحادث وهو ما لم بجادل الطاعن في صحته وبما له معينة بالتحقيقات فإن ما يثيره في هذا الحصوص لا يكون له محل.

الطعن رقم ٣٠٣ لمنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ٨/٥/٧١/٥

من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة معوك لتقدير محكمة الموضوع ومنى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفساع لحملها علمي عدم الأخذ بها .

الطعن رقم ٣٠٧ نسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٣٦٧ يتاريخ ٨/٥/٧١/٥

من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متووكاً لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي مساقها الدفحاع خملها علمي عدم الأخذ بها. ومتى كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال الشهود وصحة تصويرهم للواقعة فإن مـا يعيره الطاعن من منازعة في هذا الصدد لا يكون له محل .

الطعن رقم ٢١٠ أسنة ٢٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٨٧ يتاريخ ٨/٥/٧٧٩

شحكة الموضوع أن تعول على قول للشاهد في أى مرحلة مـن مراحل الدعوى متى إطمأنت إليهـا وأن تلنفت عما عداه دون إلزام بأن تبين العلة في ذلك .

الطعن رقم ٣٣٨ نسنة ٢٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ٥١/٥/١٥

 رزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على ألوافم مهمما وجمه إليها من مظاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقديم
 المدى تطمير إليه.

— غكمة الموضوع أن تجزيء أقوال الشهود فتأخذ بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه دون أن تلميزم بهيان العلق فيما أعرضت عنه من أدلة الغيوت أو أخذت به من أقوال شهود النفي، ما دام لقضائها وجه مقبول.

— ١) يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ إقباه غرض المتجمهريين اللين يزيد عددهم على خسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تفيلاً غذا الفرض، وأن تكون فية الإعتداء قد جمعهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم وأن تكون الجرائم التي إزتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرائي من طبعة واحدة ولم تكن جرائم إستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدى إلها السير الطبيعي للأمور وقد وقعت جمعاً حال التجمهر.

المتبعد المتحدة المتحددة المتحددة المتحدة المتحددة المتحدة المتحددة المتحدد

 سم تنفى الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات المستولية عن الموظف العمام إذا حسمت نيمه وارتكب فعالاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما إعتقد أن إجراته من إختصاصه.

٤) متى كان الحكم قد اثبت حسن بة المعلون هده الناسع مرتكب الحجز وقبال عنه أنه لم يصدر عن هرى في نفسه وإغا كان يعتقد مشروعيته وأن إجراءه من إحتصاصه بصفته قائماً بأعمال نقطة الشرطة والمستول عن الأمن فيها وأنه إضطر إلى ذلك لمع وقوع جرائم أخرى تتمثل في أن يقتص الطاعن الشاني من قاتلي أخيه وكان المطعون ضدة الناسع قد تتبت وتحرى عن ظروف الحادث من العمدة " المطعون ضدة العاشر " وقد علل الحكم إعتقاد المطعون ضدة الناسع بعرورة ما فعله من إحتجازه الطاعن الذاتي بديوان النقطة بأسباب معقولة هي أن للطاعن الذكور من الععبة والقوة ما يمكنه من الإعتماء على قاتلي أخيه فإن الخكم إذا إنهي إلى القضاء بيراءة المطعون ضدهما الناسع والعاشر من التهمة المسندة إليهما يكون قد أصاب صديد القان ن.

وم للطاعدين المدعين بالحقوق المدنية فيما أثاراه بالنسبة إلى ما قضى به الحكم في تهمة السرقة أذن
 خارج عبر نطاق دعواهما للدنية.

٣) من القرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأداة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة المحجمة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها دون أن تقيد في هملة الثمان بدليل بعينه وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتع بصحتها ما دام إستخلاصها سالها ومستنداً إلى أدلة مقيد لفي الموادق.

٧) وزن الوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القعناء على أقرافم مهما وجمه
إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير
الذي تطمئن إليه.

 ٨) شكمة الموضوع أن تجزىء أقوال الشهود فتأخذ بما تطمئن إليه وتطوح ما عداه دون أن تلتزم بهيان العلة فيما أعرضت عنه من أدلة الثبوت أو أخلت به من أقوال شهود النفي، ما دام لقعنائها وجه مقبول.
 ٩) إن عدول الشاهد عن أقواله السابقة لا يعني وجودها.

 ١٠ غكمة الموضوع ان تأخذ بقول للشاهد دون قول آخر لمه ودون أن تبين العلة في ذلك فمرده اطمئان المحكمة واقتناعها.

١١) من المقرر أنه يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهممة للقضاء بالبراءة ووقض الدعوى المدنية ما دام الظاهر من الحكم أن المحكمة قد أحاطت بالدعوى وألمت بظروفها عمن بصر وبصيرة. ١٢) إن إستطراد انحكمة في نفى تهمة القتل بمقولة وجود صلة قربى وثيقة تربط المطعون صدهم بدالقتيل لا يعدو أن يكون تزيداً لا يعيب الحكم بعد المذى أثبتته المحكمة من أنه قمد داخلتها الربسة فى عشاصر الإثبات.

الطعن رقم ٣٦٧ نسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ٢٢/٥/٢٧

من القرر أن وزن أقرال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حومًا من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها في ذلك أمام عكمة النقص.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٩٠١ يتاريخ ٥/١/٧٢/٦

من القرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهمما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة الهى تواهما وتقدره الفندير الذى تطمئن إليه. وهى منى أخلت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون بيان علة إطراحها لأن مرد ذلك لوجدانها، فيكلمى أن تأخذ المحكمة بما تطمئن إليه من الأقوال المختلفة للمجنى عليه سواء ما صدر منها فى الجلسة أو فى السحيق ولو لم يظاهر أحد آخر فيها .

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٩٠٦ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١١

الأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيهما شهادته وتعويل القضاء عليهما وإن كمان مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تواها وتقدره التقدير المذى تطمشن إليه إلا أنه يشموط فمي اقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه إختياراً وهي لا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكسراه أو تهديد كاتناً كان قدر هذا التهديد وذلك الإكراء .

الطعن رقم ٩٧١ لمسنة ٤٢ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ١٣٠٧ بتاريخ ٣/٢/١٢/٢

من القرر أن وزن أقوال الشاهد مووك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخملت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت هيع الإعبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض، فلا جناح على المحكمة إن إعتمدت على أقوال شاهد الإلبات في قضائها بالإدالة بعد أن المصحت عن إطمئناتها إلى شهادته وأنها كالت على بينة من الظروف التي أحاطت بشهادته.

الطعن رقم ٥٥١ السنة ٢٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٤١٩ بتاريخ ٢٢/٢/٢٤

نحكمة الوضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقدرها التقدير الذى تطمئن إليه دون أن تكون مازمة ببيان سبب إطراحها لها، إلا أنه منى أقصحت عن الأسباب التي من أجلها لم تصول على أقوال الشاهد، فإن غكمة الفقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى التيجة التي علمت إليها. وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لإطراحه أقوال شاهد الإثبات في الدعوى غير سائغ وليس من شائه أن يؤدى إلى ما رتب عليه، ذلك بأن ما قرره الضابط في كلا الدعومين من أن المطعون ضده وقت ضبطه كان يجلس في مدخل مسكنه ليس من شأنه أن يدعو للشك في أقواله أو ينال من مسئولية المطعون ضده عن واقعة إحراز المخدر عما يعيه بالفساد في الإستدلال ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٥٦ السنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٤٢٢ يتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٤

غكمة الموضوع أن تون أقوال الشاهد وتقدوها القدير الذي تطمئن إليه دون أن تكون مازمة ببيان سبب المراحها غا، إلا أنه مني أقصرت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تصول على أقوال الشاهد فيان غكمة اللقنش أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تودى إلى التيجة التي خلصت إليها. ولما كان ما أورده الحكم تيريزاً لإطراح أقوال شاهد الإثبات في الدهوى غير صائع وليس صن شأنه أن يؤدى كان ما أورده الحكم تيريزاً لإطراح أقوال شاهد الإثبات في الدهوى غير صائع وليس صن شأنه أن يؤدى إلى ما رئبه عليه، ذلك بأن توجه العنابط الشاهد وحده متكراً في زى بلدى إلى المنهم ومعهم كيس النقود لا يدعو إلى الشك في تصرفه كما أن هروب الأشخاص الذين كانوا حول المهم ومعهم كيس النقود والمؤان لا أثر أنه أن الي المحمود الفسابط أقراد الأول الأثب من منتولية المنصد من التهم وليس من شأنه أن يدعو إلى الشك في أقواله، الأمر اللي

الطعن رقم ١٤٦٩ أسنة ٢٤ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١

من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشاهد وسالر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسما يؤدى إليها إقتاعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في المقل والمنطق وها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١

انحكمة غير ملزمة بسود روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخلها بما إقتعت به بـل حسبها أن تـوود منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها، وها في ذلك أن تـأخل بأقوالـه في أي مرحلـة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعـوى ما دام لـه. أصل فيها .

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٤ مكتب فتى ٢٤ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٨

غكمة الموضوع أن ترن أقرال الشهود فتأخذ منها بما تطمعن إليه في حق أحد المهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق منهم آخر دون أن يكون هذا تنافضاً يعسب حكمها ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها، ما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتاعها وحدها، فإن قضاء الحكم المطعون فيه يراءة المنهمين الأول والثاني لعدم إطبسان الحكمة لأقوال بعض شهود الإثبات في حقهما لا يتناقض مع ما إنهي إليه الحكم من إدانة الطاعن الحداً بالقوال الشهود المذكورين في حقه، والتي تابدت بأدلة أخرى ساقها الحكم ووثق بها، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم مس قاله التناقس في النسبيب يكون غير سديد .

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ٢٩٧٣/٤/٩

من القرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقواهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث، وكان المدافع عن الطاعن قد تنازل صراحة عمن سماع شهود الإثبات الفاتين بإكتفائه بتلاوة أقواهم فليس له من بعد أن ينمى على الحكمة قعودها عن سماعهم.

الطعن رقم ٢٢٦ نسنة ٤٣ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ٢٩٧٣/٤/٢٩

من سلطة محكمة الموضوع وزن أقوال الشهود وتلفديرها وفي إطمتنانها إلى أقوال الشاهد ما يفيد أنها أطرحت جميع الإعبارات النبي ساقها الدفاع خملها على الأعمذ بها .

الطعن رقم ٤٧٤ نسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١١/٦/٦/١١

رزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقديز الذي تطمئن إليه دون رقابة محكمة المقتص عليها ومنى أخذت المحكمة بشهادة الشاهد في أية مراحل من مراحل الدعوى فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جمع الإعتبارات التي استقها الدفاع خملها على عدم الأخذ بها، وإذ كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات التي أوردتها في حكمها وواققت عليها وأخذت بها، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما ينازعه الحكم منها له معينة الصحيح في الأوراق، فإن عليها وأخذت بها، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما ينازعه الحكم منها له معينة الصحيح في الأوراق، فإن كشيرة و في هذا الشأن هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب وداً صريحاً من المحكمة على مكفي.

أن يكون الرد عليها مستفاداً من إستنادها إلى أدلة الثيوت التسى إقتمت بهما، ممما لا يجوز معاودة الجمدل بشأنه أمام محكمة النقض

الطعن رقم 4 6 4 فسقة 2 4 مكتب فقى 2 5 صفحة رقم 200 بتاريخ 2 1907/1/12 فكما 1907/1/12 فكم 1907/1/12 فكمة الموضوع التحقيق أو الفاكمية وأن تلفت عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك ما دام له أساس فيها وما دام الطاعن لا يسازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليه .

الطعن رقم ٢٠٠ أسنة ٢٤ مكتب أثني ٢٤ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ٨١٠/٧٣/١٠

- من القرر أن للمحكمة الإستخداء عن سماع شهود الإلبات إذا قبل المهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً ولها الإعتماد على أقوال هؤلاء الشهود في التحقيقات ما دام أنها كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
- للمحكمة فى مسيل تكويس عقيدتها أن تباخذ بقول للشاهد أدل به فى إحمدى مواحل التحقيق أو المحاكمة ولو خالف قولاً آخر أبداه فى موحلة أخرى دون أن تبين العلة، إذ المرجع فى ذلك إلى ما تلتم به ويطمئن إليه وجدانها .
- من المقرر أن تحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأحد بمأقوال المنهم في محضو جمع الإستدلالات وإن
 عدل عنها بعد ذلك في تحقيق النباية .

الطعن رقم 1 ° 1 نسنة 25 مكتب فقى 20 صفحة رقم ٣١١ يتاريخ ١٩٧٤/٣/١٨ إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القعناء عليها مهنسا وجه إليها من مطاعن وحام حوفا من الشبهات مرجمه إلى محكمة الموجسوع ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة القضر.

الطعن رقم ٢٠٦ اسنة ٤٤ مكتب أتى ٢٠ صفحة رقم ٢٩٥ يتاريخ ٢٩/١/٣/١٧

من المقرر أن غكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها عما ترتاح إليه من أقوال الشهود، ومتى الحدّت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإهبارات أنني ساقها اللفاع لحملها على صدم الأخذ بها، كما أن لما أن تعرض عن قاله شهود النفي ما دامت لا تشق بما شهدوا به، وهي غير ملزمة بالإضارة إلى أقواشهم ما دامت لم تستند إليها، وفي قضائها بالإدانة لادلة الفيوت التي أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها - ومتى كان ذلك - فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إلارته أمام عكمة القضر.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ١٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٧٤

من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العناصر المطروحة أمامها على يساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها ما دام إستخلاصها سائغاً متفقاً مع العقل والمنطق. ولما كان الحكم المطعون فيه قد حصل من أقوال المجنى عليه أنه قرر في الشكوي رقم ... إداري بأن ذمته مشغولة بمبلغ خسين جنيها للطاعن وأنه فوجيء بتزوير هذا الرقم فأصبح خسمائة وخمسين جنيهاً، كما حصل من أقوال الشاهد الثاني - وهو رجل الشرطة الذي تولى جمع الاستدلالات في الشكوي - أن المجنى عليه أقر أمامه بأن قيمة الدين فسون أو سنون جنيهاً ثم نقل الحكم عن تقرير قسم ابحاث النويف والنزوير بمصلحة الطب الشرعي أن نتيجة الفحص أسفرت عن أن أصل الملسغ الوارد في الشكوي على لسان الجني عليه هو خسون جنيهاً ثم عدل إلى خسمانة وخسين بإضافة كلمة " خسمانة " وأنه يتعذر نسبة أو نفي هذا التعديل إلى أي من الطرفين أو إلى شخص آخر، وخلص الحكم إلى أن الطاعن هو الذي أجرى النزوير عن طريق شخص مجهول ليحصل على سند بالملغ العدل بدلالة إقامته دعوي مدنية ضد الجني عليه مطالباً بهذا المبلغ الأخير - ولما كان يين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت بأدلة مسائفة ومنطق سليم أن الطاعن إرتكب جريمتي الإشواك في تزوير محسور راصي وإستعماله، وكمان مقدار الديمة الأصلي المثبت في أوراق الشكوي سواء كان شمين أو ستين جنيهاً لا أثر له في ثبوت الجريمتين اللتين دين الطاعن بارتكابهما، إذ أن موضوع التزوير هو الكلمة المضافة وهي السمالة جنيه، فقد اقتصت المحكمة إستناداً إلى الأدلة السائفة التي ساقتها بتزوير هذه الكلمة بطريق الإضافة فلا يؤثر فسي ذلك حقيقة الدين الأصلي الخارج عن نطاق التزوير والذي لم يشمله التغيير في المحرر ويضحي الخطأ في ذكر مقداره -يفوض حصوله - غير مؤثر في سلامة الحكم.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ٢٦/٥/١٧

تمول المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات اجائية بعد تعديلها بالقانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٧ الممحكمة الإصنفاء عن سماع الشهود إذا قبل المنهم أو الملافع عنه ذلك. ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً، ولا يحول عدم سماعهم أمام المحكمة من أن تعتمد في حكمها على أقواشم في المتحقيقات ما دامت مطروحة على يساط البحث في الجلسة لما كمان ذلك – وكمان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة اللاجمة اللاجة المائية مناقشة شهود الإثبات أو سماع شهود نفى بل أبدى دفاعه في مرحلتي القاضي دون أن يطالب إجراء أي تحقيق في المدعون فإن المنعى على الحكم بقالة الإحلال بحق الدفاع يكون غير مديد.

الطعن رقم ٣٧٥ اسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ٢٧٥/٥/٢٧

نحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليهـا من مطاعن، ومتى أخذت انحكمة بشهادة شاهد، لإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها اللغاع لحملهـا على علم الإخذ بها.

الطعن رقم ٤٨ ٥ نسنة ٤٤ مكتب فني ٥٧ صفحة رقم ٧٧ م بتاريخ ٢/١/٤٧٤

تقدير أقوال الشهود هو مما تستقل به محكمة الموضوع، وهي تملك حرية تكوين عقيدتها مما ترتاح إليهم من أقواهم، وإذ كان ذلك، وكان المستفاد من الحكم أن المحكمة لم تجد في أقوال شهود النفي ما تطمئن إلى صححه، فلا عليها إن هي أطرحها.

الطعن رقم ٢٠٠٤ أسنة ٤٤ مكتب أنى ٢٦ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٩

- غمكمة الموضوع أن تصول على أقوال شهود الإلبات وأن تعرض عن قاله شهود النفى ما دامت لا تنق بما شهدوا به و هى غير ملزمة بالإشارة إلى أقوافم طلما لم تستند إليها فى قضائها. وفى قضائها بالإدانة لأدلـة النبوت التى أوردتها دلالة على أنها لا تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها – لما كمان ذلك – فإن النمى على الحكم المطعون فيه بأنه أغفل الإشارة إلى أقوال شاهد النفى..... يكون غير صديد.

- لما كان الثابت من مدونات الحكم أنه لم يعول على الدوال الشاهد.... وإنما إستد إلى شهادة الشاهد الآخر شقيق المدعية بالحق المدينة بالحق المدينة بالحق المدينة بالحق المدينة بالحق المدينة بالحق المدينة المد

الطعن رقم ١٧٦٦ نسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣١ يتاريخ ١٩٧٥/١/١٢

للمحكمة أن تأخل يقول للشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى إطمأت إلى وأن تلفت عما عداه دون أن تين العلمة في ذلك ودون أن تبين موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام موضع له اصل ثابت فيها. كما لا يظلب من الحكمة أن تحدد الخاضر التي أدلوا فيها يتلك الأقوال ما دام الطاعن لا ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليهم، لما كان ذلك، فإن ما يثيره الطاعن في هداد الخصوص بكون غير صديد.

الطعن رقم ١٧٩٤ لسنة ١٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٩

لما كان يين من مراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب سماع أحد من شهود الإثبات أو النفي – بعد أن سمعت الحكمة شهادة الجنبي عليه – بل ترافع في موضوع الدعوى وإنتهي إلى طلب البراءة، كما يين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الدرجة النائية أن الحاضر مع الطاعود لله بعد أن قلمت الحكمة بمنافشة أقوال الجنبي عليه – إلزام الجنبي عليه بتقديم الدفير الأعبر الطاعود لديه بعد أن شرح ظروف الدعوى إنتهي في مرافعته إلى القول بأنه سبق أن طلب إعلان عاملين بمعول الجمي عليه بالقدام المحكمة الإستعناء عن تماع الشهود إذا قبل المتهم أو تعمليا بالقانون رقم ١٩١٣ لسنة ١٩٥٧ يول المحكمة الإستعناء عن تماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدال عمد عن على المنهم أو طبقات إلا ما ترى هي المدال على موجاته أو طبعنا بمن المتحقمة الإستعلام الله عنه بما يدل عليه وأن محكمة ثاني درجة إلى تحكم على مقعضي الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي المدال على موجاته أو المعنا المحكمة الإستعلية فإنه يعتبر مصازلاً عنه المحافظة عن العامل نقص في إجراءات الحاكمة أمام محكمة الإستعناقية فإنه يعتبر مصازلاً عنه المحافظة عن العلمان في هذا الحصوص يكون غير المحافظة عن العملك به أمام محكمة أول درجة – لما كنان ذلك – وكان المحكمة عن العملك به أمام محكمة أول درجة به المحافسوص يكون غير

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ٢/١/٥٧٥

وزن اقوال الشاهد وتقدير الظروف التي تؤدى فيها شهادته ويعول القعناء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخلت بشهادته فإن ذلك بفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي مساقها الدفاع خملها على عدم الأعذ بها - لما كان ذلك - وكان لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر متى إطمأت إليها ورأت أنها صدرت حقيقة عمن رآها وكانت تحمل الواقع في الدعوى فإن ما يغيره الطاعن من منازعة في سلامة إسناد الحكم إلى أقوال الجنسي عليه ووالدته ينحل في حقيته إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بفير معقب ولا يقبل إثارته أمام محكمة المنش.

الطعن رقم ٣١٩ لمسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣٧٥ يتاريخ ٤/٥/٥/٥

- الأصل القرر في المادة ٣٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن انحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه للشهود ما دام ذلك تمكناً وإنما يصح لها أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد إذا تعدر سماع شهادته أو إذا قبل المنهم أو المدافع عند ذلك ولا يجوز الإفتنات على هذا الأصل المدى إفتوضه الشارع في قواعد الخاكمة لأبة علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحمة أو ضمناً، لما كان ذلك وكان النابت من الإطلاع على محاضر جلسات الخاكمة أمام محكمة أول درجمة وعلى المذكرة ألني قلمها الطاعن للمحكمة الإستنافية أنه تمسك بسماع شهادة أنجى عليها و آخرين إلا أن عحكمة أول درجمة ألف ورجمة الطعون فيه يكون معيناً أن عحكمة أول درجمة المعاهون فيه يكون معيناً بالإخلال بحق الدفاع و لا يرفع هذا لعوار ما أورده الحكم من أسباب ينفى بها نزوم "مماع الشهود ذلك أن القانون يوجب سؤال الشاهد أو لا وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته وذلك لا يحتمال أن تجيء الشهادة الذي تصميمها أو يتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بخفيقة قد ينفر بها وجه الراي في الدعوى فضلاً عن أنه لا يصح في أصول لإستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح نما كان يعين مع ملى عكمة ثانى درجة تدارك ذلك الحظ ياجابة الطاعن إلى طلبه سماع الشهود.

الأصل أن محكمة ثاني درجة لا تجرى تحقيقاً في الجلسة وإلا أن مق فضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تسخصوم وما تسخص الخصوم وما تسخص من الأوراق المعروضه عليها إلا أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات على الدفاع بل أن القانون وجب عليها طبقاً للعادة ٩٢٤ من قانون الإجراءات الجنالية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القصاء - تندبه لذلك - الشهود اللين كان يجب محاعهم أمام محكمة أول درجة وتسعى كل نقص في إجراءات التحقيق - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون ليه يكون معياً ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم 7.49 لعندة 6 ع مكتب فقى 7.1 صفحة رقم 7.19 بتلويخ 7.4 ما 1400 المسلمات إلى 1400/ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجمه إلى محكمة الموضوع. ولما كانت المحكمة قد إطمالت إلى الموال صباط الشرطة وتحرياتهم فإن ما يثيره الطاعن في شانها لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقديس الأدلة نما لا تجوز مجادلة محكمة الموضوع فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة القض.

الطعن رقم 20 1 أسنة 20 مكتب فتى 21 صفحة رقم 20 0 بتاريخ 20 14 م 19 المناوع 19 مراد المستود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجمه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكسة الموضوع تنوله المنولة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، وهي منى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعذاء الما الطباعون لا ينازعون في صحة ما

نقله الحكم من أقوال شهود الإثبات، فلا تثريب على المحكمة إذا هى إعتنقت روايتهم فى تصويرها لواقعــة الدعوى.

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٥٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ٤/٥/٥١٠

لا كان لا يين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن طلب بنفسه أو بلسان الحاضر معه اسماع أى شبهود
 بل تنازل عن اسماع الفائب منهم، فإنه لا جناح على الحكمة من بعد إذا هى عولت على أقوال الشهود فى المحققات دون اسماعهم ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة.

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف الدى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القصاء على
 أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن، وحام حولها من الشبهات، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنولمه
 المنزلة الدى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه، ومنى أخذت بشهادتهم، فإن ذلك يفيمه أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقش.

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٢

الأصل أن وزن أقوال المشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويسل القصاء عليهما موجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزله التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه، إلا أنه يشوط فى أقوال المشاهد التى يعول عليها أن تكون صادرة عنه إخياراً وهى لا تعتبر كذلك إذا صدرت أثو إكراه أو تهديد كالناً ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه.

الطعن رقم ١٢١١ نسنة ١٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ٣١/٥/٣١

من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن توى في تحريات وأقوال العنسابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لإسناد واقعة إحراز الجوهر المحدر للمتهم – ولا ترى فيها ما يقنعها بسأن هذا الإحراز كان بقصد الإنجار أو بقصد التعاطى أو الإستعمال الشخصى دون أن يعد ذلك تناقعساً في حكمها.

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٥٠ مكتب فتي ٢٦ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٣٠

لما كان ما يثيره الطاعن من منازعة في القوة التدليلية لشهادة شاهدى الإلبات لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في العناصر التي استبطت منها محكمة الموضوع معقدها بما لا تساقض فهم تما لا يقبل معاودة التعدى له أمام عكمة النقض لما هو مقرر من سلطة محكمة الموضوع في وزن اقوال الشهود وتقديرها. والأصل أنه مني أخذت المحكمة بشهادة شاهدة، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جيم الإعبارات السي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيساً رفضه. موضوعاً.

الطعن رقم ۱۷۴۸ لمنفة ۴ مكتب فقى ۲۲ صفحة رقم ۷۹۷ بتاريخ ۱۹۷۰/۱۱/۳۰ الأصعن رقم ۷۹۷ بتاريخ ۱۹۷۰/۱۱/۳۰ الأصداء الم الأصداء المناعك المناع

الطعن رقم ٢٩٠٩ المعلقة ٤٥ مكتب ففي ٢٦ صفحة رقم ٨٤٤ بقاريخ ٢٩٠٥/١٧/٢١ إن تنافض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قمد إستخلص الحقيقة من أقواله إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ١٤٤٤ المنتة ٤٥ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٧ من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة مؤوك لتقدير محكمة الموضوع، ومن أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها " أطرحت جمع الإعتبارات التي ساقها اللفاع خملها على عدم الأعذبية إلى إلى الأمور الموضوعية التقض لكونه من الأمور الموضوعية التي تقديدها بقير معقب عليها.

الطعن رقم ۱۸۱۶ امدئة ۵۰ مكتب فتى ۲۷ صفحة رقم ۲۲۵ بتاريخ ۱۹۷۹/۲/۱۳ إن وزن أقوال الشهود وتقديره مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدوه التقدير الـذى تطمئن إليه بغير معقب.

الطعن رقم 111 لسنة 23 مكتب فقى ٧٧ صفحة رقم ٧٧ م يتاريخ ٢٣/٥/٢٣ المعن رقم 14٧١/٥/٢٣ من المقرر أن تحكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداء لتعلق من المقرر أن يكون دالة بلاتها على الحقيقة المراد إلياتها باكمالها، وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدى إلى هذه الحقيقة ياستتاج سائغ تجربه محكمة الموضوع يتلام به ما قاله هذا الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها.

الطعن رقم ٢٢٩ اسنة ٢٦ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ٢٤/٥/١/٥/٢ - إن الحكمة غير ماز ما بالإشارة إلى أقرال شهود النفي ما دامت أرتستد إليها في فضائها. وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته والتعويسل على قوله مهمما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات موجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدوه التقدير المذى تطمئن إليه.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٦ مكتب فتي ٢٧ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ٣١/٥/٣١

أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة صووك لقدير محكمة الموضوع وصعى أعمدت بشهادة شاهد، فإن مفاد ذلك إطراحها جميع الإعبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأعد. بها، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال الشهود واقتمت بها، فإن النمي على الحكم في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل تما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض.

الطعن رقد ٥٠٥ لسنة ٢٦ مكتب فقي ٧٧ صفحة رقد ٧٣٨ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٠ وزن اقوال الشهود وتفدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقواهم إنما مرجمه إلى محكمة الموجوع دون رقابة عليها من محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٥ نسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٧٥٧ يتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٠

لما كان وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع دون رقابة عليهما مـن محكمــة النقش، فإن ما تثيره الطاعة فى شأن أقوال الضابط التي عول عليها الحكم ينحل إلى جدل موضوعــى فــى تقايم أدلة المدعوى تما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٦ مكتب فتي ٢٧ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف النبى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوفا من شبهات موجعه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة عليها من محكمة القض.
- غكمة الموضوع أن تون أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حمق أحد المتهممين وتطوح ما لا
 تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضاً يعيب الحكم ما دام يصح في العقل أن يكون
 الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها ما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتناعها
 وحدها.

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ٢١٠/٢/٢٨

١) إن كل ما قصده الشارع من قانون ١٩ أكوبر سنة ١٩٣٥ إنما هو مجرد تخفيف العبء عن محاكم الجنايات لا تغيير وصف الجريمة ونقلها من جناية إلى جنحة بل تغيير جهة الإختصاص فقط. وذلك بإحلال محاكم الجنح محل محاكم الجنايات في نظر بعض القضايا القالمية الأهمية الدي تحكم فيها محاكم الجنايات بعقوبة الجنحة. ولا عبرة بعنوان هذا القانون إذنه ليس جزءاً منه فملا يمكن إعتباره عنصراً من عناصر تفسيره.

٢) لمرفة حد العقربة التي يجوز محكمة الجنح توقيعها في الجرائم المخالة عليها بقتصي ذلك القانون عبب الرجوع إلى السبب الذي من أجله أحيلت الجناية إلى محكمة الجنح. فإذا كان هو الطروف المخففة المشار إليها في المادة ١٧٧ ع فلا مجوز المقاحى أن ينزل عن الحد الأدنى الخاص النصوص عنه صراحة ليها وهو الحيس ثلاثة شهور. أما إذا كان السبب هو الأعلار المشار إليها في المادتين ٩٠ و ٢٩٥ ع فللقاحى تمام الحرية في النزول إلى الحد الأدنى لعقوبة الحيس أي إلى أربع وعشرين ساعة.

الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ١٤ مكتب قتى ٢٧ صفحة رقم ٩٦٠ يتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٠

إن نحكمة للموضوع كامل الحرية في أن تستمد إقتناعها من أى دليل تطمئن إليه ولها أن تصول علمي
 أقوال الشاهد في إحمدى مواحمل التحقيق وثو عالفت ما شهد به أمامها دون أن تبين العلة في ذلك ودون
 أن تلتزم بمحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها.

٧) إن حق التصدى المقرر شحكة الجنايات إنما هو إستثناء من مبدأ الفصل بين سلطني الإتهام والحاكمة ولا يوتب على إستعماله سوى تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بمين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ويكون بعدنل للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يواءى لها، فليس في القانون ما يلزم الهيئة التي تقضى في الدعوى بالفقيد بقرار التعددى وصا ورد به من أسباب بل إنها تنظر الدعوى بكامل حريتها وتقضى فيها يما يطهشن إليه وجدانها دون أن تكون ملزمة بالرد على ما ورد بأسباب القرار المذكور لما هو مقور من أن المحكمة لا تلتزم بأن تورد من الأسباب إلا مما يكفى لإقامة قضاءها، وأنه لا ينال من سلامة الحكم إلشائه عن الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان.

٣و٤) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقايير الطروف التي يؤدون فيها شهادتهم مؤوك نحكمة الموضوع ولا تنريب عليها إن هي أخذت بقول للشاهد دون قول آخر له وذلك في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون أن تبين العلة. ..ه> من القرر أن محكمة الموضوع أن تون أقوال الشهود لتأخذ منها بما تطمئن إليه فحى حق أحد المتهمدين وتطرح منها ما لم تطمئن إليه في حق متهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يعيب حكمها هـا دام يصح فحى شرعة العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها ما دام الدليل موكولاً إلى إقتاعها وحدها.

٣) الأصل أن غكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره مني كانت وقائع الدعوى قسد أيسدت ذلك عندها واكدته لديها.

۷) من المقرر أن الإعواف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحفها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ ياعواف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك مني إطمأنت إلى صحه ومطابقته لحقيقة الواقع، كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعواف المنزو إليه قد إنتوع منه بطريق الإكراه المادي أو المعنوى بغير معقب عليها ما دامت تغيم تقديرها على أسباب صائفة.

من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيهما شهادتهم محووك نحكمة الموضوع
 ولا تغريب عليها إن هي أحدت بقول للشاهد دون قول آخر له وذلك في أى مرحلة من مواحل التحقيق
 أو الحاكمة دون أن تين العلة.

 من القرر أن محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود لتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين
 وتطرح منها ما لم تطمئن إليه في حق متهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام يصبح في شرعة العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها ما دام الدليل موكولاً إلى إقتناعها وحدها.

الطعن رقم ٨٧٣ لمسئة ٤٦ مكتب فقى ٧٧ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٠ وزن أقوال الشاهد وتقديرها مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير المدى تطمئن إليه بغير معقب.

> الطعن رقم ٩٩١٩ نسنة ٤٦ مكتب فتي ٨٨ صفحة رقم ٣٠ يتاريخ ٩٩٧/١/٣ [إن قرابة خاهد الإثبات للمجني عليه لا قدم من الأحد بشهادته من اقتمت الحكمة بصدقها.

الطعن رقم ١١٧٨ أسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ٢٨/٢/٢٨

لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل الفضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وأنه متى أخذت المحكمة بقول شاهد فمان ذلك يفيد إطراح ججع الإعبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها. فإن ما يثيره الطاعن ينحل إلى جدل موضوعهى في تقدير ادلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

الطعن رقم ١٩٩٨ المدئة ٤٦ مكتب فختى ٧٨ صفحة رقم ٢٦٤ بيتاريخ ١٩٧٧/٢/١٤ - لا يجوز إذا كان موجوع الشهادة متعلقاً بالواقعة أو منتجاً فيها أن ترفض انحكمة سماع شهود النفسي إلا

إذا رأت أن الفرض من طلب سماعهم إنما هو المطل أو النكاية .

لما كانت المحكمة إذا رفعنت سماع شهود النبي المنين لم يعلنهم الطاعن وفقاً للمادتين ١٨٦ و١٨٧ من
قانون الإجراءات الجنالية قد خاصت في الموضوع المراد الإستشهاد بهم عليه وعللت ولهض الطلب بما
قانه من كله الشاهدة الأم أ.

قائده من كذب الشاهدة الأولى والتي سبق مماع شهادتها أمام هيئة سابقة، وضم الطلب يما مماع الشاهدين الآخرين والتي سبق مماع شهادتها أمام هيئة سابقة، وضم الجلموى من مماع الشاهدين الآخرين والشي سبق مماع شهادتها أمام هيئة سابقة، وضم الجلموى من الموالاً معينة أو أنها سوف تنهي على كل حال إلى حقيقة معينة بعض النظر عن الأقوال التي يدلون ها أمامها، فإن المحكمة في هذه الحالة إنما تبي حكمها على إفواضات تضوضها وقد يكون الواقع على غير ها إفوض فيدلى الشهود بشهادتهم أمامها بالجلسة بالقوال من شأنها أن تغير النظر الذي يدا أما قبل أن تسممهم، كما أن تقدير المحكمة لشهادة الشاهد لا يقتصر على الحكم على أقواله المجردة بل وبالمناقشات التي تدور حول شهادته أثناء الإدلاء بها وكيفية أداء الشهادة. فحق اللماع في مماع الشاهد لا يتعلق بما أبداء في التحقيقات الأولى بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود بل بما يبديه في جلسة أشاكمة ويسمع ما تراه في شهادته وذلك لإحدمال أن تجيء هذه الشهادة التي يسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنها بخفيقة قد ينفير بها وجه الرأى في الدعوى

الطن رقم ١٥٤ لسنة ٤٧ مكتب فتي ٢٩ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٣

- للمحكمة أن تعول على شهود الإثبات وتعرض عن قاله شهود النفى دون أن تكون ملزمة بالإنسارة للى أقوالهم أو الرد عليها رداً صويحاً، وقضاؤها بالإدانة إستاداً إلى أدلة اللبوت النبى بيتها يفيـد دلالـة أتهما أطرحت شهادتهم ولم تر الأمخذ بها . – أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلـه المنزلـة التبى تراهـا وتقـدره التقدير المدى تطمنن بغير معقب .

الطعن رقم ١٠١٣ نسنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٣٧٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٦

- إن ما دفع به الطاعن من إستحالة رؤية الشاهدة لواقعة إعتدائه على المجنى عليه مردود بـأن المحكمـة. الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها تما ترتاح إليه من أقوال الشهود .
- أعمد الحكمة بالوال شاهد معين مقاده إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملهما عدم الأعمد. يها .
- قول شرطى المرور أنه معين لإدارة إضارة الموسكى وأنه فى صباح يوم الحادث وبعد أن إجتاز المرام وقسم ٢٤ مكان الإشارة شاهد المجنى عليه يسقط بظهره من الوام وينزلق تحته لتندوسه عجلاته ويلقى حظه وسمع من ركاب الموام أن المتهم هو الذى ركل المجنى عليه خارج الموام فسقط ووقع الحادث ومن ثم فيان ما يثيوه المطاعن حول إستدلال الحكم بهذه الأقوال لا يصدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة القطن، لما هو مقرر من أنه ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شدخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدوت عنه حقيقة .
- إن وزن الوال الشاهد وتقدير الطروف التي يؤدى فيها شهادته وتعريل القجاء على قوله مهما وجه إليه
 من مطاعن وحام حوله من الشبهات، كل هذا مرجعه إلى محكمة المرحوع تنزله المنزلة النبى تراها وتقدوه
 الفقير الذي تطمئن إليه دون رقابة شحكمة النقص.

الطعن رقم ١٧٦٥ أسنة ٤٧ مكتب فتى ٢٩ صفحة رقم ٢٧٤ يتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤

لما كان الحكم الملعون فيه بين واقعة الدعوى حسيما أسندتها النباية العامة إلى المطعون صده بما حصلته انته أثماء تواجد النقيب..... رئيس وحدة مكافحة جرائم المال بمكتبه إتصل به أحد المرشدين السرين وأبلغه أن المتهم بحرز كمية من الجواهر المخارة ويقوم بعرضها لليبع فأشار عليه بأن يبلغ المتهم أنت مسيحضر إليه من يقوم بشرائها وتتكر في ذي بلدى وإتجه بصحية المرشد إلى مكان المتهم حيث كان جالساً بإحدى من يقوم بشرائها وتتكر في ذي بلائم فطلب السابط منه رؤية ما معه من مخدر فقدم إليه لقافة من الورق قام بفضها فوجد بناخلها ثلاث طوب من الحشيش فأجرى ضبط للتهم والمخدرات السي تست من تقوير التحليل أنها لمادة الحشيش وتزن 19 جواماً وإصتد الحكم تبريراً لقضائه بالبراءة إلى ما نصيف:
" وحيث إن الدليل القولى في الدعوى قبل المهم ينحصو في مجرد القوال النقيب في التحقيقات وحيث أنه عن هذا الدليل فقد إعتروه ما يضعف من قيمته في الإقتماع بصحة المهمة المستندة إلى المتهم

ذلك أنه جاء بـأقوال شاهد الإثبات المذكور في التعقيقات أن أحد المرشدين السرين أبلغه أن أحـد الأشخاص المعروفين بتجارة المخدرات [المتهم] يقوم بعرض كمية من المواد المخدرة للبيع تما كان يقتضيمه المادرة إلى إستصدار إذن من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه ومن ثم يكون إغفال الشاهد إتخاذ هذا السمال من شأنه الإسترابة في الإجراءات التي تم بها ضبط المتهم وعما يؤيد هذا النظر أن ضبط الواقعة قم تم الساعة ٧.٣٠ مساء يوم ٥ ٩/٠/١٠/١ حسيما شهد بذلك الشاهد في التحقيقات في حين أنه لم يسدأ في تحرير محضره إلا الساعة ٧,٣٠ مساء وبالإضافة إلى ما تقدم فإنه ثما يتنافر مع مقتضى العقل والمنطق أن يتصل المتهم وهو أحد الأشخاص المعروفين بتجارة المخدرات بالمرشد السرى بعرض صفقة بيم كمية من الحشيش دون أن يعرف الأخير من أمر الأول سوى أنه يدعى ... ولا يعرف باقي إسمه أو محل إقامته ذلك أن من شأن هذا الإتصال وجود الثقة والإطمئنان بين الطرفين ومعرفة كل منهما للآخر بما ينال مسن أقبوال شاهد الإثبات في هذا الخصوص ويلقى ظلال الشك عليها عما يتعين معه إطراح الدليبة, المستعد من تلك الأقوال وعدم محاجة المتهم به وبالتالي تكون الدعوى قد أضحت مفطرة إلى الدليل المقنع علمي ثبوتها قبيل المنهم ويتعين لذلك الحكم ببراءة المتهم المذكور تما أصند إليه عملًا بالمادة ٣٤/أ. ج ومصادرة المحدو المضبوط". وحيث إنه وإن كان محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليمه دون أن تكون مازعة بيان سبب إطراحها ها، إلا أنه متى أفصحت الحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن نحكمة النقض أن تراقب إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النبيجة التي خلصت إليها. ولما كان ما أورده الحكم تبريراً لإطراحه لأقوال شاهد الإثبات في الدعوى غير مسائغ وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبه عليه ذلك بأن عدم سعى الضابط مسبقاً إلى الحصول على إذن بطبيط وتفتيش المتهم قبل قيامه بهذا الضبط وذلك النفتيش لا يدعو إلى الشبك في تصرفه إذ أن روايته بإنتقاله ومعه المرشد السرى إلى المكان الذي عينه الأخير لشراء المخدر من المهم نضافًا للإنضاق المقود بينه وبين المرشد وتقديم المتهم المخدر فعلاً له وإلقائه - عندئذ القبض عليه هي تما تتفسق مع مجريات السبو العادي للأمور وإذ أوجد المتهم نفسه طواعية في أظهر حال من حالات التلبس فإن قيام الضابط بضبطم وتفتيشمه يكون صحيحاً منتجاً لأثره ولا عليه إن هو لم يسع للحصول على إذن من النيابة العامة بالملك إذ لم يكن أهامه فسحة من الوقت لاتخاذ هذا الإجراء ولم يكن في حاجة إليه. لما كان ذلك، فإنه فضلاً عن أن إجراءات ضبط المتهم وتفتيشه والإنتقال به من مكان الضبط إلى المكان اللذي يجرى فيه التحقيق وإتخاذ باقي الإجراءات كوزن المادة المخدرة المضبوطة والكشف عن موابق المتهم وطلبها يستغرق وقتاً فإن مجمود التأخير في فتح محضو ضبط الواقعة لا يدل حتماً على عدم جديته ولا يمنع المحكمة من الأخذ بما ورد به من أدلة منتجة في الدعوى، وحيث إن عدم معرفة المرشد السوى إسم المتهم بالكامل ومحل إقامته أصو لا يسال

فى حد ذاته من شهادة الضابط إذ ربما حرص المنهم – والحرص فى مثله مفتوض – على عدم الكشف عن كامل إسمه ومحل إقامته. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إنطوى على فساد فى الإستدلال تما يهيه وبوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى مجث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٣٥١ لمنية ٧٤ مكتب فتي ٢٩ صفحة رقم ٢٤٩ يتاريخ ٢٢٩٨/٣/١٢

وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يزدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقواضم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حومًا من شبهات مرجمه إنى محكمة الوضوع تقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة من محكمة القض لما كان ذلك، وكان تعاقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام إستخلص الإدانية من أقواضم بما لا تناقض فيه، كما أن للمحكمة ألا تورد بالأسباب إلا ما تقيم عليه قضاءها وضاأن تأخذ من أقوال الشهود ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه، وإذ كانت اغكمة قد أوردت لمي حكمها الأسباب التي آقامت عليها قضاءها بما لا تناقض فيه وإطمأنت إلى أقوال شاهدى الإنبات وحصلت مؤداها بما لا يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها ويحكي بياناً أوجه إستدلاها بها على صحة الواقعة فإن ما يغيره الطاعن في هذا المنهي لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز محادثها فيها .

الطعن رقم ۱۰۷ لسنة ٤٨ مكتب فقي ٧٩ صقحة رقم ٥١ ع يتاريخ ٢٤ (١٩٧٨/٤/٢ إن للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو الخاكمة مسى إطمانت إليه وأن تلتف عما عداه دون أن تبن العلة أو موضع الدليل في أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها .

الطعن رقم ١٣٨٤ لمنة ٨٤ مكتب فتى ٢٩ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧ من القرر أن نحكمة الوجوع وزن اقوال الشهود والتعويق عليها مهما وجه إليها من مطاعن، ومنى أعدت اشكمة بشهادة شاهد، فإنه ذلك يقيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التي ساقها الدفاع خملها على عدم الأعد فا.

الطعن رقدم ٢٠٠٦ لمسنة ٤٩ مكتب فتى ٣٦ صفحة رقم ٥٩٨ وتتاريخ ٢٩/٥/١ من القرر أن وزن أقوال للشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره الطنور الذي تطمئن إليه.

الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٤٩ مكتب فتي ٣١ صفحة رقم ٢٠٤ يتاريخ ٢١/٥/٥/١

من حق اغكمة الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو اغاكمة متى إطمأنت إليها وأنها غير ملزمة بسرد روايات الشاهد المتعددة وبحسبها أن تورد من أقواله ما تطمئن إليه في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو اغاكمة، كما أنها غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها إذ لها في سبيل إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى أن تجزئ أقوافم فتأخذ بما تطمئن إليه منها وتطرح ما عداه دون إلزام عليها بيبان العلة.

الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ١٤ مكتب فتي ٣١ صفحة رقم ٤٦١ يتاريخ ٢٧/٠/٧١

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة الدي
 تراها وتقدره الطفير الذي تطعنن إليه بغير معقب.

– ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل الفولى كما أعمادت بـــه المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على لللاءمة والتوليق.

الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٣١٣ يتاريخ ٣/٣/١٩٨٠

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما
 وجه إليها من مطاعن حام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموخوع تنزله المنزلة التي تراها
 وتقدره الطدير الذي تطمئن إليه دون وقابة نحكمة النقض عليها.

 فكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدهوى ولمو تخالفت ما دامت قد أسست الإدانة في حكمها بما لا تناقش فيه.

الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٤٩ مكتب فتي ٣١ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ٣/١٣ ١٩٨٠/٣/١٣

وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجمه إليـه مـن مطاعن حوله من الشبهات، كل هذا مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزلـه المنزلـة التي تواهـا وتقــدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة محكمة التقض عليها.

الطعن رقم ۲۱۱۴ استة ٤٩ مكتب قتى ٣١ صفحة رقم ٧٠٤ يتاريخ ٢٩٨٠/٣/١٧

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم، وتعويل القعناء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره القدير الذى تطمئن إليه وهى متى أخدلت بشهادتهم فيان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التي ماقها الدفاع لحملها على عدم الأعذبها.

الطعن رقم ٢٣٨٤ أسنة ٤٩ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ٢١/١/١١

لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعريل القضاء على أقواضم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوفا من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذى تطمئسن إليه دون رقابة من عكمة انقض، وكان تناقض أقوال الشهود لا يعبب الحكم ما دام إستخلص الإدانة من أقوالهم عا لا تناقض فيه، كما أن للمحكمة ألا تورد من الأسباب إلا ما تقيم عليه قضاءها وضا أن تماخذ من أقوال الشهود ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه، وإذا كمانت الحكمة قد أوردت في حكمها الأسباب التي أقوال الشهود الإثبات التي حصلت مؤداها عما لا التي أقوات في صحة ماخذه من الأوراق وهي غير ماؤمة بأن تجمه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن إثنائها عنها أنها اطرحتها، فإن كل ما يغيره الطاعن في هذا النحي لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الذيل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها منها وهو ما لا تجوز الارتد أمام محكمة القضي.

الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٩٤ مكتب فتي ٣١ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٨

متى كان القانون قد أجاز سماع الشهود الدين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف بحين على سبيل الإستدلال إذا الإستدلال، ولم يحرم الشارع على القاضى الأخد ببلك الأقوال التي يدنى بها على سبيل الإستدلال إذا السي يدنى بها على سبيل الإستدلال إذا السي فيها الممدق فهى عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضى حسب إقتناعه، فإنه لا يقبل من الطباعن النعي على الحكم أخذه باقوال المنى عليه بحجة عدم إستطاعته التمييز تعبضر سنه ما دامت الحكمة قد إطبات إلى أقواله على إعبار أنه يدرك ما يقول ويهمه. وإذ كان الطباعن لا يدعى بأن الطفل إلى المحكمة تحقيق علم توافر النميسيز لديمه بل إقتصر بجلسة أغاكمة على القول بانه صغير، وعاب على الحكم بدعوى أنه ما كان يصح الإعتماد على أقوال الجنبي عليه بصفة أصلية لعلم إستطاعته التمييز بسبب صغر سنه وكانت الميرة في أعاكمة الجنائية هي يالتناع القاضى من كافة عناصر الدعوى المطروحة أمامه فلا يصح مطالبته الأخذ بدليل دون آخر، فإن ما يغيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في تقدير الدئيل وفي سلطة الحكمة في استباط معتقدها كا لا يجوز زالونه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢٥ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٧٨٩ يتاريخ ٢١٩٨٠/٦/١٦

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شبهادتهم وتعويل القصاء على قولهم مهما وجمه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل هذا مرجعة إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلـة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بفير معقب.

الطعن رقم ٢٥ أسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٥

المرجع في تقدير قيمة الشهادة هو إلى محكمة الموضوع وحدها فعنني كانت قد صدقتها وإطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة فلا تصح مصادرتها في الأحماء بها والتعويل عليها، وإذ كان من القرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على ما يتره المتهم من أوجه دفاع موضوعية إذ الرد يكون مستفاداً ضمناً من القضاء بإدائته إستاداً إلى أدلة الهوت التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٨٤٢ يتاريخ ٨٠١٠/١٠/٨

وزن أقوال الشهود وتقنير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقواهم مهما وجه
 إليها من مطاعن وحام حوامًا من الشبهات، مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، وهي متى أخلت بشهاداتهم فإن ذلك يفيد أنه أطرحت جميع الإعبارات التي ساقها الدفاع خملها على عدم الأعلم بها.

- قول منهم على آخر هو في حقيقة الأمر شهادة يسوغ للمحكمة أن تعول عليها في الإدانة.

الطعن رقم ١٨٦ اسنة ٥٠ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ٥١٨ يتاريخ ٨/١٠/١٠

- من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى عكمة الموضوع تنزله المنزلية التي تراهما وتقدره التقدير الذي تطمشن إليه بفير معقب، ومعى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على هدم الأخذ بها، فإن مدى الطاعنة في خصوص تعويل الحكم على أقوال الشاهد ينحل إلى جدل موضوعى في تقدير الدليل ثما تستقل بمه محكمة الموضوع دون معقب ولا تجوز إثارته أمام عكمة اللقين.

- منى كان القرر أن تحكمة الموضوع أن تعول في قضاتها على قول الشاهد ولو عائف قولاً آخر له وهى في ذلك غير ملزمة بأن تعرض لكلا القولين أو تذكر علة أعشما بأحدهما دون الآخر، وكانت الطاعنة لا تقرى فيما نقله الحكم عن شهادة الشاهدة في تحقيق النيابة، فإنه بفرض صحة ما تدعيه من تحرير هذه الشاهدة من بعد إقرار يفيد عدم صدق روايتها في التحقيق لا يحق أن تتمى على الحكمة تعويلها على تلك المرواية دون ما سطر ياقرارها. لا يلزم أن تكون الأدلة التي إعتمد عليها الحكم ينبئ كل دليل

منها ريقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى، إذ الأدلة في المواد الجنائية ضمائم متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة انحكمة، ولا ينظر إلى دليل بعينه لناقشته على حدة دون بافي الأدلة، بمل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكتمال إقتناع المحكمة واطمئناتها إلى ما إنتهت إليه - كما هو الحال في الدعوى - فإن ما تايره الطاعنة في هدا المصدد لا يعدد كونه جدلاً موضوعياً في صلطة الحكمة في تقدير القوة التدليلة لتقرير الحبير القدم إليها، وما لما كان ذلك، وكان محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلة لتقرير الحبير القدم إليها، وما دامت قد إطمأنت إلى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها في ذلك، وكان ما تديره الطاعنة من أن إستكتاب جدل موضوعي في تقدير قيمة الدليل المستمد من تقرير المضاها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مصادرتها فيه، فضلاً عن الرد على هذا الدفاع ما دامت لم يسبق فا إثارته أمامها.

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٠٧١ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٠

من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الطروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حواما من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى الحدت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي سالها الدفاع لحملها على عدم الأعملها.

الطعن رقم ٨١٦ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقع ٩١٧ بتاريخ ٢٧٠/١٠/١٠

من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهمما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة السى تواهما وتقدره القدير الذى تطمئن إليه، وهى منى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، فيكفى أن تأخذ المحكمة بما تطمئن إليه من الأقوال المعتلفة للمجنى عليه سواء ما صدر منها فى الجلسة أو فى التحقيق ولو لم يظاهره أحد آخر فيها.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٠٢٩ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٤

لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع أن تكون عقيلتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وكمان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجمه إليها من مطاعن وحام حوفا من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع، وإنه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها فانوناً إلا بحلف الشاهد اليمين إلا أن ذلك لا ينفى عن الأقوال التي يدنى بها الشاهد بغير حلفه أنها شهادة، وقد إعدر القانون فى المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية الشخص شاهداً بمجرد دعوته الأداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف اليمين أو دون أن يحلفها ومن ثم فلا يعيب الحكم وصفه أقوال من لم يحلفوا اليمين بأنها شهادة ومن حق محكمة الموضوع أن تعتمد فى قضائها على أقوال هؤلاء الشهود إذ مرجع الأمر كله إلى ما تطمئن إليه من عناصر الإستدلال.

الطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٩٨١/٦/١

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويـل القضاء على أقواضم مهمـا وجـه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلــك مرجعـه إلى محكمـة الموضـوع تنزلـه المنزلـة التي تواهـا وتقدوه التقدير الذي تطمئن إليه .

الطعن رقم ٤١٧ نسنة ٥٠ مكتب فتي ٣١ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٩

لما كان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث العبورة الصحيحة أواقمة الدعبوى حسيما يؤدى إليه إقتاعها وأن تطرح ما والمائلة المن صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والنطق وفا أصلها في الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الشروف التي يؤدون ليها شهادتهم وتعويل الفعناء على أقواهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوفا من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضيع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، وهي متى أحملت بشهادتهم، فإن ذلك يفيد أنها . أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأعذبها.

الطعن رقم ١٩٦٥ السنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١١٥٨ يتاريخ ١٩٨١/١٢/٠

لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتص ل القصاء على المقصاء على أوافه مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى عمكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير السلام تطمئن إليه، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التسي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأعلم بها.

الطعن رقم ۱۶۷ المستة ٥١ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٩٣١ بتاريخ ١٩٨١/ ١٩٨١ لما كانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقسانون ١٩٣ لسنة ١٩٥٧ تحول للمحكمة الإستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، ويستوى أن يكون القبول صريحًا أو ضعنياً

برمسد و المنهم أو المدافع عنه بما يدل عليه، وكان الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى

الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوماً لإجرائه ولا تلتزم بسماع الشهود إلا من كان عبد على عكمة اول درجة بعاعهم وإذ كان الطاعن قد عد متنازلاً عن طلب سماع أقوال المجنى عليه لعدم تمسكه بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة، وكانت المحكمة الإصتنائية لم تر من جانبها حاجة لسماع الشهود نظراً لما إرتاد من وضوح الواقعة المطروحة عليها فيان ما ينعاه بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا الشهود نظراً لما إرتاد من وضوح الواقعة المطروحة عليها فيان ما ينعاه بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الطورف التي يؤدون فيها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ومني الحديث بشهادتهم موجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ومني أعذت بشهادتهم الطاعن في مذا الصحد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في إسستباط المناعن في مذا الصحد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في إسستباط المناونية المناعن المنادن المناعن من الدلوع بها أمام معتقدها عالم يكن قد دفع بها أمام معتقدها عالم يكن قد دفع بها أمام عكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم توضع لقيام ذلك البطلان نظراً إلى أنها تتنضي تخفياً تتحسر عند وظيفة هذه المحكمة وكان الطاعن في بر الدفع بطادن المناعي من الطاعن إثارته الأول مرة أمام محكمة النقش من الطاعن إثارته الأول مرة وكانت ملونات الحكم قد علت عا يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل من الطاعن إثارته الأول مرة أمام محكمة النقش.

الطعن رقم ٢٠١٦ السنة ٥ مكتب فقى ٣٧ صقحة رقم ١٩٦٨ بتاريخ ١٩٨٨ الترية ١٩٨٨ وتقدره من القرر أن وزن أقرال الشهود وتفديرها مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب، وأن مًا في ذلك أن تعول على أقوال شهود الإثبات التي إطمأنت إليها وأن تعرض عن قالم شهود النفي وون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقواضم أو الرد عليها إذ أن قضاءها بالإدانة إستاداً إلى أدلة الفوت التي يبتها يفيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم وقم تر الأخذ بها

الطعن رقم ٨٨٧ أسنة ٥٦ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٤٤١ يتاريخ ٢/١/٨/٤

من المقرر أن نحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة المعرف المبحث الصورة المعرف المبحث المعرفة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما عائلها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في المقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل فها أن تستخلص صورة أخرى للذعوى كما إرتسمت في وجدانها بطريق الإستناج والإسطراء وكافة الممكنات المقلية.

الطعن رقم ٢٠٧٠ اسنة ٥٦ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١

الطعن رقم ٢٥ ٥١ مستة ٥ مكتب شي ٣٤ صفحة رقم ٣٣٥ يتاريخ ٢٩٨٣/٣/٩

من المقرر أن غكمة الوحوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطمشت إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى وهي في ذلك غير ملزمة يأن تـورد مـن القـوال الشـهود إلا مـا تقــم قضاءها علمه.

الطعن رقم ١٩٨١ نسنة ٥٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٨

نحكمة الموضوع أن تأخذ بقول الشاهد في أى موحلة من مواحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلفت عما صواه دون أن تبين العلة في ذلك ما دام له أساس ليهما وما دام الطاعن لا ينازع في صحة نسبة هـلـه الأقوال إليه.

الطعن رقم 2 2 2 1 السنة 7 مجموعة عمر 7 ع صفحة رقم 4 7 2 يتوسخ ١٩٣٧/٣/٣٤ ما دام أن القانون لم بجعل لأى خصم في الدعوى سوى حق الإعواض على سماع شهاندة الشاهد الذي لم يكلف بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن له إسمه ثم لم يرتب أى بطلان على سماع شهادة الشاهد لو لمنت المحتاج مناع مساع شهادة الشهود اللين ترى الحكمة الجنائية تعليم فلا وجه للبحث في طريقة إستدعاء هؤلاء الشهود ولا في الوياعث التي أدت بالحكمة إلى هما الإستدعاء. كما لا على للقول بتحريم سماع شهادة من يتقدم من تلقاة نفسه إلى ساحة الحكمة طالباً سماع شهادته بعلة أن مثل هلا الشاهد مريب، فإنه إذا صح أن من يحتفرون من تلقاء أنفسهم للشهادة يكونون مندفين بدالهم إحقاق الحق مندفين بدالهم إحقاق الحق في فائد يصح أيت أنهم يكونون مندفين بدالهم إحقاق الحق في خاته بالوضوع أن تلاحظ طرف عوض الشاهد نفسه على القضاء وأن غلق من رفيق معاد بنده في سماعه من أن يقدم ما يقتض من الوقت ما يكفى

الطعن رقع ٨٦٦ لمستة ٣ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقع ١٩٣ بتاريخ ١٩٣٨ المرة في إقتناع المحكمة ليست بعدد الشهود الذين معتهم، وإنما العبرة هي بإطمئناتها إلى ما يمدلي بمه الشهود، قل عدهم أو كثر . ورايها في ذلك نهائي ولا رقابة عليها فيه.

لتحصير أداته في هذا الصدد.

الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ٣٠/٤/٤/٣٠

تقدير أقوال المنهمين والشهود هو أمر موضوعي بحت من إختصاص محكمـة الموضوع النمي لها فمي سـبيل تكوين إعتقادها حق تجزئة إعتراف المنهمين وأقوال الشهود دون أن يكون محكمة النقض رقابة في ذلك.

الطعن رقم ١٦١٠ السنة ٤ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ٢١/١٠/١١ ١٩٣٤

إن تقدير شهادة الشاهد وتمبيز طبيها من خبيثها أمر مؤوك لتقدير محكمة الموضوع ولا شأن نحكمة النقض به. فعنى قررت محكمة الموضوع أن أقوال الشساهد فى التحقيق هى الأقرب للعقبل، وأن أقواله أمامها كانت مكذوبة، فلا وجه للإعتراض عليها فى شئ من ذلك.

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ٩٩٧/٣/٢٩ إن محكمة الرحوع غير ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخلها ؟ا قرره شهود نفى المهمم بل يكفى أن يكون مستفاداً من الحكم أنها لم تجد في أقواهم ما تطمئن إلى صحته.

الطعن رقم ٢٩٥ لمنية ٨ مجموعة عصر ٤٤ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ٢٩٨ ١٩٧٨ ولا تصره ولو الاجتره ولو الاجتره ولو الاجتره ولو كان للمحكمة أن تأخذ بمعض أقوال الشاهد وتعتمد عليها وتطرح المعض الآخر ولا تعتبره ولو كان منصباً على وقائع الدعوى ومعلقاً بها إلا أنه يجب أن يدل الحكم الذى وقعت فيه تجزلة شهادة الشاهد الواحد، ولو دلالة ضمية، على أن المحكمة قصدت هذه المجونة لأن صكوت المحكمة عن ذلك ينصرف إلى أنها لم فعطن لما يعيب شهادة الشاهد فأخلت بها على علاتها. وهذا بوقع التناقض في منطق الحكم ويعيد.

الطعن رقم ١٩٦٤ المسئة ١٨ مجموعة عمر ٧ع صقحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٦ الأصل أن لكل من الخصوم الحق في أن تسمع شهوده منسى كانت الواقعة المراد الإستشبهاد بهم عليها متعلقة بالدعوى، فليس للمحكمة أن ترفض طلب سماع شهود النفي وتبدى رأيها فيما سوف يقوله أولئك الشهود إذا ما سحوا، فإن سلطتها في تقدير الشهادة لا تكون إلا بعد سماعها.

الطعن رقم ٢٣٣٨ لعدة 1۸ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٢٧٤ يتاريخ ٩٤٩/١/٣ في من الواجب سماع الشهود في حضرة المتهم. فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد سمعت شهود الإثبات في غيبة المتهم عندما حكمت عليه بالإدانة فإنه يكون من المتعين على المحكمة الإستتنافية أن تسمعهم في حضرته ولو لم يطلب ذلك.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٠١ يتاريخ ١٩٤٩/٦/٦

إذا رفضت المحكمة توجيه سؤال تقدم به المحامى عن المتهم إلى أحد الشهود، وكان هذا الرفض على أسساس عدم تعلق السؤال بالدعوى وعدم حاجتها إليه في ظهور الحقيقة فهذا من سلطتها .

الطعن رقم ۱۲۰۷ المسئة 60 مجموعة عمر 61 صقحة رقم ۱۸ بتاريخ ۱۹۷۸/۱۱/۱۰ الاستتباج من شهادة الشاهد بحسب ما تسوغه هذه الشهادة وظروف الدعوى مسألة داخلة فمى مسلطة محكمة الموضوع ولا رقابة محكمة النقص عليها في ذلك .

الطعن رقع ۱۷۷۱ أسنة ۳۸ مكتب فتى ۷۰ صفحة رقم ۱۰۰ بتاريخ ۱۹۲۹/۱/۳۳

 خكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى.

- عولت المادة ٢٨٩ من قانون الإجواءات الجنائية المعدلة بالقسانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٧ المممكمة الإستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المنهم أو المدافع عنه ذلك، ومن ثم فإذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة انحاكمة أن المتهم لم يهد إعواضاً على قبول محاميه تلاوة أقوال العنسابط ولم يتمسك بسماع أقوال هذا الشاهد فإنه يكون من حق المحكمة أن تستغنى عن سماعه وتعول على أقواله في التحقيقات.

الطعن رقم ١٨٥٦ لمنة ٣٨ مكتب قنى ٧٠ صقعة رقم ١٧٨ يتنريخ ١٩٦٩/١/٢٧ لا تلزم الحكمة بيبان على إطراحها أقرال شهود النفى.

الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٦٩/١/٦

خولت المادة 740 من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون رقم 117 لسنة 1907 – المحكمة الإستفناء عن مناع الشهود إذا قبل المنهم أو المعافع عنه ذلك ويستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضعناً بتصرف المنهم أو المدافع عنه بما يعدل عليه. ولما كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتيها أن الطساعن أو المعدلة عنه لم يتعسلك أى منهما بسماع المشهود عمل يستفاد منه التنازل الضمنى عن سماعهم، فبان المحكمة لا تكون مخطقة إذ هي عولت على أقوال الشهود في التحقيقات دون محاعهم ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة.

الطعن رقم ١٩٧٠ المنتة ٣٨ مكتب فقي ٢٠ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٠ -- إن قرابة الشهود للمجنى عليه لا تمنع من الأحد باقراهم منى إفتتت المحكمة بصدقها . الأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القطاء عليها مهما وجه
 إليها من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلـه المنزلـة السي تراهـا
 وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة محكمة النقض عليها.

الطعن رقم ١٩٧٤ المسئة ٣٨ مكتب ألمني ٧٠ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٢٧/٣ خكمة الموجوع الحق في أن تعول على ما تطمن إليه من الوال دون المعش الآخر.

الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ٢/١/١٩٦١

— للمحكمة وفقاً لنص المادة 7/4 من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٧ الإستفناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، يستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف المنهم أو المدافع عنه بما يعلل عليه، وإذ كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه بم يطلب أي منهما أمام محكمة أول درجة سماع الشهود، فإنه يعد نازلاً عن سماههم.

— ١٧ قاعدة عدم جواز إحرار الطاعن بطعته لا تعدى العقوبة المحكوم بها عليه أو التعويض المقضى بإلزامه به، بحيث لا بجوز الحكم بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق، كما لا يجوز للمحكمة أن لتجاوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة بالمبلغ الذي كمان قمد قمد في الحكم المقوض أما أتصاب المحاملة فإن تقديرها يرجع إلى ما تبينه المحكمة من الجمهد الذي بلماء المحاملة في الدعوى وما تكبمه المحكوم عليه من أتعاب خاميه، والأمر في هذا التقدير عكمة الموضوع دون غيرها، ومن ثم فلا تشريب عليها في تقديم الامحاماة تريد عن تلك المسابق تقديرها بالحكم المسابق تقديم،

٣) تسليم الورقة المعتباة على يباض هو واقعة مادية لا تقتضى من صاحب الإمضاء إلا إعطاء إمضائه المكتوب على تلك الورقة إلى شخص بختاره، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالإنفاق الصحيح المقود بين المسلم وأمينه على ما يكتب بعد في تلك الورقة بحيث ينصرف إليه الإمضاء وهذا الإنضاق هو المذى يجوز أن يخضع لقواعد الإثبات المدية كشفاً عن حقيقته، أما ما يكتب زوراً فوق الإمضاء فهمو عصل محرم يسأل مرتكمه جنائياً من ثبت للمحكمة أنه قارفه.

 ٣) لا تنقيد المحكمة وهى تفصل فى الدعوى الجنائية بقواعد الإثبات المقررة فى القانون المدنى إلا إذا كان قضاؤها فى الدعوى يتوقف على وجوب الفصل فى مسألة مدنية هى عنصر من عناصر الجرعمة المطروحة للفصل فيها، فإذا كانت الحكمة ليست فى مقام إثبات عقد مدنى بين المتهم وصاحب الإمضاء – كما همو الشأن فى الدعوى المطروحة – وإنما هى تواجه واقعة مادية هى مجرد تسليم الورقة وإتصال المتهم بهما عن طريق تغيير الحقيقة فيها إفستاتًا على ما إجتمع إتفاقهما عليه، فلا يقبل من المتهم أن يطالب صاحب الإمضاء بأن يثبت بالكتابة ما يخالف ما دونه هو زوراً قولاً منه بأن المستند المدعى بتزويره تريما. قيمت على عشرة جنيهات، إذ أن مثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولاً إذ لازمه أن يوك الأمر فى الإثبات المشيئة مرتكب النزوير وهو لا يقصد إلا نفى النهمة عن نفسه الأمر المستع قانوناً لما فيه من خروج بقواعد الإثبات عن وضعها.

٤) المادة ٣ - ٤ من القانون المدنى تجيز الإلبات بالبينة في حالة وجود مانع أدبى يحول دون الحصول على دليل كتابي، وقيام هلما المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الواقع، فتقديره مدوك لقماضى الموضوع تهماً نوقائع كل دعوى وملابساتها، ومنى أقام قضاءه بذلك - فحما هو الحال في الدعوى – على أسباب مؤدية إليه، فلا يجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض.

ه) من المقرر وفقاً للمادة 80٪ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا تكون للأحكام الصادرة من الحاكم المدنية قوة الشي المحكوم به أمام الحاكم الجنائية فيما يعمل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها، ذلك أن الأصل أن الحكمة الجنائية عنصة بموجب المادة 87٪ من قانون الإجراءات الجنائية بالقصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينعى القانون على علاف ذلك، وهى في على المسائل التي يتوقف عليها القصل فيها لا يمكن أن تقهد بأى حكم صادر من جهة عكمة المنهمين عن الجرائم التي يعرض عليها القصل فيها لا يمكن أن تقهد بأى حكم صادر من جهة أخرى مهما كانت، وذلك لهي فقط على أمام أن مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشي المحكوم فيه بالسبة للدعوى الجنائية المحكم الجنائية .
بالنسبة للدعوى الجنائية لإنعدام الوحدة في الحصوم أو السب أو الموضوع، بل لأن وظيفة إلى حقيقها كي واسلطة الواسعة التي عمومًا القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل إكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب برى أو يقلت مجرم، ذلك يقتعنى ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به لمى في القانون.

 إلى للمحكمة وقفاً لنسص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون وقيم ٢١٩ لسنة ١٩٥٧ الإستفناء عن سجاع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، يستوى أن يكون القبول صويحًا أو ضمنياً بتصوف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه، وإذ كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنمه لم يطلب أى دنهما أمام محكمة أول درجة مجاع الشهود، فإنه يعد نازلاً عن مجاعهم.

لاوة أقوال الشهود الغاتين هي من الإجازات، فلا تكون واجبة إلا إذا طلب النهم أو المدافع عنه
ذلك.

٨) أن محكمة ثاني درجة إغا تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما
 ترى لزوماً لإجزائه أو لإستكمال نقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة.

إخكمة غير ملزمة بعد حجز القضية للحكم بإعادتها إلى المرافعة الإجراء تحقيق فيها بنماء على طلب
 مقدم إليها في فوة حجزها للحكيم.

 ١٠ لا جناح على اشكمة إذا هي عولت على أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم ما دامت أن أشمر كانت مفروحة على بساط البحث في الجلسة.

(١) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويسل القضاء على أقوافسم مهما وجه إليهم من مطاعن وحام حوفهم من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنوف المنزلة التي تراها وتقدره الفدير الذي تطمئن إليه، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك لا يقيد أنها أطرحت جميع الإحذاء الى مناقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

(١) إذا كان ما ورد بالتسخة الأصلية للحكم الطعون فيه من منطوق مغاير لذلك الثابت بمحضر الجلسسة بإغفال النص على بطلان الحكم المستاف وكان أم يوقع عليه في الميعاد القانوني وقعست محكمة النقض بيقض الحكم الإستنافي لأنه تبنى منطوق ذلك الحكم الباطل مؤيلاً له في شقه المتعلق بالدعوى المدنية بمعدر المحلمة من الطاعن بوجود الحكم الباطل معجمة في منطوقه مردوداً إلى أسبابه أؤله لا يعدر تسليماً من الطاعن بوجود الحكم الباطل محجمة في منطوقه مردوداً إلى أسبابه أؤله لا يعدل أن يكون من قبل الحقا الذى الذى الذى الذى الذى الما المنطوق من رول المحكمة بعد أن النبس عليه الأمر بين منطوق الحكم المنطق من وكان لازم ذلك هو الإعداد بما تبين يقيناً من عضر المجلسة ورول القاضي من أن منطوق الحكم قد جرى ألى الدعوى الجنائية بالنص على ١١ بيطالان الحكم المستأنف، ٢ - بحبس المنهم مستة أشهر مع الشفل في الدعوى المدنية بناميد الحكم من المنافق الحكم المستأنف، وكان ذلك قد تأكد بما ورد باسباب الحكم المي تكمل منطوقه في هلما الشائ، وكان الطاعن لا يؤلر في يدعى في طعمة أن هلما الإعال يقار حقيقة ما حكمت به الحكمة فإن هذا المختال في النقل لا يؤلر في مناه المحد ولا يهدو ولا يقدح في صحته.

الطعن رقم ۲۰۳۱ لمسئة ۳۸ مكتب فني ۲۰ صفحة رقم ۱۹۱ يتاريخ ۱۹۱۰ برايخ ۱۹۱۹ من حق محكمة الموضوع ان تمول في تكوين معقدها على قول متهم على آخر مني إطمانت إليها.

الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٢٦٦ يتاريخ ٢١٩٦٩/٢/١٧

 من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديس الظروف التي يؤدون فيها الشهادة مـؤوك لتقدير محكمـة الموضوع.

- متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنهما أطرحت جميع الإعتبارات التي مساقها الدفاع لحملها على عدم الأعد بها.

الطعن رقم ٢٠٩١ نسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ٢٠/١/٢٧

من المقرر أن نحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخد بأقوال المتهم فى أية مرحلة من مراحل التحقيق وإن عدل عنها بعد ذلك، وهى فى ذلك غير ملزمة بإبداء الأسباب إذ الأمر موجعه إلى إطمئنانهـــا فإنـــــلا يقــــل من الطاعن مصادرتها فى عقيدتها أو مجادلتها فى عناصر إطمئنانها.

الطعن رقم ٢٠٠٢ نسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٧

للمحكمة فى ظل التعديل المدخل على المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية الإستفناء عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المنهم أو المدافع عنه ذلك صواحة أو ضمعاً بتصوف من المنهم أو المدافع عنه بما يسدل علميه ويستوى فى ذلك أن يكون هذا القبول من جانب المنهم أو المدعى بـالحقوق المدنية إذ لا يعقـل أن يكون غذا الأعير من الحقوق آكار نما للمنهم.

الطعن رقم ٢٢٧٠ لمنية ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ٢١/١/١/

من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقسوال الشهود وساتر العساصر المطروحة أمامهما علمى بعساط البحث الصورة المعجيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتباعها وأن تطرح ما يخالفه من صسور أخسرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وفما أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩/٥/٥/١٩

نحكمة الموضوع إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الذعوى حسما يؤدى إليه إقتناعها يستوى في ذلك الأدلة المباشرة أو غيرها من طرق الإستناج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك ساتفاً.

الطعن رقم ٥٧ أسنة ٣٩ مكتب فتي ٧٠ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ٢٨٠/٤/٢٨

إنه وإن كان من حق محكمة الموضوع تجزئة اقوال الشهود، إلا أن ذلك حده أن يكون فيما يمكن فيه
 التجزئة بأسباب خاصة بمنهم أو منهمين بلواتهم لا ياعتبارات عامة تنصرف إلى كل المنهمين وتصدق في
 حقهم جمهاً. وإذ ما كانت أقوال الشهود كما أوردها الحكم وإستدل بها جمعت بين الطاعن " المحكوم

ياداته " وبين المنهمين الآخرين معه " المحكوم ببراءتهم " في إطار واحد، فلا يمكن إفراد الطاعن بوضع مستقل بغير مرجع لا سند له من الحكم ولا شاهد عليه. وكانت الإعبارات التي ساقها الحكم في سبيل تيرنة المنهمين الآخرين تصدق بالنسبة إلى الطاعن التي أحاطت به نفس الظروف التي أحاطت بالمنهمين الآخرين فكانت إدانه هو وحده مع قيام ذات الإعبارات المادية بالنسبة إليه وإلى المنهمين الآخرين المحكوم ببراعهما معنى التناقش في الحكم .

— إنه وإن كان الأصل أن شحكمة الموضوع أن تأخل من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وأن تطسرح ما حداه دون أن تلتزم ببيان علم ما أرتاكه، إلا أنها متى تعرضت إلى يبيان المبررات التي دعتها إلى تجزئة الشمهادة ليجب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة متحارضة لا تصلح لأن يبنى علها التناتج القانونية التي رتبها الحكم عليها. ولما كان الحكم المطعون في بعد أن عول في إدانة الطاعن على أقوال الخفراء النظامين المتقولة عن أحد الخفراء عاد بعد ذلك وأطرح شهادتهم قبل المتهجين الآخرين وإستند في ذلك إلى أن أقواهم سماعية متقولة وهي عسل شك طائلاً أنهم لم يروا الحادث وأسس على هذا النظر قضاءه ببراءتهما وهو ما يعبب الحكم بالتناقش في العسبيب بحيث لا يين منه إن كانت الحكمة قد كونت عقيدتها على أساس كفاية الشهادة السماعية في الإثبات أم عدم كفايتها كما فعدل بالسبة للمتهمين الآخرين وهو ما يعبر محكمة النقض عن مفهم مراهيه. ومن ثم يكون الحكم مبياً بما يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ مكتب فتي ٢٠ صفحة رقم ٨٨٥ يتاريخ ٢٨٠٤/٤/٢٨

تحول المسادة ٢٨٩ من قدانون الإجراءات الجنائية المعلقة بالقدنون وقم ٢١٣ لمسنة ٢٩٥٧ الممحكمية الإستاناء عن سماع الشهود إذا قبل المنهم أو المدافع عنه ذلك، ويستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمنهاً بتصرف المنهم أو المدافع عنه بما يدل عليه، ولما كان المدافع عن الطاعن لم يتمسك في مرافعته أمام محكمة أول درجة بطلب سماع الشهود فإنه بعد معازلاً عن طلب سماع شهادتهم الذي أبداه بجلسة سابقة.

الطين رقم ٩٢ نسنة ٣٩ مكتب فتى ٢٠ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ٥/٥/٩٦٩

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراهما وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٢٩٦٩/٦/٩

من المقرر أن وزن أقوال الشبهود وتقلير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة مووك لتقدير محكمة الموضوع. ولا توريب عليها إذا أخلت بقول للشاهد فى مرحلة من مواحل التحقيق دون قول آخر لمه فى مرحلة أخرى، وهى متى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات السي مساقها الدفاع خملها على عدم الأحد بها دون رقابة عكمة النقض عليها.

الطعن رقم ٣٣٥ لمننة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٧

- نحكمة الموضوع أن تأخذ بإعتراف المنهم وباقوال منهم على منهم ولو كانت واردة فمى محضر المسرطة أو فمى تحقيق إدارى منى إطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها فى مراحل التحقيق الأخرى. - من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال بعض الشهود دون البعض الأخر بفير معقب عليها، وأن تطرح أقوال من لا تنتق بشهادته من غير أن تكون ملزمة بتبرير هذا الإطراح.

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٣٩ مكتب فتي ٧٠ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ٢٨/٤/٢٨

 ١) تتحقق جرعة خياتة الأمانة بكل قعل يدل على أن الأمين إعبر المال الذي أؤغن عليه عملوكاً له يعمسوف فيه تصرف الماثل.

٢) يتحقق القصد الجنائي في جرعة عيانة الأمانة بتصرف الحائز في المال المسلم إليه على سبيل الأمانة بنية
 إضاعته على ربه ولو كان هذا النصرف بتغير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت
 يده.

 ٣) من القرر أنه لا يشترط ثقيام جرئمة نحيانة الأمانة وقوع العترر فعلاً للمجنى عليه، بل يكفى أن يكون الضرر محمل الوقوع.

٤) لا يشاوط في القانون لقيام جريمة التبديد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها.

ه) لا يشارط أبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن يتعدث عنه الحكم بعيارة صريقة مستقلة بل.
 يكفي أن يكون مستفاداً – من ظروف الواقعة المبينة به – أن الجاني قد إرتكب الفعل المكون للجريمة عن
 عمد وبينة حرمان المجنى عليه من الشيئ المسلم إضراراً به.

٣) إن الوفاء اللاحق لإرتكاب جريمة خيانة الأمانة لا يمحوها ولا يدل بذاته عن إنتفاء القصد الجنائي.

لا) من المقرر أنه لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الأمانة قيام الطاعن بإيداع قيصة النقولات، لأن ملزم
 أصلاً بردها بعينها.

٨) إن البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائياً قاضي الموضوع ولا ينحل
 حكمه في ذلك تحت وقابة محكمة النقض.

 ٩) شحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبنيد وأن تستدل على ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى. ١) متى كان الحكم قد إستظهر إستلام الطاعن للمنقولات بقعضى عقد إبجار وقائمة تخوله إستعمالها مقابل الأجرة المتفق عليها، فإنه لا يؤثر في صحته أن يكون قد إعتبر المال المختلس قد مسلم للطاعن على سبيل عاربة الإستعمال لا على سبيل الإيجار لأن كلاً من هذين العقدين هو مس عقود الأمانة ويتوافر به ركن الإلتمان.

١٩) متى كان الطاعن لا ينازع فى أن العقد يلزمه برد المنقولات إلى المزجرة فى نهاية مدته وأنه لا يتضمن نصاً يعطيه حق التصرف فيها فلا يقبل منه القول بأن عدم بيان المنقولات بياناً كالهاً يجعلها من المثليات النى يكون له أن يرد هذاها أو قيمتها فى نهاية مدة العقد.

 إن تحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التبديد لا تأثير لمه في ثيوت الواقعة ما دامت المحكمة قمد إطمأنت بالأدلة التي أوردتها إلى حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف النهمة.

١٣ متى كان الحكم لم يقتم بدفاع الطاعن ولم يصول عليه في إدائته وإنما حصله واطرحه بما يسوغ إطراحه ودلل على أن تصرف في المدانة وكان إطراحه ودلل على أن تصرف في المدانة وكان أخكمة لم تجعل ضفه الواقعة أثراً في الإدانة وكان حكمها مقاماً على ادلة مؤدية إلى ما رتبه عليها، لإن خطأ الحكم في فهم عبارة وردت بمحصر الجلسة بأنها تفيد إعواف الطاعن بقاء المنقولات في المسكن مع أن المقصود منها هو بقاؤها فيها – بفوض حصوله – لا يؤفر في سلامة الحكم.

١٦ على عدم الأحد الله يقول شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأحد بها.

١٧) إن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المدلة بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ تخسول المحكمـة الإستغناء عن سماع المشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

١٨) ليس للطاعن أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها.

٩٩) لا يقبل من الطاعن أن يثير النفاع الموضوعي أمام محكمة النقض.

٢٠) من المقرر أن الحكمة الإستنافية إغا تقضى بعد الإطلاع على الأوراق وهى لا تسمع من شهود
 الإلبات إلا من ترى أتروماً لسماعهم.

الطعن رقم 909 أمنلة 97 مكتب ففى ٧٠ صفحة رقم ١٢٨٠ بتاريخ ١٩٦٩/١/١/١٧ محكمة الموضوع أن تستخلص من أقبوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الممحيحة لواقمة الدعوى حسبما يؤدى إليه إنساعها، وأن تطرح ما يخالفه من صور أعرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستداً إلى أدلاً مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ۱۳۲۰ المسئة ۳۹ مكتب فني ۲۰ صفحة رقم ۱۱۲۶ بتاريخ ۱۲۰/۰ ۱۹۹۹ معى کان بين من عاصر جلسات اغاكمة أن الدفاع عن الطاعين وإن طلب من عكمة أول درجة بإحدى الجلسات سماع شاهدى فني إلا أنه لم يعسك بهذا الطلب في الجلسات التالية ولا أمام محكمة ثاني درجة فإن ذلك بعد تنازلاً مده عن سماع هذا الشاهد.

الطعن رقم 1 3 2 المستة 7 9 مكتب فنى ٧ و صفحة رقم ١١٨٧ بتاريخ ١٩٢٧ المست خكمة الموضوع أن تأخذ باقوال الشهود في أية مرحلة من مراحال الدعوى وتحالف ما دام قد أمست الإدانة في حكمها بما لا تناقش فيه. ولما كان لما حصله اخكم مأخذ صحيح من شهادتهم في جلسة اخاكمة، فلا يقدح في إساده أن تكون أقواهم في التحقيقات الأولى قد جرت على غير ما نقله عنهم في الجلسة المذكورة ما دام لا يين من ملوناته أن تطابق شهادتهم في المرحلين كان من عناصر إقتاعه.

الطعن رقع ١٤٤٥ المسئة ٣٩ مكتب فتى ٢٠ صفحة رقع ١٠٠٥ يتاريخ ١٩٦٩/١١/٣ فى إطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات ما يفيد إطراحها جميع الإعبارات التى سالها الدفساع لحملها على عدم الأمحد بها.

الطعن رقم ٢٧٦ أمسئة ٨٨ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ٢٤٣ يقاريخ ٢٩٧٩/٢/١٢ وجه ١٩٧٩/٢/١٢ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجمه اليها من مطاعن وحام حواما من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير اللي تطمئن إليه وهي متى أخلت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ١٥٢٣ لمنة ٨٤ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٧٩/١/٨

إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجمه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلمة السي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، ومتى أخذت بشهادتهم، فإن ذلك يفيد أنها أطرحمت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على علم الأعمل بها.

الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ مكتب فتي ٣٠ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

من المقرر أن وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على القضاء على أفسرالهم – مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات – كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تتوله المنولة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطعئن إليسه، ومن ثم فيان محكمة الموضوع – وقد اخدات يشهادة الشهود – تكون قد أطرحت ما عسى أن يكون الدفاع قد صاقه من الإعتبارات لحملها على عدم الأعلى بد

الطعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٨٤ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ١٤٣ يتاريخ ١٩٧٩/١/٢٧

- وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزقا النزلة التى تراها وتقدرها التقدير اللدى تطمئن إليه بغير مقب، وإذ ما كان الأصل أنه متى أخذت اغكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراصها لجميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع خملها على عدم الأخذ بها، وكانت اغكمة قد إطمانت إلى أقوال شاهد الإليات. فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام النقش.

 لما كان نحكمة الموضوع أن تعوض عن قاله شهود النشى ما دامت لا تثق بما شهدوا به، وهى غيير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها، وفي قضائها بالإدانة التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها، فإن منعى الطاعن في هذا الحصوص يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٦٦٩ أسنة ٨٤ مكتب فتي ٣٠ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٤

من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القصاء على أقواضم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوله من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، وفا أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصوصة قائمة، كما أن فا أن تأخذ بشهادة شاهد معل على غير سبيل الإستدلال بغير حلف يحين معى إطمانت إليها، إذ العبرة في تقدير الشهادة والإعتداد بها هي بما تقتع الحكمة به وتطمئن إلى صحته، وهي ــ

بحسب الأصل – لا تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها، ولها أن تعرض عن قاله شهود الشمى ما دامت لا تنق في صحتها، ولما كانت انحكمة قد إقتست بصحة أقوال شهود الإثبات التي إطمانت إليهما وأطرحت شهود النفي إطمئناناً منها لأقوال شهود الإثبات، وهي – من بعد – غير ملزمة بإيراد اقموال والد المجنى عليه طالما أنها لم تعول عليها، وكان ما أوردته في حكمها يدل علي أنها فطنت إليها ووازلت بينها فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الحصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في تقدير الدليل وفي مسلطة الحكمة في إستباط معتقدها لما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

- من القور أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مرجعة إلى محكمة الموضوع تقدره الشغاير الذى تطمئن إليه دون معقب ولها أن تأخذ من الأدلة مها تطمئن إليه وأن معقب ولها أن تأخذ من الأدلة مها تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه دون إثرام عليها بيان علة ما إرتاكه وفي إطمئنانها إلى أقوال الشهود ما يفيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأمحذ بها لما كنان ذلك وكنان ما يغيره الطاعنان من نعى على الحكم لعدم إلى وكنان ما يغيره في الحكم لعدم إلى والمها الدفاع لحملها ومن ثم يكون هذا النعي غير قويم.

الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٣٨١ يتاريخ ٢٩١٣/٢١٠

إن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجمه إليها من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الوضوع تنزله المنزلة الدي تراهما وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة محكمة النقش عليها وستي أخذت بشهادة الشاهد، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بهما ولا يجموز الجمدل في ذلك أمام محكمة النقش لكونه من الأمور الموضوعية.

الطعن رقم ٢٠٣٤ أسنة ٤٨ مكتب قتى ٣٠ صفحة رقم ٩٩٥ يتاريخ ٢١/٩/٩/١

من المقر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف أقبى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم
 مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوضا من شبهات موجعه إلى محكمة الموضوع القدره التقدير الذى تطمئن
 إليه دون رقابة عليها من محكمة التقض.

- جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٩٣٨ للمن المجرى قضاء ١٩٣٧ تحول المحكمة الإستفناء عن سماع الشهود إذا قبل النهم أو المدافع عنه ذلك ولا يحمول عدم سماعهم أمام المحكمة من أن تعتمد في حكمها على الفواهم في التحقيقات ما دامت مطروحة على يساط البحث في الجلسة.

من القرر أن للمحكمة أن تعرض عن قاله شهود النفى ما دامت لا تتق بما شهدوا به وهى غير ملزمة
 بالإشارة إلى أقواهم ما دامت لم تستند إليها. وإن في قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها ما يتضمن
 بذاته الرد على شهادة شهود النفى وأنها لم تطمئن إلى صحة أقواهم فأطرحتها.

الطعن رقم ٦٥ لمنة ٤٩ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ٣/٩/٥/٣

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم متروك محكمة الموضوع ولا تشريب عليها. إن هي أخلت بقول الشاهد دون قول آخر له وذلك في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون أن بين العلة.

الطعن رقم ١٣٠ اسنة ٤٩ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٤

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على قوضم مهما وجه إليه من مطاعن وحام حولها من شبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره النقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب، كما أنه من حق المحكمة وهي في سبيل تكوين عقيدتها أن تاعد بأقوال الشاهد في أي موحلة من مواحل التحقيقات ما دامست قد إطمألت إليها وأن تطرح ما عداها.

الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٩٤ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٧٦٦ يتاريخ ١٩٧٩/١٠/١٠

إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقواهم مهما وجمه إليها من مطاعن وحام حوفا من الشبهات. كل ذلك مرجعه إلى محكمة ألموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أعدات بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعصارات الناها المي ساقها خملها على عدم الأخذ بها. لما كان ذلك وكانت اغكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أوجه أخذها بها إقتمت بل حسبها أن تورد منها ما تطبئن إليه. وتطرح ما عداها وفا في ذلك أن تأخذ بأقواله في مرحلة من مراحل التحقيق والهاكمة دون أن تين العلة في ذلك ودون أن تلمتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق المدعوى ما دام له أصل فيها.

الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٨٩١ يتاريخ ٣/١١/١٢/٣

إن تحديد الأشخاص للمسافات أمر تقديرى وليس من شأن الحالاف فيه – بفرض قياصه – بين أقوال الشهر د والعابدة أن يهدر شهادة الشهود ما دامت المحكمة قد إطمانت إلى صحتها.

الطعن رقم ۲۲۲ اسنة ٥٠ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ٢١/٩/٩/١٦

بن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعدول القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تواهما وتقدره التقدير المذي تطمئن إليه دون رقابة فحكمة النقش عليها، وأن نحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها ثما تواح إليه من أقوال الشهود، ومنى اخلت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنهما أطرحت جميم الإعتبارات التي سائها اللهاع لحملها على عدم الأعذ بها .

- من القرر أنه ليس في القانون ما يمنع الحكمة من الأعد برواية يتقلها شخص عن آخر معى رأت أن للك الأقوال قد صدرت عنه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد الصح عن إطمئنانه إلى صحة ما أدلى به الطاعن للشهود وهم والديه وشقيقته وزوجه من أنه قدل المجتى عليهما، وعول على ما نقلوه عنه في هذا الشأن، فإن ما يثيره الطاعن حول إستدلال الحكم بهداه الأقوال لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة التقض.

الطعن رقم ٢٩ ٨ ٤ ٨ نستة ٥٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢١٦ يتاريخ ٢١٦/٣/١٦

لًا كان من المقرر أن غكمة الموضوع أن تأخذ بــاقوال الشــاهد فمى أى مرحلة من مواحل الدعـوى ولــو خالفت أقراله أمامها، فإنه لا يعيب الحكم تعويك على ما أثبته عور المختر بمحتدره وإطراحه أقوالــ بجلــــة المحاكمة لعدم الإطمئنان إليها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هلما الصدد لا يكون مقبولاً .

الطعن رقم ٩٩٨٩ المستق ٥٠ مكتب قنى ٤٠ عسقمة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢ الدى الدى المستق ١٩٨٩/٣/٢ الدى الدى الدى الدى المستق ١٩٨٩/٣/٢ الدى الدى الدى المستق المستق الله المستقل الله المستقل المست

به محكمة الموضوع و لا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض.

الطعن رقيم ١٥٧ لمسنة ٥٩ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ٩١، تطريخ ١٩٨٩/٤/٤ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة وتعويسل الفضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلمه للنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب، وكان الحكم قد إطمان إلى أقوال شهود الإنبات فى الدعوى والتى دلت على أن الحقيقة المصبوطة بها المخدر من أصعة المحكوم عليه فيان فى ذلك ما يكفى رداً على دفاعه النابت بمعضر جلسة المحاكمة والقائم على إنتفاء صلته بالحقية المصبوطة، هذا فضلاً عن أنه لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً يستفاد الرد عليه من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الدوت التى أوردها الحكم واطمأن اللها .

الطعن رقم ٨٠٦ بسنة ٥٩ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٣

من المقرر أن نحكمة الموضوع الحق في أن تأخذ بالقوال الشاهد في أية مرحلة من مواحل التحقيق أو من غيرها، وهي لا تسأل في ذلك عن سبب أخذها بأى تمن رواياته إن تعددت، لأن الأمر مرجعه إلى سلطتها في تقدير الدليل، فما تطمئن إليه تأخذ به وما لا تطمئن إليه تطرحه، فإن النمي عليها أخذها برواية الشاهد المعنى في مرحلة سابقة دون تلك التي أدلى بها الجلسة دون سبب. ذلك يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٥٩ مكتب أني ٤٠ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢

1) من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو مسن المسائل الموضوعية التمى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشوط شكارً معيناً لإذن التغيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان إسم المأذون بغتيشه كاملاً أو بصفته أو صناعته أو عمل إقامته ولا الحقاً في إسم الشهرة طالما أنه الشخص المقصود بالإذن .

٧) من القرر أن كل ما يشترط لصحة الطعيش الذي قريه النيابة أو تأذن في إجرائه في مسكن المنهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل العبط القضائي قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريسة معينسسة - جناية أو جرحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات القبولة جند هذا الشخص بقدر ما يور تموض التفتيش خريته أو طومة مسكنه في مبيل كشف إتصاله بغلك الجريمة .

) من القرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليــه إطمئنــان
 المحكمة إلى وقوع الضبط والخيش بناء على هذا الإذن اخذاً منها بالأدلة السائفة النى أوردتها.

ه) من القرر أن المادة ١٩٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذا نصت على عدم جواز إستجواب المتهم أو مواجهته - في الجنايات - إلا بعد دعوة عاميه للحضور إن وجد، قد إستثت من ذلك حالتي التلبس والسرعة بسبب الحوف من ضباع الأدلة، وإذ كان تقدير هذه السرعة مروكاً للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع قدا دامت هي قد أقرته عليه للأسباب السائفة التي أوردتها - على النحو المشقدم ودللت بها على توافر الحوف من ضباع الأدلة فلا يجوز للطاعين - من بعد - مصادرتها في عقيلتها أو مجادلتها فيما إنتهت إليه، هذا فضالاً - عما ذهب إليه الحكم بحق - من أنهم لم يزعموا أن أصماء محامهم كانت قد أعلني الذي راحمته المادة ١٤٢ سائفة الذكر - سواء يتقرير في قلم كساب المحكمة أو إلى مامور السجن - وهو مناط الإستفادة من حكمها.

٣) من القرر أن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٠ فيي شبأن مكافحة المحدرات وتنظيم إستعمامًا والإتجار قيها ليس مقصوراً عل إستيراد الجواهر المخدرة من خدارج السيورية وإدخاصًا الجال الخاضع لامحتصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً، بل إنه يمند أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقسل الجواهـ المعدرة - ولو في تطاق ذلك الجال على خلاف الأحكام المنظمة لجليها التصوص عليها في المواد ميسن ٣-٣ التي رصد أما الشارع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المعدوة وتصديرها، فإشترط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنسح إلا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر وبالطريقة التي راهها على سبيل الإلزام والوجوب فضلاً عن حظمه تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن صحب كتابي تعطيه الجهية الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله وإيجابه على مصلحة الجمارك في حالتي الجلب والتصديب تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهسة، كما يبين من نصوص المواد التلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، أنه يقصد بالإقليم الجمركي هو الحدود السيامية الفاصلة بين جهورية مصر والدولة المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية، وطفتا قناة السويس وشواطىء البحيرات التي قربها هذه القناة ويحد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجموكي إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً في البحار المحيطة به، أمام النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير المالية وفقاً لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدد بقرار منه، وهو ما يتأدى إلى أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير إستيفاء الشروط التي نص عليها بالقوار بقنانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترعيص الطلوب من الجهة. الإدارية المنوط بها منحه يعد جلهاً محظوراً .

٧) من المقرر أنه لا يشترط الإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون عمرزاً مادياً للمادة المخدرة بل يكفى
 لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان انحرز للمخدر شخصاً غيره.

٨) لا كانت المادة ٣٩ من قانون المقربات إذ نصت على أن يعير فاعلاً في الجريمة من يدخل في إرتكابها إذا كانت تكون من جلة أعمال فيأتي عمداً عمالاً من الإعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا كانت تكون من جلة أعمال فيأتي عمداً عمالاً من الإعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا تركب من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً خطة تشلها فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر كي عن تدخلوا معمه فيها مي وجدت لذى الجالي بية التدخل تحقيقاً لمعرض مشرك هو الغابة النهائية من الجريمة بحيث يمكون كل منهم قد قصد القاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المهية وأسهم فعلاً بدور في تشيدها، وإذ كان الحكمة المطون فيه قد أثبت في منطق سائغ وتدليل مقبول أن الطاعين قد أتقت كلمتهم على جلب المواد المعادرة وأن الطاعن الأول قد أسهم بدور في إتمام عملية الجلب طبقاً تحقيلها بأن كلف قائد السيارة الماسة المبادئ المناعن والتهم... – الحكوم عليه غياياً إلى منطقة إنوال المخدرات بشاطئ المعادرات المناطئ التمالت وحدد لها الشخص الذى ميقدم غما مقتاح الكابين ووتب علي ذلك إسهامهما في إرتكاب المخدرات وحدد لها الشخص الذى ميقدم غما مقتاح الكابين ورتب علي ذلك إسهامهما في إرتكاب جرية جلب المخدر إعتبارهما فاعاين أصابل فاغين الذه يكون قد أصاب صحيح القانون.

به من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة وإلا يجوز الإدعاء بما يشالف ما أثبت - سواء في محضر
 جلسة أو الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير .

١٠) من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة فإنه يعجر دفاعاً موضوعاً لا تلتزم إشحكمة بإجابته ولما كانت محكمة الموضوع قد إطمأنت إلى أقموال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا محلل للنمى عليها لعدم إجابتها طلب الدفاع ضبم دفاتر الأحوال الخاصة بفريق الضبط والمحضر رقم ٤ أحوال الذى حرره المدافع عن الطاعن الناف على أثر منعه من حضور التحقيق .

11 من المقرر أن طلب المعاينة السدى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إستحالة حمسول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصوداً به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة فإن مشل هذا الطلب يعد دفاعاً موضوعاً لا تلتزم المحكمة بإجابته .

١٢) من القرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الحصم كاملاً إذ كان عليه إن كان يهمه تدويته أن يطلب صراحة إثباته في الحضر، كما أن عليه إن إدعى أن اغكمة صادرت حقه في الدفاع قبل يقفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم وإلا لم تجز المحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصوه في اكان يتعين عليه تسجيله وإثباته .

(١٣) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص بن أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتاعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وغا أصلها في الأوراق وأن وزن القول الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقواهم مهما وجه إليها مس مطاعن رحام حوفا من الشبهات كل ذلك مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتشدره الطفئ والماك تعلمان إليه، وأن التناقض بين أقوال الشهود — على فرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوافم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه — كما هو الحال في الدعوى المطورحة — ومن أخذت المحكمة باقوال الشهود فإن ذلك يفيد إطراحها جميع الإعتبارات الذي ساقها الدفاع خملها على عدم الأخذ بها .

١٤) من القرر أن الإعتراف في المسائل اجاباتية عنصر من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، وأن سلطتها مطلقة في الأخمذ بالوال المهمم في حق نفسه وفي حق غيره من المنهمين في أى دور من أدوار التحقيق وإن عمدل عنها بعد ذلك ما دامت قد إطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للحقيقة والواقع.

(1) كما كان الحكم قد حصل من أقوال المنهم... أن الطاعن الثاني قد إنفق معه ومع الطاعن الدالث على نفل كمية من السجائر من شاطئ ميامي، وكان ما حصله الحكم من ذلك حملي ما يين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً فلما الوجه من الطعن – يرتد إلى أصل ثابت في التحقيقات وهمو ما لا يمارى فيه الطاعن الثاني – لام عاد الحكم في مقام التدليل في ثبوت الواقعة في حق الطاعن الثاني واستخلص أن هذا الإتفاق كان لنقل المخدرات إستادا إلى الأدلة السائفة التي أوردها، فإن هذا حسبه، ويضحى النعي على الحكم بدعوى الحظ في الإصناد في غير عله .

١٦) لما كان ما يغيره الطاعن الثالث بشأن خطأ الحكم فيما نسبه إلى الشاهد... من أنه البست في محصر غرياته وفي أقواله أن المنهم... قد إشتهر بإسم... في حين أن الثابت بهذا المحتصر وتلك الأقوال أن إسم أشهرة يخص متهم آخر قمردود بأنه من قبيل الحطأ المادى البحت وأنه – بفرض صححه لم يكن له أثر في قيام الجريمة التي دانه بها. هذا إلى أنه لا مصلحة للطاعن المذكور في التمسك بهذا الحملاً ما دام أنه يتعلق يغيره من المنهمين .

(١٧) لما كان العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شنون محكمة الموضوع، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعين الأول والثالث بإنتفاء هذا العلم لديهما ورد عليه بقوله " وحيث إنه عن الدفاع من المتهمين... " الطاعن الثالث " و... " الطاعن الأول " بإنتفاء العلم لديهما بمأن المواد المؤرمة نقلها مخدرات وإنما كانا يعلمان فقط بأنها كمية من المسجائر، ولما كانت المحكمة وقد إطعانت إلى ما جاء بمحضر التحريات وما قروه شهود الإثبات بأن المتهمين كانا يعلمان بأن المواد النبي تم جليها من الحارج إنما كانت شحية من المخدرات وأن هذين المتهمين تداخلا بأفعالهما تسهيل نقل تلك المحدرات لإثمام عملية الجلسي فضلاً عن أن المهمين أقرا لرجال الضبط بجازتهم وإحمراتهم للمواد المتعمرة المنبوطة عند موجهتها بها عقسب وهو ما تطمئن معه المحكمة التي توافر القصوص وسائماً في الدولائة على توافر ذلك العلم في حقهما توافراً لعلياً في الرد على دفاعهما في هذا الحصوص وسائماً في الدلائة على توافر ذلك العلم في حقهما توافراً لعلياً فعالة بموزيها في عقديتها ولا أبغادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

1٨) لما كانت الفقرة الثانية من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة الطعن الصحادر بالقانون رقسم ٧٥ لسنة ٩ ٩٥ ١ تخول هذه المحكمة أن تنقش الحكم لمصلحة المنهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها تما هو ثابت فيه أنه بنى على خالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله، وكانت جريمنا جلب الجواهر المحدرة وتهريبها اللتان دين الطاعنون بهما قد نشأا عن قطل واصد بما كان يعين معه وفق صحيح القانون تطبيق نص المقترة الأولى من المادة ٣٧ من قانون العقوبات والحكم عليهم بالعقوبة المفروة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة الأصل دون العقوبات المقررة لجريمة النهريب الجموكي أصلية كانت أم تكميلية، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على الحكوم عليهم بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة اليهرب الجموكي أصلية كانت أم تكميلية، القررة لجريمة اليهرب الجموكي أن لد أخطأ في تطبيق القانون بما لجريمة الجلب العقوبة التكويرة الجريم الجموكي (أنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة التمويض الجموكي .

الطعن رقم ١٩٤٠ السنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ١١٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٠

من المقرر أن الأحكام لا تلترم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما إقسعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه، وأن لها أن تعول على أقوال الشاهد - في أى مرحلة من مراحل المدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها وكان التناقض بين أقوال الشاهد - على فوض حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقواله إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه، فإن منعى الطاعن في هدا الشائل لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة الفقض.

الطعن رقم 1001 لسنة 00 مكتب فقي 03 صفحة رقم 201 يتاريخ 1001 م من القرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشاهد إلا ما تقهم عليه قضاءها وها في سبيل إستخلاص الصورة الممحيحة للواقعة أن تجزيء أقوال الشاهد وتأخذ بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه طالما

إستخلاص الصورة الصحيحة للواقعة ان عزىء ا أنها لم تمسخ الشهادة أو تحيلها عن معناها .

الطعن رقم ٤٧٧٤ نستة ٥٩ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٧٤٧ يتاريخ ٨/١١/٨٠

من المقرر أن محكمة الموضوع أن تأخذ بالقوال معهم على معهم آخر ولو كالت واردة في محضر الشرطة معي إطمألت إلى صداقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى وكان وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها إنما مرجعه إلى محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقيش وكالت الحكمة غير مازمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأضو في تكوين عقيدتها ولا عليها إن هي إلفتت عن أى دليل آخر في الأوراق لأن في عدم إبرادها له أو التحدث عنه ما يفيد إطراحه وعدم التعويل عليه .

الطعن رقم ۲۸۱٤ نسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢

وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلمه المنزلة التبى تواهما وتقدره التقدير المدى تطمئن إليه يغير معقب ومنى أخذت بأقوال الشاهد دل ذلك على إطراحها جميح الإعتبارات النبى مساقها الدفاع خملها على عدم الأعد بها .

الطعن رقم ٧٨٧ السنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ١٠١٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢١

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، وهي متى أخذت بشهادتهم قبان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

الطعن رقم ٢٣٧١ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٦١ مِتاريخ ١٩٨٩/١١/٥ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلـة النى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب وكان الأصل أنه منى أخذت المحكمة بأقوال الشباهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات النى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

من المقرر أن تأخر المجنى عليه في الإبلاغ عن واقعة السرقة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوائمه ما دامت
 المجانت إليها .

الطعن رقم ٢٠١١ لمنة ٥٩ مكتب فتي ٤٠ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٠

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة نحكمة الشقش عليها، وكان تناقش المجنى عليها والشهود في بعض التفاصيل - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدافة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقش فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته.

الطعن رقم ٢٠٥٠ لمسئة ٥٩ مكتب فقى ٤٠ صفحة رقم ٧٢٦ يتاريخ ٢/١/١٠/٢ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه وهي لا تلتزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم قضاءها عليه ولها أن تمول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمانت إليها .

الطعن رقم 1۷۷۹ لمسقة 2 مكتب قتى 11 صفحة رقم ۲۸۷ يتاريخ 1۹۹۰/۳/۲۱ خكمة الموضوع في سبيل تكوين عفيدتها أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمعن إليه وتطرح ما عداه إذ الأمر في ذلك مرجعه إلى إطمعنانها، فلا توبب عليها إذا هي أسست قضائها بإدانة المتهم على أقوال الشهود الذين أوردت مؤدى شهادتهم وإعتمات عليها في خصوص واقعة القتل التي قارفها المتهم وأطرحتها في ذهان أداة القتل لما غا من سلطة تقدير الدليل .

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ٢٩١/٦/١٣

إذا كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة الخاكمة أن الدفاع - حين أشار فى مرافعته إلى الخصومة القائمة بين ضابط السجن وبين المتهم – لم يكن يقصد من ذلك سوى التشكيك فى شهادتهم التى إطمانت المحكمة إلى صدقها، دون أن يطلب إلى المحكمة تحقيقاً معيناً فى هذا الصدد، فإن ما يثيره من قصور الحكم فى المرد على دفاعه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ٢٩/٥/٢٩

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التي يؤدون فيها شهادتهم والتعويل على أقواهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، وكان مؤدى قضاء محكمة الموضوع بإدانة الطاعين إستاداً إلى أقوال شهود الإثبات هو إطراح ضمني لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على علم الأخذ بها وكمان من المقرر أيضاً أن للمحكمة أن تستمد إقتناعها من أي دليل تطمئن إليه وأن تعول على أقوال الشاهد في اي مرحلة من مراحل العطيق أو إضاكمة متى إطمأنت إليها ودون أن تبين العلمة في ذلك.

الطعن رقم ۲۱۷ نسنة ٥٠ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٢٧٠ يتاريخ ١٩٨٦/١٠/١

من المقرر أن وزن أقرال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقواضم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولهم من الشبهات، كل هذا مرجعه إلى عكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بفير معض، وكان من حتى الحكمة وهي في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقرال الشاهد في أية مرحلة من مواحل التحقيقات ما دامت قد إطمأنت إليها وأن تطرح ما عداها، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من أعداء بشهادة المجنى عليه بالجلسة رغم تناقضها مع أقواله بالتحقيقات لا يكون له على.

للطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٦٩٥ بتنريخ ٢١/٥/٢١

إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي مسى أخملت بشهادتهم لمإن ذلمك يفيد أنها أضرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخط بها.

الطعن رقم ۲۸۰۵ اسنة ۵۱ مكتب قني ۳۷ صفحة رقم ۸۱۸ بتاريخ ۱۹۸۳/۱۱/۳

الطعن رقم ٣٨٠٨ لمسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٩

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة الثى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وهى متى أخذت بشهادتهم لحإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ١٨٠٤ اسنة ٥٦ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ٢٠/١٢/١٢

لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرهما مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة الدى تراهما وتقدره القدير الذى تطمئن إليه وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد إنها أطرحت جميع الإعبسارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخمذ بهها .

الطعن رقم ١٠٦٤ نسنة ٥٦ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ٩٩٢ يتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤

لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقواهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوفا من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموصوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدوه القدير الذى تطمئن إليه وهى منى أخدات بشهادتهم فمإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخلابها، وكانت اشكمة في الدعوى المائلة قد إطمأنت إلى أقوال الجنى عليه وباقى شهود الإلبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما ينيره الطاعنون في هداء الشأن ينحل إلى جدل موضوعي حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ مكتب قتى ٣٨ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٢

لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقواضم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة المرضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، وهي متى أخلت بشسهادتهم فيان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها اللغاع لحملها على عدم الأخذيها.

الطعن رقم ٥٩٥١ اسنة ٥٩ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٣٥٣ يتاريخ ١٩٨٧/٣/١

من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذى تطمئن إليه، إذ أن الأصل أنه منى أخدفت المحكمة بالقوال شهود الإثبات فإن ذلك ما يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطمئنانها إلى أقواهم ومن ثم فلا عمل لما يغيره الطاعن من قرائن لتشكيك في أقوال الشاهد ويكون منعاه على الحكم في هذا الحصوص في غير محله.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ٧١/١٩٨٧

من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدير اللي تطمئن إليه، وهي من إعمارت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت بجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع خملها على عدم الأعد بها فإن منازعة الطاعين في القوة التدليلية لشهادة شهود الإثبات على النحو اللي أثاروه في أسباب طعنهم إن هو إلا محتى مجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ إطمئنانها إليها تما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوص بشأنه لدى محكمة التقطر.

الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٧ مكتب فتي ٣٨ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ٢٠/١٠/١٠

من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة الشي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه، وهي متى أعذت باقوال شاهد فإن مفاد ذلك إنها أطرحت بجميع الإعتبارات التي صاقها الدفاع خملها على عدم الأخذ بها، وكان ما تساند إليه الحكم من أقوال الشبهود ساتفاً ومن شأنه أنه يؤدى إلى ما ترتب عليه، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي لا تقبل إفارته أمام محكمة النقش .

الطعن رقم 1011 المستة 02 مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم 1010 بتاريخ 1940 ا لما كان من المفرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره النقدير الذي تطمئن إليه يغير معقب.

الطعن رقم ٢ ٤ ٢ ٣ أمنلة ٥ 0 مكتب فتى ٣٨ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ٨٩ / ١٩٨٧/١ 1 عكمة الموضوع أن تعرض عن قاله شهود اللهى ما دامت لا تلق بما شهدوا به وهى غير ملزمة بالإشارة إلى المواقع ما دامت لم تستند إليها، وفي فضائها بالإدائة الأدلة الثبوت دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال

هؤلاء الشهود فاطرحتها. لما كان ذلك، وكانت منازعة الطاعن في سلامة تقدير مصلحة الضرائب ورسوم الإنتاج القررة، لا تعدو أن تكون دفاعاً موضوعهاً لم يبده الطاعن أمام محكمة الموضوع، فإنه لا تجوز إثارتــه لأولى مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقيم ٣٤٠٤ لمستة ٥٧ مكتب فتى ٣٨ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ٢٩١/١١/١ من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتعويل القعاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شسبهات مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزل المنزلة التى تراها وتقسدره التقدير المدى تطمئن إليه وهى متى أخدت بشهادته فإن ذلك يفيد إنها أطرحت جميع الإعبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأحد بها.

الطعن رقم £4.3 السنة 02 مكتب فقى 94 صفحة رقم 4.3 يتاريخ 14٨٨/١/٣ لما كان أَنِّكُم قد عرض للنفع بيطلان إذن التفيش لصدوره غير مسبب وأطرحه في قوله " ما أف.

لما كان ألِّكُم قد عوض للدفع يبطلان إذن الفتيش لصدوره غير مسبب وأطرحه في قوله " ما أثبير بشأن بطلان الإذن لعدم تسبيبه فمسردود عليه بأنه من المتعارف عليه قانوناً أن إذن النيابية الصيادر بالطبيط والتفتيش ليس له شكل معين ولم يشترط القانون أن يكون له أسباب معينة وعجرد إطمئنان النيابية لما مسطر بالمحضر المعروض عليها من رجل الضبط عند طلب الإذن وأصدر إذن بالضبط والطنيش بناء على ذلك يتم على أي ما ورد بهذا الحضر من أسباب جعلت النيابة تصدر الإذن هي في الواقع أسباب صدور الإذن ومن ثم فإن الدفع المبدي في هذا الشأن يضحي على غير صند من الواقع وتلتفت عنه المحكمة". وهمذا الذي أورده الحكم يعفق وصحيح القانون، ذلك بأن المشرع بما نص عليه في المادة ££ من الدستور من أن " للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكما القبانون " وما أورده في المادة ٩٦ من قانون الإجراءات بعد تعديلها بالقانون رقسم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ مين أن " تفتيش المناذل عمل من أعمال التحقيق و لا يجوز الإلنجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضي التحقيق بناء على إتهام موجد إلى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة أو بإشتراكه في إرتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل علمي أنه حائز لأشياء تتعلق بالجويمة وفي كل الأحوال يجب أن يكون أصر التفتيش مسبباً " ــ لم بتطلب تسبيب أمر التقتيش إلا حين ينصب على المسكن وهو فيما إستحدثه في هاتين المادتين ممن تسميب الأم بدخول المسكن أو تفتيشه لم يرسم شكلاً خاصاً بالتسبيب. ولما كان الشابت من مدونات الحكم أن البابة العامة أصدرت أمر التفتيش بعد إطلاعها على محضر التجريات المقدم إليها من الضابط - طالب الأمر - وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويفاً لإصداره فإن هذا حسبه كي يكون محمولاً على هذه الأسباب بمثابتها جزءاً منه. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

الطعن رقم ٣٦٩٠ لمينة ٥٧ مكتب فني ٣٦ صبقحة رقم ٩٥٧ يتاريخ ٢٧/١٠/٨٧

إن وزن أقوال الشاهد وتقديرها مرجعه إلى انحكمة الموضوع، مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوضا من شبهات، وفي أخذ الحكمة بها، ما يفيد إطراح تلك الشبهات .

الطعن زقم ٣٩٥٧ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥٩ يتاريخ ٣/١/٨٨/١

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل الفضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذى تطمئن إله بغير معقب عليها .

الطعن رقم ٤٠١٢ عندية ٥٧ مكتب فتي ٣٩ صفحة رقم ١٠٥٠ يتاريخ ١٩٨٨/١/٧

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوفا من الشبهات كل ذلك مرجمه إلى محكسة الموضوع تنزلـه المنزلـة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطعنن إليه. وهي متى أعملت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميح الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الألحد بها دون أن تكون ملزمـة بهيان علـة إطمئنانها إلى أقواله .

الطعن رقم ۲۰۷۳ شنة ۵۷ مكتب فتى ۳۹ صفحة رقم ۳۱۱ بتاريخ ۱۹۸۸/۲/۱۷

من المقرر أن محكمة الموضوع أن تعرض عن قاله شهود النفى ما دامت لا تشق بما شهدوا بعه، وهمي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوافم ما دامت لم تستند إليها في قضائها بالإدانة لأدلة النبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن لأفوال هؤلاء الشهود فأطرحتها، فإن منمى الطباعن على الحكم إغفاله الإشبارة إلى ألموال شهود النفي يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٧

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التي يؤدون فيها الشهادة مؤوكاً لطدير محكمة الموضوع ومنى أخلت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات السى مساقها المنهم لحملها على عدم الأخد بها. وكانت الحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شهود الواقعة، وصحة تصويرهم لها فإن ما يشره الطاعن الأول من منازعة في هذا التصوير ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي في أدلة النبوت التي عولت عليها محكمة الموضوع وهو ما لا تسوغ إلارته أمام محكمة النقش.

الطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ مكتب أنسى ٣٩ صفحة رقم ٣٩٧ يتاريخ ١٩٨٨/٣/١٠

من القرر أن نحكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى، وأنه لا يشتوط في شهادة كل شاهد أن تكون دالة بذاتها على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها، وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدى إلى هذه الحقيقة بإستتاج سائغ تجربه محكمة الموضوع يتلائم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الإثبات الأعرى المطروحة أمامها. ومن ثم فإن ما يعيه الطاعن على الحكم في هذا الحصوص يكون على غير أساس .

الطعن رقم ۲۲۶ السنة ۵۷ مكتب فني ۳۹ صفحة رقم ۲۰۷۴ بتاريخ ۱۹۸۸/۱۱/۱۷

غكمة الموضوع رزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ومعى أخدات المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جمع الإعبارات التي ساقها الدفاع طملها على عدم الأخد بها وكنا تساقص الشاهد وتعبارات في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قمد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سالفاً لا تناقض فيه كما هو الحال في الدعوى المطروحة فإن ما يعره المطاعن في هذا الشان لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القالمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقش.

الطعن رقم ٤٣٢٤ اسنة ٥٧ مكتب قتى ٣٩ صقحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣

لما كان وزن أقرال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القعناء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلسة التي تراها وتقدره المقدير الذى تطمئن إليه، وهي منى أعملت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميح الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأعمد بها، فإن ما يغيره الطاعن في شأن القوة التدليلية لأقوال الجميى عليه والدته وعمه قولاً أن أولهم لم يتعرف عليه وأن الثانية والثافئة لم يقصحا عن مصدر معرفتهما إسجه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير ادلة النحوى لا يجوز أمام عكمة النقش.

الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٧٤٧ يتاريخ ٣/٩٨٨/٢

هن المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه شحكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقسده التقدير الذي تطمئن إليه بلا معقب ومني أخذت بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وإذ كان الحكم قد إطمان إلى أقوال شهود الإثبات وإقتمت بوقوع الجريمة وصحة إسنادها إلى الطاعن فإن منعاه في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي فمى تقدير الدليل نما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٧١٥ ٤ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٠

من المقرر أن وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القعناء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوفا من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدوه المقدير الذي تطمئن إليه دون معقب وأنها غير ملزمة بسود روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه اخدها بما إقسمت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وفا في ذلك أن تأخذ بالقواله في أية مرحلة من مواحل المتحقيق أو الحاكمة دون بيان العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليسل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها .

الطعن رقم ٣٩٨ نسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١

حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطسواح ما عداه دون أن يعد هـذا تنافضاً في حكمها .

الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٥٨ مكتب قتى ٣٩ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٩٨٨،١/١

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع تنوله المنولة التي تراها وتقدره الطفير الذي تطمئن إليه وهي متى أعملت بشهاداتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جمع الإعتبارات التي مساقها الدفاع لحملها على عدم الأخد بها – فإن ما يعيره الطاعن في شأن تعويل المحكمة على القوال الشهود لا يعدو في حقيقت. أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقدر .

الطعن رقم ٢١٩٠ نسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٨٣٠ يتاريخ ٢٠/٩/١٠

من المقرر أن غكمة الموضوع أن تكون عقيدتها ثما تطعئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الدلى تطعنن ا إليه بغير مقلب، وهي متى أعملت بشهادتهم فإن ذلك يغيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي مساقها الدفاع لحملها على عدم الأعمد بها، فإن منعى الطاعن في شأن تعويل الحكم على أقوال الصاباطين يتمخص جدلاً موضوعياً في حق محكمة الموضوع في تقدير الدليل وإستباط معتقدها منه لا يثار لدى محكمة النقض

الطعن رقم ٢٧٩٩ نستة ٥٨ مكتب فقي ٣٩ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ٢٧/٩/٨٨٩

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء علمى أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات موجمه إلى محكمة الموضوع تنزلمه المنزلة التى تراهما ونقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة شحكمة النقض، ومن ثم فإن منمى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير مديد .

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٥٩ مكتب قتى ٣٩ صفحة رقم ١٩١٤ بتاريخ ٢٠/١٠/١

من المقرر أن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوافسم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتفدره التقدير الذي تطمئن إليه ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وسين المتهم خصوصة قائمة كما أن قرابة الشاهد للمجنى عليه لا يمنع من الأخذ بأقواله مني إقتمت المحكمة بصدفها .

الطعن رقم ٨٨٨المنتة ٥٠ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٢٨٩ بتاريخ ١٢/١ ١٢٨٨/١٢/١

— من المقرر أن تأخر الشاهد في أداء شهادته أو قرابته للمجنى عليه لا يمنع المحكمة من الأحمد بالقواله ما دامت قد إطمأنت إليها، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع، وكل جدل يثيره الطاعضان في هذا الحصوص لا يكون مقبولاً لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا على الحكم إذ إلتفت عن المرد علميه ويكون النبي على الحكم في هذا الشأن في غير محله .

من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأعمد برواية ينقلها شخص عن آخر منهي رأت أن
 تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تحلل الواقع في الدعوى، إذ المرجع في تقدير قيمة الشهادة
 ولو كانت منقولة هو إلى محكمة الموضوع وحدها فمنى صدقتها وإطمأنت إلى صحبها ومطابقتهما للحقيقة
 فلا تصبح مصادرتها في الأحد بها والتعويل عليها.

الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١١٦٧ بتاريخ ١٢/١/١٨٨١

من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدوه التقدير الذى تطمئن إليه، فلها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة فائمة، كما أن قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تمنح من الأخذ بأقواله متى إقتمت الحكمة بصدقها.

الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ١٩ مكتب فني ١ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ٢٠١/١،٥٩٠

نحكمة الوضوع أن تاخذ بأقوال الشهود قبل متهم وألا تناخذ بها قبل متهم آخر لتعلق ذلك يتقرير الشهادة الذي هو من شأتها.

* الموضوع الفرعى: سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأثلة:

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٨

للمحكمة، بما لها من السلطة في تقدير أدلة الدعوى، أن توازن بين التقريس الطبى الشرعى وبين التقريس الإستشارى وأن تأخذ بما تطمئن إليه منهما. فإذا هي إطمأنت إلى الأخذ بأوفها دون الساني فبلا يصبح أن ينعى عليها أنها لم تواجه الطبيين وتناقشهما أو تستعين في السرجيح بغيرهما، وإذا كنان الدفاع لم يطلب إليها إمندعاء الطبيين أو الإستعانة بغيرهما فليس له أن ينعى عليها إغفال ذلك.

الطعن رقم ٨٨٠ نسنة ١٩ مكتب فني ١ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٤٩/١١/١

إذا كانت محكمة الجنايات قد فصلت الجناية عن الجنحة وقصرت النظر على قضهة الجناية فملا مخالفة للقانون ولا إخلال يحق الدفاع إذا هي سمعت المتهمين في دعوى الجنحة شاهدين في الجناية، بعد تحليفهما الهمين، إذ اليمين إنما فرضت على الشاهد ضمانة للمتهم المشهود عليم، وهذا فضلاً عن أن محكمة المرضوع السلطة النامة في تقادر أدلة الدعوى مواء إستخلصتها من أقوال الشهود أو من أقوال المتهمين.

الطعن رقم ٨٨٨ لمنتة ١٩ مكتب فتى ١ صفحة رقم ٣٠ يتاريخ ١٩٤٩/١١/١

الطعن رقم ١٩٦٧ السنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٧١ يتغريخ ١٩٤٩/١/١٥ من كانت المحكمة قد أوردت الأدلة على ثبوت النهمة المستدة إلى المنهم من واقع التحقيقات الني اجريت في الدعوى، فإن ذلك يتعدمن أنها لم تجد فيما قاله الشهود في الجلسة ما يغير من عقيدتها وأنها لذلك أطرحت شهادتهم ولم تعول عليها.

الطعن رقم ۱۹۳۷ المستة ۱۹ مكتب فني ۱ صفحة رقم ۱۹۱۱ بتاريخ ۱۹۹۸م ۱۹۹۸ يكني لسلامة الحكم أن يين واقعة الدعوى واركان الجريمة ويذكر الأدلة على وفوعها من المنهم و لا يلزم أن يتبع الدفاع في كل شبهة يثيرها ويرد عليها. ومنى كانت الأدلة التي أوردها من شانها أن تؤدى إلى ما رتب عليها فلا يقبل الجدل في تقدير الدليل الذي أخذ به ومبلغ إطمئنان المحكمة إليـ، فذلـك تما تختص هر به ولا معقب عليها فيه.

الطعن رقم ١٢٤٥ لمنة ١٩ مكتب فتي ١ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢

إذا كانت انحكمة قد برأت أحد الشهمين في غيابه وأدانت الآخر بناء على ما أوردته في حكمها من أدلـة فلا وجه للمحكوم عليه للنمي عليها أنها أم تؤجل النخوى لسماع دفاع الضائب لإحتمال أن يمترف هـو باخادث ويقرر أن انحكوم عليه لا شأن له به .

الطعن رقم ١٢٦٧ لسنة ١٩ مكتب فتي ١ صفحة رقم ٢١ يتاريخ ١٩٤٩/١١/٨

إذا كانت انحكمة قد طبقت على المنهمين بالنصرب المادة ٧/١ ٢٤ من قدانون العقوبات دون أن تعين من من منهم الذي أحدث الإصابة التي تطلب علاجها مدة أكثر من عشرين يوماً ولكنها أوردت الأدلة التي استخلصت منها مساءلة كل منهم عن فعل الضرب، وكانت العقوبة التي أوقعتها داخلة في حدود العقوبة المنزرة بالمادة ٧٢٤ جريمة الضرب البسيط، فعلا مصلحة ضم في نعهم على الحكم أنه لم يبين أي الإصابات هي التي أعجزت المجدى عليه تلك المذة ولم يعين من منهم الذي أحدثها .

الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ١٩ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٩٦ يتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٠

غكمة الموضوع أن تكون إعقادها من جميع العناصر المطروحة أمامها، فملا جناح عليها إذا من إعصدت على قول متهم في إدانة متهم آخر، يستوى في ذلك أن يكون الأول مقراً بالتهمة أو منكراً لها.

الطعن رقم ١٧٣٨ لمنية ١٩ مكتب فتى ١ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ٢/١٣/٠٥٠

متى كانت المحكمة قد إستخلصت من الأدلة التي بينها في حكمها أن المتهم إشوى الشيء المسروق الذي أدانه في إخفاله بثمن يقل عن قيمته الحقيقية، وإستدت إلى ذلك - ضمن ما إستندت إليه - في إنبات علمه بالسرقة وكان المنهم لم يتقدم إلى المحكمة بطلب التحقيق في تقدير قيمة هذا الشئ، فلا عمل لما يعيره الطاعن من أن الحكمة أخلت بحقه في الدفاع إذ لم تطلب منه أن يثبت أنه اشدى الشيء المسروق بقيمته الحققة.

الطعن رقم ۱۸۹۳ لمينة ۱۹ مكتب فني ۱ صفحة رقم ۵۰۰ بتاريخ ۱۹۰۱/۳/۲۱ إذا كانت الحكمة قد أدانت المتهم في الإختلاس على أساس أن العلاقة بينه وبن الجني عليه هي علاقة وكيل بموكل، مستظهرة هذه العلاقة من الإتفاق المبرم بينهما بما احاطه من ملابسات ومموردة ادلـة سـائغة على حصول الإختلاس لها أصلها فى الأوراق، فإن الجادلة فى ذلك لا تكون سـوى مناقشـة لهى موضـوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها تما لا يقبـل أمام محكمة القض.

الطعن رقع ١٩٥١ نسنة ١٩ مكتب فني ١ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٤ للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ما دام له أصل ثابت بالتحقيقات.

<u>الطَّعَن رَقِم ؟ ٢٨ لمنذَة ، ٢ مكتب ثمنى ١ صفحة رقَّم ٣٣ و يتلويخ ٢٤ /٤/٤ 1 من الحص</u> لا يلزم فى القانون أن يكون الدليل السلى بنى عليـه الحكـم مباشراً، بل للمحكمة - وهـذا من اخـص خصائص وظيفتها — أن تكمل الدليل مستنينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لابد مؤد إليه.

الطعن رقم ٣٦٧ لمنية ٢٠ مكتب فنى ١ صفحة رقم ١٨٧ يتاريخ ١٩٥٠ مما المسلمة الموضوع كام ١٩٥٠ مما المسلطة فى التعويل على ما يقوره الشاهد أمامها ولو جاء مخالفاً لما قسوره بالتحقيقات، وفى الإعتماد على أقوال ههود الإثبات وإطواح ما يقوره شهود النفى دون أن تكون ملزمة بإيواد مؤدى ما تطرف من المورد من أقواهم، إذ العيرة فى كل ذلك إلى ما تطمئن هى إليه من هذه الأقوال.

الطعن رقم ه ٣٩٥ لمنية ٢٠٠ مكتب فقى ١ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٦ هحكمة الموضوع الحرية فى أن تاخذ بشهادة الشاهد فى جلسة المحاكمية أو أمام النيابية ولو كانت عنالفية الاقواله الأولى فى تحقيقات البوليس، إذ المرجع فى كل ذلك هو لإطعنانها إلى صدق الروابية النبي تأخذ بها

الطعن رقم ٤١٠ لمملة ٢٠ مكتب فقى ٢ صفحة رقم ٣ يتاريخ ١٩٥٠/١٠٥٠ للمحكمة أن تعول على ما تطمئن إليه من قول للشاهد وتطرح ما لا تطبعن إليه من قول آخر له سواء فى ذلك ما يدنى به أمامها بالجلسة أو ما يقروه فى التحقيقات الأولية المطروحة أمامها .

الطعن رقم ٢٠٠ لمسلة ٢٠٠ مكتب قلني ١ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٩٠٠/٥/٨
لا تزيب على انحكمة إذا هي برأت المنهم من تزوير عرر وأدانته في تزوير آخر، ولا عليها إذا هي لم تأخذ بذليل في النهمة الأولى وأخذت به في الأخرى، فبإن الأمر في ذلك مرجعه إلى اطمئنانها إليه أو عدم اطمئنانها.

الطعن رقم ٤٣٧ أسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٣٣ يكاريخ ١٩٥٠/١٠/٩ محكمة الموضوع أن تأخذ بالقول الذى تطمئن إليه وأن تطرح ما عـداه مــواء أكان ذلك القول قـد قيــل أمامها فى الجلسة أو ذكر فى التحقيقات الأولية. فبإذا حضر شاهد واحد أمــام المحكمة وتخلف البــاتين وشهد هذا الشاهد بأن الصاربين للمجنى عليه كثيرون فاثبتت المحكمة فى حكمها أنها تأخذ بما قسره هـذا الشاهد فى التحقيقات من أن المتهم هو الذي طعن المجنى عليه بسكين فهذا من حقها.

الطعن رقم ۲۷۲ نسنة ۲۰ مكتب فني ۲ صفحة رقم ۲۲۵ بتاريخ ۱۹۰۰/۱۲/۰

- للمحكمة أن تعتمد على قول للمتهم ولو كان قد عدل عنه فيما بعد .

— إن القانون قد بين في المادين ١٧ و ١٨ من قانون تشكيل عاكم الجنايات الطريق الواجب إتباعه بصدد إعلان الشهود فإذا كان المنهم لم يعلن موظفاً لسؤاله كشاهد نفي له كما تقضى بلذك المادة ١٨ من ذلك المقانون بل إقسم الدفاع عنه على طلب إستدعاء المحكمة له، فإطراح المحكمة لحملة الطلب لا يعد إخمالاً بحق الدفاع، إذ للمحكمة في هذه الحالة - كما هو صويح نعى المادة ٤١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - السلطة في تقدير ما إذا كانت الدعوى بحاجة إلى سماع مثل هذا الشاهد أم لا فإطراحها لهذا الطلب فيه ما يفيد بداته أنها رأت عدم حاجة الدعوى إلى سماعه.

— إذا تخلف شاهد عن الحضور ولم يتعسك محامى المتهم بوجوب سماعه ولم يطلب التأجيل فمذا الفحرض بمل والله على مدارة النوائد الإجراءات تكون على على المدارة الوائد الإجراءات تكون صحيحة وفقاً لما قرره القانون في المادتين \$ \$ من قانون تشكيل محاكم جنايات و ١٩٦٥ من قانون تحقيق الجنايات.

الطعن رقم ٥٦٠ اسنة ٢٠ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٥٥ يتاريخ ١٩٥٠/٥/١٥ غكمة الموضوع أن تكون عقيدتها في الدعوى ثما تطمئن إليه من أدلة وعناصر ما دام أن لها أصلاً في التحقيقات التي أجريت فيها.

الطعن رقم 100، المسئة 100 مكتب فتى 1 صفحة رقم 140 يتاريخ 100 100 و 100 المسئة 100 و 100 المسئة 100 و 100 و الم إن تقرير أدلة النبوت فى المدعوى من شأن محكمة المرصوع، وها أن تأخذ بعض الأدلة وتطرح بعضها وأن تأخذ بدليل بالنسبة إلى منهم وتطرح هذا الدليل ذاته بالنسبة إلى منهسم آخر ما دامت الأدلة فى جملتها سائفة مقد لة.

الطّعن رقم ١٠٩٠ لمسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٠ من حل الحكمة ان تأخذ بالخوال شاهد بالمحتر وإن لم يحضر بالجلسة ما هام المتهم لم يطلب حضوره.

الطعن رقم ٢٠٩٤ لسنة ٢٠ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ٢٠١/٢٠/١٩٥٠

إن إستناد الحكم إلى ما شهد به يعض الشهود في التحقيقات عمن لم تسميع أقواضم بالجلسة أو تسل أمام المحكمة لا يعيب الحكم ما دام المتهم لم يتمسك بسماع أولئك الشهود وفم يطلب تلاوة أقوالهم.

الطّعن رقع ٢٠١٦ لمنغة ٢٠ مكتب ففي ٢ صفحة رقع ٣٠٤ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٨ لبست محكمة الموضوع ملزمة بالإستعانة بخبير فيما ترى من مشاهدتها أنه لا يحتاج إلى خيرة فنية.

الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٠ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٥١/١/١٥

لا حرج على الحُكمة في أن تأخذ بـــاقوال الشــاهد بالنسبة إلى واقعة معينــة أو متهــم معين ولا تــأخذ بهــا بالنسبة إلى واقعة أخرى أو متهم آخر، إذ للمحكمة بمقتضى القانون أن تصول على بعض أقــوال الشــاهد منى رأت أنها صحيحة وصادقة وتعرض عن باقى أقواله إن رأت أنها غير صحيحة، وهى إذ تفعل ذلــك لا يصح أن يقال عنها إنها وقعت في تناقض ما دام تقدير قوة الدئيل في الإنبات من سلطتها وحدها.

الطعن رقم ١٧٤٦ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ٢٥٥ يتاريخ ١٩٥١/١/١٦

غكمة المرضوع أن تكون عقيلتها من جميع عناصر الدعوى ومسن بينهما أقموال المجسى عليمه والشمهود فمى التحقيقات ولو جاءت مخالفة لما قرره بالجلسة وأن تعول فمى الإدانة على هذه الأقوال وتتخذها دليسلاً علمى المهم منى إطمأنت إلى صدقها.

الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٢٠ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٧٤٩ يتاريخ ٢١٩٥١/٣/١٢

منى كانت المحكمة قد محمت أقوال بعض الشهود فى الجلسة وإكتفت بموافقة الدفاع على أقواضم المدونة فى التحقيقات؛ فليس للمتهم أن يعب عليها ذلك ولا أن يدعى أن أقوال الشهود العائين لم تعل بالجلسة. لمان من عن المحكمة أن تستند إلى هذه الأقوال ولو لم تأمر بتلاوتها إذ هى من الأدلة المطروحة عليها وكمان من حق المنهم أن يعلل تلاوة تلك الأقوال.

الطعن رقم ١٩١١ لسنة ٢٠ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٨٩٣ يتاريخ ٢/٤/٤٥١

غكمة الموضوع متى أوردت الأدلة التي عولت عليها في الحكم بالإدانة أن تطرح كل ما عداها ممــا يقولــه المنهم من دفاع موضوعي دون أن تشير إلى ذلك في حكمها.



fron of the Alexandri t Libra GOAL

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٨٧٦ يتاريخ ٢٩٥١/٣/٢٧

لا جناح على المحكمة إن هى أخذت باقوال الشاهد أمامها على أساس أنها صحيحة وصادقة دون أقوالـــه الأولى المخالفة بالبوليس، وهي إذ تفعل ذلك لا يصح أن يقال عنها إنها وقعت في تناقض ما دام تقدير قوة الدليل في الإليات من سلطتها وحدها.

الطعن رقم ٨٩ نسنة ٢١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٩٨٦ يتاريخ ١٩٥١/٤/١٦

لا يؤثر في سلامة الحكم أن تعتمد الحكمة على قول للشاهد أو للمتهم في التحقيقات الأولية متى. واطمانت إليه وأن تطرح ما لا تطمئن إليه من قول آخر له ولو صدر منه أمامها بالجلسة.

الطعن رقم ۱٤٢ لسنة ٢١ مكتب قني ٢ صفحة رقم ١٠٤٠ بتاريخ ١٩٥١/٥/٧

ما دام الطاعن لم يتخد الطريق التى رسمها القانون فى المادتين ١٧ و ١٨ من قانون تشكيل محساكم الجنايات لإعلان الشهود المذين يرى لنفسه مصلحة فى سماعهم، وما دامت المحكمة لم تر أن تحقيق الدعوى بحاجة إلى سماعهم، وما دام الحكم لم يعتمد على أقوال هؤلاء الشهود فى التحقيقات الأولية فى إثبات المعسل المكون لجناية الحريق التى دان الطاعن فيها، بمل أورد أقواضم تلك حين تحدث عن الباعث على الجريمة وهو الحصومة القائمة بين الطاعن وعائلته وبينهم والتى صلم يوجودهما الطاعن ما دام ذلك كلم كذلك فإن الحكمة إذا رفضت طلب إرجاء نظر الدعوى لسماع هؤلاء الشهود لا تكون قد أعلست بحيق الطاعن فى الداع.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢١ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٢٦١ يتاريخ ١٩٥١/٤/١

متى كان ما أثبته اخكيم عن أقرال الشهود الذين إعتمد عليهم له أصله في التحقيقات وقد صدرت منهم بالفعل فلا يضيره أن يكون قد أخطأ في قوله إن هذه الأقوال قبلت أمام الحكمة في حين أنها في الواقع إلما تلت عليها.

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢١ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٣٣١ يتاريخ ١٩٥١/١٢/١

إذا كانت المحكمة بعد أن إستدعت طبيساً لمناقشته في الخلاف بين تقرير الطبيب الشرعى والتقريرين الإستشاريين القدمين في الدعوى قد إطمأنت إلى رأى الطبيب المرجع الذى سمعته للأسباب السي أوردتهما في حكمها، وبناء على ذلك لم تجب المتهم إلى ما طلبه من حضور الأطباء الثلاثة الذين قدموا تقارير في الدعوى لمناقشتهم، فلا يصح أن يضي عليها أنها لم تجب هذا الطلب .

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٢٢ مكتب فتي ٤ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ٢٠٢/١٢/٠ ١٩٥٨

للمحكمة أن تستند إلى مسا فمى أوراق الدعوى المطروحة أمامهما من عنـاصر الإثبـات إلى جـانب الأدلـة الأخرى التي تحققها بالجلسة .

الطعن رقم ١٥ نسنة ٢٣ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ٢٣/١/١٧ ١٩٥٠

لا يعبب الحكم أن يكون هناك إختلاف بين شاهدى الرؤية وتقرير الصفة التشريحية في تقديس المساقة بين المنهم والمجنى عليه عندما أطلق العبار عليه لأن تحديد الأنسخاص للمسافات تقديرى. أما تقدير الطبيب الشرعى لها فيرجع إلى أصول فنية، ولأن الحكم لم يستند في تقدير المسافة إلى شهادة الشاهدين ولم يجعل من تقديرهما لها دليلاً على المنهم.

الطعن رقم ٧٧ نسنة ٢٣ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ٢٠/٦/٣٠

للمحكمة بما غا من مسلطة تقدير أدلة الدعوى أن توازن بين التقارير الطبية والآراء التي يديها الأطباء عند منافشتهم أمامها، فإذا كانت المحكمة إذ أعدات بما جاء يتقرير الطبيب الشرعي ويتقريو مدير معهد مستشفى الكلب وما أبداء عند منافشته أمام المحكمة وأطرحت رأى الأطباء الإستشاريين، فإنها تكون قد أعملت وظيفتها في حدودها ولا يقبل النعي على حكمها فلنا السبب.

الطعن رقم ۲۲٤ لمستة ۲۳ مكتب فتي ٥ صفحة رقم ۳۱ يتاريخ ۱۹۰/۱۰/۱

إن قضاء محكمة النقص قد إستقر على أن المقصود بالنص في قرار وزير النمويين على ضرورة وزن عدد من الأرغفة لا يقل عن مالة هو مجرد الإرشاد والتوجيه للموظفين السابعين لمه المسوط بهم المراقبة وإثبات المعالفات ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق، ولا يؤثر هذا النص على الحق المقرر للقاضى بمقتضى القالون في إستمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى دون أن يتقيد بدليل معين .

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٢٣ مكتب فني ٤ صفحة رقع ٩٤٨ بتاريخ ٨/٢/٩٥٢

إن أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية قاضى الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى، فما دام يسين من حكمه أنه لم يقض بالبراءة إلا بعد أن ألم بتلك الأدلة ووزنها فلم يقتسع وجدانه بمحتها فملا تجوز مصادرته في إعتقاده ولا انجادلة في حكمه أمام محكمة الشعن، كما أنه لا يُحكم بالإدانة إلا إذا إطمان ضميره ها بشرط أن يكون هذا الإطمئنان مستمداً من أدلة قائمة في الدعوى يصح في العقل أن تؤدى إلى ما إقسع به القاضى، وما دام الأمر كذلك فلا تجوز المجادلة في حكمه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٣ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ١٤ يتاريخ ٢١/١٠/١٠

إن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها تفصيل فيه على الوجمه الذي ترتاح إليه على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود وما تشاهده بنفسها. فإذا كانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق قد فحصت الشهادة موضوع التزوير وضاهت بنفسها بين الإمضاء النسوية لنائب العمدة عليها وبين إمضاءاته على أوراق الإستكتاب مستعينة بمنظار مكر، وإنتهت إلي الجزم بتزوير إمضاء العمدة على الشهادة وذللت على ذلك بأوجه الخلاف التي فصلتها في حكمها بين الإمضاء الموجودة على الشهادة وبين الإمضاءات الموجودة على الشهادة وبين الإمضاءات الموجودة في أوراق الإستكتاب فإن عملها هذا يدخل ضمن حقها في فحص الديل وتقديره لما تستقل به ولا معقب عليها فيه.

الطعن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٣ مكتب قتى ٥ صفحة رقم ٤ يتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٢

له كلمة الموضوع أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر، ولو تحافلت ظروف روايتهما، بغير أن تكون مطالبة بيهان أسباب لذلك، إذ الأمر موجعه إلى إطمئنانها إلى الدليل الذي تأخذ به، ومبلسغ ثقتها في قمول شاهد دون آخر.

الطعن رقم ١٤٦٣ أمنة ٢٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٤

إن تحديد وقت حصول الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة منا دامت المحكمة قد إطمأنت بالأدلة التي سافتها إلى أن الجني عليه وشاهديه قد رأوا المنهم وتحققوا منه وهو يعتدى علي الجني عليه بإطلاق النار من مستمر كان يحمله .

الطعن رقم ۲۰۱۸ نسنة ۲۳ مكتب فني ٥ صفحة رقم ۲۵۳ بتاريخ ۲۱/۱/۱

محكمة الموضوع أن تجزئ أى دليل يطرح عليها ولو كان إعترافاً وتاخذ منه بما تطمئن إليه وتطرح سواه.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٢٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٥ ١٩٥

تقديم المنهم نحطاباً إلى انحكمة صادراً من شقيق انجنى عليه ينفى عند مقاولته للجريمة لا يخرج عن كونه من وجوه الدفاع الموضوعية التى تخضع لتقدير انحكمة فلا جناح عليها إذا هى إلتفت عما جاء بهلما الحطاب وأخملت بما شهد به أمامها شاهد الإثبات مطمنتة إلى صدق هذه الشهادة وهى ليست ملزمة بالرد صراحـة على دفاع المنهم فى هلما الشأن ما دام ردها مستفاداً من إدانته إستناداً إلى الأدلة النى بينتها فى الحكم.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١١/٣/١٥

لا صحة للقول بأن أقوال متهم على آخو لا يمكن الأخذ بها إلا إذا تأيدت بدليل أو قرينة تعوزها إذ ليس في القانون ما يمنع المحكمة من أن تأخذ في حق متهم بالقوال متهم آخو متى إطمأنت إليها ولو لم يمكن عليه من دليل إثبات غيرها، والقول بغير ذلك فيه مساس بسلطة القاضي في تقدير الدليسل وحربت في إقتناعه وتكوين عقيدته من أى دليل يطرح أمامه .

الطعن رقم ٢٣٤ نسنة ٢٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٢

غكمة الموضوع تقدير الأدلة وإستخلاص ما ترى أنها مؤدية إليه من براءة أو إدانة من غير معقب عليها. في ذلك ما دام هذا الإستخلاص ساتفاً.

الطعن رقم ١٣ ٤ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٤

إن التناقش في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقواهم إستخلاصاً مسائفاً بما لا تناقش فيه.

الطعن رقم ٧١ه لسنة ٢٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٦٨٨ يتاريخ ٢٤/٥/٤٥٩ ا

غكمة المرضوع أن تكون عقيدتها مما تطمنن إليه من أدلة وعناصر وهي غير مكلفة ينبع دفع المهم في كل جزئية يثرها أو بالرد على ما شهد به شهود النفي إذ يكون ردها على ذلك وإطراحها اقبوال أولتك الشهود مستفادين من قضائها بالإدانة للأدلة التي بينها .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٨٧ يتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٨

للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد فتاخذ بما قاله في حق متهم معين، لا تأخذ بما قاله في حق متهم آخو إذ مرجع الأمر في ذلك إلى إطمئناتها لما تأخذ به وعدم إقتناعها بما تعرض عنه .

الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ٢١/١/١٥٥١

غكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير وقائع الدعوى أن تطرح أية ورقة لا تراها جديرة بيشها. فهإذا كان لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعن طلب إلى اغكمة إستدعاء الطيب الذى حرر الشبهادة الطبية المقدمة منه لمناقشة فإن ما يثيره الطاعن في شان إطراح هذه الشهادة وعدم سماع الطبيب لا يكون مقبو لاً.

الطعن رقم ٥٥٨ اسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٤

انمحكمة غير مازمة بأن تتعقب الدفاع بالرد على كل إستنتاج يستنتجه ما دام قضاؤهـا فحى النهايـة بالإدانـة يفيد أنها اطرحته ولم تأخذ به.

الطعن رقم ٥٥٠١ لسنة ٢٤ مكتب فتي ٦ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٣

يجوز للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ بشطر منها، وتعرض عما عداه، إذ الأمر موجعه إلى ما تقتنع هي به وتطمئن إليه.

الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٢٤ مكتب قتى ٢ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٣ ١٩٥٤

للمحكمة أن تفاصل بين تفارير الخيراء، وتأخد منها ما تراه وتطرح ما عداه، إذ أن ذلك الأمر يتعلق. بسلطتها في تقادير الدليل ولا معقب عليها فيه.

الطعن رقم ١٢١٦ نسنة ٢٤ مكتب قتى ٦ صفحة رقم ٣٧٧ يتاريخ ٢٧١/١٥٥١

للمحكمة بإعتبارها الحبير الأعلى أن تأخط بتقرير طبى منى إطمأنت إليه واقتنعت بما ورد فيه وأن تطرح
 تقريراً آخر يخالفه، دون أن تكون مازمة بالإستجابة إلى طلب الدفاع مواجهة الأطباء بعضهم ببعض أو
 مناقشتهم والإستعانة في الترجيح بفيرهم.

للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تاخذ بالقوال الشهود في التحقيق الإبتدائي وإن هسالفت أقوافهم
 بالجلسة دون أن تكون ملزمة ببيان سبب ذلك أو تعليل عدول الشهود عن أقرافهم الأولى.

الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٥٠٠ يتاريخ ١٩٥٥/١/١

من القرر أن نحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المهمين، وأن تطرحها في حق متهم آخر، دون أن يعد ذلك منها تنافعها بعيب حكمها ما دام تقديم الدليا, مع كو لا إليها وحدها.

الطعن رقم ٢٢١٠ لمنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ٢١٧/٥٥١

محكمة الموضوع أن تكون عقيدتها نما تطمئن إليه من عناصر الدعوى ولها في سبيل ذلسك أن تأخمل بيمضى أقم ال الشاهد دون اليعنل الآخر ما دامت قد إقتمت بما أخذت بد.

الطعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ مكتب فتي ٢ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ٥/١/٥٥٠

- غكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشناهد فسأخذ بمعنها وتطرح البعض الآخو ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها وما دام يصبح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في خطر من أقواله وغير صادق فسي شطر آخو .

من القور أن الإعواف كدليل في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كما الحرية
 في تقدير صحتها وقيمتها التدليلية في الإثبات، فلها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيمه المنهم من أن

الإعراف العزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه، ومنى تحقق لها أن الإعواف سليم لا شاتية فيه وإطمانت إلى صدقه كان لها أن تاحذ به وتعول عليه .

 إن أساس الأحكام الجنائية إغا هو حرية عكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها في الدعوى فإذا تين من حكمها أنها لم تقض بالواءة إلا بصد أن أحاطت بتلك الأدلة ووزنتها فلم يقتم وجدانها بصحتها أو بعدم كفايتها للحكم بالإدانة فالا تجوز مصادرتها في إعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة التقعن.

للمحكمة أن تأخذ بأدلة في حق متهم ولا تأخذ بها في حق متهم آخر ولو كانت متماثلة.
 الطعن رقم ٧٧ (مملئة ٥٥ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٩٥ ٧ بقاريخ ٩٠/٤/٩
 غكمة الموضوع تقدير الأدلة وإستخلاص ما ترى أنها مؤدية إليه ما دام هذا الإستخلاص ما نفأ..

الطعن رقم ٧٨ لمنة ٢٠ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٤

للمحكمة أن تقدر الإعتراف الذى يصدر من المتهم وهل صدر عن إرادة حبرة أو كنان وليد إكراه وقع عليه وإذا خلصت إلى أنه صدر منه صحيحاً لا شائبة فيه وإعتبرته دليــالاً مستقلاً وليسن ناهّــاً عن الضبط والتفتيش فإن تقديرها في ذلك كما هو الشأن في تقديرها لسائر أدلة الدعوى من المسائل الوضوعية.

الطعن رقم ١١٦ أمنية ٥٦ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٨٧٨ يتاريخ ١٩٥٥/٤/١١ غكمة الوضوع أن تستد إلى بعض أقوال المهم في تأييد الدليل حي ولو كان منكرا للمهممة ما دام فعله الأقوال أصل في الأوراق وكان ما تستخلصه منها سائلاً في العقل.

الطعن رقم ٢٠٠ لمنية ٢٥ مكتب فقى ٦ صفحة رقم ١٩٣٧ بتاريخ ١٩٥٥/٦/١٤ للمحكمة أن تعول في إدانة منهم على أقوال منهم آخر مني إطمأنت إليها وأو لم يكن عليمه في الدعوى من دليل مواها، ولها أن تلتفت عن عدوله عن أقوال صدرت منه وتعتمد على ذلك الأقوال مني رأت أنها صحيحة وصادقة.

الطعن رقم ٢٥ السنة ٢٥ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١١٧٨ يتفريخ ١٩٥٥/١٠/٢ المناوية العمال المامان الأحكام الجنائية إنما هو حرية محكمة الموضوع فى تفدير الأدلة القائمة فى الدعوى. الطعن رقم ٢٩٥ المسنة ٢٥ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١١٩٧ يتفريخ ١٩٥٥/١٠/٣ غكمة الموضوع أن تعمد على ما تطمن إليه من قول الشاهد وتطرح ما لا تطمئن إليه من قول آخر لد

الطعن رقم ٨٧ه لسنة ٢٠ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٢٢٩ بتاريخ ١٠/١٠/١٥٥١

إذا كان النابت من الحكم المطعون فيه أن الإذن في تفتيش منزل المتهسم قد صدر فعالاً من وكيل الديابة المختص بناء على التحريات التي أجراها ضابط المباحث ولكن لم يعشر على هذا الإذن في ملف الدعوى لفقده ولم يوصل التحقيق الذي أجرى عن فقده إلى الكشف عن سبب ذلك فإن محكمة الموضوع لا تكون مخطئة في رفضها دفع المتهم ببطلان التفتيش ولا في إستنادها إلى الدليل المستمد منه ما دامست قد أوردت الأدلة السائفة على سبق صدور الإذن المذكور.

الطعن رقم 1۸۱ لسنة ٢٥ مكتب فتى ٦ صفحة رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٤ للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما نظمنن إليه وتطرح ما عداه على أن يكون له أصل ثابت فى العحقةات .

الطعن رقم ۷۱۸ لسنة ۲۰ مكتب فقى ٦ صفحة رقم ۱۳۷۸ يتاريخ ۱۹۷۸ مكتريخ ا ۱۹۵۸ الم ۱۹۵۸ الم المودود المودود

الطعن رقم ١٩٧٣ لمسلة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٣٣ يتاريخ ١٩٥٦/١/٣١ غكمة الموضوع أن تتبين الواقعة على حقيقتها وأن تبرد الحادث إلى صورته الصحيحة من إجماع الأدلمة المطروحة عليها دون أن تنقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو باقوال شهود بذواتهم .

الطعن رقم ١٢٣٥ لمستة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٧٨ يتاريخ ١٩٥٦/٢/١٤

- فحكمة الموضوع بما لها من حق التقدير كامل الحوية لهى الأصد بما تطمئن إليه من التقارير الفنية. والإلفات عما لا تطمن إليه منها .
- لا يعب الحكم إنه لم يذكر موجبات ما حكمت به المحكمة ورأته مناسباً من التعويض إذ الأمر فحى ذلك
 متوك لتقديرها بغير معقب عليها .

الطعن رقم ١٣٧٥ لمنذة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٢٧٤ يتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٨ تفدر الدليل المستمد من الإعراف هو من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها .

الطعن رقم ٤٠٤٠ لمنة ٢٠ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ٣/٦/٢٥١

غكمة الموضوع السلطة المتلقة في تقدير الدليل فلها أن تجزئ الدليل المقدم إليها وأن تأخذ بما تطمنن إليـــه من أقوال الشهود المختلفة وتطرح أقوال من لا تتق فيه ولا تطمئن إلى صحة روايته، وهي إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة بيبان العلة لأن الأمر مرجعه إلى إقتناعها هي وحدها ولا يعيب حكمها ما وقع بين الشهود من خلاف ما دام إستخلاصها للحقيقة القانونية التي إطمأنت إليها هو إستخلاص سائع له أصله في الأوراق .

الطعن رقم ٥٧ نسنة ٢٦ مكتب فتى ٧ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ٢٩/٦/٣/٢٦

من حق محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير، أن تصول على إعدواف المتهم أسام اليوليس أو النيابة وتأخذ به كدليل مستقل عن التفتيش متى إستظهرت صحته وإطمأت إليه لإعتبارات سائفة .

الطعن رقم ٥٩ أسنة ٢٦ مكتب فتى ٧ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ٤٢/٤/٢٥ ١٩٥٨

وجود التشابه بين العلامتين التجاريين الذي يخدع به جمهور المستهلكين أو عدمه هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة قاحمي الموضوع بلا معقب عليه من عمكمة النقتض .

الطعن رقم ۸۷۲ لسنة ۲۱ مكتب فتي ۷ صفحة رقم ۱۲۲۱ بتاريخ ۲۱/۱۲/۱۰

يقوم القضاء في المواد الجنالية على حرية القاضي في تكوين عقيدته فإذا كان القاضي قد إطمأن إلى ثبــوت الواقعة على منهم من دليل بعينه فهو غير معالب بأن يأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى سهم آخر .

الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٢١١ بتاريخ ١٢١/٢١/٢٥

لا تثريب على انحكمة إن هي أخلت بأقوال المجنى عليه وهو يختضر ما دامت قد إطمأنت إليها وقـــلـوت الظـــوف التي صدرت فيها .

الطعن رقم ٤٠ نمسنة ٢٨ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ٨/٤/٨١

- متى كانت الحكمة قد رأت وهى تقدر الوقائع المروضة عليها فى حدود حقها أن ما طلبه الدفاع من إحالة موكله إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية أو السماح له بتقديم تقرير إستشارى لا يستند إلى أساس جدى للأصباب السائفة التى أوردتها، فإنها لا تكون فى حاجة إلى أن تستعين برأى طبيب فى الأمراض العقلية أو النفسية فى أمر تبينته من عناصر الدعوى وما باشرته بنفسها من الإجراءات بالجلسة.

- متى كان لا يؤثر فى موقف المتهم أن يزداد عدد الجناة واحدًا بفرض أن مضاهاة اليصمات النسي طالب يها كشفت عن وجود آخر فى مكان الحادث فى جريمة رأى الحكم أنها وقعت من أكثر من فسنخص وقمد أخذه فيها، وهو في ختام حديثه عن الأدلة بصفة أساسية، بأقواله هو وعا نسبه المتهم الأول إليه وبما ضبيط لديه من متحصلات الجريمة، فإن إلتفات المحكمة عن إجابة طلب اللضاهاة – في واقعة هذه الدعوى – وعن الرد عليه ليس تما يؤثر في سلامة الحكم وهو لا يعيه .

الطعن رقم ١٢ نسنة ٢٨ مكتب فتي ٩ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ٢٨/٤/٨٥ الطعن

متى كان الحكم قد إستند فى الإدانة على إعتراف المتهم فى تحقق النيابة دون أن يتعرض لما قاله المتهم أمام المحكمة من أن الإعتراف كان وليد إكراه وأنه لم يعدرف تلقائياً - وهو دفياع جوهرى كان يجب على المحكمة أن تحققه لتبين مدى صحته وأن تعنى بأن تضمن حكمها رداً عليه - فإن الحكم يكون مشوباً بالقمور.

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ مكتب قتى ٩ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٩

. الأمر في تقدير رأى الحيراء تما تختص به محكمة الموضوع ولها كامل الحرية لهى الأحمل بمما تطمسن إليمه مس التقارير الفنية والإلتفات عما لا تطمئن إليه منها .

الطعن رقم ۱۳۳۷ لسنة ۸۸ مكتب قني ۹ صفحة رقم ۱۱۶۸ پتاریخ ۱۹۵۸ م ۱۹۸۸ م ۱۹۵۸ م ۱۹۵۸ م ۱۹۵۸ م ۱۹۵۸ م ۱۹۵۸ م ۱۹۵۸ م خكمة الموضوع أن ناخذ بادلة في حق منهم ولا ناخذ بها في حق منهم آخر ولو كانت متماثلة.

الطعن رقم ١٨٨٦ نسنة ٢٨ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ١٦٩ يتاريخ ٢٨/٩/٩٥١

للقاضي أن يُستخلص من وقائع الدعوى وظروفها ما يؤيد به إعتقاده في شـأن حقيقـة الواقعـة، صا دام مـا إستعلصه سائفاً متفدًا مع الأدلة المطروحة وليس فيه إنشاء لواقعة جديدة أو دليل مبعدًا ليس لــه أصــل في الأوراق، كما يصح أن يوصف بأنه قضاء بعلم القاضي.

الطعن رقم ١٩٧٤ لمسنة ٢٨ مكتب قفى ١٠ صقعة رقم ١٨٩ يتاريخ ٢١٩٩ المحدر، ما دامست وجود المقص والميزان لا يقطعان في ذاتهما ولا يلزم عنهما حدماً ثبوت واقعة الإتجار في المحدر، ما دامست المحكمة قد إقسعت للأسباب التي يبتنها - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى -- أن الإحراز كان بقصد التعاطى، وفي إغفال المحكمة التحدث عنهما ما يفيد ضمناً أن المحكمة لم تر فيهما ما يدعو إلى تغيير وجه الرائي في الدعوى.

الطعنى رقم ٤ . . . ا لممند ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٠٧ يتاريخ ١٩٥٩/١٠/١٠ ا إطراح المحكمة لتقرير الخبير وعدم التعويل عليه – الأسباب سائفة أوردتها – أمر يتعلق بسلطتها في تقديس الدليل ولا معقب عليها في ذلك، إذ الأمر يرجع في حقيقته إلى إطمئنانها هـي، وليست بعد مكلفة بأن تفحص الحساب بنفسها أو أن تندب خبيراً آخر لفحصه ما دام إنها لم تجد في ظروف الدعوى وملابســاتها ما يدعو إلى هذا الإجراء .

الطعن رقم ١١١٨ لمنفة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩ ١٥ مودة لا المسافة التى أوردتها، فعا لا يصح للمتهم أن يصادر المحكمة فهما إطعات إليه وعولت فيه على الأدلمة السافة التى أوردتها، فعا يقوله المنهم من أن انحكمة لم تأخذ بدفاعه عن هبلاك الدابتين المجوز تين من قبل اليوم الحدد للبيع وإطراحها المنهادتين اللين قلمهما إلى المحكمة تفيان ذلك، مردود يما أثبته الحكم من أن أوصاف الدابتين المبين تعنى وتلك الأوصاف المينة في محضر الحجز .

الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٢٩ مكتب فتى ١٠ صفحة رقم ٩٣٨ بتاريخ ١٩٨٥ المنابع ١٩٨٨ مقب عليها فى ذلك ما غكمة الموضوع أن نفسر المورات على ما يتبادر من عباراتها إلى الفهم ولا مقب عليها فى ذلك ما دامت عبارات اغرر تحصل التفسير الذي اعذت به أو تؤيده - فإذا كان هادها التبته الحكمة أن المتهم وإن وقع على المخزء الحاص بإستلام البعبائي، وأن وقع على المخزء الحاص بإستلام البعبائي، وأن وغد على المخزء الحاص بإستلام البعبائي، وأن المخكمة بما أسلوب التعامل بين الطرابي، وأصدا بالشاب بهيده الفساتورة قد خلصت بحق - إلى أن المجتمعة المتعاملة المناتورة بعير الدليل الكتابي طور صحيح، ويكون ما إنهى إليه الحكم من أن المتهم في يستمام البعبائي وعمل ردها - هو إستعارض مبليم.

الطّعن رقع ٢٠٣٧ لمسنة ٢٩ مكتب فني ١١ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٦٠/١/٤ نحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى في تقريره، مني كسانت وقاتع الدعوى قمد أيـدت ذلك عندها وأكدته لديها .

الطعن رقم ١٤٧١ المعنة ، ٣ مكتب فتى ١٢ صقحة رقم ٢٨٧ يتاريخ محكمة الموضوع، كما ان تفدير آراء الخيراء والفصل فيما يوجه إلى تفاريوهم من إعواضات مرجعه إلى محكمة الموضوع، كما ان ندب خبير في الدعوى لا يسلمها سلطها في تقدير وقائمها وما قام فيها من اداة الفيوت، وكذلك فلها وهي تقضى في الدعوى أن ترجع بين أقوال الحبراء المتعارضة – وقد سلكت المحكمة في سبيل تحقيق ما أبداه الدفاع إستيضاح الطبيب المشرعي الذي أجرى العبقة التشريخية، وإستنت إلى رأيه للأسباب الفنية التي ابداها – وهو من حقها ما دام أن تكيف الواقع الذي شهد به الخبير وترتب آثاره في الدعوى هو من حقها ما دام أن تكيف الواقع الذي شهد به الخبير وترتب آثاره في الدعوى هو من خصائص قاضى الموضوع الذي له أن يسلك إليه ما يراه مؤدياً إلى فهم الواقع ومتى تم له ذلك فلا يعمد قانوناً أن يصادر في إقتاعه وعقينته بطلب مزيد من التحقيقات في الدعوى لما كدان ذلك، فإن ما

يقوله الطاعن من إمحلال الحكم المطعون فيه يحقه في الدفاع لعدم إجابة طلسه الحاص بدعوة كبير الأطباء · الشرعين ليقوم بالزجيح بين التقوير الطبي الشرعي والتقربر الإستشارى لا يكون له أساس .

الطعن رقع ١٧٤٧ نسنة ٣٠ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/١٤

- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستمد معتقدها من كافة العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث وأن البيان المعول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يهدو فيه التساع القماضي دون غيره من الأجزاء الحزاجة عن سياق هذا الإقتباع، ومنى تقرر ذلك، وكان الحكم قمد عول فى الإدانة على أقوال شهود الإثبات الذين أورد مؤدى شهادتهم، فإنه لا يضير الحكم أن يشير وهو فى معرض تحصيله لواقعة الدعوى إلى أنه تبين هذه الواقعة من أوراق الدعوى وسماع الشهود إثباتاً ونفياً ومما ذار بالجلسة.

- للمحكمة حرية تكوين عقيلتها ثما ترتاح إليه من أقوال الشهود، ومن شم فهى لا تلمتزم ببايراد مؤدى الأدلة التي تستند إليها في الإدانة حتى يتضح وجه إستدلال الحكم بها - أما أقوال شهود النفى اللين لا تأخذ بهم فلا يلزم أن تشير صواحة في حكمها إلى عدم أعلها بها أو الرد على صا شهدوا به ويكفى أن يكون مستفاداً من الحكم أنها لم تجد في أقوافم ما تطمئن إلى صحته - بل إن القطاء بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها الحكمة ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شهود النفى وأنها لم تطمئن الأقوافم فأطرحتها .

الطعن رقم ٥٣٨ نسنة ٣١ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٥٥٨ يتاريخ ٥/١/١٢/١

للمحكمة - في حالة الدفع بيطلان القبص والفتيش وثبوت ذلك البطلان - أن تقدر مبلع إتصال أقروال المتهم بالإجراء الباطل ومدى تأثرها به، مجيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غيو مباثر فيها بهذا الإجراء الباطل جاز ها الأحد بها.

الطعن رقم ١٤ ٨ لمسنة ٣١ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٥٩ يتاريخ ١٩٦٢/١/١٦

إذا كانت المحكمة قد اطمأنت فيما اطمأنت إليب إلى أن الشباهدة الثانية قد رأت المتهمين وعوفتهم من ظهورهم أثناء فرارهم بعد ارتكاب الحادث، وكان يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هيتمه وقوامه خصوصاً إذا سبقت له معرفة بمن رآه، فإن الجادلة في هذا الخصوص لا تكون مقبولة أمام محكمة النقض إذا أن تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها.

الطعن رقم ۱۰۳۲ أسنة ۳۱ مكتب فني ۱۳ صفحة رقم ۱۸۷ بتاريخ ۲۲/۲/۲۳

إستخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المتعلقة من حق محكمة الموضوع الشي فما أن تتبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تنقيد فمي هـذا التصوير بدليل بعنه .

الطعن رقم ١٦٧٥ لمنة ٣١ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ١٨ ؛ بتاريخ ٢٤/٤/٢١

من المقرر أن محكمة المرضوع سلطة تفدير الدليل، فلها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشسهود وتطرح ما لا تطمئن إليه منها دون أن تلتزم بهيان علة ما إرتاته ما دام تقديرها صائفاً .

الطعن رقم ١٨٠٠ لمنة ٣١ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٤٠٤ يتاريخ ٢٣/١/٢/٤

غكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها. فإذا كان مبنى الوجه الثالث من الطعن هــو القصور في التسبيب إذ تم يرد اخكم المطعون فيه على ما أثاره الدفاع من عــدم وجــود أثـر مــادى بالحقــر المجنى عليه تما يكذب زعمه من حصــول إعتداء عليه من الطاعبين، فإن ذلك بعد من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا عمل لإثارته أمام عمكمة النقيض .

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ٢٩/٥/٢٩

من المقرر أن فحكمة الموضوع أن تدين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة الدي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها، وهي ليست مطالبة بالا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن فما أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متي كان ما حصله الحكم من هماه الأدلة لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمطقى .

الطُّعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٢٣٥ يتاريخ ٢٩٦٣/٣/٦

العبرة في اغاكمات الجنائية هي بالتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المصم أو ببراءتمه ولا يصح مطالبة قاضى الموضوع بالأخذ بدليل معين، فقد جعل القانون صن مسلطته أن يزن قموة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ومن شم قملا عمل لما يغيره الطاعن خاصاً يعدم جواز الإستدلال بالتقريرين الطبيين القدمين إلى محكمة الأحداث من كبير الأطباء الشرعين ومساعده بمناسبة عماكمة متهمة أخرى عن ذات الجريحة التي حوكم الطاعن عنها.

الطعن رقم ٢١٦٧ لمنة ٣٧ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٥٣ يتاريخ ٢٩٦٣/١/٢٩

من المقرر أن محكمة الموضوع أن تكون عقيدتها 18 تطمئن إليه من أداة وعناصر في الدعوى وفسا أن تديين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث بصورته الصحيحة من جماع تلف الأدلة ولمو كان ذلك بطريق الإستنتاج متى كان ما حصله من هله الأدلة لا يخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى. ولما كان الحكم المقمون فيه لم يخطىء في تقديره حينما نعت مظهر التهمين بالإرتباك الشديد – وإن لم يسرد وصف الشدة على لسان الشهود – فإنه لا يصح مصادرة المحكمة فيما إطمأت إليه من أدلة.

الطعن رقم ٢١٦٩ نسنة ٣٧ مكتب فتى ١٤ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ٢٩٦٣/١/٢٩

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لقدير محكمة الموضوع و لا تشريب عليها إذا هي أخذت بقول للشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون قول أعمر له قاله في مرحلة أخسري وهي متى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات النبي مساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢١٩٧ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ٢٢/٣/٢٦

من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الطروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على قولــه مهمـــا وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنوله المنزلة التي تواها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة محكمة النقض عليها.

الطعن رقم ٢٥٣٧ نستة ٣٢ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ٢٩٦٣/٦/١١

غكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير المقدم إليها، وما دامت قد إطمالت إلى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها في ذلك. ولا كان الحكم المطمون فيه قد إطمالت إلى ما جاء يتقرير كبير الأطباء الشرعين من أن التمزق إنما حدث للمجنى عليها أثناء إجراء الطاعن لعملية " الكحت " فإن هلنا ما يعضمن الرد على دفاع الطاعن القائم على أن هذا التمزق كان نتيجة عامل أجنى تداخل بعد العملية ولا تناقض فيما ذكره كبير الأطباء الشرعين في تقريره من أن المؤهل المراسى الذي حصل عليه الطاعن بيبح لد إجراء عملية الكحت، وبين ما فصله من أعطاء مهنية عددها ونسبها إليه.

الطعن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٧ مكتب غنى ١٤ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ٣٠٠ ١٩٦٣/٤/٣٠

الأصل هو أن نحكمة الموضوع أن تنين الواقعة على حقيقتها وأن تبرد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدنة المطروحة عليها، دون أن تقيد في هذا النصوير بدليل بمينه أو باقوال شهود بدواتهم ذلك أنه لا يشتوط أن تكون الأدلة التي إعتمد عليها الحكم بحيث يسيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كرحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إليات إقتناعه وإطمئنانه إلى ما إنسى إليه.

الطعن رقم • ٣٦١ لمنة ٣٦ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٣٦٨ يتاريخ ١٩٦٣/٥/٢١ الجدل الوحوعي في تقدير أدلة النبوت ١٤ تستقل به محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٥٩٧٠ نسنة ٣٢ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٨

خكمة الموضوع أن تون أقوال الشهود، فناخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد التهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم أخر، دون أن يكون هذا تناقضاً يعيب حكمها، مـا دام يصح في العقـل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقوال وغير صادق في شطر آخر منها، وما دام تقدير الدليل موكول إلى إقتناعها وحدها، ولا يحق انجادلة في هذا الأمر أمام محكمة القض.

الطعن رقم ۲۷۸۸ أسنة ۳۲ مكتب فتي ١٤ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥

من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة وتطرح ما عداها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حده، ما دام أن ردها مستفاد ضمناً من قضائها بالإدانـة إستناداً إلى ادلـة اللبـوت الأعـرى وكل ما ينار حول ذلك يعد من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعـوى ومصـادرة فما في عقيدتها نما لا يجوز إفارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٧٩٣ لمنية ٣٢ مكتب فتي ١٤ صفحة رقم ١٠٧ يتاريخ ١٩٦٣/٢/٥

غكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأعد بما ترتاح إليه منها وأن تعول على أقرال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى ذلك في حكمها أو تبرير الطاتها عما عدل عنه. ومن ثم قلا يقبل من الطاعن ما يليره في هذا اللهدة لأنه من الأمور الموضوعية التي لا تجوز إلا تها أمام عكمة التقور.

الطعن رقم ٢٨٢١ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٣٩٣ يتاريخ ١٩٦٣/٥/١٣

من المقرر أنه لا يلزم الإستخلاص الحقائق القانونية أن يكون مبنى ذلك الإستخلاص أدلبة صريحة ومباضرة بل للمحكمة أن توكن في صبيل تكوين عقيدتها إلى ما تستخلصه من جماع الأدلة المطروحة عليها بطريسق الإستناج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ما تخلص إليه من ذلك سليماً لا يشرح عن الإقتضاء العقلى والمطقى، فلا ينال من سلامة الحكم أنه في حليته عمن تهمة ترويج العملة أم يدلل عليها بدليل مباشر، ويكون النعى على الحكم بالقصور من هذه الناحية غير صديد.

الطعن رقم ٢٩٣٨ لسنة ٣٢ مكتب أنى ١٤ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ٢٠/٥/٢٠

إنه وإن كان محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة أو لعمم كفاية أدلمة النبوت عليها، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى، فرجحت دفاع المنهم أو ذاخلتها الربية فى صحة عناصر الإثبات. لإذا كان الحكم لم يصرض لأدلة النبوت ولم تدل اغكمة برايها في هذه الأدلة تما ينبيء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بها وتحصها فإن حكمها. يكون معياً.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ٢١/١٠/٢١

للمحكمة أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن إليه وتطوح ما عداه، ومن ثم فمإن ما ينعاه الطاعن عليها أنها أطوحت أقوال شاهدى النفى وأخذت بأدلة الثبوت فى الدعوى يكون على غير أساس، ولا يصدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل فى تقدير أدلة الدعوى بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ۲۰۷ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ٣٠٥/٣/٢٥

- يحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة المسجيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخوى لم تقتيع بصحتها صا دام إستخلاصها سائفاً مستداً إلى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق وفما أصل فى الأوراق ولمحكمة فى سبيل ذلك كامل السلطة أن تجزى أى دليل ولو كان إعواقاً والأخذ بما تراه صحيحاً متفقاً معقوقاته الدعوى وظروفها. ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم بأنه جزاء إعواقه ولم يأخذ بقوله من ألم لم يقارف فعل القتل بنفسه وإنما قارفه متهم آخو فى الدعوى واقتصر دوره على شل مقاومة المجنى عليه دون قصد مصمم عليه من جانبه - لا يكون له محل، ولا يصدو أن يكون نهياً وارداً على سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الذليل والأعذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه، ثما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقية.

- من المقرر أن سبق الإصوار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي، والبحث في وجوده أو عـدم وجوده داخل في سلطة محكمة الموضوع ما دامت قد دللت على ذلك بأدلة سائنة. ومن ثم فإن النبي على الحكم بعدم الرد على دفاع الطاعن فيما يتعلق بتفي سبق الإصوار يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٠١ لمسنة ٣٣ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ٢٩٦٣/٦/١٧

الأخذ بقول للشاهد في جلسة انحاكمة ولو خالف قولاً آخر له أبداه في التحقيقات، من إطلاقات محكمة الموضوع، إذ المرجع في ذلك إلى ما يطمئن إليه وجدانها، فلا يصح مصادرتها في التناعها بدليل صحيح إعتمدت عليه، ولا يعدو ما ينار في هذا الصدد أن يكون جدلاً موضوعاً في أدلة النبوت مما لا يجوز إثارته أمام محكمة القض.

الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ٢١/١٠/١

غكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأداة والعناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة حسيما يؤدى إليه إقتاعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتيع بصحتها ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أداة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق، ولها في مبيل ذلك أن تعول في قضائها على رواية للشاهد في أية مرحلة من مراحل المدعوى ولمو حالفت قولاً تحراً له، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى إطمئتاتها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه. ومن ثم فلا يقبل من الطاعن نعيم على الحكم أخذه بإحدى روايات المجنى عليهما التي قا من شهادتهما أمام الحكمة دون باقي رواياتهما في الأوراق أو إطراحه أقوال بعض الشهود الآخرين لما في هذا من مصادرة لحرية محكمة الموضوع في وزن المقرودة وتكوين عقيمتها في الدعوى.

الطعن رقم ٧٥٠ لمنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٤٩ يتاريخ ٢١٠/١٠/٢١ طلب ضم قطية بقصد تجريح أقوال أحد الشهود لا يقتضى من الحكمة عند رفطنه رداً صريحاً مستقلاً طالما

طلب الدم تعليه بقصد جريح الوان احد انتهود 3 ينتعي من اعتمه عند رفقه ردا صريعا مستفح عابد أن الدليل الذي قد يستمد مده ليس من شأله أن يؤدى إلى البراءة أو أن يذهب بصلاحية الدليسل المستمد من أقبال هذا الشاهد في الإثبات.

الطعن رقم ۷۷۸ نستة ۳۳ مكتب فتى ١٤ صفحة رقم ٧١٠ يتاريخ ٢٨٠/١٠/١٨

اغكمة غير مقيدة بألا تأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلوغا الشاهر، بل فعا أن تركن في سبيل تكوين عقيدتها - عن الصورة الصحيحة لواقعة الدهوى وترتيب الحقائق القانونية المصلة بها - إلى ما تستخلصه من جناع العناصر المطروحة عليها بطريق الاستناج والإسقراء وكافة المكتات العقلية ما دام لا يخرج في ذلك عن الأقتضاء العقلي والمنطقي، وإذ كان الحكم لم يؤسس قضاءه على القول بأن الطاعن أقر بوجود الضابط وقت القبض والتغيش - كما زعم الطاعن في طعنه - بدل أقامه على قوله إن الطاعن أقر في التحقيقات بما يستخلص منه صدق شهادة الضابط وسالامتها فإن النمي على الحكم بدعوى الحطا في الاسناد يكون في غيد عمله.

الطعن رقم ٨٠١ نسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٨٢٣ يتاريخ ١٩٦٣/١١/١٨

تجزلة الدليل من إطلاقات محكمة الموجوع، وفي إغفاها إيراد بعض تفصيلات معينة للدليل ما يفيد ضمداً أنها أطرحتها، وما دامت قد أوردت عناصر قضاتها وخلصت منها بما لا تناقض فيه، وكان مجرد الإحداداف في تقدير مسافة إطلاق النار بين أقوال الشهود في التحقيق وبين ما قال به المقرير الطبى الشرعي ليس من هانة أن يهدر شهادة هؤلاء الشهود، وإنما الأمر في ذلك كله مرجعه لقدير المحكمة، وليس هو من وجوه

الدفاع الجوهرية التي تقتضى رداً خاصاً ما دام حكمها مبنياً على أصل ثابت فى الدعوى، وما دام لها أن تأخذ من شهادة الشاهد ما تطمئن إليه وتطرح منها ما لا ترتساح إليه إذ موجع الأصو فى دلك إلى مبلغ وطمئنانها إلى صحة الدليل الذى تبنى عليه عقيدتها .

الطّعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ١٠٠٣ يتلويوخ ١٩٦٣/١٢/٣٠ من القرر أن للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتهما أن تأخذ باقوال الشاهد أو المتهم في أى مرحلة من مراحل الدعوى متى إطمأنت إليها، وتأخذ من أقواله بما تنق به وتطرح ما عداها.

الطعن رقم ١٥٠ لمسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٨٧٩ بتلويخ ١٩٩٩ الما مها ١٩٩٠ الله ١٩٩٠ الما ١٩٩٠ الله عن إطمانت إليه خمكمة المرضوع كامل الحربة في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها، فإذا هي إطمانت إليه ورأت في منطق ساته التحويل عليه فإنه لا يقبل أن يتمى عليها إلىانة بها عن مناقشة الحبير طالما أنه لم يطلب منها مناقشته ولم ترهيره، وما دامت المحكمة قد قدرت بعير مقب عليها في ذلك صلاحية الدعوى للفصل فيها بحالتها.

الطعن رقم 1919 لعنة ٣٣ مكتب فقى 10 صفحة رقع 1 يتلويخ 1/1/3 191 الشهادة قانوناً تقوم على إحبار شفوى يدلى بـه الشساهد فى عملس القعشاء بعد يمين يؤديها على الوجـه الصحيح. ووزنها من الأمور الموضوعة الى تستقل بها عمكمة الموضوع ما دام تقديرها صليعاً .

<u>الطعن رقم ٩٨٠ لمنة ٣٣ مكتب فتى ١٥ صقحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٦٤/١/٦</u> غكمة الموضوع تقدير أدلمة الدعوى والأحمد بما ترتاح إليه منها، وهى غير ملزمة بـالتعرض للدفماع الموضوعى والرد عليه إستقلالاً [كفاء بأخلها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى .

الطعن رقع ۹۸۷ لمسنة ۳۳ مكتب فنى ۱۶ صفحة رقم ۸۹۴ بتاريخ ۹۸۷ 1۹۶۳/۱ ۲/۹ - خكمة الموضوع أن تجزئ الدليل فتا خذ به فى مق متهم دون الآخر لما هو مقور ضا من سلطة وزن

عناصر الدعوي وأدلتها بما لا معقب عليها فيه.

- إختلاف الشهود فى تحديد أوصاف آلـة الإعتباء وإعتماد الحكم على شهادتهم بالرغم من هـذا الإختلاف لا يعيب الحكم ما دام قد أخذ من أقواهم بما رآه صورة صحيحة للواقعـة، هـذا فضـلاً عن آلـة القبل ليست من الأركان الجوهـية في الجريمة.

الطعن رقم ١٣٤٤ المسلمة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٥٩ بتلويخ ١٩٦٧/١٠/٣١ -- محكمة الموضوع تجزئة اللدلل - ولو كان إعوافاً - والأخذ منه بما تطعنن إليه وإطواح ما عداه. – فحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الحبير فى تقريره، متى كانت وقاتع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها .

الطعن رقم ۱۶۸۷ انسنة ۳۳ مكتب فنى ۱۶ صفحة رقم ۹۱۰ يتاريخ ۱۹۳/۱۲/۹ غكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن ناخذ من أقوال الشاهد لى أى موحلة من مواحل التحقيق أو المحاكمة دليلاً فى الدعوى ما دامت قد إطعانت إليها .

الطعن رقم ٢٠١٧ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٣١ يتاريخ ١٩٦٤/٢/١٠ غكمة الوضوع أن تتين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة الطروحة عليها .

الطعن رقم ٢٠٤٠ لمسلمة ٣٣ مكتب فقى ١٥ صفحة رقم ٣١٤ بيتاريخ ٢١٤ الموريخ 1914/5/1٤ تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم هو من إختصاص محكمة الموضوع وحدها، وهى حرة في تكوين إعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطعتناها إليها بالنسبة لمتهم وعدم إطمتنانها إليها بالنسبة لإخر .

الطعن رقم ٢٣٨٨ لمنتَّة ٣٣ مكتب فتى ١٥ صفحة رقم ٢٨٧ يتاريخ ٢٩/٤/٤/١ من المسالل من القرر أن وحدة التشابه بين العلامتين السلى ينخدع به جهور المستهلكين أو عدم هو من المسائل الموضوعة التى تدخل فى سلطة قاضى الوضوع بلا مطب عليه من محكمة النقض، منى كانت الأسباب التى أقيم عليها الحكم تير التبيجة التى إنتهى إليها .

الطعن رقم ٢٤ نسنة ٣٤ مكتب نشى ١٥ صقمة رقم ٤٣ كيتاريخ ١٩٦٤/٦/١ ليس للمحكمة أن تبدى رأياً في دليل لم يعرض عليها لإحمال أن يسفر هذا الدليل – بعد إطلاعهما علمي فحواه ومنافشة الدفاع له – عن حقيقة يتغير بها إقتناعها ووجه الرأى في الدعوى.

الطعن رقم 100 لممثلة 45 مكتب فني 10 صفحة رقم 777 بتاريخ 1914/4/7V من القرر أن الشهادة المرحمة لا تعدو أن تكون دليلاً من أدلة الدعوى تخضع في تقديرها عُكمة المرصوع كسان الأدلة .

 من القرر أن نحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها تما تطمئن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى ولما أن
 تتين سبب الجريمة وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كمان ذلك بطويق
 الاستنتاج متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الإقتصاء العقلى والمنطقي.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٤ مكتب أتى ١٥ صفحة رقم ٥٥٥ يتاريخ ١٩٦٤/١٠/٥

نحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة، ولها أن تجزئ أقنوال الشاهد الواحد وأن تواشم بـين مــــ اخدته عنه بالقدر الذى رواه وبين ما اخدته من قول شاهد آخر وأن تجمع بين القولين وتــورد مــؤداه جملــة وتنسبه إليهما معاً ما دام ما أخذت به من شهادتهما ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيهـــا خــلاف فيــــا نقلته عنهـما معاً .

الطعن رقم 14 كلمنة 70 مكتب فنى 10 صفحة رقم 000 بتاريخ 0/ 193/1 من مكتب ففي المحتود ال

الطعن رقم ۱۲ د اصنة ۳۵ مكتب قنى ۱۵ صفحة رقم ۴٦٪ بتاريخ ۱۹۳٪/۲/۲ المبرخ الطعن رقم ۱۹۳٪/۳/۲ المبرخ ال

الطعن رقم ١٧١٠ أسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٥٪ بتاريخ ١٧/١/١٠ ١٩ عُكمة الوضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة فلها أن تواتم بين ما أخذته عن الشهود بالقدر المدى رواه كل منهم، فتأخذ بما تطمئن إليه من قول شاهد أو بعض قوله وتعرض عما عداه مما يكون قمد شهد به. وإختلاف اقوال الشهود لا يعيب الحكم بالتناقض ما دام ما أخذت به الحكمة من أقواهم لا تناقض فيه.

الطعن رقم ١٧٢٠ لمينة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٦٥/١/٥٠

عدم توقيع العمال على المحطر المحرر بمعرفة مقتش العمل أو تجهيل أسمائهم ليس من شأنه إهمدار قيمة المحضر كله كعنصر من عناصر الإثبات وإنما يخضع كل ما يعزيه من نقص أو عبب لتقدير محكمة الموضوع الني منى إطمأنت إليه فلا وجه لمصادرتها في عقيلتها في هذا الصدد .

الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ مكتب فتي ١٦ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٦٥/٥/١

الإعواف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تمليك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المنهم من أن الإعواف المعزو إليه إنتزع منه بطريق الإكراء – ومتى تحقق من أن الإعواف سليم تما يشوبه وإطمأنت إليه نفسه كان لمه أن يأخذ به وهو في ذلك لا يكون عاضماً لوقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠١٤ لمنتة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٢٣٥ يتاريخ ٣١/٥/٥/٣١

نحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأحذ بما ترتاح إليه منها وأن تعول على أقوال الشاهد فحى أية مرحلة من مواحل الدعوى ولو عدل عنها في مرحلة أعرى - ومن ثم فلا يقبل النعى على الحكم عدم أحده باقوال الشهود في مرحلة المحاكمة السابقة على نقض الحكم.

الطعن رقم ٩ استة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ٣/٥/٥/٣

من حق اغكمة أن تأخذ بأقوال منهم على آخر منى إطمأنت إليها ولو لم يكن في الدعوى من دليل سواها ولها أن تلغت عن عدوله عن أقوال صدرت منه وتعتمد على تلك الأقوال منى رأت أنها صحيحة وصادقة. ولما كان الحكم الملمون فيه قد رد على تشكك الحكم المستألف فى ذلك الإصواف – من أنه كان وليد رهبة – رداً مائفاً، فإنما ما تيره الطاعنة بهذا الوجمه ينحل إلى مجرد جدل موضوعي لا حول صلطة عكمة الموضوع في تقديرها للدليل مما لا شأن محكمة النقض به.

الطعن رقم ٤٧ لمنتة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٧٥٦ يتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٦

من المقرر أن محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير المقدم إليها، وما دامت قد والحالت إلى ما جاء به فلا تجوز مجاداتها في ذلك.

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٢٧٢ يتاريخ ٥/١٠/١٠/١

- تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من إختصاص محكمة الموضوع وحدها وهمى حرة فى تكويس إعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئناتها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم إطمئناتها إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى آخر.

- غكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتاعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام إمتخلاصها سائلاً مستداً إلى ادلة مقبولة في العقل والنعلق وها أصل في الأوراق.

الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٥٥٦ يتاريخ ٧/٦/٥٦١

فكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعواف المنهم في حق نفسه وعلى غيره من المنهمين في أى دور التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك مني إطمأت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع.
 نية القدل من الأمور المرضوعة التي يستظهرها القاضي في حدود ملطته التقديرية بإعتبارها أمراً داخلياً معملة بالإدارة برجع تقدير توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحريته في تقدير الوقائع.

الطعن رقم ١٠٧١ لمسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٢٥/١١/٢

من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لتنفيذ رأى الحبير الفنى فإنه يتعين عليها أن تستند فى تفديده إلى أمسباب فنيه تحمله. ومن ثم فإنه ما كان يسوغ للمحكمة أن تستند إلى أقوال الشهود فى إطراح الرأى الفنى الذى أبداه الطبيب الشرعي.

الطعن رقم ١٧٤٧ نسنة ٣٥ مكتب فتي ١٦ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٣

من القرر أن أدلة الدعوى تختيم في كل الأحوال لتقدير القاصى ولو كانت رسية. ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتهم مع الحقيقة التي إستخلصها القاصى من باقي الأدلة. فإذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقبوال المجدى عليها وشاهدتى الإثبات من مقارفة الطاعين للجريمة المسندة إليهما واطرحت الشهادة الرسمية المقدمة للأصباب السائفة التي أوردتها فإن ما يشيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل في تقدير الدليل عا تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب.

الطعن رقم ١٧٦١ نسنة ٣٠ مكتب فتي ١٧ صفحة رقم ٥ بتاريخ ٢/١/٦

من القرر أن الإعواف في المواد الجنائية يخضع لتقدير محكمة الموضوع شبانه فمى هبذا شبأن أدلية الإلبات الأخرى التي تطرح أمامها فلها أن تأخذ به بالكامل كما أن لها أن تجزئه فتأخذ منه بما تطمئس إليه دون أن تنقيد بالأخذ بيائيه .

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٧

من المقرر أن الأمر في تقدير آاء الحبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريوهم من إعواضات مرجمه إلى محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدئيل. فلا يقبل من الطاعن أن يجادفا في عنـاصر تقديرها أو أن ينمى عليها أخذها بالتقرير الطبى الذى إطمأنت إليه، صا دام أنه من جانبه لم يشر مطعناً على التقرير أو يطلب إليها إستدعاء الطبيب الشرعى لذاقشته أو الإستعانة بخير غيره .

الطعن رقم ۱۸۷۲ لمنة ۳۰ مكتب فني ۱۷ صفحة رقم ۳۰۸ بتاريخ ۱۹٦٦/۳/۱۰

 من المقرر أن تقدير آراء الحبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع.

لا تثويب على انحكمة إذا هي جزمت بما لم يجزم به الأطباء في تقاربوهم متى كانت وقسائع الدعوى قمد
 أينت ذلك عندها وأكدته لديها.

- المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي المعتلفة، فإطمئنانها إلى الأدلمة التي عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأبحار بها.

الطعن رقم ١٨٧٦ أسنة ٣٥ مكتب فتي ١٧ صفحة رقم ١٥ يتاريخ ١٩٦٦/١/٣

من المقرر أنه متى إطمألت المحكمة إلى توافر الحظأ في حق المنهم وعددت صور هذا الحظأ وكدانت كل
 صورة منها تكفى لترتيب مستوليته ولو لم يقع منه خطأ آخر فإنه لا جمندى للمتهم من المجادلة في بما في
 صور الحظا التي أسندها الحكم إليه .

- لم يحطر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الإستدلال بلا يحين، بل للمحكمة متى إقسعت بصحتها أن تأخذ بها وتعمد عليها. ولما كان الطاعن لا يدعى أن الطفل الذى سمت شهادته لم يكن يستطيع التمييز وإنما وتعمد عليى القول بعدم إمكان الإطمئنان إلى أقواله لصغر سنه، ولكونمه شقيق الجني عليه ويجوز التأثير عليه، فإن ذلك لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ الإطمئنان إليها كا تستقل عكمة الموضوع بتقديره ولا معقب عليها فيه .

– اغكمة غير مازمة بأن ترد على إستقلال على أقوال شهود اللغى أو أن تشير صراحة إلى عناصر أخمرى قدمها النهم لتأييد دفاعه، إذ الرد عليها مستفاد ضمناً من أدلة النبوت الأخرى التي أوردها الحكم .

الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٢٩ يتاريخ ١٩٦٦/٢/١٤

من حق محكمة الموضوع أن ترد الواقعة إلى صورتها الصحيحة كما إرتسمت فى وجدانها من جماع الأدلسة المشروحة دون أن تتقيد فى هذا التصوير بدليس بذاته بـل نهـا إستخدام العقـل والمنطق وكافـة الممكنـات العقلية. ولا تصح مصادرتها فى ذلك ما دام لما إستخلصته وجه تمكن ومساغ مقبول .

الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ مكتب قتى ١٧ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٤

- من القرر أن غكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة وتطوح ما عداه دون أن تكون ملومة بالرد على كل دليل على حدة، ما دام أن ردها مستفاد ضمناً من قضاتها بالإدانة إستناداً إلى أدلمة الثيموت الأخرى .
- ليس حتماً على اغكمة ان تصقب بالرد على جمع ما يقوله النهم من أوجه الدفاع الموضوعي وحسبها في هذا الشان أن تقيم الأدلة على مقارفته للجريمة التي دين بها بما يحمل قضاءها وهو ما يفيد ضمناً أنها كم تأخذ بدفاهه .
- متى كان الحكم قد إمتظهر واقعة الدعوى وإبنتي إدانة الطاعن على أدلة ضا أصلها النابت فى أوراق
 الدعوى، فإنه لا يهم بعدنذ أن يكون قد ورد بالعابة التي أجريت فى الدعوى من بعض الوقائع ما يخالف
 ما أخذت به الحكمة من تلك الأدلة، ذلك لأن للمحكمة أن تأخذ من الأدلة ما تطمعن إليه وتطرح ما
 عداه.

الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٦٦/١/١٠

الشهادة الموضية لا تخوج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى نخصع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة مني أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة، فمإن محكمة النقسش أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب التي ساقها الحكم أن تؤدى إلى التيجة التي رتبها عليها .

الطعن رقم ١٩٦٣ أسنة ٣٥ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ٢٦/٤/٢٦

غكمة الموضوع كامل الحرية في تقنير القوة التدليلية لتقارير الحبراء المقدسة في الدعوى والفصل فيمما يوجه إلى تلك التقارير من إعواضات والمفاحلة بينهما والأخذ بما تراه نما ترتاح إليه وإطراح ما عداه لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل بما لا يجهوز معه مجادلتها ومصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٨٦ نسنة ٣٠ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٧

قرار الحكمة الذى تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجم الأدلة لا يعدو أن يكون قواراً تحضيرياً لا تنولمد عنه حقوق للخصوم توجب حدماً العمل على تنفيذه صوناً غذه الحقوق .

الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ٢/٣/٣/١

– من القرر أن تجزئة الشهادة من إطلاقات محكمة الموضوع وفسى إغفاضا إيبراد بعمض الوقائع من أقوال الشاهد ما يفيد ضمناً عدم إطمئنانها إليها، وهي في ذلك لا تلتزم ببيان علة ما إرتائه إذ موجع الأمر إلى إطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه .

 غكمة الموضوع أن تستخلص من هاع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث العسورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما تثالفها من صور أخرى لم تقتنح بصحتها ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٢٠٩٦ اسنة ٣٥ مكتب فتي ١٧ صفحة رقم ٢٨٦ يتاريخ ٢/١٩٦١/٣/١٤

من المقرر أن عُكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيلتها تما تطبئن إليه من أدلة وعناصر في المدعوى بما في ذلك القرائن، وهي ليست مطالبة بالا تماخذ إلا بالأدلة الماشرة بمل إن فما أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مهاشرة معي كان ما حصله الحكم منها لا يخسرج عن الاقتطاء العقلي والمنطقي .

الطعن رقم ١٢٥ نسنة ٣٦ مكتب فتي ١٧ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٨

منى كانت المحكمة قد إطمأت إلى ما جاء بتقرير قسم التريف والتروير من أن العبارات المدونة على أطلقة المخدارات وأوراقها قد حررت بخط الطاعن، وكان الطاعن والمدافع عد لم يطلبا من المحكمة الإطلاع على الإعلقة أو أوراق الإستكتاب فإنه ليس له أن يعيب على الحكم عدم إطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه ولا يعمع في هذا المقام الإحجاج بما إستقر عليه قضاء محكمة القيض من أن إفضال محكمة الموصوع ولا يعمع على الأوراق المدعى بتزويرها يعبب إجراءات الحاكمة ويستوجب نقض الحكم ذلك لأن وجوب إتخاذ هذا الإجراء إنحالا يود إلا على جرائم التزوير فحسب حيث تكون الأوراق الزورة من أدلة الجريمة اللي ينبغى عوضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة وهو ما يغاير تمام أواقع الحال في المدعوى المطووحة ذلك لأن تقرير قسم أبحاث التزيف والتزويل فهما إنتهى إليه من تنجة إنحا هو مجود عنصر من عناصر الإصندلال في الدعوى ولا تنزيب على الحكمة إن هي كونت معتقدها منه ما دام أنها إطمأنت إليه للأسانيد والإعبارات التي ساقها في شائه.

الطعن رقم ٣٦٦ أسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ٦/٦/٦/١

لم يرسم القانون للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها. فمن حق محكمة الموضوع أن تـأخذ بتعـوف الشهود على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه ما دامت قد إطمأنت إليه. إذ العبرة هي بإطمئنسان المحكمة إلى صدق الشهود أنفسهم .

الطعن رقم ٣٦٧ نسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ٣٦/٥/٢٣

من القرر أن الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضيع تقدير عكمة الموضوع كسائر الأدلة، إلا أن أغكمة منى أبلات الأسباب الني من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة - فإن تسبيها في ذلك يُضع لرقابة عكمة النقض. ولما كانت أغكمة وهي في سبيل تبيان علمة إطراحها للشهادة المرضية المقدمة قد إقتصرت على القول بأن الأمراض الواردة بها وإن جعلت تنفيل عقوبة أخيس منع الشغل على الطاعن معلماً إلا أنها لا تقيمه من حضور جلسات المعارضة دون أن تستظهر درجة جسامة هذه الأمراض وهل هي من الشدة بحيث تمنعه من الثول أمام أغكمة فضلاً عن أنها فيما ذهبت إليه لم ثان بسند مقبول ترجع فيه إلى رأى فنى يقوم على أساس من العلم أو من القصص الطبي، فإن حكمها يكون معياً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٩١ نسنة ٣٦ مكتب فتى ١٧ صفحة رقم ٧٧١ يتاريخ ٧/٦/٦/١

من المقرر أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون في مقام التدليل على ثبوت النهصة قد جمع بين عدة
 منهمين لوحدة الواقعة المنسوبة إليهم.

من حتى الحكمة أن تأخذ بأقوال متهم على آخو متى إطمأنت إليها ولو لم يكن في الدعوى من دليل
 سواها .

الطعن رقم ٣٩٦ نسنة ٣٦ مكتب فتى ١٧ صفحة رقم ٧٧٥ يتاريخ ٧/٦/٦/١

الأصل أن القاضى لا يلجأ في تقدير من المنهم إلى أهل الخبرة أو ما يبراه بنفسه إلا إذا كانت مسن المنهم غير محققة بأوراق رسمية، ومن ثم فإن قرار مستشار الإحالة حين إمستند فمي تقدير مسن المطعون ضمه إلى تقرير مفتش الصحة على الرغم من ثبوت هذه المسن من واقع دفو المواليد – وهو ورقمة رسمية – كانت مطروحة بالدعوى ودون أن يعرض لما جاء به من بيان ويحسمه، يكون قد أخطأ في الإستدلال وفي تطبيسق القانون .

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٦

الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع، وهي لا تجوز إثارتهما لأول مرة أمام محكمة النقش ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترضح لقيمام ذلك البطلان، نظراً إلى أنها تقتضي تحقيقاً تتحسر عنه وظيفة محكمة النقش.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٨٦٧ يتاريخ ٢١/٦/٦/١

من القرر أنه إذا إستحال على انحكمة سماح الشهود لعدم الإهتداء إلى عال إقامتهم لإعلائهم بالحضور
 أمامها، فإنه يكون غا قانوناً في هذه الحالة أن ترجع إلى أقوالهم في التحقيقات وأن تعتمد عليها في
 حكمها.

مؤدى نصوص المواد ه ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمذكسرة الإيضاحية لمشروع
 الحكومة - أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدخوى هو من وسائل الدفاع التسي تخضيم
 لتقدير محكمة الموضوع، فيجوز ها ألا تحقق بغلسها الطعن بالتروير وألا تحبله إلى النباية العامة لتحقيقه وألا
 تقف الفصل في الدخوى الأصلية إذا قدرت أن الطعن غور جدى وأن الدلائل عليه واهية.

الطعن رقم ۷۷۷ نستة ۳۱ مكتب فتى ۱۷ صفحة رقم ۸۲۳ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٤

للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد في التحقيقات وإن خالفت أقراله بجلسة انحاكمة دون أن تكون ملزصة بييان العلة .

الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٦ مكتب فقي ١٨ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣١. خكمة الموضوع كامل الحربة في أن تستمد التناعها من أى دليل تطعنن إليه، طالما أن هذا الدليل له

شحّمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد إقتاعها من أى دليـل تطمقن إليـه، طالما أن هـذا الدليـل لـ مأخذه الصحيح من الأوراق.

الطبع رقم ١٩٤٤ لمنتة ٣٦ مكتب أقبى ١٧ صفحة رقم ٩٨٨ يتاريخ ١٩٠/٨ كمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد في حكمها على أقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق وافر خانفت ما شهد به أمامها ما دامت قد إطمأنت إليها .

الطعن رقع ١٩٩٩ لمنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٢٠٦١ يتاريخ ١٩٦٦/١١/١ محكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الحبراء وتاخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه، إذ الأمر في ذلك متعلق بسلطنها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه .

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١١٩٠ بتاريخ ٥/٢/١٢١٠

لا يصح مطالبة القاضى بالأخذ بدليــل دون دليــل أو التقيــد فـى تكويـن عقيدتــه بدليــل معـين إلا إذا قيــده القانون به بنص خاص .

الطعن رقم ٢٧ ١٤ السنة ٣٦ مكتب فتي ١٧ صفحة رقم ١٢٨٨ يتاريخ ٣٦ ١٩٦٦/١١/١

علاقة السببيه في المواد الجنائية مسألة موضوعية يستقل قاضى الموضوع بتقديرها، ومتحى فصل فحى شأنها فلا , قابة شكمة النقض عليه، ما دام يقيم قضاءه على أسباب سائفة مردودة إلى أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٤٤٨ نسنة ٣٦ مكتب فتي ١٧ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١١/١٠/١

- تقدير الوقاتع التي يستنج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنشاؤها هي من الأمور المعلقة بموضوع الدعوى تستقل عكمة الموضوع بالقصل فيه بلا معقب، طالما كان إستدلاها سليماً ويؤدى إلى التيجة الدى خلعت إليها.

من القرر أن غكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر الطروحة أمامها على بساط
 البحث المبورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يثالفها من صور أخرى
 لم تقتنع بصحتها، ما دام إستخلاصها مسائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وها أصلها في
 الأوراق.

الطُعن رقم ١٨٠٧ لمستة ٣٦ مكتب قتى ١٨ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢ غكمة الموضوع بما ها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح إليه منها وأن تعول على أقوال الشاهد في أية موحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها في مرحلة أخرى.

الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٦ مكتب فتي ١٨ صفحة رقم ٢١٩ يتاريخ ١٩٦٧/٢/١٤

- الأصل أن غكمة الموجوع في سبيل تكوين عقيمتها أن تأخذ بأقوال الشاهد أو المنهم في أي موحلة من
 مواحل الدعوى مني ونقت فيها وارتاحت إليها.
- الأصل أنه متى أخذت المُحكمة بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى مساقها إندفاع خيلها على عدم الأخذ بها، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض.
- التناقص في أقوال الشهود أو المهمين لا يعيب الحكم، ما دام قــد إستخلص الإدانـة من أقواهـم بما لا
 تناقض فيه.

الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣٠

من المقرر أن محكمة الوحوع الأعمد بالقوال المنهم في حق نفسه وفي حق غيره من المنهمين وإن عدل عنهما بعد ذلك، ما دامت قد إطمات إليها

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٧ مكتب فتي ١٨ صفحة رقم ٢٤٨ يتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٠

الشهادة المرحبة لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تعنيع نطنير محكمة الموضوع كسانر الأدلة إلا الشخصة معي أبدت الأسباب التي من أجلها رفعيت التصويل على تلك الشهادة، فيان فحكمة القيض أن لرأقب ما إذا كان من شأت هذه الأسباب أن تؤدى إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها. ولما كانت الحكمة وهي في سبيل تبيان وجه عسم إطمعتناها إلى الشهادة العليم قد إقتصرت على القول بأنه غير ثابت بالشهادة ما يقطع بأن المتهم هو بذاته الذي عوض على الطبيب الذي أعطى الشهادة دون أن تعرض لما هو ثابت من الشهادة المقدمة التي تحمل إممه وقد قدمها محاميه نياية عنه بالجلسة، وقد كان من المتعين عليها متى تشككت في صحنها أن تجرى تحقيقاً في شأنها بلوغاً لغاية الأمر فيها. أما وقد فاتها ذلك، فإن حكمها قاصر البان بما يعيمه ويه جب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٣٣ ع لمنتة ٣٧ مكتب فتي ١٨ صفحة رقم ١٩٥ يتاريخ ١٩٦٧/٤/١٧

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ٣٠ /٩٦٧/

هُكمة الوضوع أن تستبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً إلى التبجة التي إنتهت إليها. ومعى اللامت قضاءها على ما إقتمت به من أدلة لما أصلها الثابت بالأوراق فيان ما تخلص إليه في هلما الشان يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق ملطنها.

الطُّعن رقَّم ۸۳۷ استة ۷۷ مكتب فتى ۱۸ سفحة رقّم ۸۶۰ ينوّريخ ۱۹۲۷/۱۸۱۹ للمحكمة سلطة تقدير اقوال النهم وها أن تأخذ بما تراه مطابعاً للمحيّمة وأن تعرض عبدا تراه معايراً لما

الطعن رقم ٧٩٨ لمستة ٣٧ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ٨٠٧ يتاريخ ٢٠٨ بتاريخ ٢٩٠٧/١/١٩ عكمة الوجوع الحق فى أن تبعض الدليل ولو كان إعرافاً – فناعذ بما تطمنن إليه وتطوح ما عداه ولا تنقيب عليها فى ذلك.

الطعن رقم ٩٢٩ لمنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ٥/١/١٦/١

من القرر أن خكمة الموجوع أن تدين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها – وهي في ذلسك ليست مطالبة بالا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الواقعة كما إرتسمت في وجلانها بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية - ما دام ذلك سليماً منطقاً مع حكم العقل والمنطق - دون تقيد هذا التصوير بدليل معين.

الطعن رقم ٢٠٧٥ لمسقة ٣٧ مكتب ففي ١٨ صفحة رقم ٢٩١ يتاريخ ٢٠١٠/١<u>٠/١٠</u> من الفور أن نحكمة الموجوع كامل الحرية في أن تستمد إقتاعها بنبوت الواقعة من أى دليــل تطمئـن إليــه طالما ان هذا الدليل له ماخذه الصحيح من الأوراق.

الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٢ يتاريخ ١٩٦٨/١/٨

- تقدير توافر السببية بين الخطأ والتعرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بفير معقب عليها، ما دام تقديرها صائفاً مستعداً إلى أدلة مقبولة وفا أصلها في الأوراق.
- السرعة التي تصلح أمناماً للمساءلة الجنائية في جريمي القتل والإصابة الحظأ هي التي تجاوز الحد السذى يقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ليتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح.
- تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عنماصر الحطأ أو لا تعد هو مسألة موضوعية يرجم الفصل فيها شكمة الموضوع وحدها.
- السرعة لا يصح أن تقاس بالنظريات والمسادلات الحسابية لإعتبارا شديرها بحسب الزمان والمكان
 وانظروف الملابسة للحادث.

الطَّعَنَ رقم ٥٥٣ السنَّة ٣٧ مكتب قني ١٨ صقحة رقم ١٢٠٣ يتاريخ ١١/١١ ١٩٦٧/١

- لا يصح النمى على المحكمة تجاوزها حدود سلطتها لأنها قضب بتوافر علر الدياب المتعلف على الرغم
 من عدم تمسك المتهم به، ذلك بأن واجب المحكمة في تقدير أدلة الدعوى يمتع معه القول بان هناك من
 الأدلة ما يحرم عليها الحوض فيه، إذ في ذلك ما قد يجر في النهاية إلى القضاء بإدائة برى أو توقيع عقوبة
 مغلظة بغير مقتض وهو أمر يؤدى العدالة وتأذى منه الجماعة، مما يحتم إطلاق يد القاضي الجنائي في تقدير
 الأدلة وقوتها في الإثبات دون قيد فيما عند الأحوال المستشاة قانوناً.

الطعن رقم ١٥٠ المسئة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١١٦٣ يتلويخ المار ١٩ ١٩ المنطقة الموضوع شأنها شأن سائر الشهادة الموضية لا تخرج عن كونها دليلاً من ادلة الدعوى تخضع لتفدير محكمة الموضوع شأنها شأن سائر الأدان، الإذا كان الحكم قد إنتهى فى تدليل سائغ إلى عدم إطمئنانه إلى الشهادة المذكورة فإن النعى عليه بالإخلال بحق المتهم فى الدفاع يكون فى غير محله.

الطعن رقم 91 م المستة ٣٧ مكتب فقى ١٨ صقصة رقم ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٢٧ المدرية ١٩٢٧ المرابط الذي نبط به التصرف الذي توري ما أثبته الحكم أن الطاعن قد زعم المدجني عليه أن له صلة بالعنابط الذي نبط به التصرف في التحقيق الذي أجرى معه بعدد البحث عن مصدر ثروته، وأنه ذو صلة أيضاً بمدير الأمن ونائسه، وأنه طلب منه النقود وأخلها الإستعمال نفوذه الناشئ عن تلك المسلات، للحصول على قرار بحفظ ذلك التحقيق وعدم عرضه على جنة تصفية الإقطاع، بما يحدل دون وحمه تحت الحراسة والعمل على عدم الاستال الإستدعاء شريكه، وكان ما إستخلصه الحكم ما تقدم له ما يعينه من وقالع المدعوى وأدلنها التي لا ينازع المتهم في صحة ما حصلة الحكم منها، فإن النعى عليه بفساد الإستدلال لا يكون معتبولاً، إذ هو والما الدعوى المدعودي أو المدعودي من تؤدي إلى يقد أن يكون جداً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص ما تؤدي إليه، ثما لا يقبل إثارته أمام عمكمة النقش.

الطعن رقم ١٤ ٢ (المستة ٣٧ مكتب فتى ١٨ صقحة رقم ٢٠ ٢ بتنريخ ١٩٧٧، ١٩٧٧ من المقرر أن الشهادة المرحبة وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تعتب تقدير عكسة للموسوع كسائر الأدنة، إلا أن اغكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفعت التعريل على تلك الموسوع كسائر الأدنة، إلا أن اغكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفعت التعريل على تلك الشهادة المنت غليها. ولما كان دفاع الطاعن يقوم في فحواه على أن الأعراض التي تتممتها الشهادة النجمة في تاريخ الواقعة وأن عن شأنها أن قول بينه وبين إرتكاب الحادث والقرار من مكانه عدواً على المعرزة التي قال بها شاهد المرقبة في المحوى، وكانت المحكمة قد المرحت الشهادة الطبية على المعار المار ودن أن تستند في النجمة المار والسير دون أن تستند في تغيير المار المار دياً أسباب فية تحمله وأن تتعلم ما تراه من الوسائل بلوغاً إلى غاية الأمر ليها، أما وهي لم تغمل فإن المحكم المعاون فيه يكون معياً بما يسوج ب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ۱۷۹۷ لمسنة ۳۷ مكتب فنى ۱۹ صفحة رقم ۴۵ بيتاريخ ، ۱۹۹۸/۲/۲ خكمة الموجوع أن تكون عقيدتها تما تطعن إليه من أدلة وعناصر الدعوى

الطعن رقم ١٨١٩ السنة ٣٧ مكتب فتي ١٨ صفحة رقم ١٢٤٢ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١١

تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من تلفيق التهمة عليه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول أدلة الدعوى لا يجوز إثارته امام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٧٥ السنة ٣٧ مكتب فتي ١٨ صفحة رقم ١٢٧٠ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٨

لن كان خكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة منى تشككت في صحة إسناد النهمة إلى المنهم أو لعدم كفاية إدلة النبوت - إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصب الدعوى وأحاطت يظروفها وبادلة النبوت التي قام الإنهام عليها عن بصر وبصيرة، فإذا كان الشابت أن ضمن أدلة النبوت التي إستد إليها الإنهام ضبط مكين صغير بجيب صديرى المنهم ثبت من تقرير التحليل أنه وجد عالقًا،
بنصله آثار دون الوزن من مادة الحشيش، وقد اثبت الحكم في مدوناته أن المنهم قد أقر بعنبط السكين متعللاً بأنه عثر عليه في ميزان فإحتفظ به في جيه لحين التعرف على صاحب، فبأن الحكم المطمون فهه إذ قضى بالراءة دون أن يعرض فذا الدليل ودون أن تدلى المكمة برأيها فيه بما يفيد أنها فطنست إليه ووزنته قراء تقتنع به أو رأته غير صالح للإستدلال به على المنهم، فإن ذلك لما ينبئ بأنها أصدوت حكمها دون أن غيط بأدلة الدعرى وقعصها، لما يعيب حكمها ويه جب نقضه.

الطعن رقم ١٨٥٠ السنة ٣٧ مكتب فتي ١٨ صفحة رقم ١٢٧٧ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٨

غكمة الموجوع كامل الحرية في أن تستمد إقتاعها من أى دليل تطمئن إليسه، وضا أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى، ولو خالفت ما شهد به في جلسة انحاكمة، ما دام ما حصله لمه مأخذ صحيح في الأوراق.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ مكتب قتى ١٩ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ٥/٢/٨/١٠

 إي يشوط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش ولم يوجب الدعن فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الإختصاص المكاني لمصده، وكل ما يتطلبه القانون في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحاً وعمداً بالنسبة إلى تعين الإشخاص والأماكن المراد تغيشها وأن يكون مصدره مختصاً مكانهاً بإصداره وأن يكون مدولاً يخطه وموقعاً عليه يامضائه.

 ٢) الأصل أنه لا يقدح في صحة التقتيش أن ينفذه أي واحد من مأموري الضبط القضائي إذا كان الإذن لم يمين مأموراً بعينه.

٣) لا يعيب الإذن عدم تعيين إسم المأمور بإجراء التفتيش.

 ٤) لم يقيد القانون سلطة التحقيق في وجوب إصدار الإذن لمن قام بالتحويات بل توك الأهر في ذلك لمتطلق تقديرها.

و) لرئيس مكتب المتحدرات الحق في أن يستعين في إجراء التقتيش بمن يرى مساعدته فيه من معاونيه ولسو
 في يكونون من رجال الضبط ما داموا يعملون تحت إشرافه.

الدفاع بيطلان الفقيش لعدم جدية التحريات من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها
 لأول مرة أمام محكمة النقش لأنها تقتضى تخليقاً موضوعياً لا شأن محكمة النقش به.

٧) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. فمن كانت المحكمة قد إقتمت بجدية الإستدلالات التي يعي عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصوفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

٨) جعلت المادة ٤ ٤ من القانون وقع ٩٨٠ لسنة ٩٩٠٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإنجار فيها - لديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونها من الضباط والكونسستهلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانين صفة مأمورى الضبطية القصائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المسموس عليها في هما القانون، ومن ثم فإن صح قول الطاعين بهده وقوع جريفة نقل الجواهر المخدرة بدارة محافظة القامرة فإن لك لا يقرج الواقعة عن إضعاص رئيسي مكتب مكافحة المحدرات بسوهاج الذي أصهم في التحريات التي يني عليها صدور الإذن بماونة رئيس وحدة التحريات بالمكب المذكور.
٩) لو كلاء النيابة الكلية إعتصاص شامل في تحقيق جميع الحوادث التي تقمع بدائرة المحكمة الكلية التي يعونها.

١٠) الإغتصاص بإصدار إذن الطنيش كما يتعدد بمكان وقسوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إقامة المنهم
 وكذلك بالمكان الذي يضبط فيه وذلك وفقاً نص المادة ٧١٧ من قانون الإجراءات الجنائد.

١١ لا يقبل من الطاعن إثارة أمر إلحسار إعتصاص الصابط الطلبي عن الإصداد إلى مكان العبيط لأول
 مرة أمام عكمة القص.

١٢) جريمة إحواز أو حيازة المعدر من الجراثم الستمرة.

١٧/ الأصل أن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليم، ولا يكون ذلك إلا عند قيام البطلان وثبوته. ومنى كان لا بطلان فيما قام به الضابطان فإنه لا تتربب على المحكمة إن هي عولت على أقوالهما ضمن ما عولت عليم في إدانة الطاعنين.

- ١٤ يجوز للقاحي أن يقضى بعلمه، وإنما له أن يستند في قضائه إلى العلومات العاصة التي يفـــــرحس في
 كل شخص أن يكون ملماً بها 12 لا تلتزم الحكمة قانوناً بيان الدليل عليه.
 - ١٥) الطالب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الصريح الجازم.
- ١٦/ ظلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجرعة أو إنبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل المقصود به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها انحكمة طبقاً للتصوير الـذى الخدت به يعبر دفاعاً موضوعياً، لا يستلزم رداً صويحاً من المحكمة بل يكفى أن يكون المرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة.
- ١٨) لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقدوال الشباهد على ما أورده من أقوال شباهد آخر ما دامت أقرافها متفقة فيها إستند إليه الحكم.
- ١٩. الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومسائر العناصر المطروحة على بساط المجروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها إقتاعها وأن تطرح ما فاللهما من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائماً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق.
- ٧٠ إلأصل أنه منى أعلت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التى مساقها الدفاع خملها على عدم الأعمل بها.
- ٢١) محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطوح ما عداها، وفي عدم إيواد الحكم لتفصيلات معينة إعتلف فيها الشهود ما يفيد إطراحها.
 - ٢٢) الخطأ في الإستاد لا يعيب الحكم طالما أنه لا أثر له في منطقه.
 - ٢٣) لا يعيب الحكم إغفال ما تضمنه إذن التقتيش عن تفتيش متهمين آخرين لا علاقة فم بالدعوى.

الطعن رقم ١٩٢٠ نسنة ٣٧ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ٢١ يتاريخ ١٩٦٨/١/٨

غكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقادير الخبيراء المقدمة في الدعوى والفصل فيسا يوجه إلى هذه التقارير من إعتراضات، والمفاصلة بينها والأخذ بما ترتاح إليه وإطواح ما عداه لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل .

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٦٨/١/١٥

خكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال التهم في حق نفسه أو في حق غيره من المهمين - وإن عدل عنها بعد
 ذلك - ما دامت قد إطمائت إليها.

 إذا كان الحكم قد أطرح التسجيل ولم ياخذ بالدليل المستمد منه وبني قضاءه على ما إطمأن إليه من إعراف المتهمين الآخرين في التحقيقات إلى جانب باقي أدلة الثبوت السابقة التي قسام عليها، فقمد إنحسو
 عنه الإلتزام بالرد إسقالالاً عن أى دفاع يتصل بهذا التسجيل.

— 1) إذا كان الحكم قد أورد في وصف النهمة أن المنهم قد إرتكب أفعال الإشراك في جلب المحدارات حالة كونه المنوط بهم مكافحة المخدارات، إلا أن النابت من مدونات الحكم أن الحكمة قد طبقت الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ دون الفقرة النائية من المنافقة الذكر النبي تقضى بتشديد العقوبة في حالة إقداف الجريمة من الموظفين أو المستخدمين المنوط بهم مكافحة المواد المنحدرة، كما عاملت المتهم كفيره من الحكوم عليهم - فاعلين أصليين أو شركاء - عن لا يتصفون بتلك الصفة وأنزلت بهم جمعاً مقوبة واحدة هي الإشفال الشاقة المؤبدة والفراصة، ثما يشدي بوضوح إلى أن ما الصفة وأنزلت بهم جمعاً عقوبة واحدة هي الإشفال الشاقة المؤبدة والفراصة، ثما يشدي بوضوح إلى أن ما الصفة وأنزلت بهم جمعاً عقوبة عن قيام ذلك المقرف المشدد، لا يعدو أن يكون من قيمل الحطأ المذى لا يعيب الحكم، فضالاً عن أنه لا جدوى للمتهم من إثارة هذا النعى ما دامت العقوبة المقتمى بها مقورة في القمانون .

٧) الجلب في حكم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المعدوات وتنظيم إستعماها والإنجار فيها، ليس مقصوراً على إستواد الجواهر المخدوة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدعافها الجان الخاصة الإعتمامية الأقليمي كما هو محدد دولياً، بل أنه يمند أيضاً إلى كمل واقعة يتحقق بها نقبل الجواهر المخدرة على خلاف الإحكام المنظمة لجلبها المتصوص عليها في الفصل اثنائي من القانون المذكور في الماده من ١٩ إلى ٢٠.

٣) يبين من نعبوص المواد الهلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ٩٩٦٣ أنده " يقصد بالأقليم الجمرك المهاد إلى الموادي مو المياه المواديم المواديم الميادة الدولة " وأن " الحط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المتاحمة وكذلك شبواطيء البحيار المحيطة بالجمهورية، ومع ذلك تعير حطاً جركياً قناة السويس وشواطيء البحيرات التي تمر بها هذه القناة " وأنه " يمنذ نطاق الرقابة الجموكية البحوى من الحط الجموكي إلى مسافة ثمانية عشر ميا تجرياً في البحار المحيطة به أما النطاق المرابق فيحدد بقرار من وزير الحزانة وفقاً لقتضيات الرقابة وبجوز أن تنخذ داخل النطاق تداير حاصة لمرابقة وشعرة أو الحط الجمركي المحدد الحدودة الحدار العطاق المحدودة أو الحط الجمركي والمناسقة المحدودة أو الحط الجمركية أو الحط المحدودة المحدودة أو الحط المحدودة المحدودة أو الحط المحدودة المحدودة أو الحط المحدودة أو الحط المحدودة أو الحط المحدودة المحدودة أو الحدودة المحدودة أو الحدودة المحدودة أو الحط المحدودة أو الحط المحدودة أو الحدودة المحدودة أو الحدودة المحدودة أو المحدودة أو الحدودة المحدودة أو الحدودة المحدودة أو الحدودة أو الحدودة المحدودة أو الحدودة المحدودة أو الحدودة أو الحدودة المحدودة أو الحدودة المحدودة أو الحدودة المحدودة أو الحدودة أو المحدودة أو أو المحدودة أو المحدودة أو المحدودة أو المحدودة أو أو المحدودة أو المحدودة أو المحدودة أو المحدودة أو المحدودة أو ا

يغير إمتيفاء الشروط التى نص عليها القانون رقم 187 لسنة 193٠ والحصول على الترخييص -المطلوب من الجهة الإدارية للموط بها منحه -- في شأن المحدر، يعد جلباً عظوراً

٤) الأشرواك بطريق الأتفاق إنما يتكون من إتحاد نية أطرافه على إرتكاب الفعل الكون المنطق عليه وهذا النية أمر داخلي لا تقع تحت الحواس و لا تظهر بعلامات خارجية. فمن حق القاضى - فيمما عدا الحالات الإستثنائية التى قيده فيها القانون بنوع معين من الأدلة - إذا لم يقم على الأشواك دليل مباشر من إعداف أو شهادة أو غيره، أن يستذل عليه بظريق الإستتاج والقرائن التي تقوم لديه، ولا حرج عليه أن يستنج حصول الإشواك من فعل لاحق للجريمة يشهد به.

وم الأصل في القانون أن المساهمة التبعية من الشريك بإحدى وسائل الإشتراك التي نص عليها القانون في
 المادة ، ٤ عقربات وهي التحريض والإثفاق والمساعدة.

آوا كان الطاعن هو أحد المحكوم عليهم اللين قرروا بالطعن على الحكم المنقوض، وكانت النباية العامة وإن طعنت يدورها على هذا الحكم بالنقض، إلا أنها بنته على سبب واحد هو خطأ الحكم في القانون إذ لم يقتض بمصادرة عن الجمال المضبوطة التي إستعملت في نقل المواد المعتدرة وطلبت تصحيح الحكم والقضاء بالمصادرة، وكانت محكمة النقض قد قضت بقبول الطعن المقدم صابحكوم عليهم وبنقيض الحكم بالنسبة الهم وإعادة عاكمتهم من جديد أمام دائرة أخرى ولم تر من فم حاجة إلى بحث الطعن المقدم من النباية العامة، وكان من المبادئ والأساسية في الحاكمات هو ألا يعنبار طاعن يطعنه وكان الأصل طبقاً لنص المقترة الأولى من المادة وكان من المبادئ علم عدم النباية العامة وكان وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ما كان القبض على المعتمد والا تقديم ما كان المعتمد عن المبادئ فين المحمد والمبادئ فين المحكمة المحكمة المعتمد المعتمد اللي قعني المحكم المحكمة والمنائل فإنه ما كان يحق شكمة الإعادة أن تشدد عقوبة الغرامة عن حدما الذي قعني بـه الحكم المنتقوض.

٧ع عكمة الفقع حسب القاهدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون وقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ من القانون وقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ في شان حالات وإجراءات العلمن أمام عكمة النقعى أن تمكم في الطعن وتصحح الحطأ وتمكم بمتنجى القانون دون حاجة إلى أعمال المادة ٤٤ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع بإعبار أن الطمن هو طعن لثاني مرة – ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أشر في الحكم ١٤ كان يقتبني التعرض لموضوع المدعوي.

- ٨) إذا كان الثابت من مراجعة الأوراق أن الأدلة التي حصلها الحكيم وعول في إدانة الطباعن ترتمد إلى
 أصول ثابتة في التحقيقات ولم يحد الحكيم عن نص ما أنبأت به أو فحواه، فقد إنحسر ت عنه قاله الخطأ
 في الإسناد.
- ٩) من المقرر أن الحنقاً في يسان وقوع الجرعة، لا يعيب الحكم، مادام أن هـذا التاريخ لا يتصـل بحكـم
 القانون على الواقعة، وما دام أن المتهم لا يدعى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى للدة.
- ١٠) الناقض الذي يعب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفسى بعضها ما يثبته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته الحكمة.
- ١٩ غكمة الوضوع أن تأخذ باقوال المتهم في حتى نفسه أو في حتى غيره من المتهمين وإن عـدل عنهـا بعد ذلك -- ما دامت قد إطمألت إليها.
- ٢) العبرة في المحاكمات الجنائية هي بإقتماع قاضى الموضوع بناء على الأولة المطروحة عليه بإدائت المتهم أو بيراءته، ولا يصح مطالبته بالأعد بدليل معين إلا في الأحوال التي يقررها القانون، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة برناح إليها دليلاً محكمه.
- ٩٣) إذا كان الحكم قد أطرح التسجيل ولم يأحمل بالدليل المستمد منه وبنى قضاءه على ما إطمأن إليه من إعواف المتهمين الآخرين في المتحقيقات إلى جانب بالتي أدلة الثبوت السابقة التي قسام عليها، فقمد إنحسر عنه الإلنو ام بالرد إستقلالاً هو أي دفاع يتصل بهلذا التسجيل.
- ١٤) من القرر أن فكمة الموضوع أن تجزيءه الغليل -- ولو كان إعواضاً -- وتأخذ منه بما تطبئين إليه و تلفت والميثان إليه المنافقة عنا عليه عنا تطبئين إليه المنافقة عناه دون أن يعد ذلك تاقضاً بعب حكمها.
- ٥١ الطلب الذي تفترم عكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم المدى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه، فإذا كان الدفاع عن المهم لم يتمسك في مرافعته بطلبات التحقق التي أبداها في مستهل المحاكمة مما يفيد تنازله عنها، فلا يحق من بعيد أن ينعى على المحكمة قمو دها عن إجراء تحقيق تنازل عنه.

الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ مكتب قلى ١٩ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٩

- تقدير توافر السبية بين الحطأ والتيجة هو من المسائل الوضوعيه التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقدير سائفاً مستداً إلى أدلة مقبولة فما أصلها في الأوراق .
- خكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بمحضر ضبط الواقعة وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة وهي
 في ذلك غير مازمة بإيداء الأصباب إذ الأمر مرجعه إلى إطعنانها.

الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ مكتب فتي ١٩ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ٥/٢/٨/١

لتن كان من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد، إلا أن ذلك حده أن لا تمسخ تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها وبحرفها عن مواضعها .

الطعن رقم ٢٠٤٧ لمنة ٣٧ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٤

غُكمة المُوضوع تكون عقيدتها ثما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى، ولها أن تعول على أقول شهود الإثبات وتعرض عن أقوال شهود الثفي ما دامت لا تتق فيما شهدوا به.

الطعن رقم ٢٠٥٣ نسنة ٣٧ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ٢٠/٢/١١

إذا كان ما أوردة الحكم - في رده على الدفع المدنى من المتهم بعدم علمه بوجود الذهب في الحقيمتين اللين كانتا معه - سائفاً وكافياً خمل قضاته فيما إنتهى إليه من إثبات علمه يكنه المادة المضبوطة، فإن ما يثيره المتهم في هذا الخصوص لا يكون له محل، وهو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً في موضوع الدهري كا لا تجوز إثارته أمام محكمة القعل.

الطعن رقم ۲۰۲۵ لسنة ۳۷ مكتب فتى ۱۹ صفحة رقم ۲۲۰ پتاريخ ۲۸۰۸/۲/۲۰

الأمر في تقدير آراء الخيراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعتراضات مرجعه إلى قاضي الموضوع.

الطعن رقم ٢٠٦٨ نسنة ٣٧ مكتب فتي ١٩ صفحة رقم ١٥٦ يتاريخ ٥/١٨/٢/٥

الإعواف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تملك عكسة الموضوع كنامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المنهم من أن إعوافه نتيجة إكبراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائفة .

الطعن رقم ٢٠٦٩ نسنة ٣٧ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ١٢١٨ يتاريخ ٢/١٧/١٧/٤

نحكمة الموضوع أن تستخلص من أقدوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على يساط البحث المورة المحيدة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحبها ما دام وستخلاصها مائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمطق وها أصلها في الأوواق، ومن حقها كذلك بما ها من صلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح إليه منها وأن تعول على أقوال الشاهد في أيدة مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها في مرحلة أخرى.

الطعن رقم ٢١١٣ لمسنة ٣٧ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ٥/١/٨/١

- من القرر في المواد الجنائية أن القاضى في حل من الأخذ بالدليل المستمد من أية ورقة، ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتنم مع الحقيقة التي إستخلصها القاضى من باقي الأدلة، أما ما جاء في القانون عن حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطمن فيها فمحله الإجراءات المدنية والتجارية حيث عبنت الأدلة ووضعت قواعدها التي يلتزم القاضى بأن يجرى في قضائمه على مقتضاها.

 - إعتبار محضر الجلسة حجة بما جاء فيه إلى أن يثبت ما ينفيه بـالطعن بـالتزوير لا يعنبى أن تكون انحكمة ملزمة بالأخل بالدليل المستمد منه ما لم يثبت تزويره، بل إن للمحكمة أن تقدر قيمته بمنتهى الحرية فمـترفض الأخل به ولو لم يطعن فيه على الوجه الذى رحمه القانون .

إذا أثبت الحكم من واقع مستندات المطعون ضده التي أخذ بها وإطمأن إليها أن المذكور كان يعمل بالشركة التي أصبح الطاعن غدالاً فا، فإن ما ينيره الأخير من منازعة في تخيل الشركة أو إشتغال المطعون ضده فا ينحل في حقيقة الأمر إلى جدل في تقدير الأدلة نما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢١٧٦ نسنة ٣٧ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٩٥ يتاريخ ٢/٥/٨١٠

لئن كان من القرر أن محكمة الموضوع أن تقعني بالبراءة مني تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعنم كفاية أدلة الثيوت، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على منا يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت يظروفها وبأدلة الثيوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجعت دلاع المتهم أو داعلتها الربية في صحة عناصر الإثبات .

الطعن رقم ٢١٧٧ نسنة ٣٧ مكتب فتي ١٩ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٩

تقدير المحكمة لدليل في الدعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أعرى مما دامت لم تطمئن إلى الدليل المقدم فيها، ذلك أن الأحكام الجناتية يجب أن تبنى على الأدلمة التي تطرح على المحكمة على بساط البحث بالجلمة ويقدم منها القاضي إدانة المهم أو بوراءته، مستقلاً في تكوين عقيدته بنفسه .

الطعن رقع ٢٤٣ لمستة ٣٨ مكتب فقى ١٩ صفحة رقع ٣٠٠ يتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٥ إن الإسطواز لا ينفى نية القتل، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجنانى وبين كونه قند ارتكب الفعار نحت تأثير الفضب .

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ مكتب فتي ١٩ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ٣٥/٩/٨/٢

محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في صاحى دفاعه الموضوعي. إذ في اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها أياها .

النطعن رقم ۲۷۱ نسنة ۳۸ مكتب فني ۱۹ صفحة رقم ۳۸۳ بتاريخ ۱۹٦٨/٤/١

– من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعمراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي نما كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سساتر الأدلـة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والإلتفات عما عمداه ولا يتبسل مصادرة المحكمة فمي همذا النقدير .

- متى أعلت الحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد. أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع خملها على عدم الأحد بها .

الطعن رقم ۲۸۹ نسنة ۳۸ مكتب فني ۱۹ صفحة رقم ۲۰۶ يتاريخ ۱۹۲۸/٤/۸

تقدير ثبوت الضور أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التي تدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع بغير معقب .

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٨

- من المقرر في قضاء النقض أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ باقوال الشاهد في التحقيقات وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة، وهي في ذلك غير ملزمة بإبداء الأصباب، إذ الأمر موجعه إلى إطمئنانها.
- أن في أخذ انحكمة بشهادة الشاهد ما يفيذ إطراحها جميع الإعتبارات التي مساقها الدفحاع لحملها على
 علم الأخذ بها، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الدوت التي أوردتها ما يفيذ أنها أطرحت شهادة النفى لعدم
 الإطمئنان إليها .
- إثبات العناصر الواقعية للجزيمة، وكذلك ركن الإعتياد على ثمارسة الدهارة، مرجعه إلى محكمة الموضوع
 بغير معقب، ما دام تدليل الحكم على ذلك ساتفاً

الطعن رقم ٣٠٣ لمسنة ٣٨ مكتب فتي ١٩ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٣

إذا كان الأصل أن انحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الحبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالإستعانة بخبير يختج رأيه لتقديرهما إلا أن هذا مشروط بان تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع أن تشتق طريقها لإبداء رأى فيها .

الطعن رقم ٢٠٦ أسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٢٢٤ يتاريخ ١٩٦٨/٤/١٥

ليست المحكمة ملزمة بتعقب المنهم في مناحى دفاعه الموضوعي في كل جزئية يشرها، وإطعننانها إلى
 الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الإعبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عمدم الأعمد
 مها .

وزن أقوال شهود الإثبات مرجعه إلى محكمة الموضوع.

الطمن رقم ٢٠٧ نسنة ٣٨ مكتب فتي ١٩ صفحة رقم ٤٣٠ يتاريخ ١٩٦٨/٤/١٥

- متى كان ما إستخلصه الحكم وعلل به الخلاف الظاهرى بين أقوال الشهود وبين التقرير الطبى الشسوعى سائفاً في العقل مستقيماً مع منطق الأمور – بعد تصحيح ما ورد بهذا التقرير من خطأ مادى عن مسار الأعورة وإنجامها طبقاً لما أوضحه الطبيب الشرعى عند مناقشته بجلسة الخاكصة. تما أشار إليه الحكم فى مدولاته - فإنه لا يكون ثمة تعارض حقيقى بين مؤدى الدليلين القولى والفنى الللمين أعمة بهما الحكم فى قضائه بالادانة .

- غكمة الموجوع في حدود سلطتها التقديرية أن تبين الواقعة على حقيقتها وترد الحادث إلى صورته
 الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها، ولها في سبيل ذلك تجزئة الدليل وأن تأخذ به في حق منهم
 دون آخر بما هو مقرر لها من سلطة وزن عناصر الدعوى وأدلتها بما لا معقب عليها فيه.
- من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود في حق أحد المتهمسين وتطوح ما لا
 تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد هذا تناقشاً منها يعيب حكمها ما دام تغذير الدليل موكولاً
 إليها وحدها وما دام يصبح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في ناحية
 أخرى.
- للمحكمة سلطة تقدير أقوال الشهود وأن تعول على أقسوال شهود الإلبات وتعوض عن قائمه شهود
 النفى ما دامت لا تق عا شهدوا به .
- من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الإصوار والوصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإستناج.

الطعن رقم ٣١٠ نسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٠

منى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه غي إلى الضابط من أحد المرشدين أن المهم – وهو رجل كفيف البصر – يتجر في الأفيون ويقوم بتوزيمه على المملاء فسي مكان عينه، فإنتقل غمة متظاهراً برغيته في الشراء، فأخرج له المتهم ما معه من المخدر للشاكد من جودة صنفه فألقى التسابط – عند ثلف القبيض عليه، فإن ما فعله يكون إجراء مشروعاً يصح أخذ المنهم بنتيجته منى إطمأنت الحكمة إلى حصوله، لأن تظاهر مامور الضبط برغيته في الشراء ليس فيه خلق للجرية أو تحريض عليها، ومن تم فإن الحكم المطعون فيه إذ أبطل الدليل المستمد بما كشف عنه المتهم طواعية من إحرازه المخلر، يكون على غبير مسند من الواقع أو أساس من القانون، ثما يعهيه ويرجب نقضه .

الطعن رقم ١٠٤ اسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ٢٩/٤/٢٩

نحكمة الموضوع أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر ولو قائلت ظروف روايتهما، كما أن الأسر في الأحذ باقوال الشاهد إنما يرجع إلى إقساع القاضى بصدقه فعنى إطمأن إلى أقواله وأخذ بها فسلا معقب عليه. ولا يؤثر في سلامة الحكم أنه لم يأخذ بدليل مشابه بالنسبة إلى تهمة أخسرى، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم في شأن تصديقه أقوال المجنى عليه الأول وإطراح أقوال زوجته المجنى عليها الثانهة مع تمثل ظروف روايتيهما لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا خان غكمة النقض به .

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ٣/٦/٦/٣

من القرر أن للمحكمة أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه دون إلزام عليها بعيبان علة ما إرتاك.

الطعن رقم ٦٩٥ نسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ٢٧/٥/٢٧

لا يعب الحكم تناقض أقوال المجنى عليه ما دامت المحكمة قد حصلت أقواله بما لا تناقض فيه .
 وزن أقوال الشهود وتقديرها من إطلاقات محكمة الموضوع .

الطعن رقم ۷۹۳ لسنة ۳۸ مكتب فقى ۱۹ صفحة رقم ۸۱۱ بتاريخ ۱۹۱۰ را ۱۹ م ۱۹۱۰ الم بتاريخ ۱۹۱۸ ۱۹ مكتب الديد الم ۱۹۹۸ مكتب فقد بر الاعتدال التي تحلمك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن إعزافه نتيجة إكراه بغير معقب علما ما دامت تقيمه علم أساب سالفة.

الطعن رقم ٩٩٧ لمنية ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٨٦٤ يتاريخ ٨٩٠/١٠/١٨

إحراز المخدل بقصد الإتجاز واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينجهها وهو ما لم يخطىء الحكم في تقديره – ذلك أن ضآلة كمية المعدوات أو كيرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة، وما دامت هي قد إقتمت للأسباب التي بينتها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الإقتضاء المقلى والمنطقي أن الإحراز كان بقصد الإنجاز فإن ما تشيره الطاعنة بدعوى القصور في التسبيب وفساد الإستدلال لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في تقدير الأدلة والقرائن الني كونت منها المحكمة عقيدتها وهو ما لا يصح إلارته أمام محكمة القض.

الطعن رقم ٩٩٨ نسنة ٣٨ مكتب أنى ١٩ صفحة رقم ٧٢٩ يتاريخ ١٩٦٨/١/١٧

من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من إعتصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة لهى
 تكوين إعتقادها حسب تقديرها لفك الأدلة وإطمئناتها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم إطمئناتها بالنسبة إلى
 ذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آخر.

- غكمة الموضوع تأن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى.
- ليس في القانون ما يمنع افتحدة من الأحد برواية بتقلها شخص عن آخر منى رأت أن تلك الأقموال قمد
 صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في المحرى.

- غكمة الموضوع كامل اطرية في تقدير القوة الدليلة لتقرير الخير القدم إليها. ولما كمانت المحكمة قمد إطمانت إلى ما أثبته التقرير الطبى الشرعى المقدم في الدعوى من أن افسسى عليه كان في قدرته التكلم يتعقل عقب إصابته ورأت التعويل عليه فإن هما يكفي في الرد على منازعة الطاعيين في هذا الشأن والا يقبل منهما من بعد النمى عليها أنها قعدت عن تحقيق هذا الدفاع عن طريق كبير الأطباء الشرعين طائلاً أنهما لم يقلبا منها إستطلاع رأيه ولم ترهى من جانبها عملاً الإتخاذ هذا الإجراء إكتفاء منها بما ألبته الحبير في تقريره المطروح ضمن عناصر الدعوى وما دامت المحكمة قد قررت بغير معقب عليها في ذلك صلاحية الدعوى للفصل فيهما بحالتها.

الطعن رقم ١١٣٧ نسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٨٤١ يتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢١

- إن مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن إستناداً إلى أقنوال المجتنى عليمه وإلى ما جناء ببالتغرير الطبى هو
 إطراح ضمني لجميع الإعبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.
- غكمة الموضوع في حدود سلطتها في وزن عناصر الدعوى وادلتها أن تبين الواقعة على حقيقتها كعا إرتسمت في وجدانها وترد الحادث إلى صورته الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها، فإذا هي

تحقير حت دفاع الطاعن المخالف لهذا التصوير – الذى أيده فيسه شاهد نفيه – فـلا يقبـل منــه مجادلتهــا فـى حناصر إطمئنانها.

الطعن رقم ١٩٤٠ لمدلة ٣٩ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٤ -- من القرر أن تقدير قيمة الإعواف الذي يصدر من التهم على أثر تفيش باطل وتحديد صدى صلة هذا الإعواف بالتفيش وها ينتج عنه هو من شنون محكمة الموضوع تقدره حسبما ينكشف نما من ظروف الدعوى يحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء الباطل جاز أعاد عا .

- من حق محكمة الموضوع أن تجزى أى دليل ولو كان إعوالاً فتأخذ منه بما تطمئن إليه وتطرح ما صداه. ولما كان الحكم قد إستوفى إستدلاله إستمداداً من أدلة الإثبات وإطراحاً لدعوى القوض حين إعتبرها دعوى مرسلة ولم يكن لضبط مبالغ أعرى لدى الطاعن - قلت أو كلوت - أثر في الإستدلال على قبولمه للرشوة وإنما كان ذلك إستطراداً من المحكمة إلى بيان عدم حاجة الطاعن إلى الإقدواض. ومن ثم فيان ما يعاه الطاعن على الحكم يكون في غير عله.

الطعن رقم 1191 لمستة ٣٨ مكتب قتى 19 صفحة رقم ٨٢٨ متاريخ 21/ 197/1 ا القول بوافر حالبة انطبس أو قيام الدلامل الكافية على الإنهام أو عنم توافر أيهما هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الوضوع بغير معقب عليها، ما دامت قمد أقمامت قضاءهما على أسباب سائفة:

الطعن رقم 1719 لمستة ٣٨ مكتب فتى 19 صفحة رقم 40 متاريخ 171/1/19 المنام وإن الأصل أن تقدير الإعواف 1 تستل به محكمة الموضوع وأن المحكمة ليست مازمة فى المنام باعواف النهم أن تلزم نصه وظاهره بل له أن تجزىء هذا الإعواف وأن تأخذ منه بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه لكى تستبط منه الحقيقة كما كشف عنها، إلا أنه لما كنان يبين من الوقائع ومودى وأن تعلق كما أورده الحكم انه يتعامل فى النقد الأجبى وأنه لم يتفق مع المرشد على إجبراء المقاصة إلا على سبيل المزاح حتى يحمله على شراء النقد الأجبى المدى يحوزه، وكانت الحكمة بعد أن أوردت إلا على سبيل المزاح حتى يحمله على شراء النقد الأجبى المدى يحوزه، وكانت الحكمة بعد أن أوردت وزائه من المقاصة التي أستدتها إليه، وأن مجان وطرحها لما قرره من أن هذا الإعتراف عبر صادق أو تفصح عما إطمالت إليه وما لم تطمئن إليه منه، ودون أن تقيم الدليل من واقع مدا الإعتراف غير صادق أو تفصح عما إطمالت إليه وما لم تطمئن إليه منه، ودون أن تقيم الدليل من واقع

هذا الإستناج وصحته، ومن ثم فإن الحكم يكون مشوباً بعيب القصور الذى يتسع له وجه الطعن وذلك فيما قضى به فى جريمة الشروع فى المقاصة، تما يتعين معه نقض الحكسم المطمون فيه بالنسبة فمذه الجريمة وحدها والإحالة.

— ما يقول به الطاعن من إشواك البلغ معه في جريمة بيع النقد الأجنبي بدعوى أنه كان قد إشدوى هذا النقد من البلغ إليه النقد المسوى على البلغ إليه النقد من البلغ إلىه اللغة الموى على البلغ إليه هو أيضاً، مردود بأنه بقرض أن الطاعن كان قد أثار لدى الحكية مدعاه في هذا الشأن، لإنه ما كان له أن يلزمها بمشاركته الرأى فيه وفي إلغاتها عنه — وهي صاحبة الحق في تقدير ادلة الدعوى ما يدل على أنها أطرحته.

الطعن رقم ٣٥٥ المدنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٠٨ يتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٠ لا تجوز مصادرة محكمة الموضوع فى تقديرها لأدلة الدعوى ومبلغ إطمئنانها إلى: ١ أو الحوض بشانه لمدى عكمة انقض .

الطعن رقع ه ١٤٠٥ المسنة ٨٦ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١١٣ يتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣٠ إن إطمئنان المحكمة إلى حدوث الفنيش في مكان معين هو من المسائل التي تستقل بالفصل فيها ولا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٢٣ أسنة ٣٨ مكتب قتى ١٩ صفحة رقم ٨٥ ملا بتاريخ ١٩ ١/ ١٩٦٨ العبط العنب المنافقة لرجل الطبط القبض والفيش وملغ كفايتها يكون بداءة لرجل الطبط القبض على أن يكون تفديره هذا عاضماً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. ولما كان الخدائي على أن يكون تقدير ملم عليه الأدنة التي إرتكن إليها رجل العنبط في تفيش الطاعن فإن السم عليه بالقصور لا يكون صديداً.

الطعن رقم ١٩٠٩ المسلة ٣٨ مكتب فقى ١٩ صفحة رقم ١٠٣٨ يتاريخ ١٩٦٨/١/٢٥ غكم ١٩٠٨ يتاريخ ١٩٦٨/١/٢٥ غكمة الموضوع كامل الحربة في تقدير القد الحسانت إلى المام المعال المحال ما جاء به فلا تجوز مجادلتها في هذا الحصوص، وإذ كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن إستنصال الطحال بالجواحة قد أفقد الجني عليه منطحه الباقية أعملا بما جاء بالتقرير الطبى الشرعي الذي إطمان إليه في حدود سلطته التقديرية، وكان ما أورده الحكم نقلاً عن التقرير المذكور لا تنافض فيه يصب الدليل، فإن تعييب الحكم للإستاد إلى تقرير طبى شرعي بني على مجرد الظن والإحمال والتنافض لا يكون له محل .

الطعن رقم ١٩٢٤ السنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ٢/١٢/١١/١١

متى كان الحكم قد إستفاد من تناقض الشهود أن المنهم الأول لم يقبل الرشوة وإمتفاد مس إعتراف المنهم الثاني أنه عوض الرشوة، ولكنه اطرح من إعترافه أن الأول قبلها، فيكون بذلسك قد محمص أهلة الدعوى كافة بما فيها من الشواهد والميانات وأقسطها حقها، والشعت إلى إعتراف المنهم الثاني وتفهم دلالته شم جزاه، وكان من حق محكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان إعتراف أفاخذ منه بما تطعمتن إليه وتطرح ما عداه، وبين إلبات عدام المنافق غمة بين تبرئة المنهم الأول على أساس وفضه الرشوة التي عوضت عليه، وبين إلبات أن المنهم الثاني عرض الرشوة على المنهم الأول فلم تقبل منه، فإن الحكم المطعون فيه ينحسر عنه دعوى الفساد في الإصداد في العسيب في شأن تبرئة المنهم الأول.

الطعن رقم ۱۹۲۱ السنة ۳۸ مكتب فتي ۱۹ صفحة رقم ۱۹۰ بتاريخ ۱۹۲۸/۱۲/۱۸ خكمة الدود ع كامل اخرية في أن تستمد إقتاعها من أي دليل تطمئن إليه.

الطعن رقم ٢٠٥ لمنة ٢٤ مكتب فتى ٢٣ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ٢/١٩٧٧/٤

- المبحث في توافر ظرف مبق الإصوار والـترصد من إطلاقـات قـاضي الموضـوع يستنتجه من ظـروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإستنتاج.

- ١) من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع. ولما كان الشابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المقارنة التي أجرتهما الحكمة بين الطاعنين وشقيقهما قد جرت بحضور المدافع عنهما وأن ما أثبته من أنه يقوب منهما طولاً وشكارً لم يكس موضعاً لإعتواض من جانبهما ولم يثر الدفاع بشأنه أية مناقشة فإن النمي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له عمل.

لا يسبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقالع
 خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً.

بع) يكفى لتحقق ظرف التوصد جرد تربص الجانى للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان
 يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجأته بالإعتداء عليه.

 ه) لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحاً ودالاً مباشرة على الواقعة المراد الباتها بل يكفى
 ان يكون إستخلاص ثبوتها منه عن طويق الإستنتاج تما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على
 المقدمات.

٣) قصد القعل أمر حفى لا يدرك باحس الظاهر وإنما ينرك بالظروف الخيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخدوى المراجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمره في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الذعوى موكل إلى قاضى الموضوع في جدود سلطته الفقديرية. وإذ كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائناً واضحاً في إلبات توافرها لذى الطاعنين. وكان البين في مساق الحكم أن ما قاله في معرض هذا الثدليل من أن الطاعنين لم يكفا عن الإعتداء على الجني عليه إلا بعد أن أيقنا أنهما تالا بغيتهما وأجهزا عليه، قد عنى الحكم به على ما يين من مدوناته الكاملة - أن الطاعنين لم يكفا عن الإعتداء على المجسى عليه إلا بعد أن أيفنا أنهما حققاً قصدهما من الإجهاز عليه بما أحدثاه من إصابات من شائها أن تؤدى إلى الوفاة وهو ما يتسق مع ما ذكره فيما أورده بيانا لواقعه الدعوى من أنهما لم يكفا عن ضربه - أى المجنى عليه - إلا بعد أن سقط أرضاً معلوباً على أمره " وقد أحدثا به عديداً من الإصابات أودت بحياته " ومن ثم فوان ما يده الطاعنان على الحكم في شان إستدلاله على توافر نية القبل من أنه قاصر وغو سائغ يكون غو سديد.

لا مصلحة للطاعتين في النمي على الحكم بالقصور أو القساد في إستظهار نية القعل ما دامت العقومة
 القضي بها ميررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد.

٨) إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر طرفى سبق الإصرار والوصد فى حق الطاعين نما يرتب فى صحيح القانون تضامناً ينهما فى المسئولية الجنائية فإن كلاً منهما يكون مسئولاً عن جريمة القدل الدى وقد تعلياً لقصدهما المشعوك الذى يبتا النية عليه ياعبارهما فاعلين أصليبين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى فى هذا أن يكون محدث الإصابة التى أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غور معلوم.

٩) من القرر أن فكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشعد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة
 وأن تلطت عما عداء دون أن تين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى
 دادم له أساس فيها.

١) الدفع بإستحالة الرؤية بسبب الظلام يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التبي لا تستوجب في الأصل
 من المحكمة رداً صويحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة النبوت التسي يوردها
 منكير.

 ١١ تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع التي لها أن تكون تقيدتها من كافة عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث.

 ١) التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقواضم إستخلاصاً مسائفا لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٧ يتاريخ ١٩٧٠/١/٤

إن تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها، والمنازعة فيه لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ١٧ يتاريخ ١٩٧٠/١/٤

إذا كان ما يتيره الطاعن من منازعة في سلامة ما إستخلصته انحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقـات التي تمت فيها، لا يمرج عن كونه جدلاً موضوعهاً فسي سلطة محكسة الموضوع فمي وزن عنـاصر الدعـوى واستباط معتقدها، فإنه لا يجوز إثارة ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٤٤ يتاريخ ١٢٧٠/١/٢٥

لا يجوز إثارة الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها أمــام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ مكتب فتى ٢١ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٩

العبوة في الحاكمات الجنائية هي باقتناع قاصني الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانسة المتهم أو
ببراءته، ولا يصح مطالبه بالأحل بدليل معين، فقد جمل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يتأخذ
 من أية بهنة أو قرينة يرتاح إليها، دليلاً خكمه، إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه.

- محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الحبراء المقدمة إليها.

 إذا كان ما ضمنه الطاهن في دفاعــه، لا يصدو أن يكــون جــدلاً موضوعهاً حــول تقدير اغكــمة لأدلــة الدعوى، ومصادرة ما في عقيدتها، فإنه لا يجوز له إثارة ذلك أمام محكــة النقض.

الطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٣٩ مكتب فتي ٢١ صفحة رقم ٢١ يتاريخ ١٩٧٠/١/٤

خكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير الفسوة التدليلية لتقرير الحيور القدم إليها، ومنى أطسأنت إلى
التقرير الطبي ورأت التعويل عليه، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يتماه عليها من إلتفائها عن مناقشة الطبيب
الشرعي، طالما أنه لم يطلب إليها مناقشته، ولم تر هي من جانبها محلاً لإجمواء همذه المناقشة (كتفاء منها بما
الثبد في تقريره وقدرت بغير معقب في ذلك، صلاحية الدعوى للفصل فيها بحائها.

إن ما يغيره الطاعن من منازعة في سلامة ما إستخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات
 التي تحت فيها، لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى
 وإستباط معتقدها، وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٨

إذا كان النابت من مدونات الحكم أن المنهم هو الذى صعى بنفسه إلى مكتب الموظف المبلغ ثبم إلى منزلمه وعرض وقدم مبلغ الوشوة بناء على إتفاق سابق بينهما، فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو بنفسسه المذى أنزلق إلى مقاوفة الجريمة وكان ذلك منه عن إرادة حرة طليقة، ولا يعدو صا يشيره فى شأن إستدراجه إلى مسنول الموظف بقصد محلق الجريمة، أن يكون دفاعاً متعلقاً بموضوع الدعوى لا تلتزم المحكمة بمنابعة الطاعن فيه والرد عليه إستقلالاً، إذ الرد مستفاد من أدلة النبوت النى أوردها الحكم.

الطَّمَّن رقَّم ١٦٤٣ لسنة ٣٩ مكتب فتي ٢١ صفحة رقَّم ٣٩ بتاريخ ٥/١/٠/١٠ لي. للطاعن أن يعب على اغكمة قدوها عن إج اء تحقق لم يطلبه منها.

الطعن رقم ١٦٦٣ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١١٨٠/١/١٨

لتن كان خُكمة الموضوع أن تون أقوال الشاهد وتقدرها التقدير الذى تطمئن إلى، دون أن تكون ملزسة
بيبان سبب إطراحها فا، إلا أنه متى أفضحت الحُكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تصول على أقوال
الشاهد، فإن خُكمة النقط أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى التيجة التي خلصت
إليها "، وإذ كان ما تقدم، وكان ما أورده الحُكم المطعون في، تريراً لإطراحه لأقوال شاهد الإلبات في
الدعوى غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رب عليه، ذلك أن تربث الغبابط الشاهد حتى قيام
المتهمة يتقديم ما لديها من غند وهو بداعل سكتها، لا يدعو إلى الشك في تصرفه، كما أن عدم دقته في
المتهمة المقدومة، لا أثر له في مستولية النهمة عن واقعة إحراز المغدن كما أنه ليس بالازم حتما
أن يكون العبابط الذي قدم عصر الفيط إلى النيابة قد حضر إجراءات الفصيش، بل أن حضروه هذه
الإجراءات على فرض حصوله، ليس من شأنه أن يدعو إلى الشك فيها، طللا أن المنهمة لم تسبب إليه أنه
إشراد في الفتيش ولم توجه طمناً إلى تصرف من تصرفاته، لما كان ما تقدم، فإن الحكم يكون قد إنطوى
علم فساد في الاستلال بما يهيه ويوجب نقضه.

الطعن رقع ١٦٧٤ لسنة ٣٦ مكتب فتي ٢١ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ٢/١/١١٠

إذا كان الحكم قد إستخلص من وقائم الدعوى واقوال شهود الإثبات أن ضبط السفينة قد تم داخـل المياه الأقليمية، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن، يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعيسة تملمك محكمة الموضوع التقدير فيها فلا معقب عليها من محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ مكتب فتي ٢١ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٧٠/١/١١

إذا كان مؤدى ما أثبته الحكم، أن الطاعن زعم للمجنى عليه أنه يستطيع بوسائله الخاصة أن يحقق رغبته في النقل إلى انقاهرة، وأنه على إستعداد لإتخاذ الإجراءات التي توصل إلى نقله دون علم المهندس المختص ويأمر من الجهات العليا، وأنه خلب لقاء ذلك من الجنى عليه ميلغ خسة جنيهات أخذه بالفعل، وتم ضبطمه الركمين أعد له، وكان ما إستخلصه الحكم فيما تقدم له أصله الصحيح بالأوراق، فإن النعى عليه بفساد الإستدلال لا يكون مقبولاً، إذ هو في واقعة لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول مسلطة المحكسة في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص ما تؤدى إليه، ثما لا يقبل إثارته أمام عكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٠٦ نسنة ٣٩ مكتب قتى ٢١ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٧٠/١/١١

من القرر أن غكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفى تديير إقتاعها بالإدانة ما دامت قد إطمأنت إلى هذه الأدلة وإعتبدت عليها في تكوين عقيدتها. ولما كان البين من الحكم المطمون فيه أنه وثل بأقوال المجنى عليه من أن الطاعن وحده هو محدث إصاباته بعد أن عرض لدفاعه من أن عرض لدفاعه من أن انجنى عليه أصبب في مشاجرة بين عالميهما يتعلر معها تحديد الشارب وإطرح هذا الدفاع صراحة، فإن المحكمة ليست ملزمة بيان تفاصيل المشاجرة وظروف وقوعها ما دام أن ذلك ليس من شائه أن يؤثر في مستولية الطاعن الجنائية عن الإصابات التي أحدثها بالجني عليه علال هذا الشجار.

الطعن رقم ١٧١٤ نسنة ٣٩ مكتب فتي ٢١ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٧٠/١/١ ١٩٧٠

إن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يغيرها في مناحي دفاعه الموضوعي إذ في إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التبي صاقها الدفاع خملها على عدم الأخد بها، دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها. لا كان ذلك، وكان الحكم قد ألبت في حق الطاعن بما أورده من أدلة منتجة ما تتوافر به كافحة المناصر القانونية لجريمة عدم إستيفانه البيانات المقررة قانوناً في سجلات توزيع المواد التموينية، فإن النبي على الحكم بقالة الحطأ في تطبيق يكون عير سديد.

الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١١/١/١/١

لنن كان من المقرر أن تقدير الظروف التي تور التفتيش من الأمور الموضوعية السي ينزك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع التي لها ألا تعول على التحويات وأن تطرحها جانباً الا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها. وإذ كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه وقد إنتهى إلى عدم جدية التحويات إستناداً إلى أن الضابط المأذون له بالتفيش لم يكن على معرفة سابقة بالمطعون ضده، يكون قد أخطأ فحى الإستدلال، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد إستد أيضاً إلى عدم وجود سجل للمطعون ضده بمكتب المخدرات وإقامته في جهة أخرى غير مكان ضبطه، لأن ما أورده في هذا الصدد لا يؤدى بالضرورة إلى عدم جدية هذه التحويات، ومن ثبم يعمن نقض الحكيم المطعون فيه.

الطعن رقم ۱۷۸۲ لسنة ۳۹ مكتب فني ۲۱ صفحة رقم ۲۳۸ بتاريخ ۱۹۷۰/۲/۸

الطعن رقم ۱۷۸۳ لسنة ۳۹ مكتب فتي ۲۱ صفحة رقم ۲۴۴ بتاريخ ۱۹۷۰/۲/۸

معى كانت الحكمة قد إستخلصت للأصباب السائفة التي أوردتها أن التوقيع المنسوب إلى المجنى عليه
 على المخالصة المقدمة من الطاعن هو توقيع مزور عليه ورتب على ذلك ثبوت واقصة الإعمالاس في حقه
 فإن ما يغيره الطاعن في هذا الشأن يعد من قبيل الجذل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع
 المقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة المقض.

منى كان ما يسوقه الطاعن من مطاعن في تقدير قسم أبحاث التزييف والتزوير ينحل إلى جدل في تقدير
 قيمة هذا الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع في يجوز (الرئه أمام محكمة التقض.

الطعن رقم ١٧٩٠ اسنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٢٥٥ يتاريخ ٢٠١/١٩٧٠

— الأصل أن غكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إنساعها وها في سبيل ذلك أن تجزئ أقوال الشهود فناخذ عا تطمئن إليه وتطرح ما عداه دون أن تلتزم ببيان العلة وها أن تأخذ بأقوال شاهد لم يحضر إلا بعد أن وقع الإعتداء منى رأت المحكمة أن أقواله تمثل الواقع.

من القرر أن الحكمة لا تلتزم بمنابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي وتقصيها في كل جزئية منها.
 وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفي أو أخذت به من أدلة الثبوت ما دام قضائها وجه مقبول.

فلا على المحكمة إن هى لم تعرض بعد ذلك إلى دفاع الطاعن بشــأن النشــكك فـى تصديق روايـة شــاهـدى الإلبات لإزدحام الطريق الذى وقع به الحادث لأنه دفاع لا يستأهل من المحكمة رداً خاصـاً.

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ٢٩٠/٢/٩

محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقدير الخبير المقدم إليها، وما دامت قد إطمأنت إلى ما جاء به فلا يجموز مجادلتها في ذلك.

للمحكمة في صبيل تكوين عقيدتها، أن تأخذ بقول للشاهد أدلى به في إحدى مراحل التحقيق أو
 اغاكمة ولو خالف قولاً آخر له أبداه في مرحلة أخرى دون أن تبين العلة، إذ المرجع في ذلك إلى ما تقتنع
 به ويطنبن إليه وجدانها.

الطعن رقم ١٨٠٧ نسنة ٣٩ مكتب قتى ٢١ صفحة رقم ٢٧٧ يتاريخ ٢٢/٢/٠١

إن تقير قيام المانع المادى أو الأدبى من الحصول على دليل كتابى في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الأمور التي يستقل بها قاضى الموضوع بغير معقب منى كان مبناً على أسباب مسائفة. - ولما كان ما أورده الحكم المطمون فيه يسوغ به إطراح قاله الطاعن قيام مواتع مادية ومن يبنها الوديعة الإضطرارية أو مواتع أدبية حالت دون الحسول على دليل كتابى، فإن النمي على الحكم بالخطأ هى تطبيق القانون في هذا الصدد يكون غير صديد وينحل في حقيقته إلى جنل موضوعي حول سلطة الحكمة في تقدير عدم قيام أي من المانعين المادى والأدبى تما لا يقبل معاودة التصدي له أمام عكمة التقين.

الطعن رقم ١٨١٦ نسبنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ٢٠١/٠/١

إن ما يغيره الطاعن من منازعة في سلامة ما إستخلصته المحكمة من أقموال الشبهود ومن التنحقيقات الدى تمت في الدعوى لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعاً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقش.

الطعن رقم ١٨٥٦ أسنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٩

إن القول بتوافر حالة الطبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموجوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع
 بغير معقب عليها، ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب ساتفة.

من المقور أن الدفع بتلفيق التهمية ليس من الدفوع الجوهرية التي يتمين على الحكم أن يرد عليها
 إستقلالاً، بل يكفى أن يكون الرد عليها مستفاداً من الأدلة التي إستد إليها الحكم في الإدانة.

الطعن رقم ٢٠٠٩ نسنة ٣٩ مكتب فتى ٢١ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ٣٠/٢/٢٣

- إن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها.
- خكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من قول الشاهد أو بعض قوله وتعرض عما عداه مما يكون قـد
 شهد به.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ٥/١/٩٧٠

- من القرر أن قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى إلى المنوت من الأمور
 الموضوعية التي تخضم لتقدير فاضى الموضوع، ومنى فصل في شانها إثباتاً أو نفياً فلا رقابمة نحكمة النقمض
 عليه، ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدى إلى ما إنهى إليه .
- لا تلتزم المحكمة بمنابعة المنهم في مناحى دفاعه المختلفة ما دامت قد أوردت في حكمها ما يبدل على
 أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يقصح عن أنها فطنت إليها ووازنت يبنها.
- لا تلترم انحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي رداً صويحاً بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلـة
 الهبوت التي عولت عليها
- وزن أقوال الشهود متروك لتقدير محكمة الموضوع. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هـذا الصـدد ينحـل
 إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٣٤ لمسلم - ٤ مكتب فتى ٢٦ صفحة رقم ٩٣٠ يتاريخ ٩٣٠/٤/١٣ متى كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أن العينة المصبوطة هى التى صار تحليلها كذلك إلى التيجة المى إنهى إليها التحليل فلا تقريب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك.

الطعن رقم ٢٣٦ لمنتة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ٢١/١/١/١٣

- من القرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقينتها على ما جاء يتحريات الشرطة بإعبارها معززة لما ساقته من أدلة وغا في مبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن إليها ما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداه. ومن سلطتها الشديرية أيضاً أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتغيش ولا ترى فيها ما يقمها بأن إحراز المتهم للمخدر كان يقمد الأتجاز أو بقصد التعاطى والإستعمال الشخصي مني بنت ذلك على إعبارات سائفة.
- من القرر أن إحراز المحدر بقصد الإتجار هو واقعة مادية يستقل قناضى الموضوع بالقعل فيها طالما
 يقيمها على ما ينتجها.

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ١٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ٥/١/١٩٧٠

إن مرجع الأمر في تحرى وصف الحيز هو الحواس الميعية لمن يقوم بالضبط ولا يوجب القانون أو الواقع عليه أن يتحذ طريقة خاصة لذلك مثل الإستعانة بالمقايس الطولية ومن ثم فمإن ما يديره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره دون رقابة شحكمة النقض عليها، ما دامت أنها لم تخرج في ذلك عن موجب الإقتصاء الطلي والمنطقي.

الطعن رقم ٧٤٤ نسنة ١٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٦٨٣ يتاريخ ١٩٧٠/٥/١٠

من القرر أنه وإن كان محكمة الموضوع أن تستبط من الواقع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً إلى النبيجة السي إنهت إليها إلا أن شرط ذلك أن يكون هذا الإستباط سانفاً تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرالس الأحوال فيها، وأن يكون دليلها فيما إنتهت إليه قائماً في أوراق الدعوى.

الطعن رقم ٥٠١ نسنة ٤٠ مكتب فتي ٢١ صفحة رقم ٦٣١ يتاريخ ٢٦/١/١٠

من المقرر أن نحكمة الموضوع أن تؤن أقوال الشهود فعائمة منها بما تطمئن إليه في خصوص واقعة معينة وأن تطرح ما شهد به في واقعة أخرى منسوبة إلى نفس المنهم أو إلى منهم آخر، دون أن يكون هذا تناقضاً يعيب حكمها، ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير حسادق في شيطر آخر منها وما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتاعها وحدها.

الطعن رقم ٥٠١ نستة ٤٠ مكتب فتي ٢١ صفحة رقم ٩٠٥ يتاريخ ٢٢/٢/١٠٠

لا يشترط أن تكون الأدلة التى إعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من
 جزئيات الدعوى، إذ الأدلة فى المواد الجنائية عساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيمة المحكمية. فـالا ينظر إلى
 دليل بعينه لناقشته على حدة دون باقى الأدلة، بل يكلى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما
 قصدة الحكم منها ومنتجة فى إقتناع المحكمة وإطمئناتها إلى ما إنتهت إليه.

- الأصل أن غكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث، الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها، ما دام إستخلاصها سائماً ومستنداً إلى أدلة مقبولة في الفقل والمنطق وها أصلها في الأوراق، وها في سبيل ذلك أن تعول على أقوال شهود الإثبات في أى مرحلة من مراحل الدعوى وتموض عما سواه، إذ مرجم الأصو إلى تقديرها للدليل، فعا إطمأت إليه أخلت به وما لم تطمئن إليه أع حبت عنه.

- إن انمحكمة لا تلتزم في أصول الإستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثو في تكوين عقدتها.

الطعن رقم ٤١٥ اسنة ٤٠ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ٢/١/١٩٧٠

من المقرر أن غكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى ولها أن تعول على أقوال شهود الإليات وتعرض عن أقوال شهود النفى ما دامت لا تتق فيما شهدوا به.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٧١٠ يتاريخ ٣١/٥/٥/٣١

- خكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد إقتناعها بنبوت الجريمة من أي دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق.
- خكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود المختلفة وتطوح أقوال من لا تتن فيه ولا تطمئن إلى صحة روايته وهي إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة لأن الأمر مرجعه إلى إقتناعها وحدها.
- ٩) لا يعب الحكم تضيره وصف الألمال التي وقع بها القتل على غير ما جاء بأمر الإحالة, ذلك بأنه وإن كان لا يجرز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند إلى المتهم ألمالاً غير التي رفعت بها الدعوى عليه، إلا أن التغير اغطور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة، أما الطعميلات التي يكون الفرض من ذكرها في بيان النهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الإتهام كمحل وقوع الجريحة، فإن للمحكمة أن ترجها إلى صورتها الهمجيعة ما دامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالـة والتي كانت علم وحة على بساط البحث.
- للمحكمة أن تستين المورة المحيحة التي وقع بها الحادث أعلاً من كافة طروف الدهوى وأدلتها
 للما وحة والتي دارت عليها المراقعة.
- ٣) لا تعتبر الجريمة في عداد الجرائم المستعبلة إلا إذا أم يكن في الإمكان تحققها مطلقاً كان تكون الوسيلة الني إستخدمت في إرتكابها غير صافحة البنة لذلك. أما إذا كانت الوسيلة صافحة بطيعتها ولكن أم تصفحت السيب ظرف آخر خارج عن إرادة الجانبي، فإنه لا يصح القول بالإستحالة. فيإذا كنان الشابت أن الطاعن لأول اطلق النار على المجدى عن إرادة الجانبي، فإنه لا يصح القول بالإستحالة في إذنه ألسب عبر صطحى بأعلى صيوان الإذن اليسرى بحدث من عبار نارى أطلق من مثل أى البندقيين الخوطوش المضبوطين عبار ١٦ وعار ١٦ وأن كلا من البندقيين صافحة للإستعمال وأطلقت في وقت ينفق وتاريخ الحادث فهاما يكفى لتحقق جريمة الشروع في القتل، أما كون المجنى عليه لم يصب إلا برشة واحدة فلا يليد إستحالة إرتكاب الجريمة بها لأنه ظرف خارج عن إرادة الجماني قد يحول.

لا جدوى مما يثيره الطاعن، من أن جريمة الشروع في القتل تعتبر مستحيلة ما دامت المحكمسة قمد دانشه
 في جريمة القتل العمد مع سبق الإصوار والتوصد بإعتبارها الجريمة الأشد.

ه) متى كان الحكم المطمون فيه قد أثبت في منطق سليم وبادلة سائفة وجود الطاعنين جميعاً على مسرح الجريحة، وإطلاقهم الأعرة الذي يعوا النبة عليه فإن في هذا بالجريحة، وإطلاقهم الأعرة الذي عليه فإن في هذا باليحقق به مسئولية الطاعنين جميعاً عن جناية قتل المجنى عليه عمداً كفاعلين أصلين فيها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات، يستوى في هذا أن يكون مطلق الأعيرة السي أودت بحياة المجنى عليه معلوماً موناً ثم يكون النمى على الحكم في هذا الشأن غير صديد.

) غكمة المرضوع كامل الحرية في أن تستمد إقتاعها بشوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن
 هذا الدليل له ماخله الصحيح من الأوراق.

لا يفكمة الموضوع السلطة المطافقة في تقدير الدليل فلهما أن تباخد بما تطمئن إليه من أقوال الشمهود
 المتحلفة وتطرح أقوال من لا تثق فيه ولا تطمئن إلى صحة روايته وهي إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة بهيان
 العلة الأفهالأمر مرجعه إلى إقساعها وحمدها.

 (ق. أقوال الشاهد وتفدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على أقوال مهما وجمه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تواها
 وتقديره القدير الذي تطمئن إليه.

 ٩) إن تطقض الشهود في بعض التضاحيل بفرض وقوعه لا يعيب الحكم ما دام إستخلص الإدانة من أقوافم إستخلاصاً سائماً لا تناقض فيه وما دام أنه لم يورد تلك التقعيبلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته.

١٠ هكيمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير المقدم إليها، ما دامت قد إطمأنت
 إلى ما جمعه فلا يجوز مجادلتها في ذلك.

٩ الغفي بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بالرد عليهما إستقلالاً بمل
 يكفيه أنه يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الدبوت التي أوردها الحكم.

الطعن وقد ٢٧ ٢ المعقة 6 ٤ مكتب فقى ٧١ صفحة رقم ٥٠٠ يتاريخ ٢٥ /٥/١ ١٩٠٠ الشهدة الموضوع ١٩٧٠/٥/٢٥ الشهاهة الموضية وإن كانت لا غرج عن كونها دليار من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كساتر الأدلة إلا أن الحكمة منى أبلت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن خكمة القض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النيجة التي رتبها الحكم عليها. ولما كانت المحكمة في صبيل تبيان وجه عدم إطمئناتها إلى الشهادة قند إقتصرت على القول: " وتصول المحكمة على ما قدمه المنهم من شهادات طبية لعدم إطمئناتها إليها لكترتها وتعسارب ما هو ثابت بها " وهي إذ قضت بذلك لم تأت بسند مقبول لما إنتهت إليه لأن إعتلاف الأمواض التي تصوالي على الشخص والتي حملتها الشهادات المتعددة المقدمة منه لا تصلح حجة للقول بإصطاع دليلها وإسقاط عنره ومس ثم فإن حكمها يكون قاصر البيان مما يهيه ويستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٣٤ لمنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ٣١/٥/١١

- غكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات وأن تعرض عن قاله شهود النفي، ما دامت لا تشق عا شهدو ا بد، وهي غير مازمة بالإشارة إلى أقواهم طلقا لم تستند إليها في قضائها.

الأصل أن غكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بالوال الشاهد في أي مرحلة من مواحل
 المدعوى منى واقت بها وارتاحت إليها.

الطعن رقم ٢١١ أسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٩١١ يتاريخ ٢١٢/١٠/١٩٧٠

من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل كفي أن يكون جماع الدليسل
 القولى كما أخذت به أشكمة غير معاقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعمى على الملاحمة والتوليق.
 من المقرر أن شكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فناخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح مما دعاء لعملين

من القرر أن شحكمة الموضوع أن غزى أقوال الشاهد فناخذ منها عا تطمئن إليه وتطوح ما دعاه لتعلق
 ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى، ومن حقها أن تناخذ باقوال الشاهد في أى موحلة من مواحل
 الدعوى منى وقفت بها وإرتاحت إلها.

الطعن رهم ٧٧٩ أسنة ١٤.مكتب فتي ٧١ صفحة رقع ٨٨٤ بيّاريخ ١٩٧٠/٦/١٥

- من المقور أن غكمة الموضوع أن تكون عقيدتها ثما تطعنن إليه من أدلة وعنساصر في الدعوى، وضا أن تعول على أقوال شهود الإلمات وتعرض عن أقوال شهود الفي، ما دامت لا تلق فيما شهدوا به.

- إن وزن أقوال الشهود وتقنير الطروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقواضم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوضا من الشبهات، كل ذلك موجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها، وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، وهي متى أخذت بشهادتهم، فإن ذلك بفيد أنها أطوحت جميع الإحدادات الني ساقها الدفاع خملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٥

إن غيكمة الموندوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها، تفصل فيه على الوجه المذى توتساح إليه، على حبوء ما تسمعه من أقسوال الخصوم والشهود، وما تشاهده بقسسها، وهي في مسبيل تكويش عقيدتها، غير ملزمة ياتباع قواعد معينة ثما نص عليها قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ومن ذلك تعين خبير في دعاوى التزوير، متى كان الأمر ثابتاً لديها للإعتبارات السائفة التمي أخدت بهها. وإذ كان ذلك، وكانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق قد قامت بفحص السند المطعون عليه بالتزوير وإنتهست في حكمها المطعون فيه، إلى أنه ثبت لها من الإطلاع على ذلك السند، أنه قد كتسب كتابة طبيعية وأنه لا خلاف في المواد بين بصمة الأصبع ويصمة الحتم، وأنه إزاء إقرار الطاعنة بصحة بصمتها على الإيصال منذ الوعلة الأولى وعدم إنكارها لها، فإنها تستخلص من ذلك صحة الإيصال، فإن ما ذهبت إليه المحكمة، يدخل ضمن حقها في قحص الدليل وتقديره، تما تستقل به ولا معقب عليها فيه.

الطعن رقم ، ٧٥ نسنة ، ٤ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٨٧٤ يتاريخ ١٩٧٠/٦/١٤

من القرر أن الدفع ببطلان أقرال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه، هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والود عليه وإذ كان ذلك، فإن الحكم المطمون فيه إذ عول في إدانة الطاعنين على أقوال المناهد بهير أن يرد على دفاعهما بأن تلك الأقوال قد أدلى بها الشاهد نتيجة إكراه وقع عليمه ويقول كلمته فيها، فإنه يكون معيباً بالقصور في الصبيب، ولا يغني عن ذلك ما أوردته الحكمة مسن أدلة أصرى ذلك أن الأدلة في المواد الجنالية متمالذة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى، بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعذر العرف مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأى الذي إلنهست إله الحكمة.

الطعن رقم ٧٧٧ نسنة ١٠ مكتب قتى ٢١ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ٢٢/١/١٩٠٠

الإعواف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تمليك محكمية الموضوع كنامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإلبات، قالها تقدير عدم صحة ما يدعيه النهم من أن إعوافه نتيجة إكراه بغير معقب علما ما وامت تقيمه على أسباب سائفة.

- هكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تجزئ الدليل ولو كان إعوافاً وتأخذ منه بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه.

- وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقواهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوفا من الشبهات، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٩٤٢ بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٤

— إن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها، تفصل فيه على الوجه الذى ترتاح إليه، على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود، وما تشاهده بنفسها، وهي في سبيل تكويس عقيدتها، غير ملزمة بإتباع قواعد معبنة نما نص عليها قانون الإثبات في المواد المدنية والتجاوية ومن ذلك تعين خبير في دعاوى التزوير، متى كان الأمر ثابناً لديها للإعتبارات السائفة التي أخذت بها. وإذ كان ذلك، وكانت محكمة الموضوع في حدود هلما الحق قد قامت بفحص السند المطعون عليه بالتزوير وإنتهت في حكمها المطعون فهه، إلى أنه ثبت أما من الإطلاع على ذلك السند، أنه قد كتب كتابة طبيعية وأنه لا خلاف في المواد بين بصحة الأصبح وبصحة الحتم، وأنه إزاء إقرار الطاعنة بصحة بصحتها على الإيمسال منذ الوهلة الأولى وعدم إلكارها أما في الها تستخلص من ذلك صحة الإيمال، فإن ما ذهبست إليه المحكمة يدخل ضمين حقها في فحص الدليل وتقديره، عما تستقل به ولا معقب عليها فيه.

— إطراح الحكم المطنون في لدفاع الماعنة وأقوال شهودها وعدم إعتناده بالشكوى التي تقدمت بها إلى الشرطة بعد إقامة الدعوى، مستشهدة فيها بهؤلاء الشهود، للتدليل على أنها وقمت بمستها على يباض على السند الذي تحرر عليه إيصال الأمانة – المدعى تزويره – من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها عكمة الموضوع بلا معقب عليها، ما دامت الأصاب التي قام عليها إستخلاصها تزدى إلى ما إنتهت إليه.

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ١٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقع ٩٤٦ بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٤

من القرر أن غكمة الموضوع أن تكون عقيدتها لما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى مباشرة كالت أو غير مباشرة كالت أو غير مباشرة الله أو غير مباشرة الله أو غير مباشرة، وأن تأخذ من أن ينة أو قرينة ترتاح إليها دليسلاً خكمها، لأن تقدير الدلهل موكول لها حصول التشاجر على حدوث الإعتداء، ما دام أن الطاعن لا يمارى فيما أورده الحكم من أن الشهود شهدوا يحدوث تشاجر بينه وبين الجنى عليه.

الطعن رقم ۹۷۷ لمينة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ۹۷۷ بتاريخ ۱۹۷۰/۱۰/۱۰ لا جناح على المحكمة إن هي إلتنت عن دفاع قانوني ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٩٩٨ لمسلة ٥٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٩٩٥ يتاريخ ١٩٧٠/١٠/١٠/١ إن تقدير قيمة الإعواف الذي يصدر من التهم إثر تفيش باطل وتحديد مدى صلمة هذا الإعواف بواقعة التفيش وما نتج عنها هو من شتون محكمة الموضوع تقدره حسيما ينكشف لها من ظروف الدعوى.

الطعن رقم ١١١٣ السنة ٥٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٠١٤ بتاريخ ٢٦/١٠/١٠/١٠

– تعهب التحقيق الذى جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم إذ العبرة فى الأحكام هى بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التى تحصل أمام الحكمة. ولما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة تحقيق إصاباته فلا وجه له فى النحى عليها إلتفاتها عن هذا الأمر الذى لم يطلبه.

غكمة الموضوع كامل الحوية في تقدير القوة العدليلية لتقرير الحير القدم إليها والفصل فيما يوجمه إليه
 من إعواضات وما دامت قد إطعانت إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك.

من القرر أن محكمة الموضوع أن تمول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن قاله شهود النفى ما
 دامت لا تنق بما شهدوا به، ومنى أخذت الحكمة بشهادة شاهد قإن ذلك يفيد إطراحها جميع الإعتبارات
 الني ساقها الدفاع خملها على عدم الأحد بها.

خكمة الموضوع أن تكون عقيدتها عما تطعنن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وضا أن تأخذ بالقوال
 الشاهد ولو "عمت على سبيل الإستدلال متى أقنعت بصحتها وإطمأنت إلى قدرته على التمييز.

الطعن رقم ١٢٧ السنة ١٠ مكتب قتى ٢١ صفحة رقم ١٢٥٠ يتاريخ ١٢/٢/ ١٩٧٠

من المقرر أن شكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية التقارير الحيراء المقدصة في الدهوى
والقصل فيما يوجه إلى هذه التقارير من إعواضات والمفاصلة بينها والأعذ بما ترتاح إليه منهما وإطراح ما
عداه لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل، كما أن لها أن تجزم بما لم يجزم بمه الحبير في تقريبوه متى
كانت وقائم الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدته لديها.

من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصو المطروحة على بسماط البحث
 الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع
 بمحتها ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والشطق وفا أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ١٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١ يتاريخ ١٩٧١/١/٣

من القرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل منهم، هو من إختصاص محكمة الموضوع وحدها، وهي حرة في تكوين إعتفادها حسب تقديرها لتلك الأدلة، وإطمئناتها إليها بالنسبة إلى منهم وعدم إطمئناتها بالنسبة إلى المناسبة إلى منهم آخر، كما أن لما أن تون أقوال الشهود فتأخد منها. بما تطمئن إليه في حتى أحد المنهمين، وتطرح ما لا تطمئن إليه هي حق منهم آخر، دون أن يكون هذا تناقضاً يعبب حكمها ما دام يصح في المقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها، وما دام تقدير الدلل مو كولاً إلى إقتناعها وحدها، ومن ثم فإن القضاء بوراءة المنهم الرابع لعدم إطمئنان المحكمة

لأقوال شاهد الإثبات في حقه، لا يتناقض مع ما إنتهى إليه الحكم من إدانة الطاعنين أخذاً بأقوال الشساهد المذكر. .

الطعن رقم ١٩٢١ المستة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٧٠/١٠/١٠ المناديخ ١٩٧٠/١٠/١٠ المناد و تقدير الدليل موكول إلى محكمة الوحوع، ومنى اقتمت به وإطمأنت إليه فلا معقب عليها في ذلك. وإذ كان ما تقدم، وكانت الأدلة التي أوردها الحكم – والتي لا يجادل الطاعن في معينها الممحمح من الأوراق – من شانها أن تؤدى إلى ما رتب عليها من مقارفة الطاعن للجرعة التي دين بها فإن ما يخيره الطاعن من أن تسلمه المبلغ كان على مبيل الأتعاب لا الرشوة، لا يعدو أن يكون جدلاً في واقعة الدعوى وتقدير ادلتها، ثما لا تجوز إثارته أمام محكمة الشعر.

الطَّعَن رقع ١٩٣٧/ المسنّة ٤٠ مكتب تشي ٢١ صفحة رقم ١٠٤٣ بتَازيخ ١٩٧٠/١١/٢ - من المقرر أن شحكة الموجوع أن تاخذ بالوال الشاهد بالتحقيقات ولو خالفت أقراله أمامها.

الإصل أن من حق محكمة المرضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط ألبحث، الصورة المسجيحة أواقعة الدعوى، حسبما يؤدى إليه إقتناعها، وأن تطرح ما خالفه من صور أخرى، ما دام إستخلاصها مسائماً مستناً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وضا أصلها في الأوراق، ولا يشوط في الدليل أن يكون صوبحاً دالاً ينفسه على الواقعة المراد إلباتها، بل يكفى أن يكون إستخلاص ثوتها منه عن طريق الإستناج على تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النائج على

الطعن رقم ١ ١١٤ المنة ، ٤ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٠٥٦ المعدد عكمة من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم ماروك لتقدير محكمة الموجوع، ومنى أعملت بشهادة شاهد فإن ذلك يليد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها المفاع لحملها على عدم الأعلد بها، ولا يجوز الجملل في ذلك أمام محكمة التقش.

العظمن رقم ٢ ٢ \$ المسئة ٤ \$ مكتب فتى ٢ ٢ صفحة رقم ١ ٢٧ بتاريخ ١ ٢٧٠ ١ ١٩٧٠ وزن الوال الشاهد وتقدير الظرف الذى يؤدى فيه شهادته والتعويل على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تواها وتقدوه التقديس المذى تطمئن إليه دون وقابة شحكمة النقص عليها.

الطعن رقم ٤٧٨ السنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٣٣٩ بتاريخ ٢١/١١/١٠

- أن مجرد تخوف الشاهد وخشيته من رجال الشرطة لوجودهم أثناء سؤاله بالتحفيق لا يصح إتخاذه ذريعة لإزالة الأثو القانوني المرتب على تلك الأقوال منى إطمأنت المحكمة إلى صدقها ومطابقتها للواقع.
- من.المقور أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليــــل القولى غير متناقش مع الدليل اللمن تناقضاً يستعمى على المواهمة والتوفيق.
- وزن أقرال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القعناء على قولـه مهما وجه إليـه من معاعن وحاء وتلـده من معاعن وحاء وتلـدو على الشهاد على الشهاد وتلـدو على المنافقة المنافقة
- للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تحمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطوح ما
 عداها، وفي عدم إيراد الحكم تفعيلات معينة من أقوال الشهود ما يفيد إطراحها.

الطِّين رقم ٢٧١ السنة ١٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٢٤٥ يتاريخ ٢١/١١/١١

- وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن، مرجعه إلى محكمة الموضوع دون
 معقب، ومنى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فيان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التمي مساقها
 الدفاع لحملها على علم الأخذ بها.
- خكمة المؤخوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات، وتصوض عن قال شهود الشي، دون أن تكون ملزمة بهيان العلة.

الطعن رقم 1 4 1 المسئة - ٤ مكتب قنى ٢ 1 صقحة رقم ١ ٢ ٢ متدرعة ٢ 1 ١٩٠٠ المرادع 1 ١ ٢ ١ ١ ١ ٢ متحد غكمة الموجوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر الصناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة المديحة لواقعة الدهوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يتالفها من صور أعوى مما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق.

الطعن رقم ١٥٧٦ لسنة ١٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٢٣ يتاريخ ١٩٧١/١/٤

متى كان مفاد ما أورده الحكم، أن المحكمة لم تطمئن إلى أدلة الثيوت التي قدمتها النيابة العامة فى الدعمومى ولم تقتع بها ورأتها غير صالحة للإستدلال بها على ثبوت الإتهام، فإن هذا تما يدخل فى مطلق سلطتها بغير معقب عليها فى ذلك من محكمة النقض .

الطعن رقم ١٥٦٠ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٧١/١/٤

إن إطراح محكمة الموضوع لتقرير الخبير وعدم التعويل عليه - للأسبياب السائفة التي أوردتها - أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل، ولا معقب عليها في ذلك، إذ الأمر يرجع في حقيقته إلى إطمئناتها هي ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن إطراح الحكم للتصوير الذي قال به الحبير، لا يكون له محمل إذ لا يعده أن يكون جدلاً موضوعياً، ثما لا تجهز إثارته أمام محكمة اللقعى.

من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وصائر العناصر المطروحة أمامها على بساط
 البحث، الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتاعها، وأن تطرح ما كاللها من صور
 أخرى، ما دام إستخلاصها سائماً مستداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٦٨٦ المسئة ، ٤ مكتب قتى ٢٢ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٦٠٨ المامها، وأنها من القرر أن المحكمة كامل السلطة في تقدير القوة الدليلية الساصر الدعوى الطروحة أمامها، وأنها الحير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالإستعانة بخير يخضع رأيه لتقديرها، وهي في ذلك ليست مازمة بندب عبر آخر في الدعوى، ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها وأخلاه هذا الإجراء.

المطعن رقم ١٨٧٦ المنثة ٤٠ كمكتب فتى ٢٢ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٩٧١/٣/٨ لن كان محكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة الدعوى، فلها أن تأخذ بها أو تطرحها دون بيان العلة، إلا أنها متى أفصحت عن الأسباب التي من أجلها أخلت بها أو أطرحتها، فإنه يلزم أن يكون ما أوردته وإستدلت به، مؤدياً لما رتب عليه من نتائج، من غير تعسف في الإستناج ولا تنافر في حكم العقل والمنطق، ويكون شكمة النقض مراقبتها في ذلك، وإذ كان ما تقدم، وكان إنصراف المرشد السرى الموقد من قبل المهم للبحث له عن راغب في شراء المخدر، بعد أن أنس إليه وإطمأن إلى تصوفه لا يوتب عليه حدماً وبطريق المؤوم المعقلي والمنطقي، إحجام المنهم عن إتمام صفقة بيع المخدر التي يرغب في إتمامها، ومن ثم فإن ما أورده الحكم من ذلك وأقام عليه قضاءه، يكون مشوباً بالفساد في الإصدلال، بما يوجب نقضه.

الطعنى رقم ١٨٨٠ لمنة ١٤ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ٢٧٠ يتاريخ ١٩٧١/٣/٨ ثن كان محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقدوها التقدير الذى تطعنن إليه، دون أن تكون ملزمة بهيان سبب إطراحها، إلا أنه متى أفصحت عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد، فإنه يلوم أن يكون ما أوردته وإستدلت به مؤدياً لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الإستنتاج ولا تسافر مع حكم الفقل والنطق، وإن تحكمة النقض في هذه الحالة أن تراقبهما لـ وي مـا إذا كـان مـن شــأن هـذه الإمــات أن تؤدى إلى النتيجة التي خلصت إليها .

للطعن رقم ١٧ المنة ٤١ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٩ غكمة الموجوع أن تأخذ من الأدلة ما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه دون إلزام عليها ببيان علة ما إرائه.

عجمه الموضوع ان ناحد من الولده ما يقيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي سناقها الدفحاع لحملها على وفي إطمئنانها إلى أقوال الشهود ما يقيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي سناقها الدفحاع لحملها على عدم الأخذ بها .

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٢١ مكتب فتي ٢٢ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٧١/١٠/١٧

– من المقرر أن أخذ انحكمة بشهادة الشاهد يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات النسى ساقها الدفاع لحملهـا على عدم الأخذ بها .

- ١) إستقرت أحكام محكمة النقض على إعبيار الإحالة من مراحل التحقيق، وأن تخلف الطباعن عن الحضور أمام مستشار الإحالة - حي بفرض عدم إعلانه - لا يبطل القرار بالإحالة إلى الحاكمة فالقانون لم يستوجب حضوره، كما أن الحكمة هي جهة التحقيق النهائي ونجوز للمتهم أن يطلب منها إستكمال ما فات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء دفاعه بشائه أمامها. ومن شم فبلا محل للقول بوجود ضور يستدعى بطلان هذا الإجراء، وإلا ترتب على البطلان إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق من بعد وتصافا بالحكمة وهو غير جائز.

لا) النصى على الحكم الطغون فيه بالحظافي الإستاد تاسيساً على أنه لم يتم تحليل ما ضبط من طوب الحشيش جيمها إلى هو منازعة موضوعية في كنه بقية المواد المشبوطة التي لم ترسل للتحليل فضلاً عن أنه لا ينفى عن الطاعن إحرازه لكمية الحشيش التي أرسلت للتحليل فمستوليته الجنائية قائمة على إحراز هذه المه اذ قل ما ضبط منها أو كنو.

۳) معى كان الحكم قد رد على ما أثير بجلسة المحاكمة بصدد إختلاف وزن الحرز في تحقيق النبابة عنه فيصا أثبته تقرير التحليل بأن الحوز الذى أرسل للتحليل بجمل إسسم الطاعن ومحاتم وكيل النبابة المذى أجمرى التحريز فإن هذا الرد سالغ أوضح به الحكم إطمئنان المحكمة إلى سلامة التحريز ويكون النعى بذلمك علمى غير أساس.

ع) من المقرر في قضاء محكمة النقض أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧
 إجراءات لا يرتب على مخالفتها أي بطلان إذ قصد بها المحافظة على الدليل فحسب .

ه متى كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن الحرز أودع بمكتب البلوكامين لصيانته من العيث وأن القانون لا يستلزم أن يكون الخاتم المستعمل في التحريز لمأمور الضبط القضائي ولم يرتب البطلان على مخالفة إجراءات التحريز متى ثبت أن الحرز هو بذاته الحسرز المضبوط وكمان الحاتم المستعمل في تحريزه الإحد العاملين يمكتب المخدرات، فإن التشكيك في سلامة الحرز لا يكون له محل .

٣) متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إحراز محدو بقد الإنجار أو التحاطى أو المحاطى أو الإستعمال الشخصى طبقاً للمواد 1 و ٣ و ٣٥ و ٣٥ و ٣٤ من القانون وقد 1 ٨٧ سنة ١٩٦٠ المعدل الإستعمال الشخصى طبقاً للمواد 1 والبند ١٧ من الجدول المواقى ثم طبقت انتحكمة في حق الطاعن المادة ١٧ عقوبات وقضت بجسه ثلاث سنوات وتفريمه ألف جنيه والمصادق وكانت عقوبة الجريمة التي دان الحكم المطاعن بها هي المسجن والفوامة، وكان تطبق المادة ١٧ عقوبات يجيز توقيع العقوبة التي وقمت على الطاعن، فلا يجديه القول بأن القانون وقم ٥ كلسنة ١٩٦٦ المشار إليه في الحكم قد قيد المحكمة عند النول بالعقوبة، ذلك بأن هذا القيد المحكمة عند المؤول بالعقوبة، ذلك بأن هذا القيد 8 المجروبة ما المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٠.

٧/ الدفع بطفيق الإتهام دفاع موضوعي ويفني في الرد عليه ما أورد، الحكم من أدلة النبوت .

٨) من القور أن أعد أخكمة بشهادة الشاهد يليد إطراحها لجميع الإعبارات التي ساقها الدفاع لحملها
 على عدم الأخذ بها

ب) للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد في مرحلة من مراحل الدعوى دون أخرى .

الطعن رقم • 2 المسئة 1 ، مكتب فقى ٢ ٢ صفحة رقم ٩٥ ؛ بتاريخ ٩٧/٦/٢٧ الشهادة المرحمية لا تخرج عن كونها دليلاً من ادلة الدعوى تحجج لتقدير محكمة الموضوع شانها شأن مساتر ١١٠دلة .

الطعن رقم ٢٠ السنة ٤ ع مكتب فقي ٢ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٧١/١١/٨ المحتب المحتب المحتب المحتب المحتب المحتب فقي الا المحتب المحتب

اشي كان حكم البراءة فيها قانماً على الشك في أدلة الثيوت وليس عدم وجود سند للإتهام أو عدم توافس قصد الإساءة .

من المفرر أن تقدير توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب من شأن محكمة الموضوع التي لها
 مطلق الحرية في إستظهاره من الوقائع المعروضة عليها

الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ مكتب غني ٢٣ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٤

– من المستقر عليه أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع صا يبديه المنهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أن انحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منسج فمى الدعموى فلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين عدم إجابتها هذا الطلب.

 الطعن بالنزوبر في ورقة من أوراق الدعوى القدمة فيها من وصائل الدفياع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلنزم بإجابته أن الأصل أن اخمكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية
 لعناص الدعوى المطروحة على بساط البحث.

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ١٤ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٩

من القرر أن النشهادة المرحية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلية الدعوى تقضع لقدير محكمة الموضوع كساتر الأدلة، إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت السويل على تلك الشهادة فإن لحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها. ولما كانت المحكمة وهي في سبيل تبيان وجه عدم إطمئنالها إلى الشهادة الطبية قد إقسموت على القول بأن المرض الوارد بها ما كان يمول بين الطاعن والمتول أمامها دون أن تستظهر درجة جسامة المرض، وهل كان من الشدة بحث يمول بين الطاعن وبين مثوله أمام المحكمة من عدمه، فإن في ذلك ما يججب محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون بما يعبب الحكم بالقصور في البيان ويوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ۱۰۶۴ لسنة ۲۱ مكتب فتي ۲۲ صفحة رقم ۷۸۸ بتاريخ ۲۹۷۱/۱۲/۲۰

من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلـة التي تراها وتقدره
 القدير الذي تطمئن إليه بغير معقب وأنها متى أخمات بشهادة شاهد فيان ذلك يفيمد إطراحها لجميع
 الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذيها .

الفصل في قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب ما
 دام لاستنتاجه ما يسوغه.

الطعن رقم ١٠٦٦ لمسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ٢٩٧١/١٢/٢٦

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام الدليل على ثموت إحراز الطاعن للمخدار الضبوط بركيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الإتجار فى حقد وإعتبره ناقلاً لذلك المتحدر ودانه بموجب المادة ٣٨ من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ التى لا تستلزم قصداً خاصاً من الإحراز، فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قصائه بالإدانة على الوجه الذى إنهي إليه، ويكون ما يثيره الطاعن من أن التحريات وظروف الضبط والموال المناهد وإعراف الطاعن تبت توافر قصد الإتجار، مردود بأن ذلك لا يعدو أن يكون جدلاً حول مسلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة المدعوى وتجزئتها والأخذ بما تطمئن إليه منها وإطراح ما عداه تما لا تجوز المجاذة فيه أمام محكمة النقض.

الطعن رقع ١٩٤١ السنة ١١ مكتب فقى ٢٢ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٧١/١٧/٢٠ من القرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتغيش وإن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المنهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تموض غذا الدفع الجوهري وأن ترد عليه بأسباب سائفة بالقبول أو بالوفض.

الطعن رقم ١٢٩٩ نسنة ٤١ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ٥/٣/٣/٩

- غكسة الموضوع أن تستين الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى أخلاً من كالة ظروفها وادلتها وأن تون أقوال الشهود وتقدرها التغيير الذى تطمئن إليه دون معقب. وإذ كان الحكم قد عوض لما أثاره الطاعن " المتهم الثاني " في شأن شراء المتهم الأول لنصيب كل من المدعين بالحقوق المدنية في السيارة النبي باع أجزاءها إليه. وأثبت أن تعاقد المدعي بالحقوق المدنية الثاني مع المتهم المذكور على أن يبيع إليه نصيبه في السيارة قد عدل عنه بإتفاقهما وأنه إسود منه السيارة في تاريخ الحادث ودال على أن الطسساعن ملكية المدعى بالحقوق المدنية الأول لنصيبه في تلك السيارة في تاريخ الحادث ودال على أن الطسساعن " المتهم الثانى " قام بإخفاء السيارة بعد أن قام المتهم الأول بسرقتها. فإن ما أورده الحكم في إثبات ما تقدم يعجر صائفاً في الرد على دفاع الطاعن ومستداته ما يغره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً حول أدلة الدعوى ومدى كفايتها للإلبات عما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته لدى عكمة الشقش.

لما كان مرجع الأمر في تقدير آراء الحبراء والفصل فيما يوجه إلى تفاريرهم من إعواضات مرجعه
 محكمة الموضوع التي له كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك النقارير لتعلق هذا الأمر بسلطتها في
 تقدير ألدليل وهي لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الحبراء ما دامت قد أخذت بها لأن مؤدى

ذلك أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق إلىفائها إليها، وكان من القور أن انحكمة لا تلتزم بإجابة طلب ندب خبير فى الدعوى ما دامت الواقعة قد وضعت لديها، لإن ما ييره الطاعن فى شــأن إلىضات المحكمة عن طلبه ندب لجنة لدية لإعادة فحص السيارة التى سبق أن قام المهندس الفنى بفحصها وقدم تقريره عنها لا يكون له عمل.

الطعن رقم ١٩٣٣ المستة ٤١ مكتب فتى ٢٢ صقحة رقم ٢٤ متاريخ ١٩٧١/١ ٢/٧٧ وعدما من واقع تقرير خالا / ١٩٧١/١ ١/١٠ الصادى وعدها من واقع تقرير قسم أبحاث التريف والتروير بما له أصله الثابت فيه، وكان صن القرر أن اغكمة فا كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخير الأعلى لا تستطيع أن تشق طريقها لإبداء وأى فيها، وكان الحكم المطمون فيه قد ذهب في قضائه إلى علم الطاعنين بتزيف الأوراق المروجة المصوطة إلى ما مساقه من قرائن وهو إستدلال مسائم سليم، وكان المناطعان لا يجادلان في صحة ما البعه الحكم نقلاً عن تقرير قسم أنجاث التريف والتروير وإغا يذكران أن المعاهنات التريف والتروير وإغا يذكران أن المحاهدا في الإستدي عنه ومن عناصر أخرى عدم علمهما بالتريف، فإن هذا الذي يسوقه الطاعنان لا ينبذ قياء غطا في الإستاد أو الفساد في الإستدلال .

الأصل أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكتمسال إقتصاع
 الحكمة وإطبعتانها إلى ما إنتهت إليه فلا ينظر إلى دليل بعينه لناقشته على حدة دون بساقي الأدلة ومن شم
 إن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل.

<u>الطعن رقم ۱۳۵۷ لمنة ٤١ مكتب قتى ٣٣ صقحة رقم ٧٦ يتاريخ ١٩٧٧/١/١٧ -</u> - تفيير الدليل هو نما تستقل به محكمة الموحوع ولا تجوز بجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فسى شأنه أمام محكمة القعر.

- محكمة الموضوع وزن أقوال الشهود وتقديرها التقلير الذي تطمئن إليه بغير معقب .

الطعن رقم 1971 المنقة 11 مكتب فتى ٧٣ صفحة رقم ٩٩٩ متاريخ ١٩٧٧/٤/٢٣ من القرر إنه يكفى في اخاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى في صحة إسناد النهمة إلى المنهم ليقضى بواده منها .

الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ١١ مكتب فتى ٢٣ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٧

من القرر أن الشهادة المرضية لا تعدو أن تكون دليلاً من أدلة الدعوى تخضع في تقديرها محكمة الموضوع كسائر الأدلة. ولما كان ما تحدثت به المحكمة في حكمها – المطعون فيه – بخصوص الشهادة المرضية وعدم تعويلها عليها للأسباب السافقة التي أوردتها إنما كان في حدود صلطتها التقديرية فإن الجدل في شأنها يعرد في حقيقته على مسائل موضوعية لا شأن محكمة النقض بها .

الطعن رقم ١٤٧٧ لسنة ١١ مكتب فتى ٢٣ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٣

صق محكمة الوضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر الطورحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتاعها وأن تطرح ما يكالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً ومستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والشطق وها أصلها في الأوراق وهي في ذلك ليست مطالبة بالا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن شا أن تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها بعريق الإستناج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليما عنققاً مع حكم العقل والمنطق دون تقييد هذا التصوير بدليل معين. وإذ ما كان الحكم قد إقتى من الوقائع التي ثبتت لديمه بنان المتهم هو المستحق قانوناً لقيمة الشبك عند صرفه وذلك بإعباره المظهر إليه الأخور طبقاً لما هو أسابت بظهر الشبك من توقيعات ولا يغير من هذا النظر إحفاظ الطاعن " المدعى المدنى " بالنحامة وقت حصول صرف قيمة الشبك فإن منه الماشائين في هذا الشان يكون فو سنيد .

الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ١٣٣ يتاريخ ١٩٧٢/٢/١٣

من القرر أن تناقض الشاهد أو تعاربه في أقواله لا يعب الحكم ما دامت الحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الألوال إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه، ومن ثم فإن منازعة الطاعن في القوة الدليلية لشهادة كل من انجنى عليه وشاهد الإلبات لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل عما لا يقبس النصيدى له أمام محكمة التقض لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الطروف التي يؤدى فيها شهادته وتعريس القضاء على قوله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوضا من شبهات، كل ذلك مرجمه إلى محكمة الموضوع تزله المنزلة التي تراها وتقدره الطفير الذي تطمئن إليه دون رقابة شحكمة النقض عليها.

الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ١١ مكتب قتى ٢٣ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٩

لمّا كان تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم من إختصاص محكمــة الموضوع وحفها وهي حرة في تكوين إعتقادها حسب تقديرها وإطمئناتها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم إطمئناتها إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آخر، فإن النعى على الحكم بالتفوقة في الإتهام بين الطاعن وآخر لم ترفع عليــه النيابـة الدعـوى الجنائيـة لا يكون صديداً .

الطعن رقم ١٥ نسنة ٢٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ٢١٢/٢/٢١

من القرر أنه إذا كانت اغكية قد رأت أن القصل في الدعوى ينطلب تحقيق دليل بعينه فواجب عليها أن
تممل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسياب التي دعتها إلى أن تعود فيقرر عدم حاجة الدعوى
ذاتها إلى هذا النحقيق وذلك يفض النظر عن مسلك المهم في صدد هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة في
الله الجاتابة لا يصح أن يكون وهن مشيئة للمهم في الدعوى .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٤ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٤

منمى الطاعن في شأن إطراح المحكمة لأقوال شهود نفيه لا يعلو المجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وميلة إطمئنالها إليها تما لا يجوز مصادرتها فيه أو المحوض بشأنه لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٩ نسنة ٤٧ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ٣١٩ يتاريخ ١٩٧٢/٣/٦

من القرر أن للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد في أية مرحلة من مراحل التعقيق أو أغاكمة متي إطمألت إليه وأن تلغت عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تبين موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها. ولما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المخاكمة أن الشاهد الأول قرر أن الأسلحة النارية التي كان يحملها الطاعنون والمتهم الآخر من النوع الفندى وقسرر الشاهد الشائي أنها من النوعين الهندى والألماني فإذا جاء الحكم وحصل من أقوال الشاهد الأول أن البنادق المستعملة في الحادث من النوع الهندى. وكان الطاعنون لا ينازعون فيي أسباب طعنهم بأن ذلبك لمه معينه من الأوراق فإنه ينعسر عن الحكم قاله الحقاً في الإصناد.

الطعن رقم ١٠ اسنة ٢٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٣٢٧ يتاريخ ١٩٧٧/٣/٦

- إذا كان الطاعن قد دفع أمام محكمة ثاني درجة بعدم مسئوليته لغيابه عن المقهى وقت وقوع الجرعة إستاداً إلى شهادة مرضية وكانت محكمة الموضوع قد إلتفتت عن هذا الدفاع ورأت من أدلسة الدعوى أن غياب الطاعن عن مقهاء لم يكن من شأنه أن يجول دون إشرائه عليه وهو إستخلاص سائع لا يتسافر مع مقسعى المقل والمطلق، فإنه لا يقبل منه مصادرة المحكمة في عقينتها أو مجادلتها في عناصر إطمئناها ولا يكون الحكم المطون فيه قد جانب حكم القانون الصحيح عندما دان ذلك الطاعن على أساس المسئولية المفرضة المسئفادة من نص المادة ٣٨ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ بعد أن إطمأن إلى ما جاء بمحضر الضيط وأقوال اللاعبن .

- الأصل أن القاضى الجنائي حر في أن يستمد إقتاعه من أي دليل يطمئن إليه طالما أن غذا الدليل مأخذه
 الصحيح من الأوراق.
- محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين وإن عدل عنها بعد ذلك ما دامت قد إطهانت إليها .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٢

يرجع الأمر في شأن تحريز المضبوطات التعلقة بالجريمة إلى تقدير محكمة الموضوع، فإذا كانت المحكمة قمد إطمألت إلى سلامة إجراءات تحريز متحصلات غسيل معدة المنهمة وإلى ما أسفر عنه تحليسل هدة المنادة كانت خالية قماساً المتحصلات فإن النمي بأنه لم يثبت أن الآنية التي وضعت فيها متحصلات وغسيل المعدة كانت خالية قماساً من آثار المواد المخدرة لا يكون سديداً إذ هو لا يعدو أن يكون منازعة موضوعية تمسا لا يجبوز التحدي به أمام محكمة القطر.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٢٩٤ يتاريخ ٢٩٧٧/٣/٢١

إن كان من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد. إلا أن ذلك حده أن لا تمسخ تلك الأقوال بما يحيلهما. عن معاها وبحرفها عن مواضعها.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ مكتب أنى ٢٣ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ٣/١٩٧٧/٤

متى كان الحكم قد أثبت أن الجنى عليه قد أصبب في رأسه إصابة نشأت عنها عاهة مستنهة، كما أصبب الإصابات الحكمة إلى ثبوت إتهام المحباب الحرى في الصدر والأخلاع والساعد والمعتبد الأيمن والظهر، وإطمأنت الحكمة إلى ثبوت إتهام المتهمين مع آخرين في إحداث تلك الإصابات وإنتهت إلى أنه لا يوجد بالوقائع الثابتة ما يدل على من أحدث الإصابة التي نشأت عنها العاهة، وآخذت من أجل ذلك المتهمين بالقدر الميقن في حقهما وهو العنوب المنفوض عليه بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات، فإنه يكون قد أصاب صحيح القان ن.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ مكتب فتى ٢٣ صفحة رقم ١٤٣١ يتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٤

لما كان الأصل أن محكمة الموضوع لها كامل السلطة في تقدير القيرة العدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها ما دامت المسألة المطاوحة ليست من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الوأى فيها، فإن ما إستخلصته المحكمة من مطالعتها للعقد موضوع الإتهام لا يحتاج إلى خبير في تقويره لأن أوخلاف المدادة.

الطعن رقم ١٧٩ نسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٨٦١ يتاريخ ١٩٧٢/٦/٤

من القرر في قضاء محكمة النقض أن محكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد إقتناعها من أى دليل تطمئز إليه وفما أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالف ما شهد به في مرحلة أخرى ما دام ما حصله له مأخله الصحيح في الأوراق وما دام لا يسازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليه. ومن ثم فإن النمي على الحكم بأخله بإحدى روابعي المنهمة الثانية وهقيقتها دون الأخرى لا يكون سنهداً .

الطعن رقم ٢٠١ استة ٢٤ مكتب قتى ٢٣ صفحة رقم ٣٠٥ يتاريخ ١٩٧٢/٤/٣

- الأصل أن تقدير آراء الحيراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعراضات مرجمه إلى محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه. ومن ثم فيان إستناد الحم إلى تقرير الصفة التشريحية بمعرفة الطبيب الشرعي في إثبات الوفاة دون تقرير مفتش الصحة لا يقدح في تدليلم في هذا الصدد .
- * تلتوم محكمة الموضوع في أصول الإستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في
 تكدير عقيدتها.
 - لحكمة الموضوع أن تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى.

الطعن رقم ٢٧٧ اسنة ٢٤ مكتب قلى ٣٣ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ٢٧٠/٥/٢٢ هُكمة الموضوع، بما لها من سلطة تقدير الأهلة أن تأخذ بما ترتاح إليه منها وأن تصول على اقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى.

الطِعن رقم ٧٠ ٤ نستة ٤٧ مكتب فتى ٢٣ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ٢٩/٥/٢٩

- فكمة الوضوع كامل اخرية في تكوين عقيدتها ثما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومني أحدات بشبهادة شاهد فإن ذلك يفيد إنها أطرحت جيع الإعبارات التي ساقها الدفاع خبلها على عدم الأحد بها.
- غكمة الموضوع أن تعرض عن قاله شهود النفى ما دامت لا تنق بما شهدوا به، وهى غير ملزمة بالإشارة إلى الموافح ما دامت لم تستند إليها، وفى قضائها بالإدانة لأدلة الثيوت التى أوردتها دلالة فى أنها لم تطمئس إلى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها.
- من القور أن محكمة الموضوع لا تلتوم بمنابعة النهم في مناحى دفاعه الموضوعي وتفصيلها في كل جؤئية
 منها وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد الشي أو أخذت به صن أدلة الشيوت ما دام لقضائهما وجمه

مقبول. فإذا كان الحكم قد إعتبر دفاع الطاعن قولاً موسلاً لا يطمئن إليه فإن ذلك من إطلاقات السلطة التقديرية نحكمة الموضوع بغير معقب.

الطعن رقم ٥٠٩ استة ٢٦ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ٢٩/٥/٢٩

- من المقرر أنه لا مانع في القانون من أن تأخذ الحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر منى تبينت
 صححها وإقتمت بصدورها عمر، نقلت عنه .
- غكمة الموضوع أن تجزم بما يجزم به الطبيب الشرعى في تقديره منى كانت وقاتع الدعوى قد أيمدت
 ذلك عندما أكدته لديها. ومن ثم فإن ما يغره الطاعن من قصور التقرير الطبى عن تحديد الزمن اللذى تم
 فيه إستعمال الجني عليهم لا يكون سديداً.

الطعن رقم ١٠ ؛ لسنة ٢٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ٢٩/٥/٢٩

- هُكمة الموضوع كامل الحربة في أن تستمد إقتناعها من أى دليل تطمئن إليه منا دام أن هذا الدليل لـه مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى .
 - من المقرر أن وزن اقوال الشهود وتقديرها من سلطة محكمة الموضوع.

الطعن رقع ٣٦ غ لمنتة ٤٧ مكتب فقى ٢٣ صفحة رقع ٨٤٨ يتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٩ من الذر أن فدير فيمي الدليل ولو هملته ورقة رسمية هو مما يتضع للسلطة التقديرية عكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٢ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٩

— إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الطاعن الأول من أن الإعواف المنوو إليه كان وليد إكراه ورد عليه في قوله " إن الحكمة لا تعول على إنكار المتهم الأول - الطاعن الأول - بالجلسة لأنه من قبيسل درء المسئولية عن نفسه قراراً من الإنهام وترى أن الإعواف المصادر منه خالص من كل شبائية وآله صدر عن طواعية وإضعيار وقد مائه - أى هذا الدفاع - قولاً مرسلاً عارياً من دليل، وقد اثبت وكيسل النياية المشقق أنه لم يلحظ به إصابات وقت مناظرته فمي بعد، التحقيق ". ومنا أورده الحكم من ذلك سالم في القانون ذلك لأن الإعواف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإلبات وفا دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعواف المنزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه، ومني تحققت أن الإعواف سليم عما يشوبه وإطمألت إليه كان فما أن تأخذ به بما لا مقب عليها.

- إذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى إعمراف الطاعن الأول فإن لها أن تأخذ الطاعن الثاني به لما هـو مقـرو من أن لحكمة المرضوع سلطة مطلقة في الأخذ ياعز اف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك من إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع. - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بإدانة الطاعن الأول بجريمة الحريق العمد على تساقض أقواله عن سبب الحريق وعلى إعرافه بإرتكاب جريمة سرقة أجولة الفول السوداني التي أودعها الجني عليه لديه في منزله وعلى ما نقله من تقرير المعمل الكيميائي من أنه تبين من معاينة مكان الحادث أن الحريق إبتدأ في جملة مواضع بالحجرة في وقت واحد، كما عثر تحت الأنقاض، على علبة جاز من الصفيح وجمد بها آثار تعرض للحرارة وإنصهار لبعض أجزاتها وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبه الحكم عليها من إ. تكاب الطاعز الأول لجريمة الحريق العمد إخفاء لجريمة السرقة التي إعترف بإرتكابها لما هو مقسرر صن أن المُكمة ليست مازمة في أخذها بإعواف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى سالفة الذكر الحقيقة كما كشف عنها بطريق الإستنتاج وكافسة المكنات العقلية ما دام مليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق ومن ثم فلا يقبل من الطاعن الأول الإكتفاء بمناقشة دليسل بعيشه على حدة دون ماقى الأدلة لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً، فلا ينظر إلى دليل بعيسه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما رتبه الحكم عليهما ومنتجة كوحدة في إلبات إقتناع القاضي وإطمئنانه إلى ما إنتهي إليه - وهو ما لم تخطئ المحكمة في تقديسوه - ومن ثم فلا يقبل مجادلة الحكمة في تقديرها أو مصادرتها في عقيدتها وتكون منازعة الطاعن في هذا الخصوص في غير محلها .

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٤ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ٢٦/٢/٢٦

- غكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة ووفض الدعوى المدنية متى تشككت فى صحة إسناد النهمة إلى المتهم أو قعدم كفاية أدلة الثبوت ما دام حكمها قد إشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطروفها عن بصر وبصيرة وفطنت إلى أدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الربية فى صحة عناصر الإثبات، وما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله.

الجدل الوضوعي حول سلطة محكمة الوضوع في تقدير أدلة الدعوى وعناصوها لا مجوز إثارته أمام
 محكمة النقض .

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/١

من القرر أن طلب إجراء المعاينة هو من إجراءات التحقيق ولا تلتزم انحكمة بإجابت طالما أنه لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة أو إثبات إستحالة حصول الواقعة، وكان الهدف منه مجرد التشكيك في صحة أقوال الشهود وإذ كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب إجراء المعاينة بأن الحكمة لا ترى محلاً لإجابته إطمئاناً منها إلى سلامة تصوير رجال العنبط لحصول الواقعة وعا مؤداه أن الدفاع لم يقصد من ذلك الطلب سوى إثارة الشبهة في أدلة اللبوت التي إطمأنت إليها الحكمة، فإن في هذا الذي أورده ما يكفى ليراً من دعوى القصور في التسبيب .

الطعن رقم ٧٦٧ نسبتة ٤٤ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ٨/١١/٧٧١.

لما كان التناقش في أقوال الشهود - على فرض وجوده - لا يصب الحكم ما دامت المحكمة قمد إمتخلصت الأدلة من تلك الأقوال إستخلاصاً سانها لا تناقش فيه. وإذ كانت الحكمة قد أقامت قضاءها على ما إقتمت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق وفيه الرد الضمنى على ما يخالفها فإن ما يشره الطاعن في شأن ما إستخلصته الحكمة من واقع أوراق الدصوى والتحقيقات الدى تحت فيها لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في تقدير الذليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدصوى وإستباط معتقدها وهو ما لا يجوز إلارته أمام محكمة النقش.

الطعن رقم ۷۷۳ لمسئلة ٤٢ مكتب فقى ٢٣ صفحة رقم ١٠٠٤ بي*ناويخ ٨/٠١/١٠/١* لما كان تقدير الحطأ المستوجب لمستولية مرتكبه جنائهاً ومدنياً نما يتعلق بموضوع الدعوى، وكان الحكم قمد

الطعين رقم ٤٥٨ نسنة ٤٧ مكتب فقى ٢٣ صفحة رقم ١٠٥٧ بيتاريخ ١٠٥/١٠/١٠ النمى على الحكم انه عول على أقوال الشاهد مع العقارها إلى دليل يدعمها ينحل إلى جدل فمى تقدير الدليل نما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

الطَّعن رقم ۱۷۷۸ لمنة 27 مكتب قنى ۲۳ صقحة رقم ۱۹۲۱ يتاريخ ۱۹۷۷/۱۱/٥ الجنل في تقدير الدليل تستقل به محكمة الموضوع بفير معقب ولا يجوز إثارته امام محكمة القض

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٢٢٤ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٩

-- إذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى قرار شاهدى الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة من ضبط المخدر فحى جيب جلباب الطاعن والتفتت عن طلب معاينة منزله مطرحة دفاعه بأن المخدر دس عليه فى منزله أو القى فيه من السقف المفطى بالبوص إطمئناناً منها إلى صحة تصوير الضابط والشرطى فيان ما أورد الحكم من ذلك يكون كافياً وسائفاً فى الإلتفات عن طلب الطاعن معاينة منزله لما محكمة الموضوع من أن ترفيض طلب المعاينة إذا لم ترفيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة النبوت التي إقتعت بها وأنها لا تتجه إلى نفى الفعل المكون للجرعة ولا إلى إستحالة الواقعة على النحو الذى رواه شهود الإثبات منا دامت قد بورت رفيض طلبها بأساب سائفة.

لا كان إحراز المخدر بقصد الإنجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالقصل فيها طالما أنه يقيمها
 على ما ينتجها، وكانت هذالة كمية المخدر أو كبرها هي من الأمور التي تقع في تقدير الحكمة وإذ كانت المكتبة قد إقتحت - في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الإقتحاء العقلي والمنطقي - المكتبة المخدر كان بقصد الإنجار فإن ما يشيره الطاعن بدعوى القصور في التسبيب لا يكون سلما.
 مديداً.

الطعن رقم ٩٢٨ لعنق ٢٦ مكتب فقى ٣٣ صفحة رقم ١٣٣٢ بتاريخ ١٩٧١/١ ١/١ التى المكان ما يثيره الطاعن من أن وزن العبنة التي أحدث من المحدر العبوط يختلف عن وزن اللك التي أوسلت للتحليل - ويفرض صحة وقوعه - مردوداً بما هو مقرر من أن الحكمة مني كانت قد إطمأنت إلى العبة التي أوسلت للتحليل هي التي صار تحليلها وإطمأنت كذلك إلى التيجة التي إنهي إليها التحليل - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بداء على ذلك.

الطعن رقم ٢ ؟ ٩ لمستة ٢ ؟ مكتب فقى ٣ ٣ صفحة رقم ١٩٧٩ بتاريخ ٣ /١ ١ ١ ١٩٧٩ محكمة الموضوع غير ملزمة بعقب المتهم فى كل جزئية يثيرها فى مناحى دفاعه الموضوعى إذ فى إطمئنانهما إلى الأدلة النى عولت عليها ما بفيد إطراحها جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخدا بها دون أن تكون ملزمة بيبان علة إطراحها إياها.

الطعن رقم ٩٦٦ استة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٣٠٤ بتاريخ ٩٦٢/١٢/٣

غكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح إليه منها وأن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عجل عنها بعد ذلك، كما أن لها أن تأخذ بأقوال الشاهد بمحضر ضبط الواقعة وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة وهى في ذلك غير ملزصة بهابداء الأسباب إذ الأصر مرجعه إلى وطمئنانها، فإن ما ييره الطاعن في هذا الحصوص ينحل إلى جدل في تقدير الدليل وهنو ما لا يجبوز إثارته أمام محكمة القضى.

الطعن رقم ۹۷۲ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣

من القرر أنه يكفى أن يتشكك القاضى في صحة إسناد النهمة إلى النهم كى يقضى له بالبراءة (د ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه ما دام الظاهر أنه أحاط بالدعوى عن يصر وبصرة وأقام قضاءه على أسباب تحمله. ولما كان يبين من الحكم المطون فيه إنه بعد أن بين واقعة المدعوى وعرض لأدلة الابوت فيها بما يكشف هن تحميصه لها والإحاطة بظروفها وبأدلة الإنهام فيها، خلص إلى أن النهم الموجهة إلى المطعون ضده عمل شك للأسباب التي أوردها، وهي أسباب سائفة تؤدى إلى التيجة الدي إنهى إليها فإنه يكون بريناً من قاله القصور في النسبيب أو الفساد في الإستدلال.

الطعن رقم ٣٠٠ السنة ٤١ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ١٤٠٠ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٨

من القرر أن غكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الجيو في تقريره معي كانت وقناته الدصوى قد أيدات ذلك عندها وأكدته لديها، ولما كانت المحكمة مع إعتمادها في حكمها على ما أورده القرير الطبي الشرعي قد إنهت في تدليل سائغ إلى أن إصابة الجني عليه حصلت من الشرب بقيضة البد على الوجمه الذي شهد به هذا الأخير، وكان فيما أورده الحكم فيما تقدم ما يتضمن الرد على دفاع الطاعن الحاص بكيفية حصول إصابة الجني عليه، فلا محل لما يثره في هذا الخصوص الذي فعملت فيه الحكمسة في صدود سلطتها التقديرية، مما لا يصح مصادرتها في حقيدتها بشأنه .

الطعن رقم ٢٠٩٧ لسنة ٢٤ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ٣٦٥ يتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥

من القرر أنه وإن كان محكمة الموضوع أن تون أقوال الشاهد وتقدوها التقلير الدع تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة بيبان سبب إطراحها لما، إلا أنه متى أفصحت الحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تصول على أقوال الشاهد، فإن محكمة النقش أن تواقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تـودى إلى النبيجة التي خلصت إليها، وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لإطراحه لأقول شاهد الإلبات في الدعوى غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه ذلك بأن حصول كل من الضابطين على الإذن بالنفيش في تاريخ واحد وساعة واحدة ووقوع الضبط في تاريخ واحد وفي زمن متقدارب لا يدعو عقلاً - ومنطناً - مع إختلاف شخص القائم بالنفيش وإختلاف مكان الضبط في كلا الدعوبين - إلى الشبك في الحوافما، كما أن كون المطعون ضده يعصل مرشداً سرياً للمكتب لا يؤدى في صحيح الإستدلال إلى إطراح أقوال الشاهد. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطبون فيه قد بني قضاءه على ما لا يصلح بذائه .
أساماً صافاً لإقامته، فإنه يكون معياً عا يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١١١٦ أسنة ٢٤ مكتب فتى ٢٤ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ٢٩/٣/٢٠

من المقرر أن تقدير قيام القصد الجنائي أو عدم قيامه - من ظروف الدعوى - يصد مسألة تتعلق بالرقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغيز معقب. ولما كان ما أثبته الحكم كالياً الإستظهار تحقق القصد الجنائي لمدى بالطاعن في الجريمة التي دانه فيها " تحريض ومساعدة باقي المتهمات على مفادرة البلاد للإشتغال بالدعارة " وسائع في التدليل على توافره في حقه، ومن ثم فإن الجادلة في هذا المجصوص لا تكون مقبولة .

الطفن رقم ١٢٠ السنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٣٨٩ بتاريخ ١٢/١٧/١٢ ١٩٧٧/١

من المقرر أن وإن كان القانون قد أوجب على عكمة الموضوع صماع ما يديد المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه، إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لذيها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متسج فى المدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة. ولما كان الحكمة المجلوب في قد قد عرض لما يشره الطاعان بوجه طعت - بقالة الإعلال بحق الدفاع من أن المحكمة لم تستجب لما طلبه المدافع عند خاصاً بإحالته إلى الخيب الشرعي لموقة مما إذا كان يستطيع - وفراعه الأيسر مبتور - طمن الجنبي عليها في المكان وبالطريقة التي صورتها وأطرحه في قوله " ولا تنرى الحكمة إجابة الدفاع إلى جدا الطلب إذ أن المتهم مسلم الدراع الأيمن ولم تذكر الجنبي عليها أن المتهم ضربها بالمراع الأيمس، وبدر المدراع الأيسر، لا ينفي قيام التمهم بالمعزب بالمدراع الأيمن وقد أبدى هذا الدفاع من باب المسويف في اللعمل في القطية ".

الطعن رقم ١٥٠٠ السنة ٢٦ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٤٦٧ بتاريخ ٢/٢٥ /١٩٧٧

من القرر أن الأصل في المحاكمات الجدالية هو إقتداع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه، فله أن يكون عليدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل همين ينص عليه. ولما كمان القانون الجناني لم يجعل الإثبات جرائم التروير طريقاً خاصاً، وكان لا يشسوط أن تكون الأدلة النبي إعتمد عليها الحكم بحيث ينبي كل دليل منها ويقطع في كل جزئة من جزيئات البصوى، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد الحكم منها ومنتجة لهى إكتمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه – كما هو الحال فى الدعوى الحالية – ومن ثهم فملا محل لما يتيره الطاعن فى شأن إستناد الحكم فى إدانة الطاعن على أقوال شهود الإثبات أو تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير، إذ أنه لا يعدو جدلاً موضوعياً فى تقدير أدلة الدعوى تما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٥٦ نسنة ٤٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١١٧٥ بتاريخ ١١٧٥/١١/٥

— يكفى فى اغاكمة أن يتشكك القاضى فى صحة إساد التهمة إلى المتهم لكى يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنمه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر، وإذ كان الحكم المطمون فيه قلد أورد واقعة المدعوى واحاطت بظروفها لدعسوى - على ما يبين من مدوناته - على نحو يبين أن الحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى شم أقصحت - من بعد - عن عدم إطمئناتها إلى أدلة الثبوت الذي علمت السائفة التي أوردتها والتي تكفى لحمل النبيجة التي خلعت إليها، فإن ما تتماه النبابة - الطاعنة - على الحكم المطعون فيه من إغفاله الإشارة إلى تبرير الجني عليه لإختلاف أقواله وسكوته عن مناقشة ما ورد بالتقرير الطبى الشرعى وتحريات الشوطة لا يكون له على.

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تفتره في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة العسوس ما
 دام أنها قد رجحت دفاع المنهم أو داعلتها الربية والشك في عساصر الإنهام، ولأن في إغفال العحدث
 عنها ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المطعون ضده.

الطعن رقم ١٩٦٧ لمنفة ٤١ كمكتب فقى ٣٧ صفحة رقم ١٣٧٧ بكاريخ ١٩٣٧ المنابعة إلى المتهم من القرر أنه وإن كان هكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة منى تشككت في صحة إصناد النهصة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها عصمت الدحوى وأحاطت بظرولها وبأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجعت دفاع المتهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الإثبات. وإذ كان يين من الإطلاع على المقردات المتعمومة أن التنابط بإدارة مكافحة المخدوات قد أثبت في عضره أن المطعون ضده قد إعدوف له بأنه إشرى المنخدر المصبوط وقدوه ثلاث أقات من الحشيش من أحد التجار وأنه وضع هذه الكمية التي تساوى ١٨ طربة حشيش في صندوق تفاح سلمهما إلى الشاهدين للسفر بهما إلى القاهرة وطلب منهما أن يزلا في فندق معين، وأنهما لم يكونا على علم بمحويات الصندوق وجاءت أقوال المطعون ضدة

بتحقيقات النباية مؤيدة لصدور ذلك الإعواف منه للضابط فإن الحكم المطعود فيه إذ لم يعرض لإعواف المطعون ضده في محضر المسرطة وأمام النبابة ولم تدل المحكمة برأيها فيه بل بررت قضائها بقوضا إن النطعون ضده في محضر المسرطة وأن شهادة الشاهدين لم تتأيد بأى دليل. فإن في ذلك ما يكشف عن أنها أصدرت حكمها دون أن تمحص المدعوى وتحيط بأدلة المبسوت فيها مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٢٤ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٧٣/١/١

من القرر أنه وإن كان تقدير الظروف التى تور التفتيش من الأمور الموضوعية التى يسؤك تقديرها لمسلطة التحقيق الآمرة به تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع التي لها ألا تصول علمى التحريات وأن تطرحها جانباً، إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التى تستد إليها من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها. ولما كان الحكم المطمون فيه قد إنتهى إلى عدم جدية التحريات إستاداً إلى الأسباب السالف بيانها والتمى لا تمؤدى إلى عدم جدية هذه التحريات، فإنه يكون قد أعطاً في الإستدلال فضارً عن تثالفته للقانون .

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٢٤ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٧٣/١/٨

العبرة في اغاكمات الجنائية هي يالتناع القاضي بناء على الأدلة المطووحة عليه يادانة المتهم أو براءتمه وأن الله أن يستمد إلتناعه من أى دليل يطمئن إليه طالما كان لمه ماخله الصحيح من الأوراق وأن نحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى إطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع. ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة " المدحمة بالحقوق المدعمة بالحقوق المدنية " في شأن إعواف المخفر ... " المتهم الطاني " من أنه أدنى ياعوافه تجيماً الإثرام متبوعه – المطعون ضده – بالتعويض الكبير المطالب بسه " يكون غير سايد .

الطعن رقم ١٣٤٤ أسنة ٢٤ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٩

من القرر أن تقدير توافر الدليل على الحطأ وقيام رابطة السببية بين الحطأ والضمور من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضى الموضوع بطديرها إلباتًا وفنهاً دون معقب ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تؤدى إلى مما إنهى إليه .

الطعن رقم ١٣٩٣ لمنة ٢٤ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٨

من ملطة انحكمة التقديرية أن ترى في تحريبات الشيرطة ما يسوغ الإذن بالتغنيش ولا ترى فيها ما
 يقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الإتجاز أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى متى بنت ذلك على
 إعتبارات سائفة .

 خكمة الوضوع أن تعول على شهادة شهود الإثبات وتعرض عن أقوال شهود النفى ما دامت لا تفق فيما شهدوا به .

الطعن رقم ١٤٦٤ لمنة ٢٤ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٥

الطعن رقم ١٤٦٧ نسنة ٢٤ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ١٥٤ يتاريخ ١٩٧٣/٢/١١

أنه وإن كان غكمة الموضوع أن تون أقوال الشاهد وتقدوها القدير الذى تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان أسباب إطراحها فا، إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تمول على أقوال الشاهد، فإن محكمة النقيض أن تراقب ما إذا كان من شأنه الأسباب التي من أجلها لم تعدود القيمة التي خلصت إليها، وإذ كان ما تقدم، وكان ما أورده الحكم المطمون فيه تبريراً لإطراح أقوال شاهدى الإلبات غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه، ذلك أن عدم إلصاح رجال الأنبط القضائي عن إسم المرشد الذي عاونهم في مهمتهم، وعن إصم قائد السيارة الأجرة التي إستخدمت في ضبط الواقعة لا يؤدى في الإصدلال السليم والمنطق السائم إلى ما خلص إليه الحكم من إطراحه لأقوال الشاهدين بدعوى يؤدى في الإستدلال السليم والمنطق السائم إلى ما خلص إليه الحكم من إطراحه لأقوال الشاهدين بدعوى كذب تصويرهما للواقعة لإحمال أن يكون لديهما من الواعث المتصلة بصالح العمل ما يدعوهما إلى الخصية من يعارفهم في أداء مهمتهم.

الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٢٤ صفحة رقم ١٥٨ يتاريخ ١٩٧٣/٢/١١

الطعن رقم ٢٠٩١ المنفة ٤٧ مكتب فقى ٤٢ صفحة رقم ١٨٠ يتاريخ ١٩٠١ معنف المعنوب المستوخ ١٩٧٣/٢/١١ خكمة الموضوع كامل الحربة فى تفدير القوة التدليلة لتقارير الحبراء المقدمة فى الدعوى والفصل فيما يوجه إلى هذه التقارير من إعتراضات والمقاضلة ينها والأخذ بما ترتاح إليمه وإطراح ما عداه لتعلق هذا

الأمر بسلطتها في تقدير الدليل فلا يجوز مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٢٤ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥

إنه وإن كان نحكمة الموضوع أن تقضى بالواءة متى تشككت فى صحة إسسناد التهمة إلى المنهم أو لمدم كفاية أدلة الثموت. غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعموى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثموت التى قام الإتهام عليها وهو ما جاء الحكم المطمون فيه قاصراً فى بيانه مما ينهئ بأن الحكمة أصدرته دون أن تحيط بالدعوى عن بصر وبصيرة ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥٠٠ أسنة ٢٤ مكتب فتى ٢٣ صفحة رقم ٨٩٧ يتاريخ ٤/٦/٢/٦

للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم
 مع الحقيقة التى إطمألت إليها المحكمة ومن ثم يكون ما يغيره الطاعن عن شبهادة الإتحاد الإنسة اكى وأنها
 تفيد وجود أشخاص آخرين بالإصم الذى صدر به إذن التفتيش – فى غير محله.

للمحكمة ألا تورد بالأسباب إلا ما تقيم عليه قضاءها ولها أن تأخذ من أقـوال الشهود ما تطمئن إليـه
 وتطرخ ما عداه دون أن تكون ملزمة بيهان علة ما إرئاته.

 لا تلزم انحكمة بنعقب المتهم في كل جزئية يغرها في مناحى دفاعه الموضوعي لمملرد عليها إستقلالاً إذ أن في قضائها بالإدانة [ستناداً إلى الأدلمة التي ساقمها ما يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها المتهم لحملها على عدم الأخد بها دون أن تكون ملزمة ببيان علمة إطراحه إياها.

- الجدل الموضوعي في تقدير الدليل هو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه.

الطّعن رقم ١١ لصنّة ٣٣ مكتب قني ٧٤ صفّحة رقم ٢٧٩ يتاريخ ١٩٧٣/٣/٤ الجدل في مسائل واقعية وفي تقدير الدليل هو نما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

الطعن رقم ٥٦ اسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٨

من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح إليه من أدلة الثبموت وتطوح ما عداهـا دون أن تكـون ملزمـة بالرد على كل دليل على حدة ما دام ردها مستفاداً ضمناً من قضائها بالإدانة إستباداً إلى أدلة الثبوت .

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ٢٥٣/٣/٢٥

- وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقواهم مهما وجمه إليها من مطاعن وحام حوفا من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير المذى تطمئن إليه، وهي متى أحملت بشهادتهم فإن ذلك يقيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التي ساقها الدفاع خملها على عدم الأعذبها ١) من القرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر
 المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن
 تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولية في العقبل والمنطق ولها
 أصلها في الأوراق.

٣) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القعناء على أقوافم مهما وجمه إليها من مطاعن وحام حوفا من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى عكمة الموضوع تنزله النزلة التي تراها وتقدوه القدير الذي تطمئن إليه، وهي متى أخذت بشبهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعبادات التي مناقها الدفاع خملها على عدم الأخذيها .

٣) ا تلتزم الحكمة بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود، إلا ما تقيم عليه قضاءها.

٤) تناقض الشاهد أو تصاربه أو تناقض رواية الشهود في بصح تفاصيلها لا يعبب الحكم أو يقدح في ساؤته ما ويقدح في ساؤته ما أو تنافض الحقيقة من أقواهم إستخلاصاً سائفاً لا تساقض فيه وما دام أنه لم يورد تلك النفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته.

الدفع بالليق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صويحاً بـل إن الـرد يستطاد
 دلالة من أدلة الثيوت التي أوردها الحكم .

إلا عبرة بما إشتمل عمليه بلاغ الواقعة أو بما قررته الشاهدة " المبلغة " للمخفير مفايراً لما إستند إليه الحكم
 وإنما العبرة بما إطمألت إليه انحكمة بما إستخلصته بعد التحقيقات .

الا كان قصد القبل أهراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر، وإنما يدرك بالظروف الخيطة بالدعوى والإمارات والمشاهر والمشاهر والمشاهر والمشاهر والمشاهر والمشاهر الخرجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضموه في نفسه، فإن إستخارص هذه النهة من عناصر المدعوى موكول إلى قاضى المرضوع في حدود سلطه التقديرية، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر لية القبل بقرة أن نية القبل ثابعة قبل المتهمين من قيامهم مجتمعين بالإعتداء على المبنى بعنيا يعصا خليظة احدثت القبل وبعرب أن نية القبل ثابعة قبل مسهوم مجتمعين بالإعتداء على المبنى المسهم كوامن الحقيظة احدثت القبل وبضربات متعددة من جسمها وكذلك في رأسها وهي مقدل، إذ حرك فيهم كوامن الحقد والمعتب الذي يحملونه بين جوانهم لقبلهم الواحل فأقدموا على فعلتهم غير عابين بتبيعة أعملهم أو مقدرين لما يوتب عليها من مسئوليات ولم يوكوها إلا قبلة وهو ما إبنغاه المتهمون ومن إعداف المنهم الأول تفصيلاً في التدليل على ثبوت نية القبل لدى الطاعدي، فإنه لا غيل للنهم عليه في هذا الصدد .

- ٨/ لما كانت العقوية الموقعة على الطاعدين وهي الأشغال الشاقة لمدة خس عشيرة صنة تدخيل في الحمدود القورة لجناية القبل العمد مجردة عن أى ظروف مشددة، فإنه لا يكون فيما مصلحة فيما أشاراه من قصبور الحكم في إستظهار ظرف الترصد .
- إلى ينفي قيام حالة التلبس كون مأمور الفنيط قد إنتقل إلى محل الحادث بعد وقوعه يزمن، ما دام أنه قمد
 يادر إلى الإنتقال عقب علمه مباشرة، وما دام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية
- ١٥ الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة هو ثما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة التقض .

الطعن رقم ٨٩ نسنة ٤٣ مكتب فتي ٤٤ صفحة رقم ٣٨٧ يتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥

عُكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها بعد ذلك .

الطعن رقم ٩٢ نسنة ٤٣ مكتب فتى ٢٤ صفحة رقم ٣٩٣ يتزيخ ١٩٧٣/٣/٢٥

الأمر في تقدير آراء اخبراء من إطلاقات محكمة المرضوع، إذ هو مصلق يسلطتها في تقديس أدلة الدعوى ولا معقب عليها فيه .

الطعن رقم ۱۰۲ اسنة ۲۰ مكتب فتى ۲۰ صفحة رقم ۲۰۰ يتاريخ ۲۰۲۳/۳/۲۰

- تمديد وقت وقوع الحادث لا تاثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد إطمانت بالأدلة التي سافتها إلى أن الجني عليه وشاهد الإثبات قد رأيا الطاعن وتحققا منه وهو يطعن أولهما بمطواة في زراعه الأيسر . - وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهمما وجمه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئس إليه دون رقابة من محكمة النقض عليها .

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢١

- إن قصد التنز أمر خفى لا يسترك بها خس الظاهر وإنما يسترك بها للقروف المحيطة بنالدعوى والأصارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمره في نفسه. وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود مسلطته التقديرية.
- المبرة في اغاكمات الجنائية هي بإقتناع المقاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدائة المنهم أو ببراءتمه ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون دليل، كما أنه مسن المقرر أن محكمة الموضوع كامل الحرية في أن تسمد إقتناعها من أى دليل تطمئن إليه طالما أن له مأخذ صحيح من أوراق الدعوى كما أن لها أن تعمول في تكوين معتقدها على أقوال منهم آخر منى إطمأنت إليها، ومن حقها كذلك أن تعول على أقوال شهود

الإثبات وتعوض عن قاله شهود النفى ما دامت لا تئق بما شهدوا به وهى غــير ملزمة بالإشارة إلى أفوالهــم طالما أنها لم تستد إليها فمى قضائها. وإذ كان ما أورده الحكم يعتبر سائفاً فمى الرد على دفاع الطاعن وكــان ما يثيره الطاعن بشأنه لا يعدو أن يكون جدلاً فى تقدير أدلة اللبــوت فمى المدعوى تمـا تســقل بــه محكمــة الموضوع ولا يجوز أن تصادر فى إعتقادها بشأنه، فإن النمى على الحكم فى هذا المخصوص لا يكون له محل

الطعن رقم ۲۷۱ لمسلة ۴۶ مكتب قنى ۲۶ صفحة رقم ۴۶۰ يغريغ ۲۹۰۱ الجدل فى تقدير الدليل هو نما تستقل به محكمة الموضوع. بغير معقب ولا يجيز إثارته امام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٣ السنة ٣٤ مكتب فقى ٢٤ صقحة رقم ٥١ ع يتاريخ 1 1977 1 الأصل أنه وإن كان للمحكمة أن تستد في حكمها إلى اخقائق النابة علمياً إلا أنه لا يجوز ضا أن تقتصر في قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعي متى كان ذلك تجرد رأى عبر عنه بألفاظ تفيد التعميم والإحتمال الذي يحتلف بحسب ظروف الزمان والمكان دون النظر إلى مدى إنطباقه في خصوصية الدعموى ذلك بأن القضاء بالإدانة يجب أن يني على الجزم والرقين .

الطعن رقم ١٣٤ أسنة ٢٤ مكتب فقى ٢٤ صفحة رقم ٢٤ ٢ يتاريخ 1٩٧٣/٤/١ كساتر إنه وإن كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعسوى تخصص لقدير المحكمة كساتر الأدلة إلا أنه يمين على الحكمة إذا ما قدمت إليها شهادة من هذا القبيل أن تبدى رأيها فيها بقبولها أو عدم الإعتباد بها وأن تبنى ما تنهى إليه من رأى في هذا الشأن على أسباب ساهة تؤدى إلى ما رتبته عليها .

الطعن رقم ١٣٨ المستة ٣٤ مكتب قتى ٢٤ صقحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢ المختف المقدة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢ المحتف المواد على اقوال على اقوال المحتفظ المح

من المقرر أنه لا عبرة بما إشتمل عليه بلاغ الواقعة وإغا العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة بما إستخلصته من المحقيقات.

الطعن رقع ٧٤ المسقة ٤٣ مكتب فقى ٢٤ صقحة رقع ٧٧٤ بتاريخ ١٩٧٣/٤/ ا الشهادة الرهبة لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تعنع لقدير محكمة الموضوع كساتر الأدلة إلا أن اغكمة من أبدت الأسباب التي من أجلها ولعبت التعويل على تلك الشهادة، فإن هكمة القض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأساب التي ساقها اخكم أن تؤدى إلى التيجة التي رتبها عليها. لما كان ذلك، وكانت الحكمة – وهي في سبيل تبيان وجه إطراحها للشهادة المرضية – قد إقتصرت على القول بأنه غير ثابت بها أنها خاصة بالطاعن الأنها لا تحمل صورته – وذلك على الرغم من أنها تحمل إحمد وقد قديمها عاميه نباية عنه بالجلسة، دون أن تعرض للمرض الثابت بها والذي تعلل به الطاعن كعفر مانع لم من حضور جلسة المعارضة، وقد كان من المعين عليها متى تشككت في صحة الشهادة المرضية المقدمة أن تجري تخفيقاً في شأنها بلوغاً لغاية الأمر فيه، أما وهي ثم تفعل فإن حكمها يكون معياً.

الطعن رقم ١٥٧ نسنية ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٤٩٣ يتاريخ ١٩٧٣/٤/٨

- من القرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث المصورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدى إليه التناعها ما دام إستخلاصها سائفاً ومستنداً إلى أدلة مقبولة في المقتل والمنطق وله أصلها في الأوراق، ولما كان الحكم المطمون فيه قد أثبت بادلة سائفة أن أمين المحزن لم يقصد بعسليم المواسير إلى الطاعن التتخلى عن ملكيتها أو حيازتها بل كان ذلك توصلاً لضبطه بما شرع في يقصد بعسليم المواسر إلى الطاعن التتخلى من توافر ركن الإختلاص يكسون صحيحاً في القانون، ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم المطمون فيه من قاله الحظاً في تطبيق القانون في غير عمله.

من القرر أن تفدير الأدلة بالنسبة إلى كل منهم هو من إختصاص محكمة الموضوع وهي حوة في تكويمن
 عقيدتها حسب تقديرها لتلك الأدلة وإطمئناتها إليها بالنسبة إلى منهم وعدم إطمئناتها بالنسبة إلى الأدلـة
 ذاتها في حق منهم آخر.

الطعن رقم ١٧٤ نسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ٢/٩/٣/٤

من المقرر أن يطلان القبض لعدم مشروعيته ينبئ عليه عدم السحيل في الإدانة على أى دليل يكنون موقباً عليه، أو مستمداً منه – وتقرير الصلة بين القبض الباطل وبين العليل الذي تستند إليه مسلملة الإنهام أيها ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التي يقصل فيها قاضي الموضوع بفير معقب منا دام التدليل عليها مسائفاً ومقبولاً. ولما كان إيطال القبض على المطمود حسده الإرمة بالضرورة إهدار كل دليل إنكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الإعتداد في إدائته، ومن ثم فلا يجوز الإستناد إلى وجود فتنات دون الوزن من مخدم الحشيش يجيب صديريه الذي أرسله وكيل النباية إلى التحليل لأن هذا الإجراء والدليل المستمد منه متضرع عن القبض الذي وقع باطارً ولم يكن لوجد لولا إجراء القبض الباطل.

الطعن رقم ۱۷۹ لمسلة ۴۳ مكتب فقى ۲۶ صفحة رقم ۱۲۰۰ بتاريخ ۱۹۷۳/۱۲/۱۷ من المقرر أن غكمة الوضوع أن تفاصل بين تقاريو الحيراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها فى تقدير الدئيل ولا معقب عليها فيه – ولما كانّ الثابت أن انحكمة أخذت بتقرير الطبيب الشرعي – واطرحت التقرير الإستشارى – للأسانيد التى بنى عليها ولما تبيتنه بنفسها نما يتفق مح الرأى الذى إنتهى إليه، فقد إندفع عن الحكوم ما يشوه الطاعنون فى هذا الصدد .

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٣ مكتب فني ٤٤ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ٢٩/٣/٤/٢٩

- لا تعزم المحكمة في أصول الإستدلالات بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها، ولها أن تفاصل بين تقارير الحيراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ومني كانت المحكمة المطعون في حكمها قد أخلت بتقرير مدير دار الإستشفاء للصحة المقاية والنفسية، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت باقي القارير المقدمة في الدعوى دون أن تلتزم بان تصرض فا في حكمها أو ترد إستقلالاً عليها ويكون نعى الطاعن في هذا الشأن في غير محله.

- مرجع الأمر في تقدير آراء اختيراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعزاضات إلى ---- الموضوع الني ما كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك المقارير والأخذ بما ترتاح إليه منها لتعلق هذا الأمر بمسلطتها في تقدير الدليل، وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الخيراء ما دامت قد أخسلت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون صا يستحق إلتفاتها إليه، ومن ثم فيان ما يعيبه الطاعن على الحكم من عدم رده على المطاعن الموجهة إلى القرير الذي عول عليه في قضائه لا يكون له على .

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٣ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ٦/٥/١٩٧٣

للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاه بتحريات الشرطة بإعتبارها معززة لما سالته من أدلة وفا في سبيل ذلك أن تجزئ هذه التعريات لتأخذ منها ما تطمئن إليه ثما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداه، ومن سلطتها التقديرية أيهنا أن ترى في خريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالفتيش ولا ترى فيها ما يقعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى منى بنت ذلك على إعتبارات سائفة. ولما كان الحكم المطمون فيه قد إلنزم هذا النظر وأظهر إطمئنائه إلى المتحيات كمسوغ لإصدار الإذن بالفتيش ولكنه لم يو فيها وفي أقوال الضابط محررها تما يقنعه بأن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الإتجار به وهو ما لم يخطى الحكم في تقديره – فإن ما يثيره الطاعن في هذا المحصوص فضلاً عن إنعدام مصلحته في إثارته – لا يعدو أن يكون نجادلة موضوعية لا تجزز إثارتها أمام محكمة النقش .

الطعن رقم ٢٤٨ لمنقة ٣٤ مكتب شى ٢٤ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٥٥/٥/١ للمحكمة في حدود سلطتها في تقدير الدليل في الدعوى وفي تجزئته ولو كان إعوافاً – أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفنيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المخدر كنان بقصد الإنجار أو التعاملي أو الإستعمال الشخصي. وإذ عولت في قضائها بالإدانة على واقعة التعبط والقائمين بها وكذلك على إعواف الطاعن في تحقيقات النيابة، كما دللت تدليلاً سائفاً على أن إحراز الطاعن للمخدر كان بغير لقصد الإنجار أو التعامل أو الإستعمال الشخصي، فإن ما يشيره الطاعن حول إستدلال الحكم من ذلك يتحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في مأنه أمام محكمة النقش.

الطعن رقم ٣٨٨ لمنتة ٣٤ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٤

من المقرر أن نحكمة لملوضوع كامل الحربة في تضمير القوة التدليلية لتقرير الحبير القدم إليها وهمى لا نستزم بندب خبير آخر ما دامت الواقعة قد وضعت لديها، ولم تر هي من جانبها إتخاذ همذا الإجراء، وإذ كمانت المحكمة قد إطمأنت إلى تقرير قسم أبحاث التوبيف والمنزوير للأسباب السائفة التي أوردتها، فإن النعمي عليها بالإملال بحق الدفاع بقالة إلفاتها عن طلب الطاعن إعادة إجراء المضاهاة لا يكون مقبولاً

و لا يعدو ما ينيره الطاعن في هذا الصدد أن يكون جدلاً موضوعهاً في تقدير الدليل تما لا يجوز إثارته أصام عكمة الشفض

الطعن رقم ٢٠١ اسنة ٢٣ مكتب أتى ٢٤ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ٢٨/٥/٢٨

منى كانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ قدول الشهول المحكمة الإستفناء عن سماع الشهود إذا قبل المنهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى في ذلك أن يكسون القهول صريحاً أو صعنها بنصرف النهم أو المدافع عنه بما يدل عليه، وكان الطاعن أو المدافع عنه لم يعمسك أمام عكمة أول درجة بطلب مماع الشهود وحجزت المحكمة الدعوى للحكم ثم أعادتها للمرافقة لتعير الهيئة المبادئة المحركة ألم يعمسك يلك المحكمة أن المدافع عنه مماع الشهود، وعلى فرض أنه طلب ذلك في الملكرة المعرب بتقديها قبل حجز الدعوى للحركم فإنه لم يتمسك بدلك بعد إعادة الدعوى للمرافعة لتغير الهيئة الأمر الذي يققد طلبه على فرض وروده بمذكرته - خصائص الطلب الجازم المدى تلميزم الحكمة الهيئة الأمر الذي يقتد طلبه على مقتضى الأوراق وهي لا تجوى مسن التحقيقات إلا ما ترى أزوماً لإجوائه وما داعت أم تر من جانبها حاجة إلى مماع الشهود نظراً لوضوح الوقعة أمامها، وكان الطاعن قد عد متنازلاً عن سماعهم بتصوفه بما يدل على غلك أمام محكمة أول درجة، فإن ما يبره بشأن إلطات الحكمة الإستنافية عن سماع الشهود يكون غير صديد .

الطعن رقع ۲۶۲ اصنة ۴۳ مكتب فقى ۲۶ صفحة رقع ۱۰۹۸ بيتاريخ ۱۹۷۲/۱۲/۲ لا تلتزم المحكمة بتعقب الدفاع الموضوعى والرد عليه. وإطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الإعبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها

الطعن رقم ٦٦٨ اسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٩٧٨ بتاريخ ٦٩٨/١١/١٣

لا كان توافر القصد الجنائي تما يدخل في السلطة القديرية فحكمة الوضوع والتي تماى عن رقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى، وكان الحكم - للأسباب السائفة التي أوردها - قد إستخلص من ظروف الدعوى وما توحى به ملابسماتها أن علم المعمون صنده الأول بنبوع النيخ المضبوط وبأنه من النيخ الطرابلسي عمل شاك، ورتب على ذلك قضاءه بالبراءة ووفض الدعوى المدتى، المنتىة، فإن ذلك حسبه ليستقيم قضاؤه لما هو مقرر من أنه يكفي في اغاكمات الجنائية أن تشكك عكمة الموضوع في صحة إساد النهمة إلى المتهم لكى تقضى له بالبراءة ووفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطعنن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يليد أنها محست الدعوى وأحاطت بطروفها وبأدلة الفوى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الربية في عناصر الإلبات .

الطعن رقم ١٩٤ نسنة ٢٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ٢٢/١٠/٢١

من المقرر أن تقدير آراء الحبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع الني ها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير شاته في هذا شأن سائر الأدانة فلها مطاق الحريمة في الأخذ بما تطمئن إليه منها والإلفات عما عداه ولا يقبل مصادرة الحكمة في هذا التقدير. ولما كانت المحكمة قد إطمأت إلى ما تضمغه التقرير الطبي الشرعي القدم في الدعوى يامكان وقوع الحادث وفيق تصوير الشاهدين وعا يتفق وإقرار الطاعن في التحقيقات وإستندت إلى الرأى الفني الوارد بهذا التقرير لفيا إصنعتاهم، وإطمأت إليه وأطرحت في حدود سلطتها التقديرية التقرير الطبي الإستشاري بما تضمغه من مطاعن على التقرير السابق ذكره سليما لا يتجوز مجادلة المحكمة في ذلك أمام محكمة التقيير ما دام إستنادها إلى التقرير السابق ذكره سليما لا يشوبه خطأ، وهي غير مازمة من بعد بإجابة الدفاع إلى ما طلبه من إستدعاء كبير الأطباء الشرعين لدافشته ما دام أن الواقعة قعد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجزة لإتحاذ هذا الإجراء .

الطعن رقم ٧١٣ اسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٥

إن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى ليها شهادته متروك محكمة الموضوع. ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطباعن على أقوال شباهدى الإثبات وإطعبان إلى ما قرره رئيس وحدة المهاحث من أن الطاعن يسكن بالعنوان الذي ورد بمحضر التحرى وتم ضبطه وتفتيشه به وأن الضبط كمان بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش، وكان مؤدى قضاء الحكم يادانية الطاعن إستناداً إلى أقوال الضبابط وزميله هو إطراح ضمنى لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على علم الأخذ بها، فإنه لا يجوز الجدل فيه أمام عكمة النقض.

- من المقرر أن إستخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة من حق محكمة الموضوع التى لها أن تعبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تشهد في هذا التصوير بدليل معين. وليس ما يمنع عكمة الموضوع عالها من مسلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال التنابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكلى الإستاد واقعة إحراز المخدر في الطاعن، ولا تسرى فيها ما يتسعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الإتجاز أو التعاطى أو الإستعمال الشخصي. ولما كان الحكم قسد دل على ثبوت إحراز المخدر في حقه الهاعن وانتهى في منطق سائح إلى إستعاد قصد الإتجاز أو التعاطى

الطعن رقم ٥٠٤ اسنة ٤٣ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ١١٠٨ يتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢

من المقرر أن البحث في توافر ظوف مبق الإصرار من إطلاقات محكمة الموضوع تستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الطروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستناج، وإذ كان الحكم قد إستدل على توافر ذلك الظرف المشدد في حق الطاعن من لبوت وجود ضغينة سابقة بين أسسرته وأسرة المجنى عليه ومن إعداده الآلة المستعملة في الجريمة والإستعانة بنفر من عاتلته وقت الإعتداء، فإن صا أورده الحكم في هذا الصدد يعد تدليلاً ساتفاً يحمل قضاءه ويناى به عن قاله القصور في البيان .

الطعن رقم ٥٥٥ نسنة ٢٤ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ٢٠٠٣ يتزيخ ١٩٧٣/١١/١٨

- محكمة الموضوع بما لها من مسلطة في تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح إليها منها، وفي وطعننانها إلى أقسوال المجتمع عليها، ما يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأحد بهها، إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجمه إليها من مطاعن وحام حوفا من الشبهات مرجمه إلى محكمة الموضوع ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة المقض

– الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى هو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

- محكمة الموضوع أن تمرض عن قاله شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهلوا به .

الطعن رقم ٢٤ لا لمنقة ٣٤ مكتب قفى ٢٤ صقعة رقم ١٣٩٨ بتاريخ ١٩٧٣/١ ١/٣٠ من المقرر أنه وإن كان محكمة الموجوع أن تقضى بالبراءة من تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المنهم أو لمدم كفاية أدلة البيوت عليه، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يغيد أنها محست اللعوى واحاطت بظروفها وأدلة النبوت التي قام الإنهام عليها عن بصر وبعيرة ووازت بينها وبين أدلة النهو وبين أدلة النهو وبين أدلة النهو وبين أدلة النهو أن المنهاء أو كما النبية أورد في محضر التحقيق أنه تبين من الإطلاع على من إطلاع على النبية أورد في محضر التحقيق أنه تبين إطلاع على المؤود النبية وبيد المؤود وبين وبيدة الأحدث أن القوة التي نبط بها منبط المطون ضدة إنققات من القسم في الساعة الحادية عشرة صباحاً وعادت في الساعة الواحدة والنصف صماء بعد أداء مهمتها، وكان الحكم المطمون فيه قد ذهب إلى تبرئة المطمون صده أحداً بقوله الذي أيده فيه شاهداه من أن ضبطة تم في الساعة العادية صباحاً أي قبل الحصول على إذن النبايد بالقيض والمغتيش الذي موحداً عما شهد به المنابط من أن التفتيش تم في الساعة الحادية عشرة والنصف وذلك دون أن تعرض أغكمة للدليل المنابط وكان الحكم قد حلا تما يفيد أن المنتبط كا ورد بدفو الأحوال مقدم الذك عما يؤيد أقوال الصباط وكان الحكم قد حلا تما يفيد أن الخديمة و معمودة المعمود ودن أن تحيط بادلة الدعوى و محمدها، المعيس الحكم.

<u>الطعن رقع ٢٠٠ لمنشة ٣٠ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقع ٢٠٠ بتاريخ ١٠٤٧ ا</u> الجدل الوضوعي في تقدير الدليل ولى سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معقدهما هو مما لا يجوز إثارته أمام محكمة الشقض . هو مما لا يجوز إثارته أمام محكمة الشقض .

الطعن رقم ٥٠٧ أمشة ٤٣ مكتب فتى ٢٤ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٦

- من القرر أن الحكمة لا تلتزم في أصول الإستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلمة ذات الأثر في تكوين عقيدتها. ولما كان الثابت من أوراق الجمعة أن وكيل النيابة بعمد أن كان قد أمر برايداع ما ضبط لدى الطاعن غزن قسم الشرطة على ذمة القضية وأن علمي من يدعي ملكيتها الإلتجاء إلى غرفمة المشرة للفصل في الملكية إلا أنه عاد بعد ضبط واقعة عرض الرشوة وأشر بالعدول عن ذلك وتسليم تلك

المضبوطات للمجنى عليه في جرعة السوقة، فلا تترب على الحكم إذا هو لم يعرض فذا الأمر إذ أن مفاد سكرته عن التحدث عن دلالة أى من القرارين أنه لم يكن فما أثر في تكوين عقيدة المحكمة إثباتاً أو نفياً — من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سيافها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصل الحمال الشاهد وتفهم سيافها وتستشف مراميها ما أو مدلوغا الظاهر. ولما كان البين من المقردات المضموصة أن ما أورده الحكم مستمداً من أقوال المسريحة المدلوغا الظاهر وكما كان البين من المقردات المضموصة أن ما أورده الحكم مستمداً من أقوال مفتش المباحث وكما النباية المدى عن من الأوراق ولم يكن قبل حصله الحكم منها ما يخرج بها عن مؤداها، إذ أنه يؤخذ منها أن حديث هسابط المباحث المللين كانا فيما والمناهن واستفساراته بصوت مواجع على يقان وقتلا في مكان المباحث المللين كانا عليه، فإذا جماء حلي المناهن وأن الأخير كان يجيب على حلي المناهن وأن الأخير كان يجيب على حلي المؤدد أن عديث المباحد الل المشابط والطاعن وأن الأخير كان يجيب على الرشوة فإنه الحكم وأورد في هذا المهدد أن حديثا تبادله الضابط والطاعن دل على حصول الإنفاق على الرشوة فإنه لا يكون قد عرج عن مدلول شهادة مفتش المباحث وما أثبته وكول النباية في محضره .

الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٢٤ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ١٠١٣ يتاريخ ١٩٧٣/١١/١٨

لما كان البحث في توافر ظرف مبق الإصرار من إطلاقات محكمة الموضوع تستنجه من ظروف الدهـوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإستناج، وكمان الواضح من مدونات الحكم أنه إستظهر أن الشفية التي دلل على قيامها تدليلاً صائفاً ولدت في نفس الطاعنين أثراً دلههم إلى إرتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير فإن إستخلاصه لظروف صبق الإصرار يكون سليماً وصحيحاً في القانون .

الطعن رقم ١٤، ١ السنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٢١٣ بتاريخ ١٢/١٠/١٢/١٠

— إن محكمة الموضوع تكون عقيدتها ثما تطمئن إليه من أدلة وعناصو الدعوى متى كانت سائفة وهي غير ملزمة بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها، ولما في هذا الشأن أن تأخذ بأقوال الشاهد في أي موحلة من مواحل الدعوى، كما أن التناقش في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قمد إستعلص الإدانة منها بما لا تناقش فيه.

إن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمي القتل والإصابة اخطأ ليست فا حدود ثابعة
 وإغا هي التي تجاوز الحد الذي تقتطيه ملابسات الحال وظروف الرور ومكانه يتسبب عسن هذا التجاوز

الموت أو الجوح وتقدير ما إذا كانت موعة السيارة فى ظروف معينة تعد عنصسراً من عساصر الحنطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجم الفصل فيها غكمة الموضوع وحدها .

الطعن رقم ۱۰۱۸ السنة ۴۳ مكتب فنى ۲۶ صفحة رقم ۱۲۳۱ بتاريخ ۱۹۷۳/۱۲/۱۱ - لما كان القانون لا يوجب إثبات نص شهادة الشهود الغانين أو قدر معين منها فى عضر جلسة الخاكمـة

ولا أن يتلوها رئيس الحكمة، فإن ما ينعاه الطاعن من عدم إثبات بيان واف بمحصر الجلسمة للشمهادة التي تلبت وعدم بيان من التالي لها يكون غير صديد .

مقاد أخد المحكمة بما أحدثت به من أقوال الشهود أنها إطمأنت إلى صحته وأطرحت ضمناً ما ساقه
الدفاع خملها على عدم الأخد به، إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الدليل إنما هـو من إطلاقات محكمة
الموضوع فلا تجوز مصادرتها أو مجادلتها أصام محكمة النقيض فيمنا إطمأنت إليه تما يدخل في مسلطتها
التقديرية.

الطعن رقم ١٣٢ السنة ٢٤ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٢٧٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٤

من القرر أن للمحكمة الجنائية أن تستعيد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها منى إقتصت بتزويرها.
 ولما كان ما أورده الحكم كافياً وسائفاً في التدليل على تزوير المحرر الذي قدمه الطاعن تأييداً لدفاعه ومن ثم فلا مقب على محكمة المرضوع في ذلك.

- لا تثريب على المحكمة إن هي إلتفتت عن طلب غير منتج في الدعوى وغير متعلق بموضوعها .

الطُعن رقم ١٩٠٠ المسلة ٤٣ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١٣٩٧ بتاريخ ١٩٩٧ المادية عالى ١٩٧٣/١ ١٩٧٣ من القرر أن محكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل ظفها أن تجزئ الدليل القدم فا وأن تأخذ بحا تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تتق فيه من تلك الأقوال، إذ مرجع الأمر في هذا الشأن إلى تطمئن إليه من وحدها. ومن ثم فلا تترب على الحكم المطعون فيه أن كان قد عول على شق من أقوال الشاهدين وهو ما تعلق بإطلاق الطاعن النار على الجني عليهما ولم يعا بقالتهما في الشق الآخر الحاص بعدد ما أطلق من الأعرة - وعلى ما كشفت عنه الدليل الفي من إمكان حدوث إصابة الجني عليهما من عبر واحد - ولا يعدر هذا الذي تناهي إليه الحكم إلتاناً منه على الشهادة ببوها أو يما يقوم بهم التعارض بن الدليان وبكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن في غير عله .

الطّعن رقم ١٩٠٤ المدنّة ٣٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٠٥ يتاريخ ١٩٧٨ 1/١٢/١٢ إن تقدير الوقائع التي يستنج منها حالة الدفاع الشرعي أو إنفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى، للمحكمة الفصل فيه بلا معقب مني كانت الوقائع مؤدية إلى التيجة التي رتبت عليها. ولما كان النابت من الحكم ان الطاعن تشاجر مع المجنى عليه يوم الحادث وبعد فيض المشاجرة، ولما أراد المجنى عليه الإنصـراف طعنـه الطاعن بسكن في ذراعه الأيمن فأحدث به الإصابة التي نشأت عنها العاهة، فهذا الذي قالــه الحكم ينفـى حالة الدفاع الشرعي كما هي معوفة به في القانون.

الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٥٤ يتاريخ ١٩٧٤/١/٢١

غكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخيير القدم إليها ما دامت قد إطمأنت إلى ما جاء به، فلا تجوز مجادلتها في ذلك. ولما كان الحكم قمد أحمد بما إنهمي إليه الطبيب الشموعي من جواز حدوث إصابي المجنى عليه من ضوبة واحدة بالقامي على الوجه الذي قوره، فإن ما يثيره الطباعن في هدا. الحصوص يكون غير مديد.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ مكتب قتى ٢٥ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ٢٠/٢/١٠

من القرر أن محكمة الموضوع أن تكون عقيدتها 18 تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى معي كانت المقررة أن محكمة الموضوع أن تكون عقيدتها 18 تطمئن إليه من أدلة وعناصر في السحن المسورة المسجيحة لواقعة المدعوى حسيما يؤدى إله إقتناعها ما دام إستخلاصها سائفاً ومستداً إلى أدلة مقبولة في المعقل والمنطق وفا معين صحيح من أوراق الدعوى، وإطمئنان أشكمة إلى الأدلة النبي عولت عليها يعتبر وإطراحاً لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع خملها على عدم الأحله بها دون أن تلتزم ببيان علة إطراحها وإذ كان الحكمة له نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعنة وفي مسكنها هو من مادتي أن هو أم يرد على ما أثار ته المطاعنة في دفاعها من خاو الطبق المشبوط من آثار الأفيون، ذلك بأنه لا يملزم بالمشبوط أن أن من تمثل الأفيون، ذلك بأنه لا يملزم بالمشبوط أن آثار الأفيون، ذلك بأنه لا يملزم عليها في الإدالة بما لا تناقش فهه، وكانت ما تدعيه المطاعة في أسباب طعنها من أن الحكم أقدام قضاءه على أن خلو الطبق من أثار الأفيون يقبل على سلامة الإجراءات غير صحيح بل كان هذا الإستخلاص رداً على دفاع الطاعنة وفي محرص هذا الرد بعد أن إطمأت اغكمية إلى أدلة الإدانة وأوردتها في حكمها على دفاع الطاعنة وأي منظرت الموردة المصحيحة لواقعة الدعوى في وجداتها ومن ثم تنصر عن الحكم دعوى الفساد في منظن سائغ وهو ما لا يجرد إثارته أمام عكمة النقض.

الطعن رقم ٥٧ نسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٣

— من المقرر أنه يكفى فى الحاكمات الجائبة أن يتشكك القاهى فى إصاد التهمة إلى المنهم لكى يقعى لـ ه بالراءة لأن المرجع فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الطاهر من الحكم أنه أحاط بصاصر المدوى وبالدلها عن بعر وبعيرة. ولما كان الحكم قد خلعى إلى تبرئة المطمون هذه الثانى فى قوله: " أما الدليل قبل المتهم الأول الذى أبيقم الدليل المقتم عليها من أنه هو الذى سلمه العمود الذى عثر بداخله على المخدر مع علمه بوجود ذلخمند فيه، أما أمر السجيل المقدم شده فإن المكمون تشابه فإن أمر إمكان المسجيل المقدم شده فإن المكممة لا تطمئن إليه فضاراً عن أن للمروف أن الأصوات تشابه فإن أمر إمكان المسجيل المنتجل على التسجيل أمر لا تستبعده من إعتقادها وبذلك تكون نسبة النهمة إلى هذا المهيم مشكوك فيها أيضاً عم يعن مع ما القصاء بهراءته". وكانت الحكمة قد المهمون ضده الذانى وعن عملية من أجلها إلتفت عن دلالة ما أدل به المطمون ضده الأول فى حق المطمون ضده الذانى وعن عملية المسجيل الصوفى شاملة أقوال من شهودها، فإنه يتحسر بذلك عن الحكم قاله القصور فى السبيب أو المستدل أ.

الطعن رقم ١٢ نسنة ٤٤ مكتب قتى ٢٥ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١١

من المقرر أن تقدير الدليل موكول محكمة الموضوع. وأنه مني إقتمت به وإطمأنت إليه فلا معقب عليها في ذلك. ولما كانت الأدلة التي أوردها الحكم من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها من ثبوت مقارفة الطاعنة بجريمة السرقة التي دينت بها، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يصدو أن يكون جدلاً في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها نما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة التقض.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٥

— الأمر في شأن تحريز المنبوطات المتعلقة بالجرعة برجع إلى محكمة الموضوع. ولما كان الحكم المطعون فيــه ثقد سرض لما أثاره التطاعن من أنه لم يواجه بالإحراز في اليوم الأول لإستجوابه وإحتمال العبث بها وأسس الحكم إلفائه عن هذا الدفاع على أن الشابت من الأوراق أن الطاعن ووجه بالإحراز وأنه إعترف في تحقيقات النبابة بضبط الكرتون المحتوى على المادة السمواء اللون معه وأن الحكمة إطمأنت إلى سلامة الأحراز، فإن ما يثيره الطاعن في هذا المحصوص لا يكون مقبولاً ويتحمل إلى مجادلة موضوعية تما لا يجوز التحدى بها أمام محكمة النقض.

- متى كان الحكم قد رد، على دفاع الطاعن من أنه لا يستساغ عقلاً أن ينفى فى شرجه كمية المحدر المقدوطة، بأنه يطمئن إلى سلامة إجراءات ضبط المخدر. الذى تم بواسطة طبيب المستشفى الذى شهد فى المحقيقات بإستعراجه الحابورين المحتوين على مخدر الأفيون من شرج الطاعن، لا يتنافى مع الإقتضاء العقلى وطبيعة الأمور، فإن دفاع الطاعن فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع.

الطعن رقم ۱۷۱ لسنة ٤٤ مكتب فقى ٢٥ صفحة رقم ٣٧٧ يتاريخ ١٩٧٤/٣/٥ عُكمة الموضوع أن تكون عقيدتها تما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى طالما لها مأخذهما الصحيح من الأوراق.

الطعن رقم ٧٧٧ لمنية ٤٤ مكتب فتى ٧٥ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١١ بالوال على ١٩٧٤/٣/١١ علم المحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها تما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تاخذ بأقوال الشهود مني إقتنعت بصحتها. ولما كانت الأدلة التي إعتمد عليها الحكم في قصائه أدلة سائفة ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها، فإن ما تشيره الطاعنة يتحل إلى جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام محكمة القض.

الطعن رقم ٢٣٩ أسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١

من المقرر أن نحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة ورفعن الدعوى المدنية معى تشككت في صحة إسناد النهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ما دام حكمها قد إضعال على ما يقيد أنهما محصت الدعوى وأحاطت بطروفها عن يصر وبصيرة ولطنت إلى أدلة الثبوت التي قام الإنهام عليها ووازنت بينهما وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية والشك في صحة عناصر الإنهام وما دام قد أقام قضاءه على أساس يحمله وطالما كانت تلك الأسباب قد جاءت خالية من اخطأ في القانون ومن عيوب السبيب.

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١

من المقرر أن إحراز الكسب بقصد الإنجار إنما هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ما دام انه يقيمها على ما ينتجها. ولما كان الحكم قد محص واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الإنجار في الكسب بغير ترخيص وأورد على ثوتها في حق الطاعنين أدلة سائعة فما أصلها في الأوراق واستظهر توافر قصد الإنجار لديهما من إقرار الطاعن الأول في محضر ضبط الواقعة بيعه الكسب المسرح بصوفه للجمعية التي يواسها إلى الطاعن الثاني مقابل ربح وقيام الأخير بتوزيعه إلى عدة جهات وأنه إعتاد شراء تصاريح صوف الكسب من أصحابها فما المورق مطوحاً دفاع الطاعن الأول في تحقيق النابة وإنكار الطاعن الناني صلته به التي قام الدليل عليها من الورقة المورة بخطه فيان النعي على الحكم بالقصور في النسبيب في هذا العدد يكون في غير عمك.

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ مكتب فتي ٢٥ صفحة رقم ٢٦٣ يتاريخ ٢٩٧٤/٣/١١

- من القرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارف الجناني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النعائج المألوقة لفعله إذا ما أتاه عمداً. وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها فعنى فصل في شانها إثباتاً أو نقياً فلا رقابة محكمــــــــــ التلتفي عليه ما دام قد أقام قدباءه في ذلك على أسباب تؤدى إلى ما إنتهى إليه.

- من المترر أن محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحجير القدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من إعتراضات دون أن تلتزم بندب خبير آخر ولا بإعادة المهمسة إلى ذات الحجير ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء، وطالما أن إمستادها إلى المرأى الذي إنتهي إليه هو إستاد سليم لا يجافي المنطق والقانون فحلا يجاوز بجادتها في قلل. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن بعراً قد حدث بقضيب المجنى عليه نتيجة عملية الحداث الدي أجرتها له الطاعنة بطريقة خاطئة وأن هذا يعد عاهة مستدية وإستد في ذلك إلى تقرير فني هو التغرير الطبي الشرعي المدى إطمان إلى وذلك في نطاق السلطة القديرية تحكمة المرضوع، وكمان ما أورده الحكم نقداً عن التقوير إطمان المديكون في غير محله.

الطعن رقم ٢٦٧ نسنة ٤٤ مكتب فتي ٢٥ صفحة رقم ٣٨٥ يتاريخ ١٩٧٤/٤/٧

من المقرر أنه يكفى أن يتشكك القاضى في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى لــه بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تفدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنــه أحاط بالدعوى عن بصسر وبصيرة.

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ١٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ٢٤/٤/١

من القرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف الخيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضموه في نفسه وأن تعمد القتل أمر داخلى متعلق بـالإرادة يرجع تقدير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضى الموضوع وحريته في تقدير الوقائم لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لية القتل وإستقاها ثبوتاً في حق الطاعين من إستعمالهما سلاحاً قاتلاً بطبيعت. ومن إطلاقهما عدة أعيرة على المجنى عليه الأول الإرهاق روحه ومن الباعث على الحادث وهو الإنقام لقتل شقيق الطاعن الأول والذي أبان عنه حين تحصيله لواقعة الدعوى فإن هذا كاف وسائع في بيان تلمك النية – أما ما يثيره الطاعنان بشأن عدم إستظهار الحكم نية القتل بالنسبة لجريمتي الشروع في القمل فملا جدوى منه طالماً أن المقوبة المقضى بهما مبررة بالنسبة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والموصد وبصوف النظر عن توافر ظووف الإقوان بهاتين الجريمية.

الطعن رقم ۲۷۷ اسنة ١٤ مكتب فتى ٢٥ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٨

إن رابطة السبية علاقة مادية تبدأ بالفعل العنار الذى قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما بجب أن يتوقعه من النائج المألوفة لفعله إذا ما أناه عبداً، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي يتفرد قاضى المرضوع بتقديرها، فعنى قصل في شائها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة نحكمة النقض عليه ما دام قسد أقام قصاده في ذلك على أسباب سائفة تؤدى إلى ما إنهي إليه.

— من المقرر أن مرحم المجنى عليه هو من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته — ولما كنان من أثناره الطناعن من إستعمال الطحال كنان مرجمة حالة موضية بالمجنى عليه وليس الإعتداء الواقع عليه، مردوداً بأنه لا يعدو قولاً سبيق موسالاً بدون دليل إن الثابت من التقرير الطبى أن الطحال المستاصل لم يلاحظ عليه أبة إصابة موضية، هذا فضلاً عن أنه حلومة حدال المتأخل لا يقطع وابطة السبية.

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٨

- لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفى لتبربر إقتناعها بالأدلة ما دامت قمد إطمأنت إلى هذه الأدلة وإعتمدت عليها في تكوين عقيدتها. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن مسن منازعة في بيان دليل الإثبات الذي إستمده منها لا يخوج عن كونه جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة القض. - من القرر أن تقدير الأداة بالنسبة إلى كل متهم هو من شأن محكمة الوضوع وحدها وهى حرة فى تكوين إعتقادها حسب تقديرها تلك الأداته، وإطمئناها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم إطمئنانها إليها نفسيها بالنسبة إلى متهم آخر، كما أن ها أن تزن أقوال الشهود فتاخذ منها بما تطمئن إليه فى حق أحد المتهمين وتنظر حما لا تطمئن إليه منها فى حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقعناً يعبب حكمها ما دام يصح فى المقبل أن يكون الشاهد صادقاً فى ناحية من أقواله وغير صادق فى شيئر منها وما دام تقدير المليل موكولاً إلى إنساعها وحدها. وإذا كان الحكم قد دلل تدليلاً سائقاً على إدالة الطاعن وآخر بجناية السوقة بالإكراء، فإن قضاء الحكم براءة المتهمين الآخرين إستناداً إلى عدم الإطمئنات إلى أقوال الجنى عليهما والماعن فى هذا الصدد يكن ن فى غم محله.

الطعن رقم ٢٠٤ نسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ٢١٩٧٤/٣/١٧

من القرر أن غكمة الموضوع أن تكون عقيلتها ثما تعلمتن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقلير الملدى تطمشن إليه يغير معقب، وهي متى أحمدت بشهادتهم فإن ذلك يفيسد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي مساقها الدفاع لحملها على عمدم الأعمد بها. وضا أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الحقيقية التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها وهي ليست مطالبة في هذا العسدد بألا تأعمد إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يكورج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي.

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٤ مكتب فتي ٢٥ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ٢٧١/٤/٢٢

من القرر أن للمحكمة أن تعرض عن قاله شهود النفى ما دامت لا تنتى بما شبهدوا بنه وهمى غيو مازمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستد إليها وأن قضائها بالإدانة لأدلة الدوت التى أوردتها ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شهود النفى وأنها لم تطمئن إلى أقوالهم فأطرحتها.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ٢٢٠/٤/٢٢

من المقرر أن محكمة الموضوع في المواد الجنائية كامل الحوية في تكوين عقيدتها تم تطمئن إليه من أدلة
وعناصو الدعوى ما دام له أصل ثابت في أوراقها ولها في صبيل ذلك أن تأخذ بقول الشاهد في أى موحلة
من مواحل الدعوى متى إطمأنت إليه ولو خالف قولاً آخر له أبداء في موحلة اعرى. كما أن من حق
المحكمة أن تمول في تكوين معتقدها على أقوال متهم على آخر متى إطمأنت إليها ولا يعيب الحكم تناقض

المتهم أو الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره، ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحفيقية من تلك الأقوال إستخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه.

- من القرر أنه يكفى أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكى يستفاد توافس فعل الإختـالاس دون حاجـة إلى التحدث عنه صراحة.

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٣٠٠ يتاريخ ٢٨/٤/٤/١٨

من المقدر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفيش هـ و من المسائل الموضوعية النـي
 يوكل الر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشــراف محكمة الموضوع فبإذا كانت المحكمة قــد إقتنمت بجديـة
 الإستدلالات الني بني عليها إذن النفتش وكفايتها لتــوبغ إجرائه - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة
 فلا مقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

من القور أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول الحكمة الإستفناء عن سماع الشهود إذا قبل
 المعهم أو المدافع عنه ذلك - لما كان ذلك. وكان الثابت أن شهود الإنهات ق.د تخلفوا عن الحضور وأن
 أقوالهم تلبت بالجلسة بموافقة النباية والدفاع تما يفدو معه نعى الطاعن في هذا الشأن في غير عمله.

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١٩٧٤/١١/١١

من الحقرر أن الإتجار في الجموهر المحدر إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحوية التقدير فيهما طالما أنها تقيمها على ما ينتجها.

الطعن رقم ٣٨٦ نسنة ١٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٤٣٨ يتاريخ ٢٩/٤/٤/٢٩

– من القرر أن تقدير توفر ركن التحيل أو الإكراه في جريمة المخطف مسألة موضوعية تفصل فيهـــا محكمــة الموضوع بغير معقب ما دام إستدلالها صليماً.

الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقبوال الشهود ومسائر العناصر المطروحة أمامها
 على بساط البحث العبورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح مما يخالفه من
 عبور أخرى ما نام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في المقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٢٧١ اسنة ١٤ مكتب فتي ٢٥ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٠

يتم الإشتراك لمى الجريمة، غالباً، دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بهما عليه وبكفى ليونه أن تكون الحكمة قد إعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابسساتها وأن يكون إعتقادها سائفاً تيره الوقائع التى أثبتها الحكم، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب سائفة على ما إستنتجه من إشتراك الطاعن بطريق الإتفاق والمساعدة مع فاعل أصلى مجهول فى إقتراف جريمة تزوير فى الخمر الرسمى واطرح دفاع الطاعن فى شأن تلفيق الإنهام مستنداً إلى إقامته الدعوى المدنية بمطالبة المجنى عليه بالمبلغ المزور، فإن هذا حسبه ليبرأ من قاله القصور فى بيان عناصر الإشتراك فى التزوير والرد علمى دفاع الطاعن.

الطعن رقم ٤٧٧ أسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ١٠/١/١١٠

- إنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي بنى عليه الحكم مباشراً، بمل محكمة الموضوع
 وهذا من اخص عصائص وظيفتها أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل وبالمنطق، وتستخلص منه ما ترى أنه
 لابد مؤد إليه.
- إن تأمير المجتى عليه في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأمنط بالواله ما دامت قد أفصحت عسن اطمئنائها إلى شهادته وأنها كانت على يبنة بالطووف التي أحناطت بها، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة عحكمة الموجوع، وكل جدل يثيره الطاعن في هذا الحصسوص لا يكون مقبولاً لتعلقه بالموجوع لا بالقانوت.
- الأصبل أن تقدير آراء الخيراء والقصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعواضات مرجعه إلى محكمـــة الم نبو م، إذ هو متعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه.

الطعن رقم ٨٧٥ أسنة ٤٤ مكتب فتي ٢٥ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٩

- يكفى فى اغاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد النهمة إلى المنهم لكى يقضى بالبراءة إذ أن مرجع ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل؛ ما دام الظاهر فى الحكم أنه أحاط بـالدعوى عن بصـر و بعبـو ة.
- لا يصح النعى على انحكمة أنها قصت بالبراءة بناء على إحتمال ترجح لديها أثان ملاك اأثمر كله برجع
 إلى وجدان قاضيها، وما يظمئن إليه، ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله.
- إن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من النقيد بقواصد الإثبات المدنية عنىد القضاء بالسراءة لأن الفانون لا يقيدها بتلك القواعد إلا عند الإدانة في خصوص إثبات عقد الأمانة.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ١٤ مكتب فتي ٢٥ صفحة رقم ١٠٠ يتاريخ ١٩٧٤/٦/١٦

- من المقرر أن عُكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحيور المقدم إليها إذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل بغير معقب، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في خصوص إستناد الحُكم إلى رأى الطبيب الشرعي في إثبات قدرة المجمدي عليها على الكلام عقب الحادث وسكوته عن الود على الآراء الفنية المعايرة له الواردة في البحوث المقدمة من الدفاع لا يكون له محل. من المقرر أن محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات ولو خالفت أقواله أمامها.
 إن وزن أقوال الشاهد وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجمه محكمة الموضوع دوس
 معقب، وأن أخذها بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التبي ساقها الدفاع خملها على عدم
 الأخذ بها.

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ١٤ مكتب فني ٥٠ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ٢/١ ١٩٧٤/

إن ما يثيره الطاعن من منازعة في صلامة ما إستخلصته المحكمة من واقمع إطلاعهما علمي كشف مواعيد وصول السيارات العامة ومنها السيارة التي آقلت الطاعن إلى بلنته يوم الحادث، من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقمية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بفير معقب عليها من محكمة النقض.

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٠

تقدير آراء الخيراء من إطلاقات محكمة الموضوع، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص نما حواه تقويسر الطبيب المندوب لفحص قوى الطاعن العقلية ومن إعزاف هما الأخير عقب صبحا الواقعة بما لا تتفقق وماديات الدعوى أنه لا يعاني من إضطرابات عقلية وأنه مسئول عن أفعاله في القضية المماثلة فإنه لا يجهوز مصاورتها فيما إنتهت إليه من تقرير مسئولية الطاعن ولا جناح عليها إن هي لم تستجب لطلب إستدعاء الطبب المتداود الطبيب المتشارى لمناقشتهما إذ ليس في القانون ما يحتم عليها إجابة ذلك الطلب ما دامت قد وأت أنها في غنى عنه نما إستخلصته من الوقاتع الني ثبت لديها.

الطعن رقم ٨٩١ نسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٥

من القرر أنه إذا كان من حق عكمة الموضوع أن تجزيء قول الشاهد فتأخذ يمعض منه دون بعض فإن حد ذلك ومناطه أن لا تمسخه أو تبو فحواه بما يحيله عن المعنى المفهوم من صويح عبارته، وأنه يجب أن يكون واضحاً من الحكم الذي وقعت فيه تلك النجزئة أن الحكمة قد أحاطت بالشهادة ومارست سلطتها في تجزئتها بغير بهر فنحواها إذ أن وقوف الحكمة عند هذا الحد ينصرف إلى أنها لم تقطن إلى مما يعيب شهادة الشاهد كما يصم إصدادا لما الماساد. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما أورده من أن المقطفين والسلتين التي تحوى أوراق الدمحان كانت مغطاء بالقماش في حين أن الشاهد ذكر أن قطمة القماش التي تفطى سلة معينة كانت قديمة تمزقة وأوراق الدمان ظاهرة منها وكان الحكم قد يعرر قضاءه ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية بقوله : " وحيث أنه متى كان ما تقدم وكان الحقيم النظامي قبض على المتهم — المطعون ضده — والمضبوطات وهي مقاطف ومسلات وهي مغطاء بقصاش كما قرر الضاعي ومن ثم تكون هميع الإجراءات المؤتبة على القبيض الباطل باطلة. " و لما كان الشابت من الفردات المضمومة أن الشاهد المذكور قرر بمحضو ضبط الواقعة أن سلة - بغير يد - كانت مغطاة بقطعة قصاش قديمة تمزفة تظهر منها أوراق اللنحان وكانت المحكمة - على ما يين من حكمها - قد بنرت فحوى شهادة الشاهد، فأدى ذلك إلى عدم المامها الماما بالمام المحماً بحقيقة الأساس الذى قامت عليه تلك الشهادة مع أنها لو تبيته على واقعة لكان من المختمل أن ينام وجه رأيها في الدعوى - فإن الحكم المطعون فيه يكون معيماً بقصور في البيان أدى به إلى فسادر في الإستدلال.

الطعين رقم ٩١٨ نسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١٣

وزن أقوال الشاهد وتقدير الطروف التي يؤدى فيها ضهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجمه إليــه مـن مطاعن وحام حوله من ضبهات – كل ذلك – مرجمه إلى محكمة الموضوع لتوله المنزلة السي تواها وقفــده التقدير الملدى تطمئن إليه دون رقابة فحكمة النقش عليها – لما كان ذلك – وكان ما يثيره الطاعن في شــأن القوة التدليلية لأقوال الشاهد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً قس تقدير الدليل وفحى ســلعلة عكمــة الموضوع في وزن عناصر المدعوى وإستباط معقدها منها وهو ما لا يجوز التصدى له أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ١٤ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٤٨ يتاريخ ٧/١٠/١٠

من المقرر أنه يكلني في المحاكمات الجنائية أن تتشكك عكمة الموضوع في صحة إسناد النهمة إلى المتهم لكى تقضى به بالبراءة ووفض الدعوى المدنية، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليسل ما دام حكمها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - يفيد أنها محمست الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التي قام عليها الإتهام ووازت بينها وبين أدلة الفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريسة في صحة عناصر الإثبات، وما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله وجاء عالياً من الحطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤٤ مكتب فتى ٢٦ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ٢/١٥٧٥

من القرر أنه وإن كان هكمة الموضوع أن تطرّح ما يقدم إليها من أدلة اللبوت إذا لم تطمئن إليها غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محمت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلتها التى قمام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة. ولما كان الحكم المطنون فيه قد علمى إلى عدم توافر العاهدة لدى الجنبى عليها مستنداً فى ذلك إلى التقرير العلى الشرعى المؤرخ ١٠ من يوليو سنة ١٩٦٩ دون أن يقول كلمته فيما ورد بشهادة العليب الشرعى الذى قام بالكشف على المجنى عليها والتقارير الطبية الشرعية اللاحقة المته لتخلف العامة لدى الجنمى عليها والتي تضمنت المآخذ الفنية. على هذا التقرير فان ذلك لما يكشف من أن الحكم المطون فيه أطرح أدلة ثبوت العاهة دون أن يلم ظروف الدعوى وملابساتها التي طرأت بعد تحرير القرير الأول الذي إعتمد عليه وعول على نتاتجه ثما يعيه بالقصور في النسبيب والفساد في الاستدلال.

الطعن رقم ١٨٣٣ لمسنة ٤٤ مكتب قتى ٢٦ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٦

- تقدير الورقة المراد إعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كرنها تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الإحتمال أو لا تجعله، هو نما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة نحكمة النقض عليه في ذلك متى كان رأيه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة ومقاماً على أسباب تسوغه، لما كان ذلك، وكانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود صلطتها التقديرية إلى أن ما قمعته الطاعنة من أدلة وما إستعرضته من قرائس قاصر عن مسائدة هذا الدائل الناقص وإنهت إلى عدم توافر الدليل على قيام عقد الأمانة فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد بنحل إلى جدل في تفنير الدليل عما لا يقبل أمام عكمة القضى.

- ١) تقدير الورقة المراد إعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهية كونها تجعل وجود التصرف المدعى بمه لذيب الإحتمال أو لا تجمله، هو تما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة شحكمة النقض عليه في ذلمك متى كان رأيه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة ومقاماً على أسباب تسموهه، لما كنان ذلمك، وكنانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود مسلطتها الشديرية إلى أن ما قدمته الطاعنة من أداثة وما إستعرضته من قرائن قاصر عن مسائدة هذا الدليل الناقص والتهت إلى عدم توافر الدليل على قيام عقد الأمانة فإن ما تشيره الطاعنة في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير الدليل تما لا يقبل أمام محكمة النقض.

لا يكفى أن يتشكك القاضى في صحة إسناد النهمة إلى المنهم كي يقضى له بالبراءة إذ موجع الأمر في
 ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة.

الطعن رقم ١٨٤٢ لمنتة ٤٤ مكتب فتى ٢٦ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٧

من المقرر أن تقدير آراء الحيراء والفصل فيمما يوجه إلى تقاريرهم من إعواضات مرجمه إلى محكمة الموسوع الى محكمة الموسوع التي هذا الأمر يسلطنها في تقدير الموسوع التي هذا الأمر يسلطنها في تقدير الدليل. ولما كانت انحكمة قد أطرحت ما طلبه الدفاع من عرض المجنى عليه علمي كبير الأطباء الشرعين الإطمئنانها إلى تقرير الطبيب الشرعي الذي إتفق مع تقرير الطبيب الأعصائي فيما إنتهى إليه من رأى، فإن المحكمة لم تكن منزمة من بعد بإجابة الدفاع إلى ما طلبه في هذا الحصوص.

الطعن رقم ٩١ لسنة ٥٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ٣/٣/٥٧٥

من القرر أن تقدير آراء اختراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجد. إلى تصاريوهم من إعتراضات مرجمه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير القدم إليها دون أن تلتزم بندب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الحبير، ما دام إستنادها إلى الرأى التي إنتهت إليه هو إستاد صليم لا يجافي المنطق والقانون، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن من وجود تدافق فيما أثبته تقرير الشخصية بحيث أصائدة الطب من أن مرض البول السكرى لا يصيب صاحة إلا ببإضطراب في تكوين الشخصية بحيث العدد غير سوية أو متزنة وما إنتهي إليه ختام التقرير من كمال قوى المتهم العقلية يكون على غير اساس

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٠ مكتب فتى ٢٦ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ٢١/١/١٥/٤

من المقرر أن تقدير الأدلة بالتسبة إلى كل منهم إنما هو من شأن محكمة الموضوع ولا ينسبحب أثمر تقدير الدليل فمي دهوى إلى دعوى أخرى فإنه لا صفة للطاعن في التحدث عن إليفات النيابة العامة عن إسستناف أحكام أخرى قضت ببراءة بعض العاملين معه على السفينة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تسراه النيابة فمي محموص كل دعوى. وبالتالى فلا تتريب على المحكمة الإستنافية – صاحبة هذا الحكم المطعون فيه – إن هي لم تعرض للرد على ما أثاره الدفاع في هذا الحصوص.

الطعن رقم ٢٥٤ نسنة ٥٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ٢١٤/٥/٥١

لما كان ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليه والطرير الطبى الشرعى تما يتلامه به فعوى الدليلين فهان مما يثيره الطاعن من قصور الطرير الطبى عن تحديد الزمن الذى حدث فيه الجرح الموجود بشرج المجنى عليه لإ يكون له تحا..

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣٣٧ يتاريخ ٢٠٤/٤/١

قرار الحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيها لا تولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تفيده صوناً فنه الحقوق - لما كان ذلك - وكان يسين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الحكمة الإستثنائية قررت بجلسة ١٩٧١/١١/١٥ مسم التقويد الفنى المنوه عنه بوجه الطعن إلا أن القصية أجلت بعد ذلك لعدة جلسات دون أن يفلد هذا القرار ودون أن يتمسك الطاعن بضم هذا التقوير إلى أن حجزت الحكمة الدعوى للحكم الذلا لا يتصاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى إصلائه بحقه في الدفاع لعدول الحكمة عن تنفيذ قرارها سائف الذكر

الناعن رقع ٢٣٩ لسنة ١٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ٢٨/٤/٧٨

منى كان الحكم المطنون فيه قد إعتمد على التذكرة الطبية التي عشر عليها في محمل الحادث ووجد عليها بقعة دماء كقربية معززة لصدق إعواف الطاعن ولم تعول المحكمة على من حورها فإن ما أثناره في دفاعه من انها لم تكن عورة بخط المجنى عليه وأنه عشر عليها مؤخراً إنما كان دفاعاً موضوعياً لم تكن المحكمة ملزمة بتعقبه والرد عليه إستقلالاً، وإذ كان الثابت من محاضر الجلسات أن الدفاع لم يكن قد طلب إجسراء تحقيق معين في هذا الشأن الإستجلاء ما إذا كانت تلك الشهادة محررة بخط المجنى عليه من عدمه، فليسس للطاعن من بعد أن ينمي على الحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها.

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٥٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ٤/٥/٥/١

الأصل أن تقدير آراء الخيراء والفصل فيما وجه إلى تقاريرهم من إعواضات ومطاعن مرجمه إلى محكمة الموضوع التي ين الأدلة الموضوع التي في كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك القسارير شأنها في ذلك شأن ساتر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل وأنها لا تلزم بندب حبير آخر في الدهوى أو الرد على الطمون الموجهة إلى تقارير الحراء ما دامت قد أخذت بما جاء بها، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطمون ما يستحق إلطانها إلى.

الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٥٤ مكتب فتي ٢٦ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١

متى كان ما يثيره الطاعن من منازعة فى سلامة ما إستخلصته المحكمة من واقع أقوال الشهود لا يخرج عسن كونه جدلاً موضوعاً فى سلطة محكمة الموضوع فى زن عناصر الدعسوى وإستتباط معقدهما فإلىه لا يجموز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٦٨ لمنة ٥٠ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٩٩٥ يتاريخ ١٩٧٥/١٠/١٩

من حتى محكمة الموضوع أن تأخمل بما ترتاح إليه من أدلة وأن تطرح ما عداهما دون أن تكون ملزمة بالرد على كل حديدة أو على كل جزئية من جزئيات الدفاع إذ أن في تعويلها على شهادة شاهدى الإثبات ما يفيد أنها أم تقم وزناً لما وجه الآوافهم من إعواض، وهي بعد ليست بحاجة إلى الرد إستقلالاً على دفاع أفاد حكمها ضمناً الرد عليه، ومن ثم فإن ما تقوه الشاعنة من نعي في هذا المصدد لا يكون مقبولاً إذ هو لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير الحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة فما في عقديما عالا تجوز إلارته أمام محكمة القض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس معمناً رفحه ما ضوعاً.

الطعن رقم ١٠٩٤ نسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٣٠

— غكسة المرضوع أن تستمد إقتاعها بيوت الجرعة من أى دليل تطعتن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخده الصحيح من الأوراق - لما كان ذلك - وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون ليها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوافم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوفا من الشبهات، كل ذلك مرجعه إلى عكمة الموضوع تنزله المنزلة الني التي تواعد التي المنافقة الله وهي متى أخذت بشهادتهم، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جمع الإعبارات التي ساقها الدفاع خملها على عدم الأخذ بها وكان تنافض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعب الحكم أو يقدح في سالامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقوافم إستخلاصاً سائعاً لا تنافض فيه وما دام لم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته كما هو الحال في الدعوى، فإن ما ييره الطاعنون في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقديد الدعوى ثما لا تجوز إلارته أمام عكمة النقض.

- الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الليل الفنى، بل يكفى أن يكون جماع الدليل الماني، بل يكفى أن يكون جماع الدليل الماني، بل يكفى أن يكون جماع الدليل الماني، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القول كما أخذت به الحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستمصى على الملاءمة والتوفيق، لما كان فلك، وكان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال شاهدى الإثبات - من أنه إثر خروج الطاعنين من مكمنهم واوصل الطاعن الملاكور وشقيقه الطاعن الثانى الإعداء عليه بالفترب بالمصمى على رأسه ووجهه ينصا وقف الطاعن الثالث على مقربة منهما بحمل بندقية للإرهاب وشد أزرهما - لا يتعارض بل يتلام مسع ما الرأس والوجه تتوبير المملقة الشريحية اللى البت أن بالجنى عليه سبع إصابات رضية حيوية حديثة معظمها بجانى الرأس والوجه حدلت من المصادمة بحسم أو اجسام راضة لقيلة ويجوز حدوثها من الضرب بالمصمى، وكان الحراس على المناس على المان على حدود عليه المحدا على المحاس على المحسا على الرأس التي ضرب عليها المحدى عليه واتحا حددا موقف الطاعون في هذا الحصوص لا يكون له على رأسه، لا يكون له على .

الطعن رقم ١٩١١ السفة ٤٥ مكتب فتى ٧٧ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣١ تقدر جدية التحريات وكفايتها الإصدار أمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٥٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٣

خكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها، والتعويل في قضاتها على قول للساهد فى أية مرحلة من مراحل الدعوى، ولو خالف قولاً آخر له أو لشاهد آخر، دون بيان العلة إذ مرجع الأمر فى ذلك كله إلى إطمئتانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه، لما كان ذلك، فإن كافة ما يشيره الطاعن حول أخذ الحكم بما ورد بشهادة مأمور الجموك أمام الحكمة من إفراره بملكيته للعقيمة لا يكسون مقبولاً لما فيم من مصادرة لحرية محكمة الموضوع فى وزن أقوال الشهود وتكوين معقدها فى الدعوى.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ١٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٧

متى كان مؤدى ما إنتهى إليه تقرير مهندس الطيفونات على ما هو ثابت بالحكم أن الأسلاك المضبوطة عبارة عن أسلاك المستملة ولا يوجد لها مثيل فى الأسواق، وقد أعملت المحكمة واللاسلكية ومن متعلقاتها وإنها من الأسلاك المستملة ولا يوجد لها مثيل فى الأسواق، وقد أعملت المحكمة بهما التقرير وإمستندت إليه فى إثبات إدانة الطاعنين، وكان محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القرة التدليلية لتقرير الجبير المقدم إليها ما دامت قد إطمألت إلى ما جاء به. وكان لا ينال من مسلامة الحكم إطراحة الفواتير الرسمية التي قدمها الطاعنون للتدليل على تداول مثل الأسلاك التليفونية المصبوطة فى الأمواق، فلسك بأن الأدلة فى المواد الجنائية إقناعية وللمحكمة أن تلخمت عن دليل النفى ولو هلته أوراق رسمية ما دام يصبح فى المقالمة إن كون ملتم مع الحقيقة التي إطمألت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى.

الطعن رقم ١٢٨٩ نسنة ١٤ مكتب فتي ٢٧ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ٥/٦/٦/١

- من المقرر أن تقدير الأقوال التي تصدر من منهم على آخر إثر تفتيش باطل وتحديمد صلـة هـذه الأقحوال بواقعة التفنيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الرضوع تقدره حسيما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء الباطل. جاز لهـا الأعــذ بها .

- قول متهم على آخر هو في حقيقة الأمر شهادة يسوغ للمحكمة أن تعول عليها في الإدانة

الطعن رقم ١٣١٣ لمسنة ١٠ مكتب فتى ٢٦ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١ ١٩٧٥

إذا كانت انحكمة قد أطرحت في حدود مسلطتها التقديرية الشهادتين الصادرتين من الجمعية التعاونية الزراعية اللتين قدمهما الطاعن للتدليل على أن الأرض كانت منزرعة فرة وقطن لإطمئنانها إلى الأدلة القائمة في الدعوى، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه دون إليزام عليها الشهادتين المذكورتين لا يعدو أن يكون معاودة للجدل في موضوع الدعوى وتقدير ادلنهما مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٥

الأصل أن رزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيهما شهادته وتعويل القضاء عليهما وإن كمان مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير المدى تطمئن إليه إلا أنه يشموط فحي أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه إختياراً وهي لا تعتبر كذلك إذا صدرت أثر إكراه أيما كان نوعه وكالناً ما كان قده.

الطعن رقم ١٣٤٨ نسنة ٤٠ مكتب فتي ٢٦ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٩

إن محكمة الموضوع لا تلتوم في أصول الإستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر لفي تكوين عقيدتها، وإن لها إستخلاص الصورة، الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود، وسائر العساصر المطروحة على بساط البحث، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى، إذ العبرة في اغاكمات الجنائية، هي بالتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدائية أو براءته. فيلا يصبح مطالبته الأحد، بدليل معين إلا في الأحوال التي يقرها القانون. فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأعذ من أي يبتة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً حكمه.

الطعن رقم ١٤٧٢ نسنة ١٤ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/٤

الأصل أنه لا يشسارط فى شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدى إلى هذه الحقيقة بإستنتاج سائغ تجريه محكمة الموضوع يتلاتم به مما قاله الشهود بالقدر اللذى رووه مع عناصر الإلبات الإخرى المطروحة أمامها وهى لا تلزم بأن تورد فى حكمها من أقوال إلا ما تقيم قضاءها علم، إذ فما فى مسييل إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الذعوى أن تجزئ أقواهم فناخذ بما تطمئن إليه منها وتطرح ما عداه دو ن إذام علمها بيان العلة.

الطعن رقم ١٤٨١ نمينة ٥٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٧٦/١/٥

من المقرر أن وزن أقوال الشاهد مرجعه إلى محكمة الموضوع ولها الأعمد بها في أية مرحلة ولو كانت عنالقة لما شهد به أمامها دون أن تلتوم ببيان السبب.

الطَعن رقم ١٤٨٤ أسنة ٥٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٧٦/١/٥

من القرر أن غكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى ثبوت الإتهام إلا أن حد ذلك أن تكون لد أحاطت بظروف الدعوى عن بعسر وبعميرة وخمالا حكمها من الحطأ فى تطبيق القانون وعموب التسبيب. فإن كان الحكم فيما إلساق إليه من خطأ فى تطبيق القانون قد حجب نفسه عن تمحيص موضوع الدعوى فإنه يعين نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٥

من المقرر أنه وإن كان يكفى أن تعشكك محكمة الموضوع في ثبوت التهمة لتقعني للمتهم بالبراءة ورفسض المدعوى المدينة قبله إلا أن حد ذلك أن تكون قد أحاطت بالدعوى عن يصر ويصيرة والمت بأدائها وخلا المدعوى المدينة قبله إلا أن حد ذلك أن تكون قد أحاطت بالدعوى عن يصر ويصيرة والمت بأدائها وخلا إستناف المدعية بالحقوق المدنية للمحكم الإبتدائي القاضي بوفش دعواها عند حد القول بأن الأسباب التي إصندت إليها - والتي ألمح الحكم الإبتدائي إليها - لا تكفي فقيام جريمة المتزوير وهي عبارة بجملة لا تمين عنه بلدائها من أن أشكسة قد أصدرته بغير إحاطة بالدعوى عن بعصر وبصيرة ودون إلمام شامل بادلتها، فإن الحكم المطعون فيه يكون معياً بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه فيما قضي به في الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٥٧٦ نسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٠٥ يتاريخ ١٩٧٦/١/٢٦

لما كان البين من مطالمة الحكم أنه عوض لطرير الصفة التشريحية وحصله بقوله: " وثبت من تقرير الصفة العشريحية أن جدة المجنى عليه لطفل العشري الصفة العشريحية أن جدة المجنى عليه لطفل يبلغ خس سنوات ولا يوجد بها ما ينفى حصول الوفاة جنائياً على التحو الذى قرره المتهم أو نتيجة الحقق أو لكتم النفس ثم إثقائه بالساقية التي وجد فيها حيث أن العسف أيها الازم خفق أو عن فلس من هم في مثل عمر المجنى عليه من المنظر أن يكون هيئاً بالدرجة التي لا يمزك فيها الازم عضوية جسيمة، وإذا كان من المقرر أن فحكمة الموجوع أن تجزم بما يجزم به الحبر في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك وأكدته لديها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وكان الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القمولي غير متنافض مع الدليل الفني عالم الموجود الإثبات من المنافض واعول في المناف وإعواف الطاعن وإعمال عليها كما أوردهما الحكم - من أن الطاعن ضغط بيده على عنيق المجنى مع مد واعواف الصفية المشروحية فيما تقده.

الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٥٥ مكتب قتى ٢٧ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢

— إن محكمة الموضوع لا تلتوم في أصول الإستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الألر في تكوين عقيدتها، وفا أن تأخذ بأقوال الشاهد في أبة مرحلة من مراحل الدعوى ولو كانت مخالفة لما شهد به أمامها وفا إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقبوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى إذ المعرة في المخاكمات الجنائية هي بإلتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المنهم أو براءته – فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليسل معين إلا في الأحوال الذي يقروها القانون.

— لما كان الحكم قد ساق أدلة سائفة مستمدة من أقوال الجنسي عليهما بالتحقيقات ومن الشارير الطبية الشرعة — صحت لديه على ما إستخلصه من مقارفة الطاعين للجريمة المستدة إليهما، مطرحاً للأصباب التي أوردها دفاعهما لمؤسس على أقوال الجنبي عليهما بالجلسة — إذا جاءت لتساير عقد الصلح الذي تم بين الغريقين وأريد به التدليل على نفي إرتكاب الطاعنين للحادث خلافاً للحقيقة التي إطمانت إليها المحكمة من أدلة الغيرت القائمة في الدعوى وإذ كان ما أورده الحكم من ذلك سائعاً وكافياً للرد على دفاع الطاعنين، ومن ثم فإن منعاهما لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير _ دليل ولى إستباط المكتمة العقدا وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقي.

الطعن رقم ١٧١٨ لمسئة ٥٠ مكتب فني ٧٧ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ٢٧٦/٢/٢٩

لما كان الحكم المطعون فيه وهو في معرض توير البراءة من تهم البلاغ الكاذب - والقلف والسب لم يشر للإقرارين على الطعن موى يقوله - ولا تطمئن الحكمة إلى صحة الإقرارين المنسوبين شما والقلدمين من الملاهي - لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه وإن كان غكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة منى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المعهم أو لعدم كفاية أدلة البوت غير أن ذلك مشروط أن يشتمل حكمها على عايف أنها محصة إسناد المنعوى وأحاطت بظروفها وباذلة البوت التي قما الإتهام عليها عن بهسر وبهسيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجعت دفاع المنهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الإتهات. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يورد مؤدى الإقرارين المتضمين إعواقاً من المدعى عليهما بكذب ما أبلغا به ضد الحكم المطعون فيه لم يورد مؤدى الإقرارين المتضمين إعواقاً من المدعى عليهما بكذب ما أبلغا به ضد الخاص حديث استحرضت الدليل المستمد عن المابت ما دادي يدل على الها المعرف كله المدى يدل على إنها الإقرارين كانت مامة بهذا الدليل إللما شاملاً بهي لها أن عجمه التمحيص الكالي المدى يدل على إنها الإقرارين كانت مامة بهذا الدليل إلماماً شاملاً بهي لها أن عجمه التمحيص الكالي المدى يدل على إنها

قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة نما يعجز محكمة النقيض عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح. لما كان ما تقدم فإن الحكم للطعون فيه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ١٨٠٩ لمدنة ٤٥ مكتب قنى ٧٧ صفحة رقم ٢١٥ يتاريخ ١٩٧٥ الجها الوجه إليها ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات موجهه إلى محكمة الموضوع، ومن حق المحكمة أن تعتمد فى قضائها بالإدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الإستدلال بغير حلف يمين إذ مرجع الأمر كله إلى ما تطمئن إليه من عناصر الإستدلال وليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية يقلها شخص عن آخر متى وأت ان تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى .

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٥٥ مكتب فقي ٢٧ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٦ من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه منها أن يعد هذا تألقال الشبهود في حق أحد التهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد هذا تألقناً منها يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق من ناحية أخرى.

الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٤٠ مكتب فتي ٢٧ صفحة رقم ٢٣٨ يتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٧

 من القرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل من الشهود – إن تعددت – وبيان وجمه أخدها بما إقتمت به، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وها في سبيل ذلـك أن تـأعمد
 باقواهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق دون بيان العلة.

إن المحكمة لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعى للمتهم إكتفاه بأخلها بأدلة الإدانة. فيتى كانت قد اخدات بشهادة الشهود فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع خملها علمي عدم الأعدبها .

الطعن رقع ١٧٥ لسنة ٤٠ مكتب قتى ٢٧ صفحة رقم ١٢٨ يتاريخ ٢٦/١/٢٦

 لا تثريب على انحكمة إن هي أخلت بتحريات رجال المباحث ضمن الأدلة التي إستندت إليهما. لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة ياعتبارها معززة لما ساقته من أدلة.

من القرر أن محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الحبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أبيدت
 ذلك عندها وأكدته لديها. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد إنتهت في إستدلال سليم ومنطق سائغ إلى أن

الإصابات التي أحدثها الطاعنون بالمجنى عليه كانت نتيجة إعتدائهم عليه بالضرب بالعصى فإن النعمى علمي الحكم في هذا الحصوص بالقصور يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٤ ٨١ لسنة ٥٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٣

إن تقدير الخطأ المستوجب لمستولية مرتكبه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والتيجة أو عمدم توافره هو
 من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً ومستنداً إلى أدلمة
 مقبولة لها أصلها في الأوراق.

غكمة الموضوع كاهل الحوية في أن تستمد إقتناعها من أى دليل تطمئن إليه ما دام له مأخذه الصحيح
 من أوراق الدعوى .

الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة الندليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط
 البحث ما دامت المسائل الطروحة ليست من المسائل الفنهة البحت التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن
 تشق طريقها لإبداء الرأى فيها .

الطعن رقم ٣٥ نسنة ٤٦ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١١

غكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة منى تشككت فى صحة إسناد التهممة إلى المتهم أو إرتأت عدم كفابة الأدلة المساقة لإثباتها، غير أن ذلك مشروط بأن تلنزم الحقائق الثابقة بالأوراق وبأن تشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بتلك الأدلة عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين مسا أورده المتهم من أدلة للنفي .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٦ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١١/١/٤/١

من القرر وفن المادة ٣ • ٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ أن القاضى الجنائي يمكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونست لديمه بكامل حريته، إلا أنه محظور عليه أن يبنى حكمه على أي دليل أنه يطرح أمامه في الجلسة... يستوى في ذلك أن يكون دليلاً على الإدائمة أو للمراحة وذلك كي يتسنى للمحموم الإطلاع عليه والإدلاء برأيهم فيه. ومن ثم فليس يجوز للمحكمة أن تستند إلى شهادة شاهد في قضية أعرى دون أن تسمعها هي بنفسها، أو تكون هذه القنبية - بما فيها تلك الشهدادة - معا ويها تلك الشهدادة - معا ويما والإدائمة وأو كانت بين نفس الحصوم.

الطعن رقم ٧٧ أسنة ٤٦ مكتب فني ٧٧ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٩

 التناقض بن أقوال الشهود - بفرهى قيامه - لا يعيب الحكم ما دام قــد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائماً لا تناقض فيه. الدفع بإستحالة الرؤية بسبب المظاهم بعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاد ضمناً من القضاء بالإدانية إستناداً إلى أدلية الثبوت النبي يوردها.
 الحكم.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٤ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٥

من المقرر أن تقدير قيام وابطة السببية بين الإصابات والوفاة فى جريمة الضرب المقضى إلى الموت أو إنتفائها هو من الأمور الوضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بـالفصل فيهما بغير معقـب مـا دام تقديرهــا مساتفاً مستنداً إلى ادلة مقبولة .

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ٢٤/٥/٢٤

من المقرر أنه يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى لـــه بالـــراءة إذ مـــلاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه ما دام الظاهر أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاءه علمـــى أستهاب تحمله .

الطعن رقم ١٥٩ استة ٤١ مكتب أتى ٢٧ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٠

- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تفضى بالبراءة منى تشككت في صبحة إسناد النهمة إلى المتهم أو لعدم
 كفاية أدلة الدوت عليه، غير أن ذلك مشروط بأن يتستمل حكمها على ما يفيد أنها محمست الدعوى
 وأحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة وخملا حكمها من الخطأ في
 القانون ومن عيوب التسييب.
- القول بقيام حالة الدفساع الشموهي وإن كمان في الأصل من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالقصل فيها، إلا أنه يشعوط في ذلك أن يكون تقديرها ساتفاً متفقاً ومبحيح القانون.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٤٦ مكتب فتي ٢٧ صفحة رقم ٥٠١ يتاريخ ١٩٧٦/٥/١٧

- لا كان الواضح من مساق الحكم أن ما قاله في هذا الصدد من أن رد المستشفى لا يفيد وجود المتهم بها قد عنى الحكم به على ما يبين من مدوناته ـ عدم وجوده بها وقت وقوع الحادث، فمان المنعى عليه في هذا الحصوص بدعوى الحفا في الإستاد لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي إرتسمت في وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقش.
- العبرة في المحاكمات الجنائية هي بإقتباع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانسة المنهم أو
 براءته، فلا يصع مطالبته بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قموة الإثبات وأن يباخذ

من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين بعص عليه، كما أن من القرر أن للمحكمة أن تلغت عن دليل النفى ولو هملته أوراق رحمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي إطمانت إليها. وكان ما ذكره الحكم بشأن قبرب المسافة بين مكان الحادث ومستشفى طنطا - له ماخذه الصحيح من الأوراق فيما أبداه الدفاع من المدعى بالحق المدنى في هذا الصدد بجلسة المحاكمة، وكانت هذه الواقعة مطروحة على بساط البحث بالجلسة ولم ينازع فيها الطناعن الرابع، فإنه لا تتويب على المحكمة إن هي عولت عليها ما دام قد إطمأنت عليها.

للطعن رقع ٧٤٧ لعسقة ٤٦ مكتب فقى ٧٧ صفحة رقع ٧٤ ميتاريخ ١٩٧٦/٥/٣١ لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا ينوك بالحس الظاهر، وإنما يسدرك بالظوف الخيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجانى وتتم عما يضمره فى نفسه، فإن إستخلاص هذه النية من عساصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.

الطعن رقم 21 السنة 21 مكتب ففي 27 صفحة رقم 201 مقرية (19 متاريخ 19/2//0/11) أن تقدير الوقائع التي يستنج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنفاؤها متعلق يموضوع الدحموى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب عني كانت الوقائع مؤدية إلى النيجة التي رتبت عليه.

الطعن رقم ۱۹۵۷ استة ۴۵ مجموعة عمر ع صفحة رقم ۹۳ متاريخ ۱۹۲۸/۱۹/۲۷ ٢) تغديم أوجه الطعن من غير ذي صفة وبدون تركيل يجعل الطعن غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٥٩٦ يتاريخ ٦/٦/٦/١

الأصل أن فكمة الموضوع كامل اخرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير المقدم في الدعوى
 والفصل فيما يوجه إليه من إعواضات، كما أن ها أن تجوم بما لم يجوم به الخير في تقريره منى كانت وقائع
 الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكنته لديها .

— من القرر أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التى إعدمد عليها الحكم بحيث يعنى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعيته لمناقشته على حدة دون باللى الأدلة بمل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد الحكم منها ومنتجة فى إكتمال إنساع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة.

الطعن رقم ٤٩٢ أسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ٢٥/١٠/١٠

لا يشوط في الدليل أن يكون صريحًا دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفى أن يكون ثبوتها منه
 عن طريق الاستتاج بما تكشف المحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على القدمات.

- من القرر أيضاً أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء علمى أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلـه المنولة التى تراها وتقدره التقدير المدى تطمئن إليـه، وهـى متـى أخـذت بشــهادتهم فـإن ذلك يفيـد أنهـا أطرحت جمع الإعبارات التى ماقها الدفاع لحملها على علم الأخذ بها.

- الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره .

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٧

لا يشروط فى شهادة الشهور أن تكون واردة على الحقيقة المراد (لباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجمه دقيق، بل يكلى أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدى إلى هـــلــــة الحقيقـــة بإستنتاج ســـالغ تجريــــــــــــــ المرضوع بتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذى رووه مع عناصر الإلبات الأخرى المطروحة أمامها.

الطعن رقم ١١٥ أسنة ٤٦ مكتب قتى ٧٧ صفحة رقم ٨١٧ يتاريخ ١٩٧٦/١١/١

لما كان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعن لم يكن قد فاجأ زوجته مناسبة بجريمة الزنا ولم يكن قتلمه لها حال تلبسها بالجريمة المذكورة فإذا ما كان الحكم قد أطرح ما دفع به الطاعن من تمسكه بإعمال المادة ٣٣٧ من قانون الطوبات فإنه يكون قد إلتوم صحيح القانون ويكون النمى عليه في هذا الحموص غير مديد لما همو مقرر من أن الأعدار القانونية إستثناء لا يقلس عليه وصدر النووج في قسل زوجته الحماص بحالة مفاجاة الزوجة مناسبة بالزنا فلا يكفي ثبوت الزني بعد وقوعه بحدة.

ه ، ١٧) لا مصلحة للطاعن فيما ينيره من أمر قيام علر الإستفراز طالما أن العقوبة المقضى بها تدخل في حدود عقوبة القنل الممد القررة في الفقرة الأولى من المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات ولا يغير من هما ا النظر ما يلهب إليه الطاعن من أن اغكمة عند ما أحملته بالراقة تطبيقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الخاطئ الذي أعطته للواقعة وأنها لو وقفت على هما الحطأ لكانت قد نزلت بالعقوبة إلى حدها الأدني، إذ أن هذا القسول مردود بأن مناط تقدير العقوبة هو ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني لا الوصف الذي تكيفها به المحكمة وهي إذ تعمل حقها الإعتباري في إستعمال الراقة بعطيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التي تناسب مع الواقعة ولو أنها أرادت السنزول بها إلى أكثر نما قضت به لما امتع عليها ذلك.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٦ مكتب فني ٧٧ صفحة رقم ٨٢٤ يتاريخ ١٩٧٦/١١/١ لا يقبل من الطاعن النعي على اغكمة إغال الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها.

الطعن رقم ١٥٠ لمنية ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٨

- اغكمة لا تلتوم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها، وإذ كان ما أوردته في حكمها يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجمه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها، فإن ما يثيره الطاعن من إغفال الحكم إيراد أقوال أحد الشهود، وإعراضه عن تحصيل الحالة التي كان عليها المجمى عليه عقب إصابته ويوم وفاته لا يكون له محل إذ لم يكن له أثر في عقيدة المحكمة أو الشيجة الني إنتهت إليها.

— ليس ما يمنع المحكمة من الأعمد برواية شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الفراق على المحمدة ما أدلى به المجنى عليه والشهود، وعول على ما يقولوه عنه من أنه قسال إن الطماعن هو ضاربه فبإن ما يغيره المطاعن حول إستدلال الحكم بهذه الأقوال لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تقبيل إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ۱۷۷ نسنیة ۴۱ مکتب فنی ۲۸ صفحة رقم ۹۷ بتاریخ ۱۹۷۷/۱/۱۷

لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس براءة المطعون صدهن من تهمتى القذف والسب المسندة إليهن ورقحى الدعوى المدنية قبلهن على عدم واطعتنان المحكمة إلى ادلة النبوت المستمدة من آقوال شاهدى الإلبات لشروف الحادث من حيث وقوعه ليلاً وإشراك عديدين فيه وعدم تناسق أقوال الشاهد الأول مع منطق العقل وعدم معرفة الشاهد الثانى أفراد المشاجرة من قبل، ولما كان ما أورده الحكم مضاده أن اغكمية بعد أن عصب الدعوى وأحاطت بظروفها لم تطمئن إلى ادلة الثبوت وراتها غير صاحمة للإستدلال بها على تجون الإتهام، ومن ثم فإن ما تعربه الطاعنة في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعها حول سلطة الشكمة في الدعوى ومبلغ إطمئناها إليها تما لا يجوز مصادتها فيه أو التمويض بشائد أمام عكمة النقض، فصاد أصاد النهمة إلى المناهمة الى ما يشعن بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ يرجع ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام المظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصوة.

الطعن رقم ١٨٠ نسنة ٤٦ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ٢٨١٧/٧/٢١

 ١) لا يشترط لتكوين جرعة الإتفاق الجنائي المصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات اكثر من إتحاد ارادة شخصين أو أكثر على إرتكاب جناية أو جنحة منا سواء أكنات معينة أو غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو السهلة الإرتكابها سواء وقعت الجريمة القصودة من الإتفاق أو لم تقع.

لا من القرر أنه لا حرج على الحكمة من أن تستنج الإتفاق السابق من فعل لاحق على الجرعة يشهد به.
 للمحكمة أن تستخلص العناصر القانونية لجرعة الإتفاق الجنائي من ظروف الدعوى وملابساتها ما دام
 لق وقائم الدعوى ما يسوخ الإعتقاد بوقوعه.

ه) أن تعثر تنفيذ ذلك الإتفاق بسبب مفاجأة رجال الشرطة للطاعنين بمكان الحادث وضبط ثانيهم بعد أن عكن الباقون من الهرب، هو أمر لاسق على قيام الإتفاق الجنائي وليس ركناً أو شرطاً لإنصاده. لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعنون الثاني والثالث والرابع في هذا الوجه من أوجه الطعن يكون من قبيل الجدل الموجوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها تما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض، ويضحى هذا المعنى على غير أساس حليفاً بالمرفض. ٣) حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان بها الطاعتين، وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها مستمدة من ألوال شهود الإلبات وإعراف الطاعتين الثاني والثالت والرابع ومن التقارير الطبية والماينة - عرض من ألوال شهود الإلبات وإعراف الطاعتين الثالث والرابع كان وليد إكراه وأطرحه في قوله: ولا يغير مس هلذا النظر ما ذهب إليه الدفاع من أن المتهمين الثالث والرابع قد إعرافا نتيجة إكراه وتعليب، وهذا القول مردود بأن الثابت عند إستجوابهما بالنيابة أنه لم يكن بأى منهما إصابات وأن جميهم أدلوا بالمؤاهم في هدوء وطمأنية ووجود هذه الإصابات فيما يعد به عندة القضية. وهذا الذي أورده الحكم سائفا وكافياً للرد على هذا الذي أورده الحكم سائفا أكل عكمة المؤسوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها تقدير عنم صحة منا يدعيه المنهم من أن إعرافه جاء تنيجة إكراه بغير معضه عليها ما دامت تقيمه على أساب سائفة ولا يغير من ذلك عدول الطاعين الثاني والثالث والرابع عن أقوافهم بتحقيقات النيابة العامة وإنكارهم بجلسة الحاكمة المحدد اليهم لم هو مقرد من أنه لا على الحكم أن ياخد ياعواف المنهم في تحقيقات النيابة المامة وإنكارهم بجلسة الحاكمة ان ياخد ياعواف المنهم في تحقيقات النيابة المامة وإنكارهم بجلسة المحاكمة الى صدقه ومطابة عدل عنه بعد ذلك.

٧) لا عمل للقول بضرورة توقيع الكشف العلي على المسايين بموقة الطبيب الشرعى ذلك أن مفسض الصحة يعتبر من أهل الختصين فياً بإبداء الرأى فيما تصدى له وأثبته لأن القانون لا يوجب أن يكون توقيع الكشف الطبي وإثبات إصابات المسابين نتيجة تشوير طبى شرعى دون تقرير من مفسش الصحة حيث يغنى الأخير في هذا القام.

 ٨) لا كان الدفاع لم يطلب ندب الطبيب الشرعى على صبيل الجذو وإنحا أثاره فى صورة تعييب للتحقيق والذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصلح أن يكون سباً للطمن على الحكم، إذ العبوة فى الأحكام هى بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التى تحصل أمام الحكمة.

٩) أن ما أثير بأسباب الطعن من أن التحقيق كان يجرى في دار الشرطة فمسردود عليه بان إعتبيار الحقق
 لكان التحقيق متووك لتقديره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إنجازه.

 ١٥ من القرر أن الحكمة غير ملزمة في أعلمها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ سها
جما تراه مطابقاً للمحقيقة. ولما كان ما أورده الحكم من أقوال الطاعن الثاني له معينه الصحيح من الأوراق.
 فإنه لا تقريب على الحكم إذا هو إستمد من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بالإدانة. 11) لا يقدح في صلامة الحكم خطأ الحكمة في تسمية أقوال النهم إعزافاً طالما أن الحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للإعواف. وإذ كان الحكم الملعون فيه لم يؤسس فضاءه بالإدانة على أقوال الطاعن الثاني فحسب وإلما يني إقتناعه كذلك إستمداداً من أقوال شهود الإثبات السالف الإشارة إليهم ولإعواف الطاعين الثالث والرابع والتقارير الطبية والماينة، فإنه يكون سليماً في نتيجه ومنصباً على فهم صحيح للواقع ويضحى ما يثار في هذا الشأن لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجمه معين نادياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان المحكمة بالدليل الصحيح، ويكون النعى على الحكم بالحفا في الإساد في هذا الحصوص على غير أساس.

١١) لما كان يبن من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطبيب المسوعي إنتهى في تقويره إلى أنه أخذاً بما جاء بوصف إصابة المجنى عليه بالسماعد الأيمن بمأوراق علاجمه ومما إتضح من الكشف الطبي عليه بمعرفته بالأشعة وفعص ملابسه التي كانت عليه وقت الحادث يسرى أنها حدثت من عيار نارى معمر بمقذوف رصاص مفرد يتعلر تحديد نوعه أو عياره لعدم إستقراره بجسم المصاب وقد أطلق هذا العيار من مساقة جاوزت نصف مع وقد تصل إلى بضعة أو عندة أمتار. ونظراً لأن السناعد عضو الحركة بالنسبة للجميم فإن موقف الضارب من المضروب في هذه الحالة كالتلف بإختلاف وضع السماعد بالنسبة للجسم وقت حدوث إصابته، ومن الممكن حدوث هذه الإصابة باستعمال مثل الطبنجــة المضبوطة مع الطاعن الثاني، وكان البين من التقرير الطبي الشرعي أنيه وصف فتحات الدخول والخروج التي وجدت بملابس الجني عليه وصفاً تفعيلياً بما يتفق والرأى الـذي إنتهي إليه على هندي ما شاهده بتلك الملابس وبعد الكشف الطبي على الجني عليه وفحصه بالأشعة - والذي أكد فيمه أن الإصابـة حدثت من عيار نارى واحد، ومن مثل الطبنجة المضبوطة مع الطاعن الثاني من مساقة تتقيق مع ما شهد بـ شهود الحادث في التحقيقات، ومن ثم فإن ما أثاره الدفاع عن الطاعنين من مجادلة للقبول أن الفتحات المشاهدة بملابس الجني عليه تشير إلى إصابته من عيارين مختلفين يكون على غير أساس. كما أن البين من أقبوال شهرد الإثبات بالتحقيقات أن الطاعن الثاني لم يطلق سوى عيار نارى واحد من الطبنجة التي كمان يحملهما أصاب المجنى عليه ثم تمكن بعض رجال القوة من إنتزاع الطبنجة من يده بعد القبض عليه ولم يشهد أحد من هؤلاء الشهود بأن محاولة إطلاق ثانية قد جرت من قبل هذا الطباعن كما أشار إليه المدافع عنه في دفاعه الثابت بمحضر جلسة المحاكمة حتى يمكن القول بعدم معقولية بقاء الطلقة الفارغة في الماسورة على إعتبار أن الطبنجة من الأسلحة الأتوماتيكية التي تطرد الطلقات الفارغة آلياً عند إطلاق أعيرة أخرى، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لإلتفات المحكمة عن تحقيق هذا الدفاع بشيطريه يكون غير سديد. لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليهما

وهي لا تلتزم بندب خبير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء، فلا يعيب الحكم عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه بعد أن إطمأنت المحكمة إلى التقويو الطبي الشرعي للأصباب السائفة التي أوردتها، ولا يعدو ما يثيره الدفاع في هدا الصدد أن يكون جدلاً موضوعياً.

الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٦ مكتب فتي ٢٧ صفحة رقم ٩٠٥ يتاريخ ١٩٧٦/١١/١٥

إن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الوضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير شائد في هذا شأن مساتر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والإلفقات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا القديس، وإذ كان ذلك وكانت المحكمة قد إطمأنت في حدود ملطتها التقديرية إلى ما ورد يتقرير الطبيب السرعي وإستندت إلى رأيه الفني من وجود آثار إلتنام تام التكوين مستديرة الشكل على غرار منا يتخلف من مقلوفات الرش النارى منتشرة بمقدم فروة رأس المجنى عليه وبالحبهة والوجه وأعلى الصدر على الجانين وإعلى وحشية العضد الأيسر وظهر الساعد الأيسر وقد تخلف لذى المجنى عليه من جراء إصابته بالدين في الحادث عاهمة مستنبعة أدت إلى فقد إنصار الدين البسرى قاماً ونهائياً وضعف شديد في قوة إبصار العبن المنتير المنتير المنتير المنتير المنتير اللهدير اللهدير المنا

يجوز مجادلة المحكمة في ذلك أمام محكمة النقض وهي غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلب مناقسمه أخصالي العبون أو تقديم تقرير إستشارى ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر همي ممن جابهما حاجة لإتخاذ

هذا الإجراء.

الطعن رقع ٧٠٠ المسقة ٤٦ مكتب فقى ٧٧ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٧ المنافر من القرر أنه وإن كان الأصل أن محكمة المرجوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم إكتفاء بأخلما بالدلة الإدانة إلا أنها إذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردها صحيحاً مستنداً إلى ما له أصل في الأوراق ذلك بأن الأصل أنه يجب على المحكمة ألا تبنى حكمها إلا على أمس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها وأن يكون دليلها فيما إنتهت إليه قائماً في تلك الأوراق، لما كان ذلك للمنافرة على المسلمة قد إستدت في إطراحها ما كان الدفاع قد أناره إلى ما ثبت لها من سلامة إيصار الشاهد

الوجيد الذي يدهى روية الحادث واستندت أساساً إلى أقواله وإلى أنه لا يشوب إيصاره أبة علة مرصية يحول دون رويه موافقة على بعد أربعين مؤاً منه مع أن الأوراق كافة خلست نما يفيد التحقق من سلامة إيصتوه. ومدى مقدرته على الرؤية على تلك المسافة لما كان ذلك كان في هذا الذي أورده الحكم لا يمكن أن يود إلى ما قد تكون المحكمة لاحظته على الشاهد المذكور عندما أدى شهادته أمامها ما دام أن محسوس الجساسة قد خلا من إثبات ذلك وطللا أنه من القرر أن الحكم إنما يكمس عضر الجلسة في خصوص إجراءات الحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون ها مصدر ثابت في الأوراق. ولا يغني عن هذا النظوما عقبت به الحكمة من أن الدفاع لم يكن له أي منعى على صلامة إيصار الشاهد ذلك بأن منازعة الدفاع في مقدرة ذلك الشاهد على رؤية الحادث على بعد أربعين مؤاً لكونه طاعناً في السن يتضمن حدماً النعى على مقدرته على الإيصار والتحقق نما يقع أمامه على تلك المسافة. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معياً عا يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٤ ٧ لمسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٥ بالماريخ ١٩٥ / ١٩٧ المسنة ٤ مكان جدلاً منازعة الطاعن فى سلامة ما إستخلصه الحكم من أوراق التحقيق وأقوال الشهود لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها وهو ما لا تجوز إثارته امام محكمة النقض، وإذ كان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب، فإن ما يغيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٢٤ ميموعة عبر ٤١ عصقعة رقم ٨١٠ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٨ 1) إن كل ما قصده الشارع من قانون ١٩ أكتربر سنة ١٩٧٥ إنما هو مجمرد تخفيف العبء عن محاكم الجنايات لا تغيير وصف الجريمة ونقلها من جناية إلى جنحة بل تغيير جهة الإعتصاص فقط. وذلك بإحلال عاكم الجنح على عاكم الجنايات في نظر بعض القضايا القليلية الأهمية التي تحكم فيها عماكم الجنايات بعقوبة الجنحة. ولا عبرة بعنوان هذا القانون لأنه ليسس جزءاً منه فيلا يمكن إعصاره عنصراً من عناصر تفسيره.

٧) لمولة حد العقوبة التي يجوز محكمة الجنع توقيعها في الجرائم المحالة عليها بقضيني ذلك القانون عجب الرجوع إلى السبب الذي من أجله أحيلت الجناية إلى محكمة الجنع. فإذا كان هو الظروف المخفقة المشار إليها في المادة ١٧٩ ع فلا يجوز للقاضي أن ينزل عن الحد الأدني الخاص المنصوص عنه صراحة فيها وهو الجس ثلاثة شهور. أما إذا كان السبب هو الأعلار المشار إليها في المادتين ١٦ و ٢١٥ ع فللقاضي تمام الحرية في النزول إلى الحد الأدني لعقوبة الجس أي إلى أربع وعشرين ساعة.

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ٢/١٣/١٧١١

١٩ و٧) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتفدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة مدتوك لتقدير محكمة الموضوع، وهي - من بعد - لها أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يبؤدى إليها إقتاعها وأن تطرح ما يخالفها من صور اخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبرلة في العقل والمطق ولها أصلها في الأوراق. ٣ من المقرر أن تقدير الحقا المستوجب لمستولة مرتكبه وتوافر رابطة السبية بن الحقا إوالنيجة أو عدم الإمراه هو من المسائل الموضوعية التي تقصل فيها محكمة الموضوع بغير مقصب ما دام تقديرها سائفاً وكانت الحكمة أعذاً بأقوال الشهود التي إطمائت إليها خلصت إلى أن مسبب الحادث إلى كان يرجع إلى ان الطاعن كان يقود السيارة النقل بسرعة للحاق اخوى ولما أواد أن يفادى مبارة ثالثة كانت آلية في الإنجاه العكسي لمه انحرف بها يساراً دون مقتضى عما أدى إلى إنزلاقها إلى أقمى يسار الطريسل وإصطدامها بالكوبرى وإصابة الجني عليهم بالإصابات التي أودت بحياة إلتين منهم وأطرحت ما ذهب إليه الطاعن من تصوير الحادث على نحو آخر بدعوى أنه إنحرف بالمسارة أولى أقمى السار وقفاداة طفل عبر الطاعن من تصوير الحادث على نحو تعربه بدعوى أنه إنحرف بالسافة التي أودودتها والتي لا يمارى الطاعن في أن لها أصابها الثابت في الأوراق. فإن ما يشوه الطاعن في هذا الشان لا يعدو أن يعدو أن يعدو أن يعدو أن يعدو أن عالى المناعن في هذا الشان لا يعدو أن يكون جدالاً موضوعياً.

ؤوه) لما كان التناقض بين أقوال الشهود لا يوبب الحكم ما دام قلد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سالفاً لا تناقض فيه وكان لا تقريب على الحكمة إن هي رجعت ما إنهي إليه المهندس الله، من أن تلف فرامل السيارة كان لاحقاً على الحادث وإستبعدت ما ذهب إليه من إحصال أن يكون تلفها سابقاً على الواقعة لما هو مقرر من أن لحكمة المرضوع أن تجرع بما لم يجزم به الجبر في تقريره معى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها، وهو ما لم تخطئ الحكمة تقريره في واقعة الدعموى. لما كان هذا الذي اخذه الحكم من الدليل الفني لا يتناقض البق مع مؤدى صا إستخلصه من أقوال الشهود تصويراً على ذلك، فإن النمي يقيام التعارض بين المذيلين الفني والقولى لا يكون له على.

الطعن رقم ٥٥٧ لمسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦

من المقرر أن غكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها نما تطعشن إليه وتطرح ما عبداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى، ومن حقها أن تأخذ بـأقوال الشباهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى متى وقفت بها وإرتاحت إليها .

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٦ مكتب فتي ٢٧ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٠

إن نحكمة الموضوع كامل الحوية في أن تستمد إقتناعها من أى دليل تطمئن إليه ولها أن تعول على أقوال الشاهد في إحدى مواحل التحقيق ولو خالفت ما شهد بـه أمامهما دون أن تبين الطلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها.

الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٢٥ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ١٠١ يتاريخ ١٩٧٧/١/١٧

— يكفي لتوافر ركن القوة في هذه الجريمة أن يكون الفعل قد إرتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه. وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شجلها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراء على المجنى عليه، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أخداً بأقوال شهود الإثبات التي إطمان إليها والتقرير الطبى الشرعى أن المتهم أمسك بالمجنى عليها عنوة وطرحها وخلع عنها صوراها وكشف عن موضع العقة فيها ووضع أصبعه فيه فاحدث بها صحيحات بالفخذ الأيمن وجرحاً صطحاً بالفرح فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإقبات توافر جريمة هنك العرض بأركانها بما فيها ركن القوة. ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم على إستقلال متى كان ما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قياء .

 إن في إطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإلبات صا يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات الدى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بهما إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يبؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى قاضى الموضوع .

- من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة منى ثبنت صحتها وإقتمت بصدورها عمن نقلت عنه فلا وجه لتعييب الحكم أخذه بالقوال شهود الإثبات فيما نقلوه عن المجنى عليها على الرخم من نفى الأخيرة الإدلاء بها إليهم - على فرض صحة ما يقوله الطاعن في طعنه - إذ لا عبرة بما إشملت عليه أقوالها في التحقيقات مفايراً لما إستند إليه الحكم من أقوال نقلاً عنها لأن المسيرة بما إطمأنت إليه المحكمية فيما إستخلصته من أقواضها عليه واقتمت بصدورها عمن نقلت عنه .

أن عقيدة أخكمة إغا تقوم على المانى لا على الألفاظ والمانى وبذلك لا يضير الحكم أن يورد على
 لسان والدة أفنى عليها إنها كانت منهارة في حين أنها قررت في التحقيقات أن إبنتها كانت مضطوبة
 وخالفة لأن المشرك بن التبيرين واحد وهو أن المنى عليها كانت في حالة نفسية سيئة

- لما كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن التقرير الطبى الشرعى أن بالمجنى عليها مسحجات ظفرية بالفخد الأيمن تحدث من إنهماس الأظافر بالجسم أما الجرح الحدث السطحى وكذا الجرح بالفرج فجائز الحدوث من ظفر المتهم عند محاولته الإيلاج وأن غشاء بكارتها صليم وكمان مؤدى ما أورده الحكم لا يمدل على حدوث إيلاج بالقبل وإنحا بغلم الأصبع في موضع العفة وهو مالا يتعارض مع ما نقله الحكم من أقوال والد المجنى عليها نقلا عن إبنته بأن الطاعن وضع أصبصه في فرجها فإن ما يشيره الطاعن في محصوص التعاقس بين الدليلين القولى والفنى يكون على غير أساس .

لما كانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها، فإنه لا
 عمل لما ينماه الطاعن من إطفال الحكم إيراد أقوال الطفل المرافق للمجنى عليها والتي تفي التهمة عنه.

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٧

أن يشوبهما تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق - مما يغدو معه النعى على الحكم في هذا الشأن على غير أساس سليم.

الطعن رقم ٩٩٦ لمننة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٠٢١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٧

من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نضى الفصل المكون للنجريمة أو إستحالة وقوع الواقعة على الصورة التي رواها الشهود، وإنما مجرد إثارة الشبهة في الدليل الذي إطمأنت إليه المحكمة، يعتبر من قبيل المدفاع الموضوعي كاخال في العقمن الماثل - حيث فم يفصح المدافع عن الطاعن عن هدفه من المعاينة.

الطعن رقم ٩١٦ لمنة ٤٦ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣

- متى أخذت المحكمة بشهادة شاهد، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدلهاع لحملها على عدم الأخذ بها .

- غكمة المرضوع أن تعرض عن قاله شاهد النفى ما دامت لا ثقق بما شهد به وهى غير ملزمة بالإشارة إلى القوال هذا القوال له المستند إليها وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردتها، دلالة في أنها لم تطعنن إلى أقوال هذا الشاهد فأطرحتها. فإن ما يعاه الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الماهنوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى وملغ إطعننائها إليها ثما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه أمام محكمة النقض.

إن الدفع يتلفيق الإتهام - بفرض إثارته - من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً من
 أخكم ما دام الرد مستفاداً ضمنا من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها.

الطعن رقم ٩٤٣ نسنة ٤١ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٤٨ يتاريخ ١٩٧٧/١/٩

من القرر أن اغكمة لا تلنزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليــه قضاءهــا وفـى عـــلـم تعرضها لأقوال بعض من سئلوا في التحقيقات ما يفيد إطراحها والهمتنانا منها للأدلة التي بينها الحكم .

الطعن رقم ٩٥٨ لمنتة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ٩/٥/٧/١

من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو إقتاع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه فلمه أن
 يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة برتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه.

 لما كان القانون الجنائي لم يجعل إلبات جرائم تسهيل الإستيلاء بغير حق على مسال الشركة أو الإضرار العمدى بحصالحها أو التزوير في محرراتها طريقاً خاصاً، وكان الحكم المطعون فيه صول على أقوال شهود الإلبات وما خلص إليه تقرير لجنة القدعى وما ثبت للمحكمة من إطلاعهما على مستندات الصرف في ثبوت الإتهام وإدانة الطاعنين. وكان من المقرر أن تقدير أدلة الدعوى من إطلاقــات محكـــة الموضــوع فــلا يعيبه الإلتفات عن أى دفماع موضوعي.

 وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدوه التقدير الذى تطمئن إليه يغير معقب وعنى أخذت بأقوال الشهود دل ذلك على إطراحها جميح الإعتبارات الني مساقها الدفاع خملها على عدم الأعذ بها.

 قول الدفاع بوهمية الإصلاحات مرود بأن المحكمة غير مقيدة بـالا تـاخد بـالأقوال الصريحـة أو مدلولهـا
الطاهر بل ها أن تركن في صبيل عقيلتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقــاتق القانونيـة المتصلة بها إلى ما تستخلصه من مجموع العناصر المطروحة عليها.

الطعن رقع 1 • • 1 السنة 2 ء مكتب قفى 4 4 صفحة رقع ٢٧٦ بتاريخ 14٧/٢/١٣ من المقرن أعماد المستقدة وإن المستقد الم من المقرر أن وزن أقوال الشاهد مووك لتفنير محكمة الموضوع ومنى أعماد بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات اللى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأعماد بهما ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقص.

الطَّعَنْ رقَّم ١٠١٨ لسنَّة ٢٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٤

من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريبات وأقموال
 الضابط ثما يسوغ الإذن بالتفنيش ويكفى الإسناد واقعة إحراز الجواهر المتعدرة لدى الطاعن ولا تسرى فيها
 ما يقدمها بأن هذا الإحراز كان بقصد الإتجار دون أن يعد ذلك تناقضاً في حكمها، ومن شم فيان ما يشيره
 الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

— إن محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال شبهود الإثبات وتطرح أقوال شبهرد النفى دون أن تلتزم ببيان السبب، مادام الرد على أقوال الآخرين مستفاداً من الأخذ بأدلة الثبرت الني أوردها الحكم، وكان المبين من أسباب الحكم المطمون فيه أنه قد ثبت في يقين المحكمة بعد فحصها لدفيرى أحوال مكتب المتعدوات والمروز وقوع العنبط والتفتيش في الوقت الذي شهد به شاهدا الإثبات، فإن ما يشيره الطاعن في هما الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها في أد مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقش.

الطعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٢٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣٠

خكمة المؤضرع أن تأخذ بقول للشاهد في أية مرحلة من مواحل التحقيق أو المحاكمة، متى إطمأنت إليه
 وأن تلتفت عما عداه دون أن تلتزم بيهان العلة في ذلك .

- لا تثريب على المحكمة إذ هي لم تشر إلى ما لم تطمئن إليه مـن تحريات معاون المباحث - التي ضعفها تفريره وشهد بها في التحقيق - تما لم يؤيد بدليل ما، ذلك لأنـه وإن كمان محكمة المرضوع أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات - بإعبار كونها معرزة فحسب لما مساقته من أدلة - إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلاً بذاته أو قرينة بعينها على الواقعة المراد إلياتها .

الطعن رقم ١٠٨٧ نسنة ٤٦ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣٠ لما كان نحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إمناد التهمة إلى المتهسم أو لعدم كفايمة أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت الني قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهسم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الإثبات. ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد ممن بـين أدلة الإتهام التي ساقتها النيابة العامة ما شهد به جابط مباحث مركز تلا من أنه بناء على إذن من النيابية العامة إنقل إلى مسكن المطعون ضده الأول حيث أسفر تفتيشه عن طبط فرد خرطوش صناعة محلية عيار ١٦ ويداخل ماسورته طلقة فارغة من نفس العيار عنا وصط أكوام من الحطب على سمطح المنزل، وكان يسين من الإطلاع على التقوير الطبي الشرعي الموفق بالمفردات المضمومة أن حالة المجنسي عليمه الإصابيمة بـالرأس حدثت من عيار ناري معمر بالرش الذي إصطو به ومن المكن حدوث هذه الحالة الإصابية بإستعمال مشل السلاح المغبوط على النحو الذي قرره المصاب وفي تاريخ يعاصر تاريخ الواقعة، وأن السلاح المضبوط عبارة عن فرد خرطوش بروح واحدة صناعة محلية يدوية ماسورته غير مششبخنة عيار ١٦ صباخ للإستعمال وقد أطلق في تاريخ يعاصو تاريخ الواقعة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيــه قــد إلتفـت عن هذا الدليل من أدلة الثبوت ولم تدل المحكمة برأيها فيه كما لم تعرض في أمياب حكمها لتهمني إحراز السلاح والذخرة المسندتين للمطعون ضدهما مع ما تضمنه منطوق الحكم من القضاء بمصادرة السيلاح المضبوط، فإن ذلك ينبيء عن أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بعناصر الدعوى وتمحص أدلتها يما يعييمه

ويوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقع ١٩٢١ نسنه ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١

لما كان وزن القوال الشهود وتقدير الطروف التي يؤدون فيها شهاداتهم والتعويل على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبيهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراهما وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة خمكمة النقش عليها، فإن مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعنين إسستاداً إلى أقوال شهود الإثبات هو إطواح ضمني لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخمة .
بها .

- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تأخذ بالقوال المجنى عليه في التحقيقات ولو عالفت أقواله أمامها .
- لا يشترط أن يكون الأدلة التي إعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيمة المحكمة في لا ينظر إلى دليل بعينه لمنافئته على حدة دون بافي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كرحدة مؤدية إلى منا قصده الحكم منها ومنتجة في إقتماع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه .

- تقدير ركن التحيل أو الإكراه في جريمة اختلف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بقير معقدير ركن التحيل أو الإكراه في جريمة اختلف مسألة موضوعية تفصل فيها عكمة الموضوع بقير بالموسع مع الما التحيية على بالميت في دار المجتنى عليه وإيهامه إياه رغبته في ثقاء والده ثم إصطحابه معه على دابته إلى بلدة بعيدة على بلدته حيث مملمه إلى الطاعن التاتى الذى أوهمه بدوره أنهما في طريقهما إلى والده وأعمد بجوب به وسط الحقول زهاء صاعبين إلى أن وصلا إلى قرية تابعة لمدينة الفيوم ظلا بها حتى الفروب ثم عاد أدراجه به إلى منول الطاعن الأول فإن هذا الذى أورده الحكم يسوغ به الإستدلال على توافو ركن التحييل في حق الطاعين الأول فإن هذا الذى أورده الحكم يسوغ به الإستدلال على توافو ركن التحييل في حق

الطعن رقم ١١٧٨ أسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ٢٨/٢/٢٨

إن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتى الموت والإصابة الحظاهى التي تجاوز الحد الله عن التي تقطيع الله و كرانه الحجارة الموت أو الجرح وإذ الله و كان الحكم قد إستخلص في تدليل سائغ أن سرعة السيارة قيادة الطاعن قد تجاوزت الحد الذي يقتضيها السير في الطريق بسيارة محملة هي ومقطورتها بالأسمنت في ليل ساءت فيه الأحوال الجوية وهطلت الأمطار وعلى مرأى منه وعلى بعد فحسين مواً على حد قوله – حادث تصادم آخر – فلا تعقيب عليه .
إن تقدير السرعة كمنصر من عناصر الحظاه و مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها إلى قاضى الموضوع.

الطعن رقم ١٩٠ السنة ٢٦ مجموعة عمر ٢١ صفحة رقم ٢٦٨ يتاريخ ١٩٢٩/٤/١١

١) يجب - لنطبيق المادة ٢٨٤ عقوبات - أن يبين بالحكم الفعل الذى حصل التهديد بإرلكاب للإستيثاق
 من تحقق أركان جويمة النهديد. فإذا خلا الحكم من ذلك تعين نقشه

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٢٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٣٤٠ بناريخ ١٩٧٧/٣/١٣

من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام هوجبات الرافة أو حدم قيامها من إطلاقات محكمة الموضوع ودون معقب دون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي إرتانه، لما كان ذلك وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دانه من أجلهما فمإن ما يغيره الطاعن في أن الحكمة لم تعامله بالرأفة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات يكون في غير محله .

الطعن رقم ١٢١٩ نسنة ٢٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٣

لهكسة الموضوع أن تعرض عن قاله شهود النفى ما دامت لا تلق بما شهدوا به وهى غير ملومة بالإشارة إلى الموالهم ما دامت لا تستند إليها وأن فى قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردتها دلالة فمى إنهسا لم تطمئن إلى اقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها .

الطعن رقم ١٢٢٠ نسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ٥/٦/٧٧/١

من المقرر أن محكمة الموضوع لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليليـة لعنـاصر الدعـوى المطروحـة علمي بساط البحث وأن الطمن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيهـا هـو مـن ومسائل الدفـاع التمي تمونـم لتقدير الحكمة .

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٦ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ١٥؛ يتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨

لا كان من القرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خملاف بشأن
 تلك الراقعة، فلا بأس على المحكمة أن هي أوردت مؤدى شهادتهم هملة ثم نسبته إليهم جميعاً تفادياً
 للتكرار الذي لا موجب له.

- أن هنك العرض هو كل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخمدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانوناً أن يؤك القعل أثر بالمجنى عليه كأحداث إحتكاك أو إيهلاج يبرك أثواً وكان الحكم المطعون فيه قد إستدل على ثبوت إرتكاب الطباعن للفعل المكون للجريمة بالقوال المجنى عليه وبافي شهود الحادث من أن الطاعن كان يضع قضيه في دير المجنى عليه فإن هذا السدى خلص إليه الحكم مائغ وكاف لحمل قضائه ويتحقق به أركان الجريمة الى دان الطاعن بها.

من المقرر أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التي إعتمد عليها الحكم بحيث يسىء كل دليل فيها ويقطع في كل
 جزئية من جزئيات المدعوى إذ الأدلة مسائدة ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليسل بعيشه لمنافشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها.

الطعن رقم ۱۲۹۲ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١

لا كان من حق المحكمة أن تستبط معقدها من أى دليل يطرح عليها، وليس ثمة ما يمنع محكمة الجنح من أن تأخذ بتقرير خيير قدم للمحكمة المدنية منى إطمانت إليه ووجدت فيه ما يقدمها بإرتكاب المهم للجريمة، ولما أن تفاضل بين تقارير الخيراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن الأصر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل، وكانت المحكمة قد إطمانت إلى ما تتجدنه تقرير دعوى إثبات الحالية من وجود عجز في الأخشاب التي تسلمها الطاعن وأطرحت في حدود سلطها التقديرية تقرير الخيير الإستشارى فإنه لا يجوز عبد المختلفة المختلفة في ذلك أمام محكمة النقض ما دام إستادها إلى التقرير السابل ذكره سليماً وهي غير مازمة من بعجز ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهي من جانهها حاجة لاغذة هذا الإجراء.

الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨

الأمر في تقدير آراء الحديراء من إطلاقات محكمة للوحدوع، إذ هو متعلق بسلطتها في تقدير ادلة
 الدعوى ولا معقب عليها فيه. وأن أخد المحكمة يتقرير الجير وإطمئنانها إليه مضاده أن ما وجمه إليه من
 مطاعر، لا يستند إلى أساس فلا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض.

— أن ما يغيره الطاعن من تعيب الحكم المطعون فيه من تعويله على تقرير الحير في أن المقدر موضوع الإتهام يقع جميعه داخل خط التنظيم في حين أن المستدات التي قدمها الطباعن تفيد أن البناء كان قائما قبل صدور قرار التنظيم لا يكون له عمل لما سلف، ولما هو مقرر ايضاً من أن الأدلة في المواد الجنائية إلى صدور قرار التنظيم لا يكون له عمل لما سلف، ولما هو مقرر ايضاً ما دام يصح في العقبل أن يكون غير ملتم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها من بافي الأدلة القائمة في الدعوى ومن ثم فيحسب الحكمة أن أقامت الأدلة على مقارفة الطاعن للجرعة التي دين بها بما بحمل قضاءها وهو ما يفيد ضمناً إنها لم تأخذ بدفاعنه وإذ كان من المقرر أن أعمال البناء والتعلية والندعيم عظورة من وقت إعتماد خط التنظيم في الأجزاء البارة عده وكان الثابت سواء من تقرير الحير أو من الحضر الخرر بموقة مهندس التنظيم أن البناء المذى أقامه الطاعن وقع في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم بما تتحقق به أركان الجرعمة التي دين بها، فإنه لا

تناقض بين ما جاء بتقرير الحبير من ثبوت أن العقار جمعه يدخل ضمن توسيع الشارع وخط التنظيسم وبين ما اثبته مهندس التنظيم بمحضوه من أن الطاعن أقام البناء في أرض المنفعة العامة، ذلك أن الأرض المداخلسة ضمن خط الننظيم لا تخرج عن كونها. أرضاً خصصت للمنفعة العامة.

الطعن رقم ١٤٩٥ نسنة ٤٦ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٤

من المقرر أنه وإن كان محكمة الموضوع أن تقعنى بالبراءة منى تشككت فى صحة إسناد التهمسة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الإثبات .

الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ٤/٤/٧/٤

لما كانت الطاعنة لا تجادل في علمها بممارسة الفتيات المقيمات بمسكنها الدعارة وإنما تقتصر بجادلتها علمى إنشاء القصد الجنالي لديها، وكان تقدير قيام القصد الجنالي أو عدم قيامه – من ظروف الدعوى يعد مسألة تعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بفير معقب، وكان ما أثبته الحكم على ما تقدم ذكره مس أن تمارسة الفيات السالف ذكرهن الدعارة كان معلوماً للطاعنة تما قررته من أنها كانت تعلم بذليك، فإن ملما أورده الحكم يعد ساتفا الإستظهار تحقق القصد الجنائي لدى الطاعنة في الجريمة اليي دانها بها.

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٦ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ٢٤٠ يتاريخ ٢٤١/٧/٢/١٤

— إن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من إعتصاص محكمة الموضوع وحدها وهمى حدة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها وإطعنتانها إلى ذات إلى ذات الأدلة بالنسبة تقديم حسب تقديرها وإطعنتانها إلى ذات إلى ذات الأدلة بالنسبة لتهم آخر وإذ كانت انحكمة قد إطمأنت إلى أقوال رئيس المباحث وما تضمنته تحرياته وأحملت بتصويره للواقعة بالنسبة للطاعن وحده دون المهمين الآخرين الذين قضت بيراءتهم. فإن ذلك حق ضا. لأن نحكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى.

- للمحكمة أن تعول في عقيدتها على ما جاه بتحريات الشرطة بإعتبارها معززة لما سافته من أدلة ولها أن تجرئها فتأخذ منها بما تطمئن إليه ثما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداه، لما كمان ذلك وكمان الحكم قمد حصل أقوال رئيس المباحث وتحوياته بما لا شبهة فيه لأى تناقض، فإن ما يشيره الطاعن في صدد تعارض - لما كان الحكم المطعون فيه لم يستدل على توافر نية القتل في حسق الطاعن بالباعث على الجرعة، كما يزعم الطاعن في وجه الطعن - بل إستدل عليها بقوله " ... أنه قد أقدم على إطلاق سلاح نارى - بندقية خوطوش كان بجملها غذا الفوض، وهو صلاح قاتل بطيعته، كما أن مكان الإصابات التي كشفها الطبيب الشرعي في تقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته تقطع بأنه قد تعصد إزهاق روحه ... " ولما كان قصد القدل أمرأ على لا يدرك بالحس الطاهر إنما يدرك بالظروف الخيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الحاجية التي يأتيها الجاني واتم عما يضمره في نفسه. فإن إستخلاص هذه النبة من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية وإذ ما كان الحكم قد دلل على قيام هذه النبة تدليل طبي قيام هذه النبة تدليل طبي قيام هذه النبة تدليلاً سائفاً وإضحاً في إثبات توافرها لدى الطعن، فإن نعى الطاعن يكون في غير محله.

- ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مصمون الدليل الفني، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملامة والتوفيق. وكان الحكم المطمون فيه قد أورد في بهاته لواقمة الدعوى أن الطاعن أطاق على الجنى عليه أعرة نارية من البندقية الحرطوش المضبوطة من عبار ١٧ الحاصة بالمشهم الوابع ونقل عن شهود الواقعة وهم المشهمين من الثنائي إلى الحاس قولهم أن الطناعن أخذ من المشهم الوابع بندقية الحرطوش المرخصة له الإطلاق أعيرة منها إبتهاجاً بالعرس، وعندما مر عليهم تقرير الصفة الشريحية أن الجنى عليه أصب في فراعه الأيمن وقل داينة قديلاً - كما نقبل الحكم من نازية من مقدولات أطلقت من أسلحة خرطوش من مثل البندقية المشبوطة وأن الوفاة نشأت عن هذه الإصابات وأن السلاح المضبوط عبارة عن بندقية خرطوش ذات ماسورتين غير مششختين عبار ١٧ الإصابات وأن السلاح المضبوط عبارة عن بندقية خرطوش ذات ماسورتين غير مششختين عبار ١٧ وما خلف عن تلك الأدلة وأطلقت في وقت يفلق وتاريخ الحادث وكان الطاعن لا يجادل فيما نقله الحكم عن تلك الأدلة الشريحية وفحص السلاح المضبوط بل يتطابق معهما في عصوم قولهم وكان قول الطاعن بالعثور على التشريحية وفحص السلاح المضبوط بل يتطابق معهما في عصوم قولهم وكان قول الطاعن بالعثور على التنقيض عار ١٢ أعيرة من عبار ١٣ أعيرة من عبار ١٣ المناقش طالما أن الحكم لم يورد هذا الأثر في مدوناته لأن المكمة غير ملزمة بالتعدث في حكمها إلا عن النقش طالما أن الخكم تم يورد عقال الطاعن لا يحارى النظاعن لا يحارى الطاعن لا يحارى المؤلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها، ولم يكن هذا الأثر بندى إعتبار لدى الحكمة طالما أن الطاعن لا يحارى

فيما أثبته الحكم نقلاً عن الشهود بأنه هو وحده الذى اطلق الإعبرة النارية على المجنى عليه من المسلاح المضبوط، وفيما نقله عن الدليل الفنى من أن الإصابات المشاهدة بالجئة تحدث من أعبرة تطلق من مشل المسلاح المضبوط عبار / 17 وكان الحكم قد خلا لما يظاهر دعوى الحلاف بين المدليلين القولى والفنى فى هذا الخصوص لما تضعى معه دعوى التعرض بين هذين المدليلين ولا محل ها.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ٢٥/١/٧/١

من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مظاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره القدير الذى تطمئن إليه.

الطعن رقم ٤٥ أسنة ٤٧ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ٢٥/٤/٢٥

- من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية يتقلها شمخص عن آخر منى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تحفل الواقع في الدعوى، وكان الحكم المطعون فيسه قمد الهستح عن إطمئنانه إلى صحة ما أدلى به الجنى عليه للشاهدين سائفي الذكر وعول على ما نقلاء عنه من أنه قمال إن الطاعن هو حاربه، فإن ما يثيره الطاعن حول إستدلال الحكم بهسلمه الأقوال لا يعدو أن يكون جدلاً موضوع لا تقبل إثارته أمام النقيض .

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٧ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٨٨٨ يتاريخ ٣٠/١٠/١٠

متى كان بين من الإطلاع على مدونات الحكم الإبتدائي الذى إعتق الحكم المطعون فيه أسبايه أنه حصل واقعة المدعوى بما مجمله أن المجمى عليه قد توفى على أثر تعاطيه حقنة تحتوى على مادة البنسلين كان الطاعن - وهو طيب الإدارة الصحية للشركة التي يعمل بها المجنى عليه - قد قرر علاجه بها وبعد أن أورد الحكم مضمون الأدلة التي أقام عليها قضاءه ودفاع الطاعن خلص إلى عدة تقريرات تسائد إليها في إدائته للطاعن من بينها قوله " أن ما ذهب إليه الطيب المنهم وأيدته فيه المعرضة التي تعصل تحت رئاسته من أن الحقنة التي توفي المجنى عليه من أجلها على أثرها هي الحقنة الثانية من بين الحقن الثلاث التي وصفها له لا يقبل عقلاً ولا يحكن التسليم به لأنه طلاً كان من المقطوع به يساطة أن المجنى عليه المذكور مصاب بحسامية ضد من هذا المقار فإنه لا يتصدور تعاطيه له لأول مرة دون أن يصرض من جراء ذلك لا إلية

مضاعفات على نحو ما إدعاه الطبيب المنهم ثم ملاقاته المرت فور تعاطيه له للمرة الثانية أو بعد ذلك بفترة وجيزة أقصاها عشرة دقائق رغم كل عاولات إصعاله " -- لما كان ذلك وكان ما أورده الحكيم في هذا الشأن يتعارض مع ما نقله عن تقرير الطبيب الشرعى من أن الحساسية التي تنتيج عن مادة البنسلين قبد تحدث ولو كان قد تكرر الحقن بها لقوات طويلة صابقة، وأنه وإن كان الأصل أن نحكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير القوة التدلية العناصر الدعوى المعروضة على يساط البحث وهي الحبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها إلا أنه من المقرر أنه متى تعرضت الحكمة لرأى الخبير في مسألة فنهة بحثة فإنه يتعين عليها أن تستند في تغييره إلى أصباب فنهة تحمله وهي لا تستطيع في ذلك أن تحل عمل الحبير فيها، لما كان ذلك، فإن ما قال به الحكم على خلاف ما ورد يتقرير الطبيب الشرعي مجرداً من سنده في فيها، لما كان ذلك، فإن ما قال به الحكم على خلاف ما ورد يتقرير الطبيب الشرعي مجرداً من سنده في في صحة هذا الرأى أن تستجلى الأمر عن طريق المختص فياً أما وهي لم تلمل فبإن حكمها - فضلاً عن فساده في الإصدلال - يكون معياً بالقصور.

الطعن رقم 1 1 لعندة 2 كم مكتب فقى ٢٠ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١ من المقرر أن تقدير آراء الحيراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعزاضات مرجمه إلى محكمة الموسوع التي فا كامل الحرية في تقدير القوة التدليلة لتقدير الحير القدم إليها، دون أن تلوم بندب خبير آخر ولا ياعادة المهمة إلى ذات الحير ما دام إستادها في الرأى الذي إنتهت إليه هو إستاد سليم لا يجافي المتقادون .

الطعن رقم ۱۵۲ لعندة ۲۷ مكتب فتى ۲۸ صفحة رقم ۲۱۵ بتاريخ ۱۹۷۷/وارك - من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيهما شهادته وتعويل القصاء على قولـه مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلـه المنزلـة التي تراها وتقدره القدير الذي تطمئن إلي.

 4) لما كان ما أثبته الحكم كافياً لشهم واقعة الدعوى وظروفها حسما تبينها المحكمة – وتتوافر به كافة الأركان القانونية فجريمة القتل الحقاً التي دان الطاعن بها فإن ذلك يحقق حكم القانون إذ لم يرمسم القانون شكارً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها.

لا يعيب الحكم عدم تحديده أى من إطارات المقطورة قد صدم انجنى عليه ذلك إذا هذا ليس ركناً مسن
 أركان الجريمة فإن منهى الطاعن في هذا الخصوص إلا يكون سديداً. فضالاً عن أن الصابت من مدونات

الحكم – وهو ما لا ينازع فيه الطاعن – أنه كان يدفع القطورة من الخلف بما لا يكون معه مجديا ما يشيره من أن المجلة الخلفية لها هي التي أصابت المجنى عليه.

٣) من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط
 الحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صسور أخرى
 ما دام إستخلاصها مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والنطق ولها أصلها في الأوراق.

٤) من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على قولـ مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلـة التي تراها وتقدره اللدي المنزلـة التي المنافقة المن

ه) من القرر أن تناقص الشاهد أو تصاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائماً لا تناقص فيه. ولما كان الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم عند ايراده لأقوال الشاهد له أصله الشابت في الأوراق فالا جناح على الحكمة إن هي اعتمدت على شهادته ضمن ما إعتمدت علي شهادته ضمن ما إعتمدت علي تشهادته ضمن ما إعتمدت عليه كانت المهادة الشاهد سائف الذكر.

٢) الأصل أن المحكمة الإستنافية تحكم على مقتنتي الأوراق وهني لا تجرى من التحقيقات إلا منا ترى أزوما لإجرائه

٧) مثول الطاعن أمام محكمة أول درجة وعدم تحسكه بسماع شاهد الإثبات بعد تنازلاً عنمه ومن ثرم فإن
المحكمة الإستثنافية إن إلتفت عن ذلك الطلب لا تكون قد أعملت يحق الطاعن في الدفاع علمي فرض أنــه
قد طلب سماعه أمام محكمة ثاني درجة.

٨) يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً عبدداً وإذ كبان الطباعن لم يقصح عن أوجه الدفاع الني ضمتها مذكرته القدمة منه حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة فإن منعى الطاعن على اخكم إغفاله التعرض ما يضحى غير سديد.

 ٩) من المقرر أن تقدير الحفظ المستوجب لمستولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض.

١٠ السرعة التي تصلح للمساءلة الجنائية في جريحي القتل والإصابة الخطأ ليست ها حدود ثابعة وإثما هي
 التي تجاوز الحد الذي يقتضيه ملابسات الحال وظووف للمرور وزمانه ومكانه.

١١ نقدير ما إذا كانت السرعة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعة يرجم الفصل فيها فحكمة الموضوع وحدها. ١٢) من المقرر أن تحرير الحكم على نحوذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام ق.د قضى بتأييد الحكم الإبتدائق المستأنف أخذاً بأسبابه تما يجب معه إعبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثاني درجة.

الطعن رقم ١٥٨ لمنقة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٢

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي
توكل إلى مسلطة التحقيق تحت إضراف محكمة الموضوع وإذ كانت المحكمة قد اقصحت عن عدم إطمئناتها
إلى جدية التحريات التي بني عليها أمر التفتيش - للأسباب التي حاصلها إشدمال محضر التحريات على
جمع غفير من الناس مع خلوه من بيان محل إقامة أي منهم أو مهتنه أو أي بيان آخر يفسد في التحقيق من
خصيبه فضلاً عن عدم الموصول إلى الإمم الكامل للمطمون ضده - وقم تمر هي تحق حاجة للرجوع إلى
الضابطة المدى أجرى المحريات في هذا الشان، صواء بسؤاله أو تقصى ما عسى أن يكون قد ورد باقواله
لذ كان ذلك، وكانت تلك الأسباب من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته المحكمة عليها من إنشاء الدلائل
الكان ذلك، وكانت تلك الأسباب من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته المحكمة عليها من إنشاء الدلائل
الكافية لتحديد شخصية المطمون ضده بإعتباره المعنى بالتحريات فإنه لا يجوز من بعد مصادرة المحكمة في
عقيدتها أو مجادلتها فيما إنتهت إليه .

الطعن رقم ۱۷۱ لسنة ٤٧ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ٥٥٩ يتاريخ ١٩٧٧/٦/١٣

 ١) من القرر أن الدفع ببطلان القبض والتغنيش إنما هو من الدفوع القانونية المتعلطة بالواقع التمي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم
 عما, مقوماته نظراً لأنه يقتضي تحقيقاً تماى عنه وظيفة هذه الهكمة.

 ٢) من المقور أن تعييب التحقيق الإبتدائي أمام محكمة النقض غير جائز ومن ثم فإن ما يثيره الطماعن بشأن بطلان تحقيقات الديابة المسكرية يكون في غير محله.

٣) لما كانت اليابة المسكرية قد قررت علم إحتصاصها بالواقعة وكان قضاء هذه اغكية قد جرى على أن النيابة العسكرية هي صاحبة القول الفصل اللذي لا تعقيب عليه فيما إذا كانت الجريمة تدخل في إخصاصها وبالتالى في إختصاص القضاء المسكري ومن ثم يكون النمي على الحكم باله صدر من جهة فير عندمن من القانون.

3) إذا كان المدافع عن الطاعن أثار بجلسة المحاكمة أن الطاعن كان منه يقبل عن ثمانية عشر عاماً وقحت الحادث دون أن يقدم الدليل على ذلك ثم أثبت تنازله عن العمسك بهما، الدفيع وإذ كمان هذا الدفيع القانوني ظاهر البطلان فلا حرج على المحكمة إن هي إلتفت عن الرد عليه ويكون ما يثيره الطاعن بشأنه على غير أساس.

ه) إن ما يدره الطاعن من إنتفاء تية السرقة لديه مردود ذلك أن التابت من مدوسات الحكم المطعون فيـــه
 أنه قد خلص في بيان كاف إلى توافر أركان جربمة الشروع في السرقة وتوافر الدليل عليها فلا يعيه عــدم
 غدانه صراحة عن نية السرقة.

٧) لا يعيب الحكم أن يحيل في ايواد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها، ولما كان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من ألدوال الشاهد العي أحال إليها الحكم لها معينها الصحيح في الأوراق فإن نعيه في هذا الصدد يكون في غير محله.

 ٨) من المقور أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وصائر العناصر المطروحة أمامهما على بساط البحث العمورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقساعها وأن تطرح مما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها سالفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وها أصلها في الأوراق.

 ٩ لا يشترط في الدليل أن يكون صويحاً ودالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الإستناج تما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات.

١٠ لا يقدح في سلامة الحكم خطأ اغكمة في تسمية أقوال المنهم إعوافاً طالما أن الحكمة لم ترتب عليه
 وحده الأثر القانوني للإعواف.

(1) فحكمة الموضوع أن تاخذ باقوال متهم على متهم آخر ولو كانت واردة فى محتسر المسرطة متى الراحة متى المسرطة متى الراحة الله الله ولو على عنها فى مراحل التحقيق الأخرى، ومن شم لؤاته لا يكون ثم تحل لعنها المسلمة على المسلمة المسلمة

١٧) من القرر أن قصد القتل امر خفى لا يعرك بساخس الظاهر وإنما يسترك بالطروف اغيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيها الجانى وتتم عما يضمىره فى نفسته، وإستتخلاص هذه الينة من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.

١٣) لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الثالث أو المدافع عنه قمد دفع أى منهمما بأن الإعتراف المنسوب إليه قد صدر منه نتيجة إكراه وقع أثناء التحقيق معه، فلا يقبل منمه أن يشير همذا الأمو لأول مرة أمام محكمة القفض.

الطعن رقم ٢٢١ أسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٢١٣ يتاريخ ٢/١/١٩٧٧

— أن قميد القتل أمر خفى لا يبدرك باخس الظاهر وإنما يهرك بالظروف المجطة بالدعوى والأسارات والمظاهر اختارجة التي ياتيها الجاني وتنم عما يضمره فنى نفسه، فإن إستخلاص هذه النبة من عناصر والمظاهر اختارجة التي ياتيها الجاني وتنم عما يضمره فنى نفسه، فإن إستخلاص هذه النبة من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود مسلطته التقليرية. ولما كان الحكم المطمون فيه قد دلل على قيام هذه النبة وحرجها إحتام النزاع حول شفل منصب العمودية بالبلذة وترضيح عن ظروف الدعوى ومن صفية مسهقة مرحها إحتام النزاع حول شفل منصب العمودية بالبلذة وترضيح المجنى عليه نفسه للمنصب منافساً أخوى المنهم وتوافرت من إستعماله ملاحاً ثميناً " مطواه " من شائها العمدة الموقفية من حسم الجسى عليه وتصددت هذه النبة بنفس النهم وتوافرت من إستعماله ملاحاً ثميناً " مطواه " من شائها أن تُعدث الوفاة وتسليده طعنات منها بقوة وعنف إلى مواضع قاتلة من جسم الجسى عليه وتصددت هذه الطمع الشرعي الطمعات التي كشف عنها التقرير الطبى الشرعي الطعنات عن قميد منه قبله وروحه فكان أن أحدث به الإصابات التي كشف عنها التقرير الطبى الشرعي والتي أودت بماته ". وهو تدليل سائغ على توافر نبة القبل لدى الطاعن ومن ثم يكون منعاه على الحكم في هذا الخصوص غور سديد.

- سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقدائع خارجية يستخلصها القداضي منها إستخلاصاً، وكان يكفى لنحقق ظرف الدوصد مجرد تربص الجانى للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت في مكان يتوقع قدومه منه ليتوصل بذلك إلى مفاجاته بالإعتداء عليه، وكان الحكم قد دلل على توافر ظرفي سبق الإصرار والنوصد في حق الطاعن بقسسوله: " وحيث إن سبق الإصرار متوفر من الظروف التي ساقتها الحكمة من قبل ومن وجود النزاع والضفينة المسبقة فيما بين المتهم والمجنى عليه هذا النزاع الذي دار حول منصب المعودية بالبلدة فاقدم المتهم على إلله بعد أن تروى في تفكره وتدبر أمر الخلاص من المجنى عليه معداً مطواه " سلاحاً كيناً " يزهق بها روح المجنى عليه وراصداً خطوات المجنى عليه ومتبعاً مساره وكامناً له بالطريق حتى إذا منا ظفر به عند أويتها لبلدته إنهال عليه طعناً بالمطواة عدادًا به الإصابات التي أودت بحياته على ما ورده التقرير الطبي الشرعي وحيث إن التوصد ثابت وقائم من النزاع المسبق ومن إتخاذ المنهم الطريق وسط المزاوع فيما بين بلدة كفور الرمل وعزبة فيشه مسرحاً لجرمه كامناً للمجنى عليه بسه ومستوصداً إيهاء بهمنا الطريق المصند بين المزارع منتظراً إيابه إلى بلدته على ظهر دابته وعن علم مسبق بهذا الأمر وتوقيناً إنتفاه المنهم القارفية جرمه حوالي الساعة الثامنة والنصف مساء يوم الحادث حين أن إنحسر المرور على هذا الطريق الواقع خدارج المهدة " ولما كان ما إستظهره الحكم للإمتدالال على توافر ظرفي مسق الإصوار والتوصد من وقائع وأمارات كشف عنهما له مدينه الصحيح من الأوراق ومما يسوغ هذا الإستخلاص فإن ما يثيره الطاعن في هذا المسدد لا يكون له على.

1) من القرر أنه ليس بلازم قيام التطابق بين الدليان القولى والفتى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تنافضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق، وكان البين من مجموع ما أورده الحكم المطنون فيه متقولاً عن الطاعن أنه طعن المجنى عليه بطواه عدة طعنات عددها بثلاث أو أكثر كذان أحدث به الإصابات التي كشف عنها الشيري الطبي والتي أودت بحياته ومن شم فملا يقدح في صلامة هذا الإستخلاص ما ورد بالتقرير الطبي من حدوث جرحين وضيئ بقروة الرأس لا تكفيان لحدوث الوفاة ولا دخل ضما في حدوثها، ويكون ما يغيره الطاعن في شأن تناقض الدليل القبولى مع الدليل الفنى غير سديد ذلك أن الأصل أنه مني كان الحكم قد أنصب على إصابة بعنها نسب إلى المتهم إحداثها واثبت الفرها من حاجة إلى التعرض لدرها من أصري المعرض لدرها من أورياب ثم يكن فا من الرفي إحداث الوفاة.

عن المقرر أن عُكمة الموضوع السلطة المطلقة في الأحد بإعواف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق
 و لم عدل عنه بعد ذلك مني إطمألت إلى صحته ومطابقته للواقع.

بم اغكمة ليست ملزمة في أخذها بإعواف التهم أن تلتزم نصه وظاهره بل ما أن تجزله وأن تستبط منه
 الحققة كما كشف عنها.

٤) إستظهار الحكم في قضائه أن الإعراف الذي أخذ به الطاعن ورد نصاً في الإعراف بالجرعة وإطمالت المحكمة إلى مطابقته للحقيقة والواقع فلا يفير من إنتاجه عدم إشتماله على توافر نسة القمل أو ظرفي مسبق الإصوار والتوصد، ذلك أنه لا يلتزم أن يرد الإعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها بهل يكفى فيه أن يرد على وقائع تستنج المحكمات العقلية والإستنتاجية إقراف على المائين للجرعة وهو ما لم يخطىء فيه الحكم.

ه، أن الحطأ في تسمية أقوال الطاعن اعتراف على فرض وقوعه - لا يعيب الحكم طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحدة الأثر القانوني للإعتراف وهو الإكتفاء به وحده والحكم على الطاعن بغير سماع شهود، بل بنت معتقدها كذلك على أدلة أخرى عددتها.

١م ان قصد القتل أمر خفى لا يدرك باخس الظاهر وإغا يدرك بالظروف اغيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضمره في نفسه، فيان إستخلاص هذه النبة من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية. ولما كان الحكم المطنون فيه قد دلل علمي قيام هذه النبة بقوله " وحيث إن نية القتل قامت بنفس المنهم وتوافرت لديه من حاصل ما طرحته انحكمة عن ظروف الدعوى ومن ضغينة مسيقة مردها إحدام النزاع حول شغل منصب العمودية بالبلدة وترشيح عن ظروف الدعوى ومن ضغينة مسيقة مردها إحدام النزاع حول شغل منصب العمودية بالبلدة وترشيح المعددة المتوفى، كما نهضت هذه النبة بنفس المنهم وتوافرت من إستعماله سلاحاً عيناً " مطواه " من شأنها أن تحدث الوفاة وتسديده طعنات منها بقوة وعنف إلى مواضع قاتلة من جسم الجنبي عليه وتعددت هذه الطعنات عن قصد منه قتله وروحه فكان أن أحدث به الإصابات التي كشف عنها التقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته ". وهو تدليل سائغ على توافر نية القتل لذى الطاعن ومن ثم يكون منعاه على الحكم في هذا الخصه هي غير سابديد.

٧) سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقاتع خارجية يستخلصها القماضي منها إستخلاصاً، وكان يكفى لتحقق ظرف الموصد نجرد تربص الجاني للمجنى عليه منة من الزمن طالت أو قصرت في مكان يتوقع قدومه منه ليتوصل بالملك إلى مفاجاته بالإعتداء عليه، وكان الحكم قد دلل على توافر ظرفي صبق الإحرار والموصد في حق الطاعن بقوله: " المستقة فيما بين المهم رافهي عليه هذا النزاع الذي صاقعها المحكمة من قبل ومن وجود النزاع والصغيدة إلى بعد أن تروى في تفكره وتنهر أمر الحلاص من انجنى عليه معداً مطواه " سلاحاً كميناً " يزهن بها روح الجميد عليه وراصداً خطوات المجنى عليه ومتيعاً مساره وكامناً له بالطريق حتى إذا ما ظفر به عند أويته الجميدة إليان الموصدة المنابع المسرعي. المستوعي المسرعي، المنابع إلى بلدته على ظهر دايته وعن علم مسبق بهذا الأمر وتوقيناً إنتفاه المنهم المطريق الدافعة عارضة جرمه حوالى الماساعة الخاصة والنصف مساء يوم الحاداد حين المؤسود على هذا الطريق الواقع خارج المهداة المناسعة الخاصة والنصف مساء يوم الحاداد حين أن إنحس المروز على هذا الطريق الواقع خارج المهداة المساحة الغامنة والنصف مساء يوم الحادث حين أن إنحس المروز على هذا الطريق الواقع خارج المهداة المساحة الخاصة والنصف مساء يوم الحادث حين أن إنحس المروز على هذا الطريق الواقع خارج المهداة المساحة الخاصة والنصف مساء يوم الحادث حين أن إنحس المروز على هذا الطريق الواقع الواقع المهداة الماريق الواقع خارج المهداة المراحة المساحة الماريق الواقعة عارج المهداة الميارة الموردة الموردة الميارة على المهداة الموردة الموردة الموردة المساحة على المهداة الموردة الموردة المؤردة المدردة الموردة الموردة الموردة الموردة المهداة المرددة الموردة المور

ولما كان ما إستظهره الحكم للإستدلال على توافر ظرفى سبق الإصوار والتوصد من وقائع وأمارات كشف عنهما له معينه الصحيح من الأوراق ومما يسوغ هذا الإستخلاص فإن ما يثيره الطاعن فحى هـذا العسدد لا يكون له محل.

٨) إن ما يثيره الطاعن من إغفال الحكم بحث حالة الدفاع الشرعى التى تحسك بها مردود بأن البين من الإطلاع على محضر جلسة الخاكمة أنه جاء خلواً من تحسك الطاعن أو المدافع عنه بقيام هذه الحالة ولما كان من القرر أن التعسك بقيام حالى الدفاع الشرعى - يجب حتى تلتوم الحكمة بالرد عليه - أن يكون عداياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما البيها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة، ومن ثم فحلا يسوغ للطاعن مطالة الحكمة بأن تتحدث في حكمها عن إنضاء حالة الدفاع الشرعى لديه وقد أمسك هو عن طلب ذلك منها، وكانت الحكمة في منواتله أن الطاعن كان لديه لية الإنتقام من الجني عليه لمنافسته أخويه في منواتله عليه عليه الممودية وأنه بادر المجني عليه لمنافسته أخويه في منصب الممودية وأنه بادر المجني عليه طعناً بمطواه بمجرد أن ظفر به وهو صوصد لـه دون أن يكون قد صدر منه أى فعل مستوجب للدفاع الشرعي قبلنا الذي قاله الذي قاله الدفاع المستوجب للدفاع الشرعي قبلنا الذي قاله الذي قاله الذي قاله الدفاع الشرعي قبلنا الذي قاله الحكم بنفي حالة الدفاع الشرعي قبلنا الذي قاله الحكم بنفي حالة الدفاع الشرعي قبلنا الذي قاله الحكم بنفي حالة الدفاع الشرعي كما هي معرفة به في القانون.

٩) لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما تحسك به الطاعن من بطلان إعزافه لوروده وليد التعليل ورد عليه تقوله: "أن الحكمة تطمئن إلى إعواف المنهم بعصقات النباية وأمام القاضى الجزئي وبرتاح ضمهرها ووجدانها إليه. فلقد صدر الإعزاف من المنهم طواعية وإعتياراً بالقراره وعن إداده حرة ودون ما شائبة من المنهم طواعية وإعتياراً بالقراره وعن إداده حرة ودون ما شائبة من الحكمة على عدول المنهم الاعتراف لا دليل عليه، ولا تعول الحكمة على عدول المنهم عن إعترافه في مرحلة أعرى من مراحل تحقيقات النباية ولا إلى إرشاده بالمعاينة الني أجرتها لمكان أخير يمد نحو مالتي مواقية أعرى المنافقة على المنافقة المستندة إليه عند سؤاله بالجلسة وذلك كله ما دامت قد إطمألت وإرتاح ضميرها ووجدانها إلى أدلة النبوت التي صاف مردها". وهو تدليل سائغ في الرد على دفيع الطاعن يبطلان إعرافه، لما هو مقرر من الإعواف في المسائل الحتائية من عناصر الإستدلال التي تحلك محكمة يبطون عرافه وليد إكراه أو خداع أو تضليل ما دامت ظيمه على أسباب سائفة.

١٠) من القرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق ما يعبب إجراءاته، لأن سلطان الوظيقة في ذاته بما يسبقه على صاحبه من إختصاصات وسلطات لا يعد إكراها ما دام لم يستطل إلى المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً، إذ مجرد الحشية منه لا يعدو من الإكواه المبطل للإعواف لا معنى ولا حكماً ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثير إدادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى بإعتراف ومرجع الأمر فى ذلك محكمة الوضوع. ولما كانت انحكمة قد إستخلصت سلامة إعزاف الطاعن يتحقيق النياية. وترديده هذا الإعزاف لدى سماع أقواله أمام القاضى الجزئي فإن منا ينعاه الطاعن على الحكم فني هذا. الحصوص يكون غير سديد

11) إذ من حق محكمة الموضوع أن ترن أقوال الشهود فناخد منها بما تطمئن إليه فحى حق أحد المنهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق منهم آخر دون أن يكون هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام يصح فحى العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها، ما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتناعها وحنها، فإن قضاء الحكم المطمون فيه براءة المنهم الآخر لعدم اطمئنان أشكمة لأقدوال شهود الإلبات في حقه لا يتناقض مع ما إنتهي إليه الحكم من إدانة الطاعن أخداً بأقوال هؤلاء الشهود والدى تأيدت بأدلة أخرى سافها الحكم ووثق بها فإن ما ينهاه الطاعن على الحكم من قاله الصافض في التسبيب يكون غير صديد.

(۱۷) إن منعى الطاعن بجس النابة الكلية الحكم فور صدوره وعدم تحكينه من الإطلاع عليه أمو خدارج عن الحصومة تال لصدور الحكم غير موجه لقضائه قد يطوع له عند ثبوته أن يكون سبباً لإنفعاح معدد الطعن عليه طيلة قيامه، أما والثابت أن الطعن قد إنعقد مستكملاً شروطه وأوضاعه القانونية في المعدد اخد وحوت مذكرة أسباب الطعن من الوجوه في الناحي المتعددة وما لا يتأتي صرف أثره إلا بإعتبارها عصلة لبحث متعمق في دراسة الحكم وأسبابه فإن ما يثيره الطاعن بهذا النعي لا يكون مقبولاً.

إن انحكمة لا تلتزم بأن تنبع المتهم في مناحى دفاعه المختلف والرد على كل ضبهة يثوها على
 استقلال إذا الرد يستفاد دلالة من أدلة الفيوت السائلة التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ٢٥١ لمسنة ٤٧ مكتب فقى ٢٥ صفحة رقم ٩٥١ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٤ ان تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير من إطلاقات محكمة الموضوع ولا تقبل انجادلة في ذلك أسام محكمة القض .

الطعن رقم ۲۵۷ اسنة ٤٧ مكتب فتى ٢٨ صفحة رقم ١٠٧٦ بتاريخ ٢٥٧١ الماريخ ١٩٧٧/١٢/١٢

لما كان البين من مطالعة المفردات - التي أمرت المحكمة يضمها- أن ما حصله الحكم من أقوال الشاهدين والطاعنين له في الأوراق صداه ولم يحد في تحصيله عن نص ما أنبأت به أو فحواه, فسلا يصدو الطعن علميه بدعوى الحطا في الإصناد أن يكون مجادلة لتجريح أدلمة الدعوى على وجه معين، تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي إرتسمت في وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح، وهو ما لا تقبل إثارته لمدى محكمة القضور.

الطعن رقم ٢٠ المسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ٢/١٠/١٠/١

- لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الإتهام قبال تبريراً لقضائه بالمبراءة " وحيث أن رواية الضابطين المذكورين غير مقبولة عقلاً، ذلك إنهما قررا أنهما دفعا الباب الخارجي للممنزل فإنفتح بالقوة وكذلك باب حجرة نوم المتهم ولا شك أن فتح الباب الحمارجي للممنزل بـالقوة قـد أحـدث صوتاً وهو ما أقر به بالرائد ... مما يعطى المتهم تبيهاً لكي يتخلص من المخدر – بفرض وجوده بالحجرة – لضلاً عن الفرصة التي يتبحها الوقت الذي إستغرقه فتح الباب الخارجي للمنزل وفتح بماب حجرة المتهم بالقوة لإمكان التخلص من المخدر إن صح وجوده ولا يعقل بصد حدوث هذا الصوت الناتج عن فمح الباب الخارجي للمنزل وبعد مضي الوقت اللازم لفتحه وفتح باب حجرة نوم المتهم بالقوة أن يظــل المتهــم واقفاً بها وبيده الكيس المحتوى على المخدر إلا أن يكون قد قصد تقديمه للصابطين وهـ و ما لا يتصــور أن يقصد إليه المتهيم. ومتى كان الأمو كذلك فإن المحكمة لا يطمئن وجدانها إلى صدق رواية شاهدى الإثبيات وبالتالي تكون التهمة المسندة إلى المتهم والمؤسسة عليها غير ثابتة قبله ويتعين لذلك الحكم ببراءته، لمما كمان ذلك " وكان يكفي في انحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكـي يقضى بالبراءة، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة، وكان يبين مسن الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقضى بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وألمت بها وبالأدلة المقدمة فيها وإنتهت بعد أن وازنت بين أدئسة الإثبيات والنفي إلى عدم ثبوت التهمة في حق المتهم للأمباب السائفة التي أوردها الحكم والتي تكفي لحمسل النتيجة التي خلص إليها، ومن ثم فإن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم في هذا الصدد يعد نعياً على تقدير الدليل، وهو مالا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض.

- لا يصح النمى على انحكمة أنها قضت بالبراءة بناء على إحتمال ترجح لديها بدعوى قيام إحتمالات أعرى قد تصح لدى غيرها، لأن ملاك الأمو يرجع إلى وجدان قاضيها وما يطمئن إليه صـا دام أقـام قضـاءه على أسباب تحمله .

الطعن رقم ٥٣٠ نسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٨٢٥ يتاريخ ١٩٧٧/١٠/١

ـ لما كان الأصل أن نحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وأن تطسرح ما عمداه دون أن تلتزم ببيان هلة ما إرتانه، إلا إنها هني تعرضت إلى بيان المبررات التي دعتها إلى تجزئـة الشمهادة فيجب الا يقع تناقض بينها وبين الأسباب التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجملها متخاذلـة متعارضـة لا تصلح لأن ينبى عليها التنابع القانونية التي رئيها الحكم عليها. من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي
 بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعدر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الساطل في المرأى الـذي
 إنتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١

- إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويـل القضاء على أقواضم مهمـا وجه إليها من مطاعن وحام حوامًا من الشبهات كل ذلـك مرجمـه إلى محكمـة الموضوع تنزلـه المنزلـة التى تراها وتقدره القدير المذى تطمئن إليه، وهى متى اخذت بشسهادتهم فإن ذلـك يفيـد أنهـا الهرحـت جميـع الإعتبارات التى صاقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

— لما كان قصد القتل أمراً خلياً لا يدرك بالحس الطاهر وإغا يدرك بالطروف الخيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يعتسره في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطه التقديرة ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر نبية القل بقوله: " وحيث إن الحكمة تستظهر بوضوح وإطمئنان من إنقضاض المنهمين الأول والثاني على المجمى عليه مما وفي لحظة واحدة وأثر مقتل قريبهما الجنبي عليه الشهير أن إدادتهما قد إغدت وإن عزمهما قد إنتقد على القضاء على الجنبي عليه لبلوغ هدف واحد إستساخه منطقهما هو أن يعساوى الفريقين فيمن قتل منهما فشد أحدهما أزر الآخر في إرتكاب الحريمة بم يتعدق معه إشهراكهما في إتيانها على النحو سائف البيان بطريق الإتفاق والمساعدة، ومن ثم يحين مساءلتهما عنها مما ". وإذ كان ما أورده الحكم من ذلك كافياً وسائفاً في التدليل على ثيوت نهة القعر لدى الطعدين فإنه لا على ثلبوت بهذا المعدد.

— إن تقدير الحقط المستوجب لمستولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً عما يتعلق بموضوع الدعوى، فإنه متى إستخلصت المحكمة ثما أوضحته من الأدلة السائفة التي أوردتها ثبوت عطا الطاعن لإطلاق أعيرة نارية فحي حفل به عديد من الناس ولم يكلف عن محاولة إصلاح السلاح وسط هذا الجمع فإنطلق عبار ندارى أصاب المجمعي عليه في رأسه أراده قتيلاً وكان من غير المتصور وقوع الحادث بفير وجود هذا الخطأ فإن رابطة السبية بين خطأ الطاعن والعبرر الذي وقع تكون متوافرة ومن ثم يكون منهى الطاعن في هذا الشان في غير عله. الطعن رقم ٥٥٧ أسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٥٤٨ يتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٠

لا يشترط في الدليل أن يكون صريحًا دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها، بل يكفي أن يكون ثبوتها منه على طريق الإستناج عما تكفي للمحكمة من الظروف والقرائن، وترتيب النتائج على المقامات. ولما كان على طريق الإستناج عالى المقام المحكمة من الظروف والقرائل، في الدلالة على أن الطاعن هو المدى مسكب البتوول على زوجته الجنبي عليها أثناء نومها وأشعل النار فيها وكان هذا الذي إستخلصه الحكم واستقر في عقيلته لا يخرج عن موجب الإلتضاء العقلى والمنطقي ولا يتعارض مع ما نقله الحكم عن التقرير الطبى الشرعى الذي لم ينازع الطاعن أن له مأخذه الصحيح في الأوراق - إذا لم ينف التقرير المذكور هذا التصوير الذي إعتقه الحكم .

 من المقرر أن محكمة الموضوع أن تجزم بما يجزم به الحبير في تقريره منى كانت وقائع الدعموى قمد أيمدت ذلك عندها وأكمنته لها .

 منى كان ما اطرح به الحكم دفاع الطاعن بشأن آثار المواد البرولية العالقة بملابسه ساتفاً وسديد وكافياً
 لإطراحه. الإن ما يتيره الطاعن في أوجه طعنه ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معقدها وهو مالا يجوز إثارته والحوض فيه أمام محكمة النقض

الطعن رقم ٥٠٥ لمنة ٤٧ مكتب فنى ٧٨ صفحة رقم ٧٥ م يتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٠ من القرر أن غكمة الموضوع أن تون أقوال الشاهد وتفدها التقدير الذى تطمئن إليه دون أن تكون ما تقرر أن غكمة من الإصباب التى من أجلها لم تصول على أقوال الشاهد فإنه ينزم أن يكون ما أوردته وإصندلت به مؤدياً لما رتب عليه من نتالج من غير تعسف فى الإستناج ولا تنافر في حكم المفقل والمنطق، وإن غكمة النقض فى هذه الحالة أن تراقب ما إذا كان من شان هذه الأسباب أن تؤدى إلى النيجة التى خلمت إليها ولما كنان من أورده الحكم المطمون فيه تربرواً لا والله المنطق، وإن غكمة النقم فى هذه الحالة أن تراقب ما إذا كان من الشلك لا خواح أقوال شاهدى الإثبات فى الدعوى غير سائغ من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبه الحكم عليه من الشلك ذلك أن كون المطمون ضده موضوعاً تحت مراقبة الشرطة لا يمنع من خله المخدرات كما أن مجرد إثبات النبايط فى عضره أنه يشتبه فى تلوث نصل المطواه بالمخدر وثبوت عكس ذلك من تقرير التحليل لا يؤدى فى المقل والمنطق إلى الشك فى أقواله ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد فسد إستدلاله بما بعيه ورجب نقضه .

الطعن رقم ٧٧٥ نسنة ٤٠ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٧

تقدير توافر السبية بين الخطأ والإصابة التي أدت إلى الوفاة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق، وإذ كان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطمون فيه قد خلص في منطق مسائغ وتدليل مقبول إلى توافر السبية بين خطأ الطاعن وإصابة المجنى عليه التي أدت إلى وفاته فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

الطعن رقم ٥٩٣ نسنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٩

لما كان من المقرر أن توافر قصد الإنجار المتصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٩٠ هو من الأمور الموجوعية التي تستقل محكمة الموضوح بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها مسائفاً وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إسمراز المشعون ضده للمخضر المشهوط بركتبه المادى والمعنوى شم نفى توافر قصد الإنجار في حقه واعتبره نجرد مجرز ولذلك دانه بحوجب المادة ٣٨ من القانون بعدى اللكر التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقق القمل المادى والقصد الجنائي الهمام وهو علم اغرز بماهية الجوهر المتعدر علماً بجرداً عن أى قصد من القصود الحاصة المنصوص عليها لمى القانون علم اغرز بماهية الجوهر المتعدر علماً بحراً عن أى قصد من القصود الحاصة المنصوص عليها لمى القانون التحريات وكيفية الضبط وجسامة كمية المتحدر تمي عن توافر قصد الإنجاز لمدى المطعون ضده فهو لا يعدو أن يكون جدلاً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى والأخد منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه ثما لا تجوز إثارته امام محكمة القعن، فضيلاً عما هو مقرر من أن حجم كمية المخدر المعن على غير أساس متعيناً وفينه موضوعاً .

الطعن رقم ٢٠٤ لمسنة ٤٧ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٧٨/١/٩

- منى إطمانت اغكمة إلى أقوال الشهود وإلى المستدات المقدمة في الدعوى من مقاوفة الطاعن للجريمتين المستدتين إليه وأطرحت دليل النفى الذى تحمله الأوراق الرسمية القدمة صند للتدليل علمي أن صحة إسمه إن ما يغيره الطاعن حول تعارض أقوال شيخ الناحية مع إقراره الوارد بمعضر مصلحة الشهير العقارى وتناقض أقوال شاهد الإثبات الأخر مع ما جاء بشهادة وفاة وتجاهل الحكم لصورة القيد العائلي المقدم من الطاعن وتعويله على الشهادة الصادرة من الإثناد الإشتراكي ينحل إلى جدل في تقدير الأدلة بما تستقل به محكمة الموضوع بفير معقب . — غكمة الموجوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات وأن تعرض عن قاله شهود النفى ما دامت لا تنق عا
شهدوا به وهى غير ملزمة بالإشارة إلى أقوافم طالما لم تستند إليها فى قضائهما وفى قضائهما بالإدائة لأدلة
النبوت الني أوردتها دلالة على أنها لا تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها، ومن ثم فإن النعى علمى
الحكم المطعون فيه بأنه أفضل الإشارة إلى أقوال شاهدة النفى يكون غير سديد

الطعن رقم ١٤١ لمنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١

من المقرر أن توافر قصد الإتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقيم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ هـ و مـن الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب منا دام تقديرهنا سنائفاً كمنا أن ضآلة كمية المحدر أو كيرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير الحكمة - لما كان ذلك - وكان للمحكمة أن تجزىء تحريات الشرطة التي تعول عليها في تكوين عقيدتها فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداه، ومن سلطتها التقديرية أيضاً أن ترى في تحريات الشرطة مما يسموغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم للمخمد كمان بقصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي متى بنت ذلك على إعتبارات سائفة. ولما كان الحكم المطعون فيمه قلد إلىزم هـذا النظـر وأظهـر إطمننانه إلى التحريات المسوغة لإصدار الإذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفي أقوال الضابط محررها ما يقنعه بأن إحراز المطعون ضده للمخدر كان بقصد الإتجار - وهو ما لم يخطىء الحكسم في تقديره فإن ما تشيره الطاعنة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقيض. لما كان ذلك، وكان بين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المطعون حده لم يسأل بمحصر الضبط و لم يعوف ياحرازه المخدر بقصد الإتجار كما ذهبت الطاعنة - وإنما الثابت به الإجراءات التي إتبعها الضابط في القبض والتفتيش وأنه واجه المطعون هده بالمضبوطات فإعترف له بحيازتها يقصد الإتجمار وهبو مبا لا يعمد إعترافاً منه بما أسند إليه ولا يعدو ما أثبته التضابط في هذا الشأن عن كونه مجرد قول للضابط يخضع لتقدير المحكمة التي أفصحت عن عدم إطمئناتها إليه في هذا الشق ومن ثم يكون هذا النعي في غير محله. لما كبان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً وفضه موضوعاً .

الطعن رقم ٢٥٦ نسنة ٤٧ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ٩٣٠ يتاريخ ١٩٧٧/١١/٧

من المقور أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الأمر بسالطنيش هو من الموضوع المدى يسستقل بم قاضيه بغير معقب ولما كان الحكم المطعون فيه قمد تصدى لما دفسع بمه الطاعن من بطلان الإذن الصادر بتغيش مسكنه بقالة أنه لم يسبقه تحريات جدية وإطراحه بما خلصت إليه المحكمة من إطمئنانهما إلى جدية تلك التحريات وأقرت سلطة التحقيق على إصدارها ذلك الإذن فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فسى همدا. الشان لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل إلارته أمام محكمة الشقض .

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٧ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٧٧

لما كان ذلك، وكان من حق محكمة الموضوع الأعذ بالأقوال التي يدل بها معهم في حق آعر – وإن عدل عنها بعد ذلك – متى إطمأنت إلى صحنها ومطابقتها للحقيقة والواقع، كما أن فما أن تصول على رواية للمتهم في التحقيق ولو خالفت رواية أخرى له فيه دون إلزام عليها بأن تعرض لكل من الروايين أو تذكر المقلم في أخذها بإحداها دون الأخرى لأن تعويلها على ما أخذت به – معناه أنها إطمأنت إلى صحته وأطرحت ما عناه، ومن ثم فإن كافة ما يثيره الطاعن في شأن الأقوال التي أدلى بها الطاعنون الثلاثة الأول في حقه وروايات الناني والثالث منهم يكون على غير أساس. لما كان ذلك، وكان البن من الحكم أن قالم التعارض بين إصراف الطاعنين الثلاثة الأول وبين تقرير الصفة التشريعية منفية مسواء بالنسبة لتعدد العنربات أو للفأس المستعملة في الحادث – وكان الطاعن لا يمارى في صحة ما نقله الحكم في هلنا الصدد، فإن الحكم يكون ميراً من التناقض الذي يعيه عليه الطاعن.

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٧ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٧

- لما كان من القرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التغييش هو من المسائل الوضوعية الني يوكل الأمر فيها إلى ملطة التحقيق تحت إشراف عكمة الوضوع وكانت المحكمة قد إقتمت بجدية الإستدلالات التي بني عليها إذن التغييش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن في الدحوى الإستدلالات التي بني عليها إذن التغييش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن في الدحوى المطروحة وأقوت النيابة على تصرفها في ذلك الشأن، فإنه لا معقب عليها ليما إرثاته لتعلقه بمالوضوع لا بالقانون لما كان ذلك، وكان الحكم المطنون في قد أورد أقوال مقباط سمي أن الطاعن والمتهم الآخر معم الإثبات بما مؤداء أن تحرياته وما قلم به شخصياً من المراقبة لله أوقفاه على أن الطاعن والمتهم الآخر معم إذن من النيابة العامة بطعيشها وتغيش مسكنيهما وإذا إنقل لتنقيذ هذا الإذن إلى بمالتهم الأول بالقرب من مسكنه وكان يحمل بيده كيساً من المورق ما لبث أن أسقطه على الأرض حين رآه يجد نحوه قفام من مسكنه والمناس وتغيش من ذات المخدر معلقين بالقماش ثم صحب هذا الحشيش كما وجد بالكيس الذي أسقطه طربين كاملتين من ذات المخدر معلقين بالقماش ثم صحب هذا المغيش فافح د المنهم المان ن المناث على الركمة بحجرة إلى يسار الداخل المسكن يعده المي المن من دورة السؤول أن يضمها في المنان يطعف من مخدر الحشيش بحاول أن يضمها في وكان يصدل الدورة السؤول أن يضمها في المنان عليان من من ذات المخدر معلقين بالقماش ثم صحب هذا المعين على الدورة المورة السؤول أن يضمها في وكان يصدل يده لفائة من ورق السؤول أن يضمها في

كيس كبير من النايلون وإلى جواره أربع لفاقات تنظر دورها لتوضع بالكيس. وقد إغذا الحكم من أقوال انضابط على النحو المتقدم دليلاً على ثبوت الإتهام قبل الطاعن وزميله بعد أن إطمأن إلى صدق تلك الأقوال وبما إستخلصه منها من قرائن تؤكد يقين الحكمة فيما إنهت إليه من إشتراك المتهمين مسوياً فمى الإنجار بالمواد المتعدة وهذه القرائن تتمثل في أن ما ضبط مع كليهما هو مخدر الحشيش وأن بعض القطع التي مضبط عدم كليهما هو محدر الما كان الطاعن لا يمارى في صحة ما نقله الحكم من أقوال الضابط شاهد الإثبات، وكان ما إستخلصه الحكم من ثلك الأقوال سائفاً فإنه لا يقبل من الطاعن المجادلة في أمام عكمة النقش.

— لما كان ما ييره الطاعن من إليفات المحكمة عما أبداه من دفاع في شأن مكان ضبطه المزيد بأقوال شهود النفي مردوداً بما هو مقرر من أن محكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين مقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومني أعدت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التي مساقها الدفاع لحلها على عدم الأعمد يها، كما أن لها أن تعرض عن قاله شهود النفي ما دامت لا تتن بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإضارة إلى أقوافم ما دامت لم تستند إليها، وفي قضائها بالإدانة لأدلة اللبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمعتن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد.

الطعن رقم ۱۹۲ أسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٩٩٣ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٧

لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الحارجية التي يأتيها الجاني وتهم هما يضمره في نفسه فران إستخلاص هذه النهة من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود صلطته التقديرية، وإذ كان الحكم قد دلسل على هذه النهة تدليلًا سائفاً واضحاً في إليات توافرها لدى الطاعن وكان البين من مساقى الحكم إن ما قاله في معرض هذا التدليل من أن الطاعن كان متحاملاً على المنبي المجلس بالقدامه على تفيد حكم يطرده من مسكنه وما ترب على ذلك من تشعت شمل الأصرة وتعرضها لكبر من المناعب مما أشار حفيظته عليه وما أن صادفه لدى زيارته لأبيه ليلة الحادث أمام باب المنزل حتى عاد إليه حاملاً مطراة طول نصلها ١٥ سنيمةاً وسدد إليه بها عدة طعنات في مقاتل من جسمه بينما كان مستاء أناً في النوم كما يقطع بإنصراف بنته إلى إزهاق روح المجنى عليه وهو ما يتسق مع ذكره فيما أورده بياناً لواقعة الدعوى وما تضمنه التقرير الطبى الشرعي من أن إصابات الجنى عليه بالصدر والبطن خطرة وفي مقتل ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن إستدلاله على توافر فية القتل يكون غير سديد، لما كان ما تقدم، فـيان الطعن برمتــه يكــون عـلــى غــير أساس, متعيناً وفضه موضوعاً .

الطعن رقم ٧١٦ أسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٩٤٣ يتاريخ ١٩٧٧/١١/١٣

من القرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الطاهر وإنما يدرك بالظروف المجيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الحفارجية التي يأتيها الجانى وتتم عما يضموه في نفسه، ومن ثم فإن إستخلاص نية القسل من عناصر الدعوى موكول إلى محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ما دام تدليلها على توافرها كافياً وإذ كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية – في حق الطاعين سب المحافية بقوله : وحيث إن نية القتل موافرة لدى المهمين – الطاعين من إستعمالها آلين قاتلين بظيمتهما * مسلمين * وتصوبهما إلى الجنى عليه وإطلاق عند من الأعيرة الثارية عليه في مواضع لماتلة من جسمه وذلك بقصد إذهاق روحه إنظاماً للنار. وحيث إن نية القنل متوافرة كذلك بالنسبة للمجنى عليه الذي أصيب ألناء إطلاق النار لقنل المجنى عليه ومن المعلوم أن الحقاً في شخص المجنى الجي عليه لا يؤثر في توافر أركان جريمة القمل العمد ما دامت متوافرة بالنسبة للمجنى عليه المقصود، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعدان في

الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ١٢/٢/١٢/٤

لا كان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المتهم المطعون صده قاتالاً في تسبيب قصائد ما نصه " وحيث إن السابت من مطالعة محضر التحريات الذى صدر بناء عليه إذن النيابة بنفيش المتهم أنه لم ينضمن سوى إسسم النهم وأنه من مطالعة عميد العنب التابع المنافقة أو عمله المنهم وأنه من منطقة غيط العنب التابع، المنافقة أو عمله أو عمره والتجهيل بهله الأعور ينهىء في وضوح عن عدم جدية التحريات وعدم كلمايها لمسويغ إصدار الإذن بالتغيش وبالتائل يكون الدفع بطلان إذن النيابة بالطغيش في عمله وينهىء على ذلك بطلان المتعدم منه وكذلك شهادة من أجراه وكل ما ترتب عليه ولو كان إعواقاً صدر في اعتقابه لوجال الضيط ". ولما كانت اغكمة قد أبطلت إذن الفيش تأسيساً على علم جدية التحريات لما أما وقد جهله وخلا عضره من الإشارة إلى عمله وتحديد صنه غير عن التجريات لما أما وقد جهله وخلا عضره من الإشارة إلى عمله وتحديد صنه وذلك لقصوره في التحري تما يعطل الأمر النفيش مو من الموضوع الما يستقل بم كان من تلدير جدية التحريات وكفايتها تسويغ الأمر بالفتيش هو من الموضوع الذي يستقل بمه كانه به كان ما تقدير الدي المصرية والمن متعين الراهش .

الطعن رقم ٧٢٩ لمستة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٠٣٦ بتاريخ ٥/١١/١٢/

- انحكمة غير ملزمة بسود روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما إقتمت به منها بل حسبها أن
 تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .
 - للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها.

الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١٦٧ يتاريخ ٢٠٧/٢/٢٠

- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تأخذ باقوال المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنهما بعـد ذلك متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع.
- أن تقدير توافر رابطة السببية بين الفعل والتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية النسى تفصل
 فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً مستداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٤٧ مكتب قني ٨٨ صفحة رقم ١٠٨١ يتاريخ ٢٠/٢١/٢٦

لما كان الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يكن قد طلب من المحكمة ندب خمير لمعاينـة الأرض التمي توقع فيها الحجز وإثبات بوارها وإستحالة إنتاجها للمحصول القول بتوقيع الحجز عليه فليـس لـه أن ينعى على المحكمة قدودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها.

الطعن رقم ۸۳۰ نسنة ٤٧ مكتب فتى ٢٨ صفحة رقم ١٠٨٥ يتاريخ ٢٠/٢/٢٦

لما كان الحكم قد خلص في منطق صانغ وتدليل مقول إلى توافر علم الطاعن بتزوير المخالصة المستمد إليمه إستعمافا، وكان الطاعن لا يمارى في أن ما أورده الحكم من أدلة لها ماعدها الصحيح في الأوراق فيان ما يثيره في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول تقدير محكمة الموضوع للأدلة القائسة فمي الدعوى نما لا يجوز إثارته لدى محكمة النقيد .

الطعن رقم ٢٦٨ لمنتة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٢٤ يتاريخ ٢/١/٧٨١

الأصل أن القاضى الجنائى حر فى أن يستمد إقتناعه من أى دليل يطمئن إليه طللنا أن نصلنا الدليسل مساخله الصحيح من الأوراق وأن من حقه أن يأخط فى هذا الشأن باقوال المتهم فى حق نفسه وفى حـق غيره مـن المتهمين وإن عدل عنها بعد ذلك ما دام قد إطمأن إليها .

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٧ مكتب فتى ٢٩ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٥

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما موجزه أن ضابطاً بمكتب مخمدوات القماهرة إستصدر أمرأ بالتفتيش بناء على محضر أثبت به إسم المطعون ضده وشهرته وعمل إقامته بالتفصيل بغير ذكر إسم أبيم وجده وذكر فيه أن التحريات دلت على أنه يتجر بالمواد المخدرة، وتنفيذاً لذلك الأمر حرر محضوءً بضبيط قطعتين كبيرتين من الحشيش وكتلة من الأفيون مع المطعون ضده أمام دار للسينما وأبان فيمه أنمه كان قمد تحكن بواسطة مرشد سوى من الإتفاق مع المطعون ضده في الصباح - قبل إستصدار الأمر بالتفتيش -على عقد صفقة وهمية خاصة بمواد مخدرة وإنتظره مع الرشد في المساء بالمكان المنفق عليه إلى أن أقيل وفي يده كيس من الورق الأصفر وعندلذ قام بضبط الكيس وإذ تبين أنه يحوى الجوهرين سالفي الذكر فقمد إستدعى القوة المرافقة له فحضرت لتع المطعون ضده من الهرب ثيم أقام الحكم قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز الجوهرين المخدرين بقصد الإتجار على نظر حاصله أنه ليس من المستساغ أن يتفق المطعون ضده - الذي أثبت الضابط بمحضر الضبط أنه شرطي صابق وحريص في تجارته - على تسليم المحدرات لمشرر، لم يكن قد عاينها بعد طالمًا أنه لم يدفع الثمن، وذلك في المكان العام الذي ذكره الضابط وهو مكمان غاص بالمارة. وأنه لو صح الإتفاق على عقد الصفقة الوهمية لما أغفل الضابط ذكره في محضر التحريبات. هذا إلى ما تبين من أن الصابط لا يعرف حقيقة إسم المطعون صده، وأنه لم يذكَّر أسماء أفراد القوة المرافقية له ولا إسم الرشد السوى - الذي صار معلوماً بمشاركته في عقد تلك الصفقة. وبذلك حجب غيره عن الشهادة. لما كان ذلك، وكان من القرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة – للشـك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية الأدلة - ولها في صبيل ذلك أن تزن شهادة شاهد الإنسات وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه، إلا أن ذلك كله مشروط بأن تكون الأسباب التي أفصحت عنها ولم تعول من أجلها على تلك الشهادة - من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها من غير تعسف في الإستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق وإذ كان ما أثبته الضابط من سابقة إشتغال المطعون ضده شرطياً وحرصه في الإتجار بالواد المخدرة لا ينتج عنه إستبعاد قيامه بتسليم كيس المخدرات لمشير في مُكان عام غاص بالمارة، ولو كان هذا المشترى لم يقم بمعاينتها ولم يدفع ثمنها بعد، مسيما إذا كـان هـذا التسليم حاصلاً في المساء كما هي الحال في الدعوى الماثلة - كما وأن إقتصار الضابط في المحضر الذي تقدم به لاستصدار الأمر بالتفتيش على إثبات ما أفضت إليه تحرياته من إتجار المطعون ضده بالمواد المحدرة، مع إرجماء إلبسات تفصيل واقعة إتفاقه والمرشد السوى مع المطعون ضده على عقد صفقة وهمية خاصة بتلك المواد إلى ما يعد الضبط، ليس من شأنه أن يشكك في هذه الواقعة أو يوهن من شهادة الضابط. لما كان ذلك، وكان جهــل أثبت أن دورها إقتصر على منع المطعون ضده من الهرب – لا ينال من سلامة شهادته وكفايتها كدليل ما دام الثابت من الحكم أنه كان يعلم إسم المطعون ضده وشهرته وشحل إقامته بسائتفصيل، وطالما أن الحكم لم يثبت أنه طلب منه الإفصاح عن أسماء أقراد تلك القوة فأبى. ولا حجة في إستناد الحكم إلى أن الضابط لم يذكر إسم المرشد السرى ولهي قوله أن هذا الأخير صار معلوماً بمشاركته في عقد الصفقة الموهومة. ذلك بأن ظهور شخصية المرشد السرى للمعلمون ضده لا يازم عنه بالضرورة إظهار شخصيته للفير ولا يحتم الطابط – الذي إختار هذا المرشد لمعاونته – من الحرص على إخفاء إسمه، ومن ثم فإن كافة الأسباب التي سائها الحكم المطمون فيه تبريراً لإطراحه شهادة الضابط ليس من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها. لما كان ما تقدم. فإن الحكم يكون مشوياً بالقساد في الإستدلال بما يعيم بما يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١٩٥٤ نسنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٣

- ليس للطاعين النعي على انحكمة قدودها عن إجراء تحقيق لم يطلب عنها ولم تر ترى هى حاجمة إلى إجرائه بعد أن إطهائت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود .

- 1) لما كان يين من مطالعة محضر جلسة ١٩٧٥/٢/١ ، أن من بين ما أبداه الدفاع عن الطباعين أن جوبهم قد لا تنسع لكمية المختلو الكبيرة المغبوطة مع كل منهم، ونعنى على النيابة قعودها عن تحقيق ذلك وخلص منه إلى أنه نقص يقيد منه المنهمون، دون أن يطلب إلى الحكمة إتخناذ إجراء معين في هذا الحصوص، فإن ما أثاره الدفاع فيما سلف لا يعدو أن يكون تعييباً للتحقيق الذي في المرحلة السسابقة على الخكمة كا لا يصح أن يكون مبهاً للطعن على الحكم .

ليس للطاعين انعي على اعُكمة قعردها عن إجراء تُحقيق لم يطلب منها ولم تر ترى هي حاجة إلى
 إجرائه يعذ أن إطعائت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود .

٣) من المترر أن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلمة لا يعدو أن يكون قراراً عضيرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوناً غذه الحقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوناً غذه الحصادر به، إمستاد إلى وقست وكان الحكم قد الموسية المسادر به، إمستاد إلى وقست صدور الإذن والمراقب المبينة بدفتو الأحوال عند الإنتقال لضبط الواقعة وعند العودة ملتفناً بذلك عن قاله شهود النفى ولا ينال من إطمئنان المحكمة قرارها بتأجيل نظر الدعوى وضم الإحراز دون أن ينفذ هذا الفرار حين فصلت فيه .

٤) الدفع بصدور الإذن بالفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي، – لما كان ذلك – فإنه يكفى لمارد عليه إطمئنان انمحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذاً بالأدلة التي اوردتها، ولا يعيب الحكم بعد ذلك خلوه من مواقيت تحرير محضر التحريات أو صدور الإذن أو واقعة الضبط أو الفقيش.

 ه) للمحكمة أن تعول على شهود الإثبات وتعرض عن قاله شهود النمى دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها رداً صريحاً، وقضاؤها بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت السي بيتها يفيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تر الأخل بها

 الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وساتر العماص المطروحة على
 بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة المدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صمور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستداً إلى أدلة متبولة في العقل والمنطق.

ان وزن ألوال الشهود وتقديرها مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزلـه المنزلـة التبى تراها وتقـدره التقدير
 الذى تطمئن بدور معقب

٨) منى أخلات الحكمة باقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، لا كان ذلك وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال الفباط الثلاثية وصحة تصويرهم للواقعة – بما تتوافر به حالة التلبس بالجرعة – فإن منا يشوره الطاعنون في ذلك إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدلي، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز بجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في ذائه أمام محكمة النقض.

٩) إن المادتين ٣٤ ، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلين بالقيانون وقيم ٧٧ السنة ١٩٧٧ المتعدلق بضيمان حويات المواطنين – قد أجازتا لمأمور العنبط القضائي في أحوال النابس بالجنايات أو الجنيع المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، أن يقسيض على المنهم المحاضر الذى توجد دلالول كالهية على إنهام، فإذا لم يكن حاضراً جاز للمأمور إصدار أمر بضبطه واحضاره، كما خوانته المادة ٤٦ من القانون ذاته، تغيش المنهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانوناً.

١٠) إن العلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، بما يبيح المأمور الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كان ذلك، و على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجرى تفتيشه بفير إذن من النبابة العامة. لما كان ذلك، و كان الحال في الدعوى المطروحة أنه لما دخل الضباط الثلاثة منزل الطاعن الأول – المأذون بتغتيش شخصه ومسكنه – وجدوه بفنائه يجالس الطاعنين الإخرين، بينما كان الطاعن الشاني يحمل ميزاناً بإحدى كفتيه كمية محدد من الحشيش، ومن ثم فقد قامت الدلائل الكافية على مساهمة الطاعين الثلاثة في ذات الجريمة

وهو ما يجوز معه لأمورى الضبط القضائي القبض عليهم وتفتيشهم ويكون الطعن بأن انمحكمة قمد تضاضت عن تفتيش غير المساهمين فيها وارداً على غير محل .

11 إن طريقة تنفيذ إذن التغيش موكولة إلى رجل الضبط المأذون له يجريها تحت إشراف مسلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يحكنه من تحقيق الفرض من التغيش المأذون لمه به وأن يستمين في ذلك بأخوانه من رجال العبسط القضائي أو بغيرهم من رجال المسلطة العامة بحيث يكونون على مراى منه وتحت بصره.

۲۱ الا كان إذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة، وقمد أجماز لمأمور الضبط القضائي المذى تندب للتفتيش أن يندب غيره من مأمورى الضبط لإجرائه، فإنه لا يشترط في أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لفيره من مأمورى الضبط القضائي أن يكون ثابتاً بالكتاب، لأن من يجرى التفنيش في هذه الحالة لا يجريه ياسم من لذبه له وإنما يجريه ياسم النيابة العامة الآمرة .

١٣) من المقرر أن توافر قصد الإتجار هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بنقديرها بغير
 معقب، ما دام تقديرها صائفاً

الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٦

— الأصل فى انخاكمات الجنائية هو إقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين يسم عليه وكان القانون الجنسائى لم يجمل لإثبات صحة الأوراق أو تزويرها طريقاً خاصاً، فإن إستناد الأمر إلى أقوال الشاهد فى إلبات صحة بصممة خاتم شعار الجمهورية وتحديد البيان المزور من السند دون الإستعانة بقسم أبحاث التزييف والتزوير فى هدا الشان لا يعيب الأمر المطعون فيه.

- توافر القصد الجنائي في الجرعة أو عدم توافره ثما يدخل في نطاق السلطة التقديرية لمستشار الإحالة والتي تناى عن رقابة محكمة التقض مني كان إستخلاصه سليماً مستمداً من أوراق الدعوي .

الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٩

من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل منهم هو من شأن محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين إعتقادها حسب تقديرها تلك الأدلة، وإطمئنانها إليها بالنسبة إلى منهم وعدم إطمئنانها إليها نفسها بالنسبة إلى منهم آخر دون أن يكون هذا تنقضاً يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتناعها وحدها. وإذ كان الحكم قد دلل تدليلاً سائفاً على إدانة الطاعن بجرعة تسهيل دعارة المنهمتين الثانية والثالثة فإن قضاء الحكم بيراءة المنهمين الأعربين إستناداً إلى عدم إطمئنان المحكمة إلى إقرادهم النبيت محضم الضبط وإعتقادها بان تواجدهم في محل عام بالحاله التي كانوا عليها وقت الطبيط لا يؤكد الإتهام المسند إليهـم لا يتناقض مع ما إنتهى إليه الحكم من إدانه الطاعن أخذا ياقر ره بالتهمة هي محضر الضبط والمذى تأيد بادلـه أخرى ساقها الحكم وواثق بها وهي أقوال الشهود ويقي المتهمات فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالــه انتاقض في التسبيب لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٣

- لما كان الحكيم قد اثبت فى مدوناته إمكان فتح باب السيارة الأيمن التى كان المتهمان يركبانها ويضعان بها الأفيون وكان لما حصله الحكيم صداه فى المعاينة التى اجرتها النيابة فلا يعدو الطعن يدعوى الحطأ فى الإسناد أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديهاً من ذلك إلى مناقضة الصورة التى إرتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة القفن.

- متى كان ما ساقه الطاعنان فى شأن إطراح المحكمة لأقوال شهود النفى لا يعدو مجادلة فى تقدير المحكمة لأفوال شهود النفى لا يعدو مجادلة فى تقدير المحكمة للأدلة المدعى وصلغ إطمئنانها إلى إلى الرائب المحكمة النقطير. لما كان ذلك، وكان البن تما أورده الحكم أن المحكمة قد أبدت إطمئنانها إلى أقوال شاهدى الإلبات وأطرحمت ما الاره الطاعنان من أن النهمة ملفقة عليهما وذلك على أساس أنه لم يقم دليل فى الدعوى ينال مسن قناعتها بصحة أقواهم وكان تقدير أدلة الدعوى الا يجرو الطاعمان من تلقيق النهمود لا يجرو إثارته أمام محكمة القعنو.

الطعن رقم ١٠٠٠ نمسنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٢٦ يتاريخ ٥/١/٧/١

لما كان هُكمة الموصوع أن تستمد إقتناعها ببوت الجرعة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هما الدليل لمه مأخده الصحيح من الأوراق، وكمان وزن أقوال الشهود وتقليم الظروف التي يؤدون فهما شهادتهم وتعويل القضاء على أقواهم همما وجه إليها من مطاعن وحام حوفا من الشبهات، كمل ذلك مرجمه إلى عكمة المؤضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره الطفير الذي تطمئن إليه، وهي متي أخلت بشهادتهم فإن ذلك يفيد إنها أطرحت جميح الإعبارات التي صاقها الدفاع خملها على عدم الأخد بها كما هو اخال في الدعوى المطروحة ومن ثم فإن منازعة الطاعن في القوة المدلية لشهادة والدة المجي عليها على النحو إلى الذعوى الما تعدو إلى النحو الله النحوى الما تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى تما لا تجوز إثارته أمام محكمة القطة ...

الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٤٧ مكتب فتى ٢٦ صقحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٥ من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفاحلة بن تقاريرهم من إعراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كمان الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير القدم إليها دون أن تلتزم بندب خير آحر ولا بإعادة الهمة إلى ذات الحير ما دام إستادها سليماً لا يجافى النطق والقانون كما هو الحال في الدعوى المطروحة، ومن ثم لهان ما يثيره الطاعن من وجود تناقض في صلب تقرير أبحاث التزييف والتزوير ينحل إلى جلل في تقدير الدليل ثما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض. ولما كانت المحكمة قد إطمأت إلى ما تصممته هذا التقرير من أن الطاعن هو المجرز المهارات خطاب التهديد ومظروف، فإنه لا يصح أن يصاب عليها عدم إجابتها الطاعن إلى ندب خير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ضرورة فمنا الإجراء.

الطعن رقم ۱۲۹۲ لمنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ٥١/٥/١٥

بن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكمل الأصو فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وإذ كانت انحكمة قمد إقتمت بجدية الإستدلالات التي بني عليها إذن المفتيش وكفايتها لتسويغ إجرائه فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ومن، ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون ولا عمل له، ولا على انحكمة إن هي إلتفتت عن الد عليه .

- لما كان الدفاع عن الطاعن قد أثار أن إذن التفتيش قد صدر بعد إجرائه وأشار في غضون موافعته إلى أن دفتر القسم وإن أثبت قيام شاهد الإلسات بضبط الدعوى المائلة والدعويين ٥٥، ٥٩ السنة ١٩٦٦ كغنرات الساحل في ذات الليلة إلا أنه قد خلام نابيان وقت قيامه وعودته في كل منهما وطلب ضم علف الجنابين لإستجلاء وقت ضبط القضايا الثلاث، وإنتهى في موافعته إلى ظلب الحكم بالبراءة وقيد أنهى الحكم المطعون فيه ساتفاً إلى رفض الدفع ببطلان الإذن بالتلتيش الصدوره بعد إجرائه، وهو من الموضوع الذي تملك اغكمة الفصل فيه بغير معقب، ثم إستظرد الحكم إلى رفض طلب ضم الجنابين سائقي الذكر لإنتفاء الصلة ينهما وبين الدعوى المنظورة ولأن من المنطقى أن يكون هناك فاصل زمني في مائت الضبط. لا كان ذلك، وكان قضاء هذه الحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة في أدنة الثبوت التي إطمأت إليها المحكون للجريق، فلا على الحكمة أن هي أعرضت عنه وإلفتت عن إجابته وما يتره الطاعن في شأنه إنما يتحل في حقيقه إلى جلل في تقدير الدليل نما تسقل به عكمة الموضوع.
- لا ينال من سلامة الحكم إطراحه الشهادة المعادرة من إدارة الكهرباء بالمنطقة والتي تسائد إليها للمدليل على مناسات المناورة المنادية المعادرة المائون في تأنه إلى المنافرة عن إدارة الكهرباء بالمنطقة والتي تسائد إليها للدليل على أم كمان الأدلة في الموادء المناورة المنادية المنادية من إدارة الكهرباء بالمنطقة والتي تسائد إليها للدليل على أم كمان الأدلة في الموادء المنادية الناعية إقناعية على أن مصايح المناز عربان الأدلة في المواده المنادية المناحة عن أن مائون الأدلة في الموادة المنادية المناحة عن أن مائون المنادوة عن إذا تعاطلة حينات الأدلة في المؤدة المنادية الناعية إقناعية الناعية المنادية عن أن هي أن من المنادية المنادية المنادية المنادية الناعية الناعية الناعية الناعية المنادية المنادية

فللمحكمة أن تلتفت عن دلول النفى ولو حملته اوراق رسميه ما دام يصح فى الفعل أن يكون عبر ملتشم مع -لخفيقه النبي إطمانت إليها عر باقي الأدلة القائمة فى الدعوى

- إن قضاء هذه المحكمة - محكمة الفقض - قد إستقر على أنه متى كانت المحكمة قد إطمأنت إلى الا العبد المصاوطة هي الذي أرسلت للتحليل وصار تحليلها وإطمأنت كذلك إلى التبدية التي إنهي إليها التحليل - كما هو الحال في المدعوى بلماء على التحليل - كما هو الحال في المدعوى بلماء على ذلك، ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كاف وسائغ في الرد على ما يتماه الطاعن في هذا الخصوص والذي لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في مسألة واقعية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها على ما يتجها .

الطعن رقم ۱۳۳۱ لعدة ۷۵ مكتب فقي ۲۹ صفحة رقم ۲۰۷ بتاريخ ۱۹۷۸ بالريخ ۱۹۷۸ بالريخ ۱۹۷۸/۲۷۷ مست الطحن المستورد واغا المستورد واغا المستورد واغا المستورد واغا المستورد واغراد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والطروف لا يتنافر مع هذا الإستناج.

الطعن رقم ١٦٤١ نسنة ٤٧ مكتب أنى ٢٩ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٣

- قول أحد الأشخاص بعد صور الحكم المطعون فيه من أنه هو الذى إقرق قسل انجنى عليه لا يشال من الحكم إذا ويشال من الحكم إذا ويشار على المكلم إذا ويشار على ألم المكلم إذا ويشار عن أنه دفاع يجتاج إلى عليه عن وظيفة هذه الحكمة .

 المكلم إذا يه عن وظيفة هذه الحكمة .

 المكلم إذا المكلمة .

 المكلم إذا المكلمة المكلمة
- انسعى بالتفات المحكمة عن تحقيق دفاع الطاعنين من أنهما لم يكونا بمحل الحادث إكتفاء منها بالقوال شاهد الإثبات، مردود بما هو مقرر من أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف العي يؤدى فيها شهادته والتعويل على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله الشبهات، مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المترفة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعنن إليه دون وقابة للنقض.
- إن مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعين إمتاداً إلى أقوال الشاهد هو إطراح ضمنى لجميع الإعتبارات
 الني ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها تما لا يجوز الجنل فيه أمام محكمة النقض، كما أنه لا يعيب الحكم سكوته عن التعوض لشهادة شهود النفى لأن مؤدى هـذا السكوت أن المحكمة أطرحتها إطمئناناً
 منها الأقوال شاهد الإليات
- منى كان ما يجادل فيه الطاعنان إنما يتصل بالباعث على إرتكباب الجريمة وهو ليس من أركانها أو
 عناصرها فإنه مهما كان الحكم قد أعطأ في بيانه فإن ذلك لا يؤثر في سلائته

الطعن رقم ١٦٥٤ لمنة ٤٧ مكتب فتي ٢٩ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ٢٠١/٦/١٧

نحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح إليه منها، ولمى إطمئناتهما إلى أقــوال المجنى عليه ما يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى مساقها الدقــاع لحملهما علمى عــــــمم الأخــــــذ بهما إذ أن وزن أقــــال الشهود وتقدير الظـــروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعى وحام حوفا من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع والا يجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢١٥ لمنة ٧٤ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٦

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى تصوير الطاعنــة لواقعـة الدعـوى وحصــل عناصرهــا ومًا مبق عليها من أدلة، وعرض لدليل النفي الذي ساقه المتهم وإنكاره للتهمة وحصل دفاعه في قولمسمه " وحيث إن المنهم أنكر التهمة المنسوبة إليه في التحقيقات وأهام المحكمة وطلب الحاضر معه الحكم ببراءته تأسيساً على أن التهمة لفقت للمتهم لسبق تقديمه شكاوي ضد معاون مباحث قسم شرطة كرموز اللذي حرر محضر التحريات واستصدر إذن التفتيش ثم قام بضبط الواقعة، وقدم الدفاع حافظة مستندات إحتوت على ثلاث صور رسمية من ثلاث برقيات تلغرافية. البرقية الأولى موسلة من المتهم بساريخ ٣/١١١٠ ١٩٧١/١ إلى حكمدار شرطة الإسكندرية ونصها " تظلم من معاون مباحث كرموز حاجز أولادي فحسة أينام نوجو التحقيق". والبرقية الثانية مرسلة من المتهم أيضاً بصاريخ ٢/ ١٩٧١/١ إلى السيد المحامي العمام بالإسكندرية ونصها " نتظلم من معاون مباحث قسم كرموز. نرجو التحقيق " والبرقية الثالثة موسلة من نفس المتهم بتاريخ ٩/١/١/١٠ إلى نيابة كرموز نصها " أفرج قاضي المعارضات عمن إبسي يوم ٧/، ١٩٧١/١ وقررت مديرية الأمن أنه غير مطلوب في شمع ورغم ذلك حجز فمي قسم كرموز يومي الحميس والجمعة وكنت أذهب إليه يومياً واليوم السبت ٩/ ١٩٧١/١ ذهبت إلى القسم فلم أجده نهائياً أرجو إفادتي عن مصير إبني " الهميح من بعد عن أشر هـذه البرقيمات في قولـه " وحيث إن تلـك البرقيات التي أرسلها المتهم شاكياً معاون مباحث قسم كرموز الشاهد الأول في المادة من ٢ إلى ٦ أكتوبو منة ١٩٧١ تجعل الشك يتطرق إلى شهادته وشهادة الشاهد الثاني السذى يعمل تحت رئاسته إذ الشاهد الأول المشكو هو الذي حور محضو التحريات ضد المتهم وهو نفسه الذي حور محضو ضبط الواقعة وقمد تم ذلك كله في المدة من ١٣ - ١٩ أكتوبر أي عقب أن تقدم المتهم شاكياً إياه " ثم خلص الحكم من ذلك وبعد أن وازن بين أدلة الثبوت والنفي على النحو المقدم إلى تقرير البيان الذي عول عليه في قضاته بسيراءة المتهم المطعون ضده آخذاً بما إرتاحت إليه المحكمة من هذه الأدلة في قوله " وحيث إنه مما تقدم يبين أن الأدلة التي إستندت إليها النيابة قد أحاطها الشك فأصبحت غير صالحة لأن تكون أدلة ثبوت تركن إليها

المحكمة في إطعتال أو تعول عليها عن إقناع لإدانة المنهم، ومن فم قال التهمة المسوية إليه نكول غير ثابته " وإنتهى إلى القضاء ببراءته مع مصادرة المغدر المضبوط. لما كان ذلك، وكان من القرر أنه يكفى هى الماكات المخالبة أن تشكل محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المنهم لكى تقضى له بالبراءة إد أن مرجع الأمر في ذلك إلى ما تعلمتن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة قد إشتمل على ما يفيد أنها محست الدعوى وأحاطت بظرولها عن بصر وبصيرة وفعلت إلى أدلة المهووت المنه الإنهام عليها، ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجعت دفاع المنهم أو داخلها الريمة والشك في صحة عناصر الإنهام، وما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله وطالما كانت تلك الأسباب قد جاءت خالية من الحفظ في القانون ومن عيوب النسبيب. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاءه على أساب سائفة تؤدى إلى ما إنهى إليه من نتيجة ولم يجانب التطبيق القانوني الصحيح فإنه يكون إبريناً من قالمه القصور في التسبيب أو الفساد في الإصدلال

الطعن رقم ١٠ نسنة ١٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٣٧٣ يتاريخ ١٩٧٨/٤/٩

- لما كان البين من مراجعة عاضر جلسات اهاكمة أن الطاعن لم يطلب إعادة تحليل الحيات المصبوطة فإنسه لا يكون له أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه أو الرد على دفاع لم يتر أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقش وفضلاً عن ذلك فإنسه يبين من محاصل جلسات الهاكمة أن المدفاع عالوضوعي لأول مرة أمام محكمة النقش وفضلاً عن كما طلب إصندعا المخيره عن كيفية الوصول إلى أن القمم الزهرية هي لبات القنب الهندى، كما طلب إصندعا المخلسات الكيماوي لمنافشته في مكونات الحابات المضوطة فأجابته لطلبه وسمحت الحكمة شهادتهما ثم ترافع المدافع عنه وأنهي مرافعته دون أن يطلب إجراء أي تحليل، وإذ كان صا البته تقرير تحليل المينات من أنها من جوهر الحشيش كافياً خمل الحكم الصادر بإدانته عن جرعة حيازة المواد المخدرة ما دام الطاعن لا ينازع في أن تلك المهنات هي جزء من مجموع ما ضبط وكان القانون لم يعين حداً أدني للكعبة الموزة من المادة في المنات هي جزء من مجموع ما ضبط وكان القانون لم يعين حداً أدني للكعبة الموزة من المادة هي المعارف في الدعون الموادودة — فإن ما يعاه الطاعن على الحكم المطمون فيه من إصلال بحق الدلماع يكون غير صديد.

- 1) لما كان التابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد دان الطساعن بما لجوائم الصلات المنصوص عليها فى المواد 1 و 7 و 7 و 7 و 7 /4 و 7 /4 و 7 /4 و 2 ثم من القرار بقسانون رقسم 1 1 1 السنية . 193 فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها المعدل بالقانونين رقسى 3 . 7 لمسنة . 193 و. ٤ لسنة ١٩٣٦، والجدولين رقمي ١ و٥ الملحقين بالقسانون وكمانت العقوبـة التي أنزلهـا الحكمم علمي الطاعن – مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و١٧ من قانون العقوبات تدخل في نطاق العقوبة المقررة لأشد الجرانم التي دانه عنها وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤، وكان البين من الوصف الذي أسبغته النيابة على الإتهام ومن بيان الحكم للجرائم الثلاث التي إنتهي إلى إدانة الطاعن بها إن قصد الإتجار وارد علسي جريمة حيازته الجوهر المخدر العاقب عليها بالمادة ٣٤/أ من القرار بقانون سالف الذكر دون جريمتي زراعته التنب الهندي وصنعه الجوهر المخدر المعاقب عليهما بالمادة ٣٧/أ منه فإن منعى الطاعن على الحكم بقالة التناقض في التسبيب للجمع بين هاتين المادتين يكون غير صديد كما أن منعاه في هذا الخصوص بدعوي الإخلال بحق الدفاع لا يكون له أصاص. لما كان ذلك، وكان لا يلزم أن تكون الأدلمة التي إعتصد الحكم بحيث ينهع كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لتاقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤديسة إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكتمال إلتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت كما هي الحال في الدعوى الماثلة - وكمان من المقرر أن المحكمة ليست مازمة في أخذها بإعزاف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل أما أن تستبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى التي أوردتها الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة المكتبات العقلية ما دام إستناجها سليماً منفقاً مع حكم العقل والمنطق. لما كان ذلك، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال له في التحقيقات مؤداها أنه الزارع للنياتات المضبوطة على أنها نبات لتصنيع العطارة دون أن يعلم أنه محظور زراعتها وأنه المالك للمضبوطات التي عثر عليها بمنزله وبقيامه بتصنيعها، وكــان لا يقدح في سلامة الحكم تسمية هذه الأقوال إعترافًا طالما أن المحكمة لم ترتب على هذه الأقوال وحدها الأثو القانوني للإعراف وهو الإكتفاء به والحكم على الطباعن بغير سماع شهود، وكان نحكمة الموضوع أن تستمد إقتاعها من أي دليل تطمئن إليه طالما أن هبذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق، وكانت الصورة التي إستخلصتها المحكمة من أقوال شهود الإثبات ومن أقوال الطاعر في التحقيقات ومن تقريب ي التحليل لا تخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي فإن نعي الطاعن على الحكم بشأن أقوال الطاعن التي أسماها إعترافاً يكون في غير محله إذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة وإستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان إستخلاصها سائفاً – كما همي الحال في واقعة الدعوى - فلا يجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقض

٢) من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة حيازة المواد المخدرة إنما هو علم الحائز بأن المادة التبي يحوزها
 هي من المواد المخدرة، والمحكمة غير مكافمة في الأصل بسائتحدث إستقلالاً عن ركن العلم بمقبقة المادة

المضبوطة إذا كان ما اوردته كافيا هي الدلالة على ان التهم كان يعلم مان ما بحوره مخدرا - لما كان دلك وكان دلك وكان الحكم المطعون فيه معد أن اورد مؤدى أقوال شهود الإثبات وأقوال الطاعن في التحقيقات على مسلف بيانه وتتبجة تقريرى المعمل الكيماوى ومعمل البعوث الزراعية التي إطمأن اليها ووثق فيها عرض لما دفع به الطاعن من نفى علمه بكنه البنات المضبوط ورد عليه بقوله * أما بالنسبه لما قرره بشأن عدم علمه بكنة البنات المزروع فهو قول مردود عليه بأن البنات منزرع بطريقة منظمة فضلاً عن كثرة عدده ومن تصنيعه له معد جنيه وتجفيقه. * وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه من أدلة اللبوت وما صافه ودا على علم الطاعن يسوغ إطراحه له ويكفى في الدلالة على علم الطاعن بكنة البنات المضبوطة والحسات المضبوطة والحسات

٣ لما كان البين من مراجعة عاضر جلسات الخاكمة أن الطاعن لم يطلب إعادة تحليل الحيات المصبوطة فإنه لا يكون له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب أو الرد على دفاع لم يتر أمامها ولا يقبل منه التحقيق بلذك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام حكمة النقش وفضلاً عن ذلك فإنسه يبين من محاضر جلسات الخاكمة أن المدفاع الموضوعة الباتية ساقشته في يتربره عن كيفية الوصول إلى أن القيم الزهرية هي ليات الفنب الهندى، كما طلب إستدعاء الحال الكيمياوي لمناقشه في مكونات الحالة المقبوطة فاجابته لطلبه واتمعت الحكمة شهادتهما لم ترافع المدافع عنه وأنهي مرافعته دون أن يطلب إجراء أي تحليل، وإذ كان منا أثبته تقرير تحليل العينات من أنها من جوهر الحشيش كافياً خيل العينات من أنها من بياز على الموالد المحكمة المحكمة المحكمة المحادر بإدائه عن جوية حيازة المواد المنحدة ما دام الطاعن لا ينازع في أن تلك الهيئات هي جزء من مجموع ما ضبط وكان القانون لم يعين حداً أدني للكمية الحرزة من المادة في الدوى المعروحة - فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطمون فيه من إحلال بحق الدفاع على الحكم المطمون فيه من إحلال بحق الدفاع بكرن هو صديد.

الطعن رقم ١٢ نسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٩

لما كان من المقرر أن تقدير آراء الخيراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من إعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي تما كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحير المقدم إليها شانه فمى ذلك شأن ساتر الأدلة فلها الأخذ بما تطمئن إليه منها والإلتفات عما عداه، ولما كانت المحكمة قد إطمأنت إلى ما تضمنته التقارير الطبية الشوعية وتقرير الحبير النسلب فيها المدكتور منفقاً مع ما شهد به وأضعوها امامها عن قدرة المجنى عليه على السير والكلام بعد إصابته وأطرحت - في حدود مسلطعها التقديرية – التقرير الطبى الإستشارى، وهي غير ملزمة من معد باحادة الدفاع , مى طلبه إستدعاء الطبيب الاستشارى لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها – بعد ما أجرته من تحقيق المسائلة الثنية في الدعوى – حاجة إلى إنخاذ هذا الإجراء، وكان الحكم قد عرض لطلب الطاعن في هذا الشأن بقوله : " أما عن طلب الدفاع مناقشة الطبيب الذي وضع التقرير الإستشارى قلا ترى انحكمة الشان بقوله : " أما عن طلب الدفاع مناقشة الطبيب الذي وضع التقرير الإستشارى قلا ترى انحكمة الرد كالي وسائلة ألى وقض طلب المناقشة فإن منهى الطاعنة في هذا الصدد، يكون غير سلبم ولا يغير من الحكمة ذلك ما سائلة الطاعن في أسباب طعنه من مطاعن للنبل من تقرير الحير المنتدب من الحكمة وشهادته أمامها إذ أو إرتأى الطاعن جديها لإنخاذ الإجراءات التي رسمها القانون لوده أمام محكمة الموضوع، أما وهو لم يفعل فإنه لا يجبر إلاتها أمام محكمة النقض فضلاً عن أن هذه المطاعن لا تعمد أن انون جدلاً موضوعاً في تقدير الدائيل المستمد من تقرير الحبير وشهادته تما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض

الطعن رقم ١٦ لمستة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٩٧ يتاريخ ١٩٧٨/٢/١٣

لما كانت الشهادة الطبية قد ورد بها: " أن الطاعن كان مريعةاً وملازماً الفسراش يعالج من روماتزم حاد خلال الفتوة من ١٩٧٦/٦/١٧ حتى ١٩٧٦/٧/٩ قد خلت من تاريخ تحريرها ولم تشو إلى أن الطبيب الذى حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه إستمر في هذا العلاج في الفترة المذى حددت الشهادة مبذاها ونهايتها هذا فضلاً عن أن الثابت من الأوراق أن الطاعن تخلف عن شهود أيسة جلسة من جلسات الخاكمة التي نظرت فيها الدعوى إبتدائها وإستتنافهاً عما لا تطمئن معه المحكمة إلى صحة عدا الطاعن المستد إلى هذه الشهادة فإن التعى على الحكم بالبطلان والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أمامى .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٣٩٣ يتاريخ ١٩٧٨/٤/١٠

لما كان تقدير الدليل موكولاً فكمة الموضوع ومنى إقنعت به وإطمأنت إليه فسلا معقب عليها فى ذلك وكان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض المستندات المقدمة من الطاعن فاورد أنها لا تؤدى إلى نفى إقرار الطاعن بملكية المجنى عليها للمنقولات وإستلامه لها على مسيل الوديعة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً فى واقعة الدعوى وتقدير أدلتها تما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته أمام النقص .

الطعن رقم ٨٧ أسنة ٨٨ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ٣٢/١/٢/٢٣

لما كان من المقرر أن الإعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي غلك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولها أن تأخذ به متى إطمانت إلى صدف ومطابقته للحقيقة والواقع، وكانت المحكمة قد خلصت في إستدلال سائغ إلى سلامة الدليل المستمد من إعتراف الطاعيين لما إرنائه من مطابقته للحقيقة والواقع الذي إستظهرته من باقي عناصر المدعوى وأدلتها ومن خلوه تما يشويه وصدوره من كل من الطاعين طواعية واختياراً، وكان الطاعنان لا يزعمان بأنهما قلما للمحكمة أى دليل على وقوع إكراه عليهما. فإن ما يثيرائه في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي تما لا يجوز المحوض فيمة أمام محكمة النقض

الطعن رقم ١١٢ أسنة ٨٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤

- لما كان الحكم قد إستدل على أن تعذيب الجني عليه قد ترك آشاراً بجسده مما أثبته الحقق العسكرى بحضره المؤرخ ٢٩٦٨/٣/١٦ حين عدد شطراً من تلك الآثار، كما ردد الكشف الطبي الموقع عليه في ٩٩٨/٤/٣ شطراً آخر منها وإن لم يجزم بسببها، ومن ثـم فـلا تـثريب عليـه إذا هـو إلتفـت عـن التقريـر الطبي الموقع على المجنى عليه عند دخوله السجن في ١٩٦٥/١٢/١، الذي صمت عن الإشارة إلى تلك الآثار، لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الحبراء وتناخذ منهما بمما تسراه وتطرح مما عداه إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليه فيه. وإن فما أن تجزم بما لم يجزم بـه الحبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها. لما كان ذلك وكان وزن أله ال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الوضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير المذي تطمئن إليه، وهي متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جيع الإعتبارات التي ساقها الدفاع خملها على عدم الأخذ بها، كما لا يعيب الحكم تناقض أقوال الشاهد - على فرد حصوله - طالما أنه استخلص الإدانة من أقواله عا لا تناقض فيه، وكان لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر مني إطمأنت إليها ورأت أنها صدرت حقيقة عمن رآوها وكانت تمشل الواقع في الدعوني - وهو الحال في الدعوى المطروحة، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في سلامة إستناد الحكم إلى أقوال المجنى عليه والشهود إنما ينحل في حقيقته إلى جدل في تقدير الدليـل وهو ما لا تجوز إثارتـه أمـام عكمة النقض. لما كان ذلك، وكان النعي بأن الحكم قد إستدل على التعليب كذلك برواية فريق أنصبت على تعذيبهم هم، وبأقوال من توسطوا للإفراج عن المطعون ضده وأنه أفاض دون حاجة في الحديث عن

الحيس بمبنى جهاز المتعابرات ومسلكه حيداك في البطش والتعديب وما حاق بغير الجمنى عليه، مردوداً: بما هو مقرر من أن محكمة الموضوع الحق في أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العنساصر المطروحة على يساط البحث الصورة الصحيحة أواقعة الدعوى حسبما يمؤدى إليه إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفا مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ولا يشوط أن تكون الأدلة التي إعتمد عليها الحكم بحيث ينسئ كل دليل ضها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متسادة يمكمل بعشها بعشها ويقطع في كل مجزئية من المحكمة ولا ينظر إلى دليل بعينه المنافشته على حدة دون باتي الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها محكمة ولا ينظر إلى دليل بعينه المنافشته على حدة دون باتي الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة طودية إلى ما إنتهت إليه، وإذ كان عاصائه الحكم المطعون فيه وعول عليه من أقوال سائر الشهود – على ما صلف بيانه – ليس إلا إستنتاجاً من المقدمات التي إستخلص من وقائع من المقداد التي إستخلص من وقائع من المقداد الذي إلى البناء لواقعة جديدة أو دليل مبنا ليس له أصل في الأوراق عما يصح أن يوصف بائم المطروحة وليس فيه إنشاء لواقعة جديدة أو دليل مبنا ليس له أصل في الأوراق عما يصح أن يوصف بائد المقداء بعلم القاضى ويكون النبي لذلك غير سديد .

- لما كان الحكم قد أشار إلى أن ما قرره الجبى عليه عند ضبطه في الدعوى ١٠ لسنة ١٩٥٥ أمن دولة عليا، يتاريخ ١٩٠١ أبار على الم موتبة الإعراف بجريمة التحابر، ولا يخرج في بجرعه عن إقراره بالتكليف الصادر له من المسئولين بالإتصال بالسفارة الأمريكية وتبليفهم بما يحصل عليه من معلومات دون ثمة إشارة لما قلمه هو من معلومات إلى ضابط المخابرات الأمريكية وتبليفهم بما يحصل عليه من حيث مدى مساسها بموكز البلاد، وذلك على نقيض إقراره الكنابي الذي تضمن باستفاضة كل ما دار من حيث مدى مساسها بموكز البلاد، وذلك على نقيض إقراره الكنابي الذي تضمن باستفاضة كل ما دار بينه وبين الشابط الأمريكي مطابقاً في ذلك فحوى التسجيلات الصوتية التي كمانت في صورة جهاز المخابرات وتراخي تقديمها إلى ما بعد تقديم هذا الإقرار لتحصينها من البطالان وهو ما يؤكد قالمه الجنبي عليه بالله كان يدون ما يؤكد قالمه الإقرار لا ينفق من حيث مظهره وطريقة كتابته وما حواه بأطناب مع القول بأنه كان تسجيلاً توبة أو إلاماساً لصفح وقد خليس الحكم مما اسلفه من القضية ١٠ سنة ١٩٦٥ جنايات أمن دولة عليا على نفسه بإتصاله باجنبي ومده الجيم عليه سالمهم في القضية المذكورة ضارة بالمركز السياسي والدبلوماسي والإقتصادي بمعلومات إعتبرها الحكم المادر في القضية المذكورة ضارة بالمركز السياسي والدبلوماسي والإقتصادي والخرى للبلاد، نما يعتبر نصاً على إقراف الجريمة وليس قاصراً على واقعة التكليف والعلم دون غيرهما، وقد دصفه الحكم المذكور أذ الخيري عليه يعرف فيه صواحة بكل ما حدث بينه وبين وهذا دليل قد

جاء على لساته بأنه كان يتخابر ولا يعند في هذا المقام عا قرره الجنى عليه مر أن السبب في تعديبه كان بقصد ألا يذكر علم المسئولين بإتصالاته طالما أنه قد ثبت للمحكمة أن فكرة تحريبره الإقرار لم تسبح أصلا من اجمنى عليه وإنما كانت بناء على طلب المتهم الأول " الطاعى " على أن يكون في صورة التماس إلى الرئيس السابق وأن المجنى عليه لم يجرده طواعية وإختياراً بمطلق ارادته وإنما كان تحريره له رضو خا عنه ودلها لما وقع عليه من تعذيب لم يطقه تم بأمر المتهم الأول الذي يعلم بالإتهام المسند إلى المجنى عليه تناى عن دقال وكان توافر القصد الجائم عا يدخل في السلطة التقديرية عكمة الموضوع والتى تناى عن رقابة عكمة المقضم عن كان ابستخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الديوى وكان من المقسر أن للمحكمة أن تستبط من الوقائم والقرائن ما تراه طوياً عقلاً إلى التيجة التي إنهت إليها، وأنه لا ينسترط في الدليل أن يكون ثيوتها عنه عن طريق في الدليل أن يكون ثيوتها عنه عن طريق الإستناج على المقدمات، فإن الحكم المطعون في يكون للأصباب المساتفة التي اوردها، إستخلاصاً من طروف الدعوى وما توحى به ملابساتها قد في يكون للأصباب المساتفة التي اوردها، إستخلاصاً من طروف الدعوى وما توحى به ملابساتها قد أصاب صحيح القانون إذ دان الطاعن بجاية الأمر بعديب منهم لحمله على الإعراف، وهو ما لا عمل معه من بهد للتعدى بأن ما إذوفه هو جنحة إستعمال القسوة التي سقطت بالتقادم.

لذ كان من المقرر أنه على المنهم إذا كانت المحكمة قد فاتها أن تعطيه الكلمة الأخبرة أمامها أن يطالبها بذلك فإذا هو لم يفعل فإنه يعد متنازلاً عن حقه في أن يكون آخر من يتكلم بإعبار أنه لم يكن عنده أو لم يبقى لديه ما يقوله في عنام المرافعة وكان الطاعن لا يدعى في أسباب طعنه أنه طلب إلى المحكمة التعقيب على أقوال المدعى باخق المدنى أو أن تكون له الكلمة الأخيرة ولا يدعى أن أحداً معمه من ذلك فلا يحق له الدعى على الحكم شيئاً في هذا الصدد إذ أن سكرته عن ذلك دليل على أنه لم يجد فيما شهد مه المدعى باخق المدنى - بعد أن أبدى دفاعه من قبل ما يستوجب رداً من جانبه تما لا يبطل انجاكه... فإد مما يضيره الطاعن في غير محله .

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٢٩١ يتاريخ ١٩٧٨/٥/٨

إن تعمد القتل أمر داخلي يتعلق بالإرادة ويرجع تقدير توافره إلى سلطة محكمة الموضوع وحريته في
تقدير الوقائع منى كانت ما أوردته من الظروف والملابسات سائطاً يكفى لإثبات توافر هذه النية وكان ما
أورده الحكم المطعون فيه تدليلاً على قيام نية الفتل – من الظروف والملابسات الني أوضحتها -- هو ندليل
سائغ .

- نحكمة الموضوع صلطة تجزئة أي دليل ولو كان إعترافًا فتأخذ منه ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه

 من المقرر أن البحث في توافر ظرفي صبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج .
 لا ينال من سلامة الحكم ما إستطود إليه تزيداً إذ لم يكن بحاجة إلى هذا الإستطراد في مجال الإستدلال ما دام أنه أقام قضاءه بثبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تزيد إليه في منطقة أو في السيحة الني إنتهى إليها .

٧) لا يعيب الحكم أن يحيل في ليراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت منفقة فيما إستد إليه الحكم منها، وكان الطاعون لم يكشفوا عن مواطن عدم إنضاق إقوال سكرتير النحقيق مع الوقائع موضوع شهادة ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم في تحذا الشأن لا يكون له محل.
٣) إن تعمد القمل أمر هاخلي يعطل بالإرادة ويرجع تقدير توافره إلى سلطة محكمة الموضوع وحريتها في تقدير الوقائع من كانت ما أوردته من الظروف والملابسات سانفاً يكلي الإثبات توافر هذه النية وكان ما أورده الحكم المطيون فيه تدليلاً على قيام نية القمل – من الظروف والملابسات الني أوضعتها – هو تدليل

٤) من المقرر أن التناقض الذي يعب الحكم وينطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبته المحتى ال

ه) لحكمة الموضوع سلطة تجزئة أى دليل ولو كان إعوالهًا لتتاخذ منه ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه . ٢) من المقرر أن القانون لم يوسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبـة والمطروف التى وقعت فيها، فمتنى كان مجموع ما أورده الحكم – كما هو الحال فى الدعوى المطروحة – كافيـاً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون .

V) من المقرر أن البحث في توافر ظرفي صبق الإصوار والتوصد من إطلاقات قاضى الموضوع يستتنجه من `` ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج A) لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطرفسي مسبق الإصوار والمترصد وكشف عن توافرهما ومساق لإلباتهما من الدلائل والقرائز ما يكفى لتحققها طبقاً للفائون وكنان الحكم فوق ذلك قمد قضى علمي الطاعتين بعقوبة داخلة في حدود العقوبة القررة للقتـل العصد بعـير سـبق إصـرار أو ترصـد فـإن مـا يشـيره الطاعنين لا يكن مقبيه لاً

٩) لما كان لا تلازم بين ظرف سبق الإصرار وتوفر العفر القضائى المخفف للمقاب وكان الحكم قد إنتهى
 في بجال تقدير العقوبة إلى النزول فيها إلى الأشغال الشاقة المؤلقة – هو ما لم يخطئ الحكم فيه – لظروف
 الدعوى وملابساتها فإن ما يغيره الطاعنون في دعوى التناقيل في النسبيب يكون غير صديه.

١٠ متى كان الدفاع عن الطاعدين نفى قيام تفكير وتدبير بين الطاعدين على القدل العمد كمما نفى توافح ظرفى سبق الإصوار والنوصد وطلب مناقشة الطبيب المشرعى فى حالة تخلف هذين الظرفين وكمان الحكم. المطعون فيه قد إستظهر توافرهما على النحو سالف البيان، فإن الرد على هذا الدفاع مستفاد ضمناً من قضاء الحكم بالإدانة على أساس توافر ظرفى سبق الإصوار والنوصد.

١١) إن المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الوضوعى في كل جزئية يتيرها وإطمئتاتها إلى الأدل المدارعة على عدم الأحمد الأدل التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأحمد بها دون أن تكون مازمة بيهان على المدارعة الم

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٨٤ مكتب فتى ٢٩ صفحة رقم ٧٩٣ يتاريخ ١٩٧٨/١١/١٩

لما كان الحكم الإبدائي - المزيد لأسابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - أورد واقعة الدعوى مما مجمله أن الطاعن عين حارساً على ماشية محجوز عليها حجوزاً تفظياً وسلمت إليه بمتضى هذه العبقة ثم صدر حكم باستبداله بحارس آخر وأقام الطاعن أشكالاً في تنفيذ هذا الحكسم قضيت الحكسة برفضيه والإستمراد في التنفيذ وعندما توجه الخطف توجه الخطب والمواقع في محضر الطبيط التنفيذ وعندما بأن قام بيمها، وإستدل الحكم من ذلك على سوء تية الطاعن وخلص إلى توافر أركان جريمة بهديدها بأن قام بيمها، وإستدل الحكم من ذلك على سوء تية الطاعن وخلص إلى توافر أركان جريمة الشبديد في حقه بإعتبار أنه تسلم المأشية المجروز عليها على سبيل الوديمة وهي عقد من عقود الأمانية المنسوص عليها في المادة ٤٤٩ من قانون المقربات. لما كان ذلك، وكان من المقور أن الشسارع إنما قصد من النصوص التي وضعها للمقاب على جريمة إختلاس الأشياء المجبوز عليها أن يجمل منها جريمة من نوع عاص قوامها الإعتداء على السلطة العامة التي أوقت الحجز قضائية كانت أو إدارية والفرض من المقاب عليها وهو وجوب إحرام أوامر السلطة المذكورة، وكان من المقرز أن شكمة المؤضوح مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول البديد وأن تستمل عليه ذلك بأي عنصر من عاصر الدعوى، فإن ما إنهى تكوين عقيدتها في حصول البديد وأن تستمل على ذلك بأي عنصر من عاصر الدعوى، فإن ما إنهى النهى من دانها أن تؤدى إلى ما وتبه الحكم عليها، لما كان ذلك. وكان ما ينوه الطاعن بدعوى إنشاء حقه أدلة من طانها أن تؤدى إلى ما وتبه الحكم عليها، لما كان ذلك. وكان ما يتوه الطاعن بدعوى إنشاء

القصد الجنائي لديه إستاداً إلى حقه في الإمتناع عن رد المحجوزات حتى يستوفى ما هو مستحق له مما أنفقه على الماشية، مردوداً بأنه وإن كان من القرر أن حق الحيس القرر بمقتضى المادة ٣٤١ من القران الملني يبح للطاعن الإمتناع عن رد الشي – الماشية موضوع الجريمة – حتى يستوفى ما هو مستحق لمه نما أنفقه عليها وهو ما من أناته إن صح وحسنت نيته – إنعدام مستوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٥٠ من قانون المقويات، إلا أن محل هذا الدفع أن تكون الأشياء المجبوزة موجودة ولم تبدد، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليل سائغ على صوء نية الطاعن وقصده الإضوار بالحاجز وعلى أنه بدد الماشية المجوز عليها وأفصح الحكم عن عدم إطمئناته إلى الإجراءات اللاحقة التي قام بهما الطاعن للتدليل على وجود المجبوزات – وهو ما يدخل في ملطة محكمة الموضوع – فإن النعي على الحكم في هملنا الخصوص يكون غير صديد .

الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٨ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٣٨٨ يتاريخ ٩/٥/٤/٩

لما كان يبن من الإطلاع على محضر جلسة أن الدفاع عن الطاعنين قد أثبار عدم قدرة المجنبي عليه على التحدث عقب إصابته مستدلاً في ذلك بما ورد بالتقرير الطبي الإبتدائي من سوء حالة المجنسي عليمه بسميب قطع شرايين رقبته تما لا يمكن معه سؤاله وأنه ظل على هذا الحال إلى حين وفاتمه، الأب المذي يدحيض ما قرره شقيق المجنى عليه وضابط المباحث من أن المجنى عليه أحبرهما بأسماء الجنباة. ولما كان الحكم قمد رد على الشطر من الدفاع بقوله: " إنه بالنسبة لما قور الدفاع عن المهمين من أن الجني عليمه لا يمكنمه النطق عقب الحادث وبالتالي لا يمكن أن يدلي باسماء المتهمين وذلبك لقطع الأوردة الدموية في رقبته مما يفقده القدوة على الكلام فإن الحكمة ترى الأحل بأقوال شقيق الجني عليه من أن الجني عليه قسور لمه عقب الحادث أسماء المتهمين وكذلك ترى الألحذ بأقوال التقيب في التحقيقات مسن أن المجنس عليه قد قرر له أسماء المتهمين الذين إعتدوا عليه وتستبعد أقوال سائق الإسماف من أن انجني عليه كان فاقد النطق ولا يستطيع القدرة على الكلام لعدم إطمئنان المحكمة إلى أقوالم خاصة وقد قرر أنه لا يعرف إصم المجنى عليه إلى نقله الأمر الذي ترى معه المحكمة أن المجنى عليه رغم إصاباته قسد تكلم وقرر أسماء المتهمين لكل من شقيقه والنقيب ومما يؤيد ذلك لــدى المحكمــة أن أسماء المتهمين الذين قورهم المجنى عليه قبل وفاته هم الأسماء التي قرر شاهد الرؤية وقست الحادث أسماءهم ومن ثم تطرح المحكمة دفاع المتهمين في هذا الخصوص جانباً وترى بيقين أن انجني عليه قمد تكلم رغم قطع بعض شرايين الرقبة قبل وفاته لأن هذا القطع لم يؤثر على قدرته على الكلام وفق ما ترى المحكمة الأخذ به من أقوال الشاهديين " وكنان الحكم قند إستند من بين ما إستند إليه في إدانية الطاعتين إلى أن المجمى عليه قد تكلم بعد إصابته وأقضى بأسماء الجناة إلى الشاهدين اللذين نقلا عنه وأعصد من بين ما اعتمد عليه – في تكوين عقيدته على أقوال هذين الشاهدين دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنها — وهو الطبيب الشرعى – فإن إلفات الحكم عن هذا الإجراء كلل بدفاع الطاعتين. ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفنن صراحة، ذلك بأن إثارة هذا الدفاع – في خصوص الواقعة المطروحة – يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتعقيقه أو بالرديما يقنده. ولا الدفاع هذا العوار ما تعلل به الحكم من رد قاصر، ذلك بأنه إذا كان الأصل أن الحكمة أما كامل السلطة في يقدر القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الحبير الأعلى في كل منا تستطيع تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الحبير الأعلى في كل منا تستطيع المتعصل فيه بنفسها أو بالإستعانة بخبير يخضع وأيه لتقديرها. إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطاوحة ليست من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها المطارفي هذه الدعوى.

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٨٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٩

لما كان يبن من معالمة عضر جلسة الخاكمة أن الدفاع عن الطاعن طلب مناقشة الطبيب الشرعى فيصا جاء بتقريره من أن إصابة المجنى عليه رحية خلافاً لما قرره الشاهد من أنها حدثت من سن القاس، ولمى غديد عدد العربات وموقف النعارب من المصروب وما إذا كانت الإصابة الواصدة الموصوفة بالتقريع المنقة النشريجية أن غدث من ضربين، وكان الحكم المطعون فيه نقل عن أوراق علاج المجنى عليه وتقرير الصفة النشريجية أن إصابة الجنبى عليه عبارة عن جرح رضى طوله 10 سم مصحوب بكسر كبير مضاعف باعلا الجمجمة وأنها تحدث من المصادمة بجسم صلب عدود السطح، وليس ما يمنح من حصوفا لنيجة الضرب يمثل البلطة المضبوطة، وتعزى الوفاة إلى هذه الإصابة وما صاحبها من كسور بعظام القبوة وتهنك ونزيف بانسجة المنج وصدمة عصية شديدة، وإذ رفعنت المحكمة طلب عناقشة الطبب الشرعي إستاداً إلى دلة ووضوح تقريره في كيفية حدوث الإصابة ومكانها والآلة المستعملة فيها بما ينفق واقوال شهود الإثبات، وكمان من المقرر أن تقدير آراء الحيراء والقصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجمه إلى محكمة الموضوع التى شا كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير شأنه في ذلك شأن ساتر الأدلة، وهي غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع إلى ما طلبه من مناقشة الطبب الشرعي ما دام أن الواقعة قد وضحت لليها ولم تدر هي من جانبها حاجة إلى إغاذ هذا الإجراء وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما إقتمت به غسا حواه انتقرير الطبي الشرعي الذي لا يناز ع الطاعن في صحة ما نقله الحكم عنه — وهو الحال في الدعوى المطروحية — فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ويكون منحي الطاعن في هذا الصدد بجرد في تقدير الدليس مم لا يجور الحوض فيه أمام محكمة النقض وما يبرأ به الحكم من قالني الإعلال بحق الدفاع وقصور التسبيب

لذا كان الدفاع عن الطاعن لم يوضع في موافعته - بل وباسباب طعنه - عندما طلب ضم التقرير الخاص
 بالبلطة وملابس المجنى عليه، سبب هذا الطلب ومرماه فإنه يفدو طلباً مجهلاً لا تقريب على الحكمة إن هي
 سكنت عنه إيراداً له أو رداً عليه ما دامت قد إطمأت إلى ما أوردته من أدلة الثيوت في الدعوى.

من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على
 أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله
 المنزلة التي تراها وتقدره التقدير المدى تطمئن إليه، وهي متى أخمذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها
 أطرحت جميم الإعتبارات التي ساقها الدفاع خملها على عدم الأخذ بها

- إن اغكمة غير مازمة يسرد روايات الشاهد إذا تعددت ويبان أخفها بما إقتمت به بل حسبهها أن تورد منها، ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وها في ذلسك أن تأخذ بالوالسة في أي مرحلية من مراحيل التحقيق واغاكمة دون أن تبين العلة في ذلك .

ل كان الحكم المطنون فيه قد نفى أن الإعراف النسوب إلى الطاعن كان وليد إكراه إستناداً إلى أنه قول مرسل لا دليل عليه فضارً عما قرره الطاعن حين نفى في التحقيقات حصول أى إيماز لـه أو صفيط عليه للتغرير بهذا الإعراف وكان من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنالية من العناصر التى تملك عكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات وها دون غيرها البحث في صبحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف المنزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه، ومنى تحققت من أن الإعراف الميواف سليم مما يشوبه وإطمأت إليه كان ها أن تأحمل به بما لا معقب عليها فيه، وكانت المحكمة قد المصحت عن إطمئناتها إلى هذا الإعراف إلى كان ها أن تأحمل به بما لا معقب عليها فيه، وكانت المحكمة قد المصحت عن إطمئناتها إلى هذا الإعراف إلى كان عن طواعية وإخيار ولم يكن نتيجة أى إكراه – وإقتمت بسلامته وصحت فإن إلى مما ينوه الطاعن في هذا الحصوص لا يعدو أن يكون عاولة لإعادة الجدل في تقدير الدليل نما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٢٧٣ يتاريخ ١٩٣١/٣/١٩

 إذا طلب النهم ضم قضية قال إنها تقيده في الدفاع ورفضت انحكمة طلبه وأصر الحياضر عنه على عدم المرافعة إلا إذا ضمت القضية، ثم رأت انحكمة أن تحكم في الدعوى فقضت بإدانة المنهم وأوردت في أسباب حكمها ما يفيد إطلاعها على هذه القضية وإثناذ ما فيها دليلاً على هـذه النهمة، فإن هـذا يكـون خلالاً بحق الدفاع بستوحب نقض الحكم لحو مان المتهيم من حقه في منافشه ما في تلك القضية وبيان وجمه بستفادته منها

الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٣٠

م المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمشن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التسى مساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم 27.4 لمسنة 43 مجموعة عمر 2ع صفحة رقم 27.4 يتاريخ 1971/٣/14 1) إذا حكمت محكمة الدرجة الأولى بيرنة المهم ثم حكمت المحكمة الإستنافية بإدانته بدون أن ترد على الوقائم الجدهرية التي تأسس عليها حكم الوادة فإن الحكم يكون بإطلاً واجاً نقضه.

الطعن رقم ٧٨١ نسنة ٨٤ مكتب فني ٧٩ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٧٨ ١٩٧٨

منى كان تقدير الحقاً المستوجب لمستولية مرتكبه نما يتعلق بموضوع الدعوى، وكمان تقدير توافر السبيلة بين الحقاً والإصابة التي ادت إلى المرفاة أو عدم توافرها هو من المسائل المرضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بعير معليه عام المعامون فيه وقد عل نما له معينه المصحيح في الأوراق إلى أن ركن الحقطا الإبتدائي المؤيد لأسبايه بالحكم المطعون فيه وقد عل نما له معينه المصحيح في الأوراق إلى أن ركن الحقطا الذى نسبه إلى الطاعن يتمثل في أنه رغم التعليمات الكتابية المصادرة إليه بضرورة وضع السلك الأراضي المؤقت بموقع العمل – قبل البدء فيه – للتأكد من عدم صريان التيار الكهربائي وبالتمال إلى وقوع الحادث، إنخاذ هذا الإجراء تما أدى إلى عدم إكتشاف عبودة سريان التيار الكهربائي وبالتمال إلى وقوع الحادث، يكون سائماً في العقل والمطق وهو ما يوفر قيام الحقاً في جانب الطاعن وتتوافر به السبية بين هذا الحقطأ وصع الجدي واصابة الإخرين.

الطعن رقم ٨٣٦ نسنة ٨٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٦

فكمة الموضوع تجزئة الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تنق فيه من تلك الأقوال، إذ مرجع الأمر في هذا الشأن إلى إقتناعها هي وحدها، ومن شم فلا تشريب على الحكم المطعون فيه إن كان قد عول على شق من أقوال شهود الإلبات المشار إليهم وهو ما تعلق بسبب الحادث وقدوم الطاعنين ودويهم مسلحين بينادلهم إلى مكان الحادث متلوعين بطلب إيقاف ماكينة الرى وإطلاقهم النار على المجنى عليهم فور عدم الرضوح لطلبهم، ولم يعبأ بقالتهم في الشق الآخر الحاص بعدد ما أطلق من الأعيرة، ولا بما كشف عنه الدليل القمني في وجود إصابة رضية بإلدين من المجنى عليهما، ولا يعتبر همدا الذي تناهى إليه الحكم المتناتاً منه على الشهادة بيترها أو تما يقوم به التعارض بين الدليلين.

الطعن رقم ١٧٤٩ نسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣

من القرر أن تقدير صحة التيلية من كذبه وتوافر سوء القصد أمر متروك نحكمة الموضوع بشرط أن تكون قد إتصلت بالوقائع النسوب إلى المتهم التيليغ بها واحاطت بمضمونها، وأن تذكر في حكمها الأمور المبلغ عنها وما يفيد توافر كذب البلاغ وسوء قصد المتهم، وكان الحكم المطمون فيه قد أورد ما يدل على احاطته بالوقائع التي نسب للطاعن الإبلاغ عنها وما يدل على كذب الوقائع التي ضمنها بلاغه ضد المطمون ضده، وأنه لم يقصد من الإبلاغ صوى السوء والإضرار بالمطمون ضده، فبإن ما أورده الحكم مس بهان في مذا الثان يعد كالياً للإحاطة بأركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضور وعلاقة مسببية بما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويش إعمالاً حكم المادة ١٩٣ من القانون المدني.

الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٤٨ ؛ يتاريخ ١٩٨١/٥/٤

الأمر في تقدير آراء الحيراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعزاضات مرجمه إلى محكمة الموضوع وللمحكمة كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير القدم إليها دون أن تلتزم بندب خبير .

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٧

لما كان محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلة التقارير الحيراء المقدمة إليها، وفسا أن تضاضل ولا ين هذه التقارير وتأخذ منها بما تراء وتطرح ما عداه إذ أن ذلك الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليسل ولا معقب عليها في ذلك، وكانت الحكمة قد إستظهرت مستولية الطاعين بما ينتجها واستندت إلى تقريري اللجنة الفية المتندبة وأطرحت في حدود سلطتها القديرية تقرير الحبير الإستشارى فإنه لا يجوز بجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض ما دام إستادها إلى تقرير اللجنة المتندبية لا يشوبه خطا – كما الحال في الدعوى المطوحة – وهي غير ملزمة من بعد أن ترد إستقلالاً على تقرير الحبير الإستشارى المدى لم تناخذ به، أو على الدفوع الموضوعية التي يستفاد الرد عليها ضمناً من أدلة الثيرت التي أوردتها. ومن ثم فإن ما يثيره المناحان في هذا الشان لا يعدو أن يكون جدلاً في واقسة الدعوى وتقدير الأدلة فيها نما لا يجوز إذارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ۸۷۷ نسنة ۶۹ مكتب فتى ٣٦ صفحة رقم ٢٠٠ يتاريخ ٢٠/٠/١٩٨٠

من المقور أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأشر في تكوين عقيدتها ومن المقرر - أيضاً - أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية، وللمحكمة أن تلتقت عن دليل النفي و لو حلته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير مانتم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها من باقي الأداة القائمة في الدعوى، ومن ثم فحسب المحكمة أن أقامت الأداة على مقارقة الطاعن للجريمة التي دين بها يحمل قضاءها وهو ما يقيد ضمناً أنها لم تأخذ بدفاعه، فإنه لا يعيب الحكم علم إيراد مضمون تحضر الصلح المقدم من الطاعن، ولا يقرل على سلامة إستدلال الحكم عطؤه في الإسناد في إطراح محضر الصلح، ولا يعيبه هذا الحقاً بفرض صحته – ما دام الحكم قد أبدى عدم إطمئناته إلى ما جاء به ولم يكن فله المواقعة تأثير فسي عقيدة المحكمة والمتيتجة التي إنهها إليها.

الطعن رقم ٢٠٠١ لمسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٧

منى كان الطاعن لا ينازع فى صبحة ما نقله الحكم من أقوال شهود الإثبات، فإن تناقض رواية الشهود فى
بعض تفاصيلها لا يعب الحكم ولا يقدح فى سلامته ما دام إستخلص الحقيقة من أقوافم إستخلاصاً مسائفاً
لا تناقض فيه، ومن ثم فإنه لا يكون تمة على تعييب الحكم فى صورة الواقعة التى إعتقتها الحكمة وإقتمت
بها ولا فى تعربله فى قضائه بالإدانة على أقوال شهود الإثبات بدعوى تعدد رواياتهم وتعسارب أقوالهم
ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير صديد.

الطعن رقم ١٠٩٨ لِمنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٦٧ يتاريخ ٢٩٨٠/٢/٢٤

لما كان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الوضوعية التي تسطل بها محكمة الموضوع بفي معلم الموضوع بفي معلم الموضوع بفي معلم عليه أمان المعرف المعرف المعرف المعرف المعرف المعرف المعرفة الم

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٨٠/١/٦

- من المقرر أنه لا يلزم في الأدلة التي يعول عليها الحكم أن ينعى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئية من جزئية من المدعرى بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكتمال إلتناع الشكمة وإطمئنانها إلى ما إنهم أنها على ما الدعوى المطروحة. كما لا يمازم لصحة الحكم أن يكون الدليل الملى تستند إليه المحكمة صرياً ومباشراً في الدلالة على ما تستخلصه منه بل ها أن تركين في تكوين عقيلتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإستظهار الحقائق القانونية المتحدات المتعلق على المداع العناص المطروحة بطريق الإستقراء والإستنتاج وكافحة المكتمات المقلية ما دام إستخلاصها مليماً لا يخرج عن الإنتضاء المقلى والمنطقى.

إذا كان ما ساقه الحكم المتلعون فيه تيريراً لقضائه وما أورده من إستدلال ردا على دفاع الطاعنين سائلاً
 وله أصله الصحيح من أوراق الدعوى فإن ما تشيره الطاعنيان بدعوى الفساد في الإستدلال أو مخالفة
 الثابت بالأوراق يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها ببلا
 معقب من محكمة القضر.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ٦/٩٨٠/٣

۱) من القرر أن إغفال المحكمة الإطلاع على الورقة على جريمة النزوير عند نظر الدعوى يعبب إجراءات المحاكمة لهى جرائم المحاكمة لأن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهرى من إجراءات المحاكمة فى جرائم النزوير يقتضه واجبها فى تمحيص الدليل الأصاصى فى الدعوى على إعتبار أن تلك الورقة هى الدليل الذي يحمل شواهد النزوير، ومن ثم عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور المدافع عن الطاعن لإبداء رأيه فيها وليطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هى التى دارت مرافحه عليها.

لا عدم وجود اغرر المزور لا يؤتب عليه حتماً عدم ثبوت جيءة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى
 إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المهم وللمحكمة أن تكون عليدتها في ذلك بكل طرق
 الإثبات.

٣) من القرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو إقتناع القاضي بناء على الأولة المطروحة عليه، فله أن يكون عقيدته من أي دليل أو قربنة يرتساح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين يسمى عليه، ولما كان القانون الجنائي غيمل لإلبات جرائم التزوير طريقاً خاصاً، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي إعتمد عليها الحكم بحث ينيئ كل دليل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متسائدة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة الحكمة، فلا ينظر إلى دليل بعيه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم ومنتجة في أكسال إلتاع الحكم واطعنائها إلى ما إنهت إليه .

٤) لما كان من المقرر أن الإشتراك في جوالم النزوير يعم غالباً دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه، ومن ثم يكفني لفوته أن تكون المحكمة قد إعتقدت حصوله من ظروف الدعــوى وملابساتها وأن يكون إعتقادها سائفاً تيروه الوقائع التي بينها الحكم وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره – فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض.

 لا يلزم أن يتحدث الحكم صواحة وإستقلال عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . ٢) من المقرر أن إحتمال حصول الضرر يكفى في جرعة التروير في محرر عرفى ولا يشتوط لصحة الحكم بالإدانة في جرانم التروير أن يتحدث عن ركن الضرر صراحة وإستقلالاً بل يكفى أن يكون مستفادا من مجموع عباراته.

٧) من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفى بإحدى الطرق النصوص عليها في القانون يكفى لنوافسر
 جريمة النزوير منى كان من الممكن أن يؤتب عليه في الوقت الذى وقع فيه تغيير الحقيقة ضور للمير مسواء
 كان المزور عليه أم أى شخص أخو ولو كان الضرر محتملاً، إذ تقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع
 منى سائفاً وهو ما لا يحتاج إلى تدليل خاص منى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره.

 ٨) الباعث على إرتكاب جرئة التروير ليس ركناً من أركانها حتى تلتزم انحكمة بــالتحدث عنــه إستقلالاً وإيراد الأدلة على توالم ه.

٩) من المقرر أن للمحكمة أن تأخد بإصداف المنهم ولو كان وارداً بمعضو الشرطة منى إطمانت إلى
صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مواحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب ومفاد ذلك أن المحكمة
أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأنحذ بهذه الأقوال التي إطمانت إليها.

• 1) من المقرر أنه منى وقع التروير أو إستعمال المجرر المزور فإن التنازل عن المجرر المزور من تمسك بمه لا أثر ته على وقع على وقع التروير أو المسلك بله وقع على وقع على المسلك المجروين، لأن المحكمة في أصول الإستدلال - لا تلتوم بالتحدث في حكمها إلا عن الأولة ذات الأفر في تكوين عقيدتها ولا عليها إن هي إليفت عن أى دليل آخر لأن في علم إيرادها له ما يقيد إطراحه.

١٩) إن تقدير توافر الدليل على الخطأ وقيام رابطة السبية بين الخطأ والضرر - في الدعوى المدنية - مسن المسائل الموضوعية التي ينفود قاضى الموضوع بتقديرها - إثباتاً أو نفياً - دون معقب ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تؤدى إلى ما إنتهى إليه.

الطعن رقم ١٣٩٧ أسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٢٨٠/١/١٨

منى كان البين من مدونات الحكم المطون فيه أنه إعتمد في توافر الفطرف المشدد بذكرة البيابة القدمة للمحكمة إثباناً لسبق الحكم على التهم في جناية سرقة بإكراه وشروع فيها، وبإعرافه في التعقيسق بملك السابقة وفي جلسة المحاكمة بالتهمة بظرفها المشدد - إنطلاقاً من حق محكسة الموضوع في أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن إليه دون إلتوام عليها بتبيان علة ما إرتائه، وما دام القانون في يحتسم - لإثبات السوابق - تقديم صحيفة الحالة الجنائية، وكان إستخلاص الحكم المطون فيه ثبوت التهمة بظرفها المشدد من الأدلة التى تساند إليها سانفة وملتئماً مع العقل والمنطق فإن المجادلة فى ذلك تنحل إلى جدل موضوعي فـى تقديـر الدليل نما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٠٠ لمسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣٤ يتاريخ ١٩٨٠/٣/١٠ الى محكمة الأصل أن تقدير آراء الحراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعزاضات ومطاعن مرجمه إلى محكمة الموضوع التي فا كامل الحرية في تقدير القوة التدليلة لتلك التقارير شمأنها في ذلك شمأن الأدلة لتعلق الأمر يسلطنها في تقدير الدليا، وأنها لا تلتزم بندب خبير آخر في الدعوى والمرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الحبراء ما دامت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يسمتحل التقاتها إليه فضلاً عن أن الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يكن قد طلب من المحكمة ندب خبير المواجعة الحسابات فليس له أن ينمى على المحكمة قدودها عن إجراء لم يطلب منها. لما كمان ذلك، فإن ما يؤمره الطاعن في عذل المحاصرة لا يكون صديلاً.

الطعن رقم ۱۳۴۱ اسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٨٠/١/١

إن في إطمئنان الحكمة إلى أقوال شاهد الإثبات ما يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التسى مساقها الدفحاع لحملها على عدم الأخذ إذ أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف الني يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى قاضى الموضوع.

الطعن رقع ١٣٤٤ المسئة ٤ ك مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٤٠٠ يقريخ ١٩٨٠/٣/١٠ من المقرر أن تقدير الأولة بالسبة إلى كل منهم هو من إختصاص عكمة الموضوع وصدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها وإطعنتانها إليها بالنسبة إلى منهم وعدم إطعنتانها إلى ذات الأولة بالنسبة المنهمة آخر، وإذ كانت قد إطمأنت إلى أقوال الشهود وأعملت بتصويرهم للواقعة بالنسبة للطاعن وصده دون المنهمين الآخرين المللين قفنت براعتهما، وكان من حق عكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فناعا منها بما تعلق المناعن وعده المناعن ألم علم المناعن ألم عدد المناعن على الدليل في صدد تعارض صور الواقعة وما أخد به الحكم وما أطرح من أقوال شهود الإليات واعتماده على الدليل في صدد تعارض صور الواقعة وما أخد به الحكم وما أطرح من أقوال شهود الإليات واعتماده على الدليل المستعد منها في حق الطاعن وحدد دون المنهمين الآخرين لا يخرج عن كونته جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي صلطة بحكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها، وهو ما لا يجوز إثارته أو

الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ٢٠١/٢/٢

من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تسميقل بهما محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة، ولما كان مفاد ما أثبته الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بياناً لواقعة الدعوى وإيراد لمؤدى ما شهد بـه الضابط الـدي بأشو إجراءات الضبط والتفتيش أنه قام بما قام به إلنزاماً بواجبه في إتخاذ ما يلزم من الإحتياط للكشف عن الجرائم وضبط مرتكبيها، وهو ما يدخل في صميم إختصاصه بوصفه من مأموري الضبط القضائي إذ علم من أحد مرشديه أن الطاعن يدير كشكاً ملحقاً به حجرة للأعمال المنافية للآداب وأن هنماك إمراة تمارس الدعارة مع أحد الرجال خُظة الإبلاغ فأسرع على رأس قوة إلى محل الطاعن حيث وجده واقفاً بالقرب من بابه وسمع أصواتاً مخلة للآداب تصدر من داخله فإنتحمه حيث وجد المتهمة الناتية في حالة جماع كامل مسع احد الرجال، فإن هذا الذي ساقه الحكم إنما يسوغ به إطراح الدفع ببطلان القيض والتغييش، بقيام حالمة التلبس التي يكفي لتوافرها وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن إرتكاب الجريمة، إذ أن مشاهدة الضابط للمتهم بقف على باب الكشك ومعاعه أصوات إرتكباب الفحشياء تبعث من داخله كاف لقيام حالمة التلبس التي تبيح لرجل الضبط القضائي دخول المحل - إذ أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ويكفي أن يكون شاهدها قد حضر إرتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية شكاً، وكان من المقرر قانوناً طبقاً للمادة ٣٤ من قانون الإجواءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ أن لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات والجنح التي يصاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاصر الذي توجد دلائل كالحية علس إتهامه .

الطّعين رقع ١٥٤٧ المسلّة ٤٩ مكتب قتى ٣٦ صفحة رقع ١٨٣ بتنزيخ ١٩٨٠/٢/٤ من المقرر أن تفدير جنبة التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفدش مؤوك لسلطة النحقيق تحت إهــــواف محكمة الموضوع ومتى الرتها عليه فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .

الطعن رقم 1719 المستمة 24 مكتب فقى 71 صفحة رقم 771 بتاريخ 174//1/6 - وزن اقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على اقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حواما من هبهات موجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنولة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة محكمة النقض عليها. - الأصل أن غكمة الموضوع أن تجزم بما لا يجزم به الحبير في تقريره مني كانت وقائع الدعوى ذلك عندها واكدته لديها.

الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٣٦ يتاريخ ١٩٨٠/٢/١٤

من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو الخاكمة متى إطمأنت إليه وأن تلتفت عما عداه دون أن تين العلة أو موضع الدليل فيي أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فها.

الطعن رقم ١٩٢٨ لمسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٧٧١ يتاريخ ٢٢/٢/٢١٠

من المقور أن تناقض الشاهد وتعتاريه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكسة ق.د
 إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً ساتفا بحا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن ما ينوه الطاعن في هذا العمده لا يعنو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المكملة للأدلة القائمة في الدعوى عا لا يجوز مصادرتها فيه لدى عكمة القيض.

الطعن رقم ١٩٧٨ لمسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ٢٨/٢/٠٨.

- من القرر أن تقدير آراء الحبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع الني كامل الحرية في تقدير القوة الندليلية لتقرير الخبير شانه في هذا شان سائر الأداة فلها مطلق الحريمة في الأخذ بما تطمئن إليه منها والإلتفات عما هذاه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير وإذ كان ذلك وكانت الحكمة قد إطمئت في حدود سلطتها التقديرية إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى وإستندت إلى رأيه الفني من أنه تخلف لدى المجنى عليه من جراء إصابته عاهة مستايمة فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في هدا الشان ولا مصادرة عقياتها فيه أمام محكمة النقض وهي غير مازمة بإجابة الدفاع إلى طلب ندب كبير الأطباء الشرعين لإعادة الكشف على المجنى عليه منا دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها إغاز هذا الإجراء.

ورن أقوال الشهود وتقديرها وتقويل القضاء عليها موحمه إلى محكمه الموضوع دون رقابة عليها مس محكمة النقض ومتى أخذت بشهادة الشهود فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات السي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٠٠٠ لمسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٣٤٣ يتاريخ ٩/٩/٠/١٩٨٠

من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشان تلك الواقعــة فلا بأس على انحكمة إن هي أوردت مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبته إليهــم جميعاً تفادياً للتكرار الـذي لا موجب له .

الطعن رقم ٢٠٩٠ نسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ٢١٩٨٠/٣/١٣

من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالقعل الذي إقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنونية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوقة لفعله إذا ما أتاه همداً، وصله العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومني فصل فيها إلياناً أو نقياً فلا رقابة شحكمة النقش علياً ما دام قد أقمام في ذلك علي أسباب تؤدى إلى ما إنهي إليه. وإذ كان الحكم المطمون فيه قد ألب في حق الطاعن أنه ركل المجنى عليها فسقطت على الأرض وتوفيت، ودلل علي توافر الصفة النشريجية من أن الإنضمال وانجهود الجسماني والأم الإصابي الناشئة عن التعدى قد ساهمت في إحداث الوفاة فإن في ذلك ما يحقق مسؤليته مسئوليته عني صحح القانون – عن هذه النتيجة التي كان من واجبه أن يتوقع حصوفا لما هو مقسرو من أن الجاني في جريمة العترب أو إحداث جرح عمداً يكون مسئولاً عن جميع النتائج المختمل حصوفا نتيجة أن الجاني في جريمة العدرب أو إحداث جرح عمداً يكون مسئولاً عن جميع النتائج المختمل مصوفا نتيجة المواجئ وفو كانت عن طريق غير مباشر ما لم تتناخل عوامل أجنبية غير ماأوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة، ومن أن مرض المجنى عليها إنما هو من الأمور الثانوية الدى لا تقطع هذه المهلة.

الطعن رقم ٢١١٤ نسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ٢٠/١//١٠

١) لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصب على أنه " يصد فاعارً للجرعة" أولاً " من يرتكهها وحدة أو مع غيره " لانياً " من يدخل في إرتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال في اتى عصداً عصارً من الأعصال التحضيرية الأعصال المكونة لها " والبين من نعى هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالتمه ومن الأعصال التحضيرية الماصاحية له ومن المصدر التشريعي الذي إستمد منه وهو المادة ٣٩ من القسانون الهندى أن الفاعل إما أن ينشرد بجرعته أو يسهم معه غيره في إرتكابها فإذا أسهم فإصا أن يصدق على فعلمه وحمده وصف الجرعة النامة وإما أن يصدق على فعلمه وحمده وصف الجرعة النامة وإما أن يصدق على فعلم وحمده وصف الجرعة النامة وإما أن يصدق على فعلم وحمده وصف الجرعة توكب من جملة أفعال سبواء بحسب طبيعتها

أو طبقاً لحطة تفيذها. وحينند يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه بية التدخل في يرتكابها، ونو ال الجريمة لم تنم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ثمن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يصرف اعتباراً بـأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه - على الأقسل - ما يتوافر لـدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده، ويتحقق حتماً قصد المساهمة في الحريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لإتفاق بين المساهمين ولمو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشة ك هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم قصد الآخر في إيقاع الجريمة المينمة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها بحسب الحطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة - وأن لم يبلغ على مسرحها حـد الشروع، ولما كان القصد أمراً باطنياً يضمره الجاني وتدل عليه بطريق مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه، فإن العبرة هي بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد لقيامه، ولما كانت نية تدخل الطاعنين في إقراف جرعة قتل الجني عليه تحقيقاً لقصدهم المشترك تستفاد من نوع الصلة بين المهمين والميسة بينهم في الزمان والمكان وصدورهم في مقارفة الجريمة عن ياعث واحد وإتجاههم جميعاً وجهة واحدة في تنفيذهما بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه وهو ما لم يقصر الحكم في إستظهاره حسيما تقدم بيانه، فإن ما ينصاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير صديد، وفوق ذلك فإنه لما كان الحكم المطعون فيه قد البست أن المتهممين الخمسة قد إنهالوا معاً على المجنى عليه ضرباً وطعناً بالسكاكين والمدى بقصد إزهاق روحمه وأنهم أحدثوا به جُلة إصابات في رأسه وصدره وظهره وأن الإصابات مجتمعة بين طعنيسة وقطعية مساهمت في إحداث الوفاة بما أحدثه من كسور ونزيف وصدمة عصبية فإن كلا منهم يكون مسئولاً عن جريمة القتبل العمد بوصفه فاعلاً أصلياً بفض النظر عن الإصابة التي أحدثها.

٣) لما كان قصد القدل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعرى والأصارات والمظاهر الحازجية التي يأتيها الجماني وتسم عما يضمره في تفسد واستخلاص هذا القصد من عناصر المدوى موكول إلى قاضى الموسوع في حدود ملطته التقديرية، وكان الحكم المطمون فيه قد إستظهر نيمة الفتل في قوله: " وحيث أنه عن قصد القدل فهو معواهر في حتى المتهمين من إستعمالهم آلات قاتلة بطبيحها " مكاكين ومدى " وإستهدائهم مقاتل الجنى عليه كما أن تعدد الصربات الهدئة للجرح الطعية والقطعية بقطع بقيام بقيام أنه إوامة كان هذا الذي إستخلصته الحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو إستخلاص سائغ وكاف في التدليل على ثبوت توافر نية القدل لدى الطاعن فإنه لا محل للنعى عليه في هذا المددى الطاعن فإنه لا محل للنعى عليه في هذا المدد.

٣) من القرر أن من حق محكمة الموضوع ان نستحلص من اقوال الشهود وسدر العناصر الطروحة أمامهما على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصاً سانفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق. ٤) من القور أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يبؤدون فيها شهادتهم، وتعويل القضاء علمي

٤) من المقرر أن وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يتؤدون فيهما شهادتهم. وتعويل القضاء علمي ألوالهم مهما وجه إلي عكمية الموضوع تنزلـه المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متي أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعذبوات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأعذبها.

ه) من القرر أن محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات ولو حالفت أقواله أمامها، ولما كان الأصل أنه لا يشهوط فيي شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد (إباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكنى أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدى إلى هذه الحقيقة بإستناج مائغ تجربه محكمة الموضوع يعلام به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الإلبات الأخرى المطلوحة أمامها، وكان لا يلزم أن تكون الأداث التي إعدما عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى، إذ الأدلة في المواد الجنائية عنسائذة وصفا بمعممة تتكون عقيدة ألى كل جزئية من جزئيات الدعوى، إذ الأدلة في المواد الجنائية عنسائذة وصفا بمعممة تتكون عقيدة كرحدة مؤدية إلى ما يتكون الأدلة في مجموعتها كرحدة مؤدية إلى ما تصده الحكم منها ومنتجة في إقتاع الحكمة واطمئناتها إلى ما إنتهت إليه. لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن من أن الشاهد ... أيكن قد تعرف عليه وأن الشاهدة ... والدى لم تكن قد تعرضت عليه هي الأخرى قد عدلت عن أقوالها أمام الحكمة لا يكون له عل.

من القرر أنه لا مامع قانوناً من إعتبار فية القعل إنما نشأت لدى الجاني إثر مشادة وقعية كما أن الباعث
 على الجريمة فيس ركتاً من أركانها أو عنصراً من عناصرها.

٧) متى كان الحكم الملعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونة لجريمة القدل العمد التي دان بها الطاعن وأورد مؤدى أقوال شهود الإنبات نقل عن تقرير العمقة النشريجية " أن الجني عليه أصيب بجرحين قطعين مرضوضي الحواف بيسار الجمهة ومتوسط فمروة الرأس وتحتها كسور شقية بالمنظام ومنظهما يحدث من ضربين مستقلين بآلة صلبة ثقلبة نوعاً ذات حافة حادة كليطة أو ما في حكم ذلك، وبجرح قطعى بيسار خلفية فروة الرأس وبجدث من فعل آلمة صلبة ذات حافة حادة ولا يوجد ما يغي إحتمال حصوله من مثل السكين المتنبوط، وباربعة جروح طعنية وقطعية مستوية الحواف بخلفية الكيس وبخلقية يسار الصدر وبيسار الصدر ومثلها يمدث من أربعة طعنات بآلة صلبة ذات حافة حادة مدية ذات حافة حادة مدية المؤسوفة مجتمعة حادة مدية المؤس كسلية ذات حافة بمدينة المؤس كسلية ذات دافة مدية المؤس كسلية ذات حافة بمدينة المؤسف عدين أو مدين أو ما في حكم ذلك وتعزي الوفاة الإصابات الموصوفة مجتمعة المدينة عليه من المستحدين المؤسلة المؤسلة المؤسلة علية المؤسوفة المؤسلة علية المؤسوفة المؤسوفة المؤسلة علية المؤسلة المؤسلة المؤسلة المؤسلة المؤسلة علية عدين المؤسلة المؤسلة المؤسلة المؤسوفة المؤسسة علية المؤسلة علية المؤسلة علية عدين أو مدين أو ما في حكم ذلك وتعزي الوفاة الإصابات المؤسوفة المؤسلة المؤ

وأحدثته من كسور بعظام الرأس وتهتـك ونزيـف بالمخ وقطـع بالكليـة اليـسـرى ونزيـف داخلـى وصـدمـة عصبية، فإن ما يدعيه الطاعن من أن المجنى عليه لم يصــِب إلا بإصابـة واحـدة وفـى غير مقــل يكــون غـير صديد.

٨) لما كان الأصل هو أنه ليس بالازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليسل الفني بل يكفى أن يكون جماع الدليل الفني مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى علمي الملاءمة والتوفيق، وكان الطاعن ينازع في أن ما أورده الحكم من أقوال الشهود وما نقله عن تقرير الصفة التشريخية له معينة الصحيح من الأوراق فإن ما أورده الحكم من دليل قولى لا يتناقض مع ما نقله من الدليل الفني بل يتلاءم معه ويكون ما يثيره الطاعن من وجود تناقض بنهما غير مديد.

٩) متى كان النابت من مطالعة محاضر جلسات الحاكمة أن المدافع من الطاعن لم يطلب إلى المحكمـة إجراء
 معاينة لمكان الحادث بل إقسمر فى موافعته على التشكيك في أقوال شهود الإلبات فإنه لا يمتى لمه من بعد
 أن يثير هذا الأمر الأول مرة أمام محكمة النقش.

١٠ متى كان الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضار بين يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا يستوجب فى
الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى ادلة الشبوت التى
بوردها الحكم، وأن تقدير أدلة المدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع التى لها أن تكون عقيدتها من كافحة
عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ٣١٦٣ لمسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٤ يتزيخ ٢٩١١، ١٩٨٠ لم ذلك لما كان تقدير الدليل موكولاً محكمة الموضوع ومنى إقتمت به وإطمأنت إليه فسلا معقب عليها فمى ذلك وكانت الأدلة الني سافها الحكم – على ما سلف بيانه - من شانها أن تؤدى إلى ما رتب عليها من ثبوت مقارفة الطاعن لجرية المسوقة، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى

واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض. الطعن رقم ٢٢٢٠ لمبلغة ٤٩ مكتب فنمى ٣٦ صفحة رقم ٢١٨ يتاريخ ٢٨/٠/١٨١

إذ كان من المقرر أن تقدير آراء الحبراء والفصل فيما يوجمه إلى تطاريرهم من مطاعن مرجمه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة الندليلية لتفرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلية وهي غير ملزمة من بعد بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعي ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى إنخاذها هذا الإجراء، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما إقسمت به كما حواه تقريس

الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ٢/١٩٨٠/٤/٢

من المقرر أن صاط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون المقويات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجمعة الوحدة الإجرامية النبي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة المشار إليها. ولما كان الأصل أن تقدير قيام الإرباط بين الجرائم هو ثما يدعم في حدود السلطة القديرية محكمة الموضوع. وكانت الوقائع كما أثبتها الحكم المطعون فيه وعلى ما يسلم به الطاعن في طعنه تشير إلى أن الجرائم التي قارفها قد وقمت على أشخاص مختلفين ولمى تواريخ وأمكنة وظووف مختلفة وهو ما يقيد بلائه أن ما وقع منه في كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد لإن ذلك لا يتحقق به الإرتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمة موضوع الدعوى الحالية وبين الجريمين الأحرين موضوع المدعوين المشار أليهما في أسباب الطعن واللتين كانتا منظورتين معها في الجلسة نفسها الني صدر فيها الحكم للطعون فيه .

الطعن رقم ٢٣١٣ لمنة ٤٩ مكتب فتي ٣١ صفحة رقم ١٩٨٤ بتاريخ ٨/٥/١٩٨٠

يكفى أن يتشكك القاضى في صحة إسناد التهمة إلى المنهم لكي يقضى بالبراءة. ورفسض الدعوى المدنية. إذ مرجع ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة.

الطعن رقم ٢٤٠٣ نسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٨٠

- من القرر أن تقدير جدية التحريات وكامايتها لإصدار إذن التلعيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل
 الأمر فيها إلى ملطة التحقيق تحت إشواف محكمة الموضوع.
- عدم إيراد إسم الطاعن كاملاً وعمل إقامته محدداً في محضر الإستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه
 من تحويات.

الطعن رقم ٢٤٣٧ استة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ٢٨/٤/١٨

من المقرر أن محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الدائمة أن تأخذ بما ترتاح ألبه منها وفي إطمئنانها لأقوال شهود الإليات ما يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع على عدم الأعد بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجمه إليها من مطاعر، وحام عولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع ولا يجوز الجدل في ذلك.

الطعن رقم ٢٤٤٩ لمسنة ٤٩ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٨

تقدير أراء الحبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاربوهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التمي فحا كـامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير شأنه فى هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية فى الأخمد بمـا تطمئن إليه منها والإلتفات عما عداه ولا تقبل مصــادرة الحكمة فى هذا التقدير. من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلنزم بإجابة الدفاع إلى طلب تقدير تقرير إستشارى ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة إلى هذا الإجراء كما هى الحال فى الدعوى.

الطعن رقم . ٢٤٦٠ لمسئة ٤٩ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٩٧٩ متاويخ ١٩٨٠/ ١٩٨٠ - من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعها إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي توهسا وتقدرها التقدير الذى تطمن إليه وهي معيي أعملت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعبسارات الشي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأحد بها.

- الحكمة غير مفزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجد أخذها بما إقسمت به منها بل حسبها أن تورد ما تطمئن إليه وتطوح ما عداه وهي لا تلتزم بأن تبورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقهم قضاءها عليه ولما أن تعول على أقوال الشاهد في أى موحلة من مواحل الدعوى ما دامت قد إطمانت إلها كما أن تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره من الشهود - على فوض حصولـه - لا يعب الحكم ما دام أنه قد إستخلص الإدانة من أقواشم إستخلاصاً سائقاً لا تناقض فه.

– من المقرر أن للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً النيجة التي إنتهت إليها وأنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً على الواقعة المراد إثباتها يكفى أن يكون ثبوتهما منـه عمن طويـق الإستنتاج تما تكشف للمحكمة من الظروف والقوائن وترتيب النتائج على المقدمات.

الطعن رقم ٨٦ اسنة ٥٠ مكتب فتي ٣١ صفحة رقم ٩٩٥ يتاريخ ٨/٥/٥/١٩٨٠

غكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد إقتاعها من أى دليل تطمئن إليــه، وفما أن تعمول علمي أقموال الشاهد في إحدى مرا حل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها دون أن تبين العلة في ذلك.

الطعن رقم ١٥٣٩ اسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٨١/١/١١

 تطمن إليه وتطرح ما عداه، ولها في ذلك ان تأخد بأقواله في اية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة. دون بيان العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام لها أصل فيها

الطعن رقم ۲۸۸ لسنة ٥٠ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ٦٨٣ يتاريخ ٢٨/٥/١٨

قول الطاعن أن الحبير لم يطلع على الاستمارات والمستدات فمردود بما هو مقرو من أن الأصل أن تقدير آراء الحبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعتراضات مرجمه إلى محكمة الموضوع النبي فما كامل الحبرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها فمي تقدير الخيراء ما وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة لتقارير الحيراء ما دامت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق إلتفاتها إليه، فيكون هذا النعى بدوره جدلاً موضوعها لا شأن

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥٠ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ٤٤٢ يتاريخ ٢٩٨٠/٣/٢٤

لما كان الأصل أن تقدير آراء الحيراء والفصل فيما يوجه إلى تفاريرهم من إعراضات ومطاعن مرجعه إلى عكمة الموضوع التي فا كامل الحوية في تقدير القوة الندليلة لتلك التفاوير شائها في ذلك شأن سائر الأداة لنعلق المحتولة المح

الطعن رقع ٣٦٤ لمينة ٥٠ مكتب فتى ٣١ صفحة رقع ٧٠٨ بتلويخ ١٩٨٠/٦/٥ من المقرر أن يحكمة الموضوع فى المواد الجنائية كامل الحزية فى تكوين عقيدتها نما تطعشن إليه من أدلة

س المور ان منطقة الموضوع في المواه الله على الموراقية الموراقية الموران المحكمة في سيل تكوين عقيدتها أن تماخذ بقول

الشاهد في أى موحلة من مواحل الدعوى متى إطمأنت إليه ولمو خنالف قولا اختر نه أمداه في موحله أخوى، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم من دامت المحكمة قمد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائغاً بما لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٢١٢ لمنقة ٥٠ مكتب فتى ٣١ صقحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٨٠/٩/٨ الأدلة في المواد الجنائية إقناعة والممحكمة أن تلفت عن دليل الفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكو درغم ملتم مع ملحقيقة التي إطعانت إليها من باقي الأدلة في الدعوى.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٠ مكتب فقى ٣٠ صقحة رقم ٢٥٠٧ بتناويخ ١٩٨٠/٦/٩ القرر في أصول الإستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وأن في إغفاها بعض الوقائع ما يفيد ضمناً إطراحها لها وإطمئنانها إلى ما أثبته من الوقائع والأدلة التي إعتمدت عليها في حكمها.

الطعن رقم ٧٧٧ لمدية ٥٠ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ٥٧٦ بيتاريخ ١٩٨٠/ ١٠١٠ المستوجة وزن أقوال الشهر ١٩٨٠ بيتاريخ ١٩٨٠/ وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويسل القضاء على أقواضم مهما وجمه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموجوع تقدره التقدير الذي تطمئن إليه ودون رقابة من محكمة النقش، وتناقش رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد إستخلص الحقيلة من أقواضم إستخلاصاً سائماً لا تناقض فيه.

للطعن رقع 4 1 1 لمسلة ٥٠ مكتب فقى 1 7 صفحة رقع 4 ٢ 0 بيتاريخ 4 1 / 1 1 1 1 1 1 1 المسلة ه 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 ا البحث فى توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاحى الموضوع يستنجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإستناج.

الطبعن رقم . 48 السنة . ٥ مكتب فقى ٣١ صقحة رقم ٥ ١٩ بيتاريخ ١٩٥ / ١٩٥ المناريخ ١٩٥ / ١٩٥ / ١٩٥ مكتب على المواضم من المقرو أن وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على المواضم مهما وجه إلي محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تهما وجه إلى محكمة المقدور المقدير الذي تطمئن إليه، وهي متى أخلت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الإعدارات التي ساقها الدفاع خملها على عدم الأخذ بها، وأن تساقين الشاهد أو تصاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدد في سلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقواله إستخلاصاً سائماً لا تساقين فيه، يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقواله إستخلاصاً سائماً لا تساقين فيه،

مورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه وها في ذلك ان تاخذ بأقواله في اى موحلة من مواحسل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلسك، فبان ما يشيره الطباعن في همدا الصدد لا يعمدو أن يكون جدلا موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في إستباط معقدها تما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض

الطعن رقده ١٣١٥ لسنة ٥٠ مكتب فقى ٣٧ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٩٠ لمناوية المدعوى عن ذات لا وجه لفالة التناقص التي أثارها الطاع مستنداً فيها إلى الحكم الصادر بالبراءة آخر في الدعوى عن ذات النهمة، إذ أنه لا سبيل إلى مصادرة المحكمة في إعتقادها ما دامت قد بنت إفتناعها على أسباب سائفة، فهان الأمر يتعلق بتقدير الدليل، ولا يتعدى أثره شخص المحكوم لصالحه، ذلك بأنه من القرر أن القاضي وهو يخاكم متهماً يجب أن يكون مطلق الحربة في هذه المحاكمة غير مقيد بشئ تم تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر، ولا مبال بأن يكون من وراء فضائه على مقتضى الطيدة التي تكونت لديمه قيام تناقض بين حكمة والحكم السابق صدوره على مقتضى الطيدة التي تكونت لديم القاضى الأعمد

الطعن رقم ١٣٣٥ لمسنة ٥٠ مكتب فتي ٣١ صفحة رقم ١٠٥٩ يتاريخ ١٩٨٠/١٢/٣ العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروصة عليه بادانة المتهم أو براءته فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين إلا في الأحوال التي يقررها القانون وليس ثمة مما يمسع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر مني رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقية وكمانت تحشل الواقع في الدعوى، لما كمان ذلك، وكمان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن من أنه إشتري الأخشاب المضبوطة لديه وأطرحه للأسباب السائفة التي أوردها والوارد ذكرها، وكسانت محكمة الموضوع لا تلمترم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم إكفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالإدانة، وكان بحسب الحكم كيما يتم ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديمه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد النفائم عنهما أنه أطرحها، فإن ما يغيره الطاعن بشأن الإستدلال بأقوال والد المتهم الثالث، وملكيته للأخشاب المضبطة وعدم صحة تحريات الشرطة، يتمخض جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى معقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكمان الشابت في محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن طلب بجلسة ١٩٧٧/١٠/١ معاع شهود نفي فاستجابت له انحكمة وقورت التأجيل لجلسة ١٩٧٧/١١/٢٩ لإعلانهم وفي هذه الجلسة ترافع عن الطاعن ولم يتمسك بسماع هؤلاء الشهود فحجزت المحكمة الدعوى للحكم. كما يسين مس محسر جلسة ١٩٧٨/٤/١٩ أمام محكمة ثاني درجة أن الملافع عن الطاعن قال " إنسه يوجد شهود نفي للمتهم " شم ترافع في الدعوى دون أن يطلب سماعهم. وإذ كان طلب سماع شهود النفى علمى هـذا النحو عـير جازم وكان من القرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الـذى يصـر عليه مقدمه، ولا ينفك عن النمسك به والإصرار عليه في طلباته الحتامية، فـإن ما ينعاه الطاعن من قالـة الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٣٩١ لمسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٣

 وزن أقرال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهمما وجمه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات موجمه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذى تطمئن إليمه دون
 رقابة من محكمة النقض.

للمحكمة ألا تورد بالأسباب إلا ما تقييم عليه قضاءها، ولها أن تأخذ من أقوال الشهود ما تطمئن إليه
 ونظر حرما عداه.

الطعن رقع ٤٠٤ السنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ٣٠/٤/٣٠

لا كان الحكم قد أثبت في مدوناته أن تقرير الصفة الشريحية تضمن نقلاً عن التذكرة الطبية للمجنى عليه أنه يتكلم عند حضوره إلى المستشفى كما حصل أقوال الطبيب اأشرعى في الجلسة بمان كمية المدم العي وجدها عند التشريح تبلغ من نصف لو إلى ثلاثة أوباع الملو وأن كمية أخرى فقمنت نتيجة المزيف وأن المجنى عليه المجنى عليه فل حما لفرة تصل إلى نصف ساعة ووفقاً لوصف الإصابة الواردة في تقريبوه فإن المجنى عليه كان يستطيع التحدث بعقل لملاحمة منطقة الرأس, وكمان الطاعن لا يمارى في صحة ما ورد بمالتذكرة الطبية للمجنى عليه من قدرته على الحديث عقب إصابته وفيما نقله الحكم عن رأى الحبير الفنى من الستشفى – بفرض صحة ما جاء بها من أن المجنى عليه كان في حالة سيئة لا تنفى ما ألبته التذكرة العلمية وجزم به الطبيب الشرعى، وإذ كان ما أورده الحكم من أدلة سائفة نقلاً عن الحبير الفنى قد أثبت بغير معقب أن المجنى عليه كان يستطيع الحديث بعقل عقب إصابته فلا يعذو الطبن عليه بدعوى مخالفة السابت غير المؤرال أن يكون عاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى منافضة المصورة الشي في الأوراق أن يكون عاولة لتجريح الذلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى منافضة المصورة الشي إرتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدئيل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى عكمة النقيق.

الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقع ١٥٢ بتاريخ ١١/١/٢/١١

ورن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل الفضاء على قوله مهما وجمه إليـه مس مطاعن وحام حوله من الشبهات، كل هذا مرجمه إلى محكمة الموضوع تنولـه المنزلـة السي تراهـا وتفـدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة نحكمة النقض عليها .

الطعن رقم ١٦١٥ لمنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٨١/٢/٤

وزن أقوال الشهود وتفدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم، وتعويل القضاء على أقواضم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكسة الموضوع تنزله النزلة التي تراهما وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، وهي متى أخذت - بشهادتهم فإن ذلك يقيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأعاديها، فإن ما تعيره الطاعنة في شأن تعويل الحكم على شهادة خصومها لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في إست

الطعن رقم ١٦٢٧ استة ٥٠ مكتب أنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٨١/١/٧

من المقرر أن محكمة الموضوع أن تكون عقيدتها تما تطعمن إليه من أدلة الدهوى وعناصرها. وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إليها تنولها المنزلة التي تراها وتقدوها التقدير الذي تطعنن إليه بضير معقب وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفساع لحملهما علمي عدم الأخذ بها .

الطعن رقم ١٦٢٤ لمنتة ٥٠ مكتب أتى ٣٧ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٨١/٣/٤

لما كان غكمة الموضوع أن تأخد بما تطمئن إليه من عناصر الإنبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الإستدلالات ما دامت عطوحة للبحث أمامها، فأنه لا على المحكمة - وقد أجرت النيابة تحقيق الواقعة بوصفها جناية فتحقق بذلك ما يشوطه القانون في مواد الجنايات من إيجاب تحقيقها قبل المحاكمة إن هي أخذت يتقوير طبيب المستشلى الذى قلم بالتشريح ولو لم محلف يهنا قبل مباشرة مأموريته بحسبانه ووقة من أوراق الإستدلال في الدعوى المقدمة فا وعنصراً من عناصرها ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالضاعد ولى عكمها لدفاع الطاعن في هذا الشان ما دام أنه دام أنه دفاع ظاهر البطلان

الطعن رقم ١٧٣٤ لمنية ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦

لا كان من المقرر أن محكمة الموضوع أن تكون عقيدتها عما تطعين إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى
 وكانت المحكمة قمد إطمالت للأدلة السائفة التى أوردتها إلى أن المراقبة الطيفونية لم يكن نها أشر فى
 إجواءات القبض والتفتيش التى تحت تنفيذً للإذن الصادر من النيابة العامة بذلك فإن ردها على الدفع
 بيطلان الإذن بإجراء المراقبة التليفونية يكون رداً كافياً وسائعاً لتبرير رفضه.

- ١) لذ كان الحكم المطعون فيه قد أتبت على النحو سالف البيان أن رئيس النيابة عندما أصدر الإذن قمد وقعه بإعتباره منتدباً من النائب العام وهو ما لا يمارى فيه الطاعن فإن مفاد ذلك أنه كان منتدباً عمن يملك لنهه قانوناً " وكان يكفى في أمر الندب للنحقيق أن ينبت حصول هذا الندب من أوراق الدعوى فهان ما اثبته الحكم يكفى لإعتبار الإذن صحيحاً صادراً بمن يملك إصداره ويكون الحكم سليماً فيما إنتهى إليه من رفض الدعوى بطلان إذن التغيش .

٧) من المترر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجربه النيابة أو تأذن في إجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة معينة – جناية أو جنحة – قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأصارات الكافية والشبهات المقولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تصرض التفييش لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف إتصاله بالجريمة.

٣) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية السى يوكمل الأممر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

غ) إذ كانت انحكمة قد إقتمت بجدية الإستدلالات التى أسفوت عنن أن الطاعن الأول وآخرين يجلبون كميارة من المواد المخدرة ويروجونها بها وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبط الطاعن الأول حال تقلها إلى القاهرة من المكان الذى يخفونها فيه بعد تهريها إلى الساحل الشمالى الفربى للبلاد بإعبار أن هذا الفقل مظهر لنشاطه في ترويج الموادة المخدرة التى يجوزها ويتجد ليها بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تخضع للقانون الجنائي المصرى تحقق وقوعها من مقاريفها لا لضبط جريمة مستقبلة أو محتملة ومن شم لما أثبته الحكم المطعون فيه يكفى لإعبار الإذن صحيحاً صادراً لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بتفيشه ويكون ما ينعاه الطاعان في هذا المعدد غير مديد من سنيد من مديد .

ه) لما كان من القرر أن نحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها تما تطمئن إليه من أدلبة وعساصر في الدعوى
 وكانت المحكمة قسد إطمأنت للأدلبة المسافقة الدى أوردتها إلى أن المراقبة التليفونية لم يكن لها أشر في

إجراءات القبض والتغيش التي تحت تتفيذًا للإذن الصادر من النيابة العاصة بللك فيان ردها على الدفع ببطلان الإذن بإجراء المراقبة الطيفونية يكون رهاً كافياً وساتهاً لتوبير وفضه .

) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة وتعويل القعناء على أقوافهم مهمما وجمه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره النقدير
 الذى تطمئن إليه بغير مطب عليها

 لا تناقش الشهود في أقواشم لا يعب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقواشم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه .

٨) قضاء محكمة النقض قد إستقر على أن إجراءات تحرير الضبوطات وفقاً لما نصت عليــه المادة ٥٦ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية لا يوتب على مخالفتها أى بطلان وتبرك الأمر فى ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدلل وأن الأحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث.

٩) لما كان ما يغره الطاعنان من إختلاف وزن المخدو وشكله مردود بما هو مقرو من أنه معى كانت المكحمة قد إطمأت إلى ان المية المضبوطة هى التى أوصلت للتحليل وصار تحليلها وإطمأت كذلك إلى التبجة التى إنهي التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تتربب عليها إن هي قضبت في الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها إن هي إنتفت عن الرد على دفاعه في هذا الشأن ما دام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب.

• 1) لما كان الحكم قد أورد: " أنه بالنسبة للمتهم الثانى فإن ركن علمه بالمخدرات مستفاد من ملازمته للمتهم الأول ثم قيادته السيارة من الإسكندرية ومن الحالة التي كانت عليها المخدرات بالسيارة فقد عشر عليها بداخل الحقية الحقلية وعلى المقعد الحقيق وفي القسراغ بين هداء المقعد والمقعد الأسامي أي كانت خلف المتهم المذكور مباشرة ثما يقطع بأنه كان قد علم بأمرها وشارك بصفته القائد في وضمها على هذه الصورة "، وكان تقصى العلم بخقيقة الجواهر المخدرة هو من شتون محكمة الموضوع، وإذ كان هداء المذكورة المضرطة فإن ساقه المحكمة فيما تقدم كافياً في الدلالة على أن الطاعن الثاني كان يعلم بكنه المادة المحدرة المضوطة فإن ما ينعاه في هذا الحصوص لا يكون له على .

(١) لما كان من القرر أن حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العساصر المطروحة أمامها على يساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدصوى حسيما يؤدى إليه إقتاعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سالهاً مستداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وقدا أصلها في الأوراق. ١٢ الجرائم على إختلاف أتواعها - إلا ما المستنى بسص خناص - جائز إثباتها بكافة الطوق القانونية وصها البينة وقرائن الأحوال فلا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون دليل أو التقيد في تكوين عقيدت. بدليل معين .

١٣) العبرة في المحاكمات الجنائية هي بإقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدتـــــــــ من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها ما دام أن هذا الدليل له ماخذه الصحيح من أوراق الدعوى .

إلى الما كان الأصل أن الحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسبعه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يجنع الحكسة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيمها إلى الوصف القانوني السليم، وكانت الحكمة قد رأت أن أوراق الدعوى خالية من الدليل اليقيني القاطع على قيام واقعة الجلب في حق الطاعن الأول وقسدت أنه نظراً لكبر حجم كمية المخدرات المضبوطة وما قرره جميع الشهود من أنه يتجر في المواد المخدرة وإنتهت إلى أن التكييف المحدرات المضبوطة وما قرره جميع الشهود من أنه يتجر في المواد المخدرة وإنتهت إلى أن التكييف المحدرات المضبوطة مع حياة جوهر عدر بقصد الإتجار فلا يكون هناك وجه لدعوى الإحمال يحق الدفاع أو الميطلان في الإجراءات ذلك أن المراد بجلب المخدر هو إستيراده بالمات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس متى تجاوز بقعله الحقل الجمركي ومن حق المحكمة أن تنزل علمى الواقعة التي محت لديها الوصف القانوني السليم نزولاً من الوصف المين بأمر الإحالة وهو الجلب إلى وصف أخف هو الحيازة بقصد الإنجار ولا يعتمن هذا التعديل إساداً لواقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تحتلف عن الواقعة التي إقدامة أمر الإحالة أساساً للوصف الذي إرتاه .

 ١٥ من الحقرر أن سكوت المدافع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ومواصلة المرافعة دون إصرار على طلب سماعهم إنما يفيد أنه قد تنازل عن ذلك ضمناً .

١٩) لما كان الثابت بمعاضر جلسات المحاكمة أن المحسامي الموكل عن الطباعن الشاني قد تولى فحى مرافعته الدفاع عن موكله فقط مشيراً إلى إختلاف موقفه عمن موقف الطباعن الأول فإن مفاد ذلك أنه حضر جلسات المخاكمة موكلاً عن الطاعن الشاني وحمده يكون ما ورد يمعش تلك المحاضر من إثبات حضوره مع الطاعن الأول أو مع الطاعنين معاً هو مجرد خطأ مادى لا يقدح لمي صحة الحكم أو يؤثر في صلامة إجراءات الحاكمة. هلا فضلاً عن أن كلاً من الطاعنين قد إنفرد بالدفاع عنه أكثر من مجام تسنى لمه أن يبدى ما يعن له من أوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرهما بما تنظى معه مظنة الإخلال بحق أيهما في الدفاع .

١٧ لما كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن الشاهد التاسع المقدم قد تولى إلى رحمة ا الله وبسات سماع شهادته متعلراً فلا على المحكمة إن هي لم تقرر تلاوة أقواله بالجلسة. ذلك أن تـلاوة أقـوال الشماهد الغائب هي من الإجارات ولا تكون و-جية إلا إدا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك وهمو م خلس محماصر جلسات الخاكمة من إثباته الأمر المدى ينتفى معه وجه الطعن على الحكم في هذا الحصوص.

18. من القرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الوضوع سماع ما يبديه المهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه مني كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر الطلوب تحقيقه غمير منتج لمى الدعوى فلها أن تم ض عن ذلك مع بيان العلة .

(١٩) لما كان من المقسور أن جريمة إحراز أو حيازة المخدو من الجرائم المستمرة، وكان وقوع الجريمة موضوع الدعوى المائلة وإن بدا بدائرة عافظة الإسكندرية وكان ضبط المخدر قد تم عند الكيلم معر موضوع الدعوى المائلة وإن بدأ بدائرة عافظة الجوزة إلا أنه ليس من شأن هذا أن ينفى وقوع الجريمة بلنارة إختصاص عافظة المجحرة التي مر بهما الطاعنان حيث لطن أفراد الكمين الأول إلى مروس مبارتهما، ولا يقير من ذلك الأصر أن يكون ضبطهما قد التنظيم المستمرار المطاردة حتى حدود أغلظة التالية والحكم المطون فيه إذ إعتق هذا النظر وإعسير أن الدفع بعدم إختصاص عكمة جنايات دمنهور على غير سند من القانون فإنه لا يكون قد خالف القمانون في شئ ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير مديد هدو مغير صديد مدير هير صدير من هو مدينا المعرفين مدينا المعرفين هير مدينا المعرفين النعى عليه في هذا الخصوص غير صديد من هير صديد .

٧٩) لما كانت المادة ٣٩٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشارى محكمة الإستناف، وكانت المادة ٣٩٧٩ من القانون ذاته تنص على أن " تعين الجمعية العامة لكل محكمة من عاكم الإستناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات وأنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعين لدور من أدوار محكمة الجنايات يستبدل بمه آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الإستناف، ويجوز عند الإستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الإبتدائية الكاتنة بالجهة التي تعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ولا يجوز في هداء الحالة أن يشدوك في المستشارين " وكان مؤدى ذلك أن الشارع لم يرتب البطائن إلا في هداء الحالة الأمورة ألى تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين. لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة ملف طلب الرد رقم ٢٠١٩ استة ٥٠٥ قضائية إستناف الإسكندرية في حضور ثمثل للنبابة على معاملة من ثلاثة من مستشارى محكمة إستناف الإسكندرية في حضور ثمثل للنبابة الموجوع برقضه ويتخيم طالب الرد مبلغ ثلاثاتة جنيه ومصادرة الكفائة فإن حكمها يكون قد صدر من الموحوع برقضه ويتخيم طالب الرد مبلغ ثلاثاتة جنيه ومصادرة الكفائة فإن حكمها يكون قد صدر من توزيع العمل على دوائر عكمة الإستناف وبائنالي تعين من يعهد إليه من المستشارين القضاء بمحكمة توزيع العمل على دوائر عكمة الإستناف وبائنالي تعين من يعهد إليه من المستشارين القضاء بمحكمة توزيع العمل على دوائر عكمة الإستناف وبائنالي تعين من يعهد إليه من المستشارين القضاء بمحكمة توزيع العمل على دوائر عكمة الإستناف وبائنالي تعين من يعهد إليه من المستشارين القضاء بمحكمة عديد المستشارين القضاء بمحكمة توزير علية المسل على دوائر عكمة الإستناف وبائنالي تعين من يعهد إليه من المستشارين القضاء بمحكمة توزير عكمة الإستناف وبائنالي تعين من يعهد الهدم من المستشارين القضاء بمحكمة عديد والرعمات المستشارين القضاء بمحكمة والمستساف وبائنالي تعين من بالمستشارين القضاء بمحكمة والمستساف وبائنا لما يعلى دوائر عكمة الإستناف وبائنا في المنائد ولي القدارة عكمة الإستناف وبائنا في المستشاري المستساف وبائنا في المنائد ولي القدارة عكمة وليضائم المسافق على المنائد ولي القدارة عكمة الإستساف وبائنا المنائد ولمي المستساف وبائنا المسافق المنائد ولي المسافق المنائد ولي القدارة عكمة المستساف والنايا

الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيماً إدارياً بين دواتر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوريع أن يخلق نوعاً من الإختصاص تنفرد به دائرة دون دائرة أخرى تما لا يترتب البطلان على مخالفته، ويكون ما يدعيمه الطاعنان من يطلان الحكم الصادر في دعوى الرد لصدوره من دائرة لا إختصاص لها بإصداره لا أماس له ٢١) لما كان الأصل في الإجراءات الصحة، فإن الحكم برفض طلب الرد الأصلى الصادر بشاريح ه من مارص سنة ١٩٧٩ من قبل أن يخاط أعضاء الهيئة التي اصدرته علماً بحصول التقرير بطلب ردهم يكون قد صدر صحيحاً في القانون ويكون التمي على الحكم بالبطلان لصدوره من هيئة محجوبة عن نظر الدعوى الجنائية على غير صند ويتعين رفضه .

الطعن رقم ١٨٢٩ المسئة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٣٩٣ يتاريخ ١٩٨٩ المه من غكمة الموضوع كامل الحرية المهرب القدر القدر القدر الخياء الشرعين لمناقشة ما دام أن الواقعة قد وضعت لديها ولم الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما أن ترهى من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما أن إستادها إلى الرأى الذي إنتهي إليه الجبر هو إستاد سليم لا يجافي المنطق أو القانون والم كانت الحكمة قمد إطمانت إلى صورة الواقعة حسبها وردت بالقوال الشاهدين والمؤيلة بالتقوير الطبي الشرعي فبإن ما يشيره الطاعن من منازعة في التصوير الذي اخذت به الحكمة للواقعة أو الفاتها عن دعوة كبير الأطباء الشرعين غاولة مناقضة الصورة التي إعتقلها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل بمه محكمة المقضة الصورة التي إعتقلها فيه أو مصادرة عقيدتها في شائه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٨٤ لمسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٣٧ يتاريخ (١٩٨٧) العبد العبد وقد جمل العبرة فى الإلبات فى المواد الجنائية هى بالتساع القاضى وإطمئنانه إلى الأدلمة المطروحة عليه وقد جمل القانون من سلطته أن يأخذ بأى دليل أو قرينة برتاح إليها ولا يصح مصادرته فى شئ من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

الطَّين رقم ٢١٠٦ نُمنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ٥/١/٢

– وزن أقرال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقواهم مهمما وجمه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات، كل ذلك مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة الدى تراهما وتقدوه القدير الذى تطمئن إليه يغير معقب، ومنى أحلت اغكمة باقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . من المقرر أن فصد القنسل أمر خصى لا يندوك ما حس الظاهر وانف بندوك بالظروف محيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الحارجية التي يأتيها الجانى ونتبه عما يضمره في نصمه، فإن إستحلاص هـــده النيــة مس عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود ملطته التقديرية

الطعن رقم ٢٠٥٤ لمسنة ٥٠ مكتب فتى ٣٦ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٩ لما كان الطاعم ٧ يازع في أن ما يحو المهم ويان الرح تن الطاع الإمارة الم

لما كان الطاعن لا ينازع فى أن ما عثر لديه هو ميزان ملوث بآثار الأفيون فملا على انحكمة إن هسى إتخذت من هذه الواقعة دليلاً من آدلة ثبوت قصد الإتجار فى والعة إحواز وحيازة المخدر النى رفعت بهمما الدعوى ما دام أن فذا الدليل أصله الثابت فى الأوراق

الطعن رقم ٢١٩٠ نسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ٢١٩٨١/٤/١٦

الإعزاف في المسائل الجائلة عنصر من عناصر الإستدلال التي تملك عكسة الوضوع كنام الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها تقدير علم صحة ما يدعيه المنهم من أن إعرافه نتيجة إكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائفة، ولا يغير من ذلك عدول الطاعن عن إعرافه وإنكاره بغير أنها أله المناحة الإنهام المسند إله إذ أنه من المقرر أنه لا على الحكم أن يأخذ بإعواف المسهم في تفقيقات النابة لبراءته مما يشويه من عيب الإكراه وإطعائلاً من الحكمة الى صدقة ومطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الطاعن قد أدل ياعرافه في تحقيق الناباية الملى بالسرته في دار الشرطة ولى حضور ضباطها لما هو مقرر من أن إعتبار الحقق لمكان النحقيق بسووك تقديره حرصاً على صاح التحقيق بوس فيه ما يعبب إجراءاته إذ أن سلطان الوظيقة في ذاته بما يسبعه على صاحه من إختصاصات وإمكانيات لا يصد إكراها ما دام هذا المطان أم يستطل على النهم بالأذى مادياً أو معتوياً كما أن مجرد الحشية لا يصد فرين الإكراه المطلن أن المطان أم يستطل على النهم بالأذى مادياً أو معتوياً كما أن مجرد الحشية لا يصد فرين الإكراه المطلن أن يعتوياً كما أن عبرد الحشية لا يعد قرين الإكراه المطلن أن المعتوى فيه في دده على الدلم بمطلان الوظيقة في ذات المتعوم لا يكون له عنى المحكم الملعون فيه في دود حكماً وهو ما لم يغب أمره على الحكم المطعون فيه في دده على الدلم بمطلان الإعراف في المساق المتقدم بما يسوخ رفضه ومن ثم فإن النعي عليه في هذا الحصوص لا يكون له عن .

الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ٢٩١/٣/٢

من المقرر أن قيام رابطة السببية بين الإصابات والعاهة المستدعة المتخلفة عنها في جريمة الضرب المفضى
 إلى عاهة من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ومنى فصلت في شمأنها – إثباتاً أو نفياً
 فلا رقابة نحكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضاءها في ذلك على أسباب تؤدى إلى ما إنتهت إليه
 من المقرر أن نحكمة الموضوع كامل الحربة في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير المقدم فا والفصل فيما
 يوجه إليه من إعتراضات دون أن تلتزم بإصندعاء الحبير الماقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تب

هي من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء، وطالما أن إستنادها إلى الرأى الذى إنتهيى إليه هو إمستناد مسليم لا يجاني المنطق والقانون فلا تجوز مجادلتها في ذلك.

الطعن رقم ۲۲۸۵ نسنة ۵۰ مكتب فني ۳۲ صفحة رقم ۲۱۸ بتاريخ ۱۹۸۱/۳/۴

تقدير حالة المنهم المقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تخدص محكمة الموضوع بالفصل فيها؛ إلا أنه يتبين عليها لكرن قضاؤها صليماً أن تعين خيراً للبت في هذه الحالة وجوداً وعدماً لما يترتب عليها من قيام مسئولية المنهم عن الجرعة أو إنفائها، فإن لم نفعل كان عليها أن تورد في القلبل أسباباً سائفة تبنى عليها قضاءها، وبلا كان الحكم المنطون فيه قد أصل إطراحه دفاع الطاعن بعدم مسئوليته عن الحادث لها المقلق على المقلق على ما شهد به أحد الأطباء من أنه عاجله علال عام ١٩٦٩ من إشباه في مرض نفسي وأنه شفي ما يتلا مها وأنه على ما فيها بعد ذلك وما أثبته الحكمة من مناقشتها للطاعن بالجلسة من أنه يجب على ما وجهته إليه من أسئلة بتعقل وروية وإتران مع أن الأمرين كليهما لا يندادى منهما بالضرورة أن الطاعن لم يكن مربضاً بمرض عقلى وقت وقوع الفعل فإنه كان يتعين على المكمنة حتى يكون حكمها قائماً على المسل سليم أن تحقق دفاع المطاعن ع طويق المعتمل فياً للبت في حائمه العقلية وقت وقوع الفعل أو تطرحه بأسباب سائفة، أما وهي لم تفعل وإكفت بما قائمة في هملة الشأن فإن الحكم المطمون فيه يكون

الطعن رقم ٢٣٢٧ أسنة ٥٠ مكتب فتى ٣٢ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ٢٣١١/١١٨١

يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يششكك القاضى فى إسناد التهمية إلى المنهم لكى يقضى بالبراءة إذ موجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الطاهر من الحكم أنسه أحماط ببالدعوى عن بصير وبصيرة .

الطعن رقم ۲۳۸۸ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٩١٧ يتاريخ ١٩٨١/١١/١٧

 من حق محكمة الموضوع أن ناخذ بما ترتاح إليه من الأداثة وأن تأخذ بقــول الشــاهد فــى أى موحلــة وأن تلتفت عبـا عداه دون أن تبين العلة في ذلك ما دام له أســاس فيهــا.

جسب الحكم كيما يتسم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المتجة التي صحت لديه على ما
 إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المنهم ولا أن يتعقبه في كمل جزئية من جزيشات دفاعه لأن مضاد
 الثقائه عنها أنه أطرحها.

الطعن رقم ٢٦٠١ لمسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ٢١٩٨١/٤/٢

تقدير رابطة السبية بين الإصابة والوفاء في جريمة الضرب الفضى إلى الموت أو إنتفائها هي من الأصور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بضير معقب ما دام تقديرها سائناً مستنداً إلى أدلة مقبولة – ولا يعيب الحكم المطعون فيه أن يكون قد ورد يتقرير الطب الشرعي إمكان حدوث وفساة المجنى عليها ذاتياً دون مؤثر خارجي إذ أن غكمة الموضوع – بما لها من حق التقدير – كامل الحرية في الأخذ بما تطمئن الميه من التقارير الفنية والإلتفات عما لا تطمئن إليه منها .

الطعن رقم ٢٦٠٢ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٣٢١ يتاريخ ٢١٩٨١/٤/٢

من القرر أنه وإن كان محكمة الموضوع أن تزن اقوال الشاهد وتقدرها التقدير المدى تطبين إليه دون أن تكون ملزمة بيبان سبب إطراحها، إلا أنه عنى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن محكمة الفقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تردى إلى النبيجة التي خلصت إليها، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لإطراحه أقوال شاهدى الإثبات في المدعوى غير سائع وليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه ذلك أن كون المعمون ضده قد سبق الحكم عليه في جراتم إحواز جواهر مخدرة لا يمنع عقلاً ومنطقاً من إلقائه المخطر الذي يحمله يهده عند مشاهدته رجال الشرطة قادمين نحوه رغم حمله مخدر آخر بحلابه ولا يؤدى بذاته في الإستدلال السليم والمنطق السائغ إلى ما خلص إليه الحكم من إطراحه الأقوال الشاهدين بمقولة أنهما يشيان علق حالة تليس.

الطعن رقم ٢٠٠٣ليسنة ٥٠ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقع ١٢٠٤ بتاريخ ١٢/٢٩/١/١٢٩١

لما كان تقدير آراء الحبراء من إطلاقات محكمة الموضوع التي فما كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير القدم إليها بغير معقب عليها في ذلك، وكان الحكم المطمون فيه قد إلتسم بما أورده تقريم و المحان قسم أبحاث التربيف والتروير بشأن الطريقة التي تم بهما التقليد وما إنتهى إليه القريم من عدم إمكان الإنخداع بالأوراق المقلدة فإن ما تعاه الطاعنة في هلما الشأن يكون على غير أماس. لما كان ذلك وكان مفاد ما أورده الحكم المطمون فيه أنه لم يؤسس قضاءه بالبراءة على مجرد عدم إتقان التقليد وإنحا على نفى التشابه بين أوراق النقد المقلدة والأوراق الصحيحة مما لا يسسمح بالإنخداع بالأوراق المقلدة وقبوضا في التداول فإنه لا يكون هناك على لنصى على الحكم في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٤ ٢١٠ لسنة ٥٠ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٣٦٦ يتاريخ ١٩٨١/٤/١٩

نحكمة الموضوع سلطة مطلقة فمى الأعمد بإعواف المتهم فمى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين معى إطمانت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معززاً بالمبل آخر .

الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/١

من المقرر أن تقدير آراء الحبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع الني لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير المقدم إليها وما دامت قد إطمسانت إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل لما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٠

- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التمى يؤدون فيهما شهاداتهم وتعويـل القضاء علمى اقوالهم، مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلـه للنزلة النمى تراها وتقدره التقدير المدى تطمئن إليهم، وهمى متى أخذت بشهاداتهم، فبإن ذلك يفيـد أنهـا اطرحت جميع الإعتبارات النمى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

لا كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التقتيش هو من المسائل الموضوعية
 التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قمد إقتنعت بجدية
 الإستدلالات التي بني عليها إذن التفيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشار، فإنه لا معقب عليها فيما إرتاته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

الطعن رقم ٣٣٨١ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٤

- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد في أى موحلة من مواحل الدعوى ما دامت
 أقد إطمأت إليها .
- نحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية تشرير الحبير المقدم إليها وما دامست قـد إطمأنت إلى ما جاء به فلا بجوز مصادرتها في ذلك.
- ١) من القرر أنه لا يقدح في إستدلال الحكم إيتاؤه على أدلة لا يجمعها التناسق النام ما دام قد إستخلص الإدانة منها بما لا تناقش ف.ه.
- ٢) من المخرر أن محكمة الموضوع أن تعول على أقسوال الشاهد في أي موحلة من مواحل الدعوى ما
 دامت قد إطمأت إليها .
- ٣) لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قلد ذكر أنه إستخلص أقوال الشاهدين ثما أدليا به في محضر جلسة المخاكمة وفي التحقيق الإبتدائي مع أنها لم ترد بنصها الذي حصله الحكم إلا في أحدهما دون الآخر ذلك بأن الحظ في أخوام في الأوراق .

٤) لا يعبب الحكم أن يحيل هى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت الوالهم منفقة مع ما إستند إليه الحكم منها ولا يؤثر فى النظر إختلاف الشهود فى بعض التفصيلات التى لم يوردها الحكم ذلك بأن غكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها .

a) لا كان عامى الطاعن لم يعرض على سماع أقوال الشاهد بغير يمين وقد تم ذلك في حضوره فقسد مسقط حقه في النمسك بهذا البطلان الذي يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة وفقاً للمادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يعيب الحكم - من بعد - إذا هو إعتمد على هذه الشهادة لما هو مقرر من أنه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها قانون إلا بحلف الهمين إلا أن ذلك لا ينفسي عن الأقوال التي يدلي بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة، فالشاهد من أطلع على الشي عباناً وقد إعتبر القانون - في المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية - الشخص شاهداً يجهرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداهما بعد أن يخلف الهمين أو دون أن - يخلفها ولما كان من حق عمكمة الموضوع أن تعتمد في قضائها بالإدائة على أقوال شاهد مع على صبيل الإصدلال، وكانت المحكمة قمد إطمأنت إلى أقوال والمد الجنبي عليها التي أبداها بحكمة في عقيدتها .

٣- الأصبل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة تواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في المقل والمنطق وها أصلها في الأوراق كما أنها غير مازمة بعقب المجه في مناحى دفاعه والرد على ما كان منها ظاهر البطلان .

٧) من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

٨) خكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير المقدم إليها وما دامت قــد إطمأنت
 إلى ما جاء به فلا يجوز مصادرتها في ذلك .

إنساقس الذي يطل الحكم هو الذي يكون واقعاً في الدلسل الذي تأخذ به المحكمة فيجعله معهادماً
 متساقطاً لا شيع منه باقياً يكن أن يعتبر قواماً لتيجة سليمة يصح معه الإعتماد عليها والأحد بها .

١٠ من القرر أن تحكمة الموضوع مسلطة الجزم فيما لم يجزم به الحبير في تقريره متى كانت وقائع الدحوى
 قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها .

١) أخذ الحكم بدليل إحتمالي غير قادح فيه ما دام قد أسس الإدانة على اليقين .

١٧) إذا كان تقدير آواء الحبراء والقصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعتراضات مرجعه إلى محكمة الموادع عليه المحكمة الموادع عليه الموادع الموادع الموادع الموادع الموادعة المحكمة الموادع الموادعة المحكمة الموادع المحكمة الموادع المحكمة المحك

١٣) إنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كان الموحكمة إذا كانت الواجعة المعالمين عن ذلك كانت الواجعة المعالمين عن ذلك بشرط أن تين علم على المعالمين على ذلك بشرط أن تين علم عام إجابتها هلما الطلب .

١٤) من القرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو المرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصو عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصوار عليه في طلباته المخاصة .

 اف يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب مناقشة الطبيب المصالح أو معايشة مكان الحادث فليس له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجمراء تحقيق لم يطلب منها ولم تبرى من جانبها ثروماً لإجرائه .

الطعن رقم ٣٥٧٠ نسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ٢٩٨١/٥/١٣

من المقرر أن قصد القصل أمر خفى لا يمنوك بالحس الطاهر وإنما يمدوك بالطروف المحيطة بالدعوى
 والأمارات والمظاهر الحمارجية التى ياتهها الجانى وتتم عما يضمره فى نفسه، واستخلاص هذه النية موكسول
 إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته الطنديية.

غكمة الموضوع أن تون أقوال الشهود فتأخد منها بما تطمئن إليه في حق أحمد المهمين وتطرح ما لا
 تطمئن إليه منها في حق منهم آخر دون أن يكون هذا تناقضاً يصبب حكمها ما دام يصبح في العقل أن
 يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شبطر منها، وما دام تقدير الدليل موكولاً إلى
 إنساعها وحدها .

الطعن رقم ١١٤ لمنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٧٤٧ يتاريخ ٢٩٨٠/٦/٩

— لما كان من القرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخدها بما إقسعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وإن لها أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو تساقض مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت على المحتمد على مسلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقواله أشهود في بعض تفاصيلها لا يعب الحكم أو يقدح في مسلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً مانفاً بما لا تعيره الطاعن أقواهم إستخلاصاً مانفاً بما لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فيان ما يشيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو في مخيقته أن يكون جدلاً موضوعاً في تقدير الحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة التقدير.

- لما كان من القرر أن تقدير آراء الحيراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعزاضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع الني غا كامل الحرية في تقدير القوة التدليلة لتقرير الخير طأنه في ذلك شان سائر الأحلة ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا المقدير، وكانت الحكمة قمد وأهمأنت إلى تقرير قسم أبحاث التربيف والتزوير من أن بعسمات قالب قلمي بصمات مقلدة ويمكن أن يتخدع بهما الشخص المادى، وكان ما أورده الحكم من الدليل القولى لا يتاقش مع ما نقله من الدليل الفني - بهل يتطابق معم المواد عيوره المطاعن من وجود تناقش بينهما لا يكون له على. وفضلاً عن ذلك فإن البين من محصر جلسات الحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يشرشها عمل أورده بوجه المطمن من قالمة التناقش بهن الدليلين القولى والفني، ومن ثم فلا يسسوخ لم القولى والفني، ومن ثم فلا يسسوخ لم الموسوخ لما أن يقر هذا التناقش بين الدليلين القولى والفني، ومن ثم فلا يسسوخ لم الموسوخ لما الموسوخ لما الموسوخ لما الموسوخ لما مدا والم أم يتوسط به أمامها.

الطّعن رقم ٢٩٣٣ لمسنة ٥٦ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ٧٧٠ بتاويخ ٢٩٨/١٠/٧٨ - من القدر أن قصد القدل أمر خفى لا يدوك باخس الطاهر إنما يدرك بالطرف الخيطة بالدعوى والأمارات والمطاهر الخارجة التي يأيتها الجاني وتم عما يعتمسره في صدره وإستخلاص هذه النية مين

والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأيتها الجاني وتم عما يضمىوه فمي صدره وإستخلام عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

– تقدير آراء الحبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعواضات مرجمه إلى محكمة الموضوع التمى تحا كاهل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخيور القدم إليها دون أن تلترم بنسنب نمبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الحبير ما دام إستنادها إلى الرأى اللى إنتهت إليه لا يجافى المقل والنطق.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٩١١ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٦

لما كان ذلك، وكان ما يتماه الطاعن على الحكم المقصون فيه أنه عول على أقوال المدعين بالحقوق
 المدنية. رغم كونها ظاهرة البطلان ومع وجود متازعات قضائية بينهم وبهنه، يعد جدلاً موضوعياً في تقدير
 الدليل الذي تستقل به محكمة الموضوع و لا تجوز عبادلتهما فيه أمام عكمة النقض.

— وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القعناء على أقوافم مهما وجمه إليهم من مطاعن وحام حوفم من الشبهات، مرجمه إلى محكمة الموضوع، تنزله المنزلة التي تراها وتقدره الطقدير الذى تطمئن إليه، وهي مني أخلت بشهادتهم فإن ذلك يفيد إطراحها جميع الإعبارات التي ساقها اللفاع خملها على عدم الأخذ بها ومن حقها إستمداد إقتناعها من أى دليل تطمئن إليه ما دام لمه ماخذه الصحيح في الأوراق.

الطعن رقم ٧٠٠ نسنة ١١ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٩٨١/١١/١١

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويسل القضاء على أقوالهم مهما وجمه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقايس المذى تطمئن إليه، وهي متى أحملت بشبهادتهم فإن ذلك يقيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي سالها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٩٠٧ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٥

- تقدير أقوال الشهود متروك محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها بغير معقب.

المحكمة ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة يسائرد على كمل دليل من أدلة الإنهام إذا في إغضال
 التحدث عنها ما يفيد أنها أطرحتها ولم تو فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المنهم .

الطعن رقم ١٢٦٥ السنة ٥١ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ٢/٢/١/١١

– من المقرر أن تقدير آراء الحبراء والفصل فيما يوجمه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموحسوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير شانه في ذلك شأن سائر الأدلة وهي غير ملزمسة من بعد بإجابة الدفاع إلى طلبه مناقشة الطبيب الشرعي ما دام أن الواقعة قد وضعت لديها ولم تر هي مسن جانبها حاجة إلى إثخاذ هذا الإجواء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما أن إستنادها إلى الرأى الذي إنتهى إليه هو إستناد سليم لا يجافي المنطق أو القانون.

١) لما كانت المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية تص على أن شحكة الجنايات في جميع الأحدوال أن تأمر بالقبض على المنهم وإحضاره ولها أن تأمر بحبسه إحتياطياً وأن تفرج يكفالة أو بغير كفالة عن المنهم اغيرس إحتياطياً فإنه لا وجه لما يقوله الطاعنون من أن المحكمة كونت رأيها في المدعوى قبل إكتمال نظرها وفقدت صلاحتها لنظرها بإصدارها الأمر بالقبض عليهم وحبسهم ما دام أن ذلك لا يعدو أن يكون إجراء تحفظياً كما يدخل في مدود سلطتها المامولة لها بقصيص القانون.

٢> من المقرر أن الجاني يسأل بصفته فاعلاً في جرعة الضرب الفضي إلى الموت إذا كان هو السذى احدث الصنبة أو الصنبة أو الصنبة أو الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو أن يكون هو قد إتضق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيلاً للموض الإجرامي الذي إتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضرب التي مسبت الوفاة بل كان غيره عمن إتفق معهم هو الذي أحدثها .

٣) من القرر أن عدم قيام طوف صبق الإصرار لدى المنهمين لا ينفى قيام الإتفاق بينهم إذ الإنفاق هو إتحاد نية أطرافه على إرتكاب الفعل المفق عليه، وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهـر بعلامـات خارجية فعن حق القاضى أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج والقرائن الني تتوافر لدية .

٤) الأصل أن الحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النبابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع الحكمة من تعديله متى رأت أن تود الواقعة بعد تمجمها إلى الوصف القانوني السليم التي ترى إنطبالة على واقعة الدعوى .

ه) من المقرر أن تقدير آراء الحبراء والفصل فيصا يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع النبي غا كامل الحرية في تقدير القوة التدليلة لتقرير الحبير شانه في ذلك شأن مسائر الأدلمة وهي غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع إلى طلبه مناقشة الطيب الشرعي ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهي من جانبها حاجة إلى إثخاذ هذا الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما أن إصنادها إلى الرأى المؤلى الذي إنتهي إليه هو إستاد سليم لا يجافي المنطق أو القانون.

١) لما كان المدافع عن الطاعنين لم يتبع الطويسق المذى رسمه قمانون الإجواءات الجنائية في المواد ١٨٥٠،
 ١٨٧ ، ١٨٧ منه لإعلان الشاهد الذى طلب سماع شهادته أمام محكمة الجنايات فإلمه لا تشويب على المحكمة إن هي أعرضت عن طلب سماعه .

٧) لما كان من القرر أن وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيهما شهادتهم وتعويل القصاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره المقديم الذي تطمئن إليه، وهي مني أخلت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي مساقها الذفاع لحملها على عدم الأحذ بها .

٨) تفاقعن الشاهد أو تصاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد إسستخلص الحقيقة
 من أقواله إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه .

٩) من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة المدعوى حسيما يؤدى إليها إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمستلق ولها أصلها في الأوراق م) لا يشترط في المدليل أن يكون صويحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إلياتها بل يكلى أن يكون ثهوتها عن طريق الإستناج على القدمات.

الطعن رقم ١٣٠٣ لمنتة ٥١ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ٨٣٤ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٠

لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلـه المنزلـة النبى تواهـا
وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب، وأنها منى أخذت بأقوال الشاهد فإن هذا ذلك يفيد إطراحها
لجميع الإعبارات الذى سائها الدفاع لحملها على عدم الإخذ بها.

من القرر أن غكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على
 بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صمور
 أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولم أصلها في الأوراق.

الطعن رقم 1 ٣٩٦ لمدتة 1 0 مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم 40 مبتاريخ 1 1 / 1 1 / 1 من المقرر أن محكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير أدلة الدعوى ولها أن تجزئ أقدوال الشاهد الراحد وأن توالم بين ما أخذته عنه بالقدر اللى رواه، وبين ما أخذته من قول شهود آخرين وأن تجمع بين هذه الأقوال وتورد مؤداها جملة وتسبه إليهم معاً، ما دام ما أخذت به من شهادتهم ينصب على واقعمة واحدة لا يوجد خلاف فيا نقلته عنهم.

الطّعن رقم ٤٤٤٤ أمنة ٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ٢٩٣٠ / ١٩٨١/١ - محكمة الموجوع أن تأخذ بأقو ال الشاهد بالتحقيقات ولو خالفت أقو اله أمامها.

 من المقرر أنه ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع مس وجود تساقض بين الدليلين مـا دام أن مـا
 أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع إذ المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والمرد عليها على إستقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة النبوت التي أوردها الحكم.

<u>الطعن رقم ١٤٤٥ ثمنة ٩ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ٦٩٣ يتاريخ ٣٩٨/١٠/١٣ ا الأصل في اغاكمات الجنائية هو إقساع القاضي بناء على الأدلة الطورحة عليه، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرناح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معن ينص عليه .</u>

الطعن رقم ، ١٩ ٠ لعدة ١ ٥ مكتب فقى ٣٢ صفحة رقم ١٠٦٧ بتاريخ ١٩٥٠ الا محدود ان تكون من القرر أن غكرة المؤرد التقدير الذي تطمئن إليه دون أن تكون من القرر أن غكرة بيان مب إطراحها إلا أنه من أفسحت الحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تمول على أقوال الشاهد لإنه يأزم أن يكون ما أوردته وإصندلت به مؤدياً لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستناج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق وأن عكمة النقض في هذه الحالة أن تراقب ما إذا كان من شان مذه الأسباب أن تؤدي إلى التيجة الدى علصت إليها وكان ما أورده الحكم المطمون فيه تبريراً

لإطراح أقوال شهود الإلبات في الدعوى غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبه الحكم عليـه من الشك ذلك أن كون المطعون ضده يجلس في الطريق العام لا يمنع من إحرازه المخدر والإلقاء به عند رؤيتـه لرجال الشرطة، كما أن رؤية أحدهم للحادث رغم عدم مشاهدة آخرين سبقوه في السبر لا يؤدى إلى الشك في الواله.

الطعن رقم ٤٨ الممندة ٥١ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٠ الأصل أن محكمة الوضوع كامل الحربة في تقدير القوة الندليلية لتقرير الحبير القدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من إعتراضات وأنها لا تلتزم بإستدعاء الطبيب الشرعي لناقشته ما دام أن الواقعة قد وضعت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما أن إستادها إلى الرأى الذي إنتهى إليه الحبر هو إسستاد سليم لا بجالي المنطق والقانون فبلا يجوز مجادلتها في ذلك.

الطعن رقم 18 الماسنة 0 مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ١٩٣٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٧ من القرر أن المحكمة غير مازمة بندب عبور إذا هي رأت من الأدلة القدمة في الدصوى ما يكفى لللمصل فيها دون حاجة إلى لدبه – كما هو الحال في الدعوى المطروحة فإن ما يسيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ، ٧١٧ لمسنة ٥١ مكتب ففي ٣٣ صفحة رقم ٨١٣ يتاريخ ١٩٨١/١١/٤ محكمة الموضوع وزن أقوال الشاهد والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن، ومعى أخمذت بشمهادته، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأعلد بها.

المطعن رقم 2 ٢ ٢٧ المسئة ٥ مكتب فقى ٣ صفحة رقم ١ ١٧٩ بتاريخ 1 ١٩٨١ بيتاريخ 1 ١٩٨١ المايدة لما كان من المقرر أن خمكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة وكان الحمكم قمد عول على المعايشة التي أجراها ضابط الشرطة دون الماينة التي أجرتها لجنة برياسة مدير الجمعية فإن ما يثيره الطاعن في هملة الشان لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة لأدلمة الدعوى ومبلغ إطمئاتها إليهما مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الحوض بشأنه لدى محكمة اللقض .

الطقعن رقم ٢ ٩ ٢ ٢ ٢ المستة ٥ مكتب فقى ٣ ٣ صفحة رقم ١ ٣ ٢ ٢ بتاويخ ١ ١٩٨١/١٢/٣ لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم مروك لتقدير محكمة الموضوع، وهى متى أخذت بشهادة شاهد فإن مقاد ذلك أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدلماع لحملها على عدم الأخذ بها، كما أن من حقهما انصويل على أقوال الشاهد فى أى موحلة من مواحل التحقيق ولو عدل عنها بعد ذلك، فإن النعى على الحكم إستناده إلى أقوال الشهود فى التحقيقات دون عضر الجلسة لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢٣٤٧ لمدة 10 مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ٢١٢١ بتاريخ ١٩٨٧ على الموادة المطروحة عليه - يادانة - من القرر أن العبرة في المخاكمة المجاناتية هي بإقتناع القاضى - بناء على الأدلة المطروحة عليه - يادانة المنهم أو براءته وأن له أن يستمد إقتناعه من أى دليل يطمئن إليه طالما كان له مأخله الصحيح من الأوراق - محكمة المرضوع أن تأخذ بالقوال منهم في حق نفسه وفي حق غيره من المنهمين منى إطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع .

الطعن رقم ٧٤٧٥ لمنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٤٩ يتاريخ ١٤٩٤ الموصوع ومتي وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التبي يؤدون فيها الشبهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع ومتي أعدت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الإعتبارات التبي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، كما أن لها أن تعرض عن قالة شهود التفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به .

الطعن رقم 470/ لمنة ٥٨ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٨١/ ١/ ١٩٨٧ محمة لتن كان من القرر أن محكمة المرضوع أن تقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية معى تشككت في صحة إسناد النهمة إلى المنهم أو لعدم كفاية أدلة النبوت إلا أن شرط ذلك أن يكون حكمها قد إشتمل على ما يفيد أنها محمت الدعوى وأحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة وقطنت إلى أدلة النبوت التي قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة الفي قرجحت دفاع المنهم وداخلتها الربية والشك في صحة عناصر الإتهام وخلا حكمها من اخطأ في القانون ومن عيوب النسبيب

الطعن رقم £ 4.4 لمستة ٥ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ £ 19.4 الم من المقرر أن محكمة الوضوع أن تأخذ بالأقوال التي يدل بها منهم في حـق آخـر - وأن عـدل عنهـا بعـد ذلك - متى إطعانت إلى صحنها ومطابقتها للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ١٤٠٠ لمسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٣٣٧ يتاريخ ١٩٨٧/٢/٠ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القصاء على أقواهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوفا من الشبهات كل ذلك مرجمه إلى محكمة للوضوع تتوله المُرلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متي أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جمع الإعتبارات التي صاقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

إن اغتحمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما إقتمت به، بل حسبها أن
تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أى مرحلة من موياحل التحقيق
 وانخاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتوم بتحديد موضوع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له
أصل فيها.

الطعن رقم ۹۷۸ نسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٧

- المحكمة ليست ملزمة في أخلها بألوال المتهم أن تلترم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقا للحقيقة.

۲) لما كان الركن المادى فى جريمة هيك العرض لا يستلزم الكشف على عودة المجنى عليمه بىل يكفى فى توفر هلما الركن أن يكون الفعل الواقع على جسم المعتدى على عرضه قمد بلمغ من اللعحش والإخدلال بالحياه والعوض درجة تسوغ إعتباره هتك عسوض صواء أكمان بلوغ هملمه اللوجة قمد تحقق عن طويق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليه أم من غير هذا الطريق.

٣) للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في أي موحلة من مواحل التحقيق أو المحاكمة مني إطمأنت إليه وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة أو موضع الدليل في أوراق الدعوى ما دام له أصله الشابت فيهما وهو ما لا يجادل فيه الطاعن، فإنه لا يكون عمل النمي على الحكم في هذا المقام .

٤- لا يقدح في سلامة الحكم خطأ الحكمة في تسمية أقوال المهم إعواقاً طالما أن الحكمة لم ترتب عليه
 وحده الأثر القانوني للإعواف .

ه) خكمة المرضوع أن تستمد إقتاعها من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له ماخله الصحيح في
 الأوراق.

 ا") انحكمة ليست ملزمة في أعدها بأقوال المنهم أن تلتزم نصها وظاهرها بـل فما أن تأخذ منهما مـا تـراه مطابقاً للمعتبقة.

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٨

لما كان الأصل أن تقدير آراء الحبراء والقصل فيما يوجه إلى تقاريوهم من إعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير الدليل وأنها لا تلنزم بندب خبير آخر أو الرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الحبراء ما دامت قد الحذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق إلىفاتها إليه .

الطعن رقم ٨٣١ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٦

بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما إمستخلصته من وقوع الجريمة المستدة إلى الطاعنة ولا عليه أن يتعقبها في كل جزئية من جزئيات دفاعها لأن مفاد إلغانه عنها أنه أطرحها.

الطعن رقم ٥٦ ٨٥٨ لمنتة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٨

للمحكمة أن تفاصل بين تقارير الخيراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن الأمر يعلق بسلطتها في تقدير الدليل، وإذ أخذت المحكمة بتقرير الطبيب الشرعى في هذا المبدد، فإن ذلك يفيسد أنها أطرحت التقرير الطبيب الشرعى في هذا المبدد، فإن ذلك يفيسد أنها أطرحت التقرير التائيل المجاهدة إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ويكون منعى الطاعين في مدا الشأن في غير عمله.

الطين رقم ٨٦٧ نسنة ٥٦ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١١

من القرر أن نحكمة للوضوع أن تجزم بما لم يجزم به الحبير في تقريره منى كانت وقـائع الدعـوى قــد أيــدت ذلك عندها وأكدته فما.

الطعن رقم ۸۸۷ لسنة ۲ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦

يلزم فى الأدلة التى يعتمد عليها الحكم أن ينهىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فحلا ينظر إلى دليل بعينه لمنافشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد منها الحكم ومنتجه فى إكتمال إقتباع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

الطعن رقم ٤٤٤٤ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ٤/٥/٢٨١

من القرر أنه وإن كان محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمسة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة البوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبادلة اللبوت التي قام الأتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت ينهها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الإثبات وما دام قد أقام قضاءه على أساس يحملمه و طالما جاءت أسبابه خالية من الحقا في القانون ومن عيوب التسبيب.

الطعن رقم ١٢٦٥ لمنة ٥٦ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٥ ١) لا كان التاقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بن أسابه بحيث ينفي بعضها ما يئيت المعض

الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته أشحكمة، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصسل واقعة المدعوى وأورد أقوال شهود الإثبات كما هى قائمة فى الأوراق، ثم ساق ما قصد إليه فى إقتناعه من صدم تو الهر قصد الإتجار بما ينفى فيام التناقض، فإن ما ثنيه الطاعبة فى هذا الشان لا يكون له نحل

لا القرر أنه حسب محكمة الموضوع أن تتشكك في قوة إسناد التهمة إلى التهم كن تقضى ببراءتـه منا
 دامت قد أحاطت بواقعة الدعوى عن بصر وبصوة وخلا حكمها من عبوب العسبيب إذ موجع الأمسر في
 ذلك إلى مبلغ إطمئناتها في تقدير الأولة.

٣/ محكمة الموضوع لا تلتزم فمى حالة القضاء بالبراءة بالرد علمى كمل دلسل من ادلة اللبموت ما دام ق.د. داخلتها الربية والشك فمى عناصر الإثبات ولأن فمى إغفالها التحدث عنها ما يفيد أنها أطرحتها ولم تسر فيهما ما تطمئن معه إلى إدانة المطعون هنده.

٤) لما كان الأصل أن الحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذى تسبعه النيابة العاسة على الفعل المسند إلى المناجة على الفعل المسند إلى المناجة بأو صف المناجة المن

ه) من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتيضي أن يكون لكل متهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع
 المهم الآخر نجيث يتعذر على محام واحد أن يدافع عنهم معاً، أما إذا إلنزم كل منهم جانب الإنكار - كمما
 هو الحال في الدعوى المطروحة - ولم يتبادلوا الإتهام فلا محل للقول بقيام التعارض بينهم.

الم كان الثابت من محضر جلسة اغاكمة أن أول محام ترافع عن الطاعن أحسم مرافعته طالباً سماع الحوال شهود الإلبات ومعاينة مسكن ولدى الطاعن وضم دفاتر أحوال مكتب المحدوات ومركز شرطة بلبسس ومديرية أمن الشرقية ثم تلاه عام ثان نزل صراحة في مفسح مرافعته عن هذه الطلب سماع الشابث في معام ثان نزل صراحة في مفسح مرافعته عن هذه الطلب سماع الشبهود وإجراء المعنينة وضم دفاتر الأحوال وكان كل ما يقرره الوكل قسم إلا إذا تفاه أثناء نظر القضية في الجلسة وكان من ما ثانون إجراءات المجالية وكان من المثانية وضم دفاتر الأحوال وكان كل ما يقرره الوكل قسم إلا إذا ثقاه أثناء نظر القضية في الجلسة وكان من المثان أن لدن المرافعات - يكون بمثابة ما يقروه الموكل قسم إلا إذا ثقاه أثناء نظر القضية في الجلسة وكان من المشرر أن لص المادة ٢٨٩ من قانون إجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١٩٣٣ السنة ٢٩٥٧ يخول للمحكمة الإصنعاء عن مماع الشهود إذا قبل المنهم عمد ذلك، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف المنهم أو المدافع عنه با يدل عليه وأن الطلب المدى تطرع عكمة الموضوع بإجازه المدى يصر عليه مقلمه ولا ينفك عن النصل به والإصرار عليه في طابته الحامية، وكان الدفاع عن الطاعن في صدة لا تتحزاً لأن كل مدافع أغا ينطق بلمسان موكله ولم يكن غاره عليه أحد المدافع عنه أن عيره في شان إعراض الحكمة عن الطابة تما ينه وحدة لا تتجزاً لأن كل مدافع أغا ينطق بلمسان موكله ولم يكن غيره شير بنه عد حدائلي آخر، يكون غيره شير مديد.

٧) من المقرر أن القصد الجنائى فمى جريمة حيازة المواد المخدرة أنما هو علم الحائز أن المادة التى يحوزها هسى من المواد المخدرة والمحكمة غير مكلفة فى الأصل بالتحدث إستقلالاً عن علم المتهم بحقيقة المسادة المضبوطية إذا كان ما أوردته كافياً فى الأدلة على أن المتهم كان يعلم أن ما يجوزه مخد.

لا كان الحكم قد أثبت من واقع الدليل الفني أن المصبوطات حشيش، فلا مصلحة للطاعن في النمي
 عليه إغفاله التدليل على حيازته مادة الأفيون من واقع دليل فني طللا أن العقوبة التي أوقعها الحكم عليـه
 تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجرعة إحراز الحشيش.

٩) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتقتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمسر فيهما إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومنى كانت المحكمة قد إقتمت بتوافر مسوغات إصدار الإذن – كما هو الحال فى الدعوى – فلا يجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض.

١٠ لما كان لا يعيب الحكم إختلاف الشهود في تقصيلات معينة ما دام قد حصل أقوالهم بما لا خلاف فيه
 ولم يورد هذه النفصيلات ولم يستند إليها في تكوين عقيدته، إذ عدم إيراد الحكم فيذه التقصيلات يقيمند

إطراحها، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قالة القساد فى الإستدلال بدعوى اخذه بالقوال شاهدين إختلفت أقوالهما فى تحديد من فض جوال المخدوات أنما ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير ادلـة المدعوى مما لا يجوز أاثرته أمام محكمة التقنين.

١١) من حق محكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة ولها أن تجزىء أقوال الشاهد وأن تواتم بسين ما أخذته عنه بالقدر الذى رواه وبين ما أخذته من قول شهود آخرين وأن تجمع بين هذه الأقوال جملة وفي إسقاط الحكم لبعض ما ورد بأقوال شاهد ما يفيد إطراحه.

١٩) محكمة الوضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم إكتفاء بادلة البيوت التي عولت
 عليها في قضائها بالإدانة.

18°) التناقض الذي يعبب الحكم هو ما يقع بين أسبايه بحيث يثبت البعض ما ينفيه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين تصدته المحكمة.

1 الحفظ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ١٥٩٩ لمسنة ٥٦ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ٢٠ ١٩٨٢/٤/٢

و المحكمة غير ملزمة يتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى في كل جزاية يتوهما واطمئنانهما إلى الأولية التي عولت عليها يدل على أطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفساع لحملهما على عدم الأعمد بهما دون أن تكون ملزمة ببيان علة أطراحها.

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٨

لا يشموط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إلياتها بل يكفي أن يكسون
 إستخلاص الوتها عن طريق الإستنساخ تما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب التنالج على
 المقدمات.

خكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى في تقريره منى كانت وقنائع الدعوى حسبما
 كشفت عنها قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها.

الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٦ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ١٩٨٧ بتاريخ ٥/٦/٦/٩

لما كانت العبرة في انحاكمات الجنائية هي بإقتباع قاضي الموضوع بساء على الأدلة المطروحة عليه يادانة المتهم أو ببراءته فله أن يستمد إقتباعه من أى دليل يطمئسن إليه ما دام له مأخذه الصحيح من الأوراق وكان الفصل في الواقع الذي يتوافر به الإكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بهير معقب وإذ كان الحكم قد إطمان في حدود مسلطته التقديرية – وعلى ما هو ثابت منه – إلى أن المطمون ضدها كمانت مكرهة على التوقيع على الإقرار المنضمن إستلامها منقولاتها إستناداً إلى ما شهدت بـه هـى ووالدتها أمـام المحكمة فإن النمى على الحكم في هذا الصـدد يكـون محـض جـدل موضوعـى لا تجـوز إثارتـه أمـام محكمـة النقض .

الطعن رقم ٢٠٧٠ نسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١

متى كان الحكيم قد أثبت أن الطاعن إعدى على المجمى عليه بالضرب بعصاً على عيده اليمنى وأحداث بهما إصابة أدت إلى إستصافا أخفاً عا جاء بتقرير قسم الرمد بالمستشفى الجامعى وباقى الشادير الطبية التى أشار إليها الحكم والتى وظمان إليها فى صدود سلطته القديرية وكان محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القرة التدليلة تقارير الجوام القدمة إليها وما دامت قد إطمأتت إلى ما جاء بها فلا يجوز محادلتها فى ذلك ولا محل لما يدعيه الطاعن من ضرورة توقيع الكشف العلى على المجدى عليه بمحرفة الطبيب الشرعى ذلك أن النقارير الطبية التي عول عليها الحكم – صادرة هى الأعرى من أهل الحيرة للخصيرية فيها بإبداء المراك فيما تصدت له واقبته وليس تمة ما يوجب أن يكون توقيع الكشف الطبى وإقبات إصابات المسابين بموجب تقارير من الطبيب الشرعى دون غوره من الأطباء المتخصصين هذا فضلاً عن الدافع عن المطاعن لم يطلب من الحكمة ندب العلبيب الشرعي لإبداء الرأى في الإصابة تما يضحي معه ما يشوره في هدا.

المطعن رقع ٢٧٦٠ لمنتة ٥٧ مكتب فني ٣٣ صفحة رقع ٧٥٧ بتتريخ ٢١٩ • ١٩٨٧/١ • ١٩٨٧/١ من المقرر أن غكمة الموضوع أن تكون عقيلتها بما تطعنن إليه من أدلة وعناصر الدعوى.

الطعن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٧ مكتب تني ٣٣ صفحة رقم ٧٧٨ يتاريخ ٥/٠١/١٠/٥

- غكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الحبير في تفريره ولها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الحبراء المقدمة إليها كما أنها لا تلتزم بالرد على المطاعن الموجهة إلى تقرير الحبير ما دامست قد أخمات بما جاء فيه لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستحق إلتفاتها إليه ومن ثم فمإن ما تشيره الطاعشة في هذا الصدد يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٢٥ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ٢١١/١١/١

من المقرر أن تقدير أراء الحيراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع الني له كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير شانه في ذلك شان سائر الإدلة.

الطعن رقم ٤٨٦؛ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٨

لما كان تراخى المجنى عليه فى الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأحمد بأقواله ولمو كمانت بينه وبمين المنهم خصومة قائمة ما دامت قد الهمحت عن إطمئنانها إلى أقواله المؤيدة بما قدمه من مستندات وانهما كانت على بينة بالظروف التى كانت بها ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وكل جمدل يثيره الطاعن فى هذا الحصوص لا يكون مقبولاً لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

الطعن رقم ٢١٣١اسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٢٠٤١ بتاريخ ٢٠٢/٢/

إن المادة • ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشرط أن يتضمن الحكسم بالبراءة أموراً أو بيانات معينة الموة باحكام الإدانة، وإنما يكفى لسلامة الحكم بالبراءة أن تشكك الحكسة بالبراءة أموراً أو بيانات معينة المنهم، إذ المرجع في ذلك إلى ما تطبئن إليه من تقدير الدلبل ما دام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط المنهم، إذ المرجع في ذلك إلى ما تطبئن إليه من تقدير الدلبل ما دام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى وبظروفها بالدعوى عن بصر وبصيرة، وكان الناب من الإطلاع على مدونات الحكم أنه أحاط بالدعوى وبظروفها وكلة أدلتها وتصدى بالرد على كل أوجه الدلاغ والدفوع التي أثارها الحصوم، وإنتهي إلى براءة المنهمين لعدم إطبحاء المناب السائفة التي أورهما والتي تكفي خمل النبجة التي خص البها، وكان لا يصح النبي على الحكمة أنها قضت بالبراءة بناء على إحتمال ترجع لمديها بدعوى قيام إحتمالات أعرى قد لا تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كلم يرجع إلى وجمال توسيل المناب تحمله - كما هو الحال في الدعوى وجدان قاضيها وما يطمئن إله مسا دام أقام قضاءه على أسباب تحمله - كما هو الحال في الدعوى المطووحة، ومن ثم فلا محل لتحبيب أو الحطا في

الطقعن رقم ۲۰۱۲ العندة ۷۲ مكتب فقى ۳۳ صفحة رقم ۱۰۰۴ بتاريخ ۱۹۸۲/۱۲/۱۰ تقدير توافر السببية بن الحظأ والنتيجة أو عدم توافرها، هو من المسائل الوضوعية التي تفصل فيها عكمــة

الموضوع بغير معقب عليها، ما دام تقديرها صائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٢٥ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٧

لما كان رابطة السبية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هي علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار المذى
 قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعربية بحا يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما اتاه عمداً وتبدوت

— من القرر أن نحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير القدم إليها والفصل ليما يوجه إليه من إعزاضات، وأنها لا تدارم بإستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ما دام أن الواقعة قمد وضحت لدنها ولم ترهي من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متنج وظالما أن إستندها إلى الرأى الذي إنتهي إليه الخبير هو إستاد صليم لا يجافي المطلوب تحقيقه غير متنج المحكمة - في اللحوى بالثلقة - قد إستخلصت من التقارير الطبية أن وفاة المجنى عليها إلحا كمانت بسبب الحروق التي حدثت بها نتيجة إعتداء الطاعن، وكان ما أوردته في مدونات حكمها وفي ردها على دفاعمه ما يبرر رفض طلبه إستدعاء الطبيب الشرعي، ومن فه فلا تغريب عليها إذا هي لم تستجب إلى هذا الطلب، ولا جناح على المحكمة إذا أصدرت قرارة إلى هذا الطلب، الشرعي ثم عدلت عن قرارها، إذ أن القرار الذعوي وجمع الأدلة لا يعدق أن يكون قراراً تحضيرياً لا توليد عنه حقوق للخصوم توجب حدماً العمل على تفيذه صوناً غذه الحقوق ويكون النعي على الحكم فيما سلف

لا تلزم المحكمة بحسب الأصل أن تورد النص الكامل لأقوال الشهود وبحسبها أن تورد منها ما تقيم
 عليه قضاءها.

الطعن رقم ٤٤٨٢ نسنة ٥٦ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٩٣٠ يتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٨

لما كان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها وهي في ذلك غير مقيدة بألا تأخذ إلا بالأقوال الصريحية أو مدلوغًا الظاهر.

الطعن رقم ١٢٤ السنة ٥٦ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٥ مبتاريخ ١٩٨٣/٤/١

- لما كان الشارع لم يقيد القاضى الجنائي في المحاكمات الجنائية بدليل معين - إلا إذا نص على ذلك بالنسبة لجرائم معينة - وإنما توك حوية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه ما دام أن له ما علمه من الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التي يؤدون فيها الشهادة مروك لتقدير محكمة الموضوع ومنى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي مساقها الدفاع لحملها على عدم الأحد بها، كما أن تأخر الشاهد في أداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأحد باقواله ما

امت فد إطمأنت إليها ذلك أن تقدير الدليل من سلطة عكمة انوضوع ومن ثم فإن تعويل الحكم المطعون فيه على شهادة المجنى عليه التالث في قضائه بالإدانة بعد أن أقصحت المحكمة عن إطمئنانها إلى شبهادته وأنها كانت على بينة بالطروف التي أحاطت بشهادته يكون مبرءاً من مخالفة القانون وبيحل نعمي الطاعنين في هذا الصدد إلى جدل في تقدير الدليل لما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب.

— لما كان من المقرر أنه لا يلزم قانوناً إيراد النص الكامل وأقوال الشاهد الذي اعتمد عبهها الحكم سن يكفى أن يورد مضمونها ولا يقبل النمي على الحكمة إسقاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما اوردمه منها وعولت عليه ما يعنى أنها أطرحت ما لم تشر إليه منها لما للمحكمة من حرية في تجزئة الدليل والأخد منه لما ترتاح إليه والإلفات عما لا ترى الأخذ به ما دام أنها قد أحاطت باقوال الشاهد ومارست سلطتها في تجزئها بغير بنز فضعواها أو مسخ ها بما يجلها عن معناها أو يجرفها عن مواضعها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم من إغفاله تحصيل بصفن أقوال الشاهدين المعنهم المي كان يرتديها الطاعنون وكيفية مشاهدة الشاني لمعنهم السياسات في شأن وصف الملابس التي كان يرتديها الطاعنون وكيفية مشاهدة الشاني لمعنهم لا يكون ثه غل.

الطعن رقم ۱۲۰ مصنة ۵ مكتب فتى ۳۶ صفحة رقم ۳۳۰ يتاريخ ۱۹۸۳/۳/۸ من المرر أنه ليس فى القانون ما يمنع انحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر، منى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى.

الطعن رقم ٤ ٤ ا المستة ٧ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ١٠ ٢٧ بتاريخ ١٩٣١ في شأن مكافحة المدر أن النص على المساورة في المادة الثامة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة وجعلها وجوبية ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها فلا يجوز أن تتناول غير المحكوم عليها وكان الاثاث المحكوم بمصادرته من محكمة الدرجة الأولى مالاً داخلاً في دائرة التعامل ولا يعد صنعه أو إستحماله أو حيازته أو يهم أو عرضه للبيع جريمة في حد ذاته سواء بالسبة للكافة أو إلى شخص بعينه وكانت المادة النامنة التي دينت بها المحكوم عليها لم توجب إستاد حكمها إلى غيرها – وكان البين مس مدونات الحكم المطمون فيه أن تحريات الشرطة وأقرال المطمون ضامة قد إستاجرت الشقة التي إرتكبت بها الجريمة النائية بملكهة الغير شالما الأثاث الموجدية المنافقة على مقتضاه أن يكون الأثاث الموجدود بها ملكا للمؤجر لا للمحكوم عليها وقد بني الحكم المقمون فيه قضاءه على هذا الإقتناع وهو إستخلاص موضوعي مائغ لا يجوز الجادلة فيه أمام محكمة النقض ومن ثم يكون منعى النيابة في هذا الشأن غير مديد.

- ١) من القرر أن النص على المسادرة في المادة النامنة من القانون رقم ١٠ سمة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة وجعلها وجوبية ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها فلا يجوز أن تساول خبر الحكوم عليها وكان الأناث الحكوم بمسادرته من محكمة اللوجة الأولى مالاً داخلاً في دائرة النعامل ولا يعد صنعه أو إستعماله أو حيازته أو يعده أو عرضه للبيع جريمة في حد ذاته سواء بالنسبة للكافة أو إلى شخص بعينه وكانت المادة الثامنة التي دينت بها الحكوم عليها لم توجب إصنداد حكمها إلى غيرها وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تحريات الشرطة وأقوال المطعون ضدها قد أقصت محكمة اللاجهة الثانية بملكية الغير شاء الأثاث الوجود بها ملكاً للمؤجر لا للمحكوم عليها وقد بني الحكمة المطعون فيه لما مقتضاه أن يكون الأثاث الوجود بها ملكاً للمؤجر لا للمحكوم عليها وقد بني الحكمة الملقون فيه قضاء على هذا الإقتناع وهو إستخلاص موضوعي صائغ لا يجوز انجادلة فيه أمام محكمة الشقش ومن ثم يكون معي النباية في هذا الشأن غير سعيد.

٧) لما كان ذلك وكانت المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة والتى ديت المطمون ضدها بمقتطاها قد نصت في فقرتها الأولى على أن كسل من فسح أو أدار محلاً للدعارة أو عنون بأى طريقة كانت في إدارته يعاقب بالحمس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث منوات وبفرامة لا تقل عن مائة جنه ولا تزيد على ثلاثمانة جنه ويحكم بإغلاق المحل ومصادرة الأمتلة والأثاث الموجود ". وكان الحكم المطمون فه إذ دان المطمون ضدها بحرية إدارة على للدعارة وقت عقوبة الفلق بجعلها لمنة للاتخارة وقت عقوبة الفلق بجعلها لمنة الملائد أشهر في حين أن القانون أطلقها من التوقيت فإنه يكون معياً بما يوجب نقضه وتصحيحه في هذا الحصوص.

الطعن رقم ٢٣١ السنة ٢٥ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٤

 لا كان محكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة الدعوى والأخدا. بما ترتاح إليه منها ولا يقبل بجادتها في تقديرها ومصادرتها في عقيدتها لكونه من الأمور الموضوعية التي تستقل بها بغير معقب فيإن ما يديره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولاً.

لا كان من المقرر أن إستعانة الشاهد بورقة مكتوبة أثناء أدانه الشهادة أمر يقدره القاضى حسب طبيعة
الدعوى فإنه لا على الحكمة إن هي رأت في حدود سلطتها التقديرية عرض الأوراق على هـذا الشاهد
لتذكره بواقعة رأت هي ضرورتها نصاخ تحقيق الدعوى ويكون النعي على الحكم في هـذا الخصوص في
غير عمله.

الطعن رقم ١٩٣ السنة ٥٦ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٥

و ند كان أسس الأحكام الجنائة أبنا هو حريه قاصى الوصوع فى تقدير الأدلة القائمه فى الدعوى. ما دام يبين من حكمه انه لم يقتل بلوانة إلا بعد ان الم بتلك الأدلة ووزنها، فلم يقتلع بلونها فى حق المنهم، فللا يجوز مصادرته فى إعتقاده ولا المجادلة فى حكمه امام محكمة النقض، لما كان ذلك وكانت المحكمة فله إصبيحات إصابة المحاهدة المعادلة المحافظة ال

الطعن رقم ٥٨٣٨ لمنتة ٥٦ مكتب فتى ٣٤ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٣

لما كان من القرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن النفيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وصعى كانت المحكمة قمد إقنعت بجدية الإستدلالات التي يعي عليها إذن الفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره واقرت النيابة على تصرفها في هما الشأن فإنه لا معقب عليها فيما إرثائد لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وإذ كانت المحكمة قمد سوغت الأمر بالفتيش وردت على شواهد الدلع بيطلانه لعدم جدية لتحريات التي سيقته بادلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لما أصل ثابت بالأوراق فضلاً عن أن عدم ذكر بيان دقيق عن عمل إقامة الطاعن أو علم إيراده عدداً في محصر الإستدلال بيفرض حصوله - لا يقدح بلائه في جدية ما تضمنه من تحريات قبان

الطعن رقم ٩٣٦ه نسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٨٧ يتاريخ ١٩٨٣/١/٢٦

لما كان يكلى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى في إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقعنى له بالبراءة لأن المرجع في ذلك إلى ما يطعنن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر أنه ألم بصناصر الدعوى وأصاط بادلتها عن يصر وبصيرة وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر يتوافر بعلم الجاني أن ما يحرزه هو من المواد المخدرة المهنوعة قانوناً. وكان القصل في ثبوته أو تخلفه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام يقيم قضاءه على أسباب تسوغه وكانت المحكمة قد خلصت بعد تمجمها الواقمة والإحاظة بالأدلة التي صاقعها صلطة الإتهام إلى الشك في علم المطعون ضده بأن الأقراص المضبوطة معه تحتوى على مادة الميتا كوالون المنصوص عليها في البند رقم ع ٩ من الجدول رقم " ١ " الملحق بالقراز بقانون رقم ١٨ ٢ لسنة ١٩٠٠ وهو علم بواقع يتنفى بانتفاته القصد الجنائي ولا يعد من قبيل عدم العلم بحكم من أحكام قانون عقابي يفتوض علم الكافة به، فإن ما تثيره الديابة العامة في هـذا الخصــوص لا يعــدو أن يكون جدلاً حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها نما لا تجوز إثارتـــه أمــام محكـــة النقض.

الطعن رقم 1 ٤ . المدلة 2 9 مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ 1 ١٠٥ مداريخ 1 ٩٨٧/١٢/١٠ - من القرر في قضاء هذه المحكمة أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوافم، مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوضا من شبهات، مرجمه إلى محكمة المرضوع تقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة عليها من محكمة النقض.

- محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات الشهود - أن تعددت - وبيان وجه أخذها بما إقتعت بـه بـل حـــها أن تورد منها ما تطمئن إليها وتطرح ما عداها.

الطعن رقم ٢٣٧٩ لسنة ٢٥ مكتب فتى ٣٤ صفحة رقم ٢٢ بقاريخ 1٩٨٣/1/٩ من القرر أن للمحكمة أن تأخذ بما تطمئن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من عماضر جم الإسدالالات التي يجربها مأمورو الضبطية القضائية أو مساعدوهم ما داست مطروحة للبحث أمامها بالجلسة.

الطعن رقم ۱۷۵۰ استة ۹ مكتب فتى ۳۴ <u>صفحة رقم ۵۴ و بتاریخ ۱۹۸۳/۴/۱۶</u>

الأصل أن محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الحبير في تقديره منى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك
عندهما واكدته لديها – كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة – ومن ثم فإن النعى على الحكم فمي
هذا الحصور لا يكون صديداً.

الطعن رقم ١٥٥٠ نسنة ٥٧ مكتب فتي ٣٤ صفحة رقم ٢٧٤ يتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٥

– لما كان من المقرر أن محكمة الموهوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبيو، شأنه في ذلسك شان سائر الأدلة.

الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨

- من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يرقوون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على القوام مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره المقدير الذي تطمئن إليه، وهن أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بيه وبين المهم عصومة قائمة، كما أن قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تمع من الأخذ بالقواله مني إقتمت المحكمة من الأخذ بالهام شخص عن آخر متى وأت أن سلام المناون على التواقع في الدعوى .

غكمة الوضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلة لتقرير الخير القدم إليها وهي غير ملزمة من بعد
 بإجابة طلب مناقشة الطيب الشرعي ما دام أن الواقعة وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى إتخاذ
 هذا الإجراء.

— ١) من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعربل القضاء على المؤلف مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين الشهم خصومة قائمة، كما أن قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تمنع من الأحل بأقواله متى إقتصت المحكمة بصدافها. لا كما نا من اعراه الطاعن من تشكيك في أقوال شاهدى الإثبات الأولين وصا صافه من قرائن تشير إلى تنفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعة التي لا تستوجب رداً صريعاً من الحكم بدل إن الريستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم في هذا الحصوص لا يصدو أن يكون بدلاً موضوعاً في تقدير الدليل وفي صلطة المحكمة في إستباط معظمها لا يجوز إثارته أصام محكمة النقض.

٣) من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع انحكمة من الأخذ برواية ينقلها شنخص عن آخر منى رأت أن
 تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .

ث) غكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير القدم إليها وهي غير ملزمة من بعد
يإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعي ما دام أن الواقعة وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى إكماذ
 هذا الإجراء.

ه) لما كان يين من الحكم المطعون فيه أنه حصل أقوال شاهدى الإثبات الأولين بما مؤداه أن الجنبى علميه حضر إلى والد الطاعن يشكوه إليه فخرج إليه الطاعن حاملاً فرد صناعة محلية ثما يطلق الأعرة الروسية المفردة فحفراه من الإعتداء على المجنى عليه غير أنه أطلق عليه عياراً ناريباً من مسلاحه وهو على مسافة مترين وتصف منه وفي مواجهته ومن مستوى أعلى منه بقليل وبين من الإطلاع على أقوال الشاهد الشانى بجلسة الخاكمة أنها تنفق وما حصله الحكم منها فإن إستخلاص الحكم - في صدد بيانه واقمة الدعوى وفي معرض حديثه عن نهة القتل من أقوال هذين الشاهدين أنهما حلوا الطاعن من قتل المجنى عليه لا يعيسه لأن العبرة في تحرى حقيقة معنى اللفظ في اللغة هي بسياله الذي ورد فيه فقد تدل لفظة الإعتبداء على القدل كما قد تدلل لفظة القمل على مجرد الإعتداء فحسب ومن ثم فإن صوف الحكم معنى الإعتداء إلى المقصود من حقيقته وهو القدل لا يعتبر حطاً في الإصناد وإنما هو تأويل صحيح للفظ تما يحمله معناه في سياقه المذى ورد لهه ومن ثم فإن النمي على الحكم في هذا الصدد يكون في غير عله.

٢) الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكسون جماع الدليل
 القول كما أخذت به الحكمة غير متناقص مع الدليل الفني تناقعناً يستعمى على الملاءمة والتوفيق.

٧) غكمة الموضوع أن تأخذ بقول الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو إغاكمة وأن تلغت عما
 سواه دون أن تين العلة في ذلك ما دام له أساس فيها وما دام الطاعن لا يسازع في صحة نسبة هذه
 الأقوال إليه.

 ٨) من القرر أن الأحكام لا تلترم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها ولها
 أن تجزئ الدليل القدم لها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تنق فيه من تلك الأقوال إذ المرجع في هذا الشأن إلى إقساعها هي وحدها.

٩) منى كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكسة أن الدفاع عن الطاعن لم يطلب من المحكسة إمتدعاه الطبيب الشرعى لمناقشته في شأن السلاح المستعمل في الحادث فليس للطاعن من بعد النعي عليها قدودها عن إجراء لم يطلبه منها ولم ترهى من جانبها حاجة لإتخاذه ومن ثم فإن كل ما يشيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير صديد.

١٠ قصد القتل أمراً خفياً لا يمدرك بالحس الظاهر وإثما يدرك بالظروف الخيطة بنالدعوى والأمارات
 والظاهر الخارجية التي يأتها الجاني وتتم هما يضمره في نفسه، وإستخلاص هذه النية موكمول إلى قاطني
 الموجوع في حدود ملطته التقديرية.

11 لما كان ما يدره الطاعن من أن شاهدى الرؤية قررا أنهما لا يعرفهان قصد الطاعن من إطلاق النار على المجنى عليه – فضلاً عن أن أقوال الشاهد التاني بجلسة المحاكمة تضمنت أن الطاعن قصد إزهاق روح المجنى عليه لإن هذا القول – يفرض صحته – لا يقيد حرية المحكمة في إستخلاص قصد القنيل من كافحة ظروف الدعوى وملابساتها وليس عليها من بعد أن تناقش كل الأدلة الإستناجية التي تمسك بها بعد أن اطمأنت إنى أدانة الثبوت التى أوردتها وينحل جدل الطاعن فى توافر نية القتل إلى جدل موضوعى فى حتى محكمة الموضوع هى تقدير أدلة الدعوى وإستباط معتدها منهدما لا يجور إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٣٤ نسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ٨/٦/٦٨٠

من المقرر أنه وإن كان محكمة الموضوع أن تون أقوال الشاهد وتقديها التقدير الذي تطمئن إليه وأن تماخذ بالواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلفقت عما عداها دون أن تبين العلمة لحي ذلك. إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من اجلها لم تعول على أقوال الشاهد، فبإن نحكمة التقمض أن تواقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى التنجة التي خلصت إليها.

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ٣٠/١٠/١

لما كان من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تفديرية من أن ترى في تحريات والموال الضابط ما يكلني لإسناد واقعة إحراز الجواهر المخدرة لدى الطاعن ولا ترى فيها ما يقعها بأن هذا الإحراز كان يقصد الإتجار دون أن يعد ذلك تناقضاً في حكمها، ومن ثم فيإن ما يديره الطاعن فسي هدا الشان يكون في غير محلد

الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ٢٩/٣/٢٩

من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من إختصاص محكمة الموضوع وحدها وهمى حرة فى تكوين عقدتها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئناتها إليها بالنسبة إلى متهم وعمدم إطمئناتها بالنسبة إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آخر، كما أن قا أن تزن أقوال الشاهد لخاعد منها بما تطمئن إليه فى حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها فى حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقشاً يعيب حكمها ما دام يصح فى العقل أن يكون الشاهد صادقاً فى ناحة من أقواله وغير صادق فى شطر منها وما دام تقديس الدليل موكو لاً إلى إقتماعها وحدها.

الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٣ مكتب فتي ٣٤ صفحة رقم ٩١٠ بتغريخ ١٩٨٣/١١/١

من حق محكمة الموضوع أن تستمد إقتناعها من أى دليل تطمئن إليه، وأن وزن أقوال الشهود مرجمه إليها بغير معقب عليها فيه، كما أن لها أن تلفت عن دليل الغنى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصبح فمى العقل أن يكون غير ملتيم مع الحقيقة التى إطمانت إليها، وكان الحكم المطعون فيه لم يركن في تكوين عقيدته إلى شئ من الأقوال المسند إلى الطاعنة الإدلاء بها في عضر جمع الإستدلالات والتي تدعى صدورها من أخرى إنتحلت شخصيتها تما يكون معه الطعن بالتزوير على ما أثبت باغضر في هذا الخصوص غير منتج في الدع ي، فإن كافة أو جه الطعن تكون على غير أساس ومن ثم تقضى الحكومة بعدم قوله.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ٢٠/١٠/١٠

- من القرر أن تقدير الأدلة بالسبة إلى كل متهم هو من إختصاص محكمة الوضوع وحدها وهي حرة في
تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئناتها إليها بالسبة إلى متهم وعدم إطمئناتها إلى ذات الأدلة بالسبة
لتهم آخر، وإذ كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال ضابط مكتب مكافحة المخدرات وما تضمنته تحرياته
وأخلت بتصويره للواقعة بالسبة للطاعن وحده دون إينه، وكان من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة
الشاهد فخاخف منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة المدعوى، كما أن فنا
ان تعول في عقيدتها على ما جاء يتحريات الشرطة بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها أن تجزئها فتأخذ منه
من أقوال التنابط وتحرياته وإعتماده على الدليل المستمد منها في حق الطاعن بما أخذ يه الحكم وما الحرح
من أقوال التنابط وتحرياته وإعتماده على الدليل المستمد منها في حق الطاعن وحده دون المتهم الآخر لا
يخرج عن كونه جداراً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدهوى
وإستباط معتقدها وهو لا يجوز إثارته أو الحوض فيه أمام محكمة القضو.

لما كان إغفال وزن المخدر في محضر الضبط وإثباته على بطاقة اخرز لا يدل بداته على مصنى معين و لا
 يوتب عليه بطلانه.

الطعن رقم ۱۹۱۶ نستة ۵۳ مكتب قتى ۳۶ صقحة رقم ۸۷۱ بتاريخ ۲۷/۱۰/۱۰

من القرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليـه قضاءهـا وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أوجه أعلمها بما إقتمت به منها يـل حسبها مـا تطمئن إليه وتطرح ما عداه وأن تعول على أقوال الشاهد في أى موحلة من مواحل الدعوى ما دامـت قمـد وطمأت إليها.

الطعن رقم ٢٩٥٩/السنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١١١٠ بتاريخ ٢٢/٢/ ١٩٨٣/١

لما كان من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراهما وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بفير معقب، ومنى أعدت باقوال شاهد قبان ذلك يفيد إطراحها جميع الإعداد الإعبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأعد بها، فإن منعى الطاعن فحى خصوص تعويل الحكم على أقوال شهود الإثبات ينحل إلى جعل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب ولا تجوز إذارته أمام محكمة القيض.

الطعن رقم ۲۷۹۸ استة ۵۳ مكتب فتى ۳۵ صفحة رقم ۷۰۵ بتاريخ ۱۹۸٤/٥/۱۰

لا يعبب الحكم ما ينعاه الطاعن عليه من أنه أغفل ما جاء في أقواله من أن المطعون ضده إستلم الحجهاز عس طريق الشوطة – وذلك لما هو مقور من حق قاضى الموضوع في تجزئة أقوال الشاهد والأخذ متها بما يمواه وإطراح ما عداه طالما هو لم يحسخ الشهادة أو يجيلها عن معناها.

الطعن رقم ٥٠١ امنة ٥٣ مكتب فتي ٣٥ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ٢٨/٢/٢٨

لما كان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم هو من شأن محكمة الموضوع وحدها وهبي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها تلك الأدلة، وإطمئناتها إليها بالنسبة إلى المتهج آخر، كما أن لها أن تمزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المنهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حـق متهـم آخر دون أن يكون هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها وما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتناعها وحدها وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن إطمئنانه للأدلة التي دان الطاعن على مقتضاها، فلا يعيبه من بعد أن يقضي براءة المتهسم الآخر إستناداً إلى عدم إطمتنان المحكمة لأقوال شهود الإثبات في حقه للأسباب التي أوردها، فإن ما يشيره الطاعن في هذا العبدد يكون في غير محله لما كان ذلك، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف السي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولما من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة الني تراها وتقدره التقديسر المذي تطمئن إليه، وهي متى أخملت بشهاداتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأعد بها، فإن ما يثيره الطاعن في شأن القوة التدليلية لأقوال الشاهدين ... ولا يعدو أن يكون جـدلاً موجوعياً في تقدير أدلة الدعوى 12 لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقدم عليه قضاؤها – فإن في عدم تعرض المحكمة لما أدلى به الشاهد ... بمحضر الجلسة ما يفيد إطراحها له إطمئناناً منها لأدلة الثبوت التي أوردتهما وعولت عليها في حكمها.

الطعن رقم ٣ . ٨٠ لسنة ٣٥ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ٢٠٤/٤/٢٤

لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيهما شهاداتهم وتعويل القصاء على أقوالهم
 مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي
 تراها وتقدره الشديم المدى تطمئن إليه وهي منى أحملت بشمهاداتهم فإن ذلك يفيد إطراحها جميع
 الإعتبارات التي مناقها الدفاع لحملها على عدم الأعذبها، وكان من المقرر أن الأحكام لا تلزم بأن تدورد

من أقوال الشهود إلا ما تقييم عليه قضاءها وأن انحكمة غير مازمة بسرد روايات الشاهد إن تعددت وبياك وجه أخذها بما إقتمت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطوح ما عداه وإذ كان تساقش الشهود وتضاربهم في أقواهم أو مع أقوال غيرهم لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما هو الحال في الطعن المائل فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للادلة القائصة في الدعوى وهو من إطلاقاتها التي لا تجوز مصادرتها فيها لدى عكمة النقش.

 لما كان من المقرر أن البحث في توافر صبق الإصوار من إطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه مسن ظروف المدعوى وعناصوها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإستناج وكان ما ساقه الحكم فيما تقدم سائفاً وكالهاً لإستظهار توافر سبق الإصوار في حق الطاعنين، فإن منعاهما بالإخلال بحق الدفاع والفساد في الإصندلال في هذا الصدد تكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٩٥٧ لمنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٠٥ يتاريخ ١٩٨٤/٢١ -- إن الحكمة غير مازمة بإجابة الدفاع إلى طلب ندب خيراء آخرين لإعادة المتناهاة ما دام أن الواقعة

قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها إتخاذ هذا الإجواء ومن ثم يتعين الإلطات عمما اثارت الطاعدة في هذا الشان.

لما كان من المقرر أن وزن ألوال الشهود وتقديرها وتعويل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع
 دون رقابة عليها من محكمة النقيض ومتى أخذت بشهادة الشبهود فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع
 الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٧٧ لمسئة ٥٣ مكتب قتى ٣٥ صقحة رقم ١٦٣ يتاريخ ١٩٨٤/٢/١٩

من المقرر أن غحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على متهم آخو ولو كانت واردة فمى محضـر الشــرطة متى إطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو حدل عنها فى مواحل التحقيق الأعرى.

الطعن رقم ٢٠٩٧ لمنفة ٥٣ مكتب فتي ٣٥ صفحة رقم ١٥٣ يتاريخ ٢٥١٥/٢/١٥

لما كان شحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد إقتاعها من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل
 له مأخذه الصحيح من الأوراق .

لا كان يكفى في الحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى في صحة إسناد النهمة إلى المنهم لكسى يقضى لـه
بالبراءة، إذ أن مرجع ذلك إلى ما يعلمنن إليه في تقدير الدلول، ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى
عن بصر وبصيرة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وكان لا يصح النمي على المحكمة أنها قضت

ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله، يناء على إحتمال ترجح لديهما، لأن مدلاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيها وما يطمئن إليه، ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله، فإن ما يشيره الطاعسان في همله الشأن يكون غير مديد .

- لما كان ما ساقه الطاعنان في شأن إطراح اغكمة لأقوال شاهدى النفى، لا يعدو مجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى، ثما لا يجوز مصادرتها فيه أو الحوض بشأنه لدى محكمة النقض. لما كان ما تقدم فيان الطعن يكون على غير أسلس متعيناً عدم قبوله مع إنزام الطاعنين المصاريف المنتبة .

الطعن رقم ۲۷۲۷ نسنة ۵۳ مكتب فني ۳۰ صفحة رقم ۲۱۳ يتاريخ ۲۸۴/۲/۸

لما كان غكمة الموضوع أن تستمد إلتناعها بثيوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن همذا الدليسل له ماخذه الصحيح من الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يزدون فيها شهادتهم وتعوبل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حواما من الشبهات كل ذلك مرجمه إلى محكمة الموضوع تزله المنزلة التي تراها وتقدره الفقدير الذى تطمئن إليه وهي منى أخذت بشهادتهم لهإن ذلك يفيد أنها أطرحت كل الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأحدة بها ومن لم فإن ما يشيره الطاعن بشأن تعويل الحكم على أقوال شاهد الإنهات لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعهاً في تقدير أدلة الدعوى عا لا تجوز إذارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٧٤ لسنة ٥٣ مكتب قتى ٣٥ صفحة رقم ٢٥ يتاريخ ٢١/٤/١٦

من القرر أن في إطعتنان محكمة الموضوع إلى أقوال شاهد الإثبات ما يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخد بها إذ أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى قاضى الموضوع ومن ثم كان هذا النمي ولا عمل لله إذ هو في حقيقته يتحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل تما تستقل به محكمة القض.

الطعن رقم ٦٩٩٧ نسنة ٥٣ مكتب فتى ٣٥ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ٢٤/٤/٢٤

ليس ثمة ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية يقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد مسدرت
 منه حقيقة وكانت ثمثل الواقع في الدعوى، كما أن تأخر الشاهد في الإدلاء بشهادته لا يمنع المحكمة من
 الأخذ يأقواله ما دامت قد ألصحت عن إطمئنائها إلى شهادته وأنها كانت على بينة بالطروف التي احاطت
 بها.

— لا يلزم أن تكون الأدلة التي إعتمد عليها الحكم بحيث بنئ كل دليل مها ويقطع فى كل جزئية من
جزئيات الدعوى، إذ الأدلة فى المواد الجنائية ضمائم متساندة يكمسل بعضها بعضاً ومنهم محتسمة تتكون
عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون بافى الأدلة، بل يكفى أن تكود الأدله فى
مجموعها كوجدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى إكتمال إفتساع المحكمة واطمئنانها إلى ما
انتهت إله.

انتهت إله.

التهدية الحديثة الحديثة المحكم على المنتجة الى المتمال المتساع المحكمة والممتنانها إلى ما
انتهت إله.

"" المحكمة المحكمة المحكم عنها ومنتجة الى اكتمال إفتساع المحكمة والممتنانها إلى ما
انتهت إله.

"" المحكمة المحكمة المحكم عليها ومنتجة الى المحكمة والمحتملة والمحتملة والمتنانها إلى ما
المحكمة والمحتملة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة والمحتملة المحكمة والمحتملة المحكمة والمحتملة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة والمحتملة المحكمة ال

الطعن رقم ٧٢٥٠ لمنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٤٩١ يتاريخ ٨/٥/١٩٨٤

من القرر أن تقدير انحكمة لدليل في دعوى لا ينسبحب أثره إلى دعوى أخرى ما دامت لم تطمئن إلى الدليل القدم فيها.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٩

لما كان وزن أقوال الشهود وتفديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة الهي تراها وتقدره التقدير
الذي تطمئن إليه يغير معقب، وكان الأصل أنه مني أعملت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها
لجميع الإعبارات التي ساقها الدفاع خملها على عدم الأخد بها.

— لما كانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول للمحكمة الإستفناء عن سماع الشهود إذا قبل المنهم أو المنهم أمام المنهم أمام المنهم أمام أو المنهم أمام أو المنهم أمام أو المنهم أمام المنهم أمام ألمام المنهم ألمام ألمام المنهم المنهم ألمام المنهم المنهم المنهم ألمام المنهم ألمام المنهم ألمام المنهم ألمام المنهم ألمام المنهم المنهم ألمام ألمام المنهم ألمام المنهم ألمام ألمام المنهم ألمام ألمام ألمام ألمام ألمام ألمام ألمام ألمام ألمام أل

الطعن رقم ٢٠ ؛ لمنة ٤ م مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/١

من المقرر أن البحث فى توافر ظرف سبق الإصرار مسن إطلاقات قياضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه التناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإستنتاج.

الطعن رقم ٢٥٣ لمسنة ٥٤ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٠

لتن كان أساس الأحكام الجنائية هو حرية قاضى الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ظله أن يقدر الله المنقدر الذي يطمئن إليه دون أن يكون ملزماً ببيان صبب إطراحه، إلا أنه متى أفصيح القياضى عن الأسهاب التي من أجلها لم يعول على الدليل فإنه يلزم أن يكون من أورده وإصعدل به مؤدياً إلى ما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الإستناج ولا تنافر في حكم العقل والنطق ولحكمة النقض في هذه الحالة أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النيجة التي خلص إليها.

الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢

لما كان من المقرر في أصول الإستدلال أن الحكمة غير ملزسة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثرق في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثرق في إغفافه ليعش الوقائع ما يفيد ضمناً إطراحها لها واطمتانها إلى ما أثبتمه من الوقائع والأدلة التي إعتمدت عليها في حكمها، ومن ثم فسلا محل أنيماه الطاعن على الحكم لإغفافه الوقائع التي أشار إليها بأسباب طعنه. وهي بعد وقائع ثائوية يريد الطاعن لهما معنى لم تسايره فيه الحكمة فاطرحها.

الطعن رقم ٢٥٢ اسنة ٤٥ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ٢/٢/١/١٩٨٤

- من القرر أن وزن أتوال الشهود وتقدير الظروف التي يرؤون فيها شهادتهم وتعويل القعناء على القوام مهما وجه إليها من مطاعن وحام حواما من الشبهات، كل ذلك مرجعه إلى عكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره القدير الذي تطبئن إليه. وهي متى أخلت بشهاداتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي سائها الدفاع خملها على عدم الأخذ بها، كما أن عدم سماع شهود الإثبات أمام المحكمة لا يحول من أن تعمد في حكمها على أقوالهم التي أداوا بها في السحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث.

من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع الحكمة من الأحل برواية يتقلها شنخص عن آخر منى رأت أن
 تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت غنل الواقع في الدعوى.

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٦

1) إن الشارع إذ عاقب في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمافا والإنجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على جلب المواد المتحدرة لقد دل على أن المراد بجلب المخدر في الأصل هو إستيراده باللات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواه كان الجالب قد إستيرده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الحيط الجمركي لقصداً من الشارع إلى المخالب قلي إنشار المخدارات في المجتمع المدول، وإذ كان إستيراد المواد المخدرة لا يعدو في واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضى الجمهورية فهو في مداوله القانوني المدقيق ينطري ضمناً على عنصر الحيازة إلى جانب دلالته الظاهرة عليها. وكان لا يشبوط لإعباره كذلك أن يكون ملكون المخرز للمخدر شخصاً غيره، وكانت المادة ٢٩ مناون المغرب شخصاً غيره، وكانت المادة ٢٩ مناون المغربات إذ نصت على أن يعتبر فاعلي الجركة من يدخل في إرتكابها إذا كسانت تكون من من قانون المقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعاً غي من يدخل في إرتكابها إذا كسانت تكون من

جملة اعمال فيأتى عمداً عملاً من الأعمال المكونه لها فقد دلت على أن الجزيمة إد تركب مس عدة "فعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لحظة تنفيذها فإن كل من تدخل فى هذا النتهيد بقدر ما يعد ف علاً مع غيره فيها ولو أن الجزيمة لم تتم بفعله وحده بل تحت بعمل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجسدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لفرض مشترك هو الفاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد فصد الفاعل معه فى إيقاع تلك الجريمة المعنية وأسهم فعلاً بدور فى تنفيذها

٧) من المقرر أن تقدير جدية النحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالنفيش هو صن المسائل الموضوعية النبي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشتوط شكلاً معيناً لإذن النفيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان إسم الماذون بتفتيشه كاملاً أو صفتمه أو صناعتم أو محمل إقامته ولا الحنظ في إسمه طائلاً أنه الشخص المقصود بالإذن.

٣) من القرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والطنيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليه إطعنتان المحكمة إلى وقوع الضبط والطنيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السائفة الدى أوردتها، وكان الحكم المطمون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله " وحيث أنه بالنسبة للدفع ببطلان القبض والتضيش لحصوفما قبل صدور إذن النباة العامة فمردود عليه بأن الثابت من أوراق الدعوى وأقوال شهود الإثبات الذين تطمئن الحكمة إلى أقواهم أن إذن النبابة قد صدر فيى الساعة السادسة من مساء يدم وأن الضبط والطنيش تما في الساعة السابعة والتصف من مساء نفس اليوم ومن ثم لا تعول المحكمة على هذا الدفع سالف الذكر صائفاً الذكر صائفاً بعن المذاكورين على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس.

٤) من القرر أن القانون وإن أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبية والظرف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدانة التي إستخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلاله بها وسلامة ماخذها إلا أنه لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها.
٥) التلتيش اغظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير ميرد من القانون، أما حرمة الجواج أن مصتحدة من إتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه، وإذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحلمهما أو كليهما فإنه يشمل بالقنرورة ما يكون متصلاً به والجواج كذلسك، لما كان ذلك، فإن إطلاق القول بيطلان تقتيش الجواج لعدم التنويرة.
ان معى كان المين من الحكم المطعون فيه أنه قد صدر إذن من النيابة بتفتيش شخص ومسكن الطاعن الأول فضلاً عن السيارة المين رقمها بالحكم، فإن تقتيش الجواج الخاص به مسواء أكان ملحقاً بحسكته أم
ام ملحق به – يكون صحيحاً، ومن ثم فلا جدوى للطاعنين الأول والنامي من نفيهما على الحكم خطاله

هيما نسنده في معاينة النبابة من أن الجراج ملحق بالمسكن، إذ يفوض وقوع الحكم في هذا الحظا المدعى به فإنه لا يعيمه لما هو مقور من أن الحظأ في الإسناد الدى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر في عقيمدة الحكمة التي خلصت إليها.

٧) لما كان من القرر أنه وإن كان الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية إنما تهى على التحقيقات الشعوية التي كيريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود من كان سماعهم تمكنا، إلا أن المادقية ٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية — المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٩ ١٣ لسنة ١٩٥٧ - غيول الحكمة الإستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المعافيء وهى وإن وردت في الباب الناتي من الكتباب الناتي من ذلك القانون الحاص المنافع عنه بما يك عليه، وهى وإن وردت في الباب الناتي من الكتباب الناتي من ذلك القانون الحاص تحكم المخافظات والحجم إلا أن حكمها واجب الإنباع أمام محاكم جنايات عملاً بالقفرة الأولى من المادة عمل القانون ذاته، وإذ كان النابت من محاصر جلسات المحاكمة أن المعافمين عن الطاعين تعازلوا صحاحة بجلسة ١٦ من نواهير من معاصر المحاسم والسابع بطلك الجلسة، فإنه لا تنزيب عليى المحكمة إن هي قضت في الدهوى دون سماع الشهود — الحاضر منهم والغالب — ومن شم قبان منمى الطاعن الداني على الحكم في هدايا المعدد لا يكون له على.

٨) لما كان البين من محضر جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ سالف الذكر أنه وإن كان الأستاذ المحامى قد تولى الدفاع عن الطاعنين الأول والثاني إلا أن الأستاذ المحامى قد صرح بوك المرافعة عن الطاعن الأول لزملاته وإقتصر بعد ذلك على المرافعة عن الطاعن الثاني وحده، كما تولى عام ثالث المرافعة عن الطاعن الأول، ومن ثم فإن كلاً من الطاعين الأول والثانى قد إنضره بالدفاع عنه عمام تسنى له أن يبدى ما يعن له من أوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الحاصة دون غيرها بما تنظى معه مظنة الإخملال بحق أبهما في الدفاع، ويضحى منهى الطاعن الثاني على الحكم في هذا الشان غير ذي وجه.

٩) لما كان ما يتوه الطاعن الرابع من تعويل الحكم على إعوافه الذى عدل عنه بالجلسة مردوداً بما هو مقرم من أن للمعكمة أن تأخذ ياعواف المتهم ولو كان وارداً بمحضر الشوطة متى إطمانت إلى صدقه ومطابقته للواقع وتو عدل عنه فى مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب، وكان البين من عاطر جلسات المحاكمة أن الطاعن الرابع وإن أثار أمام هيئة سابقة بجلسة ١٧ من يوليه سنة ١٩٨٣ دعوى الإكراه بالضرب ودفع المدافع عنه بطك الجلسة ببطلان الإعتراف المعزو إليه للإكراه الواقع عليه، إلا انه عاد بجلسة ١٩ من نوفهبر صنة ١٩٨٣ التي إختتمت بعدور الحكم الطعون فيه وقور ما يفيد عدوله عن هذا الدفع بقولة أن بطلان الإعراف مرده وجود الطاعن حين مؤاله مادن المخدوات وهو مكان يوحى

بالتهديد والإرهاب وص ثم يفدو منصى الطاعن الرابع عدى الحكم بعدم التعرض أما اتناره مس تعييب الإعراف ولا محل له. لما هو مقور من أن مجرد تواحد المنهم أمام رجال الشرطة وخشيته منهم لا يعد قريس الإكراه المطل لإعترافه لا معنى ولا حكماً ما دام صلطان رجال الشرطة لم يستطل إليه بـالأذى مادياً كمان أو معنوياً.

١٠ كما كان من المقرر أن الحكمة لا تلتزم بنقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به
 امامها. وكان بين من محضر الجلسة الأعيرة للمحاكمة أن الطاعن الرابع لم يتمسك بإعفائه من العقاب
 عملاً بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ فلا يكون له أن ينعي على حكمها إغفائه النحدث
 عن ذلك.

١١ لما كان من القرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفاع إلا إذا كان من قدمه قمد أصبر عليه. وإذ كان الطاعن الرابع لم يتمسك أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى وأصدوت الحكم المطعون فيه بإعفاله من المقاب فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها، ومن شم يكون منعى الطاعن الرابع على الحكم في هذا الخصوص غير قويم.

١٩ لما كانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتان بالقانون رقم ٣٧ لمسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين – قد أجازتا لأمور الضبط القضائي في أحوال التلهس بالجنايات أن يقبض على المنهم الحاضر الدى توجد دلائل كافية على إنهامه، فبإذا لم يكن حاضراً جاز للمامور إصداراً أمر بضبطه وإحضاره كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المنهم في الحالات السي يجوز فيها القبض عليه فاز ناً.

١٣ ايقدير توافر حالة النلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحصه التي توكل بمداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إضراف محكمة الموضوع وفىق الوقائع المعروضة عليها بغير معقب، ما دامت النتيجة التي إنتهت إليها تتلق منطقياً مع المقدمات والوقائع التروضة في حكمها، كما أن التلبس صفة تلازم الجرعة ذاتها لا شخص مرتكبها.

١٤) من القرر أن الدفع الذي تلتزم الحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الذي يبدى صواحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذي لم يقصد به سوى مجرد التشكيك فيما إطمأنت إليه من أدلة الثبوت، فليس للطاعن الخامس من بعد أن ينمى على الحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يؤه أمامها.

 ١٥ كنا من المقرر أن نحكمة الموضوع أن تأخل بأقوال متهم علمي منهم آخر ولو كمانت واردة لمى محضر الشرطة منى إطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مواحل التحقيق الإخرى. 1٦. لما كان وزن أقوال الشاهد وتعبل الفضاء عليها إنما موجعه إلى محكمة الوضوع دون رقابة عليها من عكمة النقض، فإن ما يثيره الطاعن الحامس في شأن أقوال الطاعن الرابع في حقه الني عول عليها الحكم ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى تما لا يجوز إفارته أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ١٠١٧ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٣

من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقنير الطروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوفا من الشبهات كل ذلك موجعه إلى عكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره القذير الذي تطميعاً القدره القديم الشهاء وكان تناقش الشاهد في بعض الشاصيل و بقدره القديم المنافذ في بعض الشاصيل المؤرض صحة وجوده - لا يعب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقواله إستخلاصاً سائماً لا تناقض فيه وتم يورد تلك الشهيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته وإذ كان ذلك وكان ما حصله الحكم من أقوال الشاهد للي أية من مواحل المدعوى ولو تخالفت ما دامت قد أسست الإدانة في حكمها بما لا تناقض في كما أن لما أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث ومن ثم فيان ما يشره الطامن بشأن تعويل الحكم على أقوال شاهد الإلبات سائف الذكو معززة بما أسفوت عنه تحريات الشرطة وما ذهب إليه من أن المؤلمة مشاجرة يتعلز تحديد المعدى فيها تعدد أطرافها لا يعدو أن يكون جداً موضوعاً في حق محكمة الشغين.

الطعن رقع ، ۲۳۷ لمسلة ٤ مكتب فقى ٣٠ صفحة رقع ٥٨٥ وتاريخ ٤ / ١٩٨٤/١/١٤ من القرر أن تقرير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعواهبات ومطاعن موجعه إلى محكمة الموجوع الني لها كامل الحرية في تقدير القوة التذليلية لتلك التقسارير شائها في ذلك شبان سائر الأدلة

لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل وأنها لا تلنزم بالرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الحيراء ما دامست قد أحدّت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها تم تجد في تلك الطعون ما يستحق إليفاتها إليه .

الطعن رقم • • • به لمسلة ٤ • مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم • ٩ • يتفريخ ١٩٨٤/٦/١٤ لما كان النبى بالنفات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم ارتكابه الجزيمة مردوداً بهان التهممة من أوجه اللملاع الموضوعية التى لا تستأهل وداً طالما كان الرد مستفاداً من أدلة النبوت التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ٣٠٦١ نسنة ٥٤ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٤

- لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يتساند فى قضانه بالإدانة إلى تقريس لجنــة الجــرد وإنجــا عول هي تحديد المبلغ المختلس على ما أقمر به الطاعن فى هذا الصدد فإن ما ينصــاه علــى الحكــم مــن قصـــور وفـــاد فى الرد على الدفع بيطلان تقرير تلك اللجنة يكون غير مجد.

— غكمة الموضوع سلطة تقدير الأداة والأخذ بما ترتاح إليه فيها والتعويل في قصائهما على قبول الشماهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى، ولو خالفت قمولاً آخر له أو لشاهد آخر دون بيان العلة إذ يرجع الأمر في ذلك كله إلى إطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعوض عنه، وإذ كمان الحكم المطعون فيه قمد أورد ما أثاره دفاع الطاعن من تناقض روايات أعضاء لجنة الجرد، ورد الحكم على هذا الدفاع يسوخ إطراحه فحبان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً لما فيه من مصادرة لحرية محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتكوين معتقدها في الدعوى.

الطعن رقم ٢٠٦٢ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٠

من المقرر أنه يكلى أن يكون جماع الدليل القولى – كما أعمدت به المحكمة – فير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعمى على الملاجمة والتوقيق، وما دام أن الحكمة أقامت قضاءها على ما إقتمت به مما حواه تقرير الصفة التشريحية، فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيلتها لما هو مقرر من أن شا كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية تقرير الحبير شانه في قلك شأن ماثو الأدلة. وترتياً على ما سلف بيانه فمالا جماح على – المحكمة أنها لم تجب طلب الدفاع مناقشته كير الأطباء الشرعيين ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تو هي من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء.

الطعن رقم ٣٤٩٠ أمنية ٤٠ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ٨/١٠/١

- من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه مباشرة إلى نفى الفعل المكون للجرية ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود، بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذى إطمأت إليه انحكمة فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته، وكان الثابت من أسباب العلمن أن طلب ضم السلة لإجسراء تجربة عليها - المبدى بجلسة اغاكمة - إثما أريد به إضبار مدى إمكان دخول كمية المخدر المضبوطه فيها ومدى إمكان تحملها التقلها، ومن ثم فهو لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة أو إستحالة حصول الواقعة وإغا الهدف منه مجرد الشكيك فيها وإثارة الشبهة في أدلة الثبوت التى إطمأنت إليها المحكمة فلا عليها إن هي أعرضت عنه وإنفنت عن إجابته، ويكون ما يغيره الطاعنان في هذا الحصوص في غير محله.

- 1 كان جدل الطاعنين والتشكيك في إنقطاع الصلة بن المواد المخدرة المضبوطة القدمة للنيابية والتي اجرى عليها التحليل بدعوى إختلاف ما رصدته النيابة من أوزان لها عند التحريز مع ما ثبت في تقريس الدليا. من أوزان إن هم إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الواقعة وفي عملية التحليل التي إطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها فيما هو من إطلاقاتها. – من المقرر أن حيازة وإحراز المخدر بقصد الإتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بـالفصـل فيهــا طالمــا أنه يقيمها على ما ينتجها، وكان الحكم الطعون فيه قد عرض لقصد الإتجار في قوله : " وحيث أنه عن قصد الإتجار في حق المتهمين - الطاعنين - قالنابت من الأوراق أنه متوافر في حقهما ذلك أن الضابط عندما دخل إلى مسكن التهم الأول - الطاعن الأول - والتقيي به قمد أفهمه أنه حضر لشراء كعيمة المخدوات التي يعرضها للبيع وفي تلك اللحظة حضر المهم الثاني -- الطاعن الثاني -- الذي حضر الحديث حول أسعار المواد المخدرة وأن المتهمين إنصوفا سوياً وعادا ومعهما كمية المخدرات المضبوطة فضلاً عن أن التحريات قد أكدت أن المتهم الأول يتجر في المواد المخدرة ويعاونه في تجارته أشخاص آخرون، فضلاً عن أن الكمية المضبوطة كبيرة نسبياً إذ يقدر وزن الحشيش عشرة كيلو جرامات ومائة وسنة جرامات وأن وزن الأفيون تسعة جرامات وأربعون سنتيجرام ومن ثم فإن المتهمين يكونان قد أحرزا وحازا جواهر مخدره بقصد الإتجار ". وكانت المحكمة قد إقتنعت - في حدود ملطتها في تقديسر الدعوى والتبي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - بأن حيازة وإحراز الطاعن الثاني للجوهرين المخدرين كان بقصد الإتجار، فإن نعيه على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣١٧٧ لمنة ٥٧ مكتب فتي ٣٩ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤

إن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع، فلا عليها إن هي إسرسلت بنفتها
 فيها بالنسبة إلى متهم ولم تطمئن إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لمتهم آخر دون أن يعد هذا تنافضاً يعيب حكمها
 ما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إلتناعها وحدها يغير معقب عليها من محكمة النقض

1- إن المادة ٣٧ من قانون الطعوبات إذا نصت في فقرتها الأولى على أنه "إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكسم بعقوبتها دون غيرها " فقد دلت بصويح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف، يجب إعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف او التكيف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يعتبر الجاني كان لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة، وذلك على محلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائس المرتبطة بعضها.

بيعض بعيث لا تقبل التجونة التي إختصت بها الفقرة الذية من المادة ٣٧ سالفة الذكر إذ لا أثر لاستبعاد المقربات الأصلية للجرائم ضرورة أن المقوبة التكميلية إغا تعلق بطيعة الجرعة ذاتها لا بعقوبتها ٢٧ إن الجلب في حكم القانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافحة للخدارات وتنظيم إستعمالها والإنجار فيها ليس مقصوراً على إستيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها المخال الخاصع الإختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً، بل أنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة الي المحدودة وينطق في المواد من ٣ إلى ٦ والو في نطاق ذلك المجال حملي علاق الأحدود ونظم فيها المصوص عليها في المواد من ٣ إلى ٦ الذي رصد لما الشارع الفصل الثاني من القباؤن المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها الذي المحدود عليها على مبيل الإثرام والوجوب فضلاً عن حظوه تسليم ما يصل الني ينها بيان حصر، وبالطريقة التي ومهما على سبيل الإثرام والوجوب فضلاً عن حظوه تسليم ما يصل إلى الجمارك في حالتي الجلب والتصدير تسليم إذن سحب كتابي تعطيمه الجهة الإدارية المختصة للمرخيص له بإلجاب أو لن يمل محله في عمله، وإيجابه على مصلحة الجمسارك في حالتي الجلب والتصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة وكان البين من تصوص الماد الثلاث الأولية المختصة المراحد المؤلفة وكان البين من تصوص الماد الثلاث الأولية المختصة المراحد المناسبة والأدابة الوادية المختصة المراحد الشرب أن التصديم من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة وكان البين من تصوص الماد النائر وإعادته إلى تلك الجهة وكان البين من تصوص الماد النائرة المؤلفة المحدود الماد النائرة المؤلفة المحدود المادة المؤلفة المؤلفة المحدود المادة المؤلفة المؤلفة

والياه الإقليمية الخاصمة لسيادة الدولة، وأن الحط الجمركي هـ و الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المتأخذ، وكذلك شواطئ البحار المجيطة بالجمهورية، وصفتا قناة السويس وشواطئ البحرات الدى تقر بها هذه القناة وعند نطاق الرقابة الجمركة البحرى من الحط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر مسلاً بحرياً في البحار المجيطة به، أما النطاق الرى فيحدد بقرار من وزير المالية وفقاً لقنضيات الرقابة ويجهوز أن تتخد داخل النطاق تداير عاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدد بقرار منه، وهو ما يتأدى إلى أن تخطى المجدود الجمركية أو الحط الجمركي بغير إستهاء الشروط التي نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٣ لسنة المحدول على الرخيص المطلوب من الجمهة الإدارية المنوط بها منحة، يعد جلها محطوراً.

من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، أنه يقصد بـالإقليم الجمركي، الأراضي

٣) إن النص في المادة ١٩٧١ من قانون الجمارك المشار إليه على أن " يعتبر تهويياً إدعسال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مضووعة بدون أداء الضرائب الجموكية كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة " يممل على أنه إذا أنصب التهويب على بضائع تمنوعة تحققت الجريمة بمجرد إدخال هذه البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بالمخالفة للنظم المعمول بهما يضما إشراق المراجع عن البضائع أن يكون إدخالها إلى البلاد أو إخراجها منها مصحوباً بطرق غير مشهوعة .

غ) لما كانت المادة ٣٣ من القرار بقدانون ١٨٧ لسنة ١٩٧٠، المعدلة بالقانون رقيم ٥٠٠ لسنة ١٩٦٦ معن على أن " يعاقب بالإعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جيه إلى عشرة آلاف حيه حلى كل من صدر او جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ وكان الأصل، على مقتضى هذا النص وسائر أحكام القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان، أن الجواهر المخدرة هى ممن البضائع الممنوعة، فإن مجرد إدخالها إلى البلاد قبل الحصول على الترخيص سائف الذكر يتحقس به الركن المدى المكون لكل من جريمتي جلبها المؤتمة بالمادة ٣٣ آنفة البيان وتهريها المؤتمة بالمادة ١٢١ من تانون المخدرات المشارك المشار إليه، وهو ما يقتضى إعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من قانون المقوبات والإعتداد فحسب بالمقوبة ذات المقوبة الأشد – وهي جريمة جلب الجواهر المخدرة – والحكم بالمقوبة الأشد وهم جريمة جلب الجواهر المعدل دون العقوبات المقررة المريب يموجب المادة ٣٣ من القرار بقانون الجمارك المنذ ١٩٣ من القرار بقانون الجمارك المنذ ١٩٣ ماسلة كانت أم تكميلية .

هم لما كان الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة – وهى اللغة العربية – ما لم يتصلر على إحمدى سلطتى التحقيق دون الإستعانة بوسيط يقوم بالنوجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاصمًا لتقديرها، فإنه لا يعب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة بعد قمد المتهم ذلك ويكون طلبه خاصمًا لتقديرها، فإنه لا يعب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة بعد قمد الإنجليزية إلى العربية، إذ هو أمر متعلق بظروف التحقيق ومقتضياته خاصم دائماً لقائم من يباشره، وإذ كان الطاعن لم يلهب في وجه النعمي إلى أن الموالمة قد نقلت على غير حقيقتها نتيجة الإستعالة بوصيطين كان الطاعن لم يلهب في وجه النعمي في ها المخصوص كافياً ويستليم به ما خلص إليه من إطراحه، فإن منهي الطاعن علمي يأخراءات المسابقة على المحاكمة بما لا الطاعن علميه يكون غير مديد فضاراً عن أنه لا يعدو أن يكون تعيياً للإجراءات المسابقة على المحاكمة بما لا يصلح مبياً للطعن على الحكم، إذ العبرة في الأحكام هي ياجراءات الحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المكمة .

٢- إن تفدير الأدلة بالنسبة إلى كل منهم هو من شأن محكمة الموضوع، فلا عليها إن هي إسنوسلت بيقتهما ليها بالنسبة إلى منهم ولم تطمئن إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لمنهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يعيب حكمهما ما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتناعها وحدها بغير معقب عليها من محكمة النقض .

٧/ لما كان البين من عمضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد أثار أن إكراها قد وقع عليه من مسالك الباخرة، وهو في حقيقته دفع بإمتناع المستولية الجنائية لقيام حالة العضرورة المصوص عليها فحى المحادة ٩٦ من قانون العقوبات، وكان الحكم قد نشى هن قانون العقوبات، وكان الحكم قد نشى قيام هذه الحالة في قوله إن أصر الإكراه يكون

قد زال بوصوله إلى المياه المصرية وإتصاله بسلطات هيئة القال وعدم إبلاغه السلطات بما يحملمه من مادة عرمة " وهو رد سديد وكاف في إطراح الدفع، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون له عمل .

٨) لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع – على معا هو ثبات بمحضر الجلسة – بأن تحريات الشرطة لم تتناوله، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة إمساكها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها فضلة عن أن الثابت بذلك المحتفر أن المدافع عن الطاعن فى المحكمة وهم المجلمة وهو ما ينطوى على التسليم بأنها قد تناولته .

٩) لما كان تفصيل أسباب العلمن إبتداء مطلوب على جهة الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً لوجهه بحيث يتسر للمطلع عليه أن يدرك الأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو خطته في تطبيقه أو موطن البطلان الجواءات الذي يكون قد أثر فيه، وكمان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع الذي ينهى على الحكم عدم الرد عليها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى، فإن صا ينع في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

١٠ لما كان من المقرر في أصول الإستدلال أن اغكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلية ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي إغفافه بعض الوقائع ما يفيد ضمناً إطراحها فه وإطمئنانها إلى ما أثبت من الوقائع والكونية التي أشار من الوقائع والكونية على حكمها، فإن منعى الطاعن على الحكم إغفائه الوقائع التي أشار إليها بأسباب طعنه -- وهي بعد وقائع ثانوية يويد الطاعن فيا معنى لم تسايره فيه انحكمة فأطرحتها -- لا يكون له على .

١٩ ١ كا كانت المادة ٣٩ من قانون المقوبات إذ نصت في البند دانياً > على أن يعير فاعلاً في الجوعة من يدخل في إرتكابها إذا كانت تتكون من عدة أعمال فياتي عبداً عملاً من الأعمال المكونة فيا، فقد دلت على أن الجرعة إذا تركبت من عدة أفعال صواء بحسب طبيعتها أو طبقاً خيط تنفذها، فإن كل من تدخل في هذا التنفذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجرعة لم تتم يفعله و حده بل تحت يفعل واحد أو أكثر عمن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لدرض مشاول هو الغابة اللهائية من الجرعة بحيث يكون كل منهم قد قصد الفاعل معه في إيشاع تلك الجرعة المهينة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها، وإذ كان مفاد ما أورده الحكم في بيان صورة الواقعة وأثبته في حق الطاعن عن أنه قد تلاك الجرعة على عن أنه قد تلاك إرداده والطاعن الأول على جلب الجواهر المخدرة وأن كلاً منهما قد أمهم – تحقيقاً فداًا الفوض المشترك – بدور في تنفيذ هذه الجرعة على نحو ما بينه الحكم فإنه إذ إذ ان الطاعن بوصفه في عاملاً في المشترك – بدور في تنفيذ هذه الجرعة على نحو ما بينه الحكم فإنه إذ إذ ان الطاعن بوصفه في عامر مديد

١٩) من المقرر أن تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع، فمتى الفرتق على المقانون. الفرتان المنافق المناف

16. لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان منصلاً بشخص الطباعن وكان لمه مصلحة فيه المناعن ما يشره من قالة فساد الحكم في الرد على الدفع المدى أبداه الطباعن الأولى بطلان تحقيق النياية العامة معه، فضلاً عن أنه قد سبق الرد على هسذا الرجمه بصدد أسباب الطعن المقدم من ذلك الطاعن.

١٥ من القرر أن شحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأحمد باقوال المتهم في حتى نفسـه وعلى غيره من
 المتهجين متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع وأنو لم تكن معززة بدليل آخر

١٦) من القرر أن المحكمة لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها.

١٧) من القرر أن اغكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أوجه أخذها بما إقتصت بــــ منها بل وتشعم بــــ إقتصت بــــ منها بل حسبها أن تورل علــــى أقوال الشاهد فــــ أى مراحل الدموى ما دامن قد إطمألت إليها .

1. لما كنا تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه، كما هو الحال في الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشان، بفرض صحته، يتمخض جدلاً موضوعاً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

١٩) من المقرر أن القصد الجنائي في جرعة إحراز المعدر أو حيازته يتوافر منى قام الدليل على علم الجانبي بأن ما يحرزه أو يحرزه هو من الجواهر المعدرة، ولا حرج على القاضى في إستظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أي نحو يراه، وأن العبرة في الإلبات في المواد الجنائية هي يافتناح القاضى وإطمئناله إلى الأدلة المطروحة عليه، فقد جعل القانون من ملطته بأن ياخذ بناى دليل يرتاح إليه من أي مصدر شاء ما دام مطروحاً على بساط البحث في الجلسة، ولا يصح مصادرته في شي من ذلك إلا إذا قيده القانون بذليل معين ينص عليه .

١٧) لما كان البين من سياق الحكم المطعون فيه أنه نقل عن الطاعن الأول وبعض التهمين الآخرين أن الواد طاقم القارب الذي نقل عنه المخدر إلى السفية كانوا مسلحين، فإن ما أورده الحكم – في موضع أخر منه – أن هؤلاء كانوا " ملتمين " لا يقدح في سلامته إذ هو مجود خطأ مادى وزلة قلم لا تخفى ١٢) لما كانت الققرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطمن أمام محكمة النقض العسادر الا) لما كانت الققرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطمن أمام محكمة النقض العسادر أما عمل المنتقبة أو في تأويله وكانت جريمنا جلم أما عمل هو ثابت عبي على عائلة القانون أو على خطأ في تطبيقة أو في تأويله وكانت جريمنا جلم الحلوم المخدرة وتهريبها المنان دين بهما – قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يتمين معه – وفق صحيح المقانون أو على ما ملف بيانه – تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من قانون العقوبات المقررة لجريمة الهريب بالمقوبة المنافرة إلى المنافرة المؤلم على المحكوم أصلية كانت أم تكميلية وكان الحكم المطمون فيه قد خداف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهما بالإضافة إلى الطوب الأصلية القررة لجريمة الجريم، المنافرية التكميلية القررة لجريمة الجريم، المنافرية التكميلية القررة لجريمة الهريب المحمومة المنافرة بن على عصفحة رقم ١٧ بتلوية القدى به من حقوبة تكميلية المحموم، ومنافرة ومريم، المنفرة ترجيح بعضها على المحموم، المح

الطعن رقم ٥٩ - المسئلة ٣ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٢٠١ يتاريخ ١٩٣٧/١١/٠ إن تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم هو من إحتصاص عمكمة الموجوع وحدهما، فلها الأحد بأقوال شاهد على متهم دون متهم آخر. وهي حرة في تكوين إعقادها حسب تقديرها الأقوال الشهود والمتهمين.

الطعن رقم ٤٧٤ المستة ٣ مجموعة عسر ٣ع صفحة رقم ٢١٤ يتاريخ ١٩٤٧ لمريخ المعموعة عمد ٣١٤ وقد ١٩٣٢/١١/٢٧ إن عكمة النفش لا تملك البحث في قيمة الأدلة ولا ليما أحاط بها من الظروف، بل المرجع في ذلك كله إن تقدير محكمة المرحوع .

الطعن رقم ، ٤ لمنة ٤ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩٣٤/٢/١٩ للقاضى الجنائى أن يكون عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى إلا إذا كان هذا العنصس مستمداً من إجراء باطل قانولاً . الطعن رقم ١٥١٧ أمنية ؛ مجموعة عمر عم صفحة رقم ٣٤٩ بتتريخ ١٩٣٤/٦/١١ نحكمة الموضوع الحرية الطلقة. في إستباط معقدها في الدعوى من نخطف الأدلة التي تقدم لهـا والأقحوال التي تبدى أمامها. فلها أن تقدر الإعتراف المستد إلى المنهم في غير مجلس القضاء التقدير الذي يستحقه، دون أن تكون مقيدة في تقديرها هذا بالقواعد المدنية الحاصة بالإلبات.

الطعن رقم ٧٠٧ يشدقة ٧ مجموعة عمر ٤ ع صقحة رقم ٧٠ يتاريخ ١٩٣٧/٤/٢٦ انحكمة ليست ملزمة بالأخذ بتقارير الخبراء الذين تتندبهم لأداء عمل مصين. بـل إن نهـا مطلـق الحريـة فـى تقدير مؤدى هذه التقارير لتناخذ بما تطمن إليه وتطرح ما عداه .

الطعن رقم ه ١٩٠٥ المسئة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٩٣٧ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/١٧ شحكة الموضوع أن تستخلص من تقرير الطبيب الشرعي كيفية حصول الإصابة بالمجنى عليم، وما دام ما إستخلصته يكون سائفاً عقلاً فلا شأن شحكمة النقض معها، حتى ولو كان ذلك عالفاً لما قرره المجنى عليمه نفسه في هذا الصدد .

الطعن رقم • ١٠ السنة • ١ مجموعة عسر • ع صفحة رقم • ٢٤ بتزينج ٤٤٠ المدن الأقوال خكمة المرضوع السلطة النامة في نقدير الوقائع والأدانة. وإذن فلها أن تاخذ بما تطعمن إليه من الأقوال المختلفة للمجمى عليه، سواء ما صدر منه في الجلسة أو في التحقيق أو في إقرار مدون في ورقة عرفية. وهي غير مازمة بذكر علة لأخذها بقول دون قول لأن المرجع في ذلك كلم بقول دون قول لأن المرجع في ذلك كلم هو مجرد واطعنائها إلى ما أعلت به.

الطعن رقم ١٩٦٠ المستة ١٩ ميموعة عمر عع صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ في ان يكون الناواب أن القاض في الواد الجنالية غير مقيد بادلة معينة، بل إن القانون قد ترك لد الحرية في ان يكون عقيدته في حقيقة الواقعة المرفوعة بها الدعوى أو في علاقة المنهم بها من أى دليل يستخلصه لما يقسلم لم بالجلسة في مقام الإلبات في الدعوى ما دام الإستشهاد به غير عوم بصفة عامة. وهو متى إنهى إلى رأى في الدعوى بناء على ما إنسع به من الأدلة أو القرائن التي إلى التي يستخلصه ما نالتحقيل الذي أجراه فيلا يصبح في القانون عاصبته عن السند الذي وعمد عليه من حيث مبلغ قوته في الإلبات إلا إذا كنان هذا السند ليس من شأنه في حد ذاته أن يوصل إلى النبيجة التي إنهى إلهها، وإذن فإذا إعتمدت المحكمة في إدانة المنهم بجرية إحراز مخدر على وجود وسادة الموتوسيكل الذي أقو المنهم بأنه كنان يركبه على مقربة من المكان الذي عشر فيه على المخدر فلا يصح أن يعم عليها أنها إعتمدت في قضائها على قرينة غير قاطعة في الإثبات ما دامت هي قد عصت هذه القرية وإطمأت إلى كفايتها كدليل في الدعوى، وما دام هدا،

الدليل يصلح في ذاته مقدمة للنتيجة التي رتبت عليه. وكذلك الحمال إذا ما صدقت المحكمة الإمحاث والتحويات التي قام بها رجال البوليس وأعوانهم بناء على ما شهدوا به أمامها، خصوصاً إذا كان ذلك في مقام تأييد ادلة اخرى.

الطعن رقم ٢٥٧٧ للمدقة ١٢ مجموعة عمر ٢٠ صقحة رقم ٣٧ بتاريخ و ١٩٤٧/١١/٣٠ المدون ومن ذلك المحكمة في المواد الجنالية أن تكون عقيدتها من أى دليل أو أية قرينة تقدم إليها في الدعوى، ومن ذلك عاصر الإستدلال التي يحررها البوليس بأقوال الشهود دون حلف اليمين، فإن العسيرة هي يتقدير انمحكمة للدليل والمتنافها إليه.

الطعن رقم ۷۷۷ کامسنة ۱۲ مجموعة عمر عصفحة رقم ۷۷ بتاریخ ۱۹۴۷ إذا كانت الحكمة قد إنتهت إلى القول بأن جناية القسل التي أدين فيها المتهمون كانت نتيجة محملة الإنفائهم مع آخرين على السرقة فلا تجوز إثارة الجدل حول ذلك أمام محكمة التقيض مني كانت الأدلة التي إعتمدت عليها في ذلك من شائها أن تودي إلي.

الطعن رقم ٣٣٧ يمناه ١٩ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٣٣ يتراوية أو كل ورقة عرفية مصوف يها القاضي ليس مازماً بأن يقبل للمعتماهاة كل ورقة رحمية لم يتب ترويوها أو كل ورقة عرفية مصوف يها بل إل له أن يستبعد من هذه الأوراق ما لا يرى من ورائمه فائدة في إظهار الحقيقة. فكما لمه أن يقصر المضاهاة على الأوراق الماصرة للورقة المطمون فيها سواء أكاات هذه الأوراق رحمية أم عرفية، لمه أن يستبعد لأى سبب من الأسباب أية ورقة ولو كانت رحمية. خصوصاً إذا كانت هنك أوراق أخرى مقدمة للمطاهاة عليها. وإذا كان هذا مقرراً في المواد المنتبة فإنه يكون أولى بالإتباع في المواد الجنائية حيث لا يصح بمال مطالة القاضى بأن يقبل للمضاهاة أية ورقة ورقة ولوراق الرحمية أو الموفية المعدوف بها، كما هي يصح بمال مطالة المائدية. فإن مطالته بذلك لا تتفق والقواعد القسرية أو الموفية المعدوف بها، كما هي أكان في المسائل المذنية. فإن مطالته بذلك لا تتفق والقواعد القسرية للأحكام الجنائية عن أنها - صواء أكان بالشقية أم بالراءة - يجب ألا يكون صدورها الا بناء على المقيدة الي تتكون لدى القاضى بكامل الحرية، كما مقتصاه غويل المعادة إلى المحكامة الجنائية بأن تأخذ بدليل وهي غير مطمئة إليه، وإما أن تسير ينكر صدورها من شخص مصين ولو كان يندر دلك يترقب عليه إما ألزام المحكمة الجنائية بأن تأخذ بدليل وهي غير مطمئة إليه عليه أن المواد المدنية بشأن في إجراءات وهي عالمة بأنها غير مجدية. ولا يعوض على ذلك النظر بالمادة ٢٧ من قانون تحقيق، فإن نصها بأن " الأصول القرية في قانون المرافات في الواد المدنية بشأن

تحقيق عين الأوراق التي تحصل عليها المشاهاة في مواد التزوير والإقرار بصحتها تدم ايضاً هي التحقيقات الجنائية " - نصها هدا مهما كانت دلالته لا يمكن أن يكون مقصوداً بده مخالفة تلك القواعد الأساسية المقررة للأحكام الجنائية، وإنما هو نص لم يقصد به إلا إرشاد القاضى إلى ما يحسن إنباعه عند إجراء عملية المضاهاة، ولا ينزئب على مخالفته أي بطلان، فإن الفرض منه يتحقق كلما إتخذ القاضى الإحياطات الكفيلة يمنع تسرب الشكوك إلى الدليل المستعد من ععلية المضاهاة.

الطعن رقم ٧ - ١٨ السنة ٣ اميموعة عصر ٢ ع صفحة رقم ٣٤٢ يتاديخ ١٩٤٣/١/٢٩ الناديخ ١٩٤٣/١/٢٩ الناديخ المناطقة المالفة المالفة في تغدير الأدلة فإنه يكون ما ان تجزئ الدليل المقدم وان تـاعد إنه ما كان غكمة الموضوع السلطة المطابقة في تغدير الأدلة فإنه يكون ما صغر عهم في الجلسة أو ما يتا تطمئن إليه من الأقوال المتحافق المواء. وهي إذ تفعيل ذلك لا تكون مازمة بذكر علمة له، الأن الأمر مرجعه إلى إطمئنانها هي وحدها. ومن ثم فلا حرج على الحكمة إذا هي أم تأخد من شهادة المجنى عليهما بما قرر ته من مساهمة متهم آخر مع المنهم في طربها بالسكين، مرجعة عليه ما قاله أحد الشهود في التحقيق من أن هذا المنهم الآخر إلى أمسك بيديها لتعطيل مقاومتها. كما أنه لا حرج عليها في أخذها بشهادة بالتي الشهود في التحقيقات على الرغم من عدوهم عنها في الجلسة، إذ هي في ذلك لم تخرج عما هو مقور لما قانوناً من الحق في غرى الحقيقة من كل عنصر تراه طودياً إليها.

الطعن رقم • ١٥ المسئة ٤ المجموعة عمر ٢ ع صفحة رقم • ٥ م يتاريخ ١٩٤٤/ ١٠/٢٠ المحكمة هي صاحبة السلطة في تقدير الوقائع ووزن الأدلة. فلها أن تأخذ من عناصر الإثبات المقدمة في الدعوى بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه. فإذا هي، في تهمة إصابة خطأ ناشئة عن تهدم سور بسلطح منزل قد أخذت بما قرره مهندس التنظيم في معاينته التي أجراها عقب وقوع الحادث بيومين ولم تأخذ بما قرره المهندس الآخر في المعاينة التي أجريت بعد ذلك، بناء على طلب البوليس وبمسعى من الطاعر. فإنها تكون قد فعلت ذلك في حدود ملطتها و لا تقبل مجادلتها فيه.

الطعن رقم؟ ١٩٥٤ السنة ؟ المجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٧٦ وتباريخ ١٩٤٤/١٠/٣٣ إن محكمة الموضوع بما لها من سلطة مطلقة في تقدير الوقائع والأدلة يجوز لها أن تجزىء أقموال الشــاهد أو المنهم الواحد فناخذ بما يسنده إلى منهم وتطوح ما يسنده إلى منهم آخر.

الطعن رقم ٢٥٩ المسلمة ١٥ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩/٥/١٢/١٠ من حق محكمة الموضوع أن تون أقوال الشهود وتقارير الخبراء فتأخذ منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٣٤ بقاريخ ١٩٤٥/١٣/٢٤ من سلطة انحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد فتأخذ بما تراه صحيحاً منها وتطرح ما لا تطمنس إليه.

وهي إذ تفعل ذلك لا يصح السمى عليها بأنها وقعت في مخالفة أو تناقض، ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها، وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وكافياً في ناحية أخوى .

الطعن رقم 40 لمعنق 17 مجموعة حمر 27 صفحة رقم ٣٥ بتاريخ 1916/17/2 لا جدال في أن تحكمة الموضوع السلطة الناصة في تقدير أقوال الشهود والأحمد بما تطمئن إليه منها وإطراح ما عداه. إلا أن محل هذا أن تكون قد مسمهم وناقشتهم في أقوالهم حتى يتسنى لها وزنها ومعرفة عنها من سينها. أما أن تحكم عليهم، قبل أن تسمعهم، بأنهم كاذبون وأنها لن تصدقهم مهما تكن شهاداتهم، فها ليس من حقها .

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٩٢ يتاريخ ١٩٤٢ الطيب إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بأن وقوع الحادث بالشكل الذي رواه الجنبي عليه مستحيل وأن الطيب الشرعي وإن إنتهي إلى نتيجة ليست في مصلحته فإنه قد كشف عن عالفة أقوال الجنبي عليه بدوري أن هذه الأقوال المعاينة، ومع ذلك إعتمدت المحكمة في قضائها بإدانة المتهم على أقوال الجنبي عليه بدوري أن هذه الأقوال قد تايدت بما إرتآه الطيب الشرعي في شأنها من أنه " لهي ياصابات الجنبي عليه ولا بما ظهر من المعاينة وقص الأحراز ما يتنافي جوهرياً مع أقوال الجنبي عليه "، ولم تعرض لأوجه ذلك الحلاف الذي أشار إليه الطبيب ولا بحث حقيقته وتقدير مداد، فإن حكمها يكون معياً، إذ أن تقدير الطبيب للخلاف المذكور لا يعد الإعتداد به في الحكم إلا بعد أن يكون أمره قد عرض على المحكمة في الجلسة ومحصته وشاطرته

الطعن رقم ١٩١١ المسنة ١٩ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٤٨ ١٩٤٦/١

للمحكمة السلطة المطلقة في تحرى الواقعة الجنائية المطروحة عليها واستخلاص حقيقتها من ظروف الدعوى وملابستها غير مقيلة في ذلك بما يكون قد حرره الميهم والمجنى عليه فيما بينهما من أوراق. فسإذا إعتبرات الحكمة أن الواقعة تكون جريمة نصب لأن المجنى عليه لم يسلم المبلغ إلى المنهم إلا تحت تأثير الطرق الإحتيالية التي إستعملها هذا المنهم ولم تعير بالمستد الذي قدمه المنهم الموقع من المجنى عليه والوارد فيه أن المناخ المكور به إنما هو سلفة، مدللة على ذلك بما يدل عليه، فذلك من حقها .

الطعن رقم ۱۶۰ المسنة ۱۷ مجموعة عسر ۷۷ صفحة رقم ۹۹۸ بتاریخ ۱۹۱۰ مناوید إن استخلاص تاریخ رقوع التزویر من ظروف الدعوی والأدلة القائمة فیها هو من شان قـاضی الموضـوع وحده، وهو غير ملزم في ذلك بالأخذ بالتاريخ الموضوع على الورقة المزورة .

الطعن رقم ٢ أمشة ١٩ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٧٥٧ يتاريخ ١٩٤٩/١/٢٤ لبست اغكمة مازمة قانو لا باد صراحة على أدلة الغي .

الطعن رقد 20 1 المسئة 19 مجموعة عمر 2ع صفحة رقد 94 بتاريخ 1949/7/16 وإن فقد الأوراق الزوراق المارة 194 براتر على الأمر على إن فقد الأوراق الزورة لا يوتب عليه حتماً إنعدام جريمة التورير ولا الدعوى بها، بل يتوقف الأمر على إمكان إقامة الدليل على حصول المتورير ونسبته إلى متهم معين. وإذن فإذا ما أنبت الحكمة حصول التورير وارتكاب المتهم إياه، وذكرت على ذلك أدلة من شاقها أن تؤدى إلى ما إنتهت إليه فعكمها بذلك الا غبار عليه .

الطعن رقم ٥٣٥ أسنة ١٩ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٨١٨ يتاريخ ٢٨/٣/٣٨

إذا كان الحكم القاصى بالإدانة في جريمة تزوير عقد قد ذكر الأدلة التي إستندت إليها انحكمة المدنيـة فمي لضائها برد العقد وبطلانه ثم أعلـ بها وإعمد عليها، وكانت هذه الأدلة من شائها أن تؤدى إلى الإدالـة فللك لا يضيره، إذ أن من حق القاضى الجنائي أن يعمد في تكوين عقيدته على أي مصدر في الدهوى .

الطعن رقم ٧٥ه لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٤

إن تعقر معوفة من الذي بدأ بالعدوان بسبب إنكار المنهم النهمة لا يضح أن بينسي عليه حتماً القول بأنه لابد أن يكون هو المعندي ولا بيرر وحده الأخذ بالقوال فريق المجنى عليه، لأن العيرة في المواد الجنائيـة هي بالحقائق الصرف لا بالإحتمالات والفروض المجردة الطعن رقم . ٤ لسفة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٥٧ ميتاريخ ١٩٢٨/١١/٢٩ لا شي يمنع المحكمة قانوناً أن نستد في حكمها إلى أدلة سلية أو إستناجية فوق ما يوجد لديها من الأدلة الإنجابية .

الطعن رقم 11 السنة 23 مجموعة عمر 21 صفحة رقم 21 بتاريخ 19 19 19 و 19 19 المرابع 19 19 19 المرابع 19 19 الإنبات وتقدير لا مراقبة خكمة النقض على ما هو داخل قانوناً تحت سلطة محكمة الموضوع من طرق الإنبات وتقدير الأداة.

الطعن زاهم ٧٦٩ لمسلة ٣٤ مجموعة حمر ٢١ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٢٩/٢١٤ للمحكمة الإستنافية الحرية المطلقة في تكوين إعتقادها من اى مصدر من الممادر المجودة باوراق الدعوى سواء في ذلك تحقيقات البوليس أو النيابة أو تحقيقات محكمة أول درجة. كما أن لها المفاضلة بمين تلك المصادر وإعتماد ما يؤدى إجتهادها إلى إعتماده منها .

الطعن رقم ، ٣٦٣ لمنذة ٣٦ مجموعة عصر ٢١ صفحة رقم ٣٢٣ يتاريخ ١٩٣٩/٦/١ غكمة الموضوع أن تزن كل قول صدر بمن سناوا في الدعوى متهمين أو لجنباً عليهم أو شهوداً وأن تقدر قيمته من حيث صحته وكذبه وإنتاجه وعدم إنتاجه. بل لها أن تتخير من قول كل مستول ما تعتقد أنه هو الحق وتطرح منه ما لا تعتقده كذلك. وإذن فلا حرج على المحكمة أن تئبت أقوال المجنى عليه وتدلل على فسادها فم تأخذ من تلك الأقوال في غضون إستدلالها ما ترى أنه يحملها على الإعتقاد بعدم ثبوت المدعوى الى يدعيها المجنى عليه .

الطعن رقم ٥٦ كالمسنة ٦ كامجموعة عمر ١٩ عصفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١ ١٩٧٩ المتهم او من مناسب المتهم او من مناسلم به قضاء وفقها أن القاضى الجنائي أن يحقق كل دليل يطرح أمامه سواء من جانب المتهم او من جانب المتهم او من الحصوم مهما كان نوع الدليل الذي يقدم إليه وأن يقدر قيمته من حث صحت او كذبه وإنتاجه في الدعوى أو عدم إنتاجه وأن يأحمد بتيجة تحقيقه إما المسلحة الذي قدم الدليل وإما علم. فالقول إذن بأن الحكمة ليس لها أن تستغيد من ووقية قدمها المتهم للمضاهاة ولا من تقرير الخبير الذي قال بتزويرها بل كل ما لها هو إستمادهما عملاً بقانون المرافعات هو قول فيه إقيات ظاهر على سلطة القاضى الجنائي الذي له كن مصدرها.

الطعن رقم ۱۹۹۷ المستة ۸ عم مجموعة عمر ۲ ع صفحة رقم ۲ ۰ و بتاریخ ۱۹۳۱/4/۲۳ هُكمة الموضوع السلطة المطلقة في الإعتماد على أية عبارة لشاهد أو لتهم مهما حولت، وأن تؤوضا
الناويل الذي تراه ما تحمله تلك العبارة عشار وتستنج منها حقيقة الواقعة لتعرجها بعد ذلك على
النصوص القانونية لمرفق ماذا ينطبق عليها منها ولا رقابة لأحد عليها في ذلك.

الطعن رقم 14.9 المبلة ٣٧ مكتب فلي ٢٠ مسقحة رقع 4٨٧ وتذريخ 14.9 والمستدرى من أن القوالب (14.9/4/٢١ في المرابعة ا إذا كان تحديد الإيتكار في ذاته مسألة فيه وقد قدت اشكمة بما أثبته الحبير الإستشارى من أن القوالب المدعى تقليدها هي إيتكار أوسيلة صناعية وما إنتهى إليه مراقب براءات الإعتواعات من ذلك أيضاً، قبان إنزال حكم القانون عليها هو مسألة قانونية للمحكمة وحدها حق الفصل فيها.

الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ مكتب فتي ٢٠ صفحة رقم ١٧ يتاريخ ٦/١/١٦١

يجوز – إستثناء – غكمة الجنايات إذا رأت لهى دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقداتم أخرى غير المستدة فيها إلى المتهم أن تقبيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى الديابة العامة لتحقيقها والتصوف فيها طبقاً للباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية ولا يوتب على هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة المحقيق دون الحكم فيها وذلك عصلاً بالمسادة 11 من قانون الإجراءات الجنائية. ولما كمانت المحكمة قد خالفت صريح نص هذه المادة بمعاقبة العاعن عن جريمة إطلاق طبنجة داخل القرى وهي جريمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعتها فإنها تكون قد أخطأت لأنها عاقبته عن واقعة لم ترفع بهما الدعوى عليه بالدعوى عليه بالدعوى

الطعن رقم ۱۷۷۷ لسنة ۳۸ مكتب فني ۲۰ صفحة رقم ۱۰۸ بتاريخ ۱۹٦٩/١/۱۳

متى كان للقاضى الجنائى مطلق الحرية في تكوين عقيدته من وقائع الدعوى، فإن له إذا لم يقم على الإنفاق دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج والقرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الإستدلال سانفاً وله صن ظروف الدعوى ما يعرد.

الطعن رقع ١٨٤٩ لمنة ٣٨ مكتب فتى ٢٠ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ٢٧/١/٢٧

إن تقدير الدليل موكول غكمة الموضوع ومتى اقتمت به وإطمأتت إليه فلا معقب عليها في ذلك ولها في سبيل ذلك تكوين عقيدتها أن تأخذ بقرائن الأحوال وهي من طرق الإثبات الأصلية في المواد الجنائية، وإذ كان ما تقدم وكانت الأدلة والإعتبارات والقرائن التي أوردها الحكم من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها من ثبوت مقارفة الطاعن لجريمة القعل العمد مع صبق الإصرار التي دين بها فإن ما يشيره الطاعن في هملا، الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها 1/4 تستقل به محكمة الموضوع.

الطعن رقم ۱۸۵۲ لمنة ۳۸ مكتب فني ۲۰ صفحة رقم ۱۷۳ يتاريخ ۲۹/۱/۲۷

متى كان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة لم تطمئن إلى أدلة الثبوت فى الدعوى ولم تقتنع بهـــا ورائهـــا غــير صالحة للإستدلال بها، فإن ذلك تما يدخل فى مطلق سلطتها بغير معقب عليهـا من عمكـــة النقط.

الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١١٨ يتاريخ ١٩٦٩/١/١٣

تقدير آراء الحبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعزاضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحمية في تقدير اللوة التدليلية لتقرير الحبير المقدم إليها دون أن تسازم بنىدب عبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الحبير ما دام إستادها إلى الرأى الذى إنتهت إليه هو إستناد سليم لا يجافي المنطق والقانون.

الطعن رقم ١٩٨٥ نسنة ٣٨ مكتب فتي ٢٠ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ٣/٩/٢/٣

لبوت قيام علاقة السببية من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها، ومتى فصل فيهسا من إثباناً أو نفياً فلا رقابة محكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب ترودى إلى ما إنتهى إليه، وبالتالى فإنه لا يقبل منه المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٨٨ لمنة ٣٨ مكتب فتي ٢٠ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ٣/٢/٢

 إن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من إختصاصات وسلطان، لا يعد إكراهاً ما دام لم يستطل إلى المنهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً، إذ مجرد الحشية منه لا يعد قرين الإكراه المبطل للإعـــواف لا معنى ولا حكماً، ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر إرادة المنهم من ذلك السلطان عين أدلى بإعتراف، ومرجع الأمر في ذلك شحكمة الموضوع.

من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعدراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من
 المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك منى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقية
 والواقع.

الطعن رقم ۲۰۱۶ نسنة ۳۸ مكتب فتى ۲۰ صفحة رقم ۳۵۳ بتاريخ ۲۹۲۹/۳/۲۶

من المقرر أن نحكمة الموضوع أن تلنفت عن دليل النفى ولو هملته أوراق رسمية ما دام يصح فحى العقل
 أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة النى إطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى.

- نحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها ثما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى.

الطعن رقم ۲۰۹۱ لمسنة ۳۸ مكتب فتس ۲۰ صفحة رقع ۱۸۷ وتاریخ ۲۰۹۰ المتاریخ ۱۹۹۹ همکمة الموضوع أن تجزم بصحة ما رجحه الحبير في تقريره منى كانت وقانع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها.

الطعن رقم ٢٥٦٦ نسنة ٣٨ مكتب فتي ٢٠ صفحة رقم ٢٩٠ يتاريخ ٢٩٠/٢/٢٤

الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٨ مكتب فتي ٢٠ صفحة رقم ٣٠٠ يتاريخ ٢٢٩/٢/٢٤

لئن كان للمحكمة كامل السلطة في أن تأخذ بإعراف المتهم في التحقيق متى السحت بصحت ، إلا أنه إذ أنكر صدوره منه – على ما هو حاصل في الدعوى المطروحة – فإنه يجب عليها أن تبين سبب إطراحها لإنكاره وتعويلها على الإعراف المسند إليه، فإن لم تفعل فإن حكمها يكن قاصراً مسيناً نقض.

الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ مكتب قتى ٢٠ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ٣١٩٦٩/٢/٣

من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الإستدلال التبي تملك محكمة الموضوع
 كامل الحربة في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، وها في سبيل ذلك أن تأخذ بإعنواف المنهم في أى
 دور من أدوار التحقيق مني إطمأت إلى صحته ومطابقته للواقع ولو عدل عند.

- ١) جرى قضاء محكمة النقض في تفسير نص المادتين ٣٠٨، ٣٠٨ من قانون الإجراءات الحنائية على أن محكمة الدضوع مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليه نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ولها كذلك تعديل التهمة بتحوير كيانها المادي ولو بإضافة الظروف المشددة التي قد يكون من شأنها تغيير نوع الجريمة وتغليظ العقوبة ما دامت الواقعة التي رفعت بها الدعوى الجنائية لم تتغير وليس عليها في ذلك إلا مراعاة ما تقضي به المادة ٢٠٨ من ضرورة تنبيسه المتهسم ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك منعاً للإلتفات على الضمانات القانونية التبي تكفيل لكل منهم حقه في الدفاع عن نفسه دفاعاً كاملاً حقيقياً لا مبتوراً ولا شكلياً أمام مسلطة القضاء في التهمة بعد أن يكون قد أحيط بها علماً وصار على بينة من أمره فيها، دون أن يفاجاً بتعديلها من غير أن تصاح لـ فوصـة ترتيب دفاعه على أساس ما تجريه المحكمة من تعديل. والأصل المقدم من كليات القانون المبينة على تحديد نطاق إتصال انحكمة بالواقعة المطروحة والمتهم المعن بورقة التكليف بالحضور أو يأمر الإحالة وعلى الفصال بين جهة التحقيق وقضاء الحكم ويفسره أن سلطة التحقيسق لا تقضى في مسئولية المتهم فبلا يتصبور أن تستبد بالتكييف النهائي لجريمته، بل إن هذا التكييف مؤقت بطبيعته، وأن قضاء الحكم بما يتوافس لديم من العلاتية وشفوية المرافعة وسواهما من الضمانات التي لا تتوافر في مرحلة التحقيق أولي بسأن تكون كلمت هي العليا في شأن التهمة وتكييفها مسواء مما إستمده من التحقيقات التي أجريت في مجموع الواقعة بعناصرها المكونة لها أو مما يكشف عنه التحقيق الذي يجريه بجلسة المحاكمة. فإذا كانت الدعوى قــد رفعت على الطاعنين الموظفين بمصلحة الضرائب بتهمة الإرشاد إعتباراً بأنهما أخذا أربعمالية جنيمه من المشبوي للسيارة المحجوز عليها لتسهيل بيعها له بأقل من ثمنها فتبينت المحكمة من الشواهد والأدلية المطروحية على بساط البحث في الجلسة أنهما إستوليا على هذا البلغ بعينه إختلاساً من ثمن السيارة فهذا من حقها في فهم الواقع في الدعوى وتحرى حكم القانون فيه، ولا معقب عليها فيما إرتأت ما دامت قد أقامت قضاءها على ما يسوغه ولا يعتبر ما أجرته المحكمة تغييراً في الواقعة بـل تعديـاً في التهمـة بردهـ، إلى الوصـف الصحيح المنطبق عليها. ولما كانت المحكمة قد نبهت الطاعنين إلى هذا التعديل فترافعا بلسان محاميهما على أساسه دون إعتراض منهما أو طلب للتأجيل، فإنها لا تكون قد أنحلت بحقهما في الدفاع.

۲) لصلحة الضرائب بموجب القوانين الضريبية ومنها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفوض الضريبة على اليرادات رؤوس الأموال المنفولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل - حق تحصيل الضرائب والمبالخ المستحقة لها بطريق الحجز الإدارى طبقاً للقانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ والقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٤٥٥ الصادر من وزير المائية تفيلاً له، وجعلت اللاتحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٤٥٠ المسادر من وزير المائية تفيلاً له، وجعلت اللاتحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٥ لسنة

٩٣٩ ا سالف الذكر في المادة ٤٩ منها لأمور الضرائب المحتصر حق إقتضاء الضريبة من الممول نظير إيصال

٣) متى كان الثابت أن قيام مأمور الضرائب ومندوب الحجز بإيقاع الحجز على سيارة الممول وإنفاذ البيح وتحصيل ثمن المبيع إنما حصل على مقتضى الحق المتحول المملحة الضرائب بمقتضى القانون. فيان تسليم الطاعتين الأول بصفته مأمور الضرائب والثاني بصفته مندوب الحجز حصيلة بيع السيارة المجرزة إثما يحصل طبقاً الإختماصهما الوظيفة وبسبب الوظيفة، فإذا قيضا لنفسيهما جزءاً من تمنها بنية إضاعته على مالكه أيا كان، فإنهما يكونان قد ارتكا جناية الإختلاس المصوص عليها في المادة ١٩/١١٣ ، ٢ من قمانون المقومات. ولا يؤثر في ذلك أن يكون المال المختلس مالاً عاصماً ما دام في يسلم إليهما إلا على مقتضى الوظيفات.

٤) جوى قضاء محكمة النقض على أنه لا يلزم لنجريم الإعتلاس في حكم المادة ١٩٦ من القدارات سوى وجود الشي قديم المقالين المقالين الملكور سوى وجود الشي تحت يد الموظف العمومي أو من في حكمه طبقاً للمادة ١٩٦ من القانون الملكور يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليماً مادياً أو أن يوجد بين يديه بسبب الجنمة كما لا يستوى أن يكون الشي المختلس مالاً عاماً مملوكاً للدولة، أو مالاً خاصاً عملوكاً لأحد الأفواد لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهدته بسبب وظيفته.

ه) إذ نصت المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه يصبر فاعالاً في الجرعة من يدعل في إرتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة شا، فقند دلت على أن الجرعة إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة شا، فقند دلت على أن الجرعة إذ تركب من عدة ألعال سواء بحسب طبعتها أو طبقاً خفلة تتفيذها، فإن كل من تتدخل في هدا، التنفيذ بقدر ما ولو تم يبلغ حد الشروع يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجرعة لم تتم بقعله وحده، بل تحت بفعل من الجرعة، بحيث يكون كل منهم قيها معى وجد لذى الجاني فية المدخل أخرية المهينة. ولما كمان البين من ما الجرعة، بحيث يكون كل منهم قصد قصد الفاعلية لد فإي إيقاع بيم السيارة الهيعة. ولما كمان البين من وعمونات الحكم المطعون فيها أن كالأمن الطاعين له فأن في إيقاع بيم السيارة الهيموز عليها وتحصيل لنها عمل من رمان معين وقامل الإجراء مزايدة وهمية عرد النهما الأوراق الخاصة بها وحصل أوفعا حصيلة البح نتيجة تواطؤ وتدبير ينهما فقائل أفعال الجرائم المسندة إليهما وأسهم كل منهما بدور فيها، فإن ذلك حسب الحكم لإعتبار كل منهما فاعلاً أصلياً

إنه بفرض أن الطاعن الثاني هو وحده المختص بكل العمل وأنه هو وحده الفاعل الأصلي في جوائم
 الإختلاس والنزوير والإستعمال، فإن الطاعن الأول يعد حماً شريكاً ليها فلا مصلحة لأيهما من وراء ما

أثاره في شأن إختصاصه يتحرير المحررين المزورين لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلى هي بذاتهما العقوبية المقررة للشريك طبقاً للمادة 4 £ من قانون العقوبات.

لا) يعتبر الحرر (سمياً في حكم المادتين ۲۹۱، ۳۹۱ من قانون العقوبات متى صدر أو كان فى الإمكان
 صدوره من موظف عام مختص بتحريره بمقتضى وظيفته أو التداخل فى هذا التحرير.

٨) لا يستمد الموظف إختصاصه بتحرير الورقة الرحمة من القوانين واللوائح فحسب، بل يستمده كذلك من أوامر رؤسائه فيما غم أن يكلفوه به تكليفاً صحيحاً، كما يستمد اغرر رحيته من ظروف إنشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به، وثروم تدخل الموظف الإثباتها أو الإقرارها.

٩> من المقرر أن الإعزاف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإلبات، وها في صبيل ذلك أن تأخذ ياعتراف المنهم فمي أى دور من أدوار التحقيق مني إطمألت إلى صحته ومطابقته للواقع ولو عدل عنه.

 ١٠ من القور أن محكمة الوضوع أن تدلل على ثبوت الجرعة المسندة إلى النهم بسوابقها ولواحقها من القرائن والأمارات التى تشهد لقيامها وإسنادها إلى المنهم الذى تحاكمه. ولا تصبح المجادلية في ذلك أمام محكمة النقض.

١١) متى كانت محكمة الموضوع قد أطرحت الصطيقات التي أجرتها الرقابة الإدارية جلة وأحدات بالتحقيق الذي أجرته النيابة العامة بإعتباره إجراء مستقلاً عن ذلك الإستدلال الذي أبطلته، فإن النعي ببطلان هذا الإستدلال يكون ضرباً في غور مضرب وطعناً وارداً على غير عل.

الطعن رقم ٢٠١٧ نسبة ٣٨ مكتب فني ٧٠ صفحة رقم ٤٤٩ يتاريخ ١٩٦٩/٤/٧

- من حق عكمة الموضوع أن تجزى الدليل وتأخذ منه بما تطمئن إليه وتنضت عما عداه دون أن يعد ذلك
تناقضاً يعب حكمها. ولما كانت الحكمة في حدود سلطنها التقديرية قد أخذت بما إطمأنت إليه من أقوال
الشاهد عن وقوف القطار في المحطة المدة الكافية للصعود والهبوط وإستندت إلى هذا القول في نفى الحطأ
عن المنهم على أساس ما إستخلصته من أن الجني عليه قد راودته فكرة المنزول من المدوو في تحر لحظة
وقت تمركه للمسير فوقعه الحادث تنجعة غلق الباب عليه آنذاك وأطرحت قول الشاهد عن إطلاق المنهم
صفارته أثناء نزول الجني عليه من القطار كما أطرحت تصوير الطاعنين في أن الحادث وقمع أشاء صعود
المجنى عليه للقطار - وذلك أخذاً منها بقول الشاهد في انتحقيق الإبتدائي وإنهت إلى نفى ركن الحطأ عن
المنهم في جمع الفروض التي عرضت لها بما لا تناقض فيه، فإن ما تنعاه الطاعننان من مقالة القصور
والتناقض في النسبيب لا يكون له محل.

-- يكفى فى انحاكمة الجنائية أن يتشكل القاضى فى صحة إسناد التهمية إلى المنهم لكى يقضى له بالبراءة، اد ان مرجع دلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكيم أنه احاط بالدعوى عن بصر و بصبرة.

الطعن رقم ٢٢٠٧ لمنية ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٠

محكمة الموضوع غير ملزمة بعقب المنهم في كل جزئية ينيرها في مناحى دفاعه الموضوعي، إذ في إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع عن المنهم لحملها على عدم الأخذ بها، دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها.

الطعن رقم ٢٢٧٠ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٤٩٨ يتاريخ ٢١/١/٤/١

من المقرر أن امحكمة لا تلتزم أن تورد فى حكمها من أقرال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها، وفى عدم تعرضها لألوال بعض من ستلوا فى التحقيقات ما يفيد إطواحها لها إطمئناناً منها لأدلـة الثيموت التمى بينها الحكم.

الطعن رقم ٢٠٥٩ لمنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ٢٩٦٩/٦/٢

— لا تخرج الشهادة المرحبة عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخصع لتقدير محكمة الموضوع شأنها شأن سائر الأدلة. ولما كان الحكم قد إنهى في تدليل سائه إلى أن المرض النابت بالشهادة القدمة من الطاعن لم يكن من شأنه أن يجول بينه وبين إستبات النبغ المضبوط في أرضه، فإن النبي عليه بالفساد في الإستدلال يكن في غير عله.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ٢٨/٤/٢٨

من القور أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح إليه من أدلة وتطرح ما عداها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حدة منا دام ردها مستفاداً ضمناً من أهنائها بالإدالة إستاداً إلى أدلة النبوت، ومن ثم لإن ما يتيره الطاعن حول ذلك يعد من قبيل الجدل الوضوعي في تقدير المحكمة الأدلة الذعرى، ومصادرة فنا في مقيدتها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة القبض.

الطعن رقم ٤٠ اسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ٢١٩٦٩/٤/٢١

- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تفاصل بين تفارير الحيراء وتأخذ منها عا تراه وتطرح مع حداه، اد ان ذلك أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه. ومنى كان الحكم قد أطرح الوصدين كسند في تأييد مدعاه بصدد المبلغ المختلس، بما إنتهى إليه الحكم من ثبـوت تزويرها ولم يعرض لما تضمناه مس مبالغ إلا نجود مواجهة دعوى الطاعن بأن قيمتها تعادل ذلك المبلغ ثم خلص إلى فساد تلك الدعوى على صند من تقرير لجنة الجرد التي نوه عنها شهود الإثبات، فإن ما يثيره الطاعن على هذا الإستدلال، بأن لجنة أخرى أثبت أن مقدار العجز عديل بقيمة الوصولين، لا يكون له محل.

من المقرر أن الجدل الموضوعي حول تقدير المحكمة الأدلة الدعوى ومصادرتها في عقيدتها لا يقبل إثارت.
 لدى محكمة النقطر.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ٢٨/٤/٢٨

الأصل أن للمحكمة ها كامل السلطة في تقدير القوة الندليلية لعناصر الدعـوى المطروحـة على بسـاط
 البحث، وهي الخير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيـه ينفسها أو بالإستعالة بخير يخضع وأيـه
 لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية للبحـث التي لا تستطيع المحكمـة بنفسها أن
 تشق طريقها لإبداء الرأى فيها.

- منى كانت المحكمة قد إطمأت إلى بيانات محضرى الحبجز والتبديد، فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا إشراف محكمة النقض عليه.

الطعن رقم ٢١ نمستة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ٢٨/٤/٢٨

إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون لميه من قصور لإلتفائد عن الرد على ما أثاره الحكم من عدول المجنى عليه عن إتهامه وإقراره كتابة ببراءته من الإتهام المسند إليه بعد أن صدقه بيمينه، مردود بأله بفرض صحمة ما أورده الطاعن عن هذا الإقرار، لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من المجنى عليه يتضمن عدوله عن إتهامه، وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطتها في تجزئة الدليل، ولا تلتزم في حالة عمدم أمحلها به أن تورد سباً لذلك، إذ الأمحد بأدلة النبوت التي ساقها الحكم يؤدى دلالة إلى إطراح الإقرار المذكور.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ٥/٥/٥٩

متى كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة. فإن مسا يشيره الطباعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع، ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١

-- من المقرر أنه يكفى فى المحاكمات الجنائية أن يشكك القاضى فى إسناد النهمة إلى المنهم لكى يقضى لـــه بالبراءة، لأن المرجع فى ذلك إلى ما تطمئن إليه فى تقديسر الدليــل مــا دام الظــاهـر أنــه ألم بعنــاصـر الدعــوى واحاط بأدلنها عن بصــر وبصـيرة.

من المقرر أنه لا يصبح النمي على انحكمة أنها قضت بواءة المتهم بناء على إحتمال ترجح لديها بدعـوى
 قيام إحتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيها وما يطمئسن إليـه
 ما دام قد ألام قضاءه على أسباب تحمله.

الطعن رقم ۱۲۱ نسنة ۳۹ مكتب فتي ۲۰ صفحة رقم ۲۳۷ يتاريخ ۱۹٦٩/٣/٣١

القاضي في المراد الجنائية إنما يستند في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يصح أن يؤسس حكمه على رأى غيره. ولما كانت المحكمة لد جعلت أساس إقتاعها ياتجار الطاعن فسي الآثار علمي رأى عمرر المحضو، إن حكمها يكون قد بني علمي عقيدة حصلها الشاهد من تحويه لا علمي عقيدة إستقلت المحكمة يتعصيلها بنفسها.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ مكتب أتى ٢٠ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٢

من القرر أن طلب الماينة منى كان لا يعجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة كلما و الواقعة كما رواها الشهود، بل كان القصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمالت إليه الحكمة، فإن هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعاً لا تلزم الحكمة بإجابته، وإذ كان ذلك وكانت الحكمة قمد إطمالت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود، فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا محل للنصى عليها بصدم توليها إعادة الماينة.

الطعن رقم 11 لسنة 79 مكتب فتى 20 صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ 1919/0/19 الجدل المرضوع يفير معقب عليها الجدل المرضوع يفير معقب عليها المضوع وتقدير أدانها تما تستقل به محكمة المرضوع يفير معقب عليها المطعن رقم ١٩٦٧/٥/١٩ يتاريخ 1919/٥/١٩ تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف مينة تعد عنصراً من عناصر الحطأ أو لا تعد، مسالة موجوعية يرجم الفصل فيها لحكمة الموضوع وحدها.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ٢/٦/٦/١

يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المنهم لكى يقضى بالمبراءه. « مرجع الأمو فى ذلك إلى ما يطعنن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحماط سالدعوى عس بصر وبصيرة. ومنى كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى وأدلة الإنهام ثم أفصح -- من بعد -- عن عدم إطمئنان إلى الحكمة إلى أدلة المبوت للأصباب السائفة الذى أوردها والتى تكفى طعمل الشيجة التى خلص إليها، فإن ما ينعاه المطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ٢١/٥/١٧

- تقدير الحظا المستوجب المستولية مرتكيه جنانياً ومدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى. وإذ كان ذلك وكان المستوجب المستولية مرتكيه جنانياً ومدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى. وإذ كان ذلك وكان المستوجه على الرخم من إعطاره بقرار اللوميم عما يتوفر به الحظا في حقه، واستظهر في منطق صائح رابطة السببية بين هلما الحظا والضرر الذى أصاب الجنبي عليهم، وأحاط بعناصر جويمتي القتل والإصابة الحظا اللين دان الطاعن بهما وكان الاصلحة للطاعن فيما يشوه في شأن عدم إنخاذ جهة الإدارة إجراءات إخلاء المنزل فوراً من سكانه ذلك بأن تقدير وجوب هلما التخديل أو عدم وجوبه موكول للسلطة القائمة على أعمال النظيم فإذا جزز القبول بأن خطأها في هذا الشخصية المستولية من ناحية القانون العام، فإن ذلك إنما يكون بوصفها سلطة عاصة ذات شخصية إعبارية من أعمى واجباتها المخاطئة على الأمن وعلى أرواح الناس، كما أنه بفرض قيام هذه المستولية فيان الحكم إذ قضى بإدائية الطاعن طالما أن الحكم قد أثبت قيامها في حقه، ومن ثم فيان الحكم إذ قضى بإدائية الطاعن بديدة في القانون .

– غكمة الموضوع أن تكون عقيدتها ثما تطمئن إليه من أدلة وعناصو في الدعوى، متى كانت سائفة.

الطعن رقم ۲۰۷ نستة ۳۹ مكتب فني ۲۰ صفحة رقم ۸۱۱ بتاريخ ۲۹۹/۱/۲

– ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جمـــاع الدليــل القــولى غمير متناقش مع الدليل الفنى تناقصاً يستعمى الملايمة والتوليق.

- لا تلتزم محكمة الموضوع بتعقب المتهم فى مناسى دفاعه الموضوعى والمود علمى كـل شبهة يثيرهـا علمى إستقلال واطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الإعتبارات النبى مساقها الدفحاع لحملها على عدم المأخذ بها دون الذكون ملزمة ببيان علة اطراحها لها.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ٢/٦/٦/١

نقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنياً من الموضوع الذى يستقل به قاضيــه بغير معقـب مــا داه قد أسس فضاءه على أسياب تحمله .

الطعن رقم ٩٠٩ نسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ٢٩٦٩/٦/٢

ان تقدير توافر السبيبة بين الحطأ والشيحة أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية السي تفصل فيهما محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقدير ها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة وفنا اصلها في الأو، ال

الطعن رقِم ٢١٢ لسنة ٣٩ مكتب فتي ٢٠ صفحة رقم ٨٤٥ يتاريخ ٢٩٦٩/٦/٩

متى كان الدفاع حين أشار فى مرافعه إلى وجود إختلاف فى وزن المخدر بين ما أثبته وكيل الديابة وبين ما ورد فى تقرير التحليل لم يقصد به سوى إلارة الشهية فى أدلة الهوت التى إطمانت إلىها المحكمة دون ال يطلب إليها أن تجرى تحقيقاً معيناً، ومن تم فإن ما يتيره الطاعن فى هذا الشان يتحل إلى جدل فى تقدير الدئيل تما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها.

الطعن رقم ٢١٨ لمنتة ٣٩ مكتب قتى ٢٠ صفحة رقم ٨٥٣ يتاريخ ٢٩٦٩/٦/٩

لا يشاوط في التعليمات البدنية درجة معينة من الجسامة، والأمر في ذلك مؤوك لتقديس محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى.

الطعن رقم ٢٣٤ نسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٢٠٥ يتاريخ ٢٠١٩٢١/٢٨

لا تتاقش بين دليلين فنيين متوالين فى الزمن، ألبت أولمما عنه إستقوار مالة البين فيمها يتعلق بمدى العاهسة وألبت ثانههما إستقوازها على النحو المذى إنتهى إليه لأن المدى الزمنى بينهما يسسمح بتضاوت سالـة العير فى مدى ما أصابها فصلاً عن أنه لا معقب غلى كلمنى الومنوع فيما ياشمذ أو يدع من تقادير الحيراء

الطعن رهم ٣٣٥ نسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٤٧٦ يتاريخ ١٩٦٩/٤/٧

إن القاحي الجنائي حر في أن يستمد إقتناعه من أي دليل يطمئن إليه طالمًا أن غذًا الدليل مباحدُه الصحيح من الأوراق.

الطعن رهم ١٨٥ نستة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٢٠٩ يتاريخ ٢٨٤/١٩٦٨

إن العيرة في الخاكمات الجنائية هي بإقتناع القاضي بناء على الأدلة الطروحة عليه بإدائة المنهم أو
 بواءته، وأن له أن يستمد إقتناعه من أى دليل يطعنن إليه طائلا له ماعذه الصحيح من الأوراق.

- نحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال منهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين وإن عمل عنها معد ذلك ما دامت قد إطمأنت إليها.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ٢٨/٤/٢٨

- غكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبديد وأن تستدل على ذلك بـأى عنصـر من هناصر الدعوى.
- ٩) تتحقق جرعة عيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمسين إعدر الحال المذى أؤتمن عليمه مملوك لـ هـ ينصرف فيه تصرف المذلك.
- ٢) يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة بتصرف الحائز في المال المسلم إليه على سبيل الأمانة بنيسة
 إضاعت على وبه ولو كان هذا النصرف بتغير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت
 بده.
- ٣) من المقرر أنه لا يشتوط لقيام جريمة عيانة الأمانة وقوع الضور فعلاً للمجنى عليه، بل يكفى أن يكون الضرر محتمل الوقوع.
 - ٤) لا يشترط في القانون لقيام جريمة التبديد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها.
- ه) لا يشرط لبيان القصد الجنائي في جرية خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صويحة مستقلة بمل
 يكفي أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المبينة به أن الجاني قد إرتكب الفعل المكون للجرعة عن
 عمد وبيئة حرمان الجميع عليه من الشي المسلم إضراراً به.
 - ٦) إن الوفاء اللاحق لإرتكاب جريمة خيانة الأمانة لا يمحوها ولا يدل بذاته عن إنشاء القصد الجنائي.
- ٧) من المقرر أنه لا يؤثر على وقوع جرعة خيانة الأمانة قيام الطباعن برايداع قيمة المنقولات، لأنه ملزم
 أصلاً به دها بعيها.
- ٨) إن البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائياً قاضي الموضوع ولا يدخل
 حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة الفقض.
- ٩٠ فكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيلتها في حصول البديد وأن تستدل على ذلك بأي عنصر
 من عناص الدعوى.
- ١٠) متى كان الحكم قد إستظهر إستلام الطاعن للمنقولات بقتضى عقد إيجار وقائمة تخوله إستعماما مقابل الأجرة المفق عليها، فإنه لا يؤثر في صحه أن يكون قد إعتر المال المختلس قد سلم للطاعن على

سبيل عاريه الإستعمال لا على سبيل الإيجار لأن كلاً من هذين النقدين هو مس عقود الأماسه ويتواقم مه وكن الإلتمان

١١، متى كان الطاعن لا ينازع فى أن العقد يلزمه برد المقولات إلى المؤجرة فى نهاية مدته وأنه لا يتضمن مصا يعطيه حق التصرف قيها فلا يقبل منه القول بأن عدم بيان المقولات بيانا كافياً بجعلها من المشابات التى يكون له أن يرد مثلها أو قيمتها فى نهاية مدة العقد.

١٦ إن تحديد التاريخ الذي تحت فيه جريمة التبديد لا تأثير ليه في ثبوت الواقعة ما دامست المحكمة قمد
 إطمأنت بالأدلة التي أوردتها إلى حصول الحادث في التاريخ الذي رود في وصف التهمة.

١٣) متى كان الحكيم لم يقتنع بدفاع الطاعن ولم يصول عليه في إدانته وإنحا حصله وأطرحه بما يسوع الطرحة وكان المراتة وكان المراتة وكان المراتة وكان المراتة وكان المراتة وكان حكم المراتة والمراتة المراتة والمراتة والمراتة

١٤ من المقرر أن مهاد سلوط جريمة خيانة الأمانة بيدا من تاريخ طلب رد الشئ أو الإمتناع عن السرد أو ظهور عجز المنهم عن ذلك إلا إذا قام الدليل على خلاله إذ يغلب في جريمة المبديد أن يفير الجاني حيازتـــه دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرية ما يدل على ذلك.

١٥) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير المطروف الني يؤدون ليهما شهادتهم وتعويل القضاء على
 أقوالهم مهما وجمه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات، كل هذا مرجمه إلى محكمة الموضوع تنول.
 المنولة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه.

٩٦ منى أخذت المحكمة بقول شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات الني ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

إن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المدلة بالقانون وقع ٢١٣ لسنة ١٩٥٧ تحدول المحكمة الإستفاء عن مما ع الشهود إذا قبل المنهم أو المدافع عنه ذلك .

١٨) ليس للطاعن أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها.

19) لا يقبل من الطاعن أن يثير الدفاع الموضوعي أمام محكمة النقض

 لا من المقرر أن المحكمة الإستئنائية إنما تقضى بعد الإطلاع على الأوراق وهي لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوماً لسماعهم.

الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ٦٩٦٩/٦/١٦

متى كان محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير. وكمان منا اثبته الحكم مس مقارفة الطاعن للفعل المسند إليه طعناً للمجنى عليه بالمطواه عمداً يكفى فى صليم المنطق وصحيح القامور رداً على ما أثاره الطاعن من ضبهات فى حقيقة الحادث، فإن منعاه فى هذا الصدد لا يكون مقبولا.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٩ مكتب غنى ٧٠ صفحة رقم ١٩٣٨ بتاريخ ٢/٦/٩١٩

إن إستخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية. ومتسى كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً ساتفاً واضحاً في إثبات توافرها لدى الطاعن، فـيان ما يشيره في هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٢٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٩

مرجع الأمر في تقدير آراء الحيراء والفصل فيما يوجه إلى تضاريرهم من إعبراضات إلى محكمة الموضوع وأن فحاه المحكمة كامل الحرية في تقدير القوة التدليلة أتلك التقارير والأخذ بما ترتاح إليه منها لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل، وأنها لا تلزم بالرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الحيراء ما دامت قد أخذت بما جاء بها، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق إلتفاتها إليه ومن ثم فإن ما يغيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً لا شأن شكمة النقض به.

الطعن رقم ۲۰۱ لسنة ۳۹ مكتب فني ۲۰ صفحة رقم ۷۸۰ بتاريخ ۲۲/٥/۲۳

تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكسة الموضوع، ومتى أعدلت بشبهادة شاهد، فإن مضاد ذلك أنها أطرحت جميع الإعبارات التي تساق خملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ۷۱۳ اسنة ۳۹ مكتب فني ۲۰ صفحة رقم ۹۰۷ بتاريخ ۱۹۲۹/٦/۱

غكمة الموضوع أن تكون عقيدتها ثما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى، وإذ كان ذلك وكانت المحكمة قد إطمانت للأدلة السائفة التي أوردتها في حكمها أن المنزل الذي صدو إذن النيابة بطنيشه وأسفر الطابين عن ضبط المخدرية، هو منزل الطاعن وأطرحت في حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن في هذا الصدد، فإنه لا يؤثر عليها.

الطعن رقم ٧٩٠ اسنة ٣٩ مكتب فني ٧٠ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ٢/٦/٩١٩

متى كانت المحكمة قد إرتاحت إلى جدية التحريات الدالة على أن الطاعسة تسكن بالعنوان الـذى ورد
 بمحضر التحريات وتم ضبطها وتفتيشها به وأن الضبط كان بنماء على إذن النيابة العامة بالتفتيش وذلك

للأدلة السائفة التي أوردتها، فإن النعي عليها في هدا الصدد بضحي ولا محل له ولا يعدو أن يكون عوداً إلى المجادلة في أدلة الدعوى التي إستنبطت منها المحكمة معتقدها في حدود سلطتها الموضوعية.

- من المقرر في قضاء محكمة التقض أن محكمة الموضوع أن تعول على شهادة شهود الإثبات وتعوض عمن شهادة شهود التلى، إذ مرجع الأمر إلى تقديرها للدليل، فما إطمأنت إليه أحدثت بمه وما لم تطمئن إليه أعرضت عنه.

الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٦

— إن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعواضات ومطاعن، مرجعه إلى محكمة المؤسوع التى لما كامل الحرية في تقدير القوة التدليلة لقير الخبير، شأنه في هذا شأن سائر الأدلة ولا يقل مصادرة المحكمة في هذا التقدير، وكانت المحكمة قد إطسأت إلى تقرير اللجنة بشأن قيام الطاعن بتزوير الغررات التي نسبها إلى مستودع الجمعية وتفيد إصوداد كميات بازولية من المتهدين اللين من ينهم الطاعن المثاني إلى المستودع حتى يتسنى لم تخفيض رصيد حساباتهم الجارية، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة القهن.

1- إذا كان الحكم المطمون فيه قد أثبت وقوع جنسايين تسهيل الإستيلاء على مال الجمعية التعاونية
 للبؤول والمتزوير، قبل إعتراف الطاعن بإرتكابهما – وهو ما لا يجادل فيه الطاعن – فيان في هذا ما
 يضمن بداته الرد على ما أثاره الطاعن في شأن الإعفاء من العقوبة المتصوص عليه في المادة 8 £ من قانون
 العقد بات، عا يدل علم إطراحه.

إن الملر المفي من عقوبة الرشوة القروة بالمادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات، مقصور على حالة
 وقر ع جرعة المرتشى بقبوله المرشوة المورجة عليه دون حالة إمتاح الموظف عن قبول الرشوة.

٣/ مناط الإعلماء من العقاب لفقدان الجانى لشعوره وإخبياره لمى عمله وقت إرتكاب الفعل, هو أن يكون سبب هذه الحالة راجماً – على ما تقضى به المادة ٣٦ من قمانون العقومات – لجنون أو عاهمة فمى العقمل دون غيرهما. وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة سالغة، مسلامة إدراك الطاعن وقمت إرتكابه للجرائم التى دين بها ووقت إعرافه بإرتكابها فى التحقيقات، فإن النمى عليه فمى هذا العسدد لا يكون له على.

٤) بيان عدد الأوراق المزورة لا شأن له في توافر أركان جريمة التزوير.

ه > تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون، عما يدخل في سلطة عكمة الموضوع، وبغير أن تكون ملزمة بيبان الأسباب التي دعتها إلى توقيع العقوبة بالقدر المذى إرتأته. ام إذا كان صحيحاً على ما ثبت من مراجعة محاضر الحلسات ومدونات الحكم المطعون فيه. ما قال مه الطاعن من أن انحكمة أغفلت الإطلاع على الأوراق المؤورة، وهو مسلك من الحكم كان يؤدن تتعييب إجراءات المحاكمة إلا أن ما يرد هذا العيب عن الحكم – في صورة الطعن الحالى - هو إنعدام جدواه، ذلك بأن المقوبة الى أوقعتها المحكمة على الطاعن عن مجموع الجرائم المسندة إليه هي العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من المادة ١٩٣ م تن الوقية المقربات التي طقتها المحكمة عن جريمة تسهيل الإصميلاء بغير حق على مال الجمعية التعاونية للمؤول التي تساهم المولة في مالها بتصيب، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بأرجه طعن تنصل بجرعة النزوير في محررات الجمعية، طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانو، المقوبات المؤدبات الأولى.

٧) الأصل أن اغكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النباية العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس للمن الوصف المستدول من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله مني رأت أن ترد الواقعة بعد عمرهما إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم، وذلك بشرط أن تكون الواقعة الماديية الميسنة بامر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي يذاتها الواقعة الدي إتخذها الحكم المطعون فيه أصاصاً لل صف الجديد.

٨) منى كانت الواقعة التي إتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد هي أن الطساعن عرض رضوة على من من كانت الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة، وكانت المحكمة قمد طبقت على موظف عمومي ولم تقبل من قانون العقوبات بدلاً من مادة القانون على الوجه الصحيح في واقعة الدعوى وهي المادة ٩٠١ مكرراً من قانون العقوبات بدلاً من المادة ٩٠١ مكرراً من قانون العقوبات بدلاً من المادة ٩٠١ مكرراً عنه التي طلبة على إلى المادة ولا المادة المادة المادة المادة المادة المادة على المدافع عنه إلى ما أجرت من تعديل في الوصف ومادة القانون.

٩) إن تقامير آراء الخبراء والفصل ليما يوجه إلى تقاريرهم من إعواضات ومظاعن، مرجعه إلى محكمة الموضوع التي ها كامل الحرية في تقلير القوة التدليلية لتقرير الخبر، شأنه في هذا شأن سائر الأدلة ولا يقبل مصادرة الحكمة في هذا التقدير، وكانت الحكمة قد إطمأت إلى تقرير اللجنة بشأن قهام الطاعن بتزوير الخبررات التي نسبها إلى مستودع الجمعية وقيد إسوداد كميات برولية من المتمهنين الذين من بينهم الطاعن الثاني إلى المستودع حتى يتسنى لم تخفيض رصيد حساباتهم الجارية، فإنه لا يجوز مجادلة المتحدة في ذلك ولا مصادرة عقيدته فيه أمام محكمة التقض .

١٠ ليس ما يمنع امحكمة من أن تكتفى بحكمها في صدد بيان عدد الأوراق المرورة إلى مجرد الإحالة إلى ما
 جاء في تقرير الحبير في شأنها من كان هذا التقرير مقدماً في ذات الدعوى كدليل.

 ١١) جرى تضاء محكمة القض على أن تقدير الأدلمة بالنسبة إلى كل منهم، هو مس إختصاص محكمة الموضوع وحدها، وهي حرة في تكوين إعتقادها حسب تقديرها تلك الأدلة، وإطمئناتها إليها بالنسبة إلى منهم، وعدم إطمئناتها إليها بالنسبة إلى منهم، وعدم إطمئناتها إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى منهم آخر.

١٢ الإعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحوية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات بفير معقب، ما دامت تقيمه على أسباب سانفه.

١٧ من القرر في لفتاء محكمة القض أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعتراف المنهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق، وإن عدل عنه بعد ذلك، متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

\$ 1) لئن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المهيم من أوجه دفاع وتحقيقه. إلا أن الحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى، أن تعرض عن ذلك، بشبرط أن تبن علة عدم إجابتها هذا الطلب.

١٥ الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها، هو من ومسائل الدفاع الني تخضع لتقدير
 عكمة الموضوع، والتي لا تلتزم بإجابته، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تفدير القموة التدليلية
 لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث.

١٦ أيسست انحكمة ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الوضوعي في كل جزئية يتبرها، وإطمئنانها إلى
الأدلة التي عولت عليها يذل على إطراحها جميع الإعتبارات التي سافها الدفاع لحملهما على عدم الأخد
سفا.

١٧) لا تلتزم المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٥ ٥ / لمدقم ٣٩ مكتب فنى ٧٠ صفحة رقم ٤٤٤ بقاريخ ١٩٩٩/٢/٣ المستبد غكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى، وأن تقدير الأدلمة بالنسبة إلى كل متهم هو من إختصاصها وحدهما وهى حرة فى تكوين إعقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة وإطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم إطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آعر.

الطفعن رقم ٢٧٦ لمسئة ٣٩ مكتب فقى ٢٠ صفحة رقم ٧٩٠ بتنريخ ١٩٦٩/٦/٣٠ من المقرر أنه من حق محكمة الموحوع أن تأخذ بالموال الشاهد في التحقيقات وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة المطعن رقم . 41 لمسنة ٣٩ مكتب ففي ٢٠ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ . 1919/1/٣٠ من المقرر أن تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمنحى أقرتها عليها فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

الطعن رقم ١٥٤ لمنية ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٥١٧ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢

الشهادة المرصية لا تخرج عن كونها دلياً من أدلة الدعوى تخضيع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا المدى الله عن المدى المحكمة لم تعرض لفحوى الشهادة أو تشر إلى المرض الذى تعللت به الطاعنة كعلم مانع لهما من حضور جلسة المعارضة، ولم تبد المحكمة فيه رأياً يشعه أو ينفيه بـل إكتفت بقوضًا أنها لا تطمئن إلى الشهادة القدمة دون أن تورد أساباً تنال بها منها أو تهمدر حجيها، حتى يتسنى محكمة الشعنى مواقبة صلاحيتها لمؤتب التنبجة التى خلصت إليها، فإن الحكم المطعون فيه يكون معياً بما يبطله ويوجب نقصه والإحالة.

الطعن رقم ۷۸۷ نسنة ۳۹ مكتب فني ۲۰ صفحة رقم ۱۰۱۴ بتاريخ ۲/۱۰/۱۰

من القرر أن المرجع في تعرف حقيقة الفاظ السب أو القلف هو عا يعلمن إليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى، إلا أن حد ذلك أن لا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم أو يمسخ دلالة الألفاظ بما يجيلها عن معناها، إذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الدني استخلصه الحكم وتسميها ياسمها ياسمها المعنى في القانون سباً أو قلفاً أو عيداً أو إهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانوني الذي يعتبع لوقابة محكمة القضر، كما أنها هي الجهة التي تهيمت على الاستخلاص المنطقي اللذي يتادى إليه الحكم من مقلماته المسلمة. ولما كان يبين أن لفظ "إضرس" الذي وجهه الطاعن إلى المطمون ضده في تحقيق الشرطة لا يعدو أن يكون كفاً له عن غلواته في التهادة هو بما يجرح كرامته ويصمه في إعداره، يدل على ذلك معنى اللفظ ومنحاه. والساق الطبيعي الذي ورد فيه. ومن ثم فإن الحكيف القانوني.

الطعن رقم ۸۰۲ لسنة ۳۹ مكتب فني ۲۰ صفحة رقم ۱۰۲۷ يتاريخ ۱۹۹۹/۱۰/۱۳ الفصل في الواقع الذي يتوافر به الإكراه أو الضرورة هو من الموضوع، يستقل به قاضيه بغير معقب.

الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٠٩٧ بتاريخ ٢٠/١٠/١-١٩٦٩

إذا كان الحكم الإبتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في بيبان واقعة الدعوى، قند أورد أن نتيجة تحليل عينات الدخان التي أخذت من مصنع المطعون ضده أثبت أن نسبة الخلط بها في حدود ما نص عليه القرار الوزارى وإن كانت تحتوى على دخان أخضر، وهو ما لا يسازع فينه الطاعن، وكمانت المحكمة قند خلمت بعد تمحيصها لواقعة الدعوى إلى أن الأوراق قد خلت نما يقد إستبات الدخان المضبوط أو زراعته محلياً، وهو تدليل سائغ يستقيم به قضاء الحكم ولا ينطوى على قضاء من القماضي لهي مسالة فنية ينعين الرجوع فيها إلى أهل الحوة ولا يتعارض مع تقرير التحليل المقدم في الدعوى.

الطعن رقع ٤٦ ٨ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقع ١١١٠ يتاريخ ٢٠/١٠/١٠

من للقرر أن نحكمة للوضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر الطووحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقساعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق. وهي في ذلك ليست مطالبة بالا تأخذ إلا بالأدلية الماشرة بيل إن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما إرتسمت في وجدائها بطريق الإستنتاج والإصفراء وكافة الممكنات العقلية، ما دام ذلك صليماً صفقاً مع حكم العقل والمنطق دون أن تقيد في هذا التموير بدليل معين، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان ينحل في حقيقته إلى جدل في تقدير الأدلة التي إطمأت إليها المحكمة وإستبطت منها معتقدها في الدعوى تما لا يقبل معه معاودة التصدى له أمام محكمة القضي.

الطعن رقم ٩١٠ لمسنة ٣٩ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٣٣٩ يتاريخ ١٩٦٩/١٢/١

لنن كان من المقرر أن محكمة الموضوع أن تقضى بالبواءة، متى تشككت في صبحة إسناد النهمة إلى المهمم الى المهمم الله المعلم كفاية أدلة اللهوت، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محمست الدهوى وأحاطت بظروفها عن بعسر وبعسيرة، فإذا كان الحكم المطمون فيه قد إستند إلى ما لا أصل له في التحقيقات، وإصنال على خطأ المجنى عليه بأدلة لا تظاهر هذا الإستدلال، وتجاوز الإفتضاء المقلى والمنطقي، فإنه لا يكون معياً بما يوجب نقضة.

الطعن رقم ١٣٤ نسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٣١٤ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٤

من القرر أن محكمة الموضوع في سبيل تكرين عقيلتها أن تساعد من أقوال الشاهد بما تطعمن إليه وأن تطوح ما عداه إذ الأمر مرجعه إلى إطعمناتها ومن ثم فلا تثريب عليها إذ هي أسست قضاءها بإدانة الطاعن على أقوال أعوته اللين أوردت مؤدى شهادتهم وإعتمدت عليها في خصوص واقعة إعتداء الطاعن على زوجه وأطرحتها في شأن حالة التهم العقبلة.

الطعن رقم ه ١٢١/ أمسلة ٣٩ مكتب قتى ٢٠ صفحة رقم ١٤٥١ يتاريخ ١٩٦٩/١٧/٢٣ إن رزن أقرال الشهرد وتفدير الطروف التي يؤدرن فيها الشهادة، مورك لتقدير محكمة الموجوع ومتى أخذت بشهادة شاهد، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملهما علمي عدم الأخذ بها، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٤٥ لمنة ٣٩ مكتب الله ، ٧ صفحة رقم ١٧٠٥ بتاريخ ٢٩٩/١١/٣ غكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى.

الطعن رقم · ١٩٥٧ المسنة ٣٩ مكتب فقى · ٢ صفحة رقم ١٢٩٤ يقاريخ حدة، ومن ثم فلا - ١٩٩٩ الما ١٩٩٩ - ١٩٩٩ - - لين لزيخ فلا - ١٩٩٩ على المنافقة ومن ثم فملا جناح عليها إذا جمت في حكمها في مقام التدليل على ثبوت ركن العلم - بين الطباعين الشابي والشالث نظراً لوحدة الواقعة، وما دامت الأدلة قبلهما تتحد وتساند في معظمهما، وما دام حكمها قد صلم من

عب التناقش أو الفموض في أسبايه بحث تبقى مواقف كل من الطاعنين والإدانة قبلهما محددة بغير لبس. - للمحكمة أن تستبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً إلى التيجة التي إنتهت إليها. - نحكمة للوضوع الأخذ باقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين، وإن عدل عنها بعد

نحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى.

ذلك، ما دامت قد إطبائت إليها. الطعن رقم ١٩٤٦ المسلمة ٣٩ مكتب فتى ٢٠ صفحة رقع ١٤٩٩ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٩

الطعن رقم ١٧٤٩ لمسئة ٧٧ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٧٩/ ١/ مدن أن من المقدر أنه وإن كان محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود وتفنوها التقدير الذى تطمئن إليه دون أن تكون ملومة بيان سبب إطراحها إلا أنه متى الهمحت المحكمة عن الأسباب التى من أجلها لم تصول على تكون ملومة بيان سبب إطراحها إلا أنه متى الهمحت المحكمة الأسباب التى من أجلها لم تصول على أقوال الشاهد لمان عكمة القعن أن تواقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب التى من أجلها لم تعرف على عدحض خلصت إليها. ولما كان المين من مواجعة أقوال شاهد الإلبات الأول أمام الحكمة أنها لم تشم على دحض واقعة المرو أنه بس المنه على المحلود والمحلود من والإلواج عن المشيقة – على نحو ما حملة الحكم المطمون فيه من وإنما أقوال منها المناسبة على المناسبة الموالد ومأمورها – حسبما أورده الحكم في ملوناته – قد خلت تما يفيد أن شباهد الإلبات الأول كان لديبه كان ضالعاً في واقعة الإقرار الجمركي والإلواج عن المخيسين لمرشد إدارة مكافحة المعدوات أو كان لديبه على على الأقل علم بصدورها فإن الحكم إذ هل أقوال هذا الشاهد على محمل الإنكار والكذب ورتب على ذلك شككة في صحمة المدليل المستعد من أقواله هو والشاهد الثاني يكون قد نحى منحى التعسف في الإنتاز وتردى في حومة الفساد في الإستدلال. هذا فضارً عن أن المحكمة لم تكشف عن وجه ما

إستدلت به على الصلة بين حقيتي المخدرات اللتين ضبط المشعون ضده وهو يجملها في شارع عماد الدين بمحرفة شاهدى الإلبات والحقيتين اللتين سبق الإفراج عنهما مع مرضد لإدارة مكافحة المحدرات حتى يسوغ مذهب الحكم في ترجيح دفاع المطعون ضده ينفيق الإنهام له بل إن ذلك كان يتطلب من المحكمة أن تجرى تحقيقاً تتقصى به وجه الحق في أمر مقدا الدفاع لما كان ذلك وكان عدم توافر الدليل على مصدر المخدرات وكيفية جلبها من الحازج لا يؤدى بالضرورة إلى الشمكك في جوهر التحريات الذي إجراها شاهد الإثبات الأول وحاصلها أن المطعون ضده يمرز كمية من المخدرات ويتردد على شارع عماد الدين لترويجها والإثبار فيها وصدور الإذن بضبطه وتفتيشه بناء على هذه التحريات وما تلى ذلك من والهمة ضبط المطعون ضده في نطاق ذلك الكان وهو يحمل حقيتي المخدرات مصداقاً لما جاء في التحريات، فإن

الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٢٤ يتاريخ ١٩٧٩/١/٨

إن ما يثيره الطاعن الثاني في خصوص إعتماد الحكم المطعون فيه على تقرير الصفة التشريحية على أنسه بسى على التوجيح لا القطع فإنه – يفرض صحنه – فهو مردود بأن الأصل أن نحكسة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الحبير في تقريره متى كانت وقاتم الدعوى قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها – كمما هو واقمح الحال في الدعوى المطروحة – ومن ثم فإن النمي على الحكم في هذا الحصوص لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٢٠٢٧ لمنة ٤٨ مكتب أتى ٣٠ صفحة رقم ٣٧ يتاريخ ١٩٧٩/١/٨

- من المقرر أنه لا يعاب على المحكمة عدم إجابتها العاعن إلى طلب مناقشة الطيب الشرعى ما دامت المواقعة قد وضحت لديها ولم تو من جانبها ضرورة إنخاذ هذا الإجراء وكان ما يثيره الطاعن من أن الطبيب الشرعى قد أجاز حدوث الإصابة من سيخ حديد دون أن يقطع بذلك - مردوعاً بما هو مقرر محكمة الموضوع من سلطة الجزم بما لم يجزم به الجير في تقويره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأدنه لديها وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره.

- منى كان الحكم قد اثبت أن إصابة انجى عليها قد حدثت من الإعتداء عليها بالضرب بسيخ حديد إخداً بما جاء بالتقرير الطبى الشرعى الذى إطعان إليه فى حدود سلطته التقديرية وكمان غكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير المقدم إليها، وما دامت قد إطمانت إلى ما جماء به فملا يجوز مجادلتها فى ذلك، وكان ما يسوقه الطاعن من مطماعن فى تقرير الطبيب الشرعى ينحل إلى جمل موضوعى فى تقدير قيمة هذا الدليل نما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرة عقيدتها فى شائه .

الطعن رقم ٢٥٧٣ استة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٧٩/١/٨

من القرر أن غكمة الموجوع أن تستمد إقتاعها يثيموت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق.

الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ١٥٩ يتاريخ ١٩٧٩/١/٢٥

من القرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة - للشك فى صحة إسناد التهمة إلى المنهم أو لعدم كفاية أدلة الثيرت - غير أن ذلك مشروط بأن تكون قد إلستومت الحقائق الثابعة بالأوراق وخلا حكمها من عبوب النسبيب .

الطعن رقم ١٦٩٧ نسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٨

فكمة الموضوع صلطة مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من التهمسين في أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك مني إطمأت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ۱۷۳۲ نستة ٤٨ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ٢٥٨ يتاريخ ١٩٧٩/٢/١٢

من القرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية فللمحكمة أن تلطقت عن دليل النفي ولمو حلتم أوراق رسمية ما دام يصبح في العقل أن يكن غير ملتئم مع الحقيقة التي إطمانت إليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة فمى الدعوى، ولما كان الحكم قد أورد الأدلة المتنجة التي صحت لديه على منا إستخلصه من مقارفة الطاعن للجريمة المسندة إليه مطرحاً للأسباب السائقة التي أوردها تلك الورقة الرسمية التي قدمها الطاعن وأراد بها التشكيك في الأدلة المستمدة من أقوال الشهود التي عولت عليها المحكمة فإن ما يشيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في تقدير الأدلة وفي إستباط المحكمة لمتقدها وهو ما لا يجوز إلارقد لدى عكمة القش.

الطعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ مكتب فتي ٣٠ صفحة رقم ٧٠٠ يتاريخ ٢٠١/١/١٧٩

فكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى في تقريره متى كانت وقائم الدعوى حسيما كشفت عنها قد أيدت ذلك وأدته لديها، كما أن فا كامل اخرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير المقدم في الدعوى. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم في أصول الإستدلال بسالتحدث في حكمها إلا عن الأداد ذات الأثر في تكوين عقيدتها، ولها أن تضاحل بين تقارير الحبراء وتآخل بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الذليل، ومتى كان الحكم المطون فيه قد الحلا يتقريب الشرعي دون باقي التقارير المقدمة في الدعوى وإستخلص من ذلك توافر رابطة السبيية بمين خطأ المطرن وواة الجني عليهم، فإن متمي المطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم.

الطعن رقم ٢٠١٥ نسنة ٤٤ مكتب أنني ٣٠ صفحة رقم ٤٤٣ يتاريخ ٥/٩/٤/٥

لمحكمة الموضوع السلطة الطلقة في الأخذ بإعتراف المنهم في أى دور من أدوار التحقيق. ولو عمال عنه بعد ذلك منى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للعقمة والواقع والمحكمة في ذلـك ليست ملومة في أخذها بإعواف المنهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تجزئة وأد تستبط منها الحقيقة كما كشفت عنها.

الطعن رقم ١٣٠ لمسغة ٤٩ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ٥٦٣ يتاريخ ١٩٧٩/٥/١٤ من القرر أن الإعواف فى المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحربة

في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به منى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع

الطعن رقم ٢٨٩ نسنة ٤٠ مكتب أنى ٣٠ صفحة رقم ٢٧٩ يتاريخ ٢٨٩ [٢٧٩/٦/١١]

من القرر أنه لا يلزم قانوناً إيراد انتص الكامل لأقوال الشاهد الذي إعتمد عليه الحكم بل يكفى أن يهورد مضمونها ولا يقبل النحى على المحكمة إسقاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما أوردته منها وعولت عليمه ما يعنى أنها أطرحت ما لم يشر إليه منها لما للمحكمة من حوية تجزئة الدليل والأخما. منه بما ترتاح إليه والإنفات عما لا ترى الأخد به – ما دام أنها قد أحاطت بأقوال الشاهد ومارست سلطتها في تجزئتها بغير بع للمحواما أو مسخ ها بما يحيلها عن معناها أو يجرفها عن مواضعها.

الطعن رقم ۸۵۸ نسلة ٤٩ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ٧٩٧ يتاريخ ١٩٧٩/١١/٧

محكمة الموضع غير ملزمة بمتابعة المنهم في مناحى دفاعه الموضوعي وفي كل شهة ينيوها والسرد علمي ذلك ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الهوت التي أوردها الحكم .

الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٥٧ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ١٩٠٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢

إن رزن أقرال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القعداء عليها مرجعه إلى محكمة الموسوع تقدره التقدير الذى تطمئن إليه ون معقب ولها أن تأخذ من الأدلة ما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداد دون الزائم عليها بيان علا ما إرتائه وفي إطمئنالها إلى اقوال الشهود ما يفيد أنها أطرحت جميع الإعدادات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا المحصوص لا يكن ن له عدا.

الطعن رقم ١١٧٥ المنتة ٨٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ١٣٤١ بتاريخ ٢٦/١ ١٩٨٩/١

من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقواهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وهى منى أحملت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التى ساقها الدلماع خملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ١٨٥٦ <u>لمسلة ٥٩ مكتب فتي ٤٠ صفحة رقم ٥٩ م</u>تاريخ ١٩٨٩<u>/ ١٩٨٩</u> من القرر أن القرار الذي تصلوه المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمح الأدلة لا يصدو أن يكون **ل**مراراً تحتيمياً لا تولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تفيله صوناً غلمه الحقوق.

الطعن رقم ٤٤٤٤ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٨٧٩ يتاريخ ١٩٨٩/١/١

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على
 أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون معقب
 ودون إنوام عليها بيبان علة ما إرتائمه وهى متى أخمذت بشهادتهم قيان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع
 الإعتبارات التى ماقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

- من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل منهم هو من إختصاص محكمة الموضوع وهى حرة في تكوين علين المدلة ذاتها علينها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها إلى الأدلة ذاتها بالنسبة للى منهم وعدم إطمئنانها إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لمنهم آخر، كما أن لما أن تؤن أقوال الشاهد فعد أحد المنهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق منهم آخر دون أن يكون هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام يصح في المقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها، وما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتناعها وحدها، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الفساد في الإستدلال والتناقض في النسبيب يكون غير صديد.

الطعن رقم ٤٨٤٤ لمسنة ٥٨ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ٨١٩ يتاريخ ١٩٨٩/١١/٢

 ان الشارع يتطلب لتوافر جريمة الرشوة المعاقب عليها بالمنادتين ٢٠٤، ١٠٤ من قانون العقوبات أن يكون الجاني موظفاً عاماً.

اإن المُوظف أو المستخدم العام هو الذي يعهد إليه بعمل داتم في خدمة مرفق عام تديره الدولـة أو أحـد
 أشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شفله منصباً يدخل في التنظيم الإدارى لذلك المرفق .

٣) لن كانت المادتان 11، 12، 12 من القانون رقم 2 لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السيامية قد نصتا على إعبار أموال الأحزاب من الأموال العامة وعلى إعبار القانمين على شنون الأحزاب والعاملين بها فحى حكم الموظفين العمومين في صدد تعليق احكام قانون المقربات، إلا أنه لم يرد بأى من فيسك النصين أو يغيرهما من نصوص القانون المذكور ولا لهي نصوص القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ولا في أى قانون آخر، أى نص على إعبار أموال الصحف - غير القومية - من الأموال العامة ولا على إعبار العاملين بها من الموظفين العمومين أو من حكمهم .

٤) الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية بأن لا تحمل عباراتها أكثر مما تحمل وأنه منى كمالت عبارة القانون واضحة في الدلالة على مواد الشارع صها فإنه يتمين قصر تطبيقها على ما ينادى مع صريح نصر القانون .

ه لما كان ما تغيره المفاعنة من إنطباق المادة ٩ ١٩ من قانون العقوبات على جريمة الرشوة مردوداً بمان هذه الملدة إغا وردت في الجاب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وهو الذى أفسرده الشسارع لجمرالسم إختلاس المال والإعتداء عليه والعدر، ومن ثم أزم قصر تطبيقها على هذه الجمرالم فحسب الأمر الذى تخرج معه جرائم الرشوة من نطاقها بما يضحى معه منعى النباية العامة الطاعنة في هذا الحصوص غير سديد ٢) من القرر أنه منى كانت عبارة النص واضحة لا لبس فيها ولا غموض فإنها يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إدادة الشارع ولا يجوز الإنحواف بها عن طريق الطسير أو التأويل .

٧) إن الشارع إذ نص فى المادة ٧ - ١ مكرراً سن قانون الطويات على معالبة الوسيط بالطوية ذاتها المقررة للمرتشى قد أطلق لفظ " الوسيط " بما يعمن معه تطبق النص على كل من يعمد فى عليه وصف الوسيط فى الوشوة معواء أكان يعمل من جانب الواشى أم من جانب المرتشى، والقول بغير ذلك فيه تحصى من يقد له بغير مقيد، وهو ما لا يصح فى أصول الطسير أو التأويل .

۸) لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعاماته فاسدة ما دام قد أقيم على دعامات إعرى تكفي وحدها خمل قضائه .

٩) لما كان الأصل في قواعد الفصير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحاً مبيناً لي نص لمدى معين وجب صوفه لما المعنى في كل نص آخر يرد فيه، وكان يؤخذ من وضوح عبارة المادة ٩٠٩ مكرراً ثانباً وما كشف عنه الأعمال الشريعية أما، وإبرادهما مع منيلاتها في باب بذاته من الكتاب الشاني من قانون المقوبات – هو الباب الثالث الحاص بالرشوة – أنه وإن كانت الجريقة المستحدثة بالمادة ٩٠٩ مكرراً ثانباً آنفة المذكر ذات كيان خاص يعاير جرعة الوسيط في الرشوة المتصوص عليها في المددة ٩٠٩ مكرراً من قانون المقوبات، إذ تنها الشارع من الجرعة الوسيط في الرشوة المتصوص عليها في المددة ٩٠٩ مكرراً من قانون المقوبات، إذ تنها الشارع من الجرعة المستحدثة تجربه الألعال التي لا تجاوز عرض أو قبول الوساطة

في رضوة والتي لا تبلغ حد الإضراك في رضوة أو في شروع فيها والتي لا يؤنمها نص المادة ٩٠٩ مكرراً أو أي نص آخر، وذلك للقضاء على سماسرة الرشوة ودعاتها، إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة فا يجرية الرشوة بقوله "كل من عرض أو قبل الوساطة في رضوة " فإنه لا قبام فداه الجريمة المستحدلة إلا إذا كان عرض الوساطة أو قولها إنما كان في جرية من جراتم الرشوة النبي إنتظمها وحدد عناصرها ومقوماتها ذلك الباب ما دام أن مدلول النص هو الإحالة بالفترورة - في بيان المقصود بالرشوة وفي تحديد الإركان التي يلزم تحققها لقيام أي جريمة منها - إلى أحكام المادة عن ١ ومنا بعدها من قانون المقوبات. لما كان ذلك، فقد لزم القيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتي الجاني قعله في المهد الأول للرشوة وعليه بوجود حقيقي لوظف عام أو من في حكمه وبوجود عمل حقيقي لصاحب حاجمة فمذا العمل ويلزم في ذلك أن تكون إرادة الجاني - على هلما الأصاب - قد الجمهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى اتبان فعل عرض أو قبول الرساطة في رشوة ذلك هأنه لو أراد الشارع مد التأثيم في هذه الجريمة إلى المناس عرب عاليمة إلى الإنهام على المقربة على ذلك الإنهام عن ذلك في صواحة، على غرار نهجه في المادة ١٤٠٤ مكرراً من قانون العامل المؤمن عن المناشرة عمد الماشية عقول أن العمل من أعمال وظيفته، وليس بجوز القياس أو التوسع في التأسير المنالة المهمل والمناس على المناس عول المناشرة المناسرة في المادة عال المربع في التأسير المناسرة المناس المنات عن المناشرة عال الوسع في التأسير المنالة المناسرة المنال المناسرة المناسرة المناسرة المناسرة المنال المناسرة المناسرة المناسرة المناسرة المناسرة المناسرة المناسرة المناسرة المناسرة المنال المناسرة المن

• 1) لما كان النص في المادة 13 من الدمتور على أن " اطرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا قسس وفيما عدا حالة النابس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقبيد حريته بأى فيد أو مدعه من التنقل إلا يأمر تستازمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو اليابة المامة، وذلك وقفاً لأحكام القانون ... " وفي المادة 23 منه على أنه " للمساكن حرمة أملا بجوز دخواها أو لا تفيشها إلا يأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون " وفي المادة 63 منه على أن " خياة المواطنين الحاصة حميها القانون. وللمراسلات الريادية والوقية وأخادثات الطيفونية وغيرها من وسائل الإتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا يجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رفاتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة عددة وفقاً لأحكام القانون ". وفي المادة 41 م من قانون الإجراءات الخيافية على أن " تفتيش مسبب ولمدة عددة وفقاً لأحكام القانون ". وفي المادة 41 م من قانون الإجراءات المحقيق بناء على إتهام موجه إلى شخص يقيم في المتزل المواد تفتيشه يارتكاب جناية أو جنحة أو ياضواكه في إرتكاب أو إذا الإوادة والأمارية كم أن ما خال أنه حائز لأشياء تعلى بالجرعة. ولقاضي التحقيق أن يفتش أى مكان ويضبط فيهم ويتما الخيرة أو انتج عنها أو وقت عليه وكل ما يغيد في كشف الحقيقة. وفي عيم الأحوال يجب أن يكون أمر المنتيش مسباً ". وفي المادة 45 منه علسي أن

" لقاضي النحقيق أن يفتش المتهم، وله أن يفتش غير المتهم إذا إنضح من أمارات قوية أنه يخفي أشياء تأسل في كشف الحقيقة ويواعى في التفتيش حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ ". وفي المادة ٩٥ من القانون ذاته على أن " لقاضي التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرمسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وأن يأمر بمراقبة انحادثات السلكية واللاسلكية أو إجسراء تسجيلات لأحاديث جرت في مكان خاص من كان ذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون العبسط أو الإطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى ممثلة " وفي المادة ٢٠٦ منه على أنه " لا يجوز للنباية العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزلة إلا إلما إتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشبياء تتعلق بالجويمة. ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرمسائل والجرائب والمطبوعيات والطرود، وليدي مكاتب اليوق جميع البرقيات وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية وأن تقوم بتسجيلات محادثات جرت في مكان خاص متى كان لذلك فسائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحسر للدة تديد على ثلاثة أشبهم. ويشهر ط لإقداد أي إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدماً على أمر مسبب بذلك من القاض الجزئي بعد إطلاعه على الأوراق. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط أو الإطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيمه على ثلاثين يوماً ويجوز للقاضي الجزئي أن يجدد هذا الأمر مدة أو مسدداً أخرى عائلة. وللنيابة العامة أن تطلع على الحطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة على أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المتهم والحائز لها أو الراسلة إليه وتدون ملاحظاتهم عليها. ولها حسب ما يظهر من القحص أن تسأمر بعسم تلك الأوراق إلى ملف الدعوى أو يردها إلى من كان حائزاً لها أو من كانت مرسلة إليه". وكانت المادة ١٩٩ من القمانون ذاته إذ نصب على أن تباشر النيابة العامة التحقيق طبقاً للأحكام المقررة لقماضي التحقيق، قد خلت مما يعفي النيابة العامة مما فرضه القانون على قناضي التحقيق من ضوابط وقيود، كل ذلك يدل على أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا بصدد جريمة جناية أو جنحة واقعة بالفعل وترجعت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفى للعصدي لحرمة مسكنه أو لحرمة حياته الخاصة أو لحريته الشخصية أو ما يتصل بها مما ورد ذكره في النصوص آنفسة الذك يستى في ذلك أن تكون هذه الدلائيل قد قدمت لسلطة التحقيق من مأمور الضبط القضالي فاسست عليها الاذن أو تكشفت لديها بعد قطعها شوطاً في التحقيق، وإذ كان ذلك وكان من المقور في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان تقدير مدى كفاية الدلائل لتسويغ إصدار الإذن موكولاً بداءة لسلطة التحقيق إلا أن تقديرها هذا يخضع - في كل الأحوال - لرقابة محكمة الموضوع، ومن شم فيان ما تذهب

إليه الطاعنة من إصدار الإذن من النيابة العامة بعد أن لقطعت شوطاً لهي التحقيق هو أمر من إطلاقاتها يكون بعيداً عن محيحة الصداب .

1) إن محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة قضائها بالبواءة بالرد على كل دليل من أدلة الإتهام ما دام أنها. قد رجعت دفاع المنهم أو داخلتها الربية والشك في عناصر الإنسات، لأن في إغفالها التحدث عنها ما. يفيد ضمناً أنها لم تو أيها ما تطمئن معه إلى إدانة المنهم فأطرحتها .

١٩ ١٧ كان ما تثيره الطاعة في شأن الحكم ببطلان الأذون الصادرة في ٧٧، ٣٠ من أغسطس و٣٧ من استميز صنع ملى استميز صنة ١٩٨٦ بدعوى أن التحريات التي بنيت عليها قد إنصبت على أشخاص لم يطرح أمرهم على الشكمة، مردوداً بأنه – يغرض صحته - لا يعدو أن يكون انزيداً لم يكن له أثر في منطق الحكم ولا في التيجة التي النهى إليها، ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه ألام قضاءه على أصباب مستقلة عما تزيد فيه من أسباب ورد عليها النمي ويستقيم الحكم بدونها.

٧١ كما كان الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر فلا تبطل من بعد نزولاً على ما ينكشف من أمر واقع، فإن إطراح الحكم الدفع ببطلان أفون النفيش الحمسة العسادرة من النيابية العاملة تأسيساً على أنها صدرت بناء على ما ظهر من الأوراق – وقت إصدارها – من وقوع جناية نما تخسص بمه عكمة أمن الدولة العليا، لا يتعارض مع ما تناهى إلىه بعد تحقيق الدعوى وتمعيصها من إستماد تلك الجناية.

١٩ اكا كان من القرر أنه وإن كان يشوط في دليل الإدانة أن يكون مشروعاً، إذ لا يجبوز أن بنبي إدانة صحيحة على دليل باطل في القانون، إلا أن المشروعية ليست بشرط واجب في دليل البراءة ذلك بأن الأسروعية ليست بشرط واجب في دليل البراءة ذلك بأن الأسروعية ليست بشرط واجب في دليل البراءة ذلك بأن الأصل على مقتضى بالادة 77 من الدستور والمادئ الإساسية في الإجراءات الجنائية أن كمل منهم يتمتع وسائل دفاعه بقدر ما يسخفه مركزه في الدصوى وما تحيط نفسه من عواصل الحوف والحرص والحلير وعبرها من العوبية للمادية للمادة على إحتبال وغيرها من العربية المادية المؤدن والحرص والحليل الدفاع عن نفسه وأصبح حقاً مقداً يعلو على حقوق الهيئة الإجتماعية التي لا يضوها تبرئة مذنب بقدر ما الدفاع عن نفسه وأصبح حقاً مقداً يعلو على حقوق الهيئة الإجتماعية التي لا يضوها تبرئة مذنب بقدر ما المنافئة على المادة من كل طرقة ما يسراه موصلاً إلى ووزق قوة الإثبات المستمدة من كل عصر، مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلة في كل حالة حسبما بستفاد من وقائع المدعوى وظروفها غالا لا يقبل معه تقييد حرية المكرمة في دليل الراءة بإدراء والمائل لا هو مطلوب في دليل الإدانة .

٥١) لما كان تفصيل أسباب الطعن ايتفاء مطلوباً على وحه الوجوب، تحديداً للطعن وتعريفاً بوجهه منذ إفتتاح الحضومة بحيث ينبسر للمطلع عليه أن يعرك الأول وهلة موطن مخالفة هذا الحكم المقانون أو خطشه في تطبيقه أو موطن المطلان الجوهرى الذي وقع فيهه أو موطن بطلان الإجراءات اللدي يكون النو فيه وكانت الطاعت لم تكشف في أسباب طعنها عن موطن مخالفة الحكم فيها إستخلصه من التسجيلات للثابت بمحاضر تفريفها وإذ جاءت عبارتها في هذا الوجه مرسلة بجهلة فإنه يكون غير مقبول.

١٦) لما كان الحكم في معرض نفيه جريمة الرشوة عن المطعون ضده الأول – قد أورد أنه " بالنسية لعنصر أخذ مبلغ الرشوة فإن الثابت من الأوراق أن المهم... رفض إستلام هذا البلغ أثناء تواجده بفندق شبرد ورفض أيضاً التوجه مع... و... إلى فندق صاريوت كما رفيض إستلام الحقيبة المضبوطة التي بها عبلـغ الرشوة من... أثناء مقابلته في شارع قصر النيل ولم يعمل على إستلامها منه أبدأ بل إن المنهم... هو السذي ألقى بها داخل السيارة وفي نفس اللحظة تم القبض على المتهم... ويؤكد ذلك ما تبينته المحكمة عند مشاهدتها شريط الفيديو عن واقعة ضبط المتهج... بشارع قصر النبل أن المتهج... المدى كان واقعاً تحت سيطرة رجال الضبط منذ أن كان بمنزل... وإستلامه الخنيبة إلى أن تقابل مع... بشبارع قصر النيسل أن الأخير رفض إستلامها منه عند مقابلته له رغم إصرار... على ذلك وعندما هم... بركوب السيارة سارع... بالقاء الحقيبة المضبوطة في السيارة وفي نفس اللحظة داهمه رجال الضبط الأمر الذي تـرى معـه المحكمة أن واقعة إلقاء الحقيبة داخل السيارة بهذه الصورة التي تحت بها لا يعد ابدأ تسبلماً إدادياً أو العلياً أو حقيقياً. " وكان محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العساصر المروحة أمامهما على يساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستندًا إلى أدلة مقبولة في العقـل والمنطق وضا أصلهما في الأوراق، وإذ كانت النيابة العامة لا تزعم أن ما أورده الحكم فيما تقدم لا يرتد إلى أصل لابت في الأوراق، فإن ما تشيره بدعوى عدم تفطن الحكم إلى دلالة تتابع الأحداث منذ ثقاء المطعون ضدهم بالمبلغ بفندق شميرد وحصى أن تم ضبط الحقيبة بسيارة أولهم يكون غير صديد إذ ينحل في الواقع من أمره إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض في شأنه لدى محكمة النقطى

(١٧) لما كان مناط تحقق جريمة المادة ٣٤٦ من قانون العقوبات أن يصدر من الجساني على المجمى عليه أى فعل بقصد تخويفه أو ترويعه بما يحمله على أن يسلم بغير حق، مبلغاً من المال أو أى شي آخر، وكان تقديم توافر أركان هذه الجريمة من الموجوع الذى يستقل به قاضيه ببلا رقابة عليه من محكمة الشقيل ما دام تقديره سائفاً مستنداً إلى أداة مقبولة في العقل والنطق، وكنان الحكم المطمون فيه قد خليص للأسباب السانفة التي أوردها إلى تيرنة المطعون ضده الأول من تهمة الشروع في الحصول على مال بطريق التهديم. تأسيساً على إنتفاء صدور أى تهديد أو ترويع منه على المبلخ، فبإن ما تشيره الطاعنة من جمدل فمي همذا الحصوص يكون غير مقبول .

18 لما كان من المقرر أنه يكفى في الخاكمة الجنائية أن تتشكك عكمة الموضوع في صححة إسناد البهمة إلى الشهم لكي تقضى له بالبراءة إذ أن مرجع ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل، صا دام الطاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه تكشف عن أن الحكمة قد ألمت بطروف الدعوى وعصت أدلة اللهوت التي قام الإتهام عليها على نحر ينى عن أنها فطنت إليها قد ألمت بين على عني عن أنها فطنت إليها حوالت على المحتمد عن عدم إطمئنائها إليها فإن هذا حسبها ليستقيم قضاؤها، وكان لا يصح النمى على الحكمة أنها قضت بالبراءة بناء على إحتمال ترجح للنيها بدعوى قيام إحمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيها ليطين إلى، ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله.

الطعن رقم ٧٩١ امنية ٥٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٨٩/١/١١

ا> لما كانت المددة ٣٤ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإنجاز فيها المعدل بالإعدام أو الأشغال الشباقة والإنجاز فيها المعدل بالإعدام أو الأشغال الشباقة المؤيدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه "أ" كل من حاز أو أحرز أو إشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهراً عقدراً وكان ذلك يقصد الإنجاز أو أنجر فيها باية صورة وذلك في غير الأصوال المصرح بها في هذا القانون، وكانت المادة ٣٦ من القانون - المار ذكره - قد نصت على أنسبه الأصدار بها في هذا القانون، وكانت المادة ٣٦ من القانون - المار ذكره - قد نصت على أنسبة الموادد المسابقة المزول عن العقوبة " إن اخكم المطمون فيه إذ نزل بالطوبة المقددة للحرية المقررة للجرية المقردة للجرية المقردة للجرية المقردة للجرية المقردة للجرية المقردة للجرية المقردة المعمون فيه إلى الأشعال الشاقة المؤقفة، يكون قد أصاب صحيح القانون، ويضحى النعى عليه في هذا الصيد غير صديد.

٧) من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصمار إذن النفيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فإذا كمانت انحكمة قمد إقتحمت بجدية الإصدلالات التى بنى عليها إذن النفيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النبابة على تصرفها فى هما، الشأن - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - فلا معقب عليها فيما إرئاته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

٣) لما كان الحكم قد رد على الدفع بعدم إختصاص وكيل النيابة مكانياً بإصدار إذن الفتيش فمي قوله: * وحيث أنه عن الدفع ببطلان الإذن – لصدوره من غير محتص، فإن الثابت من كتاب نيابة الرقمازيق الكلية أن نيابة العاشر من رمضان قد إنشنت بماقرار رقم همه لسنة ١٩٨٧ بشريخ ١٩٨٧/٣/١ أي بعد صدور الإذن في ١٩٨٧/٣/١ من السيد وكيل نيابة بليس المحتص آنالك بإصداره "، لما كان ذلك وكان ما أثبته الحكم صدراً على النحو المشار بيانه - يكفي لإعبار إذن النفيش صحيحاً صادراً تمن يملك إصداره، وبكون الحكم سليماً فيما إنتهي إليه من رفض الدفع ببطلاله.

٤) لما كانت المادة ٤٤ من الدستور، والمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تصليلها بالقانون وقسم ٢٧ لسنة ١٩٧٧ لا توجان تسبيب أصر التفنيش إلا حين ينصب على المسكن، والحمال في الدصوى ٢٧ لسنة أن أمر النيابة المادة بالتغنيش إتصب على شخص الطاعن ووسيلة الإنقال دون مسكنه فلا موجب لنسيه، هذا فضلاً عن أن البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن إلى المدافع عند لم يشر شيئاً بشأن النافع بمطلان إذن النيابة المامة لعدم تسبيه، فإنه لا يقبل من الطاعن إلازته الأول مرة أمام محكمة النقيض لأنه من الدفوع القانونية التي تحلط بالواقع وتقنفي تحقيقاً موضوعاً تتحسر عنه وظيفة هذه المحكمة، ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الحصوص غير مقبول.

ه) لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بطالان إذن الطنيش العدوره أمور ضبط غير محده بيتليذه، وأطرحه إستاد إلى أن إعتصاص ضباط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات يشمل كالحة أنحاه الجمهورية، كان الثابت من الأوراق أن إذن النابة بالضبط والقيش قد صدر للعقيد الهنش بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات، وكان نص المدة 9 عمن القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمافا والإنجار فيها قد جرى على أنه: " يكون لمنوى إدارتي مكافحة المخدرات في كان من الإقليمين وأنسامها وفروعها ومعاونها من العنباط والكونستيلات والمساعدين الأول والمساعدين الوليون مقلة مأمورى الطبطية القعانية في جمع أنحاء الإقليمين " " فإن ضابط الإدارة العامة لمكافحة المخدورات يكون قد أجرى الطبعية في حدود إعتصاصه المكاني الذي ينسط على كل إقليم الجمهورية ويكون رد الحكم على الدفع مديناً.

٣) من القرر أن كل ما يشترط لصحة الطنيش الذي تجريه النياية أو تأذن في إجرائه في مسكن المنهم أو ما يتصل بشخصه همو أن يكون رجل العبيط القصاعي قد عليم من تجرياته وإصدالالاته أن جرياته مينسسة – جناية أو جنحة – قد وقعت من شخص معين، وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات القبولة ضد هذا الشخص ما يبرر تعرض الطبيش طريته أو طرمة مسكنه في مسيل كشف إتصافه بقلك إلاستدلالات كشف إتصافه بقلك إلاستدلالات

التى أسفرت عن أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة، وقد حصل على كمية منها لنقلها لبعض أصوائه من التجار بمنطقة العاشر من رمضان، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قمد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلة أو عتملة، ومن ثم فإن ما أثبته الحكم المطعون فيه يكشى لإعتبار الإذن محيحاً صادراً لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد غير صايد.

٧) لما كان من المقرر أن غكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطووحة على بساط البحث الصورة المحجيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائماً مستداً إلى أدلة مقبولة في العقل والنطق والنطق والمسلم الثابت في الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكاً تُقلير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التي سائها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، ولما كانت المحكمة قد إطمانت إلى أقوال شاهدى الإنبات وصحة تصويرهما للواقعة فمان ما يثيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة بدعوى إستحالة ضبطه في ظروف الزمان والمكان الدي حصل فيها الضبط ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل 18 يدخل في سلطة محكمة الموضوع ولا تجوز إلارته أمام محكمة القضر.

A) لما كان ما يثيره الطاعن في خصوص قعود النيابة العامة عن سؤال الضباط عن صبق معرفتهم للطاعن وعدم إجراء معاينة لمكان الضبط لإثبات إمكان حصول العبط في المظروف التي تم فيها لا يعدو أن يكون تعيياً للإجراءات السابقة على اغاكمة 2 لا يصبح أن يكون صبأ للنعي على اخكي.

٩) لما كان القصد الجنائي في جريمة حيازة أو إحراز جوهر مخدر يتحقق بعلم الحائز أو المحرز بأن مما يحوزه أو يحرزه هو من المواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على علم المهم بأن ما يحوزه عدراً، وإذ كان البين من محاضر جلمسات المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بإنشاء هذا العلم، وكان ما أورده الحكم المطمون فيه في مدوناته كافياً في الدلالة على حيازة الطاعن للجواهر المخدرة المضبوطة وعلى علمه بكتهها، فإن ما ينعاه الأعربر على الحكم من قصور في هذا الصدد يكون غير صديد.

١) لما كان الحكم المطعون فيه قد أطرح ما أثاره الطاعن من دفياع بشأن إختلاف وزن عيمات المخدو
المضبوط المرصل للتحليل عنه عند التحليل، إطمئناتاً من انحكمة إلى أن الأحراز التي أرصلت للتحليل
وصار تحليلها هي التي تم ضبطها فموان جدل الطاعن والتشكيك في إقطاع الصلة بين المواد المخدوة
المضبوطة القامة للنيابة والتي أجرى عليها التحليل بدعوى إختلاف ما رصدته النيابة من أوزان لها عند

التحريز مع ما ثبت في تقرير التحليل من أوزان، إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الواقعة وفي عملية التحليل التي إطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها فيما هو من إطلاقاتها.

الطعن رقم ٥٨٥ لمسنة ٥٨ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ١٣٠٥ يتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٥

- من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها. - من المقرر أنه ليس بالازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه بسل يكلمي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني تنافضاً يستعصى على الملاممة والتوفيق.

الطعن رقم ٢١٧٤ لمسلة ٥٨ مكتب فتي ٤٠ صفحة رقم ٢١ يتاريخ ١٩٨٩/١/٩

من المقرر أن البحث فى توافر سبق الإصوار من إطلاقات قاضى الموضوع يسستنجه من ظروف الدعموى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإمتتاج .

الطعن رقم ٢١٧٦ لمسنة ٥٨ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ٣٣ يتاريخ ١٩٨٩/١/١٠

من القرر أن خكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخط باعواف المهم في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك مني إطمأت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع، وأن غكمة الموضوع دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعواف المترو إليه قد إنتزع منه بطريس الإكراء، ومني تحققت من أن الإعواف سليم ثما يشويه وإطمأت إليه كان شا أن تأخل به بلا معقب عليها، وكان الحكم المطسووح - على ما سلف بيانه - قد خلص في منطق سائع وتدليل مقبول إلى إطراح الدفع ببطلان إعراف الحكوم عليه الأول لمدوره تحت تأثير الإكراه وأقصح عن اطمئتاته إلى صحة هذا الإعواف ومطابقته للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ١٩٨٨ نسنة ٥٨ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ٢٩٨٩/٢/٢

من المفرر أن من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراسهما ما دامت ليما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها وهي في ذلك غسير مقيدة بألا تأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدله فا المظاهر.

الطعن رقم ۱۲۸۸ لمنة ۵۸ مكتب فتى ٤٠ مسقعة رقم ۱۱۱ بتاريخ ۱۹۸۹/۱/۲۶ من القرر أن محكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ومتى أحدث الحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يقيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفراع لحملها على عدم الأخذ بها وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الوضوعي وفي كل شبهة بيرها والرد على خلاصة المحكم على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستاداً إلى أدلة النبوت السائفة التي أور دها الحكم وما دامت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد إطمانت في حدود مسلطتها التقديرية إلى أقوال شاهدى الإلتات فلا تنويب عليها إذا هي لم تعرض في حكمها إلى دفاع الطاعن الموضوعي بشأن إحتمال خلط المصابط بينه وبين أحد أخوته وما ثبت من المعاينة من إمكان رؤية الطاعن للطارق للباب دون فتحه إذ أن هذا الدفاع الموحوعي ما قصد به موى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من أقوال شاهدى الإثبات فهان المذال المتأخذ من الطعن يكون غير سديد .

الطعن رقم ٦٨٢٣ اسنة ٥٨ مكتب شي ١٠ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ٢١٧/٢/١٤

لما كان جدل الطاعن والتشكيك في إنقطاع الصلة بين طرب الحشيش المعنبوطة المبعة بمحضر الشوطة
 عن تلك المقدمة للنيابة والتي أجرى عليها التحليل إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوائي
 شهود الإثبات وفي عملية التحليل التي إطعانت إليها محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيــه أو مصادرتها.
 في عقيدتها في ذلك وهو من إطلاقاتها.

 ١) من المقرر أن وكلاء النابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة - حالياً اشامى العام - محتصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة الحكمة الكلية التي هم تابعون نما وهمذا الإعتصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة - حالياً المجامى العام - أو من يقون مقامه تفويضاً أصبح على النحو الممذى إستقر عليه العمل في حكم المقروض .

٣) من القور أنه ليس في القانون ما يوجب ذكر الإضعاص المكاني مقروناً ياصم وكيل النيابة مصدر الإذا بالتغيش. وإذ كان ما ألبته الحكم المطعون فيه يكفي في الرد على دفاع الطاعن في هذا الشان ولإعبار الإذن صحيحاً صادراً عن يملك إصداره، فإن ما يغيره الطاعن في هذا الحصوص يكون غير صديد.
٣) من المقور أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتغيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف عكمة الموضوع فمتى كانت المحكمة قد إقتمت بجدية الإسدالات التي بني عليها أمر التغيش وكفايتها لتصويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك فلا معقب عليها فيما إرائله لتعلقه بالموضوع لا بالقانون خاصة وأن شول التحريات لأكثر من شمعص لا يكشف بذلته عن عدم جديتها لأنه لا يمن ذاتهها.

ع) من المقرر أن الخطأ في إسم المطلوب تفتيشه لا يبطل الفتيش ما دام الشخص الذي حصل تفتيشمه هـو
 في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش, والمني فيه بالإسم الذي إشتهر به.

ه) من المقرر أن لمامور الضبط القضائي أن يستمين في إجراء الضبط والتقيش بمن يسرى مساعدته فيـه مـا
 دام يعمل تحت إشراف.

٣) من المقرر أن كل ما يشؤط لصحة النفيش الذي تجريه النياية أو تأذن في إجرائه في مسكن المنهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبيط القضائي قد علم من تجرياته وإصدادالاته أن جريات معينات – جناية أو جنعة – قد وقعت من شخص معين أو أن تكون هناك من الدالال والأمارات الكالية والشبهات المقبولة خند هذا الشخص بقدر يور تعرض النفيش طريته أو طرمة مسكنه في سبيل كشف إتصاله بقلك الجرية.

 لا من المقرر أن إجراءات التحريز إلى قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً، بل ترك الأمر في ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل.

٨) لما كان جدل الطاعن والتشكيك في إقطاع الصلة بين طرب الحشيش المصبوطة المبتة بمحضر الشسوطة عن تلك المقدمة للنبابة والهي أجرى عليها التحليل إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقموال شهود الإثبات وفي عملية التحليل التي إطمأنت إليها محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في عقيديتها في ذلك وهو من إطلاقاتها.

إلى كان ما يتعاه الطاهن من سؤال الشهود بالتحقيقات في غيشه لا يعدو أن يكون تعييباً للإجراءات
 السابقة على الماكمة وهو ما لا يصح أن يكون مبياً للطمن في اخكم.

١) من المقر أن تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يصب الحكم ما دامت الحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائطاً بما لا تساقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطووحة - لإن ما يثيره الطاعن من تناقض أقوال الشهود في شأن تخديد مكان الضبط لا يعدو في حقيقته المطوحة - لإن ما يثيره الطاعن من تناقض أقوال الشهود في شأن تخديد مكان الضبط لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى عما لا يجوز مصادرتها فيه لمدى عكمة النقض.

١٩) من القرر أن محكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ومتى أحدات بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأعملة بها، وكانت الحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفي كمل شبهة يتبرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد همماً من القضاء بالإدانة إستاداً إلى أدلة البيوت السائفة التي أوردها الحكم، وما دامت المحكمة - في الدعوى المائلة - قد إطمأنت في حدود ملطتها التقديرية إلى أقوال شهود الإلبات فلا تربب عليها إذا هي لم تعرض في حكمها إلى دفاع الطاعن الموضوعي.

الطعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٥

- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقلير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تزليه المنز التي تراها وتقليره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، كما أن لها أن تأخذ باقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق واغاكمة ولو تخالفت ما دامت قد أسست الإدانة في حكمها بما لا تناقض فيه حم ملقر ان للمحكمة أن تستبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقملاً للتيجة التي إنتهت إليها وأنه لا يشرط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً على الوقاقة المراد إثباتها بل يكلى أن يكون ثبوتها منه عمن طريق الإستناج مما للقدمات .

الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٧٦٥ يتاريخ ٧٢٠/٢/٢٠

هن القرر أنه بحسب الحكم كيما يستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المستدة إلى المتهمين ولا عليه أن يتعقيهما في كل جزئية من جونيات دفاعهما، لأن مضاد إلنفاته عنها أنه أطرحها.

الطعن رقم ٤٠٢٤ لسنة ٥٨ مكتب فتي ٤٠ صفحة رقم ٢٨٠ يتاريخ ٢/٢/٢٠

— من المقرر أنه لا يلزم في الأدلة التي يعول عليها الحكم أن ينبي كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكتمال إقتماع الحكمة أن يكون الدليل المذى لمي إكتمال إقتماع الحكمة مربعاً ومامتناتها إلى ما إنتهت إليه، كما لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل المذى تستند إليه المحمدة صريحاً ومباشراً في الدلالة على ما تستخلصه من جماع على الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها إلى ما تستخلصه من جماع العناص المطروحة بطريق الإستقرار والإستناج وكافة المكتات العقلية ما دام إستخلاصها سليماً لا يخدر ج عن الأقتماء العقلي والمنطلي .

— لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لظروف سبق الإصرار وكشف عن توافره في حق الطاعن بأمور منها " إعداده للسلاح الأبيض المضبوط والتوجه به إلى المجنى عليها واستدراجها إلى مكان الحادث "وكمان ما حصله الحكم له مأخله من شهادة الضابط التي لا نعى بصدهما بمخالفة الثابت بالأوراق فإن ما إستظهره الحكم للإستدلال على هذا الظرف من وقائع وأمارات كشف عنها هو تما يسوغ بمه هذا الاستخلاص ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له على.

الطعن رقع ٢٣٤ أسنة ٥٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٣٦٤ يتاريخ ١٩٨٩/٣/٨

من القرر أن الأصل في اغاكمات الجنائية هو إقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه، وكان القانون الجنسائي لم يجعل لإلميات جوانم النوريور طريقاً عاصاً، وكان لا يلزم أن تكون الأدلة التى إعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزيئات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متسافدة وصنها مجتمعة تتكون عقيدة الحكمة، ويكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها

المطعن وقع ٢٤٢٧ أمسلة ٥٨ مكتب فقى ٤٠ صفحة وقع ٤٠٠ يتتريخ ١٩٨٩/٣/١٦ إن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تاثيرها على مسئوليت الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالقصل فيها .

الطعن رقم ٣٤٤٣ لمدنة ٥٨ مكتب قدى . ٤ صفحة رقم ٤٠٩ يتاريخ ١٩٨٩/٢/١٦ لما كان القانون لا يمنع المحكمة من الأعمد برواية يقلها فسنحص عن آخر منى رأت أن تلك الأفوال قمد صدرت مند حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ~ فإن ما يثيره الطاعن في هذا يضحى ولا محل له.

الطعن رقم ١ ٢٩٠ لمسلة ٥٨ مكتب فقي ١٠ صفحة رقم ٢٩٠ يتزيخ ١٩٠٨ الم الم الم ١ الم اسراً موكولاً لما كان تقدير ما إذا كان المنهم مكرها أم محاراً فيما أقدم عليه من مقارفته للجرم المسند إليه اسراً موكولاً لم المن الموضوع يستخلصه من عناصر الدعوى في حدود سلطته الفلايرية بهلا معقب عليه ما دام استخلاصه سائعاً لا خطط فيه، وكان الحكم قد عرض لدفاع المطاعن الشائي في هذا الشان وأطرحه تأسيساً على أنه ليس إلا قولاً مرسلاً غير مؤيد بدليل وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ويكفى المرد على هذا الدفاع، فإن ما يؤيره الطاعن المسائف في هذا الصدد لا يكون له محل ولا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً الم الا يحدو أن يكون جدلاً

الطعن رقم ٢ ٢ ٣ المسلة ٥٨ مكتب فلمي ٤٠ صفحة رقم ٤٤ عائد يتم طاعا المحاصلة المسلمان المسلمان

في أي مرحلة من مواحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها، وكنان تتناقض وواية الشاهد في بمعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقوالـه إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ مكتب فتى ٥٠ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ٢٩٨٩/٣/٢

- الأصل أن الفيوبة المانعة من المستولية على مقتضى المادة ٢٠٣ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير عندرة تناولها الجاني قهراً عنه وعلى غير علم منه بحقيقة أمرها بحيث تنقده الشعور والإختيار في عمله وقت إرتكاب الفعل، وكان تقدير حالة المتهم وقت إرتكاب الجريمة في ما يتعملق بفقدان المشمور أو التمتع به، والفصل في إمتناع مستوليته تأسيساً على وجوده في حالة مسكر وقت الحادث أمراً يتعملق بوقائع الدعوى يقدره قاضي الموضوع دون معقب.

— إن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات محكمة الموضوع تستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الطروف وهذه العناصر لا تتنافر عقلاً مع ذلك الإستنتاج، وكمان الواضح من مدونات الحكم أنه إستظهر أن الضغينة التي دلل على قيامها تدليلاً سائفاً ولمدت في نفس الطماعن وزميله تما دفعهما إلى إرتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير فإن إستخلاصه لظروف سبق الإصوار يكون سليماً وصحيحاً في القانون.

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ مكتب فتي ٤٠ صفحة رقم ٤٦١ يتاريخ ١٩٨٩/٤/٣

- من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامهما على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفهما من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائماً مستنداً إلى أدلة مقبولة في الفقل والشطق ولها أصوفا في الأوراق.
- من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية للمحكمة الموضوع أن تلخت عن دليل النفي ولو جلت أوراق رسمية ما دام يفسح في العقل أن يكون غير ملتم مع الحقيقة التي ثبت لديها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى، ومن لم فإن ما ينيره الطاعن بأن الحاوية سلمت الأمين المغزن وقفلها وأختامها سليمة وأنسه لا يمدوز تحكن الجناة من فتحها لم إعادتها إلى الحالة التي كانت عليها من قبل وإن الثابت من عصرى الجدرة وفض الأحتام سلامة قفل وأعتنام الحاوية كل ذلك لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في تقدير الدليل وفي مسلطة عمكمة الموضوع في وزن عناصو الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة الموضوع في وزن عناصو الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة .

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٩٣٣ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢

٢) من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالنفتيش هو من المساتل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشوط شكلاً معيناً لإذن النفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان إسم المأذون بفتيشه كاملاً أو بصفته أو صناعت أو محمل إلحامته ولا بالمحقلة في إسم المشعود بالإذن .

٧) من القرر أن كل ما يشوط لمبحة التفتيش الذى تجربه النيابة أو تأذن في إجرائه في مسكن المنهم أو ما يتصل بشخصه هـ وأن يكون رجل الطبيط القضائي قمد علم من تجرياته واستدلالاته أن جريمة مين من تشخص ممين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر ما يور تعرض التفتيش خريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف إتصاله بخلك الجريمة .

٣) لا كانت المحكمة قد اقتصت بجدية الإستدلالات التي أسفرت عن أن الطاهن الشافي تحكن من جلب كمية من المجاد المحدوة من خارج البلاد وإنزالها على شاطئ البحو وأنه إنفق مع الطاعن الثالث ومتهم تحسسر - محكوم عليه غياياً - على المساهمة في إثام جريمة الجلب بنقل المخدرات من منطقة إنزالها إلى داخل البلاد وأن الأمر بالتغيش إلحًا صند لضبطهم حال نقلها بما مقهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقادفيها لا لعبط جريمة مستقبلة فإن ما أثبت الحكم الطعون فيه يكفى لإعبار الإذن صحيحاً صادراً لضبط جريمة والعم الفعل فرجحت نسبتها إلى المأذون بغتيشهم.

ع) من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعاً يكفى للرد عليمه إطمئنان
 إغكمة إلى وقو ع الضبط والتغنيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السائفة الهي أوردتها.

ه) من المقرر أن المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذا نصت على عدم جواز إستجواب المتهم أو مواجهته - في الجنايات -- إلا بعد دعوة محاميه للحصور إن وجد، قد إستخت من ذلك حالى الناسس والسرعة بسبب الحوف من حياع الأخلة، وإذ كان تقنير هذه السرعة مووكاً للمحقق تحت رقابة محكمة الموسوع فما دامت هي قد أقرته عليه للأصباب السائفة التي أوردتها - على النحو المتقدم - ودللت بها على توافر الحوف من حياع الأولة فلا يجوز للطاعين - من بعد - مصادرتها في عقيدتها أو مجادتها فيما أنهج كانت قد إنهه قدا فضلاً عنه رابعه الحكم تحق - من أنهج لم يزعموا أن أبحاء محاميهم كانت قد أعلن بالطريق الذي رابعه المادة ١٤٤ منافة الذكر - سواء يتقرير في قلم كساب المحكمة أو إلى مأمور السجن - وهو مناط الإستفادة من حكمها .

٢ من القرر أن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٧ لسنة ، ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصوراً على إستيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً، بل إنه يمند أيضاً إلى كل واقعة بتحقق بها نقل الجواهم المحدرة - ولو في نطاق ذلك الجال على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في المواد مسسن ٣ - ٣ التي رصد لها الشمارع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهم المخدرة وتصديرها، فإشتوط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنسح إلا للأنسخاص والجهات التي بينها بيان حصر وبالطريقة التي رمجها على سبيل الإلزام والوجوب فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن صحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لن يحل محله في عمله وإيجابه على مصلحة الجمارك في حالتي الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهسة، كما يسين من تصوص المواد التلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار يقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، أنه يقصد بالإقليم الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين جهورية مصر والدولة المتاخة وكذلبك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية، وضفتا قناة السهيس وشواطىء البحر ات التي تحر بها هذه القناة ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمر كي إلى مسافة غاتية عشر ميلاً بحرياً في البحار الخيطة به، أمام النطاق الدي فيحدد بقرار من وزير المائية وفقاً لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدد بقرار منه، وهو ما يتأدى إلى أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير إستيفاء الشروط التي نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهية الإدارية المنوط بها منحه بعد جلباً محظهراً .

لا من المقرر أنه لا يشوط لإعبار الجاني حائزاً لمادة عدوة أن يكون عرزاً مادياً للمادة المعدوة بل يكفى
 لإعباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولمو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمحدو
 شخصاً غيره.

٨/ لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقربات إذ نصت على أن يعير فاعلاً في الجريمة من يدعل في إرتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها فقيد دلت على أن الجريمة إذا تركب من عدة أفعال صواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لحظة تنفيذها فإن كل من تدخل في هذا التنفيد بقيار ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بقعله وحده بل تحت يفعل واحد أو أكثر محمن تدخلوا معم فيها متى وجدت لدى الجارى يقد الدخل تحقيقاً لفرض مشارك هو الفاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم لعلاً بدور في تنفيذها، وإذ كان الحكسم

المطعون فيه قد اثبت في منطق صانغ وتذليل مقيول أن الطاعين قد إنفقت كلمتهم على جلب المواد المخدرة وأن الطاعن الأول قد أسهم بدور في إتمام عملية الجلب طبقاً لحفلة تغيلها بأن كلف قائد السيارة الحاصة المملوكة له بتوصيل الطاعن والتهم... – اغكوم عليه غيابياً إلى منطقة إنزال المخدرات بشناطئ ميامي ليتمكنا من نقلها خارج الكابين وأن الطاعن الثاني قد إتفق مع المتهم... والطاعن الشالث على نقل المخدرات وحدد لها الشخص الذي سيقدم هما مفتاح الكابين ورتب على ذلك إسهامهما في إرتكاب جرعة جلب المخدر عاعبارهما فاعلين أصلين فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

ومن المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يتناف منا البيت – مسواء لهي محضور
 جلسة أو الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير .

١٠) من المقرر أن الطلب الذي لا يتجه إلى نفى الفعل الكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان القصود به إثارة الشهية في الدليل الذي إطمأت إليه الحكمة فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم الحكمة بإجابته ولما كانت محكمة الموضوع قد إطمأت إلى أقدوال شهود الإنبات وصحة تصويرهم للواقعة فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيلتها ولا محمل للنمى عليها لمدم إجابتها طلب الدفاع ضم دفاتر الأحوال الخاصة بغريق الضبط واضطر رقم ٤ أحوال الذي حدرده المدافع عن الطاعن المناش علي أثر منعه من حضور التحقيق .

١٩) من المفرر أن طلب المعاينة المسلمين لا يتجد إلى نضى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إستحالة حصول الواقعة كان مقطول المواقعة كان مقطوداً به إثارة الشبهة في الدليل الذي إطمأنت إليه انحكمة فإن مشل هذا الطلب يعد دفاعاً موجوعياً لا تلتزم انحكمة بإجابته .

١٩) من القرر أنه لا يعيب الحكم علو محيض الجلسة من إلبات دفاع الحصم كاملاً إذ كان عليه إن كان اليه إن كان يهمه تدويته أن يطلب صواحة إلباته في الحين, كما أن عليه إن إدعى أن المحكمة صادرت حقه في المدفاع قبل لقل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك، وأن يسجل عليها همله المخالفة في طلب مكوب قبل صدور الحكم وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقيض على أساس من تقمسيره في طلب عدم عليه وإثباته .

(١٣) الأصل أن من حق محكمة للوضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقساعها وأن تطرح ما يتاللها من صور أخوى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدان مقبولة في العقل والشعل وها أصلها في الأوراق وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقواهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حواما من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره

التقدير الذى تطمئن إليه، وأن التناقض بين أقوال الشهود – على فرض حصوله – لا يعيب الحكم مـــا دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقش فيه – كما هو الحال في الدعموى المطروحة – ومنى أخذت أشكمة باقوال الشهود فإن ذلك يفيد إطراحها جميع الإعتبارات النمى سباقها الدفاع لحملهــا على عدم الأخذ بها .

\$1) من القرر أن الإعواف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الإستدلال التي تملىك محكمة الموضوع كامل الحربة في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، وأن سلطتها مطلقة في الأحد بالقوال المنهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق وإن عمدل عنهما بعد ذلك مما داممت قمد إطمأنت إلى صدائها ومطابقتها للحقيقة والواقع .

٥١) لما كان الحكم قد حصل من أقوال المنهم... أن الطاعن الثاني قد إتفق معه ومع الطاعن الشالث على نقل كمية من السجائر من شاطئ ميامي، وكان ما حصله الحكم من ذلك على ما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً قداء الوجه من الطعن – يرتد إلى أصل ثابت في المحقيقات وهمو ما لا يمارى لهيه الطاعن الثاني – ثم عاد الحكم في مقام التدليل في ثبوت الواقعة في حق الطاعن الثاني وأسمتخلص أن هذا الإتفاق كان لنقل المخدرات إمستادا إلى الأدلة المسائفة التي أوردها، فإن هذا حسبه، ويضحى النعى على الحكم بدعوى الخطأ في الإصناد في غو محله.

١٩) لما كان ما يشره الطاعن الثالث بشأن عنظ الحكم فيما نسبه إلى النساهد... من أنه أثبت في محضر تحرياته وفي أقواله أن المنهم... قد إشتهر بإسم... في حين أن الثابت بهذا المخضر وتذك الأقوال أن إسم الشهرة يخص متهم آخر فمردود بأنه من قبيل الحظا لمادى البحث وأنه - بقرض صحته لم يكن له أثر في قيام الجريمة الني دانه بها. هذا إلى أنه لا مصلحة للطاعن المذكور في التمسك بهذا الحطأ ما دام أنه يتعلق بغيره من المنهمين .

(10) لما كان العلم بحقيقة الجواهر المعدوة هو من شتون عكمة الموضوع، وكان الحكم قسد عسرض لدفاع العاضين الأول والتالث بإنشاء هذا العلم لديهما ورد عليه بقوله " وحيث إله عن الدفاع من المجهمين ... " الطاعن الثالث " و... " الطاعن الأولى " بإنشاء العلم لديهما بأن المواد المزمع نقلها مخددات وإنما كانت الحكمة وقد إطمأنت إلى ما جاء بمحضر التحريبات وما يعلمان فقط بأنها كعبة من السجائر، ولما كانت الحكمة وقد إطمأنت إلى ما جاء بمحضر التحريبات وما قرء شهود الإلبات بأن المتهمين كانا يعلمان بأن المواد المنحدوات وأن هلين المتهمين تداخلا بأفعافها تسهيل نقل تلك للمخدرات لإتمام عملية الجلب فضيلاً عن المتهمين القرائر لرجال التنبط بجازتهم وإحرازهم للمواد المخدرة المضبوطة عند موجهتها بها عقب وهو أن المتهمين اقرار لرجال التنبط بجازتهم وإحرازهم للمواد المخدرة المضبوطة عند موجهتها بها عقب وهو ما تطمئن معه الحكمة الدى توافر القصد الجنائي لدى المتهمين " وإذ كان هلما المذى ساقته محكمة الموضوع ما تطمئن معه الحكمة الدى توافر القصد الجنائي لدى المتهمين " وإذ كان هلما المذى ساقته محكمة الموضوع ما تطمئن معه الحكمة الدى توافر القصد الجنائي لدى المتهمين " وإذ كان هلما المذى ساقته محكمة الموضوع المنائية علي المنائية عليهمين " وإذ كان هلما المؤدى ساقته محكمة الموضوع المنائية عليهمين " وإذ كان هلما المذى ساقته عكمة الموضوع المنائية علي المنائية عليهمين " وإذ كان هلما المذى ساقته عكمة الموضوع المنائية علي المنائية علي المنافرة المنائية علي توافر القصد الجنائي لدى المتهمين " وإذ كان هلما المذى ساقته عكمة الموضوع المنافرة المنائية على المنائية المنائية علي المنائية على المنائي

عن ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به إقتناعها بعلم الطاعنين بحقيقة الجواهر للضبوطة كافياً فمى السرد على دفاعهما فى هذا الحصوص وساتفاً فى الدلالة على توافر ذلك العلم فى حقهما توافراً فعلياً فسلا بجـوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها أمام محكمة الشقض .

1. ال كانت الفقرة الثانية من قانون حالات وإجراءات الطمن أمام عكمة النقض العسادر بالقانون رقم السنة 1.0 و قضها إذا تبين لها عما هو المستقد المنافع من تلقاء نفسها إذا تبين لها عما هو ثابت فيه أنه بنى على عائفة القانون أو على عطا في تطبيقه أو في تأويله، وكمانت جريسا جلم الجواهم ثابت فيه أنه بنى على عائفة القانون أو على عطا قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يعين معه وفق صحيح القانون تعطيق نصى الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من قانون المقربات والحكم عليهم بالعقوبة المفروة لجريمة الجلب ياعتبارها الجريمة المختلف هذه النظر وأوقع على المحكرم عليهم بالإضافة إلى المقوبة الأصلية المفروة كان الحكم المطمون فيه قد عائف هذا النظر وأوقع على المحكرم عليهم بالإضافة إلى المقوبة الأصلية المفروة لجريمة الجهرب الجمركي فإنه يكون قد أعطأ في تطبيق القانون بما لجريمة المحتجمة بالأضافة التكون عليه المقانون بما يوجب تصحيحه بإلاما أما تعني به من عقوبة التمويش الجمركي فإنه يكون قد أعطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضي به من عقوبة التمويش الجمركي.

الطعن رقم؟ ٢٤ / ١٤ المسلمة ٥٩ مكتب فقى ٤٠ صفحة رقم ١٩٩٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٧/١٧ العبرة في المحاكمات الجنالية هي بإلتناع قاحي الموخوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو بواءند.

الطعن رقم ٢ - ٥ المسئة ٥ م مكتب فقى ٤ صفحة رقم ١٣٦٩ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١ من المقرر بتغذيرها قاضى الموضوع قبلا من الفرر أن إلبات علاقة السبية في المواد الجنائية مسألة موضوعة ينفرد بتغذيرها قاضى الموضوع قبلا تجوز انجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد ألام قضاءه على أسباب تؤدى إلى ما إنتهى السبه وكان ما أثبت الحكم على علمه بعما على وأسمه فاحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريخية والتي أودت بجانه، يوفر في حق الطاعن إرتكابه فعلاً عمدياً إرتبط بحدوث الوفاة تلك إرتباط السبب بالسبب لأنه لمولا التنسرب بعصا على الرأس لما حدثت تلك الإصابة والتي أودت بجانه، فإن ما يزو الطاعن في هذه المتحرب بعصا على الرأس لما حدثت تلك

الطعن رقع، • • • • المسئمة • • مكتب تقنى • ٤ صفحة رقع ١٧٨٥ يتغريخ ١٩٨٩/١٢/٢١ من القرر أن نحكمة الموضوع أن تأخذ باقوال المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنها بعد ذلك منى إطمانت إلى صحبها ومطابقتها للحقيقة والواقع.

الطعن رقم ٤٤٠٢ المسنة ٥٩ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ١٧٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٨

من القرر أن وزن أقوال الشسهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع، كما وأن التناقض بين أقوال الشهود - بفرض قيامه - لا يعيب الحكم ما دام قسد إستخلص الإدانة من أقوافهم وستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن ما يغيره الطاعن في هذا النسأن لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعاً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٨١٩ لمنقة ٥٩ مكتب قتى ٥٠ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١

من القرر أن الأدلة في المواد الجنائية إلقاعية فللمحكمة أن تلنفت عن دليل النفي ولمو خلتم أوراق رسمية ما دام يصح في المقل أن يكون غير ملتم صع الحقيقة النمي إطمانت إليها من باقي الأدلة الفائمة في الدعوى، ومن ثم فبحسب المحكمة إن أقامت الأدلة على مقارفة هذا الطاعن للجريمة التي دين بها بما يحمل قضاء وهو ما يفيد ضمناً أنها لم تأخذ بدفاعه .

الطعن رقم ١٢٠٤ نسنة ٩٩ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٩٦١ يتاريخ ١٩٨٩/١١/١٤

لما كانت انحكمة قد إطمأنت إلى أن العبنة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها وإطمأنت كذلك إلى التيجة التي إنهي إلهها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فملا تشويب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ويكون ما أورده الحكم فيما تقلم كافياً وسائماً في المرد على ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص والذي لا يعدو في حقيقت أن يكون جدلاً موضوعاً في مسالة واقعهة يستقل قاضى الموضوع بحرية الطفير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها .

الطِّسْ رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٩ مكتب فتي ٥٠ صفحة رقم ٩١٧ يتاريخ ١٩٨٩/١١/٩

الطعن رقم ٢٠٤١ لسنَّة ٥٩ مكتب قني ١٠ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٠

من القرر أن مس حق المحكمة أن تستبط معقدها من أى دليل يطرح عليها ومن بينها محاضر جمع الإستدلالات فإن كل ما يثره الطاعن بشأن تحريات الشرطة واقوال شاهدى الإثبات وصورة الواقعة التسى أخذت بها المحكمة يكون محض جدل حول سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى تما لا تجوز إثارتيه أمام عكمة النقط.

الطعن رقم ٤٠٤ السنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ١٠٠١ يتاريخ ٢٠١/١١/٢٠

من القرر أن تقدير قيمة الإعراف الذي يصدر من النهم أثر إجراء باطل وتحديد مدى صلة الإعراف بهذا الإجراء وما ينتج عنه من شنون محكمة الموضوع تقدوه حسبما يتكشف فا من ظوف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متاثر فيها بهذا الإجراء حاز فنا الأخد بها وكانت الشكمة قدرت في حدود سلطتها القديرية أن إعبراف الطاعين أمام النيابية كنان دليلاً صستقلاً عن الإجراءات السابقة عليه ومنيت الصلة بها وإطمأت إلى أن هذا الإعراف سليم مما يشوبه فإنها تكون قلد مارست السلطة المخولة فا بغير معقب عليها وأو صبح ما يثوبه الطاعنون من أن إصحيحوابهم تم في حضرة ضابط الشرطة طالما إستظاهرت المحكمة أنه لم يصدر منه ولا حكماً.

الطعن رقم 4 - 22 لمسنة 9 0 مكتب فني - 2 صفحة رقم - 9 يتاريخ 14۸٩/١/١٧ من الغرر أن محكمة الموضوع لا تلتوع تحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها.

الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٩ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢

من القرر أن المحكمة غير مازمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأدر في تكوين عقيدتهما ومن المقرر أيضاً – أن الأدلة في المواد الجنائية إلفاعية، وللمحكمة أن تلفت عن دليل النفسي ولمو حملته أوراق رسمية ما دام يصبح في العقل أن يكون غير ملتم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها مع باقي الأدلة القائمــة فمي المدعري .

الطعن رقم ٢٧ ٥٥ السنة ٥٩ مكتب أني ٤٠ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٥

 ٩) لما كان الطاعنان السادس عشر وشهرته والسابعة عشر وإن قررا بالطعن بالنقض في المعاد إلا أنهما لم يودعا أسباء لطعنهما ثما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراعات الطعن أمام محكمة القش. ٧) لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن جريمة عرض الرضوة المؤشمة بنص المادة ٩٠ مكرراً من قانون المعقوبات هي من بين الجوائم الهي تضمنها أمر الإحالة الصادر من النيابة العامة، نما يجمل الإحتصاص بنظر المدعوى معقوداً شحكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها يحكم إرتباط هذه الحريمة بيفوها من الجرائم المرفوعة عنها الدعوى، وإذ أمرت النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى هذه المحكمة - ثما لا يحارى فيه الطاعن الأول - فإن الحكم المطعون فيه يكون في حقيقة الأمر صادراً منها ولا يعدو ما ورد بمحقير الجلسة أو دياجة الحكم من أنهما صادران من محكمة جنايات دمنهور وأمن المدولة العليا أن يكون عطا مادياً لا يثال من سلامته.

 (قي القور أن واجب المحامى يقضى عليه بالإصتمرار في الوقوف إلى جانب موكله حتى إنتهاء المحاكسة فإذا تفيب المحامى بإعتباره لأى سبب كان عن الحضور مح المتهم فللمحكمة قانوناً أن تستمر في نظر الدعوى في غيابه.

٤) من المقرر أن الشارع إذ عاقب في المادة ٣٣ من الفانون وقع ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شان مكافحة الموادة المخدرة وتنظيم إستعمافه والإنجار فيها على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدرة في الأصل هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوطاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجمالب قد أوستورده لحساب فيسه أو حساب غيره متى تجاوز بفعله الحقد الجمركي قصداً من الشمارع إلى القضاع على إنتشار المخدرات في المجتمع المدولة، وإذ كان أوستيراد المؤاد المخدرة لا يعدو في واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالفق عبر الحدود إلى داخل أراضي الجمهورية فهبو في مدنوله القانون الدقيق ينطوي عضمناً على عنصر الحيازة إلى جالب دلائده الظاهرة عليها، وكان لا يشوط لاعتباز الجاني حائزاً للدخة عددة أن يكون عرزاً مادياً لها بل يكفي لإعتباره كلمك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها وأو لم تكمن في حيازته الملادية أو كان اغرز شخصاً غيى الايعتبر فاعلاً في الملائدة أو كان اغرز شخصاً غيى ال يعتبر فاعلاً في الملائدة أو كان اغرز شخصاً غيى الايعتبر الماكونة لها المحدد المنا ما المرائدة على أن يعتبر فاعلاً على من المرائدة أو التمان المحدد المائل من المرائدة أو تعلق أطفة تنفيذها فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقد المنا معه في القداع المبدة واسهم فصلاً والمها قد المينة وأسهم فصلاً والم إلى المنية أما.

ه) لما كان الحكم المشعون فيه وإن أشار في تحصيله لأقوال الشاهد إلى قيامه بيعض التمسجيلات إلى
 كان الشاهد الأول ... طرفاً فيها إلا أنه لم يورد مضمون تلك التمسجيلات أو يعول على ثمة معلومات

مستفاة منها وإنما إعتمد في هذا الشأن على ما حصله من أقبوال للشاهد نقالاً عن الشاهد الأول للذكور تما تنحسر معه عن الحكم في هذا الصدد رعوى التناقش في النسيب.

٢- لما كان الطاعنان لا يدعوان أنهما طلبا من الحكمة إستدعاء الرائد أناقشته في الأمر فليس
 أحسسا - من بعد - النعي عليها قودها عن إجراء تحقيق لم يطلباه منها.

 ٧) من المقرر أنه لا صفة لفير من وقع في حقه الإجراء أن يدفع ببطلانه ولـو كـان يستفيد منه الأن تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه.

٨) لما كان منى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عين جواتم جلب غديد وعرض رشوة وتهريب جمري والإشتراك في إنشاق جناتي الفرض منه إرتكاب هذه الجزائم قد شابه القصور في المسيب، ذلك أنه لم يين صفة مصدر الطلب برفع الدعوى الجنائية عن جرعة النهرب الجمري. وحيث إن منمى الطاعن المؤسس على هذا السبب وحده مردود بأن اخكم اعمل في حقه المادة ٣٣ من قانون المقديات ولم يقض عليه بفير العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي دانمه عنها وهي جرعة جلب المخدر فحلا تكون له مصلحة في النمي على الحكم بالنسبة لجرعة النهريب الجمركي طائلًا لم يوقع عليه أية عقوبة عنها أصلة كان أه تكميلية.

٩) لما كان الحكم قد أقام قضاءه بإشراك الطاهين في جرائم جلب المخدر وتهريه من الجمارك وعرض الرشوة على مند من أنهما إنفقا مع الطاعين الغلالية الأول على جلب مواد مخدة وتهريها إلى داخل البلاد من المنطقة التي يتولى الشاهد الأول حواستها في مقابل رشوة هذا الأخبر، وقبل الحكم على قيام هذا الإشعراك على تشاهد هذا الإشعراك على تقابل المنطقة التي يتولى الشاهد المنطقة التي يتولى الفاحتين بالشاهد السالف لحساب الطاعتين الفائلة الأول وما صدر منهما في هذه اللقاعات من تشجيع وإشراء للشاهد بقصد حمله على قبول معاونة هؤلاء الأخبرين في جلب المواد المخدوة عن طريق منطقة حواسته مقابل الموقع التي يعرضونها عليه، وإذ أثبت الحكم في تثليل سائغ وقوع تلك الجرائم تتبعة لهذا الإصواك وأن جرية الجلب التي تم ضبطها كانت تحرة له ولم تكن وليدة الإنقاق الجنائي الإخرائي الشهود وسائر المساصر المطروحة من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقرال الشهود وسائر المساصر المطروحة أمامها على بساط البحث العمورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يكانها من صود أخرى ما دام إستخلاصها سائماً مستذاً إلى أدلة مقولة في الدقار والمنطق.

19) من القرر أنه لا يعيب الحكم إيراده أقبوالاً متعارضية للشبهود المُحتلفين ما دام قند إستخلص منها صورة الواقعة التي إعتيقتها بما لا تناقص فيه.

١٢) من القور أن للمحكمة أن تجزى أقوال الشاهد وتأخذ بما تطمئن إليه منها وتطرح ما عداه.

١٣) من القرر أن الإشتراك في الجريمة بطريق الإتفاق يتحقىق بإتحاد نيـة أطرافه علمي إرتكـاب جريمـة أو جرائم معينة مني كان وقوعها ثمرة فـذا الإتفاق.

31) من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آحم متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى وأن لها وزن أقوال الشهود والتعويس عليها مهما وجه إليها من مطاعن، ومتى أخملت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيمد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي صاقها الدفاع خملها على عدم الأخذ بها.

١٥ من القرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق
 رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في
 المدع ي.

١٩ لما كان الجلب بطبيعته وعلى ما هو مقور فى قضاء هذه انحكمة - لا يقبل تفاوت القصود فبلا بملزم الحكم أن يتحدث عن القصد فى هذه الجريمة على إستقلال إلا إذا كنان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخص أو دفع المتهم بقيام قصد التصاطى لديه أو لـدى من نقبل المحملو لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملايساتها يشهد له.

١٧) من القرر أن تقدير الأدلة من إطلاقات محكمة الموضوع فلها كامل الحرية في الأصد بماقوال الشهود وإعوافات المتهود وإعوافات المتهود المعتبية ومطابقتها للمتهزة من المتهدين منى إطمالت إلى صحتها ومطابقتها للمحقيقة والواقع، وأن التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين – بفرض قيامه – لا يعيب الحكم ما دامت المكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائماً لا تناقض فيه.

14) من المقور أن من حق محكمة الموجوع أن تأخذ بما تطعين إليه من أقوال الشهود في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخسر دون أن يعد هـلما تناقضاً يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها وما دام يصح في المقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقوائه وغير صادقاً في ناحية أخرى.

١٩ أنا كانت انحكمة لا تلتزم بمتابعة المنهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والبود على ذلك ما دام الحكم.

٧) من القرر أن تعارض المسلحة في الدفاع يقتضى أن يكون لكل متهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع
 المتهم الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يتوافع عنهما هماً. أما إذا إلنزم كل من المتهمين جانب الإنكار
 ولم يتبادلوا الإنهام - كالحال في هذه الدعوى - فلا محل للقول بقيام المتعارض بينهم.

٢٩ من المقرر أن الإعتراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصراً صن عناصر الدعوى التي تملك عكمة الموضوع كامل الحربية في تقدير صحته ومطابقته للحقيقة والواقع، فإن ما يشيره الطاعنون بهمذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول تقدير الحكمة للأدلة القائمة في الدعوى مما تستقل به ولا يجوز معاودة التصدي له أمام محكمة القفض.

٧٧ الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة – وهى اللغة العربية – ما لم يتعذر على إحدى سلطتى التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الإستعانة بوسيط يقوم بالنوجمة أو يطلب منها
المتهم ذلك ويكون طلبه عناضعاً لتقديرها.

٧٣) من المقرر أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً
 تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حدماً العمل على تنفيذه صوناً فداه الحقوق.

٢٤) من المقرر أن مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٣ السنة ١٩٦٠ المذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شسركاء والمبادرين بالإبلاغ قميل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلاً إلى ضبط الجناة.

٥ ٣) لما "كانت المادة ٣٧ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه " لا يعتد في تقدير من الحدث بغير ونيقة رسمية فإذا ثبت علم وجودها تقدر صنه بواسطة خمير" وكان مناط رسمية الورقة وفق المادة ٩٠ من قانون الإنبات رقم ٥٧ لسنسة الورقة وفق المادة ٩٠ من قانون الإنبات رقم ٥٧ لسنسة الرسمية، ويقصد به في هذا الحصوص شخص تعبته الدولة المصية لإجراء عمل من الأعمال المعلقة بالدمية الرسمية، ويقصد به في هذا الحصوص شخص تعبته الدولة المصرية لإجراء عمل من الأعمال المعلقة المادية لا مر من أوامرها أجرته على ذلك أو ثم تزجره، ومن ثم فإن الخررات التي قلمها الطاعن العالم سواء عكمة الموضوع أو غلمه المحكمة - عكمة القض - بشأن تاريخ ميلاده والمسوب صدورها إلى المجلمة للإمر التصابق من جانب السلطات المصرية على أعتام وتوقيعات المسولين باخارجية اللبنانية التي يغير من الأمر التصابق من جانب السلطات المصرية على أحتام وتوقيعات المسولين باخارجية اللبنانية التي مهرت بها هذه المروات، إذ ليس من شأن ذلك أن يغير من طبحتها أو يعنفي صفة الرسمية على قصواها طلما أن تدخل الموظفين المصريين لم يتصل بالبيانات الواردة فيها سواء التحقق من صحتها أم المرافقة عليها أم المرافقة عليها أم المرافقة عليها أم المرافقة عليها أم المواحدة.

٢٦) الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولاً على ما
 يكشف من أمر واقع.

(١٧) لما كامت المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الأخيرة على أله * إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إختصاص محاكم من درجية واحدة وكانت مرتبطة تحال جميهها بامر إحالة واحد إلى اغكمة المجتمعة مكانا بإحداها *، والقصود بالجوائم المرتبطة هي تلك التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون المقويات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقيع عدة جرائم لفوض واحد وتكون مرتبطة بمعتبها بحيث لا تقبل التجزئة ويستوى الحال لو وقعت إحدى هذه الجرائم من عدة اشخاص إرتكب واحد منهم أو أكثر الجرية التي توجد حالة الإرتباط.

٧٨) من القرر أنه يعمين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، وكان الطاهمان لم يفصحا عن أوجه التعارض والخلاف بين أقوال شاهدى الإلبات التي عول الحكم عليها في إدانتهما، فإن ما يثيرانمه في هدا. الصدد لا يكون مقبه لاً.

٢٩) من القرر أن القانون لا يمنع الحكمة من الأخل برواية منقولة متى تبينت صحتها، واقتعمت بصدورها. عمن نقلت عنه، فإنه لا تحل لتعييب الحكم في هذا الصدد.

 ٣٠ من القرر أنه لا يشوط لتكوين جريمة الإنشاق الجدائي المتصوص عليها في الحادة ٨٤ من قانون العقوبات أكثر من إتحاد إرادة شخصين أو آكثر على إرتكاب جناية أو جنحية سواء كانت معينة أو غير معبة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لإرتكابها صواء وقعت الجريمة المقصودة بالإنفاق أو لم تقع.

الطعن رقم £ 109 لمسئة 79 مكتب فتى 11 صفحة رقم 122 بتنويخ • 191،/0/1 تقدير الدل المستمد من إعواف المتهم موكول إلى محكمة الموضوع فعتى إطمالت إلى، وكنان نصاً في إقواف المتهم المركزية فلا معقب عليها في ذلك .

الطعن رقم ۲۰۳۷ لمدنة ۲۹ مكتب فني ۱۱ صفحة رقم ۱۱ يتاريخ ۱۹۲۰/۱/٤ غكمة الموضوع أن تجوم بما لم يجوم به الطبيب الشرعي في تقويره، متى كسانت وقاتع الدعوى قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها .

الطعن رقم ٩٢٦٣ لمنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٦٧ ١٩٦٠ لا تلزم محكمة التي لم تأخذ هي بها، لا تلزم محكمة الموضوع بأن تفحص الحساب بفسها، أو أن تناقش الخبير في النبيجة التي لم تأخذ هي بها، ما دام أنها لم تجد من طروف الدعوى، وملابساتها ما يدعو إلى هذا الإجراء .

الطعن رقم ٢٩٦٦ لمسلة ٣٠ مكتب فتى ١١ صفحة رقم ٧٨٧ بتلويخ ١٩٦٠/١١/١ لا سبل إلى مصادرة محكمة الموضوع فى إقتناعها بالأدلة النبى إطمأنت إليهما ومن حقها الأخذ بهما فمى تكوين عفيدتها بشأن إثبات نوع السلاح وصلاحيته للإستعمال، سواء فمى ذلك أن يكون تقرير فحص السلاح المضبوط تقريراً فتيا، أو محضواً حوره مأمور الضبط القضائي الذي تولى فحسص السلاح مع لجنة شكك فذا الغرض.

الطعن رقم ١٤٧١ لمسنة ٣٠ مكتب غنى ١٢ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٨

تقدير آراء الحبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعواضات مرجمه إلى عكمة الموضوع، كما أن ننب خبير في الدعوى لا يسلبها صلطتها في تقدير وقاتمها وما قام فيها من أولة البوت، وكذلك فلها وهي تقضي في المدعوى أن ترجح بين أقوال الحبراء المتعارضة – وقد سلكت الحكمة في مسيل تحقيق ما أبداه الدفاع إسيضاح العليب الشرعي الذي أجرى الصفة الشريحية، وإستدت إلى أبه للأسباب الفنية التي ابداها – وهو من حقها ما دام أن تكيف الواقع الذي شهد به الحبير وترتيب آثاره في الدعوى هو من خصائص قاضي الموضوع الذي له أن يسلك إليه ما يراه مؤدياً إلى فهم الواقع ومتى تم لمه ذلك فملا يصح قانونا أن يصادر في إنشاعه وعقيدته بطلب مزيد من التحقيقات في الدعوى – كما كان ذلك، فإن ما يقوله الطاعن من إخلال الحكم المطمون فيه بحقه في الدفاع لعدم إجابة طلبه الحاص بدعوة كبور الأطباء الشرعين ليقوم بالرجيح بين التقرير الطي الشرعي والتقرير الإستشاري – لا يكون له أماس .

الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/١٤

- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستمد معتقدها من كافة العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث وأن البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه إقتماع القماضي دون غمره من الأجمزاء الحارجة عن سياق هذا الإقتماع، ومني تقرر ذلك، وكان الحكم قمد عول في الإدائمة على أقوال شهود الإثبات الذين أورد مؤدى شهادتهم، فإنه لا يضير الحكم أن يشير وهو في معرض تحصيله لواقمة الدعموى إلى أنه تبين هذه الواقمة من أوراق الذعوى وسماع الشهود إلياتاً ونفياً وثما دار بالجلسة.

— للمحكمة حرية تكوين عقيدتها ثا ترتاح إليه من أقوال الشهود، ومن لسم فهي لا تلعزم بإيراد مؤدى الأدانة التي تستند إليها في الإدانة حتى يتعتبع وجه إستدلال الحكم بها – أما أقوال شهود النفس الذبين لا تأخذ بهم فلا يلزم أن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أعلما بها أو الرد على ما شهدوا به ويكفي أن يكون مستفاداً من الحكم أنها لم تجد في أقواهم ما تطمئن إلى صحته – بل إن اققضاء بالإدانة لأدلة اللبوت التي أور دتها المحكمة ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شهود النفي وأنها لم تطمئن لأقواهم فأطرحتها .

الطعن رقم ۲۰۰۷ نمسلة ۵۳ مكتب فقى ۳۱ صفحة رقم ۲۲۳ يقاريخ ۱۹۸۰/۲/۱۲ من القرر أنه يكفى فى اغاكمات الجنالية أن تشكك محكمة الموجوع فى صححة إسناد التهمة إلى المنهم لكى تقضى له بالبراءة، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما تطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محمت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة البوت التي قام عليهما الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فوجحت دفاع المتهم أو داخلتها الربية في عناصر الإنبات.

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٣ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقع ٣٨ بتاريخ ١٩٨٥/١/١

لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقواهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه. وإذ كان الحكم المطعون فيه أورد فى أسبابه على نحو ما مسبق بيائه الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما إستقرت في يقين المحكمة وكانت الأسباب التى عول عليها فى هذا الحصوص لها أصلها الثابت فى الأوراق وبما لا تنازع فيه الطاعنة ثم رتب على تلك المعورة وما يشمير إليه تواريخ تعاقب الأحداث قضاءه بالمراءة فى إستدلال سائغ يقوم إسمنتاج عقلمى مقبول فإن ما تشيره الطاعنة من أن الحكم أقام قضاءه بالمراءة على أدلة لا ترضح لها الوقائع لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً فى حق محكمة الموضوع فى إستخلاص صورة الواقعة من مصادرها المناحمة فى الأوراق وتقدير الأدلة القائمة فى الدعوى وفقاً لما تراه وهى أمور لا تجوز مصادارتها فيها لدى محكمة الشيش.

الطعن رقم ٩٢٨ أمنية ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٧

من المقرر أنه يكفى أن يتشكك القاضى في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى لمه بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الطاهر من الحكم أنمه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة.

الطعن رقم ۲۹۹۱ لمسنة ٤٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٩٠ يتاريخ ٢١/١/١/١

لما كنا ما يغيره الطاعنون بشأن مستولية أعربين من المتجمهرين عن الحادث، مودوداً بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة بها مما لا تفتزمه المحكمة بالتعرض له أو السود علمه إستقلالاً إكتفاء بادلة الثبوت القائمة في المدعوى التي محلصت منها في منطق صليم وتدليل مقبول على أن الطاعنين وحدهم هم المدين إرتكبوا الحادث.

الطعن رقم ٢٩٩٧ لمنة ع٠٥ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ٥/٢/٥٨٥

من المقرر قانوناً أن الطبس صفة تـــلازم الجريمة ذاتها لا شــنخص مرتكبها مما يبــــح للمأمور الـــدى شــاهـــ وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجرى تفتيشه بقور إذن من اليابة المامــــة، ولئن كان تقدير الظروف التي تلابس الجريمة وتحيط بها وقت إرتكابها ومدى كفايتهـــا لقيام حالـــة العلبس أمراً موكولاً إلى محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط أن تكون الأسباب والإعتبارات التي تبنى عليها إلحكية تقديرها صاخة لأن تؤدى إلى التنبيجة التي إنتهت إليها.

الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢٦٤ يتاريخ ١٩٨٥/٢/١٨

لما كانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي بإقتناع القاضي من جميع عناصر الدعوى المطروحة امامه فلا يصح مطالبته بالأعذ بدليل دون آخر، فإن ما يثيره الطاعن بطحه لا يعدو أن يكون جـدلاً موضوعيـاً فمى تقدير الدليل وفي صلطة المحكمة في إصنباط معتقدها، ثما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ٣٠٦ يتاريخ ٢٢/٢/١٨٥

من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته والتعريل على قوله مهما وجمه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها واتقدير الذي تطمعن إليه دون رقابة شحكمة القض عليها في ذلك، ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن في هذا المصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في حق محكمة الموضوع في تقديم الدليل تما لا يجبوز إثارته أمام محكمة النقد.

الطعن رقم ٤٧٨٨ لمنة ٤٥ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٣

تقدير الأدلة بانسبة إلى كل متهم هو من إختصاص بحكة الموضوع وحدها وهى حرة في تكرين عقيدتها حسب تقديرها وإطمئناتها إليها بالنسبة إلى متهم وعلم إطمئناتها إلى ذات الأدلة بالنسبة لمنهم آخر، وإذ كانت انحكمة والمماثن إلى أقوال المطعون ضده الأول – التي تأيدت بضبط المطعون ضده الثاني محارج ميناء السويس في المكان الذي عينه المطعون ضده الأول – وأعدت بصهوره المواقعة بالنسبة له وحده دون المطعون ضده الموابع الذي قضت يواعده، فإن ذلك من إطلاقاتها لما ها من حق تجزئة أقوال المهم فتأخذ منها بما قطمئن إليه وعطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى فضلاً عما أوردته – بما لا تمارى فيه النباية الطاعة في هذا الصدد جدلاً موضوعاً في تقدير الدليل، وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها وهو ما لا يجوز أثارته أو الحوض فيه أمام محكمة التقش.

الطعن رقم ٤٧٩٤ لسنة ٥٤ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٤

لما كان التناقش في أقوال الشهود بفوش وجوده لا يعيب الحكيم ما دام قد إسستخلص الإدالية من أقوالهم استخلاصاً ساتفاً عا لا تعاقش فيه إذ أن وزن أقبال الشهود وتعويسا القضاء عليها مهما وجه إليها من

الطعن رقم ١٩٨٠ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢١

من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر الصاصر المطروحة أمامها على
 بساط ألبحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها ما دام إستخلاصها سائفاً منفقاً
 مع العقل والمنطق.

— الأصل في الحاكمات الجنائية هو إقتاع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه، ولما كان القنانون الجنائي لم يجمل الإثبات جرائم النزوير طريقاً خاصاً، وكان لا يشوط أن تكون الأدلة التي إعتمد عليها الحكم بحيث ينهئ كل دليل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تنكون عقيدة المحكمة.

من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من إختصاص محكمة الموضوع وهى حوة في تكويس
 إعقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة وإطمئناتها إليها بالنسبة إلى منهم وعدم إطمئنانها إلى ذات الأدلة
 بالنسبة إلى متهم أغر.

الطعن رقم ٤٩٠٤ نسنة ٥٤ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ٢٧٣ يتاريخ ٢٠/١/٨٥٠

غكمة الموضوع أن تستمد التناعها ثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هدا الدليل لم مأخذه الموضوع أن تستمد التناول الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القعناء على أقواهم مهما وجه إليهما من مطاعن وحام حوفا من شبهات، كل ذلك مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقع ٢١٤٦ أسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقع ٢١٤ يتاريخ ٢/٩/٥/٢

من القرر أن مقاد أخذ المحكمة بما أخذت به من أقوال الشهود إنها إطمأنت إلى صحنه وأطرحت مــا مــاقه الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الدليل إنما هــو من إطلاقات محكمة المرضوع فلا تجوز مصادرتها أو مجادلتها أمـام محكمة النقض فيمــا إطمأنت إليه تمـا يدعــل في مــلطتها القديرية .

الطعن رقم ٧٢١٧ لمسنة ٤٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ٣/١٥/٣/١٧

— غكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد إنساعها ببوت الجرية من أى دليل تطمئن إليه طالما أن قالما الدليل مأخذه الصحيح في الأوراق وأن تحصل أفوال الشاهد وتقهم سياقها وتستشف مرامها ما دامت فيما تحصل إلا تحرف الشهادة عن مضمونها ولا يشترط الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد إلبانها بأكملها وبجميع تفاصليها على وجد دقيق، بل يكفى أن يكون من شان تلك الشهادة أن تودى إلى همله الحقيقة بإستناج صائة تجربة تحكمة الموضوع يتلايم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الإلبات الأخرى المطروحة أمامها. ومن ثم فإن منازعة الطاعن في القدوة التدليلية الأقوال الشاهد . . على النحو الذي الماره طعنه لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعاً في تقدير ادلة الدعوى ثما لا تجوز إثارته أمام محكمة الشعو.

— من المقدر أنه لا يشتوط في الدليل في الواد الجنائية أن يكون صريحاً ودالا مباشرة على الواقعة المواد إثباتها بل يكفي أن يكون إستخلاص ثبوتها منه عن طريق الإستناج تما يتكشف من الظروف والقرالين وترتب التنائج على المقدمات، وإذ كان ما أورده الحكم — على اننجو المقدم بيائه — يؤدى إلى ما رتبه عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن بخفية نبات الخشخاص المؤروع بحقله توافراً لعلياً ويسوغ به إطراح دفاع الطاعن في هذا الحموص ويتحقق به القصد الجنائي لجريمة الزراعة التي دين بها كما هي معوفة به في القانون.

الطعن رقم ٤٤٤٤ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٣٦٦ يتاريخ ٣/١١/١/٩/٥١

لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القطاء على أقواضم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك موجعه إلى عمكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراما وتقدره التقدير المذى تطمئن إليه، ولها أن تاحد بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وسين المنهم خصومة قائمة، كما أن لها أن تأخذ برواية يتقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى.

الطعن رقم ٧٤٤٧ لمنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ٣/٤/١٩٨٠

وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلته المتولة الدى تراها ونقدره التقدير المذى تطمئن إليه بغير معقب، ومنى أعملت باقوال الشاهد دل ذلك على إطراحها جميع الإعتبارات الدى مساقها الدفاع خملها على عدم الأعمد بها.

الطعن رقم ٨١ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ٢١/٣/٢١/

لما كان محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتفرير الحبير النسدب فيهما ما دامست قد إطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل.
 من المقرر أن محكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود المختلفة وتطرح أقوال من لا تتق به ولا تطمئن إلى صحة روايته وهمي إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة بيان الملذ لأن الأمر موجعه إلى إقتاعها وحدها.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٥ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ٣٤٣ يتاريخ ٧/٥/١٩٨٥

من حتى محكمة الموضوع أن تركن في صبيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق الذعوى وترتيب الحقائق الذين المتعلقة بها إلى ما تستخلصه من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة عليها دون أن تقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بلواتهم أو بالأدلة المباشرة إذ أنه لا يشوط أن تكون الأدلة الني أعتمد عليها الحكم بحيث يدى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزيئات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية متسائدة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فيلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقبته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكتمال إقتاع المحكمة واطمئتانها إلى ما إنهت إليه.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٥ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ٣١٥ يتاريخ ٢٩/٥/٢/٨

لما كان تقذير قيام القصد الجنائي أو عدم قيامه من ظروف الدعوى يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها عمكمة الموضوع بغير معقب وكان ما أثبتته الحكم على ما تقدم ذكره من أن إستغلال المنهم الأول لدعارة الساقطات وعمارسة المنهمة الحامسة للدعارة كان معلوماً للطاعن تما قرره المنهم الأول والمنهمة الحامسة وما قرره الطاعن في محضر الضبط فإن هذا الذي أورده الحكم يعد سائفاً الإستظهار تحقق القصد الجنمائي لمدى الطاعن في الجريقة التي دائم يها ويكون منعاه في هذا الحصوص على غير أساس.

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ٦١/٥/٥/١٦

 لا كان من القرر أن وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليهما مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى
 عُكمة المرضوع دون معقب وأن أخذها بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع خملها على عدم الأخد بها، وإذ كان ما أثاره الطاعن من تشكيك في أقوال وكيل النيابة المفقل وخبيرة الممل الكيماوى اللذين سمتهما المحكمة شاهدين في الدعوى لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً من انحكمة لأن الرد يستفاد من أدلة النيوت التي أوردتهما قبان صا يتماه الطاعر. بهذا الوجه يكون غير صديد.

— إن الحكمة لا تلترم بإجابة طلب إعادة تحليل المادة المسبوطة ما دامت الواقعة قد وصحت لديها ويكون جدل الطاعن والتشكيك في إنقطاع الصلة بين المادة المتعدوة المقدمة للنبابة والتسى أجرى عليها التحليل بدعوى إختلاف ما رصدته النبابة من وزن الهيئة عند التحريز مع ما ثبت في تقدير الدليل المستمد من عملية الطبط والتحريز وفي عملية التحليل التي إطمالت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها في تقدير الدليل وهو من إطلاقتها.

الطعن رقم ١١٥ لمنة ٥٥ مكتب فتى ٣٦ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٧

من المقرر أنه وإن كان يكفى أن يشكك القاضى في ثيوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة إلا أن حد
 ذلك يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصرة وألم بادلتها وخلا حكمها من عيوب النسبيب .

من المقرر أنه وإن كان عُكمة الوضوع أن تون أقوال الشاهد وتقدوها التقدير الذى تطمئن إليه إلا أنه
 منى أفصحت اعْكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن عُكمة التقض أن تراقب
 ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى التيجية التي خلصت إليها.

الطعن رقم ١٤٤ نسنة ٥٥ مكتب فتي ٢٦ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٥

من القرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من إختصاص محكمة الموضوع وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها لنلك الأدلة وإطعنتانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم إطعنتانها بالنسبة إلى الأدلة ذاتها في حق متهم آخر.

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٥٥٨ يتاريخ ٢١/٤/١١/

لل كانت المحكمة قد إستندت إلى تقرير اللجنة الفنية للتندية وأطرحت في حدود سلطتها الطغيرية تقرير
 الجير الإستشاري فإنه لا يجوز مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض وهي غير مازمة بأن ترد إستقلالاً على هذا النقرير الذي لم تأخذ به.

لا كانت المحكمة غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى ما طلبه من ندب خبير آخر في الدعوى ما دامت الواقصة
 قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها إتخاذ هذا الإجراء. وكمان الحكم قمد أورد – بنماء على النقارير
 الطبية إصابات المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ وإنها أدت إلى وفاتهم بإصفكسيا الردم .

الطعن رقم ٨٨٤ لمسئة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٣١ يتاريخ ٩/٥/٥/٩

إن تقرير رضاء النزوج بزنما زوجته أو إنتفائه أمراً موكولاً إلى قماضى الموضوع يستخلصه من عنـاصو الدعوى فى صدور سلطته التقديرية بلا معقب عليه ما دام إستخلاصه ساتفاً يؤدى إلى ما إنتهى إليه وكــان ما أثبته الحكم فيما تقدم سائفاً وكافياً ليمبرير ما إنتهى إليه من نفى رضاء الزوج بزنا زوجته وما رئــب علميــه من رفض الدفاع بــقوط حقم فى طلب محاكمتهما.

الطعن رقم ٨٩٠ لمنلة ٥٥ مكتب فتى ٣٦ صفحة رقم ٦٩٩ يتاريخ ١٩/٥/٥/١٦

من القرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل منهم هو من إختصاص محكمة الموضوع وحدها وأنها حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئناتها إليها بالنسبة إلى منهم وعدم إطمئنانهما إلى ذات الأدلة بالنسبة لمنهم آخر، وإذ كانت انحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شهود الإنبات وأحمدت بصويرهم للواقعة بالنسبة للطاعين الأول والثاني دون المنهمين الآخرين الللين قضت براءتهما، فإن ما يتره الطاعن في هذا الشان لا يُخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الوضوع في وزن عناصر الدعوى واستباط معقدها وهو ما لا يجوز إثارته أو الحوض فيه لدى عكمة القضي.

الطِعن رقم ٨٩٣ نسلة ٥٥ مكتب قتى ٣٦ صفحة رقم ٦٦٢ يتاريخ ١٩٨٥/٥/١

ان محكمة الموضوع لا تلتزم بإستدعاء الطبيب الذى وضع التقرير أو كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته مـــا
دام أن الواقعة قمد وضحت لديها ولم توى من جانبها حاجة إلى إتخاذ هلما الإجراء، أو كــان الأمــر المطلوب
تحقيقه غير منتج في الدعوى، وما دام أن إستادها إلى الرأى الذى إنتهى إليــه الحبــو، هـــو إســـتناد مسلمم لا
يجافى المنطق والقانون.

- الأصل أن مُحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به اخبر في تقريره. من كانت وقائع الدعوى قــد أبــدت ذلك عندها وأكدته لديها.

الطعن رقم ١٠٧ لمنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢٤٣ يتاريخ ١٩٨٥/٥/٩

حسب الحكم كما يتم تدليله وستقيم قضاؤه أو يورد الأدلة المتجة التي صحت لديه على ما إستخلصه من رقم الجربمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتحقه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مقاد إلتفاته عنها أن إطراحها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدائل وفي سلطة انحكمة في وزن عناصر المدعوى واستباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة الشقين ، لم كان ذلك فإن منعى الطاعن بالقصور يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٠٠٥ لمنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٤

لما كان من القرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من شئون عمكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئناتها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم إطمئناتها إلى ذات الأدلمة بالنسبة لم لمتهم آخر وإذ كانت المحكمة قد إطمأنت إلى إعواف الطاعن واعدلت به بالنسبة لمه وحده دون المتهم الأخر الذي قضت براءته، وكان من حق محكمة الموضوع أن تجزي الدليل ولو كان إعوالاً لفاضل منه بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير ادلة الدعوى، فإن ما يشيره الطاعن في صده إعوافه وأعد الحكم في حقه وحده دون المتهم الآخر لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعاً في تقدير الدليل وفي سلطة عمكمة الرضوع في تجزئته ووزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها وهو ما يجوز إثارته أو

الطعن رقم ١٤٢١ نسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ٢٠/٥/٥/١

للمحكمة أن تعول على ضهود الإثبات وتعرض عن قاله شهود النفى دون أن تكون ملزمة بالإشبارة إلى
 الوالهم أو الرد عليها رداً صريحاً فقضاؤها بالإدانـة إسـتناداً إلى أدلة النبـوت التى يبتها يفــد دلالـة أنها
 أطرحت شهادتهم ولم تر الأعقد بها فإن النهى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل.

– وزن أقرال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير المذى تطمئن إليه، وهي معى أعمدت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات المسى مسائلها الدفماع لحملها على عدم الأعد بها.

الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ٢٠/١٠/١٠

لما كان الحكم قد عرض إلى قصد الإتجار وإستظهره لدى الطاعن من عرضه كميسة المحدر المتنسوط للبيح ومن إقراره للطبابطين بالإنجار في المحدر الذي ضبط مصه ومن كبر الكمية المضيوطة، ولما كمان إحراز المخدر بقصد الإنجار إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية الطفير فيها طلما أنه تقهمها علمي ما ينتجها وكان الحكم قد دلل على هذا القصد تذليلاً سائقاً فإن النمي عايد في هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ، 174 لمسئة ٥٥ مكتب فقى ٣٦ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ 174 مل 1 1 م 19.0/1 ا أن ما يثيره الطاعن بدعوى قصور الحكم في التدليل على ثبوت الجريمة - بأركانها - في حقه والفساد في هذا التدليل يتمخص جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستياط معقدها وهو ما لا تجوز إلارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٥٠ المنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ٢٧/١٠/١٠

– إن العبرة فى المحاكمة الجنائية هى بإقتباع القاضى من كافة عناصر الدعوى المطروحة أمامه فـلا يصــح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر .

— 1) لما كان من القرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإلبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو صمناً دون أن يجول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقواهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الإقوال مطروحة على بساط البحث، وكان الشابت من مطالعة عضر جلسة المرافعة أن المدافع عن الطاعن قد تنازل صراحة عن سماع شاهد الإثبات المائب — مكتفهاً بملاوة أقواله فليس له من بعد أن يمنى على الحكمة قدودها عن سماعه.

٧ منا كان الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يتنائف ما أثبت بمحضر الجلسة أو في الحكم – إلا يطريق الطعن بالتزوير – وكان الثابت أن الطاعن لم يسلك هذا السبيل في عصوص ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة من إكتفاء الدفاع بالأقوال الواردة بالتحقيقات لشاهد الإثبات الذي لم يسسم، فإن الزعم بأن ما أثبت من ذلك معاير للواقع يكون هو مقبول.

٣) من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية التي يوتب عليها الإعفاء من المسئولية الجائبة أمر يتعلس بوقائع الدعوى يفصل فيه قاصي الموضوع بلا معقب عليه طالما أنه يقيمه علمي أصباب سائفة. وكمان الحكم قد أطرح الشهادة المقدمة من الطاعن لأنها غير رسمية وعن مدة سابقة علمي تساريخ الحادث وأثبت في منطق صليم بأدلة سائفة سائمة إدراك الطاعن وقت إقوافه الجمرية، ورد علمي ما تحسك به الدلماع بشمأن حالة الطاعن العقلية التي أوردها إستاداً إلى ما تحققته المحكمة من أن الطاعن وقت إوركابه الجرية كان حافظاً لشعوره وأعنياره، وهي غير ملزمة بالإلتجاء إلى أهمل الحبرة إلا فيعا فيها .

إن العبرة في المحاكمة الجنائية هي بإقتناع القاضي من كافة عناصر الدعوى المطروحية أمامه فبلا يصبح
 مطالب بالأعد بدليل دون آخر .

ه) من المقرر أن القانون قد أجاز سماح الشهود اللين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمن على سبيل الإستدلال سبيل الإستدلال المستدلال، ولم يحرم الشارع على القاضى الأخذ بتلك الأقوال التي يدلى بها على سبيل الإستدلال إلى أنس فيها الصدق، فهي عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضى حسب التناعه. فإنه لا يقهل من الطاعن النمي على الحكم أخذه بأقوال شاهد الإثبات يحجة أنه لم يبلغ من الممو أربع عشرة سنة. ما دامت الحكمة قد إطمانت إلى صحة ما أملى به وركنت إلى أقواله على إعبار أنه يدرك ما يقول وبيه.

٣) من المقور أن تناقص الشاهد وتضاربه في اقواله أو مع اقوال غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قمله
 إستخطمت الحقيقة من تلك الاقوال إستخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه .

٧) من حق محكمة للوضوع أن تأخذ بما تطعئن إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين وتطسرح ما إلا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً منها يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها ومادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادلةً في ناحية من أقوالــه وغير صادق في ناحية أخوى .

٨) من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى في كل جزئية منه بل يكفى أن
يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستحصى على الملاتمة والتوفيق .

٩) لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القيل التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وبين وفلته فأورد من واقع ذلك الطرير أن وضاة المبنى عليه نتيجة إصاباته الناوية والطعية مجتمعة وما صاحبها من نزيف دموى غزير، فإنه يتحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور.

 ١٠ لما كان الحكم قد إستند في إثبات التهمة في حق الطناهن إلى أقبوال شناهد الإثبنات وتقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح المضبوط، ولم يعول في ذلك على ما تضمته معاينتي المسرطة والديابة المشين لم يشر إليهما في مدوناته، إذن النهي على الحكم في هذا الشان يكون غير مديد.

١٩) من المقرر أن من حق عكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لوائمة الدعموى حسيما يؤدى إليه إقتاعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

 إن تقدير الوقائع التي يستنج منها قيام حالة الدفاع الشسرعي أو إنشاؤهما متعلق بموضوع الدعموى فكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ما دام إستدلالها سليماً يؤدى إلى ما إنتهى إليه.

٩٢ لما كان يين من الرجوع إلى محاضر جلسات الهاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يدفيع يبطلان إعوافه لمصدوره نتيجة إكراه، وكل ما قاله الدفاع عنه في هذا الصدد هو أن الطاعن " قلم نفسه للشرطة نتيجة القبض على كبير العائلة ثما قد يواجهه من ضغط وإكراه " دون نه يين وجه ما ينعاه على إعرافه ولا يمكن القبل الم يكن التحرف المبادلة ا

عليه. وكان الحكم قد أورد مؤدى هذا الإعراف الذي عول عليه في الإدائـة – ضمن ما عول عليه – وإطمأن إلى سلامته. وكان لا يقبل من الطاعن أن يثير أمام عكمة القض يأول مرة بطلان الإعواف.

1 لما كنان قصد القتل أمراً خفياً لا يمدوك بداخس الظاهر وإنجا يمدوك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما ضمره في نفسسه، وإستخلاص همذا القصد من عناصر المدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

ه) من القرر أن البحث في توافر ظرفي صبق الإصرار والوصد من إطلاقات قـاضي الموضوع يستنتجه
 من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهـذه العناصر لا ينسافر عقـالاً مـع ذلك
 الإستناج .

الطعن رقع 2 2 2 1 لمسئة 00 مكتب فتى ٣٦ صفحة رقع ١٩٦٧ يقلريخ ١٩٨٥/١/٧٧ إن تقدير الدليل فى الدعوى الجنائية من شأن محكمة الموضوع فعا إطعانت إليه أخذت به، وما لم تطعنن إليه أعرضت عنه، دون أن تسأل حساباً عن ذلك، وما دامت قد تشكت فى توافر ركن من أركان الجريمة أو فى صحة إصناده إلى المنهم، إذ ملاك الأمر يرجع إلى وجدان قاضيها، ما دام الطاهر أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاءه على أسباب تكفى لحمله .

الطعن رقم ١٥٠٠ المملة ٥٥ مكتب فقى ٣٦ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ١٩٧٧ ١٩٨٠ من الفرز أن وزن أقوال الشاهد وتفدير الطورف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوفا من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تواها وتقدره القلميم الذى تطعنن إليه وهي متى الحلت بشهادته فإنه ذلك يفيد أنها أطوحت جميع الإعتبارات الدى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأعذ بها .

الطُّعن رقم ٣٢٧٧ أمسنة ٥٥ مكتب فقى ٣٦ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ٢٩٤٨ المارة المارة المارة المارة المارة المارة المارة من القرر أن العبرة في المحاكمات الجنائية هي ياقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدائية المنهم أو براءته فلا يصح مطالبته بالأخد بدليل معين إلا في الأحوال التي يقررها القانون، ونيس تمدّ ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكالت تمثل الواقع في الدعوى.

للطعن رقع ٣٢٨٦ لمدلة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقع ٩٦٨ بتاويخ ٣١٠/١٠/١٠ من القور أن اغكمة ليست ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثو فى تكوين عقيدتها وحسب الحكم كى ما يتم تذليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المنهم ولا عليه أن يتعقبه فمي كمل جزئية من جزئيات دفاعـه لأن مفاد إلخاته عنها أنه أطرحها .

الطعن رقم ٢٣٩٠ لسنة ٥٥ مكتب فتى ٣٦ صفحة رقم ١٩٥٧ يتاريخ ٢٠/١٠/١٠

- من المقرر أن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي بإقتباع القاطني وإطمئنانه إلى الأدلة المطروحة علميــــ فقد جعل القانون من صلطت أن ياخذ بأى دليل يرتاح إليه من أى مصدر شاء ولا يصح مصادرته في ذلــك إلا إذا قيده القانون بدليل معين.
- لما كان جدل الطاهن والشكيك في أن ما تم ضبطه غير ما تم تحليله إن هو إلا جدل في تقدير الدليل
 المستمد من عملية التحليل التي إطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا تجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها
 في هذا الشان.
- من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يميل في بيان شهادة الشمهود إلى ما أورده من أقنوال شناهد آخر ما دامت أقوائهم منطقه مع ما إمنند إليه الحكم منها.

الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٨٠١ يتاريخ ٢/١١/١٩٨٥

لما كانت الشهادة المرحمية لا تحرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تحضع لتفدير محكمة الوضوع كسائر الأدلة، إلا أن الشكمة متى أبدت الأسباب التى من أجلها ولهجت السويل على تلك الشهادة لهان شكمة التقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تروى إلى الشيجة الدى رتبها الحكم عليها، ولما كانت المحكمة قد أسست عدم إطعتانها إلى الشبهادة الطبية المقدمة بجلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ تبرياً لتخلف الطاعن عن التقدم للشفيذ قبل هذه الجلسة على إختيارك المرض الشابت بها عن المرض المصادرة عنه شهادة طبية لاحقة للشهادة الأولى مؤرخة ٣٦ من نوفير سنة ١٩٨٤ قدمها الطاعن بجلسة المامادوية المهادية، وعلى أن تاريخ الشهادة الثانية لاحق للجلسة التي نظر فيها إستناف، هون أن يشير إلى أن كانا الشهادتين قدمنا للتدليل على على الطاعن في التعلق عن القدمة للتشهد قبل الجلسة الأولى في حمل الطاعن على الشخص والي تعليها الشهادتان المقدمان منه في ٣ من أكتوبر صنة ١٩٨٤، وبغر أن يمن زمن المرض في كل منهما فإنه لا يكون بذلك قد أتمى بسند في جلستين متواليين والمؤرختان في زمنين متعافين لا يصلح حجة للقول بتضاربهما وإصطناع دليلهما في جلستين متواليين والمؤرختان في زمنين متعافين لا يصلح حجة للقول بتضاربهما وإصطناع دليلهما

الطعن رقم ٢٤٢٩ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقع ١٠٠٩ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٤

- من القرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليـه قضاءهـا وأن المفكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعدت وبيان وجه أخلها بما أقتمت بـه منهـا بـل حسـبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وأن لها أن تعول على أقوال الشاهد في أى مـر حلـة من مراحـل المدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها، وكان التناقض بين أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكـم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوافم إستخلاصاً صائعاً لا تناقض فيه.

إن الشارع لم يقيد القاضى الجنائي في المحاكمات الجنائية بنصاب معين في الشهادة وإنحا ترك له حرية
 تكوين عقينته من أى دليل يطمئن إليه طالما أن له مأخذه الصحيح في الأوراق.

الطعن رقم ه ٣٣٣ لسنة ه م مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٧٨٧ بقاريخ ١٩٨٥/٦/١٣ من المفرر أنه ولنن كان من حق عكمة المرحوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة إلا أن شرط ذلك أن يكون إستخلاصها سائعاً وأن يكون دليلها فيما إنتهت إليه قائماً في أوراق الدعوى لأن الأصل أن تبني اغكمة حكمها على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس فنا أن تقيم قضاءها على أمور لا

سند فا من التحقيقات.

الطعن رقم ٧٣٥٧ لمسنة ٥٣ مكتب فقى ٣٧ صفحة رقم ١٧٣ يتاريخ ١٩٨١/١/٣٠ من الفرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بمالها من سلطة تفديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابطين ما يسوغ الإذن بالتفيش ويكفى لإسناد واقعة إحراز الجوهر المخدر للمتهم – ولا ترى ما يقمها بأن هدا. الإحراز كان بقصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى دون أن يعد ذلك تناقضاً في حكمها.

الشعن رقم ١٩٢٩ لمستة ٤٥ مكتب فتى ٧٧ صفحة رقم ٩٣٧ يتاريخ ١٩٨٦/١١/١ المنحرية لله عن الخكمة قد لما تخلف فكمة لله المنحرة المنحرة

الطعن رقم ٢٣٥٠ نسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ٢٩٨٦/١/١٤

لما كنا ما تشوه الطاعنة من إنقطاع الصلة بين المخدر المضبوط وما جرى عليه التحليل بدعوى إختلاف صا رصدته النيابة من وزن لها عند التحريز وما ثبت في تقريس التحليل من وزن أن هو إلا جمل لهي تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الواقعة ومن عملية التحليل التي إطمأنت إليها محكمة الموضوع فملا بجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها في تقدير الدليل وهو من إطلالاتها.

الطعن رقم ٢٥٦٨ نسنة ٥٥ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ٢٧٦ يتاريخ ٣/٩٨٦/٢

إن تقدير الأولة بالنسبة إلى كل متهم هو من إعتصاص عكمة الموضوع وحدها وهي حره لمي تكوين عقيدتها حسب تقديرها وإطعنتانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم إطعنتانها إلى ذات الأولة بالنسبة لمتهم آخر، وإذ كانت المحكمة قد إطعانت إلى أقوال الشهود واخلت بتصويرهم للواقعة بالنسبة للطاعن وحده دون المنهم الآخر، اللى قصت ببواءته، وكان من حق محكمة الموضوع أن تجزيء شهادة الشاهد لمناخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداد، كما أن لها أن تصول في عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة بإعتبارها معززة لما ساقته من أولة وفا أن تجزيها فشاعد منها بما تطمئن إليه نما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداد لتعاقد ذلك بسلطتها في تقدير أولة الاموى، فإن ما يثيره الطاعن في صدد تصارص صور الواقعة وما أعد به الحكم وما أطرح من أقوال شهود الإثبات وإعتماده على الذيل المستعد منها في من الطاعن وحدد دون المنهم الأخر، لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعاً في تقدير الدليل وفي سلطة عكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معقدها، وهو ما لا يجرز إثارته أو الحوش فيه آمام عمكمة الفضوع

الطعن رقم ٢٠ ٢٦ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٢٩ يتاريخ ١٩٨٦/١/٧

لما كان القول بأن صراخ المجنى عليه كان لحظة قيام الطاعن بتجريمه من ملابسمه دون حدوث إيملاج لا يعدو أن يكون مجرد جدل لتجريح أدلة الدعوى فيما إرتسم بوجدان الهكمة بالدليل الصحيح وهو ما لا قبيل إلارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٦٧٣ لمننة ٥٠ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ٣١/١/١/١

من القرر أن للمحكمة أن تلغت عن دليل النفى ولـو جلته أوراق رسمية ما دام يصبح فى العقـل أن
 يكون غير ملتم مع الحقيقة التي إطعائت إليها.

لما كان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تجزىء شبهادة الشباهد فسأخذ منها ما تطمئن إليه
 وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها لهي تقدير أدلة الدعوى، فإن ما يثيره الطاعنون في صدد أحمد الحكم
 باقوال المجنى عليه بالنسبة لليوت التهمة التي دانهم بها وإطراحة الأقواله بالنسبة للتهمة الأعرى التي قضى

ببراءتهم منها لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في تفلير الدليــل وفـى سـلطة محكمة الموضوع فـى وزن عناصر الدعوى وإستنباط معقلها، وهو ما لا يجوز إنارته أو الحوض فيه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥٠٤ لمنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٢٠ يتاريخ ١٩٨٦/١/٢٢

لما كان تقدير الدليل موكولاً إلى محكمة الموضوع، ومتى إقتدت به وإطمأنت إليه، فلا معقب عليها فى
 ذلك، وكانت الأدلة التي ساقها الحكم المطمون فيه، من شاتها أن تؤدى ما رتب عليها من لبوت مقارفة الطاعن للجرائم المسندة إليه، فإن ما يجره الطاعن، في هذا الصدد يتمخض جدلاً موضوعياً فى وقدائع الدعوى وتقدير أدلتها نما تسخل به محكمة الموضوع، ولا يجوز ألارته أمام محكمة النقض.

لا تثريب على محكمة الموضوع إن هي أعرضت عن أقوال شهود النفي ما دامت لا تشق بما شهدوا بـه
 وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم، ما دامت لم تستند إليها، ولأن في قضائها بالإدانة لأدلة العبــوت التمي
 أوردتها، دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها.

خكمة الموضوع أن تلفقت عن دليل النفى ولو حلته أوراق رحمية، ما دام يصح فى العقل أن يكون غمير
ملتم مع الحقيقة التى إطمأنت إليها من مسائر الأدلة القائمة فى الدعوى التى تكفى لحمل قضائها كالحال فى الدعوى المائلة -- ومن تسم فملا على المحكمة إن هى أعرضت، عن إعتماد الجهاز المركزى
 للمحاسبات للمستندات المسند إلى الطاعن تزويرها - يفرض حصول هذا الإعتماد.

الطعن رقم ١٩٤٤ أسنة ٥٥ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ٢٩٠ يتاريخ ١٩٨٦/٢/١٧

الأصل أن محكمة الموضوع لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث، وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه ينفسها ما دامت المسألة المطروحة ليسست من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة بنفسيها أن تشق طريقها لإبداء الرأى فيها.

الطعن رقم ٥٩٦٩ نسنة ٥٥ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ٢٧٧ يتاريخ ١٩٨٦/٢/١٢

لا كان الحكم قد اورد في بيان واقعة الدعوى أن الطاعن صدم انجنى عليه بالسيارة فأحدث به الإصابات الموصولة بالتقرير المقرر المعلى من تقرير مفتش الصحة أن سسبب الوفاة تهتك بأنسجة المنج الإصابات الموصطدام بجسم صلب أدى إلى نزيف بالمخ وصدمة عصبية وكمان إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعة ينفرد قاضى الموضوع بتقليرها، ومتى فصل فيها إثباتناً أو نفياً فلا رقابة محكمة النقعن عليه، وما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أصباب تؤدى إليه، وكان ما ساقه الحكم -- فيما صلف بيانه يسوغ إطراحه دفاع الطاعن بإنتقاد علاقة السبية، فإن مناه علمه في هذا الشأن يكون في غير محله.

— لا محل للقول بضرورة توقيع الكشف الطبى على انجنى عليه بمعرفة العليب الشرعي، ذلك أن مفتش الصحة يعجر من أهل اخرة المختصين فياً بإبداء الرأى فيصا تصدى له واثبته إذن القانون لا يوجب أن يكون الكشف الطبى واثبات إصابات للصابين نتيجة تقرير طبى ضرعى دون تقرير من مفتش الصحة حيث يفنى الأخير في هذا المقام، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء مهما وجه إليها من إعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي ها كامل الحربة في تقديم القوة التدليلية لتقوير الخير المقدم إليها دون أن تلتزم بندب عبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبر ما دام إستادها صليماً لا يجافي النبطق أو القانون حكما هو الحال في الدعوى - فإن ما ينبوه الطاعن في شأن العوبل على تقرير مفتش الصحة وقعود الشكمة عن ندب طبيب شرعي للكشف على جيد الجني عليه على غير أساس.

الطعن رقم ٧٠٦٨ لمسنة ٥٥ مكتب فقى ٣٧ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١١ من المقرر أنه لا يعب الحكم أن يميل في بيان شهادة الشهرد إلى ما أورده من أقوال شناهد آخر – إلا أن شرط ذلك أن تكون أقواهم مطفة مع ما إستد إليه الحكم منها.

الطعن رقم 200 لمستة 20 مكتب فقى ٣٧ صفحة رقم 219 يتاريخ 190.4 م - من القرر أن اقرال منهم على آخر هو فى حقيقة الأسر شهادة يسوغ للمحكمة أن تعول عليها فى الإدانة منى واقت فيها وارتاحت إليها.

— له كان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل منهم هو من إختصاص محكمة الموجوع وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها وإطعانها إليها بالنسبة إلى كل منهم وعدم إطعانها بالنسبة لمنهم حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها وإطعاناتها إلى أقوال الشهود وإخذت بتصويرهم للواقعة بالنسبة للطاعن وحمده دون المهمين الإخرين اللين تقضت ببراءتهم، وكان من حق محكمة الموضوع أن تجزيء شهادة الشاهد فاعد منها بما تطبئ إلى وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ومن قم فإن ما يغيره الطاعن لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعاً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عماصر الداعوى وإستباط معقدها عما لا يجوز إلارته أو الحوش فيه أمام محكمة القيش.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣٠

لما كان إحراز المنحلو بقصد الإنجار واقعة يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها، ما دام أنه يقيم حكمه علمى ما ينتجها، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى قصد الطاعن من تصدير المحدر ورد دفاعه أنه قصسد إلى تعاطيه لا الإنجار فيه، في قوله " أنه عن القصد من هذه الجريمة، فيان الثنابت أن منا حبيط مع المتهم يبلخ . ٩ ٨ ، ٧ كيلو جرام عبارة عن أربع عشرة طربة، فهذه الكمية تقطع بـأن المتهم قصد تصديرها للإنجار فيها للتناول في الخارج، وهي تفيض عن حاجة المتهم، كما زعم عند سؤاله بالشرطة وإن إدعاءه بأنه يتعاطاه، ليس إلا بقصد تخفيف جريحته " فإن الحكم يكون قد إستدل من ضخامة الكمية المضبوطة علمي أن الشروع في تصديرها إنحا كان بقصد الإتجار فيها، وهو رد سانغ على دفاع الطاعن تنحسر به عن الحكم دعوى القصور في خصوص القصد من التصدير.

الطقع رقم ١٢٥٧ استة ٥٦ مكتب فقى ٣٧ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٨ من القرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالمبراءة متى مسكك فى صحة إسناد النهمة إلى المنهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظرولها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب المي

تستند إليها في قضائها من شأتها أن تؤدى إلى ما رتب عليها.

الطعن رقم 1921 السنة ٥٩ مكتب فتى ٧٧ صفحة رقم ٧٧٠ يتاريخ 1941/ 1941 من القرر كذلك أن حُكمة الوضوع أن تعول في قضائها على أقرال النهم ولو كانت واردة في عضر الشرطة مني إطمائت إلى صدقها ومطابقتها للحقيقة، فإن منعي الطاعن على الحكم إعباره الواقعة جناية وتعويله على إعرافه بحضر الضبط يكون ولا على له كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لركن القوة في الجرية وإستظهره بما ثبت للمحكمة من إرتكاب الطاعن فعلته بغير رضاء الجني عليه مهدداً أباه بالمدينة وهو ما يكني للتدليل عليه وإن ما يتيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم قد اطرح دفاع الطاعن بنفي ركن القوة يقوله أنه مردود " بما هو ثابت بمعضر الضبط بل وإعواف المجهم المثال في صراحة ووضوح بيعت على الإرتباح والإطمئنان إليه بما مفاده وأنه قارف جنابة هنك عرض الجني عليه وبغير وضوح بيعت على الإرتباح والإطمئنان إليه بما مفاده وأنه قارف جنابة هنك عرب الخدي ما يديره ضد زادة الجني عليه وبغير رضاءه الصحيح به." وكان هذا الذي أورده الحكم كافياً للرد على ما يديره الطاعن من عدم حله للسلاح وإرتكابه الفعل برجاء الجني عليه فإن منعاه في شأن ذلك لا يكون له وجه.

الطعن رقم ١٩٥٧ نسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ٥٥٣ يتاريخ ١٩٨٦/٥/١٥

لما كان من المفرر أن تقدير آراء الحيراء والفصل فيصا يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية بتقرير الحبير شأنه في هسا، شأن مسائر الأدلة فلهما مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها عما عداه ولا تقبل مصادرة انحكمة في هذا التقدير، وإذ كان ذلك، وكانت انحكمة قد إطمأت في حدود مسلطتها التقديرية إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي وإستدت إلى رأية الفنى في أنه تخلف لدى المجنى عليه من جراء إصابته عاهة مستديمة قانه لا يجوز مجادلية المحكمة في هذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها في أمام محكمة التقض

الطعن رقم ۲۱۱۷ لمسنة ۵۰ مكتب فقى ۳۷ صفحة رقم ۵۲ و پتلويخ ۲۹ ما مرادي م ۱۹۸۲/۵/۲۱ من حق اغكمة أن تلتفت عن دليل اللغى ولو خمله أوراق رسمية ما دام يصح فى العقل أن يكون غير ملتم مع الحقيقة الني إطمألت إليها من باقى الأدلة القائمة فى المدعوى.

الطعن رقم ٢٤٩٦ لمنة ٥١ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٩٥ يتاريخ ٢٩/١/٤/٢٩

- من المقرر أن تقدير أراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تضاريوهم من إعواضات مرجعه إلى محكمة الموجوع التى ها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لفلك النظارير لتعلق هذا الأمر بسلطتها فى تقدير الذليل ولها أن تجزم بما لم يجزم به الحبير ما دامت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكذته لديها.

- من محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة وأن تطرح ما عداه ولهما أن تأخذ بـالهوال شــهود الإثبات وأن تعرض عن أقوال شهود النفى ما دامت لا تلق فيهما شهدوا به ولهى غير ملزمــة بالإشــارة إلى أقوالهم طالما لم تستد إليها فى قضائها، وأن فى تساندها إلى أدلة الثبوت التى أوردتها ما يـــدل على أنها لا تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها.

الطعن رقد ٢٧١٦ لمسئة ٥٦ مكتب فقى ٣٧ صفحة رقم ٧٦٠ وتنويخ ٢٩٠٠ مناها المام ٢٩٠٠ مناها المام ١٩٥٠ المرجع فى تفدير ليمة الشهادة، هو إلى محكمة الوضوع وحمدها، فعنى كمانت قد إسوسلت بطعها إلهها وإطعانت إلى صحتها ومطابقتها للعقيقة، فلا تصح مصادرتها فى الأعمد بها والتعويل عليها.

الطعن رقم ٣٣٠٧ لمنة ٥٦ مكتب فقى ٣٧ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ٣٩٢ نواريخ ٩٩٢ مراديخ إن القانون لا يمنع المحكمة من الأحمد برواية متقولة عن شهودها، منى آنست الصدق فيها واقتعت بعدورها عمن قلت عنه.

الطعن رقم ٧٠٨٧ لسنة ٥٦ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ٤٠٤ يكاريخ ١٩٨٦/١١/١٩ إن تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموجوع التى لها أن تكون عقيدتها من كالهة عناصر المدعوى المطروحة أمامها على بساط البحث.

الطعن رقم ٨٠٠٨ لمنقة ٥٦ مكتب فقى ٣٧ صفحة رقم ٤٤٤ يتاريخ ١٩٨٦/١١/٩ - من القرر أن محكمة الموضوع كامل الحرية من أن تستمد إقتناعها بنسوت الجريمة من أى دليـل تطمئن إليه. من المقرر أن شحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسته وفي حق غيره من التهمين متى
 إطمألت إلى صدقها ومطابقتها للواقع.

 إن منحى الطاعنين في شأن القوة التدليلة الأقوال الشهود أقبوال انحكوم عليه الأول لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير انحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقها ولا يجوز مصادرتها فيه لمدى عكمة النقير.

الطعن رقم ٣٨٣٠ نسنة ٥٦ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٦

لما كان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة الني تواها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليها بغير معقب، وكانت انحكمة قد إطمانت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يغيره العلائل وهو ما تستقل بمه للواقعة فإن ما يغيره العلائل وهو ما تستقل بمه محكمة الموضوع ولا مجوز مجادلتها أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقش، ولا عليها بعد ذلك إن هي لم تموض لقالة شهود النفي ما دامت لا تنق بما شهدوا به، إذ هي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوافم ما دامت لم تعرف المعتن إلى أقوال دامة إلى الشهدد المحلة في أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود الطرحتها.

الطعن رقم ٣٨٣٧ نسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٧

- لا كان قضاء هذه الحكمة - محكمة النقض - قد إستقر على أنه معى كانت الحكمة قد إطسانت إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصبار تحليلها وإطسانت كذلك إلى النبيجة التي إنهي إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تتوبب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك وبكرن ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائعاً في الرد على ما يتماه الطاعن في هذا الخصوص والذي لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعاً في مسألة واقعية يستقل قاضى الموجوع بحريه التقدير فيها طالما أنه يقدمها على ما ينتجها.

إنشاء مصلحة الطاعن فيما يثيره في شأن المطواه المنبوطة ما دام وصف النهمة التي دين بها يقي
 سليماً لما أنبته الحكم من مستوليده عن المخدر المنبوط في حوزته.

الطعن رقم ٣٨٤٣ لسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ٩٣٢ يتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٠

لما كان غكمة الموضوع أن تستمد إقتاعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هـذا الدليل لـه مأخذه الصحيح من الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظرف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويسل القصاء على الواخم مهما وجه إليـه من مطاعن وحام حوضًا من شبهات كـل ذلـك مرجعه إلى عكمـة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه، وهى منى أحمدت بشهادتهم فمإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخد بهما – كما هو الحال فى الدعوى المطروحة – ومن ثم فإن الطاعن فى القوة التدليلية لأقوال الجمي عليه على النحو الذى أثاره فى أمباب طعه لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً فى تقدير أدلة الدعوى تما لا تجوز إثارته أمام محكمة التقد.

الطعن رقم ٣٩٠٧ لسنة ٥٦ مكتب قتى ٣٧ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٨

لا كان نحكمة الموضوع أن تكون في عقيلتها ثما تطعئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى، وكانت المنحكة قد إطمأنت للأدلة السائفة التي أوردتها في حكمها إلى أن المسكن الشاني الذي صدر إذن النيابة بتغييشه وأسفر التغيش عن ضبط المخدر به هو مسكن الطاعن وفي حيازته وأطرحت في حدود مسلطتها المقدد فإن منعي الطاعن يضعي ولا محل له .

- من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين إعقادها حسب تقديرها تلك الأدلة وإطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم إطمئنانها إليها نفسها
بالنسبة إلى متهم آخر، كما أن ما أن تون أقوال الشهود فناخذ منها بما تطمئن إليه فى حق أحد المنهمين
وتطرح ما لا تطمئن إليه فى حق متهم آخر دون أن يكون هما تناقشاً يعيب حكمها ما دام يصبح فى
المقل أن يكون الشاهد صادقاً فى ناحية من أقواله وغير صادق فى شيطر منها وما دام تقدير الدليل
مركو لا إلى إقتناعها وحدها .

الطعن رقم ٤٠٧٤ نسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ٥٠٠ يتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٠

- من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود معنمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليسل الفرر أنه ليس بلازم أن يكون جماع الدليسل الفريل كما أعملت به المحكمة غو متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعمى على الملامسة والتوفيق هذا فهذا كم عن أن تحديد المؤخفة المسافات أمو تقديرى وليس من شبأن الحلاف فيه - بفرض لهامه - بين أنه المشهود ما دامت المحكمة قد إطمأنت إلى صحفها.

ان غكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير المقدم إليها وما دامت قد
 إطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مصادرتها في ذلك.

الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٥٦ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ٩٩٧ يتاريخ ١٩٨٠/١٧/٤ - لا يشوط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المسواد إثباتها بأكمانها ومجميع تفاصيلها

على وجه دقيق بل يكفي أن يكون إستخلاص ثبوتها منه عن طريق الإستتناج مما تكشف للمحكمة من

الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات، ولها كامل الحرية في أن تستمد إقتناعهما بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طلما أن هذا الدليل له ماخذه الصحيح من الأوراق.

- لا كان لا وجه لقالة التناقص التي أثارها الطاعنون إستاداً لأى الحكم الفسادر بالبراءه لمتهمين آخرين في الدعوى عن ذات التهم، إذ أنه لا صبيل إلى مصادرة المحكمة في إعتقادها ما دامت قد بنيت إقتناعها على أسباب سائفة فإن الأمر يتعلق بتقدير الدلول ولا يتعدى اثره شخص المحكوم لصاخبه، ذلك بأنه من لقمر أن القاضي وهو يحاكم منهماً يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه الحاكمة غير مقيد بشي نما تضمنت حكم صادر في ذات الواقعة على متهم أعبر، ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى المقيدة التي تكونت لمدى المقيدة التي تتوي من القرر أن أحكام السابق صلوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لمدى القاضي الإعراء والمحكم السابق صلوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لمدى القاضي لموهم عن يتهمون في ذات الواقعة إلا إذا كانت البراءة منهة على أسباب غير شنخصية بالنسبة إلى المتهمة المنافقة سواء بالنسبة إلى المتهمية بالنسبة إلى المتوري من ثم فإن ما يغيره الطاعنون في هذا العدوى مادياً، وهو الأمير الذي لا يتوافير في الدهوى المطوحة ومن ثم فإن ما يغيره الطاعنون في هذا العدد لا يكون سديداً.

الطعن رقم ١٩/٧ كالمندة ٥٠ مكتب فقى ٢٧ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١٠٣١ بعد المنبط ولم يعرف الما ١٠٣٨ المنافق المنافق

الطعن رقم ٤٤٤٢ المسنة ٥٦ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١١٢/١٠/١٠

من القرر أن للمحكمة أن تأخذ بإعتراف المتهم ولو كان وارداً بمحضر الشرطة متى إطمأنت إلى صدقمه ومطابقة للواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب .

الطعن رقم ٣١٧٧ لمنة ٥٥ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ٣٩٠/١٠/١٠ لما كان تقلير صحة البلغ من كلبه أمر مروك نحكية للوضوع بشرط أن تكون قد إنصلت بالواقعات

ند كان تعتبير حصمه النبيع من حديد الم صورت حجيه الوضوع بشره أن تجون قد العمل إن كان ممن النسوب إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وإن تذكر في حكمها الأمر الملغ عنه للعلم إن كان ممن الأمور التي يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها كلياً أم لا .

الطعن رقم ٣٩٧٦ لمنة ٥٦ مكتب فتي ٣٨ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٢

لما كان قضاء هذه المحكمة إستقر على أنه متى كانت المحكمة قد إطعالت إلى أن الهيئة المضبوطة هي الشي أرسلت للمحليل وصار تحليلها وإطعالت كذلك إلى التيجة التي إنتهي إليها التحليل – كما هو الحسال في المدعوى المطروحة – فلا تتريب عليها إن هي قضت في المدعوى بناء على ذلك ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كالياً وسائماً في الرد على ما ينعاه الطاعنون في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٣٩٩٨ نسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٨٧/١/٦

لما كانت غكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من صناصر الإليات ولو كان ذلك من محاهر جمع الإستدلالات ما دامت مطروحة للبحث أمامها فإنه لا على الشكسة – وقد أجرت النبابة تحقيق الواقعة بوصفها جناية فتحقق بذلك ما يشوطه القانون في مواد الجنايات من إيجاب تحقيقها قبل المحاكمة – أن هي أخلات بنقرير المبيدل الذى قام بوزن المحدو المضبوط ولو لم يحلف يميناً قبل مباشرة مأمورته بحسباله ووقة من أوراق الإستدلالات في الدعوى المقامة لها وعنصراً من عناصرها ما دام أنه كان مطروحاً على سلط المحت وتناوله الدفاع بالتفنيد والمناقشة. ولا عليها من بعد إن هي لم تعرض في حكمها لدفاع الطاعنين في هذا الشأن ما دام أنه دفاع طاهر البطلان.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٦

لما كان الحكيم الطعون فيه بور قضاءه بديرته الطعون هبده الثاني.... بقوله " وحث أن المتهم مثل بجلسة المحاكمة ودفع الحاصد معه بيطلان ما أسفو عنه التفتيش لحصول القبيض والتفتيش قبل صدور إذن النيامة بلذك ودلل على صحة الدفاع المتاز معه بما قاله المتهم وزميله في المحقيقات بأن الضبط والتفتيش تما في يوم ١٩٨٤/٩/٧٤ الساعة ٣٠٥. وحيث أن ما دفع به الحاجر مع المتهم الثنائي له ما يسانده في الاوراق ذلك أن الثابت من الأوراق أن إذن النيابة بالتفتيش صدر بتاريخ ١٩٨٤/٩/٧٤ الساعة ٣٠٥.

وأن التفتيش تم في حدود الساعة ٧.٣٠ طبقاً لأقوال شاهدي الإثبات في حين أن المتهم ومن معه قررا أن التفتيش تم في الساعة ٢٠,٠ أي قبل صدور إذن النيابة بحوالي الساعة تقريباً والمحكمة تطمئن لهمذا الدفياع بحسبان أن المتهم بعيداً كل البعد عن أوراق التحقيق ومعرفة تاريخ وساعة صدور الإذن من النيابة بالتفتيش فضلاً عن أن قول ينطق به المتهم تلقائياً وبدون ترتيب مسبق وبالتالي فإن المحكمة تلق في صدق هذا الدفاع ويطمئن إليه وجدانها وتنتهى إلى القول بحق أن الضيش تم قبل صدور إذن النيابة العامـة وتبعاً تبطـل كافـة الإجراءات التي تحت قبل صدور الإذن ومنها ضبط المخدر مع المتهم الشاني ويصحى الدفع المدي أثباره المدافع عنه له سنده في الأوراق تما يتعين معه القضاء ببراءة المتهم الثاني من التهمة المسندة إليه عملاً بنسعى المادة ٤ - ١/٣ أ. ج ". لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ها يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلة النسوت التي قيام الإتهيام عليهيا عن بصبر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو أدخلتها الربية في صحة عناصر الإثبات، وكان بيين من الإطلاع على الفردات المضمومة أن وكيل النيابة المحقق أطلع على دفع أحوال وحدة مكافحة المخدرات باغلة الكبرى النابت به قيام شاهد الإثبات الأول لتنفيل الإذن بالتفتيش في السباعة ٧ م يوم ١٩٨٤/٩/٢٤ ومعه سيارة الشرطة وقائدها ثم عودته في الساعة ٨ م اليوم ذاته ومعه الشاهد الثاني بعسد ضبط المطعون ضدهما، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده الشاني دون أن يعوض لدلالية دفو الأحوال المار بيانه، ومع خلو الحكم مما يفيد أن المحكمة قد فطنت إلى هذا الدليل ووزنته، فإن ذلك مما ينيىء بأنها أصادرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها تما يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٢١١٦ لمسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٩٤٤ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٤

إن ما يثيره الطاعن في شأن إغفال دفاعه بإرتداد الحادث إلى الجميع عليه السلدى قفر إمامه فجاة ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى وفي الصورة التي إستخلصتها المحكمة لها عما لا يجوز أمام عكمة التقدر.

الطعن رقم ۱۲۷ه لسنة ۵۱ مكتب فني ۳۸ صقحة رقم ۲۴ بتاريخ ۱۹۸۷/۱/۱

من المقرر أن تقدير آراء الحبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطناعن مرجمه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فمى تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير شانه فى هذا شأن ساتر الأدلة فلها مطلق الحرية بما تطمئن إليه منها والإلتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير.

الطعن رقم ٥٣١ أسنة ٥٦ مكتب فتي ٣٨ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ٥/٣/٣/١

 لا كان محكمة الوضوع أن تستمد إقتناعها بنبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هـذا الدليمل له مأخذه الصحيح من الأوراق، وكانت الشهادة في الأصل هي تقرير الشخص لما يكون قمد رآه أو سممه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه، وكان مدلول شهادة الشاهد كما أوردها الحكم المطعون فيــه لا يستفاد منها أنها جاءت حصيلة معلومات مستمدة مسن جهياز التسجيل بهما حصلهما هو بنفسه لحصول الإتصال التليفوني تحت إشرافه، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الطروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي من أخلت بشهادته فإن ذلك يفيهد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على قدم الأخذ بها كما هـ و الحال في الدعوى المطروحة ومن ثير فإن منازعة الطاعن في القوة التدليلية لشهادة الشاهد على النح الذي أثاره في أسبباب طعنه لا تعدُّو أنْ تكون جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى تما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض. - لما كمان الحكم بصد أن أورد واقعة الدعوى على النحو التقدم وحصل أقوال شهودها بما يعلاءم وتصويرها أردف ذلك بتحصيل إعتراف المحكوم عليه الآخر في قوله " وقد إعترف المتهم الثاني باديء ذي بدء بالتحقيقات وفقاً لما صلف بيانه مقرراً أن المتهم الأول طلب إليه عرض الرشوة على الشاهد الأول الم عاد وأنكر بجلسة المحاكمة، فإن ما أورده الحكم فيما صلف بالنسبة لاعواف المحكم عليه الآخر يحقق مراد الشارع الذي إستوجيه في المادة • ٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية من بيان مؤدى المادة التي يستند إليهما الحكم الصادر بالإدانة بما تتحسر عن الحكم المطعون فيه دعوى القصور في هذا الصدد.

الطعن رقم ٥٨٦٣ اسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/١١

– من المقرر أن عدم وجود المجرر الزور لا يوتب عليه حصاً عدم ثبوت جريمة العزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير وتسبته إلى المهسم وللمحكمة أن تكون عقيدتها على ذلك يكل طرق الإثبات.

- من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجالية هو إقساع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه، فله أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة يوتماح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه، ولما كان القانون الجنائي لم يجمل الإثبات جرائم التزوير طريقاً عاصاً، وكمان لا يشــوط أن تكون الأدلة التي إعتــل عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنابة متساندة يكمل بعنيها بعضاً ومنها مجتمعة تكون عقيدة الحكمة فلا ينظر إلى دليل بعنه لمناقشته على حــدة

دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مزدينة إلى ما قصده الحكم ومنتجة فى إكتمال إفناع الحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

الطعن رقم ٥٨٠٠ لمسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٢١٣ يتاريخ ٥/٧/٢/٥

لما كان الحكم قد أطرح ما أثاره الدفاع من التشكيك في نسبة المتحدر إلى الطاعين بمقولة أن وزن العيشة التي أخذت من المتبوطات يختلف عن وزن تلك التي أرسلت للتحليل وإستند الحكم في ذلك إلى أنه لم يشت من الأوراق وقوع أي عبث في هذا الشأن وكان من القور أنه متى كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أن العية التي أرسلت للتحليل هي التي جرى تحليلها وأطمانت كذلك إلى نتيجة التحليل – كما هو الحال في الدعوى المطروحة – فلا تنويب عليها إن هي قضت في المتعوى بناء على ذلك.

الطعن رقم ٨٨١ أسنة ٥٠ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٤١١ يتاريخ ١٩٨٧/٣/١٠

من القرر أن انحكمة متى إطمانت إلى أن المخدر الذى أوصل إلى العامل الكيماوية هو اللذى صار تحليله وإطمأنت كذلك إلى النيجة التى إنتهت إليها التحاليل - كما هو واقع الحال فى الدعوى الطووحة - فلا تثريب عليها أن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك دون نظر للخلاف فى الوزن المقول به خاصة وأن الطاعة عن هذا الحلاف .

الطعن رقم ٥٩٠٠ استة ٥٦ مكتب فتى ٣٨ صفحة رقم ٢٤٦ يتاريخ ١٩٨٧/٢/١١

من القرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن تبرى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإفان التلتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المهم للمخدر كان بقصد الإنجار معى بنست ذلك على إعبارات سالفة دون أن يعد ذلك تناقصاً في حكمها.

الطعن رقم ١٩٨٧/٢/١٢ نسنة ٥٦ مكتب فتي ٣٨ صفحة رقم ٢٥٢ يتاريخ ١٩٨٧/٢/١٢

أن ما تنبره النباية العامة من أن الحكم لم يعرض للمستندات المضبوطة ومنهما لاتحة الحزب الشبوعي
 المصرى وما تضمنته من أدلة على توافر ركن القوة والإرهاب أو الوسائل غير المشروعة لا يخرج عن كونــــــ
 جدالاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدصوى وإستنباط معتقدها
 وهو ما لا يجوز إثارته أو الحوض فيه أمام محكمة النقض.

من المقرر أنه يكفى في الخاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة أسناد النهمة إلى المنهم
 لكى تقتضى له بالبراءة إذ المرجع في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقلير الدليل ما دام حكمها يشتمل على
 ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قلم عليها الإنهام ووازنت بينها
 وبن أدلة النفي فرجحت دفاع المنهم أو داخلتها المرينة في صحة عناصر الإلبات.

– إن تقدير أقوال الشهود وكافة الأدلة الأخرى ماروكاً لمحكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها بغير معقب.

الطعن رقم ۹۶۸ صنة ۵۰ مكتب فتي ۳۸ صفحة رقم ۳۶۷ بتاريخ ۱۹۸۷/۳/۱

إن وزن اقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يزدى فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع دون مطب.

الطعن رقم ٢٠٣٣ لمنتة ٥٦ مكتب قتى ٣٨ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ٢١/١/٢١

لما كان إطراح المستدات المنبئة لوجود منازعات مدنية وجنائية بين الطاعن وبين المدعى بالحقوق المدنية همو من إطلاقات محكمة الموضوع إذ تصد من إثبات هذه المنازعات هو النشكيك في الأدلة التي عولت عليهما في الإدانة، فإن ما يعبيه الطعن على الحكم في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في إستنباط الحكمة لمتقدها، وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقش.

الطعن رقم ٣٧٤٣ نسنة ٥٦ مكتب فتي ٣٨ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٤

المحكمة غو ملزمة بندب خبير فنى فى الدعوى تحديداً لمدى تأثير تعرض الطاعن على مسئوليته الجنائية بعمد أن وضبحت لها الدعوى.

الطعن رقم ۲۲۱۱ لمنة ۵۱ مكتب فني ۳۸ صفحة رقم ۳۰۱ پتزيخ ۱۹۸۷/۲/۱۸

هن المقرر أن نحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق غيوه من المتهمين مني إطمأنت إلى صحته ومطابقته الحقيقة والواقع، ولو لم يكن معززاً بدليل آخر .

الطعن رقم ۲۷۲۱ لمسنة ٥٦ مكتب غنى ٣٨ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ٢٩/٥/١٩

وزن أقرال الشهود وتقدير الظرف التى يؤدون فيها شهاداتهم والتعويل على أقواهم مهما وجــه إليها من معان وحام حوفا من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة المؤضوع تنزله المنزلة التى تراها وتشدره الشغان وحام حوفا من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الشاهد فيان ذلك يفيد أنها قد أطرحت جميع التعيارات التى سالها الدلاع خملها على علم الأعمد بها، فإن رمى الحكم بالفساد في الإستدلال لتعويله على أقوال الشهود بقوله أنها ملفقة مصطعمة يكون غير مقبول إذهو فمى حقيقته جدل موضوعى حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الذعوى وإستباط مصقدها منها وهــو ما لا يجوز الحوص فيه أمام محكمة المتقد.

الطعن رقم ٤٨١ لمنة ٥٩ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ٥٩٧/٤/٥

من القرر أن تقدير توفر ركن التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف مسالة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام إستدلالها سليماً كما هو الحال في هذه الدعوى، فبإن ما يشيره الطاعنان عن إنصدام ركن الإكراه أو ما بدت عليه المجنى عليها من مظهر رضاء ينحل إلى جدل موضوعى فمي حق المحكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وإستباط معقدها منها تما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٣٣ نسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٠

لا يصح النمى على الحكمة أنها قضت يوادة المنهمين بناء على إحتمال ترجح لديها ما دام ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيها وما يطمئن إليه طالما أنه أقام قضاءه على أسباب تحمله. وإذ كان البين من الحكم المطمون فيه أن الحكمة قد أحاطت يواقعة الدعوى وألست بأدلة الثبوت فيها، وأن الأسباب التي مساقها الحكم من شأنها أن تؤدى إلى ما ترتب عليها من شك في صحة إسناد الإتهام إلى المطمون ضدهم. وكان من القرر أنه يكفى في الخاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المنهد لكي تقضى بالبراءة ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المنهم أو أدخلها الربية في صحة عناصر الإتهام. ومن ثم فإن العلمن ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي لا يشار لدى محكمة النقيق، ويكون الطبعن على غير أساس مصيةً وقضه موضوعًا.

الطعن رقم ٤٣ ه استة ٥٥ مكتب قتى ٣٨ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ٢١/٥/١٧

- الأصل أن القاضى الجنائي حر في أن يستبعد التعاهه من أى دليل يطمئن إليه، وإن من حقه أن يأخذ في هذا الشأن بالأقوال التي يدلى بها متهم في حق أخر ما دامت المحكمة قد وثقت في صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع.

— أا كان الأصل أن محكمة الموجوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الحيراء القدمة إليها والماضلة بينها والأخذ بما تطمئن إليه منها وإطراح ما عداه، كما أن لها أن تجزع بما لم يجزم به الحيرو في تقريره ما دامت وقائم الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكنته لديها، وكان من المقرر أنه لا يازم أن تكون الأدلة التي إعتمد عليها الحكم بحيث يسيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية ضمائم متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فحلا ينظر إلى دليل بعينه المناقشية على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة، مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكتمال إقتباع المحكمة وإطعاناتها إلى ما إنتهت إليه — كما هي واقع واقع على القديد المناقبة الله — كما هي واقع المناقبة المناقبة الله — كما هي واقع المناقبة المناقبة الله — كما هي واقع المناقبة المناقبة المناقبة الله — كما هي واقع المناقبة المناقب

الحال في الدعوى موضوع الطعن المثلل – وإذ كانت المحكمة قد الفصحت عن إطمئناتها إلى صورة الواقعة من الأدلة الفولية المؤيدة بالتقريرين الطبيين الشرعين واستخلصت منها مجتمعة بأسباب كافية وسائفة أن الطاعن قد أجهض المجنى عليها بالفعل بإنهاء حالة الحصل عصداً قبل الأوان، وردت على القاربر الفنية الأعرى القدمة في الدعوى بأسباب كافية يستقيم بها إطراحها فإن صا يشيره الطاعن في هذا الحصوص ينحل في حقيقة أمره إلى جدل موضوعي في تقوير الدليل، وهو ما تستقل بمه محكمة الموضوع والا تجوز الحوض فيه أمام محكمة النقش.

الطعن رقم 1140 أمشة 20 مكتب فقى ٣٨ صفحة رقم 420 بتاريخ المام 114 يتأريخ 194 1 1940 من المدحوى المدحول المدحول

من المقرر، أن من حق محكمة الموضوع الأحد بالأقوال التمى يدنى بها منهم فى حق منهم آخر منى
 إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع، فإن النبى على انحكمة الإستناد فى قضائها ذاك إلى أقوال
 المنهمة الأخرى، يكون بعيداً عن محجة الصواب ولو كان هو الدليل الوحيد قبل الطاعن .

الشخص رقم ۱۹۳۷ المسئة ۵۷ مكتب فقى ۳۸ صفحة رقم ۸۳۵ بيتاريخ م ۱۹۸ بيتاريخ ۱۹۸۷ بيتاريخ ۱۹۸۷ من الموضوع من المقرر أن تقدير آزاء الحبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريزهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع الني لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لطرير الحبير شانه في ذلك شان ساتر الأولا، وهي غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع إلى ما طلبه من إعادة تحليل العينة ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي مسن جانها حادة إلى الم

الشفعن رقم ۱۹۱۹ أمسلة ۵۷ مكتب فقي ۳۸ صفحة رقم ۱۹۰۰ بتغريب ۱۹۸۷ ملاه ۱۹۸۷ ملاه ۱۹۸۷ ملاه ۱۹۸۷ ملاه ۱۹۸۷ ملاه ال الم كانت اشكمة لا تلزم بإجابة طلب ندب خبير فى الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها وكان ما يسوقه الطاعن من مطاعن على تقرير أنحاث التربيف والتروير يتحل إلى جدل موضوعى فى تقدير قيمة هذا الدليار نما تستظر به محكمة الوضوم و لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

ـ لما كان الأصل إنه متى أحدت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدلماع خميلها على عدم الأعمد بها، وإن من حق القاضي أن ياحد بأقوال نشهم في حق نفسه أو فمي حق غره من المهمين وإن عدل عنها بعد ذلك فإن كل ما تعاه الطاعن على الحكم فى هـذا العـــدد يكون غير صديد.

الطعن رقم ٢٧٣٦ اسنة ٥٧ مكتب فتي ٣٨ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ٢٠/١٠/١٠

من المقرر أن محكمة الموضوع أن تصوض عن قالة شهود النفى ما دامت لا تلق بما شبهدوا بـه وهـى غير
 ملزمة بالإشارة إلى أقوافم ما دامت لم تستند إليها، وفى قضافها بالإدانة لأدلة الثبوت النبى أوردتهما دلالــة
 على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها.

- من القرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من إعواضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي ها كامل الحرية في تقدير القوة الندليلية لتقرير الخبير القدم إليها شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخل بما تطمئن إليه منها والإلتفات عما عداه، ولما كانت الحكمة قد إطمأت إلى ما تضمنه التقرير العلمي الشرعي وهي غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلب إستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها، ولم تو هي من جانبها حاجة إلى إثناذ هذا الإجراء .

الطعن رقم ۲۸۲۲اسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١١٠٣ يتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٧

من القرر أن المحكمة غير ملزمة في أعداها بالقرال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل فيا أن تستنبط منها ومن غيرها من العناصر الأعرى التي أوردتها الحقيقة التي كشفت عنها بطريق الإستناج وكافة المكتسات العقلية ما دام إستناجها سليماً منفقة مع حكم الحقل والمنطق، ولما كان العاض لا ينازع في صبحة ما نقله الحكم من القوال له والطاعن المناتي في التحقيقات والتي حملها بوصفها إقسراراً لا إعوالها فإنه لا تدويب على الحكم إذ هو إستمد من تلك الأقوال ما يدهم الأدلة الأعرى التي أنها عليها قضاءه بالإدالة. كما أنه لا يقدح في سلامة الحكم تسمية هذه الأقوال والرأ طالما أن المحكمة لم ترتب على هذه الأقوال وحدهما الأزلق القانوني للإعواف وهو الإكتفاء به والحكم على الطاعن بقير سماع شهود، وإذ كان غكمة الموضوع أن تستمد إقساعها من أى دلهل تطمئن إليه طالما إن هذا الدليل لـه أصلمه الصحيح من الأوراق، وكانت الصورة التي إسستخلصتها المحكمة من أقوال شهود الإثبات ومن أقوال الطاعين الأول والثاني ومن الخرات التي اسماها إقواراً يكون في غير محلمة إذ هو في حقيقته لا يصدو أن يكون المحارات الغاعن على الحكم بشان أعلم بأقوال الواقال الطاعن الثاني التي أسماها إقواراً يكون في غير محلمة إذ هو في حقيقته لا يصدو أن يكون جدلاً موضوعاً في تقدير الأدلة وإستخلاص ما تؤدى إليه تما تستقل به محكمة المؤضوع بغير معقب طالما كنان إستخلاصاً سانفاً — حكما هي الحال في واقعة الدعوى فلا يجوز مصادرتها في شائد أمام عكمة النقش كان إستخلاصاً سانفاً — حكما هي الحال في واقعة الدعوى فلا يجوز مصادرتها في شائد أمام عكمة النقص.

الطعن رقم ٢٨٧٥ لمنة ٥٠ مكتب فتي ٣٨ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٣

من المقرر أن تقدير أراء الحبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع
 التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحير شسأنه في ذلك شبأن مسائر الأدلمة فلهما مطلق
 الحرية في الأخذ ما تطمئن إليها منها والإلتفات عما عداه، ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير.

– لهكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الإستدلالات ما دامت مطروحة للبحث أمامها.

الطعن رقم 4 4.8 للسنة 00 مكتب فتى ٣٨ صفحة رقم ٨٤٨ يتاريخ ٢٠/ ١٩٨٧م على أن من القرر أنه لا ينال من سلامة الحكم إطراحه الشهادة الرسمية والتى تساند إليها الطاعن للتدليل على أن إحداث لم يزره يوم الضبط، ذلك أن الأدلة فى المراد الجنائية إلقاعية للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولمو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العقل والمنطق أن يكون غير ملتيم مع الحقيقة التى إطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى - كما هو الحال فى الدعوى المائلة - ومن ثم فإن النبى على الحكمة فى

هذا الصدد يكون غير سديد. الطعن رقم ٢٠٠٠السنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٩٣٩ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٤

الفصل فيما إذا كان من قام بإجراء التفنيش قد إلتوم حده أو جاوز غرضه متعسفاً في التنفيذ من الموضوع لا من القانون .

الشعن رقع ٤ ٣٠ المنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقع ٩٠ بتاريخ ٢٠١٧ المناف الالهام الما ١٩٥٠ المناف الدليل ماخذه الإصل أن القاضي الجنائي حو في أن يستمد إقتاعه من أي دليل يطمئن إليه طائما أن فيذا الدليل ماخذه المصحيح من الأوراق وإن من حقه أن يأخذ في هذا الشأن بأقوال المنهم في حق نفسه وفي حتى غيره من المنهمين وإن عدل عنها بعد ذلك ما دام قد إطمأن إليها فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في طعنه في أمر يتصل بتقدير عكمة الموضوع ومحاولة مصادرتها في عقيدتها.

الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٥ مكتب فتى ٣٩ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٧ من القرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التى يؤدون فيها شهادتهم متروك لطنير محكمة الموضوع، وهى منى أحداث بشهادة شاهد فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جمع الإعبارات التى سافها الدفاع خملها على عدم الأخذ بها .

الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٨٨/١/٧

- من القرر أن تقدير قيمة الإعواف الذي يصدر من المهم إثر إجراء باطل وتحديد مدى صلة هذا الإعواف بهذا الإجراء وما ينتج عنه من شنون محكمة الموضوع تقدره حسيما يتكشف لها من ظروف الدعوى .

للمحكمة حق إستباط الحقيقة من إعواف المتهم دون أن تلتزم نصه وظاهره ومن باقي الأدلـة الأحمرى
 كما كشفت عنها بطريق الإستناج وكافة المكنات العقلية ما دام ذلك سليماً منفقاً مع العقل والمعلق .

الطعن رقم ٣١٧٧ نستة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥ بتاريخ ٢٤/٨/٢/٤

إن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من شأن عكمة الموضوع، فلا عليها إن هي إسوسلت بنقتها
 فيها بالنسبة إلى متهم ولم تطمئن إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لتهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يعبب حكمها
 ما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتناعها وحدها بغير معقب عليها من عكمة النقش .

- ١) إن المادة ٣٧ من قانون المقوبات إذا نصت فحى فقرتها الأولى على أنه " إذا كون الفصل الواحد جرام متعددة وجب إعبار الجريمة التي عقوبها أشد والحكسم بعقوبها دون غيرها " فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف، يجب إعبار الجريمة التي تمعض عنها الوصف أو التكيف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرام التي قد تتمخض عنها الأوصاف الأخد والتي لا قيام فما البنة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يعبير الجمائي كان لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة، وذلك على خلاف حالة المعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة بعشها بمعشيا بعض نجب لا تقبل التجرائم طرورة أن المقوبة التكميلية إنما تتعام بطيمة الجريمة ذاتها لا يقوبتها .

٧) إن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٤٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافحة للخدرات وتنظيم إستعمالها والإنجار فيها ليس مقصوراً على إستواد الجواهر للخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها المجانح الجاحدة لإختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً، بل أنه يمند أيضاً إلى كل واقعة ينحقى بها نقل الجواهر المخمرة ولو في نطاق ذلك الجال جامل على علاف الأحكام المنظمة لجلهها النصوص عليها في المواد من ٣ إلى ٣ التي رصد لها الشارع المفحدرة وتصديرها، التي رصد لها الشارع المفحدرة وتصديرها، فإشوط لذلك الحصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها، فإشوط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص ما يصل التي بنها بيان حصر، وبالطريقة التي رحمها على سبيل الإنزام والوجوب فضلاً عن حظوم تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا يموجب إذن سحب كتابي تعطيمه الجهة الإدارية المختصة للمرخيص له

بالجلب أو أن يحل محله في عمله، وإيجابه على مصلحة الجمسارك في حالتي الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة وكان البين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصحاد بالقوار بقانون وقم ٦٦ لسنة ٩٦٩، أنه يقصد بالأقليم الحمركي، الأراضي والمياه الإقليم الحاصلة بين جهورية مصر والدول المناحق، وكذلك شواطئ المحوار الحيط الجمهورية من وطفا قانة السويس وشواطئ المحرارا المحمد والدولة السويس وشواطئ المحرارا المحمد على المحمد المحم

٣) إن النص في المادة ١٩٢٩ من قانون الجمارك الشار إليه على أن " يعتبر تهرياً إدخسال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إعراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية كلها أو بعشبها أو بلخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المتوحمة " يمثل على أنه إذا أنصب التهريب على بشائع ممنوعة تحققت الجريمة بحجرد إدخال هذه البضائع إلى البلاد أو إعراجها منها بالمخالفة للنظم المعمول بها بينما إشارط لتو الراجعة المنابعة إلى طهرة على المتنابع أن يكون إدخالها إلى البلاد أو إعراجها منها ممموع بالمجرية بالنسبة إلى غير الممنوع من البضائع أن يكون إدخالها إلى البلاد أو إعراجها منها معموم غير مقروعة .

 ه) لا كان الأصل أن تجرى الخاكمة باللفة الرسمة للدولة - وهى اللغة العربية - ما لم يتصلر على إحدى سلطني التحقيق أو الخاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الإستعانة بوسيط يقوم بالترهمة أو يطلب منها المنهم ذلك ويكون طلبه خاصماً لتقديرها، فإنه لا يعبب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة بصد قمد إستعانت بوسيطين تولى أصدهما ترجمة أقوال الطاعن من المندية إلى الإنجليزية ثمم قام الآخر بنقلها من الإنجليزية ألى العربية، إذ هو أمر متعلق بظروف التحقيق ومتعضباته خاضع دائماً لتقادير من يناشره، وإذ كان الطاعن في بذهب في وجه النعى إلى أن أقواله قد نقلت على غور حقيقتها نتيجة الإستعانة بوسيطين، كان الطاعن في هذا الخصوص كافياً ويستقيم به ما خلص إليه من إطراحه، فإن منعى العائن علي يكون غير سديد فضلاً عن أنه لا يعلو أن يكون تعيياً للإجراءات السابقة على الخاكمة بما لا العامن على الحكم، إذ العبرة في الأحكام هي ياجراءات الخاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام الحكمة.

إن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع، فلا عليها إن هي إستوسلت يظفيها
 فيها بالنسبة إلى متهم ولم تطمئن إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لمتهم آخر دون أن يعد هنا تناقضاً يعيب حكمها
 ما دام تقدير اندليل موكولاً إلى إقتناعها وحدها بغير معقب عليها من محكمة النقض .

٧) لما كان البين من عصور جلسة المحاكمة أن المذافع عن الطاعن قد أثار أن إكراها قد وقع عليه من مسالك الباخرة، وهو في حقيقته دفع بإمنتاع المستولية الجنائية تقيام حالة المضرورة المنصوص عليها فعى المادة ٦١ من قانون العقوبات، وكان تقدير توافر حالة العنوورة من إطلاقات عكمة الموضوع، وكان الحكم قد نفى قيام مله الحالة في قوله: " وأما ما ذكره المنهم الأول من إكراه فإنه لو صبح قوله فإن أثبر الإكراه يكون قد ذال بوصوله إلى المسلمات هيئة القال وعدم إبلاخه السلمات بما يحمله من مادة تحريف المسلمات في إطراح الدفع، فإن منهى الطاعن لهى هدا الصدد لا يكون له عرف.

الطعن رقم ٢٠ ١٨٠ أسنة ٤٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ٢١/٥/٣/١

من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على
 يساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إلتناعها ما دام إستخلاصها سائماً منفقاً
 مع العقل والمنطق.

— الأصل في الخاكمات الجالية هو إقتاع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أي دليل أو قريبة برتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه، ولما كان القانون الجدائي لم يجعل الإثبات جوالم التروير طريقاً خاصاً، وكان لا يشرط أن تكون الأدلة التي إعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية منسائدة يكمل بعضها بعضاً همنا هما معلم المنافقة الحكمة.

من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من إختصاص عكمة الوضوع وهي حرة في تكومن
 إعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة وإطمئناتها إليها بالنسبة إلى متهم وصدم إطمئناتها إلى ذات الأدلة
 بالنسبة إلى متهم أخر.

الطعن رقم ٤٩٠٤ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢٧٣ يتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٠

مكمة المرضوع أن تستمد إقتناعها ثبوت الجرعة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هملا الدليل له مأعله الصحيح من الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التي يؤدون فيها شبهاداتهم وتعويل القضاء على أقوائهم مهما وجه إليهما من مطاعن وحام حولها صن شبهات، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تواها وتقدره القدير الذي تطمئن إليه وهي متى ساقها الدفاع خملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ١٤٦ منية ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢١٤ يتاريخ ١٩٨٥/٢/١

من المقرر أن مقاد أعد المحكمة بما أخلت به من أقوال الشهود إنها وأحانت إلى صحنه وأطوحت منا مساقه الدفاع خبلها على عدم الأعذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الدليل إنما هو من إطلاقات محكمة الموضوع فلا تجوز مصادرتها أو بجادلتها أمام محكمة النقض فيمنا إطمأنت إليه تما يدخمل في مسلطتها المقديرية.

الطعن رقم ٧٢١٧ لمبنة ١٥ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ٢٠١٧/٩/١

 - نحكمة الموضوع كامل الحربة في أن تستمد إقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل ماخذه الصحيح في الأوراق وأن تحصل أقوال الشاهد وتفهم صيافها وتستشف مراميها ما دامت ليما تحصل إلا تحرف الشهادة عن مضمونها ولا يشوط الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة الراد (لباتها بأكملها وبجميع تفاصليها على وجه دليق، بل يكفى أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدى إلى هذه الحقيقة بإستناج سائغ تجربة محكمة الموضوع بتلامم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها. ومن ثم فإن منازعة الطاعن في القسوة الندليلية لأقوال الشاهد .. على النحو الذى اللاره طعنه لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعاً في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة الشعد ..

— من المقرر أنه لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحاً ودالا مباشرة على الواقعة المراد إلباتها بل يكفي أن يكون إستخلاص ثبوتها منه عن طريق الإمستناج تما يتكشف من الظروف والقرائن وتوتيب النتائج على المقدمات، وإذ كان ما أورده الحكم - على النحو المقدم بيانــــه _ يؤدى إلى ما رتبــــ عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن بحقيقة نبات الحشخاش المزروع بحفله توافراً فعلهاً ويسوغ بم إطراح دفاع الطاعن في هذا الحصوص ويتحقق به القصد الجنائي لجريمة الزراعـــة التي دين بهـــا كمــا هــى معرفة به في القانون.

للطعن رقم ٤٤٤٤ نسنة ٥٤ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ٢١/٣/٥٨

لما كان وزن أقرال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهـم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلـك مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزلـه المنزلـة التى تراها وتقدره القدير اللى تطمئن إليه، ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وسين المنهم خصومـة قائمة، كما أن لها أن تأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر منى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى.

الطُّعَن رقم ٤٤٤٧ لمسلَّة ٤٥ مكتب فتى ٣٦ صفحة رقم ٥٣٠ يتاريخ ٣٩م٥/٤/٣ وزن أقوال الشهود وتغيرها مرجعه إلى محكمة الموجوع تولسه المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي

رون الوان مسهود وتعبيرات فريت إين حصه موجوع فرصه المرحة النبي فراسة وتصفوه التصفير الدين تطمئن إليه بغير معقب، ومتى أخذت بأقوال الشاهد دل ذلك على إطراحها جميع الإعتبسارات التي مساقها المدفاع خملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ٢١/٥/١٩٨٥

لما كان محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير النسدب فيهما ما دامت قد
 إطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك فإن ما يتيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له مجار.

من المقرر أن محكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تأخذ بما تطمئن إليه من ألموال
 الشهود المختلفة وتطوح أقوال من لا تتق به ولا تطمئن إلى صحة روايته وهمي إذ تفعل ذلك لا تكون
 ملزمة ببيان العلة لأن الأمر مرجعه إلى إقتناعها وحدها.

الطعن رقم ٨٩ لمسنة ٥٠ مكتب فتى ٣٦ صقحة رقم ٣٤٣ يتاريخ ٢/٧/١٩٨٥

من حق محكمة المرضوع أن تركن في سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وتوتيب الحقائق القانونية التصلة بها إلى ما تستخلصه من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة عليها دون أن تنقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو باقوال شهود بذواتهم أو بالأدلة المباشرة إذ أنه لا ينسوط أن تكون الأدلة اللي أعتمد عليها الحكم بحيث يني كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزيشات الدعوى الأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القماضي فيلا ينظر إلى دليل بعينه لمنافشته على حدة دون بافي الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكتمال إقتاع المحكمة واطعتنانها إلى ما إنهت إليه.

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٨

لما كان تقدير قيام القصد الجنائي أو عدم قيامه من ظروف الدعوى يعد مسألة تعطل بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب وكان ما أثبته الحكم على ما تقدم ذكوه من أن إستغلال المنهم الأول لدعارة الساقطات وتمارصة المتهمة الخامسة للدعارة كان معلوماً للطاعن تما قرره المنهم الأول والمنهمة الخامسة وما قرره الطاعن في محضر العبط فإن هذا الذي أورده الحكم يعد سائفاً الإستظهار تحقق القعمد الجدائي لدى الطاعن في الجريمة التي دائم بها ويكون منعاه في هذا الحصوص على غير أساس .

الطعن رقم ٦١٣ لمسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩/٥/٥/١٦

— لا كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليهما مهما وجه إليها من مطاعن مرجمه إلى عكمة الموضوع دون معقب وأن أخذها بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الإعبارات الدى ساقها اللغاع لحملها على عدم الأخذ بها، وإذ كان ما أثاره الطاعن من تشكيك في أقوال وكيسل النبابة المحقق وخيرة المممل الكيماوى اللذين محمتهما المحكمة شاهدين في المدعوى لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريعاً من المحكمة لأن الرد يستفاد من أدلة النبوت التي أوردتها فإن ما يتعاه الطاعن بهذا الوجه يكون غور مديد.

 إن انتحكمة لا تلزم بإجابة طلب إعادة تحليل المادة المعبوطة ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ويكون جدل الطاعن والتشكيك في إنقطاع العملة بين المادة المخدرة المضوطة القدمة للنيابة والسي أجرى عليها التحليل يدعوى إختلاف ما وصدته النيابة من وزن العينة عند التحويز مع ما ثبت فى تقرير التحليل من وزن إن هو إلا جدل فى تقدير الدليل المستمد من عملية الضبط والتحريز وفى عملية التحليل النى إطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجموز مجادلتها أو مصادرتها فى عقيدتها فى تقديم الدليل وهو من إطلاقاتها .

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٧

- من الحقرر أنه وإن كان يكفى أن يتشكك القاضى في ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة إلا أن حـد
 ذلك يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وألم بادلتها وخلا حكمها من عبوب النسبب .
- من المقرر أنه وإن كان محكمة الموضوع أن تون أقوال الشاهد وتقدوها التقدير الذى تطمئن إليه إلا أنه
 منى أفصحت المحكمة عن الأسباب الني من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن محكمة النقض أن تواقب
 ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى التيجة التي خلصت إليها.

الطعن رقم ؟ ٤ ٢ المسئة ٥ 0 مكتب فقى ٣٦ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ٥/١٢/٥ من المقرر أن تفدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من إعتصاص عكمة الموضوع وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها لنلك الأدلة وإطمئناتها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم إطمئناتها بالنسبة إلى الأدلة ذاتها في حرر متهم آخر.

الطعن رقم ١٥٨ نسنة ٥٥ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٨٥/٤/١١

- لما كانت انحكمة قد إستندت إلى تقوير اللجنة الفنية المتندية وأطرحت في حدود سلطتها الشقديرية تقرير الحبير الإستشارى فإنه لا يجوز عبادلتها في ذلك أمام محكمة النقض وهي غير ملزمة بأن ترد إستقلالاً علمي هذا الشرير الذي لم تأخذ به.
- لما كانت المحكمة غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى ما طلبه من ندب خبير آخر في الدعوى ما دامت الواقعـــة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها إتخاذ هذا الإجــراء. وكــان الحكـم قــد أورد - بنــاء علــى التقــارير الطبية إصابات المجنى عليهم فى جويمة القمل الحطأ وإنها ادت إلى وفاتهم بإصفكـــيا الردم .

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢٣١ يتاريخ ٩/٥/٥/٩

إن تقرير رضاء النزوج بزنا زوجته أو إنتفائه أمراً موكولاً إلى قماضى الموضوع يستخلصه من عناصو الدعوى فى صدور سلطته القديرية بلا معقب عليه ما دام إستخلاصه سائفاً يؤدى إلى ما إنتهى إليه وكمان ما اثبته الحكم فيما تقدم سائفاً وكافياً لمتبرير ما إنتهى إليه من نفى رضاء الزوج بزنا زوجته وما رئب عليــــــــ من رفض الدفاع بسقوط حقه فى طلب محاكمتهما. عصت واقعة الدعوى وأحاطت بطروفها وبأدلة الدوت التي قام عليها الإنهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المنهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الإثبات، وكان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسابه بالحكم المطعون فيه قد ألما قضاءه بيراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية على تشكك المحكمة في محضو الضبط إستاداً إلى ما قروه دلال المساحة من أنه أم واقعة الضبط وإنما وقع على المحضور بمكتب شنون الإنتاج خلافاً لما أثبته محرر المحضور من أنه إصطحبه معه، وخلص الحكم من ذلك إلى إطراح الدليل المستمد من هذا المحضور، وهو ما يفيد أن الحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى وألت بأدلة اللبوت فيها .

الطعن رقم ٢٤ استة ٥٨ مكتب فتى ٣٩ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٤

) من القرر أن تحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط
 البحث المدورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه إقتناعها .

٢) الأصل في الحاكمات الجنائية هو بالفتاع القاضى بناء على الأدلة الطروحة عليه، لله أن يكون عقيدتــه
 من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

٣) إن القانون الجنائي لم يجمل لإثبات جرائم التروير طريقاً عنصاً. وكان لا يشموط أن تكون الأدلمة التي وهمد عليها الحكم يجمث ينمي كل دليل منها رقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى .

غ) الأدلة فى المواد اجتنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المُحكمة فلا ينظم إلى دليل بعينه لتناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى إكتمال إقتباع المُحكمة واطمئناتها إلى ما إنتهت إليه .

ه) من القور أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صواحة وإستقلالاً عن كل وكن من أوكان جريمتى التقليمة
 والنووير ما دام قد أورد من الوقائم ما يشل عليه .

إن القصد الجنائي في جوائم التزوير من المسائل التعلقة بواقع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع
 في ضوء الطروف المطروحة عليها، وليس بالازم أن يتحدث الحكم عنه صواحة وعلى إستقلال ما دام قمد
 أور د من الوقائح ما يدل عليه.

٧/ لما كان لا يشترط في جريمة توويس المحروات الرحمية – شأن المحروات الحاصة بالشركات المملوكة للدولة لشأنها – أن تصدر فعلاً من الموظف بتحرير الورقة، بل يكفى أن تعطى هذه الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرحمية ومظهرها ولو لم تويل بتوقيع، وكان من المقرر أيضاً أن العمر في توويس المحروات الرحمية مفوض لما في التووير من تقليل المفقة بها على إعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إلبات ما فيها . ٨) لا يلزم في النزوير العاقب عليه أن يكون مشناً بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بـل يسـتوى أن يكـون واضحناً لا يسـتلزم جهداً في كشفه أو منشناً يتعذر على الغير أن يكشفه مـا دام تلميـير الحقيقـة فـى الحمالئين يجوز أن يتخدم به بعض الناس.

٩) لما كانت الأدلة التي عول عليها الحكم المطعون فيه في الإدانة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها من مقارفة الطاعن للجريمتين اللتين دين بهما ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من قصور الحكم في التدليل على توافر أركان الجريمين في حقه لأنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير ادلمة الدعوى كما لا يجوز إثارته أمام محكمة التقعل .

(1) لما كان ما إنتهى إليه الحكم من قبيل فهم الواقع في الدهوى تما يدخل في نطاق سلطة محكمة المرضوع الني لها أن تدين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة الدى تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة المجرع عن الإقتضاء العقلى والمنطقى لا شأن غكمة النوضوع لا تلمتزم غكمة النوضوع لا تلمتزم ببيان صبب إعراضها عن أقوال شهود النفى وكان ما ساقه الطاعن في شأن إطراح الحكمة الأقوال شاهد النفى لا يعدو المجادلة في تقدير المحكمة الأدلة الدعوى ومبلغ إطمئنانها إليها عما لا يجوز مصادرتها فيه أو الحوق مبنانه لدى محكمة النقش .

(1) إلما كان إقرار الطاعن بتسليم المحرر لشساعص آخر مع تنصله من تزويره وإن كمان لا يعد إعوالماً بجريمتي النزوير والتقليد إلا أنه تضمن في ذاته إقرار بنسليم المحرر المزور للمتهم الآخر الذى قضم ببرائعه فإن عطا الحكمة في تنمية هذا الإقرار إعواقاً لا يقدح في سلامة الحكم طالما تضمن من الدلائل ما يعزز ادلة المدعوى الأعرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثمر القانوني للإصواف وهو الإكتفاء بـــه والحكم على الطاعن بفير سماع الشهود .

١٣) من القرر أنه لا يعيب الحكم الحظ في الإسناد اللك لا يؤثر في منطقه فإنه لا يجدى الطاعن ما يشيره - بفرض صحته - من خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير المصاهاة من أن أرقام الموتور والشاسيه مزورة حالة أن التقرير خلا من الإشارة إليها ما دام أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن له أثره في منطقه ولا في النبيجة أثني إنبهي إليها .

الطّعن رقم ٢٠٩ لمنفة ٥٨ مكتب فقى ٣٩ صقحة رقم ١٣٧٧ يتاريخ ١٩٨٨/١٢/١ من القرر أن الإعواف في المسائل الجائية من العناصر التي تملك عكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات وفا دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعواف المعزو إليه قد إنترع منه بطريق الإكراء كما أن لها تقدير ما إذا كان الإعتراف صدر من المنهم أثو إجراء باطل وتحديد مدى صلة الإعتراف بهلما الإجراء ومتى تحققت من أن الإعتراف كان دليلاً مستقلاً منبت الصلة عن الإجراءات السابقة وأنه سليم نما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها فيه، وكانت المحكمة قد الفصحت عن إطمئناتها إلى إعتراف الطاعن بإعباره دليلاً مستقلاً عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت العملة عنها وأنه صدر منه طواعية وإختياراً ولم يكن نتيجة أى إكراه والمتنعي بسلامته وصحته فهان ما يثيره الطاعن في هذا الحصوص لا يعدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل في تقدير الدلول تما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ مكتب فتي ٣٩ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١

1) لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس انظاهر وإنما يدرك بالظروف الخيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجنائي وتتم عما يضمره في نفسه وإستعلام هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وكان الحكم قمد إستظهر نية القدل في حق الطاعين بقوله "........ وقد توافرت نية القتل قبل المنهمين الماثلين من إستعماهم أسلحة نارية الأعرة النارية عليهم قالية في تعليه وإطلاق المديد من الأحرة النارية عليهم وإطلاق المديد من الأحرة النارية عليهم قالمة إلى موضورهم وبعلونهم وأموائهم من فذلك إزهاق أرواجهم فأصابهم المديد منها بمواضع عنظفة برءوسهم من وصدورهم وبعلونهم وأطرافهم وأم يؤكمهم المنهمون إلا وهم جثث هامدة فمنهم من قضي نحيه ومنهم من النامية من المناب لا دخل لارادة المنهمين في مداركتهم بالعلاج لماكنت بذلك رغبة المنهمين في الخطص من الجني عليهم والملاقم الحارجة التي أناها المنهمون تم عما ضموره في نفوسهم من إندواء بالمدعوى وتلك الأمارات والمظاهر الحارجة التي أناها المنهمون تم عما ضموره في نفوسهم من إندواء إنداق روح الجني عليهم " وإذ كان هذا الذي إستخلصه المكسة من ظروف الدعوى وملابساتها هو إستخلاص مائخ وكاف في التدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعين فإن متعاهما في هذا الشائن. يكون على غير أساس.

اإن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها، فمالا يقدح في مسلامة
 الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو إبتنائه على الظن أو إفغاله جملة .

٣) من المكرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه في الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

ع) من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخو ما
 دامت أقوافي منطقة مع ما إصند إليه الحكم منها .

ه) من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود إن تعددت وبيان وجمه أخلها بحا أوتحت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه، وكان يمين تما أورده الطاعنان في أمباب طعنهما أنها متفقة في جملتها مع ما إستد إليه الحكم منها، فلا ضير على الحكم من بعد إحائشه في بيان أقوال الشاهد الأول، ولا يؤثر فيه أن يكون الشاهد الثالث قد أضاف أنها في تقرر فيه أن يكون الشاهد الثالث قد أضاف أنها أنها أن ومائسهم أو أن الشاهد الأول لم يقرر بذلك الشاهد الثاني أو أن الشاهد الشائب محم حواراً بمن بوجود الطفاين أو أحدهما بالمسارة أو لم يقور بذلك الشاهد الثاني أو أن امفاد إحالة الحكم في يمان الطاعين يميد الإجهاز على المجنى عليهم – على فرض صحة ذلك – إذ أن مفاد إحالة الحكم في يمان أقوالها إلى ما خداد فيه الشاهد الثالث من أقوال الشاهد الأول فيما إنفقوا بشأن أنه لم يستند في قضائه إلى ما ذاد فيه الشاهد الثالث من أقوال الشاهد الأول فيما إنفقوا بشأن أنه لم يستند في قضائه إلى ما ذاد فيه الشاهد الثالث من أقوال .

٣) حق محكمة الموضوع تجزلة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه دون أن يعد هذا.
 تاقعة في حكمها .

٧) لا يعب الحكم ولا ينال من سلامته ما إستطرد إليه تزيداً من أن تحريات الشرطة عن الحادث لا تحرج عن مضمون ما أدنى به شهود الإثبات بالتحقيقات، إذ أن الحكم لم يكن بحاجة إلى هذا الإستطراد في مجسال الإستدلال مادام أنه أقام فضاءه بثبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أشر لما تزيد إليه فى منطقه أو فى الشيخة أتنى إنتهى إليها .

 ٨) من المقرر أن الحكم إذ إستظهر قيام علاقة السبية بين إصابات الجنبى عليه مسالف الذكو التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وبين وفاته فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعنان من قصور في هـــذا الصدد .

٩) بحسب الحكم ما أثبته من قيام جريمة قتل المجنى عليه الأول مع صبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين كي يستقيم قضاؤه عليهما بالأشفال الشاقة المؤيدة، ومن ثم فلا مصلحة للطاعنين فيما ينعياه على الحكم بالنسبة لجوائم القتل والإتلاف العمدى الأحرى مادام البين من مدوناته أنه طبق نص المادة ٣٧ من قانون المقوبات وأوقع على الطاعين عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التي دانهما بها تدخل في حدود العقوبة المقربات وأوقع على الطاعين عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التي دانهما بها تدخل في حدود العقوبة

 ١) من المقرر أنه يكفى تنطيط المقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يشبت الحكم إستقلال الجريمة المقونة عن جناية القتل وغيرها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قمد إرتكبتا فى وقت واحد أو فى فوة قصيرة من الزمن، وتقدير ذلك يما يستقل به قاضى الموضوع، فمنى قدر الحكم قيام رابطة المعاصرة الزمنية هذه فلا يجوز إثارة الجدل فى ذلك أمام محكمة الموضوع. ١٩ الما كانت المقوبة الموقعة على الطاعدين تدخل في الحدود القررة لأى من جرائم القمل العمد مع سسبق
 ١١ وحردة من ظرف الإقوان فإنه لا يكون فيما مصلحة فيما أقاراه من تخلف هذا المظرف .

١٢) من القرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاصلة بين تقاريرهم والقصل فيصا يوجه إليها من إعراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي فا كامل الخرية في تقدير القوة التدليلة لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه في ذلك شأن ساتر الأدلة، فلها الأخذ بما تطمئن منها والإلفات عما عداه، كما أن هذه المطاعن لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل المستعد من تقرير الخبير مما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض ١٣) لما كان لا يين من محاضر جلسات الحاكمة أن الطاعين طلبا إستدعاء الطبيب الشرعي لما للشته أو ندب خبير آخر في الدعوى، فليس هما من بعد النعي على الحكمة قدوها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى من جانبها لزوماً لإجرائه بما تتحسر معه عن الحكم في هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع ويكن النبي على الحكم في هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع ويكن النبي على الحكم في هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع ويكن النبي على الحكم في هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع ويكن النبي على الحكم في هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع ويكن النبير على الحكم في هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع ويكن النبير على الحكم في هذا الشان قالة الإخلال بحق الدفاع النبير على الحكم في هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع ويكن النبير على الحكم في هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع ويكن النبير على الحكم في هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع ويكن النبير على الحكم في كن النبير على الحكم في هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع ويكن النبير على الحكم في كذن النبير على الحكم في كذن النبير على الحكم في كذن النبير على التحكم في كذن النبير على الحكم في كذن النبير على الحكم في كذن النبير على الحكم في الحكم في الحكم في كذن المرائد على الحكم في الحكم في كذن النبير على الحكم في الحكم في الحكم في المحكم في الحكم في المحكم في الحكم في المحكم في الحكم في المحكم في الحكم في الحكم في المكال الحكم في المحكم المحكم في المحكم ا

• 10 لما كانت الحكمة قد عرضت لما ساقه الطاعنان من دفاع مؤداه أن الجنسى عليهم لم يقدلوا أو يعسابوا حيث وجدت جنتهم بدليل خاد المعابنة من وجود دماء في مكانها عما يهدر أقوال شهود الإلبات واطرحته في قولما " أما المنازعة في مكان خاوج الحادث بدعوى عدم وجود أثار دماء بمكان وقوف السيارة وصدم كناية العنور على للاقة وعشرين طلقة فارغة بمكان الحادث تدليلاً على وقوعه فيه فإنها منازعة لا تنفق ومنعلق الأمور ولا سند لما من الأوراق إذ لبت بماينة الشرطة تحديد مكان السيارة بدقة بموقع الحادث فوق كوبرى جناية القصر بالطويق الوابى المنفوع جزء منه إلى - الشماينة وآخر إلى الصياد والرحانية وأياه السيارة للناحية القيلية، كما ثبت بعاينة النابية للسيارة وجود آثار دماء غيرة م المقداد الحلقي وعلمي الراب الحلقي وهو ما يعمشى مع طبيعة الحادث وصقوط القبلي والمصابين داخل السيارة ولا يعقل أن تحلق دماؤهم المهابرة قواعد كرامي السيارة قيم تصبيل إلى خارجها تاركة أثاراً بمكان وقوفها، أما الطلقات الفارعة التي عفر عليها بمكان الحادث وعددها ثلاثة وعشرين فهي كافية لارتكاب الحادث وفق تصوير شهود الإثبات وإحداث إصابات الجني عليهم التي لا تتعدى في مجموعها مجموع تلك الطلقات". وهو قول يسوغ به إطراح دفاع الطاعين في هذا الشان، مذا إلى أنه لا يعدو أن يكون دفاعاً مرضوعياً يكفى قول يسوغ به إطراح دفاع الطاعين في هذا الشان، مذا إلى أنه لا يعدو أن يكون دفاعاً مرضوعياً يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الميوت السائفة التي أوردها الحكم ومن يبنها أقوال الشهود التي إطرات الها المحكمة .

(1) لما كان النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعنين بعدم إرتكابهما الجويمة وأن مرتكبها أشخاصاً آعمرين مردوداً بان نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طلما كان الرد عليها مستطاعاً من أدلة النموت التي أو دهما الحكم. ١٦) بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يحورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجرائم المسندة إلى الطاعنين ولا عليه أن يتعقبهما في كل جزئية من جزئيات دفاعهما لأن هاد إلشائه عنها أنه أطرحها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها وهو ما لا يجوز إلارته أمام محكمة النقض.

١٧ للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يجول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بهما في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطووحة على بساط البحث .

١٨) لما كان النجى على الحكم إستناده إلى تفرير صفة تشريخية بمعرفة أحد الأطباء من غير الأطباء الشرعين لا يعدو أن يكون تعييباً للإجراءات السابقة على المحاكمة، ومن ثم فإنه لا يصمح أن يكون مسبباً للطعن في الحكم.

٩١) من القرر أن فحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الإستدلالات ما دامت مطروحة للبحث أمامها، فإنه لا على الحكمة — وقد أجرت النبابة تحقيق الواقعة بوصفها جناية فتحقق بذلك ما يشوطه القانون في مواد الجنايات من إيجاب تحقيقها قبل الحاكمة إن هي أخلت بتفرير طبيب قام بالتشريح ولو لم يكن طبيباً شرعياً بحسبانه ووقة من أوراق الإستدلال في الدقوى المقدمة أما وعنصراً من عناصرها ما دام أنه كان مطروحاً على يساط البحث وتناوله الدفاع بالتغنيد والمناقشة، ولا عليها – من بعد – إن هي لم تعرض في حكمها لدفاع الطاعنين في هسذا الشان ما دام أنه دفاع ظهر البطلان.

الطعن رقم ۸۷ اسنة ۸۸ مكتب فني ۳۹ صفحة رقم ۹۳ و بتاريخ ۲۱/۱/۸۷۲

أن الأصل أن تقدير آراء الحيراء والفصل فيصا يوجه إلى تضاريرهم من إعواضات ومطاعن موجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لنلك التضارير شنانها فمى ذلك شان ساتر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل .

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥٨ مكتب أني ٣٩ صفحة رقم ٢٢٧ يتاريخ ١٩٨٨/٤/١٧

من المقرر أن تقدير آراء الحبراء والمفاصلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من إعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير المقدم إليها شأنه في ذلك شسأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تطمئن إليه منها والإلفات عما عداه. وكانت المحكمة قد إطمأت إلى ما تضمنه تقرير قسم أبحاث التزييف والنزوير فى شأن ما سلف وأطرحت فى حدود سلطتها التقديريــة تقريع الحجيع. الإستشارى المقدم من الطاعن فإن ما ينيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

الطعن رقم ٧٠٧ لمسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٢

من المقرر أنه ليس بلازم أن تتطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفتى مع الحقيقة التي وصلت إليها
 الحكمة بجميع تفاصيلها وجه دليق بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير منسألفس مع جوهس الدليل
 الفيم تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوليق .

من المقرر أن الإقرار في المسائل الجنائية بنوعيه – القضائي وغير القضائي – بوصفه طويقاً من طوق
 الإثبات إنما هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثسات
 فلها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإقرار المعزو إليه قد إنتزع منه بطويق الإكواه .

الطعن رقم ١٩٨٥ أسنة ٥٨ مكتب فتي ٣٩ مسقحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ٢١/١٠/١٠

لما كانت العيرة في المحاكمات الجنائية هي ياقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه فلمه أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها ما دام أن هذا الدليل له ماخده الصحيح من أوراق الدعوى فالجرائم على إختلاف أنواعها – إلا ما إستنى بنص خاص – جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية فلا يصسح مطالبة القاضى بالأحد بدليل دون دليل أو التقيد في تكوين عقيدته يدليل معين، فإن منعى الطاعن علم جواز إثبات حالة السكر البين بفير تحليل المم لا يكون مقبرياً وينحل في حقيقته إلى مجرد جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى تما لا يجوز إثارته أمام عكمة الفقض. هلما فضلاً عن أن محاضر جلسات المحاكمة عملت من طلب للطاعن في هذا المحصوص فلا يكون له من بعد أن ينعى على المحكمة قدودها عن القيام بإجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هي حاجة لإجرائه، بعد أن إطمأنت إلى أقوال الشهود والقرير الطبي من أن الطاعن كان في حالة سكر بين، ويكون نهى الطاعن في هلما الحصوص غير سديد .

الطعن رقم ٢٧٦٥ لسنة ٥٨ مكتب فتي ٣٩ صفحة رقم ٢٠٢١ يتاريخ ١٩٨٨/١١/٩

– من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستمد إقتناعها بنبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه صا دام أن همذا. الدليل له ماحمده الصحيح من الأوراق .

من القرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة بإعتبارها معززة لما
 مالته من أدلة ما دامن تلك النج يات قد عرضت على بساط البحث.

الطعن رقم ٨٨٨/١٢/١١ مكتب فتي ٣٩ صفحة رقم ١٢٨٩ بتاريخ ١٢٨١/١٢/١١

من المقرر أنه لا عبرة بما إشتمل عليه بلاغ الواقعة وإنما العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة مما إستخلصته مسن
 الدحقيقات .

- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الطروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوافم مهما وجد إليها من مطاعن وحام حوافما من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلية التي تراها وتقدره المقدير الذي تطمئن إلياء وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التي ساقها الدفاع خملها على عدم الأخذ بها .

من المقرر أنه ليس بالازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفعى في كمل جزلية بمل يكفى أن
 يكون جاع الدليل القولى غير متناقص مع الدليل الفنى تناقصاً يستعمى على الملاجمة والنوفيق .

الطعن رقم ٣٩٣ المسئة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٠٤٠ المسئل المسئلة ا

الطعن رقم ٣٩٧٣ لمسلة ٥٨ مكتب فتي ٣٩ صفحة رقم ١٩٣٧ يتلويخ 1٩٨٨/١٧/٦ من المقرر أن تقدير توفر ركن التحايل أو الإكواء في جويمة الحطف مسالة موضوعية تفصيل فيها عمكمة الموضوع بغير معقب ما دام إستدلالها سليماً.

للطعن رقم ٤٢١٤ لمعقة ٥٨ مكتب فتى ٣٩ صفحة رقم ٢١٦٧ بتنزيخ ١٩٨٨/١٢/١ - من القرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جاع الدليل

- من العزر أما يس بحرم أن لطابق أفوان أنشهود مصمون الذليل الفنى بل يكفي أن يكون جاع الذ القولي كما أخذت به أغكمة غير متناقض مع الذليل الفني تناقيماً يستعصي علي الملاءمة والتوليق .

— لا كان من القرر أن تقلير آراء الحيراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموسوع التي ها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلة لتقرير الحير شانه في ذلك شأن سائر الأدائة وهي غير ملزمة من بعد بإجابة طلب إستدعاء الطبيب الشرعي لمافشته، ما دام أن الواقعة قد وضبحت لديها ولم تو هي من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما إقتمت به مما حواه تقرير الصفة الشريحية بما لا يصارض مع إقرار الطاعن الأول وأقوال الشبهود، فلا تشريب على المنازعة في المختمة إن هي إلتفت عن طلب دعوة الطبيب الشرعي لتحقيق دفاع الطاعين المبنى على المنازعة في

صورة الواقعة ما دام أنه غو منتج في نفى التهمة عنهما ويكون النمى على الحكم المطعون فيه بقالة الإخلال بحق الدفاع فمذا السبب في غير محله .

* الموضوع القرعى : سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض :

الطعن رقم ۱۲۲ لسنة ۲۱ مكتب فني ۲ صفحة رقم ۸۲۲ بتاريخ ۲۱/۳/۲۱

إن تقدير التعويض من شأن محكمة الموضوع بدون معقب عليهما فيه، فهما دامت مستولية المحكوم علمه بالتعويض ثابتة فلا يقبل منه أن يجادل أمام محكمة النقض في مقدار التعويض القضي بد.

الطعن رقم ٢٨ لمنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٣١٥ يتاريخ ٢١٥٦/٣/٦

- تفدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقدوه حسيما تراه مناصباً وقق ما تنبيته همى من مختلف ظروف المدعوى دون حاجة لبيان تلك الشروف ما دام قد إكتملت للحكم بالتعويض عناصره القانونية.

- متى كان الحكم المطمون فيه قد أثبت أن المحكوم له أقر باستلام مبلغ التعويض

و المصاويف المناسبة تنفيلة للحكم الإستنافي الأول وكان هذا المبلغ يبوازى قيمة التعويض الذى إنبهي الحكم المطعون فيه إلى القضاء به له – فإن هذا الحكم إذ قضى برفض دعوى التعويض والزامه بمصروفاتهما لهذا المسبب لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ لا يهم أن يكون دفع التعويض للمضوور قد حصل تنفيذاً للحكم السابق صدوره في ذات الدعوى ما دام أن الحكم المطعون فيه اثبت أن انحكوم لمه إمسطم المصروفات المناسبة لما حكم له به .

الطعن رقم ٨٩ أسنة ٣٤ مكتب فتى ١٥ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ٢٩/٢/٢٩

تقدير التعويض من إطلاقات محكمة الموضوع تقدره حسبما يتين لها من ظروف الدعوى. فإذا كنان يسين من الأسباب التي أسس عليها الحكم الطعون فيه قضاءه بتعديسل قيمة التعويض ومن إشبارته إلى التقديم الذى قدرته محكمة أول درجة أن الحكمة قدرت التعويض ووزئته بعد أن أحاطت بظروف الدعوى ووجئته مناسباً للضرر الذى وقع نتيجة أفطأ المتهم فلا يقبل من الطاعن عبادلة المحاكمة في هذا التقدير.

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٦٦/١/٤

من القرر أنه وإن كان تقدير التصويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى به بما تواه مناسباً وقفاً لما تعبينه من مختلف ظروف الدعوى، وأنها متى إستقرت على مبلغ مدين فلا تنهل المنافشة فيه، إلا أنهما إذا ما التحممت في هذه الظروف ما لا يجوز الإدعاء به مدنياً تهماً للدعوى الجنائية وأدخلته في حساب التصويض عند تقديره، فإن قضاءها يكون في هذه الحالة مخالفاً للقانون ويكون نحكمة النقض وففاً للفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٧٥ لسنة ٩٥ ٩ ١ أن تصحح الحقاً وتحكم على مقتضى القانون. ولما كانت محكمة الموضوع وإن أصابت فى قضاتها بالتصويض عن الهمرر الأول الذى أصاب المدعى من جراء مقتل أخيم المجتمع وإنه أخيل عليه إلا أنها وقد أدخلت فى تقلير عناصر الفرر المادى المهروفات التى تكبلها المدعى فى فقد أخيه وهى ما لا يجوز القضاء بها من المحكمة الجنائية بإعتبارها لم تشأ مباشرة عن القعل الجنائي، فإن محكمة النقس تسبعد من التحويض المقضى به ما ترى أن محكمة الموضوع قد أدخلته فى تقديره على ذلك الأصاد. الحاطء.

الطعن رقم ١٩٧٧ لمنة ٤٠ مكتب فتي ٢٧ صفحة رقم ٢٨٧ يتاريخ ٢/٣/١/٧/

من القرر أن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسباً وفقاً لما تبيننـه من مختلف ظروف الدعوى وأنها متى إستقرت على مهلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه بشرط أن يكون الحكم قد احساط بعناصر المسئولية المدنية من خطأ وضور وعلاقة مبيية. ولما كان الحكم المطمون فيه قمد احساط بكل هذه المعناصر وأورد على ثبوتها ادلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها، وكان البادئ من مدوناته أنه نفى عن المدعين باطق المدنى انهم إشركوا بخطتهم فى إحداث النصرر وهو إصابة المجنى عليه المى أدت إلى وفاته بل قطع فى نسبة هذه الإصابة إلى الطاعن وحده، فإنه لا يكون هناك عل لتحدى الطاعن بنص المادة لا ٢٩ من القانون المدنى، وبكون ما ينيره فى هذا الشأن على غير مند من القانون.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٤ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٩

- تلدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها حسبما تراه مناسباً وفق ما تنبينه هي من تخطف ظروف الدعوى دون أن تكون ملزمة ببيان تلك الظروف ما دام قد إكتملت للحكم بـالتعويض عنـاصوه القانونية .

- تعديل قيمة التعويض من المحكمة الإستثنافية بالزيادة أو بالنقص إنما هو أمر موضوعي يدخل في مسلطتها التقديرية نما لا يجوز مناقشته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٢٦٦ لمنة ٢٠ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٨٠ يتاريخ ١٩٧٤/٢/٣

تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحفها حسيما تراه مناسباً وفق ما تتبيشه همى من ظروف المنحوى ولا يقبل من الطاعن منازعته في سلامة هذا التقدير ما دام قد إكتمل للحكسم بـالتعويض عنـاصوــه القانونية.

الطعن رقم ٢٣٢٨لسنة ٥١ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٢٠٩ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٩

من المقرر أنه وإن كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقعنى بما تراه مناسباً وفقساً لما تتبيت من ظروف المدعوى وأنها متى إستقرت على مبلغ معين فلا تقبل المنافشة فيسه إلا أن هما مضروط بهان يكون الحكم قد احاط بعناصر المسئولية المدنية من خطأ وضور وعلاقة سببية إحاطة كافية وأن يكون ما أورده فى هذا الحصوص مؤدناً إلى التبيجة التي إنبهي إليها .

الطعن رقم ٨١١ لمسنة ١٤ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ٣/٤/٤/٣

إنه وإن كان تقدير التعويض فى حالة وجود شرط جزائى فى العقد من شأن ايمحكمة المرفوعة إليها المدعوى به تفصل فيه على أساس الفدرر المذى أصاب المدعى بالفعل من جراتم عدم قيام المدعى عليه بالتواسه غيو مقيدة بالشرط، إلا أنه لا شك فى أن التغير فى حقيقة المبلغ برفع مقداره يعد تزويراً لإحتصال حصول ضرر منه، إذ المحكمة قد تتأثر فى تقديرها للتعويض بتقدير الطرفين نفسيهما له.

الطعن رقم ١٨٤٨ السنة ١٧ مجموعة عبر ٧ع صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٨

لا يجوز للمحكمة، عند إعادة نظر الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها بناء على طعن المحكوم عليه ان تتجاوز في تقدير تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة المبلغ الذي كان قدر في الحكم الملموض .

الطعن رقم ٥٠٠٥ نمسنة ٥٠ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ٨١٨ يتاريخ ٢٩٨٦/١١/٣

لما كان تقدير مبلغ التعويض من سلطة عكمة الموضوع وحدها حسما تراه منامباً وفق منا تبيت هى من ظروف الدعوى، فإنه لا يقبل من الطاعت منازعتها فى مسلامة هذا القدير ما دام قد إكتمال للحكم بالتعويض عناصره القانوية.

الموضوع الفرعى: سلطة محكمة الموضوع في تقدير جدية التحريات:

الطعن رقم ١٧٨٩ أسنة ٣٤ مكتب فتي ١٦ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ٣٢٩/٥٣ ١٩٦٥

من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كلبه أمر مؤوك نحكمة الموضوع التي تنظم دعوى البيلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد إتصلت بالوقائع المنسوب إلى المتهم التبليغ بهما وأحماطت بمضمونها وأن تذكر فمي حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم إن كان من الأمور التي يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها كلباً أم لا.

الطعن رقم ١٦٧٥ لمنة ٤٠ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٣٩ يتاريخ ١٩٧١/٢/١٤

لئن كان تفدير الظروف التي تبور التفتيش من الأمور الموضوعية. التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به، تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع، التي نما ألا تصول على التحريات أو أن تطرحها جانباً إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبعه عليها. وإذ كمان ذلك، وكان شمول التحريات لأكثر من شخص في بلاد مختلفة، وإجراء النفيش أثناء هملة تفيشية لا يكشف بذاته عمن عدم جدية التحريات، لأنه لا يمس ذاتيتها، إذ الأعمال الإجرائية محكومة من جهمة الصحة والبطلان يقدماتها.

الطعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٥٥٧ يتاريخ ١٩٧١/٣/٢١

من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كلبه أمر مووك عُكمة الموضوع بشوط أن تكون قد إتصلت بالوقائع المسوب إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها الأمر الملغ عنه للعلم إن كان مس الأمور التي يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها كلمياً أم لا .

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٢١٥ يتاريخ ٢٧١/٦/٢٧

- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالطنيش، هو من المسائل الموضوعية التمي يوكسل الأمر فيهما إلى سلطة التحقيق، تحت إشراف محكمة الموضوع، فبإذا كانت هذه المحكمة قد إفتحت بجديمة الإستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إجرائه، فبلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالفاتون لا بالموضوع.

- إن إيراد إسم المأدن بطنيشه خلواً من إسم والله في محمر الإستدلالات، لا يقدّح بذاته في جديـة مـا تضمعه من تحريات

الطعن رقم ١٤٤٠ نسنة ١٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٧

- متى كان الحكم قد إستخلص من محضر التحريات وعا لا خروج فيه عما تحمله عبارته والمنى الظاهر أما أن الطاعن كان يحرز بالفعل مواد عقدة وقت صدور إذن النيابة العامة بتغتيشه، وكان هذا الإستخلاص سائفاً وله سنده في أوراق المدعوى فإن ما يغره الطباعن من بطلان الإذن بالتغيش لصدوره عن جرعة مستقبلة، لا يكون له عمل إذ هو لا يعدو أن يكون مجادلة حول حق محكمة الموضوع في تفسير عبارات عندر التحريات وعا لا خروج فيه عن معناها.

- متى كان الثابت من الحكم أن التحريات التى وأصانت المحكمة إلى جديتها وكفايتها شملت نشساط المتهم فى تجارة المخدرات فى دائرة مركز البدارى بمحافظة أسيوط وأن مأمور الضبط القضائى الذى أجرى تلمك التحريات يتولى أعماله بدائرة هذا المركز والذى تم فيه ضبط المتهم فعلاً، فإن التحريات التى قام بها رجمل الضبط القضائر، تكون صحيحة وكذلك الإذن الصادر من النيابة العامة بناء عليها يكون صحيحاً ولا محمل لما يثيره الطاعن من أنه يقيم بسنوهاج وليس له محتل إقامة في محافظة أسبوط حيث ثم العبسط ويعمل الشاهد.

الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ١١ مكتب فتى ٢٣ صفحة رقم ١٢٦ يتاريخ ١٩٧٧/٢/٦

من القرر أن تقدير جدية التحريات وكلايتها لتحويغ إصدار الإذن بالضيش وإن كان موكولاً إلى مسلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع بطلان هذا الإجراء فإنته يتمين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض وذلك بأسباب مسائفة. فإذا كان الحكم المعلمون فيه قد عول في رفض الدفع بطلان إذا التفييش لعدم جدية التحريات على فإذا كان الحكم المعلمون فيه قد عول في رفض الدفع بحدية تحريات الشرطة، فإن ذلك لا يصلح رداً على هذا المدفوء ذلك بأن ضبط المتحدر هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى إصدار الإذن بالتغنيش، بل أنده هو المقصود بذاته بإجراء التغييش فيلا يصبح أن يتحد منه دلهلاً على جدية التحريات السابقة عليه لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبوقاً بتحريات جدية يرجع معهما نسبة المجريات السابقة عليه لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبوقاً بتحريات جدية يرجع معهما نسبة أخي مناصر التحريات السابقة على الأذف حال أن تبدى رأيها في عاصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من المتاصر اللاحقة عليه وأن تضول كلمتها في عناصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من المناصر اللاحقة عليه وأن تضول كلمتها في المقدور والفساد في الإسدال الدين من سلطة التحقيق. أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيماً بالقمور والفساد في الإستدلال.

الطعن رقم ١٤٩٨ نسنة ١٤ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/١١

إن المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية والمادة ٩١ من قمانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ فيما إستحدثتاه من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه ولم يشترطا قمدراً معيماً من التسبيب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر بالتفتيش، كما أن تقدير جدية التحريات وكفايتها الإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

الموضوع الفرعي: مناطة محكمة الموضوع في تقدير حالة الإرتباط:

الطعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٢٤ مكتب فتي ١ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١١/١/١/١٠

إن رفض طلب ضم قضايا لم يفصل فيها بعد بحجة إرتباطها بالقضية الطووحة هو من سلطة محكسة الموجوع لأن تقدير الإرتباط بين الجرائم الوجب لنظرها معا هو من المسئال الموضوعية السي يفصل فيها قاضم الموضوع دون أن يكون ملزماً بيبان علة رفض الطلب .

الطعن رقم ٢٣١ أسنة ٣١ مكتب فتي ١٢ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ٩/٥/١٩٦١

تقدير توافر الشروط القررة في المادة ٣٧ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمر داخل في سلطة قـاضي الموضوع له أن يقرر فيه ما يراه إستنادًا إلى الأسباب التي من شانها أن تؤدى إلى ما إنتهي إليه إلا أنـه متـى كانت وقالع الدعوى – كما أتبتها الحكم المطعون فيه – توجب تطبيق المادة المذكورة عمداً بنصبها، فمإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح.

الطعن رقم ١٥٨ المنة ٣٦ مكتب فتي ١٧ صفحة رقم ٢٠٨ يتاريخ ١٩٦٦/٦/١٤

علاقة السبية مسألة موجوعية ينفرد قاضى الموجوع يتقديرها، ومتى فعسل فيها إثباتاً أو نفياً فملا رقابة غكمة القض عليه، ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدى إلى ما إنتهى إليه .

الطعن رقم ١٩٧٤ المستة ٣٧ مكتب قتى ١٨ صقحة رقم ١٩٦٨ يقاريخ ١٩٧٧ المناريخ ١٩٦٧ من المراجع عكمة القض على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الإرتباط بين الجوالم هـو تما يدخل فى حدود السلطة التقديرية نحكمة الموضوع، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تنفى قانوناً مع ما إنهى إليه فى منطوقه من قيام الإرتباط بين الجوائم سالقة الذكر وتوقيعه عقوبة واحدة عنها، فإن ذلك منه يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة التقيض لإنزال حكم

الطعن رقم ۱۸۵ المنت ۳۷ مکتب فقی ۱۸ صفحة رقم ۱۷۷۷ پذاریخ ۱۹۷/۱۲/۱۸ إثبات الإرتباط بین السوقة والاکراه من الموجوع الذی یستقل به قاحیه بغیر معقب، ما دام قد استخلصه نما یشجه.

القانون على وجهه الصحيح.

الطعن رقم ٨٣٦ لمسلة ٤٤ مكتب فقى ٣٥ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٧٤/١١/١١ من المقرر أن تفدير قيام الإرتباط بين الجرائم أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع ما دامست تقيم قضاءها علم ما يحمله قاد تاً .

الطّعن رقم ۱۸۳۷ استة 20 مكتب فتى ۲۷ صفحة رقم 212 بتاريخ ۱۹۷۲/۲۷۳ إنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم هو 18 يدخل فى حدود السلطة الغديرية عُكمة المُوضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تفتى قانوناً مع ما إنتهى إليه من قيام الإرتباط بينها، فإن ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية فى تكيف علاقة الإرتباط التى حددت عساصره فى الحكم والتى تستوجب تدخل محكمة الشقش الإنزال حكم القانون الصحيح عليها. ولما كان يسين من

الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى في أن المطعون ضده خرج من منزله يحمل مسدساً واطلق منه عدة أعيرة نارية للإرهاب في المشاجرة التي نشبت بين المجنى عليه وآخر فأصابت إحداها خطأ المجنى عليه دون أن يتحمد إصابته، وكان مؤدى ذلك أن جريمتي إحراز المسدس والذخيرة أحمد نشأتا عن فعل واحمد دون أن يتحمد إصابته، وكان مؤدى ذلك أن جريمتي إحراز المسدس والذخيرة أحمد نشأتا عن فعل الإحراز بما ينفى معه قيام تمم ارتباط ينهما في مفهوم ما نصت عليه الققرة النائية من المادة ٣٣ من قائول العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل من القعلين. وإذ كنان الحكم المطعون فيه قمد عليه المفاهد في فقد المطعون فيه قمد المفاهد المفاهد في المفاهد في المفاهد بن المفاهد المفاهد بن المهمية مادياً إلى المفاهد بن المورية المادة الموسنة مادياً إلى المفاهد على المفاهد بن بعري تصحة ثبوت إسناد المهمية مادياً إلى المفاهد نا المؤدي عن المورية المادة بن بالمورية الإصابة المختم المعاهد فيه ولق القانون بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة الإصابة المخيمة المورية المفاهد بن المؤدية المنالة بالإضافة إلى بالمي المقوبات المحكوم بها عن الجريمة الأولون.

الطعن رقم ١٩٠٨ لمنية ٤٥ مكتب قنى ٧٧ صفحة رقم ٣١٧ يتفريخ ١٩٧٠/٣/١٤ من العام ١٩٧٠/٣/١٤ المنتبع ١٩٧٠/٣/١٤ المنتبع المانية ٣٩ من قانون المنتبع قضاء كمكمة النقض – على أن تقدير توافر الإرتباط النصوص عليه في توافر شروط إنطباق المغوبات هو من سلطة محكمة الموضوع ما لم تكن الوقائع كما أثبها الحكم الملمون في لا تهي بذاتها عن تحقيق الإرتباط بين الحريباط عن تعليق القانون فيما ذهب إليه من توقيع عقوبة مستطلة عن كل من الجريبان.

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٢١ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٣

إن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون العقوبات أن تكون الجراتم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها المعنى بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجراعية التى عناها المشرع بالحكم الواردة بالفقرة المشار إليها، كما أن الأصل أن تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية محكمة الموضوع لما كان ذلك، وكانت الوقائع كما التيها الحكم تليد ان ما وقع من الطاعن من إصحماله القوة ضد المخفور النظامي لمنعه من أداء واجمه في القبض عليه بعد إرتكابه جرعة الشروع في السولة بماكراه واقتياده إلى عضر الشرطة للإبلاغ عن الواقعة تما لا يوفر وحمده النشاط الإجرامي بن الجريمين اللين دين بهما ولا يتحقق به الإرتباط الذي لا يقبل التجرفة ينهما، فإن الحكم الملعون فيه إذا أوقع على الطاعن عقوبة مستقلة عن كل من هاتين الجريمتين لا يكون قد خالف القانون في شيء.

الطعن رقم ۲۷۷ استة ٤٧ مكتب فتى ٢٨ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ٢٠/٦/٧٠/١

إدانة الطاعن بالجرعة المنصوص عليها في المادتين ١٨٥ ، ٣٠ من قانون العقوبات، لا محمل معه لإعمال موجب الإباحة القرر بالفقرة الثانية من المادة ٣٠٧ عقوبات ذلك أن محمل تطبيقه طبقاً للمادة ١٨٥ عقوبات أن يوجد إرتباط بين السب وجرعة قذف إرتكبها ذات المنهم ضد نفس من وقعت عليه جرعة السب وهو ما لم يتحقق في صورة المدعوى المطروحة.

الطعن رقم ٤٧٥ لمسنة ٧٤ مكتب فقى ٢٨ صفحة رقم ٨٩٧ ميتريخ ١٩٧١ - ١٩٧١ مناريخ ١٩٧١ - ١٩٧١ من القرر أنه وإن كان الأمر في تقدير الإرتباط بين الجرائم عا يدخل في حدود السلطة التقديرية غكمة الموضوع إلا أنه مني كانت وقائع المدعوى كما صار إلباتها في الحكم توجب تطبيق المادة ٢٧٣٧ من قانون العقوبات، فإن عدم تطبيقها يكون من الأعطاء القانونية التي تقتضى تدخل محكمة النقض لإدزال حكم جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لمعشها المعتن فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالمحكم الوارد في هذه المادة، وكان الثابت عن مدونات الحكم الإبدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المعلمون فيسه أن الطاعن قد إقتوف جويمة إصدار شبك يدون وصيد ثم إقروف جويمتى تزوير محرر عرفى -- يتضمن أن المعامن قد إقرف عربتنى تزوير محرر عرفى -- يتضمن عناهم عليه المعامل ذلك المورد المؤور، فإن في ذلك ما يتحقق به معنى الإرتباط بين هذه الجرائم الأشارة المؤمن المعامن في المحرون في المحرون في المحرون في المعامن في المحرون في المحرون في المحدون في المحدون المدان المسندة إلى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ٩/٥/١٩٨

لما كان مناط تطبيق الفقرة الناتية من المادة ٣٧ من قانون المقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها عطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها المعض بحيث تكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة المشار إليها وكان تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم هو مما يدخيل في حدود المسلطة التقديرية لحكمة الموضوع، وكانت الوقائع كما أثبتها الحكم المطعون فيه وعلى ما يسلم به الطاعن في طعنه - تشير إلى أن جريمتي المسرقة والشروع فيها اللتين قارفهما الطاعن - قد وقعتا على أشخاص مختلفين وفي أوقات وامكنه وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذاته أن ما وقع منه لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد. ولا يتحقق به الإرتباط الذي لا يقبل التجزئة بين هاتيز الجريمتين. فإن الحكم إذ أوقمع على الطاعن عقوبة مستقلة عن كل منهما لا يكون قد عالف القانون.

الطعن رقم ١٩٨٠ لمنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ٦/٦/٦/٦

من المقرر أن إرتباط الجنحه بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات أو عدم إرتباطها هــو مـن الأمــور الموضوعيــة التي تخصم لتقدير محكمة الجنايات إستناداً إلى حكم المادة ٣٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي أجازت نحكمة الجنايات إذا أحيلت جنحة مرتبطة بجناية - ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الإرتباط أن تفصل الجنعة وتحيلها إلى المحكمة الجزئية المختصة لتفصل فيها وهي إذ تقرر توافحر الإرتباط أو عـدم توافـره غـير ملزمة ببيان الأصباب التي بنت عليها قرارها في هذا الخصوص، ومفاد ذلك أنه إذا رأت محكمة الجنايات أن الإرتباط قالم وجب الحكم في الجنحه، كما يجب عليها الحكم فيها أيضاً إذا ظهر لها عدم توافر الإرتباط بعد تحقيقها بمعرفتها. لما كان ذلك، وكان الطاعن يسلم في أسباب طعنه أن الدعوى أحيلت أصلاً إلى محكمة الجنايات بوصف الجناية - وكان النابت من الحكم وعضر الجلسة أن المحكمة لم تر أن الواقعة تعد جنحة إلا بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مرافعة الدفاع عن الطاعن، فإنه كان متعيناً عليها الحكم فيها بإعمارها كذلك إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية – أما الحكم بعدم الإختصاص والإحالة إلى انحكمة الجزئية فلا مجال له – وعلى ما جاء بصريح الفقرة الأولى مــن تلـك المـادة إلا إذا رأت محكمة الجايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة. ومن ثم يكون النمي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غمير صحيح - ولا يؤثر في مسلامة الحكم أن يكون قد إنطوى على تقريرات خاطشة في شأن إطلاقه الحق غكمة الجنايات – في جميع الحالات -بالفصل في الجناية المحالة إليها متى رأت إنها تعد جنحة، ما دامت النبيجة التي خلص إليها الحكم صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم.

الطعن رقم ٤٠٤٤ نسنة ٥٢ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١

لما كان من القرر إن تقدير توافر الإرتباط المنصوص عليه في المادة ٣٣ من قانون العقوبات هو من سلطة محكمة الموضوع ما لم تكن الوقائع كما أثبتها الحكم دالة على توافس شروط إنطباق هذه المادة. وكانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا شيء بلاتها عن تحقق الإرتباط بين الجريمين اللعين دان الطاعن بها فإن الحكم يكون قد إقون بالصواب فيما ذهب إليه من توقيع عقوبة مستقلة عن كل من الجريمين .

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٨ مكتب فتى ٢٠ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٣

جرى قتناء عكمة النقش على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى
حدود السلطة القديرية غكمة للوضوع - إلا أنه منى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تنفق
قانوناً مع ما إنتهى إليه من قيام الإرتباط بينها، فإن ذلك يكون من الأعطاء القانونية في تكييف علاقة
الإرتباط التي غددت عناصره فى الحكم والدى يستوجب تدخل عكمة النقش لإنزال حكم القانون
المصيح عليها، ولا كان ما أورده الحكم الملعون فيه عن قيام الإرتباط الذي لا يقبل التجزئة بين جرعة
عدم إنشاء صاحب العمل ملفاً لكل عامل يتضمن البيانات القررة، وجرية عدم منح صاحب العمل لعماله
إجزائت المواسم والأعياد، لا يممل قضاءه، وذلك أن سياق نعى المادين ١٩٦٧ و ١٩١٩ من القانون وقم
المحل علم والجبات البيانات التي أشارت إليها المادة ١٩٦٩ فيه أمر مستقل قاماً ولا علاقة له يقموده عن
منح عماله أجزائت الأعياد، وبالتالي لا يكون هناك غمّة إرتباط بين هاتين الجريمين في مفهوم ما نصت عليه
المقرة المائية من المادة ٣٣ من قانون المقوبات على الوجه المشار إليه فيما سلف، الأمر الذي يشكل خطأ
في النكيف القانوني للوقائع كما أشبتها الحكم كما يستوجب نقضه وتصحيحه.

الطعن رقم ١٧٦٨ لمسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٩٢ يتاريخ ١٩٦٩/١/١٣

من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة القديرية غكمة المرضوع، إلا أنه مني كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطون فيسه لا تنفق قانوناً مع ما
إنهي إليه من عدم قيام الإرتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فإن ذلك منه يكون من
قييل الأعطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض الإنزال حكم القانون على وجهه المحجج. ولما
كان الحكم المطمون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل من تهمني عدم تقديم أفضار مقاومة دودة القطن
وعدم التواجد بالزراعة أثناء المقاومة على الرغم من قيام الإرتباط بينهما فإنه يكون قد أعطأ في تطبيق
القانون نما يقتضى نقضة نقضاً جزئاً وتصحيحه وفق القانون وإعتبار جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقرة
الأشدها.

الطعن رقم ١٥٦٣ اسنة ٢٩ مكتب فتى ١١ صفحة رقم ٢٤٤ يتاريخ ١٠٠/٥/١٠

قيام علاقة السببية أو عدم قيامها وكذلك قيام الإرتباط السببي المشار إليه في المادة ٢٣٤ من قانون المقوبات في فقرتها النافئة هو فصل في مسألة موضوعية يستقل به قاضي الدعوى عند نظرها أسام محكمة الم حيوم و لا معقب عليه فيه من عمكمة النقض – فإذا كان الحكم بحسب ما إستظهرته المحكمسة لم يس قيام إرتباط بين جناية الشروع فمى القتل وبين السرقة بإكراه، فإن ما يثيره المتهمون بشأن الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٤ لا يكون له محل .

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣١ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٥٥٥ يتاريخ ١٩٦١/٥/٩

تفدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٣ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمر داخل في مسلطة قــاضى الموضوع له أن يقرر فيه ما يراه إمسناداً إلى الإسباب التي من شافها أن تؤدى إلى ما إنتهى إليه إلا أنــه متــى كانـت وقانع المدعوى – كما ألبتها الحكم المطعون فيه – توجب تطبيق الملادة المذكــورة عمــالاً بنصبها، فـبان عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضى تدخل محكمة الفقض لتطبيق المفانون على وجهه الصحيح.

الموضوع الفرعى: سلطة محكمة الموضوع في تقدير حالة المتهم العقلية:

الطعن رقدم ٨٦٦ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ١٥ دم يتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٩ الأصل أن تفدير حالة التهم العقلة من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بنافصل لهها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة.

الطعن رقم ٧٦١ أمدة ٤١ مكتب فتى ٧٢ صفحة رقم ٥٠ و يتاريخ ٧٦/١٠/١٠ ١٩٧١ ا المحكمة غير ملزمة بندب خبير فنى فى الدعوى تحديداً لمدى تأثير مرض الطاعن على مستوليته الجنائية بعد أن وضعت شا الدعوى، إذ الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة.

الطعن رقم ۸۲۲ لمنة ۳۱ مكتب فني ۱۳ صفحة رقم ۹۸ يتاريخ ۲۹۳۱/۱/۳۰

تص المادة ٧٣ من قانون العقوبات على أنه إذا كان من المتهم غير محقق قدره القاضى من نفسه. فإذا كان الثابت من محضر جلسة انخاكمة أن الدفاع عن المتهمة طلب عرضها على الطبيب لتقدير منها بمقولة أنه يتواوح بين أربعة عشرة وبين خس عشرة سنة، فقدرته انحكمة بست عشر سنه، ولم يسازع الدفاع في هلما التقدير الذي أثبت في محضر الجلسة بل أبدى على أثره دفاعه في موضوع الدعوى دون أن يعمود إلى طلبه السابق، مما مفاده أنه قد إرتضى تقدير المحكمة لسن المتهمة – متى كان ذلك، فإنه لا تثريب على المحكمة إن هي لم تجب الدفاع إلى طلبه أو تعرض له في أسباب حكمها.

* الموضوع القرعى : سلطة محكمة الموضوع في تقدير سن المتهم :

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ٣٩٨/١١/٢٨

لا يقبل من محكوم عليه بإرساله إلى إصلاحية الأحداث أن يطعن أمام محكمة النقض في هذا الحكم بزعم أنه لمدن متعجم معاملتهم بمقتضى المادة ٢٩ عنه الله لم يسبق معاملتهم بمقتضى المادة ٢٩ عقوبات - لا يقبل طعنه ولو كان في إستطاعته أن يثبت حقيقة سنه بشهادة ميلاد رسمية إذا كمان لم يسبق لمه تقديم هذه الشهادة إلى محكمة الموضوع في أى دور من أدوار المحاكمة، ولم يعترض أمامها على التقديم الله على تعديم المنها على التقديم الله على قديمة الموضوع في أى دور من أدوار الحاكمة، ولم يعترض أمامها على التقديم الله على التقديم المحتوبات. وعلى كل حال فإنه لا فائدة له في هذا الطعن، إذن الإرسال للإصلاحية وصيلة تاديب أمحف ولعةً من عقوبة الحيس التي يطلب تطبيقها عليه كمنا أنها أرحم من الحيس الرأ، إذ هي مهما تكن مدتها فلا يمكن أن تعتبر أساسةً لأحكام العود كما هو الشأن في عقوبة الحيس.

الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٣٢٨ يتاريخ ١٩٣٤/٥/١٤

ما دام المنهم قد إرتضى تقدير سنه الخبت بمحضر الجلسة ولم يعرض عليه ولم يحاول أمام محكمة الموضوع إقامة الدليل على عدم صحته، سواء بتقديم شهادة ميلاد أو مستخرج رسمى أو بغير ذلك فإن هذا التقديس يصبح نهائياً تعلقه بمسألة موضوعية فعبلت فيها محكمة الموضوع نهائياً، بإعتمادها السن التي ذكرها المتهم نفسه أو بتقديرها إياها عملاً بحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات. وليس للمتهم بعد ذلك أن يطمن في ذلك التقدير لأول مرة أمام محكمة النقش .

الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٤٧٣ يتاريخ ١٩٣٥/٥/١٣

تقدير من المتهم أمر موضوعي يفصل فيه القاضي بناء على الأوراق الرحمية أو على رأى أرباب الفن أو بحسب تقديره الشخصى. فإذا ترك المتهم أو ولي أمره نحكمة الموضوع تقدير السمن ولم يعدوض على هذا المقدير لا في دور الحاكمة الإبتدائية ولا في دور الحاكمة الإستنافية، ولم يقدم للمحكمة ما بيده من أوراق رحمية تبت خلاف ما قدرته هي، فليس له أن يعارض في هذا التقدير لأول مرة أمام محكمة القضر.

الشَّعن رقم 10 لمنيَّة ٩ مجموعة عمر ٤ع صقحة رقم ٣٨٧ يتنزيخ ١٩٣٨/١٢/١٢ تقدير سن المنهم من المسائل الموضوعية التي لا تجوز إثارة الجدل بشانها أمام محكمة النقض .

الطّعن رقم ١٨٥ السنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٢٢٣ يتاريخ ١٩٤٢/١١/١١ المؤمدة المام ١٩٤٢/١١/١١ المبدرة في الله المجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٢٢٣ يتاريخ الحكم لميها.

فإذا كانت من المتهم بحسب ما قدرته المحكمة في حدود صلطتها وقت الحكم أقل من صبع عشرة سنة يموم مقار فته الجريمة ومع ذلك حكمت عليه المحكمة بالأشغال الشاقة، فإنها تكون قد أخطأت، إذ المادة ٧٧ من قانون المقوبات صريحة في أنه لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقفة على المتهم الذي زاد عمره على خس عشرة سنة، ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة.

الطعن رقم ٤١ / المعنة ٤٧ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٤٤ يتاريخ ١٩٣٠/١١/١٣ إذا كان لتحديد سن النهم أهمية قانونة وكانت هذه السن غير عققة فللقاضي أن يقدرها، ولكن يجب عليه عدئذ أن يين تاريخ تقدير هذه السن هل هو وقت إرتكاب الجرعة أو وقت الحكم في القضية فيان لم يفعل كان حكمه معياً.

* الموضوع القرعى : سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيام رابطة السببية :

الطعن رقم ٢٧٤ السنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٩٩ ، يقاريخ ١٩٢٧/١٠/٢١ علاقة السبية فى المواد الجنائبة مسألة موضوعة يستقل فاضى الموضوع بتقديرها، ومسى فصل فى شأنها فلارقابة نحكمة النقض عليه ما دام يقيم قضاءه على أسباب سائفة مردودة إلى أصلها بالأوراق .

الطعين رقم ٧٦٥ لمسئة ٤٠ مكتب فقي ٧٦ صفحة رقم ٧٢٤ يتاريخ ٢٩٧٠/٥/٢٤ إن علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية يتفرد بتقديرها قاضي الموضوع، فملا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة التقفن، ما دام الحكيم قد أقام قضاءه على أسباب تؤدى إلى ما إنهي إليه.

الطعين رقم ۱۹۰۳ العندة ٤٠ مكتب فقى ۱۲ صفحة رقم ۱۹۶۹ بتاويخ ۱۹۷۰/۱۱/۲۳ تغدير توافر السببية بين الحفاأ والعبرر أو عدم توافرها، هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها عمكمة الموضوع بغير معقب عليها، ما دام تفديرها سائفاً، إلى مستنداً إلى أدلة مقبولة وفنا أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ۳۲۹ لمنية ۲۶ مكتب فقي ۳۲ صفحة رقم ۷۳۶ بتاريخ ۱۹۷۷/۰/۱۰ من المقرر أن قيام علاقة السببية من المسائل الموضوعة التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها، ومني فصل فيها إلباناً أو نفياً فلا رقابة عُكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدى إلى ما إنتهى إليه.

الطعن رقم ٤٤٦٦ £ المسلمة ٥٩ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١١٥٥ يتاريخ ١٩٨٩/٢٧ ا لما كان ما قاله الحكم من أن الطاعن ضرب المجدى عليه بمطواة في يطنه فأحدث به الإصابة الموصوفة بقريس الطبيب الشرعي والتي تخلف عنها عاهة مستديمة يوفر في حق الطاعن إرتكابه فعلاً عمدياً لرتبط بتخلف عاهة مستديمة بانجنى عليه هو فتق بيسار البطن – إرتباط السبب بالمسبب لأنه لولا هذه الضربة بالملعواة لمما حدثت تلك الإصابة، وكان إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد بتقاديرهـــا قماضى للمرضوع فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاءه على أمسباب تــؤدى إلى ما إنهى إليه ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير صديد.

* الموضوع القرعى : سلطة محكمة الموضوع في تقدير وساتل الإكراه :

الطعن رقم ٧١٨ لصنة ٣٥ مكتب فقى ١٦ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٦٥/١/١/<u>٩</u> من المقرر أن تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس الشخص من الأسور الموضوعية التى يستقل بالفصل فيها قاضى الموضوع ودون تعقيب عليه من محكمة النقض.

الطعن رقم 18 / المنقة ٣٧ مكتب فقى 10 صفحة رقم 47 / بتاريخ 197777 و المحتب المعقب المعتبدة المعت

* الموضوع الفرعى : سلطتها في تقدير الخطأ المستوجب للمسلولية :

الطعن رقم ١٩٣٧ المسئة ٧٠ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٩٠٨ يتاريخ ١٩٠٨ المودر وترتيب حق الدعوى إن القانون يسوى بين الصور الأدبى والضور المادى في إيجاب السويض للمصور وترتيب حق الدعوى به و الضور الأدبى منى ثبت وقوعه كان محكمة الموضوع أن تقدره بمبلغ من المال، وحق المورث في تصويض الضور الأدبى والدعوى به هو من الحقوق المالية التي تعد جزءاً من تركمه وتنظل بولاته إلى ورثته ما دام أنه لم يأت ما يفيد نزوله عنه. وإذن فإذا إدعى والد المجمع على المتهمين بالتعويض فحكمت محكمة الدرجة الأولى له بعويض ثم إستانف المحكوم عليهم وإسنافت النبابة، وتوفى المدتبة المواجعة الدرجة الأولى له بعويض ثم إستانف المحكوم عليهم وإسنافت النبابة، وتوفى المدتبة للم بالمدتبة بعدم قبول الدعوى المدتبة لول المدعون علم لول الدعوى المدتبة لول المدتبة لول الدعوى المدتبة لول المدتبة لول المدتبة للمدتبة لول الدعوى المدتبة لول المدتبة لول المدتبة لول الدعوى المدتبة لول المدتبة لول المدتبة لول المدتبة المدتبة المحاتبة المدتبة المدتبة

الطعن رقم ٨٩٣ لمسنة ٣٣ مكتب فقى ١٤ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩١٨/١١ ١٩ من القور أن تقدير الحطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً ١٤ يتعلق بموضوع الدعوى، ومتى استخلصت المحكمة ١٤ أوضحته من الأولة السائفة التي أوردتها أن الجنى عليها عبرت الطريق قبل التعقق من خلوه فأصطدمت بالجزء الحلفي الأيسر للسيارة ١٤ نجم عنه إصابتها وأنه لم يقع خطأ من التهصمة تتعقق به مستوليتها عن الحادث ولم تأخذ بتصوير المجمى عليها من أن السيارة صدمتها بقدمها بعد أن أستبالت من المعابنة ما يناقض هذا التصوير فلا يقبل المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٥٣ نسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٦٥/١/٤

من القرر أن تقدير الحقظا المستوجب لمستولية مرتكييه جنائياً أو مدنياً عما يتعلق بموجوع الدعوى. ولما كسان الحكم بعد أن دلل على خطأ الطاعن المتمال في عاولته إجبياز سيارة أماسيه ياغرافيه إلى حافة الجسر في أقصى اليسار وفي طريق ضيق صبق أن مر منه ولا يسمع بمرور سيارتين بفير حلر بالغ، عما أدى إلى أنقلاب السيارة - إستظهر رابطة السببية بين هذا الحظا والنيجة التي حدثت ورد على ما أثاره الطاعن من دفاع موضوعي بما يفنده. وكان منا أورده الحكم من تدليل سائع على ثبوت نسبة الحطأ إلى الطاعن وحصول الحادث نتيجة لهذا الحظا ينفي به في حد ذاته القول بمصول الحادث نتيجة حادث قهرى وهو وتحصول الحادث نتيجة حادث قهرى وهو إنهار جزء من الجسر فجاة، ذلك أنه يشرط لتوافر هذه الحالة الا يكون للجاني يد في حصول المدار أو في قدرته منعه. ومن ثم فإن منا يثيره الطاعن لا يصدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول واقعة المدعوى على وانصوير الذي إطمأنت الحكمة إليه ومناقشة أدلة الفيوت ومبلغ إقتناع المحكمة بها نما لا يقبل إثارت، أمام محكمة النفش.

الطعن رقم 3 · ٤ لمسلة ٣٦ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٦ تقدير الخطا المستوجب لمستولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً. هو مما يتعلق يموضو مر الدهوي.

الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣٧ مكتب فتي ١٨ صفحة رقم ١٩٤٤ بتاريخ ٢٣٠/١٠/١٣

من القرر أن تقدير الحطأ المستوجب لمستولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعموى فياذا كان الحكم قد دلل تدليلاً ساتفاً على عطا الطاعن في قيادته السيارة وإستظهر في بيهان مفصل عناصر الحطأ الذي وقع منه، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يتهره من جدل في هذا الشأن.

الطعن رقم ۱۲۹۸ نسنة ۳۷ مكتب فني ۱۹ صفحة رقم ۱۷ يتاريخ ۱۹۲۸/۱/۸ تقدير الحطا المستوجب لمستولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً نما يتعلق بموضوع الدعوى.

الطعن رقم ١٧٣٩ المسلة ٣٧ مكتب فقي ١٨ صفحة رقم ١٩٧٩ يتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٧ تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جانياً أو مدنياً كا يتعلق بموضوع الدعوى.

الطعن رقع ١٩٢٠ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٦٨/١/٨

تقدير اختلاً المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً 14 يتعلق بموضوع الدعوى، فإذا كانت المحكمة في حدود ما هو مقرر لها من حق في وزن عناصر الدعوى وأدلتها - قد بينت الواقعة ودللت تدليلا مسائماً على ثبوت نسبة اختلاً إلى المتهم ووفاة المجتبى عليها نتيجة فما الخطاء فإنه لا يقبل من المتهم مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر والمتنائها .

الطعن رقم ۱۹۸۱ لسنة ۳۷ مكتب قني ۱۹ صفحة رقم ۱۶ بتاريخ ۱۹۲۷/۱/۲۲ تقدير الحطأ الوجب لسنولية مرتكبه جنالياً ومدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى .

الطعن رقم ۱۹۹۵ لمسلة ۳۷ مكتب فني ۱۹ صفحة رقم ۱۰۷ يتاريخ ۱۹۹۸/۱۲۹۹ تقدير الحطا المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً نما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام عكمة النقض.

الطعن رقم ٢٧٥٩ لمسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٢٠٧ يتاريخ ٢٩٨/٢/١٢ والمور تقدير الحفا المستوجب لمستولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً وتقدير توافر علاقة السمبية وإنشاؤهما من الأمور الموضوعية التى توك محكمة الموضوع بشرط الإستدلال السائغ وأن يكون تكيفها للواقع ينشق وصحيح القان ن.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٨ مكتب فقي ١٩ صفحة رقم ٢٢٤ يتاريخ ١٩٠٥/٤/١٥ تقدير حالة المنهم وقت ارتكاب الجريمة فيصا يعطن بفقدان الشعور أو التمتع به، والفصل في إمتماع مسئوليته تاسيساً على وجوده في حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضي الموضوع دون مقب عليه .

الطعن رقم ٨٦٥ لمنتة ٣٨ مكتب فقى ١٩ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٣ تقدير الحقا المستوب لمستولية مرتكبه مدنياً أو جاتياً ١٤ يتعلق بموضوع الدعوى .

الطعن رقم ١٩٧٨ السنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٤٠ و يتاريخ ١٩٧٨ ١٩٤ تقديم تعديد الحطأ المستوجب لمستولية مرتكبه وتقدير توافر السبية بين الخطأ والستوجب لمستولية مرتكبه وتقدير توافر السبية بين الخطأ والستوجة أو صدم توافره هم من المسائل الموضوعة التي تقديرها سائفاً مسبتداً إلى ادلة مقبولة أما أصلها في الأوراق .

الطعن رقم ۱۵۳۷ لمندة ٤٠ مكتب فقى ٢٣ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٨ تقدير الخطا المستوجب لمستولية مرتكبه مدنياً أو جنائياً ما يتعلق بموضوع الدعوى .

الطعن رقم ٤٠٣ أمنيّة ١١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ٢٠٠/٥/١٩٧١

المطعن رقع ٢٠٠ نصله ٤١ مثنه فلي ٢٦ صفحه رقم ٢٤٠ يتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٤. إن تقدير الحظ المسترجب لمسئولية مرتك جنائياً أو مدنياً، تما يتعلق بموضوع الدعوى .

الطعن رقم ٢٦٦ لمسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ٢/٤/٢/

من القرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الوضوعية التبي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فما أصلها في الأوراق، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد دلل على فساد ما إرتآه الحكم المستأنف من إنضاء الخطأ من جانب الطاعن وأثبت قيام الجريمة المسندة إليه بكامل عناصرها في قوله: " وحيث إن محكمة الدرجة الأولى أسست قضاءهما بالم اءة على أن مجرد قيام المتهم بإصلاح السيارة التي تعطلت في الطويسق ومحاولة الكشف عما بها من عيوب وإدارته غوكها من الخارج لا يصح عده لذاته خطأ ما دام لم يقع في ظروف وملابسات تحتم الإقمدام عليمه إذ أوجيء بالسيارة تتحرك بسرعة وهو يحاول إصلاحها بسبب ألها من نوع الهدراماتيك تنقل ذاتها وقد بذل جهده نحاولة السيطرة عليها دون أن يتمكن في حين أن هذه اغكمة درى أن خطأ المهم اللي يستوجب المتولية ثابت في حقه إذ وقع في ظروف وملابسات تحتم عدم إقدامه على إصلاح السهارة بالطريقة التي أقدم عليها، ذلك لأنه بإقراره يعلم مقدماً أنها من النوع الذي ينقل ذاتياً فكان يتعين عليمه أن يتخذ الحيطة الكافية عند إقدامه على إصلاحها من الخارج كما أنه سبق أن قام بإصلاحها بباقراره بما كان يتعين عليه أثناء تجربتها أن يتخذ ما يحول دون سيرها أو إندقاعها أثناء تدخله لإصلاحها وهو خارجها كمما أنه ياقراره يعمل ميكانيكي ميارات وليس مجرد شخص عادي أو مجرد قائد ميارة ال كان عليه أن يتخد الإحياطات اللازمة التي توجبها عليه مهنته عند إقدامه على إصلاح السيارة وهو خارجها ومن ثم فيان المتهم وهو يعمل ميكانيكي سيارات وقد مبق له أن قام بإصلاح السيارة التي قام بتجربتها، ولما أن وقفست منه في الطريق أقدم على إصلاحها من الخارج دون أن يتخذ الحيطة اللازمة التي يوجهها عليه عمله لسع سيوها تلقائياً وفاته بذل عناية من يعملون في مثل مهنته خصوصاً وقسد ثبت من التقرير الفني أن فراصل السيارة وعجلة قيادتها بحالة صالحة للإستعمال فيكون قد ثبت لهذه أن عناصر الحطأ قد توافرت في جمانب المتهم". وكان الحكم في هذا المذي قد واجه عناصر الدعوي وألم بها ووازن بينها ورأي لبوت خطأ الطاعز في عدم أخمله الحيطة الكافحة الواجمة عل مثله أخلاً بأقوال الطاعن نفسه ولا يكون الحكم في ذلك قد بت في مسائل فنية بحتة لذا توجب عليه أن يلجأ في مناقشتها إلى رأى أهل الحيرة.

الطعن رقم ٢٧٠ لمنة ٢٦ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٩٥٣ يتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٦

. تقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التى تدخل فى حدود سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض فى ذلك ما دام الحكم قد بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه.

الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ مكتب فتي ٢٤ صقحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١

إذا كانت عكمة الموضوع - بما ضا من مسلطة في تقدير الخطأ المستوجب لمستولية مرتكبه جناتها أو مسدنياً - قد قدرت أن الطاعن قد أخطأ بقيامه بإجراء الجواحة في الدينين معاً وفي وقت واحد مع عدم الحاجة إلى الإسراع في إجراء الجواحة وفي ظل الطروف والملابسات المشار إليها في الشارير الفنية - وهو أخصائي - ودون إتخاذ كافة الإحتياطات النامة لتأمين نتيجها وإلنزام الحيطة الواجية التي تتناسب وطبيعة الأسلوب الذي إختاره فعرض المريض بذلك خدوث المضاعفات السيئة في الدينين معاً في وقت واحد الأمر الذي إنتهى إلى فقد إيصارهما بصفة كلية، فيإن هذا القدر الشابت من الحطأ يكفى وحده خمل مستولية الطاعن جنالياً ومذنياً.

الطعن رقم ٩٩ نسنة ٤٣ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ٥٠٠ يتاريخ ٩/٤/٤/٩

من المفرر أن تقدير الحمطا المستوجب لمستولية موتكبه جنالياً ومدنياً من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب. ما دام قد أسس قضاءه على أسباب تحمله .

الطعن رقم ١٦٢ نسنة ٤٣ مكتب قتى ٢٤ صفحة رقم ٥٥٧ يتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩

من القرر أن تقدير الحطأ المستوجب لمستولية مرتكبه جانياً ومدنياً عمّا يتعلق بموضوع الدعوى، تفصل فيمه عكمة الموضوع بعر معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً ومستداً إلى أداد مقبولة لما أصلها في الأوراق، ولما كان الحكم المطون فيه قد دلل على توافر الحقاً في حق الطاعن بقوله: " أنه يعمثل في قيادته السيارة الرمس بحالة يعتم عنها الحقاً إلى أخوال الشاعدين مسائفي الذكر وأقوال هذا المنهم نفسمه، فإنه كان يعتمين على الأعرب عند مواجهته بسارة أحرى تبادله الإشارات الشوبية لها أن يعتب في حسبانه ظروف يعتمين على الأعرب عند مواجهته بسارة أحرى تبادله الإشارات القريق مناسرة أو تهدئة السرعة إلى الحد الطريق وملابساته من الجانب الذي يلتزمه ولو أدى الأمر أن يتوقف عن السير أو تهدئة المسرعة إلى الحد الذي يضمن معه الأمان .. أما وأنه على سائراً بلدات السرعة رغم الإشارات الضولية العاكسة وما تسبيه من إيهار للبصر للشخص العادى حالة كونه عليم بحل هذه الظروف بحكم عبرته فهذا هو الحقاً بعينه ". فإنه للدى ورده الحكم سائم في العقل والنعق ويكفي لحمله وما يثيره الطاعن في هذا الحصوص من منازعة في سلامة ما إصتعلصته المحكمة من أوراق التحقيق وأقوال الشهود لا يعدفو أن يكون جدلاً

موضوعياً في مطلقة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة الموضوع .

الطعن رقم ١١١٧ المسلة ٤٣ مكتب فقى ٢٤ صفحة رقم ١٩٥٨ يتاريخ ١٩٥٨ ما ١٩٧٠ من القرر أن تقدير المحطأ المستوجب استولية مرتكبه جنائها أو مدنها نما يعطق يوضوع الدعوى .

الطعن رقم ١٠١٨ لمنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٩٧ يتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢ الأصل أن عُكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحية أمامها على بساط البحث

. من الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يزدى إليه إقساعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتع بصحتها ما دام إستخلاصها سائلاً مستداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمتلق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٩١ السنة ٥٤ مكتب قفي ٢٦ صقحة رقم ٢٠٠ يتاريخ ١٩٧٥/٣/٣ الفصل المادات المادات المادات المادات المادات ا الأصل أن تقدير حالة المنهم العقلية من الأمور الموجوعة التي تستقل محكسة الموجوع بالفصل فيها، ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة، وهي تلتزم بالإلتجاء إلى أهل الخيرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحة التي يعذر عليها أن تشق طريقها فيها .

الطعن رقم ه ٣٠ لمنية ٥ ٤ مكتب فقى ٢٠ صفحة رقم ٣٣٧ يتاريخ ٢٠ العمول ١٠ من القرر أن تقدير الحفا المستوجب لمستولية مرتكبه جانياً أو مدنياً بما يتعلق بموضوع المدعوى - لما كنان دلك - فإنه متى إستخلصت الحكمة مما أوضحته من الأدلة المسائلة التي أوردتها أن الحفا إلى ايقع في خانب العامان إذ لم يعادر إلى تحقير المارة في الوقت المناصب وصبههم إلى قرب صرور القطار وتراخى في إغلاق الجاز إلى المسائلة المناب المسائلة المسائلة المسائلة منهوجاً أمام مسيارة المستود المسائلة المسائلة على المسائلة المسائلة على المسائلة على المسائلة على المسائلة المسا

تواضع الناس على إدراكهم إياها والتي تتمثل فى إقفال المجاز كلما كان هناك خطر من إجتيبازه وهو مــا قصر الحارس فى الدعوى المطروحة فى القيام به كما دلل عليه الحكم تدليلاً سائفاً على ما سلف بيانه.

الطعن رقم 949 لمعنة 6 كم مكتب فقى 71 صفحة رقم 0.4 ويتفريخ 1400/174 من القرر أن تقدير الحطأ المستوجب لمستولية مرتكبه جنانها أو مدنها وإن السوعة التى تصلح أساساً للمساءلة الجنانية في جريمتى القتل والإصابة الحطأ وهي التمي تجاوز الحمد المدى تقتضيه ملابسات الحال وطروف المروو وزدانه ومكانه كلاهما عما يتعلق بجوضوع المدعوى وإذ ما كنان الحكم المطمون فيه قمد إستخلص في تدليل ساتم من أقوال شهود الحادث وما دلت عليه المعاينة أن الطاعن كان يقود مسهولة بسرعة شديدة وإنحرف بها فجاة عن الطريق العادي الم الطريق الرابي مندلهما إلى المبركة حيث كانت المجمد على المعاون في هذا الصدد ينحل إلى جدل

الطعن رقم ۱۸۰۹ لمدلة 60 مكتب فتى ۷۷ صفحة رقم 1۷۰ بتاريخ 1۹۷۹/۲/۱۵ تقدير الحطا المستوجه بلستولية مرتكبه مدنياً وجنانياً كما يتعلق بموضوع الدعوى.

في تقدير أدلة الدعوى تما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها.

الطعن رقم ۷۷ د السنة 3 ٪ كمكتب فقى ۷۷ صفحة رقم ۸۱۱ يتاريخ ۱۹۷۳/۱۱/۱ من المقرر أن تقدير الحطأ المستوجب لمستولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بفير معقب ما دام تقديرها سائلاً مستنداً إلى ادلة مقبولة لها أصلها في الأوراق .

الطعن رقم ۷۸۶ لمسئة ۶ تا مكتب فنى ۲۸ صفحة رقم ۱۹۶ بيتاريخ ۱۹۷/۱/۳۱ من القرر أن تقدير الحظا المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً نما يتعلق بموضوع الدعوى، تفصل فيــه محكمــة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً ومستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق.

الطعن رقم 48% لمسئة 3 عكت فتى ٧٧ صفحة رقع 98 بين بين اخطأ والتيجة أو عدم من القرر أن تقدير اخطأ والتيجة أو عدم من القرر أن تقدير اخطأ والتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل المرضوعة التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائلاً وكالت المحكمة أخطأ باقوال الشهود التي اطمأت إلها خلصت إلى أن سبب الحادث إنحا كان يرجع إلى أن الطاعن كان يقود السيارة النقل بسرعة للحاق بسيارة أخوى ولما أواد أن يفادى سيارة النقل بسرعة للحاق بسيارة أخوى ولما أواد أن يفادى سيارة ثافته كانت آتية في الإتجاه العكسي لم إتحرف بها يساراً دون مقتضى تما أدى إلى الزلاقها إلى أقصى يسار الطريق وإصفادامها بالكوبرى وإصابة المجنى عليهم بالإصابات التي أودت بحية إثنين منهم وأطرحت ما ذهب إليه

الطاعن من تصوير الحادث على نحو آخو بدعوى أنه إنحرف بالسيارة إلى أقصى اليسار ولمفاداة طفيل عبر انطريق أمامه فجأة وأن عطل الفرامل الفاجئ لم يمكنه من إيقافها وأفصحت عن عدم إقتباعها بهذا النصوير للأسباب السائفة التى أوردتها والتى لا يمارى الطاعن فى أن لها أصلها الثابت فى الأوراق. فهان ما يشيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً.

\$وه) لما كان التناقض بين أقرال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قمد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً ساتفاً لا تناقض فيه وكان لا تتربب على الحكمة إن هى رجحت ما إنتهمى إليه المهندس الفنى من أن تلف فوامل السيارة كان لاحقاً على الحادث وإستبعدت ما ذهب إليه من إحتمال أن يكون تلفها سابقاً على الواقعة لما هو مقرر من أن شحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الحبير فى تقريره منى كمانت وقائع المدعوى قمد أبلدت ذلك عندها وأكدته لمديها، وهو ما لم تخطئ المحكمة تقريره فى واقعة المدعوى. لما كان هذا المذى أخله الحكم من الدليل الفنى لا يتناقض البقة مع مؤدى ما إستخلصه من أقموال الشهود تصويراً على ذلك، فإن النمى بقيام التعارض بين المذليان الفنى والقولى لا يكون له على.

الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٢٠ مكتب قتى ٢٨ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ٢٨/٢/٢٨

لما كان تقدير الحقاً المستوجب لمستولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى، وكمان الواضح من مدونات الحكيم أن المحكمة - في حدود ما هو مقرر لها من حق وزن عناصر المدعوى وأدلتها قد بينست الواقعة على حقيقتها كما إرتسمت في وجدائها وردت الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها، ودللت تدليلاً سائعاً على ثبوت نسبة الحطا إلى الطاعن ووقرع الحادث نتيجة لهذا الحلماً فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في مقيلتها أو مجادتها في عناصر اطمئناتها.

الطعن رقم ٧٧ أسنة ٤٧ مكتب فني ٨٨ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢

حيث إن الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم الطعون فيه إنتهى إلى توافر ركن الحطأ في حق الطأعن بقوله : " وغا يؤيد توافر الحظأ أبعداً أنه قاد السيارة وهي غير صالحة لدياً في بعض أجزائها من حيث حمف فرامل البد وعدم صلاحية عجلة القيادة على نحو ما جاء بتقرير المهندس الفني ". لما كان ذلك وائمن كان من من المشرو م من القرر أن تقدير الحظأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب إلا أن ذلك مشروط بأن يكون تقديرها صائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولية لها أصلها في الأوراق. الطعن رقع ١٥٧ لسنة ٧٤ مكتب فقى ٢٥ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦ من القرر أن تقدير الحظأ المستوجب لمستولية مرتكبه جنانياً أو مدنياً كما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقطر.

الطَّمَّن رقم ۷۷۷ لمسنة ۶۷ مكتب فقى ۸۸ صفحة رقم ۸۹۵ يتاريخ ۱۹۷۷/۱۰/۱۷ الطَّمِن رقم ۵۹۵ يتاريخ ۱۹۷۷/۱۰/۱۸ المُ

الطعن رقم ١ ه ٦ لمنة ٧ ٤ مكتب فتى ٧٨ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٧ تقدير اخطا المستوجب مستولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموجوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام القص.

الطعن رقم ٧٧/ لعملة ٧٤ مكتب فقي ٧٨ صفحة رقم ١٠١١ بتاريخ ١٠٢٤ كمسة بعد الما الماري من مدونات الحكم الإبدائي - المؤيد لأسباء والمكمل بالحكم الطعون فيه - أن المحكسة بعد ان الودعت الوال المنهم وضاهدى الواقعة وكذا أقوال الذي سمته الحكمة بناء على طلب المدعى بالحق المدنى أسست قضاءها بالراءة ورفض الدعوى المدنية على عدم إطمئنانها إلى أقوال هذا الشاهد الأعير إطمئنان منها إلى أقوال هذا الشاهد الأعير إطمئنان منها إلى أقوال هذا الشاهد وصحة دلاع المنهم الذي رجحته إصناداً إلى أن صور المجنى عليه الطريق - من الهين إلى الوسار دون أن يأكد من خلوه من السيارات هدو وحده المدى تسبب في يوضوع الدعوى. وكان الأصر على ما جرى اله فضاء كمكمة القيش أن المادة ، ٣٩ من قانون الإجواءات الجنائية لم تشوط أن يتضمن الحكم بالواعة أموزاً أو بيانات معيسة أسوة بأحكام الإدائية وأنه يكى لسلامة الحكم بالراءة أن تشكك المحكمة في صحة إسناد النهمة إلى المهم، وهي غور مازمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الإتهام بأن في إفقال التحدث عنه ما يفيد حدماً أنها اطرحها ولم تر فيها ما تطمئن ممه إلى الحكم بالإدانة، ومن ثم فلا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يرتب على ذلك من رفض عدى المدنية عنم تصديه لم الواقعة وتشككت في إسناد النهمة إلى المنهم الطمؤن ضده ومن ثم فيان ما المكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشكك في إسناد النهمة إلى المنهم المطون ضده ومن ثم فيان ما يشور الزارة المع حكمة النقض .

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٧ مكتب فتي ٢٩ صفحة رقم ٢٤ يتاريخ ٢١٩٧٨/١/٢

إن تقدير الحظأ المستوجب مستولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموهوع بفير معقب ما دام تقديرها صائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٦ أسنة ٨٤ مكتب فتى ٢٩ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ٢ / ١٩٧٨/٤

لما كان الحكم الإبتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن الطساعن كمان يقود سيارة نقل عام للركاب، وإذ تخطى الدراجة الآلية – التي دين المحكوم عليه الآخر بجريمة قيادتها بدون رخصة قيادة - فقد إنحوف بالسبارة إلى أقصى يسار الطريسق عما أدى إلى صقوطها في الأراضي الزراعية المجاورة للطريق وإصابة ركابها المجنى عليهم وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من شهادة شاهدين وأقوال المحكوم عليه الآخر ومن الكشوف الطبية ثم المح الحكم إلى دفاع الطاعن القسائم على أنــه كان يحاول مفاداة المجنى عليه الذي كان يتردد بالمراجة البخارية قيادته بين يسار الطريق ويمينه - وخلص من ذلك إلى قوله " وحيث أنه يبين من كل ما تقدم أن المتهم الأول - الطاعن - حاول تخطى الدراجة المخارية الني كانت تتقدم السيارة قيادته لإنحرف إلى أقصى يسار الطريق والذي لم تكسن حالته تسمح لمه بذلك، وأن هذا الحطأ هو الذي أدى إلى سقوط السيارة قيادته في الأراضي الزراعية المجاورة للطريق وإصابة الجني عليهم بالإصابات الموصوفة بالكشوف الطبية المرفقية " لما كان ذلك وكان البين من المفردات التي أمرت المحكمة يضمها تحقيقاً للطعن - أن الحكم قد تفهم واقعة الدعوي وأحاط بها عن بصر وبصيرة، ولم يخطئ في تحصيل أقوال الشاهدين ولا دفاع الطاعن – خلالًا لما يثيره في منعاه – بل إنسه إلتزام ما هو ثابت بالأوراق، كما أن المعاينة خلت تما يؤيد دفاع الطاعن أو يثير إلى أن ثمة إنهياراً قد حصل بحافة الطريق الترابي على النحو المقول به ومن ثم فلا يقدح في سالامة الحكم إفقائه الإشارة إلى المعايسة والتحدث عنها ما دام أنه لم يعول عليها ولم تكن هي ذات أثر في تكوين عقيدة المحكمة في الدعوي. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير الحطأ المستوجب لمستولية مرتكبه هو من المسائل الوضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق وأنه وإن حاز لقائد مركبة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتخطى مركبة تنقدمـــه إلا أن ذلك مشروط بداهة بأن يتم مع التبصر والإحتياط وتدبر العواقب بحيث إذا لم يلتزم القائد الحـذو وإنحرف بكيفية تعرض الفير للخطر كان تصرفه هذا خطأ في حد ذاته. ولما كان الشابت مما تقدم بيانه أن المحكمة قد إستظهرت في حدود سلطتها الموضوعية وتما لنه معينه الصحيح في الأوراق - أن الطاعن إذ حاول تخطى الدراجة الآلية التي كانت تنقدم صيارة النقل العام قيادته قد إنحرف بالسيارة إلى أقصى اليسسار بالرغم من أن حالة الطريق لم تكن تسمح له بذلك مما أدى إلى مقوط السيارة في المزارع وإصابة ركابها المجنى عليهم، بالإصابات الموصوفة بالكشوف الطبيسة الوقعة عليهم، فإنها تكون قلد يبنت في حكمها المطعون فيه – واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرعة الإصابة الحطأ التي دانت بها للطاعن وإذ كان ذلك وكان الحكم قد ساق على ثبوت هذه الواقعة في حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها، فإن ما يعيبه عليه الطاعن من خطأ في الإصناد وقصور في التسبيب لا يعدو - في حقيقته - أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوة ومحاولة لناقضة الصورة التي إرتسمت في وجدان المحكمة بالدليل الصحيح وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض. لما كمان ما تقدم فإن الطمن برصة يكون على غير أسفى متعيناً وفقيه موضوعاً .

الطعن رقع ٣٠٠/ لمسئة ٨٤ مكتب فتي ٢٩ صفحة رقع ٨٨٨ يتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧ إن تفدير حالة المتهم العقلية وإن كنان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تخدص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنها يتعين أن تبني قضاءها على أساس سليم.

<u>الطعن رقم ۲۷ لمنة 23 مكتب قشم ٣٦ صفحة رقم ۲۷۸ ميناريخ 1۹۸۰/۲۰۵</u> من القرر أن تقدير المحطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً نما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيم أمام محكمة النقين.

الطعن رقم ١٣٩ المدنة ٤٩ مكتب فني ٣٦ <u>صفحة رقم ٨٨ يتاريخ ١٩٨٠/١/١٧</u> تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنانياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى.

الطعن رقم ١٣٣٣ السنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٤٤ والرسود السائل الموضوعية السي تفصل فيها الذكان من المقرر أن تقدير الحطا المستوجه الربكية هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها عكمة الموضوع بعير معقب ما دام تقديرها سائماً مستنداً إلى أدلة مقبولة غا أصلها في الأوراق، وكان صن المقرر أيضاً أن الحكمة لا تلتزم بتنامة المنهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتقميها في كل جزئية منها المرد عليها رداً صريحاً وإلى المنافذا من أدلة الخبوت الذي عولت عليها الحكمة. وإذ ما كان الحكم قد خلص في منطق سائم وتدليل مقبول إلى أن الطاعن لم يقلل من سرعته إذا كومة الواب التي كانت تعزض طريقه عند عاولة مفاداتها فعيل الطريق على السيارة القادمة من الإنجاد المتساد تما تسبب في وقوع الحادث وهو ما يوفر ركن الحفال في جانبه ومن ثم فإن منعاه في هذا الوجد لا يكون له على.

الطعن رقم ١٤٢٥ لمدلة ٤٩ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٧ لما كان تقدير الحطا الستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير توافر السبية بين الحطا والنبيجة أو عدم توافرها هو من المسئل الموضوعة التي تفصل فيها عكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها مسائقاً مسسنداً إلى ادلة مقبولة فا أصلها في الأوراق، وكان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسابه بالحكم المطون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثروتها في حق الطاعن أدلة مسائفة تحلص في منطق سليم إلى أن ركن الحطأ الذي

نسب إلى الطاعن ونجم عنه الحادث يعمل في أنه قام بالإشراف على تصنيع ماكيتة لتشغيلها في مصنعه دون إتباعه المواصفات الفنية لتصنيعها، وقام بتجريتها دون إتخاذ الحيطة الكافية فيانفجرت بما أدى إلى وقوع الحادث الذي نشأ عنه قتل وإصابة المجنى عليهم فإن الحكم يكون قد بين الحطأ الذي وقع من الطاعن كما أثبت أن قتل وإصابة المجنى عليهم كان نتيجة هذا الحطأ ويتصبل بمه إتصال السبب بالمسبب مستنداً في ذلك إلى ما له أصله الثابت بالأوراق ومدللاً عليه تدليلاً صائفاً في الطل وصفيداً في القانون ويؤدي إلى ما رتبه الحكم عليه.

الطعن رقم ١٩٢٧ أسنة ٥٠ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٨١/١/٨

من المقرر أن تقدير الحطأ المستوجب لمستولية مرتكبة جانياً ومدنياً كما يتعلق بموضوع الدعوى وأن المسرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الحطأ ليس لها حدود ثابتة وإنحا هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ليتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجمرح وكان تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الحطأ أو لا تعد مسالة موجوعية يرجع الفصل فيها شحكمة الموجوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق .

الطعن رقم ٥٠٠٨ نسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٣٣٥ يتاريخ ١٩٨٢/٣/١١

١) الأصل أن انحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العاصة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالخضور بل أن من واجبها أن تعلق على الواقعة للطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة هو إيضاح عن وجهة نظرها فهو غير نهائي بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المفانون لأن وصف النيابة هو إيضاح عن وجهة نظرها فهو غير نهائي بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المسليم ما دام لا يتعدى تصرفها في ذلك جرد تعديل الوصف ولا ينصرف إلى تغيير التهمية ذاتها يستطرم المسليم ما دام لا يتعدى تصرفها في ذلك جرد تعديل الوصف ولا ينصرف إلى تغيير التهمية ذاتها يستطرم المحيحة لواقعة الدعوى ولم يأخذ بصورة الحقال الواردة في وصف التهمة وهي السماح بوجرد نزلاء في المعامدة لما المساح بوجرد نزلاء في العقار مع أن حالته لا تسمح بذلك وعاقب الطاعن على صورة أخرى من الحقال هي الراعى في تنفيذ قرار المفارحة أمام الحكمة على بساط البحث فإنه لم يتعد بذلك الحق للخول له بالقانون إلى تغير التهمة ذاتها بنحوير كيان الواقعة وبينها القانون.

٢) لما كان الطاعن حين إستانف الحكم الإبتدائي المبادر بإدانته على أساس التعديل المذى أجرته محكمة أول درجة في عناصر الحطأ كان على علم بهذا التعديل وكان إستنباف الحكم الإبتدائي منصباً على هما التعديل الوارد به ومن ثم فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الإستنبافية لم تجر أى تعديل في التهمة.

 لا كان الطاعن لم يثر شيئاً بمنصوص تعديل وصف النهمة أمام المحكمة الإستثنافية هو ما لا يجيز له إثارته مرة أمام محكمة النقض.

 ٤) لما كان الأصل أن حضور محام عن المنهم بجنحة غير واجب قانوناً إلا أنه منى عهد إلى محام بالدفاع عنــه فإنه يتعين على الحكمة أن تسمعه منى كان حاضراً، فإذا لم يحضر فإن الحكمة لا تنقيد بسسماعه ما لم ينبـت خبابه كان لعلم قهدى.

ه) لما كان من القرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الحصم إذ عليمه أن كان يهممه
 تدوينه أن يطلب صواحة إثباته في هذا الحضر كما عليه أن أدعى أن الحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل
 حجز الدعرى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن تسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل
 صدور الحكم.

٣) لما كان من القرر أنه إذا كان المتهم قد أعلن بالخضور إعلامًا صحيحاً لجلسة أغاكمة فيجب عليه أن يُعضر أمام المحكمة مستعداً لإبداء أوجه دفاعه وللمحكمة ألا تقبل الساجيل للإستعداد إذا ما رأت أنه لا علم للمتهم في عدم تحضير دفاعه في المدة التي أوجب القانون أعطاءه أياها من تناريخ الإعلان ويوم الجنسة لإذا حضر غير مستعد فيحة ذلك لا تقع إلا عليه إذ لا شأن للمحكمة فيه ولا فرق في هذا المصدد بين المتهم ومحاميه إذا كان وجود المحامي أثناء الخاكمة غير واجب كما هو الحال في مواد الجدح والمخالفات.

 لا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم عن المرافعة في الجنح الطمين على الحكم يدعوى الإخملال بحق الدفاع ما دام لا يدعى أن المحكمة قد منعته من المرافعة الشفوية بالجلسة.

٨) ومن القرر أيضاً أن اغكمة لا تلتوم بمنح المهم أجلاً لقديم مستدات ما دام قد كان في إصنعاهته تفديهما وإذ كان لا يبين من محضر جلسة اغاكمة أن الطاعن أو اغامى الحاضر معه قد دفع بان إصلان المشهم بالجلسة لم يكن حاصلاً في المبعاد الذى قرره القانون أو أن عبلراً قهرياً قد طراً فمنعه من تحضير الدفاع وتجهيز المستدات في هلما المبعاد فلا تفريب على اغكمة أن هى رفضت طلب التاجيل فلما السبب. ويكون النمي على الحكم بدعوى الإعلال بحق الدفاع غير سديد.

إلى كان ذلك، وكامن من المقرر أن مالك العقار مطالب بتعهد ملكه ومولاته بأعمال الصيانة والمؤميم
 فإذا قصر كان مسئولاً عن الضرر الذي يصيب الدير بهذا التقصير.

١٠ تقدير الحظا المستوجب لمستولية مرتكبه جنائياً ومدنياً هـ و من المسائل الموضوعية التمي تفصل فيها
 عكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى اداة مقبولة لها إصلها في الأوراق.

(١) حيث أن ما يغيره الطاعن بشأن فساد إستدلال الحكم الإبتدائي على توافر مصلحة الطاعن في عدم تنفيذ قرار الهدم الجزئي مردوداً بأنه نعي موجه إلى حكم عكمة أول درجة وهو ما لا يجرز الطعن فيم بطريق القض ما دام الحكم المطون فيه قد أنشأ لقضائه سباباً جديده.

الطعن رقم ٢٥٦٤ لمسئة ٥٦ مكتب فقى ٣٣ صفحة رقم ٢٠٠٤ يتاويخ ١٩٨٢/١٧/١٥ من المقور أن تقدير الحظا المستوجب لمستولية مرتكبه جنانياً ومدنياً. هو من المسائل الموهوعية التمسي تفصل فيها محكمة الموهوع بدير معقب، ما دام تقديرها سائفاً مستداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق.

للطعن رقم ٢١٥٧ لمنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٣٤ يتاريخ ٢١٩٨٤/١/١١ وقدياً وقد المات عكمة الوضوع بما فام من سلطة تقدير الخطأ المستوجب لمستولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً وقد فررت أن الطاعن قد أعطأ بتصديه لعلاج حالة الفتق الإربى الأين المحتق جراحاً في عيادته الحاصة مع عدم قدرته على جابهة ما صحب الحالة من خرغريا بالأمعاء الدقية والحصية رغم علمه مسبقاً قبل تداخله جراحياً بأن وجود المرغرينا أمر متوقع، الأمر الذي إنتهى إلى وفاة الريض، فإن هذا القادر العابت من الحقاً بكفي وحده لحمر صدي لة الطاعن جابئاً ومدنياً.

الطعن رقم ١٨٠ لمسنة ٥ مجموعة عصر ٣ع صفحة رقم ٥٥٤ يتاريخ ١٩٣٥/٤/١ تغد. حالة المنهم وقت إركاب الجرعة ومبلغ مستولته عنها أمر موحوع لا رقابة شكمة الفقس عله. الطعن رقم ١٩٤٧ يتاريخ ١٩٤١/٤/١٥ الطعن رقم ١٩٤٧ يتاريخ ١٩٤١/٤/١٥ إن إجبياز سيارة ما يكون أمامها في الطريق لا يصح في المقل عنه للائه عطاً مستوجباً للمستولية ما دام أنهم في طروف وملابسات تحتم عدم الإقدام عليه، كقصر عرض الطريق أو إنشال السكة بسيارات أخرى قادمة من الإتجاه المعنداد أو عدم إستطاعة سائق السيارة اللجب بيمره من خار الطريق أمامه أو غير ذلك، إذ منع الإجباز على الإطلاق وعده دائماً من حالات الحطاً من شانه أن يشل حركة المرور في الطريق دون مقتش، وهذا بما تماذي به مصالح الناس فضلاً عن كالقته للمالوف نزولاً على حكم المرد و ذ ذلك فإنه إذا ادان الحكمة المنهو في تهمة قبل إلجي عليه خطا دون أن تنبت عليه اله حين المرد وذن الترت عليه اله حين

جاوز السيارة التي كانت تسير أمام سيارته في الطريق أم ينبه المارة بالزمارة، كما جماء في وصف الواقعة

التى طلبت محاكمته من أجلها، أو تثبت ما يسوغ عد مجاوزته تلك السيارة خطأ بخاصب علميه، ودون أن تبين كيف كانت المجاوزة سبباً فى قتل المجنى عليه على الرغم من تمسك المتهم فى دفاعه بـأن الحادث وقمع قضاء وقدراً لأن المجنى عليه، وهو غلام، خرج من اليمين يعير الطريق أمام السيارة وهى تسير سيراً معتدادًا فإصطلم بجانبها دون أن يراه السائق الذى كان دائم التبيه بزمارته وعلى الرغم من أن المعاينة التى أجريت تؤيده – إذا أدانت المحكمة المتهم مع ذلك فإن حكمها يكون قاصر البيان واجهاً نقضه.

المطّعن رقع ۱۹۴۰ لمسقة ۴۸ مكتب فقى ۳۰ صفحة رقع ۷۱ پتنويخ ۱۹۷۹/۱/۱۱ من القرر أن تفدير الحطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً فى جريمتى القسل والإصابـة الحطأ بمسا يتعلق بموضوع الدعوى.

الطعن رقم ۱ ۱ المستة ۹ ع مكتب فنى ۳ صفحة رقم ۱۵ ته بتاريخ ۱ مرا ۱ مرا السببية بين الخطأ من القرر ان تقدير الخطأ المسجوب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً وتقدير توافر السببية بين الخطأ والتيجة أو عدم توفرها هو من المسائل الوضوعية التي تفعيل فيها محكمة الموضوع يغير معقب ما دام تقديرها سائفاً مستناً إلى أدلة مقبولة وفا أصلها في الأوراق، وإذ كان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى ثبوت ما يوفر قيام ركن الخطأ في حق الطاعن وتوافر وابعلة السبية بين هذا الخطأ ووفاة المجمع على عن عبد الموضوعي عما لا تقسل المحموص لا يكون له محل وهو محتض جدل موضوعي عما لا تقسل إلارته أمام محكمة النقد.

الطعن رقم ٣٩٩ لمسنة ٥٤ مكتب فقى ٣٦ صفحة رقم ٨٧ يتانويخ ١٩٨٥/١/١٦ من المقرر أن تقدير الحطأ المستوجب لمستولية موتكية جنائياً ومدنياً، هو من المسائل الموضوعية النسى تفصيل لميها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها ساتفاً مستداً إلى أداثة مقبولة لها أصلها في الأوراق.

للطعن رقم ٥٧٧٥ لمسنة ٥٤ مكتب فقى ٣٦ صفحة رقم ٥٠٨ يقاريخ ١٩٨٥/٣/٣١ من القرر أن تقدير الحنا المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً فى جريمتى القعل والإصابة الحفا وكذا تقدير توافر رابطة السبية بين الحطأ والشهر أو هذه توافرها من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير مقب ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق.

الطعن رقع 10/4/11 لصنة 00 مكتب فقى ٣٦ صفحة رقع 000 بتاريخ 19/0/4/11 إن تقدير الحتلاً المستوجب لمستولية مرتكبه جنائها أو مدنها نما يعملق بموضوع الدعوى وهو ما إمستظهره الحكم ودلل على ثبوته في حق الطاعن بما ينتجه من وجوه الأدلمة المسائفة التي أوردها من إقامته البناء المكون من ستة أدوار بنفسه يغير ترخيص ودون إشراف في وعدم مطابقته للمواصفات الفنية لبناته بدون
هيكل خرساني وإقامة حواتطه الخاملة بسمك ضعيف نصف طوية فلم تتحمل تقل البناء لضعها عما أدى
إلى إنهياره ووفاة أثنين وخسين من سكانه وإصابة أربعة عشر أعرين، ولا يؤثر في ذلك دفاع الطاعن بأن
إنهيار المبنى يرجع إلى هبوط الوية نتيجة إفنجار مواسير انجارى فضلاً عن أن الحكم قد أطرح هذا الدفساع
بما يسوغه إطمئناناً منه إلى شهادة رئيس اللجنة الفنية بأن هبوط الوية في ذاته لا يؤدى إلى تصدع البناء
وإنهياره إذا كان مشيداً طبقاً للأصول الفنية وإنه لم يلاحظ وجود أثار لمياه المجارى، فإن تعدد الأعطاء
الموجمة لوقوع الحادث توجب مساعلة من أسهم فيها أياً كان قدر الحفظ المسوب إليه.

المطعن رقم ۱۱۲۷ نسنة ۵۰ مكتب فني ۳۸ صفحة رقم ۲۶ بتاريخ ۱۹۸۷/۱/۱ من الفرر أن تقدير المحطأ المستوجب لمستولية مرتكبه جنائيا أو مدنياً نما يعطن بموضوع الدعوى.

محكمة النقيض

* الموضوع القرعي : إختصاص محكمة النقض :

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٩

مؤدى المادتين ٢٢٩، ٢٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن طلب تعيين المحكمة المختصة يقدم إلى الجههة التى يرفع إليها الطمن في أحكام وأوامو الجهتين المتنازعين أو إحداهما، وبالنسالي فبإن محكسة الشقش هي صاحبة الولاية في تعيين الجمهة المختصة بالقصل فسي الدعباوي عند قيام التمنازع بين محكسة الجنسح وبمين مستشار الإحالة بإعتبارها الجمهة التي يطعن أمامها في أوامر مستشار الإحالة.

الطعن رقم ١٦٣٥ نسنة ٢٤ مكتب قتى ٢٤ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ٢٦/٢/٢٦

مؤدى نص المادتين ٢٠١١ / ٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن طلب تعيين الحكمة المختصة يقدم إلى المجهد التي يرفع إلها الطمن في احكام وأوامر الجهين المتنازعين أو إحداهما، وبالتالى فيان محكمة القسط هي صاحبة الولاية في تعيين الجههة المختصمة بالقصل في الدعاوى عند قيام التنازع بين محكمة الخسح عن مصاحبة الولاية في تعيين الجوان القصل في التنازع موضوع الطلب المقدم من النبابية العامة ينعقد لحكمة القصر. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين قبول الطلب وتعين محكمة جنايبات القاهرة للقصل في المدوى - عن النهمة الثانية التي أنصب عليها - وأو أن المتهم وحده هو الذي إستانف حكم محكمة المحتم المختصاص، ذلك بأن المقام في الطلب المقدم لمحكمة المقتض هو مقام تحديد المحكمة ذات الإختصاص وليس طعناً من المحكوم عليه وحده يمنع القانون من أن يسبوء مركزه بهذا الطعن، ولا سبيل للقصل في الطلب المقدم الجنائية الذي توجب الاطالة بالذي عادلة بالى عكمة الخنايات في جهم الأحوال.

الطعن رقم ٣٠٣ أسنة ٤٦ مكتب فتى ٢٨ صفحة رقم ٣٨٦ يتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٧

لما كان قلد سبق غذه المحكمة أن قضت بجلسة ١٣ من يوليو سنة ٩٧٦ بسسقوط الطعن وذلك على ما أبدته اليهابة العامة من أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ المقوية المقيدة للحرية المقتلى بها عليه إلى يوم الجلسة التي حددت لنظر طعنه، غير أنه تبين بعدئد أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ تلك العقوبة، وأن النيابة العامة كانت قد أمرت بتاريخ ١٨ من يتاير صنة ١٩٧٥ بإيقاف التنفيذ مؤقتاً خين القصل في الإشكال الذي رفعه الطاعن والمدى لم يقتل فيه حتى نظر الطعن، مما مؤداه أن التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المعددة لنظر الطعن كان قد سقط عنه منذ هذا التاريخ أي قبل صدور الحكم بسقوط الطعن. لما

كان ما تقدم، فإنه يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السبابق صدوره بجلسة ١٣ من يونيـو مسنة ١٩٧٦.

الطعن رقم ٩٩٨؛ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٩٧٩ يتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٤

لما كان يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية وامت على المنهمين واللت حدث أمام محكمة جنع حدائق القيمون الفية بنهمة السرقة فقضت حضورياً بجس كل منهم صنة أشهر مع الشفل والنفاذ، فإستأنف المنهمون القلالة ومحكمة القامة المجاهزة المنتافف المنهمون الثلاثة ومحكمة القامة الحكم المستأنف وبعمام إختصاصها بنظر الدعوى خروجها عن ولايجها. وإذ أعد تقديم القضية إلى محكمة أصداث القساهرة قصت يوادالة الحدث وبعدم إختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة إلى التهمين الأخرين لما يين غاوزة كل منهما الثامنة عشرة من همره وقت إرتكاب الجرئة لما كان ذلك، وكانت عكمة الجنح للستأنة ومحكمة احداث القاهرة قلد تخليتا بقضائيهما صالفي الذكر عن الإختصاص بنظر موضوع الدعوى وقد غذا قضاؤهما على ما يين من المؤدات مهائياته فإن التساؤع السبلي بينهما يكون نائماً. وإذ كان مؤدى نص المادئين عن المرادات الجنائية بمحل تعين الحكمة المختصة منوطاً بالجهة التي يرفع إليها المقصن في أحكام الجهتين المتنازعين أو إحدادهما، فإن الإختصاص بالقصل في الطلب المثال ينتقذ فيذه الحدة عكمة الختصة من عالم المين المها في أحكام الجنين المسافقة — وهي أحدى المجتون عدم الطعن قائوناً.

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ١١٦ يتاريخ ١٩٤٣/١/٢٥

إذا كانت الحكمة المدنية عند ما طعن للميها بتزوير صند الدين المرفوعة به الدهوى أمامها لم تقبل صماع الشهود الإثبات واقعة المدينة المسيدة فسمعت الشهود الإثبات واقعة المدينة المسيدة فسمعت الشهود الإثبات واقعة المدينة وثراً أن يعوض عليها صاحب المسلحة في الإعراض، فملا يجوز له من يعد أن يطعن أمام محكمة الفقص بحقولة إن الحكم المدني. وذلك لأنه فضاراً عن نصر عليه عادت عالم المدنية الإثبات بالمنية ودعوى السوقة مختلفتان من حيث الموضوع والسبب والحصوم، فيان علم قبول المحكمة المدنية الإثبات بالمينة، وعالقة الحكمة الجنائية لها في هذا الحصوص، إلى كان في شأن إثبات نزاع مدني بحت، لما لا شأن للنظام العام به. ومع ذلك لمائة منا دعوى السوقة قائمة على أن المدين يعد أن حرر صنداً بمديونيته للدائن سرق هذا السدد الصحيح لمن المدائن لا خبار حرر صنداً بمديونيته للدائن سرق هذا المدوى الموقع غير صحيح، فبإن

عليه فانوناً. إذ السرقة واقعة مادية يجوز إلباتها بالبينة كاتنة ما كانت قيمة المسروق، وإذا كان تحقيق واقحمة المسرقة قد إستارم تحقيق المديونية التي لم تكن مقصودة لذاتها فذلك لا مخالفة فيه للقانون كذلك.

الطعن رقم ٩٣٠ لعندة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٤٦ يتاريخ ١٩٣٩/٣/٢٨ إن من إخصاص محكمة النقض - فيما يتعلق بجريمة النشر - أن تبحث المقالات التي هي موضوع الجريمة وأن تنهم معاني عباراتها ومرامها حتى تستطيع أن تعطيها القانوني هل هي نقد مباح أو سب محرم. إذ هي يغير ذلك يستحيل عليها أن تؤدى واجبها في تعرف منا إذا كانت واقعة النشر كما ألبتها الحكم يتاقب عليها القانون أم لا يتاقب .

الطعن رقم ٢ أسنة ١٠ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥ يتاريخ ١٩٨٧/١١/١٧

لما كان القوار المطعون فيه قد صدر من لجنة قبول المحامين أصام محكمة النقض بداريخ ٣١ من مايو مسنة ٢٩٨٣ فقررت الطاعنة بالطعن فيه بطريق النقض، وإذ صمدر القرار بصد العمل بقانون المحاماة العسائ بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فإن إجراءات الطعن فيه تخضع للقواعد الإجرائية في هذا القانون أعمالاً للأصل العام المقرر بالمادة الأولى من قانون المرافعات ولتن كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد خلا مسن نص ينظم الطعن في قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقيض إلا أن ذلك ليس من شأنه أن تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء لما ينطوى عليـه ذلـك من مصادرة لحق التقاضي وإفتئات على حق المواطن من الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي اللذين كفلهما الدستور في المادة ٦٨ منه فعنسلاً عن أن مبدأ الطعن قد تقور في ذات التشويع بالنسبة لكافسة القوارات التبي تصدر برفيض طلبات القيمد بالجداول الأعرى وليس ثمة وجه للمغايرة في هذا الخصوص بينها وبين القرارات التي تصدر برفيض القييد بجدول المحامين أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان من سلطة المشوع إستمداداً من التفويض القرر لمه بمقتضى المادة ١٩٧ من الدمتور أن يسند ولاية الفصل في بعض المنازعات الإدارية - التي يختص مجلس الدولة أصلاً بالفصل فيها طبقاً للمادة ٢٧٢ من الدستور إلى هيئات قضائية أخرى وفقاً لمقتضيات الصبالح العام وكان المشرع إعمالاً لهذه السلطة قد نهج حين سن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ على نـزع ولايــة القضاء الإداري وأسندها إلى جهة القضاء العادى نظراً لإتصال موضوع هذه القرارات بتنظيم مهنة المحاماة التي تخارس بصفة أساسية أمام تلك الجهة وكان المشرع بما نص عليه في المسواد ١٩، ٣٣، ٣٣ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد جعل من إختصــاص محكمـة إستثناف القـاهرة الفعــل فـي الطعـون فـي القرارات الصادرة برفض طلبات القيد في الجدول العام للمحامين وجدولي المحامين المقبولين أمام المحاكم

الإبتدائية ومحاكم الإستناف وبما نص عليه في المادة ٤٤ من ذات القيانون من إختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل في الطعون في القرارات التي تصدر بنقل الإسم إلى جدول غير المستغلين - قد أقصح عن إلتزامه في التشريع الجديد للمحاماة بذات منهجه في التشريع السابق من نزع الإختصاص بالفصل في الطعون في قرارات رفض طلبات القيد بجداول المحامين من ولاية القضاء الإداري والإبقاء على ما كان معمولاً به في ظل القانون رقسم ٦٩ لسنة ١٩٦٨ من إسناد تلك الولاية بـلا إستثناء إلى جهمة القضاء العادي، يؤكد ذلك النظر أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وتقرير لجنة الشئون الدمتورية والتشريعية بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون والمناقشات التيي دارت حوك في المجلس قد خلت جميعها من أية إشارة إلى العدول عن هذا النهج أو تعديله - وبديهمي أن المشرع ما كمان لينحو إلى نقل الإختصاص من جهة القضاء المادي إلى القضاء الإداري دون أن يكون لذلك صداه في المذكرة الإيضاحية للقانون أو في أعماله التحضيرية، كما أن إلتزام المشرع بمنهجه في التشريع السابق قسد تأكد بالإبقاء في المادة ١٤١ من القانون الجديد على ما كنان منصوصياً عليه في المادة ٢٥ من القانون السابق من إختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات الصادرة بإسقاط العضوية عن أي من أعضاء مجلس النقابة بل أنه إستحدث في المادة ١٣٤ من القانون الجديد نصماً يقضى بإسناد ولاية الفصل في الطعون التي ترفع عن قرارات الاستعاد من قائمة المشحن لعضوية مجلس النقابة إلى محكمة إستناف القاهرة مما يكشف عن الإتجاه في القانون الجديد للمحاماة إلى التوسع في إسناد ولاية الفصل فيما ينشأ عن تطبيقه من طعون إلى القضاء العادى وليس إلى الحد منه، ومن ثير فإنسه إذا كنان خلو قانون انحاماة الجديد من نص ينظم الطعن في القرارات الصادرة برفض طلب القيد في جدول الحامين المقبولين أمام محكمة النقص لا يعني أن تكون تلك القرارات بمناى عن الطعن عليها، فإنه لا يعني كذلك أن تصبح ولاية الفصل في الطعن فيها للقضاء الإداري، وإلا كان ذلك مؤدياً إلى فقدان التجانس بين أحكام التشريع الواحد ذلك أن جدول المحامين القبولين أمام محكمة النقض شأنه شأن مساتر الجداول الأخرى من حيث توافر العلة التي رأى المشرع من أجلها أن يختص القضاء العادي بالقصل في الطعون المتعلقة بها مما لا محل معه لإختلافه عنها في شأن هذا الإختصاص. بل أن تشكيل اللجنة المنوط بها القصل في طلبات القيد بجدول المحامن المقبولين أمام محكمة النقص برناسة رئيسها أو أحد نواب طبقاً لنص المادة * عن القانون المشار إليه من شأته أن يضفي عليها طابعاً قضائياً لا يتوافر في اللجة المتصوص عليها في المادة ١٦ من القانون والمنوط بها نظر طلبات القيد في الجداول الأخرى إذ هي تشكيل إداري بحست ومع ذلك فقد أمند المشرع ولاية القصل في الطعون في قراراتها إلى جهة القضاء العادي. لما كان ما تقدم، فإنه إتباعاً لمشيئة المشرع التبي المصح عنها على تحو ما صلف بيانه يكون الإختصاص بنظر الطعمون فحى قمرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض ما زال معقوداً لهذه المحكمة.

* الموضوع القرعى: سلطة محكمة النقص في نقض الحكم:

الطعن رقم ١٥١٧ لمنية ٣٠ مكتب فتي ١٢ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٦١/١/٢

إذ كان الطمن المقدم من النبابة العامة – وإن إنصب على الحكم الصادر في معارضة المنهم بإعتبارها كأن لم تكن – إلا أن الطاهر من عبارة التقرير بالطعن ومن الأسباب المقدمة منهما أنها تطمن في الحكم الفيامي الإستنافي المذى ما كانت تستطيع الطعن فيه قبل أن يفصل في العارضة، فإن الطعن يكون مقبولاً شكلاً .

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣١ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ٢١١/١٢/١٨

إذا كان الثابت من الأوراق أن التهم " المطعون حده " من مواليد ١٩٣٦/١٧/٣ وأنه جند بالجيش في الرحم. ١٩٣٦/١٧/٣/ وأنه جند بالجيش في الرحم. ١٩٣٦/١٩/٣/ المسأن في فيرة الإعلم. ١٩٦٠/٣/ ١٩٩٠ في ١٩٦٠/٣/ ١٩٩٠ المتصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقع ١٥٤ لسنة ١٩٦٠ وقبل بدء العمل به في ١٩٦٠/٣/ ١٩٩٠ وبلك يصبح تخلفه يتاريخ ٢٩٦٠/١٩/١ ١٩٥ غير مؤتم، إذ هو يستفيد من الإعلاء المتصوص عليه في هذا القانون. ولما كان الحكم المطعون فيه – إذ قضى ببراءة المطمون ضده – صحيحاً في نتيجته استناداً للأسباب سالقة الذكر، فإنه يتعين رفش المطعن موضوعاً دون حاجة إلى محت أصابه .

الطعن رقم ٢٩٤٣ نستة ٣٧ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٧٧٩ يتاريخ ٢٩/١٠/١٩

غكمة التقش إحمالاً للرحصة المحولة لها بمقتض المادة ٢٥/٩ من القانون رقسم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في
شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقش - أن تقشى الحكم المطعون فيه لمسلحة الطاعن. ولما كانت النباية لم
تستانف الحكم الإبتدائي الغيابي الذي قعني بعفريم الطاعن عشسرة جنيهات - على خدارف مؤدى نص
المادة السادسة من القسانون رقم ٢٩٦ لسنة ٢٩٠١ - التي تقضي بعدم المنزول بالفراسة عن شمسين
جنيهاً - وإنما إستانفت الحكم المحادو في المعارضة التي قور بها الطاعن، فإنه ما كان يسموغ للمحكمة
الإستنافية وقد إنجهت إلى إدانة الطاعن - أن تقضى عليه بما يجاوز حد الغرامة الحكوم عليه بها خيابياً لأنها
بلمك تكون قد موأت مركزه - وهو ما لا يجوز - إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي
رفعها. ومن ثم ترى الحكمة أن تقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن نقضاً جزئياً وأن تصححه بعفرعه
عشرة جنهات .

الطعن رقع ٩٨٦ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقع ١٧٨ بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠

تجاوز المحاد النصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لمي شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض حد عرض اليابة القصية مشقوعة بمذكوة برايها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٤ من القانون المذكور - لا يوتب عليه عدم قبول هذا العرض. ذلك لأن الشارع إنحا أراد بتحديده مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الهاب مقتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً. فضلاً عن أن هذه المحكمة تتصل بالمدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالقة الذكر وتفصل فيها لتستين عبوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النابة العامة مذكرة برايها أو لم تقدم، وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات المجاد الخدد للطعن أو بعده.

المطعن وقم ٤ - ١٧ أمسلة ٣٣ مكتب فقي ١٥ صقحة وقم ٨٧٧ يتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٨ متى كان اليب الذى شاب الحكم يتساول مركز المسئول عن الحقوق المدنية المدى لم يطعن فيه لقيام مسئوليته على ثبوت الواقعة ذاتها المسئدة إلى الطاعن. فإنه يعين بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية

مستوليته على ثبوت الواقعة ذاتها المسندة إلى الطاعن. فإنه يتعين بالنسسة إلى المستول عن الحقوق المدنية أيضاً عُمادٌ بتص المادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شان حالات وإجراءات الطعس أمام محكمة المقض.

الطعن رقم ١٥٥ بسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٤٨٨ يتاريخ ١٩٦٤/٦/١٥

عَكمة النقط حملاً بالحق المنحول ضا بمقتصى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقش – نقص الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمنائلة القانون ولو لم يو دهذا الوجد فى أسباب الطعن .

الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٣٧ مكتب فتي ١٨ صفحة رقم ٩٠١ يتاريخ ١٩١٧/١٠/٢

عكمة النقش هى صاحبة الولاية في تعين المحكمة المتتملة بالقصل فى الدعاوى عند قيام التدازع بين عكمة إبتدائة ومحكمة إستنافيه على أساس أنها الدرجة التى يطعن أمامها فى أحكام محكمة الجمنح المستانقة – وهى إحدى الجهين المتازعين - عندما يصح الطعن قانوناً. ولما كانت الحكمة الإستنافية قمد أعطات فى تطبيق القانون حيث قضت ياعادة القطية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها من جديد على الرغم من إستفاذ هذه المحكمة الأخيرة ولاينها بقضائها بسقوط الحق فى إقامة الدعوى الجنائية بمضى المسلقة ثما هو فى واقعه حكم صادر فى موضوع الدعوى، فإنه يتعين قبول الطلب وتعين محكمة الجنح المستألفة المختصة للفصل فى الدعوى.

الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٩٣ يتاريخ ٢٩٧٠/٣/٢٢

غكمة النقض طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها نما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على محفاً في تطبيقه أو في تاويله .

<u>الطُّمَن رقم 1۷۳0 لمدنة ۳۹ مكتب قفى ۲۱ صفحة رقم ۲۲3 يتاريخ ۱۹۷۰/۳/۲۹</u> إذا كان ما وقع فيه اخكم من خطأ فى تطبيق الفانون قد حجب المحكمة عـن نظر موضوع الدعـوى فإنــه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الطعن رقم ١٧٨٧ لمسئة ٣٩ مكتب فقى ٢١ صفحة رقم ٢٣٨ يقاريخ ١٩٧٨ العلم أمام على الفعن أمام على الفعن أمام الفعن أمام على الفعن أمام الفعن أمام عكمة الفقس المام الفعن أمام عكمة الفقس المام المعكمة أن تنقش الحكم المعلمة المتهم من تلقاء فلسها إذا تبين أما نما هو ثابت فيه أله مبنى على عطأ في تطبيق القانون. ولما كان الحكم المطمون فيه إذ أوقع على الطاعن عقوبة عن كمل من جريحي الفعال الفاضة المعلم المحدود المعلم الم

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ، ٤ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ٢٠١١/٠/١٩

منى كان الحكم المطعون فيه قد عامل الطاعنين الثلاثة الأول بالرأفة وقضى بمعاقبة كمل منهم بمالحبس ولم يؤقت مدة العزل المقضى بها عليهم إتهاعاً خكم المادة ٧٧ من قانون العقوبات، فإنه يتعين على هذه المحكمة * محكمة النقش " أن تصحح هذا الحظأ وأن تعمل نص الفقرة الثانية من المسادة ٣٥ من القمانون رقم ٧٥ لمسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقيق.

الطعن رقم ۲۲۶ لمسنة ۵۰ مكتب فني ۲۱ صفحة رقم ۲۹۳ يتاريخ ۱۹/۰/۵/۱۱ إن تمرى مسى اللفط من النكيف الذي يحصم لوقاية عكمة النقس.

الطعنى رقم ١٤٧٠ لمسنة ، ٤ مكتب فقى ٧١ صفحة رقم ١٢٣١ يتاريخ ١٩٧٠/١ ٢/١١ القرار الصادر من مستشار الإحالة برفض الطمن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يخضع في تقديره وفقــًا للمادة ١٤٥ إجراءات المدلة بالقانون ١٠٩٧ لسنة ١٩٩٧ لرقابة محكمة النقس.

الطعن رقم ٥٠١ استةً ٤١ مكتب قني ٢٢ صفحة رقع ٢٠٨ بتاريخ ١٩٧١/١١/١

يمولى القانون نحكمة النقض أن تطبق النصوص التي تدخل الواقعة في متناوفها، وما دام هذا التطبيق يقتضى حتماً أن تقدر المحكمة العقوبة اللازمة، فإن ذلك يستدع أن يكون لها عندلل حق الأخمذ بموجبات المرافحة المتصوص عليها في القانون. لما كان ذلك فإنه يتعين تصحيح الحكم المطمون فيه بمعافية المطمون ضدها بالحيس مع الشفل لمدة شهر مع ايقاف تنفيذ العقوبة طبقاً للمادتين هه و ٥٦ من قانون العقوبات بالنظر إلى أن المحكمة ترى من المقروف التي إرتكبت فيها الجريمة وماضى المتهمة ما يبعث على الإعتقاد بالنها لن تعود إلى مخالفة القانون .

الطعن رقم ٧٧٩ لمسنة ٤٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٢١١ يتاريخ ١٩٧٢/١١/١٩

من انقرر أنه يجب إلا يجهل الحكم أدلة اللبوت في الدعوى بل عليه أن بينها بوضوح وأن يورد مؤداها في بيان مفصل للوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها في مقام الرد على الدفوع الجوهرية التي يدل بها المنهب وحتى يحكن أن يتحقل الفرض الذي قصده الشارع من تسبيب الأحكام وعكن عكمة الفقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً. لما كان ذلك، وكان يبين من الإطلاع على المودات المضمومة أن الحكم المطعون فيه – في تحصيله لمؤدى تقرير الصفة الشريخية – قد بر جزءاً من مضمون ذلك التقرير فلم يورد ما إشتمل عليه من مسار المقلوف النارى في جسم الجبي عليه ومن موقف الجبائي خطة إطلاقه النار على الجبي عليه، الأمر الذي قد يحيل ذلك الدليل الفنى عن المعنى المفهوم لمصريح عارته، فإن ذلك كما يعيب الحكم بالقمور في البيان وبمجز عكمة النقض عن أن تقول كلمتها في شأن ما يديره الطاعنون من إعتماد الحكم على دليلين متساطلين لتعارضهما " أقوال المجنى عليه وتقريس الصفة التشريجية" ويحول بذلك بينها وبين إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٢١٦ يتاريخ ١٩٧٧/١١/١٩

إذا كان الحكم قد إنتهى إلى إدانة الطاعن بجريحة القدل العمد المعاقب عليها بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات وجريحيى إحراز السدة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات وجريحي وطبق المادة ٣٧ من قانون العقوبات وتعنى بمعاقبه بالسجن لمدة سنة واحدة عن جميع المستندة إليه والمصادرة، وكان مقتطبي المادة ١٧ من قانون العقوبات بديل العقوبة المقررة المهادرة، وكان مقتطبي المادة ١٧ من قانون العقوبات بديل العقوبة المقررة المادة ١٧ من قانون العقوبات بديل العقربة المجرية الأشد بعقوبة السجن أو الحمس المدى لا يجوز أن يقص عن صنة شهور، وكانت المادة ١٩٥٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطمن أمام محكمة التقض تجيز للمحكمة أن تقض الحكم لصلحة المهم من تلقاء نفسها إذا

تين لما تما هو ثابت فيه أنه مبنى على خطأ في تطبيق القانون، فإنه يتعمين نقمض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئهاً وتصحيحه بجعل العقوبة المقضى بها الحبس سنة واحمدة مع الشمفل بمدلاً من السجن بالإضافية إلى عقوبة المصادرة المقضى بها.

الطعن رقم ٤٨ م اسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ٢/٦/٤٧٤

إذا كانت محكمة النقص سبق أن قضت بصدم قبول الطعن شـكلاً إمستناداً إلى أن الطـاعن لم يقـدم أسـباباً لطعنه، غير أنه تبين بعدئذ أن أسباب هذا الطعن كــانت قـد قدمت ولم تصرض علـى اغكمــة قــل صــدور الحكم بعدم قــول الطعن، فإنه يكون من المعين الرجوع في ذلك الحكم السابق.

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٤ مكتب فتي ٢٥ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ٢٠/١/٢/٢

إذا كان وجه الطعن وارداً على الحكم الإبتدائى دون الحكم المطعون فيه الذى قضى بشأييد الحكم اللميابى الإستثنائى الصادر بعدم قبول الإستثناف شكادً، وكان قضاؤه بذلك سليماً، فإن الحكم الإبتدائى يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لا يجوز غكمة النقض أن تعرض لما يشاء فى شأنه من عيوب.

الطعن رقم ٩٢٥ لمسلة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١٠

لما كان المانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقيض الصادر بالقيانون رقم ٥٧ لمسنة ١٩٥٩ قلد
قضى في الفقرة الأولى من المادة ٣٩ بأنه إذا كان الطعن مقبولاً ومبناً على الحالة الأولى المبينة في المادة
٣٠ - خالفة القانون أو الحطأ في تطبيقه أو في تأويله - فإن الحكمة تصحح الحطأ وتحكم بمقتضى القانون
كما حظر في المادة ٤٠ تنقض الحكم إذا إشتعلت أسبابه على عطأ في القانون أو على خطأ في ذكر
تصحب أوجب الإنصار على تصحيح الحطا من كانت العقوبة مقررة في القانون للجريمة. في حين المه
قضى في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ بأنه إذا كان الطعن منياً على الحالة الثانية المبينة في المادة ٣٥ وقوع
يطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم بنقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة الهي أصدرته
فإن مؤدى ما تقدم أنه كلما وجب تصحيح الحكم المعلون فيه حظر نقضه كله أو بعضه وكلما وجبت
الإعادة تعين النقش. ومن ثم ازم في الطعن المائل تصحيح الحكم على حاله دون نقضه عسادً بالفقرة
الأولى من المادة ٣٩ سائلة الملكور وذلك بتأييد الحكم المستانف.

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٤٨ يتاريخ ٢٨/٣/٢/

لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الحفظ في تطبيق القانون على الواقعة كمما صار إثباتها فمى الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن حكم محكمة النقيض فى الطعن وتصحح الحظا وتحكم بمقتضى القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بمعاقبة المطعون هسده عن جريمة الجلب المنصوص عليها في لمادة ١٣٣٣ من القانون رقسم ١٨٧ لسسة ١٩٦٠ المصدل بالقمانون رقسم ٤ ع لسنة ١٩٦٦ مع مراعاة معنى الرافة الذى اخذت به محكمة الموضوع، بإستعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات والنزول بالعقوبة المقررة في المادة ٣٣/١ من ذلك القانون إلى الحد المعين في المادة ٣٦

الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ١٥ مكتب فتي ٢٧ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/١/١١

لما كان يبين من الأوراق أن الدعوي الجنائية أقيمت على المطعون ضده نحاكمته عن جنحة سوقة تهار كهربائي توزعه المؤسسة المصرية العامة للكهرباء قضت محكمة أول درجة حضورياً بجسمه شهرين مع الشغل، وإذ إستأنف هو والنيابة العامة هذا الحكم فقد قطنت محكمة ثاني درجة بتاريخ ١٠ من إبريل مسنة ١٩٧٤ يحكمها المطعون فيه حضورياً بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم إختصاص محكمة الجنح بنظس الدعبوى الأموال العامة وأمرت بإحالتها إلى النيابة العامة لإتخاذ ما يلزم فيها. لما كان ذلك، وكان لمحكمة النقىمسى - بموجب المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمامهما الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - أن تنقض الحكم الطعون فيه لصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعدد قانون يسري على واقعة الدعوى، وكان قد صدر في ١٦ من يونيو سنة ١٩٧٥ - بعد الحكم المطمون فيــد – القيانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ بتعديسل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنالية وعصل بـه مـن أول أغسطس منة ١٩٧٥، وهو قانون أصلح للمطعون ضده بما نص عليه في مادته الحامسة من إلفاء القانون ، قم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ - مثار الحلاف - والذي بإلغائه لم يعد ثمة مجال للقول بأن الواقعة جناية وإذ كمان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يعد منهياً للخصومة على خلاف ظاهره لأن محكمة الجنايات سوف تقضى حدماً بعدم إختصاصها بنظر الدعوى بإعتبار الواقعة جنحة فيما لو رفعت إليها حتى ولو كان الحكم وقمت صدوره قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً، لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة اخامسة مسن قانون المقوسات من أنه " إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره، ومن ثم يكون الطعن بالنقض في الحكم الماثل جائزاً.

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢١ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٥٧ يتزيخ ١٩٧٧/١/١٠

نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية للمادة ٣٥ سالفة الذكر علمي خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة في حالات معبنة على سبيل الحصر إذا تين ها نما هو ثابت في الحكم أنه مبنى على عالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

الطعن رقم ٤٧٤ أسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ٢/٢/٧/٢

لما كان الحكم المطعون فيه أورد في تحصيله لأقوال شهود الإثبات بتحقيقات النيابــة العامــة، أن الأول قم أنه كان يروى الأرض مع أخيه المجنى عليه وقت الحادث كما قرر الثاني أنه كان يعمل بحقلمه وقتـذاك وأن الغالث كان في الطريق إلى زراعته، وكان الحكم بعد أن أطرح الدليل المستمد من أقبوال الشباهد الأول عوض لأقوال الشاهدين الثاني والثالث بقوله " كما لا تطمئن المحكمة لأقوال باقي الشهود ذلك لأن الجني عليه إذ سئل بعحقيقات النيابة قور أن أحداً لم يكن موجوداً حين أن ضربه المتهم الثاني بكوريك على رأسم ووقع أرضاً مغمى عليه هذا ولم يفصح الشاهدان الثاني والثالث عن سبب ترتاح إليسه المكمية لتم اجدهمنا بمكان الحادث وقت وقوعه". لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه وإن كان محكمة الموضوع أن تـزن أقـوال الشاهد وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها شا، إلا أنه متم أفصحت الحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن محكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى التيجة التي خلصت إليها. وإذ كان ما تقسلم، وكمان إطراح المحكمة لأقوال الشاهدين الثاني والثالث بمقولة عدم إفصاحهما عسن سبب ترتاح إليه لتواجدهما بمكان الحادث وقت وقوعه، يخالف ما حصله الحكم من أقوافها بالتحقيقات من أن الأول كان يعمل بحقليه وأن الآخر كان في طريقه إلى زراعته، كما أن ما حصلمه الحكم من أقوال المجنى عليه من أن أحداً لم يكن . موجوداً وقمت الإعتداء عليه، لا يؤدي لزوماً في الإستدلال السليم والمنطق السمائغ إلى نفي وجود هلين الشاهدين بمحل الحادث ما دام إحتمال عدم رؤيته لهما رغم وجودهما قائمًا. لما كان ذلك، وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه من أسباب لإطواح شهادة شباهدي الإثبات مسالفي الذكو لا يؤدي إلى النتيجية السي خلص إليها فإنه يكون معيهاً بالقساد في الإستدلال بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٢٦ مكتب قتى ٢٨ صفحة رقم ١١١١ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧

غكمة النقض أن تقدر الشهادة الطبية الثبتة فلما العفر والتي تتقدم نما لأول مرة فساخد بهما أو تطرحهما حسبما تطمئن إليه، ولما كان الطاعن لم يقدم نماه المحكمة - محكمة النقيض - الدليل على عمدر المرض الذي يقرر بأسباب طعنه أنه منعه من حضور جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيمه فهان منعاه في هذا الشان يكون على غير صند .

الطعن رقم ٧٤ ملنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٨٩٧ يتاريخ ٢١/٧١١/١٠

تجهيز الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعمن أسام محكمة النقص للمحكمة أن تنقض الحكم للصلحة المنهم من نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيــه أنـه بنمي علمي خطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ۱۴۸۱ لسنة ٤٩ مكتب قتى ٣١ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٨

لما كان الحظا الذي بني عليه الحكم في كل من المنهم الشلاث لا يخضيح لأى تقدير موضوعي ما دامت المحكمة قد قالت كلمتها. من حيث صحة إسناد الإنهام مادياً إلى المطمون ضده فإنه يتعين نقمين الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً لقانون بالقضاء بتغريم المطمون ضده فحسة جنيهات عن كل من المنهم الدلاث وذلك إعمالاً لنص المادة ٢٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطمن أمام محكمة النقه...

الطعن رقم ٢٢٦٦ لمنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٤٧٨ يتاريخ ٢٩٨٠/٤/٢

متى كان ما ينيره الطاعن بشأن سداده قيمة الشيك محل الدعوى إنما يسرد على الحكم الإبتدائي – الـلـى إقتصر وحمده على الفصل فى موضوع الدعوى – دون الحكم الإستنافى الذى قضى بسقوط الإستناف وقضاؤه فى ذلك سلبم، فإنه لا يجوز نحكمة النقش أن تعرض لما شاب الحكم الإبتدائى من عيوب لأنه حاز قوة الأمر المقضى وبات الطمن عليه بطريق النقض فير جاز.

الطعن رقم ٢٠٧ لمسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٩٨٩ بتاريخ ٢٩١٠/١١/١٣

عما يغيره الطاعن من أنه كان حدثاً وقت وقوع الجريمة بما يحكمة الجنع العادية غير عنصية بمحاكمته
الأمر الذي لم تفطن إليه محكمة ثاني درجة، فإنه ولنن كان هذا الدفع بما يتصل بالولاية وهو متعلق بالنشام
العام ويجب على انحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أى حالة تكون عليها الدعوى ولو
لأول مرة أمام محكمة النقش ولها أن تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بغير طلب وتقض الحكم لمصلحة
المتهم طبقاً للحق المقرر لها بمقتضى الفقرة المائية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ في هان
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقش إلا أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المعالفة ثابتة في
الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي.

الطعن رقم ٢٥٦٥ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٨١/٤/٦

لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الحظأ في تطبيق القانون على الواقعة كمما صار إثباتها في الحكم فإنه يتمين حسب القاعدة الأصلية المتصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لمسنة 1909 بشأن حالات وإجراءات الطعن امام محكمة النقض أن تصحح محكمة النقس الخطأ وتحكم فيها بمقتضى القانون، لما كان ما تقدم فإنه يتمين القضاء بنقص الحكم المطعون فيه نقصاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضسى به من إلزام المطعون ضده بنقديم الوسومات .

الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ١٥ مكتب فقى ٣٣ صفحة رقم ٩٧٤ يتاريخ ١٩٨٠/١١/١٠ ملنان الأصل أن ولاية المستناتية تقصر على التعريضات المدنية هي ولاية إستناتية تقصر على المعروض المناتية النسبة إلى الحكم بالتعريضات المدنية هي ولاية إستناتية تقصر على تعويض المضرر الناضي مباشرة عن القمل المكون للجرعة المواقعة التي تجرى الخاكمة عنها - الإنشاء عالم المحتوى غير المخمولة على الجرعة - ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجرى الخاكمة عنها - الإنشاء المناتية المحتوى المباشرة ما إذا كنان سند المدعى في التعريض دون المبت من قضاته به ولم يورد فيما نقله عن صحيفة الدعوى المباشرة ما إذا كنان سند المدعى في طلبه أنه جانب من قيمة الشيك ليكون خارجاً عن ولاية الحاكم الجنائية إعجاراً بأن قيمة الشيك إلحا هي دين صابق على وقوع الجرعة موتب عليها أو أنه تعويض عن ضرر فعلى نشأ عباشرة عن الجرعة التي دينت الطاعنة بها نما يدخل في ولاية الحاكم الجنائية الحكم به، فهإن الحكم المطعون فيه يكون - في خصوص الدعوى المطروحة - قاصر البيان في شقه الحاص بالتعريض بما يوجب نقضه والإعادة، ومتمي تقرر ذلك الدعوى المعاروحة - قاصر البيان في شقه الحاص بالتعريض بما يوجب نقضه والإعادة، ومتمي تقرر ذلك الدعوى برمنها .

الطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٥١ مكتب أتى ٣٣ صفحة رقم ١١ يتاريخ ١٩٨٢/١/٣

- وظهفة محكمة التقدس في شان الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة حاصة تقضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم في أية حال من حالات الحطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأى الذي تعرض بسه النيابة العامة تلك الأحكام.

لما كان البطلان الذي طق الحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القمانون سالف
 رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٥ وكانت المادة ٤٦ من القمانون مسالف
 الذكر قد أوجبت على هذه انحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هماما القبيل فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث ما يشيره الطاعن في أوجمه طعنه.

الطعن رقم ٤٤٧٣ نسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٦٥ يتاريخ ١٩٨٢/٢/٨

متى كان الحكم قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبية بياناً كافياً وقضى بطويـة لا تخرج عن حدود المادة الواجبة النطبيق فإن خطأه فى ذكر مادة العقاب لا يبطله ولا يقتضى نقضه إكتفاء بنصحيح أسبابه عملاً بالمادة ٤٠ من القانون لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقش.

الطعن رقم ٤٤٨٧ لمسنة ٥١ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣

لما كانت محكمة الموضوع قد أوردت في أسباب حكمها أنها رأت لظروف الدعوى وقف تنفيذ عقوبة الحبس التي قضت بها عملاً بنص المادتين ٥٥، ٥٦ عقوبات، فإن هذه الحكمسة تـأمر بوقف تنفيذ عقوبـة الحبس المقمنر، بها.

الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ٢٠/٤/٢٠

لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٥٩ في شان حالات وإجراءات العلمن المام محكمة النقش تمول هذه المحكمة أن تنقض الحكم المسلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المعلون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى، وكان القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الحاصة بتأجير وبع الأماكن وتنظيم المحلالة بين المؤجر والمستاجر والمسادر في ٧٧ من يوئيه سنة ١٩٨١ بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٤٤ منه من أنه " ومع ذلك يعفي من جميع العقوسات المقررة طريحة محلو الرجل كل من بادر إلى رد ما تقضاه بالمخافقة لأحكام القانون إلى صاحب الشأن وأداء مثليه إلى صندوق تحويل الإسكان الإقتصادى بالمخافظة وذلك قبل أن يصبح الحكم نهائيا في الدعوى " - بعد قانونا أصلح تحريم عليه إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصلح بالمحكوم عليه إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصلح المحكوم عليه إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصلح بالمتعلمة عليه أحكامه من إعضاء من العقوبات المقبيل للجريمة موضوع الفهمة الأولى المسندة إليه إذا ما توافرت موجاته فيكون هو القانون الواجب التطبيل عملاً بالمادة الحامسة من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٢١٩٣ المسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨

لما كان العيب الذي شاب الحكم على هذا النحو قد إقتصر على التكييف القدانوني للواقعة حسبما الربتها الحكم وحقيقة النص الواجب النطبيق عليها وهي بداتها الواقعة التي رفعت عنها الدعوى دون إضافة عناصر جديدة وتعتبر الجريمة الأعف، ومن ثم فإنه يعين حسب القاعلة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنسة ٥ ١٩٥٩ - أن تصحح هذه انحكمة الحفا وتحكم بقنضي القانون - يقصر عقوبة الطلق على مدة ثلالة الشهر وإلهاء عقوبة المطلق على مدة ثلاثة الشهر وإلهاء عقوبة المصادرة ومع الإبقاء على عقوبة الحين لذخوضًا لهي نطاق

العقوبة القورة لتلك الجريمة طبقساً لما هو منصوص عليمه فمى المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١.

الطعن رقم ٥٥٠ فامنية ٥٧ مكتب فقى ٣٣ صقحة رقم ١٠٠٧ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٢ إذا كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تأويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار إثباتها فى الحكم، فإنه يتعين عملاً بالقاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراعات الطعن أمام عكمة النقص الصادر بالقانون وقع ٥٧ لسنة ١٩٥٩، تصحيح إختصاصها بنظرها.

الطعن رقم ٤٥ أسنة ١٥ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٩٤٤/١٧/٢٥ إن عدم بيان اغكمة أسابق صدوره إن عدم بيان اغكمة أسابق صدوره أن عدم بيان اغكمة أسابق صدوره فيها لا يعب الحكم ما دامت هي قد جرت بالفعل مجرى إعادة اغاكمة. ولا يغير من هذا ما قد يقال من أن الحكم أو إضما على هذا أبيان لكفي ذلك ليكون الفعل في موضوع الدعوى من إعتصاص محكمة النقس إذا هي قضت بنقض الحكم لناني مرة، لأن هذا الإحصاص إنما يوتب على حقيقة ما يقع بالفعل بغض النظر عن النويه عنه في الحكم.

الطعن رقم ١٩١١ المستة ١٨ امجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ١٨٠ يتاريخ ١٨٠ يتاريخ ١٩٤٨ المسرحة عطاً الها كان السويين هو مقابل الضرر الذي يلحق المضرور من الفعل الضار ولا يصح أن يتأثر بدرجة عطاً المستول عنه أو درجة غناه، كان إدخال انحكمة جسامة الحقاً وبسار المستول عنه في العناصر التي راعتها عند تقدير الصويض عياً يستوجب نقض الحكمة. إذ تقدير الصويض ولو أنه من سلطة محكمة الموضوع تقمين الدعوى يجبث إذا ما إستقرت على مهلغ معين فلا تقبل المنافذة فيه، إلا أنه إذا ما أقحمت المحكمة في هذه الطورف ما لا شان له بالتمويض بمقتضى القانون وأدخاته في الحساب عند تقديره، فإن قضاءها يكون في هذه الحالة عالفًا للقانون، ويكون فحكمة النقص وأدخاته في تقديره على تقديره في تقديره على تأمل المنافرة على تقديره على تقديره على تقديره الإنافان الأساس الحائل،

الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٣٥ يتاريخ ١٩٦١/١/٢

إذ كان الطعن القدم من النيابة العامة - وإن إنصب على الحكم الصادر في معارضة المنهم بإعتبارها كان لم تكن - إلا أن الظاهر من عبارة التقوير بالطعن ومن الأسباب القدمة منهما أنها تطعن في الحكم الفيابي الإستنافي الذي ما كانت تستطيم الطعن في قبل أن يقصل في المارضة، فإن الطعن يكون مقبه لا شكلاً. الطعن رقم ٢٢٧٧ السنَّة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٠٨٨ بتاريخ ١٢/١٠/١٧/١

لما كان لا يكفى سبق الطعن فى الحكم الصادر فى قضية أمام محكمة النقش لكى تصبح هله المحكمة مختصة بالفصل فى موضوعها إذا حصل العلمن أمامها مرة ثانية فى الحكم الصادر فى القضية عنها وقبل هذا الطفن. بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان أساميان أوهما أن تكون محكمة النقض قد حكمت فى المرة الأولى بنقض الحكم المطنون فيه كما حكمت بذلك فى المرة الثانية، وثانيهما أن يكون كلا الحكمين الذين نقضهما المحكمة قد فصل فى موضوع الدعوى، وإذ كان الحكم المطمون فيه قد قضى بعدم إحتصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها إلى النابة العامة لإتحاذ شتونها فيها – وهو ليس حكماً فاصلاً فى موضوع الدعوى ومن المم بعمين المعرى، إذن نقضه لا يكفى لإنجاب إختصاص محكمة النقش بالقصل فى موضوع الدعوى ومن المم بعمين أن بك مة مذو فا بالإحالة.

الطعن رقم ٢٠٤٨ لمنة ٥٥ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ٢٠١/١/٢٩

لما كان يبين من الإطلاع على الأوراق والمقردات المصمومة وعلى مذكرة القلم الجنائي المختص أن الحكم المصادر من محكمة أول درجة - في الجنحة رقم.... - المؤلد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فقد. ولما كان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم المصادر في الدعوى، فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطمن فيه لم تستفد. ولما كالت جميع الإجراءات المقررة للطمن بمانقض قد إصحوفيت فإنه يتعين عملاً بمص المادتين عده، 204 من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة الهاكمة. لما كان ما نقسام، فإنه يتعين نقسض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الموضوع القرعي: سلطة محكمة النقض على حكم الإعدام:

الطعن رقم ١٠١٩ أسنة ٤٤ مكتب فتي ٢٥ صفحة رقم ٧٩٨ يتاريخ ٢/٢/١٢/٢

لنن كانت النيابة قد عرصت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عمالاً بنص المادة ٧٤ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد مهعاد الأربعين يوماً المنموص عليها في المادة ٣٤ من هذا القانون، إلا أن تجاوز المحاد المذكور لا يحرب عليه عدم قبول عرض النيابة، ذلك أن المشرع إنما أراد بتعديده مجرد وضع قماعدة تنظيمية وعدم ترك الهاب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضورية. وعلى أى الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالمدعوى بمجرد عوضها عليها طبقاً للمادة ٣٦ سالفة الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقـاء نفسبها سواء قدمت النيابة العامـة مذكرة برأبها أو لم تقدم، وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميماد المحدد للطعن أو بعده.

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٤ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٩

إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بنص المادة به عن المادة و و المنافق المسادر بالقانون رقم ٥٧ عملاً بنص المادة ١٩ هم المنافق المنافقة المنافقة

الطعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٥١ مكتب قتى ٣٣ صفحة رقم ٧٧ يتاريخ ١٩٨٢/١/٢١

- ولنن كانت النيابة العامة قد عوضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم عملاً بعص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميماد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن الأول آلا أن تجاوز هذا الميماد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يوتب عليه عدم قبول عرض النيابة.

- تتمن المادة ٤٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام المشدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الإعدام يجبب على النيابة العامة أن تصرض القضية على محكمة النقض. مشقوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في المحاد المين بالمادة ٣٤ وتحكم الحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٥٣ و ومقاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض الفقرة الثانية من المادة ٥٣ و ومقاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في أن الأركام المهادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقضيها أعممال رقابتها على عناصر الحكم كالمة موضوعة وشكلية وتقضى بنقض الحكم في أية حالة من حالات الحقا في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بمنود أوجه الطعن أو مبني الرأى الذي تعرض به النيابية العامة تلك الأحكام وذلك هو المستفاد من الجدم بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالنة من المادة ٣٩ من المانون رقم ٥٧ لسنة و١٩٧٥ لسنار إلى.

الطعن رقم ٨٨٧ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ٢/٤/٤/١

- ١) وكان ما ينعاه الطماعن من سؤال الشاهد الأول بالتحقيقات في غييته لا يعدو أن يكون تعييماً للإجراءات السابقة على المحاكمة وهو ما لا يعمع أن يكون سبباً للطعن في الحكم.

٢) وكان البين من مطالعة محضر جلسة الحاكمة أن الطاعن لم يشر شيئاً أمام عكسة الموضوع بخصوص ما يدعيه من بطلان القيض عليه واستجوابه وتكليفه بالإرشاد عن المسروقات لحصول هذه الإجراءات لحارج دائرة الإختصاص المكانى للشاهد وبغير إذن من النباية العامة التي كانت قد تولت الصحقيق كما لم يشر شيئاً بخصوص بطلان إعرافه في التحقيقات فإنه لا يقبل منه طرح ذلك لأول مرة على محكمة النقض نظراً الألب يقتضى عقيقة تناى عنه وظيفة هذه الحكمة. هذا فقداً عما هور مقرر من أنه إذا كان ما أجراء مأمور الشبط القضائي في الدعوى من وقائع ضبط لحارج دائرة إعتصاصه المكاني إلحا كان في صدد الدعوى ذاتها الني بدأ تحقيقها على أساس حصول واقعتها في إختصاصه فإن إختصاصه يمتد إلى جميع من إشبر كوا لفيا واتصلوا بها أينما كانوا، كما أن قيام النباية العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قمود مأمورى الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم أداءها بمتنشى المادة ٢ ك من قانون الإجراءات الجنائية وغاية ما في الأمر أن ترصل هذه الخاصر إلى النباية لتكون عنصراً مناصر الدعوى تحقق النباية ما ترى وجوب تحقيقه منها.

٣) من القرر أن لأمور الضبط القضائي عمادً بالمادة ٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عمن التهمة المسندة إليه دون أن يستوجه.

) الإستجواب المحظور هو الذى يواجه فيه المنهم بأدلة الإنهام الني تساق عليمه دليارٌ ليقول كلمتمه فيها
 تسليماً بها أو دحضاً لها.

ه) من القرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسما يؤدى إليه إقتاعها وأن تطرح ما يتنافها من صور أعرى ما دام إستخلاصها سائلاً مستنالاً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وها أصلها في الأوراق وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المهاشرة بل فها أن تستخلص صورة أخرى للدعوى كما إرتسمت في وجدائها بطريق الإستناج والإستقراء وكافة المكنات العقلية.

 ١) يلز ، في الأدلة التي يعتمد عليها الحكم أن ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جوليات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية متسائدة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القماضي فمالا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون بالتي الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد منها الحكم ومنتجه في إكتمال إقتباع المحكمة وإطبئتائها إلى ما إنههت إليه. ٧٧ قصد القتل أمراً خقياً لا يدوك بالحس الطاهر وإنما يدرك بالظروف المجيطة بالدعوى والإمارات والمطاهر الخارجية التي يأتيها الجانى وتتم عما يضمره في نفسه، وإستخلاص هذا القصد من عماصر الدعوى موكول إلى قاضي الوضوع في حدود صلطته التغذيرية.

٨) من المقور أن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضى الموضوع يستنجه من ظنووف
 الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإستناج .

١٥ وحيث أن النيابة العامة — عملاً بالمادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أصام محكمة النقيض الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ٩٩ ٥٩ - عرضت القضية على هداه – الحكمة مشافوعة بمذكرة برأيها النعيث فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر بإعدام الطباعن، وذلك دون بيان تاريخ تقديم هداه المذكرة ليستدل منه على أن الفرض قد روعى فيه ميعاد الأربعين يوماً النصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون صائف الذكر، إلا أنه لما كان تجاوز هذا المحاد لا يوتب عليه عدم قبول عوض النيابة بل أن محكمة النقيض تتصل بالدعوى بمجود عرضها عليها لتفصل فيها وتستين من تلقاء نفسها غير مقيدة بالرأى الذي تبديه النيابة العامة في مذكرتها – ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب، فإنه يعين قبول عرض النيابة العامة للقشدة.

الطعن رقم ١٦٤٦ أسنة ٥٧ مكتب فني ٣٣ سقحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١

وحيث أن اليابة العامة وأن كانت قد عرضت القعنية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بسص المادة ٤٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكسة النقض المسادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعه بمذكرة برأيها إنتهى فيها إلى طلب إقرار الحكم فيما قعنى به حضورياً من إعدام الطاعن الأول دون إثبات تاريخ تفديها بميث يستدل منه على أنه روعي فيها عرض القعنية في مياه الأربعين يوماً المين بالمادة ١٠ من ذلك القانون إلا أنه لما كان تجاوز هذا المعاد وعلى ما جرى به قصاء هذه الحكمة لا يوتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقص تتصل بالدعوى بمجود عرضها عليها لتفصل فيها وتسبستين – من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمنى الرأى الذي صمنته النيابة مذكرتها – ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عروب، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في المعاد المحدد أو بعد فواته ينتعن قول عرض النيابة المامة للقضية.

الطعن رقم ٤٩٧١ لمنة ٥٦ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٣

حيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية المائلة على هـذه المحكمة عمالاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن امام محكمة الشقيق الصادر بالقانون رقس ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشـفوعة بمذكرة برأيها إنتهت فيها إلى طلب إفرار الحكم فيما قضى به حضورياً من إعدام الطاعن دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية في ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون، إلا أنه لما كان تجاوز هذا المعاد – وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة لا يوتب عليه عدم قبول عرض النيابة، بل إن محكمة النقش تصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمنى الرأى الذي تضمنه النيابة مذكرتها – ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في المعاد المحدد أو بعد فواته، المانه يصين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

* الموضوع القرعى : سلطة محكمة التقض في أخذ المتهم بالراقة :

الطعن رقم ۲۷۲ لمنة ۳۱ مكتب فني ۱۲ صفحة رقم ۸۹۰ يتاريخ ۱۹۳۱/۱۱/۷

هُكمة التقتل وهي تقدر العقوبة أن تراعي معنى الرأفة الذي أخذت به محكمسة الموضوع فتستعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات.

الموضوع الفرعى: سلطة محكمة النقش في الفصل في تثارع الإختصاص:

الطعن رقم ٢١٣ المسنة ٢٨ مكتب فتي ٩ صفحة رقم ٩٩٣ بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٥

عكمة التقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٧٧ من قانون الإجراءات في تعيين الجههة المعتصة بالفصل في الدعاوى عند قيام التنازع ولسو كنان واقصاً بين محكمتين إحداهما عادية والأعرى إستثنائية .

الطعن رقم ٢٢٠٣ أسنة ٣٧ مكتب فتي ١٤ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٦٣/٢/١١

منى كان القرار العادر من غرفة الإتهام بعدم إختصاصها بنظر الدعوى غير جائز الطعن فيه بطريق القض، ولا تستطيع الفرفة فيما لو قدمت إليها القضية من جديد أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها أو إصدارها قراراً فيها، كما أن محكمة الجنايات سوف تحكم حتماً بعده قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجناية إحراز المنحدر لعدم إحالتها إليها عن طريق غرفة الإتهام فإن محكمة النقض - حرصاً على العدالة أن يعطل سرها - يكون لها أن تحرر الطمن في هذه الحالة بمناية طلب تعين الجهة المختصة ولقاً للمادة ٢٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية وأن تقيل هذا الطلب على أساس وقوع التمازع السلبي بسين غرفسة الإتهسسام – التي تخلت عن نظرها الدعوى – وبين محكمة الجنايات – التي سوف تحكم حتماً بعدم قبول الدعوى الجنائية الحاصة بإحراز المخدو .

الطعن رقم ٢٠٦١ لمسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٩٧ يتاريخ ٢٠ ١٩٢ المعتمدة بوقع ١٩٧ يتاريخ ٢٠ ١٩٦٤ المحتمدة بوقع إلى مؤدى تص المادتين ٢٧١ و٢٧٧ من قانون الإجراءات القانونية يجمل طلب تعين المحكمة المحتمدة بوقع إلى الجهد المعتمد المحتمد المحتمد المحتمد الإعدادة الإبتدائية، ومن ثم قان القصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التسازع المسلس القالم من النيابة العامة بشأن التسازع المسلس القالم بين غوقة الإبتهام والحكمة الجزئية يعقد شحكمة النقسض على أساس أنها هي الدرجة التي يعقد أمامها في قرارات الموقة عندما يصح الطعن قانوناً.

الطعن رقم ١٧٧١ نسنة ٤٤ مكتب قتى ٢٦ صفحة رقم ٣٦ يتزيخ ١٩٧٥/١/١٢

لما كان مؤدى المادين ٢٣٦، ٣٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعين المحكمة المختصة منوطاً يالجهة التي يطمن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنزعتين أو إحداهما فإن الفصل في الطلب القدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبي بين محكمتي جنايات كفر الشيخ والدائرة المدنية بمحكمة الإستئناف ينعقد شحكمة النقض ياعبارها الجهة التي يطعن أمامها في أحكام كل من محكمتي الجنايات والإستئناف عندما يصبح الطمن قانونا - لما كان ما تقدم - وكمان الشابت بالأوراق أن محل عصل المدعى عليم كان محافظة كفر الشيخ فإنه يتمين قبول الطلب وتعين محكمة جنايات كفر الشيخ للفصل في الدعوى.

الطعن رقم ٢٥٢٨ نسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٢٣٤ يتنريخ ٢٩٨٣/٣/٢٤

لما كان المقصود بالتنازع السلبي في الإختصاص أن تتخلى كل من المحكمتين عن إختصاصها دون أن تفصل في الموضوع وأنه يشرط لقيامه أن يكون التنازع منصباً على أحكام أو أوامر متعارضة ولا سبيل إلى التحلل منها بغير طريق تعين المحكمة المغتصة وهو الحال في هذا الطلب، وكنان مؤدى نص المادة ٧٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن محكمة القفش هي التي يرفع إليها طلب تعين المحكمة المختصة بالفصل في الدهوى في حالة قيام تنازع صلبي على الإختصاص بين محكمتين تابعين عكمت بن إبتدائيتين، وإذ كنان طلب تعين المحكمة المختصة الملى تقدمت به النيابة العامة منصباً على قيام تنازع صلبي بين محكمة الجنح والمخالفات المستعجلة بالقاهرة " التابعة عكمة جنوب القاهرة الإبتدائية " المصلل إختصاصها بقرار وزيم المعالل وقم ٢٣٣٤ لمسنة ١٩٧٨ و محكمة الأحداث بالقساهرة " النابعة محكمة شمال القاهرة الإبتدائية " بشأن التنازع السلمى بين هاتين انحكمتين إنما يعقم محكمة التقمض بإعتبارهما الجهمة المحتصمة العي يطمن أمامها في أحكام كل منهما عندما يصح الطعن قانوناً.

الطعن رقم ٩٦ ٥٥ نسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٤٣١ يتاريخ ١٩٨٤/٤/١٧

لما كان كلاً من عكمة الجنايات ومحكمة بولاق الجزئية قد قضت بعدم إختصاصها بنظر النزاع ومن شم يكون الإختصاص بالفصل في هذا التنزع السلى معقودة خكمة النقض وفقاً لما تقضى به المادة ٢٧٧ من القانون الإجراءات الجنائية. وحيث أنه لما كانت المادة ٢٠٧ من القانون المشار إليه تنص على أن تحكم المختمة الجزئية في كل فعل بعد بقضى القانون الخافة أو جنعة عنا الجنع التي تقمع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق المغرفة من على أن تحكم عكمة الجنائية في كل فعل بعد بقضى القانون دائلة تدالا المعرف أو غيرها من طرق الجنائات في كل فعل بعد بقضى القانون جناية وفي الجنع التي تقمع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق الجنائات في كل فعل بعد بقضى القانون جناية وفي الجنع التي تقمع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق الشرعدا الجنائات في كل فعل بعد بقان المنافق والسب والبلاغ الكافف بعقلق بسفته عضواً بلجنة مواجعة المنافق بالمنافق والنافق ومن تم فهان الإضعماص ينعقد هكمة الجنائات بنظر الدعوى ولا عبرة بكون المدعى بالحق المدنى المدعوى بشخصه طالما أن وقائف والسب موجهة إليه وليس إلى المنجة ومن ثم فهان الإضعماصها تكون قد خالفت القانون ثما يعين معه تمين محكمة جنايات القاهرة عكمة غضمة بيش المدعوى.

الطعن رقم ٤٤٤٤ لسنة ٥٣ مكتب فتي ٣٥ صفحة رقم ١٣٧ يتاريخ ١٩٨٤/٢/٩

لما كان المقصود بالتنازع السلبي في الإختصاص أن تتخلى كل من الحكمتين عن إختصاصها دون أن
تفصل في الوضوع وأنه يشرط لقيامه أن يكون التنازع منصباً على أحكام أو أوامر نهائية متمارضة ولا
سيل إلى التحلل فيها بغير طريق تعين الحكمة المختصة وهو الحال في هذا الطلب، وكان مؤدى نص المادة
٢٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن عكمة النقض هي التي يرفع إليها طلب تعين الحكسة المختصة
بالقصل في الدعوى في حالة قيام تنازع سلبي على الإختصاص بين عكمتين تابعين لحكمين إبعدائيين وإذ
كان طلب تعين الحكمة المختصة الذي تقدمت به النباية العامة منصباً على قيام تنازع سلبي بين عكمة
مصر القديمة الجزئية التابعة لحكمة جنوب القاهرة الإبتدائية ومحكمة أحداث القماهرة النابعة لمحكمة شمال
القدمة الإبتدائية " على ما يين من إفادتي هاتين الحكميين المرفقين – وهما تابعان للقضاء العادى فيان
المفحد في الطلب المائل بشأن التنازع السلبي بين هاتين الحكميين إلى يصفد شكمة التقض بإعبارها الجهية
المختصة التي يطعن أمامها في أحكام كل منهما عندما يصح الطعن قانوناً.

الطعن رقم ٢٨٢٩ لسنة ٥٣ مكتب فتى ٣٥ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٢

لما كان الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعدم إختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة لجنحة التعدى على أحمد رجال الضبط يعد منهياً للخصومة على خلاف ظاهره ذلك أن محكمة الجنبح وقد مسبق لها القضاء في الدعوى بعدم إختصاصها بنظرها لأن الواقعة جناية سوف تحكم حتماً يعدم جواز نظرها لسبابقة المفصل فيها فيما لو رفعت إليها ومن ثم وجب إعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلباً بتعين الجمهة المختصة بنظر الدعوى على أساس وقوع التنازع السلبي بين المحكمتين وتعين محكمة جنايات المنصورة صاحبة الولاية العامل, في الدعوى بالنسبة للنهمة الثانية.

الطعن رقم ۲۰۶ لسنة ۱۹ مجموعة عسر ۷ع صفحة رقم ۷۷۳ يتاريخ ۱۹٤٩/٢/٢١

إذا وقعت الدعسوى على المنهم وآخر بسرقة فقضت عكسة الأحداث يارساله إلى إصلاحية الجرمين الأحداث وجس الآخر شهرين، فإستانف المنهم واستانفت النبابة بالنسبة إلى الآخر، ثم قضت عكسة المدرجة الثانية بعدم إختصاصها ينظر الدعوى لكون الواقعة جناية سرقة بعدد بالنسبة إلى هذا الآخر المدرجة الثانية بعدم إختصاصها ينظر الدعوى لقضت على العائد بالعقوبة وذكرت بالنسبة إلى الحدث أنه إستأنف الحكم وحده واستنافه لا يصح أن يسئ إليه وأن الحكم الصادر بعدم الإختصاص لا ينصرف إليه وأن الحكم الصادر بعدم الإختصاص لا ينصرف عكمة الجناح المستافية عن نظر إستثنافه، وتركت الأمر فيه للنبابة قصادت النبابة وقدمته إلى عكمة الجنح المستافية فقعنت بعدم جواز نظر الاستئناف المبق الفصل فيه فيان ما وقع يعدر تخلياً من المحكمة الإستثنافية وعكمة الجنابات عن نظر الدعوى، ويكون إذن من الواجب على محكمة المقتش أن تعمل فيها، وإذ كانت عكمة الجنايات قد إنتهت من الفصل في الدعوى بحكمها المتهم الصادر على المنهم في الجناية فتكون محكمة الجنايات قد إنتهت من الفصل في الدعوى بحكمها المنهم المعادر على المنهم في الجناية فتكون عكمة الجنايات قد إنتهت من الفصل فيها بالنسبة إلى المنهم المخدث.

الطعن رقم ١٤٣ نسنة ١٩ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٨٦٣ يتاريخ ٢/٥/١

إله يجب بالبداهة أن تكون السوابق التى يبنى عليها العود عن جوائم صابقة للواقعة عمل الطاكعة. وإذن فيكون عطاناً اخكم الذى يقضى بعدم اختصاص عكمة الجنح بنظر الدعوى على أماس أن المتهم عائد فى حكم المادين 9 £ و 9 ه من قانون العقوبات لسبق الحكم عليه مرتين إذا كان هذان الحكمان قد صدرا بعد إرتكابه الواقعة عمل الماكمة. ولا يمنع من قبول الطعن فى هذا الحكم كونه غير منه الحصومة فى موضوع الدعوى، إذ الأمر فى هذه الصورة لا بد منته إلى محكمة التقضى. ذلك أنه ما دامت محكمة الجنح هى المختصة بنظر الدعوى وقد صدر منها حكم بعدم الإختصاص، وما دامت الواقعة لا يصح وصفها بأنها تستحق أن يمكم فيها بطوبة الجناية كا تبيعته الجمية – على مقضى القانون – أن تحكم محكمة الجنايات بعدم اختصاصها هى أيضاً، فإنه لا يكون عندلًا من معدى عن أن يطلب إلى محكمة الطبيض تعيين انحكمية ذات الإخصاص، وشلنا يجوز أن يقبل الطعن من الآن .

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ٢٩٨٥/٢/١

لما كان مؤدى نص المادتين ٢٧١، ٧٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة منوطاً بالجهة التي يطعن أمامها في أحكام المحكمين المتناوعين أو أحداهما فإن القصل في الطلب المقدم من النبابة العامة يشأن هذا التنازع السلمي القائم إنما ينعقد شحكمة النقض بإعتبارها الجهة التي يطعن أمامها فحي أحكام محكمة الجنح المستأفقة عندما يصح الطعن قانوناً.

* الموضوع الفرعى : سلطة محكمة النقض في تصحيح الحكم :

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٣ مكتب فتي ٤ صفحة رقم ٨٤٧ يتاريخ ١٩٥٣/٥/١٩

إذا كان بين من الحكم المطعون فيه أنه مع تطبقه المادة ٣٧ من قانون المقوبات قد جرى منطوقه بما يفيد أن المقوبات الدي أو قعها متعددة الجرائم التي دان كل طاعن من الطاعين بها، فلمحكمة الشغض طبقاً لنص المادة ٢٥ ٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقيض الحكم المبلحة المهمين فيما قضي بمه من تعدد المقوبة المحكوم بها وتصحح الحطأ بجعلها عقوبة واحدة بالنسبة إلى كل طاعن عن الجريمين اللتين دينا بهما.

الطعن رقم ٧١٥ نسنة ٢٥ مكتب قتى ٦ صفحة رقم ١٣٧٦ يتاريخ ١١/١١/١٥٥١

إذا كان ما أورده الحكم يفيد أن الجريحين المسندين إلى المتهم مرتبطتان بيعشهما إرتباطاً لا يقبل التجزئة ووقعتا لفرض واحد ثما يقتضى وجوب إعبارهما جريمة واحمدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات ومع ذلك قضى الحكم بعقوبة عن كل منهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين تصحيحه بمعرفة محكمة النقش.

الطعن رقم ١١٠ لمنة ٢٨ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٧٨٤ بتاريخ ٦/٥/١٩٥٨

منى كانت الجريمة المنسوبة إلى المنهم " إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم " قد وقعت فى ٢٧ يوليه مسنة ١٩٥١، فإن محظًا الحكم فيما قضى به من عقوبة الإزالة يصبح غير ذى موضوع بصدور القانون وقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦، ومن ثم فإن الحكمة -- إذ تجترئ بيان وجه العيب في الحكم المطعون فيه - لا يسمعها يزاء صدور القانون المذكور إلا أن تقصى عملاً بنص المادة ٧٥/ع ٤٢ من قانون الإجراءات الجنائيـة الجنائيـة ينقض الحكم نقضاً جزئياً فيما قصى به من تابيد الحكم بالإزالة.

الطعن رقم ٥٥٥٠ لسنة ٣١ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٧

معاملة المتهم بالرأفة ومعاقبته بالحبس عن جريمتى التروير والإعتلاس يتعين معه على المحكمة أن تؤقت مدة العزل القضى بها عليه بما لا ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عمادً بالمادة ٧٧ عقوبات. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بجبس الطاعن لمدة سنة وبعزله من وظيفته دون توقيبت لمدة العزل فإنه يتعين على محكمة النقض أن تعمل حكم المادة ٣/٧٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وأن تنقض الحكم لمسلحة الطاعن نقضاً جزئياً وتصحمه بعوقيت مدة العزل .

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٢ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ٢١/٥/٢١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعة بجريمة إحراز حشيش وأفون بغير قصد الإنجار أو التعاطى أو التعاطى أو التعاطى أو التعاطى المستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وأعمل في حقها حكم المواد ١/٣٧، ٤٣ ثما الأستعمال السنة بعد المستعرب ال

الطُعن رقم ٤٣٨ لِسنَّة ٤٢ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ٥٥٥ يتاريخ ٢٩/٥/٢٩

غكمة النقسض عصارٌ بساخق المحول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشـأن حالات وإجراءات الطعن أمام عمكمة النقض أن تنقض اخكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القسانون ولمو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

الطعن رقم ١٣٣٩ لمنة ٤٢ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢١

إذا كان ما أثاره الطاعن في طعنه وارداً على الحكم الإبتدائي – اللذي إقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى – دون الحكم الإستتنافي المطنون فيه والذي قضي بعدم قبول الإستناف شكلاً وقضاؤه فى ذلك سليم – لوانه لا يجوز غمكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الإبندائى من عيوب سواء مـــا تعلـق بهيانات الحكم أو لآية أسباب أعرى، لأنه حاز قرة الأمر القضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز

الطعن رقم ١٦٦ نسنة ٤٧ مكتب فتى ٢٨ صفحة رقم ٢٤٢ يتاريخ ٢٢/٥/١٩٧٧

أن المادة ٤١ عن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩ ١٩ تص على أنه " مع صدم الإحمال بالأحكام المقلمة إذا كان الحكم صادراً حصورياً بعقوبة الإعلام بجب على النيابة العامة أن تعرض القطيسة على محكمة النقص مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في المعاد المين بالمادة ٣٤ وقدكم المحكمة بقساً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٠ والفقرين الثانية والثالثة من المادة ٣٤ " ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقص في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تلتعنيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافلة موضوعية وشكلة وتقضى بنقض الحكم في آية حالة من حالات الحطا في القانون أو المطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأى الذي تعرض به النيابية العامة تلك الأحكام وذلك هو المستقاد من الجمع بين الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٢٨٣ يتاريخ ٢٨٣/٣/١٣

لما كان العبب الذى شاب الحكم المقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المسموص عليها في المادن وتصحح الحطأ وتحكم المنصوص عليها في المادن وتصحح الحطأ وتحكم بمفتضى القانون دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر المرضوع ما دام أن الدوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم كما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

الطعن رقم ٣١ نسنة ٤٨ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٨٩ يتاريخ ٢/١/١٠٠

متى كان الطاعن قد قرر بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض فقضت هذه الحكم، غير أند عند تحرير أصل بقبول طعنه شكلاً ووفقيه موضوعاً وذلك للأساب التى بنى عليها هذا الحكم، غير أند عند تحرير أصل أصاب الحكم وصطوقه وقع خطأ مادى فى تدوين منطوقه إذ جرى بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقضه والإحالة. لما كان ذلك، وكان البين تما هو ثابت بمرول الجلسة وأسباب الحكم مواء فى مسبودته أو فى أصله أنه قد قضى برفض هذا الطمن ومن ثم فإن تدوين منطوقه على النحو السائف البيان لا يصدو أن يكون خطأ مادياً وذلة قلم لا تخفى على من يراجع الجلسة وأساب الحكم فى مسودته بل وفى أصله محما يقتضى تصويه إلى حقيقة الأمر فيه وهو رفض الطمن، وإذ كان هذا الحطاق وإن كان مادياً قد الصسب على يقتضى تصويه إلى حقيقة الأمر فيه وهو رفض الطمن، وإذ كان هذا الحطاق وإن كان مادياً قد الصسب على منطرق الحكم فيلغ بذلك حداً يستوجب أن يكون تصويبه عن طريق نظره بالجلسة، والحكم فيه بتصحيحه إلى قبول الطعن شكارً ورفضه موضوعاً.

الطعن رقم ١٥٧٨ لمنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ٢٩٨٠/١/٣١

إذا كان تصحيح الحظاً الذى إنهى عليه الحكم - فى موضوع الطعن لا يخضع لأى تقدير موضوعى بعد إذ قالت كلمتها من حيث ثبوت إصناد النهمة - مادياً إلى المطعون ضدها وأصبح الأمر لا يقتضى صوى تقدير المقوبة المناسبة عن جريمتها، فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على التعرض لمه والحكم بمه دون حاجة إلى إعادة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتحكم فيها من جديد.

الطعن رقم ۲۷۲۱ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٣٨٥ يتاريخ ٢٠١/٤/١

لما كان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الحقاً في تطبيق القسائون بالنسبة للواقعة كما صار إلياتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فسى المادة ٣٩ من القانون رقم ٧٥ لسنة ٩٥٩ في شان حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقش أن تصحح المحكمة الحقطاً وتحكم يقتضى القانون ويتعين بالنالي نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بيراءة المنهم مما أسند إليه.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٥١ مكتب أنني ٣٧ صفحة رقم ١٨٣ يتاريخ ١٩٨١/١٠/١

لما كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت بجبس المطعون ضده شهراً مع الشفل و أمرت بوقف تتفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات بسداً من صبرورة الحكم نهائياً، فإستانف المحكوم عليه وحده دون البيابة العامة هذا الحكم وقضى الحكم المعلمون فيه حضورياً بقيول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم - المطعون ضده - هسة عشر يوماً، ولما كان من المقرر أنه يخار أن يعدار الطاعن بطعده، وكل إلغاء وقف التنفيذ يعتبر تشديداً للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقدى بها، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أعطاً في القانون حين ألفي وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقدى بها، فإن الحكم المعلمون فيه يكون قد أعطاً في القانون حين ألفي وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقدى بها، فإن الحكم المعلمون فيه يكون قد أعطاً في القانون حين ألفي وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقدى بها، فإن الحكم المعلمون فيه يكون قد أعطاً في القانون حين ألفي وقف تنفيذ عقوبة الحبس

الطعن رقم ٢٥٢ لمستة ٥١ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٢٥٧ يتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٥

من القرر وعلى ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون وقم ٧٧ سنة ١٩٥٩ - في شأن إجراءات الطعن أمام محكمة النقش - أنه إذا كان الطعن مقبولاً ومبنياً على عائفة القانون أو على خطاً في تطبيقه أو في تأويله فإن انحكمة تصحح الخطأ وتحكم بقنضى القانون ثما مقتضاه تصحيح الحكم المطمون فيه على حاله دون نقضه - وذلك بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة صداد رسم النظر وتأبيده فيما علا ذلك.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥١ مكتب فتي ٣٢ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ٥/١/١١/١

حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه - في شأن بيان واقمة الدعوي وأدلة الثبوت فيها والتطبيق القانوني - بالحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة ضدهما بالحبس منع الشنفل لمدة صنة أشبهر وتغريم كال منهما مائتي جنيه ومصادرة الخيز المضبوط وشهر ملخص الحكم لملة تساوي مدة الحبس. وقد قضى الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف إلى تفريم كل من المطعون ضدهما بمبلغ مائتي جنيه والمصاهرة لما كان ذلك وكانت الفقرة الثالثة من المسادة ٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بمالقرار رقم ١٠٩ ٩٩٥٩ ثم بالقرار وقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ – التي دين المطعون ضدهما وفقاً لها – قد جرى نصها على أنه " وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٣٥ من المرسوم بقالون رقم هـ ٩ لسنة هـ ٩ ٩ ° وكانت المادة ٥٦ المشار إليها قد نصت على أنه " مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢ يعاقب عن كل مخالفة أخرى الأحكام هذا القانون بالحيس من ستة أشهر إلى سنتين وبفراسة من مائة جنية إلى السمائة " كما نعست المادة ٥٧ من ذات الرسوم بقانون على أنه " تشهر ملخصات جميع الأحكام التي تصدر بالإدانة في الجوالم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل فترة الحبس المحكوم بها. " فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فيما قضى به من إلغاء عقوبتي الحيس والشهر القضي بهمما بالحكم المستألف مما يتعين معه نقضه وتصحيحه يتأييد الحكم المستأنف الذي صادف صحيح القانون مادام تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعي بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة إسناد التهمة ماديا إلى المطعون ضدهما وذلك أعمسال لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

المطعن رقم ١٢٣٥ المسئة ٥١ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ١٠٤٩ بتاويخ ١٢٤٥ على المسئة ١٩٨١/١٧٥ لما كان العب اللى شاب الحكم المطعرن فيه مقصوراً على الخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه على الواقعة كلى الواقعة كما صدار إثباتها في الحكم فإنه يتعين طبقاً للمادة ٣٩ من القانون وقيم ٥٧ لسنة ١٩٩٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض – أن تحكم الحكمة في الطعن وتصحح الحطأ وتحكم بمقتضى القانون. الطعن رقم ١٤٧٠ أمسلة ٥١ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٧ المالك المال

الطعن رقم ٢٤ - ٧ اسنة ١٩ مكتب أني ٣٧ صفحة رقم ١٠٧٦ بتاريخ ١٩٨١/١٧/١ حيث أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بتهمتي القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة تصرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فقضت محكمة أول درجة حضورياً بحيس الطعون ضده سعة أشهر صع الشيغار -وكفالة عشرين جنيهاً لوقف التنقيذ عن التهمتين مع تطبيق المادة ٢/٣٧ من قانون العقوبات. وإذ إستأنف المطعون ضده قضت محكمة ثاني درجة يحكمها المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف وحبس المطعون ضده ثلاثة أشهر مع الشغل. لما كان ذلك، وكانت عقوبة جريمة القتل الخطأ - وهي الجويمة ذات العقوبة الأشهد التي دين بها المطعون ضده - كنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات هي الحبيس مبدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تجاوز ماتتي جنيه أو إحدى هاتين الطقوبتين. ولمما كمان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدني القور قانوناً على النحو المار بيانـه فإنـه يكـون قـد أعطباً في تطبيق القانون. وإذ كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعية كمما صياو إثباتها في الحكم فإنه يتعين حسيما أوجيته الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقسم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقيض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وهو ما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحيس العي لا تقل عن ستة أشهر ولما كان المطعون ضده هو المستأنف وحده وكان من المقرر أنه لا يصبح أن يضار المتهسم بناء على الإستناف المرفوع منه وحده فإنه يعمين ألا تزيد مدة الحبس القضي بها عن المدة التي قضست بهما محكمة أول درجة مما لازمه القضاء بتأييد الحكم المستأنف.

الطعن رقم ٢٤٧٤ المستة ٥١ مكتب فقى ٣٧ صفحة رقم ١٩٧٩ يتاريخ ٢٩٧٩ ما قد وصف الماكان من القرر أن الحقا في رقم مادة العقاب الملبقة لا يسرتب عليه بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين وافقة الدعوى موجوع الإدانة بياناً كافياً وقدسي بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها وكانت الواقعة على المصورة التي إعتقها الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطمون فيه تشكل الجندة الماقب عليها بالمادة ٢٠٩١ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٦ والمعافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٦ وكانت العقوبة التي أنزفا الحكم على الطاعن تدخل في نطباق عقوبة هذه المادة فإن

خطأ الحكم في ذكر مادة العقباب بأنها المادة ١٠ ، مكرراً من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ بدلاً من المادة ١٠ ، مكرراً من ذات القانون لا يعيبه ويكون منمى الطاعن في هذا المحصوص غير سديد، وحسب محكمة النقين أن تصمح الحظأ الذي وقع لمى الحكم المطعون فيه وذلك بإستبدال المادة ١٠ ، ٢ مكرراً من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٧ بالمادة ١٠ ، مكرراً من ذات القانون عملاً بالمادة ١٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة القعن المهادر بالقانون رقم ١٥ سنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٣٠٠ يتاريخ ١٩٨٣/٣/١

لما كان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الحفاظ في تأويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار إلباتها في الحكم، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية النصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة القفن الصادر بالقانون وقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة النقش في الطعن وتصحح الحفا وتحكم بمنتضى القانون ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإلفاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة الطاعنة وكللك المحكوم عليه الآخر الذى كان تمثلاً في الحصومة الاستنافية ولم يعلن بالنقض في الحكم المطعون فيمه الإتصال الوجه الذى بني عليه النقيض به ولوحدة الواقعة ولحسن مبر العدالة، وبعدم المتصاص محكمة الجنيج بنظر الدعوى المدنية بالنسبة لهما وذلك دون حاجة للمحوض فيما تثيره الطاعة في الوجد الآخر من طعنها.

الطعن رقم ٢٩٩٩ لسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٤ صفحة رقم ٢٥٤ يتاريخ ٢٩٨٣/٢/٢٢

لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب النيخ، بعيد أن اجازت في فقرتها المخافرة على أنه الثانية لوزير الحزانة أو من ينيه التصاغ في الجوائم المنصوص عليها فيه، نصت في فقرتها المخورة على أنه ويؤتب على التصاغ إنقضاء المنحوى المعومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية مع جميع الأثار المؤتبة على الحكم حسب الأحوال فإن المدعوى الجنائية – في الطعن المائل – تكون قد إنقضت ببابرام التصاغ بين الطعن والجهة التي خواها القانون هذا الحق، وإذ كان الحكم المعلمون فيه قد معنى رغم ذلك بإدانية المهم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. لما كان ذلك، وكان العبب الذي شاب الحكم مقصوراً على الحلماً في تعليق القانون. لما كان ذلك، وكان العبب الذي شاب الحكم مقصوراً على الحلماً في تعليق القانون مقلات وإجراءات المعمن أمام عكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح عكمة النقض الحادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح عكمة النقض الحادر في يتمين نقض الحكم المعمن نقض المائد ولي.

الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ٥/١٩٨٣/٤/

لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الحطأ في تطبيق القسانون فإنه يتعين وفقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، أن تحكم همذه المحكمة في الطعن وتصحح الحطأ وتحكم بمقتصى القانون.

الطعن رقم ١٣٦٤ لمسلة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ مصفحة رقم ٨٢٩ بتازيخ ١٩٨٣/١ ١/١٣ من المقرر أن عكمة القسص - طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة القص - أن تنقص الحكم من تلقاء نفسسها لمصلحة المهم إذا تبين مما هو

ورجر بهات المصنى على عنافة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله.

الطعن رقم ۱۹۱۹ استة ۵۳ مكتب فني ۳۶ صفحة رقم ۸۹۳ بتاريخ ۲۲/۱۰/۲۰

لن كان الطمن بالنقص للمرة الثانية، إلا أنه لما كان البيب الذي شاب الحكم مقصوراً على عالفة القانون، فإنه يعين وفقاً للقاعدة الأصلية المنصوص في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة القض الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحيح المحكمة الخطأ، وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام الموار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم، مما كان يقتضى التمرض لموضوع الدعوى الجانية، لما كان ما تقدم، فإنه يعين نقسض الحكم المطمون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه يالهاء ما قضى به من مصادرة المشغولات الفطية غير المدموغة.

الطعن رقع ١٥٥٤ اسنة ٥٣ مكتب قتى ٣٥ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ٦/١/١٨٤/٦

- لما كانت المادة 1 2 من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقىم ١٩٢٧ لسنة ١٩٩٦ بشأن بطاقات التموين للمدل بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٧ تتمم على أن "تحدد وزارة التموين بعهات صرف المواد التموين للمرهم بالقدادر القررة التموين للمرهم بالقدادر القررة التموين للمرهم بالقدادر القررة الموادية بنهم وجب عليها وعلى المسوون عن إدارتها أن يحكوا سجلاً طبقاً للنموذج المرافق يقيدون فيه أرقام المطاقات التموينية وأسماء أصحابها وأرقام بطاقاتهم العائلة أو الشخصية أو الإقامة حسب الأحوال وعامتهم ومقادير الأصناف المخصصة لكل مستهلك وإصم المستلم وصفته وتوقيمه وتوزيخ البيع فور صوفة وكذلك مقادير الأصناف التي ترد إليهم وتاريخ وجهة ورودها وأماكن غزينها ومقدار المبيع منها والرصيد المتعلى ويعمين أن والرصيد المتجارت مرقمة وعجومة كاتم إدارة التموينية مطابقاً للرصيد المعلى ويعمين أن تكون صفحات هذه السجلات مرقمة وعكومة بخاتم إدارة التموين المختصة قبل إلبات البيانات المعلى ويتعمين أن تكون صفحات هذه السجلات مرقمة وعكومة بخاتم إدارة التموين المختصة قبل إلبات البيانات المعدلي بالمريق الشطب أو الإضافة مع إثبات التعديل بطريق المشعد المسلم المورة المؤسفة وعلم المورة المخدود المؤسفة وعلم المؤسفة والمؤسفة وعلم المؤسفة وعدم المؤسفة وعلم المؤسفة المؤسفة وعلم المؤسفة وعل

بل وتاركد وتوقيع صاحب الشأن وبحظر نرع ورقة من أوراق هنذا السجل أو إضافة أوراق أحرى إليه، وفي حالة فقد هذا السجل أي إدارة التموين المختصة وفي حالة فقد هذا السجل ويجب تبليغ أقرب جهة شرطة وتقديم مسجل جديد إلى إدارة التموين المختصة لم لوقيم صفحاته وختمه بخاتم المكتب وذلك خلال أسيرعين على الأكثر من تساريخ فقد السجل ويعين أن يكون السجل مطابقاً لسجل الأسط اغفوظ لدى إدارة التموين، وعلى الجهات المشار إليها عند صوف القررات التموين أن يؤشروا على بطاقات الشهوين بما يقيد الصرف وتاريخه". كما نصب المادة ٢٤ من القرار مالف الملكر المدلة بالقرار وقم ه لسنة ١٩٧٩ على أن كل خلافة لأحكام المادة ١٤ يعاقب عليها بالمقوبات الورادة بالمادة ٢٠ من المرصوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٥. لما كان ذلك، فإن الإلزام بالمساك السجل المشار إليه في المادة ١٤ مالفة البيان يكون مقصوراً على الجهات التي تقوم بصرف المواد الموينية لأصحاب بطاقات التدوين ولا يشمل الجهات التي تقوم بصرف السلع الحرة التمي لا تدخل في عداد تلك المواد ويكون الحكم المعون في إذك الطاعن بجريسة عدم إمساك مسجل عن توزيع السلع عداد قلد قد أعطاً في تطبيق القانون بما يوجب نقيته.

له كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الحظا في تطبق القانون بالنسبة للواقعة كما صار إلباتها
 في الحكم، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجمراءات
 الطعن أمام محكمة النقش الصادر بالقانون وقم ٥٧ لسنة ٩٥٩ أن تصحح المحكمة الحظا وتحكم بمقتضى
 القانون وهو ما يوجب القضاء ببراءة المنهم من النهمة الثانية المسندة إليه.

الطغون رقم 1 • 1 كلسنة ٣ م مكتب فتى ٣٤ مسقحة رقم • ١ • ١ بتاريخ البحد 1 • ١ • ١ • ١ في البحد الجنائية الما النابت من الأوراق ومدونات الحكم المطنون فيه أن الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى الجنائية قبل السياق قبل العامل المساق على السياق المقدم، يشمل هذه الواقعة سواء وصفت بأنها سرقة وإبلاف، أو إبلاف فحسب عا يعلق عليها نص الماقة م ٣٠ من قانون المقويات، وليس الماقدة ٢ • ١ من هذا القانون التي طلبت النابة المامة تطبيقها، إعباراً بأن السند ليس من أوراق الحكومة ولا أوراق المرافعة القضائية، وهو ما ذهب إليه بحق الحكم المطنون فيه، بأعمال هذا الأثر، أن تعمل مقضله وعمل مع على عكمة ثاني درجة وقد تحسك الدلاع عن الطاعة بأعمال هذا الأثر، أن تعمل مقضله وتحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية قبل الطاعنة، أما وهي لم تقصل فإنها تكون قد اخطأت في تأويل القانون، بما يوجب نقيض حكمها المطمون فيه والقضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمنازل المعن أو تحديد جلسة لنظر وجوه الطعن أو تحديد جلسة لنظر الموسوع برغم أن الطعن تاتوي طله أن الموار الذي خناب الحكم إنتصر على الخسائون المائية بتنازل المعن المعن المعن الو تحديد المعن المعن المعن الو تحديد المعن أن تعديد جلسة لنظر وجوه الطعن أن الطعن ألى القدائون المائية المناون المعن للتابي المائية المائية المائية المائية المناونة المعن المعن المعالى القدائون المائية المناونة المعن أن الطعن المعن المعالى القدائون المائية المناونة المعالى القدائون المعالى القدائون المعالى القدائون المعالى القدائون المعالى القدائون المعالى المعالى القدائون المعالى القدائون المعالى المعالى المعالى المعالى المعالى القدائون المعالى المعا

ولم يود على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه، كما كان يقتض التعرض لموضوع الدعوى، فضلاً عن أن الحكم السابق نقضه وقد إقتصر على القضاء بسقوط الإستناف، لم يكن قــد فصــل في موضوع الدعوى، ومن للقرر أن حد إختصاص محكمة النقض بــالفصل في الموضوع، أن يكون كلا الحكمين اللذين نقضتهما قد فصل فيه.

الطعن رقم ٢٠٣٦اسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٠٦٦ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٠

لما كان مهنى الطمن الحظأ في تطبيق القانون فإنه يتعين إعمالاً لنص المادة ٣٩/١ من القانون وقم ٧٥ لسنة ٩٥٩ أن تصحح المحكمة الحشأ وتحكم بمقتضى القانون مما يتمين معه القضاء ببراءة الطاعن مما أسند إليه عملاً بالمادة ٤ ١/٣/ وإجراءات جنائية وبعدم إختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية.

الطعن رقم ۲۴۰۷ نسنة ۵۳ مكتب فتى ۳۵ صفحة رقم ۵۰۲ بتاريخ ۱۹۸۴/۵/۱۰

لما كان العبب الذى شاب الحكم مقصوراً على الحظاً في تطبيق القانون على الواقعة – كما صدار إلياتها بالحكم، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون وقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم عكمة التقعن فى الطعن وتصحح الحطاً وتحكم بقتضى القانون دون حاجة لتحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدهوى.

الطَّعَن رقم ١٩٦٧/١٢/٢٨ قتى ٢٤ صفحة رقم ١٩١٥ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٨

تعويل الحكم المطعون فيه على الدليل المستعد من العنبط والتفتيش الباطلين وعلى شبهادة من أجراه فإنه يكون قد أعطأ في تأويل القانون بما يوجب نقصه دون حاجة إلى بحث الوجب الآخر من الطعن والقضاء ببراءة المنهم تما اسند إليه تأسيساً على إصنيهاد الدليل الوحيد القائم في الدهوى والمستمد من الإجراء الباطل، وذلك عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قيانون حالات وإجراءات الطمن أمام عكمة المقض الصادر به القانون وقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩، ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها مصاريفها، لإفقيار الواقعة التي أمس طلب التعويض عليها، إلى دليل إصنادها إلى المنهم وصحة نسبتها إليه، ودون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع إعباراً بأن الطمن ثناني مرة، ما دام الصوار المذى شاب الحكم لم يهرد على بطلان فيه، أو بطلان في الإجراءات أقر فيه.

الطعن رقم ٢١٥١ لمننة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٨

لما كانت عقوبة الحبس مع الشفل أشد من عقوبة الحبس البسيط بصرف النظر عن مدة العقوبة المحكوم بها، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٤٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصبت على أن " أما إذا كان الإستناف مراوعاً من النباية العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لصلحة والمع الإستناف و وكان الحكم المطعون فيه قد إستبل عقوبة الحيس مع الشغل يعقوبة الحيس البسط المقطى بها إبتدائياً صع أن المستأنف هو المحكوم عليه وحده، فإنه قد حالف القانون. وإذ كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على هذه المحالفة، فإنه يتعين إعمالاً للقاعدة المتصوص عليها في المادة ٢٩ من قانون حالات وإجراءات الطمن أمام عمكمة القص الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحيح الحكم المطمون فيه يجعل العقوبة المقضى بها الحيس أسبوعن حيساً بسيطاً.

المطعن رقم ۷۷۷۷ أمستة ۵۳ مكتب فتى ۳۵ معقدة رقم ۲۱۳ بتاريخ ۱۹۸٤/۲/۲۸ من المطعن رقم ۲۱۳ بتاريخ ۱۹۸٤/۲/۲۸ من الما كنا العب الذى شاب الحكم مقصوراً على اختلاً في تطبق القدانون فإنه يتعين عملاً بالمادة ۳۹ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقش العسادر بالقدانون ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ أن تصحيح هماده المكتب المخلاً وتحكم بقتندى القانون بجمل عقوبة الغرامة المقعني بها فسة و عشرين جبيهاً.

الطعن رقم ه ٩٨٣/ أسنة ٥٣ مكتب فتى ٣٥ صقعة رقم ٢٩٦ يتاريخ ه ١٩٨٤/٣/١٥ من كان العب الذي شاب الحكم مقصوراً على الحفا في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فحى الحكم فإنه يتعين حسيما أوجبته الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ اسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات المطمن أمام محكمة النقش أن تحكم محكمة النقش في الطمن بتصحيح الحطأ وتحكم بمقتضى القانون، وهو ما يتعين معه نقش الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلفاء منا قضى به من إيقاف تنفيذاً جزئياً وتصحيحه بإلفاء منا قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبي الحيد والغرامة.

الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٥ مكتب فقى ٣٥ صفحة رقم ١٩٥٨ بتاريخ ١٩٨٤/ ١٩٨٤ بدون وخصة لما ١٩٨٤/ ١٩٨٤ المحلون وخصة لما كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن الجريمة الثالثة المسندة إليه وهي قيادة صيارة بدون وخصة قيادة وأعمل في حقد حكم المادة ٧٥ من قانون المرور الصادر بالقيانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ – الدي يحكم واقمة الدعوى قبل تعديله بالقانون وقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٨٥ – والتي كانت تعاقب عن تملك الجريمة " بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جيهات ولا تزييد على خسة وعشرين جديها أو ياحدى هاتين العقوبين " قد قضى بعريم الطاعن عن تلك الجريمة تحسين جديها أوانه يكون قد أخطأ في تعليق القانون بمجاوزته الحد الأقمى لعقوبة الموامة بما يقتضى من محكمة النقض إعمالاً تسعى الفدر بالقيانون وقم الفدن والإداعات الطعن أمام محكمة الشقي الصادر بالقيانون وقم الدن في المسدد والقيانون وقم لم يد ذلك في

أسباب الطعن، ومن ثم يتعين تقض الحكم المطعون فيه نقعناً جزئياً وتصحيحه بمجعل الغوامة المقعني بها عسن الجريمة الثالثة خسنة وعشرين جنههاً ووفعني الطعن فيما عدا ذلك.

الطعن رقم ١٤٤٨ نسنة ٤٥ مكتب فتى ٣٥ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ٢/١٠/١٩٨٤

لما كانت المادة ٣٧٦ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٨٨ قد نصبت علسيسي أن
" تلفي عقوبة الحيس المدى لا يزيد أقصى مدته على أسبوع في كل نص ورد في قانون العقوبات أو في
قانون آخر، وفي هذه الأحوال تضاعف عقوبة الغرامة القررة بكل من هذه النصوص بحد أدنى مقداره
عشرة جنهات وبحد أقصى مقداره مالة جنبه. " وإذ كان الحكم المطمون فيه قد مالف هذا النظر وأنزل
بالحكوم عليه عقوبة تجاوز المقررة للجرعة التي أثبتها في حق الحكوم عليه فإنه يكون قد أعطأ في تطبيق
القانون. وإذ كان العب الذي شاب الحكم مقصوراً على الحفظ في تطبيق القانون على الواقعة كما صدار
إثباتها في الحكم فإنه يتعين حسيما أوجته الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون لاى لسنة ١٩٥٩ في
شأن سالات وإجراءات العلمن أمام محكمة التقسيض أن تقضى عكمسة انتقيض في الطعن بتصحيح الحفا

الطعن رقم ٢٣٤٢ نسنة ٥٤ مكتب فتي ٣٥ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٩

لما كانت المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على أنه في جميع الأحوال .. يمب الحكم بإغلاق المحل مدة لا تجاوز سنة أشهر.. وكانت المادة ١٩ من ذات المرسوم بقسانون قد نصبت على أن تشهر ملخصات الأحكام التي تعسدر بالإدانة بالمحافقة لأحكام هذا المرسوم بالقانون .. على واجهة محل التجارة أو المصنع. وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالمرامة .. فإن الحكم المعلمون فيه يكون قد خالف القانون إذ أغفل القضاء بعقوبتى العلق وشهر مفخص الحكم بما يوجب تصحيحه بإضافة هاتين الطوبيين إلى عقوبة المصادرة المقضى بها.

الطعن رقم ٣٩٠٩ لمنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/١٤

لما كانت المادة ٣٥ من القانون ٧٥ لسنة ٩٥٥ أكول محكمة النقض أن تقض الحكم الملحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تين لها تما هو ثابت فيه أن المحكمة التي أصدرته لا ولاية لها بالقصل في الدعوى وكان الثابت من دياجة حكم محكمة أول درجة وعضر الجلسة أنه صدر من محكمة غير مختصة ولاتياً بنظر الدعوى، على غو ما سلف – وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد قضياء محكمة أول درجة، فإنه يكون معياً بما يوجب نقضه والحكم بعلم إعتصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة الإجراء شدنه نها فيها.

الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٨٣٩ يتاريخ ١٩٤٩/٤/١٨

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم باع سمناً تزيد هموضته على القدر المشفق عليه مع من تعاقد معه من المشرون، فإنها لا تعدر غشاً في حكم المادة النانية من الفانون وقم ٤٨ لسنة ١٩٤١، إذ زيادة الحموضة ليست من عمل المنهم وإنما هي ناتجة عن تفاعل المواد التي يتكون منها السمن، بل هي تعدير خدعاً للمشترى في صفات المبيع الجوهرية وما يحتويه من عناصر نافعة - الأمر المعاقب عليه بالمادة الأولى من القانون المذكور. لكن خطأ الحكم في ذلك هو خطأ في تسمية الجريمة لا يقتضى نقضه ونحكمة النقص أن تصححه.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢١ مجموعة عمر ٢١ صقحة رقم ٩٧ يتاريخ ١٩٢٩/١/٣

إذا أخطأ حكم فى وصف إحدى جويمتين عاقب عليهما على إعتبار أنهما مرتبطنان إحداهما بمالأعرى إرتباطاً غير قابل للتجزئة فلمحكمة النقض مع تصحيح خطأ الحكم فى الوصف أن تخفف العقاب المذى أوقعه ذلك الحكيم .

الطُّعَن رِقَم ١٠٧٥ لمنلة ٤٧ مجموعة عس ٢ع صقحة رقم ٤٩ يتازيخ ٢٩٧٠/٢١٩ العبرة بما ينبعة قاضى الموضوع في حكمه من الوقائع. وعكمة القش إنما تنظير في صحة تطبيق القانون على الواقعة كما هي ثابعة في الحكم. ولا شأن فه بالبحث في صحة هذه الواقعة أو عدم صحعها.

الطفت رقم ۱۷۲۳ المسنة ۷۶ مجموعة عمر ۲۶ صفحة رقم ۳۵ پتلویخ ۱۹۰۰/۱۰/۳۰ إذا أمطأت المحكمة الإستنافية في تطبيق القانون وكان حكمها مقصوراً على مناقشة الدعوى من الوجهة القانونية دون تعرض لموضوعها في تكون الدعوى في هذه الحالة صالحة لأن تقوم محكمة النقيض بنفسها بنطبق القانون فيها بل لابد من إعادة القطية وإحالتها على دائرة أخرى.

المطعن رقم ٧ ٨٤ المسئة ٩ ٤ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ٧٧ ميتاريخ ١٩٧٩/٢٢ المنسبة ١٩٧٩/١ المانون بالنسبة من القرر أنه متى كان العب الذي شاب الحكم المعلمون فيه مقصوراً على الحطا في تأويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار إلباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المصموص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقيض أن تحكم الحكمة في الطعن وتصحح الحطا وتحكم بمقتضى القانون.

الطعن رقع ١٠٢٧ لمسنة ٤٩ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٩٧٧ يتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٦ إذا كان العب الذي شاب الحكم مقصوراً على الحقا في تطبق القانون على الواقعة كما صار الباتها في الحكم فإنه يمين حسيما أوجيته الققرة الأولى من المادة ٣٩ من القاتون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شان حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم في الطعن بتصحيح الحفظ وتحكم بمقتضى القانون.

الطعن رقع ١٩٤٢ لمنتة ٥٨ مكتب أنني ٤٠ صفحة رقم ١٩٥٤ يتاريخ ١٩٨٩/٦/١

لما كانت هذه الدائرة - بهيئة أخرى - قضت بتاريخ في الطَّعن رقم اسنة ٥٨ قضائية بعدم قبول شيئة ١٩٥ قضائية بعدم قبول المنافق على مذكرة الأسباب ليس من القبول بين أمام محكمة القض حتى فوات ميعاد الطعن، وقد تين بعدث أن اغامي مقسول للمواقعة أمام هذه المحكمة. لما كان ذلك، ولن كانت محكمة النقض هي خاقة المطاف وأحكامها باته لا سبيل للطعن فيها إلا أن قضاء الدوائر الجنائية بالحكمة قد جرى على الرجوع في أحكامها في أحوال مخصوصة تحقيقاً لحسن سير العدالة - ومسن بينها تلك الحالة - فإنه يتعين الرجوع في ذلك الحكم ونظر الطعن من جديد.

الطعن رقم ٨٤٢٩ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٤١٦ يتاريخ ٢٩٨٩/٣/١٦

لما كان العب الذى خاب الحكم مقصوراً على الحفاظ في تطبيق القانون على الواقعة - كما صدار إثباتها بالحكم - فإنه يعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام عكمة النقش رقم ٥٧ لسنة ٩٥ ٩١، أن تحكم عكمة النقش في الطعن وتصحح الخطا وتحكم يقتضى القانون دون حاجة لتحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ما كان يقتضى الصرض لموضوع الدعوى .

الطعن رقم ١٥٧ اسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ٤/١٩٨٩/٤

من المقرر أن الفقرة الثانية من المسادة ٣٥ من القسانون رقسم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشسأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقش تخول هذه اخكمة أن تنقص الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

الطعن رقم ٨٢٣ استة ٥٩ مكتب فتي ٤٠ صفحة رقم ٩٢٢ يتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢

١) من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية النبي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشواف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشرط شكلاً معيناً لإذن التغتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان إسم المأدون بتفتيشه كاملاً أو بصفته أو صناعت أو محمل إقامته ولا الحظاً في إسم الشهرة طالم أنه الشخص المقصود بالإذن .

لا من المقرر أن كل ما يشترط لصحة الطعيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في إجرائه في مسكن المتهم أو
 ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قمد علم من تحرياته وإصندالالانه أن جريمة مهيئة

جناية أو جنحة – قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلاتل والأساوات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر ما يور تعرض التفتيش لحويته أو لحومة مسكنه في مسيل كشف إتصالـه بتلك الجوعة.

٣) لا كانت الحكمة قد إقتمت بجدية الإستدلالات الى أسفرت عن أن الطاعن الثانى تمكن من جلب كمية من المواد المتعنق الشاك ومنهم كمية من المواد المتعنق الشاك ومنهم المواد المتعنق الشاك ومنهم المحدودة عكوم عليه غيابياً على المساهمة في إتمام جريمة الجلب بقل المخدرات من منطقة إنزالها إلى داخل البلاد وأن الأمر بالنفيش إنما صدر لضبطم حال نقلها بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقاوفها لا لضبط جريمة مستقبلة فإن ما أثبته الحكم المطعون فيه يكلمى لإعتبار الإذن صحيحاً صادراً لضبط جريمة واقعة بالفعل فرجحت نسبتها إلى المأذون بطيشهم.

٤) من المقور أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والنفيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفي للرد عليسه إطمئنان
 المحكمة إلى وقوع الضبط والنفيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السائفة التي أوردتها .

ه) من المقرر أن المادة ٤ ١٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذا نصت على عدم جواز إستجواب المتهم أو مواجهه – في الجنائات – إلا بعد دعوة عاميه للحضور إن وجد، قند إستثنت من ذلك حالتى التلبس والسرحة يسبب الحوف من ضباع الأدلة، وإذ كان تقدير هذه السرعة مدوركاً للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع فما دامت هي قد افرته عليه للأصباب السائفة التي أوردتها – على النحو المشدم ودللت بها على توافر الحوف من ضباع الأدلة فلا يجوز للطاعين – من بعد – مصادرتها في عقيلتها أو مجادلتها في ما يوبية إليه كانت قيد إنتهت إليه، هذا فضلاً – عما ذهب إليه الحكم بحق – من انهم لم يزهموا أن أمماء محامهم كانت قيد أعلن بالطريق الذي رسمته المادة ٤ ١٢ سائفة الذكر – مواء بتقرير في قلم كتباب المحكمة أو إلى مأمور السجن – وهو مناط الإستفادة من حكمها.

٣) من المقرر أن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٣٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعدامًا والإنجار لهي لليس مقصوراً على إستواد الجواهر المتعدرة من خارج الجمهورية وإدخالها الجمال الخاضع لإختصاصها الإقليمي كما هو تحدد دولياً، بل إنه يمند أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقسل الجواهر المتحدرة – وأو في نطاق ذلك الجمال على علاق الأحكام المنظمة لجلها المتصوص عليها في المواد مسن ٣ – ٣ التي رصد لها الشسارع القصل التاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المتحدرة وتصديرها، فإشار طللك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص والجهات التي ينها بيان حصر وبالطريقة التي رجمها على مبيل الإثرام والوجوب فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا يموجب كتابي تعطيه الجهمة الإدارية المختصة

للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محمله في عمله وإيجابه على مصلحة الجمارك في حالتي الجلب والتصدير
تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهية، كما يبين من نصوص المواد
الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقوار بقانون رقم ٦٦ لسنة ٩٩٦٩، أنه يقصد بالإقليم
الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين جهورية معبر والدولة المناخة وكللك شواطئ البحار المحيطة
بالجمهورية، وضفتا قناة السويس وشواطئ البحرات التي تمر بها هذه القناة وعمد نطاق الرقابة الجمركية
البحرى من الحط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر مبلاً بحرياً في البحار المحيطة به، أمام النطاق الرى فيحدد
بقرار من وزير المالية وفقاً لمقتضيات الرقابة وبجوز أن تتخد داخل النطاق تدابير عاصة لمراقبة بعض البضائع
التي تعدد بقرار منه، وهو ما يتأدى إلى أن تحلى الحدود الجمركية أو الحد الجمركي بغير إستهاء المشروط
التي تص عليها بالقرار بقانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٩٠ والحصول على الـوعيص المطلوب من الجهة
الإدارية الموط بها منحه يعد جهاً عطوراً.

٧) من المقرر أنه لا يشتوط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة عدرة أن يكون عمرزاً مادياً للمادة المعدرة بل يكفى لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مهسوطاً عليهما ولـو لم تكن فمى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر ضاحهاً غيره .

A) لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعالاً في الجريمة من يدخل في إرتكابها إذا كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعالاً في الجريمة إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عهداً عمالاً من الأعمال المكونة فا فقد دلت على أن الجريمة إذا تركت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً فطلة تشيلها فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بعضو ما يعد فاعالاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تحت بفعل واحد أو أكثو عمن تدخلوا معم فيها متى وجدت لدى الجاني لية التدخل تحقيقاً لغرض مشوك هو العابة النهائية من الجريمة بحيث يكون كا منهم قد قصد الفاعل معه في إنقاع تلك الجريمة المهنة وأسهم فعالاً بدور في تقينها، وإذ كان الحكم المفادن فيه قد أثبت في منطق سائع وتدليل مقبول أن الظاعنية لما تشاهم على جلب المواد المساوة المنافئ الأول قد أسهم بدور في إقام عملية الجلب طبقاً خطة تشيلها بأن كلف قائد السيارة الحاصة المعلوكة له بتوصيل الطاعن والمهم... – المحكوم عليه غيابياً إلى منطقة إنوال المحدرات بشاطئ عامي ليمكنا من نقلها خارج الكابين وأن الطاعن الثاني قد إتفق مع المتهم... والطاعن الذي ميقدم غما مقتاح الكابين ورتب على ذلك إسهامهما في إرتكاب بالمخدر ياعتبرهما فاعلين أصلين فإلد يكون قد أصاب صحيح القانون.

٩) من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما غدالف ما ألبت – سواء فمي محضو
 جلسة أو الحكم إلا بطويق الطعن بالنووير .

١٠ من القرر أن الطلب الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود به إثارة الشههة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته ولما كانت محكمة الموضوع قد إطمأنت إلى أقبوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا محل للنمى عليها لعدم إجابتها طلب الدفاع ضم دفاتر الأحوال الحاصة بفريق الضبط والمحضر رقم ٤ أحوال الذى حسوره المدافع عن الطاعن الناث على أثر منمه من حضور التحقيق.

١٩) من القرر أن طلب الماينة الذي لا ينجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصوداً به إثارة الشبهة فى الدليل الذي إطمأنت إليه المحكمة فإن مشل هذا الطلب يعد دفاعاً موضوعياً لا تلتوم المحكمة بإجابته .

١٧) من القرر أنه لا يعيب الحكم خلو عضر الجلسة من إثبات دفاع الحصم كامالاً إذ كمان عليه إن كان يهم تدوية أن يطلع حدودة أن المناطقة على الدفاع المناطقة على الدفاع المناطقة المناطقة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدفال على ذلك، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم والا لم تجز الخاجة من يعد أمام عكمة النقض على أساس من تقصيره في طلب مكتوب قبل صدور الحكم والا لم تجز الخاجة من يعد أمام عكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان يعين عليه تسجيله وإثباته .

١٩ الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومسائر العناصر المطروحة على بساط البحث العمورة العمومية لواقعة الدعوى حسما يؤدى إليه إقتاعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستناً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدن فيها شهادتهم وتصهل القضاء على أقواهم مهما وجه إليها مس مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجمه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتشدره اللذي تعلمتن إليه، وأن التناقش بين أقوال الشهود – على فوض حصوله لا يعبب الحكم ما دام قمد إستخلص الإدانة من أقوالحم إصبتخلاصاً سسائفاً لا تساقش فيه – كمما همو الحسال في المدعوى المطروح سسسة – ومني أخلال الحكمة باقوال الشهود فإن ذلك يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي سائفاً الدلاع خطها على عدم الأخذ بها .

16) من القرر أن الإعواف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقرمتها في الإلهات، وأن سلطتها مطلقة في الأحمد بالقوال المنهم في حق نفسه وفي حق غيره من المنهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عمدل عنها بعد ذلك ما دامت قمد إطمانت إلى صدفها ومطابقتها للحقيقة والواقع. ه 1) لما كان الحكم قد حصل من أقوال المجه... أن الطاعن الثاني قد إتفق معه ومع الطباعن الدالث على نقل كمية من السجائر من شاطئ مهامي، وكان ما حصله الحكم من ذلك – على ما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بمنسمها تحقيقاً لهذا الوجه من الطعن – يرتد إلى أصل ثابت في المحقيقات وهد ما لا يمارى فيه الطاعن الثاني - ثم عاد الحكم في مقام المندل في ثبوت الواقعة في حق الطاعن الثاني واستخلص أن . هذا الإتفاق كان لنقل المخدرات إمتدادا إلى الأدلة السائفة التي أوردها، فإن هذا حسبه، ويضحى النمي على الحكم بدعوى الحقاق في الإستاد في غير محله .

١٩) لما كان ما يغيره الطاعن الثالث بشأن عطا الحكم فيما نسبه إلى الشاهد... من أنه أثبت في محمسر عربة وفي أقواله أن إسم عربة أن الثابت بهذا المحمسر وقلك الأقوال أن إسم عربة أن الثابت بهذا المحمسر وقلك الأقوال أن إسم الشهرة يخص متهم آخر قمردود بأنه من قبيل الحطا المادي البحت وأنه - بفرض صحته لم يكن له أثر في قيام الجرية التي دانه بها. هذا إلى أنه لا مصلحة للطاعن المذكور في التمسك بهذا الحطأ ما دام أنه يتعلق بفوه من المتهمين .

(١٧) لما كان العلم بحقيقة الجواهر المحدرة هو من شئون محكمة الموضوع، وكان الحكم قد عوض لدفاع الطاعين الأول والثالث بإنتفاء هذا العلم لديهما ورد عليه بقوله " وحيث إنه عن الدفاع من المتهمين... "الطاعن الثالث إنتفاء هذا العلم لديهما ورد عليه بقوله " وحيث إنه عن الدفاع من المتهمين... يعلمان فقط بأنها كمية من المسجائر، ولما كانت اغكمة وقد إطمالت إلى ما جاء بمحضر التحريات وما يعلمان فقط بأنها كمية من المسجائر، ولما كانت اغكمة وقد إطمالت إلى ما جاء بمحضر التحريات وما المخدرات وأن هذين المتهمين تداعلا بألهافها لتسهيل نقل تلك المخدرات لإتمام صفلة الجلب فضلاً عن المنهمين أقرا لرجال انضبط بجازتهم وإحرازهم للمواد المتحدرة الضبوطة عند موجهتها بها عقب وهو ان المنهمين أقرا لرجال انضبط بجازتهم وإحرازهم للمواد المتحدرة الضبوطة عند موجهتها بها عقب وهو ما تطمئن معه الحكمة التي توافر القصد الجنائي لذى المتهمين " وإذ كان هذا الذى ساقته محكمة الموضوع عن طروف الدعوى وملابساتها وبروت به إقتاعها بعلم الطاعين بحقيقة الجواهر المشبوطة كافياً فيلا يجوز على دفاعهما في هذا الحصوص وصائفاً في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقهما توافراً فعلياً فيلا يجوز عمدرتها في عقيدتها ولا الجادلة في المدلالة على توافر ذلك العلم في حقهما توافراً فعلياً فيلا يجوز عصوص وصائفاً في المدلالة على توافر ذلك العلم في حقهما توافراً فعلياً فيلا يجوز ...

1۸) لما كانت الفقرة الثانية من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة التقس العسادر بالقانون رقم الحب المسادر بالقانون رقم الحب المجت المنهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو الحب الحجاهر للبت فيه أنه بنى على عائلة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله، وكمانت جريمتا جلب الجواهر المبتدرة وتهريها الملتان دين الطاعنون بهما قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يتعين معه وفق صحيح القانون نطبية نصر الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من قانون المقوبات والحكم عليهم بالعقوبة القررة لجريمة الجلب

ياعتبارها الجريمة الأشد دون العقوبات القررة لجريمة التهويب الجمركي أصلية كانت أم تكميلية، وإذ كمان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهسم بالإضافية إلى العقوبية الأصلية المقررة لجريمة الجلب العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلداء ما قضى به من عقوبة التعريض الجمركي .

الطعن رقم ١٨٨٣ نسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٦٨٨ يتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٧

 لما كانت المادة ٣/٢٥ من قانون حالات وإجراءات العلمن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون وقم ٥٧
 لسنة ١٩٥٩، تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم -- لمسلحة المنهم -- من تلقاء نفسها إذا تبين ها نما هو الابت فيه أنه بني علم خطأ في تطبيق القانون.

- ١) من القرر أن خكمة الموجوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر الحاصر الطروحة أمامها على
 بساط البحث الممورة المسجيحة أواقعة الدعوى حسيما يسؤدى إليها إقتناعها ما دام إستخلاصها سائفاً
 منطقاً مع الفقل والمنطق.

٢) من القور أن الإشتراك في جرائم التووير يتم غالباً دون مظاهر حارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن
 الإستدلال بها عليه. ومن ثم يكفي ليونه أن تكون اغكسة قد إعشدت حصوله من ظروف الدهوى

وملابساتها وأن يكون إعتقادها ساتفاً تيره الوقائع التي بينها الحكم، وهو ما لم يخطئ الحكم المطعون فيمه تقديره، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن ينحسل فمي الواقع إلى جسل موضوعي لا تقبسل إثارتـه أمـام محكمة النقض .

٣) من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة النزوير صن المسائل المتطقة بوقائع الدعوى السي تفصل فيهما محكمة الموضوع فى ضوء الظروف المطروحة عليها وليسس بالازم أن يتحدث الحكم عنه صواحة وعلى إستقلال ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه – كما هو الحال فى الدعوى المطروحة – فإن النمى على الحكم بالقصور فى هذا الصدد لا يكون له على .

الأصل في الماكنات الجنالية هو إقساع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته
 من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه

٥) إن القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقاً خاصاً .

١٣ لا يشوط أن تكون الأدلة التى إعتمد عليها الحكم بحيث يعيى كمل دليل ويقطع فى كمل جزئية من جزئيات الدعوى، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متعساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حمدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة طؤدية إلى ما قصده الحكم ومنتجة فى إكتمال إقتناع المحكمة واطمئناتها إلى ما إنتهت إليه .

٧) لما كان البين من محاصر جلسات الحاكمات أن الطاعن الغالث أو المدافع عنه لم يغيرا شيئاً بخصوص عسدم إستجوابه في التحقيقات، فإنه لا يحتق له من بعد أن يغير شيئاً من ذلك لأول مرة أمام محكمة الششن، إذ هو لا يعدو أن يكون تعييباً للإجواءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم، هذا لهتماراً عن أن عدم سؤال المنهم في التحقيق لا يوتب عليه بطلان الإجواءات إذ لا مانع في القانون بمنع من رفع الدعوى الممومية بدون إستجواب المنهم أو سؤاله. ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد.

A) لا كان النص فى المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات على أنه "كل من تسمى فى تذكرة صغر مزورة يامم غير إسمه الحقيق. أو كفل أحداً فى إستحماله على الورقه المتعملة على الإسم المذكور وهو يعلم ذلك، يماقب بالحيس مدة لا تزيد على ستين". والنص فى المادة ٢٩٤ من القانون ذاته علمـــــــــــى أن "لا تسرى أحكام المواد ٢٩١، ٢٩١، ٢٩١، ٢١٤، ٢١٤ ما ٢١ على أحوال التزوير النصوص عليها فى المواد ٢١٦، ٢١١، ٢١٠، ٢٧١، ٢٧١، ولا على أحوال التزوير النصوص عليها فى المواد ٢١٦، ٢١٨، ٢١٠، ٢٧١، ولا على أحوال التزوير النصوص عليها فى قوانين خاصة"، والنص فى المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المعلل بالقانون رقم ٨٧ لسنة قوانين خاصة "، والنص فى المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المعلل بالقانون رقم ٨٧ لسنة مقانون رقم ورد الخارجية شكل

جداز السفر ومدة صلاحيته وطريقة تجديده وشروط وإجبراءات منحه ... " والنص في المادة ٣٨ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٩ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ آنف الذكر على النموذج الخاص يطلب إصدار جواز السفر أو تجديده - تدل في صريح الفاظها وواضح معناها أن الشارع قد حدد على مبيل الحصر حالات التزوير المشار إليها فيها وعاقب على ما كان منها يشكل في الأصل جنايات تزوير في أوراق رسمية، بعقوبة الجنحة، وعاقب على ما كان منها يشكل جنح تزوير في أوراق عرفية، بعقوبة أخف من تلك المقررة لجنح التزوير في الأوراق العرفية، وأن تذكرة السفر لا يسم إصدارها إلا بعد تقديم طلب، ولتن كان ما تقدم من نصوص مخففة للعضاب في صورتيه - على السياق يادي الذكر - هو في واقع أمره خروجاً على الأصل العام المقرر في المواد مـن ٢١١ - ٢١٥ مـن قـانون العقوبات، إلا أنه إذ كان التزوير قد حصل في ورقة لا يتأتي الحصول على تذكرة السفر إلا بها - وهو الحال في الدعوى الماثلة - فإنه ينشرج لزوماً وحتماً في نطاق الحالات التي حددتها، إذ لا يعقسل قانىسىوناً - في صورة الدعوى - أن يكون التسمى ياسم مزور في تذكرة مسقر أو صنعها معاقباً عليه بعقوية الجنحة، ويكون التزوير في بيانات الاستمارة أو الطلب التي لا يتأتي الحصول على تذكرة السفر إلا بها، معاقباً عليه بعقوبة أشد، الأمر الذي يتفق وما إستهدفه الشارع من العقوبات المخففة النسي أوردها عقاباً على أحوال التزوير الخاصة آنفة الذكر وإعتباراً بأن تلك الاستمارات وما شابهها تمهمد وتسلس إلى حالة المتزوير الخاصة المبينة آنفاً. وإذ كان ذلك، وكانت تذاكر السفر يقصد بها الأوراق الخاصة برقع ها يكون عالقاً من القيود بحرية الأشخاص في التقل من مكان إلى آخس وكان ما نسب إلى الطاعن الأول على السياق المتقدم - لا يخرج عن نطاق المواد آنفة الذكر. ذلك بأن الإشواك مع آخر في تزوير بيانات إستمارتي جوازي السفر اللعين لا يتأتي الحصول على التذكرتين المذكورتين إلا بهما يدخرج في نطاق التأثيم الوارد بالمادتين ٢١٦، ٢٢٤ من قانون العقوبات وهو ما يؤدي في التكييف الصحيح والوصف الحق - إلى إعبار الواقعة المسندة إلى الطاعن الأول مكونة للجرعة المنصوص عليها بالمادين باديت الذك الماقب عليها يعقوبة الجنحة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إعتبار تلك الواقعة جناية فإنه يكون قد أخطأ في التأويل الصحيح للقانون.

إلا كانت المادة ٣٥/٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة القدس الصادر بالقنانون وقم
 إلى لدسة ٥٥ إلى تجيز للمحكمة أن تفقس الحكم - لمصلحة المنهم -- من تلقاء نفسها إذا تبين لها نما هـ و
 الهت فيه أن يتى على خطأ في تطبيق القانون.

١٠ ١ كما كان الهيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تأويل القانون على الواقعة كما صار إلباتها
 في الحكم فإنه يعين حسب القاعدة الأصليه النصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات

الطعن أمام محكمة النقض سالف الإشارة أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الحظا وتحكم بمقتضى القانون.

(1) من المقرر أنه كلما وجب تصحيح الحكم المطعون فيه حظو نقضه كلمه أو بعضه، وكلما وجبت الإعادة تعين النقض، وكان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الحظا في تأويل القانون فإنه يتعين في الطعن الماثل تصحيح الحكم علمي حالم، دون نقضه عصلاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ مسالفة المدكم.

الطعن رقم ١٠٧٠ استة ٥٠ مكتب قتى ٣٦ صفحة رقم ١٥٠ يتاريخ ٥٠/٣/٥

لما كان ذلك وكان العب الذى شاب الحكم مقصوراً على الحطأ فى تطبيق القانون على الراقعة كما صمار إثباتها فى الحكم، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المسلم المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من حمالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الحطاً وتحكم يقتضى القانون.

الطَّعَن رَقِّم ١٩٨٠ لَمِنَةُ ٥٥ مَكْثِبِ فَتَى ٣٦ صفحة رقم ١٩٨٤ بِتَازِيخ ١٩٨٥/١٠/١

لما كان ما ينيزه الطاعن فى طعنه وارداً على الحكم الإبتدائى الذى فصل فى موضوع الدعوى دون الحكسم الإستثنافى المطمون فيه المذى إقتصر على الفضياء بعدم قبسول الإسستثناف شسكلاً للتقريس بسه بعسد المهسسساد – وكان قدماؤه فى ذلك مسليماً فإن الحكم الإبتدائى يكون قد حاز قدوة الأمر المقضى بسه بحيث لا يجوز فحكمة النقض أن تعوض لما يثيره الطاعن بشأله من عيب لأنه صار بالأ واضعى الطعن عليبه بطريق القض غير جائز.

الملاعن رقم ۱۷۷۰ لمستة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٨٤٠ يتاريخ ١٩٨٥/١٠/١

لما كان البطلان الذي طق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القسانون ٥٧ لمسنة ٥٩ التي والله التي أحالت إليها الفقرة الفائية من المادة ٣٥ وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكو قد أوجست على هذه المحكمة أن تقصى من تلقاء نفسها بتقعل الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقطى الحكم الصادر بإعدام الحكوم عليه والإحالة.

الطُّعن رقم ١٧٣٩ لمنتة ٥٠ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ٩٠٥ يتنزيخ ٢١/١٠/١٠

لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون فإنه يتعين حسب القساعدة الأصليـة المنصوص عليها فى المادة ٢٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون وقحم ٥٧ لسنة ٩٥ ٩ أن تصحح هذه الحُكمة الحُطّا بنقص الحُكم الطعون فيه نقصاً جزئياً وتصحيحه بالفاء عقوبة الغرامة القصى بها.

الطعن رقم ٧٣٧ السنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ٢/٦/١٩٨٦

إن الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجواءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم إ ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المنهم من تلقاء نفسها إذا صنو بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمنهم.

الطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٠ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ٢٤٤ يتاريخ ١٩٨٦/٢/٦

لما كانت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل في شأن حالات وإجمراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول خكمة المنطون فيه قانون يسرى النقض تخول خكمة النقض أن تقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى. وكان القانون 3 لسنة ١٩٨٤ ساف الملكر يتحقق به معنى القانون الأصلح للمنهم في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات إذ أنه ينشىء للطاعن وضماً أصلح له من القانون الملفية على إشتمات عليه أحكامه من إعفاء من عقوبة الغرامة للجريمة المسندة إليه منى كانت الأعمال المخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه إذا ما تحققت موجاته. فإنه يتعين نقش الحكم المطعون فيه حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمة من جديد على هوء أحكام المقانون 30 لسنة ١٩٨٤ سائف الملكر.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٥٠ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ٧١٤ يتاريخ ١٩٨٦/١٠/٨

من المقرر أنه ليس للقضاء على النيابة العامة أى سلطة أو إشراف يبيح له لومها أو تعسها أو المساس بها في أى شأن من شتون ماضرتها المحتصاصاتها، كما أنه ليس ثمة ما يبرر للمدافع أن يتجاوز نطاق الحصوصة ومقتضيات الدفاع بالمساس بالمحكمة التي أصدرت الحكم أو يكرامة الدير، فإن المحكمة تلقضي عمالاً بمص المادة ه ١٠ من قانون المرافعات - يحذف ما ورد في الحكم المطعون فيه من عبارات ماسة بالنيابة العامة كما تقضى المحكمة بمحو ما ورد من عبارات جارحة ماسة بالمحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وبالقضاء والمسطرة بمذكرة الأسباب المقدمة من الأستاذ / المحامي وهي

الطعن رقم ۲۹۲۸ المسنة ٥٦ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ١٠٩٥ يتاريخ ١٠٢/١٢/١٨

لما كان الحطأ الذى بنى عليه الحكم لا يخضع لأى تقدير موضوعى ما دامت المحكمة قد قمالت كلمتها من حيث صحة إسناد الإتهمام مادياً إلى المطمون ضده، فإنه يتعين تقمض الحكم المطمون فيه تقعباً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون.

الطعن رقم ٢٠١١ استة ٥٦ مكتب قتى ٣٧ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٨

لما كان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الحظاً فى تطبيق القسانون بالنسبة للواقعة كمما صار إثباتها فى الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فسى المادة ٣٩ من القانون وقسم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقص أن تحكم المحكمة فى الطعن وتصحح الحطا وتحكم بمقتضى القانون.

الطعن رقم ٨٨١ اسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ٥ ١٩٨٧/٢/١

لما كان قد سبق هذه الحكمة أن قضت بجلسة ٤ نوفمبر صنة ١٩٨٤ بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أبدته النابية العامة من أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحربة المقضى بها عليه إلى يوم الجلسة التى حددت لنظر طعنه، غير أنه تبين بعدل أن الطاعن كان قد إستشكل في تنفيذ تلك العقوبة وقضى في إشكاله بجلسة ٢٩ يونيو سنة ١٩٨١ يايقاف التنفيذ مؤقناً حتى يفصل في الطعن بالنقش نما مؤداه أن إلازام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة اغددة لنظر الطعن كان قد سقط عنمه منذ هما الساريخ أي قبل صدور الحكم بسقوط الطعن لم كان ما تقدم أوانه يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السابق صدوره بجلسة ٤ نوفمير سنة ١٩٨٤.

الطعن رقم ۱۳۶ السنة ٥٠ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ١١٢٤ يتاريخ ٢/٢١ ١٩٨٧/١

من حيث أنه سبق غله انحكمة أن قضت بجلسة..... بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أبدته النبابة العامة من أن العلامن لم يقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية القضى بها عليه إلى يوم الجلسة التى حددت لنظر طعنه. غير إنه تبن بعدئذ أن الطاعن كان قد إستشكل في تنفيذ تلك العقوبة وقضى بداريخ...... بوقف تنفيذها خين الفصل في الطعن بالنقض، نما مؤداه أن إلتزام الطاعن بالنقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن كان قد مقط عنه منذ هذا التاريخ أي قبل صدور الحكم بسقوط الطعن. لما كان ما تقدم فإنه يكون من المعين الرجوع في ذلك الحكم السابق صدوره بجلسة.....

الطعن رقم ٣٦٩٧ لمنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ٢٦/٢/٢٦

لما كان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه - بصدد الدعوى المدنية مقصوراً على الحطأ لهي تأويل القانون وفي تطبيقه على الواقعة كما صار إلباتها في الحكم فإنه يتعين طبقاً للمادة ٣٩ من القانون وقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقيض أن تحكم المحكمة في الطعن - في خصوص الدعوى المدنية - وتصحح الحطأ وتحكم بقصضي القانون.

الطعن رقم ٣٩٧٦ أسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ٣٩٨٧/٣/١٢

١) لما كان ما أثبت في ديباجة الحكم بشأن سماع الدعوى بالجلسة التي أجل إليها إصداره ونطق بعه فيها
 لا يبطله لأنه لا يعدو أن يكون عطأ مادياً مما لا يؤثر في مسلامة الحكم ولأن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيه إذ هو خارج عن مواضع إستدلاله.

) من المقور أن محضر الجلسة يكمل الحكم في هذا المصدوس وكنان الشابت من محاضر الجلسات أنها
 أوسوفت هذا البيان فإن النعى على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل.

٣/ لما كان قضاء هذه انحكمة إستقر على أنه منى كانت الحكمة قد إطمألت إلى أن العينة المعبوطة هى الني أرسلت للتحليل وصار تحليلها وإطمألت كذلك إلى النيجة التي إنهى إليها التحليل – كما هو الحال في الدعوى المطووحة – فلا تغريب عليها إن هى قضت فى الدعوى بداء على ذلك ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائفاً فى الرد على ما ينعاه الطاعنون فى هذا المحصوص.

٤) لما كان الحكم قد أشار فيما تقدم - إلى إسعانة الحكمة بأهل الخبرة بمصلحة الطب الشرعى وأورده مضمون تقرير الخبير ومؤداه وأبرز ما جاء به من تعليل لإختبارات الوزن فإن في ذلك ما يفيد أن الحكمة قد أحاطت بالحكم التمهيدى الصادر بجلسة ١٩٨٤/٧/٢٣ و كالها للإشارة إليه ويكون النمى على الحكم في هذا الصدد غير صديد .

ه) فحكمة الموضوع أن تستمد إقتاعها على ثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طلة أن هذا الدليل لـه
 مأخذه الصحيح من الأوراق.

٩) لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف اثنى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القصاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تتوله المتولة اثنى تراها وتقديم المتولدة المن المام وتقديم المام المتعدد الله المسلمة الم

 لا كان تناقض الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب اخكم أو يقدح في مسلامته ما دام قد إستخلص اخقيقة من أقواهم إستخلاصاً ساتفاً لا تناقض فيسه وما دام لم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدهوى الملووحة.

٨) لما كان تأخير الشاهد في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع الحكمة من الأخذ بالقواله ما دامت قمد أفصحت
 عن إطمئناتها إلى شهادته وكالت على بينة بالطروف التي أحاطت بهها.

) من القور أن الدفع بتلفيق التهمة من الدفوع الموجوعية التي لا تستوجب في الأصل وداً صريحاً من
 الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى ادلة الثبوت التي أوردها.

 ١٠ كما كان ما يثيره الطاعنون من تناقض الشهود أو تراخيهم في الإبلاغ أو تلفيق الإتهام يتحل إلى جدل موضوعي حول حق تحكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى كما لا يجوز إفارته أمام محكمة النقض.

11) لا يعيب الحكم أن يحيل في أيراد أقوال الشهود ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما أستد إليه الحكم منها وكان لا يقدح في سلامة الحكم – على فرض صحة ما يثيره الطاعنون – علم إتفاق أقوال شهود الإلبات في بعض تفاصيلها ما دام الثابت أنه حصل أقوالهم يما لا تناقض فيه ولم يورد تلك الفنصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته، ولما كان الثابت أن الحكم أحال في أقوال الشهود من الثاني إلى الخامس على أقوال الشاهد الأول وهي التي تعلق بما أسفر عنه تأثير الركب والعدور على المخادر داخل خوات الوقود – وهو ما لا يمارى فيه الطاعتون – كما أحال في أقوال الشاهدين السابع والثامن على أقوال الشاهدين السابع والثامن على أقوال الشاهد السادس والتي تتحصر في إنقاله بصحبتهما إلى مكان الواقعة بعد إبلاغه عنها فإن الحكم يكون بريناً من قالة القصور في السبيب.

١٩ لما كان يين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أعواد بحيارة المعمون فيه أن الطاعنين أعواد بحيارة المحدر له صداه في تحقيقات النياة تما أدلى به الطاعنون من أقوال تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها من معنى الإقرار بحيازة المحدر تما يجعل الحكم صليماً فيما إنتهى إليه ومبنياً علي فهم صحيح للواقعة إذ الحكمة ليست مازمة في أخذها باقوال المنهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقاً للحقيقة، ومن ثم فلا تتربب على الحكم أن هو إستمد من تلك الأقوال - وإن نعتها بأنها إعبراف - ما يدعم الأحكم قالة الحشاً في المحدم عن الحكم قالة الحشاً في الماداد.

(١٣) لما كان الأصل أن انحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبعه النياية العامة على الفصل المسند إلى التهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع انحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمجمها إلى الوصف القانوني الذي تراه سليماً. وكانت انحكمة قد إعدرت ما ورد على لسان الشهود والمتهمين إيضاً في أن الأعربين وقد عنوا على المتعدر المقبوط أثناء العبد في المياه الإقليمية لا يوفر في حق الطاعين جرعة الجلب وإنتهت إلى أن التكييف الصحيح للواقعة قبلهم هو حيازة جوهر المخدر بقصد الإنجار فلا يكون هناك وجه للخوى الإنجال بحق الدفاع أو المساقعين ذلك أن المراد بجلب المخدر هو إمديراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحة وتداوله بين الناس متى تجاوز بقعله الحيط الحمركي ومن حق عكمة الموضوع أن تنزل على الواقعة التي صحت لديها الوصف القانوني الذي تراه سليماً نزولاً من الوصف الخيز بأمر الإحالة وهو الجلب إلى وصف أخف هو الحيازة بقصد الإنجار ولا

يتضمن هذا التعديل إساءةً إلى مركز الطاعين أو إسناداً لواقعة مادية أو إضافة عناصر جديسده تختلف عن ألواقعة التي إتخلها أمر الإحالة أساساً للوصف الذي إرتات.

١٤) من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الإنجار واقعة مادية يستقل قماضى الموضوع بالقعمل فيهما ما دام إستخلاصه سائفاً تؤدى إليه طروف الواقعة وادلتها وقرائن الأحوال فيها فبإن ما مساله الحكم فيمما تقدم تدليلاً على توافر أركان جريمة حيازة المخدر بقصد الإنجار فيه ما يكفى للرد على دفاع الطماعتين فى همذا الخصوص.

١٥) لما كان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها – غير مقصور على صورة إستيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها إلى الجال الخاضع لإختصاصها الأقليمي كما هو محدود دولياً فحسب، بل إنه يمتد ليشمل كذلك كافة الصور التي يتحقق بها نقل المخدر - ولو في داخل نطاق ذلك انجال - على خمالاف أحكام الجلب المنصوص عليها في المواد من ٣ إلى ٦ التي رصد لها المشرع الفصل الثاني من القانون المذكبور ونظم فيهما جلب الجواهر المحدرة وتصديرها فإشع ط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر وبالطريقة التي والهما على مسبيل الالنوام والوجوب فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بحوجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو من يحل نحله في عمله وإنجابه على مصلحة الجمارك تسلم هذا الأذن من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة، وتحديده كيفية الجلب بالتقصيل يؤكد هبذا النظر فوق دلالة المعنى اللغوى للفظ " جلب " أي ساقة من موضع إلى آخر - إن المشرع لو كان يعني الإستيراد بخاصة لما عبر عنه بالجلب بعامة ولما منعه مانع من إيراد لفظ إستيراد " قرينة " لفظ تصدير على غرار نهجــه في القوانين الخاصة بالإستيراد والتصدير. لما كان ذلك وكان ما أثبته الحكم في حق المطمون ضدهم من أنهم نقلوا الجوهو المخدر الذي عثروا عليه أثناء الصيد داخيل المياه الأقليمية على مركهم إلى نقطة التفتيش في محاولة للخروج به لبيعه كافياً في حد ذاته لأن ينطبق على الفعل الذي قارف المطمون ضدهم لفظ " الجلب " كما هو معرف به في القانون بما تضمنه من نقبل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها في القانون فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر – على ما صلف بيانــه - فإنــه يكـون قد خالف القانون.

١٦) لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الحظا في تطبيق الفانون على الواقعة كما صار إلياتهما في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليهما في المادة ٣٥ من القانون وقم ٥٧ لمسنة ٥٩ من ألم المعن وتصحيح ٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام عكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح

الحطأ وتحكم بمقتضى القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة المطمون ضدهم عن جريمة الجلب النصوص عليها في المسادة ١/٣٣ من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ المسلم بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ مع مراعاة معنى الرأفة الذي اعذت به محكمة المرضوع بإستعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات والنزول بالعقوبة المقررة في المادة ٣٣/أ من ذلك القانون إلى الحد المعين في المسادة ٣٦ منه.

الطعن رقم ٢٩١٦ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٨

لما كان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيسه مقصوراً على كالفنة القيانون، فإنه يتصين حسب القياعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقيض العسادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بيراءة الطاعن تما أسند إليه.

الطعن رقم ۷۸۷ استة ۵۷ مكتب فني ۳۸ صفحة رقم ۱۰۷۲ پتاريخ ۲۰/۱۲/۱۰

من حيث إنه مبيق غله انحكمة أن قضت بجلسة..... بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أبدته النياية العامة من أن الطاعن لم يتقدم لتنفيد العقوبة المقيدة للحرية المقيدة بهما عليه إلى يوم الجلسة التي حددت لنظر طعنه، غير أنه تين بعدتك أن الطاعن كان قد نفذ العقوبة المحكوم بها عليه خلال الفوة من... حتى... كمما هو ثابت من إفادة النيابة العامة المؤرخة.... ثما عؤداه أن إلسترام الطاعن بالنقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسسة المحدة لنظر الطعن قد مقط عنه منذ هذا التاريخ أي قبل صدور الحكم بسقوط الطعن. لما كمان ما تقدم، إذا يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السابق صدوره بجلسة....

الطعن رقم ٢١١٢ لسنة ٥٥ مكتب قتى ٣٩ صفحة رقم ٢٣٧ يتاريخ ٢٩٨/١/٣١

لما كان مبق فذه انحكمة " في غرفة مشورة " أن قررت بجلسة بعدم قبـول الطعن ومصـادرة الكفالة إصـادرة ومصـادرة الكفالة إصـتاداً إلى أن الأسـاد الساعن لم يقــدم سـند وكالته الذى يقوله ذلك وقرر بالطعن بقنصاه ولكنه قدم صورة صورية لتوكيل غير مصـدق عليها رسمياً وإذ تين بعدئد أن أصل هذا التوكيل كان مرفقاً بالطعن رقم ٢٩١٦ السـنة ٥٥ ق النظور بــــاات الجلسـة فإنه يعين الرجوع في ذلك القرار وإحالة الطعن إلى عكمة النقس لنظره من جديد .

الطعن رقم ٤٥٧ه ثمينة ٥٥ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ٢٩٨/٢/١٧

الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٧٥١ يتاريخ ٥/٦/٨٨١

لما كانت الحكمة سبق أن قررت في غوفة مشورة بجلسة بعدم قبول الطعن إستاداً إلى أن التوكيل اللي تم التقرير بالطعن بقتضاه لم يقدم للتثبت من صفة المقرر وإنما قدمت صورة ضوئية منه غير معتمدة ثم تين فيما بعد أن الخامي الذي قرر بالطعن يحمل توكيلاً ثابتاً يسح له التقرير بالطعن بالتقض عن الطاعن إلا أنه نظراً لموضى الخامي المذكور وسفره للخارج للمسلاج فقد تصلر إيداع ذلك التوكيل ملف المطوى بما يخرج عن إوادة الطاعن، فإنه يتعين الرجوع في هذا القرار والنظر في الطعن من جنيد .

الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٣٥٧ يتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٥

لما كانت هذه المحكمة سبق أن قدرت بجلسة بصدم قبول الطعن شكلاً إستناداً إلى أن الطاعنين لم يقدما أسباباً لطعنهما، غير أنه تبين أن أسباب هذا الطعن كانت قد قدمت إلى قلسم كماب نيامة شرق القاهوة، ولم تعرض على المحكمة قبل صدور القرار بعدم قبول الطعن – على ما هو ثابت من مذكرة مدير إدارة النقيق الجنائي الموفقة – لما كان ما تقدم، فإنه يكون من المتعين الرجوع في ذلك القرار السابق صدوره بجلسة.......

الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ مكتب فتي ٣٩ صفحة رقم ٥ بتاريخ ٢٤/٨/٢/٢٤

١) إن المادة ٣٣ من قانون العقوبات إذا نصب في فقرتها الأولى على اله " إذا كون الفعل الواحد جوالم معمددة وجب إعبار الجرعة التي عقوبتها أشد واحكم بعقوبتها دون غيرها " فقد دلت بعموج عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عمدة أوصاف، بجب إعبار الجرعة التي تمخص عنها الوصف أو التكييف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تصمخص عنها الأوصاف الأوصاف الأعف والتي لا قيام لها البنة مع قيام الجرعة ذات الوصف الأشد إذ يعمر الجاني كان لم يرتكب غير هذه الجرعة الأعيرة، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة بعضها بمعنى بحيث لا تقبل التجزئة التي إختصت بها الفقرة التانية من المادة ٣٣ صائفة الذكر إذ لا السر الإستبعاد المقربات الأصلة للا يعقوبنها .

٢) إن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المحدوات وتنظيم إستعماد والاتجار فيها ليس مقصوراً على إستيراد الجواهر المخسدرة من خمارج الجمهورية وإدخالها المجمال الخماضيع الاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دولياً، بل أنه يمند أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المحسدرة - ولو في نطاق ذلك انجال - على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في المواد عن ٣ إلى ٦ التي رصد لها الشارع الفصل التناني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها، فإشترط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنسح إلا للأنسخاص والجهات التي بينها بيان حصر، وبالطريقة التي رسمها على سبيل الإلزام والوجوب فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن صحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله، وإيجابه على مصلحة الجمارك في حمالتي الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة وكان البين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣، أنه يقصد بالإقليم الجمركي، الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولية، وأن الخط الجمركي هو الحدود السياسية القاصلة بن جهورية مصر والدول التأخة، وكذلك شواطئ البحار المحطة بالجمهورية، وضفتنا أتناة السويس وشواطع البحيرات التي غو بها هذه القداة ويحدد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الحط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً في البحار المحيطة به، أما النطاق السيري فيحدد بقرار مـن وزيس المالية وفقاً لقتصيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التبي تحدد يقوار منه، وهو ما يتأدى إلى أن تخطى الحدود الجمركية أو الحمدُ الجمركي بغير إستيفاء الشروط التي نسص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص الطلوب من الجهة الإدارية المدوط بها منحة، يعد جلباً محظوراً .

٣/ إن النص في المادة ١٩٧١ من قانون الجمارك المشار إليه على أن " يحير تهريداً إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها يطرق غير مشروعة بدون أداء العبرائب الجمركية كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم العمول بها في شأن البضائع المعنوعة " يدل على أنه إذا أنصب التهريب على بضائع تمنوعة تحققت الجرية بمجرد إدخال هذه البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بالمخالفة للنظم المصول بها بينما إشراط لتوافر الجرية بالنسبة إلى غير المعنوع من البضائع أن يكون إدخالها إلى البلاد أو إخراجها منها مصحوباً بطرق غير مشروعة .

٤) لما كانت المادة ٣٣ من القرار بقمانون ١٨٧ ليستة ١٩٦٠، المعدلة بالقانون رقم ٤٠ ليسنة ١٩٦٦ ا تنص على أن " يعاقب بالإعدام وبفرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة ألاف جنيه حا> كمل من صمدر أو جلب جواهر مخدوة قبل الحصول على الترخيص المصوص عليه في المادة ٣ ° وكان الأصل، على مقتضى هذا النص وسائر أحكام القرار بقانون وقم ١٨٧٣ استة ١٩٣٠ سائف البيان، أن الجواهر المخدرة هي مسن البضائع الممنوعة، فإن مجرد إدخاف إلى البلاد قبل الحصول على الرخيص سائف الذكر يتحقسق به الركن المادى المكون لكل من جريمتي جلبها المؤتمة بالمادة ٣٣ آفة المادة ١٣١ من قانون المقوبات والإعتداد الجمارك المشار إليه، وهو ما يقتضى إعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من قانون المقوبات والإعتداد فحسب بالعقوبة ذات العقوبة الأشد - وهي جريمة جلب الجواهر المخدرة - والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادة ٣٣ من القرار بقانون وقم ١٨٦ لسنة ١٩٩٠ المعدل دون العقوبات المقررة لجريمة النهريب المحدري عرجب المادة ٢٣ من القرار المقانون وقم ١٨٦ لسنة ١٩٩٠ المعدل دون العقوبات المقررة لجريمة النهريب

ه) لما كان الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يعسلو على إحدى سلطني التحقيق أو المحالت التحقيق دون الإستعانة بوسيط يقوم بالوجمة أو يطلب منها المنهم ذلك ويكون طلبه خاصماً لتقديرها، فإنه لا يعب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة بصد قد إستعانت بوسيطين تولى أحدهما ترجمة أقوال الطاعن من الهندية إلى الإنجليزية ثمم قام الأخر بنقلها من الإنجليزية إلى العربية، إذ هو أهر معتقل بظروف التحقيق ومقتطياته خاضع دائماً لتقلير من يباشره، وإذ كان المطاعن لم يذهب في وجه التعى إلى أن أقواله للد نقلت على غير حقيقتها نتيجة الإستعانة بوسيطين كان المطاعن لم يذهب في وجه التعى إلى أن أقواله للد نقلت على غير حقيقتها نتيجة الإستعانة بوسيطين وكان رد الحكم على دفع الطاعن في هذا الحصوص كافياً ويستقيم به ما خلص إليه من إطراحه، فإن منهى الطاعن على الحكم، إذ الميرة في الأحكام هي بإجراءات الماقة على الخاكم، إذ الميرة في الأحكام هي بإجراءات الماكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام الحكمة.

إن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من شأن عكمة الموضوع، فلا عليها إن هي إسترسلت بنقتها
 فيها بالنسبة إلى متهم ولم تطمئن إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لمهم آخر دون أن يعد هذا تنافجة أيعيب حكمها
 ما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتاعها وحدها بغير معقب عليها من محكمة النقض.

٧) لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد أثار أن إكراها قد وقع عليه من مالك الباخرة، وهو في حقيقته دفع بإصناع المستولية الجنائية لقيام حالة الضرورة النصوص عليها فحى المادة ٦٦ من قانون المقويات، وكان تقدير توافر حالة الطرورة من إطلاقات محكمة الموضوع، وكان الحكم قد نفى قيام هذه الخالة في قوله : " وأما ما ذكره المتهم الأول من إكراه فإنه لو صح قوله فإن أثير الإكراه يكون قد زال بوصوله إلى المياه المصوية وإتصاله بسلطات هيئة القنال وعدم إبلاغه السلطات بما يحمله من مادة قد زال بوصوله إلى المسلطات إلى المدينة القنال وعدم إبلاغه السلطات بما يحمله من مادة

محرمة " وهو رد سديد وكاف في إطراح الدفع، فإن منعى الطاعن فـى هـذا الصــدد لا يكـون لــه عمل .

٨) لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع – على صا هو ثبابت بمحضر الجلسة – بأن تحريات الشرطة لم تتناوله، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة إمساكها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها فضلة عن أن الثابت بذلك انحضر أن المداعم عن ألطاعن قمد أشار إلى أن التحريات لم تحدد دور الطاعن في الجريمة وهو ما ينطوى على السليم بأنها قد تناولته .

٩) لما كان تفصيل أسباب الطعن إبتداء مطلوب على جهة الوجوب تحديداً للطعن وتعريضاً لوجهه يجيث يتيسر للمطلح عليه أن يدرك إلول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو خطئه في تطبيقه أو موطن البطلان الجوهرى الذى وقع فيه أو موطن بطلان الإجراءات الذى يكون قد أثر فيه، وكنان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع الذى يتعى علمي الحكم عدم الرد عليها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى، فإن صا يثيره في هذا الفعدد لا يكون مقبولاً.

١٠ لما كان من المفرر في اصول الإستدلال أن الحكمة غير ملزصة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي إغفافه بعض الوقائع ما يفيد ضمناً إطراحها لها وإطمئنانها إلى ما أثبته من الوقائع والأدلة التي إعدال التي الشار الوقائع والوقائع التي الشار الها المسابرة فيه الحكمة فإطرحتها التي المسابرة فيه الحكمة فاطرحتها - لا يكون له عل .

(١) لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت في البند دانياً > على أن يعتبر فاعالاً في الجويمة من يدخل في إرتكابها إذا كانت تتكون من عدة أعمال فيأتي عمداً عملاً صن الأعمال المكونة فيا، فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أهمال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً كسط تنفيذها، فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة ثم تتم بفعدله وصده بل تست بفعدل واحد أو أكثر بمن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لفرض مشدول هو الغايمة النهائية من الجريمة بميث يكون كل منهم قد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المهنية وأسهم فعدلاً النهائية من الجريمة المهنية وأسهم فعدلاً تنفيذها، وإذ كان مفاد ما أورده الحكم في بيان صورة الواقعة وأثبته في حق الطاعن عن أنه قد يتلاك إرادا على جلب الجراهر المخدرة وأن كلاً منهما قد أسهم - تحقيقاً فيذا الفرض المشرك جدورة حدور في تنفيذ هذه الجريمة على غو ما بينه الحكم فإنه إذ ذان الطاعن بوصفه في اعاراً أصلياً في المشرك حبدور في تنفيذ هذه الجريمة على غو ما بينه الحكم فإنه إذ ذان الطاعن بوصفه في اعاراً ما المند.

١٢) من القرر أن تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحست إشراف محكمة الموضوع، فمتى الرقاق عليه الموضوع لا بالقانون. الرقاق عليه الله المعقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. ١٣) لما كان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسابه بحيث ينفي بعضها ما يثبته المعض الآخم فلا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة و كان ما أثبته الحكم من أن تقيش الطاعن الأول لم يسفر عن ضبط أية نقود، لا يتعارض مع ما نقله الحكم عنه من أن الطاعن قد عرض عليه عشرين ألف دو لار مقابل عدم عليه عن المحدد، خاصة ألم يرد بالحكم أن الطاعن قد عرض عليه عشرين ألف دو لار مقابل عدم غلبه عن المحدد، خاصة أن المحادث على غير صند .

16. لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطمن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان لـه مصلحة في الدو على الدفع الذي أبيداء الطاعن ما يثيره من قالة فساد الحكم في الرد على الدفع الذي أبيداء الطاعن الأول ببطلان تحقيق النيابة العامة معه، فضادً عن أنه قد مبق الرد على همذا الوجه بصدد أسباب الطمن المقدم من ذلك الطاعن.

ه 1) من القرر أن شحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باقوال المهم في حق نفسه وعلى غيره من
 المهمين مني إطعانت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ولو لم تكن معززة بدليل آخر .

١٦) من القرر أن المحكمة لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها .

1V) من القرر أن الحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أوجه أعلها بما إقتعت به منها بالمستوية والمستوية المنها المستوية المنها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وأن لها أن تمول على أقوال الشاهد لهى أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأت إليها .

1٨) لما كان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكسة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً صائفاً بما لا تناقض فيه، كما هو الحال في المدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن، بفرض صحته، يتمخض جدلاً موضوعاً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة الشقض .

١٩) من القرر أن القصد الجنائي في جريمة إحواز المخدر أو حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجمائي بأن ما يحرزه أو يجوزه هو من الجواهر المخدرة، ولا حرج على القاضى في إستظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو يراه، وأن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي ياقتماع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه، فقد جعل القانون من ملطته بأن ياخذ بساى دليل يرتاح إليه من أى مصدر شاء ما دام مطروحاً على بساط البحث في الجلسة، ولا يصح مصادرته في شئ من ذلك إلا إذا قده القانون بدليل معن يصر، عليه .

• ٧) لما كان البين من صياق الحكم المطعون فيه أنه نقل عن الطاعن الأول وبعض المتهمين الآخرين أن الورطاقم القارب الذي نقل منه المحدر إلى السفينة كانوا مسلحين، فإن ما أورده الحكم – في موضع آخره منه – أن متؤلاء كانوا "مطفين" لا يقدح في سلامته إذ هو مجرد خطأ مادى وزلة قلم لا تحقى.
١٧) لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطمن أمام محكمة النقس الصادر الماد كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطمن أمام محكمة النقسف المصادر مقا على المنافز وقم ١٩٥٧، غنول هذه المحكمة أن تنقض الحكم المسلحة المتهم من تلقاء انفسها إذا تبيئا عام في ان المنافزة وتهريبها المثان دين بهما – قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يعمين معه – وفق صحيح الجواهر المغابرة وتهريبها المثان دين بهما – قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يعمين معه – وفق صحيح بالمقوبة المؤرة لجرية المهرب بالمقوبة المؤرة لجرية التهرب المقوبة المقوبات القررة لجرية التهرب المحموم عليهما بالإضافة إلى العقوبة الإصلية، وكان الحكم المطمون فيه قد عمائف هما النظر وأوقع على الحكوم عليهما بالإضافة إلى العقوبة الأصلية عن تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه يالهاء ما قضى به من عقوبة تكميلية الحموشي، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق المقانون في تطفيه إلهاء ما قضى به من عقوبة تكميلية المحوشوع القروع على المحوشوع القروعى : منطقة محكمة المنقض في تقديرة المحوشوع القروعى : منطقة محكمة المنقض في تقديرة المحوشوع القروعى : منطقة محكمة المنقض في تقدير المحوشوع القروعى : منطقة محكمة المنقض في تقدير المحوشوع القروعى : منطقة محكمة المنقض في تقدير المحوشوع القروع عن منطقة محكمة المنقض في تقدير المحوشوع القروع عن منطقة محكمة المنقض في تقدير المحوشوع القروع عن منطقة محكمة المنقض أنه المحوشوع القروع عن منطقة محكمة المنقض في تقدير المحقوبة :

المراجع المراج

الطّعن رقم ١٠٥٥ المسئة ٢٠ مكتب فتى ٧ صفحة رقم ١٢٠٣ يتويخ ١٩٥٦/١١/٢٧ يمول القانون غكمة النقض أن تعلق النصوص التي تدخل الواقعة في متاوفا، وما دام هذا التطبيق يقتضى حتماً أن تقدر محكمة النقض العقوبة اللازمة، فإن ذلك يستنبع أن يكون لها عندئد حتى الأصد بالمادة ١٧ من قانون المقوبات .

الموضوع الفرعى: سلطة محكمة التقض في توقيع العقوية:

الطعن رقم ۱۳۵۲ نمستة ۲۹ مكتب فني ۸ صفحة رقم ۲۸ يتاريخ ۱۹۵۷/۱/۱٤

متى كانت الواقعة بالنسبة للمتهم كما اثبتها الحكم الذى دانه بإعتباره فاعلاً اصلياً تجعل الفعل المسند إليسه الشؤاكاً في جريمة الشروع في القعل المقولة بجناية السرقة بحمل صلاح ولا تجعل منه فساعلاً اصليها وكمانت العقوبة المقضى بها مقررة قانوناً لجريمة الإشواك في القتل المقون بجناية أخرى فإنه يتعين القضاء بإعجبار صا وقع من المتهم إشواكاً في جويمة الشروع في القتل مع رفسض الطمن طبقاً لنص المادة ٤٣٣ من قانون الإجواءات .

* الموضوع القرعى: صلطة محكمة النقض في قبول دليل العذر:

الطعن رقم ١١٨٥ ٢١ منت فني ٣٦ صفحة رقم ١١٨٤ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٣ و لنن أرفق الطاعن بأسباب الطعن الرقيم ٢٢٣٤ لسنة ٥١ ق القدم منه والمنظور بجلسة اليوم، شهادة مرضية مؤرخة في ١٩٧٩/٣/٢٣ ورد بها أن الطاعن يعاني من إلتهاب كلوي أيسر ونصح بالواحة لمدة ثلاثة أسابيم، إلا أن هذه المحكمة لا تطمئن إلى صحة عذر الطاعن المستد إلى تلك الشهادة لأنها لا تفيد أنه إستجاب للنصيحة ولزم فراشه طوال المدة البينة فيها .

الموضوع الفرعي: سلطة محكمة النقض في نظر الدعوى:

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٣٣٤ يتاريخ ٢٩٥٧/٤/٢٩

الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن محكمة النقيض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها.

الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٣٩٣ يتاريخ ١٩٦٤/٥/١٨ عُكمة النقض طِقاً للمادة ٣٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا

صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى. وإذ كان القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ ياصدار قانون الجمارك الذي حل محل القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٥ – هو الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبــات فإنــه يتعـين تطبيـق هــذا

الطعن رقم ٢٧٦ أمنة ٥٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٧٥/٤/١٣

لما كان الحكم المطعون فيه وإن أخطأ في تطبيق القانون حين لم يصادر جهاز التليفزيون الذي كانت بدامحلمه المادة المخدرة إلا أن الأصل هو التقيد بأسباب الطعن ولا يجوز محكمة النقض الخروج على هذه الأسباب والتصدي لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون طبقاً للمادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أن يكون ذلك لصلحة المهم الأمر المنضى في هذه الدعوي.

الطعن رقع ٥٥٥ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ٤/٥/٥/٤

هدف الشارع من تطبيق نظام الأوامر الجنائية التي عينهما إلى تبسيط إجراءات القصل في تلمك الجرائم وسرعة البت فيها، وهو وإن كان قد رخص في المادة ٣٢٧ من قسانون الإجراءات الجنائية للنيابـة العامـة ولباقي الخصوم أن يعلنوا عدم قبولهم للأمر الجنائي الصادر من القاضي ... بتقرير فسي قلم كتباب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بالنسبة إلى النيابة ومن تاريخ إعلانه بالنسبة إلى باقي الخصوم، ورتب على ذلك التقوير سقوط الأمر وإعتباره كأن لم يكن، فإذا لم يحصل إعتراض علمي الأمر بالصورة المتقدمة أصبح نهائياً واجب التنفيذ، إلا أنه نص في المادة ٣٢٨ علمي أنه إذا حضر الحصم المذي لم يقبل الأمو الجنائي في الجلسة المحددة تنظر الدعوى في مواجهته طبقاً للإجراءات العادية وإذا لم يحضر تعود للأمر قوته ويصبح نهائياً واجب التنفيذ، فدل بذلك على أن الإعتراض على الأمر الجنائي لا يعد من قبيل المعارضة في الأحكام الغيابية، بل هو لا يعدو أن يكون إعلاناً من المعرّض بعدم قبول إنهاء الدعـوي بتلـك الإجـواءات يرتب على مجود التقوير به مقوط الأمر بقوة القانون وإعتباره كأن لم يكن، غير أن نهائية هذا الأمو القانوني ترتبط بحضور المعترض بالجلسة انحددة لنظر إعتراضه فيإن تخلف عنها عبد إعتراضه غير جمدي وإستعاد الأمر قوته وأصبح نهائياً واجب التنفيذ تما مؤداه عدم جواز المعارضة فيـه أو إستثنافه رجوعـاً إلى الأصل في شأنه – لما كان ذلك – وكانت المطعون ضدها لم تعوض على الأمر الجنائي الصادر من القاضي بتغريمها بالصورة التي رسمها القانون فأصبح نهائياً واجب التنفيذ، فإن الحكم المطمون فيه إذ قضي بقيبول إستتناف هذا الأمر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعده جواز إستثناف المطعون ضدها الأمر الجنالي المستأنف.

الطعن رقم ۱۲۹۲ لسنة ٥٠ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٨

الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٥٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١١

لما كان قد سبق لحذه المحكمة أن قضبت بجلسة ٧٦ من ديسسمبر سنة ٩٧٤ بعدم فبول الطعن شكلاً إستاداً إلى أن الأستاذ اشمامي الذي قرر بالطعن بالنقض نيابة عن الطاعن لم يقدم سند وكالتب الـذي يخولد ذلك وقرر بالطعن بمقتضاه. وإذ تبين بعدئد أن هذا التوكيل كان مرفقاً بالمفردات وظل بهما، دون أن يعرض على هذه المحكمة ضمن مرفقات ملف الطعن فإنه يتعين الرجوع في ذلك الحكم ونظر الطعن من حدد

الطعن رقم ٩٨٧ نسنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١١٣ يتاريخ ٩٧٨/١/٢٩

إنه وإن كانت النابة العامة قد عرضت القضية المثالة على هذه الحكمة – عملاً بعص المادة ٤١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام عكمة القض الصادر بالقانون رقم ٥٧ اسنة ١٩٥٩ – مشقوعة بمذكرة برأيها إلتهت في مضمونها إلى طلب إقرار الحكم فيما قضي به حضورياً من إعدام الطاعن، دون إليات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعي فيها عرض القضية في معاد الأربيين يوماً المبين بالمادة ٤٣ من ذلك القانون، إلا أنه لما كان تجاوز هذا المعاد – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – لا يترتب عليه عدم قبول عرض النبابة، بل أن محكمة القض تصمل بالمدعوى بمجرد عرضها عليها لطمل فيها وتسمين – من تعوب، يستوى في ذلك أن يكون عرض النبابة في المعاد المحدد أو بعد فواته، فإنه يتعين قبول عرض النبابة العامة للقضية .

الطعن رقم ۲۳۱۸ نستة ٥٠ مكتب قتى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٧ يتاريخ ٢٩٨١/٣/٩

من المقرر أن وفاة أحد طرفي الحصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا تملح على ما تقضي به المادة 141 من قانون المرافعات – من الحكم فيهما على موجب الأقوال والطلبات المختاصة وتعتبر الدعوى مهيأة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في الميعاد القانوني – كما هو الحال في المطمن الماثل – ومن ثم يتعين الفصل في هذا الطعن. دون أن يكون هناك محل لإصلان ورثة الطاعن .

الطعن رقم ۲۳۸۸ اسنة ٥٠ مكتب أني ٣٢ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٧

لما كان العيب الذى شاب الحكم فى هذا الخصوص قد اقتصر على نحالفة القانون فإنه عمارً بالمادة ، £ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٩٩ ٦ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام عكمة القنض تقنض المُكمة نفيناً جزئاً ، تصححه بعدم اختصاص الحكمة الجانية بنظ الدعرى المدنية بالتعريض فيل الطاعن الثالث.

الطعن رقم ٢٤١٨ لمنية ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ٥١/٥/١٩٨١

لما كانت انحكمة قد إقتصرت على بحث الدفع وقضت ببطلان التفنيـش على خـلاف القـانون فتكـون قـد حجبت نفسها عن نظر الدعوى ويتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ٣٣٩ يتاريخ ٨/٤//٤٨

لما كانت العقوبة المقررة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات التى تحكم واقعة الدعوى هى الحبس وجوباً ويجوباً ويجوباً ويجوباً على المقطى ويجوز أن يزاد عليها غرامة لا تتجاوز مائة جنيه. ولما كان الحكم المطون فيه قد عمل عقوبة الحبس المقطى بها في الحكم القانون، ولما كان المطمون ضده بها في الحكم المتأخف الإبتدائي بما لا مجوز معه أن يضار بطعنه، فإنه يتعين نقض الحكم المطمون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستانف. ونظراً لأن محكمة الموضوع قد أوردت في أسباب حكمها أنها رأت لمطوف التي إرتكب فيها الجريمة ما يمث على الإعتقاد بأن المطمون ضده لن يعود إلى محالقة القانون فإن لمطرف الحكمة تأمر بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات عملاً بالمادين هـ ١٥ من قانون العقوبات.

الطعن زقم ٢٦٧٥ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ٢٩٨١/٤/١٦

إذ كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الحطأ فى تطبيق القانون على – الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم المطمون فيه فإنه يتعين – حسيما أوجهته الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقمض – أن تحكم محكمة النقيض فى الطعن بصحيح الحطأ وتحكم بمقتضى القانون .

الطعن رقم ۱۰۸۷ لمننة ۵۲ مكتب فني ۳۳ صفحة رقم ۵۳۱ بتاريخ ۱۹۸۲/٤/۲٥

المادة ١١٨ مكرر "ا" من قانون المقوبات - قد أجازت - للمحكمة في الجرائم المنصوص عليها في الباب الثاني منه ووفق ما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها - أن كان المسال موضوع الجريمة أو الفسرر الناجم عنها لا تتجاوز قيمته همسمائة جنيه - أن تقضى فيها بدلاً من المقوبات المفررة بعقوبه الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة السابقة - ومفاد هما المنحى أنه وضع شرطاً يتعين توافره حتى يمكن أن تستعمل المحكمة حقها في تطبيقه - وهو ألا تزيد قيمة المال المختلس أو الفسرر الناجم عن الجريمة على همسمائة جنيه لم كان ذلك، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المبلغ المختلس بلغ ١٤٨٤ مكرراً "ا" من قانون على المطعون فيه إذ إنتهى في قضائه إلى توقيع عقوبة الحبس على المطعون ضده عن جريمة الإختلاس السي دانه بها وفقاً لأحكام المادة ١٩٨٨ مكرراً "ا" من قانون العقوبات فإنه يكون قد خانف القانون، وإذ كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطا في تطبية.

الطعن رقم ٣٤٩٥ لمنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٨

٩) من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه مباشرة إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى اثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود، بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الدى إطمانت إليه انحكمة فإنه يعتبر دفاعاً موضوعاً لا تلتزم المحكمة بإجابته، وكان الثابت من أسباب الطعن أن طلب ضم السلة لإجراء تجربة عليها – المبدى بجلسة المحاكمة – إنما أريد به إختبار مدى إمكان دخول كمية المخدر المضبوطه فيها ومدى إمكان تحملها لثقافها، ومن ثم فهو لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجرعة أو إستحالة حصول الواقعة وإنما المفدل منه عجرد التشكيك فيها وإثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى إطمانت إليها المحكمة فلا عليها إن هى أعرضت عند والفعت عن إجابته، ويكون ما يثيره الطاعان فى هذا الحصوص فى غير محله.

٧) من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضى أن يكون لكمل متهم من الدفحاع ما يلمؤم عنه صدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معاً، أما إذا إلتوم كل منهما جانب الإنكار ولم يتبادلا الإتهام – كما هو الحال في الدعوى المطروحة – فملا محل للقول بقيام التعارض، ومن ثم يضعى هذا الوجه من النمي غير مديد.

٣) من المقرر أن تقدير جلية التحريات وكلايتها لإصدار إذن الشيش هو من المسائل الموضوعية الني يوكل الأمو فيها إلى سلطة التحقيق تحت إضراف محكمة الموضوع فياذا كانت المحكمة قد إقتصت بجدية الإستدلالات التي بني عليها إذن الطنيش وكفايتها لتسويغ إصداره واقرت النيابة على تصوفها في هذا الشأن - كما هو الحال في الدعوى - فلا معقب عليها فيما إرئاته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، لما كان الشأن - كما هو الحال في الدعوى - فلا معقب عليها فيما إرئاته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، لما كان ذلك، وكان عدم إبراد محل إقامة الطاعن الأول محداً في معضر الإستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد لا يكون صديناً.

٤) لا كان ما أثاره الدفاع بجلسة المحاكمة من أن الضابط الذي قام بطنيش الطاعن الشاني هو المأذون له بالتغيش بينما قام ضابط أكبر منه رتبة بدخول المتزل لتفيذ الإذن، وما رتبه على ذلك من الدفع ببطلان التغيش إنما هو دفاع قانوني ظاهر البطلان لا تلتزم المحكمة بالرد عليه، لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه إذا كانت عبارة الإذن غير قاصرة على إنداب الضيابط المأذون له بالطبيش وحده وإنما جاءت

شاملة لمن يعاونه من رجال الضبط القضائي – علمي النحو الموارد بأسباب الطعن – فإنه لا محمل لقصمر هؤلاء الأعوان على المرؤسين وحدهمي.

 هى متى كان تنفيذ إذن التفتيش موكولاً إلى القاتمين به يجرونه بالقدر اللازم لتحقيق القرض المقصود منه،
 فإله لا يعيب الإجراءات أن يكون تنفيذ الإذن قد بدأ بدخول ضابط منتكر أعلى رتبة من الصادر له الإذن منزل الطاعن، ويضحى تعييب الحكم في هذا العبدد على غير أساس.

٣) لما كان جدل الطاعين والتشكيك في إنقطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة القدمة للنيابة والتي الجور عليها التحويل بدعوى إختلاف ما رصدته النيابة من أوزان فا عند التحويل مع ما ثبت في تقويس الدليل من أوزان إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الواقعة ولى عملية التحليل المنافقة المنافقة التحليل المنافقة المنافقة التحليل المنافقة المنافقة المنافقة التحليل المنافقة المنافقة التحليل المنافقة المنافق

٧/ لما كان مناط المسئولية في حالتي إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت إتصال الجاني بالمخدر إتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإراده إما بحيبازة مادية أو بوضيع البيد عليه.
على سبيل الملك والإختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية.

٨) من المقرر أن حيازة وإحراز المحمر بقصد الإنجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الإنجار في قوله: " وحيث أنه عن أنه عين قصد الإنجار في حق المنهجين - الطاعين - فالثابت من الأوراق أنه متوافحر في حقهما ذلك أن الضابط عندما دخل إلى مسكن المنهمة الأول - الطاعن الأول - والتقي به قد ألهمه أنه حضر لشراء كمية للمخدرات التي يعرضها للبيع وفي تلك اللحظة حضر المنهم الثاني - الطاعن الثاني - الذي حضر الحليث حول أسعار المؤاد المخدرة وأن المنهمين إنصرفا سوياً وعادا ومعهما كمية المخدرات المضرطلة فضلاً عن أن الحكمية المضوطة كبيرة نسبياً إذ يقدر وزن الحشيش عشرة كيلو جوامات ومائة وسنة جرامات وأن هضلاً عن أن المكمية المضوطة كبيرة نسبياً إذ يقدر وزن الحشيش عشرة كيلو جوامات ومائة وسنة جرامات وأن بعضر عندره بقديد الإخبار " وكانت المحكمة قد إقتمت - في حدود سلطنها في تقدير الدعوى والدي لا تخرج عن بقصد الإقتماء العقلى والمنطقي من على عير أساس.

 ٩) من المقرر أن قعود المنهم عن إبداء دفاعه الوضوعي أمام محكمة الموضوع بحـول بينــه وبـين إبدائــه أمــام عحكمة الفقض نظراً لما يحتاجه من تحقيق بمثر ج عن وظيفتها. ١٠) من المقرر أن محكمة الفقض ليس من شأتها بحث الوقاتع ولا يقبل أمامها طلب جديد أو دفع جديد لم يسبق عرضه على اغكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، لأن الفصل في مشل هذا الطلب أو اللفع يستدعى تحقيقاً وبحثاً في الوقاتع وهو ما يخرج بعليمته عن سلطة محكمة النقض، فإذا كان ما جاء في الحكم من الوقاتع دالاً بذاته على وقوع البطلان جازت إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولمو لم يدفع به أمام محكمة المرضوع ولما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن دفاع الطاعن الثاني لم يحمسك ببطلان المنافئة على الأساس الذي يعجدت عنه في وجه علمته كما لم يشر شيئاً بشأن الدفع ببطلان إذن النبابة العامة بالتغيين لصدوره عن جريقة مستقبله وكانت مدونات الحكم قد خلت تما يرضح لقيام البطلان المدعى به المتعلى منه إثاره ذلك لأول موة أمام محكمة النقش.

١١ كما كان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الإصل رداً صويحاً من انحكمة، بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثيوت التي أوردها. ومن ثم فإن نعى الطاعن الثانى على الحكم بالقصور فى هذا الحصوص لا يكون له محل.

٧ ١) لما كان القصد الجنائي في جريمة إحراز جوهر مخدر يتحقق بعلم الخسرز بأن ما يحرزه هـو من المـواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن هـذا الركمن إذا كان مـا أوردتـه فـي حكمهـا كاف.اً فـر الدلالة عـل. علـم المتهم بأن ما يحـره عند.

٩٣) من القرر أن القانون لم يرسم شكارً خاصاً يصوغ ليه الحكم بيان الواقعة المستوجة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها. فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافياً لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها اغكمة وتتوافر به جمع الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن الثاني بها كان ذلك محققاً خكم القانون، ويكون ما ينعاه هذا الطاعن على الحكم من القصور في غير محله.

المطعن رقم ٧٥ ٣٥ السلة ٤٥ مكتب فتى ٣٥ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٨٠ صحة علر الطاعن الماستند إلى صحة علر الطاعن المستند إلى الشهادة الطبية المرفقة بتقرير الطمن والمؤرخة في ٢ يناير صنة ١٩٨٧ والتي ورد بها أن الطاعن المستند إلى الشهادة الطبية المرفقة بتقرير الطمن والمؤرخة في ٢ يناير صنة ١٩٨٧ والتي ورد بها أن الطاعن على يعاني من مفص كلوى وإليهاب حاد بحوض الكلى البسرى .. ونصح بالراحة الناصة في الفراش لمدة المبوع ". إذ أنها لا تفيد أن الطاعن قد إلزم فراش المرض في خلال المدة المشار إليها بها والتي يقع بوم جلسة نظر المنارضة في خلافا، فضلاً عن أن المبن من الإطلاع على محاصر جلسات محاكمته أمام محكمتها المدرجين – أنه لم يحل في الى منها، كما يتم عن عدم جدية العفر الذي يتساند إليه.

الطعن رقم ٢١٩٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٧ يتاريخ ١٩٣٢/١١/٢٨

لا يكنى سبق الطعن فى قضية أمام محكمة النقض والإبرام لكى تصبح هذه انحكمة مختصة بالقصل فى موضوع هذه الفاقضية إذا حصل الطعن أمامها مرة ثانية فى القعبة عنها وقبل هذا الطعس، بال بجب فوق ذلك أن يتعقق شرطان أساسيان: أولهما أن تكون محكمة النقض قد حكمت فى المرة الأولى بنقض الحكم المطعون فيه كما حكمت بذلك فى المرة الثانية، واثنيهما أن يكون كلا الحكمين اللذين نقضتهما المحكمة قد فصل فى موضوع المدعوى. وإذن إلى محكمة النقض مهما قدمت ضاطعون عن أحكام صدرت فى دعوى فوعية قدمت أثناء نظر دعوى أصلية، ومهما حكمت بعدم جوازها، فإن الطعون التى من هلا القيل، مهما تعددت، لا يمكن إعتبارها أساساً لإختصاصها بنظر أصل الموضوع والتزامها بالفصل فيه إذا صدر الحكم فى هذا الموضوع والتزامها بالفصل فيه إذا المبدر وقبل هذا الموضوع والتزامها بالقصل فيه إذا المبدر وقبل هذا الموضوع والتزامها بالقصال فيه إذا المبدر وقبل هذا الموضوع والتزامها بالقصال فيه إذا المبدر وقبل هذا الموضوع والتزام على صدر فى الموضوع فإذا لا يكفى لإنجاب هذا الإختصاص والإلتزام.

الطعن رقم ٥٩ ، المسئة ٣ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ، ١٩٣/١١/١٠ المستاج الواقعة المعاقب عليها من الأداة القدمة أصر موضوعي تملكه محكمة الموضوع ولا رقابة محكمة النقض عليها في ذلك، ما دامت الأداة القدمة تنج عقلاً ما رأته المحكمة. فإذا كان الثابت من الوقائع بشهادة الشهود الذين شهدوا، نقلاً عن رؤية المجنى عليه، أن المتهم إستدرج الجمي عليه من منزله إلى داره، ثم دعاء إلى المشاء معه، وأن الجمي عليه بعد نصف ساعة من تناول الطعام مع المتهم ظهرت عليه أعراض السمم فيذا ينتياً، وإذا ظهر من الصفة الشريجة للمجنى عليه أن سبب الوفاة هو النسمم الحاد بالزرنيخ، وكان الثابت أبيماً أنه عثر على زرنيخ بجبوب جلباب المتهم بكمية أكبر نسبياً ما قد يوجد بالملابس نتيجة المعارث الفارض بأترية زرنيخية، ثم إستنجت الحكمة من ذلك أن المتهم هو الذى دمن السم للمجنى عليه، كان إستناجها مقبولاً عقالاً ولا محل للإحواض بأنه لم يشهد أحد بأن المتهم دمن المادة السامة للمجنى عليه .

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ٢١/١/١٩٣٠

تعين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة عيانة الأمانة هو من الأمور الداخلة في إختصاص قماضي الموجوع ولا رقابة عليه في ذلك محكمة القض ما دام أنه يبنى عقبلته في هذا التعين على الواقع الفعلي الذي يثبت لليه بالبينة أو يستنتجه من قرائن الدعوى وظروفها.

أما إذا بناها على إعتبارات قانونية أو نظوية بحتة ليس بينها وبين الواقع فعلاً أى إتصال فإننه يمرض عملــه لمراقبة محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٣٠/١١/١٣

عدم إجابة المتهم لما يطلبه من سماع شهود ليس تما يطمن على حكمها. لأن المحكمة الإستناقية عمرة قانونـــاً في الإجابة وعدمها، ولا يسمع لليها إلا من تأمر هي بسماعه متى رأت أن تنوير الدعوى يستدعي ذلك.

الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ مكتب فتي ٢٠ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ٢٧/١/٢٧

متى كان الحكم قد قضى بماقية الطاعن بالحيس مع الشعل لمدة شهر وبعراسة عشرة جنيهات عن المنهم المستدة إليه عملاً بالدة ٣٣ من قانون المقوبات الإرتباط القائم بينها وأوقع عليه هذه العقوبة بإعبارها عقوبة الجويمة الأشد وهي جويمة إتلاف المزروعات موضوع التهمية الثانية، وكانت العقوبة التي فرضها الشارع لهذه الجريمة بقتضى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات قاصرة على الجيس دون الفراسة الحكوم بها الشارع الحمل المغربة فه إذ قضى بتوقيع عقوبة الفرامة المقررة الجريمة الإعتداء على حق الغير ومنعه من الوالة العمل بالقوة — وهي الجريمة الأخف — بعد إذ قضى بتوقيع العقوبية المقررة الجريمة الإتلاف وهي عقوبة المؤلفة على حق الغوبة الإتلاف وهي عقوبة المؤلفة المقانون ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغيرامة المقتضى بها وذلك عمل من القانون لاه لسنة عقوبة الغيرامة المقانون والمؤلفة والمناسة إلى الشانون لاه لسنة الأم عكمة النقيض بالمناسة إلى الطاعن وإلى الحكوم عليه الأم والمنافة القانون ولو أبر هذا الوجه في أسباب الطمن وذلك بالنسبة إلى الطاعن وإلى الحكوم عليه الأم والمنافة المقانون والو أبر هذا الوجه في أسباب الطمن وذلك بالنسبة إلى الطاعن وإلى الحكوم عليه الإعرامة المنافة القانون ولو أبر هذا الوجه في أسباب الطمن وذلك بالنسبة إلى الطاعن وإلى الحكوم عليه الإعرامة المعائمة القانون ولو أبر هذا الطعن بالنقيض نظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العائلة.

الطعن رقم ٣٩٧٦ نسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٢٥٥ يتزيخ ٢١/٣/١٧

۱) لما كان ما أنبت في ديباجة الحكم بشأن مماع الدعوى بالجلسة التي أجل إليها إصداره ونطق بمه فيهما
لا يبطله لأله لا يعدو أن يكون عطأ مادياً لما لا يؤثر في مسلامة الحكم وإذن الحطأ في ديباجة الحكم لا
يعيبه إذ هو عارج عن مواضع إصداداله.

لا من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في هذا المتصوص وكان النابت من عماض الجلسات أنها
 إستوفت هذا البيان فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له عل.

٣ لما كان قضاء هذه المحكمة إستقر على أنه متى كانت المحكمة قمد إطمانت إلى أن العينة المصبوطة همى التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها وإطمأنت كللك إلى التتيجة التي إنهي إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تفريب عليها إن هي قضيت في الدعوى بناء عليى ذلك ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافهاً وسائفاً في الرد علي ما ينعاه الطاعون في هذا الحصوص.

٤) لذ كان الحكم قد أشار فيما تقدم – إلى إستعانة المحكمة بأهل الحبرة بمصلحة الطب الشرعى وأورده مضمون تقرير الحبير ومؤداه وأبرز ما جاء به من تعليل لإختلاف الوزن فإن في ذلك ما يفيد أن المحكمة قد أحاطت بالحكم الشمهيدى الصادر بجلسة ٩٨٤/٢/٢٣ وكافياً للإشارة إليه ويكون النحى على الحكم في هذا الصدد غير سديد.

ه) غكمة الموضوع أن تستمد إقتناعها على ثبوت الجرعة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليسل لــه ماخله الصحيح من الأوراق.

٢) لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقواضم مهما وجه إليها من مطاهن وحام حوافا من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، وهي متى أخلت بشبهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعلام.

١/ ١٤ كان تناقش الشهود في بعض تفاصيلها لا يعب الحكم أو يقدح في سالامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من الموالهم إستخلاصاً سائعاً لا تناقش فيسه وما دام لم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته - كما هو اخال في الدعوى الطروحة.

٨) لما كان تأخير الشاهد في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع الحكمة من الأخذ بأقواله ما دامت قمد أفصحت
 عن إطمئناتها إلى شهادته وكانت على يبنة بالظروف الني أحاطت بها.

) من القرر أن الدفع بتلفيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب فحي الأصل رداً صريحاً من
 الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة النبوت التي أوردها.

١٠ لما كان ما يثيره الطاعدون من تناقض الشهود أو تراخيهم في الإبلاغ أو تلفيق الإتهام ينحل إلى جدل
 موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى كما لا يجبوز إثارته أمام محكمة النقض.

(١) لا يعب الحكم ان يحيل في ليراد أقوال الشهود ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها وكان لا يقدح في سلامة الحكم - على فرض صحة ما يديره الطاعنون - عدم إلفاق أقوال شهود الإلبات في بعض تفاصيلها ما دام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لا تساقض فيه ولم يورد تلك الفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته، ولما كان الثابت أن الحكم أحال في أقوال الشهود من الثاني إلى الحامل على أقوال الشاهد الأول وهي التي تتعلق بما أصفر عنه تفتيش المركب والعفور على المخدر داخل خزان الوقود - وهو ما لا يجارى فيه الطاعنون - كما أحال في أقوال الشاهدين السابع المخدر داخل خزان الوقود - وهو ما لا يجارى فيه الطاعنون - كما أحال في أقوال الشاهدين السابع والثامن على أقوال الشاهدين السابع والثامن على أقوال الشاهد السادس والتي تتحصر في إنقاله بصحبتهما إلى مكان الواقعة بعد إبلاغه عنها فإن الحكم يكون يريناً من قالة القصور في التسبيب.

١٢ لا كان يبن من الإطلاع على القردات الضمومة أن ما حصله الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أو المخترف به أن الطاعنين من الإطلاع على القربه الحكم التجارة المخترف من أقوال تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها من معنى الإقرار بحيازة المختر نما يجعل الحكم سليماً فيما إنهى إليه ومبنياً على فهم صحيح للواقعة إذ الحكمة ليست ملزمة في أعداها بأقوال المنهم أن تلزم نصها وظاهرها بل فما أن تأخذ منها ما لراه مطابقاً للحقيقة، ومن ثم فلا تثريب على الحكم أن هو إستمد من تلك الأقوال – وإن نعنها بأنها إحواف ما يدعم الأدلة الأحرى التي أقام عليها قضاءه بإدانة الطاعين وبذلك ينحسر عن الحكم قالة الخطأ في الإساد.

11 الم الا كان الأصل أن الحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على القعل المسند إلى النهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً يطبيعته وليس من شأنه أن يمنع الحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني الذي تراه صليحاً. وكانت الحكمة قد إعتبرت ما ورد على لسان الشهود والمتهيمة أيضاً من أن الأخيرين وقد عثوا على المخدل المصبوط أثناء الصيد في المياه الإقليمية لا يوفر في عن الطاعتين جريمة الجلب وإنتهت إلى أن التكييف الصحيح للواقعة قبلهم هو حيازة جوهر المخدر بقصد الإنجار فلا يكون هناك وجه لدعوى الإخلال بحق الدفاع أو التناقص ذلك أن المراد بجلب المخدر هو إستراده بالمات أو بالراسطة ملحوظاً في ذلك طرحة وتداوله بين الناس مني تجاوز بفعله الحط الحمركي ومن حق محكمة الموضوع أن تنزل على الواقعة التي صحت لديها الوصف القانوني المذى تراه صليماً نزولاً من الوصف المين بأمر الإحالة وهو الجلب إلى وصف أخف هو الحيازة بقصد الإتجاز ولا يتضمن هذا التعديل إساعة إلى والمات الدى والمناق المساح بديده تختلف عن الهاقة الذي وتخذها أمر الإحالة أساساً للوصف الذي إدائعة.

٤١) من القرر أن إحراز المخدر بقصد الإتجار واقعة مادية يستقل قباضى الموضوع بالقصل فيهما ما دام إستخلاصه سائلاً تؤدى إليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الأحوال فيها فيان ما مساقه الحكم فيما تقمم تدليلاً على توافر أركان جريمة حيازة المخدر بقصد الإتجار فيه ما يكفى للرد على دفاع الطساعين فى هذا الحصوص.

(٥) لما كان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٧٧ فسنة ١٩٣٥ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعماها والإتجاز فيها - غير مقصور على صورة إستيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها إلى انجال الخاضع لإختصاصها الأقليمي كما هو محدود دولياً فحسب، بل إنه يمتد ليشمل كذلك كافة الصور التي يتحقق بها نقل المخدر - ولو في داخل نطاق ذلك انجال -- على خلاف أحكام الجلب المصوص عليها في المواد من ٣ إلى ٣ التي رصد لها المشروح القصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها

جلب الجواهر المتخدرة وتصديرها فإشرط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص والجهات التي يبتها بيان حصر وبالطريقة التي رسها على سبيل الإلزام والوجوب لا يمنح على متبل الإلزام والوجوب فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن صحب كتابي تعطيه الجهية الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو من يحل عله في عمله وإيجابه على مصلحه الجمارك تسلم هذا النظر فوق الأذن من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة، وتحديده كيفية الجلب بالتفصيل يؤكد هذا النظر فوق ودلا المني اللهوى للقط " جلب " أي ساقة من موضع إلى آخر - إن المشرع لو كان يعنى الإستيراد بخاصة لما عبو على غوار نهجه عن القوانين الخاصة بالإستيراد والتصدير. لما كان ذلك وكان ما أثبته الحكم في حق المطمون ضدهم من أنهم نقلوا الجوهر المنحد اللهون ضدهم من أنهم نقلوا الجوهر المنحد المحد المعامد داخل المياه الأقليمية على مركبهم إلى نقطة التغيير في عاولة للحروج به لبيعه كالياً في حد ذاته لأن ينطق على الخواهر المحدرة على حرافه الأحكام المنظمة لجلبها في القانون فإن الحكم المعلون فيه إذ خالف هذا النظر – على ما ملف بيانه - فإنه يكون قله عائد على المناون.

٢١) لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الحقا في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلياتهما في الحكم فإنه يعين حسب القاعدة الأصلية النصوص عليهما في المددة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة في الحكم فإنه يعين حسب القاعدة الأصلية النصوص عليهما أن تحكم محكمة النقش في الطعن وتصحيح الحام الحكم المطعون في نقشاً جزئها وتصحيحه بمعاقبة المطعون الحكم المطعون في نقشاً جزئها وتصحيحه بمعاقبة المطعون حدهم عن جريمة الجلب النصوص عليها في المادة ٣٣/١ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ المصدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٦ مع مراعاة معنى الرافة الذي أعدات به محكمة الموضوع باستعمال المادة ١٧٠ من قانون العقوبات والنزول بالعقوبة القورة في المادة ٣٣/١ من ذلك القانون إلى الحد المعين في المادة ٢٩٣٠ من ذلك القانون إلى الحد المعين في المادة

الطعن رقم ٧٨٦ لعنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٧٨٤ بتاريخ ١٩٨٧ الم الماد ال

نصوصه، كما أوجب الإقتصار على تصحيح الحطأ متى كانت العقوبة مقررة في القانون للجريمة، في حين إنه قضى في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ بأنه إذا كان الطعن مبياً على الحالة الثانية من المادة ٣٠ – وقوع بطلانه في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم – بنقض الحكم وإعادة اللاعوى إلى الحكمة التي أصدرته، فإن مؤدى ما تقدم أنه كلما وجب تصحيح الحكم حطر نقضه كله أو بعضه، وكلما وجب الإعادة تعين النقض، ومن ثم لزم في الطعن المثل تصحيح الحكم دون نقضه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ سالفة البيان، وذلك بتأييد الحكم السائل .

الطعن رقد ۲۲۸۷ بنسقه ۵۰ مكتب فقي ۳ صفحة رقم ۲۲۸ بناريخ ۲۸۸ مراريخ منفق منفقة العيب الذى شاب الحكم منى من المقرر أن محكمة النقض أن تفصل فى الطمن على ما تراه منفقاً وحقيقة العيب الذى شاب الحكم منى إنسع له وجه الطعن .

* الموضوع القرعى: سلطتها في محو عبارات الطعن المخالفة للنظام العام:

الطعن رقم 2 × 4 لمسنة ٢٦ مكتب لقتى ٧ صفحة رقم ٧٧ و يتاريخ ٢٩/١/٢٦ و 190. متى أورد الطاعن فى أسباب طعنه عبارات جارحة مخالفة للنظام الصام لؤنه يتعين طبقاً للمادة ١٣٧ من قانون المرالهات الأمر بمحوها .

* الموضوع الفرعى: مالا يقبل إثارتة أمام محكمة النقض:

الطعن رقم ٣٦٨ لمسنة ٣٥ مكتب فتي ١٦ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ٥/١٠/٠٠١

إذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تعير جريمة إختلاس تاسة وليست شروعاً كمما ذهب الحكم الملعون فيه، وكانت النيابة العامة لم تطفن في هذا الحكم يطويس النقض، فإن محكمة النقض لا تستطيع إصلاح هذا الخطأ الذى وقع فيه الحكم حي لا يضار الطاعن بطعته .

الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٥ يتاريخ ١٩٦٦/١/٣

الدفع بخلو الإذن برقع الدعوى الجنائية من تاريخ صدوره بما يجوز معه القول بصدوره لاحقًا لرقع الدعموى الجنائية من الدفوع التي يختلط فيها القانون بالواقع بما يستلزم تحقيقـاً موضوعياً وهو ما يخرج عن نطاق إختصاص محكمة النقص ولا يقبل إثارته أمامها لأول مرة .

الطعن رقم 444 أسنة ٤٤ مكتب فقى ٢٥ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٧٤/١١/١١ من المعنى رقم 440 بتاريخ ١٩٧٤/١١/١١ المعنى المحتاية في جرائم التهريب لا يندرج تحت إحدى الحالات النصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١، بل إنه يدخس

ضمن حالات البطلان التي تفتح صبيل الطعن فيه عمادً بالبند " انبيا " من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه، دون أن يعطف عليه وصف محافقة القانون أو الحقا في تطبيقه أو في تأويله المشار إليه في البند" أولاً" من الممادة المذكورة، والدى لا ينصرف إلا إلى محافقة القانون الموضوعي مواء أكمان قانون العقوبات والقوانين المكملة له أو قانون الإجراءات الجانية فيما تضمنه من قواعد موضوعية، ومن ثم فلا يلتفست إلى ما أثاره الطاعن في هذا الشاق بعد فوات المحاد القانوني للطعن، خاصة وأن المشرع قد آثر بما نص عليه في المادة ٣٥ من القانون سالف الذكر تحديد الإصباب التي تمس النظام العام تجزئ للمحكمة أن تستند إليها من تلقاء فقسها في نقض الحكم بدلاً من ترك هذه المسألة لضابط النظام العام وحده فإن ذلك يؤدى إلى الوسم اكثر نما يجب.

الطعن رقم ۷۷ د نسنة ۲۶ مكتب قفي ۲۸ صفحة رقم ۲۰۵ بتاريخ ۲۱/۱/۱۹۷۷ لما كان لا يين من مراجعة عصر الجلسة الإستنافية أن الطاعن أثار شينا في شان بطبلان إعلان المحتمد

. لا كان لا يبين من مراجعه عضر اجلسه الإستثنائية أن الطاعن أثار شيئاً في شنان بطلان إعلانــة للحضـــرو. أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة الفقس .

الطعن رقم ٢٠٣٩ لمنة ٤ مجموعة عدر ٣ع صفحة رقم ٢٠٤ يتاريخ ١٩٣٥/١/١٤ إن مسألة حسن النية أو سوءها مسألة موضوعية تفصل فيها عمكمة الموضوع فصلاً نهائياً. لمبنى قالت هذه الحكمة إن النهمة ثابتة على المنهم، فمعنى ذلك أنها وجحت جانب سوء القصد عنده، وليس شكمة الشقص بعد ذلك حق مواقبتها فيما قررته بهذا الشأن .

الطعن رقم ٣٣٨ لصنة ٢٤ ميموعة عمر ٤١ عصفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩١٩ المتاريخ ١٩١٩ المتاريخ ١٩١٩ المتعدة التخص محكمة النقض إلا بتقويم الموج من جهة القانون ليس إلا. فهي مكلفة بأن تباخله ما البحد قاضي الموجوع فضية مسلمة وأن تبحث فيه. فإن وجدت ما البحد قاضي الموضوع لا عقاب عليه أو أن هذا القانونية القانونية التمامية التي بدونها تفسد المحاكمة أو أنه أحمل إجراء من الإجراءات القانونية الأمامية التي بدونها تفسد المحاكمة أو أنه أحمل بضمانة قانونية من ضمانات الإنهام أو المدل الأمامية أو أنه أهمل ببان ركن من أوكان الجرية أو ظرف مشدد مثلاً مع أنه عاقب على إعبار ثبوت هما المذى أهمله أو غور ذلك نما يخالف تمامي عنائفة للقانون أو مباء قانونياً منفقاً عليه - إن وجدت تحكمة النقيض شيئاً من تلك الأمور وأشاهها التي تأتي عنائفة للقانون فهنائك فقط يكون لها حق التدخل فيما البحدة قاضي الموضوع. أما أن ينظلم المنهم لديها من ضعف أدلة الغبوت أو من عدم إحسان القاضي تقديرها أو من عدم الموضوع. أما أن ينظلم المنهم لديها من ضعف أدلة الغبوت أو من عدم إحسان القاضي تقديرها أو من عدم الدوان هي كمه عن كل صغيرة الدوران مع الدفاع في كل منحي ومسلك من مناحي أقواله ومسالكها والإجابة في حكمه عن كل صغيرة من بناناته وإستناجاته - إلا ما كان طلباً معيناً صريحًا مأموراً قانوناً بإجابته أو رفضه مسبباً – فهلما

النظلم لا مبيل عُكمة القض إلى النظر فيه مهما يكن في ذاته مؤيداً بأمان الأدلة. ذلك بأن محكمة القسط ليست درجة إستنافية تعيد عمل قاضى الموضوع فتنظر في الأدلمة وتقرمها بما تستأهل وترى إن كانت منتجة للإدانة أو غير منتجة. وإنما هي درجة إستنائية محضة ميدان عملها مقصور على ما صلف من الرقابة على عدم مخالفة القانون.

محكمة أمن الدولسة

* الموضوع القرعى : إختصاص محكمة أمن الدولة :

الطعن رقم ٢٣٢١ لمسنة ٣١ مكتب فشى ١٢ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٧ متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة أمن الدولة وفقاً لأحكام القانون رقسم ١٩٦٧ لمسنة ١٩٥٨، وكانت المادة ١٢ من ذلك القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجــوه فى الأحكـام الصادرة من محاكم أمن الدولة – فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانوناً.

الطعن رقم ١٧٠٤ نسنة ٣٩ مكتب فتي ٢١ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ٢١/١/١/١

الطعن رقم ٢٥٢ لمنية ٤٠ مكتب فتي ٢١ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ٢٣/٠/٣

متى كانت حالة الطوارئ قد أعلنت في جمع أنماء الجمهورية إعتباراً من ٥ يونيه سنة ١٩٩٧ بوجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٩٧، وكانت الجريمان الثانية والثالثة اللمان حوكم الطاعن من أجلهما – وهما حيازة سلاح نارى وحيازة ذخيرة بما تستعمل فيه، يغير ترخيص – من الجرائم المتى تقصى بنظرها محاكم أمن الدولة أصلاً بنص الأمر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر من رئيس الجمهورية، كمما يمند إعتصاصها بنظر الجريمة الأولى – وهى القتل عمداً – تبعاً، بموجب هذا الأمر كذلك، لقيام الإرتباط بينهما وبين الجريمين الأولين وإذ كان ذلك، وكان الطاعن قد حوكم وحكم عليه طبقاً للقانون رقم ١٩٦٧ لمنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن باى وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة، لمان المقدم من الحكوم عليه، يكون غير

الطعن رقم ٤٧٩ نسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٠

لما كانت جريمة الرشوة تدخل في عداد الجرائم التي تختص بها محاكم أمن الدولـة، وكـان مـا ورد بديباجـة الحكم من أن مستشار الإحالة أحال الدعوى إلى المحكمة بتاريخ معين هو مجرد خطأ مادى، لأن الثابت مسن الأوراق أن هذا التاريخ هو التاريخ ذاته المدى أحال فيه رئيس نيابة أمن الدولـة الدعوى إلى محكمـة أمـن الدولة العليا، وكان الطاعن قد سلم بأصياب طعه بأن الهيئة التي أصدرت الحكم المطصون فيه هي بذاتها الهيئة المنواط بها نظر قضايا أمن الدولة، فقد إندفعت دعوى الطاعن بأن محكمة الجنايات وليس محكمة أصن الدولة هي التي فصلت في الدعوى وأصبح لا مشاحة في أن الحكمة التي نظرت المدعوى وأصبدت الحكم فيها هي محكمة أمن الدولة العليا بدائرة محكمة إستناف طنطا. ولما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٩٣ لمستاف عليه علم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه في الإحكام المادرة من محاكم أمن الدولة، فإن الطعن المقدم من الحكم عليه يكون غير جائز قانوناً ويتعين الحكم بعدم جوازه .

الطعن رقم ١٩٢٠ استة ٥٤ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٤٢١ يتاريخ ١٩٧٦/٤/١٢

لما كانت المحاكم هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص عملاً بالفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القصائية الصادر بالقسانون رقيم ٤٦ لسبنة ١٩٧٧ - في حين أن محاكم أمن الدولة ليست إلا محاكم إستثانية، وكان قانون حالة الطوارئ الصادر بالقرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ إذ نص في المادة الخامسة منه على أنه " مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تسص عليها القواتين المعمول بها يعاقب كمل من خالف الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الأوامر من المادة السابعة منه على أن " تفصل محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا في الجرالم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه " وفي المادة التاسعة منه على أنه " يجوز لرئيس الجمهورية أو لمن يقوم مقامه أن يحيسل إلى محاكم أمن الدواسة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام " فإنه يكون بذلك قد حص إختصاص هذه الحاكم الإمستثنافية في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤغّة بالقوانين المعمول بها، وكذلك في الجرائم المعاقب عليها بالقيانون العام العي تحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بينما لم يسلب الخساكم صاحبة الولاية العاصة شيئاً البتبة من إختصاصها الأصيل الذي أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ مالفة الذكر، وليس في هذا القانون أو في أي تشويع آخر أي نص بأفراد محاكم أمن الدولة - دون صواها - بالقصل في أي نبوع من الجرائم ولو أراد المشرع هذا الأفراد لعمد إلى النص عليه على غرار ما جرى عليه في تشريعات عدة من ذلك المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية سالف الذكر التي ناطت - بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة التقسطي " دون غيرها " الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بشتونهم وحرص المشرع على توكيد ذلك الأفراد في شأن طلبات التعويض عنهما وكذلك في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت، ومن ثم فإن إختصاص المخاكم - وفق المادة 10 آنفة البيان، يشسمل الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملاً بأحكام قانون حالة الطوارئ، حتى ولو لم تكن في الأصل مؤغّة بالقانون العام.

الطعن رقم ٢١٦ أسنة ٦٤ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ٢٤/٥/١٥/١

إستقر لنضاء هذه انمحكمة على أن محاكم أمن الدولة محاكم إستثناتية، إختصاصها محصور فى انفصل فى الجرائم الذى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت فى الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها، وكذلك فى الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام التى تحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه، وأن المشرع لم يسلب اشحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البئة من إختصاصها الأصيل الذي أطلقته المقدر بالقانون المسلطة القضائيسة المصادر بالقانون وقم ٢٤ من قانون السلطة القضائيسة المصادر بالقانون رقم ٢٤ لمن قانون السلطة القضائيسة المصادر بالقانون رقم ٣٤ لمستخرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملاً بأحكام قانون الطوارئ، حتى ولم لا تمتن فى الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها، ذلك لأن الشارع لم يورد فى هذا القانون الأخير أو فى أى تشريح آخر نصاً بالواد محاكم امن المدول بها، ذلك لأن الشارع لم يورد فى هذا القانون الأخير أو فى أى تشريح آخر نصاً بالواد محاكم امن المدولة بالفصل — وحدها دون مواها — فى أى نوع من الجرائم.

الطعن رقم ۲۴۲ لسنة ۲۷ مكتب فتى ۲۸ صفحة رقم ۲۴۹ بتاريخ ۲۱/۲/۱۷

لما كان البين من المفردات المضمومة أن النيابة العامة بموجب أمر الإحالية المؤرخ ١٩٧٠/١٠/١٠ أمرت بإحالة الدعوى - مباشرة - إلى محكمة أمن الدولة العليا غاكمة المنهم طبقاً للقياد والوصف الواردين بقرار الإحالة الفصلت فيها بحكمها المؤرخ في ٧ يونيو صنة ١٩٧٥ وإذ كمان يسين كذلك من مطالعة دياجية من محكمة جنايات القاهرة. فإن ما ورد في ديباجعه من أن الحكم صدر من محكمة جنايات القاهرة بعد إحالة الدعوى إليها ياعتبارها محكمة أمن الدولة العليا من النيابة العامة مباشرة من غير طريق مستشار الإحالة، يكون مجرد خطأ مادى في الكتابة وزلة قلم لا تمفى، ولما كانت العبرة في الكشف عن ماهية المحالة بمون مجرد خطأ مادى في الكتابة وزلة قلم لا تمفى، ولما كانت العبرة في الدعوى في ٧ يونيو صنة المحكم هي بخفيقة الواقع الذي يين يقيناً من المفردات وكان الحكم الصادر في الدعوى في ٧ يونيو صنة المحكم المواقع الذي يين يقيناً من المفردات وكان الحكم الصادر في الدعوى في ٧ يونيو صنة أمن الدولة العليا هي محكمة جنايات وكمانت محكمة أمن الدولة العليا وليست ياعتبارها محكمة جنايات وكمانت محكمة أمن الدولة العليا هي محكمة إمن الدولة العليا وليست ياعتبارها محكمة جنايات وكمانت عمل الدولة العليا هي محكمة إمن قائلة حدى عكمة أمن الدولة العليا وليست ياعتبارها محكمة جنايات وكمانيات بين محكمة أمن الدولة العليا هي محكمة إمن الدولة العليا حين محكمة عادية - هي محكمة أمن الدولة العليا - وبين محكمة عادية - هي محكمة أمن الدولة العليا حين محكمة عادية - هي محكمة أمن الدولة العليا - وبين محكمة عادية - هي محكمة أمن الدولة العليات وين محكمة عادية - هي محكمة أمن الدولة العليات وين محكمة عادية - هي عكمة أمن الدولة العليات وين محكمة عادية - هي علية المحدولة العليات وين محكمة عادية - هي عملية المحدولة المحدولة العليات ويتعرب علية المحدولة المحدولة العليات وين محكمة عادية - هي عكمة المحدولة المح الأحداث - لما كان ذلك، وكان مؤدى نص المدة ٧٧٧ من قانون الإجراءات الجائية أن محكمة التقض من التي يرفع إليها طلب تعين اغكمة التخصية في حالة قيام تنازع سلبي بين محكمة علاية ومحكمة إستنائية ذات إختصاص قضائي إلا أن قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قسد ينظ هذا الإختصاص إلى محكمة تنازع الإختصاص إلى نصب المادة ١٩ من القانون على أنه إذا راهم ثنا الدعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة أخرى ذات إختصاص قضائي ولم تعين الجهة المختصلة إلى اختصاص قضائي ولم تعين الجهة المختصلة إلى على مسائل محكمة تنازع الإختصاص وأخوراً نقل الإختصاص ذاته إلى الحكمة العلما على انصب عليه المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية. لما كان ما تقسم في مسائل طلب تعين الحكمة المؤلد ١٧ و ١٩ و ١٠ و ١٠ من قانون السلطة القضائية. لما كان ما تقسم على في مسائل الخلصة الذي تقدم به النياية العامة — بناء منها على المادة ٢٧٧ سائقة اللاكو منصباً على قرام تنازع سلى بين جهة القضاء العادى وبين محكمة إستثانية ذات إختصاص قضائي عما تحتص قضائي على تحتصاص قضائي عما تحتص

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ٥٥/١٩٨٠

منى كان البين من الإطلاع على الأوراق أن نيابة أمن المدولة العليا بحوجب أمر الإحالة المؤرخ ٣ من مارس سنة ١٩٧٦ أمرت بإحالة الدعوى – مباشرة – إلى محكمة أمن المدولة العليا شحاصة المنهمين ... و... و... طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة، وبتاريخ ٢٩ من يوليه سنة ١٩٧٦ قضت تلك المحكمة بإدانتهم، وبتاريخ ٩ من يونيه ١٩٧١ صدق نالب الحاكم العسكرى العام على ذلك الحكم، فعطمن فيه الحكوم عليهم مطريق القفض. لما كان ذلك، وكانت الطوارئ قد أعلنت في جميع أنحاء الجمهورية إعجباراً من ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ بموجب قرار رئيس الجمهورية وقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧، وكانت الجوالم التمي حوكم الطاعنون من اجملها من الجوائم التي تختص ينظوها عماكم أمن الدولة أصلاً بنص الأمر وقم ٧ لسسنة ١٩٦٧ الصدد من رئيس الجمهورية. لما كان ذلك، وكانت المطاعين قد حوكموا وحكم عليهم طبقاً للقانون وقم ١٩٢٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ وكانت المادة ١٢ من هذا القانون التعدى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه في الأحكام المسادرة من عماكم أمن الدولة، فإن الطعن المقدم من الحكوم عليهم سالمي الذكر يكون غير جائز قانوناً.

الطعن رقم ۲۷۳۶ لمسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ٢٠/١/٢٧

- لما كان من القرر أن الدعوى الجنائية تظل قائمة إلى أن يصدر في موضوعها حكم نهاتي بالإدانة أو البراءة، وأن الحكم بعدم الإختصاص لا يوتب عليه إنقضاء الدعوى الجنائية بل تبقى ويجوز رفعها أمام المختمة المختصة للفصل في موضوعها بحكم نهائي، ولا قيد على النياسة العامة في ذلك حتى ولو كان الحكم بعدم الإختصاص لم يصبح بعد نهائياً إذ ليس في القانون ما يمنع من أن ترقع دعوى أمام محكمتين عصفين تفضى كل منهما بحكم فيها بل أن القانون نظم حالات التنازع السلبي والإيجابي. لما كان ذلك فإنه يفرض صدور حكم بعدم الإختصاص من محكمة أمن الدولة العسكرية، فإن تحريك الدعوى أمام المخادية يكون متطقاً وصحح القانون.

- إنزال المحاكم الأحكام الواردة بالأوامر العسكرية على الوقائع الجنائية غير تمتنع عليها بل هو من واجبها، ذلك بأن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالمة الطوارئ قمد حصر إختصاص محاكم أمن الدولة - وما هي إلا محاكم إستثنائية في الفصل في الجوائم التي تقسع بالمخالضة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقاصه بينما لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البته من المتصاصها الأصيل الذي أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قبانون السيلطة القضائية الصادرة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ ليشمل الفصل في كافة الجرائم - إلا مــا أستثنى بنـص خاص - وبالتالي يشمل هذا الأختصاص الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكم الأوامر العسكرية التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملاً بأحكام قانون الطوارئ حتى ولو لم تكن في الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها. لما كان ذلك، وكــان الحكـم المطعون فيـه لم يعمـل أحكـام أمـر تـالب الحـاكم العسكري العام رقم ؛ لسنة ١٩٧٦ - المذي يسري على واقعة الدعوي - وعاقب الطاعنية بمقتضي القانون رقم 2\$ لسنة ١٩٧٧، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون تما يعيبه بما يوجب نقضه، و لا محسار لما تنبره النيابة في مذكرتها من إنتقاء مصلحة الطاعنة في النعي على الحكم بهسذا السبب طالما أن العقوبية المقضى بها - وهي الحبس لمدة ثلاثة أشهر - داخلة في العقوبة المقررة بأمر نائب الحاكم العسكري العبام سالف الذكر، إذاً الواضح من الحكم أن المحكمة قد النزمت بالحد الأدني للعقوبة بالقانون رقم 23 لسنة الذي كان يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لو فطنت إلى أن أحكام أمر نـائب الحاكم العسكري العام هي الواجبة الأعمال. ولا محل أيضاً لما قد يقال من إنتفاء تلك المصلحة طالما أن عقوبية الحبس المقضى بها، مأمور بوقف تنفيذها، ذلك أن الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبـ يجوز إلضاؤه – طبقاً لنـص الفقرة النانية من المادة ٥٦ من قانون العقوبات - إذا صدر ضد المحكوم عليه - خلال مدة ثبلاث سنسوات - تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً - حكم بالحيس أكثر من شسهر عن فعل إرتكبه قبل الإيقاف أو بعده، ونما يترتب على الإلغاء - وفتى نص المسادة ٨٥ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الحكم مها .

الطعن رقم ٤٨٣٩ لسنة ٥١ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ٣/٣/٣/٣

لما كان القانون , قم ٥٠٥ لسنة ١٩٨٠ يانشاء محاكم أمن الدولة اللذي عصل به بتاريخ أول يونيه سنة • ٩٩٨ قد نص في مادته الأولى على أن " تنشأ في دائرة كل محكمة من محاكم الإستثناف محكمة أمن دولة عليا أو أكثر ... " ونص في المادة الثانية على أن " تشكل محكمة أمن الدولة العليا من ثلالة من مستشاري محكمة الاستثناف على أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة الاستثناف. ويجوز أن يضم إلى عضوية هذه المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة القضاه بالقضاء العسكري برتبة عميد على الأقسل ويصدر بتعينهما قرار من رئيس الجمهورية ،. ونصت المادة الثالثة منه على أن تخمص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر جنايات معينة حددتهما فيهما جنايات إختلاس المال العام والعدوان عليمه والغدر المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ونصت المادة التاسعة من القنانون ذاته على أن " على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوي أصبحت من إمحتصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها وبنون رسوم ". وكان مؤدى هذه النصوص في صريح القاظها وواسع معانيها أن محاكم أمن الدولة العليا أصبحت -- منذ العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر في أول يونيه سنة ١٩٨٠ - هي المعتصة دون سواها بالقصل في الجرائم المحددة في المادة الثالثة من هذا القانون، ومنها جنايات إختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، وأنه من التاريخ المشار إليه إنحسس عن محاكم الجنايات الإختصاص بنظر الدعاوي الخاصة بنلك الجنايات وتعين عليها أن تحيل ما يوجمد لديهما بحالتها إلى محاكم أمن الدولة العليا. وأفرد محاكم معينة بإختصاص معين لمه مثيله في تشريعات عدة، من ذلك المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية التي ناطت بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض -ودون غيرها – الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامسة بالغناء القرارات الجمهوريـة والوزارية المتعلقة بشئونهم وحرص الشارع على توكيد ذلك الأفراد في شأن طلبات التعويض عنها وذلك في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافئات، والمنادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصنادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ التي ناطت بمحاكم مجلس الدولة - دون غيرها - الفصار في المسائل التي حددها النص، والمادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث التي خصت محكمة

الأحداث دون غيرها بالنظر في أصر الحدث عند إتهاصه في الجرائم أو عند تعرضه للإنحراف، بل أن الدستور ذاته أخذاً بهذا المفهوم ناط في المادة ٩٧٥ منه باشكمة الدستورية - دون غيرها - تـولى الرقابية القضائية على دستورية القوانين واللواتع. لما كان ذلك، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية أقيمت قبل الطاعن بوصف أنه إختلس مالاً عاماً وجد بن يديه بسبب وظهنته، وأن الحكم صمدر بتاريخ ٢٩٨٠/١/١٧/ أي بعد العمل بالقانون رقسم ٥٠١ لسنة ١٩٨٠ مالف الذكر - وأن محكمة الجنايات هي التي أصدرته بدلالة ما ورد بعنوانه، وما أجراه رئيس الحكمة من تصحيح بتوقيعه مؤداه أن الدعوى أم يحلها إلى الدعوى ولم يحلها إلى عكمة أمن الدعوى ولم يحلها إلى عكمة أمن الدوى ولم يحلها إلى عكمة أمن الدولة العليا، يكون قد خالف القانون عا يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٥٢٨ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ٢٩٨٣/٣/٢٤ لما كان القانون رقم ٥ • ١ صنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة قد صدر وعمل بـ إعتباراً مسسسن ٩-٣-، ١٩٨٠ - بعد صدور الحكم الصادر من محكمة الجنح والمخالفات المستعجلة بعدم الاختصاص -ونص في الفقرة الثالثة منه على أن " تحتص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها ينظم الجرائم غير المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم هـ ٩ مسنة ١٩٤٥ المرسوم يقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما أو القرارات المنفذة لهما... " كما نص في الفقرة الثانية مسن المادة الثامنة منه على أن " تكون أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطمن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجنح المستأنفة ويجوز الطعن في الأحكام التي تصدرها هذه الدائرة بالنقض وإعمادة النظر " كمما نصت المادة التاسعة من هذا القانون على أنه " على الحاكم أن تحيل من تلقياء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها ويدون رسوم ". ولما كانت الجرعة المستدة إلى المنهم غير الحدث من بين الجرائم التي تحتص بها محكمة أمس الدولة الجزئية النشأة طبقاً للقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه فبإن الإختصاص بنظر الدعوى الماثلة يتعقد حالياً غله انحكمة التي أفردها الشارع دون غيرهما بنظر الجرائم المنصوص عليهما في قانه ن إنشائها، ولا يغير من ذلك أن أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالــة بعض الجرائــم إلى محاكم أمن الدولة " طوارئ " قد صدر وعمل به إعتباراً من ٢٣-١٠-١٩٨١ بعد إعلان حالة الطبوارئ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ ونص في المادة الأولى منه على إحالية الجواليم المنصبوص عليهما في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقنانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ والقبرارات المنفيذة

لهما إلى محاكم أمن الدولة المشكلة طبقاً لقانون الطوارى، ذلك بأن المادة الثائشة من الأمر المشار إليه قما. نصت على أن " تسرى أحكام هذا القوار على الدعاوى التي لم يتم بعد إحالتها.

الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٧ مكتب فتى ٣٤ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ٣/٤/١٩٨٣

لما كان القانون ٥٠ السنة ١٩٥٠ بإنشاء محاكم أمن الدولية، والمعمول به إعتباراً من أول يونيو سنة ١٩٨٠ - قبل الحكم المطعون فيه _ يتضمن في الفقرة الأولى من مادته المثالفة السع على أن " تخصص عالم أمن الدولة العليا دون غيرها نظر الجنايات المتصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون المقويات، والجرائم المرتبطة بها ". كما تضمن النعم في المادة التاسعة مع أنه " على المحاكم أن تحرا من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دهاوى أصبحت من إختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى ذلك القانون بإطالة التي تكون عليها ويدون رسوم "، وكانت قواعد الإختصاص في المواد الجنائية مصلقة بالنظام العام يجوز إثارة الدفح بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقص، بالنظر إلى أن الشارع في تقديره فا قد أقام ذلك على إعبارات عامة تصلق بحسن صبو العدالة، ومن ثم يألف كان يتعين على محكمة الجنايات على أن تقضى إعمالاً لنص المادين ٣/١، ٩ من القانون ٥٠ ١ لسنة فقد كان يتعين على محكمة الجناسة بنظرها فإن حكمها يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ٤ مي غير عصمة بنظرها فإن حكمها يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ٤ يعين معه نقضة.

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٤ صفحة رقع ٨٠٠ يتاريخ ٢١/١/١٨

لما كانت حالة الطوارى قد أعلت في جميع أنحساء الجمهورية إعتباراً من ٢-٠ (١٩٨١ ، وجب قرار رئيس الجمهورية وقد أحيلت إلى محكمة أمن الدولمة العليا ورئيس الجمهورية المسلم إلى محكمة أمن الدولمة العليا طوارئ بعد العمل بالأمر وقم ١ لسنة ١٩٨١ الصادر من رئيس الجمههورية المشمور في الجويدة الرسمية بتاريخ ٣٦-٠ (١٩٨١ والمعمول به من اليوم لتاريخ نشره، وكانت الجواتم الرابعة والحامسة والسادسة التي حوكم الطاعن من أجلها هي من الجواتم التي تخصص بنظرها عساكم أمن الدولة العليا طوارئ أصداً بنص المادة الأولى من هذا الأمر كما يمتد إختصاصها بنظر الجواتم الثانية الأولى بعماً بموجب المادة الثانية من الأمر المشار إلى المشاعن من الأمر المشاء المادة العالمية قد حوكم وحكم عليه طبقاً للقانون وقم ١٩٦٧ لمن هانات حالة الطوارئ، وكانت الطاعن قد حوكم وحكم عليه طبقاً للقانون وقم ١٩٦٧ لمسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ، وكانت المادة ١٢ من الوجوه في الأحكام المصادرة من محاكم أمن الدولسة

المشكلة طبقاً لأحكامه، فإن الطعن المقدم من انحكوم عليه يكون غير جائز فانوناً ومن ثم يتعين الحكم بعـدم جوازه.

الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٤٢٤ يتاريخ ١٩٨٣/١١/٦

لما كان القانون ٥٠ السنة ١٩٨٠ يانشاء عاكم أمن الدولة، والمعمول به إعباراً من أول يونيه مسنة ١٩٨٠ - قبل الحكم المطنون فيه – يتضمن في الفقرة الأولى من مادته الثالثة النص على أن " تختص عاكم أمن الدولة المليا دون غيرها ينظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات. والجرائم المربطة بها "، كما تضمن النص في المادة الثامعة من على أنه " على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أنحيت من يتعين على عكمة الجنايات أن تقضى إعمالاً لنص المادين ٣٠ الم القانون ٥٠ السنة ١٩٨٥ - تنه البيان – ياحالة القعنية بحالتها إلى محكمة أمن الدولة العلي القانون ٥٠ السنة ١٩٨٥ - تفعل البيان المحتمة، وهي إذ لم تعمل وتصدت للقصل فيها، وهي غير عنصة بنظرها فإن حكمها يكون قد أخطأ في تطبق القانون، وكان من المقرز أن غكمة النقض – طبقاً لنص المادة و٣ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ بشان حالات وإجراءات الطعن أمام عكمة النقض – طبقاً لنص المادة في الدعوى – 18 يبين معه نقص الحكم المطمون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة المختمة – دون حاجة لمحث أوجه الطعن.

الطعن رقم ٢١٥٨ لمنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢١٩ يتاريخ ٢١٩٨٤/٢/٢٩

لما كانت حالة الطوارى قد اعلنت في جميع أنحاء الجمهورية إعتباراً من ١٩٨١ / ١/١ بم بوجب قرار رئيس المحمهورية المؤلفة والثالثة اللفان حوكم المطاعن من المجمهورية المؤلفة والثالثة اللفان حوكم المطاعن من أجملهما من الجرائم المي تختص بعظرها محكمة أصن الدولة "طوارى" بنص الأمر رقم ١ لسنة ١٩٨١ المصادر من رئيس الجمهورية، كما يمتد إختصاصها بعظر الجريمة الأولى تبما بموجب هذا الأمر كذلك لقيام الإرباط بينهما وبين الجمهورية، كما يمتد وكان الطاعن قد حوكم وحكم عليه طبقاً للقانون رقم ١٩٧٧ من هذا القانون تقضى بعدم جراز المطمن بماى وجه من الوجوه في الأحكام المحاددة من محاكم أمن الدولة، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جاز قانون .

الطعن رقم ٣٨٦ لمننة ٤٠ مكتب فني ٣٠ صفحة رقع ٧٨١ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٠

— لذ كان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ يانشاء محاكم أمن الدولة العمول به إعتباراً من أول يونيو سسنة ٩٩٨٠ بعد أن نص في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة منه على أن "غنص محكمة أمن الدولة الجؤنية دون غيرها بنظر الجرائم غير النصوص عليها في الققرة السابقة والتي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٥ والمنز الجرائم عبد ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ١٩٣٠ المشار إليهما أو القرارات النفذة فمما .. إلح " نص الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أن " تكون أحكام محكمة أمن الدولة الجزئة قابلة للطمن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجنح المستأنفة وجوز الطمن في الإحكام التي تصدرها هذه الدائرة بدائلقض دائرة متخصصة بمحكمة المنازة والمنازة من الإحكام التي تصدرها هذه الدائرة بدائلقض وإعادة النظر..." ومن ثم فإن هذه الحاكم – عماكم أمن الدولة المشارة إعمالاً للقانون ٥٠ ١ لسنة ١٩٨٨ إغا إشارت تفاذاً لنص المادة ١٧١ من الدستور في القصل الحاص بالسلطة القضاء فيها، وقد إلى القانون في تنظيم ترتبها وبيان إختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها، وقد إختصاها القانون بجرائم معينة بصفة دائمة فهانت جزءاً من القضاء الطبعي، على علاف محاكم أمن الدولة المشارع بينهما وبين الحاكم العادية في إجراءات الحاكمة، وفي تشكلها في بعض الأحوال، وفي عدم جواز المعلمن في أحكامها وعدم صورورتها نهائة إلا بعد النصابيق عليها من رئيس الجمهورية.

— لما كان الحكم المطعون فيه صادراً في جريمين عما تخصص بنظره عاكم أمن الدولة النشاة إعمالاً للقانون م ١٩٥٠ — دون غيرها، وإذ كان الطاعن لا ينازع في أن المحكمة الجزئية التي فصلت في الدعوى كانت محصمة بنظرها فإن الحكم المطعون فيه يكون صادراً بدوره من محكمة مختصة بنظر الدعوى كانت محتصمة بنظرها الإستناف المرفوع عن الحكم المستائف، ولا ينحسر هذا الإختصاص بإعلان حالة الطوارئ وما يستجعه ذلك من تشكيل محاكم أمن دولة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٨، ومن ثم فإن نعى الطاعن في هذا المدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٣٩٠٩ لمسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٦٦٣ يتاريخ ١٩٨٤/١٠/١

لما كان القانون ١٠٥ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة المعمول به إعتباراً من أول يونيو سنة ١٩٨٠ قد نص فى الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه على... " وتختمص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم غير المنصوص عليها فى الفقرة السابقة والتى تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠ للمنافذة ها ... "، فقد دل بذلك لسنة ١٩٥٠ لمنافز المجاوزة للمرسوم بقانون ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٠ يتعقد

نحكمة أمن الدولة الجزئية وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيمه أى محكمة أخرى سواها. كمما نـص فـى مادته الناسعة أنه " على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من إختصــاص محاكم أمن المدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها وبدون رسوم.

الطعن رقم ٥٥٥٥ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١

لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقسم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة ليه، قيد خيلا كلاهمما كيما خلا أي تشريع آخر من النص على إفراد محاكم أمن الدولة العليا المُشكلة وفق فانون الطــوارئ وحدهــا – دون سواها – بالفصل في الدعاوي المرفوعة عن الجرائسم المنصـوص عليهـا في القانون رقم ٤ ٣٩ لسـنة ١٩٥٤ آنف البيان. وكان قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أن محاكم أمن الدولة العليا طواري محاكم إستثنائية إختصاصها محصور في القصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤثمة بالقوانين المعسول بهما وكذلبك القوانين المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه، وإن الشبارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الأصيل الذي أطلقته الفقرة الأولى من المادة ٥ ٩ ميز. قانه ن السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل في الجرائم كافحة إلا ما إستثنى بنص خاص وبالتالي يشمل هذا الإختصاص الفصل في الجوائم المنصوص عليهما في القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المدل، ومن ثسم فإنـه لا يحـول بـين المحاكم العاديـة وبـين الإختصـاص بـالفصل فـي الجرائــم المنصوص عليها في القانون سالف اللكو مسانع من القانون ويكون الإختصاص في شأنها مشدوكاً بين المحاكم العادية والمحاكم الإستثنائية لا يمنع نظر أيهما فيها مسن نظر الأخرى، إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر القضي، ولا يفير من هذا الأصل العام ما نصت عليه المادة الثانية من أصر رئيس الجمهوريـة رقم ١ لسنة ١٩٨١ من أنه " إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها بيعض لغرض واحد وكانت إحدى تلبك الجواثم داخلة في إختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة " طوارئ " وتطبق هـذه المحاكم المادة ٣٧ من قانون العقوبات ". ذلك أنه لو كان الشارع قد أراد إفراد محاكم أمن الدولة " طوارئ " بالفصل وحدها دون سواها في أي نوع من الجرائم لعمد إلى الإفصاح عنه صواحة على غوار نهجه في الأحوال المماثلة هـذا فضلاً عـن أن قواعد النفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب الملزوم العقلي أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجرعة ذات العقوية الأشد المرتبطة بها في التحقيق والإحالة والخاكمة وتدور في فلكها، بموجب الأثور القانوني للإرتباط بحسبان أن عقوبة الجرعة الأشد هي الواجة التطبيق على الجريتين وفقاً للمادة ٣٧ من القانوني للإرتباط بحسبان أن عقوبة الجرعة الأشد هي الواجة التطبيق على الجرعة الأشغال المؤقفة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر وفقاً لأحكام الواد ٥٥، ٣١، ٣١، ٣١، ٣١، من قانون العقوبات، في حين أن تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر وفقاً لأحكام الواد ٥٥، ٣١، ٣١، ٣١، وكانت القوبات، في حين المنافقة في حين المنافقة على المستق عقوبة المواجئة المنافقة على المنافقة المنافقة قد رفعت المنافقة على المنافقة عاملة المنافقة عاملة المنافقة على المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة على المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة على المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة المنافقة

الطعن رقع ٢٧ ه المسئة ٥٩ مكتب ففي ٤٠ صفحة رقع ١٣٦٣ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٠ ١) لما كان الطاعنان السادس عشر وشهرته والسابعة عشر وإن قررا بالطمن بالتقض في المعاد إلا أنهما لم يودعا أسباباً لطعنهما لما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

٧) لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن جريمة عرض الرضوة المؤلفة يسص المدة ٩ - ١ مكوراً من النوابة العامة، تما يجعل الإختصاص قانون العقوبات هي من بين الجرائم التي تضمنها أمر الإحالة العمادر من النوابة العامة، تما يجعل الإختصاص بنظر المدعوى معقوداً نحكمة أمن الدولة العلما المشكلة طبقاً للقانون رقم ١ - ١ كسنة ١٩٥٨ دون غيرها يحكم إرتباط هذه الحريمة بغيرها من الجرائم المرفوعة عنها الدعوى، وإذ أمرت النيابة العامة بإحالة الدعوى ألى هذه الحكمة المنافون فيه يكون في حقيقة الأمر صادراً إلى هذه الحكمة عنما الإعلام من الهما صادران من محكمة جنايات دمنهور وأمن المدولة العلما أن يكون خطأ مادياً لا ينال من سلامته.

(الاستراث واجب المحامى يقضى عليه بالإستمرار في الوقوف إلى جانب موكله حتى إنتهاء المحاكمة
 إذا تلبب المحامى بإخياره لأى صبب كان عن الحضور صع المتهم فللمحكمة قانوناً أن تستمر في نظر الدعوى في . غابه.

٤) من المقرر أن الشارع إذ عاقب في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ في شان مكافحة المواد المخدود المخ

قد إستورده لحساب نفسه أو لحساب غوه متى تجاوز بفعله الخط الجمركي قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات في المجتمع الدولى، وإذ كان إستيراد المؤاد المخدرة لا يعدو في واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضي الجمهورية فهيو في مدلوله القانوني الدقيق ينطوى ضمناً على عصر الحيازة إلى جانب دلالته المظاهرة عليها، وكان لا يشروط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرزاً مادياً ها بل يكفى لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته الملاية أو كان المخرعة إذا كرعت من عدة الهال المؤينة عمداً عملاً مبن الإعمال المكونة لها المجرعة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جلة أفعال فياتي عمداً عملاً مبن الإعمال المكونة له المخرعة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جلة أفعال فياتي عمداً عملاً مبن الإعمال المكونة له تدخل في هذا التنهذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تحت بفعل واحداً أو أكثر عمن تدخلوا معه فيها مني وجدت لدى الحاض معه في إيقاع تلك الجريمة الموضر مشدوك هو الغابة بدور في تفيدها.

ه) لما كان الحكم المطعون فيه وإن أشار في تحصيله الأقوال الشاهد إلى قيامه بيعض التسمجيلات إلى كان الشاهد الأول طرفاً فيها إلا أنه لم يورد مضمون تلك التسمجيلات أو يعول على تمة معلومات مسقاة منها وإنما إعتمد في هذا الشأن على ما حصله من أقوال للشاهد نشار عن الشاهد الأول المذاقع من المداور عما تناسب.

١ كان الطاعنان لا يدعيان أنهما طلبا من المحكمة إستدعاء الرائد لمناقشته في الأمر فليس لهما من بعد - النصي عليها قمو دها عن إجراء تحقيق لم يطلباه منها.

٧) من المقرر أنه لا صفة لفير من وقع في حقه الإجراء أن يدفع ببطلانه ولسو كنان يستطيد منه أيأن تحقيق
 المصلحة في الدفع لاحج, لوجو د الصفة فيه.

A) لما كان منى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن جرائم جلب مخدر وعرض رشوة وتهوب جمرى والإشتراك في إتضاق جمائي الفرض منه إرتكاب هذه الجرائم قد شابه القصور في التسبيب، ذلك أنه لم يبين صفة مصدر الطلب برفع الدعوى الجنائية عن جريمة النهوب الجمر كنى. وحيث إن منعى الطاعن المؤسس على هذا السبب وحده مردود بأن الحكم أعمل في حقه المادة ٢٧ من قانون المقوبات ولم يقض عليه بغير العقوبة المقررة الأشد الجرائم التي دائم عنها وهي جريمة جلب المخدر فملا تكون له مصلحة في النعى على الحكم بالنسبة لجريمة النهويب الجمركي طالما لم يوقع عليه أية عقوبة عنها أصلية كانت أم تكميلية.

٩) لا كان الحكم قد أقام قضاءه بإشتراك الطاعين في جرائم جلب المخدو وتهريسه من الجمارك وعرض الرشوة على سند من أنهما إتفقا مع الطاعين الثلاثية الأول على جلب مواد مخدوة وتهريبها إلى داخل البلاد من المنطقة التي يتولى الشاهد الأول حراستها في مقابل رشوة هذا الأخير، ودلل الحكم على قيام هذا الإضواك بما كشفت عنه أقوال شهود الإنجاب التي يطمأن إليها من تعدد لقاءات الطاعين بالمشاهد السالف لحساب الطاعين الثلاثة الأول وما صدر منهما في هذه اللقاءات من تشجيع وإغراء للشاهد بقصد حلما على قبل معوانة هؤلاء الأخيرين في جلب المواد المخدرة عن طريق منطقة حراسته مقابل الرشوة التي يعرضونها عليه، وإذ أثبت الحكم في تدليل سائغ وقوع تلك الجرائم نتيجة غذا الإضواك، وأن جريمة الجلب التي تم ضبطها كانت شمرة له ولم تكن وليدة الإنفاق الجنائي الآخر الذي تضمته الاوراق.

١٠ من القرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر الصاصر الطروحة
 أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعـوى حسيما يؤدى إليه إقتاعها وأن تطرح ما
 يُخالفها من صور أخرى ما دام إستخاصها سائفاً مستناأً إلى أدلة مقبولة في المقل والمشاق.

١٩) من القرر أنه لا يعيب الحكم إيراده أقــوالاً متعارضة للشــهود المختلفــين مــا دام قــد إســتخلص منهــا صورة الواقعة التي إعتنفتها بما لا تناقعن فيه.

١٢) من القرر أن للمحكمة أن تجزى أقوال الشاهد وتأخذ بما تطمئن إليه منها وتطرح ما عداه.

١٣) من القرر أن الإشراك في الجرعة بطريق الإتفاق يتحقىق بياتحاد ليـة أطرافـه علمي إرتكاب جويمة أو جرائم معينة مني كان وقوعها ثمرة غذا الإتفاق.

18 من القرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأعمل برواية يقلها شخص عن آخر مدى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى وأن لها وزن أقوال الشمهود والتعويــل عليها مهما وجه إليها من مطاعن, ومدى أخملت بشهادة شاهد فوان ذلك يفيـد أنهما أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على علم الأعقم بها.

١٥) من القرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل الفحى ولو حملعه أوراق
 رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في
 الدعوى.

١٦. لما كان الجلب بطبيعته وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - لا يقبل تفاوت القصود فملا ينازم الحكم أن يتحدث عن القصد في هذه الجريمة على إستقلال إلا إذا كان الجوهر الجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصي أو دفع المتهم يقيام قصد التحاطى لديه أو لـدى من نقـل المخـدر خسابه وكان ظاهر اخال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له.

(١٧) من القرر أن تقدير الأدلة من إطلاقات محكمة الموضوع فلها كامل الحرية في الأحد بـ اقوال الشهود وإعراقات المتهمين منى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والراقع، وأن التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين – بفرض قيامه – لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سالها لا تناقض فيه.

1. من القرر أن من حق محكمة الموضوع أن تاخذ بما تطعنن إليه من أقوال الشهود في حق أحد المنهمين وتطرح ما لا تطهين المحمدين المحم

١٩) لما كانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والمرد علمي ذلك ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستاداً إلى أدلة الإثبات التي أوردها الحكم.

 ٢٠) من القرر أن تعارض المصلحة في الدفاع بقتضى أن يكون لكل متهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع
 المتهم الأخر بحيث يتعدر على محام واحد أن يترافع عنهما هماً. أما إذا إلنزم كل من المتهمين جانب الإنكار ولم يجادلوا الإتهام - كالحال في هذه الدعوى - فلا محل للقول بقيام التعارض يتهم.

(٢) من القرر أن الإعواف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الدعوى التي تملك عكمة المرضوع كامل الحرية في تقدير صحته ومطابقته للحقيقة والواقع، فبإن ما يشيره الطاعنون بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً حول تقدير المحكمة للأولة القائمة في الدعوى ثما تستقل به ولا يجوز معاودة التعدى له أمام محكمة النقض.

٧٧) الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمة للدولة – وهي اللغة العربية – ما لم يتعذر على إحدى سلطتى التحقيق أو المحالية المحتوية المحالية المحالية

٧٣) من المقرر أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيله صوناً ففاه الحقوق.

٤٤) من المقرر أن مناط الإعفاء المنصوص عليه في الهادة ٤٨ من القانون رقسم ١٨٧ لسنة ٩٦٥ اللذى تتحقق به حكمة النشريع هو تعدد المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو نسركاء والمبادرين بالإبلاغ قميل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلاً إلى ضبط الجناة. ٥٧) لما كانت المادة ٣٧ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه " لا يعتمد لى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير " وكان مناط رسميسة الروقة واق المادة ٩٥ من القانون المدنى - القابلة للمادة ٩٠ من قانون الإثبات رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨ الورقة واق المادة ٩٠ من قانون الإثبات رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨ الميشة الرسمية، ويقصد به في هذا الحصوص شخص تعينه النولة المصرية لإجراء عمل من الأعمال المسلقة بهما أو لتنفيذ أمر من أوامرها أجرته على ذلك أو لم تزجره، ومن ثم فإن المخروات التي قدمها الطاعن الماشر سواء لتنفيذ أمر من أوامرها أجرته عكمة المقتض - بشأن تاريخ ميلاده والمسوب صدورها إلى الجمهورية اللبنانية لا تعير أى منهما في حكم الوثيقة الرسمية وفقاً لقانون الأحداث سائف الذكر، ولا يغير من الأمسر المسلمين من جانب المسلمات المصرية على أعتام وقيمات المسئولين بالخارجية اللبنانية التي مهرت بها همذه الموقفين المصرين لم يصل بالميانات الواردة فيها سواء المتحقق من صحتها أم الموافقة عليها أو إعتمادها. المؤقفين المصرين لم يصل الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولاً على ما يكشف من أمر واقع.

(٧٧) لما كانت المادة ٤ ٢ ٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الأعيرة على أنه " إذا شخل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جمعها بالمو إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها "، والمقصود بالجوائم المرتبطة هي تلك الدي تتوافر فيها الشيوط المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تضح عدة جرائم لمرض واحد وتكون مرتبطة بمعنها بحيث لا تقبل المجزئة ويستوى الحال لو وقعت إحمدى عده الجرائم من عدة أشخاص إدكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التي توجد حالة الإرتباط.

(٢٨) من القرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً. وكان الطاعنان لم يفصحا عن أوجمه التعارض والحلاف بين أقوال شاهدى الإثبات التي عول الحكم عليها في إدانتهما، فإن ما يثيرانمه في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

٢٩) من القرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة منى تبينت صحتها وإقتمت بصدورها عين نقلت عنه، فإنه لا نحل لتعيب الحكم في هذا الصدد.

٣٠ من المقرر أنه لا يشترط لتكوين جريمة الإنضاق الجنمائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون
 المقوبات أكثر من إتحاد إرادة شخصين أو أكثر على إرتكاب جناية أو جنحة سواء كانت معينة أو غير
 معينة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة بالإنفاق أو لم تقع.

الطعن رقم ٨٠٧٠ نسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٥

إن الفقرة الثانثة من المادة الثانثة من القانون رقم 0 0 1 لسنة 1900 تسم على أن " تختص محكمة أمن المدولة الجنونية دون غيرها ينظر الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السسابقة والتي تقع بالمخالفة للمرسوم يقانون رقم "90" لسنة 1920 والمرسوم بقانون رقم "11" لسنة 1900 للشار إليها أو القرارات المنطقة لهما -- كما تختص دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم "29 لسنة 1947 بشان تأجور وبيح الأماكن وتنظيم العلاقة بين المرجم والمستاجر "كما أن الفقرة الثانية من المادة المحامسة من همالما القانون تص على أنه " لا يقبل الإدعاء المدني أمام عماكم أمن المدولة " .

الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٠٨٨ بتاريخ ١٠/١٠/١٥٥١ لما كان قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أن محاكم أمن الدولة محاكم إستثنائية إختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامة ولو كانت فمي الأصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها، وكذلك القوانين المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها صن رئيس الجمهورية أو نمن يقوم مقامه، وأن الشارع لم يسلب المحاكمة صاحبة الولاية العامة شبيناً البته من إعتصاصها الأصيل الذي أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القصائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لمنة ١٩٧٧ المعدل، ليشمل الفصل في الجرائم كافة - إلا ما إستثني بنص خاص - وبالعالي يشمل هذا الإعتصاص الفصل في الجوالم النصوص عليها في القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل، فإن مسا ذهب إليه الحكم المطعون فيه في هذا الشأن يكون غير صديد. لما كان ذلك. وكانت جريمة إحراز المطواة قرن الغزال بدون ترخيص، المسندة إلى المطعون ضده والمنصوص عليهما لهي القانون ١٦٥ لسمنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخبائر، يعاقب عليهما بعقوبــة الجنحة، وتشوك في الإعتصاص بنظرها مع القضاء العام، صاحب الولاية العامة الأصلية محاكم أمن الدولة الجزئية المنصوص عليها في قانون الطوارئ، وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقسم "١ " لسنة ١٩٨١ والمادة السابقة من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن حالمة الطوارئ المعدل في حين أن جريمة العنوب المفضى إلى المسوت المستدة كذلك إلى المطعون ضده، مصاقب عليها بعقوبة الجناية، وهي ليست من الجوائم التي تختيص محاكم أمن الدولة العليما " طوارئ " بنظرهما وبالتالى فإن قالة إختصاص هذه المحاكم بها، لإرتباطها بجريمة إحواز السلاح الأبيض بدون ترخيص، لا تطفى والتفسير الصحيح للمادة الثانية من أمو رئيس الجمهورية رقم "١ " لسنة ١٩٨١ والتي يجري نصهها على أنه. " إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها بمعض لغرض واحد، وكانت أحدى نلك الجرائم داخلة في إعتصاص عاكم أمن الدولة لعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى عاكم أمن الدولة " طوارئ " وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٧ من قانون العقوبات ذلك أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب المازوم العقلى أن تنهم الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبية الأشد المرتبطة بها في التحقيق والإحالة والمحاكمة وتدور في فلكها، بموجب الأثر القانوني للإرتباط بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجة التطبيق على الجريمين وفقاً للمادة ٣٧ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٨٦/١/٩

لما كان أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ – بإحالة بعض الجزائم إلى محاكم أمن الدولة طوارى قد نص في مادته الثالثة على أن " تسرى أحكام هلنا القرار على الدعاوى الني لم يسم بعد إحالتها إلى
الخاكم " وكانت الدعوى المائلة قد أحيلت إلى القضاء قبل تاريخ العمل بهلنا الأمر، فلا يسبرى عليه
احكامه لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون ه ١٠ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء عاكم
المن اللدولة، قد جرى نصها على أن " تكون أحكام عمكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطمن فيها أمام دائرة
معتصصة تحكمة الجنح المستأنفة ويجوز الطمن في الإحكام التي تصدرها هذه الدائرة بالنقض وإعادة
النظر" وكان الحكم المستأنف قد صدر من محكمة أمن دولة جزئية فإنه يكون جائزاً إستثنافه، وإذ إنتهى
الحكم المطعون فيه إلى غير ذلك فإنه يكون، فضالاً عن عطنه في الإسناد، قد أخطأ في تطبيق القانون عما

الطعن رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٨

لا كانت جريمة إحراز خنجر بغير ترخيص المسئدة إلى الطاعن المنصوص عليها في القانون رقم ١٩٨٤ سنة الاكانت جريمة إحراز خنجر بغير ترخيص المسئدة إلى الطاعن المنصوص عليها في القانون رقم ١٩٨٥ معاقباً عليها بعقومة المنحجة وتشرك في الإختصاص بنظرها مع القضاء العام صاحب الولاية العامة، عاكم أمن اللولة الجؤيشة المنصوص عليها في قانون الطوارىء، وذلك عمياً بعض البند " ثالثاً " من المادة الأولى من أمر رئيس المجمورية رقم " ١ " لسسنة ١٩٨١ والمادة السبايعة من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٨ بشان حالة العلوارى المعدل في حين أن جريمة الشروع في السرقة بهاكراه المسئنة إلى الطاعن كذلك معاقب عليها بعقوبه بنظرها، فإن قالة عدم إختصاص محكمة الجنايات بها الإرباطها بجرعة حيازة السلاح الأبيعن بدون ترخيص، لا تنقق والفسير الصحيح للمادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم " ١ " لسنة ١٩٨١ والمي يجرى نصها بائه " إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو رقعت عدة جرائم مرتبط بعضها بعض للموض

واحد، وكانت إحدى تلك الجرائم داخلة في إختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العاسة تقديم الدعوق برمتها إلى عاكم أمن الدولة فعلى النيابة العاسة تقديم الدعوى برمتها إلى عاكم أمن الدولة " طوارى " وتطبق هذه اغاكم الدة ٣٦ من قانون العقوبة الأخمف بأن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بمكم المنزوم العقلي أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخمف الجريمة ذات العقوبة الأخمف الجريمة فالكها، بموجب الاثور القانوني للإرتباط، إعجاراً بأن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق على الجريمين وفقاً لنص المادة ٣٧ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٠١٦ يتاريخ ١٩٨٨/١١/٣

لما كان القانون ه ١٠ السنة ١٩٨٠ بالشاء محاكم أمن الدولة، المعول بـه إعبـاراً من الأول من يونيـه سنة ١٩٨٠، قد نص في المادة الثالثة منه على أن تختص محاكم أمن الدولة العليا – دون غيرها – ضمن ما تختص بنظره بالجنايات المنصوص عليها فحى الأبرواب الأول والثاني والثاني مكرراً والثالث والرابح من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، فقد دل بصريح العارة على إختصاص محاكم أمن الدولة العلب المنشاة طبقاً لأحكامه بنظر تلك الجنايات إختصاصاً إستئارياً إنفرادياً لا تشاركها فيه أية محكمة أخرى.

لذ كانت جريمة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١٩٢٦ من قانون العقوبات من بين الجنايات التي
 أضحت من إختصاص محاكم أمن الدولة العليا سائقة البيان، فإنــه كـان يتعين على محكمة الجنــم – وقمــد
 احيلت الدعوى إليها – أن تقطى بعدم إختصاصها بنظرها .

* الموضوع القرعى : تشكيل محكمة أمن الدولة :

الطعن رقم ٢٣٨٩ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢

حيث أن الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإلشاء محاكم أمسن الدولـة قمد جرى نصها على أن تشكل محكمة أمن الدولة العليا من ثلاثـة من مستشـارى محكمة الإستئناف على أن يكون الرئيس بمرجة رئيس محكمة إستئناف، وكان المستشـار رئيس افهنة التى أصدرت الحكم المطون فيه ليس كذلك، فإن المحكمة لا تكون مشكلة وفقاً للقانون، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالبطلان تما يسترجب نقضه والإحالة.

محكمسة بستوريسة

* الموضوع الفرعى: إختصاص المحكمة الدستورية الطيا:

الطعن رقم ١ نسنة ٥٥ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٣١ يتاريخ ١٩٨٨/٣/١٠

من القرر حسيما تقضى به المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٩ في شأن المحكمة الدستورية العليا أن محكمة الموضوع أو الهيئة ذات الإختصاص هي وحدها المختصة بتقدير جدية الدلع بعدم الدستورية وأن الأمر بوقف الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية جوازى لها ومزوك لمطلق تقديرها .

الموضوع الفرعى: سلطة المحكمة الدستورية القصل في دستورية القوانين:

الطعن رقم ٣٠٠ نسنة ٥٨ مكتب فتي ٤٠ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ٢٩٨٩/٢/٢٠

لما كانت المادة الخامسة مكرراً من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ قد أوجبت على المادق أن يعلن مطلقته وفرع الطلاق الواقع في غيبتها وبإعلان على يد محصر لشخصها أو في محل إقامتها والمنت المسائلة بالمقوبة الواردة بالمادة ٣٣ مكرراً من ذات الشانون سالف البيان وفضت على عقابه في حالة المخالفة بالمقوبة الواردة بالمادة ٣٣ مكرراً من ذات الشانون سالف البيان - " دستورية " ومادي عن مابو سنة ١٩٧٩ بعدم دستورية القرار بقانون ٤٤ سنة ١٩٧٩ بعدميل بعص أمكام قانون الأحروال الشخصية وتم نشر ١٩٨٥ بعدم دستورية القرار بقانون ٤٤ من مابو سنة ١٩٧٥ بالجويدة الرحية في ١٩ من مابيو سنة ١٩٥٩ بالعلى الماد وكان ذلك وكانت المادة ٤٤ من القانون ٨٤ سنة ١٩٧٩ بساصدار قانون الحكمة الدستورية العلى. قد نصت في فقرتها الرابعة على أنه إذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بندى جنالى تعتبر الأحكام العي صدرت بالإدانة إستاداً إلى ذلك النص كان لم تكن. وعلى ذلك فإن الحكم الصادر من الحكمة الدستورية القرار بقانون ٤٤ سنة ١٩٧٩ ومن بين أحكامه النص المذى – عوقب الطاعن العلى!. بعدم دستورى ومن ثم فإنه بإنكار القيمة القانونية لنص النجريم يتجرد من الوجود القسانوني فلا يكون الفعل مؤثماً جنائياً .

محكمسة عسكرية

* الموضوع الفرعى: إحالة القضايا الصكرية إلى المحاكم العالية:

الطّعن رقم ٢٤٠ لمنة ٢١ مكتب قتى ٢ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ٢/١/٥١/

إن المادة الخامسة من القانون رقم ٥٠ منة ٩٥٠ " ياحالة القضايا التي كانت تنظرها الحساكم العسكرية إلى الحاكم العادية " قد أوجبست إحالة القضايا إلى الحاكم بالحالة التي تكون عليها عند العمل بذلك القانون. فإذا كان الطاعن يسلم بأنه كان قد أعلن بتقرير إتهام ليحاكم أمام الحكمة العسسكرية العليا فإن إحالة القضية إلى عكمة الجنايات ودون تقديمه إلى قاضي الإحالة] تكون حاصلة طبقاً لما يقضي به القمانون سائف الذك.

" الموضوع القرعى: إختصاص المحكمة الصكرية:

الطعن رقم ١٤٨ نسنة ٢٧ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٧٥

اعفت المادة الأولى من الأمر المسكرى رقم ٩٩ الصادر في ١٤ من أكتوبر مسنة ١٩٥٤ أعصاء النيابة العمومية اللين يندبهم النائب العام لدى اخماكم العسكرية لمائسرة إجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في إختصاص تلك الخاكم طبقاً للمادتين ٨، ١٦ من القانون رقم ٩٣٣ مسنة ٤٥٤ من القيود الواردة في المادة ٩١ من قانون الإجراءات.

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٢٧ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٦٨٩ يتاريخ ٢٩٥٧/٦/١٩

مقتضى نص المادة الثانيسة من القانون رقم ٧٧٠ سنة ١٩٥٦ بالفاء الأحكام العرفية أن إحالة قعايها الجنايات التي تبدأ أشاكم العسكرية في نظرها، إنما تكون إلى محكمة الموضوع المنتصة بعد إلفاء الأحكام العرفية، وهي محكمة الجنايات لا غرفة الإتهام .

الطعن رقم ١٧٦٤ لمنة ٢٧ مكتب فني ٩ صفحة رقم ١٢٦ يتاريخ ٢/٨/٥/١

إن محكمة الجنح العسكرية لا تخرج عن كونهــا محكمة جزئية إختصت بالفصل لهى بعض الجوائــم النمى خولتها الأوامر العسكرية الحكم فيها ومن ثم فإذا قضت المحكمة العسكرية بعـــلم إختصاصهــا لأن الواقمــة جناية وصدق الحاكم العسكرى على هذا الحكم فإنه يتعين على غرفة الإتهــام أن نميــل الواقعــة إلى محكمــة الجنايات تطبيقاً لأحكام المادة • 18 من قانون الإجراءات الجنائية .

الطعن رقم ٧٨٩ لمعنة ٢٨ مكتب فتى ٩ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ٢٣/٦/٨٣

الأمر المصادر من وكول النبابة بتفتيش منزل المتهم بإحراز سلاح تما يدخل في إختصاص المحاكم العسكرية عوجب الأمر رقم ١٠ المصادر في ١٩٥٢/١/٣١ بعيم صحيحاً وصادراً ممن يملكه قانوناً ولو كان من أصدره لم يناشر تحقيقاً قبل إصداره ما دام قد القدم بجدية النجريات التي قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع ودلك طبقاً لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ المصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٣ بنظام الأحكام الموفية والمادة الأولى من قرار وربس الداخلية الصادر في ٧ فيراير سنة ١٩٥٧ وقوار النائب العام المصادر في ٧ فيراير سنة ١٩٥٧ وجمعها منتجة لآثارها القانونية حتى بصد صدور القانون رقم ١٧٠ سنة ١٩٥٧ يالغاء الأحكام العرفية المذي صدر لاحقاً لواقعة الدعوى .

الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٢٩ مكتب فتي ١١ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٠

صدور الحكم بعدم إختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى وإحالتها إلى المحكمة المسكوبة المختصة هو قضاء يثالف التاويل الصحيح للقانون من أن المحاكم المعادية هي صاحبة إختصاص أصبل في نظر الجوائم الدي غول الحاكم العسكرية صلطة الفصل فيها. وما كان لها أن تتخلى عن ولايتها هذه وتقضى بصدم إختصاصها دون الفصل في موضوع الدعوى الدي احيلت إليها من اليابة العامة قبل أن يصدر فيها حكم إغنى من الحكمة العسكرية – إلا أن محكمة القض لا تستطيع أن تتقض الحكم غذا الحفاظ طبقاً لعص المادة لا ي من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية – ذلك بأن تطبيق هذه الفقرة مشروط بقيام مصلحة للمتهم، ولما كان الثابت من الأوراق أن الدعوى فصل فيها من المحكمة العسكرية بدواءة المنهمين وقلد صدق على هذا الحكم من الحاكم العسكرية، فلا مصلحة في نقض الحكم و يصبح الطعن بذلك غير ذي

الطعن رقم ١٠٠ نسنة ٣٠ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ٢٨/٥/٢٨

تنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على أن : " السلطات القضائية العسكرية همى وحدهما التى تقرر ما إذا كمان الجمزم داخماً فى إختصاصها أم لا ". ولما كمانت التحقيقات قمد أرسلت للنيابة العسكرية < لما تبين للمحقق أن الطاعن جندى بالقوات المسلحة > فرات أن الإختصاص بمحاكمة الطماعن ينعقد للقضاء العادى، ومن ثم يكون النمى على الحكم من محكمة الجنايات بأنه صدر من جهة غمير مختصة ولاياً بإصداره على غير سند من القانون

الطعن رقم ٦١٨ أسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/١

- جوى قضاء محكمة النقتني على أن النيابة العسكرية عنصر أصيل من عناصر القضاء العسكرى طبقاً للمواد ١ و ٢٨ و ٣٠ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم25 لسنة ١٩٦٦ وهبى صاحبة القول الفصل الذي لا تعقيب عليه فيما إذا كانت الجريمة تدخل لهى إختصاصها وبالمالى في إختصاص القضاء العسكري .

لا يشوط لإعتبار التنازع قالماً أن يقع بين جهين من جهات الحكم أو جهتين من جهات التحقيق بل
 يصح أن يقع بين جهة من جهات الحكم وأخرى من جهات التحقيق .

الطعن رقم ٥٩٠٤ نسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٠

لما كان التصديق على حكم المحكمة المسكرية المشار إليه بتاريخ أول يساير صنة ١٩٧٨ اليس إجراء من الإعهام أو المخاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع الشقادم، ذلك أن التصديق على أحكام المخاكم المسكرية – في مجال الشقادم – يخرج عن أحد فرضين أولهما التصديق على حكم الإدائمة وبه يصبح الحدال المسكرية ولا محل هذا للحديث عن نقادم المدحوري الجنائية والمحالم المسكرية ولا محل هذا للحديث عن نقادم المدحوري الجنائية في صدد حكم بات تنقضي به المدحوى الجنائية وتبدأ منه المدة المقررة لتقادم المسقوية والفرض الآخر هو أمر السلطة المصدقة بإعادة الحاكمة أمام محكمسة أخرى، وهو أمر صادر من سلطة – على ما صرحت به المذكرة الإيصاحية القانون الأحكام المسكرية مستقلة عن هيئة الحكمة ولا تتدخل إلا بعد الحكم، وهو بهذه المثابة لا يعدو وأن يكون أمراً إدارياً إلى الإدارة العامة لقضاء المسكرية ومن الإجراءات القاطعة لمدة التقادم في مفهوم المادة ١٧ من قانون الإجراءات المسكرية

الطعن رقم ٨٠٢ نسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١

من المقرر أن القضاء العادى هو الأصل، وأن اغاكم العادية هي المعتصة بالنظر في جميع الدعاوى الناشئة عن ألهال مكونة لجريقة ولفناً لقانون المقويات العام أياً كان شبخص مرتكبها حين أن اغباكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات إختصاص إستثنائي مناطة إما خصوصية الجرائم التي تنظرها وأما شبخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه. وأنه وإن أجاز قانون الأحكم العسكرية إختصاص القضاء العسكري ينظر جرائم من نوع معين، وخاكمته فئة خاصة من المتهمين إلا أنه ليس في هذا القانون ولا في أي تشريع آخر نص على إنفراد ذلك القضاء بالإختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى إبتداء من غانون عنى المعالمين على ابنادة ٢٤٠ من قانون العامل فيها، وكانت الجريمة التي إصنات إلى الطاعن معاقب عليها بالمادة ٢٤٠ - ١ من قانون العقوبات، وكانت النباية العاملة قلعته إلى الخاكمة العادية ولم يقرر القضاء العسكري إختصاصه

بمحاكمته، فإن الاختصاص بذلك يعقد للقضاء الجنائي العادي ولما كان ذلك، فإنه على فرض صحة ما يذهب إليه الطاعن في سبب الطعن من أنه كان من أفراد القوات المسلحة عند وقوع الحادث فيان نعيه على الحكم بالبطلان لصدوره من محكمة غير مختصة يكن نبيداً عن الصواب.

الطعن رقم ۱۳۲ لسنة ۱۳ مجموعة عمر ۶ عصفحة رقم ۱۷۱ بتاريخ ۱۹۲<u>/۱۹۲۳</u> إن الأمر العسكرى رقم ۴۴۴ لم بجعل الفصل فى الجريمة المعاقب عليها بالمادة ۲۰۲ من قانون العقوبات من اختصاص المحاكم العسكرية دون سواها، وكل ما تضمنه هو تخويل المحاكم العسكرية النظر فى الجريمة المتصوص عليها فى تلك المادة.

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٤٧٩ يتاريخ ١٩٤٨/١/٧٧ تصدر من القانون الحاص باخاكم المسكرية لم يجمل للمحاكم العادية أى إختصاص بصدد الأحكام التي تصدر من هذه اخاكم فيما يرفع عنها من طون بل جعل ذلك من شأن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية. أن ثم أنه يظهر من نصوص المرسوم بقانون رقم ١٩٤٥ المسنة ١٩٤٥ الذي صدر لما ألفيت الأحكام العرفية أن الأحكام التي يمكن أن يعاد النظر فيها بعد إلفاء هداه الأحكام التي يمكن أن يعاد النظر فيها بعد إلفاء هداه الأحكام بعرفة رئيس مجلس الوزراء طبقاً للمحادة ٣ من المرسوم بقانون المذكور أصبحت غير جائز الطعن فيها. ولا يمد على هذا بأنه قد تطرأ أسباب تقتطى إعادة النظر في الأحكام العسكرية بعد فوات الميعاد المخدد لرئيس مجلس الوزراء للتصابي على الأحكام العسكرية وإعادة النظر فيها؛ إذ تلك النصوص صريحة في منع المحاكم العادية من النظر في هذه النظر فيها .

الطعن رقم 1 • 1 لسنة 1 • 1 ميموعة عمر 2 ع صقحة رقم 4 • 1 يتاريخ 1 1949/17 و المسكرية إلى جانب المحاكم إن الحاكم المسكرية إلى المحال ال

الطعن رقم ٩ م ٢٤ المسلمة ٢٩ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٢ ٠ ٥ بتاريخ ١٩٦٠/ ١٩٦٠ صدرر الحكم بعدم إختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى وإحالتها إلى المحكمة العسكرية المختصة هو قضاء يخالف التأويل الصحيح للقانون من أن المحاكم العادية هي صاحبة إختصاص أصبيل في نظر الجوائم التي تخول المحاكم العسكرية سلطة الفصل فيها، وما كان فيا أن تتخلى عن ولايتها هذه وتقضي بعدم إختصاصها دون الفصل في موضوع الدعوى التي أحيلت إليها من النابة العامة قبل أن يصدر فيها حكم نهائي من المحكمة القض لا تستطيع أن تنقص الحكم فذا الحفاظ طبقاً لنص المادة

٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية في تقرتها النائية - ذلك بأن تطبيق هذه الفقرة مشروط بقيام مصلحة للمتهم، ولا كان الثابت من الأوراق أن الدعوى فصل فيها من المحكمة العسكرية بسراءة المتهمين وقد صدق على هذا الحكم من الحاكم العسكرى، فلا مصلحة في نقض الحكم و يصبح الطعن بذلك غير ذى موضوع .

الطعن رقم 1117 المسئة ٣٠ مكتب فتى 11 صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٠/١٠/١٠ مقتضى نص المادة التانية من القانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٦ - بشأن إلهاء الأحكام العرفية أن إحالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها إنما يكون إلى محكمة الوضوع المعتمدة - وهي عكمة الجنايات - فتنقل القضية من المحكمة التي كانت محتصة بنظرها إلى المحكمة التي إنعقد لها الإختصاص الجديد .

الطعن رقم 1.4 إلمسئة ٧ منت قتى ٣٨ صفحة رقم ١٠٠٥ بتاريخ ١٠٠٥ المنادة ٩٨ من القانون رقم ١٠٠٥ بتاريخ ١٠٠٥ منذ ١٩٨ بالسبة للأعمال التعلقة بقيادة قوة نظامية القانون الأحكام العسكرية، كسا يخطت للقباول الملكور امناء بالنسبة للأعمال المتعلقة بقيادة قوة نظامية القانون الأحكام العسكرية، كسا يخطق بخلمتهم. وتوقع ومساعدو الشرطة وضباط الصف والجنود ورجال الخضر النظاميون في كل ما يتعلق بخلمتهم. وتوقع المخاكم العسكرية الجزءات المقررة في هذا القانون أو في قانون الأحكام العسكرية وصدد وزير الداخلية بقرار منه بعد أحمد رأى المجلس الأعلى للشرطة جهات وزارة الداخلية التي تتولى الإحتصاصات المصوص عليها في القانون المذكور العسكرية المجزءات النصر، أنها خاصة بالمخالمة بالمناطقة بالنظامة المسئون العسكرية المجزءات النصر، أنها خاصة في هذا القانون أو في قانون الأحكام العسكرية، والجزءات المنموس عليها في قانون هيئة الشرطة مسواء في هذا القانون أو في قانون الأحكام العسكرية، والجزءات المنموس عليها في قانون هيئة الشرطة سواء المنطقة بالضباط أو بغيرهم كلها جزءات تاديبة بحثة حتى جزءاء الحس أو السجن وفقاً لقانون الإحكام العسكرية الجزءات التي يحبوز توقيمها على حباط الصف على أمناء الشرطة، والفقرة ١١ من المادة ٨٠ الخاصة بالجزءات التي يجوز توقيمها على حباط الصف الخامية النطاعين.

* الموضوع الفرعى: الجرالم الصكرية:

المطعن رقم ۱۲۸۷ المسلة ۲۰ مكتب فقي ۲ صفحة رقم ۲۰ ما تبنوية ۱۹۵۰ بقترية ۱۹۵۱ به الله بمقولة إنه لم بحض إذا كانت العقوبة التي إعتبرتها المحكمة مانعة من إعادة إعتبار الطاعن إليه، ورفعت طلبه بمقولة إنه لم بحض على تنفيذها ثماني منوات هي جنحة تموينية أنشأها أمر عسكرى وحكمت بهما محكمة عسكرية وكمانت هذه الجريمة ليست من جراتم القانون العام، فإنها لا تكون مانعة من ود الإعتبار. ولا يحلل بذلك أنه قد صدر مرسوم بعد الحكم بجمعها من جراتم القانون العام.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٨٤ متاريخ ١٩٥٧/٣/١٣

إن القانون رقم ٩ ه لسنة ٩ ٩ ٤ ١ قد منع السلطة القانمة على إجراء الأحكام العرفية من إقفاذ التنابير التي مسبق له الخاصة بمنع الأندية والجمعيات وحلها بالقوة، وهو إذا كان لم ينص على إلفاء التنابير التي مسبق له لم السلطة إتخاذها في هذا الشأن فذلك لا يعنى إستعرار العمل بأحكام الأمر العسكرى رقم ٣ لسنة ١٩٤٨ فيما إستغير من أحكامه بالقانون المذكور لأن هذا الأمر لم ينه عن إرتكاب الألهال التي نهى عنها في فوة عددة حتى يكون إننهاء هذه الفوة غير مانع من السير في الدعوى طبقاً للفقرة ٣ من المادة ٥ من قانون العقوبات وقد صدر القانون انجام ما المادي عنها إستعرار العمل به إلى أن يصدر القانون الخاص بالجمعيات ولمنة أقصاها صنة فيم صدر القانون رقم ١٧ لسنة العام ١ الذي نص فيه على إستعرار العمل به إلى أن يصدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٠ الذي نص فيه على وستعرار العمل بمعنى الأوامر الباقية فيانتهى

ثم إن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ الحتاص بالجمعيات لم يتصرض للجمعيات التبى حلس قبل صدوره. وإذن فلا عقاب بعد صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ علمى عضو جماعة الإصوان المسلمين المنحلة الذي لم يقدم الأوراق والأدوات المتعلقة بهذه الجماعة إلى مركز الوليس في خملال المحمسة الأينام التالية ليوم ٨ ديسمبر صنة ١٩٤٨ عملاً بالأمر المسكرى رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٨.

الطعن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٨ مكتب قتى ٩ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢١

إن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر العسكرى وقسم ٩٩ بـالإجراءات والقواعد الحاصة يتحقيق القضايا التي تقدم إلى المحاكم العسكرية والحكم فيها على أن " يباشر أعضاء النبابية العامة الذين ينديهم النائب العام للعمل لذى المحاكم العسكرية إجسراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في إختصاص تلك المحاكم طبقاً للعمادتين ٨ و ١٩ من القانون وقع ٣٣ هلسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك بالقيود المينسة فمى المسواد ٥١ و ٥٩ و ٥٥ و ٥٥ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٧ و ٥٧ و ٥٩ و و ٩٧ و و ٩٧ و و ٩٧ و و ٩٧ و و ٩٠ و • ١٠ و ٤٤ ا و ٢٥ ا ٣ و ٢٤ ا ١ و ١ ٩ ا ١ ٤ ا ١ ٤ ا ١ ٤ ا ١ تن قانون الإجسراءات الجنائية " إذ نص على ذلك و لم ينص على الإعفاء من القيود الواردة فمى المواد ٣٤ و ٤١ و ١٤ من قانون الإجسراءات الجنائية وهى المواد التي تعالج مسألة القيض على الأستخاص وتفتيشهم إنحا أواد أن يعلى النابلة من قيد إجسراء التحقيق قبل أن تجرى هى التفتيش بنفسها أو تأذن لأحد مأمورى الضبطية القضائية بإجراءه، دون غيره من القيود الواردة فى الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تسبغ على التحقيق صفته كإجراء من إجراءات التحقيق .

الطعن رقم ١٧٦٣ لمسنة ٣٠ مكتب فتى ١١ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٢٠ الموجود الواد إذا كان اللبض الذى وقع على أحد جنود الجيش قد تم بناء على أمر الضابط المنتص على النحو الوارد بالمادين الرابعة والعاشرة من قانون الأحكام المسكرية فإن الشيش الذى يجرى عليه بعد ذلك وقبل دخوله يل المكان الذى يعد للتحفظ عليه هو أمر يسيغه القانون، لأن هذا التفيش وإن لم يكن نظير الفقيش المذى عدم القانون من إجراءات الإستدلال التي تجوز لمامورى الضبط القضائي بالمنى الشار إليه في المادة ٤٦

عده القانون من إجراءات الإستدلال التي تجوز لمامورى الضبط القضائي بالمعنى المشار إليسه في المادة 23 من الفراد من الهراد من الهراد المنافق المن

الطعن رقم ۸۹۸ لسنة ۳۱ مكتب فني ۱۳ صقحة رقم ۲۰۲ بتاريخ ۲۱۲/۳/۱۲

الجرائم المسكرية هي أفسال وردت نصوصها في قانون الأحكام المسكرية رأى الشارع فيها إخلالاً بالواجات المفروضة على الأشخاص الحاضين لنظم المسكرية، ومن بين هـلمه الجرائم ما يحرمه القانون المام فهي جرائم معاقب عليها في كل من القانونين. وقد قصد الشارع بما نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم 9 و 1 لسنة 9 و 1 في هأن إلتماس إعادة النظر في قرارات وأحكام الجبالس المسكرية من أن " المجالس العسكرية عاكم قضائية استئنافية لأحكامها قوة الشيء الحكوم فيه ولا يجوز الطمن في قراراتها أو أحكامها أمام أي هيئة قضائية أو إدارية خلاف ما نص عليه في هذا القانون " قصد الشارع من ذلك تبين ما للأحكام المصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ويترتب على ذلك أنه متى باشرت الحاكم المسادر من باشرت الحاكم المسادر من بخليد أمام هيئة غضة قانوناً لإن هذا الحكم المسادر من جديد أمام

جهة قضائية أخرى، ذلك بأن الإذواج في المسئولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى بمه العدالة .

الطّعن رقم ١٠١٥ لمنذة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ٣٠٠ ١٩٣٤/٤/٣٠ إن نص المادة ١٣١ من قانون القرعة صريح في أن حق الحكومة في محاكمة المصم الذي يرتكب إحدى

الجرائم المبينة بالمادتين ١٣٨ و ١٣٩ من ذلك القانون أمام المحاكم الأهلية بعاق إلى أن يبلخ المتهم مسن الأربعين. والدعوى العمومية في هذه الجرائم لا تسقط بمعنى ثلاث مسنوات على إرتكابها أو على آخر تحقيق حصل فيها، بل إبتداء سقوطها متوقف على بلوغ التهم من الأربعين.

الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ٦ يتاريخ ١٩٣٦/١١/٩

إن المادة ١٣٦ من قانون القرعة العسكرية نصت على عقاب كل شخص فوضت عليه الخدمة العسكرية وإرتكب إحدى الجرائم المذكورة في المادتين ١٣٩ و ١٣٥ من ذلك القانون، ومن هذه الجرائم جريمة التخلف عن الحضور للكشف العلى بدون عذر شرعى. ولم تستئن هذه المادة من حكمها إلا الأشخاص النبئ عاص المعقبق المدين عام من المحقبق المدين عرب المحقبق المدين من قبل وزارة الحربية. وإذن فمن يتخلف عن الحضور للكشف الطبي بدون عدر شرعى، ولم يعرب عقابه طبقاً للمادة ١٣٦، سواء أكان ثمن تتواضر فيهم شروط المداينة للمحددة العسكرية أم لا تتوافر.

الطعن رقم ١٤ ٥ لمنتة ١٢ مجموعة عمر ٥ع صفعة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٩٤٢/٢/٩

إن المفهوم من نصوص المواد المتعلقة بالمعافاة " مصوصاً المادة ٤٨ " من قانون القرعة العسكوية الصادر بمه الأمر العالى الرقيم ٤ نوفمبر سنة ٩٠ ٩ أن نفر القرعة المدّى يكون لديه وجه للمعافاة بجب عليه أن يتقدم به خبلس الإقواع قبل إجراء الإقواع وإلا سقط حقه في العافاة. فإلى أن يقصل مجلس الإقداع في وجه المعافاة يكون نفو القرعة ملزماً كسائر أنفار القرعة بالحضوع لكل ما يفرضه عليه القدانون من أوامر ونواه: وليس له، ولو كانت معافاته مقطوعاً بها، أن يعتمد من تلقاء نفسه على ذلك ويخذاف ما يفرضه القانون من واجبات. وإذن فإذا طلب شخص المفرز لمتخلف ولم يتقدم لمجلس الإقدواع بطلب معافاته بساء على ما لديه الأسباب، ثم عند محاكمته جنائها عن تهمة تخلفه عن الفرز بغير عذر مقبول قدم شهادة دالة على أن أصله من العربان فهو معفى من الحدمة العسكرية، فلملك لا يعتبر عذراً شرعياً بالمعنى الوارد بالمادة على الدون 17 و 17 1 و 17 1 من قانون القرعة.

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٤٢/٢/٩

إن المادة ٢٩١٩ من قانون القرعة قد أقرع نصها في عبارة عامة تشمل تخليص أنضار القرعة إطلاقاً سواء أكان في أثناء عملية الإقراع أم بعدها وهم تحت الطلب للتجيد أو للكشف الطبي للتجيد. ولا يرد على اذلك بما جاء في المادة ١٩٤٤ الخاصة بالنسب على أنضار القرعة من صراحة نصها في إقتضاء أن يكون النسب المالمة عليه بها وأفعاً على نفر القرعة الطلوب للكشف الطبي لأجل التجيد أو الذي تحت الطلب للتجيد، فإن الأمتاص الذين يعاقبون بمقتضى هذا النص – وهم من غير الموظفين المكلفين بمنفيذ قانون التجيد. فإن الأمتاص الذين يعاقبون بمعلية الإقراع. وهذه هي علة إعلان النصين حتى تكون معاقبة الأفراد القرعة من عاولة تخليص الأنشار من الإقراع. وهذه هي علة إعلان السواء، ومعاقبة الأفراد مقصورة فقط على السواء على الأنفار بالطريقة المينة بالقانون بعد مرحلة الإقراع. وإذن فإن سكوت شيخ البلد عمداً عن تبلغ جهة الإختصاص عن وجدود نفر القرعة المطلوب للتجييد يستوجب معاقبته بمقتبى المادة ١٩٧٩ سابقة الذكر.

الطعن رقم ٥٩٨ نسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٣١ يتاريخ ٢٢/٣/٢٢

إن القول بأن جريمة الإهمال في التبليغ المصوص عليها في المادة ٢٧٩ من قانون القرعة العسكرية تستمر قائمة ولا تنقطع إلا عند بلوغ نفر القرعة سن السابعة والعشرين ليس صحيحاً على إطلاله فإن الإستمرار فيها ينقطع بأى سبب من الأسباب التي يرتفع معها واجب التبليغ عمن هو مكلف به كموت نفسر القرعة أو تقدمه إلى مجلس القرعة قبل بلوغه هذه السن إذ في هذه الأحوال وأمثالها يسقط واجب التبليغ بسقوط موجه.

فرار الجندى من الخدمة المسكرية وهربه بعد القبض عليه لفراره يكونان في الواقع جريمة واحدة ما دام المخدى المتهم لم يكن سلم إلى الجيش. ولا يؤثر في ذلك إمكان تصرور إستقلال الفعل الشاني عن الفعل الأول ما دام هو بطبيعته إستمراراً للفعل الأول المعاقب عليه بمقتضى قانون الجيش وحده، مما مقتضاه وفقاً لأحكام قانون العقوبات إلا يعاقب المنهم إلا بعقوبة واحدة. ولما كان الفرار من الحدمة العسكرية معاقباً عليه يقتضى قانون الجيش وحده، وكان هوب الجندى الفار بعد القبض عليه وقبل تسليمه للجيش هسب و كما مر القول ، إستمراراً لفعل الفرار الأول فيسرى عليه نفس الحكم، فإن القضاء ببراءة

لطعن رقم ۲۰۷۷لسنة ۱۷ مجموعة عمر ۷ع صفحة رقم ۲۰۹ بتاريخ ۱۹۴۸/٦/۱

المتهم بهذا على أماس أنه لم يكن وقت هويه مقبوضاً عليه قانوناً بالمعنى القصود في المادة ١٣٨ من قــانون العقوبات يكون صحيحاً في القانون . الطّعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٢١ صقحة رقم ٢٣٥ يتاريخ ٢٩٧/٣/٧ جريمة الإستخفاء من الحدمة المسكوية هي جريمة مستمرة. فالإهمال الذي يعزى لموظفي الحكومة في تأدية

بريد الم المناطق من المنطقة المنطقة المنطقة على المنطقة المنط

الطعن رقم ١١٠٩ لمنة ٤٨ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ١١٠٩ يتاريخ ١٩٣١/٤/٥ جريمة النسل على شاب مطلوب للفرعة العسكرية وعام تبليغ الجهة الإدارية بوجوده بقصد تخليصه

من ملزوميته بالخدمة المسكرية هي جريمة مستمرة لا تبدأ مدة سقوط الحق في الدعوى العموميسة فيهما إلا مني بلغ الشاب من السابعة والعشرين.

الطعن رقم ١١٤٣ المنة ١٨ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٢٩٧ يتاريخ ١٩٣١/٤/١٦

. المادة ٧١ أ من قانون القرعة المسكرية لا تكتفى بإشواط توفر القصيد الجنالي العام وهو العلم بأن الإهمال في التبلغ محافف الإهمال عن التبلغ، بل هي تشوط قصداً جنالياً خاصباً الإهمال في التبلغ علما العلم عن التبلغ، بل هي تشوط قصداً جنالياً خاصباً هو أن يكون إهمال المتهم في تأدية واجباته المفروضة عليه وتصده الإصرار على عدم التبلغ مقصوداً بسمه "تخليص أحد الأشخاص من مازوميته بالحدمة العسكرية بدون حق"، فإذا لم توفر هلمه التبة التي قد يسلل عليه إمض أمور كالقرابة أو الرضوة مثلاً فلا جريمة ولا عقاب. وعليه فإذا إنهم عصدة بإهماله في تأدية والمجاته لأنه لم يبلغ رئيس مجلس القرعة عن شخص إحرف التجارة بعد معافاته لأسباب دينية وحكمت المحكمة بإدائته بدون أن تبين توفر نية تخليص هذا الشخص من الحدمة العسكرية فبإن الحكم يكون باطلاً واحتمه.

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٤

لما كانت المادة السابعة من القانون رقم 70 لسنة ١٩٩٦ اختاص بالأحكام المسكرية قد نصبت على أنه
تسرى أحكام هذا القانون أيضاً على ما يسأتى " " ... " " " كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص
الخاضعين لأحكامه إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون ". لما كان
ذلك " وكانت التهمة المسئدة إلى الطاعن، وهي السرقة لهسست من الجرائم المنصوص عليها في المادة
الخامسة من القانون المذكور ولم تقع بسبب تأدية الطاعن أعمال وظيفته ومن ثم لمإن الإعتصاص بمحاكمته
على فرض أنه مجند بالقوات المسلحة – إلا ينعقد للقضاء العادى طبقاً للمادة ٢/٧ من قانون الأحكام
المسكرية إذ يوجد معه – في تهمة السرقة – مساهم من غير الخناصين لأحكام هذا القانون. ولا على
المسكرية إذ يوجد معه – في تهمة السرقة – مساهم من غير الخناصية الأحكام هذا القانون. ولا على

انحكمة إن هى إلتفتت عن الرد على الدفع المبدى من الطاعن بعدم إختصاصها بنظر الدعوى ما دام أنـــه ـــــ بهذه المثابة يعتبر دلعاً قانونياً ظاهر المبطلان.

الموضوع الفرعى: الطعن في أحكام المحكمة العسكرية:

الطعن رقم ٥٠٤ استة ٣١ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ٢١/٦/١/١/١

لم يجعل القانون الحاص باغاكم المسكرية العادية أى إختصاص بصدد الأحكام التي تصدر من تلك المحاكم فيما يوقع عنها من طعون – بل جعل ذلك من شأن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية.

الموضوع القرعى : أوامر عسكرية :

الطين رقم ١٠٠ نسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ٢٠١/٦/١٧

تسرى أحكام المادة الثالثة من الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ لسسنة ١٩٤٢ الصادر من ٩ ديسسمبر ١٩٤٧ على جميع العمال اللبن عينوا بعد ٣٠ يونيه ١٩٤٧ مسواء كمان تاريخ تعينهم سابقاً أو لاحقاً لتعاريخ سريان هذا الأمر وثفاذه، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى قصر تطبيق المادة الثائمة من الأمر العسكرى المشار إليه على العمال الذين عينوا قبل تاريخ العمل بهذا الأمر وأحقية كل من عين بعد ذلك في إعانة خلاء العيشة كاملة يكون قد أعطاً في تطبيق القانون.

الموضوع الفرعى: حجية الأحكام الصادرة من المحكمة الصكرية:

الطعن رقم ١١٥٣ لمبنة ٢٩ مكتب فتي ١١ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ٢/١٤/٠/١٩٩

قصد الشارع بعص المادة الأولى من القانون رقم 10 9 لسنة 100 و في شأن إلتماس إعادة النظر في قرارات وأحكام الجالس المسكرية من قوة الأحكام الرات وأحكام الجالس المسكرية من قوة الأحكام القطالية، وكان ملحوظاً من الشارع عند تقرير هذا المبدأ — كما أشارت إليه الملكرة الإيضارية - ما أقامه من ضمانات لها لم المجارة المجارة المبدأ المبدر عنوالاً لما القانون، ولا يصلم الإصارة المن المسكرية التي تشرك إختارها الشارع عنوالاً لما القانون، ولا يصلم الإشارة إلى مواد قانون الأحكام المسكرية التي تشرك المحاكم المادية في الإعتصاص - لا يصح الإعراض بذلك من وجهين - أوفعا أن عنوان القانون ليس لمه قوة نصه المدريح وما يقتضيه منطوق الفائظ هذا النص، وثانيهما أن إختصاص الحاكم المادية بمالفصل في الجرائم المسكوية هو الجرائم المسكوية هو إختصاص على جميع الأفراد، مواء كان مرتكب الجرعة له المسكرية الوبجرداً من هذه المسكرية الوبحرية الم يعنى هيء الأفراد، مواء كان مرتكب الجرعة له المسكرية الوبجرداً من هذه المسكرية الوبكرة المسكوية الوبخرة المن يصرى على جميع الأفراد، مواء كان مرتكب الجرعة له المسكرية الوبجرداً من هذه المسكرية الوبكرة المنافقة المسكرية الوبحرة ما من واحتياص على يخوله القانون خامتي رفعت المعافرة، وبيني على ذلك أن يكون إختصاص المحاكم العادية هو إختصاص عام يخوله القانون خامتي رفعت الصفة، وبيني على ذلك أن يكون إختصاص المادية هو إختصاص عام يخوله القانون خامتي رفعت

إليها الدعوى بالطريق القانوني – إلا أنه متى باشرت المحاكم المسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح هذا الحكم نهائياً، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة تختصه قانوناً بإصداره يحموز قوة المشمئ المقطمي في نفس الواقعة، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أحمرى، ذلك بنأن الأزدواج في المسئولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يجرمه القانون وتتأذى العدالة إذ من القواعد المقررة أنه لا يصبح أن يعاقب جان عن ذات فعله مرتين، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة – ومخالفة هذه القاعدة تفتح باباً لتناقض الأحكام فضالاً عن تجدد الحصومة تما يمنزع عن الأحكام ما يبغى لها من النبات والإستقواء .

الطعن رقم ٨٩٨ لمسنة ٣١ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٢٠٦ يتاريخ ١٩٦٢/٣/١٢

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسسكرية - إن صبح - يمدع من محاكمة المتهم مرة الحرى عن ذات الفعل أمام المحاكم العادية، فإذا كان الحكم المطمون فيمه قد أغضل تحقيق هذا المفع أو الرد عليه فإنه يكون مشوباً بالقمور يستوجب نقعته .

* الموضوع الفرعى : خدمة عسكرية :

الطعن رقم ۱۹۰۷انسنة ۳۸ مكتب فني ۱۹ صفحة رقم ۱۰۸۱ يتاريخ ۲۱۲/۱۲/۱۲

- مقتضى نص المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلــة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٠، أن إستبقاء أى عامل يبلغ سنه ما بين الحاديبة والعشرين وبين الثلاثين دون أن يقدم إحدى الشهادات المصوص عليها فى المادة ٤٤ منه، عطور.

- لم يحدد القانون رقم 0.0 لسنة 1900 في شأن الحدمة المسكرية أمداً معيناً يقدم فيه الصامل الشبهادة المنصوص عليها في المادة ٢٤ منه، ومن ثم فبإن تقدير المهلة التي تمنح له مما يدخمل في تقدير محكمة الموضوع بغير معقب، ولا محل للتحدي بأحكما القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ بمنح خريجي الجامعات والأرهر والماهد العليا مهلة لا تجاوز سنة لتقديم الشهادة المذكورة، لأن أحكامه لا تسرى إلا على هدؤلاء الحريجين.

_ لم يفرق القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية بين من يشتطل بعمل دائم أو عمل موسمى، ذلك بأن المادة ٥٨ منه قد حظرت إستخدام أى مواطن فيما بين الحادية والعشسرين والثلاثة ين من المعمر ما لم يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٢٤ من ذات القانون، و هو حظر عام لا محمل لتخصيصه بعمل دون آخر أو وظيفة دون أخرى.

الطعن رقم ١٨٩٣ لمنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ٢١١/ ١٩٧٠

إن دلالة عبارات نصوص الققرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والفقرة الثانية من المادة ٧١ من القانون المذكور، وما جاء بالمذكرة الإيضاحية تعليقاً على تعديل النص الأول هي أن جرعة عدم النقدم للجهة الإدارية لوحيل الفرد لأحد مراكز التجديد هي بحكم القانون جرعة مستمرة إستمراراً متجدداً يقى حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالحدمة سن المثانية والأربعين وذلك أخذاً من جهة بمقومات هذه الجرعة السلبية وهي حالة تتجدد بتداخل ارادة الحائم متنابعاً، وإنجاباً من جهة أخبرى للسلازم بين قيام الجرعة وحتى رفع الدعوى المدى اطال الشارع مداه وللحكمة الشريعية التي وردت في المذكرة الإيضاحية وهي حتى يسادر كمل من يطلب الشارع مداه وللحكمة الوسكية التي تقديم نفسه وحتى لا يكون الشخص الفار من الخدمة العسكرية والوطنية إلى تقديم نفسه قبل إنتهاء السن المدى لا يجوز أن يطلب فيها للخدمة المسكرية والوطنية، فيظل الفرد مرتكياً للجريمة في كل وقت لم يتضدم فيه للتجديد حتى يبلغ الثانية المسكرية والوطنية، فيظل الفرد مرتكياً للجريمة في كل وقت لم يتضدم فيه للتجديد حتى يبلغ الثانية والأراهين من سنيه ثم تبدأ في السقوط.

مسراقيسسة

* الموضوع الفرعي : ضبط الخطابات والرسائل :

الطعن رقم ٩٨٩ اسنة ٣١ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ١٣٥ يتاريخ ١٩٦٢/٢/١٢

- الأصل أنه لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والاتصالات التليغونية. غير أنه إذا إستلزمت مصلحة التحقيق ضبط الخطابات والتلفراف والإطلاع عليها ومراقبة المكالمات التليغونية فإنها تكون مصلحة أولى بالرعاية من الحفاظ على أسرار هذه المكاتبات والمكالمات .

أباح الشارع لسلطة التحقيق وحدها - وهي قاضي التحقيق، وغرفة الانهام في أحوال التصدى
للتحقيق أو إجراء تحقيقات تكميلية، والنيابة العامة في التحقيق الذي تجريه بعد استثلان القاضي الجوني -سلطة ضبط الحطابات والرسائل إنما في ذلك موافية المكانات التلفونية لدى الهيئة المحتصة وذلك فيما عبدا
الحكم الحاص الوارد في المادة ٩٥ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون وقيم ٩٨ لسنة
1400 .

— إنه وإن كانت المادة ٩٠٦ من قانون الإجراءات الجنتية لم تضع كالمادة ٩٥ منه أو كمالفقرة " ج " من الملدة ٥٠ من قانون تحقيق الجنابات الملفى – إلا أن مدلول كلمتى " الحطابات والرسائل " المشار إليهما في المادة ٩٠٦ للذكورة، وإياحة هبطها في أي مكان عارج منازل المهمين طبقاً للإحالة علمى الفقرة الثانية من المادة ٩١ ينسع في ذاته لشمول كافة الحطابات والرسائل والطرود والرسائل التعليونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية لكونهما في الجوهر وإن اعتمال المسائل الشفوية لاتحادهما في الجوهر وإن اعتمال المسائل .

الموضوع القرعى: مراقبة المتهم:

الطعن رقم ١٣٤٦ لمنية ٢٠ مكتب فتي ٢ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ٢/١٨ ١٠٠/١٠٥١

إن الحمد الأدنى لمواقبة البوليس المقور فى الفقوة الثانية من المادة السادصة من الموسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو مدة سنة، فإذا كان الحكم تطبيقاً للمسادتين ٥ و٧/٣ من الموسوم بقانون المذكور قمد قطبى يوضع المتهم تحت المواقبة لمدة ستة أشهر فإنه يكون قد أعطاً فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٤١٠ لمسنة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٣

المراقبة التي فرضها الشارع في المادة ٢٨ من قانون العقوبات وما نص عليه منها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من هذا القانون تتدرجان تحت وصف واحد هو أن كلاً منهما عقوبة تبعية مصدرها القانون ولا تحتاج في توقيمها إلى حكم القضاء إلا أنهما ما زالنا تختلفان في السبب الذى جعله الشارع أصاصاً لتوقيع كل منهما. ذلك بأن المراقبة المفروضة بالمادة ٢٨ إنما يتحملها المحكوم عليهم لجوائم معينة بالنص ولمدة مساوية لمدة العقوبة بدون أن تزيد على حمس سنين في حين أن المراقبة النصوص عليها في المفقرة الثانية من المادة ٧٥ لا تفرض إلا عند العفو عن محكوم عليه بعقوبة الأضفال الشاقة المؤبدة لأى جنابة بضعن النظر عن وصفها، وذلك عقب صدور الحكم بها أو في أثناء تنهذها وقمد صدد الشارع أملها بخمس سنين ما لم ينص أمر العفو على إنقاصها أو النجاوز عنها جملة.

الطعن رقم ١٩٩٨ نسنة ٢٠ مكتب أتى ٧ صفحة رقم ٤٨٩ يتاريخ ٢/٤/٢ ١٩٥٩

ظاهر نص المادة ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ أنه يجعل عقوبة الراقمة عقوبـة تبعيـة تلحق عقوبـة الحبس الأصلية بقوة القانون وبغير حاجة للنص عليها في الحكم .

* الموضوع القرعى : مراقبة المكالمات التليفونية :

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣١ مكتب فتي ١٣ صفحة رقم ١٣٥ يتاريخ ١٩٦٢/٢/١٢

- سوى الشارع فى المعاملة بين مراقبة المكانات التليفونية وضبط الرسائل، وبين تفيش منازل غير المتهمين – لعلة غير خافية وهى تعلق مصلحة الفير بها، فاشترط لذلك فى النحقيق الذى تجريه النيابة العامة ضرورة استثمان القاضى الجزئى الذى له مطلق الحرية فى الإذن بهذا الإجراء أو رفعنه حسبما يرى، وهو فى هـذا يخضع لإشراف محكمة الموضوع.
- مسلطة القاضى الجنوئى فى مواقبة المكالمات التليفونية عدوده بمعبود إصداره الأذن أو رفعته دون أن يخطع عليه القانون ولاية القيام بالإجراء موضوع الأذن بنفسه، إذ أنه من شأن النيابة العامة – سلطة النحقيية – إن شاءت قامت به بنفسها أو ندبت من تختاره من سأمورى العنبسط القضائى، وليس للقاضى الجنوئى أن بندب أحد هؤلاء مباشرة التطيذ الإجراء المذكور .
- لا يملك رجال الضبط القضائي تمارسة رقابة المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق لا من إجراءات التحقيق لا من إجراءات الاستخدال، ولا يجوز ثم عناطبة القاضي الجزئي مباشرة في هذا الشأن بل يجبب عليهم الرجوع في ذلك إلى النباية العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة في التحقيق الابتدائي، وبصدور إذن القاضي الجزئي ياقراد ما تطلبه اليابة العامة من ذلك تعود إليها كامل سلطتها في مباشرة الرقابة على التحو الذي ترتيه صواء بالقيام بها بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأمورى الضبط القضائي لتنفيذها عملا بنص المادة ٥٠ ٢ من قانون الإجراءات الجنائية.

- إذا كان الثابت أن وكيل النيابة المختص قد استصدر إذناً من القياضي الجزئي بمراقبة تليفوني المتهمين بناء على ما أرتاه من كفاية محضو التحريات المقدم إليه لتمسويغ استصدار الإذن بذلك، فلما صدر هذا الإذن قام الضابط الذي أجرى التحريات التي بني عليها بتنفيذه دون أن يندب لذلك من النيابة العامة فإن ما قام به الضابط من إجراءات المراقبة والتفتيش يكون بماطلاً لحصوفهما على خلاف القانون ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منها .

الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣١ مكتب فتي ١٨ صفحة رقم ٢١٩ يتاريخ ٢١٩/٧/١٤

– تنص المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون , قير ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الواردة في الباب الرابع من الكتاب الأول الخاص بالتحقيق بمع قة النيابة العامة على أنه: " لا يجوز للنيابة العامة في التحقيق الذي تجريه تلتيش غير المتهمين، أو منازل غير المتهمين، أو ضبط الحطابات والرسائل في الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩١ إلا بناء على إذن من القاضي الجزئي". وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن مدأول كلمتي الخطابات والرسائل التي أشير إليهما وإباحة ضبطهما في أي مكان خارج منازل المنهمين طبقاً للإحالة على الفقرة الثانية من المادة ٩١ يتسع في ذاته لشمول كافمة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلفرافية كما يندرج تحته المكالمات التليفونية لكونها لا تصدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية. ولما كان إستصدار النيابة العامة الإذن بالم اقبة التليف نية من القاض الجزئي بعد أن كانت قد إتصلت بمحضر التحريات وقدرت كفايتها لتسويغ إتخاذ الإجراء، هم عمل من أعمال التحقيق سواء قامت يتنفيذ الإذن بعد ذلك ينفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأموري الضبط القضائي لتنفيذه عملاً بنص المادة ، ٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي يجرى نصها على أنه " لكل من أعضاء البيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي بمعض الأعمال التي من خصائصه ". وهو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق وينتسج أثره القانوني بشرط أن يصدر صريحاً عن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير إستجواب المهم -دون أن يمند إلى تحقيق قضية برمتها وأن يكون ثابتاً بالكتابة إلى أحد مأسى ي الضبط مكانياً ونوعياً - وهب ما جرى تطبيقه في الدعوي المطروحة - ومن ثم يكون ما إنتهي إليه الحكم المطعون فينه من رفيض الدفع يبطلان الإذن الصادر من القاضي الجزئي بوضع جهاز تليفون الطاعنة تحت الم اقية سديداً في القانون. - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق وإلى القاضي الجزئي المنوط بمه إصدار الإذن تحت إضراف محكمة

الم طبع ع. و لما كانت المحكمة قد إقتمت بجدية الاستدلالات التي بني عليها الاذن وكفايتها لتسويغ إصداره

وأقرت النباية العامة والقاضى الجزئي على تصرفهما في هذا الشأن، فإنه لا معقب عليها في ذلك لعلقم. بالموضوع لا بالقانون.

الطعن رقم ٩٥٣ استة ٣٤ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٥

– إذا كان الحكم قد أبان أن القاضى قد أصدر الإذن بمواقمة تليفون الطاعنة بعد أن أثبت إطلاعه علمى التحريات التى أوردها الضابط فى محضره وأقصح عن إطبئتانه إلى كفايتها فإنه بذلك يكون قند إتخذ من تلك التحريات أصباً، لإذنه بالمراقبة وفى هلا ما يكفى لإعتبار إذنه مسبباً حسبما تطلبه المشرع بما نص عليه فى المادة ٧٠١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧.

— جرى نص المادة . ٧ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه " لكل من أعضاء النباية العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكل من خصائصه ". وهو التحقيق بنفسه أن يكلف أى مامور من عامورى الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه ". وهو نص عام مطلق يسرى علمي كافة إجراءات التحقيق وليس في القانون ما يخصصه أو يقيده. ومن ثم فإن ما يطار بشأن ندب النباية العامة للطاعت عاصاً بتنفيذ إذن القاضي الجزئي بجراقبة تليفون الطاعنة وتفريخ التسجيلات الخاصة بالخادات الطيفونية يكون في غير محله .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٣٨ يتاريخ ١٩٧٤/٢/١١

لا جلوى من تعييب الحكم في محصوص الرد على الدفع بيطلان إجراءات وحمع تليفون الطاعنة تحت
 المراقبة طالما أن الحكم قد أخذ الطاعنة بإعواف باقى المتهمات في الدصوى وباقوال شهود الإلهات ليها
 إعباراً بان هذه الأقوال وتلك الإعوافات من عناصر الإلهات المستقلة عن الإجراء الإجراء المدعى ببطلانه
 والتي إطمأت الحكمة إلى صحتها نما تنفى همه مصلحة الطاعنة في تحسكها بالبطلان.

— لا جدوى للتحدى بما تقضى به المادتان ٤٥، ٥٥ من دستور جهورية مصر العربية المصول به إعباراً من 1 مبتمبر 19۷۱ من عدم جواز تفتيش المساكن ومراقبة اغادثات التليفونية وغيرها من وسائل الإبامر قضائى مسبب وولقا لأحكام القانون إذ أنه فصلاً عن أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ أنه لمبلاً عن أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ أنه لمبلاً بإراق المنظم لإجراءات الضيش والرقابة في بيدا العمل به إلا في ٨٨ مبتمبر مسنة ١٩٧٧ أي بعد تاريخ والهمة النحوى فإن الصديل المدخل بقتضى هملاً القانون على المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجب أن يكون الأمر الصادر من القاضى الجزئي براقبة المادثات المسلكية واللاسلكية والمساكية والمسلكية والمسلكية والمسلكية والمساكية المسلكية المسلكية المسلكية المسلكية المسلكية المسلكية والمساكية المسلكية والمسلكية والم

الطعن رقع ١٩٥٠ تسنة ٥٥ مكتب فتى ٣٦ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٣

— لما كان البن من مدونات الحكم المطعون فيه - أن مجلس القضاء الأعلى أصدر الإذن إنما أصدره من بعد إطلاعه على الطلب المقدم إليه من النالب العام - وما تضمته من أسباب توطئة وتسديهاً لإصداره - فيان بحسب إذنه ذلك كي يكون محسولاً على هذه الأصباب بمنابتها جزءاً منه وبغير حاجة إلى أبعراد تلك الأمباب في الإذن نفسه ومن ثم يكون هذا الإذن مسياً خاصة وأن القانون لم يوسم شكلاً خاصاً لتسبيب الإذن بتسجيل الخادئات الشفوية لميما أنتهى إليه من رفض الدفع بمطلان الإذن فمذا السبب .

- طريقة تفيذ الإذن موكوله إلى اغامى العام المأذون له بإجراءات تسجيل اغادثات الشفوية والمسلكية والله المسلكية والتصوير بجريها تحت رقابة محكمة الموضوع فله أن يستمين لهى تفهيذ ذلك بالافنين ورجال الضبط القضائي وغيرهم بحيث يكونون تحت إشرافه وهو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما يعداه المطاعن في هذا الخصوص يكون غير قريم .

— لا كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بيطلان التسجيلات التبي تحت بجسكن المبلغ لإستفاد إذن عباس القضاء الأعلى عائسجيل التلهوني من مكتبة ورد عليه بما يفيد إطراحه بقوله "وحيث الله عن الدفع بأن إذن مجلس القضاء الأعلى قد أستفاد بالنسجيل التلهوني من مكتب الشاهد وتكون بالتالي التسجيلات التي تحت بحسكن الأخير غير مأذون بها ولا يعول عليها كدليل في الدعوى فهيو بدوره على غير أساس سليم من القانون ومردود بما هو ثابت بوضوح وجلاء من الإذن إذ أشتمل إتخاذ إجراءات التحقيق وما سليم من القانون ومردود بما هو ثابت بوضوح وجلاء من الإذن إذ أشتمل إتخاذ إجراءات التحقيق وما وكذلك ضبط الطبيش الرئيس يحكمة السويس الإبتدائية — الطاعن — وما قد يقتضاه بسبب غير وكذلك ضبط الطبيش الرئيس يحكمة السويس الإبتدائية — الطاعن — وما قد يقتضاه بسبب غير مشروع من نقود من الأمتاذ ... - المبلغ — وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ صفور الإذن، ولما كان الإذن صدر بتاريخ بالامراءات في مجموعها لمرة واحدة بخصوص ضبط الواقعة الصادر عنها الإذن، ومن ثم تكون قد تحديد منطقة وصحيح القانون.

الطعن رقم ٣٢٦٨ نسنة ٥٥ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٩

لما كانت المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون وقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ – الواردة لهي المباب الرابع من الكتاب الأول الحناص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة – تنص على أن " لا يجوز للنيابة العامة تفيش غير المنهم أو منزل غير منزله إلا إذا إتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلسق بالجريمة. ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الحطابات والوسائل والجرائد والمطبوعـات والطرود ولـدى مكاتب البرق جميع البرقيات وأن تراقب اغادثات السلكية واللاسلكية وأن تقوم بتسجيلات غادثات جوت في مكان خص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو في جنعة معاقب عليها بالحيس لمدة تزيسد على نلائة أشهر. ويشوط لإتقاذ أى إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدماً على أمر مسبب بذلك من القاضى الجزئي بعد إطلاعه على الأوراق " وكان إستصدار النيابة العامة الأمر بباجراء تسجيل الخاذات من القاضى الجزئي بعد أن كانت قد إتصلت بمعتبر التحريبات وقدرت كفايتها لتسويغ ذلك الإجراء، هو عمل من أعمال التعقيق صواء قامت يتنفيذ الأمر بعد ذلك بنفسيها أو عن طويق ندب من الإجراء، هو عمل من أعمال التعقيق سواء قامت يتنفيذ الأمر بعد ذلك بنفسيها أو عن طويق ندب من لكل من أعتباء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسة أن يكلف أى مامور من مامورى الضبط لقضائي بعض الأعمال التي من حصائصه، وهو نسم عام مطلق يسبوى على كافئة إجراءات التحقيق ويتج أنوه القانوني بشرط أن يصد صوبكا من يملك وأن ينصب على عصل معين أو اكثر من أعمال التحقيق عضو المعين أو اكثر من أعمال المحقيق - غير إستجواب المتهم - دون أن يعد إلى تحقيق قضة برمتها وأن يكون ثابناً بالكتابية إلى أصد المعمورى الطبط المتعمين مكانياً ونوعياً. ولم يشتوط القضائي بتنفيذ الأمر المسادر من القاضى الجزلي بهجراء من النابة العامة بتكليف أى من ماموري الضبط القضائي بتنفيذ الأمر المسادر من القاضى الجزلي بهجراء من النابة العامة بتكليف أى من ماموري الضبط القضائي بتنفيذ الأمر المسادر من القاضى الجزلي بهجراء من النابة العامة بتكليف أى من ماموري الضبط القضائي بتنفيذ الأمر المسادر من القاضى الجزلي بهجراء

مستولية

* الموضوع القرعى : الإعقاء من المسئولية :

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣١ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٠

تقدير حالة النهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها، إلا أنه يتعين ليكون قضاؤها سليماً أن تعين خيراً للبت في هذه الحالة وجوداً وعدماً لما يستب عليها من قيام أو إنتفاء مسئولية المتهم، فإن لم تفعل كمان عليها أن تبين في القليل الأسباب التي ينسي عليها قضاءها بواضع هذا الطلب بياناً كافياً وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المنهم أن قواء المقابة صليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه، فإذا هي لم تفعل شيئاً من ذلك فإن حكمها يكون مشوراً بعيب القصور في التسبيب والإعلال بحق الدفاع بما يرجب نقضه.

الطعن رقم ٩٠١ لمسنة ٣٢ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ١٤٠ يتاريخ ٢١٠/١٠/١

إذا كان مما أثاره الدافاع من الماعن من أن الصورة التي قارف بها جرعته إنما كانت نتجة حالة نفسية
يُجعله غير مسئول عن عمله، وطلب إحالته إلى معهد نفساني قفصه، وكان مؤدى هذا الدفاع أن النفس
شيء الحر متميز تماماً عن العقل وأن أمراضاً قد تصبيها فتكون أمراضاً نفسية عتنافة عن الأمراض
شيء الحر متميز تماماً عن العقل وأن أمراضاً قد تصبيها فتكون أمراضاً نفسية عتنافة عن الأمراض
قد رد على هذا الدفاع بأن التضريع الجنائي المصرى لا يعرف هذه التفوقة ولم ينص علها وكل ما في الأمر
أن قانون الطوبات قد نص في المادة ٢٧ منه على أنه لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الأختيار في
عمله وقت إرتكاب الفعل إما لجنون أو عاهة في العقل، وبالتالي فإن هاتين الحالين اللعين اشارت إليهما
هذه المادة دون غيرهما ورتبت عليهما الإعفاء من العقاب هما اللتان تجعلان الجاني وقت إرتكاب الجريحة
هذه المادة دون غيرهما ورتبت عليهما الإعفاء من العقاب هما اللتان تجعلان الجاني وقت إرتكاب الجريحة
هاقداً للشعور والإختيار في عمله، وكان تقدير حالة المنهم المقلبة التي يوتب عليها الإعفاء من المسئولية
المنائية - كما هو الحال في واقعة الدعوى - فإن النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع والقصور في
التسبب يكرن في غير عله .

الطعن رقم ۱۳۷ لمنتة ۳۱ مكتب فني ۱۷ صفحة رقم ۲۰۸ بتاريخ ۲۰/۰/۱

مفاد نسص الفقرة السادسة من للادة ٣٦ من القانون وقيم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ – في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمافا والإتجار فيها - ألا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج. ولما كان الشابت من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن تقدم لكتب القاهرة التابع لإدارة مكافحة المخدرات لعلاجه من الإدمان وأحيل إلى الكشف الطبي فقسرر إحالت. للمصحة للعلاج وقيد بسجل المدمنين بالإدارة حتى خلا على في المصحة فماحيل إليها ونسب إليه إحراز المخدر وقت دخوله إليها. ولما كان الحكم لم يعن بإستظهار حالة الإدمان لمدى الطاعن وتقدم من تلقاء نفسه للعلاج وأثر ذلك على إعفائه من المستولية في حكم الفقرة السادسة من المادة ٣٦ المشمار إليها، مما يعيبه بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة .

الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ١٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٢١ يتاريخ ١٩٧١/٤/٤

فرق القانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٩٠ بن حالتين للإعضاء هي المادة ٤٨ منه تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفرد لكل حالة فقرة عاصبة وإنسوط في الحالة الأولى فضالاً عن المبادرة بالإعضار أن يصدر الإعرار قبل علم السلطات العامة بالجريمة. أما الحالة الثانية من حالتي الإعضاء فهي لم تستلزم المبادرة بالإعرار في مقابل القسحة التي منعها للجاني في الإعبار أن يكون إعباره هو اللي مكن السلطات من ضبط باقي الجناة مرتكي الجريمة. لما كان ذلك، وكان مؤدى ما حصله الحكم الملصون فيه في صرده لوقتها للدعوق المجلزة مرتكي الجريمة. لما كان ذلك، وكان مؤدى ما حصله الحكم المعلمون فيه في مرده لوقتها للدعوة بالمحتوية المنافق المنافق المحتوية المحتوية

الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٤١ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ٧٧ يتاريخ ١٩٧٢/١/١٦

العذر القهرى هو الذى يقوم على غير إنتظار ويفاجىء صاحبه بما لم يكن فى الحسبان كالموض الذى صاحبه عن الحركة ومباشرة أعماله. أما إذا كان من شأن ذلك الموض ألا يعيق صاحبه عن حركته الطبيعية. ومباشرة مصالحه وأعماله كالمتناد فلا يعتبر من الإعذار القهرية وبالتالي فإن مجرد توجمه المطعون ضده إلى المستشفى في فترة محدودة لتلقى علاج معين وعودته إلى عمله فمى ذات اليوم لا يحتر من قبيل الأصفار القهرية التي تعفيه من مستولية الإشراف على مقهاه .

الطعن رقم ١٤٦٤ نسنة ٤٧ مكتب فتى ٢٤ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٥

الطعن رقم ۲۰۱ لسنة ٤٦ مكتب فتي ٧٧ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ٢٣/٥/١٣٣

تناقض الطاعن في تحديد شخص من تسلم منه المخدر لا يخوله الإفادة بموجب الإغفاء المنصــوص عليــه فمى المادة ٤٨ من قانون المخدرات لما هو مقرر من أن الفانون يشــوط في مقابل الفســحة التي منحها للبحاني في الإعبار أن يكون هو المذى مكن السلطات من ضبط بالى الجناة مرتكى الجريمة.

الطعن رقم ٢٥٩٨ لمنية ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٢٠٠٠ بتاريخ ١٩٨١/٤/١

مقاد نص المئدة ٤٨ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ أن القانون لم يرتب الإعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه إسهاما إنجاباً ومنتجاً وجدياً في معادة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من ذلك القانون بإعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدى مخدمة للمدالة فإذا لم يتحقيق صحكمة صدق التبلغ بأن كل غير منسم بالجدية فلا يستحق صاحبه الإعفاء الإنضاء مقوماته وعدم تحقق حكمة النشريع لمنم بلوغ النبيجة التي تجزى عنها بالإعفاء وهي تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي تلك الجرائم الحطرة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص للأسباب السائفة التي أوردها إلى توافر الجندية في إبلاغ للتهم – المطعون ضده – عن المساهمين معه في الجريمة وأن عدم ضبط من أبلمغ عنهم لا يرجع إلى عدم صدق الإبلاغ بل إلى تقاعس السلطات وهي من الأمور الموضوعية التسي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع، فإن ما إنتهى إليه الحكم من إعقاء المتهم من العقاب يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٢١٣ نسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٢٥٦ يتاريخ ١٩٨٢/٣/١٤

من القرر أن الفصل في إمتناع مسئولية المتهم الجنائية لوجوده في حالة مسكر وقست مقارفته للجريمة وأن كان متعلقاً بموضوع الدعوى يستقل بتقديره قاضى الموضوع إلا أن شوط ذلك أن يكون مبنياً على أسباب سائفة.

الطعن رقم ٨٤٠ نسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٣٤ يتاريخ ١٩٨٤/١/١٢

جرى قضاء هذه المحكمة على أن مناط الإعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير مبلغ، بما مفاده أنه حتى يتوفر موجب الإعضاء يتمين أولاً أن يثبت أن عدة جناة قد ساهموا في إقراف الجريمة الملغ عنها – قاعلين كانوا أو شركاء وأن يقوم أحدهم يابلاغ السلطات العامة بها فيستحق بذلك منحه الإعفاء القمابل البذي قصده الشمارع وهمو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة التي نص عليها القانون فإذا لم يتحقق صدق البلاغ بأن لم يفيت أصلاً أن هناك جناة آخرين ساهموا مع المبلغ في إرتكاب الجريمة فبلا إعضاء لإنشاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بصدم بلوغ التيجة التبي يجزى القانون عنها بالإعفاء وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلبك الجرائب الخطيرة. وإذا كانت المادة ٤٨ من القانون رقيم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ تفرق بين حالتين. الأولى إشع ط القانون فيها فضلاً عن المبادرة بالإخبار أن يصدر هذا الإخبار قبل علم السلطات بالجريمة - والثانية لم يسعلوم القانون فيها المبادرة بالإخبار بل إشاوط في مقابل الفساحة التي منحها للجاني في الإخبار أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقي الجناة مرتكبي الجريمة. فإن المقصود بالمبادرة في الحالة الأولى هو المبادأة بالتبليغ عن الجريمة قبل علم السلطات بها. وذلك يقتضي أن يكون الجاني في موقف الملغ عن جريمة لا موقف المعرف لها حين يستوجب أو يسأل فيجزى على كشفه عن مرتكبي تلك الجراثم بالإعفاء من العقاب أما في الحائلة الثانية فيان موجب الإعضاء يتوافر إذا كان إعباره السلطات بالجريمة - بعد علمها بها - هو الذي مكنها من ضبط باقي الجداة. وإذ كان ضبط هؤلاء هو الغاية التي تغياها الشارع في هذه الحالمة فإنه يملزم أن يكون ذلك الإخبار قد إتسم بالجدية والكفاية ووصل بالفعل إلى ضبط باقي الجناة اللين ماهموا في إقارة اف الجرعة فبلا يكفي أن يصدر من

الجانى فى حق آخرين قول موسل عار عمى المدليل وإلا إنفسنخ الجمال لإلصاق الإتهامات بهمم جزافاً بغية الإفادة من الإعفاء وهو ما يناى عنه قصد الشارع فإذا كان ما ادلى به الجانى لم يحقمق غرض الشارع من ضبط باقى الجناة وكشف صلتهم بالجريمة المخبر عنها فلاحق له فى الإنفاع بالإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٦٧ لسنة ١٩٣٠ لتخلف المقابل المبرر له.

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٦

٩) إن الشارع إذ عاقب في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإنجار فيها المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ على جلب المواد المخدرة فقد دل وتنظيم إستعمالها والإنجار فيها المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ على جلب المواد المخدرة فقد دل على الناس سواء كان الجالب قد إستورده حاساب نفسه أو حاساب غيره متى تجانوز بفعله الحط الحمركي قصداً من الشارع إلى القضاء على إنشار المخدرات في المجتمع الدولي، وإذ كان إستوراد المواد المخدرة لا يعدو في واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داعل أواضى الجمهورية فهد في مدلوله القانوني الدقق يتطوى حيداً على ونصا على عنصر الحيازة إلى جانب دلالته النظامة عليها. وكان لا يشدوط لا يعبار الجاني حائز لمادة علامة أن يكون عرزاً مادياً لمادة المخدرة بل يكني لإعباره كالملك أن يكون من مساطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته الماذية أو كان الخيرز للمخدر شخصاً غيره، وكانت المادة ٩٩ من المواد شخصاً غيره، وكانت المادة ٩٩ من المواد المخدرة بل يكني لاعباره كالمات تتكون من من النون المقويات إذ تعبد على أن يعير فاعلاً في الجرعة من يدخل في إذكابها إذا كانت تتكون من صواء بحسب طبيعها أو طبقاً خطة تعقيداً فان كل من تدخل في هذا التنفيذ يقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجرعة لم تتم بفعله وحده بل غت بغعل واحد أو اكثر عن تدخلوا معه فيها عني وجددت لدى واخدا للدى ذلك على هذا التدفيد يقدر ما يعد فاعلاً مع فحد قصد المنا على معه لمي إيقاع تلك الجرعة المدنية وأسهم فعالاً بمور في تفيلها.

٣) من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية السي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إضراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشوط شكلاً معيناً لإذن التغيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان إسم المأفون بنفتيشه كاملاً أو صفت أو صناعت أو محمل إقامته ولا الحفظ في إسجه طلما أنه الشخص المقصود بالإذن.

٣) من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكلى للرد عليمه إطمئنان
 الحكمة إلى وقوع الضبط والنفتيش بناء على هذا الإذن اخذاً منها بالأدلة السنانفة الني أوردتها، وكان

الحكم الطنون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله " وحيث أنه بالنسبة للدفع ببطالان القبض والتغييش خصوفها قبل صدور إذن النيابة العامة فمردود عليه بأن الثابت من أوراق الدعوى وأقوال شهود الإلبات الذين تطمئن الحكمة إلى أقواهم أن إذن النيابة قد صدر في الساعة السادسة من مساء يوم وأن الضبط والتفيش تما في الساعة السابعة والنصف من مساء نفس الوم ومن ثم لا تعول الحكمة على هلا المذي جاء قولاً مرسلاً عارياً من دليله ". وكان مسارد به الحكم على الدفع سالف اللكر مسائفاً لاط احد، فإن نعر الطاعن المذكورين على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس.

٤) من المقرر أن القانون وإن أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والمظرف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التي إستخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلاله بهما وصلامة ماخلها إلا أنه لم يوسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والطروف التي وقعت فيها.
ه> البقيش المخطور هو الذي يقع على الأشسخاص والمساكن بضير مبرر من القانون، أما حرمة الجواج

 ه) التفيش المحقور هو المدى يقع على الانسخاص والمسائن بغير صور من الفاتون، اما حرمه الجراج فمستمدة من إتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه، وإذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به والجراج كذلك، لما كنان ذلك، فبان إطلاق القول ببطلان تفتيش الجراج لعدم التنصيص عليه صواحة في الأمر يكون على غير صند من صحيح القانون.

٣) متى كان البن من الحكم المطعون فيه أنه قد صدر إذن من النابة بتغيش شخص ومسكن الطاعن الأول فضلاً عن السيارة المين رقمها بالحكم، فإن تفتيش الجراج الخاص به مسوء أكنا ملحقاً بمسكنه أم غير ملحق به - يكون صحيحاً، ومن ثم فلا جدوى للطاعنين الأول والثاني من نعيهما على الحكم خطأه فيما أسنده إلى معاينة النباية من أن الجراج ملحق بالمسكن، إذ بفرض وقوع الحكم في هذا الحقاً المدعى به فإنه لا يصيد لما هو مقرر من أن الحقاً في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة الحكمة الن خلعت إلها.

٧م لا كان من القرر أنه وإن كان الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية إلى تبنى على التحقيقات الشفوية الني تجربها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود مني كان سماعهم مكناً، إلا أن المادة ٢٨٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية – المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٥٧ - تخول المحكمة الإستفناء عن سماع الشهود إذا قبل المنهم أو المدافع عنه ذلك يستوى أن يكون القبول صريحاً أو صنعياً بتصرف المنهم أو المدافع عنه ذلك يستوى أن يكون القبول صريحاً أو صنعياً بتصرف المنهم أو المدافع عنه بما يدل عليه، وهي وإن وردت في الباب الثاني من الكساب الثاني من ذلك القانون الحاص بمحاكم المنافقات والجنح إلا أن حكمها واجب الإلهاع أمام محاكم جنايات عملاً بالقرة الأولى من المادة ٢٨٩ من القانون ذاته، وإذ كان الثابت من محاضو جلسات المحاكمة أن المدافعين عن الطاعتين تسازلوا صراحة بجلسة ١٩ من نوفمير صنة ١٩٨٣ عن الشهود إكتفاء بتداوة أقوالهم بالرغم من حضور

شاهدى الإثبات الخامس والسابع بتلك الجلسة، فإنه لا تفريب على انحكمة إن هي قضت في الدعوى دون سماع الشهود – الخاضر منهم والفائب – ومن ثـم فإن منمى الطاعن الشاني على الحكم في هـذا الصدد لا يكرن له محل.

٨) لما كان البين من محضر جلسة ١٩٦ من نوفمبر صنة ١٩٨٣ سالف الذكر أنه وإن كان الأستاذ اغامي قد صرح بوك الرافعة عن الخامي قد صرح بوك الرافعة عن الطاعن الأول إرماده وقصر بعد ذلك على المرافعة عن الطاعن الأول إرماده وقصر بعد ذلك على المرافعة عن الطاعن الأول، وحده، كما تولى عام ثالث المرافعة عن الطاعن الأول، ومن ثم فإن كلاً من الطاعنين الأول والثاني قد إنضره بالدفاع عنه محمام تسني له أن يدى ما يعن له من أوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها بما تنظى معه مظنة الإخملال يهما في الدفاع ، ويضحى منهى الطاعن الغاني على الحكم في هذا الشأن غير ذي وجه.

4) لما كان ما ينره الطاعن الرابع من تعويل الحكم على إعرافه الذى عدل عنه بالجلسة مردوداً بما هو مقرر من أن للمحكمة أن تأخذ بإعتراف المتهم ولو كان وارداً بمحضر الشرطة منى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب، وكان البين من محاضر بطلبات الحاكمة أن الطاعن الرابع وإن أثار أما هيشة سابقة بجلسة ۱۷ من يوليه سنة ۱۹۸۳ دعوى عاد بجلسة ۱۹ من يوليه سنة ۱۹۸۳ دعوى عاد بجلسة به ۱۹ من نوفمبر منة ۱۹۸۳ التي إختيمت بصدور الحكم المطون فيه وقرر ما يفيد عدوله عن هذا الدفع بقوله أن بطلان الإعراف مرده وجود الطاعن حين سؤاله بإدارة المحدوث وهو مكان يوحى بالتهديد والإراب ومن ثم يفدو منصى الطاعن الرابع على الحكم بعدم التصرف لما أشاره من تصبب بالتهديد والإرهاب ومن ثم يفدو منصى الطاعن الرابع على الحكم بعدم التصرف لما أشاره من تصبب الإعراف ولا محل له، الم هو مقرر من أن مجرد تواجد المنهم أمام رجال الشرطة لم يستطل إليه بالأذى مادياً كان أو معين؟.

١٠ لما كان من القرر أن الحكمة لا تفتره بعقصى أسباب إعقاء المنهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به
 أمامها، وكان يبن من محضر الجلسة الأخيرة للمحاكمة أن الطاعن الرابع لم يتمسك بإعفائه من العقاب
 عملاً بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٠ فلا يكون له أن ينعى على حكمها إغفائه التحدث
 عن ذلك.

١١ كا كان من المقرر أن الحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفاع إلا إذا كان من قدمة قد أصبر عليه.
 وزد كان الطاعن المرابع لم يتعسبك أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى وأصدوت الحكم المطعون فيه

بإعفائه من العقاب فلا يكون له أن يطائب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها، وصن ثـم يكـون منعى الطاعن الوابع على الحكم في هذا المحصوص غير قوبم.

١٩٧٧ لما كانت المادتان ٩٣، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلسان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ التعلق بضمان حريات المراطنين – قد أجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أن يقميض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إنهاصه، فياذا لم يكن حاضراً جاز للممامور إصدار أممر بضبطه وإحضاره كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المنهم في الحالات التسى يجوز فيهما الفيض علمه قانوناً.

(١٣) تقدير توافر حالة النابس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحت النبي توكل بداءة لرجل الضبط القصائي على أن يكون تقديره خاصماً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفي الوقائع المعروضة عليها بغير معقب، ما دامت النبيجة التي إنتهت إليها تنفق منطقهاً مع المقدمات والوقائع التروضة حكمها، كما أن التلبس صفة تلازم الجرعة ذاتها لا شخص مرتكها.

٤) من القرر أن الدفع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الذي يبدى صواحة أمامهما دون غيره من القول المرسل الذي لم يقصد به سوى مجرد التشكيك فيما إطمأنت إليه من أدلة الدوت، فليس للطاعن الخدس من بعد أن ينمى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يؤه أمامها.

ه1) لما كان من القرر أن محكمة الموضوع أن تأخل بالقوال منهم على منهم آخر ولو كانت واردة فى عضى الشرطة منى إطمأت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عمل عنها فى مراحل التحقيق الأخرى.
٢١) لما كان وزن القوال الشاهد وتعيل القضاء عليها إلما مرجعه إلى محكمة الموضوع دون وقابة عليهما من محكمة النقض، فإن ما يثيره الطاعن الخامس فى شان القوال الطاعن الرابع فى حقه النى عول عليهما الحكم ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير أدلة المدعوى تما لا يجوز إثارته أمام هذه الحكمة.

الطعن رقم ١٧١٨ المسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٩٠٢ م بتلويخ ١٩/٥/١١ وإن أوجيا إن الأمر المسكرى رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٧ اللدى حل محله وإن أوجيا إستواد غن البضائع المصدرة في موعد لا يتجاوز صنة أشهر إلا أن الظاهر من مجموع نصوصهما أنهما لم يقصلنا العقاب على مجرد علم إستواد القيمة في المحاد في كل الأحوال على الإطلاق، بل قصلنا الماقية على تعمد علم الإستواد أو التهاون والقصير فيه. فإذا كان المصلد قد قام من جانبه بملاحقة عميله الموجود في الحزرج ومطالبته بالقيمة وبذل في ذلك ما يجب على كل جاد في تنفيذ حكم القانون فلا تصح معاقبه بغرد إنقضاء المعاد دون ورود القيمة. يؤيد هذا النظر أن الأمر المذكور قد نص على إعفاء المصدر

من المستولية متى كان قد قدم أوراق التصدير ومستداته إلى مصرف مرخص له يتولى هو عملية الإمستيراد وما ذلك إلا لإنتضاء مظنة الإهمال والتقصير من جانب المصرف. ويؤكده ما جاء بالأمر والقانون المذكورين من تخويل الوزير حتى تحديد المدة القررة للإستيراد، وإطالتها وذلك لا يكون إلا بناءً على تقديسر أعدار تقدم تنظى معها مظنة التعمد أو التقصير من جانب المصدر. وإذن فالقول بأن المصدر لا يعضى من المستولية إلا في حالة القوة القاهرة غير صحيح، والحكم اللذي يبنى قضاءه على ذلك دون أن يبحث ويقدر الإعتبارات القائمة في الدعوى والتي قد تعفى من المستولية على الأساس المتقدم يكون مخطئاً معيناً .

<u>الطعن رقم ۸۰۲ منشة ۳۹ مكتب قنمي ۳۰ صفحة رقم ۷۰ تا بتاريخ ۹۹۹/۱۰/۱۳</u> العلاقة انزوجية في ذاتها لا تصلح سنداً للقول بقيام حالة الضرورة الملجنة إلى إرتكاب الجرااسم أو محرق محارم القانون.

* الموضوع القرعى: التضامن في المستولية:

الطّعن رقم ١٧ ٩٤ لمنتة ١٩ مكتب قتى ١ صقحة رقم ٤١ ٤ بتاريخ ١٧ ٩٠٠ المندى على المجدى على المجدى المناسبة الإصرار ولكنها أثبت أن كلاً منهما قد إعتدى على المجدى عليه بأن طعنه بسكين جلة طعنات، ثم حكمت عليهما بالتعويض المدنى متضامتين فإنها لا تكون قد احتاات، إذ أن ما أثبته في حكمها من تعدى المنهمين معاً على المجمد الحدل يغيد إتحاد إرادتيهما وتوافقهما على الإعداء عليه، الأمر الذي يستوجب مساءلة كل منهما عن تعويض العنور الذي نشأ عن فعله وعن فعل، ذهبله.

الطعن رقع ٥٥ / لمستة ٢٦ مكتب فقى ٣ صفحة رقع ٢٦ يتاريخ ١٩٥١/١٠/١ المعنى وقا ٢٥ يتاريخ ١٩٥١/١٠/١ المعرب على إذا كانت انحكمة قد نفت عن المتهمين سبق الإصرار ومع ذلك أثبت أنهما قد إعدايا معا بالعمرب على المغير على عليه الإعداد عليه بعرف النظر عن جسامة ما وقع من كل منهما فهذا يستوجب مسائلة كل منهما عن تعريض الفرر الذي نشأ عن قعله وعن فعل زميله .

الطعن رقم ٩٥٩ لمنقة ٢٤ مكتب فقى ٥ صفحة رقم ١٠٨ بقاريخ ١٩٥٤/٦/٢١ لا يجدى النهم فى جرعة القنل الخطأ محاولة إشراك منهم آعر فى الخطأ الذى إنهى عليه وقوع الحادث إذ الخطأ المشوك بفرض قيامه لا يخلى الطاعن من المسئولية.

الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ٢٦٠/٥٥١

تصح مساءلة شخصين في وقت واحد متى ثبت أن الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشؤك بينهما .

الطعن رقم ٨٠ نسنة ٢٦ مكتب فتى ٧ صفحة رقم ٢٦٤ يتاريخ ٢٠٤/١٩٥٢

أساس المستولية المدنية القضائية هو مجرد تطابق الإرادات والـو فجاة وبغير تدبير سابق، ويكفى فيها أن تتوارد الخواطر على الإعتداء وتناتاتي إرادة كل مـع إرادة الآخرين على إيقاعه ولا يؤثر في قيام هذه المستولية التضامنية قبل المتهمين عدم ثبوت إتفاق سابق بينهم وبين الآخرين اللين ساهموا في إرتكاب الجرية .

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٦ مكتب قني ٧ صفحة رقم ١٠٨٦ بتاريخ ٢٩/١٠/٢٩

التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر واجب بنص القانون مــا دام قــد لبـت إتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرب بالمجنى عليه ولو دين أحدهم بتهمة الضسرب الذي تخلفت عنه عاهة ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط .

الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٩٨٣ يتاريخ ٢٩٦٣/١٢/٢٤

الحظ المشتوك في نطاق المستولية الجنائية - يفرض قيامه لا يخلى المتهم من المستولية، بمعنى أن خطأ الجنى عليه لا يسقط مستولية المتهم ما دام أن هذا الحظأ لم يوتب عليه إنضاء أحد الأركان القانونية لجريمية القمل الخطأ المسبوية إلى المتهم.

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٤ مكتب فتى ٢٦ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٤

من القرر أن الخطأ الشعرك في مجال المستولية الجنائية - بفرض قيامه في جمانب الجنبي عليه أو الغير - لا يُمتم من مستولية المنهم ما دام أن هذا الخطأ لا يوتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٨

من القرر أانونا أنه مني أثبت الحكم إتحاد الفكرة وتطابق الأرادات لدى المنهمين على الأعتداء وقت وقوعه، فأنهم جيماً يكونون مستولين متضامين مدنياً حما أصاب المدعين من ضرر نبيجية أصابتهم يسبب الأعتداء الذى وقع عليهم من المنهمسين جيماً أو من أى واحد منهم، ولا يؤثر في قيام هذه المستولية التضامية قبلهم عدم ثبوت إتفاق بينهم على التعدى، فإن هذا الإتضاق إنما تقتيبه في الأصل المستولية المنافق بينهم على تعدى على مجرد تطابق الإرادات ولو فجأة بهر تدبير سابق على الإيذاء لفعل غير مشروع، فيكفى فيها أن تسوارد الخواطر على الإعتداء وتتلاقي إرادة كل مع إرادة

الآخرين على إيقاعه، لتعمهم المستولية المدنية جميعاً، ولو تم التفرق بينهم في المستولية الجنائية ومن شم فمان ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه لا يكون له محل.

الطعن رقم ٣٣٨ المستة ١٣ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٤٤ ابناريخ ١٩٤٥/٥/٤٤ ابناريخ ١٩٤٥/٥/٤٤ المبارية المبارة المبارية المباري

الطعن رقم ٢١٠ المسئة ١٨ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٢٠١٧ يقاريخ ١٩٤٩/١/١ المادة ٣٤ من الجريمة أو الجرائم التي تكون إن المادة ٣٤ من قانون المقوبات لم تشوط، لمساءلة الشركاء في جريمة، من الجريمة أو الجرائم التي تكون من نتائجها المتحملة، أن تكون الجريمة الأولى لما تتم. وإذن فيصح العقاب على الشروع في القدل ياعتباره جريمة محتملة للسرقة ولو كانت جريمة السرقة قد تمت مقارفتها بالفعل.

* الموضوع القرعى : المسئولية المقترضة :

الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٣٧ مكتب فقي ١٣ صقصة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ١٩٠١/١٠/١٠ مقصة صفحت نص المادة ١٩٠٣ من القانون المدنى يجعل الوالد مستولاً عن رقابة ولده الذي لك يبلغ خسسة عشر سنة أو بلفها وكان في كنفه، ويقيم من ذلك مستولية مفتوضة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد. وهذه المستولية بالنسبة إلى الوائد تستند إلى قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو إلى إفواض أنه اساء تربية ولده أو إلى الأمرين معا، وهي لا تسقط إلا بإثبات المكس وعبه ذلك يقع على كاهل المستول الذي له أن ينقض هذه الفرينة بأن يثبت أن يقرب المجاوزة المؤلفة أو أن يثبت أن الفرر كان لابد واقعاً وأو قدم بهذا الواجب عما ينبغي من العناية. وإذا كان المستول هو الوائد فقد كان عليه أن يثبت أيضاً أنه لم يسىء توبية ولده. ولما كان بين من محضر جلسة أغاكمة أن الطاعن لم يجادل في اساس مستوليته وفحوض الرأى إلى اغكمة في كان يبن من محضر جلسة أغال منه، ومن ذلك لأول مرة أمام محكمة الفقض .

الطعن رقم ۱۷۷۷ لسنة ۳۶ مكتب فتي ۱٦ صفحة رقم ۸۷ بتاريخ ۱۹۹۵/۵/۱۸

من القرر في النشريعات الجنائية الحديثة أن الإنسان لا يسأل بصفته فاعلاً أو شريكاً إلا عما يكون لنشاطه دخل في وقوعه من الأعمال التي نص القانون على تجريمها صواء أكنان ذلك بالقيام بالفعل أو الإمتناع الذي يجرمه القانون. ولا مجال للمسئولية المفرضية أو للمسئولية التضامنية في العقاب إلا إستثناء وفي الحدود التي تعر عليها القانون.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٩٦٦/١/١

السنولية المقدوضة لمالك البناء قبل الفير بتعويضه عن الضرر الذى يحدثه تهدمه لا شأن ها بالسنولية الفعلية للمقاول الذى أنشأه عن خطأ إقامته دون مواعاة الأصول الفنية في تشييده، لأن المسنولية المفرضة في جانب المالك ضمانة مقررة لمصلحة الفير تقوم بقيام موجها على الدوام. وليست رخصة يتحلل بها المقاول المدنى الذي أخطأ في تشييده بل يظل مستولاً قبل المالك طبقاً للضمان المقور في المادة ٢٥١ من القانون المدنى كما يكون مستولاً عما يحدثه تهدمه بخطته القعلى من ضور للمالك أو غيره وللمالك حق الرجوع عليم إنهاد بما والموالك من تعويض للمير إبتناء .

الطعن رقم ۱۱۷۸ نسنة ۳۸ مكتب فني ۱۹ صفحة رقم ۸۰۳ بتاريخ ۱۹۲۸/۱۰/۷

مؤدى نص المسادة ٥٨/١ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٥ أن صاحب المحل لكون مستولاً مسئولاً مسئولاً مسئولة مديره مستحقاً لعقوبتى الحبس والغرامة معاً معى وقعت في المحل جريمة من الجرائم النصوص عليها في المرسوم بقانون المشار إليه، ومسئوليته هذه فرضية تقوم على إفتراض إشرافه على الحل ووقوع الجريمة بالمهمه وخسابه، وهي قائمسة على المدوام - ما لم يلاحضها صبب من أسباب الإياحة أو موانع العقاب والمسئولية - وإلاا تقبل تلك العقوبة التعظيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الفرامة إذا أثبت صاحب المحسل أنه كان غالباً أو إستعالت عليه المراقبة فتعلر عليه منع وقوع المخالفة .

الطعن رقم ١١٩٩ نسنة ٣٨ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ٢٤/٦/٨/١

إذ نص المرسوم بقانون رقم 90 لسنة 940 الحماص بشئون النمويين على مسئولية صاحب الحمل مع مديره أو القانم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات الأحكامه، فقد سوى في نطاق المسئولية بين أن يكون متولى المحل مديراً بنص المقد أو قائماً بإدارته بالقعل. ومن ثم فلا جدوى تما يثيره الطاعن في طعنه من إنحسار الإدارة عنه بنص المقد ما دامت ثابتة له بحكم الواقع الذي لم يجدده.

الطعن رقم ٢٣٣ لمسنة ٤٠ مكتب فتى ٢١ صفحة رقم ٨٦٥ يتاريخ ١٩٧٠/٤/١٣

إن المسئولية الفرطية تقوم على الدوام، ما لم يدحضها مبب من أسباب الإباحة أو مواضع العقممساب أو المسئولية.

الطعن رقم ٤٩٠ لمنة ٠٠ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١١

لتن كان لا يجوز لصاحب الخل أن يدفع مستوليته بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الإشراف التي فرضها عليه القانون، إلا أن له بطيعة الحال أن يدفعها بالأصباب العامة الماتعة للمستولية. وإذ كان ما تقدم، وكان مؤدى دفاع الطاعن الذى أثبت الحكم تمسكه به، من شأنه أن يعلم نسبة الحطأ إليه لتدخل صبب اجتبى فم يكن للطاعن يد فيه، هو الفعل الذى قارضه المتهم الأول بفتحه المحل بمر علم الطاعن ورضاه، وكمارسته البيع في غيابه، وكان همذا الدفاع يعد في عصوصية الدحوى المطروحة دفاعاً هاما وجوهرياً لأنه يوتب عليه إذا صح أن لتدفع به المستولية المخالية للطاعن بصفته صاحب المحل، عمل كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له إستقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحمى عناصره كشفاً لمدى صدقه، وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الإلغات عنه، أما وقد مسكنت عن ذلك مكفية بالمهارة العامة جرائم تحويدة " فإن حكمها يكون مشوياً بالقصور في النسبيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع بما يعطله جرائم تحويدة " فإن حكمها يكون مشوياً بالقصور في النسبيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع بما يعطله .

الطعن رقم ١٢٩٨ لمنة ٢٤ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ٦١ يتاريخ ١٩٧٣/١/٨

الطعن رقم ٩ اسنة ٢٣ مكتب فتى ٢٤ صفحة رقم ٢٧٧ يتاريخ ٢٩٧٣/٣/٤

من القرر أنه يكفى فى قيام مستولية صاحب المحل عن جرائم العموين طبقاً للمادة ٥٨ من القانون وقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ أن تثبت ملكيته له، يستوى فى ذلك أن تكون الملكية كاملة أو مشتركة، وهى مسئولية فرحية تقوم على أماس إفراض إشرافه على المخل ووقع ما بغرية ياسمه وخسابه .

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٣٨٥ يتاريخ ٧/٤/٤

من المقرر في النشويهات الجنائية أن الإنسان لا يسأل بصفتمه فاعلاً أو شريكاً إلا عما يكون لتشاطه
 دخل في وقوعه من الأعمال التي نص القانون على تجريمها سواء أكمان ذلك بالقيام بالفعل أو الإمسناح

- ثن كان المشرع قد جعل إحراز الدخان المخلوط أو المفتوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع فانشأ في حقه نوعاً من المستولية الفرصية المبنية على إفراض قمانوني بتوافر القصد الجنائي لديد. إلا أن القول بهله المستولية لا ينسحب على حالة إستبات النبخ أو زراعته محلياً التي عدها الشارع تهريباً بمتنضي المفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٤ ذلك الأن نصوص هذا القانون لم يرد فيها ما يفيد الحموج عن الأحكام العامة في المستولية الجنائية بإعتباق نظرية المستولية المفرضة في حق من يستبت النبغ أو يزرعه محلياً ولو شاء أن يقيمها لنص على ذلك كما هو الحال في المادة السمايعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم زراعة الدخان وتجارته.

الطعن رقم ۱۷۷ نسنة ٥٠ مكتب فتي ٢٦ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ٢٣/١/٥٧٥

لما كانت المادة ١٩٥ من النون العقوبات قد نصت على إعفاء رئيس تحرير الجريدة من المسئولية الجنائية في إحدى حانين. الأولى: إذا أثبت أن النشر حصل بدون علمه وقدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق لإثبات مسئوليته وأثبت فوق ذلك أنه لو لم يقع بالنشر لعمرض نفسه خسارة وظيفته في الجريدة أو لعضر جسيم آخر"، وكان موجب هذا الإعفاء في كل من حالته المنقدم ذكوهما قمد وود إستفاء من الأصل العام المذى تقضى بحسئولية رئيس التحرير عما ينشر في جريدته مسئولية إفواصية، فيان عبه إثبات توفر الإستفاء في صورته إنما يقع على كاهل النهم، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح ما دفع به الطاعن من إعفانه من المسئولية لعدم إثباته موجب الإعفاء وتحقق شروطه – وهو ما لا يجادل فيه الطاعن في أسباب طعنه – فإن النهى على الحكم في هذا الشان يكون في غير محله مستوجباً

الطعن رقم ١٩٧١ لمسنة ٥٣ مكتب فتي ٣٤ صفحة رقم ٩٥٧ يتاريخ ١٩٨٣/١١/١٥

مناط قيام مسئولية صاحب المحل المفتوضة طبقاً لنص المادة 10 من المرسوم بقانون 117 السنة 100 هـ وقوع مخالفة لإحكام هذا المرسوم بقانون في محله من مديسره أو القاتم على إدارته. فإذا إنضت المخالفة مسقط موجب مساءلة صاحب المحل الهوضية، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد محلص إلى نفى وقوع جريمة الإمتناع عن البيع من جانب المتهم الثاني – الذي كان موجب ودًا بالحل – لإنتفاء علمه بوجود جبس بمخزن تابع للمحل وبالتالي إنتفاء القصد الجنائي لديه، فإنسسه لا يكون هناك محل للقول

بقيام مستولية مفترضة في حق الطاعن عن تلك الجريمة. وإذ عنالف الحكيم الطعون فيـه هـلما النظر وقضمي بإدانته عنها فإنه يكون قد ناقش بعضه البعض، وشابه من التعارض مـا يعيــه بعـدم النجــالس تمــا ينهــي عــن إختــارف فكرته عن عناصر الواقعة التي إســتخلص منها الإدانة.

الطعن رقم ٤٢ ٥ المسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ٢٢/٣/٢٧

إن النص في الفقرة الأولى من المادة مه ١ من قانون العقوبات على أنه " مع عدم الإحملال بالمستولية المائسية لمؤلف الكتابة أو واضع الرصم أو غير ذلك من طرق التمثيل يعاقب رئيس غرير الجريدة أو المحتابة بالنسبة لمؤلف الكتابة أو واضع الرصم أو غير ذلك من طرق التمثيل يعاقب رئيس غرير الجريدة أو اغرر المستول عن قسمها الذي حصل فيه النشر إذا لم يكن غمة رئيس غرير بصفته فاعلاً أصلباً للجرائم الني ترتكب بواسطة صحيفته ". يسلل على أن مستولية رئيس التحرير مستولية مفتوضة مبناها صفته أنه لم يشرف بالفصل على إصدار هلا المعدد أو ذاك من إعداد الجريدة ولا عاصم له ممن هده المستولية أن أنه لم يشرف بالفصل على إصدار هذه المعدد أو ذاك من إعداد الجريدة ولا عاصم له ممن هده المستولية أن يكون قد عهد بعض إحتصاب المحدد أو ذاك من إعداد الجريدة ولا عاصم له ممن هده المستولية المنازع مراد الشارع من تقرير هذه المستولية المفوضة إغم مرده في الواقع بالواض علم رئيس التحرير بما تنشره جريدته وإذنه ينشرف عليها، فمستوليته إذن مفاوضة نتيجة إفسواض العلم. ولما كنان لا مراء أن المستولية الني يتضى بائن يترف عليها، فمستولية إلا عن العمل الذي يبت بالدليل المباشر أنه قام به فعاد فهي إذن مستولية عاصة المرد ما المشرع تنظماً إستانياً على خلاف القواعد العامة تعليا بها تسهيل الإلبات في جرائم النشر على هذا الاستفراء أو القياس عليه، وقصر تلك المستولية المص من واحتصه على من المتورة على من واحتصه على هذا الاستفناء أو القياس عليه، وقصر تلك المستولية المص من واحتصه على هذا الاستفناء أو القياس عليه، وقصر تلك المستولية المص من واحتصه على هذا الاستفناء أو القياس عليه، وقصر تلك المستولية المص من واحتصه على هذا الاستفاء أو القياس عليه، وقصر تلك المستولية المصر احتصه على من واحتصه على المستولة على من واحتصه على من واحتصه على من واحتصه على من احتصه على من واحتصه على المناء المناء المناء المستولة على من واحتصه على من واحتصه على المناء المستولة على من واحتصه على المناء المناء المستولة على من واحتص على من واحتص على من واحته على من واحتص على المناء المناء المناء المناء المستولة على الم

من قانون العقوبات بمنجاة من العقاب على ما تسطره ايديهم بل هسم مسئولين أيضاً، غير أن مسئوليتهم تكون خاضعة للقواعد العامة في المسئولية الجنائية، ومن ثم يجب لإدانتهم أن يثبت من الوقائع أنهم حرروا فعلاً المقال موضوع الإتهام أو أنهم إشتركوا في تحويره إشتراكاً يقع تحت نصوص قانون العقوبات. لما كمان ذلك، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد آلام مسئولية الطاعنين عن عبارات السبب والقدف التي تم نشرها بالجريدة تأسيماً على أن الأول رئيس مجلس إدارتها والشاني ونائيه وأنهما لم ينفيا علمهما بهذا النشر، أي على أسام المسئولية المفترضة رغم أنهما ليسا من الأشخاص اللين حددهم المشرع في المادة

دون غيرهم ممن يقومون بالتحرير. بيد أن ذلك لا يعني أن يكون هؤلاء الذين لا تبسط عليهم المادة ه ١٩

ه ٩ ٩ سالفة الذكر، لما كان ذلك كذلك فإن الحكم يكون قد أعطا صحيح القانون فصلاً عن أنه إذ خلت

أسبابه من إقامة الدليل على إرتكاب الطاعين للجريمة طبقاً للقواعد العاصة في المستولية الجنائية مسواء بإعتبارهما فاعلين فما أو شريكين فيها فإنه يكون معيماً بالقصور في التسييب وذلك كله مما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٠٣١ استة ٣٨ مكتب فتى ٢٠ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٦٩/١/٠

يكفي في قيام مستولية صاحب المحل عن جرائم النموين طبقاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ٩٩٤، أن تليست
 ملكيته له، يستوى في ذلك أن تكن نكاملة أو مشع كة.

- مؤدى نص المادة ٥٨ من القانون رقيم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن صناحب المحال يكون مستولاً مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة مماً متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المتصوص عليها في القانون ومستوليته فرضية تقوم على أساس إفتواض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة بإسمه ولحسابه وإنما تقبل التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الفرامة إذا أثبت أنه غائباً أو إستحالت عليه المراقبة فتعلم عليه منع وقوع المخالفة.

الطعنى رقم 470 السنة 79 مكتب فنى ٧٠ صفحة رقم ١٤٦١ بتاريخ ١٩٦٩/ ١ 1 من المعمد المار ١٩٦٩ من المقدم دخل فى من القرر أن الشخص لا يسأل جنائياً بصفته فاعلاً أو شريكاً إلا عما يكون لنشاطه المؤلم دخل فى وقوعه، سواء كان إرتكاباً أوتركا إيجاباً أو سلباً، وذلك طبقاً الأواسر الشارع ومناهبه، إلا إستثناء بنص الفانون، وفى حدود ما إسته وأوجه.

الطعن رقم 9.9 معنة 0 معتب فتى ٢٧ صفحة رقم . ٢٧ يتاريخ ٣٠ ١٩٨٦/٢/١٣ من المقرر أن جرعة الأشفال تعطلب لقيامها توافر الركن المادى وهو أن يبت أن المنهم هو المدى إرتكب فعل الأشفال وكانت وقاتع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً صع ما إنتهى إليه من قيام جريمة الأشفال في حق المنهمين وذلك لتخلف الركن المادى فيها إذ الخابت من الأوراق أن فعل الأشمال قد تم يحموقة سيارات المبلدة هذا فضالاً عن أن الحكم أقام مسئولية الطاعين على سند من المبادين ٧٧، ١٧٧، من القانون المدنى على أساس المسئولية المدنية على أساس المسئولية المدنية المدوشة عما لا مجال لأعماقا في نطاق القانون الجنائي لما كان هذا الحطا المدى تردى في المحكم المطمون فيه يكون قد عالف القانون وأعطاً في تطبقه ولما كان همذا الحطا المدى تردى فيه الحكم لا يخضع لأى تقدير موضوعي فإنه يعين وفقاً نص المادين ٣٣، ٣٩ من القانون لاه لسنة ٩٩ المدل في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة القض نقض الحكم والحكم بمقتضى القمانون وبراءة المهمين عا أسند إليهم.

الموضوع الفرعى: مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه:

الطعن رقم ١١٦٨ لعنقة ١٩ مكتب فنى ١ صقحة رقم ١٩٠١ بتاريخ ١٩٩٠/١/١٦ لا يرفع المسئولة المدنية عن مالكة المجلة إدعاؤها بعدها عن أعماها التي يقوم بها ابنها الناشر وحده ما دامت هى التي إختارته غذا العمل إذ هو يعدر تابعاً لها تسأل عن خطه ما يقيت ملكية المجلة لها.

الطعن رقم ١٩٧٤ السقة ١٩ مكتب فتى ١ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٠/١٠ الداخلية صنول التهم إخفر] قوله أن وزير الداخلية مسئول المسهم إخفر] قوله إن وزير الداخلية مسئول مع المنهم بالتعامن عن هذا التعويض طبقاً للمادتين ١٥١، ١٥٧ من القانون المدنى لأن المهمم واحد من قوة اخفراء التابعين لوزارة الداخلية وقد إرتكب الجريمة التي نسبت إليه وثبتت عليه أثناء تأدية وظيفته وسببها وبالبندلية الأمرية المسلمة إليه للعراسة بها ونشأ عنها للمدعين ضرر شخصى محقق ومباشر " فإن هذا بيان واف للعناصر التي تستوجب مساءلة المنوع عن التعويض الحكوم به على تابعه .

الطعن رقم ۸۷۷ نسنة ۲۲ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ۵۳۶ پتاريخ ما ۱۹۳۵ مدن المسئولية المسئولية المتوع مدنياً عن تابعه تنحقق إذا أرتكب النابع خطأ أضر بالفير حال تأديمة وظيفتم أو بسبها ولو كان المنبوع غير ثميز أو لم يكن حراً لمى إختيار تابعه متى كانت له سلطة فعلية فى رقابة تابعه وتوجهه عثلاً فى شخص وليه أو وصيه. وإذن فيصح فى القانون بناء على ذلك مسألة القصر عن تعويم المدر عما وقع من سائق سبارتهم أثناء تأدية وظيفته ولو كان من إختاره هو مورثهم قبل وفاته.

الطعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقع ٤٤٤ بتاريخ ٥/٤/٥ ١٩٥٥

إن إستظهار قيام رابطة السببية بين الحطأ والوظيفة، وهو الشرط الذى تنحقق به مستولية المتبوع عسن فعمل تابعه، هو من المسائل التي تختضع لتقدير محكمة الموضوع ولا يصح انجادلـة فمي شأن توافرهما أمام محكمـة الفقض.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٠ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٠٧٥ بتاريخ ٧/٦/١٩٥٠

إن القانون المدنى إذ نص في المادة ١٩٧٤ على أن " يكون المبوع مستولاً عن الغسر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه في حال تأدية وظيفته أو بسبها " قد أقام هذه المستولية على خطأ مفوض في جانب المبوع فوضا لا يقبل إثبات العكس، مرجعه إلى سوء إخباره لنابعه وتقصيره فسى رقابته والقانون إذ حدد نطاق هذه المستولية بأن يكون العمل الغيار فير المشروع واقعاً من النابسي " حال تأدية الوظيفة أو بسبها " لم يقصد أن تكون المستولية مقصورة على خطأ التنابع وهو يؤدى عملاً داخلاً في طبيعة وظيفته وعارس شأناً من شتونها، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر فيذا الحظا وأن تكون ضورية لإمكان وقوعه، بل تتحقق المستولية ايعناً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة، أو خوصة إرتكبه الوظيفة أو يات له بأيية طريقة المن المناز غير المشروع، أو هبات له بأيية طريقة النادى دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها، إذ تقوم مستولية المبوع في هذه الأحوال على أساس حقالال التابع لوظيفته وإساءته إستعمال الشتون التي عهد المبوع إليه بها متكفلاً بما الموضعه القانون في أستعمل المتوب والمبهد وتقعيره في مراقبته، وهذا النظر الذي إستقر عليه قضاء عكمة النقض في ظل القانون المدي القديم قد إعتمه وتقعيره في مراقبته، وهذا النظر الذي إستقر عليه قضاء عكمة النقض في ظل القانون المدي القدور المدي المادي المناز كالم المنازع ولم ير أن يجيد عنه كما دلت عليه الأعمال المتحضيرية لتفين المادة ١٧٤ و ١٠ و ١٠ المذي.

الطعن رقم ۱۸۹ نسنة ۲۱ مكتب فني ۷ صفحة رقم ۲۱۰ يتاريخ ۲۱۰/۱/۱ ۱۹۵

مستولية السيد تتحقق كلما كان فعل التابع قد وقع منمه أثناء تأدية وظيفته أو كلما إستغل وظيفته أو ماعتدة هذه الوظيفة على إتبان فعله الضار غير المشروع أو هيأت له بأى طريقة كانت فرصة إرتكابه سواء إرتكبه لمصلحة المدوع أو عن باعث شخصى وصواء كان الباعث الذى دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها إذ تقوم مستولية المبوع في هذه الأحوال على أساس إستغلال النابع لوظيفتسسسه أو إساءة إستعمال الشتون التي عهد إليه المبوع بها متكفلاً بما إفوضه القانون في حقه من ضمان سوء إضياره لتابعه وتقصيره في مراقبه.

الطعن رقم ٢٠ السنة ٢٨ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٧٥٨ يتاريخ ١٩٥٨/١٠/٧

إن القانون المدنى إذ نص في المادة " ١٧٤ " على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الطسور الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدى عملاً داخلاً في طبيعة وظيفته ويمارس شأناً من شنونها أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ وأن تكون ضرورية لإمكنان وقوعه بدل يتحقق أيضاً كلما إستغل التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله الصار غير المشروع أو هيأت المه بأبية طريقية كمانت فرصة إرتكابه سواء إرتكب الفعل لصلحة التبوع أو عن باعث شخصي إذ تقوم مسئولية المتبوع في هله الأحوال على أساس إستغلال التابع لوظيفته وإساءته إستعمال الشتون التي عهد المتبوع إليه بها متكفلاً بما إفترضه القانون في حقه من ضمان سوء إختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته وهذا النظر السذي إستقر عليمه قضاء محكمة النقض في ظل القانون القديم قد إعتقه الشارع ولم يو أن يحيد عنه كما دلت عليه الأعمال التحضيرية لتقنين المادة " ١٧٤". فإذا كان الثابت أن المتهم تسلم بندقيته الأميرية من دوار العمدة الساعة السادسة وخس دقائل مساء وأشير في دفيز الأحوال أن الخفراء ومن بينهم الخفير المهم قد تسلموا دركاتهم فالمتهم من هذه اللحظة يعتبر أنه يؤدي عملاً من أعمال وظيفته فإذا كانت المشاجرة التمي وقعت بين أخيد وأخرى قد حصلت بعد ذلك وبعد إستلامه البندقية فإتجه إليها المتهم بوصفه خفيراً تحت ستار أداء الواجب عليه كما إتجه إليها غيره وإنتهز المتهم فرصة وجود السلاح الأميري معه وإرتكب ما إرتكب بهما فإن هذا ما يبرر قانونًا إلزام " وزارة الداخلية " بتعويض الضرر الـذي وقمع على المجنى عليهـم صن تابعهـا المتهم أيا كان الباعث الذي حفزه على ذلك إذ هو غاية في الدلالية على أن وظيفة المتهم بوصفه مخيراً نظاماً هي التي هيأت له كل الظروف التي مكنته من إغتيال الجني عليهم ولم يكن المتهم وأست فعلته التي فعلها متجرداً عن وظيفته ولا مقطوع الصلة فعلاً بمخدومه.

الطعن رقم ١٠٩٣ أسنة ٢٩ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٥٥ يتاريخ ١٩٢٠/١/١٢

بنى الشارع حكم المادة 172 من القانون المدنى على ما يجب أن يتحمله المبوع من ضمان صوه إخسارة لتابعه عندما قلده العمل عنده وتقصيره فى مراقبته عند قيامه باعمال وظيفته – فإذا أثبت الحكم أن المنهم يعمل سائق سبارة لدى المسئول عن الحقوق المدنية، وكانت وظيفته هده قند يسبرت لمه الحصول على الأسمنت بعد إثبات رقم صيارته على التصاريح المزورة، وأن هذه الوظيفة هى السبب الذى مكن المنهم صن مقارفة ما أصند إليه – وهو سبب عنامب فى ذاته لتحقق مسئولية المبوع أساسه إستغلال النابع لوظيفته – فإن قضاء الحكم المطعون فيه بمبلغ التعويض على سبيل التضامن بين المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية همو قضاء سليم من ناحية القانون .

الطعن رقم ۱۲٤۲ لسنة ۳۰ مكتب فتي ۱۱ صفحة رقم ۸۹۷ بتاريخ ۱۹۳۰/۱۲/۱۳

من المقرر أنه يخرج عن نطاق مسئولية التبوع ما يرتكبه السابع من خطأ لم يكن بينه وببين ما يؤدي من أعمال الوظيفة ارتباطاً مباشر ولم تكن هي ضرورية فيما وقع من خطأ ولا داعية إليه -- فإذا كان الحكم قد أمس قضاءه يمسئولية الطاعر على أن التابع وهو عامل " فراش " بالصيدلية التي يملكها الطاعر وبعمل معه فيها المجنى عليه بصفة صيدل قد استغل وظيفته وعمله بالصيدلية في الدخول على المجنى عليـ عسكنه بعد منتصف الليل، وانه لو لا هذه العلاقة لما أنس إليه المجنى عليه وأفسح له صدره وفتح لـه بـاب مسكنه وأدخله هادئاً مطمئناً حين لجأ إليه في ذلك الوقت بحجة إسمعافه من مفيص مفاجيء، وأن وظيفته كانت السبب الباشر في مساعدته على إتيان فعله العبار غير المشروع بغض النظر عن الباعث الذي دفعه وكونــه غير منصل بالوظيفة أو لا علاقة له بها، فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم يجافي التطبيق الصحيح للقانون -إذ يبين مما قاله الحكم أن المتهم لم يكن وقت ارتكابه الجريمة يؤدى عملاً من أعمال وظيفته -- وإنما وقعت الجريمة منه خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وبغير أدواتها – فالجريمة على الصورة التي أثبتهما الحكم إنما وقعت بعيداً عن محيط الوظيفة فلا تلحقها مسئولية النيوع، لأنه وإن كان المتهم قبد خالط المجنبي عليمه وتعوف دخالله وأحواله واستغل هذه المخالطة، كما استغل ما آنسه فيه من الرفق به والعطف عليه، وكمان ذلك عناسة اشتغافها معاً في صيدلية واحدة، غير أنه لا شأن فله العوامل والمشاعر بأعمال الوظيفة العس لا تربطها بجنابية القصل للسبرقة رابطة لولاها ما كان الفصل قند وقيم - إنما ظروف العمارف والصلة الشخصية - وهي ظروف طارئة - هي التي زينت للمتهم أمر تدبير الجرعية على نحو ما حـدث، ومتى تذرر ذلك فإن الطاعن على ما أثبته الحكم لا يكون مسئولا عن التعويض المطالب به عن جريمة تابعه المتهم ويكون الحكم إذ قضى بالزامه بالتعويض قد أخطأ ويتعين لذلك نقضه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة إليه .

الطعن رقم ١٤٥١ لمنية ٣٠ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٢١ يتاريخ ١٩٦١/١/٣

ينى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى على ما يجب أن يتحمله المتبوع من ضمان سوء إضياره لتابعه عند ما عهد إلى بالعمل عنده وتقصيره فى مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته، ويكفى فى ذلك تحقيق الرقابة من الناحية الإدارية، كما لا ينفيها أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد على مستخدم يؤدى عمارً مشع كا لهم.

الطعن رقع ١٠٨٩ لمنة ٣٢ مكتب فتي ١٣ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١

بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى على ما يجب أن يتحمله المبوع من ضمان سواء إختياره لتابعة عندما عهد إليه بالعمل عنده، وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته .ولا ينفى هذه المسئولية أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد عن مستخدم يؤدى عميلاً مشيركاً. على أنه يكفي لتحقق مسئولية المبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية بين الحفظ ووظيفة النابع، يستوى فى ذلك أن يكون خطأ النابع قد أمر به المبوع أو لم يأمر به علم به أو لم يعلم، ما دام النابع لم يكن يستطع إرتكاب الحفظ أنولا الوظيفة. وعلاقة اليعية مسألة موضوعيسة يفصل فيها قماضى الموضوع بغير مقب طالم أنه يقيمها على عناصر تنتجها.

الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٥٥٣ يتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٠

— من المقرر أن القانون المدنى إذ نص في المادة 19/١/ منه على أن التبوع يكون مسئولاً عن العسرر الذي بحداثه بالعمل غير المشروع متى كان واقعاً منه حالى آن التبوع يكون مسئولاً عن العسرر المسئولية على عطاً مفترض من جانب المتبوع في هذا لا يقبل إلبات العكس مرجعه إلى سوء إختياره تابعه المسئولية على عطاً مفترض من جانب المتبوع في المسئولية بأن يكون الفعل الضار غير المسروع واقعاً من التابع حال تأدية وظيفته أو بسبها، لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على عطاً التابع وهو يؤدى عملاً التابع حال تأدية وظيفته وعارس شاناً من شئونها، أو أن تكون الموقية هي السبب الماش لهذا الحطا، وأن تكون ضرورية لإمكان وقوعه، بل تتحقق المسئولية أيضاً كلما كان فعل النابع قد وقع منه الشاء تأدية الوظيفة، أو كلما أسنفل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إثبان الفعل الضار غير المشروع، أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة إرتكابه، سواء إرتكب التابع فعله لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي، وسواء كان المباعث الذى دفعه إليه متصار الموظيفة أو لا علاقة له بها، إذ تقوم مسئولية المبوع في هذه الأحوال على أساس إستغلال التابع وظيفته وإساعته إسعمال الشنون التي عهد الشيوع إليه بها متكفلاً بما إفوضه على أساس إستغلال موء إضباره قابعه وتقصيره في مراقيه .

- إلتفات الحكم عن دلالة إستعمال البندقية الحكومية المسلمة إلى المنهم في إرتكاب الفعل الطمار الذي دين به ومدى ما هيأته له الوظيفة وإستغلال شتونها في مقارفة ذلك الفعل، يجعله مشوباً بالقصور المذى يعيمه وبعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقطاً جزئياً فيما قضى به من رفيض الدعوى المدنية قبل المستولين عن الحقق المدنية.

الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٣ مكتب أنني ١٥ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ٢٩٦٤/١/٢١

جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفى لتحقق مستولية المبوع على ما يفيده نص الفقرة الأولى من المادة الالالم من المادة الله المستطبة ا

الطعن رقم ٥٧٥ لمنية ٣٣ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ٢٩٦٣/١٢/٢

الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٣٣ مكتب قتى ١٤ صفحة رقم ١٩٥٤ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٧

من المقرر أن القانون المدنى إذ نص فى المادة ١/١٧٤ على أن التبوع يكون مسئولاً عن الضرر المدى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع معى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها إنما أقام هذه المسئولية على خطأ مفوض من جانب المتبوع لا يقبل إثبات المكس، يرجع إلى صوء إخبيار تابعه وتقصيره فى رقابعه، وإذ حدد القانون نطاق هذه المسئولية بأن يكون القعل الضار غير المشروع واقعاً من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على عمل التابع وهو يؤدى عملاً داخلاً فى طبعة وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر فما الخطأ أو تكون ضرورية لإمكان وقوعه بمل تتحقق المسئولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفية أو كلما إستغل وظيفت سه أو مساعدته هذه الوظيفة على إثيان الفعل الضار غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة إرتكابه مسواء أكان الموضة الذى دفعه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة بها.

الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٤ مكتب فتي ١٦ صفحة رقم ١٦٧ يتاريخ ٢٢/٢/٥٩٠

 ليه وقد أغفل بحث هذا الدفاع مع أنه دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن ينفير به وجه الرأى في الدعوى. فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يوبيه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٤٨ بسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ٥١/٦/١٠٠

إطراح الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعة وأقوال شهودها وعدم إعتماده بالشكوى التي تقدمت بها إلى الشرطة بعد إفاست الم الشرطة بعد إفاسة المستها على يباض الشرطة بعد إفامة الدعوى، مستشهدة فيها بهؤلاء الشهود، للتدليل على أنها وقعت المستها على يباض على السند المذى تحرر عليه إيصال الأمانة - المدعى تزويره - من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها عكمة الموضوع بلا معقب عليها، ما دامت الأصباب التي قام عليها إستخلاصها تؤدى إلى ما إنتهت إليه.

الطعن رقم ١٥٦٦ نسنة ٢٤ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١

إذ تص الشارع فى المادة 174 من القانون المدنى على أن المنبوع يكون مسئولاً عن العسرر الدلى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع عنى كان واقعاً منه حال تادية وظيفته وبسببها فهو إثما أقمام المسئولية على خطأ ا مقترن من جانب المنبوع يرجع إلى موء إختياره تابعه وتقصيره فى رقابته ولا يشبوط فى ذلك أن يكون المنبوع قادراً على الرقابة والتوجيه من الناحية الفنية، بل يكفى أن يكون من الناحية الإدارية هو صماحب الرقابة والتوجيه، كما أن علاقة التجية لا تقتضى أن يكون النابع ماجوراً من المنبوع على نحو دائم، وبحسب المضرور أن يكون حين تعامل مع النابع معقداً صحة الظاهر من أن التابع يعمل لحساب معوجه .

الطُّعن رقم ١٠٠٢ نسنة ٤٧ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٣٧ يتاريخ ٥/٧/٢/٥

من القرر أن أعضاء الإتحاد الإشراكي العربي ليسوا من طائفة الوظفين الصامين وإن كانوا مكلفين بخدمة عامة، ومن ثم فإن الطاعتين – بصفتهم اعضاء إحدى لجان هـذا الإتحاد – لا يستفيدون من حكم البند الثاني من المادة ٣٣ من قانون العقوبات لأنه تضمن ضروطاً لو توافرت لإمنع تطبيقه بالنسبة لمن تكن لمه صفة الموظف العام عملاً بصريح النص الوارد بصدر هذه المادة، وإذ كان فإن دلاع الطاعين بإنطباق ذلك البند عليهم – بفرض تمسكهم به – لا يصدو أن يكون دفاعاً قانونياً طاهر البطلان تما لا يلتوم الحكم بايراده والرد عليه، ويكون النمي على الحكم المطمون فيه إنضاته من هذا الدفاع غير صديد .

الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٨٠/١/٦

من المقور أن القانون المدنى إذ نص فى الفقرة الأولى من المادة 148 منه على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الفخرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال ثادية وظيفته أو بسببها إثما أقمام هـذه المسئولية على خطأ مفتوض فى جانب المتبوع لا يقهل إثبات العكس يرجع إلى سوء إختيسار تابعه وتقصميره فى رقابعه، وإذ حدد القانون نطاق هذه المسئولية بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واقعاً من التابع حال ثادية وظيفته أو بسببها لم يقصد أن تكون المستولية مقصورة على عمل التابع وهو يؤدى عمماً داخلة فى طبيعة وظيفته أو أن تكون الوظيفة هى السبب المباشر فلما الحفظ أو أن تكون ضرورية لإمكان وقوعه، بمل تتحقق المستولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقسع منه أثناء ثادية الوظيفة أو كلما إستغل وظيفته أو سعادته هذه الوظيفة على إتيان القعل الضار غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة إرتكابه مواء أكان الباعث الذى دفعه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام المستول عن الحقوق المدنية متضاهناً مع المتهم بالتعويض تأسيساً على مستولية المتبوع عن أعمال تابعة الفير مشروعة إعمالاً لنص المادة ١٧٤ من القانون المدني وكان الطاعن لا يسازع في وقوع الحادث من تابعه المتهم أثناء عمله بالشركة، فإن منهي الطاعن يضحى غير مديد.

الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٣

إن نظام الإدارة المحلية الذي تقور بالقانون رقم ١٩٤ أسنة ١٩٦٠ وإن كان قد نص في مادته الأولى مسح الشخصية المعنوية لكل وحدة من الوحدات الإدارية المحلية "المحافظات والمدن والقرى" كما نص فعي مادتمه الثانية على أن كل وحدة من هذه الوحدات يمثلها مجلسها ونص في مواد أخرى متفرقة من القانون اللائحة التنفيلية على إختصاصات واسعة للمجالس الخلية، إلا أنه لم يرتب على تقرير الشخصية المعنوية لها. الوحدات نتالجه الطبيعية من حيث تقوير إستقلال كل وحدة من هـله الوحدات الإدارية عين السلطة المركزية وتخويلها حق مباشرة الإختصاصات التي تقررت لها بإدارتها دون الخضوع في ذلك لأوام وتعليمات السلطة المركزية إنما المجالس التي غنل هذه الأشخاص يوجب العمل في مباشرة إختصاصاتها وظفًا لتعليمات الوزارات المختلفة وتوجيهاتها، فقد نصت المادة ٧٦ منه على أن تصولي كمل وزارة بالنسبة إلى شئون المرفق المعدة به إصدار القرارات والتعليمات لتنفيذ السياسة العامـة للدولـة، كمما تتمولي متابعـة تفيذ أعمال الجالس وها في ذلك أن تبلغهما ما تراه من إرشادات وتوجيهات تؤدي إلى حسن قيامها بنصبيها من هذا الموفق. وأوضحت المادة ٢٨ منن اللائحة التنفيذية للقانون عن نفس المعنى بقوفها " تباشب المجالس المحلية إختصاصاتها... في نطاق السياسة العامة للدولة ووفقاً لتوجيهات الوزارات ذات الشبأن " ولم يرد بنظام الحكم المحلى الذي صدر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ ما يتعارض مع هذه القواعد فإستمر العمل بها في ظله بنص المادة ٥٦ منه الـذي يقضى بـأن تلفى من نصوص القانون ٢٢٤ لسنة . ٩٩٦ ما يتعارض مع أحكام هذا القانون ويستمر العمل باللوائح الصادرة وفقاً لأحكام القانون المذكم، إلى أن تلغى أو تعدل أو تستبدل بها غيرها. وقد إنتهج قانون نظام الحكم المحلمي رقم ٥٦ لسمنة ١٩٧٥ الذي ألفي القانونين رقمي ١٧٤ لسنة ١٩٦٠، ٥٠ لسنة ١٩٧١ ذات النهج فنص في المادة ١٣٥ منــه على كل وزير في الإشراف والرقابة على إعمال مديريات اخدمات والرافق العامة بالوحدات الخلية في المخالات الخلية في المخالات المخالة المخالفة في المحدار المخالفة المحدار والتعليمات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعة تنفيذ إعمال الوحدات الخلية في هذا الشرات والتعليمات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعة تنفيذ إعمال الوحدات الخلية في هذا الشأن وللوزير في سبيل ذلك إبلاغ الوحدات المالية ما يراه من إرشادات والوجيهات تودى إلى حسن سبي الحداث في المرافق المشار إليها والمن المنافق فيها الحكم المطمون فيه تسرددت ولم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ فتعلل خاصعة للقواعد المشار إليها والتي المت للوزير سلطة الإشراف والرقابة على المحلمة على المحلمة المسارف والرقابة على المحلمة المسارف والرقابة على المحلمة المسارف والرقابة على المحلمة عن المنافق والمحلمة عن المنافق من إحصاصه هذا إلى أنه المحلمة المستولة المتبوع عن الغرر المحلة المقامة المحلمة غير المشروع تقوم - حسبها تقضى به المحلمة بين اكثر من جهة تعير كلها مستولة عن عمله بالتضامن فيها بينها، وكانت جرية القصل الحطأ التي دين اكثر من جهة تعير كلها مستولة عن عمله بالتضامن فيها بينها، وكانت جرية القصل الحطأ التي دين المطلمة فعلية في الرقابة والوجيه لوزارة الزبية والتعالم التي يمثلها الطاعن فإن الدفع المبدى من الطاعن بهدم قبول الدعوى المدينة قبله يكون على غو صند من الطاعن.

الطعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٤٧ يتاريخ ١٩٨١/٢/٩

- القفرة الثالثة من المادة ٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النبائب العام أو الخمامي العام أو رئيس النهاية إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العامين دون غوهم لما يرتكبوه من جوائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسبها .
- الموظف العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في حدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أهسخاص القنانون
 العام عن طريق شغله منصباً يدخل في تنظيم الإداري لذلك المرفق .
- لكي يكتسب العاملون في خدمة مرفق عام صفة الموظف العام يجب أن يكون المرفق مداراً بمعرفة الدولة
 عن طريق الاستعلال المباشر.
- لما كان الحكم المشعون فيه قد أسيغ الحماية القررة في المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على المطعون صده نجرد كونه يعمل سائقاً بإحدى الجمعيات التعاونية الزراعية التي تخضع في إشرافها للهيشة العامة للإصلاح الزراعي، وهو ما لا يكفي بذاته للتدليل على توافر صفة الموظف العام أو المستخدم العام للمتهم كي تعطف عليه الحمام الجراءات الجنائية طائماً أن للمتهم كي تعطف عليه الحماية المقررة بالفقرة الثافة من المادة ٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية طائماً أن

اغكمة لم تتحقق من أن المنهم يشفل منصباً يدخل في التنظيم الإدارى للهيئة العامة للإصلاح الزراعى المنى هى من أشخاص القانون العام، أو أن الجمعية التعاونية الزراعية التى يعمل بها هى موفق عام تديسره الدولة بطريق الإستغلال المباشر، لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوياً بالقصور .

الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٢ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٤

المشرع إذ نص في المادة ١٤٧ من القانون المدنى على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه
تابعه بعمله غير المشروع منى كان واقعاً معه حال تأدية وظيفته وبسبهها إنحا أقام المسئولية على خطاً مفتوض
من جانب المتبوع يرجع إلى سوء إختيار تابعه وتقصيره في رقابته – ولا يشوط في لذك أن يكون المتبوع
قادراً على الرقابة والتوجه من الناحية الفنية بل يكلى أن يكون من الناحية الإدارية هو صاحب الرقابة
والتوجه كما أن علاقة النبعية لا التناحية الفنية بل يكلى أن يكون من الناحية الإدارية هو صاحب الرقابية
المفتورة أن يكون حين تعامل مع النابع معتقداً صحة الظاهر من أن النابع يعمل خساب متبوعه فمسئولية
المفتورة من يتعدد لهست مسئولية ذاتية حتى يستلزم القانون فيها إضراكه في مقاوفة القمل الغسار
المستوجب للتعرض وإنما هي مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمسلحة المنسورو فمتني قامت مسئولية
النابع – قامت مسئولية الميوع – ولما كان الحكم قد أقام قضاءه بمسئولية الطاعنة عن الفيرو الذى أصاب
المنابع على المذهق المدنية بالتضامن مع المنهم على ما إستخلصته اشكمة إستخلاصاً سائفاً خقيقة العلاقية
المنابع على المنابع المنابع المنابع في المنابع في تطبيق القسادون أو شابه فساد في
الامتدلال .

الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٥٢ مكتب قتى ٣٤ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٣

لما كان الثابت من الأوراق ومن ترخيص السلاح المضبوط أن ذلك السلاح ملك لئسركة النصر للأخذلية الحقوظة " فها " وأن المنهم مستخدم لديها في وظيفة ضبابط أمن، وأن الشركة المذكورة مسلمته ذلك السلاح للتنضيات وظيفته وتركته بجمله في جميع الأوقات، فإنها تكون مستولة عن الأضوار النبي أحدثها تابعها بعمله غير المشروع وهو القبل المحقأ، ولا يؤثر في قيام هذه المستولية حضور المنهم المعرص بصفته الشخصية ما دام العزر الذي وقع منه كان نبيجة عينه بسلاح تسلمه بحكم وظيفته، كما مجعله واقعاً بسبب هذه الوظيفة ذلك أن مستولية المتبوع كما تتحقق كلما كان فعمل النابع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته فإنها تتحقق أيضاً كلما إستغل النابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إنيان فعله العضار غير المشروع، أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة إرتكابه، سواء إرتكيه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي، ومواء كان المباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو إلا علاقة له بها، إذ تقوم مستولية المبوع في هذه الأحوال على أساس إستغلال التابع لوظيفته أو إساءة إستعمال الشئون التي عهد إليه المبوع بهما متكفلاً بما إفارضه القانون في حقه من ضمان سوء إختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته وهو ما يتعين معه إلزام الشركة المذكورة بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ التعويض المؤقت بالتجامن مع المتهم عمالاً بنص المادة ١٩٧٧م من القانون المدني.

الطعن رقم ۲۲۲۲ لسنة ۲۰ مكتب فتي ۳۶ صفحة رقم ۲۷۹ بتاريخ ۱۹۸۳/۳/۱٦

لما كان نص المادة ١٩٧٣ من القانون المدني يجعل الوالد مستولاً عن وقابة ولده المذى لم يبلغ خسس عشرة سنة و بلغها وكان في كنفه، ويقيم من ذلك مستولية مفرضة تبقى إلى أن يبلغ سن الرشد وتستند هذه المستولية بالنسبة للوالد إلى قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو إفتراض أنه أساء تربية ولده أو الأمريين مما ولا تسقط إلا بإثبات المحكس وعبه ذلك يقع على كاهل المستول المذى له أن ينقض هذه القرينة بأن ينبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الفترر كان الابد واقماً ولو قمام بهذا الواجب، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهي إلى عدم قبول دعوى المدعين بالحقوق المدنية قبل الأب المستول عن الحقوق المدنية بهائلة أن الإبن كان قد بلغ من الرشد وقت رفع الدعوى، وكان من القرر أن مستولية الأب تتوافح عناصرها على المفعول المبن أقفر سنو لية الذي لم يبلغ خس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه ولا عرة بسن الإبن وقت وفع الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أعطا في تعليق القانون.

الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٩١٣ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١

لما كان إستبعاد الحكم المطنون فيه وقوع الجرية من الطاعن أثناء تأدية وطيفته أو بسببها والزامه - في نفس الوقت - وزارة الداخلية بالتمويض على أساس مستوليته المدنية عن أعمال تابعها - ليس فيه علاقفة للقانون أو تناقص ذلك أن المستولية المدنية للمتبوع عن اعمال تابعه أوسع نطاقاً فتشمل لفضلاً عن وقوع الخطا من النابع أثناء تأديته وطيفته أو بسببها حالة أن تكون وطيفة المتابع قد ساهدته على إتبان الفصل أو هيأت له بأى طريقة كانت فرصة إرتكابه. لما كان ذلك، وكان الطاعن لا يجادل في صبحة إسناد الحكم للأسس الذي بني عليها قضاءه في كلا الدعوين يضحى ما يثيره في هذا الصدد غير سليد. لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد دلل على كذب الوقائم التي أبلغ بها الطاعن ضد المجنى عليه وعلى إنوائه الكيد والإضرار به بأسباب سائفة وكانت العقوبة التي أوقعها على الطاعن داخلة في نطاق العقوبة المقروة لجرية البلاخ الكاذب التي دانه بها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الحصوص وما يدعيه من أن الحكم المطمون فيه إقتصر في أسبابه على إدائه جرية القيض على المجدى عليه بغور حق دون جريمة البلاغ الكاذب يكون على غير أساس أما منعاه بأن الحكم لم يعرض لتفصيلات دفاعه المبداه لهى هذكرتـه من وجود إنهاصات للمجنى عليه تتعلق بنشاط له في تزويج أبناء الدول العربية من فنيات مصريات فمردود بجما همو مقمرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب كل جزئية يثيرها المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى للرد عليها على إستقلال إذ في قضائها بالإدانة إستناداً إلى الأدلة التي أوردتها ما يفيد إطراحها له.

الطعن رقم ۲۷۱۱ نسنة ۵۳ مكتب فني ۳۵ صفحة رقم ۵۷ بتاريخ ۱۹۸٤/۱/۱۸

لما كانت مستواية النبوع عن الفتور الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع الواقع منه حال تأدية وظيفته أو
بسبها بمقتضى المادة ١٧٤ من القانون المدنى، قوامها وقوع عطاً من النابع مستوجب لمستوليته هـو بحيث
إذا إنتفت مستولية النابع فإن مستولية المنبوع لا يكون قا أساس تقوم عليه، وإذ كانت مستولية النابع لا
تتحقق إلا بتوافر أركان المستولية الثالثة، وهي الحظا والغضرو وعلاقة السببية بين الحطا والغضرر؛ وكان
الثابت من الحكم المطعون فيه أنه نفى الحظا المسوب إلى المنهم بوصفه تابعاً للمستولين بالحقوق المدنيســة
"الطاعين" فإن ذلك يستتبع إنضاء مستولية التابع – وهو ما إنتهي إليه الحكم – وبالتالي إنضاء مستولية
وزير النقل ورئيس هيئة السكك الحديدية بوصفهما متبوعين له، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هـلما النظر
ورقعي بإثرام الطاعين بالتعويض المدنى المطلوب تأسيساً على خطئهما الشخصي، ولم يلتوم الأساس المدى
أقيمت عليه الدعوى، فإنه يكون قد حالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية
والقضاء برفضها وإليزام المطعون ضدهم " المدعين بالحقوق المدنية " المصاريف المدنية. وذلك بغير حاجة إلى
بحث باقي وجوء الطعن.

الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ١ يتاريخ ١٩٣٢/١١/٧

السيد مستول عن تعريض الأضرار التي تعبيب الفير بسبب خطأ خادمه، وأساس هذه المستولية مسوء إخياره خادمه وتقصيره في رقابته، ولا يندفع الضمان عن السيد إلا إذا ثبت أن الحادث الضار حصل بقوة قاهرة لا شأن فيها خادمه أو ثبت أنه حصل عن خطأ المجنى عليه نفسه، فصاحب الفرس المدى يسلم قيادة فرسه غير ملجم إلا بحبل خادمه وهو صبى في الرابعة عشرة من عمره، مسئول عن تعريض الصرر الذي يصبب الغير من جموح هذا القرس.

الطعن رقم ١٣٨٦ المدلة ؛ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٣٤/١١/١٩

الطعن رقم ٢٤٨٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ٢٢/٢/٢/٢

السيد مسئول عن خطأ تابعه، ولو كان الحطأ قد وقع منه أثناء تجاوزه حدود وظيفته إذا كانت الوظيفة هي التي هيأت له إتبان الحفظ المستوجب للمستولية.

الطعن رقم ١٨٩٦ أسنة ٧ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ٩٠ يتاريخ ١٩٣٧/١١/٨

الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٩ مجموعة عدر ٥ع صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٣٩/١١/١

إن مسئولية السيد مدنياً عن الحطاء عاده تقوم قانوناً على ما يفوض في حق المتبوع مسن الحطا والتقصير إحتيار تابعه أو في رقابته عليه. وإذن فلا يشترط فيها وقوع تحريض منه أو صدور أى عمل إيجابى آخر بل تتحقق بالنسبة له ولو كان غاتباً أو غير عالم بتاتاً بما وقع من تابعه إذ يكفى في ذلك أن تكون صفة التابع أو وظيفته هى التي هيأت له إرتكاب الجريمة وساعدته على إرتكابها ولو لم تكن قمد وقعت أشاء

الطعن رقم ٩٨١ نستة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٨٤ يتاريخ ٢٢/٤/٢٢

إن القانون إذ نص في المادة 9 10 1 من القانون المدني على إلزام السيد بعويسط الضرر الناشي للغير عن أفعال خدمه مني كان واقعاً منهم في حال تأدية وظائفهم إنما قصد يهما النص المطلق أن يحصل المخدوم المستولية المدنية عن العسرر الناتج عن كل فعل غير مشروع يقع من تابعه. وذلك على الإطلاق إذا كان المسلمة المدنية وتاء تأدية الوظيفة، بغض النظر عامة إنا كان قد إرتكب لمسلحة التابع عاصسسسة أو المسلحة المخدوم وعما إذا كانت البراعث التي دامت إليه لا علاقة لها بالوظيفة أو متصلة بها، وأما إذا كان الفعل لم يقع من التابع وقت تأدية وظيفته بالذات فني هذه الحالة تقوم المستولية كلما كمانت الوظيفة هي التي مساعدت على إتيان الفعل الضار وهيأت للتابع بأية طريقة كانت فرصة إرتكابه، إذن المخدوم يجب أن يسأل في هذه الحالة على أساس إساءة الحدة إستعمال شتون الخدمة التي عهد هو بها إليهم متكفلاً بحا أن يسأل في هذه الحالة على أساس إساءة الحدم إستعمال شتون الخدمة التي عهد هو بها إليهم متكفلاً بحا المناتون في حقه من وجوب مراقبتهم وملاحظتهم في كل ما تعلق بها، فإذا ترصد المنهم عند باب المدن بها في يتنفل بها فواضاً مع زملاته الفراشين فيها حتى موعد إنصراف الخيني عليه منها " وهو مسلوس المدرسة التي يشتغل بها فواضاً مع زملاته الفراشين فيها حتى موعد إنصراف الخين عليه منها " وهو مسلوس

منتدب للقيام باصمال نظارة المدرسة " وتمكن منه في هذه الفرصة وإغنائه في هذا المكان وهو يتظاهر بأنه إنما يقرب منه لكي يفتح له – بإعجاره وليماً عليه – باب السيارة النبي كانت في إنتظاره، فلللك يجرر قانوناً إلزام الوزارة بتعويض الضور الذي وقع على المجنى عليه من خادمها المتهم. وإذا كان المنهم قبيل اخادثة قد إمتم على إثر الإجراءات التي إتخذها المجنى عليه معه عن إمضاء كشف الخدمة، وصارح رئيس الفراشين وحده بأن المجنى عليه أهاته وبأنه في غنى عن العمل بالمدرسة ولا يهتم بالشغل فيها، فإن ذلل لا يجعل المنهم وقت مقارفته فعلته متجرداً عن وظيفته ومقطوع الصلة فعاداً بمحدومه.

الطعن رقم 101 لسنة 11 مجموعة عس 20 صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ 1911//٧٧ <u>191</u> إن القانون إذ نص في المادة 107 مدنى على إلزام السيد بتعويض الضرر الناشئ عما يقع من خدمه أثناء

تأدية وظائفهم إنما قصد بهذا النص المطلق أن يحمل المحدوم المستولية المدنية عن الضرر الناتج عن كل فعل غير مشروع يقع من تابعه. وذلك على الإطلاق متى كان الفعل قد وقع أثناء تأديمة الوظيفية بغض النظو عما إذا كان قد إرتكب لمعلجة التابع خاصة أو لمصلحة المخدوم، وعما إذا كانت البواعث التي دفعت إليها لا علاقة لها بالوظيفة أو متصله بها. أما إذا كان الفعل لم يقع من التابع وقت تأدية وظيفته بالذات ففي هذه الحالة تقوم المستولية كلما كانت الوظيفة هي التي ساعدت على إتيان الفعل الضار وهيأت للتابع بأيـة طريقة كانت فرصة إرتكابه. لأن المخدوم يجب أن يسأل في هذه الحالة على أساس إساءة خدمة إستعمال الشئون التي عهد هو بها إليهم متكفلاً بما إفترضه القانون في حقه من وجوب مراقبتهم وملاحظتهم في كل ما تعلق بها. فإذا كان الخطأ الذي وقع من المتهم وضربسه المدعى بساخق المدنى إنما وقع منه بوصفه خفيراً، وفي الليل، وفي الدرك المين لتادية خدمته فيه وبالسلاح المسلم إليه من الحكومة التمي إمستخدمته وأنه إنما تذرع بوظيفته في التصليل بالجنبي عليه حتى طاوعه وجازت عليه الخدعة، ثم تمكن من الفتك به مما يقطع بأنه قد إرتكب هذا الخطأ أثناء تأديته وظيفته، وبأن وظيفته هذه هي التي مهلت لـــه إرتكــاب جريمتــه فمستولية الحكومة عن تعويض الضرر الذي تسبب فيه المتهم بإعتباره خفيراً معيناً من قبلهما ثابتة : مسواء على أنباس أن الفعل الضار وقع منه أثناء تأديسة وظيفته، أو على أساس أن الوظيفية هي التي هيأت لم ظروف إرتكابه. ولا يرفع عنها هذه المستولية أن يكون المتهم لم يرتكب فعلته إلا بعامل شخصي خــاص بـــه وحده ولا شان لها هي به، أو ألا يكون هناك من دليل على وقوع أي خطأ من جانبها، فإن مسئوليتها عن عمل خادمها في هذه الحالة مفترضة بحكم القانون على أى الأساسين المذكورين.

الطعن رقم ١٠٧٧ المسنة ١١ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ٤٠٥ يتاريخ ١٩٤١/٥/١٩

إن تقرير مسئولية المتحدوم بناء على مجرد وقوع الفعل الشار من خادمه أثناء خدمته إنما يقوم على إفسراض وقوع الحقا منه. وهذا الإفواض القانوني مقرر لصلحة من وقع عليه الضرر وحده، فالحادم لا يستفيد منه. وإذن فإذا كان المحدوم لم يقع منه اى حقا فإنه بالنسبة لمن عدا المجنى عليه أن يطلب تحميل خادمه هو والمتهمين معه ما أزم هو بدفعه تنفياً للحكم الصادر عليه بالتضامن معهم، على أن يدفع الحادم بالأمه والمتهمين معه ما أزم هو بدفعه تنفياً للحكم الصادر عليه بالتضامن معهم، على أن يدفع الحادم بالأمه هو المتسبب في الحكم عليه بالتعويض - كل ما ألزم هو بدفعه عنه وأن يؤدى كل من الآخرين تصبيه فقط، لأن التضامن لم يقرره القانون إلا لمصلحة من وقع علىه الضرر إذ أجاز لمه أن يطالب بعويضه أى شخص يختاره عمن تسببوا فيد. أما فيما بخص بعائم المحكم عليهم بعضهم بعض فإن من قام منهم بدفع فيما حكم به.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٩٤١/١٢/٨

إن المخدوم مسئول بمقتضى المادة 9 1 من القانون المدنى عن تعويض الضرر الناشئ للفير عن فعل خادمــه سواء أكان قد وقع فى أثناء تأديته أعمال الحقدمة الموكولــة إليــه أم لمناسبة القيام بهــله الأحممال فقــط، إذ يكفى فى ذلك أن تكون وظيقة الحادم هى التى هيأت الحقال الذى وقع منه ولولاها لما تجم الفسرر. فمعى إستخلصت انحكمة إستخلاصاً سليماً من وقائع الدعوى وأدلتها أن إصابة المجنى عليه إنما نتجت عن إهمال المسائل فى السير بسيارة عمدومه التى عهد إليه بقيادتها فذلك يكفى الإنزام المحدوم بالتعويض على أســاس الضرر إنما تجم عن فعله لمناسبة قيامه بأعمال الحقدة إن لم يكن فى أثناء أداته إياها.

الطعن رقم ٥٥٥ أسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٦٥ يتاريخ ١٩٤٢/٥/٢٥

إن المادة 107 من القانون المدنى إذ نصب بصيغة مطلقة على أنه " يبلزم السيد بتعويض الضرر الناشئ للفور عن أفعال خدمه متى كان وأقعاً منهم في حال تادية وظائفهم " فقد أفادت أنه لا يقتضى ثبوت أى للفور تقصير أو إهمال من جانب المتبوع الذى يلزم بالتعويض، بل يكفى لتطبيقها أن يكون الحطأ المنتج للضرر تقصير أو إهمال من الحائزة وطيقته لدى المتبوع ع. وإذن ليصح بناء على هذه المادة مساءلة القياصر عن تعويض العزر الذى ينشأ عن أفعال خدمه المنين عينهم له وليه أو وصيد أثناء تادية أعماهم لديه. ولا يسرد عن على ذلك بأن القاصر بسبب عدم تحيزه لعهر سنه لا يتصور أى خطأ في حقه إذ المسئولية هنا ليست عن

فعل وقع من القاصر فيكون للإدراك والتمييز حساب وإنما هي عن فعل وقع من خادمه أثناء تأديــة أعمالــه في خدمته.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ١٥٥ يتاريخ ١٩٤٣/٢/١٥ إن قوام علاقة المتبوع بالتابع بمقتضى المادة ٢٥٧ من القانون المدنى هو ما للمتبوع على التسابع من سلطة في توجيهه ورقابته. فكلما تحققت هذه السلطة قامت تلك العلاقة. ولا يهم بعدئل أطبالت مدة قيام هذه السلطة أم قصرت، إذ العبرة بوجودها فحسب، لأن القانون لا يتطلب سواها. ومتى وجبدت العلاقية بمين المتبوع والتابع فالمتبوع يكون مستولاً عن تعويض الضرر عن كل فعل ضار يقع من تابعه كلما كان وقوعه وقت القيام بالعمل الذي عهد به إليه أو بمناسبته فقط، ما دام هذا العصل هو الذي سبهل وقوع الفعل الصار أو هيأ الفرصة لوقوعه بأية طريقة كانت، فإن نص القانون مطلق عام يسوى على الحالتين. و إذن فإذا كان الحكم قد أقام مستولية المحكوم عليه " مستعير صيارة " على أنه هو اللذي إختار المتهم، دون أن يتحدث عن سلطة التوجيه والرقابة التي لا تقوم المستولية إلا بها والتي تتضمن بذاتها حتى الإختيار إذ أن على أن المحكوم عليه كان له على المتهم سلطة في توجيهه ورقابته فيما يختص بالمأمورية التي كلف، بهما يسل في إقصائه عنها، فإنه لا يكون قد أخطأ. لأن مسئولية المستعير تكون متحققة ولمو كانت المأمورية مؤقعة بزمن وجيز، أو كان المتهم تابعاً في ذات الوقت لمتبوع آخر أو كان المتهم " وهو صائق سيارة " هـــو المـذي ذهب من تلقاء نفسه بالسيارة لعمل ما " شحن البطاريسية "، ما دام القانون لم يعين مدة لقيام علاقة المتبوع بالتابع، وما دامت علاقة المتهم بالمتبوع الآخر ليس لها إتصال بالحادث الذي إرتكبه المتهم بسبب المأمورية المكلف بها من قبل انحكوم عليه وما دام شحن البطاريــة لم يكن إلا بمناسبة القيام بالعمل المذي إعتومه هذا المحكوم عليه.

الطعن رقم . 11 لسنة 17 مجموعة حمر 27 صفحة رقم 100 يتاريخ 1947/7/1۸ ولا مستولية المتبرع عن فعل تابعه طبقاً للمادة 107 من القانون المدنى قرامها وقوع خطأ من التابع مستوجب لمستولية المتبرع لا يكون شامن أساس تقوم عليه. فإذا قضى الحكم براءة المتهم لما ثبت من أنه كان مجنوناً أي – كما تقول المادة 17 من قانون المقوبات – فاقد الشعور والإخبار وقت وقوع الفعل، فإنه لما كان يشرط بمقتضى القانون لمستولية الإنكان عن فعله – مدنية كانت المستولية أو جنائية – أن يكون نميزاً، وكان ذلك مقتضاه ألا يُحكم علم،

جائز. ومتى كان الأمر كذلك، وكانت الدعوى المدنية المرفوعة على أساس مساءلة المتبوع عن أفعال تابعه مآلها - كما هو في صحيح القانون - عدم إجابة طلب المدعى باخق المدنى سواء بالنسبية إلى المنهم أو إلى المبوع، فإن مصلحة المدعى باخق المدني تكون منتفية من وراء الطعن على الحكم المصادر من محكمة الجنايات بعدم إعتصاصها بنظر الدعوى المدنية على أساس أن رفع الدعوى العمومية على المنهم لم يكن صحيحاً، ما دام هو لم يوجه الدعوى إلى المنبوع إلا بناء على المادة ١٩٥٢ بإعتباره مستولاً عن أعمال تابعه لا بناء على المادة ١٩٥١ بإعتبار أنه أهمل ملاحظة المنهم وقد كان تحت رعايته وهو مجنون، وما دام هذا الحكم ليس من شأنه أن يمنعه من مطالبة المنبوع بالتعويض أمام المحاكم المدنية على الأساس الصحيح لاختلاف السبب في المدعويين .

الطعن رقم ٩٠٥ نسنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ١٩٨ يتاريخ ٢١/٥/٢١

القانون لا يشروط لتحميل للخدوم المستولية المدنية عن فعل تابعه أن يكون هذا الفعل داخلاً في طبيعة الوظيفة التي يكون هذا الفعل داخلاً في طبيعة الوظيفة التي يكون هذا الفعل داخلاً في طبيعة الوظيفة التي يكون الفطيقة هي التي مساعدته على إرتكابه وكان بعيداً عنها. وهذا بغض النظر عن قصده منه أو الباعث الذي دفيه إليه. وإذن فيما دام المتهمون وهو كان بعيداً عنها. وهذا بغض النظر عن قصده منه أو الباعث الذي دفيه إليه. وإذن فيما دام المتهمون وهم من رجال الإدارة، لم يلهوا إلى حيث ماكينة المدعى بما فق المدنى إلا يناء على إشارة تليفونية من القسم الميكانيكي وعلى أمر صريح في ذلك من عمدة القرية وفي صدد عمل متعلق بوظيفتهم، فإن إعتداءهم على الماكية وعمالها بدون ميرر، وهم بسبيل تنفيذ هذا الممل، يخول مطالبة الوزارة النابعين هم لها التعويضات.

الطعن رقم ١٨٦٣ السنة ١٩٤٦/١١/١١ عمر ٧ع صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٤٦/١١/١١

إن المادة ٧ ١٩ من القانون المدنى حين قعنت بمساعلة السيد أو المتبوع عن أفعال محدمه أو أباء لم تمشير ط إلا أن يكون فعل الحادم أو التابع واقعاً منه حال ثانية وظيفته، ولا يلزم أن يكون الفعل قد وقع من التابع وققاً لتعليمات متبوعه، بل يكفى أن يكون قد وقع بفضل ما هيأته الوظيفة له من فحرص مناسبة لإرتكابه وقو كان التابع فيما أتى قد أساء التصرف أو جاوز الحد حتى خالف أوامر ميوعه. وإذن فيحسب المضرور أن يكون حين تعامل مع التابع معتقداً صحة الظاهر من أن التابع يعمل لحساب متبوعه، أما إذا كان قد تعامل معه عالماً بأنه إنما يعمل لحساب نفسه، ومن باب أولى أنه يخالف أوامر متبوعه وتواهيه، وأن المعاملة إنما كانت تقوم على أساس ذلك، فعندئد لا يكون بالبداهة ثمة وجه لتضمين المتبوع، فإذا كان الحكم صريحاً في أن المدعى بالحقوق المدنية حين تعامل مع المتهم المستخدم في بنك كمان، ولا شك، يعلم أنه يعمل لحساب نفسه وأن عمله محل التعامل خارج عن وظيفته ومناف لتعليمات البنك وأغراضه، فإنه لا يكون للمدعى وجه لطالبة البنك عن تعويض الضور الذى وقع .

الطّعن رقم ۱۹۳۷ المعنّة ۱۸ مجموعة عمر ۷ع صفحة رقم ۱۹۲۷ پتاریخ ۱۹۴۸/۱۲/۲ إن صاحب الخل العمومی مسئول بمقتضی نصوص القانون رقم ۳۸ لسنة ۱۹۴۱ عن کــل مخالفـة تقــع بــه من المستخدمين فيه ولو کان هو وقت المخالفة غاتباً عنه .

الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٨٤ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٣١/٣/٢٩ على العبر حاصارً جب لتطبيق المادة ٢٥٨ امدنى بانسبة للمخدوم أن يكون الضرر الذى وقع من خادمه على العبر حاصارً اثناء تأديته عملاً مسلطاً على أدائه من قبل المخدوم وإلا كان اخادم هو المسئول وحده عن التعويم المدنى. وعليه فلا تطبق هذه المادة في صورة ما إذا أخذ مساتس سيارة مخدومه في غفلة منه واستعملها مخلسة لمصلحته الشخصية الإن العبر الذى ينشأ في هذه الحالة يكون المسئول عنه وعن التعويمض المدنى المرتب عليه هو السائس وحده إذ السائس مخصص لعمل غير قيادة السيارة ولم يكن إستعماله للسيارة ما حاسائس في التعويمض في هذه حاصارًا في شأن من السائس في التعويمض في هذه

و لا يجوز أيضاً تطبيق المادة ١٥٩ مدنى بزعم أن السيد مكلف على كل حال بملاحظة خادمه ورعايته فإن عبارة تلك المادة خاصة مدنياً بمستولية المكافين بملاحظة القصر وغيرهم من عديمى النمييز.

الطعن رقم ٢٥١١ لمسنة ٣٠ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٢٠ يتاريخ ٣٠١/١/٣

الحالة التي يعتبر فيها السائس متلصصاً على مال سيده في غفلة منه.

يكنى لتحقق مسئولية المبوع عن الضرر الذى يمدئه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة مسببية قائمة بين الحفأ ووظيفة النابع، ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التبابع لحدود وظيفته أو عن طريق الإساءة في إستعمال هذه الوظيفة، أو عن طريق إستعلالها، ويستوى كذلك أن يكون خطأ المستوجب أمر به المتبوع أو لم يأمر به، علم به أو لم يعلم، كما يستوى أن يكون النابع في إرتكابه الحفا المستوجب للمسئولية قد قصد خدمة متبوعه أو جس نفع لنفسه، يستوى كل ذلك ما دام النابع لم يكن يستطيع إرتكاب الحفا أو يفكر في إرتكابه لولا الوظيفة .

الطعن رقم ۲۰۸۷ لمنة ٥٠ مكتب فتى ٣٩ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ٢٩٨٨/١/٢٦

من المقرر في ضوء ما نصت عليه المادة ١٧٤ من القانون المدنى من أن المتبوع يكون مسئولاً عن الطسرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسبها وأن مسئولية المبسوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية وإنحسا هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن، وكفائته ليس مصدوها القانون، فإنه لا يجدى التحدى في هذه الحالة بأحكام قانون التأمينات الإجتماعية التي تجيز للمصاب فيما. يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بأحكام أى قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطا جسيم، ذلمك أن مجال تطبيق هذا الحكم هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية .

الموضوع الفرعى: مسئواية تقصيرية:

الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٨٦٩ بتاريخ ٢٢/١٢/٢

مجال تطبيق المادة 174 من القانون المدني أن يكون التابع في حاجة إلى رقابة – لم يتجاوز من الولاية على النفسي. الناشئ النفس. فإن ثبت أنه لم يبلغ تلك السن كان المنبوع مستولاً عن الإهمال في رقابته وعن التعويض الناشئ عن هذا الإهمال، أما إذا كان قد بلغ سن الرشد فإن واجب الرقابة عليه يزول وتنطى تهماً لذلك مسئولية المبوع. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل البحث في توفر شروط قيام واجب الرقابة في حق الطاعنة [المبوعة] بأن لم يستظهر سن المنهم [النابع] وقت الحادث وهو بيان جوهسرى يحول تخلفه دون مراقبة عكمية النقيض لمستخد تطبيق القانون فإنه يكون مشوباً بالقمور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ۸۷ اسنة ۳۶ مكتب فني ۱۰ صفحة رقم ۱۸۷ يتاريخ ۱۹٦٤/۱۱/۱۷

إذا كان مؤدى ما أورده الحكم في مدوناته يفيد أن نشر المقال كان من شأنه خدش شرف ابنيي عليه والمساس بإعتباره والحقط من قدره في أعين الناس لا تضمته من التشهير به والسخرية من نشأته والطعن في ناته الإحافة بأركان المستولية المقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سبية بما يستوجب الحكم على مقارفه بالتصويض، فلا تثريب على المحكمة إن هي ثم تبين عناصر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض الحكوم به إذ الأمر في ذلك متروك تقديرها بغير معقب عليها.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ٢٩٦٤/٦/٢٩

متى كان الحكم قد بين أركان المستولية التقصيرية من عطاً وحسرر وعلاقمة مسبهة فإنه يكون قمد أصاط بعناصر المستولية المدنية إحاطة كافية، ولا تتربب عليه بعد ذلك إذا هو لم يسين عناصر الغسور المذى قمدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٥ يتاريخ ١٩٦٧/٣/١٤

الطعن رقم ۲۷ نسنة ٤٦ مكتب فتى ٧٧ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١

من المقرر أن مالك العقار مطالب بعمهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والتوميم فإذا قصر كان مستولاً عن الضرر الذي يصيب الفير بهذا التقصير.

الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٠

من القرر أن المالك مطالب بتمهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والسوميم فبإذا هو قصير في ذلك كان مسئولاً عن الضرر الذي يصيب المبر عن هذا التقصير، وهو ما لم يخطيء الحكم في تقريره - بما اثبته في حق الطاعن من أنه قد أهمل في إلتزامه بمداومة صيانة منزله القديم من وقت لأخر مع حاجته إلى التنكيس الشامل وقت الحادث، ومن أنه لا يدرأ عنه إلتزامه هذا سيق قيامه بإجراء تنكيس من قبل.

الطعن رقم ٥٧٠٨ لمسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١١

لما كان ذلك، وكامن من المقرر أن مالك العقار مطالب يتعهد ملكه ومولاته بأعمال الصيانة والسوميم فإذا قصر كان مسئولاً عن الغير والذي يعيب الهور بهلما التقصير.

الطعن رقم ٤٨ نسنة ١٣ مجموعة عمر ٥٦ صفحة رقم ١٨١ يتاريخ ١٩٤٣/٣/١

إذا كانت واقعة الدعوى أن المدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه بالتعويض على المتهمين على أساس الضرر الذي لحقه من الجوائم الدى وقعت منهم وهم مستخدمون بالأجرة عنده، أى على أساس أن مسئوليتهم الذي خقه من الجوائم الدى أصابه تقصيرية ناشئة عن جديدة فهم بمقتضى المادة ١٩٥١ من القانون المدنى ملزمون بتعويض الضرر السلمى أصابه وقضت عكمة الدرجة الأولى برفض هذه الدعوى لما تبين فا من عدم قبوت الفصل المكون للجريمة، فإنه يكون على المكحمة الاستنافية، وهي تفصل في الإستناف المرفوع إليها من المدعى، أن تلتزم هدا، الأمساس يكون على المكون المتعرفية بها الله الله والمساس الموصوفة بالجرائم المرفوعة بها الذعوى، ولا يصح منها أن تحكم له على المنهمين متضامين بالتعويض على أساس آخر قوامه المسئولية المناشئة عن الإخلال بقد الوكالة المرم بين الطرفين، وأن تعفيه بلدلك من واجب إثبات دعواه المناسقة المناس الدعوى من طلب تعويض الضرر على أساس

المستولية التقصوبية إلى تعويضه على أساس المستولية القانونية وبقضاتها بالتضامن فحى حين أن التضامن لا يكو ن إلا في المستولية التقصيرية دون القانونية.

الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٦٨ يتاريخ ١٩٦٩/١/٢٧

إذ نصت المادة ٢٢٧ من القانون المدنى صواحة على أنه بجوز الحكم بالتعويض لمالزواج والأقارب إلى المدرجة الثانية المدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت الصاب، وكانت الأحت تعير قريسة من المدرجة الثانية بالسبة لأعتها القبيلة، فإن هذه القرابة تتحقق بها المصلحة في رفع الدعوى المدنية بصرف النظر عن كونها وارثة للمجنى عليه أم لا، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى لأعت المجنى عليها بالتعويض المؤقت عن الشور الأدبى الذي أصابها من جراء فقد أعتها لم يتطبئ في تطبيق القانون.

* الموضوع القرعى : مسنولية جنائية :

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٤ مكتب فتي ٦ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ٢٦/٤/٥٠

إن القانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٤٨ الصادر بتعديل المادين العاشرة والرابعة عشرة من الأمر العالى العمادر في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٨٩ لم ينقل عسبه الإلتزام ببإصلاح المباني الآيلة للسقوط عن أصحابها ويفرضه على الحكومة وإنما عول غله الأعيرة أن اللقت أن المحتاس الله المهاني إلى ما يها من خلل وأن تقسوم هي عنهم بالإصلاحات المطلوبة في أحوال الحظر اللهم إذا هم تقاعسوا عن إجرائها وتقدير وجوب هلما التدخل أو عدم وجوبه موكول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فإذا جاز القسول بأن خطأها في هلما التقدير يعرضها للمستولية من ناحية القانون العام فإن ذلك إنما يكون يوصفها سلطة عامة ذات شخصية إعتبارية من أعمى واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس ولكن لا يمكن مساءلتها بهلما الوصف جنائياً.

الطقعن رقم ۱۸۷ لمستة ۲۶ مكتب فقي ٦ صفحة رقم ۶۹ يتاريخ ۱۹۰۱/۱۰/۱۱ لا محل لنصاهن المتهدين في التعويض عند إخلاف العدر، وإستقلال كل منهم بما أحدثه، ولو وقعت تلمك

و عن تسميدين على المعويض عند وحدود المبدور، ويستسدن عن سهم به احمد، وتو وحد عند الأفعال جيماً في مكان واحد وزمان واحد .

الطعن رقم ه ١١٩٥ نسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٢٨٨ يتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٣ إن أسلم المسئولية في الدعوى المدنية يخطف حنه في الدعوى الجنائية. فإذا كانت الحكمة لم تر مساعلة المتهمين مدنياً عن العدوبة التي أحدثت الوفاة، والتي تم يعرف مرتكبها على وجه النحديد، فإن مسئوليتهما مقررة قبل المجنى عليه نفسه عن الضرو المادى الذى أصابه من الضربة الأخوى الني ثبتت في حقهما أخساً، بالقدر المتيقر.

الطعن رقم ١٢٢٧ لمسلمة ٢٤ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٣٠٤ يتاريخ ١٩٥٥/٤/١٦

الطعن رقم ٢٤٠٠ نسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ٢١/١/٥٥١

لا تنافر إطلاقاً بين المستولية الإدارية والمستولية الجنائية، فقد يكون الفعل مخالفة إدارية يعاقب عليهها قمانون العقوبات ولا تنريب على النباية إذا ما أقامت الدعوى العمومية قبل المتهم غاكمته على ما أمسند إليـه مـن فعل يكون فى نفس الوقت عثافة إدارية.

الطعن رقم ۲۹؛ اسنة ۲۰ مكتب قني ٦ صفحة رقم ۱۰۸؛ بتاريخ ٢/١/٥٥٥

إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وإن كسان قلد نص في المادة ٣٦ منه على أن "يكون مستعل الخل المعومي ومديره ومباشر أعماله مستولين مماً عن عائفة أحكام هذا القانون" إلا أن المشرع لم يقصد بذلك عائفة قواعد إنعدام المستولية بسبب القوة القاهرة وحومان المتهم من إلبات المكس. وإذن فإذا دفع المتهم بأنه غير مستول عن جريمة السماح بلعب القمار في مقهاه، لغاية وقت إرتكابها بسبب المرض، كسان على المكمة أن تحقق دفاعه وتقول كلمتها فهه، فإذا هي لم تفعل وأسست قضاءها بإدانته على مجرد المسئولية المفرصة، فإن حكمها يكون معياً مقضه.

للطعن رقم ٢٠٣ لمعلَّة ٢٠ مكتب للتي ٢ صفحة رقم ١١٢٣ بكاريخ ٢٩٥٥/٦/١٣ إن الحطأ المشوك بفوض قيامه لا يتلق المتهم من المستولية .

الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٤٦٣ بتاريخ ٢٩/١٢/١٥٥٠

إذا قبل أحد مكان المنزل خطأ تتيجة عدم إتخاذ مالكه الإحتياطات اللازمة لحماية السكان عند إجراء إصلاحات به فإن لا يشترط لمستولية صاحب المنزل أن تكون هناك رابطة قانونية بينه وبين انجمي عليه.
عدم إذعان سكان المنزل لطلب الإخلاء الموجه إليهم من مالكه لا ينفي عن هما، الأخير الحطأ الموجب لمستوليته عن الحادث الناتج من جراء إصلاحات بالمنزل أدت إلى تهدمه، إذ يصح في القانون أن يكون الحفاً الذي أدى إلى وقوع الحادث مشوكاً.

الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٢٦ مكتب فني ٨ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ٢٢/٢/٧٩

- متى كان الثابت أن التهم كان يقود السيارة بسرعة زائدة، وأنه كان يعلم من قبل بمخيفة حالة فرملة القدم بها، وبأن الخلل يطرأ عليها بغتة من وقت لآخر فلا تستجيب له في الوقت المناسب عند العمل علسى وقف السيارة، ولكنه على الرغم من علمه بهذه المظروف أقدم على قيادتها والسير بها فإنه يكون مسئولاً عما ينجم نتيجة لهذا الخطأ، ولا تجدى في هذا المقام المحاجة بأن الحلل الذي طرأ على فرملة السيارة كان فجائباً.

السرعة التي تصلح أساساً للمستولية الجنائية عن جريمة القتل الحطا أو الإصابة الحطا إنما بخطف تقديرها
 بحسب الزمان والكان والظروف المحيطة بالحادث، وهو أمر موضوعي بحست وتقدره محكمة الموضوع في
 حدود سلطتها دون مطب.

الطعن رقع ١٣٤٠ لمسنة ٢٦ مكتب فتي ٨ صفحة رقع ١٥ يتنريخ ١٩٥٧/١/٧ السرعة التى تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمستولية في جرائم القعل والإصابة بالإهمسال إنما يختلف تقديرها بحسب الطروف اغيطة بالحادثة، والقصل في ذلك هو فصل في مسألة موضوعية .

الطعن رقم ٤٨٤ نسنة ٧٧ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٧١٧ يتاريخ ٩٨٠/١/٥٠

- الأصل أن المنهم لا يسأل إلا عن الفعل الذي إرتكبه أو إشوك في إرتكابه متى وقع ذلك الفعسل، إلا أن الشارع وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقاً للمجرى العادى للأصور خرج عن ذللك الأصل ورجع وجعل المنهم مستولاً عن التناتج اغتملة لعمله متى كان في مقسدوره أو كان من واجبه أن يعوقع حصوفا على أساس أن إرادة الفاعل لابد وأن تكون قد توجهت غو الفعل ونتائجه الطبيعية.

— إن المادة ٣٤ من قمانون العقوبات وإن وردت في بناب الإنستواك إلا أنهما جماعت في بناب الأحكام الإبتدائية فدل الشارع بذلك وبعبارتها المبرئيمة المطلقة أنها إلما تقرر قاعدة عامة هي أن تحديد مناط تقديم الإحتمال إنما يكون بالنظو إلى الجريمة التي إئجهت إليها إرادة الفاعل أولاً وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبحكم الجمري الهادي للأمور.

الطعن رقم 1911 لمستة ٢٧ مكتب فقى ٩ صفحة رقم 9.4 يتاريخ 1914/٣/١٨ كلاً عجرد الوافق وإن كان لا يرتب في صحيح القانون تضامناً بين المهمين في المستولية الجنائية بـل بجمل كلاً منهم مسئولاً عن نتيجة فعله الذي إرتكبه، إلا انه إذا أثبت الحكم في حق كل من المهمين أنه مساهم في إحداث الإصابات التي أدت إلى وفاة الجني عليه ودانهما على هذا الإعبار فإنه يكون قد طبق القانون تطبقاً صحيحاً. الطعن رقم ١٢٥٥ لمستة ٢٨ مكتب فتى ٩ صقحة رقم ١٠٤٤ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٨ إن قول المتهم من أنه قصد إبعاد المجنى عليها عن مكان المشاجرة خوضاً عليها فدفعها بيده ووقعت على الأرض إنما يتصل بالباعث، وهو لا يؤثر فى قيام الجريمة ولا عبرة به فى المستولية .

الطعن رقم ١٤٦٠ لمنية ٢٩ مكتب فني ١١ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٦٠/٢/١

لا تعارض فيما قاله الحكم حين نفي قيام ظرف مبق الإصوار في حق المتهمين - وهو تدبر إرتكاب الجريمة والمتحكر فيها تفكراً هادناً لا يخالطه إضعاراب مشاعر ولا إنفعال نفس - وبين لبوت إتضاق المتهمين على الإعتداء على المجنى عليه حافزة ما أخذت المحكمة المتهمين عن التيجة التي خلقت بالمجنى عليه نتيجة ضريبة واحدة بناء على ما إقتمت به من إتفاقهم على الإعتداء عليه، فلا تثريب عليها في ذلك .

الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ١٣١ يتاريخ ٢٠١١/٣٠

من القرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمستولية مرتكبه جنانياً أو مدنياً ثما يتعلق بموضوع الدصوى، ومعنى المتخلصت المحكمة ثما أوضحته من الأولة السائفة التي أوردتها أن الحقسر المعين من الهيئة العامة لتستون السكك الحديدية على المجاز قد أحظاً إذ لم يبادر إلى تحذيب المارة في الوقت المناسب وتنبيههم إلى قرب مرور القطار وتراخى في إخلاق المجاز من خلفتيه ولم يستعمل المعباح الأحر في التحليم وفقداً لما تفرضه عليه التعليمات و ذلك في الوقت الذي ترك فيه بوابة المجاز مقتوحة من جهة دعول السيارة قيادة المجنى عليه مع إستطاعته إقفافا، وأن هذا الأخير كان معلوراً في إعتقاده علو المجاز وعبوره فوقع الحادث تنبيحة غلما الحظا، فلا تقبل المجادلة في ذلك لذي محكمة النقش.

للطعن رقم ۱٤٧٨ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤

الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الإتجار مع الرعايــا البريطانين والفرنسيين وبالتدابير الحاصة بأموالهم، تشريع مكمل لأحكام قانون العقوبات بمــا ورد فيـه من جرائـم وعقوبـات مقــرة لهــا، ولا يعتــد بالإعدار بالجهل بأحكامه .

الطعن رقم ٢٤١١ لمنة ٣٠ مكتب فتي ٢٢ صفحة رقم ٢٤٢ يتاويخ ٢٤٠ بعد 19٦١ ولهن الجني عليه إجراء الجراحة، لما قدره من خطوها على حياته، هو من خالص حقه، وإذ إنتفي عنه مسوء القصد فقد تعيت مساءلة المنهم عن العاهة بإعتبارها من نتيجة عمله.

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣١ مكتب فتي ١٢ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ٢٩/٥/٢٩

هن المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال إلى إرتكاب الجرائم، وأنه ليس على صرؤوس أن يطبح الأسر الصادر له من رئيسه بإرتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه.

الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٥

إذا كانت النيابة العامة قد إنهمت الطاعين النالث والرابع والخامس بانهم قطوا عمداً أحد المجنى عليهما في الدعوى، كما إنهمت الطاعين السادس والسابع والنامن بأنهم قطوا عمدا المجنى عليه الأخر، وكان الحكم المطعون فيه قد دان هؤ لاء الطاعين جماً عن قطهم الجنى عليهما، وكان ما أورده الحكم في أسبابه وإن دل على النواق بين المنهمين فهو لا يفيد إنفاقهم على إرتكاب هاتين الجريمين، كما لم يشبت في حق كل من الطاعين أنه صاهم في إحداث الإصابات التي أدت إلى وفاة المجمى عليهما فإنه يكون قاصراً كما يعيد ويستوجب نقضه. ذلك أن مجرد التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامناً بين المتهمين في المسئولية المجارة على المدين في المسئولية والمرابع من المسئولية على الذي إلى تحدد التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامناً بين المتهمين في المسئولية المدين في المسئولية المدين المنابع من المسئولية المدين المنابع من من المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع من المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع من المنابع المنابع المنابع المنابع من المنابع المناب

الطعن رقم ٢١٠٨ نسنة ٣٢ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ٢٠/٤/٢٠

الأصل أن من يشرؤك في أعمال الهذم والبناء لا يسأل إلا عن نتاتج عطته الشخصي، فصاحب البناء لا يعتبر مستولاً جنائياً عما يعيب الناس من الأضرار عند إقامة البناء - بسبب عدم إنخاذ الإحياطات المعقولة، وإلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم على مستوليدة قد إنتفت ياقامته مقاولاً لأعمال الحديد أقر بقيامه بهده العملية، فهو الذي يسأل عبما يقوم على مستوليدة قد إنتفت ياقامته مقاولاً لأعمال الحديد أقر بقيامه بهده العملية، فهو الذي يسأل عبما يقع من تقصير في إنخاذ الإحياطات اللازمة لوقاية الناس، وقد دانه الحكم المطون فيه بوصف أنه المقاول المعهود إليه بإنشاءات الحديدة على أن نقل الحديد تم على نحو تسبيب عنه قبل المجنى عليها وكان الحكم مين أشرك الطاعت في المستولية على أن نقل الحديد تم على نحو تسبيب عنه قبل المجنى عليها حركان الحكم مين أشرك الطاعت في المستولية علاقًا للأصل المقرر في القانون وأثره يأقاف [حياطات من المناه عبد ا) عبد أن على مقوم بهذا العمل عادة، لم بين مسنده فيما إنتهم اله، فإنه يكون مشوياً بالقصور الموجب المقطعة.

الطعن رقم 17٪ نسنة ٣٣ مكتب فتي ١٤ صفحة رقم ٣٣٥ يتاريخ ٢٢٠/٦/٢٤

اختطأ في شخص المجنى عليه لا يقير من قصد المتهم، ولا من ماهية اللمل الجنائي اللذي إرتكبه تحقيقاً ضاما القصد، فيمتر مستولاً عن الإصابة الممدية ولو أصساب شخصاً غير المذى تعمد ضوبه، لأنه إثما قصد الضرب وتعمده، والعمد يكون بإعتبار الجاني وليس بإعتبار المجنى عليه.

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ مكتب قتى ١٤ صفحة رقم ٢٤٩ يتاريخ ٢١٠/١٠/١١

متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائفة التي ساقها وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزر زميله وقت إطلاقهما النار على انجنى عليهما تنفيذاً لقصدهما المشترك المذى بيتنا النية عليه، فبإن فهى هذا ما يتحقق به مستولية المنهمين معاً عن جنايتي قتمل أحد المجسى عليهما عمداً والشروع فهي لتممل الإخر – كفاعلين أصلين فيهما طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات يسستوى في هذا أن يكون مطلق العياد النارى الذي قضى على المجنى عليه الأول معلوماً ومعيناً بالذات أو غير معلوم.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٦

الأصل أن المنهم يسأل عن جميع النتائج اغتمل حصوفها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تنداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانبي والنتيجة. ولما كان الحكم قد دلل بما سساقه من أدلمة مسائفة على تخلف العاهة المستديمة التي دين الطاعن بها نتيجة إعتدائه على انجمني عليها. فإن النعي علمي الحكم بالمطلان لا يكون سديداً.

الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٧٩٥ يتاريخ ١٩٦٣/١/١١

متى كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعنين إتفاقهم مع بالى المنهمين على إستعمال أوراق النقد المقلم المنافقة المقلم المق

الطعن رقم ١٧١٨ نسنة ٣٣ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ١١٠ يتاريخ ٣/٢/٢ ١٩٦٤

الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مستولية المستول وإنما يخففها إن كان تمة خطأ مشتوك بمعناه الصحيح. ولا يعفى المستول إستثناء من هذا الأصل – إلا إذا تهين من ظروف الحادث أن خطأ المصرور هو الصامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المستول .

الطعن رقم ١٦٢٣ لمنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٣

من المقرر أن تقدير الحطأ المستوجب لمستولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً ثما يتعلق بموضوع الدعوى، ومتى إستخلصت المحكمة ثما أوضحته من الأدلة السائفة التي أوردتها في حكمها أن الخفير المعين من الطاعنية على مجاز شريط السكة الحديد قد انطأ إذ لم يكن موجوداً في مقر عمله ولم يقم بالواجبات المفروضة عليه والتي تواضع الناس على إدراكهم إياها والتي تتمثل في وضع مصباح أخر للتحلير كلما كان هناك خطر من إجتباز المجاز وقد ترتب على هذا الحنطأ وقوع حادث لقطار الدلتا وهو من ومسائل النقـل العامـة البريـة وإصابة المجنى عليهم الأمر الذى يكون الجريمتين المنصــوص عليهمــا فى المادتــين ١٩٩، ١٣٤ من قــانون العقربات اللتين دين بهمـا الحارس المذكور فلا تقبل المجادلة فى ذلك لمدى محكمـة الطقـض.

الطعن رقم ١٧٦٦ أسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٨٨١ يتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٨

علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المالوفة لفعله إذا ما أناه عمداً.

و ثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التى ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها، ومنى لصل فى شأنها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى إلى ما إننهى إلىه.

الطعن رقم ٧١٧ نسنة ٣٠ مكتب قتى ١٦ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ٧١/٥/٦/٧

من القرر في فقه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجويمة المستولية الجنائية عن الجريمة التسي
يرتكيها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التي قصد إرتكابهما وتم الإتضاق عليها متى كانت الجريمة التي
وقعت بالقمل نتيجة عتملة للجريمة الأخرى التي إتضق الجناة على إرتكابهما فاعلين كانوا أو شركاه.
والإحتمال أمر متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام حكمهما يساير التطبيق
السليم للقانون.

الطعن رقم ٧٣٧ لمسنة ٣٠ مكتب فتي ١٦ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١

من المقرر أن سبق الإصرار المنبى على ثبوت إتفاق بين المنهمين على صرب المجنسى عليه يجعل كلاً منهم مسئولاً عن نتيجة الضرب الذى حصل الإتفاق عليه سواء ما وقع منه أو من زملاته - ومن ثم فإن الحكسم إذ دان الطاعين بجناية المضرب المفضى إلى الموت من جواء بعض الضريات التى أحدثوها بالمجنى عليه يكون صحيحاً ما دام قد ألبت توافر ظرفى صبق الإصوار والرصد وإتفاقهم السابق على ضرب الجنسى عليه. ولا موجب فى هذه الحالة لبيان الصلة بن الإصابة التى أحدثها كل منهم بالمجنى عليه وبين الوفاة.

الطعن رقم ١٨٧٦ لمننة ٣٦ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٣٠٠ يتاريخ ٢٩٦٧/٢/٢٧

إنه وإن لم تستلزم الفقرة الثانية من المادة ٥٠٥ من قانون العقوبات المعدلة – المبادرة بالإعبار، إلا أن القانون إضرط – أن يكون إعباره هو المذى مكن القانون إضرط – أن يكون إعباره هو المذى مكن السلطات من القيض على غيره من الجناة أو على موتكي جريمة أحموى بماثلة فما في النوع والخطورة.
فموضوع الإعبار في هذه الحالة يجاوز بجرد التعريف بالجناة إلى الإفضاء بمعلومات جديمة صحيحة تمؤدى

بذاتها إلى القبض على مرتكبي الجويمة. فإذا كانت السلطات قد تمكنت من معوفة الجناة والقبض عليهم من غير ذلك الطريق فلا إعفاء .

ـ من القرر أن الفصل في أمر تسهيل القبض على باقى الجناة هو من خصساتص قـاضى الموضوع ولـه فـى ذلك التقدير الطلق ما دام يقيمه على أصباب تسوغه.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٨٦ يتاريخ ١٩٦٧/١/١<u>٠ الماريخ ١٩٦٧/٥</u>١٦ الأصل أن الأشخاص الإعبارية لا تسال جنائياً عما يقع من تمثليها من جرائم أثناء قيامهم بأعمالها، بـل إن الذي يسال هو مرتكب الجريمة منهم شخصياً.

الطعن رقم ۱۹۳ لصفة ۳۷ مكتب قشى ۱۸ صفحة رقم ۷۹۷ بيتاريخ ۱۹۷/۲/۱۳ و لا تنافر إطلاقاً بين المستولية الإدارية والمستولية الجنائية فكل يجوى فى فلكه وله جهة إعتصاصه غمير مقيمد بالأعموى.

الطعن رقم ١٣٦٧ انسنة ٣٧ مكتب ففي ١٨ صفحة رقم ١٩٩٦ يتاريخ ١٩٩٧ الم ١٩٩٠ المربعة ١٩٩٧/١/٢٨ - الأصل في القانون أن حالة الضرورة التي تسقط المسئولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله.

- الأصل أنه ليس للمرء أن يرتكب أمراً محرماً ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما إرتكيه.

الطعن رقم • ٩ ه المنتة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٣٧٧ يتاريخ ١٩٧٧ المناورة قد تعهد او المار ١٩٧٧ المناورة الشيسية للمقد القدمة صورته من المنهم المطمون ضده أن الملاكور قد تعهد بوريد العمال اللازمين لتشغل الكسارات النابعة لشركة النيل العامة للإنشاء والرصف على آلا تزييد الجور هؤلاء المعال اللازمين لتشغل الكسارات النابعة لشركة النيل العامة للإنشاء والرصف على آلا تزييد بوماً وأن يتحمل عصم ٨٪ من كل مستخلص من قيمة كشوف العمال القامدة خساب النامينات الإجتماعية وتعبر الخاسية كل خسة عشر يوماً، وإذا لم يقم بتنفيذ التزاماته المينة في هذا العقد أو تأخر في توريد العمال اللازمين أو تسبب في تعطيل العمل، يكون للشركة الحق في إسناد العمل لأخر مع عياستخدام العمال الذي يوردهم في تشغيل الكسارات النابعة للشركة المدكورة فهو بهذا الوصف يعتبر ماحب عمل في تطبيق احكام قانون العمل وغاللته لأحكامة تجعله مسئولاً جانياً عنها، وعليه فإن الحكم صاحب عمل في تطبيق أحكام قانون العمل وغاللته لأحكامة تجعله مسئولاً جانياً عنها، وعليه فإن الحكم

المطعون فيه إذ إعتبره مجرد وميط بين الشركة والعمال وليس صاحب عمل إستداداً إلى ذلك العقد يكون غير قائم على سند صحيح من الأوراق ومشوباً بالقصور والفساد في الإستدلال تما يعيبه ويوجب نقضه. المطعن رقم ١٧٣٩ المستقد ٣٧ مكتب فتني ١٨ صفحة رقم ١١٧٧ يتلويغ ١٩٧٧/١١/٧٧ الحطاً المشورك في نطاق المستولية الجنائية لا يخلى المنهم من المستولية بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم، ما دام هذا الحظاً لم يوتب عليه إنفاء الأركان القانونية للجرعة المسوية إلى المتهم.

الطعن رقم ١٩٢٧ المسقة ٣٧ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٤٥٠ يتاريخ ١٩٦٠ ابنسان " إذا كان الثابت أن الطاعت الثانية قد عادت انجني عليها بإجراء مس لما في عينها ووضعت لها " البنسان " كدواء وقامت الطاعتة الأولى بعملية حقيها بهذه المادة، فإنه لا مراء في أن ما إقوفته الطاعتيان من ألهال يعد مزاولة منهما لمهنة الطب المخولها في الأعمال التي عددتها المادة الأولى من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٤ وإذ كان ذلك، وكانت المهمتان المذكورتان لا تملكان مزاولة مهنية الطب ولم تكن حالة المجنى عليها من حالات الضرورة المائعة للمقاب، فإن الحكم المعمون فيه إذ دانهما عن تهمة مزاولة الطب وممادا الطبعة مناولة الطبعة مناولة العلب عليها يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

الطعن رقع ١٩٨١ لمسنة ٣٧ مكتب فتى ١٩ <u>صفحة رقع ٩٤ بتاويخ ١٩٢٧/١/٢٢</u> تعدد الأخطاء الموجة لوقوع الحادث يوجب مساعلة كل من أسهم فيها أيا كان قسدر الحطأ المنسوب إليــه يستوى فى ذلك أن يكون سبأ مباشراً أو فير مباشر فى حصوله .

الطعن رقم ١٩٩٥ لمسفة ٣٧ مكتب قتى ١٩ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٩٨/ الأصل أن خفأ المضرور لا يوقع مستولية المستول وإنما يخففها ولا يعلى المستول إستثناء من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الخادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول.

الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٩ <u>صفحة رقم ٢٠٧ يتاريخ ٢٠٧ ليناريخ ٢٠٧ المنتبة الخطأ</u>
الحظا المشبوك لا يخلى المتهم من المسئولية الجنائية، ومن ثم إذا كان الحكم قد دلل على ثبوت نسبة الحطأ
إلى الطاعن ووقرع الحادث نتيجة لهذا الحطأ، فإن ما يثيره بوجه طعنه من وقوع محطأ من المتهم الثاني الملك
قضى ببراءته يكون غير منتج ولا جدوى له منه، إذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في
تقدير الأدلة التي إقسمت بها محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣٠٦ أسنة ٣٨ مكتب فتي ١٩ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٠

الأصل أن الغيبوبة المانعة من المستولية على مقتضى المادة ٦٣ من قانون العقوبات هى التى تكون ناشئة عن عقاقر مخدرة تناولها الجانى قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها بحيث تفقده الشـعور والإختيـار فمى عمله وقـت إرتكاب الفعل .

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٨ مكتب قتى ١٩ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٩

الأصل أن المنهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصوفها نتيجة مسلوكه الإجرامى ما لم تنداخل عوامل أجنبية غير مائوفة تقطع رابطة السببية بين فعله والنتيجة، ولو كانت تلك النتائج قد حدثت عن طريق غير مباشــر كالواخى في العلاج أو الإهمال إلا إذا ثبت أن المجنى عليه كان متعمداً ذلك لنجسيم المسئولية .

الطعن رقم ٨٦ه لسنة ٣٨ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٥٥٥ يتاريخ ١٩٦٨/٥/١٣

المالك دون المستاجر هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والوميم فمإذا قصر فمي ذلك كان مستولاً عن الضرر الذي يصيب الفير بهذا القصير. ولا يطفيه من المستولية أن يكون المستأجر قمد إلمتزم قبله بأن يقوم بأعمال المؤميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة إذ على المالك إعماد لمستوليته إزاء الفير أن يتحقق من قيام المستاجر بما إلتزم به في هذا الشأن .

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٣٨ مكتب فتي ١٩ صفحة رقم ٥٨١ يتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠

معى كان الحكم لم يستند في إدانة الطاعن إلى أنه يمثل شخصاً إعبارياً هو الشركة صانعة الصابون بل هو قد دانه على صند من أنه مسئول مسئولية فعلية عن الجريمة طبقاً لإقراره بأنه المحلل الكيماوى المسئول عن التحقق من توافر العناصر القررة للصابون. ومن ثم فقد سلم الحكم من دعوى الحفظ في القانون وغدا ما يثوه الطاعن في شأن عدم تمثيله للشركة وعن تطاير المواد الداخلة في تركيب الصابون بسبب العوامل الجوامل الجوامل .

الطعن رقم ٥٩١ لمنة ٣٨ مكتب قني ١٩ صقحة رقم ١٥٧ يتاريخ ٣/١/٦/٣

- لا يسوغ الحلط بين إتجاه الإرادة إلى الفعل وإتجاهها إلى تحمل مستوليته أنان الأول وحده هو مناط التأثيم
 والعقاب .
- من القرر أنه لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على إعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك غنالضاً للحقيقة.
 والواقم.
- إن مسلك المتهم في الدفاع عن نفسه بكل السبل لا يصح إتخاذه دليلاً على قيام موجب المستولية في
 خه .

الطعن رقم ١١٩٩ أسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ٢٨/٦/٦٤

يعاقب القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن إستخراج الدقيق وصناعة الحيز المعدل بالقرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٥ على بع الحيز ناقص الوزن من أى شخص يقع منه البيع صواء كان صاحب مخسيز أو مديم أله أو عاملاً فهم، أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب ومسئولية الباتع هي مسئولية فعلية تستد في تقريرها إلى القواعد العامة في قانون العقوبات، إلى العصوص الحاصة في القرار. وبذلك يكون القانون قد نحا نحو النسوية بين المسئولية الإفواضية لأصحاب المخابز والمسئولين عن إدارتها وبين المسئولية القعلية لمن يقارف الفعل المنهى عنه حتى لا يخل الأخير من تبعد فعلم إعتماداً على مساءلة من لا يقع الفعل منه على إعجار أنه أراده إفواضاً تما قد يفتح باباً من الذرائع يتعذر به تنفيذ القانون حسبما أراده الشارع وما توخاه من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن.

الطعن رقم ١٩٠٧ لمنية ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٩

إن مجرد إجتياز الطاعن بالسيارة قيادته ما كان أمامه في الطريق من عربات نقبل لا يصبح فمي المقبل عده للمتد خطأ مستوجباً لمستولينه ما دام أم يقع في طروف وملابسات تحتم عدم الإقدام عليه، إذ منع الإجتيباز على الإطلاق وعده دائماً من حالات الحفظ من شأنه أن يشل حركة الموروة. ولما كان الحكم المطمون فيه تتأذى به مصالح الناس فضالاً عن عافلته للمألوف نزولاً على حكم الضرورة. ولما كان الحكم المطمون فيه قد إنخذ من مجرد إجباز الطاعن بسيارته لما أمامه من عربات نقل ما يوفر الحظا في جانبه على الوضم من ظهور المجتبى عليه أمامه فيحبة من بين هذه العربات التي تحجب عنده الوقية بقصد عبور الطريق، دون أن يستظهر مدى الحيفة الكافية التي ساءله عن قصوده عن إثقافها ومدى العناية التي فاتنه بلشا وأغفل بحث موقف المجتب عليه وكيفية سلوكه وظهوره فجاة أمام الطاعن وتحديد المسافة التي كانت تفصله عنه ليسسمى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في هذه الطروف وتلك المسافة على تلافي الحادث وأثر ذلك كله أو عدم من مد بيان مدى الحافة ورابطة السبية التي دفسسم الطاعن – وعلى ما جاء بمدرنات الحكم بإنقطاعها، لما كان ذلك با نظم فإنا يكن مشه با بالقصه.

الطعن رقم ۹ • ۱ السنة ۳۸ مكتب فني ۱۹ صفحة رقم ۱۰۳۸ بتاريخ ۲۰/۱۱/۲۰

الأصل أن المنهم يسأل عن جميع النتائج اغتمل حصوفا نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تضاخل عوامل أجنية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والتيجة، ومن ثم فإنه وقسد أورد الحكم أن إصابة الجانب الأيسر التي أحدثها النهم بالجني عليه نتيجة ركله بالقدم قد نجم عنها تمرق بالطحال مساعد على حدوثه وجود نضخم مرضى به تطلب إجراء عمل جراحي إنتهي بإستصال الطحال مما يعتبر عاهة مستديمة يستعيل برؤها، فإن المتهم يكون مستولاً عن هذه العاهة ولــــو وجــدت إلى جــانب الإصابــة عوامــل أخــرى تعاونت يطريق مباشر أو غير هباشر في حصوفا .

الطعن رقم ٥٩٨ فسنة ٥٤ مكتب فتى ٧١ صفحة رقم ٧٩٤ بتاريخ ٢٤ (1٩٧٠/٥/١٤) الأصل أن المتهم يكون مستولاً عن جميع التناتج المحتمل حصوفا من الإصابة التى أحدثها، ولـو كـانت عـن طريق غير مباشر كالواعى فى العلاج أو الإهمال فيه، ما فم ينبت أنه كان متعمداً ذلك لتجسيم المستولية.

الطعن رقم ٤١ه لمنة ١٠ مكتب فتى ٢١ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ٢/١/١٠/١

الأصل أن التهم يسأل عن جميع النتائج المحمد حصوفا نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتداخل عوامل أجنيية غير مالوفة تقطع رابطة السبيية بين فعل الجاني والنتيجة، وأن تقرير توافس السبيبة بين الفعل والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها مسائماً مستنداً إلى أدلة مقبولة شا أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٢٠٠٧ المندة ٤٠ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ١١٤٩ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٣ (العرب ١٩٤٠) المنابع ١٩٧٠/١١/٢٣ (المنابع المنا

الطعن رقم " ٧٦ لمسنة 1 ، مكتب فقى ٧٣ صفحة رقم ٩٠ و بتاريخ ١٩٠ / ١٩٧١/ من المقدي المسئولية قانونا على ما تقضى من المقرر أن المرض العقلى الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعلم به المسئولية قانونا على ما تقضى به المادة ٢٠ من قانون العقوبات هو ذلك المرض المدى من شأنه أن يعدم الشمور والإدراك، أما مسائر الأصوال النفسية التي لا تفقد المشخوص شعوره وإدراكه فلا تعد سبباً لإنعدام المسئولية. ومن ثم فيان ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن مرض الطاعل " الشخصية السيكوباتية " - بفرض صحته - لا يؤثر على سلامة عقليته وصحة إدراكه وتنوافر معه مسئوليته الجنائية عن الفصل المدى وقع منه، صحيح في القاندن.

الطعن رقم ۱۳۸۹ المسلة ٤١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٧٧ يتاريخ ١٩٧٧/١/١٦ المسادلة مساخلة مساخلة مساخلة مسادلة على اعماله فيه عن أية تخالفة لأحكام القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ الى هنان المخال العامة وطبقاً لنص المادة ٣٨ منه هي مسئولية أقامها الشارع وافرض علم هؤلاء بما يقع فيسه من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجوداً بالمحل وقت وقوعها فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه ما لم يشت قيام طووف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع إرتكاب الجريمة.

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٢٧٤ يتاريخ ٥/١٥/١٩٧٢

تنفى الفقرة الثانية من المادة ٣٣ عقوبات المستولية عن الموظف العام إذا حسنت نيته وإرتكب فعملاً تنفيلماً لما أمرت به الفوانين أو مما إعتقد أن إجرائه من إختصاصه.

الطعن رقم ٣٠٠ لمنقة ٢٤ مكتب فتى ٢٣ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٢

الأصل أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مستولية المنهم ما دام هذا الحطأ لم يمرّنب عليه إنتضاء أحد الأركمان القانونية لجريمة القبل الخطأ المنسوبة إلى المنهم .

الطعن رقم ١٢ - السنة ٢٤ مكتب أنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٨٣ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٧

متى كان ما أورده الحكم يستقم به إطراح دفاع الطاعن " من أنه كان يعاني من حالة عقلية تلقده الإدراك والإحساس وتجعله غير مستول عن الفعل المستد إليه " ذلك بأنه إنتهى في قضاء سليم لا بحالفة فيه للفانون إلى أن نوع المرض الذي يدعيه الطاعن " المرض النفسى " - على فرض ثبوته - لا يؤثر في سلامة عقله وصحة إدراكه وتتوافر معه مستولينة الجنائية عن الفعل الذي وقع منه. وكان من المقرر أن الممحكمة كامل السلطة في تقدير القوة العدليلية لعناصر الدعوى الطووحة أمامها، وأنها الخير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالإستمانة بابير يخضع رأبه لتقديرها وهي في ذلك ليست مازمة بإعادة المهمة إلى ذات الخبير أو بإعادة منافشته ما دام إمستادها إلى الرأى الذي إنتهت إليه هو إستناد سليم لا يمسافي المنطق والقانون وهو الأمر الذي أشطى المكونة عندية المحلة الدي وتنتاد منافرة باعتمادة المهمة إلى الرأى الذي إنتهت إليه هو إستناد سليم لا يمسافي المنطق

الطعن رقم ١٤٢٥ لمسلة ٤٧ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٠٨ يتاريخ ١٩٧٣/١/٢٩ من القرر أنه لا تجوز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين ذلك أن الإزدواج فى المستولية الجنائية عن القعل المواحد أمر يمرمه القانون وتتأذى به العدالة .

إثارته أمام محكمة النقض.

إطمأنت إليه من أدلة وعناصر في الدعوى سائفة ولها مأخلهما الصحيح من الأوراق، وكمان تقدير أدلة الدعوى من إطلاقها فإن جميع ما يغيره الطاعن ينحل إلى جلل موضوعي في تقدير تلك الأدلية تما لا تجوز

الطعن رقم ١٠٧ لممللة ٣٤ مكتب فقى ٢٤ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٦ الأصل أن النهم لا يسأل إلا عن الفعل الذي إرتكبه أو إشرك في إرتكابه متى وقع ذلك الفعل، إلا أن

الشارع وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقاً للمجرى العادى للأمور، خرج عن ذلك الأصل وجعل المنهم مسئولاً عن النتائج انحتملة لعمله متى كان فى مقدوره أو كان من واجب أن يتوقع حصوفها على أساس أن إرادة الفاعل لا بد أن تكون قد توجهت نحو الفعل ونتائجه الطبيعية. ولماذا بهات من المقرر أن المتهم يسأل عن هميع النتائج اعتمل حصوفها نتيجة صلوكه الإجرامي، ما لم تنداخل عواصل أجنبيـة غمير مالوفة تقطع وابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة .

الطعن رقم ٢٦٨ اسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٩٧٨ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٣

من القرر أن الشخص لا يسأل جنائياً بصفته فداعلاً أو شريكاً إلا عما يكون لنشاطه المؤلم دخل في وقوعه، ولا مجال للمستولية الإفواضية أو المستولية التضامنية في العقاب إلا إستثناء بنص القانون وفي حدود ما إستد، وإذ كان الحكم قد أثبت أن المطعون ضده الأول - دون يقية الشركاء - هو صاحب الأمر في المنشأة حسب النظام الموضوع لها، وأن له وحده حق الإشراف المعلى عليها وأنه المدوط به الإختصاص بتفيد ما فرضه القانون، فإن الحكم إذ خلص إلى وفعن الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهم الشركاء في المنشأة يكون قد أصاب محجة العمواب ويعدو ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن جدالاً في مسائل واقعية قلك محكمة الموضوع القدير فيها بلا معقب .

الطعن رقم ٢٤٩ لمنتة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ٢٩٧٤/٣/١١

إن المنهم في جريمة العبرب أو إحداث جرح عملاً يكون مسئولاً عن جميع التنابج المختصل حصوفها نتيجة ملوكه الإجرامي، كإطالة أمد علاج الجنبي عليه أو تخلف عاهة مستديمة به أو الإفضاء إلى موته ولو كانت على طريق غير مباشر كالواخي في العلاج أو إهمال فيه ما ثم ينبت أنه كان متعمداً لتجمسيم المسئولية أو كانت قد تداخلت عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السبية بين قمل الجاني والنتيجة ومن ثم فإنه لا يجدى الطاعنة ما تغيره من خطأ والد الجنبي عليه في علاجه بعد إجرائها عملية الحنان الأنه فضالاً عن أن الحكم إلتفت عنه لعدم قيامه على دليل يسانده ولا تزعم الطاعنة بوجود دليل يساند قوفا، فإنه - بفرض صحته - لا يقطع رابطة السبية ما دامت الطاعنة لا تدعى بأن ما نسبته إلى والد المجنى عليه من إهمال كان لتجميره مسئوليتها أو يتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة بين لعلها والتيجة.

الطعن رقم ٢٧٧ اسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٣٩٥ يتاريخ ١٩٧٤/٤/٨

من القرر أن المنهم في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمداً يكون مسئولاً عن جميع السالج اغتمل حصوفا نتيجة سلوكه الإجرامي - كإطالة أمد علاج الجني عليه أو تخلف عاهمة مستديمة أو الإفضاء إلى موته - ولو كانت عن طريق غير مباشر ما دام لم تتذاخل عوامل أجنية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والتيجة.

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٤ مكتب فتي ٢٦ صفحة رقم ١٨٤ يتاريخ ٢٢/٥٧٥/

من المقرر – وفق قواعد المرور – أن قائد السيارة هو المستول عن قيادتها مستولية مباشرة، ومحظور عليه ليادتها بخالة تعرض حياة الإشخاص أو الأموال للخطر، ومفسووض عليه ترويدها بحرآة عاكسة متحركة عكمة من كشف الطريق خلفه، لما كان ذلك فإن السير بالسيارة على بافرييز الطريق أو إلى الخلف يوجب على القائد الإحتراز والبيصر للإستيناق من خلو الطريق مستعيناً بالمرآة العاكسة، ومن ثم فليس يولمع عنه ذلك الواجب إستعانته بآخر. لما كان ذلك وكان الحمال الذى عول عليه المطمون ضده، إنحا كان أمام السيارة وإلى يجبها هي حين كان الطاعن يوتد إلى الخلف واليسار فإن الحكم المطمون فيه إذ لم يستظهر ذلك لي الذي المضوت عنه المقرونة المساورة وأنها رجعت إلى الحلف أكثر من اللازم في الوقت الذي خرج فيه الجسيلة في الإفريز يارشاد حال السيارة وأنها رجعت إلى الحلف أكثر من اللازم في الوقت الذي خرج فيه الجسي عليه من مصنع بمكان الحادث فإنحصر بين حالطه والسيارة كما قور الشاهد أنه شاهد الجنبي عليه منحصراً بين الحائط والسيارة كما قور الشاهد أنه شاهد الجنبي عليه السيارة كانت تسير فوق الإفريز وعلى مسافة ٢٠ مم من حائط المصنع حيث وجد كسر بالباب المدى يقع بمنى المصنع " وسلوك المطمون ضده أثناء قيادته السيارة للخلف فوق الإفريز وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له بذلك ليتين مدى الحيطة الكافية التي كان عليه بلفما لتلافي الحائث واثر ذلك على قيام ركن الحفظ ورابطة السبية، فإن الحكم المطمون فيه كن مشه بأ بالقصور.

الطعن رقم ١١٩٥ نسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١١٩٥/٢/١٧

إن نقل المحجوزات ولو كان بموجب أمر من المحكمة، فلا ينوتب عليه إننهاء الحراسة بل تظل قائمة ويكون على عاتق الحارس إرشاد المحضر فى يوم السيع إلى مكان المحجوزات إذ لم يستطع إحضارها إلى المكان لمذى توقع فيه الحجز عليها وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقفه لا يتسع لمثل ذلك.

الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٤ مكتب فتي ٢٦ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣

إن تقدير الحظا المستوجب لمستولية مرتكم جنائياً أو مدنياً تما يتعلق بموضوع الدعوى وتفصل فيه محكمة الموضوع يغير معقب عليها ما دام سائعاً مستنداً إلى ادلة مقبولة وضا أصلها في الأوراق ولما كنان الحكم المحلمون فيه قد بين واقعة الدعوى بحسب ما إطعانت إليه عقيدة انحكمة واستقر في وجدانها ودلل على وقوع الحظافي حق المتهمين الطاعين تدليلاً سائعاً وإستظهر في منطق سليم وابطة السبية بمين هذا الحظاف فإن ما يثيره الطاعنون في هذه الأوجه من مناقشة للأدلة لا يكون له محمل إذ هو لا يعدو أن يكون مجرد جدل موضوعي في تقدير الحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ إطمئنانها إليها تما لا يجوز مصادرتها فيه أو الحنوض بشأنه لدى محكمة القض.

لا كان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب المعريح الجازم المذي
يصر عليه مقدمه في طلباته المختامية، وكان لا يبين من محضر جلسة المرافعة الأخيرة إن الدفاع عن الطاعنين
أصر في طلباته الحتامية على طلب إجراء تحقيق في الدعوى فإن ما يرمون به الحكم من قالة الإخملال بحق الدفاع لا يكون له محل.
 الدفاع لا يكون له محل.

— الأصل أن خطأ المضرور ذاته لا يرفع مسئولية المسئول ولا يعفى المسئول إستشاء من هذا الأحسل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه المجنى عليه وأنسه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول، ولما كان البين تما أورده الحكم بيانا أواقعة الدعبوى أن "...... قد أصيب بالإصابة المرصوفة بالتقارير الطبية نتيجة سقوط أحد العمال المجنى عليهم فرقها " وكان هذا الذي أورده الحكم ثابتاً في يلاغ الحادث وفي أقرال المجنى عليها في التعقيقات، وكان من المقرر أن غكمة المرضوع كامل الحرية في أن تستمد التناهها من أى دليل تطمئن إليه وأن تعول على أقوال الشاهد في أمل مرحلة من مواحل التحقيق أو إشاركمة من إطمأنت إليها دون أن تبين العلمة في ذلك ودون أن تلوم بتحديد موضوع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها، فإن ما يعماه الطاعنون في الحكم المطمون في في هذا الشان لا يكون له على.

الطعن رقم ۱۸۱۸ لمنة ٤٤ مكتب فتى ٢٦ صقحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٩٧٥/١/٥٠

من انقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمستولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها مائداً مستداً إلى ادلة مقبولة لما أصلها في الأوراق – ومن شم فإن الحكم المطعون فيه وقد خلص نما له معينه الصحيح في الأوراق إلى أن ركن الحطأ المذى نسبه إلى الطاعن يتمثل في أنه رغم علمه بوجود خلل في أبواب المصحد لم يتخد الإحتياط الملازم لمنع تشفيله حتى يتم إصلاحه نما أدى إلى وقوع الحادث يكون سائماً في العقل والمتطق وهو ما يوفر قيام الحطا من جانب الطاعن وتنفى به عن الحكم قالة الفساد في الإستدلال – ولا يقدح في ذلك دفاع الطاعن بأنه عهد إلى شركة فية بصيانة المصعد ذلك أن تعدد الأخطاء الموجة لوقوع الحادث يوجب مساعلة كل من أسهم فيها أياً كان قدر الحظأ المسوب إليه، يستوى في ذلك أن يكون مبياً مباشراً أو غير مباشر في حصوله.

الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ٢/٦/٣١٥

إن مسئولية التهم تتحدد بما يسند إليه من وقائع ولا يحاج بما يقضى به على متهم آخر، ومن ثــم فــلا صفــة للطاعن في التحدث عما قضى به بالنسبة للمتهم الآخر الحكوم بيراءته، بل أن ذلك للنيابة العامة وحدها.

الطعن رقم ٢٥١ نسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٧

صاحب البناء الذى يشرع فى هدمه، سواء بنفسه أو بواسطة عمال يكلفهم بذلك تحت ملاحظته مسئول جنائياً ومدنياً عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم إتخاذه الإحتياطات المقولة التي تقى الأنفس والأسوال ما قد يصيبها منه من الأضوار. ويعتبر العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه متى ثبت أنه كان عالماً بحصوله ولم يتبت أنه عهد به فعلاً لأشخاص فمن يقومون عادة بمثله تحت مسئوليتهم شخصياً.

الطعن رقم ١٥٠ أسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٨

من المقرر أن علاقة السببية في الواد الجنائية علاقة هادية تبدأ بسالفعل الذي إقوفه الجنائي وترتبط من
 الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من التناتج المألوفة لفعله إذا ما أناه عمداً، وإذ كانت هذه العلاقية مسألة
 موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومني فصل فيها إثباتاً أو نفياً في رقابة عُحكمة النقض عليه ما دام
 قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تودى إلى ما إنتهى إليه.

 الطاعن يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحمل حصوفا عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طويق غير مباشر كالواخي في العلاج أو الإهمال فيه ما تم يثبت أنه بقصد تجسيم المسئولية.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٧ مكتب فتى ٢٨ صفحة رقم ٩٢١ يتاريخ ١٩٧٧/١١/٧

من القرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريحتي القتل والإصابة الحطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تجاوز الحد الذي تقتطيه ماريسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وأن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الحطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لحكمة الموضوع وحدها.

الطعن رقم ٨١٨ لمعنة ٧٧ مكتب فقي ٧٩ صفحة رقم ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٠ الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج اغتمل حصوفا نتيجة سلوكه الإجوامي ما لم تشاخل عوامل أجنبية غير مالوغة تقطع رابطة السببية بن فعل الجانس والنبيجة.

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ مكتب فتى ٨٨ صفحة رقم ١٠٢٣ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٤

لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة المني على أن وفاة المجنى عليه لم تحدث نتيجة الإصابة وإنما نتيجة الإهمال في العلاج وأطرح في منطق سائغ هذا الدفاع على أساس أن المتهم مستول عن جميع النسائج انحتمل حدوثها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت بطريق غير مباشر كالمراخي في العسلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسئولية وهو ما لم يدفع به الدفاع. لما كمان ذلك وكمان ما أورده الحكم صديداً في القانون ويستقيم به إطراح دفاع الطاعنة، ذلك بأنه من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينضرد قباضي المرضوع بطديرها فمتى فصل في شأنها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة محكمة النقض عليه منا دام قند أقنام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدى إلى ما إنتهي إليه. وكان الحكم إعتماداً على الأدلة السائفة التي أوردها والتي لا تمارى الطاعنة أن ما معينها الصحيح من الأوراق قد خلص إلى إحداث الطاعنية جروحاً عمديية بالجني عليه بقيامها بإلقاء المادة الكاوية عليه، ودلسل على توافر رابطة السببية بين هذه الإصابات والوفاة بما استخلصه من تقرير الصفة التشريحية وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة وفنده وأطرحه بأسباب سائغة إلنزم فيها النطبيق القانوني الصحيح، فإن الطاعنة تكون مسئولة عن جناية الضرب الفضى إلى الموت التي أثبت الحكم مقارفتها إياها. ولا يجدى الطاعنة ما تثيره عن الإهمال في علاج المجنبي عليه أو الـ واخر فيـ لأنه فضالاً عن أنه لا يعدو القول المرسل الذي سيق مرسلاً بغير دليل، فإنه - بفرض صحمه - لا يقطع كما قال الحكم بحق، رابطة السبية، لأن المتهم في جريمة الضرب أو إحداث جسرح عمداً يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالـزاخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كمان متعمداً لتجسيم المسئولية وهو ما لم تقبل بمه الطاعنية ولا سند لمه من الأوراق، ومن ثم فإن النمي على الحكم في هذا الصدد يضحي ولا محل له .

الطعن رقم ١٠١٣ لمنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٢٣٥ يتاريخ ١٩٧٨/٣/٩ - إن قول الطاعن أن دامه للمجنى عليه كان بقصد فنش شجار بينهما إنما يتصل بالباعث وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبرة به في المسئولية .

من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بسالفعل الذي أقرف الجنائي وترتبط من
 الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من التتائج المألوفية لفعله إذا منا إنماه عبداً، وهذه العلاقة مسئالة
 موضوعية ينفرد قاضي الموضوع يتقديرها، ومنى فصل فيها إثباتًا أو نفياً فلا رقابة شحكمة النقيض عليه ما

دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدى إليه. وإذ كان الحكم المطمون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه ركل اغيى عليه في بطف ملقبا إياه خارج إلتوام ودلل على توافر رابطة السببية بمن هذا الفعل وبين سقوط المجنى عليه وإنز لاقه تحت عجلات الترام فمرت عليه وهشمت رأسه وصدره وأطاحت بجانب من جوهر محد فقد حياته وذلك من واقع تقرير الصفة الشريحية الذي أثبت إصابات المجنى عليه أدت إلى وفاته وإنها جائزة الحدوث من مرور عجلات الوام عليه، بما يجمل الطاعن مستولاً في صحيح القانون عن جميع النتالج المختمل حصوفا من ركل المجنى عليه في بطنه ملقياً إياه خسارج المرام أثناء سيره وبسقوطه أسفل عجلاته ومرورها عليه.

الطعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٧٤ مكتب قتى ٢٩ صفحة رقم ٣٣٣ يتاريخ ١٩٧٨/٤/٢

لما كان قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ بإصدار اللاحدة التتليفية القانون المرور رقم ٢٦٠ لسنة والإلاء والمحتود والتتليفية القانون المرور رقم ٢٩١ لسنة والأكد من سلامتها وصلاحيتها للسير بدون وجود خطر عليها من ذلك أو نشوء خطر منها على الغير والتأكد من سلامتها وصلاحيتها للسير بدون وجود خطر عليها من ذلك أو نشوء خطر منها على الغير وهو مسئول عن إستيفاء المركبة لكافلة الشروط التي يتطلبها القانون واللوالح وعن توافر هذه الشروط في الركاب والحمولة. وكان من المسائل المرضوعية الركاب والحمولة. وكان من المسائل المرضوعية التي تفصل فيها عكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى ادارة مقبولة ضا أصلها في الأوراق. وإذ ما كان الحكم قد إستخلص في تدليل سائغ من أقرال الشهود والمهندس الفني وسن محضر المباية والتقارير الطبية ومن إقرار الطاعن ذاته يمحضر الجلسة من أنه قاد السيارة رغم نقص أحمد مسامير المبامو والطنبور ولم يسارع بوقف تسييرها وقد كان في مكته ذلك وفقاً لما شهد به المهندس الفني كسر المسامو والطنبور ولم يسارع بوقف تسييرها وقد كان في مكته ذلك وفقاً لما شهد به المهندس الفني مسئولية قسم العيانة بالشركة عن صلاحية السيارة ذلك أن إشراك الفير في الحقاً سمع فرض ثبوته من المسئولية قسم العيانة بالشركة عن صلاحية السيارة ذلك أن إشراك الفير في الحقاً صمع فرض ثبوته من مسامير من المسئولية قسم العيانة بالشرك المهروم بالموسولية قسم العيانة والشراك المهروم بالموسوع بالموسوع بالداعة الماعن في هذا المسدد يتحل إلى جدل في من سلامتها وصلاحيتها قبل المسير بها. ومن ثم قان ما يتره الطاعن في هذا المسدد يتحل إلى جدل في

الطعن رقم ۱۸۱۱ نسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ۸۷۱ بتاريخ ۱۹۷۸/۱۲/۷ من القرر أن تعدد الأخطاء الموجة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل عن أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ النسوب إليه، يستوى في ذلك أن يكون سباً مباشراً أو غير مباشر في حصوله.

الطعن رقم ٨٣٨ لمنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٣

متى كانت اليابة العامة قد إتهمت الطاعن بصفته مالكاً للمحل وآخر بصفته عاملاً به، بأنهما ٢٠> عرضا للبيع لحوماً مذبوحة خارج السلخانة. ٣٧> عرضاً للبيع أغذية مغشوشة مع علمها بذلك وكان الحكم قمد إستظهر أن الطاعن هو المسئول عن إدارة المحل – ولم ينازع الطاعن فى ذلك – ولما كان المعرض للبيع يمكن أن يسأل عنه العامل والمسئول عن إدارة المحل معاً متى تحققت باقى عناصر الجريمة بالنسبة فما – ومن ثم فإن منعاه فى هذا الشأن " من أنه لا يمكن أن يسأل عن هذه التهمة غير شخص واحد " يكون على غير سند.

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٨٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧

من القرر أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتتعدم بـه المسئولية قانوناً هـو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك، أما سائر الأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شمعوره وإدراكه فلا تعد سبباً لإنعدام المسئولية.

الطعن رقم ٤٠ ما سنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ٢٣/١٠/٢٣

 دي إنتهى الحكم إلى ثبوت إستلام الطباعن للمحول من المجنى عليه الإصلاحه وأنه إختلس لنفسم إضراراً بالمجنى عليه فإنه يكون قد بين الواقعة بما تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة النبى دانمه بهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليه .

٧) إن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم إكتفاء بادلة النبوت الدي عولت عليه في قضائها بالإدانة. لا كان ذلك، وكان بحسب الحكم كيما يشم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجرعة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جوئيات دفاعه لأن مفاد إلثقائه عنها أنه أطرحها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في تقدير الدليل وفي مسلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة القض.

الطعن رقم ٧٧ لمسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ٢٧/١٠٠٠

- منى كانت الحكمة قد خلصت من أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها أن قائد السميارة " الطاعن" في يكن يقظًا ولم يتخذ الحيطة الكافية لقاداة الحادث كما فعل من سبقه من قائدى السيارات ورتبت المحكمة على ذلك أنه كان يسير بسرعة غير عادية وإلا كان في مكتبه التحكم في قيادة السميارة وإيقافها في الوقت المناسب تما أدى إلى إصطدامه بالمجنى عليهم وإصابتهم بالإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي أودت كياة معضهم نتيجة خطأ المنهم وعدم تبصره بما تتوافر به اركان المستولية الجنائية في حقه من الحطأ والضرر ورابطة السبيبة بينهما

- من المقرر أن تقدير توافر السببية بين الحطأ والضرر أو عدم توافرهسم هدو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها صائعاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق كما هو الحال في الدعوى المطروحة فإن ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن سديد. ولا يقدح فى ذلك ما نعاه الطاعن من عدم قيام الجهة الإدارية المختصة بتعين شرطى لتنظيم المرور فى محل الحادث أو وضع مصابح للإضاءة ليلاً لأنه بفرض لقيام هذه المستولية فإن هذا لا ينفى مستولية الطاعن طالما أن الحكم قد البت قيامها في حقه.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ مكتب فتي ٣١ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٠

من القر أن تعدد الأخطاء الوجية لوقوع اخادث توجب مساءلة كل من أسبهم فيهنا أيا كنان قعد الخطأ المنسوب إليه، يستوى في ذلك أن يكون سبياً مباشراً أو غير مباشر في حصوله.

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٤

مناط المستولية في حالتي إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت إتصال الجاني بالمخدر إتصال مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة مادية أو بوضع الهد عليه من قبيل الملك والإختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية.

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٨٠/١/٣

قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جرعة الضرب المفضى إلى الوت من الأمور الوضوعية التي غضط لتقدير محكمة الموضوع. ومنى فصلت في شانها - إثباتاً أو نفياً - فلا رقابة نحكمة النقض عليها ما دامت قد الامت قضاءها في ذلك على أسباب تؤدى إلى ما إنتهست إليه - كما هي الحال في الدعوى الماثلة - ولا يؤثر في ذلك خطأ انجنى عليه - بفوض وجوده - ما دامت فعلة الطناعن كانت هي العامل الأولى الذي له لأو لما حصلت الوفاق.

الطعن رقم ٩٩٥ نسنة ٥٠ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢

لا يجدى الطاعن التحدى بأن الحكم لم يفصح عن بيان نية القنل لن أخطأ في شخصهم من المجنى عليهم لأن تحديد هذا القصد بالمجنى عليه الأول بذاته أو تحديده وإنصراف أثره إلى المجنى عليهم الآخريس لا يؤثر في قيامه ولا يدل على إنخانه ما دامت الراقعة كما أثبتها الحكم لا تعلو أن تكون صورة من حالات الحظأ في الشخص التي يؤخذ الجاني فيها بالجرعة العمدية حسب التنبية التي إنتهي إليهما فعلمه ولأن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المنهم ولا من ماهية الفعل الجنساني المذى إرتكبه تُحقِقا لهذا الغرض. ومن ثم فإن ما أورده الحكم بياناً لنية القتل وتوافرها لدى الطباعن بالنسبة لجرعة قسل المجنى عليمه الأول ينعطف حكمه بطريق اللزوم إلى جرائم القتل والشروع فيه الأخرى التي دانه بها.

الطعن رقم ١٥٠٥ نسنة ٥٠ مكتب فتى ٣٢ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٨١/٢/١١

لما كان القانون فم يرتب على رد الطاعن للمبلغ المدفوع له بسبب تحريس عقد إيجار المكان المؤجر خارج نطاق هذا العقد أو الصلح مع المجنى عليه أثراً على الجريمة التي وقعت أو علمى مسنولية مرتكبها أو علمى المدعوى الجنالية المرفوعية بهها، فيان ما يشيره الطاعن من رد المبلغ وتصالحه مع المجنى علميه – بفوض حصوفهما – لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه ولا يؤثر في صحته.

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٤

من القرر في قضاء النقض أن السكران متى كان فاقد الشعور والإخبار في عمله فلا يصح أن يقمال عنــه أنه كانت لديه نية القتل وذلك سواء اكان أخد المسكر بعلمه ورضاه أم كان قد أخد أفهراً عنــــه أو علمي غير علم منه ما دام السكر قد أفقده شعوره وإختياره مثل هذا الشخص لا تصح معاقبته على القتل العمــد إلا إذا كان قد إنتوى القتل ثم أخذ المسكر ليكون مشجعاً له على تنفيذ ليته.

الطعن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٥١ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ٢٠ ١٩٨٢/١/١٠

من القرر أن حالات الإثارة والإستفراز أو الفضب لا تنفى نية القتل، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النيسة لمدى الجالمي وكونه إرتكب فعله تحت تأثير أى من هذه الحالات، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله.

الطعن رقم ٢٤٤٥ نسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ٢٨٧/٣/٢٨

من القواعد المقررة عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل ضيره فلابد لمساءلته أن يكون من مساهم فحي القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلاً أ. شريكاً.

الطعن رقم ۲۰۴۷ نسنة ۵۲ مكتب قتى ۳۳ صفحة رقم ۲۷۲ بتاريخ ۲۸۲/۲/۱

لما كان البين من مطالعة المفردات – التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن – أن دفاع الطباعن المستموى والمكتوب أمام درجتى التقاضى قام علمي أن إحجازه مسكنين كان له ما يبرره إذ أنه إثما إستاجر العين موضوع النزاع لسكنى والدته وشقيقته... و... اللاتنى أقصن فيها وبعد وفحاة الأولى والثانية إستمرت الثالثة فى الإقامة بها وأقامت ضد المدعى بالحق المدنى الشائي الدعوى رقم ٥٠٠ لسنة ٧٩ مدنى كلمي "غال القاهرة الإلبات الله بين بالعبر وقت وفاة والدتها وشقينها. كما دلل على صحة دفاعه بما قدمه من مستدات أخرى. وكان البين من الحكم الإبتدائي – المزيد بالحكم المطمون فيه – أنه حصل دفاع الطاعن في أنه إستأجر الشقة موضوع النزاع ثم أقامت فيها شقيقته لدى هجرتها عقب عدوان سنة ١٩٦٧ لم أمل حدة في قوله أن النهم "لدى استجاره الشقة في عقار المدعى المدنى الثاني لم يكن يقصد إستيطان مشقيقته فيها وكان حرباً فده الأخيرة إذا ما طاب غا الإستقرار بالقاهرة أن تتخد كافة الإجراءات القانونية التي عوفه القانون لإلبات العلاقة الإنجارية بينها وبين المدعى الثاني أن كانت هذه العلاقة محققة الواجود مستوفية شرائطها القانونية " ولما كان دفاع الطاعن - آنف البيان - في خصوص الدعوى المطووحة هاماً وجوهرياً لما يوقب عليه من أثر في تحديد المسئولية الجنائية عما كان يتعين على الحكمة أن تعرض له إستغلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفاً لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان الدفعه وين نطاقه ومن ثم بات الحكم مشوياً بالقمور في السبب فصلاً عن الإعلال بحق الدفاع المفاعن طروجه عن نطاقه ومن ثم بات الحكم مشوياً بالقمور في السبب فصلاً عن الإعلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه عن نطاقه ومن ثم بات الحكم مشوياً بالقمور في الدسيب فصلاً عن الإعلال بحق الدفاع بما يوم المعاهد.

الطعن رقم ٢ - ٤٤ لسنة ٢ - مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١ لله المحدد الله المداريخ ١٩٨٢/١٠/١ لله يكون الا ينال من مسئولية الطاعن - وقد أثبت في حقه أنه تعمد قذف الجنبي عليها بمصباح مشتعل - ألا يكون قد قصد من ذلك غير تهديدها، لأن هذا الأمر إنما يتصل بالباعث وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبرة بمه في المسئولية.

الطعن رقم ٢٠٩٧ أسنة ٢٥ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ٢٠٢/١/٨

معى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن الأستاذ اغامى الذى قرر بالطعن بمالنقض نباية عن المحكمات المحكوم عليه كان موكلاً من هملا الأعير بصفته رئيساً فجلس الإدارة لشركة الإصكندرية للمجمعات الإستهلاكية ولم يكن موكلاً عنه بصفته الشخصية. ولما كانت الجريمة التى دين المحكوم عليه بها وإن وقعت منه حالة قيامه بإدارة الشمركة – إلا أنه دين بوصفه المسئول شخصياً عن وقوعها لأن الأصل أن الأشخاص الإعبارية لا تسأل جنائياً عما يقع من تمثلها من جرائم أثناء قيامهم بأعماضا على أن المذى يسأل هو مرتك الجريمة منهم شخصياً.

الطعن رقم ٢٥٥٧ لمنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ <u>صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ٢١٥١/١</u> لما كان من القرر أن الحطأ المباشر وغير المباشر سواء في ترتيب مستولية مرتكبه عن القمل الحطأ وكان الحكم - قد دلا على أن وفاة الجني عليه كانت نتيجة خطأ الطاعن وذلك بما نقله عن القوير الطبي الشرعي - على السياق المقدم. فإن ما يثيره بنسأن موض المجنى عليه وفرصته الضيلة في النجاة منه بالتذاخل الجراحي السليم يكون غير صديد.

الطعن رقم ٢٧٩٨ لمستة ٥٩ مكتب فني ٥٦ صفحة رقم ٥٠٠ يتاريخ ١٩٨٤ من صاحم في من القراعد المفررة عدم مساعلة الشخص جنائياً عن عمل غيره فلابد لمساءلته أن يكون ثمن مساهم في القراعد المعاقب عليه فاعلاً أو شريكاً فإذا كان حقيقة أن الموكل " الطاعن " لا يكتب للمحامي صحيفة الدعوى - التي تضمنت واقعة السوقة التي نسبت للمطعون ضده - إلا أنه بالقطع يمده بكافلة المعلومات والميانات اللازمة لكتابة هذه الصحيفة التي يدو عمل المحامي فيها هو صيافتها صياخة قانونية تنفي وصاح الموكن فيها هو صيافتها صياخة قانونية تنفي وصاح الموكن في الأساس ولا يمكن أن يقال أن المحامي يمدع الوقائع فيها ومن شم فإن ما يشيره الطاعن من عدم مستوليته عما ورد بصحيفة الجنحة المباشرة يكون غير مديد.

الطعن رقم ١٤٢٤ لمدنة ٢ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٣٧/٢/١٥ إن المادة ٢٠٧ عقوبات تسوى في المستولية بين من قارف الضرب بشناهمه وبين من لم يقارفه وتجعل الصنفين فاعلين اصلين وهي حالة خاصة من أنواع الإجرام أورد لها الشارع حكماً إستثنائياً لا يتمشى مع المادي العامة للمستولية الجنائية.

الطعن رقم ٢٤٢٩ لعنة ٢ مجموعة حمر ٣٣ صفحة رقم ٢ يتاريخ ٢ المعرب 19٣٢/١١/٧ الحارس ملزم بأن يقدم الأشياء المجوزة للمحصر يوم اليسع، أما أن يهز بها بقصد عرقلة الإجراءات وتعطيل اليع، ثم يظهرها من بعد، فإن هذا لا يخليه من المستولية الجنائية التي لزمته بمجرد تهريب الأشياء يوم اليع بقصد عرقلة التنفيذ.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٤

متى كانت الواقعة ناشئة عن حادث قهرى، لا يد للمتهم فيه ولا في قدرتـه منعه، فـلا مستولية عليـه ولا على المُستول عن الحق المدنى، بل لأيهما أن يطلب من الحكمة تحقيق ما يزعمـه من وقوع هـلـا الحادث القهرى، وللمحكمة أن ترفض هذا الطلب متى رأت أنـه غير جدى، وأن العناصر الموجودة لديهـا في التحقيق تدل على عدم الأحقية فيه.

الشعن رقم ٥٥٣ لمنفة ٤ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٢٨٩ يتاريخ ١٩٣٤/٣/١٧ إذا جزا لمائق عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يقلم عربة أمامه، فإن هذا الجواز منه وط فيه طيعاً أن يحصل مع التيصر والإحياط وتدبر العواقب كيلا يحدث مر، وراته تصادم يؤدي يحياة ضخص آخر. فإذا لم يأخذ السائق حذره كان النصرف مشوباً بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون وأو أنسه في الأصل مرخص له بمقتضى اللواتح في الإنحراف إلى البسار رخبة في أن ينقدم ما أمامه من العربات، لأن هذا الوخيص المنصوص عليه في اللوائح مشروط ليه – بنفس تلك اللوائح – الا يوتب عليه ضرر للفير المطعن رقم ٣٨٧ إمتاريخ عليه ضرر المفير المطعن رقم ٣٨٧ وتتاريخ ١٩٣٤/١١/١٩ في كافة الحوادث التي يسال فيها الشخص عن فعل الفير إفواض الحطأ إبتداء، لأن وقوع الحادث بعصير في ذاته قرينة على الإخلال بواجب الرقابة والملاحظة.

المطعن رقم ۲۲۷ السنة ٤ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٣٧٧ يتاريخ ١٩٣٤/ ١٩٧٠ متى عَقمت محكمة الموضوع أن الجاني قد تعاطى الحمر بمعض إختياره فليس لسكره في هذه الحالة تأثير ما في مسئولينه الجنائية.

الطعن رقم ٢٧٨ المعنة ٤ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٧٩- ١٩٣٤/١ إن تحديد المسولية الجنائية لكل من المتهمين في جرعة واحدة وتوزيع العقوبات عليهم بنسبة ذلك أمر موكول لقدير محكمة الموجوع، لا تسأل عنه حساباً ولا شأن خكمة النقض به.

الطعن رقم ١٨٩٧ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤ع صقحة رقم ٤ يتاريخ ١٩٣٦/١١/٩ متى كان النابت من الحكم المطعون فيه أن المتهمين هم اللين إقوفوا الجريمة بأنفسهم محتارين عالمين بأن ما وقع منهم هو جريمة معاقب عليها قانونا، ولم يكن تدخل البوليس معهم تحريضاً فم على ارتكابها بل كان مجرد وسيلة لإكتشافها بعد أن إنفقوا هم وحنهم على إقوافها، فهؤلاء المتهمون مسئولون جائياً عن هذه الجريمة بالرغم من تسلل البوليس وإشواكه معهم في الأعمال المسهلة لإرتكابها.

الطعن رقم 9 9 أسنة ٨ مجموعة عمر ٤ ع صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ 10 194 المناويخ 10 المناويخ 10 المناويخ 10 المناولة الخالية عن الوالد الذي يضرب إبنه في الحدود المقولة تأديباً له لا يرجع إلى إنشاء القصد الجنائي عنده لسلامة نيته وإبنغائه الحبر لإبنه، بل يرجع إلى الإباحة القانونية المصوص عنها في المادة 19 ع [00 من قانون المقوبات القديم] التي تقضى بأن حكم القانون لا يسرى على كل فعل يرتكب بسلامة نية عملاً بحق مقرر قانوناً. ولذلك فإذا تجاوز الوالد حدود التأديب الماح حق عليه العقاب القرب المعد.

الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٠ يتاريخ ١٩٣٩/١١/٢٧

إن مستولية صاحب البناء عن تعويض العنور الذي يهيب الغير بسبب تهدم بناته ليس أساسها مجرد إفواض الحظا من جانبه إذ هذا النوع من المستولية لا يقوم إلا على اساس وقوع خطأ بالفعل من جانب من يطالب بالتعويض سواء أكان المالك للبناء أم غير المالك. وإذ كان هذا هو المقرر في المستولية المدنية فإنه يجب من باب أولى في المستولية الجنائية تحقق وقوع الحفظ من جانب المهجم. فإذا كانت الواقعة الثابشة بالحكم هي أن مهندس التنظيم عاين منزل الطاعنة فوجده بخالة تعلو بالسقوط العاجل لوجود شروخ فيه لا يمكن إدراكها إلا بعين ذى الفن، وأنه طلب إلى ساكنيه أن يخلوه في ظرف أربع وعشرين ساعة، ولكن قبل إنتهاء هذه المدة سقط المنزل فاصيب من ذلك شخص كان سائرة في الطريق، فهذه الواقعة ليس فيها ما يدل على وقرع خطأ أو إهمال من صاحبة المنزل حتى تمكن مساءئتها جنائياً عن اطادئة.

الطعن رقم ١٨٧ نسنة ١٣ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٣/٣/٨

إن القانون قد نص في المادة 224 عقوبات على عقاب "كل من تسبب في جرح احد من غير قصد ولا تعمد بأن كل ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم إحباط وغمرز أو عن إهمال أو عن عدم إنباء أو عدم مراعاة اللواتع ... " وهذا النص ولو أنه ظاهر فيه معنى الحصر والتخصيص إلا أنبه، في الحقيقة والواقع نص عام تشمل عبارته الحظا أجميع صوره ودرجاته، فكل خطأ مهما كانت جسامته، يدخل في مناوضا، ومنى كان هذا مقرراً فإن الحظا ألذى يستوجب المساعلة الجنائية بمقتضى المادة 22 الذكورة، لا يختلف في أي عنصر من عناصره عن الحظا الذى يستوجب المساعلة المدنية بمقتضى المادة 21 امن القانون في أي عنصر من عناصره عن الحظا الذي يستوجب المساعلة المدنية بقضى المادة 21 امن القانون الذهب والذلك فإن الأصاص في الحالين، فإن براءة النهم في الدعوى المدنية المؤسسة على هذا الحظا المدعى. ولذلك فإن الخماص في الحالين، فإن براءة النهم في الدعوى المدنية المؤسسة على هذا الحظا المدعى. ولذلك فإن الخماص المقامة عليه الدعوى المدنية، ولا تكون الحكمة في حاجة لأن تتحدث في حكمها عن هذه الدعوى وتورد فيه أسباياً عاصة بها.

الطعن رقم ٢٤٧ لمنة ١٣ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ٢٤٠/٥/٢١

إن المادة 16 من قانون العقوبات وهي تنص على عقاب " كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الإعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء، إما بإيواء الجاني المذكور، وإما بإعفاء أدلة الجريمة، وإما بتقديم معلومات تنعلق بالجريمة وهدو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الإعتقاد بذلك " لم يرد فيها ما يفيد أنه يشتوط أن يصبر المتهم كل مدة التحقيق

على فعل الإعانة الدي وقع منه بل لقد جاء نصها عام مطلقاً لا يقبل مثل هذا القيد. ولا وجه لقياس هذه الجريمة. في هذا الصدد. على شهادة الزور فإن الشهادة أمام المحكمة وحدة لا تتجزأ، لأن القضاة الذين يسمعونها لا يتغم ود أثناء الحاكمة، وهم إنما يصدرود حكمهم في الدعوى بناء على التحقيقات التي يجر ونها بأنفسهم فيها، فكل ما يجرع على لسان الشاهد أمامهم مهما كان فيه من خلاف أو تناقض - يؤخذ جملة عن التقدير على أنه هو ما شهد به الشاهد. أما التحقيقات الإبتدائية فإنها عمليات متعددة مختلفة متتالية قو امها السرعة في العمل ولا يجب فيها ألا يتغير اغقق وذلك لا يصح معه إعتبارها منــذ البدء فيهــا حتى الإنتهاء منها كلاً غير متجزئ كما هو الشأن في الخاكمة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فبإن تمثيل من يعين الجاني في التحقيق على القرار من وجه القضاء بالشاهد الذي يشهد زوراً أمام المحكمة لا يمكن أن يكون - لو جاز هذا التمثيل - إلا في حالة إبداء أقوال كاذبة في التحقيق بشأن الجرعة، أما سائر الحالات الواردة في المادة ١٤٥ فالتمثيل فيها ممتنع بالبداهة. ولما كان ذلك، وكان الواجب أن يكون حكم الجريمــة الواحدة واحداً في جميع العبور التي عددها القانون لوقوعها، ثم لما كانت المادة ١٤٥ المذكورة قمد إقتبست من شوائع لا تجعل لعدول المتهم عن فعل الإعانة تأثيراً في مسئوليته الجنائية، وكانت قد إستثنت من حكمها أشخاصاً لم ينص في مواد شهادة الزور على إعضائهم من العقاب، وكذلك لما كانت المادة ٤ ٤ ١ ع المأخوذة عن القانون الفرنسي قد نصت على جريمة تشبه تلك التي نص عليها في المادة ١٤٥ من عدة وجوه ولم يقل عنها أحد عندهم إن حكمها حكم شهادة الزور فيما يختص بعدول المتهم عن فعل الإعانة - لما كان ذلك كله كذلك فإنه يتعين القول بأن عنول المتهم بالجرعة الواردة بالمادة \$ 1 ع عما إر تكبه من قول أو فعل في سبيل إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء يصح أن يرفع عنه المسئولية الجنائية.

الطعن رقم £ ٣٣ المسلة ١٣ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٢٤٤ يتاريخ £ ١٩٤٣/٥/٢ وهو ما دام المتهم " وهو ما دام المتهم " وهو كمسارى " لا يتمسك في دفاعه بأن تسير السيارة وعلى سلمها بعض الركاب إنما يرجع إلى سب قهسرى كمسارى " لا يتمسك في دفاعه بأن تسير السيارة وعلى سلمها بعض الركاب إنما يرجع إلى سب قهسرى لم يكن في طاقه منه بأية وسيلة من الوسائل، فإنه لا ينفى الجريمة عنه أن يكون قوام دفاعه عملم إستجابة المولس إلى طلب الشركة صاحبة السيارة مساعنتها في إنزال الركاب الزائدين على العاد المقرر ركوبه فيها.

الطعن رقم ٢٤١ السنة ١٤ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ٢٩/٥/٢٩

الله المناط المنهمين بالآلات بحالتها وعدم إستعمالها لها لا يعفيهما من المسئولية الجنانية إذ يكفى لنمام جريمة إعتلاس الأشباء المودعة أن يطرأ تغير على نية الحيازة فتتحول إلى نية حيازة بقصد التملك بعد أن كانت نية حيازة وقنية لحساب الغير.

الطعن رقم ١٤٤ السنة ١٥ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٨

متى كان الحكم قد البت أن المتهم كان يسير بسيارته بسرعة غير عادية ملتزماً فى سيره الطريق الطبيعى الطبيعى المباح له السير فيه، وهو الجانب الأيم من المبادات الذى وقعت فيه الحادثة بالنسبة إلى من يكون سسائراً فى إيّاهه، وأن انجنى عليه هو الملكي إنفلغ فى سيره وهو يعبر الشارع، دون أن يتحقق من حلوه من السيارات، ودون أن يلاحظ السيارة وهى مقبلة، فأصطدم بقدمها وسقط تحتها، ثم نفى بناء على ذلك مستولية المتهم عن هذا الحادث، فليس تما يعيه أن يكون تما ذكره رداً على ما إعوض به الدفاع قوله إن مس المتهم فى الجانب الأيسر من الطريق لأى سبب من الأسباب لا يجعله محطئاً ما دام أم يتجاوز الطريق الكوس لمعد الطريق المعرب من الأسباب لا يجعله محطئاً ما دام أم يتجاوز الطريق

الطعن رقم؛ ١٨١ لسنة ١٦ مجموعة عبر ٧ع صفحة رقم ١٩٥ يتاريخ ٢٨/١٠/٢ ١٩٤٤

إذا كان الإلتهاب الذى سبب الوفاة قد نتج عن الإصابة التى أحدثها المتهم باشحنى عليه فمساملة المتهم عن الوفاة واجبة، ولا يرفع مستوليته أن انجنى عليه أو ذويه وفضوا أن تبتر ساقه وأن هذا البر كان يحتمل مصه تجانه، إذ لا يجوز له، وهو المحدث للإصابة، أن يتذرع بإحجام المجنى عليه عن تحمل بسر ساقه وهمى عملية جراحية عظيمة الحطر فضلاً عما تسبيه من الآلام المرحة.

الطعن رقم ٢٧٦٣ السنة ١٧ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٤٨/١/١٢

الطعن رقم ٢٧٧٢اسنة ١٨ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٨٩٤ يتاريخ ٢٤/٥/٧٤

إذا كانت انحكمة لم تلاحظ على المنهم أن به جنوناً أو عاهة بعقله، وكان المدافعون عنه لم يشيروا شيئاً فمى صدد هذا امامها، وكانت جميع الأوراق المقدمة منه فى طعنه على الحكم لا تفيد أنـه كـان وقـت المحاكمية مصاباً فى عقله، فلا يكون ثمة وجه للمساس بالحكم الصادر بإدانة هذا المنهم . الطعن رقم ۱۲۳ السنة 21 مجموعة عمر 21 مسقحة رقم ۱۰۰۷ بتاريخ ۱۹۲۹/۱/۳ مضعي رمن بير اخادنة والوفاة لا يزحزح المسئولية الجنائية عن متهم متى ثبت أن وفاة الجنى عليه كانت نتيجة الإصابة الواقفة منه .

الطفن رقم \$ ٣٦ المندة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ عصقحة رقم ١ \$ ١ بتاريخ ١٩٢٩/١/١٧ المنازق ١ ١٩٢٩ المرازع ١ ١٩٢٩/١/١٧ المنازق السيارة حتى ولو كان موظفاً له بحكم وظيفته الحق في الإمسراع الزائد على الحد المرخص بعه في اللوائح أو في السير بالجانب الذي يختاره من الطريق بلا قيد - حتى لو كان كذلك لا يعفى من العقاب على ما يقع من الإصابات بسبب عنم إحتياطه أو عنم تحرزه .

الطعن رقم ۱۶۳۸ السنة ۶۳ مجموعة عمر ۶۱ عصقحة رقم ۱۹۰۷ بتاریخ ۱۹۲۹/۰/۱۳ الجرائم شخصية فلا تتصدى مسئوليتها فاعليها إلى الفير ممن أي ينبت إشدواكهم فيها بطريق من طرق الإشواك القانونية. وعلى ذلك لا يصح قانوناً أن يعاقب تاجر مسلى لأن العامل الملى عنده بناع بمخوله ممناً مفشوشاً ما لم يغيث إشواك هذا الناجر معه فعلاً.

الطعن رقم ١١٠٥ المنلة ٤٧ مجموعة عمر ٢٧ معقدة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٣٠/٥/١ الما مساريخ ١٩٣٠/٥/١ الما مسارة هدا إذا سلم صاحب السيارة هو المسئول قانونا عن هذه الحادثة، لأنه إذ سلم قيادة سيارته للذك الشخص إنساناً فأماته كان صاحب السيارة هو المسئول قانونا عن هذه الحادثة، لأنه إذ سلم قيادة سيارته للذك الشخص غير المرحص له في القيادة قد خالف الاتحة السيارات فوجب بقتضي المادة ٢٠٢ عقوبات أن يتحمل مسئولية ما وقع من الحوادث بسبب عدم مراعاته تلك اللاتحة.

الطعن رقم ۱۷۵ السنة ۷ عمچموعة عمر ۲ ع صفحة رقم ۱۱۲ يتاريخ ۱۹۳۰/۱۱/۳۰ شيخ البلد مستول جنائياً عن تزويره في المعلومات الكاذبة التي يلفها للعمدة فينتها هذا في أورنيك تعين الحفراء.

الطعن رقم ٤٠٤ لمسنة ٨٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٣١/٣٥ مسائق سيارة قادها وهو سكران وكان مسرعاً بها إسراعاً خطراً ولم يستعمل النور الذي بها ليكشف له الطرق فإصطلامت سيارته بعربة نقل كانت أمامه فاصيب ركاب السيارة من جراء هسنه المصادمة - هما الساق يكون مستولاً حتالياً بالمادة ٢٠٨ لرعونته وعدم إحياطه، ولا يؤثر على مستوليته جنائياً أن يبست أن يبست أن المربة الذي كانت أمامه كان هو أيضاً غالفاً اللواتح بعدم إستعماله الدور الخلفي لعربته مما ساعد

على وقرع الحادثة. إذ مهما يكن له من شركاء في هذه المسئولية الجنائية فإشتراكهم لا يخليه منهه و لا محمل عقه بنه غير قانونية لا نوعا ولا مقداراً.

الطعن رقم ٧٦٦ لمسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١٩٣١/٤/١٦

ريس بعد مدير الآلة في عدم إتخاذه إجراء ما يلزم من طوق الوقاية ما دام المحل الـذَّى فيـه العامود المتحرك مفتوحاً للجمهور.

الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ٢٩٣١/٣/٢٩

إذا كانت لصوص القانون الجنائي لا تسمح بإعبار الشخص مسئولاً عن فعمل غيره إلا إذا كمان فناعلاً أصلياً معه للجريمة أو شريكاً له فيها، فإن قواعد المسئولية المدنية تسمح بأن يكفى فيها بأن تكون إرادة الشخص طابقت إرادة الفاعل الأصلى ولو في ططة إرتكابه الجريمة، وأن يكون قد وقع منه من الأفعال مما هو من نوع فعل ذلك الفاعل الأصلى حتى يعير نظيراً معادلاً له في المسئولية المدنية وإن لم يعاقمه القانون الجنائي إلا على فعله فقط. وأساس هذه المسئولية المدنية تجرد تطابق الإرادات – ولو فجأة – على الإيسذاء ينوع الفعل غير المشروع الذي حدث .

الطعن رقم ١٩٣٢ السنة ٨٤ ميموعة عسر ٧ع صفحة رقم ٧٩١ يتاريخ ١٩٧٠ الماجه المهادة الشهود لا تصلح البنة لأن تكون دليلاً في تقدير من الزوجين ولا يوتب على عدم صدقهم فيها أية مسئولية جنالية عليهم، فلا يصح للماؤون أن يعتمد عليها في هذا المقام بل إن عليه أن يعتمد على معاينه الشخصية لذات المتزاوجين، أو على شهادة المبلاد أو ما يقوم مقامها، أو على شهادة طبة فإذا فرط هو في واجبه من التحرى بالطرق المعبود أمكن النظر في أمره إداريا، بل إذا ظهر أنه تعمد التغيير في الثبات السن مع علمه باخقيقة أمكن النظر في أمره جنالياً. ومع ذلك فتصح مواحلة الشهود في صورة ما إذا ثبت أن الماؤون تعمد الإخلال بواجبه وهم تواطؤوا معه على هذا الإخلال أو في صورة ما إذا ثبت أن الشهود قدموا إلى الماؤون شهادة ميلاد مزورة أو شهادة طبية مزورة. وتأتي مؤاخذتهم في المصروة الأولى من جهة أنهم عنادعوه في المصروة الثانية من جهله أنهم عدعوه في ذات الدليل القبول الذي لا محيص له عن الإعتماد عليه فأفسدوا عليه عمله، وجعلوه يخل بواجبه بيلا

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ مكتب فتى ٢٠ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ٣/٢/٢

تعدد الأخطاء الموحمة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أياً كان قسدر الحطأ النسوب إليــه يستوى في ذلك أن يكون صيا مباشراً أو غير مباشر في حصوله.

الطعن رقم ۲۰۲ اسنة ۳۹ مكتب فني ۲۰ صفحة رقم ۲۹۳ بتاريخ ۲۹۲۹/۱۱

- إن المالك دون المستأجر هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته باعمال الصيانة والنوميم، فإذا قصر في ذلك كان مستولاً عن المستأجر قد كان مستولاً عن المستولية أن يكون المستأجر قد إنترم قبله بأن يقوم بأعمال النوميم والعيانة الملازمة للعين المؤجرة، إذ على المالك إخمالاً لمستوليته إزاء الغير أن يتحقق من قيام المستاجر بما إلترم به في هذا الشأن.

إن عدم إذعان الجمي عليهم لطلب الإخلاء الموجه إليهم أو تراخى باقى ملاك المقار عن إجراء الرميم لا
 ينفى عن الطاعن الحفظ المستوجب لمستوليته إذ يصبح فى القانون أن يكون الحفظ المذى أدى إلى وقموع
 الحادث مشبوكا بين المنهم وغيره، فلا ينفى عطأ أحدهما مستولية الآخر.

الطعن رقم ٢٤ ١٥ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٧٩ بناريخ ١٩٧٩/١/١١

الأصل أن المنهم يسأل عن جميع النتائج اغتمل حصوفا نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تداخل عوامل أجبيه غير مألوفة تقطع رابطة السبيبة بين فعل الجاني والنتيجة، ولما كان تقدير توافر السبيبة بين الفصل والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها مالما مستنداً إلى أدلة مقبوله لها أصلها في الأوراق، وكنان من القرر أيضاً أن تعدد الأخطاء الموجهة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قد الحظا النسوب إليه يستوى في ذلك أن يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصوله، وكانت الحكمة قد عوضت إلى ما دفع به الطاعن نفياً للتهمة المسندة إليه من التراق مساعد الكمسارى وأن خطأ المخبى عليه هو السبب المباشر للحادث لم أقسامت قضاءها على ما إقتمت به من أدلة ترتد إلى أصل صحيح في الأوراق وإستخلصت في منطق سائغ خطأ الطباعن والمنهم الإخر وإتصال خطأ كل منهما بالنبيجة إتصال السبب بالمسبب، فإن الحكم بذلك يكون قد أصاب المقي في تقرير مستولية الطاعن وما يثيره في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوع ألى ملطة عكمة المقض.

الطعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ مكتب فتي ٣٠ صفحة رقم ٧٠٠ يتاريخ ١٩٧٩/٦/١٧

تقدير الحظاً المستوجب لمستولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فحيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أداة مقبولة لها أصلها في الأوراق. لما كان ذلك، وكان من المقرر ان محكمة الموضوع غير ملزمة بعقب المنهم في كل جزئية يغيرها في مناحي دفاعه الوضوعي إد في إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي مساقها الدفاع لحملها علمي عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضمي بإدانة الطاعن إستاداً إلى أدلة اللبوت التي أوردها وإطمان إليها في ثبوت ركن الحقاً في حق الطاعن وهي أدلة مائمة مستمدة من أصلها الثابت في الأوراق، فإن الحكم يكون بريئاً من قالة القصور في التسبيب الذي ماه به الطاعن.

الطعن رقم ۱٤٧ نسبة ٤٩ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٧

من القرر واتى قواعد المرور أن قائد السيارة هو المستول عن قيادتها مستولية مباشرة ومحظور عليمه قيادتها بمالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر ومفروض عليه تزويدها بمرآة عاكسة منحسرك لتمكنه من كشف الطريق خلفه. ومن القرر كذلك أن الحظأ المشوك في مجال المستولية الجنائية – بفرض قيامه من جانب المجنى عليه أو الفير لا يمنع من مستولية المتهم ما دام أن هذا الحظأ لم يعرتب عليه عدم توافر أحمد أركان الجويمة – لما كان ذلك – فإن الرجوع بالسيارة إلى الخليف يوجب على القائد الإحداز والتبصير والإستيناق من خلو الطريق مستعيناً بالمرآة العاكسة ومن ثم فلا يرفع عنه ذلك الواجب إستعانة بآخر. لما كان ذلك، وكان الحكم قد أقام الحجة قبل الطاعن على أنه رجوعه بسيارته إلى الحلف في طويعى مسمع لم يستعمل آلة التبيه ولم يتخد أى قدر من الحيطة لن عساه يكون خلف السيارة من المارة فصدم المجنى عليه فأحدث به الإصابات التي أودت بحياته، فإنه لا يجدى الطاعن من بعد ما ييره من أنه قد إعتمد في تراجعه على توجيه شخص آخر لم يستطع الإرشاد عنه على ما يين من المفردات المتضمة تحقية ألوجه الطعن.

الطعن رقم ۱۹۰۸ لمسئة ۵۸ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٤٧٥ يتلويخ ١٩٨٩/٤/٣٠ من القرر أن تقدير الحظا المستوجب لمستولية مرتكبه مدنياً وجنانياً معا يتعلق بموضوع الدعوى .

الطعن رقد (۱۹۸۳ لمنية ۵۹ مكتب فقى ۴۰ صقحة رقد (۱۰۱۸ يتاريخ ۱۹۸۹ المست المست

- من المقرر أن تقدير الحطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٣٥١ لمنة ٣٠ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٢٩١/١/٣٠

- من المقرر أن تقدير الحفاً المستوجب لمستولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً ما يعطق بموضوع الدعوى ومتى استخلصت المحكمة بما أوضحته من الأدلة السائفة الني أوردتها أن الحقير المعين من الهيئة العامة لشستون السكك الحديدية على المجاز قد أخطأ إذ لم يبادر إلى تحذيب المارة في الوقت المناسب وتنبيههم إلى قرب مرور القطار وتراخى في إغلاق المجاز من طلقتيه ولم يستعمل المعباح الأحمر في التحذيب وفقاً لما تفرضه عليه التعليمات وذلك في الوقت الذي ترك فيه بهائة المجاز مفتوحة من جهة دعول السيارة قيادة المجنى عليه مع إستطاعته إقفافا، وأن هاما الأخير كان معلوراً في إعقاده خلو المجاز وعبوره فوقع الحادث نتيجة غذا الحفال فلا تقبل مذ التقيق .

- لا محل للتحدى بأن على الجمهور أن يحتاط لنفسه أو التحدى بنص لاتحة السكك الحديدية على أنسه لا مجرز إجبياز خطوط السكة الحديدية بالمجازات السطحية " المزلقانات " عمومية كانت أو خصوصية أو توك الحيوزانات تجيزها عند القراب مرور القاطرات أو عربات الصلحة - لا محل لذلك متى كانت الواقعة لا تفيد أن سالق السيارة التي كان بها المجنى عليهما قد حاول المرور من المجاز مع علمه بالحطر ولقد كان يكون ختل هذا النظاع شأن أو لم يكن هناك للمجاز حواس معينون طراسته، ولا يغير من هذا النظر تفييب الحلاس المعين من الهيئة العامة لشتون السكك الحديدية عن مقر حراسته أو وجوده به ذلك أن مرد الأمر ليس بوجود الحارس في مقر عمله أو بغيابه عنه - بل بقياهه بواجباته المهروضة عليه والنسي تواضيع الناس ليس بوجود الحارس في مقر عمله أو بغيابه عنه - بل بقياهه بواجباته المهروضة عليه والنسي تواضيع الناس ليس المحدود المدارس على مقر عمله أو بغيابه عنه - بل بقياهه بواجباته المهروضة عليه والنسي الحارس المحدود في القيام به كما دلل عليه الحكم تدليلاً سائفاً، وهو ما يكون الجريمين المنصوص عليهما بالمادتين ١٣٣٨. غلى المورته المادة لشتون المسكك الحديدية عليه والورته المادة لشتون المسكك الحديدية على ما قررته المادة لشتون المقانون المقانون المدين دلية مناقانون المدين .

الطعن رقم ۱٤٧٨ المسئة ٣٠ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤ الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الإتجار مع الرعاب البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بامواهم، تشريع مكمل لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقررة لها، ولا يعتد بالإعتذار بالجهل بأحكامه .

الطعن رقم 11 £ 7 لمدنّة ٣٠ مكتب قفي ١٧ صفحة رقم ٢٤ تداريخ ١٩٦٠/٢/٢٠ ولهض المجنى عليه إجراء الجراءة، لما قدره من خطرها على حياته، هو من خالص حقّه، وإذ إنتفى عنه مسوء القصد فقد تعينت مساولة المنهم عن العامة بإعتبارها من نتيجة عمله .

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ مكتب فتي ٣٦ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٨٥/١/١٦

الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٥٥٣ يتاريخ ١٩٨٦/٥/١٥

— لما كان من القرر أن علاقة السببية في المواد الجائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الفضار الذى قارفه الجائى وتوتيط من الناحية المنتوية بما يجب أن يتوقعة من النائج المألوفه لقمله إذا ما أتاه عصداً. وببوت قيام هذه الملاقة من الناحة المؤسوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومني فصل في شأنها (ابنات أو نفياً فلا رقابة غكمة النقش عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدى إلى ما إنتهي إليه وإذ كان رافاء غكمة المطمون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه ضرب المجنى عليه بقيضة يده على عينه البعني فهشم زجاح نظارته وتنارت بعض أجزائها إلى داخل عينه المهني قاحدت بها إلفجاراً وجرحاً بالصلبة وازيفاً بالشبكية ودلل على توافر رابطة المسببية بين الفعل المسند للطاعن وإصابات الجني عليه بما أثبته التقريران الطبيان الإبتدائي والشرعي من أن إصابات المجنى عليه بالعين اليمني - صالفة الذكر – قد تخلف لديم من الكم جرائها ضعف بإيصارها يصل ٢٠/١٠ عمل يعير عامة مستفية تقدر بنحو ٣٠٪ ويكن حدوثها من اللكم باليد على العين وتهشم النظاره ودخول زجاج إلى العين البعني، فإن في ذلك ما يحقق مستوليته - في صحيح القانون - هذه النبيجة التي كان من واجبه أن يعوقم حصوفا.

 أن الجانى في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمداً يكون مسئولاً عن جميع التدايج المحتصل حصوف ا تتيجة سلوكه الإجرامي ولو كانت عن طريق غير مباشر ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفه تقطع وابطة.
 ألسببية بن فعله وبين النتيجة.

الطّعن رقم ۱۹۲۷ السنة ۵۰ مكتب فتى ۳۸ صفحة رقم ۱۰۵۱ بتاریخ ۱۹۸۷/۱۱/۲۳ و ۱۹۸۷/۱۱/۲۳ و ۱۹۸۷/۱۱/۲۳ و الصلح بين المنهم والجني عليه - بغرض حصوله - لا يعفى من المسولية الجنائية.

الطعن رقم ٩٩٩ السنة ٥٠ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٩٨٧ يتاريخ ٢٦/٧/٤/٦

لما كان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إن الشابت من جماع أوراق الدعوى وتحقيقاتها وما أجرى فيها من مناقشة للمجنى عليهم والمتهمين وشهود الواقعة إثباتاً ونفياً أن المجنى عليهم قد أصيبوا بأعراض تسمم غفاتى أجمعوا جميعاً على أنـه نتيجة تساولهم لمشـروب السوبيا من محل المتهمين وأورى التقرير المعملي بأن هذا التسميم نتيجة تلوث المشروب المذكور إذ أن تحمرات السكر في ١٠ سبم؟ لا تخفي والبكريا البادية في ١٥ سبم؟ تحفي أي أن المتهمين قد أنتجما شيئاً من أغذية الإنسان مغشوشاً مع علمهم بذلك. ذلك أن المقرر يصدور القانون ٧٢٥ لسنة ١٩٥٥ أصبح العلم بالغش والفساد مفترضاً ولا يجب على المحكمة إليات هذا العلم بل على المتهم إثبات عكس هذا العلم المُفرّض، ومن ذلك ونما سبق عرضه بين أن المتهمين وهما النوط بهما إنساج وعرض المشروب قد قاما بإنتاجه غير مطابق للمواصفات المقورة قانوناً كما وإنهما لم يراعيا ما يفرضه عليهما القانون من إتخاذ كافمة إجراءات الحيطة والحذر الواجبين في مثل هذه المنتجات مما أدى إلى تلوث هذا المشروب فضلاً عن مخالفت. للمعايير الصحية الأمر المذي أدي إلى تداول الجنبي عليهم فمذا المشروب الملوث وإصابتهم بالإصابات الموصوفة بالطري الطبي الخاص بكل منهم الأمر المعاقب عليه بنص المادة ٤ ١/٢٤ عقوبات، لما كان ذلك وكان الأصل القرر في القانون أن الإنسان لا يسأل إلا عن خطته الشخصي، وأن الخطأ في الجرائم غيو العمدية هو الركن المبيز لهذه الجرائم، ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة الإصابة الخطأ أن يين فضلاً عن مؤدى الأدلة التي إعتمد عليها في ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن يمورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق، وإذ كان ذلك وكان ما أورده الحكم في مدوناته -- على ما سبق ذكره - لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من كل من الطباعن والمحكوم عليــه الآخر، فلم يعــن بتحديد الدور الذي قام به كل منهما في إعداد الغذاء المفشوش وعلاقته بسه، وإستظهار الخطأ الشخصي الذي وقع منه وبما ينحسم به أمرها. لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ۱۲۷ ه نسخة ۹۰ مكتب قتى ۳۸ صفحة رقم ۲۶ يتاريخ ۱۹۸۷/1/^۱ من المقرر أن تعدد الأعطاء الوجية لوقوع الحادث توجب مساءلة كل من أسهم فيها أياً كمان قسر الحلطأ

من المقرر أن تعدد الأعطاء الموجمة لوقوع الحادث توجب مساءلة كل من أسهم فيها أبنا كمان قسلر الحمّلة أ المنسوب إليه يستوى في ذلك أن يكون مبياً مباشراً أو غير مباشر في حصوله.

الطعن رقم ٢١٥١ أمنية ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥٨٧ يتاريخ ١٩٨٧/٤/٨

لما كان مجرد إجياز الطاعن بالسيارة قيادته سيارة أخرى أمامه لا يصح في العقل عده لذاته خطأ مسسعوجهاً لمسئوليته ما دام لم يقع في ظروف وملابسات تحتم عدم الإقدام عليه، إذ منع الإجياز على الإطلاق وعسده دائماً من حالات الخطأ من شأنه أن يشل حركة المرور في الطريق دون مقتضى وهذا مما تشأذى به مصالح الناس فضلاً عن غالفته للمألوف نزولاً على حكم الضرورة.

الطعن رقم ١٤٣ لمنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٧

لما كان الشارع قد فرق بين حالتين للإعفاء في المادة ٤٨ من القمانون سالف البيان إذ تتسير كل منهما بمناصر مسقلة وافرد لكل حالة فقرة خاصة وإضرط في الحالة الأولى فضلاً عن المبادرة بالإعبار الإعبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة أما الحالة الثانية من حالتي الإعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالإعبار بل إشرط القانون في مقابل الفسحة التي منحها للجاني أن يكون إعباره هـو المذى مكن السلطات من صبط باقي الجناة والفصل في ذلك من إعتصاص قاضي الموضوع وله في ذلك القدير المطلق ما دام يقيمه على ما ينجه من عناصر الدعوى لما كان ذلك وكان مؤدى ما حصلـه الحكم المطمون فيه أن المعلومات التي الفري بها الطاعرة لم تؤد إلى القبض على باقي الجناة فإن مناط الإعفاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ يكون غير متحقق ويكون النعي على الحكم في هذا الشأن غير سديد.

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٥٨ مكتب فتى ٣٩ صفحة رقم ١٧٦١ وتاريخ ١٠١٨ المنات المادة ٣٤ من قانون الطوبات وإن جاءت على حلاف الأصل في المستولة الجناتية من أن الجمالي لا يسأل إلا عن الجرعة التي إرتكيها أو إشرك فيها بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٤٠ من لا يسأل إلا عن الجرعة التي إرتكيها أو إشرك فيها بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٤٠ من للمساهمة في الجرعة الأصلية المنصوص المنات الأصور حالات تقع فيها نشائع من مقدوره أو كنان من واجبه أن للمساهمة في أسلم إفراض أن المناتج مستولاً أيضاً عن المناتج المنتبلة بحريمته الأصلية مني كان في مقدوره أو كنان من واجبه أن يتوفع حدوثها، على أسلم إفراض أن إرادة الجاني لابد أن تكون قد توجهت عو الجرم الأصلى ونناتجم الطبيعة، وهو ما نسم عليه في المادة ٣٤ من قانون الطويات، التي وإن كانت قد وردت في يباب الأحكام الإبندائية قدل الشارع بذلك وبمبارتها الصريحة المطاقة على الإنا تقرر قاعدة عامة هي أن مناط تقدير الإستمال إنما يكون بالنظر إلى الجرعة التي إنجهت إليها إرادة الخال إبنادا وبعارتها المريحة المهالقة على الفاعل إبتداء وباللدت وما يحمل أن يتج عنها عقلاً وعكرة بالنظر إلى الجرعة التي إنجهت إليها إرادة الخاط إبتداء وباللدت وما يحمل أن يتج عنها عقلاً وعكرة بالنظر إلى المادي للأمور.

* الموضوع الفرعى: مسلولية جنائية - أسباب الإباحة ومواتع العقاب:

الطعن رقم ١٧٦٠ المسئة ٢٨ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٩/١/٢٦ تفعير حالة المنهم العقلية وإن كان من المسائل الموضوعة التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها غير أنه من الواجب عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبنى عليها قضاءها في هذه المسألة بياناً كافياً الإجمال فيه - فإذا كان الحاضر مع المنهم دفع بجلسة المحاكمة يامتاع العقاب لأن المنهم كان فاقد الشعور وقت إرتكاب الفعل بسبب عاهة في العقل تراوده أحيانا، وطلب ضم ملفه بمستشفى الأمراض العقلية، ولكن

المحكمة لم تضم الملف وردت على طلبه بقواها " ... إن النابت من إفادة مدير عسسام " مصلحة الصحة المحقة المقلمة " داً على خطاب النيابة أن المنهم ترك مستشفى الأمراض المقلبة منذ تاريخ معين إذ أفوج عنه لتعدسن حالته وعدم إنطباقها على أحكام المادة الرابعة بعد الخروج علماً بأنه لم يودد على المستشفى بعد هذه المرة " - فإن ما أوردته الحكمة لا يصلح رداً على طلب الدفاع ولا يفيد أن المنهم كان متمعاً بقواه المقالة وقت إرتكاب الفعل، وبالتالى يكون الحكم معياً بالقصور متعياً نقضه.

الطعن رقم ٨٩٤ نسبتة ٢٩ مكتب فتي ١٠ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ٢٠١٩١٤/٢٠

يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى آلا يكون للجانى يد فى حصول العسرر أو فى قدرته منعه – فبإذا إطمأنت الحكمة إلى توافر الحظأ فى حق المتهم وعددت صور هذا الحظأ التى تكفى كل صورة منها لعدها خطأ قائماً بذاته أناه المتهم وترتب عليه مسئولية فاعله – ولو لم يقع منه خطأ آخر – فإن فى ذلك ما ينتغى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى.

الطعن رقم ٢٢٦ نسنة ٢٩ مكتب فتي ١٠ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ٢٩٥٩/٦/٣٠

الأصل أن العيبوبة المائمة من المسئولية – على مقتضى المادة ٦٣ من قانون المقومات – هى التى تكون ناختة عن عقاقير عدرة تناوضا الجاني قهراً عنه محقيقة امرها يكون مسئولاً عن الجرائم التى تقع منه وهو يتناول مادة مخدوة أو مسكرة عناراً وعن علم محقيقة امرها يكون مسئولاً عن الجرائم التى تقع منه وهو تحت تأثيرها، فالقانون في هذه الحالة يجرى عليه حكم المسدرك النام الإدراك تما ينهى عليه تواضر القصد الجنائي لديه، إلا أنه لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص لمدى المتهم فإنه لا يتمرو إكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد بإعبارات وإفواضات قانونية، بل يجب المحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع، وهذا ما إستقر عليه قضاء عكمة النقض ضي تفسيرها للمسادة عنه النون العقوبات، وهو هو المعول عليه في القانون اضدى الذي أعادت عنه المادة المذكورة.

الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣١ مكتب أتني ١٣ صفحة رقم ٣٣٧ يتاريخ ١٩٦٢/٤/١٠

تقدير حالة المتهم العقلية التي يوتب عليها الإعفاء من المسئولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدهـوى يفعـل فيه قاضى الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة. فإذا كانت انحكمة قد ردت علمى عدم مسئولية الطاعن، إستناداً إلى الشهادة الطبية القدمة منه، بأنها لا تطمئن إلى صحتها لما إسميان لهسا من تصرفات المتهم ومسلكه في أدوار التحقيق وطريقة تأويله لأقواله فيه من أنه كان متمتعاً بقواه العقلية في وقت إرتكاب الحادث وخلصت من ذلك إلى مسئوليته عن القعل الذي وقع منه فإنه لا يصح مجادلتها في

الطعن رقم ٢٣١٣ أسنة ٣١ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٩٤٢ بتاريخ ٢٣١/١١/٢٨

الصاب باخالة المروفة بأسم " الشخصية السيكوباتية " وإن عد من الناحية العلمية مريضاً مرضاً نفسسياً - إلا أنه يعتبر في عرف القانون مصاباً بجنون أو عاهة في العقبل ثما يصبح معه إعتباره فاقداً الشعور أو الأختياء في عمله.

الطعن رقم ٣ نسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ٢٩/٣/٢٦

من القرر أن المرض الطفى الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتتعدم به المستولية قانوناً هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشمور والإدراك أما صاتر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سبأ لإنعدام المستولية، ولما كانت المحكمة غير ملزمة بندب خبير في الدعوي تحديداً لمدى تأثير مرض المنهم على مستوليته الجنائية إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يعلر عليها تقديرها، إذ أن تقدير حالة المنهم العقلية ومدى تأثيرها على مستوليته الجنائية من الأمور لا عنائقة فيه لقانون أو أن تقدير حالة المنهم العقل، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى – في قضاء سليم لا عنائقة فيه لقانون أول أن نوع المرض الذي يدعيه الطاعن – على فرض فيوته – لا يؤثر في سلامة عقل، وصحة إدراكه وتتوافر معه مستوليته الجنائية عن الفعل المذي وقع منه، فإن النعى على الحكم بمخالفة

الطعن رقم ٩٨٦ نسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ١٧٨ يتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٢

من القرر أن تقدير حالة المنهم العقلية التي يترتب عليها الإعضاء من المستولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع عليه طلقا أنه يقيمه على أسباب سائفة. وإذ كان الدفاع قلد أشار عرضاً في مرافعه عا يفيد أن المنهم كان بحالة غير طبيعية فإندفع في إرتكاب جرعته بسبب غيرته على شرفه اللدى إنتهكته زوجته الجني عليها فإن ذلك لا يعتبر طلباً لصرض المنهم على أخصائي لفصص قواه العقلية وإلحًا يفيد توك الأمر للمحكمة تقدره على نحو ما تراه. ولما كان الظاهر تما أورده الحكم أن الحكمة إستخلصت أن الطاعر تما أمدك به بناء على ما تحققه من أن المنهم ورتكب الحادث بإحكام وتدبير وروية، فإن في حالته المقلية ولم تأخذ به بناء على ما تحققه من أن المنهم إرتكب الحادث بإحكام وتدبير وروية، فإن في

الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ٢٠٤/٤/١٤

من المقرر أن طاعة المرؤوس لوئيسه لا تكون في أمر من الأصور التي يحرمهما القانون وقمد جعل القانون أساساً في المادة ٦٣ من قانون العقوبات لمنع مسئولية الموظف الجنائية – أن يكون فيما قام به حسن النيمة وأنه قام أيضاً بما ينبغي له من وسائل التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذي قام بـه أطاعـه لأمر رئيسه وأن إعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة .

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٢٣١ يتاريخ ٣٠/٣/٤ ١٩٦٤

يشترط في حالة الضرورة التي تسقط المستولية الجنائية أن تكون الجربمة التمي إرتكبهما المتهم همي الوسيلة الوحيدة لدفع الحفور الحال به. ولما كان فوار الطاعن من مركز الشسرطة لم يكن ليسوغ لـه أن ينطلق في الطريق فيدفع المارين تلك الدفعة التي ألقت بالجيمي عليه في طريق السيارة، حاصة وأن الطاعن لا يدعي أن المجنى عليه حاول منعه أو الإمساك به ولم يرد بالأوراق ولا بمدونات الحكم أو تقرير أسباب الطعن شئ من ذلك. ومن ثم فإن دفاعه بقيام حالة الضرورة في هذه الصورة إنما يكون دفاعاً قانونياً لا يستأهل من المكدة . وأ .

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ٢٠٤/٤/٢٠

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٢٩٥ يتاريخ ١٩٦٤/٤/١٣

مناط الإعقاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوده واختياره في عمله وقت إرتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً على ما تقطي به المادة ٣٦ من قانون العقوبات - جنبون أو عاهة في العقل دون غير هما. فإذا كان المستفاد من دفاع الطاعن أمام الحكمة هو أنه كان في حالة من حالات الإلدارة أو الأستفراز قلكته فإجالته إلى فعلته دون أن يكون متمالكاً إدراكه. فإن ما دفع به على هذه العسورة من إنتفاء مستوليته لا يتحقق به الجنون أو العاهة في العقل وهما صاحا الإعفاء من المستولية ولا يعد في صحيح القانون علراً معلماً من المساولة ولا يعد في يرجم مطلق الأمر في إعماله أو إطراحه لتقدير عكمة الموضوع دون رقابة عليها من عكمة اللغض .

الطعن رقم ٤٨٦ أسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ٢٩/٢/٢١ ١٩٦٤

من القرر أن اختالات النفسية ليست في الأصل من حالات موانع العقباب كالجنون والعاهة في العقبل اللذين بجعلان الجاني فاقد الشعور والإعتيار في عمله وقت إرتكاب الجريمة وفقاً لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات. وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المرض العقلى الذي يوصف بأنه جنـــــــون أو عاهــة في العقل وتنعدم به المستولية الجنائية قانوناً هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعمدم الشعور والإدراك أما صائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تققد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سبباً لإنعدام المستولية.

الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٩

حكم المادة 4.4 من قانون العقوبات منيت الصلة بجريمة إخفاء الأشياء المختلسة والتمى لم يقرر القانون تح.ة حالات للإعفاء منها.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٥

مناط الإعقاء من المقاب لفقدان الجانى شعوره وإختياره في عمله وقت إرتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً – على ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون المقوبات – لجنون أو عاهمة فى العقـل دون غيرهما .

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٣

من القرر أن طاعة الرئيس لا تمند بأى حال إلى إرتكاب الجرائم وأنـه ليس على مرؤوس أن يطبع الأمر الصادر له من رئيسه يارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه. ومتى كنان فعـل الإختلاس وإشــواك الطاعن فيه الذى أسند إليه ودانته اغكمة به هو عمل غير مشروع ونية الإجــرام فيـه واضحـة فـلا يشــفع للطاعن ما يدعيه من عدم مستوليته طبقاً نسم المادة 1° من قانون الطوبات.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٢٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٢٧٢ يتاريخ ٨/٥/٧٧١

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات على أنه " يعفى من المقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من المجناة بإخبار الحكومة بوجود إتفاق جسائى وعمن إشــر كوا فيــه قبــل وقــوع أيــة جنايــة أو جنحة" ومنى كان الحكم قد أثبت وقــوع جنايتي القتل والسرقة قبل إعواف الطــاعن بإشــواكه في جريمــة السرقة – وهو ما لا يجادل الطاعن فيه – فإن في هذا ما يتخمن بذاته الرد على ما أثاره الطاعن فــي شــان الإعفاء المنصوص عليه في المادة المذكورة بما يدل على إطراحه فينــادً عن أنه دفاع قانوني ظاهر البطــلان لم تكــ الهـكمة ماذ مة بالـ د عليه.

الطعن رقم ١١٣٣ لمنة ١٥ مكتب فتى ٢٦ صفحة رقم ١٩٧٥ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢

— من المقرر أن حالة الضرورة التي تسقط المستولية هي التي تحيط بشبخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقرع به أو يغيره ولم يكن الإرادته دخسل في حلوله. ويشجط في حالة الضرورة التي تسقط المستولية الجنائية أن تكون الجريمة التي ارتكيها المنهم هي الوحيلة الوحيدة لدفع الحظو الحال به، لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد تساند في قضائمه بإمتساع مستولية المطمون ضده إلى أنه لجا إلى إقامة الهناء بدون ترخيص لفترورة وقاية نفسه ومالمه بسبب خارج عن إدادته لا بد له فيه ولا في قدرته منعه، وهو تهدم الهناء بسبب هبوط الأمطار، فإن هذا المذي إنخذاه

الحكم أساساً لقضائه ينفى المستولية الجائية لا يصلح فى ذاته سببا للقول بقيام حالة الضرورة الملجئة إلى ارتكاب جرعة إقامة البناء بدون ترخيص وبأن إعادة البناء كانت الوسيلة الوحيدة للفح خطر حال علمى النفس أو وشيك الوقوع، وإذ كان الحكم قد إتخذ من واقعة تهدم البناء على هذا النحو دريعة للقول بقيام حالة الضرورة التي تسقط المستولية الجنائية، فقد كان يتعين عليه أن يستظهر المملة بين واقعة تهدم البناء بسبب هطول الأمطار والضرورة التي أجاأت المطمون ضده إلى إقامته على خلاف أحكام القانون، وأن يستجلى هذا الأمر ويستظهره بادلة سائفة للوقوف على ما إذا كانت الجرعة التي إرتكبها المطمون ضده هي الوسيلة الوحيدة لدفع خطر جسيم على الفس على وشك الوقوع به أو يغيره وفم يكن لإرادته دخل في حلوله، أو أنه كان في وسعه أن يتجنب إرتكابها بالإلتجاء إلى وسائل أخرى يتمكن بها من وقاية نفسه أو غيره من ذلك الخطور الجسيم الحال بفرض قيامه، كا قصر الحكم في بيانه.

لما كان الحكم قد إنطوى فيما ذهب إليه من إسداد الضرورة المفية من العقاب إلى حالة الحطر الذى يهدد المال
 يهدد المال - على فهم خاطئ، الأحكام حالة الضرورة وشروطها، فإنه يكون قمد تردى فى خطأ تطبيق القانون فوق ما شابه من قصور وفساد فى الإصدلال نما يعيه وبوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم 1 1 9 مسئة 2 مكتب فتى ٧٧ صفحة رقم ٣٦٩ يتاريخ 1 4٧٦/٣/٢٩ الذي المدن على على المدن المدن المدن المدن على على المدن المدن المدن المدن على على المدن المدن المدن على على المدن المدن المدن المدن على غير المدن

الطعن رقم ٤٤٤٤ لمسئة ٥ مكتب فتى ٣٣ صفحة رقم ٩٣٧ بيتاريخ ١٩٨٧/١١/٣٠ من المقرر أن طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٣٣ من قانون العقوبات لا تمتد بأى حال إلى إرتكاب الحرائم وأنه ليس على المرؤوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بإرتكاب لعنل يعلم هو أن القانون يعافب عليه.

الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٥٨ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٤

من المقرر أن مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره وإختياره وقت إرتكاب الحادث هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً على ما تقضى به المادة ٣٦ من قانون العقوبات لجنون أو عاهة في العقل دون غيرهما، وكان المستفاد من دفاع الطاعن أمام الحكمة هو أنه إرتكب جرائمه تحت تأثير ما كان يعانيه من حالة نفسية وعصبية فإن دفاعه على هذه العورة لا يتحقق به دفع بإنعدام المستولية لجنسون أو عاهة في العقل وهما مناط الإعقاء من المستولية بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مقرونــاً بتوافس عــذر قضــاتي مخفــف يرجع مطلق الأمر في إعماله أو إطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٧٤٧ نمنة ٥٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٠٠ يتاريخ ١٩٨٩/٣/١٦

من القرر أن الحالات النفسية ليست فى الأصل من موانع المستولية والعقاب كالجنون والعاهة فى العقل اللذين يجعلان الجانى فاقد الشعور والإخبار فى عمله وقست إرتكاب الجريمة، وفقاً لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة فى العقل وتعمل به المستولية الجنائية قانوناً، هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يصدم المسعور أو الإدراك، أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره أو إدراكه، فلا تعد سباً لإنعدام المستولية

الطعن رقم ١٢٢ المسنة ٥٩ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٩٦٧ يتاريخ ١٩٨٩/١١/١٤

من القرر أن مناط الإعقاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ الذي تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة – فاعلين كانوا أو شركاء – والمبادرة بالإيلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان البلاغ قد وصل فعملاً إلى ضبط بافي الجناة. ولما كان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه – وهو في معرض الرد على دفاع الطاعن في هذا النسان – أن هذا الدفاع مجرد زعم لا سند له من القانون أو الواقع – لتخيط الطاعن في الإرشاد عن المنهم الحقيقي المدى صلمه المخترر المضوط على حد زعمه، وكان لقاضي الموضوع أن يفصل في ذلمك ما دام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدهوى، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون في رفض مطلب الطاعن بالإنفاء القرر بالمادة ٨٤ من قانون المحدرات.

الطعن رقم 2 4 كالمستة 9 ه مكتب فتي 2 صفحة رقم 1 • 1 بتاريخ ما المودو الموضوعية التى من القرر أن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من الأصور الموضوعية التى تسنقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائمة، وهى غير منومة بندب خبير فنى في الدعوى للوقوف على حقيقة إضابة المهم بالمرض العقلي إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية المبحتة التي يتعلر عليها فنى الدعوى الملاقب ما ذهب إليه الحكم من إطراح صورة الشهادة المقدمة من الطاعن وعدم التعول عليها في الدعوى الملائلة لا يحت بصلة لما هو عظور على المحكمة من إقحام نفسها في أمر فنى لا التعول عليها في الدعوى الملائلة بي من بيا أما الحرقة بل لا يعدو أن يكون من الأمور التي تتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه إذ المرجع في شأنه إلى ما تطمئن إليه، ومن ثم فيان ما يشيره الطاعن في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه إذ المرجع في شأنه إلى ما تطمئن إليه، ومن ثم فيان ما يشيره الطاعن

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣

١> لما كان المحكوم عليه وأن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلاً لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط إتصال المحكمة بمه وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد المدفى حدده القمانون هو شوط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معاً وحده إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه.

٧) أن النيابة العامة ولتن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برايها فى الحكم عملاً بنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات العلمن أمام عكمة النقض بعد مهاد الأربعين يوماً المين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار الحكم إلا أن تجاوز المهاد المذكور لا يوتب عليه عدم قول عرض النيابة، ذلك لأن الشارع إنما أراب بتحديده مجرد وضح قاعدة تنظيمية وعدم ترك المهاب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام المصادرة بالإعدام على عكمة النقض محكمة النقض محكمة النقض محكمة النقض محكمة النقض تصال بالمحوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ صالفة الذكر وقصل فيها لتسنين من تلقاء نفسها حما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أعطاء أو عيوب صواء قلمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم، ومن ثم يتدين قبول عرض النيابة العامة خلده المقصة.

٣) من القور أن قصد القتل أصر حفى لا يمرك باخس الظاهر وإغا يمرك بالظروف اغيطة بالدعوى
 والأمارات والمظاهر اخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضمره في نفسه، وإستخلاص هذا القصد من
 عناصر: الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته الطلبيرية.

ع) من المقور أن البحث في توافر ظرف مبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستنجه من ظروف
 إلدتهاي وعناص ها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافي عقلاً هم ذلك الإستناج.

 ه) يكفى لتغليظ العقاب عماد بالمادة ٣/٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم إستقلال الجريمة المقونه عن جناية القمل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد إرتكبتا في وقست واحمد ولهى فدرة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع.

٢) لما كان النابت من الإطلاع على البطاقة الشخصية للمحكوم عليه الأول المرفقة بالمفردات المضمومة أنه من مواليد الأول من يوليو سنة ١٩٦٦ أى أن صنه قد جاوز الثاني عشرة سنة ميلادية كاهلة وقت إرتكاب الجرائم المسئدة إليه بتاريخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٨٤. ومن ثم فإن العقوبات السي يحكم بها عليه هي المشموس عليها بمواد الإتهام الخاصة بطلك الجوائم ومنها عقومة الإعدام وليس العقوبات

الواردة بالمادة 10 من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث، وكمان الحكم المعروض قمد أوقع عليه عقوبة الإعدام المبينة بالمادة ٢٣٤ عقوبات التي دانه بها مع باقى المواد الأخرى. فإنه يكمون قمد طبق القانون تطبقاً صحيحاً.

٨) من المقرر إن الإعراف في المسائل الجنائية من العناصو التي تملك محكمة الموضوع كدامل الحوية في تقدير صحتها وفيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف المعزو إليه قلد إنتزع منه بطريق الإكراه، ومتى تحقق أن الإعراف سليم تما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لإ معقب عليها كما أن لها أن تعول في تكوين معتقدها على قول متهم على آخر متى إطمأنت إليها وأن لها أن تأخذ ياعراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع ولو عدل عنه.

٩) لما كان يبين إعمالاً لتص المادة ٣٥ من القانون رقسم ٥٧ لسسنة ٩٥ ه (في شان حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الحكم المعروض قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين اغكوم عليه الأول بالإعدام بها وساق عليها أدلة مردودة إلى أصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها وقد صدر الحكم بالإعدام ياجماع آراء أعضاء اغكمة وبعد أينها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها وقد صدر الحكم بالإعدام يأجماع آراء أعضاء اغكمة وبعد خلواً من قانون الإجراءات الجنائية وجاء خلواً من قائلة على المعالمة القانون أو الحفظ في تطبقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون وفحاً ولايه المعامل في الدعوى بما يغير ما إنتهى إليه هما، الحكم المعادر ياعدام الحكوم عليه ...

 11) من المقرر أنه يشروط في الإعتراف الذي يؤدى إلى إعفاء المتهم من المقوبة وفقاً لسم المادة ٨٤ من فانو المقوبات أن يكون حاصلاً لدى جهة الحكم حى تستقق فالنده فياذا حصل الإعتراف لدى جهة المنافقة من المنافقة فالدند، فياذا حصل الإعتراف لدى جهة المنافقة في المنافقة على المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة إلى المنافقة المنافق

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٥٦ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ٢٤٦ يتاريخ ١٩٨٦/٦/٤

— لن كان من المقرر أن الفصل في أمر جدنية الملومات وأثرها في تسهيل القبض على الجناه هو من شان قاضي الموضوع إلا أن حد ذلك أن يقيمه على أسباب سائفة لا تصف فيها. لما كان ذلك، وكان النابت من عضر جلسة الخاكمة أن المقدم قرر أنه تحرى عن وقال أنه مزور وأنه يقيم فعلاً بالجهة التي حددها الطاعن إلا أنه لم يجده عندما تحرى عنه وإن البابة العامة لم تكلف بضبطه وإن كان من الجائز أن على يكون قد ضبط بناء على أمر من المباحث المسكوبة أو أية جهة آخرى وقال أنه رعا يكون إرشاد الطاعن عنه بسبب خلافات بينهما، وكان ما أورده الحكم في مقام إطراح دلهاع الطاعن في شان أحقيته في الإعفاء من المقاب طبقاً لنص المادة لم 1 7 من قانون العقوبات غير سائغ ولا يؤدى إلى ما إنهي إليه بعد أن شهد الضابط أن من أرشد عنه الطاعن مزور عوف ويقيم بالجهة التي حددها الطاعن ولم يقطع برأى في مدى إسهامه في تقليد الإختام المطبوطة، وكان الحكم إذ حصل أقوال الضابط بما مؤداه أن تحرياته لم تسفر عن وجود بالمكان الذي حدده الطاعن قد برا شهادته وصرفها عن موضعها بما يعيمه بالفساد في عن وجود قصوره في النسيب بما يوجب نقضه والإعادة.

- من المقرر أن الإعفاء من العقاب ليس إياحة للفعل أو محبواً للمستولية الجنائية، بل هو مقرر لمصلحة الجاني التي تحققت في فعله وفي شخصه عناصر المستولية الجنائية واستحقاق العقاب، وكل ما للعذر المعفى من العقاب من أثر هو حط العقوبة عن الجاني بعد إستقرار إدانته دون أن يمس ذلك قيام الجريمة في ذاتها.
المطعن رقم ٢ ٢ ٢ ٢ ٣ المستة ٧ ٥ مكتب فقى ٣٨ صفحة رقم ٣ ٩ ٠ ١ بيتاريخ ٢ ٢ ١ ٩٨٧/ ١ ٧/١٦ من المقرر أن حالة الضرورة التي عدها الشارع صبياً من أسباب المستولية الجنائية والتي يسترع الطاعن بتوافرها في حقه عند ذبحه الحيوان بالمخالفة الأحكام القانون – ينهى لتوافرها أن يكون ثمة خطر محمدق بالنفس، وكان الحطر الذي يهدد المال مهما بلغ قدره من الجسامة لا يوفر حالة الضرورة المنصوص عليها في المادة ٢ ٢ من قانون العقوبات، فإن الحكم إذا إنتهى إلى إطراح دفاع الطاعن في شأن إصطراره إلى ذبح الحيوان أن يكون مقوناً بالصواب.

الطعن رقم 11 14 لمستولة - على مقتضى المادة 17 من قانون الطوبات - هى التى تكون المقربة المادة 14 من قانون الطوبات - هى التى تكون المشترة عن عقابى عندة عندة المراة عندة من المستولة - على مقتضى المادة 17 من قانون الطوبات - هى التى تكون المشترة عن عقابى عنده وعلى المنافق عندة عندة المراة بما المفهوده أن من يتناول مادة عندة أو معلى المراة عند وهو تحت تأثيرها فالقانون يهرى عليه، في هذه الحالة، حكم المدول الناه الإدراك الما يبنى عليه توافر القصد الحالي لديه، إلا أنه لما كانت هناك بعض الحرى المقصد المحاورات والمواصنات قانونية، بل يجب في هذه الجرائم - وعلمى ما أوصفاء الشارع في ثبوت هنا القصد ياعبارات والمواصنات قانونية، بل يجب في هذه الجرائم - وعلمى ما أنقصد المحادث المادة 17 من قسسسانون المقوبات - التحقق من قيام أنقصد المحادث المحادث المحكمة النقش في تفسير الممادة 17 من قسسسانون المقوبات - التحقق من قيام أعدت عن إحساد المذا الأمر الماضون المحدر دون أن يين مبلغ تأثيره في شعور الطاعن وإدراكه بالرغم من إتصال هذا الأمر بحواد المحدة الموقة، إذا الحكم يكون قاصر برائا عالم عله ويرجب نقضه.

* الموضوع القرعى : مسئولية جنانية - مسئولية صاحب العمل :

الطعن رقم ٣٤٨ نستة ٢١ مكتب فتى ٢ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ١٩٥١/٥/٧

إن الشارع إذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يكون " صاحب المحمل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا الموسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات القررة لها، فإذا أثبت أنه بسبب الفياب أو إسستحالة الراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة إقصرت العقوبة على الغرامة الميتة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا الموسوم بقسسانون " فقد دل بذلك على أن الأصل هو معاقبة صاحب المحل بالعقوبات النصوص عليها في هدا القانون للدير المحل
اللدى وقعت فيه المخالفة. فإذا كانت الممالنة عقوبها الحبس والغرامة معا فإنه ما لم يثبت صاحب المحل أنسه
كان متعذراً عليه منع وقوع المخالفة إنطبقت الفقرة الأولى من المادة ٥٨ المذكورة. وإذا طبقت المحكمة
على صاحب المحل هذه الفقرة معتملة في ذلك علمي أقواله في التحقيقات النبي يستفاد منها أنه كان
المهيمن الفعلي على ما يدور في مصنعه الذي وقعت فيه المخالفة وعلى مصانعه الأخرى ولم تعبأ بما ذكره
من تعدد مصانعه وإتساع أملاكه، نما لا يعتبر دليلاً على إستحالة المراقبة فإنها تكون قد إستعملت سلطتها
التقديرية في أمر متعلق بموضوع المدعوى وتقدير الأدلة فيها.

الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٢١ مكتب فتى ٣ صفحة رقم ١١٧ يتاريخ ٢٢/٣/٢٤

إن غياب صاحب المخز عن محله وقت خيز العيش أو وقت الوزن قبل اختز لا أشر له في مسعوليته عن حيازته خيزاً أقل من الوزن القرر إلا إذا أثبت أنه بسبب الفياب أو إستحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة .

الطعن رقم ۲۱۸ اسنة ۲۲ مكتب قتى ٣ صفحة رقم ۲۲۷ بتاريخ ۲۲۳/۲۴

إن مجرد تعين مدير للمحل لا يعفى صاحبه من المستولية عما يقع فيه من عائفات الأحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٣٣ لسنة • ١٩٥٥، فقد فرضت المادة الخامسة عشرة منه هذه المستولية عليه وأوجبت عقابه بعقوبتى الحبس والفوامة معاً، ما لم يثبت هو أنه بسبب الفياب أو إستحالة المراقبة لم يتمكن من منسع وقوع المخالفة ففى هذه الحالة الأخيرة وحدها لا يعفى من العقاب كله وإنما تخفف مستوليته طبقاً للفقرة الثانية من المادة المشار إليها فيقضى عليه بالغرامة دون الحبس.

الطعن رقم ١٩٥ أسنة ٢٢ مكتب قتى ٣ صفحة رقم ١٠٦٤ بتاريخ ٢/٦/٩

إن المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن صاحب المحمل يكون مسئولاً مع مديره عن كل ما يقع في المحل من عمالفات لأحكامه، ويعاقب بالعقوبات المقررة فما إلا إذا أثبت أنه بسبب الهياب أو إستحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة فعندلذ تقتصر العقوبة على العوامة المبينة بالمواد من ٥٠ - ٥٩.

الطعن رقع ١٥١٤ نسنة ٢٧ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٧

إن المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ نصت على مساعلة مستغل المحل ومديره والمشسوف علمى أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكامه، وهي مسئولية أقامها الشارع وافترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجوداً بامحل وقت وقوعها، فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه.

الطعن رقم ۱۲۷۲ اسنة ۲۸ مكتب فني ۹ صفحة رقم ۱۰۵۸ بتاريخ ۱۹۵۸/۱۲/۸

إن العرض للبيع يمكن أن يسأل عنه العامل والمسئول عن إدارة افحل معاً متى تحققت بماقى عنـاصـر الجريمـة بالنسبة فمعا .

الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٣ مكتب فتي ١٥ صفحة رقم ٣٩ يتاريخ ١٩٦٤/١/١٣

مفاد نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ٩٥٦ - في فسأن المحال العاصة - أن مساءلة مستغل اغل ومديره والمشرف على أعمال فيه عن أية علائقة لأحكامه هي مستولية أقامها الشارع والهرض لها علم هؤلاء بما يقع من علائفات حتى أولم إلى يكن أيهم موجوداً باشحل وقت وقوعها، فلا يقبل صن أحد منهم أن يعتلر بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على الحل ومنع إرتكاب الجريمة. ولا كانت " لعبة الكومي " التي كمان يزاولها اللاعبان بمقهي المطمون ضده مقبل غن المشروبات من الألماب المطلوب منافق على المحلوبات من الألماب المعلوبات المعلوبات المعلوبات المحالات المحالات المحالات المحالات المحالات المحالات المحالات العمومية طبقاً للمادة ٩٩ من القبانون السائف الإضارة إليه وتقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥ ٩ ياعبارها من أنعاب القمار ذات الطابع الخطر على مصالح الجمهور الماطون ضده بإعباره مستغلاً للمقهي يكون مستولاً عن هذه المخالفة مستولية مفرضة طبقاً لحكم المادة ٨٩ سائفة الذكر، صواء أعادت عليه فائدة من وراء القامرة أم لا.

الطعن رقم ٢٨٣ لمنة ٣٦ مكتب قتى ١٧ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ٣١/٥/٣١

الشارع إذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشتون التموين علي أن "يكون صاحب الخل مستولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في اغل من مخالفات الأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة فما فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو إستحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة أوتصرت العقوبة على الغرامة المينة في المواد ٥٠ إلى ٥٠ من هذا المرسوم بقانون. وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مستولة بالتضامن مع الحكوم عليه بقيمة الفرامة والمصاريف ". قد دل على أنه لا يزاوج بين مستولية صاحب المحل ومين مستولية المدير بل تجرى نصوصه على إمستقلال كليهما في المستولية كليهما تقوم على إلمراض كليهما في المستولية كليهما تقوم على إلمراض كانوني ميناه الإشراف على الحراض

الطعن رقم ٢٢٤ اسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ٣١/٥/٣١

الهياب لا يصلح بذاته عذراً – في مجال تطبيق المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الحماص بشئون النموين – إلا إذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المتحالفة. ولما كان الحكم المطعون فيه لم ير في مجرد غياب الطاعن وقت الحادث ما يحول دون قيامه بواجب المراقبة لمنع وقوع المتحالفة. فإنه إذ إلتفت عن دفاع الطاعن وقضى عليه بعقوبتي الحبس والفرامة معاً يكون على صواب في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٠ اسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٦

تنص المادة ٣٨ من القانون ٣٧٦ سنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة على أنه " يكون مستغل المحل ومديره و المشرف على اعمال فيه مستولين معاً عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون " وواضح من صياغة هذه المادة أن مساءلة مستغل المحل ومديره والمشرف على أعصال فيه عن أية عنائفة لأحكامه هي مستولية أقامها المشارع والمؤرض فا علم مؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجوداً بالحل وقت وقوعها فملا يقبل من أحد منهم أن يعدلر بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنه إر تكاب الجريمة .

الطعن رقم ٨٣١ نسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٤٧٨ يتاريخ ١٩٧٥/١/١

إن صاحب المحلى يكرن مستولاً مستولية مديره مستحقاً لمقويتي الحبس والفرامة معاً، عنى وقعت لهى المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ ومستوليته هذه فرضية تقوم على إفواض إشرائه على الحل ووقوع الجريمة بإسه و ولحسابه وهي قائمة على الدوام - ما أم يدحمشها سبب على إفواض عوان المحلمة الموال والمستولية - وإنحا تقبل للك العقوبة التنخيف بما يسقط عقوبة أخبس دون الفرامة إذا البت صاحب المحل أنه كان غالباً أو إستحالت عليه المراقبة لتعذر عليه منع وقوع المخالفة. ولا كان الحكم المطعون قد دان الطاعن بمقولة إن مستوليته مفوضة وأن المرض والغياب لم يمام من تشميل المخبر طرحمه المخبر على مكان بعيد عنه، وهو دفاع يعد في هلمه الدعوى هاماً ومؤثراً في مصيرها محمل على المقتضى من المكتمة أن تعصمه للهي مكان بعيد عنه، وهو دفاع يعد في هلمه الدعوى هاماً ومؤثراً في مصيرها محمل على المقتضى من المكتمة أن تعصمه لم التصويرة في الما تقصل، فإن حكمها يكون مشهره في بالقصود في التسبيب، كا يعيه ويوجب نقضه.

المطعن رقم ۱۹۷۲ لمنة ٥٦ مكتب فقى ٣٣ صفحة رقم ٧٢٤ يتاريخ ١٩٨٧/٦/١٦ إذا كان القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم وتحصيل رسوم الإنتاج والإستهلاك على الكحول، المنطق على واقعة الدعوى، قد خلا من النص على مستولية مفتوضة بالنسبة لمالك المحل المنتج أو مديره، مما مفاده أنه يعين لعقاب أيهما بالتطبيق الأحكام ذلك القانون، أن تثبت مساهمته في الفصل المؤشم وكان الحكم - على ما سلف بيانه - قد عول في إدانة الطاعن على مجرد كونه مدير اغل المنتج، وإلى ما قرره المتهم الثاني من أنه إشارى الحمور المصبوطة من ذلك الخل، وهو ما لا يجزى، عن ضرورة يبان مسلمي مساهمة الطاعن في الأفعال المسنفة إليه على أية صورة من صور المساهمة الجنائية لاسيما وأن الحكم أثبت ضبط هذه الحمور في حوزة المتهم الثاني وكالفتها الأصل العينة المأخوذة من المعمل الذي يديره الطاعن وقت إنتاجها، فإنه يكون معيباً بالقصور في البيان .

* الموضوع القرعى : مسنوئية مدنية :

الطعن رقم ١٨٥ نسنة ١٩ مكتب فني ١ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٨

إذا كان مستأجر السيارة التي وقعت منها الإصابة هو الذي إختار سائقها وكان له عليه وقمت حصول الحادث سلطة الأمر والنهي، فإنه يكون مسئولاً عن الحقوق المدنية التي توتب على خطأ السائق بقيادته السيارة بسرعة وهي في حالة لا تصلح معها للعمل. ولا وجه للتحدي في هذا الصدد بإشراك الجني عليه مع المستأجر في العمل الذي إستخدمت فيه السيارة ووجوده بها وقت الحادث.

الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠ مكتب فني ١ صفحة رقم ٤٥٤ يتاريخ ٢٠/٦/٠٥

إنه لما كانت الفيبوية لملانعة من المستولية على متنطقي المادة ٢٧ من قانون الطوبات هي التي تكون ناشئة عن مقالير علارة تناولما الجاني قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها، كان مفهوم ذلك أن من يتناول مادة علارة غناراً وعن علم مجفيقة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها. فالقانون في هذه الحالة بجرى عليه حكم المدك النام الإدراك، ثما ينبئ عليه توافر القصد الجنائي لديمه، إلا أنه لما كانت هناك بعض جوالم يتطلب القانون فيها لبوت قصد جنائي خاص فإنه لا يمكن القول بإكتشاء الشارع في ثبوت هذا القصد يافتراضات قانونية، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة المواقع. فإذا كان الحكم قد إصبعه فية القبل لدى المنهم فيما وقع منه من إطلاقه عياراً نارياً على المجنى عليه ادى إلى وقاته وإعبر الحادلة صرباً أفضى إلى الموت فإنه لا يكون قد أعطأ.

الطعن رقم ٢٧ لمنفة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٩ إن إذا إلى المجنى عليه في الخطأ المسبب للحادث تما يوجب توزيع المسئولية المدنية على قدر الخطأ .

الطعن رقم ١٤١٧ لسنة ٢٠ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٧

القضاء بالبراءة لعدم العقاب على واقعة القبض بدون وجه حق لا يؤدى حتمساً إلى إنتهاء المسئولية المدنية ولا يمنع أن تكون نفس هذه الواقعة فعلاً خاطئاً ضاراً يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضور.

الطعن رقم ٣٦ اسنة ٢٦ مكتب فتي ٧ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٥

الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإثما يخففها إن كان ثمت خطأ مشــوك بمعــاه الصحيح ولا يعفى المسئول إستثناء من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول فى إحداث الضرر الذى أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستثرق خطأ المسئول .

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٧

يعير الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ المهم الذى دانه بالقنل خطأ وبين إصابته للمجنى عليه بإصابات قاتلة، بما يكفى الإلبات قيام هذه الرابطة بقوله " وحيث إن خطأ المهم ثابت من قيادته السيارة بسرعة ومن إشرافه للجهة اليمنى حيث كان يسير المجنى عليه وعدم إستعماله لجهاز التبيسه أو القوامل عند إقوابه منه مما أدى إلى الخادث فاصيب الجنير، عليه.

الطعن رقم ٤٠٤ لمنة ٢٦ مكتب فتي ٧ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١

مقتيني نص المدد ٩٧٣ مدنى يجمل الوالد مستولاً عن رقابة ولده الذي لم يبلغ حسة عشسسرة سنة أو بلغها، وكان في كتف والده ويقيم من ذلك مستولية مفوضة في حق من وجبت عليه الرقابة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد ما لم تقم بمه حاجة تدعو إلى إستمرار الرقابة عليه، أو إلى أن يفعمل في معشة مستقلة وهي بالنسبة للوالد تقوم على قرينة الإحلال بواجب الرقابة وعلى إفواض أنه أساء تربية ولده أو على الأمرين معاً، على أن هذه المستولية المفرضة يمكن إلبات عكسها وعب، ذلك يقم على كاهل المسئول الذي يجب لكي يتخلص من مستوليته طبقاً للفقرة الثائلة من المددة ١٧٣ من المشانون المدنى أن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضور كان لابد واقعاً ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من المنانة.

الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٣٠ مكتب فتي ١٢ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ٣٠٠/١/١٣٠

- يين من إستقراء نصوص المواد ١١، ١٤، ١٥، ٣٨، ٣٨ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق النامين والمعاشات لموظفي الدولة المدنين و آخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أن العلاقمة بين صندوق النامين وبين الموظف هي علاقة بين مؤمن ومؤمن له ينظمها القانون المذكور المذى يرتب إلتزامات وحقوقاً لكل منهما قبل الآخر، وأن المبالغ التي تؤدى تنفيذاً لأحكامه هي تأمين في مقابل الأقساط التي تستقطع من مرتب الموظف في حال حياته، أما مبلغ التعويسض المقتضى به فمصدره الفعل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من النابع في أثناء تأدية وظيفته ورتب عليه مسئولية المتبوع وبذلك لا يكون الحكم قد أعطأ إذ هو لم يلفت إلى حصول المدعى بالحقوق المدنية بصفتيه على مبلغى النامين، ولم يلنق إنهما بالأ وهو بصدد تقدير التعويض المقضى به، ولا يقدح في ذلك القول بأن المضرور يكون بذلك قمد جمع بين تعويضين عن ضرر واحد لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر ومعى تقرر ذلك أفانه لا يعبب الحكم إلضائه على ما تنعاه المسئولة عن الحقوق المدنية في هذا الحصوص لظهور بطلانه.

إذا كان الثابت أن المعاش المستحق الإبن المجنى عليها القاصر قد سوى طبقاً لأحكام القانون رقم 94.4 لسنة ٥٥١، وثم يتمان التصويص عن الفعل السنة ٥٥١، وثم يكن من قبيل المعاشات الإسستنائية النبي يتمين التصدى شا عند التعويض عن الفعل النبار، فإنه لا يقبل النبي على الحكم عدم محصمه المعاش من مبلغ التعويض.

الطّمن رقم ١٧٦٤ المنق ٣٠ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٧ إذا التصر الحكم في بيان موجب التعريض المدنى على ما قاله من أن التهم في رعايمة والمده المسئول عن الحقيق المدنية وتحت إثر الله دون أن بين العناص التر استقر منها ذلك، كما لربين عبد المنصر وها.

ره إمبيو المحتم على يبنا فع وجب المعروض المحتم على ما فاقد من أنه المهم على رسايحة واسته المستون طرن الحقوق المدنية وتحت إشرافه دون أن يبين العناصر التي إستقى منها ذلسك، كمنا لم يبين عمس المهم وهمل تجاوز من الولاية على النفس — فإن الحكم يكون معيناً بالقصور .

الطعن رقم ٢٤٠١ أسنة ٣١ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ٢١/٥/٢١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحداث جروح بالمجتبئ على معتبدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير العبضة التشريحية المؤقمة على المجتبئ عليه – فإن هذا البيان يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسئولية التقصيية من عطأ وضور وعلقة مبية ثما يستوجب الحكم على مقاولة بالتعويش، ومن ثم فإنه لا تشريب على المحكمة إذا هي لم تبين عناصر الضرو الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر في ذلك مـتوك لتقديرها بفير معقب عليها.

الطعن رقم ١٥ أسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/١٤

يصح في القانون أن يكون الحطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث مشبركاً بين المتهم وآخر، فمال ينفى عطأ أحدهما مسئولية الآخر. ومن ثم فإن عدم إذعان سكان المنول لطلب الإخمالاء الموجه إليهم لا ينفى عن الطاعن الحظأ الموجب لمسئوليته عن الحادث.

الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٨

مؤدى أحكام المادة ٨٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي حلت محل المادة ٥٣ من القانون وقم ٢ المسئولية - أولهما - التضامن في المسئولية - أولهما - التضامن في المسئولية الجنوبية عن المسئولية الجنوبية والمنافقة ومتولين معاً الإشراف عليها وإدارتها - وثانيهما - التضامن في المسئولية المدنية فعصب بين صاحب العمل الأصلى ومن تنازل لهم عن المعليات كلها أو بعضها حتى يخرج بذلك عن الحدود الموسومة للتضامن في القانون المدني .

الطعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٣٦ مكتب فتي ١٨ صفحة رقم ٣٢٥ يتاريخ ٢/٣/٣/٦

تقدير الحطأ المستوجب لمستولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى.

المستولية المدنية، ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفه بالتعويض.

 من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجانلية في جريحتى الموت والإصابة الحلطاً هي التي تجاوز الحد الذي تقتطيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح. وتقدير السرعة كعنصر من عناصر الحطا مسالة موضوعية يرجع الفصل فيها إلى قاضى الموضوع.
 الحطاً المشرك لا يخلى المنهم من المسئولية، ما دام الحكم قد أثبت قيامها في حقه.

الطعن رقم ۱۲۸ المسنة ۳۷ مكتب قنى ۱۸ صفحة رقم ۱۰۳ بتاريخ ۱۹۹۷ ۱۹۹۷ لا يعب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى والأدبى الذى يكون قد حاق بالمدعين بالحقوق المدنية ذلك أن فى إثبات الحكم لوقوع الفعل العنار من التهمين على المجسى عليه ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركمان

الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٣٧ مكتب فقي ١٩ صفحة رقم ٢٠٧ يتاريخ ١٩٦٨/٢/١٢ لس ما يمنع قانوناً من الزام متهم واحد بتعويض كل الضرر الناشيء عن إرتكابه جريمة ولو إرتكبها معه غيره.

الطعن رقم ٥٨٦ لمسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٣ الحظا المشرك لا يتلى المنهم من المستولية ما دام الحكم قد أثبت قيامها في حقه .

الطعن رقم ١٩٨٨ المسئة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صقحة رقم ١١٤٠ بقاريخ ١٩٠٠/١١/٢٣ متى كان النابت أن الحاضر عن الطاعنة " وزارة الداخلية " قد دلع بعد مسئوليتها لوقـوع فعـل القــل مـن تابعها المنهم – بصفته موفقاً عاماً تنفيذاً لواجبات وظيفته، وكان هذا الدفاع من شأنه – لو صبح أن يؤثـر في مسئولية الطاعنة طيقاً لنص المادتين ٣٣ من قانون المقوبات و٣٦ من القانون المذني – ومن شــم الإنه كان من المتين على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بمسا ينفيه، أما وهمى لم تفعل وإكتفت ياعتماق أمساب الحكم المستأنف على الرغم من خلوها من الرد على ما أثاره الدفاع فى صدد قيام حالة من حالات الإباحة فى الدعوى. فإن الحكم المطعون فيه يكون مشسوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع تما يستوجب نقضه والإحالة بالنسبة للدعوى المدنية فيما يتعلق بالطاعنة وانحكوم عليه الآخر " المتهم لوحدة الواقعة وإتصمال وجه النمى به وخسن صور الهدالة.

الطعن رقم ١١٣ لسنة ١١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٧١/٤/١٨

إن نص المادة ١٧٣ من القانون المدنى يجعل الوائد مستولة عن رقابة ولمده المذى لم يبلغ من العمر خمس عشرة مسته أو بلغها وكان في كفه، ويقيم من ذلك مستولة مفروضة تبقى إلى أن يبلغ الولمد مسن الرشد وتستند هذه المستولية بالنسبة إلى الوائد على قرينة الإعلال بواجب الرقابة أو إلى إفراض أنه أمساء تربيبة ولده، أو إلى الأمرين معاً، ولا تسقط إلا بإليات العكس، وعبء ذلك يقع على كاهل المستول الذى له أن ينقش هذه القرينة بأن يبد أنه قام بواجب الوقابة، أو أن ينبت أن الضرر كان لايد واقماً ولو قمام بهلما الواجب بما ينبغى من العناية، وعلى المستول وهو الوائد أن ينبت أيضاً أنه لم يسمى تربية ولده، وإذ كمان ما تقدم وكان يبن من عاضر الجلسات أن الطاعن لم يجادل في أساس مستوليته هملة أمام محكمة الموضوع، فلا يقبل منه إثارة في من ذلك الأول مرة أمام عحكمة المقدس .

الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ١٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٤

إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألبت في مدوناته أن الطاعن الأول انحكوم عليمه الحمارس علمي المحجوزات وكيل رسمي عن الطاعن الثاني المستول عن الحقوق المدنية بمقتضى توكيل رسمي وبإقرار الأخير في مذكرت. المقدمة منه خلال حجز الدعوى للحكم وباقرار الطاعن الأول نفسه في تحقيقات شكرى إداريمة قيان هدا. الذي اثبته الحكم تتحقق به علاقة الوكالة بما يبعها من سلطة الإشراف والرقابة وتتحقق به مسئولية الطاعن الثاني المسئول عن الحقوق المدنية عن فعل الطاعن الأول الحارس على المججوزات.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ مكتب فتي ٢٣ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ٢٦/٦/٢٦

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص في حدود صلطة المحكمة التقديرية وبالأدلة السنانفة التم أوردها أن الإجراءات القضائية التى أوردها أن الإجراءات القضائية التى يقدمة بسوء الإجراءات القضائية التى يقدم الطاعن قبل المحلم التي أورده الحكم كافياً في إليات الحلطاً القصد وقصد منها الإضوار بهما والنيل منهما وكان هذا اللى أورده الحكم كافياً في إليات الحلطاً التعميرى في جانب الطاعن ومن شاء أنه أن يؤدى إلى ما إنتهى إليه الحكم من مساءلة الطاعن عن الضور الذي لحق المطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد.

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٤ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٢١٦ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٩

لما كان من المقرر إن طاعة المرؤوس لا تمتد بأى حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على المرؤوس أن يطبع الأمر الصاهر له من رئيسه يارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه، فإن الحكم المطعون فيه إذ أطرح دفاع الطاعن المؤسس علمي أن إحرازه السلاح النارى كان صدوعاً لأمر رئيسه يكون بريئاً من قالـة الحطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١١٧ پتاريخ ١٩٧٥/٢/٣

تص المادة ٩٧٤ من القانون المدنى على أن المتبوع يكون مسئولاً عن ضرر الذى يحدث تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً معه حسال تأدية وظيفته أو بسببها، وكانت مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية داتية وإغاهى في حكم مسئولية الكفيل المتطاب وكفالته ليس مصدر لما المقد وإغا مصدرها القانون، فإنه لا يجدى التعدلى في هذه الحالة بنص المادة ٤٧ من القانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتى لا تجيز لمصاب فيما يعلق ياصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضاً بالنسبة لهاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطا جسيم ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة هو عند نحث مسئولية رب العمل الماتية، لما كان ذلك، وكان الحكم قد إليزم هذا النظر، فإن العمى عليه بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الشأن يكون غير صديد.

الطعن رقم ٢٧ه لمسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١

لا مصلحة للطاعنة فيما تنيره في شأن مسئولية جهة الإدارة – لجنة أعمال الهذم والبناء – عن تراخيها فحي إثماذ الإجراءات الكليلة بإخلاء العقارين من سكانهما بالطريق الإدارى بعد أن تحقيق شا خطر سقوطهما ذلك أن تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكول للسلطة القائمة على اعمال التنظيم فمإذا جماز القول بأن خطاها في هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام فإن ذلك إنحا يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية إعبارية من أخص واجاتها الخافظة على الأمن وعلى أرواح الناس، كما أنه بفرض قيام هذه المسئولية فإن هذا لا ينغى مسئولية الطاعنة طالما أن الحكيم قد ألبت قيامها في حقها.

الطعن رقم ٩١١ نسنة ٢٤ مكتب فتي ٢٨ صفحة رقم ١٤ يتاريخ ١٩٧٧/١/٢

إن المادة ٦٣ من قانون العقوبات إذ نصت بأنه لا جريمة إذا وقع الفصل من الموظف تنفيلهاً لما أصرت به القوانين أو ما إعتقد أن إجراءه من إختصاصه منى حسنت نهته قد أوجب عليه – فوق ذلك – أن يبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته إعتقاداً مبنياً على أسباب معقولة .

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٨ مكتب فتي ٢٩ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ٢١/١/١١٨

لما كانت المادة ٣٣٢ من القانون المدنى قد نص على أن " يكون الوفاء للدائن أو لنائبه، ويعتبر ذا صفة في إستيفاء الدين من يقدم للمدين مخالصة صادرة من الدائن، إلا إذا كان متفقاً على أن الوفاء يكون للدائن شخصياً "، كما نصت المادة ٣٣٣ من هذا القانون على أنه " إذا كان الوفاء لشخص غير الدائس أو نائيه فلا ترا دمة المدين إلا إذا أقر الدائن هذا الوفاء أو عادت عليه منفعة منه، ويقدر هذه المفعية، أو تم الوفاء بحسن نية لشخص كان الدين في حيازته ". ومفاد أن الأصل أن الدائن هو ذو الصفة في إستيفاء الدين وله أن ينيب عنه وكيلاً في ذلك على أن يقدم الوكيل الدليل على صفته هذه وفقاً للأحكام العامة في الوكالــة وأن الوفاء لغير الدائن أو نائبه لا يستتبع براءة ذمة المديس إلا إذا أقر الدائن هذا الوفاء أو عادت عليه منفعة منه أو كان قد تم للحاجز للدين بحسن نية إعتقاداً بأنه الدائن الحقيقي. لما كان ذلك، وكان البين مس مدونات الحكم المطعون فيه السائف إيرادها - أنه أقام قضاءه على إنتفاء القصد الجنالي لدى المطعون ضده إستناداً إلى الشهادة الصادرة من جمعية الإنشاء والتعمير التي جاء بها أنبه خصب منبه بمعرفة الجمعية قيمة الإتاوة المستحقة عن مواد المحاجر التي إستخراجها، في حين إن هذا الخصم بفرض حصوله - لا ينفي ذلك القصد كما هو معرف به في القانون على النحو المتقدم بيانه، ولا يؤثر في قيام المسئه لية المدنية نحم الطاعن - بصفته ممثلاً لتقتيش المحاجر بالفردقة إلا إذا أثبت أنه وفاء ميرئ للذمة في حكم أي من المادتين ٣٣٢ و٣٣٣ من القانون المدنى على التفصيل المشار إليه، فإن الحكم المطعون فيه يكون عطيماً في تطبيق القانون تما يوجب نقضه فيما قضي به في الدعوى المدنية وإذ كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تحقيق واقعة الحصول على الترخيص وقت إستخراج المطعون ضده صواد المحاجر - أو عـدم الحصـول عليه، وبحث حقيقة أدانه الإتاوة، وما إذا كان مبرئاً أو غير مبرئ للمته، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

<u>الطعن رقم ۷۷ ه لسنة ۵۰ مكتب فقى ۳۳ سفحة رقم ۱۳۱ بتاريخ ۱۹۸۱/۱</u> لما كان الحكم قد بين اركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة مبيية. فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسئولية المدنية إحاطة كافية .

الطعن رقم 62 £ لعنق 6 9 مكتب فقى ٣٧ صقحة رقم 91 9 بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٦ عطد الما كان الأصل المقرو في القانون أن من يشعوك في أعمال الهندم والبشاء لا يسأل إلا عن نتائج خطشه فالمقاول المختص المدى يعهد إليه بهذا العمل يسأل عن نتائج خطشه، وتقدير الحظأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير توافر السبية بن الحظأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسئل الموضوعية التي تقصيل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أداة مقبولة ضا أصلها في الأوراق وإذ كمان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائفة التي أوردها – والتي لا يجادل الطاعن في أن فعا معينها الصحيح من أوراق الدعوى – أن أعمال الحفر في مكان الحادث كمانت تجرى تحت إشراف وملاحظة الصحيح من أوراق الدعوى إلى مساءلته لأنه أهمل في إتخاذ الإحياطات المقولية في مكان العمل واعتبع عن رقابة عماله على نحو يكفل عندم المساس بالكوابل تما أدى إلى تلفها وترتب على ذلك إنقطاع المخابرات التليفونية: فإن الحكم بذلك يكون قد أقام مستولية الطاعن على أساس من الواقع والقانون.

الطعن رقع ٤٨ لمسئة ١ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقع ٤١ يتاريخ ١٩٣٢/١/٢٥ إذا قصر الحكم في بيان علاقة المسئول عن الحق المدنى بالدعوى ووجه مسئوليته المدنية وقضى مع ذلك بالتعويد ركان حكماً بإطلاً واحياً تقدمه فيما يحلق بالتعويد.

الطعن رقم ٢٦٨ لمسئة ١ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٣١/٦/١١ القضاء على المسئولين عن الحقوق المدنية بالتضامن لا يقتضى إتفاقاً سابقاً بين المتهمين على الإجرام بل و لا يقتضى توافق المتهمين على التعدى والإيذاء. ويكفى لـوتب التضامن أن تحد ايرادة الفاعلين مجرد إتحاد وقتى على الإعتداء على الجنى عليهم، وأن يقارف كل منهم هذا الإعتداء فعلاً أو يشوك فيه.

الطفن رقم ۱۹۹۸ لمسنة ۲ مجموعة عمر ٣٠ صقحة رقم ١٥٤ يتاريخ ١٩٤٠ (١٩٣٧/٤/١ إذا أغلت المحكمة بحث أمر جوهرى يؤثر ثوقه أو نفيه في رأى القاضي في الدعوى كان الحكم معياً .

الطعن رقم ١٢٠٠ لمنفة ٢ مجموعة عمر ٣ع صقعة رقم ١٩٥٥ يقاريخ ١٩٣٣/٤/١ -- قواعد المسئولية المصرص عليها في القمانون المدنى هي التي يجب إن يُحكم إليها حي في دعاوى التعمين انتي ترفع على الخكومة بسب ما يصب الأفراد في حوياتهم أو أمواهم بقعل الموظفين.

- مسئولية الحكومة عن عصل الموظف في حكم القانون المدنى لا يكون لها محل إلا إذا كان الحلط المسئولية الحكومة عن عصل الموظف في حال تأدية وظيفته (" " en exercant ses fonctions " " كسا تقضى المادة ٢ ١٥ من ذلك القانون. أما إذا إرتكب الوظف - ولو أثناء قيامه بوظيفته أو بمناسبة قيامه بها - خطأ بدافع شخصى من إنتقام أو حقد أو محوهما، فالموظف وحده هو الذي يجب أن يسأل عما جر إله خطؤه من الضور بالفيو.

الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ٣٦ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ٢٨/١١/٢٨

الأصل أن كل فعل خاطىء نشأ عنه ضرر للفور يوجب مستولية فاعله عن تعويض ذلك الضرر. فالمستولية واجمة إبنداء، ولكنها قد تحف أو تتضاعل بنسبة خطأ المجنى عليه، ومبلغ إشسراكه مع الجاني في إحداث المضرر، وبذلك ما يعرف عند علماء القانون بنظرية المحفا المشتولية ولقد تجب مستولية المجنى عليه مستولية الجاني، متى تبين من ظروف الحادثة أن خطأ الجنى عليه كان فاحشاً إلى درجة يتلافى بجانها خطأ الجاني ولا يكاد يذكر، كان يكون المجنى عليه تعمد الإضرار بنفسه فإنتهز فرصة خطأ الجاني وإتخذه وصيلة لتنفيل

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/١٩

إن الولد إذا بلغ عاقلاً زالت عنه ولاية أبيه، فإن حجر عليه بعد ذلك لسفه فلا تعود هذه الولايـة إلى الأب إثفاقًا، بخلاف ما إذا كان قد بلغ عاقلاً ثم جن أو أصابه عنه فهناك يقع الحلاف فيما إذا كانت ولايـة الأب تعود أو لا تعود. على أن الرأى الأخير هو المعمول به الآن. وإذن فمن نصب قيماً على إبنه السفيه يكــون خاضعاً لأحكام قانون المجالس الحسيـة، فلا يملك الإقرار بدين دون إذن المجلس الحســى له في ذلك.

الطعن رقم ١٣٨٦ السنة ٤ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٣٤/١١/١٩

المسئولية المدنية عن أفعال الغير ليست أمراً إجتهادياً، بل يجب أن تحصر في الأحوال التي نص عليها القانون، وأن ترتكز على الأساس الذي عده القانون مبتاً فا. وذلك لورودها على خلاف الأصل الذي القانون مبتاً فا. وذلك لورودها على خلاف الأصل الذي يقضى بأن الإنسان لا يسأل إلا عن أعماله الشخصية، وما دام هذا شأنها فلا يجوز التوسع فيها. وإذن في لا خطأ إذا نفى الحكم تقصير الوالد في ملاحظة إبنه بناء على أن الحادثة التي وقعت من هذا الإبن قد حصلت أثناء وجوده في المدرسة بمناى عن والده الذي يقيم في بلد آخر، وفي رعاية غيره من القالمين بشئون المدرسة، لأن القانون المدنى لا يحمل الوالد المسئولية في هذه الحالة إلا إذا ثبت وقوع تقصير من ناحية الأب في ملاحظة الإبن " المادة ١٩ منني ".

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ٥٤٥ يتاريخ ٨/٥/٩٣٩

متى أثبت الحكم إتحاد الفكرة وتطابق الإرادات لذى التهمين على الضرب وقت وقوعه فإنهم جميعاً يكونون مسئولين متضامين مدنياً عما أصاب الجنى عليه من ضرر أو وفاة بسبب ما وقع من الإعتداء منهم جميعاً أو من أى واحد منهم. ولا يؤثر في قيام هذه المسئولية التضامنية قيلهم عدم ثبوت إتفاق بينهم على التعدى فإن هذا الإتفاق إنما تقصيب - في الأصل - المسئولية الجنائية عن فعل المعير. أما المسئولية المدنية فتينى على مجرد تطابق الإرادات - ولو فجاة بفير تدبير صابق - على الإيذاء بقعل غير مضروع. فيكفى فيها أن تتوارد الخواطر على الإعتداء وتتلاقي إرادة كل مع إرادة الآخرين على يقاعه. ومهمنا بحصل في هذه الخالة من التفريق بين الضاربين، وبين الضاربين وغير الضناربين، في المستولية الجنائية فبأن المسئولية المدنية تعمهم جيماً .

الطعن رقم ٢٦٦ اسنة ١٠ مجموعة عمر عع صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٤٠/١/١٥

إن المستولية التصامنية يكفى فيها تجسود تطابق الإرادات عند المدعى عليهم، ولو فجاة، على الإمسرار بالمدعى. فهى تعم جميع من إشوكوا فى إيقاع الأذى بنانجنى عليه لإقترافهم فعلاً غير مشسروع ولإتحاد إراداتهم فى ذلك بقض النظر عن نتيجة ما وقع من كل منهم وعن الجريمة التى تتكون منه.

الطعن رقم ٥٦ نسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٢١ يتاريخ ١٩٤٠/١٢/٢٣

إن مقتضى المادة ٩٥٧ من القانون المدنى أن يكون السيد مستولاً عن الضرر الناشى عن خطأ خادمه سواء أكان الحطأ قد وقع أثناء تادية الوظيفة أم كانت الوظيفة هى التي هيأت أو سهلت إرتكابه. فباذا كان الخطأ قد وقع أثناء السابة وهو يتنظر زوجة عندومه ترك السيارة وبها مفتاح الحركة في عهدة تنابع آخر لمخدومه "خير زراعة " فعيث هلما التابع وهو يجهل القيادة المفتاح، فإنطلقت السيارة على غير هدى وأصابت الجني عليهما، وقضت انحكمة بإدانة السائق والخير والزمتهما مع مخدومهما متضامين بالتعويض المدنى، فإن انحكمة لا تكون قد الحطأت في إعبارها المخدوم مستولاً مدنياً مع خادميه، لأن إصابة المجنى عليهما قد تسببت عن خطأ السائق أثناء قيامه بعمله عند مخدومه وعن خطأ الحقير وهو يؤدى لسيده عملاً ما كان ليؤديه لو لم يكن خفيراً عنده.

الطعن رقم ١٩٠٧ السنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٧٥ يتاريخ ١٩٤١/١١/١٧

إذا كانت الواقعة حسيما أوردها الحكم المطعون فيه ليس فيها ما يفيد أن الحادث كان - كما إنهست إليه المكمة - نيجة قوة قاهرة، أو أن إرادة المنهم وقت وقوعه منه كانت منعدمة متاثشية، بل تفييد أن المنهم إنها إرتكب ما إرتكبه مريدا محتاراً بعد أن وازن بن أمرين: القضاء على حياة الفلام الذي إصوض سيارته عند مفترق الطرق أو الصعود بالسيارة على إلى أن المتوصف في القانون بأنه من قبيل أفعال الضورة التي تحدث عنها قانون المقوبات في المادة 14 المواردة فيها الشحوط الواجب توافرها في حق من يصبح له أن يتمسك بها. وهذه الشروط، تعلقها بالمساءلة الجاتية لا تأثير فا في المساءلة المناورة المناورة المناورة وكانت فعلته من الوجهة الجنائية لا عقاب عليها. وإذا كان على من إرتكبه ضمان الضرورة لا يتناسب بحال مع ما قصد تفاديه، بل كان بالداهة أهم منه شاناً وأجل القصر وأجراً

خطرًا واكبر قيمة، فإن التعويض يكون واجبًا إذا ما لحق الغير ضور. وذلك علمى أمساس توافمر الحنطأ فمى الموازنة، وقت قيام حالة الضرورة، بين الضرورين لإرتكاب أخفهما.

الطعن رقم ١٩٥٤ لعملة ١٦ مجموعة عمر عع صفحة رقم ١٣٤ يتاريخ ١٩٤٠ المؤودة المؤورة واأزمته إذا كانت المحكمة قد عاقبت المنهم على إعتبار أنه إفسرت في جرعة إستعمال الورقة المؤورة واأزمته بالتعريض الذي طلبه المدعى منه ومن القاعل الأصلي الذي توفي بالتضامن بينهما فقض المحكمة الجنالية لا يستبع حتماً نقضه في الدعوى المدنية. ونقضه من هذه الناحية لا يكون إلا بناء على أسباب خاصة بها. وذلك لأن التعريض كان من بادئ الأمر مطلوباً من المحكوم عليهما به بالتضامن بينهما على أساس أن تزوير الورقة وإستعمافا من الأعمال الضارة التي تستوجب يقتضي أحكام المسئولة الجنائية المقررة في قانون المعقوبات. فلاتهم في هذه الحالة يعتبر من الوجهة المدنية مسئولاً عن الضرر الناشيع عن الإستعمال مسئوليه عن الشرر الناشيع عن الاستعمال مسئوليه عن المشرر الناشيء عن التزوير الذي لولاه لما حصل الإستعمال وعدم مساءلته جنائياً عن الإستعمال لا يعارض مع إثرامه بالتعويض عده، ولا يقتضي في حد ذاته نقض الحكم المنتضى به.

الطعن رقم ١٩٢٩ نسنة ١٢ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٧٨ يتاريخ ١٩٤٣/١/٤

إن المادة 101 من القانون المدنى إذ نصب في الفقرة الثانية على مساءلة الإنسان عن تعويض الضرور الشيء للمسبور " عن إهمال من هم تحت رعايته (des personnes que I, on a sous sa garde) أو الشيء للمسبور " عن إهمال من هم تحت رعايته (فله على مساءلة الإنسان عن المهام أن هماه المستولية التي علم الملاحظته إياهم " قمد دلت بوضوح على أن هماه المستولية التي قرزتها، إستثناء وخروجاً عن الأصل, إذا تقوم على ما للمستول من ملطة على من باشر إرتكاب الفعل الفيء وإذ كالت المس إحدى موجبات الحفظ فماني المستولية من ناحيتها هو كون من من باشر إرتكاب الفعل القطل المائية المنافقة وإذ كالت المسروعية عن باشر إرتكاب الفطل المائية على المائية على المائية في القانون للولاية على المائل المنافقة و كون من من باشر إرتكاب الفطل إذ قد يكون الإنسان قاصراً فيما يقتمي بهاله مع ذلك لا ولاية لأحد على نفسه ولا سلطة فيما عنس بشخصه. وإذن فني دعوى التعويض المرفوعة على مقتعني المادة المذكورة لا يكون تعمرف سن من من الضرر إلا لمرفة هل هذه السن توجب وضعه تحت حفظ من رفعت عليه الدعوى أم لا. فالحكم قمن أن الملهم قلد غياورت سنه الحد الذي تنهي به ولاية إبنه على نفسه يكون قد أصاب ولم يخطئ.

الطعن رقم ٢٢٨٦ نسنة ١٦ مجموعة عس ٣٦ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٤٣/١/١

إذا كان الولى قد رأى فى صيل حمل إينته القاصرة على إطاعة أوامره التى لا يبضى من ورائها إلا تهذيب اخلاقهــــا وتقويم ملوكها أن يضع فى رجليها قيدًا حديدياً عند غيابه عن المنزل، ملاحظاً فى ذلك ألا يمنعها عن الحركة بداخل المنزل وألا يؤلم بدنها، فذلك لا تجاوز فيه لحدود حق التاديب المخول له قانوناً.

الطعن رقم ٨ نسنة ١٤ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢٧

- يكفى في مساءلة المخدوم مدنياً أن يبت أن الحادث قد تسبب عن خطأ خادم له ولسو تصفر تعييته من بين خدمه. فما دام الحكم قد أثبت أن وفاة المجنى عليه لا بد وأن تكون قد نشأت عن خطأ أحد المهمسين
" الكمسارى أو المائق " اللذين هما تابعان لإهارة النقل المشرك، فإن مساءلة هذه الإدارة مدنياً تكون
متعينة، لأنها مسئولة عما يقع من مستخدميها في أثناء تأدية خدمتهم. ولا يمنع من ذلك أن الحكمة لم
تستطع تعين المخطئ منهما. وليس في إثرام الإدارة بالتمويض مع تبرئة الكمسارى خورج عن القواعد
الحاصة بالمسئولية، فإن هذه التبرئة قائمة على عدم ثبوت إرتكابه الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث، أما
مسئوليتها هي فمؤسسة على ما ثبت قطعاً من أن الخطأ إنما وقع من أحد خادميها اللذين كانا يعمسلان معاً
في السيادة.

لا يشترط لمساءلة المتحدوم عن عطأ خادمه أن يكون الحادم حاضراً أو غلاً في الدعوى التي تضام على
 المتحدوم. وإذن فالتنازل عن مخاصمة ورثة الحادم لا يحول دون مطالبة المتحدوم. إذ هذا التنازل ليس فيه صايفه مساولية المتحدوم.

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة 1 1 مجموعة عمر تاع صقحة رقم 800 يتاريخ 194 (194 بالمورد) و 194 بالمورد المهم المذكور، إن القول في هذه الصورة بأن المراقب العام للوزارة هو المعتص بإصدار أمر الصرف، دون المتهم المذكور، لا يجدى المتهم، لأن كل ما يمكن أن يترتب عليه هو إعتبار المتهم شريكاً في جريمة المتزور لفاعل حسن النية هو المراقب العام الذي وقع على الأمر دون أن يعلم بما فيه من تغيير للعقيقة.

الطعن رقم ١٣٨٣ المسنة ٥ امجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٢ المدى الماريخ ١٩٤٥/١٠/٢٧ المدى الماريخ الماريخ

مع ما أورده القانون في المحاكمات الجنائية من الضمانات المتحلفة التي تكفل عدم إدانة بوىء، لا يكون له من مرقلة من مسوغ ولا مقتض، بل إنه خلقاً لضمان للمتهم لم ير القانون محادً. فضلاً عمما يبرتب عليه من عرقلة إجراءات الدعوى الجنائية وتعطل السير فيها، ثما يمرص القانون دائماً على تجبه. وهذا النظر يؤكده أن يجمع النصوص التي جاءت في القانون بشأن المسئول عن الحقوق المدنية لم تحوله إلا التحدث عن هذه الحقوق قط المنافرة بطريق اللزوم أنه إذا لم تكن هذه الحقوق محل نظر أمام المحكمة كان حضوره غير جانز.

الطعن رقم ١٤٣٣ نسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٧ يتاريخ ١٩٤٥/١٢/٥

إذا كان المسئول عن الحقوق المدنية لم يتمسك أمام المحكمة بأن المنهم والمجنى عليه كلاهما وقع من خطأ كان له دخل في الوفاة حتى كان يتعين على المحكمة توزيع المسئولية بينهما بنسبة ما وقع من كل منهما بل إقتصر على القول بأن المجنى عليه هو الملكى أخطأ وتسبب بخطته في وقوع الحادث، فبإن المحكمة لا تكون مغزمة بأن تتحدث صواحة عن تقسيم المسئولية، فإذا هي قضت على المنهم وعلى المسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ التعويض فذلك مفاده أنها رأت من جانبها أن المبلغ الذي قدرته هو الذي يناسب العمرو الذي وقع من المنهم .

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٩ يتاريخ ٢٠/٤/١٠

مسئولية الناشر التي قررتها المادة ٢٩٦ ع مكررة مستمدة من القانون لا من الواقم ومؤسسة على قريسة قانونية يتعدر دعضها. فبمقتض هذه المادة يعتبر مدير الجريدة مسئولاً عما ينشسر فيهما من المقــالات ولــو إدعى أنه كان غالباً عن مكان الجريدة وقــت نشرها.

الطعن رقم ١٤٧٢ أسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٣٠٣ يتاريخ ١٩٣١/٥/٧

مسئولية الموظف عن التعويض شخصياً قبل من أصابه ضور من جراء سوء سير الأعمال في مصلحة عامة. لا يعفي الحكومة من الضمان. وقد إستقر القضاء على أن الحكومة تسال مدنياً عن أخطاء موظفيها إذا إرتكبت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها أو بمناسبتها وكان الموظف يعمل لحساب الحكومة.

الطعن رقم ٨٠ اسنة ٨٤ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ١٨٥ يتاريخ ١٩٣١/١/٨

للعبر لسيارة مع تكليف سائقها التابع له بقيادتها يكون مسئولاً عن إهمال هذا السائق إذا نشأ منه حسادث في منذة الإعارة.

الطعن رقم ١٢١٠ نسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٢٦ بتاريخ ٧/٥/١٩٣١

عدم المعاقبة الجنائية على واقعة ما لا يترتب عليه حتماً إنحلاء فاعلها من المستولية المدنية. بل إنه إذا ثبت للمحكمة وجود خطأ من جانبه ترتب عليه ضرر كان مستولاً مدنياً عن تعويضه ولو بسرئ من العقوبة الجنائية.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٢

من القرر أنه متى كان الحكم قد بين أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضور وعلاقة مببية: فإنـه يكـون قد أحاط بعناصر المسئولية المدنية إحاطة كافية، ولا تغريب عليه بعد ذلك إن هو لم يين عناصر الضور.

الطعن رقم ۱۷۷۲ نسنة ۳۸ مكتب فتي ۲۰ صفحة رقم ۱۰۶ بتاريخ ۱۹۹۹/۱/۱۳

إن الأصل – على ما جرى به قضاء محكمة النقض -- أن الفيوية المانعة من المستولية على مقتضى المادة ٣ ٣ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهراً عنمه أو على غير علم منه بمقيقة أمرها.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٥٥٥ يتاريخ ١٩٧٩/١٠/٨

إن نص المادة ١٧٣٣ من القانون المدنى يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الملدى لم يبلغ خس عشرة منة أو بلغها وكان في كنفه، ويقيم من ذلك مسئولية مفوضة تبقى إلى أن يبلغ سن الرشد. لما كان ذلك وكانت هذه المسئولية بالنسبة إلى الوالد تستند إلى قرينة الإعمال بواجب الرقابة أو إلى إفتواض أنه أساء تربية ولمه أو الأمرين مما ولا تسقط إلا بإثبات العكس وعبء ذلك يقع على كاهل المسئول الذي له أن ينقض هسله القرينة بأن يبت أنه قام بواجب الوقابة أو أن يثبت أن الضور كان لابد واقعاً ولموقام بهما الواجب بما ينهى من العناية وعلى المسئول وهو الوائد أن يتبت أيضاً أنه لم يسمى تربية ولمده. لما كان ذلك، وكان يسين من عاضر جلسات المحاكمة أنه لم يجادل في أساس مسئوليته هذه أمام محكمة الموضوع، فلا يقبل منه إلىارة شمء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقش.

الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ١٠٠ يتاريخ ١٩٨٩/٣/١٦

لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التي دان الطاعن بها، وكان هذا البيان يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المستولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة صبية ثما يستوجب الحكم على الطاعن بالتعويش فإنه لا تتريب على الحكمة إذ هي ثم تبين عناصر الضور الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب ومن ثم فمان منعي الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

الطعن رقم ٢٨١ ٤ ١ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٧

لما كان الحكم المطعون فيه – على خلاف ما ذهب إليه الطاعن – بين أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سبية، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير عمله. وفضلاً عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه بين واقمة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانوية لجريقة إحداث عاهة مستديمة بالمجنى عليه التي دان الطاعن بها، وهذا البيان يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسئولية القصيرية من خطأ وضرر وعلاقة مبينة بما يستوجب الحكم على الطاعن بالتعويض، ولا تثريب على المحكمة إذ هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدرت على أسامه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر في ذلك مووك لتقديرها بغير معقب.

الموضوع الفرعى: مسنولية مدنية - تعويض:

الطعن رقم ٧٧ أمسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٩ للمتهم والمسئول عن الحقوق الدنية أن يحتجا بمثلًا المتسرور على وارثه في الشق من التعويض الخاص

للمتهم وانستول عن احموق المدنيه ان يحتجا بخطا المطسرور على وارثمه فى الشسق من التعويمض الحماص بحصته الميراثية فى الحق الذى اكتسبه المجنى عليه قبل وفاته فى المطالبة بالتعويض .

الطعن رقم ٥٢ نسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٥٧ ، بتاريخ ٧/٣/٥٥/١

يكفى لسلامة الحكم بالتعويض أن يتحدث عن وقوع الفعل وحصول الضرر دونٌ حاجـة إلى بيــان عنــاصــــ هذا الضرر ما دام تقدير التعويش هو من صلطة محكمة الموضوع حـــــما تراه مناسبًا .

الطعن رقم ٣٠٠ أمنة ٣٣ مكتب فتي ١٤ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٧

العمل التعار يستوجب مستولية فاعمله عن التحويض طبقاً لأحكام القانون. ولما كان الحكم قد أنبت إعداء الطاعتين على المدعى بالحق المدنى وإحداث إصاباته بالتقرير الطبى، فإنه لا محل لما يشيره الطاعتان فمى طعهما من مساهمة المجنى عليه في الحطأ الذى تسبب عنه الضور الذى لحق بمه لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها تما يخضم لتقدير محكمة الموضوع وحدها بفير معقب عليها.

الطعن رقم ١٩١٨ العدقة ٣٧ مكتب فقى ١٨ صقحة رقم ١٩٦٣ يتاريخ ١٩٦٧ المعناد و المعناص وما دامت قد بينت في حكمها أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضور وعلاقة سببية وعناصر المعنور الذي قدرت على أساسه مبلغ التعويض.

الطعن رقم ۱۹۲۷ المسئة ٤٠ مكتب فقي ۲۱ صفحة رقم ١٧٥٠ يتاريخ ١٩٥٠/١٢/٧٠ كل من يساهم في إرتكاب جريمة الجرح العمدى الذي أفعني إلى وفاة انجني عليها يكون مستولاً عن دفع التعويض عن ذلك لن يستحقه قانوناً.

الطعن رقع ٣٣٩ أسنة ٢٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٥

من المقرر أنه متى بين الحكم أركان المسئولية الطميرية من خطأ وضور وعلاقة سبيية فإنه يكون قسد أحاط بعناصر المسئولية المدنية إحاطة كافية ولا تتويب عليه بعد ذلك إذا هو تم يهن عناصر الضور الذى قدر على أساسه التعويض.

الطِّعِنْ رقم ٤٩ ١٥ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٩٠٧ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٨

من القرر أن إلبات الحكم وقوع الفعل الضار من الحكوم عليه يتضمن بداته الإحاطة بأركان المسئولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة السببية بينهما تما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض، ولا على الحكمية، من بعد، إن هي ثم تين العنرر الذي حاق بالمدعى بالحقوق المدنية بنوعيه المادى والأدبي وذلك لما هو مقرر من أنه إذا كانت الحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض الذي طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذي ميطالب به بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي إرتكب القصل الضار المسئد إليه فها، يكفى تبريراً للقضاء بالتعويض اللوقت، أما بيان الضرر فإنما يستوجه التعويض النهائي الذي يطالب به بعد وهذا يكون على الحكمة التي ترفع أمامها الدعوى به ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا القام لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٥٢١ لمسنة ٣٠ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ١٣١ يتاريخ ٣٠ ١٩٦١/١/٣٠

- يبين من إستقراء نصوص المواد ١١، ١٤، ١٥، ١٥، ٣٥، ٣٥ من القانون رقم ٣٩٤٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفى هي علاقة بين طوسن ومؤمن له ينظمها القانون المذكور المذى الملاقة بين صندوق التأمين وبين الموظف هي علاقة بين طوسن ومؤمن له ينظمها القانون المذكور المذى يرب إلتزامات وحقوقاً لكل منهما قبل الآخر، وأن المبالغ التي تؤدى تنفيذاً لأحكامه هي تأمين في مقابل الأقساط التي تستقطع من مرتب الموظف في حال حياته، أما مبلغ التعويض المقتضى به فمصدره القعل الصنار الذى أثبت الحكم وقوعه من التابع في أثناء تأدية وظيفته ورتب عليه مستولة المتبوع وبذلك لا يكون الحكم قد أخطأ إذ هو لم يلفت إلى حصول المدعى بالحقوق المدية بصفتيه - على مبلمى السامين، ولم يلق إلهما بالاً وهو بصدد تقدير التعويض المقضى به، ولا يقدح في ذلك القول بأن المضرور يكون بذلك لا لمد جمع بين تعويضين عن ضور واحد لاختلاف مصدر كل حتى عن الآخر، ومنى تقور ذلسك فإنـــه لا يعيـــب الحكم إلتفاته عن الرد علمي ما تنعاه المسئولة عن الحقوق المدنية في هذا الحصوص لظهور بطلانه .

إذا كان الثابت أن المعاش المستحق لإبن المجنى عليها القاصر قد سوى طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٩٤
 لسنة ٢٥٥٩، ولم يكن من قبيل المعاشات الإستثنائية التي يتعين التصدى لها عند التعويض عن الفصل الضار، لؤنه لا يقبل النعى على الحكم عدم خصمه المعاش من مبلغ التعويض.

الطعن رقم ٢٠ ٤ لمستة ٥٥ مكتب أفنى ٣٧ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ٢٠ ١٩٨٦ على الماكان من المقرر أن شرط الحكم بالتعويض المدنى رغم القضاء بالبراءة ألا تكون البراءة قمد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً، أو على عدم صحبها أو عدم ثبرت إسادها إلى المنهم، لأنه في هذه الأحوال لا تقلك الحكمة أن تقضى بالتعويض على المنهم إعتباراً بأن قوام المسئولين الجنائية والمدنية كانبهما هو ثبوت حصول الواقعة وصحة نسبتها إلى مقارفها، فإن الحكم المطون فيه وقد إنتهى إلى عدم ثبوت نسبة الإتهام إلى المعارفة المنسر المدى المعاون ضدهما لم يكن في وسعه إلا القضاء برفض الدعوى المدنية، مهما كانت جسامة العسرر المذى تدعيه الطاعنة.

الطعن رقم ١٩٨٧ لمسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦ لما كان العامل إنما يقتمبى حقه في التعويض من الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية في مقابل الإشهراكات التي هارك هو ورب العمل في دفعها، بينما يقتضى حقه في التعويض قبل المستول عن الفعل الصار بسبب الحظا الذي إرتكه المستول، فليس ثمة ما يمع من الجمع بين الحقين .

* الموضوع القرعى: مواتع المستولية:

الطعن رقم ۱۳۳۳ لمسنة ۲۰ مكتب فتى ۲ صفحة رقم ۳۹۵ بتاريخ ۱۹۰۰/۱۲/۱۰ بعين إذا كان المنهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فاقد الشعور وقست مقارفة الجريمة حتى كان يتعين عليها أن تحقق هذا الدفاع وتفصل فيه موضوعاً، وكان الحكم لا يين منه أن المنهم كان فاقد الشعور بفعـل المسكر، فلا يكون له أن يثير ذلك لدى محكمة النقض.

الطعن رقع ٩٦٦ لسنة ٢٨ مكتب فقى ٩ صفحة رقم ١٩٥٨ يتاريخ ١٩٥٨ لعنا المعل طبقاً يشوط لإنعدام المستولية الجنائسة أن يكون المتهم فناقد الشعور أو الإختيار وقت إرتكاب الفعل طبقاً للأحوال المشار إليها في المادة ٦٣ من قانون العقوبات، أما الإصابة الموضية بالدرن والإرهاق في العمل فليست من الأحوال المتصوص عليها في تلك المادة.

الطعن رقم ١٩٠٧ المنتة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٠٨٦ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٦

الأحكام التي تتضمنها المادة ٣٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام. ومن ثم لا يستفيد منها من لم تكن له هذه المفقة وإن كانت العلاقة بينه وبين من أصدو الأمر تفرض عليه طاعته، وإذ كان ذلك وكان الواضح من سباق نصوص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٣ بساميم منشآت تصديم القطن وكذلك محالج انقطن الموجودة في الجمهورية العربية المتحدة وإخضاعها لإشراف المؤسسة المصرية العاممة للقطن وما دل عليه قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٠١١ لسنة ١٩٦٥ بشأن إعادة تنظيم الشركات التابعة للمؤسسات المصرية العامة للقطن وما تلاها من قرارات جمهورية، أن الشارع إحتفظ لهذه الشركات من بشكلها القانوني وإستمرارها في مزاولة نشاطها، تما طرداه علم إعبار موظفي وعمال هذه الشركات من الموقعين والمستخدمين العامين في حكم المادة ١٩/٣ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ۱۳۲۱ المنتة ۶۲ مكتب فتي ۲۶ صفحة رقم ۷۸ بتاريخ ۱۹۷۳/۱/۲۱ الأحكام التي تضمنها المادة ۹۳ من قانون الطويات عاصة بالموظف العام فلا يستفيد منها من أم تكن له

الاحتام التي تصحيحها العادلة بينه وبين من أصدر الأمر تقضى عليه طاعته .

الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٢٤ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١ من القرر أن إياحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة فإذا فرط فى [تباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المستولية الجنائية بحسب تعمده الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه فى أذاء عمله .

الطعن رقم ١٤١ نسنة ٤٣ مكتب فتي ٢٤ صفحة رقم ٨٤٣ يتاريخ ١٩٧٣/١٠/١٤

من القرر أن تقدير حالة المنهم العقلية ومدى تأثيرها على مستوليمه اجلالية من الأمور الموضوعية المي
تستقل محكمة المرضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب مائفة وهي غير مازمة بنلب خبير
فني في الدعوى تحديداً لمدى تأثير مرض المنهم على مستوليته الجنائية إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحصة
الدي يتعذر عليها تقديرها، ولما كان ما ذهب إليه الحكم من إطراح تقريس الحبير وعملم التعويل عليه في
الدعوى المائلة بقالة: " أما ما إستطر واليه القرير من أن المنهم كان حالة إضطراب عقلى < [كتناب >
وقت إرتكاب الحادث وأنه غير مستول عما نسب إليه، فإن التقرير لم يبن همله النبيجة على الكشف
الجسمي على المنهم ولا على مراقبته وإنما بناها حسبها بين من مباق التقرير نفسه على مناقشة المنهم عن
حالته إبان الحادث وظروف الحادث نفسه. ولما كان النابت من القرير أن المنهم في وقت المناقشة لا يصافى
من أى مرض عقلي، فإنه وهو إنسان عاقل يستطيع أن يدير همه المناقشة على الوجه الذي يتقس مصاحده
من أى مرض عقلي، فإنه وهو إنسان عاقل يستطيع أن يدير هماه المناقشة على الوجه الذي يتقس مصاحده
من أى مرض عقلي، فإنه وهو إنسان عاقل يستطيع أن يدير هماه المناقشة على الوجه الذي يتقسة مصاحده
من أى مرض عقلي، فإنه وهو إنسان عاقل يستطيع أن يدير هماه المناقشة على الوجه الذي يتقسق مصاحده
من أى مرض عقلي، فإنه وهو إنسان عاقل يستطيع أن يدير هماه المناقشة على الوجه الذي يتقسق مصاحده من أي مرض عقلي، فإنه وهو إنسان عاقل يستطيع أن يدير هماه المناقشة على الوجه الذي يتقسقه مصاحده من أن مرض عقلي، فإنه وهو إنسان عاقل يستعليم أن يدير هماه المناقشة على الوجه الذي يونه عليه مناقشة المناقبة لا يصاحد
من اكتاب من المناقبة على المناقبة لا يصاحد
من المناقبة لا يصاحد
من المناقبة المناقبة على المناقبة لا يصاحد
من المناقبة لا يعلى مناقبة لا يصاحد
من المناقبة لا يصاحد
من المناقبة لا يصاحد
من المناقبة لا يصاحد
من المناقبة المناقبة لا يستعلم أن يدير هماه المناقبة المناقبة لا يصاحد
من المناقبة المناقبة المناقبة المناقبة لا يساف المناقبة لا يصاحد
مناقبة المناقبة لا يصاحد
مناقبة المناقبة لا يسافبة المناقبة المناقبة المناقبة لا يصاحد
مناقبة المناقبة لا يسافبة المناقبة المناق

في الإفلات من العقاب، ومن ثم فإن هذه المناقشة وقد تحت بعد وقوع الحادث بحوالى خمس سنوات لا يعول عليها في الكشف عن حالة المتهم العقلية وقت الحادث كما أن ظروف الحادث لا تدل بذاتها على يعول عليها في الكشف عن مرض عقلي وقت ارتكابه ". فإن ذلك لا يحت بصلة لما هو محظور على المحكمة من وقحام نفسها في أمر فني لا تستطيع أن تشق طريقها فيه دون إستعانة بأهل الذكر فيه، بل إنه لا يصدو من الأمور التي تتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك إذ المرجع في شأنها إلى ما تطمئن الله .

الطعن رقم ٩١ نسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ٣/٧٥/٣/٣

من المقرر أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتتعدم به المستولية قانوناً على ما تقضى به المادة ٢٣ من قانون العقوبـــات هـــو ذلــك المـرض الـذى مـن شــأنه أن يصدم الشــعور والإدراك أم مسائر الأمراض والأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراك، فلا تعد سبباً لإنعدام المستولية.

الطعن رقم ٦٣٧ نسنة ٤٦ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٧

لا كانت المادة ٣٤١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٧٠ السنة ١٩٦٧ تنص على السه
" إذا صدر أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو حكم بيراءة المتهم وكان ذلك بسبب عاهمة في عقله تأمر
الجهة التي اصدرت الأمر أو الحكم إذا كانت الواقعة جناية أو جنعة عقوبتها الحبس بحجوز المتهم في أصد
اشال المعدة للأمراض العقلية إلى أن تأمر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم بالإفراج عنه وذلك بعد
الإطلاع على تقرير مدير المحل وسماع أقوال النيابة العامة، وإجراء ما تراه للتبت من أن المتهم قلد عاد إلى
رضده ". وإذ كان الحكم المطمون فيه على الرغم من قضائه بيراءة المطمون ضده من النهم المستدة إليه
بسب عاهة في عقله لم يأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية، تطبقاً لما توجبه المادة صالفة
المحرف من المعرف ضده في أحد الحال المعدة للأمراض العقلية، تطبقاً لما توجبه المادة صالفة
المحرف نعده في أحد الحراقيق القانون بما يوجب تصحيحه والقضاء بحجز المطمون ضده في أحد
الخال المعدة للأمراض العقلية إلى أن تأمر محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم بالإفراج عنه.

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٢٣٧ يتاريخ ١٩٧٧/٢/١٣

لما كان الحكم الإبتدائي قد إستظهر خطأ الطاعن في قوله بما مؤداه انه كان يتعين على المتهم وقد إستشعر الخطو ولم يتأكد من حالة الطريق أمامه نتيجة عدم وضوح الرؤية بسبب إستعمال السيارة النقل القادمة في مواجهته للنور المهم أن يهدئ من سرعة سيارته وإذ لم يفعل ذلك وفوجيء بعربة النقل أمامه وإضطلم يها فإن ذلك ما يوفر الخطأ في جانبه ثم أضاف الحكم المطعون فيه، رداً على ما دفع به الطاعن من توافر القوة القامة، وله " أن الثابت من التحقيقات ومن الماينة عدم وجود آثار فرامل للسيارة على الطريق مما يقطع

بأن المنهم لم يتخذ أى إجراء لتفادى الإصطدام بعربة الكارو ولا يعفيه من ذلك قوله أن هذه العربة لم تكن تحمل مصباحاً حلفياً إذ أن أنوار السيارة التي يقودها كفيلة برؤية العربة الكارو على مسافة بعيدة يستطيع معها السيطرة على سيارته، كما أن الطريق يسمح بجرور سيارتين في إتجاهين مضادين رغم وجود عربة الكارو ..."، لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم الإبتدائي المؤيد الأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه، في هذا الشأن كاف وسائع في إستظهار ركن الخطأ في جانب الطاعن، وكان يشارط لتوافر حالة الحادث من القهرى ألا يكون للجاني يد في حصول العمرر أو في قدرته منعه فإذا إطمأنت الحكمة إلى توافر الخطأ فمي حق الطاعن وأوردت صورة الحطأ الذي وقع منه ورتبت عليه مسئوليته فإن في ذلك ما ينضى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى .

الطعن رقم ١٣٢ لمنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ٥/١/١١/

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما إستخلصتها الحكمة من الأوراق وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسة المحاكمة، عرض لما أثاره الدفاع في شأن إعفاء المطعون ضده من العقاب إعمالاً لحكم المادة ٤٨ من القانون وقم ١٨٧ لسنة ، ١٩٦ في قوله : " وإذ كان الثابت أن الأقوال السي أدلى بها المتهم الأول -- المطعون ضده - والتي جاءت بعد ضبط الجوهر المخدر معه قد أسفرت عن ضبط المتهم الثاني وثيوت التهمة في حق هذا الأخير من أن المُخدر المضبوط يخصمه وهو المذي سلمه إلى المتهمم الأول لبيعه لحسابه مقابل أجر يؤيد ذلك ما قرره الضابط شاهد الإثبات الأول من أنه لم يكن يعرف المتهسم الثاني من قبل ولولا إرشاد التهم الأول عنه لما تمكن من ضبطه ومن ثم يكون المتهم الأول قد أصهم بأقواله هذه في تحقق غرض الشارع لضبط باقي الجناة ويتحقق بالسك موجب الإعضاء من العقاب المقرر بتلك المادة". وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ وصحيح في القانون، ذلك بأن الشارع فرق بين حالتين فلإعضاء في المادة ٤٨ من القانون سالف البيان تعميز كل منهمما بعناصر مستقلة وأفرد لكل حالمة فقرة خاصة وإشترط في الحالة الأولى فضلاً عن المبادرة بالأخبار أن يصدر الأخبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة أما الحالة الثانية من حالتي الإعفاء فهي أم تستلزم البادرة بالأخبار بل إشبوط القانون في مقابل الفسيحة العي منحها للجاني في الأخبار أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقي الجناة مرتكبي الجريمة. لما كان ذلك، وكان مؤدى ما حصله الحكم أن المطعون ضده أفضى بمعلومات صحيحة إلى رجمال الشموطة أدت بذاتها إلى القبض على المتهم الشاني فيكون مناط الإعضاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ المذكورة قد تحقق. ولا يحاج في هذا الصدد بأن المطعون ضده قد أنكر ما أسند إليه في تحقيقات النياسة ما دام الحكم قد إطمأن إلى أن إقراره فور ضبطه هو بذاته الذي مكن السلطات من القبض على المتهم الثاني.

لما كان ما تقدم، وكان الفصل في ذلك من خصائص قاضى الموضوع وله فيه التقدير المطلق متى أقامه على ما ينتجه من عناصر الدعوى فإن النمى على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ فى تطبيق القـــانون والفــــاد في الإستدلال غير سديد

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٤

لما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد بمدوناته لحلى مجال تقديره للعقوبة التي تستحقها الطاعنة " أنه ثبست للمحكمة من التقارير الطبية العديدة المعلقة بحالتها الصحية وخاصة التقرير المؤرخ ١٩٧٤/٢/٢٥ والذي يستفاد منه أن بالكشف العلمي عليها أثناء وجودها بمصحة النيل للأمراض العصبية والنفسية، ثبت منمه من الناحية العضوية أنها تعانى ... ومن الناحية النفسية أنهسا تعانى من علامات إكتنابية مع بعض الطواهر التحويلية النفسية في هيئة إضطراب وظيفي في الذاكرة والإحساسات الخاصة والعامة " لما كان ذلك وكانت المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا ثبت أن المنهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله، طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتمي يعود إليه رشده. ويجوز في هذه الحالة القاضي التحقيق أو للقاضي الجزئي كطلب النبابة العامة أو مستشار الإحالة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى إذا كانت الواقعة جناية أو جنحة عقوبتها الحبس، إصدار الأمسر بحجز المتهم في أحد المحال المدة للأمراض العقلية إلى أن يتقرر إخلاء سبيله " فقد كان لزاماً علسي المحكمة ما دامت قد إطمأنت - على ما أفصحت عنه فيما تقدم بيانه - إلى التقسارير الطبية المتعلقة بحالة الطاعسة الصحية وأخصها التقوير المؤرخ ٢٥ من فيراير سنة ١٩٧٤ - وهو لاحق على رفع الدعوى الذي يستفاد منه أن الكشف الطبي على الطاعنة أثناء وجودها بمصحة للأمراض العصبية والنفسية أثبت أنها تعانى من علامات إكتنابية مع بعض الظواهر التحولية النفسية في هيئة إضطراب وظيفي في الذاكرة والإحساسات الخاصة والعامة، كان عليها أن تنتيت - عن طريق المختص فنياً من أن هذا الذي تعانى منه الطاعسة لا يعمد عاهة في عقلها تجعلها غير قادرة على الدفاع عن نفسها إبان المحاكمة، ولا يعفي المحكمة من القيام بواجبهما هذا كون الطاعنة قد مثلت بين يديها ومعها محامون تولوا الدفاع عنها في موضوع الجرالم التي دينست بها وذلك لما هو مقرر من أن المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه فيما هو مسند إليه، قالا تسوغ محاكمته إلا إذا كان في مكتت هو أن يتولى بذاته هذا الدفاع وأن يسهم مع محاميه الموكل أو المندب - في تخطيط أمبلوب دفاعه ومراميمه وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه الفكرية، أما والمحكمة قد قمدت عن النهوض بذلك الواجب وخلا حكمها في الوقت ذاته تما ينفي طروء عاهة في عقل الطاعنة - رغم إصابتها بحالة الإكتناب مع الإضطراب الوظيفي في الذاكرة والإحساسات التي سجلها

الحكم – أو لما يثبت زوال هذه الحالة عنها، فإن الحكم يكون منطوياً على إخلال بحقها في الدفاع وقصور في البيان يتسع هما وجه النمى، إذ كلاهما لما يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى إلتوام الحكسم للقانون والفصل فيما هو مثار بشأن إنطباق الحكم الموارد بالفقرة الأولى من المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات المثانية البيان، الذى يلزم محكمة المرموح بوقف محاكمة الطاعنة حتى يعود إليها رشدها – دون توقف على إرادة المدافعين عنها ولا على طلب صريح منها وذلك فيما لو ثبت من حالتها الصحية الموصوفة في الحكم أنها غير قادرة على المدفاع عن نفسها بسبب عاهة في عقلها طرأت بعد وقوع الجريمة. لما كان ما تقدم، فإن الحكم يكون معياً بما يستوجب نقضه والإحالة وذلك بفير حاجة إلى بحث بالحى ما تثيره الطاعنة في طعها.

الطعن رقم ٣١١ لمنتة ٤٨ مكتب فتي ٢٩ صفحة رقم ١١٩ يتاريخ ١٩٧٨/٦/١٢

جرى قضاء عكمة القض على أن مناط الإعفاء الذي تحقق به حكمة التشريع ولقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ هو تعدد الجناه المساهدين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء، وورود القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ هو تعدد الجناه المساهدين في الجريمة فاعلين كانوا أن تجت أن عندة جناه قد الإبلاغ على غير المبلغ عنها فاعلين كانوا أو شركاء، وأن يقوم أصدهم ببابلاغ السلطات العامة بها في الجرية المبلغ عنها المقان كانوا أو شركاء، وأن يقوم أصدهم ببابلاغ السلطات من وضع يدها على مرتكى الجرائم الحفارة التي تعلق على المبلغ بالمبلغ بالنام المبلغ المبلغ بالنام المبلغ بالمبلغ بالمبلغ بالمبلغ بالمبلغ بالمبلغ بالمبلغ بالمبلغ بالمبلغ عنها وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجوالم الخوالم الخوال

المطمن رقم ١٣٠٣ نسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧ إن مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره وإختياره في عمله وقت إرتكباب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً – على ما تنص عليه المادة ٢٣ من قانون العقوبات – لجنون أو عاهة في العقل دون غير هما.

الطعن رقع ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٩٦١ بتاريخ ٢/٣/١٨٨١

الأصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يجومه قانون المقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب، وإغا يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على إجازة عليبة طبقاً للقواعد واللوائح، وهذه الإجازة هي أساس الـــــــــر خيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاولتها فعلاً وينهى على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب إستعمال الحق المقرر بقضي القانون، أن من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل عما يحدثه بالفير من جروح وما إليها بإعتباره معتدياً — أى على أساس العمد ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الهنرورة بشروطها القانونية .

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥٦ مكتب فقى ٣٣ صفحة رقم ٧٧٥ يتاريخ ٢٨٠/١٠/١٠ ا الأصل أن تقدير حالة المنهم العقلية من الأمور الموجوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها، ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سانفة.

الطعن رقم ٢٥٣٣ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٤٣٧ يتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤

من المقرر أن حالة الضرورة التي تسقط المستوئية هي التي تحيط بشبخص وتدفعه إلى الجويمة حسرورة
 وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخسل في
 حلوله. وبشترط في حالة الضرورة التي تسقط المستوئية الجنائية أن تكون الجريمة التي إرتكبهما المتهم هي.
 الوسلة الوحيدة لدفيع الحفار الحال به.

لا كان من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمند بأى حال إلى إرتكاب الجرائم وأنه ليس على المرؤوس أن
يطبع الأمر الصادر إليه من رئيسه بإرتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه. الإن الحكم المطعون فيه
إذا أطرح دفاع الطاعن المؤسس على قيام حالة العسرورة إستناداً إلى أنه إرتكب الواقعة صدوعاً الأمور رئيسه يكون بريناً من قالة الحفاظ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٠١٧ السنة ٥٣ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٣٠

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حكم المادة ٥٠٣ من قانون الشقيسات، ليس [لا تطبيقاً لمبدأ عام و حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه، وأن هذا الحق أشد ما يكون إرتباطاً بالضرورة الداعية إليه وأن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف بما يستلزمه الدفاع ، مزوك محكمة الموضوع التي رأت أن عبارات الطاعن، على السباق المتقدم في حكمها، لا يستلزمها الدفاع في القعديين سالفي الذكر وهمو ما تقرها عليه هذه المحكمة . فضلاً عن أن الدفع بإباحة الفذف أو السبب إعمالاً لحكمها المرادم و ٢/٣٠٦

إلا أنه من الدفوع القانونية المختلطة بالوقائع، فلا تجوز إثارته لأول مرة امام محكمة النفسض – ما لم تكمن وقائم الدعوى كما أثبتها الحكم، ترضح لقيامه لأنه يتطلب تحقيقاً تتحسس عنه وظيفتها، وإذ كان ذلك، وكان البين من محاضر جلسات المخاكمة في الدرجين أنها خلت من إثارة هذا الدفاع، ولم يدع الطاعن في طعنه أنه أثاره في مذكرته المقدمة أمام محكمة ثاني درجة، وخلت مدونات الحكم المطعون فيه تما يظاهر دعوى الطاعن في الإعتصام بهذا الحق، فإنه لا يجوز له من بعد إثارته لأول مرة أمام هذه الحكمة.

الطعن رقم ٢٥ ٢ إلى أسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/١١

من القور أن إباحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية القورة، فإذا فرط في إتباع هذه الأصول أو خالفها حقّت عليه المسئولية الجنائية والمدنية مين توافر النمور بحسب تعمده الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرّة في آداء عمله وأياً كانت درجة جسامة الحطاً.

الطعن رقم ٣٠٦٧ لمنتة ٤٥ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٤

من القرر أن تقرير حالة النهم العقلية هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بسالفصل فيهما ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة – وهسو سالم تخطئ فى تقديره – وهمى غير ملزمة من بعمد بالإلتجاء لأهل الحبرة فى هذا الشان طلما قد وضحت لديها الدعوى.

الطعن رقم ٣١٧٧ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤

لما كان البين من محضر جلسة اخاكمة أن المدافع عن الطاعن قد أثار أن إكراها قد وقع عليه من مالك الباخرة، وهو في حقيقته دفع بإستاع المسئولية الجنائية لقيام حالة الضرورة المنصوص عليها فسى المادة ٦٦ من قانون العقوبات، وكان تقدير توافر حالة العرورة من إطلاقات محكمة الموضوع، وكان الحكم قد نفى قيام هذه الحالة في قوله : " وأما ما ذكوه المنهم الأول من إكراه فإنه لو صح قوله فإن أثبر الإكراه يكون قد ذال بوصوله إلى المياه المصرية وإتصاله بسلطات هيئة القنال وعدم إيلاهم السلطات بما يحمله من مادة عرمة " وهو رد سديد وكاف في إطراح الدفع، فإن منهى الطاعن في هذا الصدد لا يكون له عمل .

الطعن رقم ٩١٨ لمسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٩٩١ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٠ وقت العبرة في تقدير شعور المنهم وإختياره لتقرير مستوليته الجنائية هي بما تكون عليه حالته العقلية وقت إرتكاب الجريمة لا بما قد كانت عليه قبل ذلك. فإذا كان الدفاع قد إستند إلى أن المنهم غير مستول الأنه كان قد أصيب منذ سنوات بالجنون وقدم شهادة من أحمد الأطباء دالة على ذلك، ورأت المحكمة من إحبابات المنهم في التحقيق الذي أجرى عقب الجادثة مباشرة أنه كان سليم العقل وقت إرتكاب الجريمة شم

قالت إن الشهادة الطبية القدمة لا تتعارض مع ما رأته من ذلك لأنها، فضلاً عن صدورها من غير أخصائي وعن حادث وقع قبل تحريرها بسنوات، لا تدل بذتها على أن المتهم كان وقـت إقراف الجرعـة في حالـة جنون فذلك، بإعتباره تقديراً للوقائع المعروضة على المحكمة، يجب أن يوك أمره لها وحدهـا ولا يصبح إذن إثرامها بالإستعانة فيه برأى فني.

الطعن رقم ٧٣٢ اسنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٤٠ ١٩٤٠ المستريخ ١٩٤٠ ١٩٤٠ السكران متى ١٩٤٢ المستران متى كان فاقد الشعور أو الإخبيار في عمله فلا يصح أن يقبل عنه إنه كانت لديمه نبه القشل. وذلك سواء أكان قد أخذه قهراً عنه أو على غير علم منه ما دام المسكر قد أفقده شعوره وإخبياره. ومثل هذا الشخص لا تصح معاقبه على القسل العمد إلا إذا كان قلد إنوى القبل ثم اخد المسكر ليكون مشجعاً له على تفيذ نبته .

الطعن رقم ۸۷۷ استة ۱۹ مجموعة عبر ۷۷ صفحة رقم ۱۹۲ بتاريخ ۱۹۲ محف الم ۱۹۲ بتاريخ ۱۹۲ ۱۹۲ بخا الم ۱۹۲ بتاريخ ۱۹۲ ا إذا كان الدفاع عن المنهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن المنهم غير مسئول عن عمله لأن به ضعفاً في قواه المقلبة غير قابل للشفاء كان سبأ في صدور قرار من الجلس الحسبي بالحجر عليه، وكان ما إنتهت إليه المحكمة من إدانه يقيد بذاته أنها قدرت أنه لم يكن في حالة من الحالات التي توقع المسئولية الجنائة عنه أو تمنع من عقابه، فلا يكون على الإثارة هذا الكلام أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ١٦ مهموعة عمر ٧ع <u>صفحة رقم ٩٤١ يتاويخ ٩٤٢/٥/١٣</u> الأصل أنه ليس على مرؤوس أن يطبح الأمر المدادر له من رئيسه يارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه، فإن طاعة الرئيس لا ينهى بأية حال أن تحد إلى إرتكاب الجرائم .

الطعن رقم ۷۲۱ لمعنة ۱۷ مجموعة عمر ۷ع صفحة رقم ۳۳۱ بتاريخ ۱۹۵/۷/۱۱ قد استر لفضاء ۱۹۵/۷/۱۱ فد سرب قد استقر قضاء عكمة الفض في تفسير المادة ۲۳ من قانون المقوبات على أن السكران ولو شرب بإخباره لا يمكن أن يسأل عن القفل العمد لما تستلزمه هذه الجريمة من قصد جنالي خاص يجب أن يتحقق قيامه بالفعل عند المتهم ويجب أن تستدل المحكمة على قيامه في حكمها، وهو ما لا صبيل إليه إذا كان السكر قد ذهب يادراك المتهم وإرادته.

الطعن رقع ١٨٨ المعنق ٨ امجموعة عمر ٧ع صفحة رقع ١٩٤ بتاريخ ١٩٧٠ ١ إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأن مظاهر سلوكه الحارجي، كما وصفها الطبيب الشرعي، تفيد أنه غير مسئول إذ قرر الطبيب أنه مصاب بالعقلية الطفلية التي لم تنضيج بعد بما يتكافأ وظروف الحياة الإجتماعية والنفسية وكذا الإططراب العصبي، وكدان الحكم قد عاقبه على أساس ما أثبته الطبيب الشرعي من أنه لم يوجد بعقله عاهمة تفقده الشعور والإختيار في إرتكاب فعله، وكان تقرير الطبيب الشرعي يور ما إنهي إليه الحكم من أن المنهم كان يدرك أن المادة التي وجدت مصه هي حشيش يعاقب المقانون على إحرازه، فإن عقابه لا يكون قد بني على أساس خاطع .

الطعن رقم ١٩٥٢ المعنة ١٩٥٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٤٨ المدن الم ١٩٤١ والم ١٩٤١ الم الم الم الم الم لا يمق خكمة الموضوع أن تستند في إليات عدم جنون التهم إلى القول بأنه لم يقدم دليلاً، بل إن من واجبها في هذه الحالة أن تتثبت هي من أنه لم يكن بجنوناً وقت إرتكاب الحادث ولا تطالبه هو ياقامة الدليل على دعواه. كذلك لا يصح الإعتماد على أن من يدعى الجنون لم يبد أنه يجنون في الوقت المناسب ألناء الحاكمة لأن ذلك لا يصح الإستدلال به إلا في حق من لم يطمن في سلامة عقله .

الطعن رقم ٢٣١ لالمسئة ١٨ مجموعة عصر ٧ع <u>صفحة رقم ٤٠٧ يتاريخ ٢٠٤٨ ١٩٤٨/</u> الأعذار القانونية إستثناء لا يقاس عليه، وعلر الزوج في قتل الزوجة عاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزباء فلا يكفى في تبوت الزبا بعد وقرعه بمدة مذكورة

الطعن رقم • ٣٠٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى • ٢ صفحة رقم ٣٨ يتاريخ 1919/17 ما المادة ٣٠ ؛ من القانون المدنى تجيز الإثبات بالبينة فى حالة وجود مانع أدبى يجول دون الحصول على دليــل كتابى، وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل فى نطاق الواقع، فتقديره مووك لقاضى الموضوع تبعــاً لوقــائع كل دعوى وملابساتها، ومتى أقام قضاءه بذلك ~ كما هو الحال فى الدعوى ~ على أســباب مؤدية إليــه

فلا يجوز الناقشة في ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ مكتب قتى ٣٠ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٨ الأصل وفقاً للمادة ٨٤ من القنون رقم ١٩٧٩ لسنة ١٩٦٥ أن الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ منه، ولما كان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو إنضاء مقوماته إنما يكون بعد إصباطها الوصف القانوني الصحح على واقعة الدعوى وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره وبذلك لا يكون هناك محل لا يغيره الطاعن في هذا الشأن .

الطعن رقم ٧٤٧ لمسنة ٤٩ مكتب فتى ٣٠ صقحة رقم ٣١٠ بتاريخ ٢٩٢١/١/٢٧ يشترط لنوافر حالة الحادث القهرى ألا تكون للجانى يد فى حصول الضرر أو فى قدرته على معه. وإذ كان ذلك، وكانت المحكمة قد إطمأت إلى توافر الحظا فى حق الطاعن وأوردت صورة الحطأ المدى وقع منه ورتبت عليه مستوليته فإن في ذلك ما ينتفي معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى ومن ثسم فبان ما ينعاه على الحكم المطعون فيه في هذا المحصوص يكون غير سنيد.

الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٣

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون مكافحة المحدوات الوقيم ١٨٧ لسنة ١٩٥٠، أنـه فحى حالة إيلاغ السلطات العامة عن الجريمة بعد علمها فإن موجب الإعفاء المنصوص عليه فمي هذه المادة يتوافر متى كان الإبلاغ صادقًا متسماً بالجدية والكفاية ومن شأنه معونة السلطات للتوصل إلى مهربسي المخدوات والكشف عن الجرائم الحظورة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و٣٤ و٣٥ من ذلك القانون بإعصار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدى مجمعة للعدائة.

الطعن رقم ٥٩٧٥ نسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢٠١ يتاريخ ٢/٥/٥/٧

الأصل أن الهيوبة المائمة من المستولية على مقتصى المادة ٣٣ من قانون العقوبات هى التى تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجمائي قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها وأن مفهوم ذلك أن يتساول منادة عندرة أو مسكرة مختاراً وعن علم بحقيقة أمرها يكون مستولاً عن الجرائم التى تقع مسه وهو تحت تأثيرها فالقانون في هذه الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الإدراك كما ينبنى عليه توافر القصد الجنائي لديم في الجرائم الم المناد العام الديم في

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢٣١ يتاريخ ١٩٨٥/٥/٩

من القرر أن المرص المقلى الذي يوصف بأنه جنون أو عادة عقلية وتعدم به المسئولية قانوناً على ما تقعى
به المادة ٢٣ من قانون المقوبات هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يصلم الشعور والإختيار أصا مسائر
الأحوال النفسية لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد صباً لإنعدام المسئولية وكان المسئفاد من دفاع
الخاصة الأولى أمام المحكمة هو أنها إرتكبت الجريتين المسويين إليها تحت تأثير ما كانت تعانيه من حالة
نفسية نتيجة إصابتها بالشلل فإن دفاعها على هذه العمورة لا يتحقق بهد ندع بإنعدام المسئولية جنون أو
عاهة في العقل وهو مناط الإضاء من المسئولية بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مقروناً بموافر علم قضائي
عفف يرجع مطلق الأمر في أعماله أو إطراحه لتقدير عكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض،
ومن ثم فإن ما إنتهي إليه الحكم المطنون فيه من أن مرض الطاعنة النفسي – بقرض صحته – لا يؤثر على
مسلامة عقلها وصحة إدراكها وتنوافر معه المسئولية المجانية عن الفعل الذي وقع منها يكون صحيحاً في
مسلامة عقلها وصحة إدراكها وتنوافر معه المسئولية المجانية عن الفعل الذي وقع منها يكون صحيحاً في
القانون، وكانت المحكمة غير مازمة بندب خبير فني في الدعوى تحديداً لمدى تأثير مرض الطاعنة على
مسئوليتها الجائية بعد أن وضحت ما المدعوى إذ الأصل أن تقدير حالة المهم العقلية من الأمور الموضوعية
مسئوليتها الجائية بعد أن وضحت ما المدعوى إذ الأصل أن تقدير حالة المهم العقلية من الأمور الموضوعية

التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تفديرها على أسباب سائفة كمما هـو واقـع الحال فى الدعوى المطروحة وهى لا تلتزم بالإلتجاء إلى أهل الحبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها ومن ثم فإن ما تعاه الطاعنة الأولى على الحكم فى هلما الصدد من دعوى مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

الطعن رقم ٢٤٥٥ نسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٣٥ يتاريخ ٢٩/٠/١٠/٢٧

من القرر أن تقدير حالة النهم العقلية التي يترتب عليها الإعضاء من المسئولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع بلا معقب عليه طالما أنه يقيمه علمي أمسباب سنائلة. وكمان الحكم قمد أطرح الشهادة المقدمة من الطاعن لأنها غير رسمية وعن مدة سابقة على تاريخ الحادث، والبت في منطق سليم بأدلة سائفة الملامة إدراك الطاعن وقت إقوافه الجريمة، ورد على ما تحسك به الدفاع بشان حالة الطاعن العقلية ولم يو الأخذ به أو إجابته للأسباب السائفة التي أوردها إستاداً إلى ما تحققته المحكمة من أن الطاعن وقت إرتكابه الجريمة كان حافظاً لشعوره وأخياره، وهي غير مازمة بالإلتجاء إلى أهمل الحبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفتية المبحد التي يتعلر عليها أن تشق طريقها فيها .

الطعن رقم ٣٣٩٠ نسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٩٥٧ بتاريخ ٣٠/١٠/٣٠

لما كان الأصل في القانون أن حالة العسرورة التى تسقط المستولية هى التى تحيط بشسخص وتدفعه إلى الجميمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وصلك الوقدو به أو بغيره ولم يكن الإداداته دخل في حلوله. وكان قصارى ما أورده الدلماع عن الطاعن تبريراً لقيام حالة العسرورة أنه كان في حاكة فقر أثناء وجوده في الأردن، وكان الفقر بمجرده لا تصفق به حالة العسرورة ما لم يقدن بالحلط الجسيم وبشرط إلا يكون الإراداته دخل في حلوله وهو ما لم يدعه الطاعن ولا يعيب الحكم أن يلتفت عنم لأنه دفاع ظاهر المطلان بعيد عن محجدة الصواب.

محكمـــة الموضــوع
* الموضوع الفرعي : حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته
* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في إستخلاص وقائع المدعوى
* للوضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في الرد على النفاع
* الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة
* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة
* الموضوع الفرعى : سلطة عكمة الموضوع في تفسير العقود
* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في ثقلير أراء الخراء
* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود
* للوضوع الفرعي : سلطة محكمة للوضوع في تقدير الأدلة
* الموضوع الغرعى : سلطة محكمة الموضوع في تقفير التعويض
* الموضوع الفرعى : سلطة عكمة الموضوع في تقدير حدية التحريات
* الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الموضوع في تقدير حالة الإرتباط
* الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الموضوع في تقدير حالة المتهم العقلية
* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في تقدير سن التهم
* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيام رابطة السببية
* الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الموضوع في تقدير وسائل الإكراه
* الموضوع الفرعى : سلطتها في تقدير الخطأ المستوحب للمسئولية
محكمة النقض
* الموضوع الفرعى: إختصاص محكمة النقض
* الموضوع الفرعي : سلطة عكمة النقص في نقض الحكم
* الموضوع الفرعى : سلطة محكمة النقض على حكم الإعدام
° الموضوع الفرعي : سلطة عكمة النقض في أحد المتهم بالرأفة
* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة النقض في الفصل في تنازع الإختصاص
* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة النقض في تصحيح الحكم
* للوضوع الفرعى : سلطة محكمة النقض في تقدير العقوبة
* الموضوع الفرعى : سلطة محكمة النقض في توقيع العقوبة
" الموضوع الفرعي : سلطة محكمة النقض في قبول دليل العذر

" الموضوع الفرعي : سلطة محكمة النقض في نظر الدعوى
° الموصوع الفرعي : سلطتها في محو عبارات الطعن المحالفة للنظام العام
* للموضوع الفرعى : مالا يقبل إثارتة أمام محكمة النقض
محكمية أمين الدولية
° الموضوع الفرعى : إعتصاص بحكمة أمن الدولة
° الموضوع الفرعى : تشكيل محكمة أمن الدولة
محکمـــة دىشوريـــة
* الموضوع الفرعى : إعتصاص المحكمة الدستورية العلميا
° الموضوع الفرعي : سلطة المحكمة المستورية الفصل في دستورية القوانين
محکمـــة عــــکريــة
* الموضوع الفرعى : إحالة القضايا العسكرية إلى المحاكم للمادية
* الموضوع الفرعى : إستصاص المحكمة العسكرية
* الموضوع الفرعى : الجرائم الصبكرية
° الموضوع الفرعي : الطعن في أحكام المحكمة العسكرية
· * الموضوع الفرعي : أوامر عسكرية · · · · · · · · · ·
* الموضوع الفرعى : حجية الأحكام الصادرة من الهكمة العسكرية
* الموضوع الفرعي: علمة عسكرية
٠ــراقــــــــــــــــــــــــــــــــــ
* للوضوع الفرعى : طبط الخطايات والرسائل
* الموضوع الفرعي: مراقبة المتهم
* الموضوع الفرعي: مراقبة المكالمات التليفونية
منتسولية
° الموضوع الفرعي: الإعقاء من المسئولية
* الموضُوع الفرعي: التضامن في المسئولية

* الموضوع الفرعي : المستولية المفترضة
* الموضوع الفرعى : مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه
* للوضوع الفرعى : مسئولية تقميرية
* الموضوع الفرعى : مسئولية جنائية
* للوضوع الفرعى : مستولية حنائية – أسباب الإياحة وموانع العقاب
* للوضوع الفرعى : مسئولية حنائية – مسئولية صاحب العمل
* للوضوع الفرعى : مسئولية مدنية
° الموضوع الفرعى : مستولية مدنية – تعويض
a la li ati ce e alia a li fi

